

حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء التاسع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ الْجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مَجْدِ عَلِيٍّ بِمَكَّةَ

لِصَاحِبِهَا مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَارِ الْكَلْبَةِ الْجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِمَكَّةَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة ﴾

(قوله غير مامر) في البابين قبله بما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد ولده وكصور الخطا وشبه العمد زيادي ومعنى (قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية سم على حجج اى من ان المعاطيف المكررة يعطف كلها على الاول ما لم يكن بحرف مرتب اه عش (قوله وجناية القن الخ) عطف على موجبات معنى (قوله ومر ان الزيادة الخ) اى فلا يرد على المتن انه لم يذكر جناية الرقيق والغرة في الترجمة مع انه ذكرهما في الباب اه عش (قوله بنفسه) الى قوله تنبيها في النهاية (قوله او بالة) ومنها نائبة الذى يعتقد وجوب طاعته مثلا اه عش (قول المتن على صبي الخ) اى وان تعدى بدخوله ذلك المحل اه نهاية (قول المتن لا يميز) اى اصلا او ضعيف التمييز اه معنى (قوله او مجنون الخ) اى بالغ مجنون الخ اه معنى (قوله او معتوه) نوع من الجنون اه عش (قوله او ضعيف عقل) عبارة للمغنى والنهاية او امرأة ضعيفة العقل اه (قوله ولم يحتج الخ) اى المصنف (قوله مثلهم) الاولى الافراد (قوله وهو الخ) اى كل من ذكر اه معنى (قوله او شفير بئر الخ) اى او نحو ذلك اه اسنى ومعنى (قوله وحذف تقييد اصله الخ) وفي سم ما حاصله ان المصنف لم يحذف من اصله شيئا اذ لا يفهم من قوله بذلك الا بسبب الصباح بل عبارة المصنف اصرح من عبارة اصله اه رشيدى (قوله تنبيها على الخ) عبارة للنهاية اكتفاء بقوله بعد ولو صاح على صيد فاضطرب صي لانه شرط لا بد منه لكونه ذا الاعلى الاحالة على السبب اذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر اه وعبارة المغنى فوقع بذلك الصباح بان ارتعده فمات منه كافي الروضة ولو بعد مدة مع وجود الالم اه وفي شرح المنهج

﴿ باب موجبات الدية ﴾

(قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد صحته في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية (قوله وحذف تقييد اصله بالارتعاد الخ) اقول يمكن ان يكون

﴿ باب موجبات الدية ﴾
غير مامر (والعاقلة)
عطف على موجبات
(والكفارة) للقتل يصح
عطفه على كل وجناية القن
والغرة ومر ان الزيادة على
ما في الترجمة غير معيب اذا
(صاح) بنفسه او بالة معه
(على صبي لا يميز) او مجنون
او معتوه او نائم او ضعيف
عقل ولم يحتج لذكرهم
لانهم في معنى غير المميز بل
المميز غير المتيقظ مثلهم كما
افهمه قوله الاتى ومراهق
متيقظ كبالغ وهو واقف
او جالس او مضطجع او
مستلق (على طرف سطح)
او شفير بئر او نهر صحيحة
منكرة (فوقع) عقبها
(بذلك) الصباح وحذف
تقييد اصله بالارتعاد تنبيها

على أن ذكره لكونه يغلب

وجوده عقب هذه الحالة
لا لكونه شرطاً إذا مدار على
ما يغلب على الظن كون
السقوط بالصباح (فوات)
منها وحذفها لدلالة فاء
السببية عليها لكن الفورية
التي اشترت بها غير شرط أن
بقى الالم إلى الموت (فدية
مغلظة على العاقلة) لأنه
شبه عمد لا قود لا تنفاه غلبة
افضاء ذلك إلى الموت لكنه
لما أكثر افضاؤه إليه احلنا
الهلاك عليه وجعلناه شبه
عمد ولو لم يمت بل ذهب مشيه
أو بصره أو عقله مثلاً ضمنته
العاقلة كذلك أيضاً بارشه
المار فيه وخرج بقوله على
صبي صياحه على غيره الا في
وبطرف سطح نحو وسطه
إلا أن يكون الطرف اخفض
منه بحيث يتدحرج الواقع
به اليه فيما يظهر (وفي قول
قصاص) فإن عني عنه فدية
مغلظة على الجاني لغلبة
تأثيره واجيب بمنع ذلك
(ولو كان) غير المميز ونحوه
إبارض) ولو غير مستوية
فصاح عليه فوات (أو صاح
على بالغ) متماسك في نحو
وقوفه على ما يحتمل البلقنى
وهو محتمل ويحتمل الاخذ
باطلاقهم لأن التقصير منه
حينئذ لا بمن صاح (بطرف
سطح) أو نحوه فسقط ومات
(فلا فدية في الاصح) لندرة
الموت بذلك حينئذ فتكون
موافقة قدر وافاد سياقه

والروض ما يوافقها قال الرشيدى قوله لا كتنفاه فيه الخ فيه توقف اه وقال ع ش قوله لا ذلولاً لذلك الخ وعليه
لو اختلفا في الارتعاد وعدمه صدق الجاني لأن الأصل عدم الارتعاد وبراءة الذمة كما سيأتى اه (قوله على أن
ذكره لكونه الخ) أى الارتعاد (قوله لا لكونه شرطاً) خلافاً للهاية والمعنى وشرحى المنهج والروض كما مر
انفاذ ادنهاية مانصه ولو ادعى الولي الارتعاد والصائح عدمه صدق الصائح بيمينه اه أى فلا شئ عليه ع ش
(قوله منها) إلى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله منها) أى الصيحة (قوله وحذفها) أى لفظة منها (قوله
لدلالة فاء السببية) أى المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوق وقع بذلك أو يقال وقوعه
جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج اه ع ش (قوله أن بقى الخ) قيد
لعدم اشتراط الفورية عبارة الاسنى اما الموت بعد ما ذكره كمدلة بلا تالم أو عقبه بلا سقوط أو بسقوط بلا
ارتعاد فلا ضمان اه (قول المتن فدية مغلظة الخ) سواء اغافسه من ورائه ام واجبه اسنى زاد المعنى
وسواء اكان في ملك الصائح ام لا اه (قول المتن مغلظة) أى بالثلث السابق في كتاب الديات معنى وع ش
(قوله ولو لم يمت) إلى قوله إلا أن يكون الطرف في المعنى (قوله بل ذهب مشيه أو بصره الخ) الظاهر أن هذا
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشيدى عبارة ع ش قوله ضمنته العاقلة ذكر هذه فيما لو صاح
عليه بطرف سطح يقتضى أنه لو صاح عليه بالارض أو على بالغ متيقظ فزال عقله لم يضمن وقد يقال الصياح
وأن لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زوال العقل فانه كثير اما يحصل منه الانزعاج المفضى إلى زوال العقل ويأتى
عن سم والمعنى التقييد بالصبي (قوله وخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المعنى بالصياح عليه مالمو صاح
على غيره فوقع من الصياح فهل يكون هذراً أو كمالو صاح على صيد قال الاذرى والاقرب الثانى اه (قوله
الاتى) أى بقول المتن أو صاح على بالغ الخ ولو صاح على صيد الخ (قوله اخفض منه) أى من الوسط (قوله
بحيث يتدحرج الخ) أى يتدحرج بالفعل كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله به اليه) أى بالوسط إلى
الطرف (قوله يمنع ذلك) أى الغلبة وقوله فوات أى من الصيحة اه معنى (قول المتن على بالغ الخ)
أى متيقظ اه ع ش (قوله باطلاقهم) أى سواء كان متماسكاً أو غير متماسك اه كرى (قوله
منه) أى من البالغ (قول المتن فلا فدية الخ) ثم إن فعل ذلك بقصد أذية غيره عزروا فلا فلا اه ع ش (قوله
فيكون) أى موتهما اه نهاية (قوله موافقة قدر) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصائح ع ش (قوله إذا
مات) خبر أن اه سم (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ أيضاً وأن احتمل قوله فاشترط الخ
خلافه عبارة الانوار ولو صاح على صغير فزال عقله وجبت الفدية مغلظة على عاقلة اه عبارة كثر الاستاذ
ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجبت فدية ولم يقيد به بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو
أوجه وان يفرق بأن تأثير الصياح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اه سم عبارة

ذلك الارتعاد في عبارة الأصل لبيان أن السقوط تسبب عن الصياح إذ عبارته مع تركوهى فارتعد وسقط
عنه لا تقييد ذلك بناء على أن الهاء في منه للطرف كما هو المتبادر من العبارة واما جعلها للصياح ومن للتعليل
فبعيد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافه كما نقرر واما عبارة المصنف فهي ظاهرة أو صريحة في أن السقوط
تسبب عن الصياح إذ لا يفهم من قوله فوق وقع بذلك أى الصياح إلا معنى تسبب الصياح فلذا حذف ذلك القيد
لاستغنائاه عنه ولذلك احتاج فيما يأتى انفاذاً لا الضطراب الذى هو بمعنى الارتعاد لعدم ذكر ما يغنى
عنه فتأمل (قوله لدلالة فاء السببية عليها) فيه أنه لا دليل هنا على أن هذه للسببية حتى يدل عليها إلا أن
يقال تتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوق وقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى
تقديره دليل كونها للسببية (قوله إذا مات) خبر أن (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ
أيضاً وأن احتمل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله أيضاً فلو ذهب عقله) عبارة الانوار ولو صاح على صغير
فزال عقله وجبت فدية مغلظة على عاقلة اه وعبارة كثر الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله
وجبت الفدية ولم يقيد به بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو أوجه وان يفرق بأن تأثير الصياح

كما قرره فيه ان سلب الضمان فيه إذا مات فلو ذهب عقله

وجبت ديته كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير العدة في زواله أشد منه في الهلاك فاشترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير آه (كصباح) في تفصيله المذكور (ومراهم متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه واستفيد من متيقظان المدار على قوة التمييز دون المراهقة (ولو صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد) (٤) فاضطرب صبي غير قوى التمييز أو نحوه ممن مر وهو على طرف سطح لا أرض (وسقط) ومات منه

(فدية مخففة على العاقلة) لأن فعله حينئذ خطأ ولو زال عقله وجبت ديته على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مر وافهم تأثير الصباح فيما ذكر تأثيره في غيره ومن ثم جزم في الأنوار ومن تبعه بأنه لو صاح بدابة إنسان أو هيجها بشو به فسقطت في ماء أو وحدة فهلكت ضمنها في ماله وإن كان على ظهرها إنسان فسقط ومات فعلى عاقلة آه ولم يبينوا أنه خطأ أو شبه عمد والوجه أنه شبه عمد ثم ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين كون الدابة تنفر بطبعها من الصباح وإن لا لكن يشكل عليه قولهم في اتلاف الدواب لو كانت الدابة وحدها فنفسها إنسان فالتلف شيئا متصلا بالنخس وطبعها الاتلاف فهل يضمن وجهان آه ومنحس كالصباح بل أولى كإياقي فالقائل بالضمان به يشترط أن يكون الاتلاف متصلا بالنخس وإن يكون طبعها فعله يشترط كل من هذين هنا بالاولى لما هو واضح أن النخس يبلغ في آثارهما من الصباح والقائل بعدمه مع هذين يقول هنا بعدمه أولى فاطلاق الأنوار

المغنى ولو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الام وإن كان بالغاً فلا آه (قوله نحو سطح) أي طرفه (قول المتن وشهر سلاح الخ) وكذا تهديد شديد آه مغنى (قوله على بصير آه) قد يقال أو على اعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب آه سم على حج آه عش (قوله كصباح في تفصيله الخ) أي وإن كان بارض كما سيصرح به آه سم أي في شرح ولو تبع بسيف الخ (قوله فيما ذكر فيه) أي من أنه لا شيء فيه عش (قوله واستفيد) إلى قول المتن فدية مخففة في النهاية والمغنى (قوله دون المراهقة) في استفادة الدونية نظر آه سم (قول المتن ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصبي ونحوه من ذكر بل صاح شخص على نحو صيد الخ آه مغنى (قوله لو صاح بدابة) إلى قوله وإن كان على ظهرها الخ نقله المغنى وعش عن فتاوى البغوى وأقره (قوله بدابة إنسان) بالاضافة (قوله انتهى) أي كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظاهر كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صباح الدابة (قوله لكن يشكل عليه قولهم الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راعيها المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لأمر زائد بخلاف اتلافها غير راعيها ليس لازم لنخسها ولا لتفارها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعاً ويعتبر ذلك هنا آه سم (قوله متصلاً الخ) أي اتلافاً متصلاً الخ (قوله وطبعها الاتلاف الخ) جملة حالية (قوله كإياقي) أي انفاً (قوله به) أي للنخس (قوله وإن يكون الخ) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقائل بعدمه) أي بعدم الضمان في مسئلة النخس (قوله بل لا يصح الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر آه سم (قوله بأولى كما تقرر) فيه توقف (قوله بما في الأنوار) أي من الضمان (قوله إنما هو حيث الخ) محل تأمل (قوله أو نحوه) إلى قوله كالأول فزعها في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو لاحتضار نحو ولد آه قوله واعتراضه إلى المتن (قوله أو نحوه الخ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد آه عش (قوله بنفسه الخ) متعلق بطلب الخ (قوله أو برسوله) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذباً مهدداً وحصل الاجهاض بزادته فقط تعلق الضمان به كالأول بطلبها السلطان أصلاً فلو جهل الحال بأن لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض أو كلام السلطان فيه نظر والاقرب أن الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالخالفة ولو جهل هل زاد أو لا فالظاهر الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة آه عش (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان آه كردى عبارة المغنى بل لو كذب شخص وأمرها بالحضور

زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو آه (قوله على بصير) قد يقال أو على اعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب (قوله في المتن كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بارض كما يصرح به (قوله واستفيد من متيقظ) كذا شرح مر (قوله دون المراهقة) في استفادة الرؤية نظر (قوله لكن يشكل عليه الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راعيها ليس لازم لنخسها ولا لتفارها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعاً ولا يعتبر ذلك هنا وعبارة الأنوار ولو صاح على صغير فالعقل وجبت ديته مغلفة على عالمته آه وعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فالعقل وجبت الدية ولم يقيده بأنه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو الوجه وأنه يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو آه (قوله بل لا يصح

ومن تبعه فيه نظر بل لا يصح لأنه إن قال بالضمان في مسئلة النخس لزمه القول به بشرطها هنا بالاولى كما تقرر أو بعدمه مهما لزمه القول بعدمه هنا بالاولى والعجب بمن جزم هنا بما في الأنوار وحكى ذنبك الوجبهين ثم من غير ترجيح وكأنه غفل في كل عن استحضار الآخر والام سعه ذلك فإن قلت فمالذي يعتمد في ذلك قلت الذي يتجه ثم الضمان بقيد به فكذا هنا وكون النخس يبلغ من الصباح إنما هو حيث وجد قيدا لا مطلقاً فتأمل (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن يخشى سطوته ولو قاضياً بنفسه أو برسوله أو كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (بسوء) هو للغالب فلا يرد عليه أن مثله ما لو تذكر به كان طلبت بدین قال الباقی وبی وهی مخدرة مطلقا أو غیرها وهی
يخشى سطوته أو لاحضار نحو ولدها أو طلب من قوعندها (فاجهضت) أى ألفت جنينا فزعامته (هـ) واعتراضه بان الاجهاض يختص
بالابل لغة يرد بأن عرف

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تهديدها بلا طلب اه (قوله كذلك) أى بنفسه أو برسوله يعنى
لو طلب رجل من لسان الامام كاذبا بنفسه أو برسوله ان الامام يامر باحضارها فان اجهضت فالضمان على
عاقلة الكاذب اه كرى (قوله هو) أى قوله بسوء معنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء (قوله وهى مخدرة
الخ) أى من طلبت بدین (قوله مطلقا) أى تخشى سطوته ام لا اه عش (قوله أو غير ما الخ) عبارة المغنى أو غير
مخدرة لكنها تخاف من سطوته فان لم تخف من سطوته وهى غير مخدرة فلا ضمان اه (قوله وهو) أى غير
المخدرة بمن يخشى ببناء الفاعل سطوته أى نحو السلطان (قوله يخشى) عبارة النهاية تخشى اه بالمشاة
الفوقية (قوله أو لاحضار الخ) عطف على قوله بدین (قوله أو طلب الخ) عطف على قوله طلبت الخ
عبارة المغنى وطلبها ايضا ليس بقيد بل لو طلب سلطان رجلا عندها فاجهضت كان الحكم كذلك على النص
اه (قوله أى ضمنها عاقلة) أى عاقلة السلطان او عاقلة الرسول إن كان الرسول كاذبا على السلطان
عبارة سم على المنهج واعتمد مر فيما لو طلبها الرسل كذبا ان الضمان على الرسل وقالوا طلبها رسل
السلطان بامرهم مع عليهم بظلمه ضمنوا إلا أن يكرههم فكما فى الجلاذ كما هو ظاهر اه عش (قوله
كالو فزعها الخ) من باب التفعيل (قوله وخرج) إلى قوله ولو قذفت فى المغنى وإلى المتن فى النهاية (قوله فلا
يضمنها الخ) أى كالو فزع انسانا فافسدها فاحدث ثيا به معنى ونهاية (قوله ولا ولدها) أى ولا يضمن
ولدها اه عش (قوله بعد الفزع) لعله متعاق بمقدر أى ومات بعد الفزع لفقد غير لبنها ويحتمل انه
متعلق بالشارب يعنى الشارب لبنها الفاسد بالفزع (قوله اليه) أى الموت (قوله عادة) أى ولا نظر اليها
بخصوصها ان اطردت عادت بها بذلك اه عش (قوله بالاجهاض) أى بسببه اه عش (قوله فعلى
عاقلة القاذف) أى ضمننت عاقلة القاذف ضمان شبه عمد اه عش (قوله ولو جأ آها برسول الحاكم الخ)
أى بلا إرسال من الحاكم قوله الاق فتضمن الغرة عاقلتهما اما إذا كان بارسالة فقد تقدم فى قوله بنفسه
أو برسوله اه عش (قوله لتدلهما) أى الرسول ومن جاء به (قوله على اخيها) أى مثلا اه نهاية
(قوله ويتعين حمله على من الخ) يؤخذ منه حكم حادثة سئل عنها وهى ان شخصا تصور بصورة سبع ودخل
فى غفلة على نسوة هيئة مفزعة عادة فاجهضت امرأة منهن وهى ان عاقلته تضمن الغرة بل وتضمن دية المرأة ان
ماتت بالاجهاض بخلاف ما اذا ماتت بدونه اه عش (قوله وينبغى لحاكم) إلى قوله وقول بعضهم فى
النهاية (قوله وينبغى لحاكم الخ) أى يجب اه عش (قوله فسكون) أى ففتح وجوز فى المحكم ضم الميم
وكسر الموحدة اه معنى (قوله غاب عنها) سيدكر محترزه (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى بخلاف ما لو
وضع الصبي أو البالغ فى زينة السبع وهو فيها أو التى السبع على أحدهما أو القاه على السبع فى مضيق
أو حبسه معه فى بيت أو بئر أو حذفه له حتى اضطر إلى قتله والسبع مما يقتل غالبا كاسد ونمر وذئب فقتله فى
الحال أو جرحه جرحا يقتل غالبا فعليه القود لانه الجا السبع إلى قتله فان كان جرحه لا يقتل غالبا فشهبه
وهذا بخلاف ما لو القاه على حية أو القاه عليه أو قيده وطرحه فى مكان فيه حيات ولو ضيقا فانه لا يضمنه لانها

الخ) فى نفي الصحة عنه نظر ظاهر لا يخفى (قوله فلا يرد عليه الخ) اقول الايراد يندفع ايضا بان الضمان
بغير ما له نحو ذكرها بسوء نظرا لظهور عذره فى طلبها حيث نذرت التقييد هنا يستحسن لذلك (قول المتن ولو
وضع صبيًا فى مسبعة الخ) قال الزركشى تخصيص الحكم بالصبي يقتضى انه لو وضع بالغ لم يجب الضمان
قطعا وبه صرح فى الروضة هنا لكن الراعى انما ذكره عن كلام الغزالي ثم اشار الى مخالفته فقال ويشبه ان
يقال الحكم منوط بالقوة والضعف بالاصغر والكبر وهذا الذى يبحث به يرشد اليه قول الماوردى والرويانى
والشيخ فى المذهب لو ربط يدي رجل ورجليه والقاه فى مسبعة فهو شبه عمد فاعتبرواضعفه بالشد ولم يعتبروا
كبره اه (قوله فى المتن فأكله سبع فلا ضمان الخ) نعم لو كتفه وقيده ووضع فى المسبعة ضمنه كما قاله

الاجهاض عادة فهدر
ويتعين حمله على من لا يتأثر
بمجرد رؤية الرسول أما
من هى كذلك لاسيما
والفرض أنها أخذها
فتضمن الغرة عاقلتهما كما
هو واضح وينبغى لحاكم
تطلب منه امرأة أن يسأل
عن حملها ثم يتلطف فى

طلبها (ولو وضع) جان (صيا) والتقييد به لجرى ان الوجه الآتى حرا (فى مسبعة) بفتح فسكون أى محل السباع ولو زينة سبع غاب عنها
(فاكله سبع فلا ضمان) عليه لان الوضع ليس باهلاك ولم يلجئ السبع اليه ومن ثم لو التى أحدهما على الاخر فى زينة مثلا ضمنه

فيه لانه باشر اهلاك نفسه
عمدا فقطع سبيته تابعة ولا نه
اوقع بنفسه ما خشيه منه
فهو كما لو اكرهه على قتل
نفسه ففعل اما غير المميز
فيضمنه تابعه لان عمده
خطا (فلو وقع بشيء مما
ذكر (جاهلا) به (لعمى او
ظلمة) مثلا او وقع في نحو
بشر مغطاة (ضمنه) تابعه
لا لجأته له الى الهرب المفضى
لهلاكه من ثم لزم عاقبته
دية شبه العمد (وكذا لو
انخسف به سقف) لم يرم
نفسه عليه (في هر به) لضعف
السقف وقد جهله الهارب
فهلك فان تابعه يضمنه (في
الاصح) لما ذكر (ولو سلم
صبي) ولو مر اهما من وليه
او اجنبى وبحت الزر كشي
مشاركته للسباح مردود
بان السباح مباشر ومسئله
متسبب (الى سباح ليعلمه)
السباحة اى العوم فتسببه
بنفسه لا بئائه واخذه من
غير أن يسلمه له أحد كما هو
ظاهر فعله او عليه الولي
بنفسه (ففرق وجبت
ديته) دية شبه عمد على عاقبته
لتقصيره باهماله له حتى
غرق مع كون الما من شأنه

الاهلاك وبه فارق الوضع في
في الضمان وفيه نظر بل الوجه
الباب كله على العاقلة ولو امره
من تحته ولو بالغ لا يحسن

الماوردی لانه أحدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمنه أذ هو مفروض فيمن عجز لضعفه أصغر أو نحوه بل ارتباطه لا قول الشيخ في شرح منهجه ولا مكتوفاً لتمكنه من الحرب وكلاماً في مكتوف مقيد شمر (قوله أو كان بالغاً) نعم إن كفه وقيد ضمنه لانه أحدث فيه العجز مـ فليراجع (قوله فهو كالواكره الخ) وقول بعضهم فاشبهه مالواكره إنساناً على أن يقتل نفسه فقتلها لأضمان على المكره تبع فيه الرافعي هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ تبعاً لأصله في أوائل كتاب الجنایات انه عليه نصف الدية شمر (قوله ويبحث الزر كشي مشار كته للسباح مردود) كذا مـ (قوله بل الوجه خلافه) كذا مـ (قوله لا لتزامه الحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجنبى ولا من غير تسليم احد

الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لانها ليس من شأنها الاهلاك وبحث أن الولي إذا سلمه يكون كعاقلة طريقا
 في الضمان وفيه نظر بل الوجه خلافه إذا فعل ذلك لمصلحة وكذا الغير هاعلى ما مر في الاجنبى على ان جمعه مع عاقلة لا وجه له لان الجناية في هذا
 باب كله على العاقلة ولو امره السباح بدخول الماء فدخل مختارا فغرق ضمنه ايضا عند العراقيين لان التزامه الحفظ ولو رفع مختارا يده
 من تحته ولو بالغ لا يحسن السباحة فغرق لزومه القود وخرج بالصبي البالغ فلا يضمنه مطلقا الا في رفع يده من تحته كما تقرر

اياه اه ع ش قوله له انه القود أى ان قصد برفع يده اغرافه فان قصد اختبار معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية حلبى اه بجيرى (قوله لان عليه الاحتياط لنفسه) اى البالغ ولا يفتر بقول السباح اه معنى (قول المتن ويضمن) اى الشخص اه معنى (قول المتن عدوان) هو بالجر صفة حفر ويجوز النصب على الحال اه معنى (قوله كانت) الاولى حفر كما فى النهاية والمعنى (قوله بان كانت) الى قوله ولو اذن له المالك فى النهاية والى قوله كذا قيد فى المعنى الا قوله ويضمن القن الى ولو عرض (قوله بملك غيره الخ) أى او فى مشترك بغير اذن شريكه اه معنى (قوله او بشارع ضيق) اى وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اه نهاية (قوله او واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز عبارة الروض وله حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له انتهت وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معمول لقول المتن ويضمن الخ اه ع ش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله بقيد الاق) اى انفاقيل المتن الاق (قوله وكذا) راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلته) كقوله عليه متعلق بضمن فى المتن وضميرهما للحافر وعبرة المعنى فيضمن ما تلف به من آدمى او غيره لكن الآدمى يضمن بالدية وان كان حرا بالقيمة ان كان رقيقا على عاقلة الحافر حيا او ميتا وان غير الآدمى كهيئة او مال اخر فيضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا القول فى الضمان فى جميع المسائل الآتية اه (قوله لتعديه) المراد به ما يشمل الاقتيات على الامام بالنسبة الى قوله او واسع الخ لما مر عن سم انفا (قوله ويشترط ان لا يعتمد الخ) اى والا يوجد هناك مباشرة بان رداه فى البر غير حافر هاو الا فالضمان على المردى لا الحافر اه معنى (قوله ودعاه) اى تعمد الوقوع (قوله ما يحته الغز الى) عبارة النهاية ما فى الانوار اه الخ (قوله ودوام التعدى) اى ويشترط دوام العدوان الى السقوط اه معنى (قوله كان رضى المالك ببقائها) اى ومنعه من طمها اه نهاية (قوله او ملك البقعة) يعنى منفعتها وان لم يحز الحفر لملك المنفعة كما سياتى اه سم اى فى الشارح (قوله نعم لا يقبل قول المالك الخ) اى ويحتاج الحافر الى بينة باذنه اسنى ومعنى ونهاية (قوله بعد التردى) اى اما قبله فيسقط الضمان لانه ان كان اذن له قبل فظاهر وان لم يكن اذن عد هذا اذا نفاذ وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر اه ع ش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) اشارة الى تنقيح ضمان الحافر عدوا نانا ما اذ لم يتعد الواقع بالدخول اه ع ش (قوله ولو اذن له) اى للواقع فى الدخول (قوله ولم يعرفه) اى المالك الواقع بها اى بالبشر فى ملكه ضمن هو اى المالك (قوله لتقصيره) اى بعدم اعلامه اسنى ومعنى

(قوله او واسع لمصلحة نفسه) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز وعبارة الروض ولو حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له اه وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به فى شرحه (قوله او ملك المنفعة^(١)) اى وان لم يكن الحفر لملك المنفعة كما سياتى (قوله ايضا المنفعة) فيه نظر لان مجرد ملك المنفعة لا يبيح الحفر الا ان تكون المنفعة شاملة للحفر ثم رايت ما ياتى (قوله نعم لا يقبل قول المالك بعد التردى حفر باذن) ويحتاج الحافر الى بينة باذنه شرح الروض (قوله كان مهذرا الخ) هذا هو احد وجهين فى الروض صححه البلقينى وغيره وعبارة مع شرحه فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع فى بشر حفرت عدوا نانا فهل يضمنه الحافر لتعديه او لا لتعدى الواقع فيها بالدخول وجهان صحح منهما البلقينى وغيره الثانى اه (قوله ولو اذن له المالك) ويحتاج الحال الى بينة اذنه شرح روض (قوله ولم يعرفه بها ضمن هو لا الحافر) عبارة شرح الروض فان اذن له المالك فى دخوله فان عرفه بالبشر فلا ضمان والا فهل يضمن الحافر او المالك وجهان فى تعليق القاضى قال البلقينى والاوجه انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه وقوله وجهان فى تعليق القاضى اوجههما انه على الحافر خلافا للبلقينى مر ويفرق بين كونه على الحافر وما ياتى فى قوله

لان عليه الاحتياط لنفسه
(ويضمن بحفر برعدوان)
بان كانت بملك غيره بغير
اذنه او بشارع ضيق او
واسع لمصلحة نفسه بغير
اذن الامام ما تلف بها ليللا
ونهارا من مال عليه وحر
او قن بقيد الاق على عاقلته
وكذا فى جميع المسائل
الآتية والسابقة لتعديه
ويشترط أن لا يعتمد
الوقوع فيها ولا أهدر
وعليه يحمل ما يحته الغز الى
واعتمده الزركشى أنه اذا
كان بصيرا نهرا والبئر
مفتوحة لا يضمن ودوام
التعدى فلوزال كان رضى
المالك ببقائها أو ملك البقعة
فلا ضمان لزوال التعدى
نعم لا يقبل قول المالك
بعد التردى حفر باذن ولو
تعدى الواقع بالدخول كان
مهذرا ولو أذن له المالك
ولم يعرفه بها ضمن هو
لا الحافر لتقصيره

(١) قول المحشى ابن قاسم
قوله المنفعة نسخ الشرح
التى بايدينا البقعة اه من
هامش الاصل

مالم ينسها الخ) عبارة الاسنى والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتى) أى قيل قولى المتن أو بملك غيره (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام فى النهاية (قوله ذلك) أى ماتلف بالحفر عدو انا دميأ او غيره (قوله فمن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته هو سم ولعله مختص بما اذا كان الواقع بعد العتق آدميا وما اذا كان غير الادى كبهيمة او مال آخر فضما نه على ماله أخذنا ما مر عن المغنى (قوله ولو عرض للواقع بها من حق ولم يؤثر فيه الوقوع شيئا لم يضمن الحافر شيئا لا تقطاع سببته (لا) محفورة (فى ملكه) وما استحق منفعته بوقف او وصية مؤبدة كذا قيد به شارح وهو محتمل ويحتمل خلافة وهو ما اطلقه غيره نظرا الى انها وان اقتت بصدق عليه انه مستحق للنفعة وان كان متعديا بالحفر لاستعماله ملك غيره فيما لم يؤذن له فيه اذا انتفاع لا يشمل الحفر كما هو ظاهر وكذا يقال فى الاجارة (وموات) لملك او ارتفاق لا اعتبار على ما جزم به بعضهم وفيه نظر فلا يضمن الواقع فيها لعدم تعديده وعلى الموات حملو الخبر الصحيح البرجر حها جبار ولو تعدى بالحفر فى ملكه لسكونه وسعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدى كما قاله البلقيني واطلق ان الحفر بملكه المرهون المقبوض أو المستاجر غير تعدو وخالفه غيره فى الاول اذا نقص الحفر قيمته ويرد بان التعدى هنا ليس لذات الحفر بل لتقيص الرهن بخلاف توسعة الحفر الضارة

(قوله مالم ينسها الخ) عبارة الاسنى والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتى) أى قيل قولى المتن أو بملك غيره (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام فى النهاية (قوله ذلك) أى ماتلف بالحفر عدو انا دميأ او غيره (قوله فمن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته هو سم ولعله مختص بما اذا كان الواقع بعد العتق آدميا وما اذا كان غير الادى كبهيمة او مال آخر فضما نه على ماله أخذنا ما مر عن المغنى (قوله ولو عرض للواقع بها من حق ولم يؤثر فيه الوقوع شيئا لم يضمن الحافر شيئا لا تقطاع سببته (لا) محفورة (فى ملكه) وما استحق منفعته بوقف او وصية مؤبدة كذا قيد به شارح وهو محتمل ويحتمل خلافة وهو ما اطلقه غيره نظرا الى انها وان اقتت بصدق عليه انه مستحق للنفعة وان كان متعديا بالحفر لاستعماله ملك غيره فيما لم يؤذن له فيه اذا انتفاع لا يشمل الحفر كما هو ظاهر وكذا يقال فى الاجارة (وموات) لملك او ارتفاق لا اعتبار على ما جزم به بعضهم وفيه نظر فلا يضمن الواقع فيها لعدم تعديده وعلى الموات حملو الخبر الصحيح البرجر حها جبار ولو تعدى بالحفر فى ملكه لسكونه وسعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدى كما قاله البلقيني واطلق ان الحفر بملكه المرهون المقبوض أو المستاجر غير تعدو وخالفه غيره فى الاول اذا نقص الحفر قيمته ويرد بان التعدى هنا ليس لذات الحفر بل لتقيص الرهن بخلاف توسعة الحفر الضارة

ولو حفر بدهلن الخ بان هنا متعديا غير المالك يصلح لاحالة الضمان عليه (قوله فعلى الحافر كما يأتى) انظره مع ان الآتى ما قبل مالم الخ فقط (قوله فمن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته (قوله اذا الانتفاع لا يشمل الحفر) قضيته امتناع الحفر فى الربط ايضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أى مالم يتعد الواقع بالدخول اخذنا ما تقدم (قوله واطلق الخ) ما فائدة الحكم بالتعدي هنا مع ان حاصل ما فى الروض وشرحه ان من حفر فى ملكه ولو تعدى بان اعلم الداخل بالاذن او كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والا ضمن (قوله واطلق ان الحفر بملكه المرهون الخ) فى شرح الروض وان حفر فى ملكه ولو متعديا كان حفر فيه وهو مؤجر او مرهون بغير اذن المسكرى او المرتن ودخل رجل داره بالاذن واعلمه الخ (قوله ويرد بان التعدى هنا ليس لذات الحفر الخ) ولو حفر بتراقبية العمق متعديا فعمقه غير تعلق الضمان بهما

بملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بئر حفرها بملكه في الحرم قال الامام اجماعا (ولو حفر بدليله) بكسر الدال (بئرا) أو كان به بمحل من الدار غيره بئر لم يتعد حافرها (ودعار جلا) أو صيما يميز إلى داره أو إليه فدخل باختياره وكان الغالب أنه يمر عليها (فسقط) فيها جأها لأنها لنحو ظلمة أو تغطية لها فهلك (فلا ظهر ضمانه) أي أنه بدية شبه العمدة لا نه غره ولم يقصده أو هلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعا ما غير المميز فيقتله كالملكه كذا أطلقه البلقيني ويتعين حمله على ما إذا كان الوقوع بها مهلكا غالبا أو علم بنحو الظلمة (٩) وإن المار حينئذ يقع فيها غالبا أو لا إذا لم يدعه فهو مهدر مطلقا وكذا إن دعاه وأعلمه بها وإن كانت مغطاة وخرج بالبئر نحو

كلب عقور بدليله فلا يضمن من دعاه فالتفقه لأنه يفتقر باختياره مع كونه ظاهرا يمكن دفعه (تنبيه) لا يتم هذا الإخراج إلا مع التعبير بالدليل لأنه يشبه البئر حينئذ ما على ما جمعوا به بين قولهما في الجنائيات لاضمان وفي اتلاف البهائم بالاضمان من أن الاول في مربوط يبايه لأنه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما إذا كان في داره فلا يتم الإخراج إلا أن يحمل الدليل على أوله الملاصق للباب لأنه حينئذ بمنزلة المربوط يبايه وبقوله حفر مالو حفر عدوانا فان دعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني لأنه المقصر بعدم اعلامه ومن ثم لم ينسئ كان على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل يضمنه الحافر لتعديده أو لا لتعدي

أو المرتين أن أعلم الداخل بالاذن أو كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والاضمان اه سم (قوله بملك الحافر) لعلمه من تحريف الكتابة واصله الموافق لسابق كلام الشارح بملك الجبار (قوله بملكه في الحرم) أي أو بموت فيه اه معنى (قوله بكسر الدال) إلى التنبيه في النهاية (قوله به) أي في الدليل وكذا ضمير غيره (قوله لم يتعد حافرها) أي فان تعدى فقد مروى يأتي حكمه (قوله أو إليه) أي محل البئر من الدليل أو غيره (قوله باختياره) فلما كرهه على الدخول فظاهر أنه يضمن اه معنى (قوله لنحو ظلمة الخ) أي أو كان اعنى اه معنى (قوله حمله) أي إطلاق البلقيني (قوله وعلم) أي الداعي (قوله وكذا إن ادعاه وأعلمه الخ) ولو اختلفا فقال المستحق لم تعلمه وقال المالك اعلمته فالذي يظهر تصديق المستحق لأن الأصل عدم الاعلام اه ع ش (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا لم يدعه بالطريق الاولى اه ع ش (قوله مع التعبير) أي في مسألة الكلب وقوله بالدليل أي لا بالباب (قوله لأنه) أي الكلب (قوله حينئذ) أي حين كون الكلب بالدليل (قوله من أن الاول) أي عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) أي قوله مع كونه ظاهرا الخ (قوله والثاني) أي الضمان (قوله فيما إذا كان) أي الكلب (قوله إلا أن يحمل الدليل) أي في المتن (قوله لأنه) أي الكلب حينئذ أي كونه باول الدليل (قوله وبقوله الخ) عطف على قوله بالبئر الخ (قوله فان دعاه الخ) خرج مالو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهذرا اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن هو لا الحافر الخ اه سم فان دعاه المالك أي ولم يعرفه بالبئر وقوله صحيح منهما البلقيني الخ وفاقه المغنى كما مروى خالفه النهاية فقال ولا إى وإن لم يعرفه بالبئر ضمن الحافر في أوجه الوجهين خلافاً للبلقيني اه (قوله الثاني) أي ضمان المالك (قوله لأنه المقصر الخ) أي فلو أعلمه البئر فلا ضمان اه نهاية (قوله) وإن لم يدعه إلى قول المتن ومسجد في النهاية إلا قوله وقول شارح إلى المتن (قوله الثاني) أي عدم الضمان (قوله عنه) أي البلقيني (قوله الاول) ضمان الحافر (قوله أو أن كلامه) أي البلقيني (قوله فعليه) أي حيث كان التالف غير ادمى وعلى عاقلته أي حيث كان ادميا ولو رقيقا اه ع ش (قوله وهذا) أي الضمان في المستثنين (قوله وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضا على قوله أو بطريق ضيق الخ ويحجب ايضا بأنه مبدا للتقسيم اه سم (قوله فقد ذكره الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقا ويضمن بحفر بئر عدوانا لكان أولى لأنه مثال له اه معنى (قوله من هذه) أي من عبارته هنا (قوله ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بئر اقرب العمق متعديا فعمقها غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجرأحات اه أي تعميقا له دخل في الإهلاك وإن قل بالنسبة للتعميق الاول ع ش (قوله وغيره) أي غير الحافر عطف على الضمير المستتر في تعدى (قول المتن يضر المارة) وليس مما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه ع ش وسياق قبيل قول المتن من جناح ما يوافق

بالسوية كالجرأحات مر (قوله فان دعاه المالك) خروج مالو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهذرا اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن لا الحافر (قوله صحيح منهما البلقيني الثاني ايضا) الأوجه الاول مر قال في شرح الروض عنه لأنه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضا على قوله أو بطريق ضيق الخ ويحجب

(٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني ايضا وقول شارح عنه الاول اما سبق قلم أو أن كلامه اختلف (أو) حفر بئر (أو) بملك غيره (أو) في (مشارك) بينه وبين آخر (بلاذن) من الغير أو من شريكه في الحفر (فمضمون) ذلك الحفر فعليه أو على عاقلته بدل ما تلف به من قيمة أو دية شبه عمد وهذا وإن علم بما قبله فقد ذكره للإيضاح على أن التفصيل بين الأذن وعدمه لم يعلم صريحا إلا من هذه فاندفع ما قيل لا حاجة لذكر هذه أصلا ولو تعدى بحفر وغيره بتوسعة فالضمان عليهما نصفين لا بحسب الحفر (أو) حفر (بطريق ضيق يضر المارة

فكذا) هو مضمون وان
أذن فيه الإمام لتعديهما
(أو) حفر بطريق (لا يضر)
المارة استعماً أو لا تحراف
البئر عن الجادة (وأذن) له
(الإمام) في الحفر (فلا
ضمان) عليه ولا على عاقلة
للتألف بها وان كان الحفر
لمصلحة نفسه (والا) ياذن
له وهي غير ضارة (فان حفر
لمصلحة فالضمان) عليه أو
على عاقلة لا قتياته على
الإمام (أو مصلحة عامة)
كالاستقاء أو جمع ماء المطر
ولم ينه الإمام (فلا) ضمان
(في الاظهر) لما فيه من
المصلحة العامة وقد تعسر
مراجعة الإمام وقيد
المأوردى واعتمده
الزركشى بما إذا أحكم
رأساً فان لم يحكمها وتركها
مفتوحة ضمن مطلقاً لتقصيره
وتقرر بالإمام بعد الحفر
بغير أذنه برفع الضمان
كتقرير المالك السابق
والحق العبادى والهروى
القاضى بالإمام حيث قال له
الاذن في بناء مسجد واتخاذ
سقاية بالطريق حيث
لا تضر بالمارة وإنما يتجه ان
لم يخص الإمام بالنظر في
الطريق غيره (ومسجد
كطريق) أى الحفر فيه
كهو فيها فيجوز لمصلحة
نفسه إن لم يضر بالمسجد
ولا بمن فيه

(قوله هو مضمون) إلى قوله وبه يرد في المعنى لإلا قوله وإنما يتجه إلى المتن (قوله لتعديهما) أى الحافر والإمام
أه ع ش أقول الأولى أى الحافر في ملك غيره كالأبوعضا بلا إذن والحافر بطريق ضيق يضر المارة (قول المتن
وأذن الإمام) أى وأقره بعدم الحفر كما يأتى (قوله وهي غير ضارة) يعنى عنه العطف (قول المتن فان حفر
لمصلحته فالضمان الخ) يؤخذ من هذا التفصيل ان ما يقع لأهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستقاء
منها في المواضع التي جرت عاداتهم بالمرور فيها والانتفاع بها إن كان في محل ضيق يضر المارة ضمن عاقلة
الحافر ولو باذن الإمام وإن كان بمحل واسع لا يضر بهم فان فعل لمصلحة نفسه كسقى دوابه منها وأذن له
الإمام أو لمصلحة عامة كسقى دواب أهل القرية وإن لم ياذن له الإمام فلا ضمان وإن كان لمصلحة نفسه ولم ياذن
له الإمام ضمن وإن انتفع غيره تبعاً والمراد بالإمام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر ان منه ملزم البلد لانه
مستاجر للأرض فله ولاية التصرف فيها أه ع ش (قول المتن لمصلحة) أى فقط أه معنى أى ولو اتفق ان
غيره انتفع بها ع ش (قوله أو جمع ماء المطر) أى اجتماعه (قوله ولم ينه الإمام) أفهم انه لو نهاه الإمام
امتنع عليه الفعل وضمن أه ع ش عبارة المعنى ومحل إذالم ينه عنه الإمام ولم يقصر فانها فحفر ضمن
كما قاله أبو الفرج الزاز لا قتياته على الإمام حيث أوقف قصر كان الحفر في أرض خوراة ولم يطوها ومثلها
ينهار إذا لم يطوها وخالف العادة في سعتها ضمن وان أذن له الإمام به عليه الرافعى في الكلام على التصرف
في الأملاك أه (قوله وقيد المأوردى الخ) أى الخلاف أه معنى (قوله بما إذا أحكم رأساً) هل من
أحكامه أعلاؤه مقداراً يمنع الوقوع عادة (قوله وتركها مفتوحة) لعله فيما إذا لم يعمل فيها بحيث يمنع
الوقوع العادى الخ (قوله ضمن مطلقاً) فلو أحكم رأساً محتسب ثم جاء ثالث وفتح تعلق الضمان به أه
نهاية أى الثالث ع ش (قوله له) أى للقاضى (قوله حيث لا يضر) أى ما ذكر من المسجد والسقاية
(قوله وإنما يتجه) أى ما قاله العبادى والهروى (قوله بالنظر الخ) أى بسببه فالحاء داخل على
المقصود (قوله غيره) أى غير القاضى مفعول يخص الخ (قوله فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضر الخ) وفاقاً
للمعنى والأسنى وخلافاً للنهاية عبارة بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقاً فالتشبيه من حيث
الجملة أه (قوله إن لم يضر بالمسجد الخ) عبارة المعنى وإذا قلنا يجوز له لم يضمن ما تلف به وإن بحث الزركشى
الضمان لعدم تعديده ومعلوم إذا قلنا يجوز له أنه لا بد ان يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البقعة أما السعة

أيضاً بأنه مبدأ للتقسيم (قوله فكذا هو مضمون وإن أذن فيه الإمام) قال الزركشى وقضيته أنه لا فرق بين
ان يكون فيه مصلحة للمسلمين وان لا يكون وفيه نظر شرح روض (قول المصنف وإلا فان حفر لمصلحة
فالضمان عليه) قضية الروض وشرحه جواز الحفر في هذه الحالة حيث قالوا وكذا له حفرها في ذلك أى
الشارع الواسع وإن لم ياذن فيه الإمام ولكنه يضمن أه لكن قال في الروض بعد ذلك فرع بناء المسجد
في الشارع وحفر بئر في المسجد وسقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضر الناس أى
وإن لم ياذن الإمام كما في شرحه ثم قال لانه فعلة لمصلحة المسلمين ثم قال فان بنى أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه
فعدوا وإن أضر بالناس أو لم ياذن له الإمام أه فقولوا لم ياذن فيه الإمام يقتضى امتناع بناء المسجد لنفسه
وإن لم يضر إذا لم ياذن الإمام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر
البئر وبناء المسجد لنفسه إلا ان يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان (قوله ولم ينه الإمام) كما نقل عن
الود شرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويجب ان يكون فيه الحفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة
المسلمين والمصلين كما اقتضاه كلام البغوى والمتولى وغيرهما فان فعله لمصلحة نفسه فعدوا وإن أضر بالناس
وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة لعدم لبنى مسجد فى موات
فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم ياذن الإمام قاله المأوردى ش م ر (فيجوز لمصلحة نفسه) خولف م ر
(قوله فيجوز لمصلحة نفسه) هذا التفرع بعد التشبيه بالطريق يقتضى توقف جواز الحفر في الطريق
لمصلحة نفسه إذ لا ضرر لا تساعه على اذن الإمام وقد تبين بالهامش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافه

وَأَذْنُ فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمَصْلُحَةُ
 الْعَامَّةُ أَنْ لَمْ يَضُرَّ كَذَا ذَكَرَ
 وَأَنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ
 وَيَمْتَنِعُ أَنْ ضَرَّ مَطَاقًا أَوْ
 لَمْ يَضُرَّ لِمَصْلُحَةٍ نَفْسِهِ بَلَا
 أَذْنَهُ وَيُؤَافِقُ هَذَا طَلَاقُ
 الرُّوضَةِ عَنِ الصِّمْرِى فِي
 أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَرَاهَةِ
 حَفْرِهَا فِيهِ وَبِهِ يَرَدُّ قَوْلُ
 الْبَلْقِينِ وَأَنْ اخْذَ الزُّرْكَشَى
 بِقَضِيَّتِهِ الْجَوَازِ فِي الْأَوَّلَى
 لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَنَزَاعُهُ فِي الثَّانِيَةِ
 وَيَصَحُّ حَمْلُ الْمَتْنِ بِتَكْلِيفٍ
 عَلَى أَنْ وَضَعَ الْمَسْجِدَ وَمِثْلَهُ
 سَقَايَةُ بِطَرِيقٍ كَالْحَفْرِ فِيهَا
 فَيَأْتِي هُنَا تَفْصِيلُهُ فِي الرُّوضَةِ
 وَأَصْلُهَا فِي مَسْجِدِ بَنِي بَشَّارٍ
 لَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ ضَمَانٌ لِمَنْ
 يَعْتَرِبُهُ أَنْ يَأْذَنَ الْإِمَامُ وَالْأَوَّلَى
 فَعَلَى مَا مَرَّ (فَرَعٌ)
 اسْتَأْجَرَهُ لِحُذَاذٍ أَوْ حَفَرَ
 نَحْوَهُ بَثْرًا أَوْ مَعْدَنَ فَسَقَطَ
 أَوْ أَنْهَارَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ
 وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ
 الْمُسْتَأْجَرُ فَقَطَّ أَنَّهَا تَنْهَارُ
 بِالْحَفْرِ ضَمَّنَهُ وَيَرَدُّ بَأَنَّهُ
 لَا تَغْيِيرُ وَلَا الْجَاءُ فَلَمَقْصَرُ
 هُوَ الْأَجِيرُ وَأَنْ جَهَلَ
 الْأَنْهَارُ (وَمَا تَوَلَّدَ) مِنْ
 فَصْلُهُ فِي مِلْكَةِ الْعَادَةِ
 لَا يَضْمَنْهُ كَجَرَّةٍ سَقَطَتْ
 بِالرِّيحِ أَوْ بِيْلٍ مَحْلَاهَا وَحُطِبَ
 كَسْرُهُ بِمِلْكَةِ فِطَارٍ بَعْضُهُ
 فَاتْلَفَ شَيْئًا وَدَابَّةً رُبَطَهَا
 فِيهِ فَرَسَتْ أَنْسَانًا خَارِجَةً
 وَأَنْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ
 لَا نَظَرَ لَهُ فِي الْمَلِكِ أَوْ لَا

المسجد أو نحوها وان لا يتشوش الداخلون الى المسجد بسبب الاستقاء وان لا يحصل للمسجد ضرر اه (قوله كما ذكر) اي بالمسجد والابن فيه (قوله وان لم ياذن فيه الخ) اي اذالم يته عنه (قوله ويمتنع الخ) ولو بني سقف المسجد ونصب فيه عمودا او طين جداره او عاق في قنديل او فسقط على انسان او مال فاهلكه او فرس فيه حصيرا او حشيشا فزلق به انسان فهلك او دخلت شوكة منه في عينه فذهب بها بصره لم يضمنه وان لم ياذن له الامام لان فعله لمصلحة المسلمين ولو بني مسجد في ملكه او موات فهلك به انسان او بهيمة او سقط جداره على انسان او مال فلا ضمان ان كان ياذن الامام ولا فعلى الخلاف السابق أى في الحفر في الطريق اه معنى وفي النهاية والروض وشرحه ما يوافق (قوله ان ضر الخ) اي او نهى عنه الامام كامر (قوله ويوافق هذا) اي التفصيل المذكور بقوله فيجوز الى قوله ويمتنع (قوله اطلاق الروضة الخ) عبارة المغنى ما في زوائد الروضة في آخر باب شروط الصلاة نقلا عن الصيمري انه لا يكره حفر البئر في المسجد ولم يفرق بين ان يكون للمصلحة العامة او لمصلحة نفسه على التفصيل السابق اه (قوله وبه يرد) اي باطلاق الروضة الخ ولا يخفى ما في الرد بذلك نعم يظهر الرد بما مر عن المغنى (قوله قول البلقيني الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله بقضيته) وهي ضمان ما تلحق بالحفر (قوله الجواز الخ) مقول القول وقوله في الاولى وهي الحفر في المسجد لمصلحة نفسه الخ (قوله ونزاعه الخ) اي البلقيني عطف على قول البلقيني الخ (قوله في الثانية) وهي الحفر في المسجد للمصلحة العامة الخ (قوله تفصيله) اي الحفر في الطريق (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع بناء المسجد في الشارع وحفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن الهلاك بشئ منها وان لم ياذن الامام ان لم يضر بالناس لانه فعله لمصلحة المسلمين فان بني او حفر ما ذكر لمصلحة نفسه فعذر وان اضر بالناس او لم ياذن فيه الامام اه فقوله اولم ياذن الامام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه وان لم يضر لاذالم ياذن الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر البئر وبناء المسجد لنفسه الا ان يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان اه سم (قوله بنى بشار الخ) ظاهر اطلاقه سواء لمصلحته او لمصلحة عامة (قوله والا) اي ان لم ياذن الامام فعلى ما مر أى من التفصيل في الحفر في الشارع (قوله فرع) الى قول المتن ويحل في النهاية (قوله استاجر الخ) اجارة صحيحة او فاسدة او ادعاه ليجذ او يبنى له تبرعا بلوا كرهه على العمل فيه فانهارت لم يضمن لانه باكره له لم يدخل تحت يده ولا حدث فيه فعلا اه ع (قوله لجذاذ الخ) اي ونحوه اه نهاية (قوله كالعادة) اي فعلا موافقا للعادة (قوله فيه) اي ملكه وكذا ضمير خارج (قوله فيه) اي فعله في ملكه (قوله او لا كالعادة) عطف على كالعادة اي او فعلا مخالفا للعادة (قوله وقت هبوب الريح) لان هبت بعد الايقاد وان امكنه اطفالا وها فلم يفعل فيما يظهر وان نظر فيه الاذرعى اه قال الرشيدى قوله وقت هبوب الريح اي في مهب الريح اه وقال ع (قوله لان هبت الخ) ويقال بمثل هذا التفصيل فيما لو اوقد نار في غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بالايقاد فيه كما يقع لارباب الارياض منهم بوقدون النار في

(وَأَذْنُ فِيهِ الْإِمَامُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ لَمْ يَضُرَّ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ بَلَا إِذْنَهُ صَرِيحٌ فِي تَوْقُفِ جَوَازِ الْحَفْرِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى أَذْنِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ الْحَفْرُ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَضُرَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضِ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بَثْرًا فِي الْمَسْجِدِ وَوَضَعَ سَقَايَةَ عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنْ أَنْ لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ أَوْ مَا نَصَفَ فَإِنْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ فَعَدَّ أَنْ أَضَرَ النَّاسَ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَضُرَّ لَكِنَّهُ صَرَحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَوَازِ حَفْرِ الْبَثْرِ فِي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ وَأَنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنْهُ خُ وَقَدْ يَحْمِلُ قَوْلُهُ فَعَدَّ أَنْ عَلَى مَعْنَى التَّضْمِينِ فَقَطَّ فَلَا يَخَالَفُ هَذَا وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ الشَّارِعِ وَالْمَسْجِدِ (قَوْلُهُ أَنْ أَذْنُ الْإِمَامِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الْحَفْرِ وَأَنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَمَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَتْنِ آخِرِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ يَعْلَمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَفْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ لَوْ لَا فَعَلَى مَا مَرَّ يَفِيدُ جَوَازَ بِنَائِهِ وَعَدَمَ الضَّمَانَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ لِمَصْلُحَةِ عَامَةٍ فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ مَا فِي الْحَفْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ (وَقْتُ هُبُوبِ الرِّيحِ) بِخِلَافِهِ مَا لَوْ

كالعادة كالتولد من نار أو قدھا بملكه وقت هبوب الريح أو جاوز في ايقادها العادة

او من سقى ارضه وقد اسرف او كان بهاشق (١٢) عليه ولم يحط بسده او من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا او للمسلمين وجاوز العادة

غيظانهم لمصالح تتعلق بهم وجرت العادة بها ويدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر حطباً بشارع ضيق وقوله وإن امكنه الخ أى اونهى من يريد الفعل اه (قوله او من سقى الخ) عطف على قوله من نار وقوله ارضه أى ارضائك منفعتها (قوله شق الخ) أى يخرج منه الماء اه عش (قوله او من رشه الخ) استطرادى فانه ليس من الموضوع (قوله مطلقاً) أى ان لم يجاوز العادة اه عش (قوله او للمسلمين الخ) والضامن المباشر للرش فاذا قال للسقاء رش هذه الارض حمل على العادة فحيث تجاوز العادة تعلق الضمان به فان امر السقاء بمجاوزة العادة في الرش تعلق الضمان بالامر ولو جهل الحال هل نشأت الزيادة على العادة من السقاء والامر وتنازعاً فالقرب ان الضمان على السقاء لا الامر اذا اصل عدم امره بالمجاوزة كآلو انكر اصل الامر اه عش وقوله فان امر السقاء ظاهر اطلاقه وإن لم يعتد وجوب امتثال الامر وفيه توقف فليراجع (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وإن لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وإن نقل الزركشى عن الاصحاب وجوب الضمان إذا لم ياذن الامام اه نهاية ومال المغنى إلى ما نقله الزركشى عن الاصحاب من وجوب الضمان إذا لم ياذن الامام وإن لم يجاوز العادة (قوله) إن قصد به مصلحة المسلمين الخ أى وذلك لا يعلم الا منه فيصدق في دعواه ومفهوم انه إذا قصد مصلحة نفسه او اطلق ضمنه والظاهر خلافه في الاطلاق لان هذا الفعل مأمور به فيحمل فعله على امتثال امر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامة اه عش (قوله ولو باذن الامام) أى وبلا ضرر مغنى ونهاية (قوله في شارع ضيق) افهم انه لا ضمان لما تلف بتكسيده بشارع واسع لا تنفاه تعديه بفعل ما جرت به العادة اه عش (قوله) بلا قائد) مفهومه انه إذا كان بقائد لا ضمان لكن نقل عن الشيخ حمدان في ملتقى البحرين انه مع القائد يضمن بالاولى ويؤيده ما فى سم على منبهج في انلاف الدواب انه لو ركب دابة قاتلت شيئاً ان الضمان عليه اعنى او غيره دون مسيرها كما جزم به مرانتهى اه عش (قوله لكنه في الجناح) إلى المتن في المغنى الا قوله اما إذا لم يسقط إلى لو سقط (قوله من ضمان الكل) أى كل ما تلف بالخارج أى من الجناح والنصف أى ضمان نصف التالف بالكل أى كل الجناح (قوله لان الارتفاق الخ) يؤخذ منه ان ما يقع من ربط جرة وادلا نهاى هو اء الشارع او في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة اه عش (قوله) وبه) أى بذلك التعليل (قوله لو تنهى الخ) أى بالغ فيه وقوله فلست ارى الخ أى بل اقول بعدم الضمان اذا لا تقصير منه اه عش (قوله وفارق الخ) عبارة المغنى فان قيل لو حفر بئر المصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن فهلا كان هنا كذلك اجيب بان للامام الولاية على الشارع فكان اذ نه معتبر حيث لا ضرر بخلاف الهواء لا ولاية له عليه فلم يؤثر اذ نه في عدم الضمان اه (قوله بان الحاجة الخ) أى ان الاحتياج إلى انتزاع المياه ونحوه يكثر في الشوارع فقلبا يخلو عنه بيت فلو اهدر لاضر بالمارة بكثرة الجنابات الغير المضمونة بخلاف البئر إذا حفرها لنفسه باذن الامام ولم تضر فلا يضمن الواقع فيها لان حفر البئر نادر في الشوارع كما هو مشاهد اه سيد عمر (قوله فلا يضمن) خلافاً للمغنى (قوله ما انصدم به) أى تلف به اه عش (قوله وان سبل الخ) غاية أى سبله بعد الاشراع وقوله او إلى ماسبله الخ أى قبل الاشراع (قوله سكة غير نافذة الخ) أى وليس

طراً هو به نعم ان امكنه حيث اطفأوا فتركه قال الاذرى ومرفى عدم تضمينه نظر (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه اطلاق الشيخين وغيرهما وان نقل الزركشى عن الاصحاب انه لا بد من انه كالحفر بالطريق ويفرق على الاول بدوام الحفر وتولد المفساد منه فتوقف على اذنه بخلافه هنا شمر واقول انظر قوله عن الزركشى كالحفر بالطريق وقوله ويفرق الخ مقتضى انه لا بد في الحفر لمصلحة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق او لمصلحة عامة فلا في الاظهر فلعل هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه (قوله وجاوز العادة) قضيت عدم الضمان ان لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام وهو قضية كلام الشيخين قال في شرح الروض قال الزركشى لكن الذى صرح به الاصحاب وجوب الضمان اذا لم ياذن الامام فيه وكان الحفر مع الاتساع لمصلحة المسلمين (قوله وفارق ما مر) تقدم

ولم يتعمد المشى عليه مع عليه به يضمنه ويؤخذ من تفصيلهم المذكور في الرش ان تنحية اذى الطريق كحجر فيها ان قصده مصلحة المسلمين لم يضمن ما تولد منه وهو ظاهر والا لترك الناس هذه السنة المتأكدة او (من جناح) أى خشب خارج من ملكه (الى شارع) ولو باذن الامام فسقط وتلف شيئاً او من تكسير حطب في شارع ضيق او من مشى اعنى بلا قائد وان احسن المشى بالعصا كما اقتضاه اطلاقهم او من عجن طين فيه وقد جاوز العادة او من حط متاعه به لا على باب حانوته كالعادة (فمضمون) لكنه في الجناح على ما يأتى في الميزاب من ضمان الكل بالخارج والنصف بالكل وان جاز اشراعه بان لم يضر المارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يعلم رد قول الامام لو تنهى في الاحتياط فجرت حادثة لا تتوقع او صاعقة فسقط بها وتلف شيئاً فلست ارى اطلاق القول بالضمان انتهى وفارق ما مر في البئر بان الحاجة هنا اغلب واكثر فلا يحتمل اهداره اما إذا لم يسقط فلا يضمن ما انصدم به ونحوه كآلو سقط وهو خارج الى ملكه وإن سبل ماتحتة شارعاً

بأذن جميع الملاك والاضمن (ويحمل) للسلم دون الذي بالنسبة لثوارنا (أخراج الميازيب) (١٣) العالية التي لا تضر المارة (إلى شارع)

وإن لم ياذن الامام لعموم الحاجة اليها وصح أن عمر قلع ميزابا للعباس رضى الله عنهما قطر عليه فقال له انقلع ميزابا نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله لا ينصبه إلا من يرقى على ظهري وانحنى للعباس حتى رقى عليه وأعاد له محله (والتلف بها) وبما قطر منها (مضمون في الجديد) لما رمى في الجناح وكما لو وضع نرا بابا بالطريق لطين به سطحه مثلا فان واضعه يضمن من يزلق به أى أن خالف العادة ليوافق ما مر ودعوى أن الميزاب ضرورى بمنوعة بانه يمكن اتخاذ بئر أو أخذود في الجدار لماء السطح (فان كان بعضه) أى ما ذكر من الجناح والميزاب (في الجدار فسقط الخارج) أو بعضه فالتلف شيئا (فكل الضمان) على واضعه أو عاقلته لوقوع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بان سمره فيه فيضمن الكل بسقوط بعضه أو كله وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار (وان سقط كله) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئا بأكمله أو باحد طرفيه

فيها مسجد أو نحوه أما إذا كان فيه مسجد أو نحوه فهو كالشارع كانه عليه الاذرى وغيره معنى وروض (قوله باذن جميع الملاك) أى إذا لم يكن الشارع من أهلها ولا يباذن من باب بعده أو مقابله كما مر في باب الصلح (قوله للسلم) إلى قوله أو شك في المعنى إلا قوله أى إلى ودعوى وكذا في النهاية إلا قوله وصح أن عمر إلى المتن (قول المتن إخراج الميازيب) جرى المصنف في جمع الميازيب على لغة ترك الهمة في مفردة وهو ميزاب وهي لغة قليلة والأصح في جمعه مازب بهمة ومجمع مزاب بهمة ساكنة ويقال فيه مرزاب بتقديم الراء على الزاى وعكسه فلغاته حيث ذابح اه معنى (قول المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو فكشوارع أو ملك غيره بلا اذن وان كان عاليا اه وقال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه سم على حج اه ع ش (قوله وإن لم ياذن الامام) لكن إذا لم ينه اخذاً بما سبق اه ع ش (قوله وصح الخ) عبارة المعنى أى ولما روى الحاكم في مستدركه ان عمر الخ (قوله ان عمر قلع الخ) امر بقلعه فقلع اه معنى (قوله فقال) أى العباس له أى لعمر رضى الله تعالى عنهما (قوله فقال والله الخ) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناحة البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ليطين به سطحه الخ) أى وليجمعه ثم ينقله إلى المذيلة مثلا اه ع ش (قوله لما رمى) أى من أن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه معنى (قوله ما رمى) أى في شرح وما تولد الخ (قوله ودعوى الخ) رد لدليل القديم (قوله اتخاذ بئر) أى في الدار اه معنى (قوله لماء السطح) متعلق بالاتخاذ (قول المتن فان كان بعضه في الجدار) أى الجدار الداخل في هواء الملك كالأبني بجلاف الجدار المركب على الرأس في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا إذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليقتبه له اه رشيدى (قوله أى ما ذكر الخ) عبارة المعنى أى الميزاب ويصح رجوعه إلى الجناح ايضا بتأويل ما ذكر اه (قوله من الجناح والميزاب) ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السياق مع انه يتألف من قوله السابق لكنه في الجناح على ما يأتى في الميزاب الصريح في أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميزاب اه رشيدى (قول المتن فسقط الخارج) أى من الجدار (قوله أو بعضه) أى بعض الخارج اه معنى (قوله على واضعه) أى إن وضعه المالك بنفسه والأفضل الأمر بالوضع اه ع ش (قوله منه) أى الميزاب وقوله فيه أى الجدار اه ع ش (قوله أو عكسه) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصويره سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسمر فى خشبتين مركزتين في الجدار مثلا اه سيد عمر عبارة ع ش وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلا بالجدار فانكسر وسقط بعضه مع جميع الداخل اه (قوله ايضا) أى كالخارج وقوله وهو أى التلف الحاصل بالداخل وقوله عليهما أى الداخل والخارج (قوله كله) أى الميزاب أو الجناح وقوله وانكسر أى نصفين اه معنى (قوله الخارج) أى أو بعضه (قوله ضمن الخ) أى الكل ولو نام أى شخص ولو طفلا على طرف سطحه فانقلب إلى الطريق على ما قال الماوردى إن كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن أى لعذره وان كان لتقلبه في نومه ضمن أى بديهة الخطا لانه سقط بفعله اه نهاية بزيادة من ع ش

انه لا ضمان في حفر البئر لمصلحة نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله في المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى وكذا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو فكشوارع أو ملك غيره بلا اذن وان كان عاليا اه قال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناحة البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر (قوله أو عكسه) أى الداخل

(فنصفه) أى الضمان على من ذكر (في الاصح) لان التلف حصل بالداخل ايضا وهو غير مضمون فوزع عليهما نصفين من غير نظر لوزن ولا مساحة ولو سقط كله وانكسر في الهواء فان اصابه الخارج ضمن او الداخل فلا كما قاله البغوى

أوشك فلا أيضا في يظهر لان الأصل (١٤) براءة الذمة ولو ألتف ماؤه شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار وبعضه خارجه ولو اتصل

(قوله أوشك) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الأصل عدم الضمان اه عش (قوله ولو ألتف) إلى قوله وقياس ذلك في المغنى إلى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية لا قوله وان نازع فيه البلقيني (قوله ولو ألتف ماؤه) أى ماء الميزاب عش ورشيدى عبارة المغنى ولو اصاب الماء النازل من الميزاب شيئا فالتلف الخ (ولو اتصل ماؤه بالارض) أى ثم تلف به انسان نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى قول البغوى ولو ألتف ماؤه شيئا الخ (قوله ان ماء مالىس منه) أى ماء ميزاب ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) معتمد فيضمن التالف بماء الميزاب سواء خرج منه شيء عن ملكه أم لا عش (قوله ويوجه) أى ما في الروضة من اطلاق الضمان (قوله تميز خارجه الخ) أى خارج محل الماء (قوله بينه) أى ماء مالىس منه الخ (قوله كسره بملكه) أى حيث لا ضمان مع ان كلا تصرف في ملكه اه عش (قوله ولا يبرأ) إلى قوله نعم ان كان في المغنى لا قوله والمراد إلى نعم ان كانت (قوله ما مثلا) أى كلا وبعضا (قوله بانتقاله عن ملكه) فلو تلف بها انسان ضمنته عاقلة البائع كما نقله عن البغوى وأقر اه وقال البلقيني الاصح عندى لزومه للبالك أو لعاقلة حال التلف اه معنى (قوله وباعه منه) يعنى انتقل إلى ملكه بطريق شرعى (قوله وسله) أى عن البيع اه عش (قوله برىء) أى وان لم يتعرض للبرائة منه لانه بدخوله في ملكه صار يستحق بقاءه ولا يكلف هدمه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه اه عش (قوله المالك الأمر) ينبغى ان المراد بالمالك اعم من مالك العين والمنفعة حيث ساع له اخراج الميزاب اه عش (قوله نعم الخ) انظر ما وقع هذا الاستدراك اه رشيدى أى فكان ينبغى ان يذكر ما قدمناه عن المغنى آنفا حتى يظهر الاستدراك (قوله اختص الضمان به) أى بالباي مثلا اه رشيدى عبارة عش أى الأمر و ظاهره انه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه (قول المتن وان بنى جداره) أى بعضه اخذ من كلام الشارح الآتى آنفا وعكس المغنى فقد رهنالفة كله ثم قال فان بنى بعض الجدار مائلا والبعض الآخر مستويا فسقط المائل فقط ضمن الكل أو سقط الكل ضمن النصف اه (قول المتن إلى شارح) أى أو مسجد اه نهاية (قوله أو ملك غيره) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه أو اصلاحه كاغصان شجرة انتشرت إلى هواه ملكه فله طلب إزالة التها لكن لا ضمان فيما تلف بها اه نهاية زاد المغنى والاسنى لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه اه قال عش قوله فله طلب إزالة التها أى فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يغرمه على النقض ثم رايتم الدميرى صرح بذلك اه وفي النهاية ايضا ولو بناء مائلا إلى الطريق اجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل أى الحاكم فللمارين نقضه كما قاله فى الانوار اه أى بخلاف ما لو بناء مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم اه عش أقول انما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كما سترد عبارته عند قول الشارح ولو استهدم الجدار الخ كلامه وعن المغنى ترجيح عدم المطالبة (قوله ومنه) أى ملك الغير (قوله ومنه) أى ملك الغير السكة غير النافذة أى إذا لم يكن فيها مسجد أو بشر مسبل والافكا لشارع معنى وأسنى (قوله كما مر) أى قبيل قول المتن ويحل الخ (قوله فيضمن) أى وان اذن فيه الامام أسنى ومعنى (قوله بالمائل) أى بسقوط المائل فقط وقوله بالكل أى بسقوط الكل اه معنى (قوله ويؤخذ منه) أى من المتن (قوله لو بناء) أى الجدار كله (قوله مطلقا) أى سواء ألتف ب كله أو بعضه اه عش (قوله فيه) أى كل من ملكه والموات (قوله ضمن) وفاقالاسنى وخلافا للنهاية والمغنى

وبعض الخارج وقد يشكك في تصويره (قول المتن وإن بنى جداره مائلا الخ) قال فى الروض ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بالنقض كاغصان الشجرة تنتهى إلى ملكه اه قال فى شرحه لكن لو تلف بها شيء لم يضمن مالها لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى فى تعليقه عن الاصحاب اه وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه على ما يفيد قول الشارح الا ترى ولو استهدم الجدار الخ ان كان قوله فيه وان مال راجعا أيضا لقوله لم يطالب بنقصه لكن

ماؤه بالارض فالقياس الضمان قاله البغوى وقياس ذلك ان ماء مالىس منه شيء خارج لا ضمان فيه هذا والذي فى الروضة وغيرهما اطلاق الضمان بماء الميزاب ويوجه به انه لا يلزم من التفصيل السابق في محل الماء جريانه في الماء تميز خارجه ودخلة بخلاف الماء ومجرد مروره بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لا سيما مع مروره بعد على المضمون وهو الخارج وبهذا اعنى مروره على مضمون يفرق بينه وبين ما تطاير من حطب كسره بملكه ولا يبرأ واضح جناح وميزاب وبانى جدار مائلا بانتقاله عن ملكه وان نازع فيه البلقيني نعم ان بناء مائلا لملك الغير عدوانا وباعه منه وسله له برىء والمراد بالواضع والباي المالك الأمر لا الصانع نعم ان كانت عاقلة يوم التلف غير هايوم الوضع أو البناء اختص الضمان به (وان بنى جداره مائلا إلى شارع) أو ملك غيره بغير اذنه ومنه كما مر السكة غير النافذة (فكجناح) فيضمن الكل ان وقع التلف بالمائل والنصف ان وقع بالكل ويؤخذ منه انه لو بناء مائلا من اصله ضمن كل التالف مطلقا وهو ظاهر او الى ملكه او موات فلا ضمان لان له التصرف فيه كيف

لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحفر بملكه المستاجر مثلاً على ما مر فيه لان الحفر اتلاف لا استعمال مضمن (أو) بناءه (مستوي افعال) إلى ما مر (وسقط) وأتلف شيئاً حال سقوطه (فلا ضمان) لان الميل لم يحصل (١٥) بفعله (وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه

ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح وانتصر له كثيرون وعليه فيظهر انه لا فرق بين ان يطالب بهدمه أو رفعه وان لا (ولو سقط) ما بناء مستويا ومال (بالطريق فعثر به شخص أو أتلف) به (مال فلا ضمان) وإن امره الوالي برفعه (في الأصح) لان السقوط لم يحصل بفعله نظير ما مر نعم ان قصر في رفعه ضمن كما قاله جمع متقدمون واعتمده الأذرعى وغيره لتعديده بالتأخير ويفرق بينه وبين ما مر فيما يمكنه هدمه بان ذلك لم يحصل فيه ارتفاع بالطريق بخلاف هذا فاشتراط فيه عدم تقصيره به ولو استهدم الجدار لم يطالب بنقصه ولم يضمن ما تولد منه وإن مال كما مر ويوجه بان الميل نشأ من غير فعله ولم يباس من إصلاحه غالباً وبه يفرق بينه وبين ما ذكر فيمن قصر بالرفع وفي وجه قوى مدركاً للجار والمال المطالبة به (ولو طرح قنات) بضم القاف أى كناسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمال (بطريق) أى شارع (فمضمون)

والشهاب الرملى (قوله لانه استعمال الهواء الخ) قد يقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر أه سم (قوله وبه يفرق الخ) يتأمل أه سم (قوله أو بناء مستويا) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى لا قوله وانتصر له كثيرون (قول المتن فمال) الأولى ومال بالواو (قوله إلى ما مر) أى شارع أو ملك غيره بغير إذنه (قول المتن فلا ضمان) (تنبيه) لو اختل جداره فظلع السطح فدقه للإصلاح فسقط على انسان فمات قال البغوى في فتاويه ان سقط وقت الدق فعلى عاقلة الدية أه مغنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم على المنهج ما نصه 'و ما بعده فان كان السقوط مترتباً على الدق السابق لحصول الخلل به ضمن والا فلا أه (قوله ما بناء مستويا الخ) أى بخلاف ما بناء مثلاً إلى نحو شارع فان ماتلف به مضمون كالجناح أه شرح المصح (قول المتن فعثر) بتثليث المثلثة في الماضي والمضارع أه رشيدى (قوله ضمن) وفاقاً لاسنى وخلافاً للنهاية والمغنى (قوله كما قاله جمع الخ) والصحيح خلافه م راهم سم (قوله واعتمده الأذرعى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان انه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين ابقاء آلات البناء زيادة على العادة بانها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان سم وقد يقال يتعين الاحتمال الثانى لانه شغل الشارع بملكه وان لم يكن له فيه صنع أه سيد عمر (قوله ولو استهدم الخ) هذا يفيد انه ليس للحاكم مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه إن كان قوله الاقوى وان مال راجعاً ايضاً لقوله لم يطالب بنقصه لكن قد يمنع هذا قوله كما مر إذ عدم المطالبة بالنقص إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة أه سم عبارة المغنى ولو استهدم الجدار ولم يمل لم يلزمه نقصه كما في اصل الروضة ولا ضمان ما تولد منه لانه لم يجاوز ملكه وقضية هذا أنه إذا مال لم يمل لم يلزمه نقصه كما في اصل استهدم الجدار) أى قرب إلى الهدم الجدار الذى بناء مستويا أه كردى (قوله وبه يفرق) أى بقوله ولم يباس الخ (قوله بالرفع) كذا في أصله رحمه الله تعالى قاله بمعنى فى أه سيد عمر (قوله المطالبة به) أى بالنقص أه كردى (قول المتن ولو طرح) أى شخص أه مغنى (قوله بضم القاف) إلى قوله بل لا يصح في النهاية الا قوله ما لم يتصر إلى وفي الاحياء (قول المتن بطيخ) بكسر الموحدة مغنى وحلى (قوله بالنسبة للجاهل) أى فان مشى عليها قصد فلا ضمان قطعاً مغنى ونهاية (قول المتن على الصحيح) محل الخلاف كما في الروضة وأصلها طرحها في غير المزايل والمواضع المعدة لذلك والافيشبه ان يقطع بنى الضمان أه مغنى (قوله لما مر الخ) أى من ان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولان في ذلك حذر على المسلمين كوضع الحجر والسكين أه مغنى (قوله لان هذا) أى المنعطف المذكور وقوله منه أى الشارع (قوله فالتقصير من المار الخ) أى بعدوله إليه أه نهاية قضيته انه لو لم يعدل إليه اختياراً بل لعروض رحمة الجاهلته إليه ضمن وقضية اطلاق قوله لا نعم إن كانت في منعطف الخ خلافه فليراجع والظاهر عدم الضمان مطلقاً أه ع ش وقوله وقضية اطلاق الخ محل تأمل (قوله ملكه والموات) أى والمزايل والمواضع المعدة لذلك أه مغنى (قوله مطلقاً) أى جاهلاً كان أو عالماً وظاهره ولو دعاه وهو ظاهر لانه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكلب

قد منع هذا كما مر إذ عدم المطالبة بالنقص إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة (قوله لانه استعمال الهواء المستحق للغير الخ) قد يقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويته حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر (قوله وبه يفرق بينه الخ) يتأمل (قوله نعم ان قصر في رفعه ضمن كما قاله جمع متقدمون الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان انه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين ابقاء آلات البناء في الطريق زيادة على العادة بانها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان (قوله ضمن كما قاله جمع متقدمون) الصحيح خلافه م (قوله بنقصه) أى فلا ضمان وان قصر في رفعها م ر ش ولو بناه مثلاً إلى الطريق اجبره الحاكم على نقصه فان لم يفعل فللمارين نقصه ش م ر

بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما مر في الجناح نعم إن كانت في منعطف عن الشارع لا تحتاج إليه المارة أصلاً فلا ضمان على الأوجه لان هذا وإن فرض عده منه فالتقصير من المار فقط فاندفع ما للبلقينى هنا وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضمان فيها مطلقاً وبطرحها

مالو وقعت بنفسها بريح او نحوه فلا ضمان مالم يقصر في رفعها أخذاء امر وفي الاحياء ان ما يترك بارض الحمام من نحو سدر يكون ضمان ما تلف به على واضعه في أول يوم وعلى الحامي (١٦) في ثانيه لا عتيد تنظيفه كل يوم وخالفه في فتاويه فقال ان نهى الحامي عنه ضمن الواضع وكذا ان

العقور اه عش (قوله مالو وقعت بنفسها الخ) او يصدق في ذلك المالك مالم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله مالم يقصر في رفعها) قال شيخنا في شرح الروض ويظهر لي ان هذا بحث والاوجه عدم الضمان ايضا كما لو مال جداره وسقط وامكنه رفعه فانه لا يضمن اه معنى عبارة النهاية فلا ضمان وإن قصر في رفعها بعد ذلك اخذا بما قدمناه اه (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسدر المزلقين بارضه او رمى فيها نخامة فزلق بذلك إنسان فأت او انكسر قال الرافعي فان القى النخامة على الممر ضمن ولا فلا ويقاس بالنخامة ما ذكر معها وهذا كما قال الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الاحياء انه ان كان بموضع لا يظهر بحيث يتعذر الاحتراز عنه فالضمان متردد بين تاركه والحامي والوجه ان يحاسبه على تاركه في اليوم الاول وعلى الحامي الخ (قوله من نحو سدر الخ) اي كالصابون والنخامة اه عش (قوله وخالفه في فتاويه الخ) قد يقال لا مخالفة لا مكان ان يكون ما في الفتاوى تقييدا لما في الاحياء في إطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول اه رشيدى (قوله ضمنه الواضع) اي ولو في اليوم الثاني اه عش (قوله لكن جاوز في استكثاره العادة) اي بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحامي حينئذ والظاهر لا وسكت عما إذا ذه الحامي فانظر حكمه اه رشيدى اقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه ظاهرا يمكن التحرز عنه فلا يضمن وعدمه فيضمن من ياذنه في الدخول بعده فليراجع (قول المتن سببا هلاك) بحيث لو انفرد كل منهما كان مهلكا اه معنى وقال عش المراد بالسبب ماله مدخل إذا حفر شرط اه (قوله اي هو) اي ان كان التالف مالا وقوله او عاقلته اي ان كان التالف نفسا اه عش (قوله راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالمنقول تضمن الحافرا اه سم (قوله اهلا للضمان) إلى قوله وبهذا يعلم في المغنى (قول المتن ووقع العاشر) اي بغير قصد بها اي البئر فلوراي العاشر الحاجر فلا ضمان كما في حفر البئر ذكره الرافعي بعد هذا الموضع اه معنى قوله الملاقي بفتح القاف (قوله الضمان) مبتدا مؤخر (قوله فسياتي) اي انفا (قوله وفارق) اي ما في المتن وقد يشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به اه نهاية اي فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتمد عش (قوله فان الحافر الخ) بيان للحجوج الى الفرق وقوله بأن الواضع الخ متعلق بفارق الخ (قوله ووضعت آخر) اي ولو تعديا كما يأتي اه عش (قوله فيها سكين) اي وتردى بها شخص ومات وقوله فانه لا ضمان الخ اي ويكون الواقع هدرا اه عش (قوله واما الواضع فلان السقوط الخ) وفي سم بعد ان ناقش في ذلك مانصه فالوجه صحة الحل وان له وجها حسنا اه (قوله وبهذا الخ) اي بقوله اما المالك فظاهر الخ (قوله انه لا يحتاج الى الجواب الخ) هذا الجواب للشيخ في شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على احد بما ذكره الشارح بقوله اما المالك فظاهر الخ اه سم اقول ووافقه اي الشيخ المغنى (قوله بحمل ما هنا) اي مسألة السكين (قوله

لم ياذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو اوجه (ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الاول) اي هو أو عاقلته الضمان لانه المملك بنفسه او بواسطة الثاني (بأن حفر) واحد بئرا عدوانا أولا لكن قوله الآتي فان لم يتعد الخ يدل على ان قوله عدوانا راجع لهذا أيضا وهو ما في اصله ولا محذور فيه لان غير العدوان يفهم بالاولى (ووضع آخر) اهلا للضمان قبل الحفر أو بعده (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قدرته او حال بتاويله بمتعديا (فعرشه) بضم أوله (ووقع) العاشر (بها) فهلك (فعلى الواضع) الذى هو السبب الاول لان المراد به الملاقي او لا للتالف لا للمفعول او لا الضمان لان التعثر هو الذى اوقعه فكان واضعه أخذه ورداه فيها اما اذا لم يكن الواضع اهلا فسياتي (فان لم يتعد الواضع) الاهل بان وضعه بملكه وحفر اخر عدوانا قبله او بعده فعشر رجل ووقع بها فالمنقول تضمن الحافر) لانه المتعدى وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل او سبع او حربى

(قوله مالم يقصر في رفعها) جزم بهذا القيد في شرح الروض (قوله عدوانا راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالمنقول تضمن الحافر (قوله وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل الخ) قد تشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به او بان البقلعة كانت بعيدة التأثير في القتل زال أثرها بخلاف الحاجر شمر (قوله واما الواضع فلان السقوط في البئر الخ) قد يناقش في تأثير هذا فان التعثر بالحجر في مسألة المتن هو الذى افضى الى الوقوع فيها المهلك ومع ذلك فلم يمنع تضمن الحافر فكذا ما نحن فيه فالوجه صحة الحل المشار اليه وان له وجها حسنا (قوله وبهذا يعلم انه

فان الحافر المتعدى لا يضمن هنا بأن الواضع ثم اهل للضمان في الجملة فصح تضمين شريكه بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافى المتن مالو حفر بئرا بملكه ووضع آخر فيها سكين فانه لا ضمان على أحد اما المالك فظاهر واما الواضع فلان السقوط في البئر هو الذى افضى الى السقوط على السكين فكان الحافر كالباشر والآخر كالتسبب وبهذا يعلم انه لا يحتاج الى الجواب بحمل ما هنا على ما اذا تعدى الواقع بمروره

أو كان الناصب غير متعد بل لا يصح ذلك (ولو وضع حجرا) عدوا نا بطريق مثلا (و) وضع (اخران حجرا) كذلك بجنبه (فمتر به) ما فالضمان
أثلاث) وان تفاوت فعلهم نظرا الى رؤسهم كالو اختلفت الجراحات (وقيل) هو (انصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخر نظرا
للحجرين لانهما المهلكان وانتصره البلقيني (ولو وضع حجرا) عدوا نا (فمتر به) رجل فدرجته (١٧) (فمتر به) (اخر) فهلك (ضمنه المذحرج)
الذي هو العاشر الاول لان

أو كان الناصب) أي للسكين (فروع) لو كان بيد شخص سكين فالتى رجل رجل علىها فهلك ضمنه هو أى
جذب معه الدافع فسقطا وماتا الملقى لا صاحب السكين الا ان يلقاه بها ولو وقف اثنان على بشر فدفع احدهما
الآخر قال الصيمرى فان جذبه طمعانى التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان عليه
ولان جذبه لا لذلك بل لانلاف المجذوب ولا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما ضامن للآخر كما
لو تجارحا وماتا معنى وروض مع شرحه وكذا فى النهاية لانه اعتمد فى الجذب طمعانى التخلص الخ انها
ضامان خلافا للصيمرى (قول المتن حجرا) أى مثلاه معنى (قوله عدوا نا بطريق) الى قوله ومرفى الاحياء
فى المغنى لا قوله هو او كذا فى النهاية لا قوله وانتصره البلقيني (قوله عدوا نا) عبارة المغنى سواء كان متعدبا
اولاه وعبارة الاسنى وقوله اى الروض عدوا نا من زيادته ولو تركه كان اولى ولان كان حكم الوضع بلا
عدوان مفهوم ما بالاولى اه (قوله الى رؤسهم) اى رؤس الجناة (قوله لان انتقاله انما هو الخ) قد يخرج ماله
تدحرج الحجر الى محل ثم رجع الى موضعه الاول وينبغى ان يقال فيه ان كان رجوعه للحمل الاول ناشئا من
الدرجة كان دفعه الى محل مرتفع فرجع منه فالضمان على المذحرج ولان لم يكن ناشئا منه كان رجوعه بنحو هرة
او ريح فلا ضمان على احدهما ع ش (قول المتن وماتا) اى العاثر والمعثور اه معنى (قوله او كان) اى
الطريق عطف على قوله لم تنضر الخ (قوله فيضمن هو الخ) اسقط النهاية لفظه هو عبارة المغنى وتضمن
اوضح القامة والحجر والحافر والمذحرج والعاثر وغيرهم المراد به وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية وبعضها
لا وجوب الضمان عليهم كما نص عليه الشافعى والاصحاب اه فينبغى ان يحمل كلام الشارح هنا وفى شرح
لا عاثر بهما على ما يعم كون المعثور به بهيمة (قوله والاي تسع الطريق كذلك) اى بأن كانت تنضر المارة
بنحو النوم فيه ولم تكن بموات (قوله لغرض فاسد) عبارة المغنى والقائم فى طريق واسع او ضيق لغرض
فاسد كسرقة او اذى كقاعدى ضيق اه (قوله وبه) اى بما مر وقوله مع ما هنا اى فى المتن (قوله وانه
يجب الخ) عطف على قوله ان المراد الخ (قول المتن فالذهب اهدار قاعدونائهم) ومحل اهدار القاعد ونحوه
كما قاله الاذرى اذا كان فى متن الطريق أى وسطه أما لو كان بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعد ولا
تقصير فلا اه نهاية اى ويهدر الماشى ع ش (قول المتن اهدار قاعدونائهم) اى وواقف لغرض فاسد وكان
الاولى ذكره اه ع ش (قوله لان الطريق) الى الفصل فى النهاية والمغنى (قوله بل عليهما) اى فيما اذا
كان العاثر نحو عبد او بهيمة اه رشيدى وقوله نحو عبد فيه تأمل (قوله يحتاج للوقوف الخ) لتعب او
سماع كلام او انتظار رفيق او نحو ذلك اه معنى (قوله فاصابه فى انحرافه الخ) بخلاف ما اذا انحرف
عنه فاصابه فى انحرافه او انحرف الى فاصابه بعد تمام انحرافه فحكمه كالمو كان واقفا لا يتحرك
(فرع) لو وقع عبد فى بشر فارس لرجل حبلا فشده العبد فى وسطه وجره الرجل فسقط العبد ومات ضمنه كما
قاله البغوى فى فتاويه اه معنى (قوله وماتا) أى ومات احدهما اخذنا ما بعده (قوله لما لا ينزه المسجد الخ)
اى لا يصان عنه كاعتكاف ونحوه اه ع ش (قوله وهدر) اى العاثر سواء كان اعمر او بصيرا

الخ) الجواب للشيخ فى شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على احدهما ذكره الشارح بقوله أما المالك
فظاهر الخ (قوله فلا ضمان) عبارة المنهج وهدر عاثر قال فى شرحه بخلاف المعثور به لا يهدر وهذا مافى
الروضة كالشرحين ووقع فى الاصل انه يهدر فلم يفرق بينهما اه اى لان قول الاصل فلا ضمان مع التفصيل
فيما بعده فيعدم الضمان هنا لكل من العاثر والمعثور به فقد دل على اهدار المعثور به فلذا وله الشارح
بقوله يعنى على المعثور به الخ ويجوز ان يؤول على معنى فلا ضمان للعاثر اى لا يضمنه المعثور به (قوله

عاقلتها بدله (وضمان واقف) لان المار يحتاج للوقوف كثيرا
(٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع)
فهو من مرافق الطريق (لا عاثر به) لانه لا حركة منه فلهلاك حصل بحركة الماشى نعم ان وجد من الواقف فعل بان انحرف للماشى
لما قرب منه فاصابه فى انحرافه وماتا فهما كاشيين اصطدا وسياتى ولو عثر بجالس بمسجد لما لا ينزه المسجد عنه ضمنه العاثر وهدر

اه ع ش (قوله بملكه) أى أو بمستحق منفعة اه معنى (قوله من دخله) أى دخل ملكه (قوله بغير إذنه) أى فان دخل باذنه لم يهدر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل بان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه وان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر اه (قوله معتكفا) ينبغى ان يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الا منه ويقوم وارثه مقامه اه ع ش (تنبية) لو وقع فى بئر ونحوه فوقع عليه اخر عمدا بغير جذب فقتله اقتص منه ان قتل مثله مثله غالبا بالضخامة أو عمق البئر أو نحو ذلك كالأور ماه بحجر فقتله فان مات الآخر فالضمان فى ماله وان لم يقتل مثله غالبا فشبه عمد وان سقط عليه خطأ بان لم يختار الوقوع اولم يعلم وقوع الاول ومات بقتله عليه اربا بنص دامه بالبئر فنصب الدية على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر على عاقلة الحافر إن كان الحفر عدوانا لانه مات بوقوعه فى البئر وبوقوع الثانى عليه وان لم يكن الحفر عدوانا هدر النصف الاخر ولما ذاع غم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدوانا رجعا بما غرموه على عاقلة الحافر لان الثانى غير مختار فى وقوعه عليه بل ألجأه الحافر اليه فهو كالسكره له مع السكره على لئلا يلف مال بل اولى لا تنفاه قصده هنا بالكلية ولو نزل الاول فى البئر ولم ينصدم ووقع عليه اخر فقتله فبكل دية على عاقلة الثانى فان مات الثانى فضمانه على عاقلة الحافر للتعدى بخبره لان التى نفسه فى البئر عمدا فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

(فصل فى الاصطدام ونحوه) (قوله فى الاصطدام) الى قول المتن ولو أركبهما أجنبي فى النهاية لا قوله لا يأتى هنا الى المتن وقوله فهو كقول أى حنيفة الى أما المملوكة وكذا فى المعنى لا قوله مال كل الى المتن وقوله وهو مبالغة الى وأما المملوكة وقوله ذهب الى لومشى (قوله ونحوه) أى كحجر المتجنين اه ع ش (قوله وما يذكر مع ذلك) أى كإشراف السفينة على الفرق اه ع ش (قوله أى كاملان) أى بان كانا بالعين عاقلين حرين اخذا من قول المصنف الاق وصيان الخ اه ع ش عبارة المعنى أى حران كاملان الخ واستفيد تقييد الاصطدام بالحرين من قوله فعلى عاقلة كل الخ اه (قوله او مدبران) أى بان كانا ماشيين القهقرى كما لا يخفى اه رشيدى (قوله او مختلفان) راجع لكل من التعميمين كما هو صريح المعنى أى أو أحدهما راكب والآخر ماش أو مقبل والآخر مدبر (قول المتن بلا قصد) قيد به ليشمل ما إذا غلبتها الدابتان وسياتى تحت رزده فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها أى الدابة وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها اه أى وهو كذلك فى الكل ع ش (قوله لنحو ظلمة) أى من عمى وغفلة اه معنى (قول المتن فعلى عاقلة كل الخ) ولا فرق فى ذلك بين ان يقع منكبين او مستلقين او احدهما منكبا والاخر مستلقيا اتفق المركوبان جنسا وقوة كفرسين ام لا كفرس وبغير اتفاق سيرهما أو اختلف كأن كان أحدهما يمدو والآخر يمشى على هيئته معنى وروض مع شرحه (قول المتن مغلظة) أى بالتثليث اه ع ش (قوله على عاقلة كل) أى لورثة الاخر اه معنى (قوله لعدم افضاء الاصطدام الخ) ولذلك لا يتعلق به القصاص إذ اقامات احدهما دون الاخر اه معنى (قوله ولو ضعف الخ) ينبغى رجوعه لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عمد وفى

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه ونأثم به معتكفا كجالس وجالس لما ينزه عنه ونأثم بغير معتكف كقائم بطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق (فرع) تجارحا خطأ أو شبه عمد فعلى عاقلة كل دية الآخر ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (فصل) فى الاصطدام ونحوه بما يوجب الاشتراك فى الضمان وما يذكر مع ذلك إذا (اصطداما) أى كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فأتانا (فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة) لوارث الآخر لان كلا منهما ملك بفعله وفعل صاحبه فيهدر النصف المقابل لفعله كالأو جرح نفسه وجرحه آخر فمات بهما ووجب مخففة على العاقلة لانه خطأ محض (وان قصدا) الاصطدام (فنصفها مغلظة) على عاقلة كل لانه شبه عمد لا عمد لعدم افضاء الاصطدام للبوت غالبا ولو ضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلته دية الضعيف

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه) قال فى شرح الروض فان دخل باذنه لم يهدر اه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل فان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه فان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر (قوله ايضا) كالأو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه الخ عبارة الروض وان عثر الماشى بواقف او قاعد او نأثم فى ملكه بالماشى ضامن ومهدر دونهم إن دخل بلا إذنه اه قال فى شرحه فان دخل باذنه لم يهدر اه واطلاق عدم الاهدار يشك مع الاتساع وكذا مع الضيق فى القيام لكن الملك بالنسبة للمعشور به لا ينقص عن الشارع ان لم يزد والعائرفه لا يزيد عن الشارع فان أجرى تفصيل الشارع فيه قرب (فصل فى الاصطدام)

نظير ما يأتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فلعل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية مغالطة وغيره نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه إذا لا يصح أن الكفارة لا تتجزأ أو أنها تجب على قاتل نفسه (وإن ما نافع مراكوبيهما فكذلك) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاشا وإلا ففي (تركة كل منهما) إن كانا ملكين (١٩) للراكيين (نصف قيمة) لا ياتي هنا ماسر

في الصداق في قيمة النصف

غيره خطأ اه عش (قوله نظير ما يأتي) لعل في قوله نعم إن كان الحبل الخ (قوله وغيره الخ) أي وعلى عاقلة غير القاصد نصف دية وقوله مخففة حال من الضمير المضاف إليه (قول المتن والصحيح أن على كل الخ) أي سواء قصد الاصطدام أم لا اه عش (قوله لا تتجزأ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والقياس تتجزأ اه سيد عمر (قول المتن وفي تركة كل نصف قيمة الخ) وقد يجيء التقاص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الأبل اه أسنى ومعنى (قول المتن والشارح وفي مال كل إن عاشا الخ) هذا يقتضى حمل الواو في وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ما نال الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وإن غلباها) كان الأولى تانيث الفعل (قوله وإن كانت الخ) غاية للتين عبارة النهاية والمغنى وحمل ذلك كله إذالم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركتها مع قوة الآخر فإن كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كغرز الأبرة الخ (قوله حمله) أي الكبش في كلام الام (قوله أو هو) أي كلام الام (قوله أما المملوكة الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا إذا كانت الدابتان لهما فإن كانتا لغيرهما كالمعارتين والمستاجرتين لم يهدر منهما شيء لأن المعار ونحوه مضمون وكذا المستاجر ونحوه إذا تلف ذو اليد أو فرط فيه اه (قوله يضمن كل) أي من الراكيين (قوله نصف ما على الدابة الخ) كان المراد ما على كل دابة وحيد يتجه التقيد بالاجنبي اه سم (قوله من مال الاجنبي) (فرع) لو كان مع كل من المصطدمين بيضة وهي ما يجعل على الراس فكسرت ففي البحران الشافعي رضى الله عنه قال على كل منهما نصف قيمة بيضة الآخر اه مغنى (قوله حبلا) أي لهما أو لغيرهما نهاية ومعنى (قوله نصف دية الآخر) أي دية شبه عمد وكذا في المواضع الثلاثة الآتية اه عش (قوله وإن كان الحبل لاحدهما) أي والآخر ظالم اه مغنى (قوله وعلى عاقلة) أي الظالم اه عش (قول المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجنبي فاصطدم هو وبالغ وما نال نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد لحكم دية البالغ ذكر او يظهر لي أن نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله أو صبي) إلى قوله وهو هنا في النهاية والمغنى (قول المتن ككاملين) هذا إن ركبها بنفسهما وكذا إن أركبهما وليهما لمصلحةتهما وكانا بمن يضبط المراكوب اه مغنى (قوله لأن الاصح أن عمدها الخ) هذا لا يتأق أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله اه سم (قوله لغير ضرورة) عبارة المغنى محل الخلاف كما نقله عن الامام وقرأه ما إذا أركبهما الزينة والحاجة غير مهمة فإن أركبهما حاجة

(قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضى حمل الواو في وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ما نال الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وفي تركة كل منهما) (قوله في المتن وفي تركة كل منهما) نصف قيمة دابة الآخر) قال في شرح الروض قد يجيء التقاص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الأبل اه (قوله وكذا يضمن كل نصف ما على الدابة من مال الاجنبي) كان المراد ما على كل دابة وحيد يتضح التقيد بالاجنبي (قوله لأن الاصح أن عمدها الخ) هذا لا يتأق أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله (قول المتن وقيل أن أركبهما الولي الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجنبي فاصطدم هو وبالغ وما نال نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد

دية كل منهما ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بشو به ليقعد فتمزق بفعلها الزمه نصف قيمته وكذا الومشى على نعل ماش فانقطع بفعلها كما يأتي (وصبيان أو مجنونان) أو صبي ومجنون (ككاملين) في تفصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغالطة أن كان لهما نوع تمييز لأن الاصح أن عمدها حينئذ عمد (وقيل أن أركبهما الولي) لغير ضرورة (تعلق به) أو بعاقلة (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والا صح المنع أن أركبهما لمصلحةتهما والا لا تمتنع الأولياء عن تعاطي مصالح المولى

دية كل منهما ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بشو به ليقعد فتمزق بفعلها الزمه نصف قيمته وكذا الومشى على نعل ماش فانقطع بفعلها كما يأتي (وصبيان أو مجنونان) أو صبي ومجنون (ككاملين) في تفصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغالطة أن كان لهما نوع تمييز لأن الاصح أن عمدها حينئذ عمد (وقيل أن أركبهما الولي) لغير ضرورة (تعلق به) أو بعاقلة (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والا صح المنع أن أركبهما لمصلحةتهما والا لا تمتنع الأولياء عن تعاطي مصالح المولى

نعم ان أركبه ما يعجز عن ضبطها عادة (٢٠) لكونها جوحاً ولو لكونه ابن سنة مثلاً ضمنه وهو هنا ولي الحضنة الذي كرا لولي المال على ما بحثه

البلقيني وخالفه تليذه الزركشي في شرح المنهاج فقال يشبهه انه من له ولاية تاديه من اب وغيره حاض وغيره وفي الخادم فقال ظاهر كلامهم انه ولي المال اه وهو الاوجه (ولو اركبهما أجني) بغير اذن الولي ولو لمصلحةهما (ضمنهما ودائبيهما) اجماعاً لتعديه فتضمنهما عاقلته ويضمن هو دائبيهما في ماله وهذا ظاهر فثله لا يعترض به نعم ان تعمد الاصطدام وهما ميزان ومثلهما يضبط الدابة أحيل الهلاك عليهما لان عمدهما عمد (او) اصطدم (حاملان واسقطنا) وماتتا (فالدية كما سبق) من ان على عاقلة كل نصف دية الاخرى (وعلى كل اربع كفارات على الصحيح) واحدة لنفسها واخرى لجنيتها واخرى لنفس الاخرى وجنيتها لانهما اشتركا في اهلاك أربعة أنفس (وعلى عاقلة كل نصف غرتي جنينيهما) لان الحامل اذا جنت على نفسها فاجهضت لزم عاقلتها الغرة كما لو جنت على أخرى وإنما لم يهدر من الغرة شيء لان الجنين أجني عنهما ومن ثم لو كانتا مستولدتين والجنينان من سيديهما سقط عن كل منهما نصف

لحكم دية البالغ ذكرنا ويظهر لي ان نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر اه (قوله وخالفه تليذه الزركشي في شرح المنهاج الخ) عبارة مر قال الزركشي في شرح المنهاج يشبهه انه من له ولاية تاديه من اب وغيره حاض وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم انه ولي المال والثاني اوجه اه (قول المتن ولو اركبهما أجني الخ) قال في الروض او اجنيان كل واحد افعلى عاقلة كل نصف ديتيها وعلى كل نصف قيمة الدائتين وما تلتفته دابة من اركبه اه وينبغي ان يكون كالا جنبيين في هذا التفصيل الوليان حيث اركبهما لا لمصلحةهما (قوله أحيل الهلاك عليهما الخ) كافي الوسيط واستحسنه الشيخان قال في شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركوب كذلك ثابت وان كان الصبيان ممن يضبطان المركوب وقضية نص الام انهما ان كانا كذلك فهما كالأركب بانفسهما و به جزم البلقيني أخذاً من النص المشار اليه اه وقضية كلام المصنف هنا كغيره خلاف ما في الوسيط وخلاف ما جزم به البلقيني (قوله ومن ثم لو كانتا مستولدتين) فان جنايتيها على سيديهما (قوله غرة الخ) اي فان لم يحتمل ذلك لم يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الحرة اقل من سدس الغرة وما على سيد بنتها اقل من نصف السدس

غرة جنين مستولدة لانه حقة الا اذا كان للجنين جدة لام وارثه ولا يرث معه غيرهما وكانت قيمة كل تحتل نصف غرة فاكثر فيتمم اذ السيد لا يلزمه الفداء بالاقل كما يأتي فلها السدس وقد أهدر النصف لاجل عدم استحقاق سيد بنتها ارش جنايتها

فيتتم لها السدس من ماله قيل او هم الماتن تعين وجوب قن نصفه لهذا ونصفه لهذا قال نصف غرة لهذا ونصف غرة لهذا لا فادجوا ز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا اه ولك أن تقول ان تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما والام يصدق النصف حقيقة الاعلى نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما أم لا وماتا (فهدر) لان جناية

الفن تتعلق برقبته وقد فانت نعم ان امتنع بيعهما كستولدتين او موقوفتين أو مندور عققهما فعلى سيد كل الاقل من نصف قيمة كل وارث جنائته على الآخر لانه بنحو الايلاد منع من البيع او كان ثم موصى به او موقوف على ارش ما يجنيه الفن اعطى سيد كل نصف قيمة قه او كانا مغصوبين فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما بأقل الامرين اما الوما ت احدهما فقط فيجب نصف قيمته متعلقا برقبة الحى فان اثر فعلى الميت فيه نقصا تعلق غرمه بذلك النصف وتقاصفه ولو اصطدم حر وقن وماتا وجب في تركه الحر نصف قيمة الفن كذا عبر به شارح ولا ينافيه تعبير غيره بوجوب على العاقلة لما ياتى ان الجاني يلاقه الوجوب أولا ثم تتحمله العاقلة ويتعلق به نصف دية الحر لانه بدل الرقبة التى هى محل التعلق فيأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره للورثة نصف الدية ولا تقاص الا ان كان الورثة هم العاقلة وعدمت

فيتتم لها السدس) أى لان جنائتها انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليها شىء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيدا الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها سم ورشيدى وعش (قوله قيل او هم الماتن الخ) وافقه المغنى (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل اه سم (قوله ولك أن تقول الخ) نازع فيه ابن قاسم اهرشيدى (قوله ان تساوت الغرتان) اى بان اتفق دين امهما اه عش (قوله صدق نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الا بهام مادفعه اه سم (قوله على كل منهما) اى من الصورتين (قوله فلا إيهام الخ) نظره سم راجعه (قوله اتفقت قيمتهما) الى قول المتن اوسفيتان فى المغنى إلا قوله ولا تقاص الى أو الفن (قوله وماتا) أى معا أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اه معنى (قوله كستولدتين) استثناء هذه إنما ياتى على رأى ابن حزم ان لفظ العبد يشمل الامة اه معنى (قوله كستولدتين الخ) عبارة النهاية والمغنى كابنى مستولدتين او موقوفتين او مندور عققهما اه (قوله او موقوفين الخ) انظر مالهو كان الواقف ميتا ولا تركه له اه سم على المنهج اقول والظاهر انه هدر اه عش (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المغنى مع كل هذه فكان الاولى إسقاطها والتعير بقوله من نصف قيمته فتأمل اه سم (قوله لانه) اى السيد (قوله او كان الخ) وقوله او كانا الخ عطفان على قوله امتنع الخ (قوله مغصوبين) اى مع غاصبين اثنين كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فداء كل نصف منهما) راجع اه سم اقول ومثله فى المغنى ويوافقه تعبير النهاية فداؤهما اه قال الرشيدى وظاهر انه يلزمه أيضا تمام قيمة كل منهما السيده اه (قوله ولو اصطدم حروقن) الى المتن فى النهاية اما سانه عليه والاقوله ولا تقاص الى أو القوه (قوله وجب في تركه الحر) الى قوله ويتعلق به عبارة النهاية والمغنى فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر اه (قوله ويتعلق به) اى بنصف قيمة العبد اه رشيدى (قوله نصف دية الحر) ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوثق بها اه نهاية (قوله منه) اى النصف (قوله للورثة) اى ورثة الحر اه عش (قوله فنصف قيمته الخ) اى ويهدر الباقي نهاية ومعنى (قوله وهما المجريان الخ) سمي بذلك لاجرائه السفينة على الماء المالح اه معنى (قول الماتن كرا كبين) ولو كان الملاحان صبيين واقامهما الولى او اجنبى فالظاهر كما قال الزركشى انه لا يتعلق به اى الولى او الاجنبى ضمان

(قوله فيتتم لها السدس) لان جنائتها انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليها شىء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيدا الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل (قوله صدق نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الا بهام المذكور مادفعه (قوله صدق نصفهما على كل منهما) اقول لا يخفى عدم اندفاع الا بهام المذكور على هذا التقدير سواء اراد ضمير الثانية فى قوله على كل منهما الغرتين او الصورتين اعنى قنأ نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا ونصفه عن هذا اذن لازم صدقه نفس لهذا نصفه وللآخر نصفه احتمال ارادته فقط ولا معنى للايهام الا ذلك وقوله والام يصدق النصف حقيقة الخ لا يخفى منعه اذا خفاء ان اعلى الغرتين يصدق عليها حقيقة أدنى الغرتين اذا الزيادة على أقل ما يجب لا تمنع الاجزاء ولا صدق الواجب وحيثنذ فيصدق على أعلى القنين الذى جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا انه نصف غرق الجنين فيحتمل ارادته فقط وهذا معنى الايهام فانظر مع ذلك قوله ولا إيهام ولا اعتراض (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى اشكال المغنى مع ذكر كل هذه فتأمل وكان الاولى إسقاطها والتعير بقوله من نصف قيمته فتأمل (قوله فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما الخ) يراجع (قول المتن والملاحان كرا كبين) قال فى شرح الروض واستثنى الزركشى من

الابل وحل ما عليهم قبل الطلب أو للفن فقط فنصف قيمته على عاقلة الحر أو الحر فقط فنصف دية فى رقبة الفن (أو) اصطدم (سفيتان) وغرقتا (فكدا بتين والملاحان) فيهما وهما المجريان لهما اتحدا أو تعددا والمراد بالمجرى لهما من لدخل فى سيرها ولو بامساك نحو حبل أخذها مامر فى صلاة المسافر (كرا كبين) فيما مر (ان كانتا) أى السفيتان وما فيهما (لهما) فنصف قيمة كل سفينة ونصف متاعها مهدر

والنصف الآخر على صاحب الآخر إن بقي وإلا ففي تركته ونصف دية كل مهرد وما بقي على عاقلة الآخر بتفصيله السابق (فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف ٢٢) ضمانه) وإن كان يدهما لملك الذي بالسفينة لتعديهما ويعلم بما يأتي أنه مخير بين أخذ جميع

لأن الوضع في السفينة ليس بشرط ولأن العمد من الصيين هنا هو المهلك اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ما نصه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارجح عنده عدم الاستثناء لأن الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قوله ان الارجح الخ اي وفاقا للنهاية والشهاب الرملي عبارة الاول وما استثناء البلقيني والركشي من التشبيه المذكور من انه لو كان الملاحان صيين واقامهما الولي او اجني فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لأن الوضع في السفينة الخ مردود اذ الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قال الرشيدى قوله واقامهما الولي اي لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر اه وقال ع ش قوله مردود أى فيضمن الولي والاجني اه (قوله والنصف الآخر على صاحب الاخرى) اي موزعا على ملاحيهما ان كانوا متعددين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ونصف دية كل الخ) ولزم كلا منهما كفارتان نهاية ومعنى (قوله وما بقي) اي وهو نصف دية كل (قوله بتفصيله السابق) كانه اشارة للتقاص اه سم (قول المتن فيهما) اي في السفينتين وهما لهما اه معنى (قوله من الملاحين) الى قول المتن ولو اشرفت في المعنى (قوله ويعلم) الى قوله ولما قررت المتن في النهاية لإلا قوله فان كان لا يهلك الى المتن وقوله أى للمالك الى تقديم الاخص (قوله ويعلم بما يأتي) أقول في العلم بما يأتي نظر ظاهر لأن الآتى أخذ كل من ملاحه الجميع وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا من احد الملاحين اللهم إلا ان يراد باحد الملاحين ملاحه فليتامل سم على حجج اه رشيدى (قوله انه مخير) كذا في شرح المنهج اي والنهاية والمعنى فانظر ما وجه ذلك فان كلام يستقل بالاتلاف وليس المال في يده امانة وقد فرط فيه فلم طول بالنصف الآخر إلا ان يراد باحد الملاحين ملاحه سم على حجج اه رشيدى (قوله وهما) اي الملاحان فيهما اه معنى (قوله وللمالك كل) عبارة المعنى وتخبر كل من المالكين بين أن يأخذ الخ (قوله أو لم يكمل) أى أو لم يعد لهما عن صوب الاصطدام مع امكانه اه نهاية (قوله عديتهما) اي من الرجال والآلات اه نهاية (قوله ويصدقان الخ) اي عند التنازع في انهما غالبا اه معنى (قوله ولا لزم الخ) ولان تعددا أحدهما او فرط دون الآخر فلكل حكمه وإن كانت إحداهما مربوطة فالضمان على مجرى السارية (فرع) لو خرق شخص سفينة عامدا خرقا يهلك غالبا كالخرق الواسع الذى لا مدفع له فغرق به إنسان فالتقاص او الدية المغلظة على الحارق فان خرقها لاصلاحها أو لغير إصلاحها لكن لا يهلك غالبا فنبه عمد وإن سقط من يده حجر او غيره فغرقها أو أصاب بالآلة غير موضع الاصلاح خطأ محض ولو نقلت سفينة بتسعة أعدل فأتى فيها انسان عاشر اعدوا فغرقته به لم يضمن الكل ويضمن العشر على الاصح لأن النصف معنى ونهاية وروى مع شرحه (قوله ولا لزم كلا الخ) الاولى اسقاط كلا كإي المعنى ثم رايت في هاهنا نسخة مصححة على اصل الشارح ما نصه قوله كلا ساقطة في اصل الشارح اه (إن لم يترتبوا) اي بان ماتوا معا او جهل الحال شرح الروض اه ع ش (قوله ووجب في مال كل) وضمان الاموال والكفارات بعدد من اهلكها من الاحرار والعبيد في مالهما نهاية ومعنى (قول المتن طرح متاعها) اي ولو مصحفا وكتب علم اه ع ش (قوله حفظا) الى قوله ولما

بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر بين أخذ نصفه منه ونصفه من الآخر (ولان كانتا لاجني) وهما اجيرا المالك أو أمينا (لزم كلا نصف قيمتهما) لان مال الاجني لا يهدر منه شيء وللمالك كل أن يأخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم يرجع هو بنصفها على الملاح الآخر او نصفها من هذا ونصفها من هذا ولو كانا قننين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله إذا اصطدمتا بفعلهما أو تقصيرهما كان قصراني الضبط مع امكانه او سيرا في ربح شديدة لا تسير في مثلها السفن او لم يكمل عديتهما والا بان غلبتهما الريح ويصدقان فيه يمينتهما لم يضمنتا لتعذر الضبط هنا في الدابة لا مكان ضبطها للجام ومحل كونهما كالراكين مالم يقصدا الاصطدام بما بعده الخبراء مفضيا للهلاك غالبا والالزم كلا نصف دية كل دية عمد في مال الاخر ومن ثم لو بقي احدهما قتل بالميت او بقيا وغرق راكب قتلا به او ركاب قتلا به او احد بقرة ان لم يترتبوا والا فبالاول ووجب في مال كل نصف دية الباقي فان كان لا يهلك

التشبيه المذكور ما إذا كان الملاحان صيين واقامهما الولي أو اجني فالظاهر أنه لا يتعلق به ضمان لأن الوضع في السفينة ليس بشرط ولأن العمد من الصيين هنا هو المهلك اه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارجح عدم الاستثناء لأن الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب ش م (قوله بتفصيله السابق) كانه اشارة للتقاص (قوله ويعلم بما يأتي الخ) أقول في العلم بما يأتي نظر ظاهر لأن الآتى اخذ كل الجميع من ملاحه وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا من احد الملاحين اللهم إلا أن يريد بأحد الملاحين ملاحه فليتامل (قوله مخير بين أخذ جميع الخ) كذا في شرح

غالبا فدية شبه عمده على عاقلتهما (ولو اشرفت سفينة) بهما متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جاز) قررت عند توم النجاة بان اشتد الامر وقرب اليأس ولم يفد الالقاء الاعلى ندورا وعند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح الا نوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظا للروح يعنى ما يندفع به الضرر في ظنه من الكل او البعض كما اشارت اليه عبارة اصله

(ويجب) طرح ذلك (لرجاء نجاته) (الراكب) أي لظنهم مع قوة الخوف ولم يطرح وينبغي أي للمالك فإما إذا تولى الالتقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملح باذنه العام له فاندفع ما للبليغني هنا تقديم الاخف قيمة ان امكن ويجب القاء حيوان ايضا لظن نجاته آدمي اي محترم فالمدرك كحربي وزان محصن لا يلحق لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلحق هو لاجل المال ويؤيده بحث الاذرعى أنه لو كان ثم أسرى وظهر للامام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قررت المتن بما حملت عليه حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها (٢٣) ذاروح ولا لاخل الجواز على القاء

متاعها كله لرجاء سلامتها او بعضه لرجاء سلامة باقيه ظاهر رايه من اعترضه بما يندفع بما ذكرته وحاصله ان قوله لرجاء لا يصلح تعليلا لحالة الجواز والوجوب معا كما هو واضح فان جسل تعليلا للوجوب فكيف يستقيم الجواز بدونه فالقياس الوجوب لرجاء نجاته الراكب مطلقا لان كل ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب اياه والقاعدة اغلبية على ان اتلاف المال لغرض صحيح كما هنا غير ممنوع فليس مانع فيه من هذه القاعدة ثم رايه البليغني صرح ببعض ما ذكرته فقال إن حصل منه هول خيف منه الهلاك مع غلبة السلامة جاز الالتقاء لرجاء النجاة وإن غلب الهلاك مع ظن السلامة بالطرح وجب ثم رجح الاحتياج لاذن المالك ككل من له بالعين تعلق حق كالمرتتهن وغرماء المفلس في حالة الجواز فيمتنع حينئذ القاء مال محجور الا اذا لقي الولي بعض امتعته لسلامة باقيها اخذا بما مر انه لو خاف ظاهرا على ماله جاز له بذل ما يندفع به عنه

قررت في المعنى الا قوله أي للمالك إلى تقديم الاخف (قول المتن ويجب لرجاء الخ) فان لم يلحق من لزمه الالتقاء حتى حصل الغرق وهلك به شيء اثم ولا ضمان نهاية ومعنى (قول المتن لرجاء نجاته الراكب) اقول وينبغي ان يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع اصوص على سفينة وهو يقع كثيرا فتنبه له اه ع ش وقوله على سفينة او نحو عراية في البر (قوله وينبغي الخ) اي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما إذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالاخص دون غيره فغاية الامر انه اتلف الاشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على المنهج اه ع ش (قوله او تولاه غيره الخ) حتى العبارة وغيره كالملاح إذا تولاه باذنه (قوله تقديم الاخف الخ) فاعل وينبغي (قوله ويجب القاء حيوان الخ) اي ولو محترما وان لم ياذن مالكة اي مع الضمان عند عدم الاذن ع ش (قوله ايضا) اي كغير الحيوان ولا يجوز القاء الارقاء لسلامة الاحرار معنى ونهاية اي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك للملك وإن كان عادلا لا لاشتراك الجميع في ان كلا آدمي محترم ع ش (قوله كحربي الخ) اي ومرتد (قوله لظن نجاته الخ) اي إن لم يمكن دفع الغرق بغير القائه وإن امكن لم يجوز الالتقاء معنى ونهاية (قوله مطلقا) اي حيوانا ولا (قوله بحث الاذرعى الخ) اقره النهاية واستظهره المعنى (قوله وظهر للامام الخ) اي ولم يظهر له شيء اه ع ش (قوله على فرضه) اي المتن (قوله ولا) اي وإن لم يكن في السفينة ذوروح (قوله فحمل الجواز) فعل و نائب فاعله (قوله متاعها) اي السفينة (قوله او بعضه) اي المتاع وكذا ضمير باقيه (قوله رايه الخ) جواب لما (قوله من اعترضه) اي المتن وافقه المعنى (قوله وحاصله) اي الاعتراض (قوله بدونه) اي رجاء السلامة (قوله فالقياس الوجوب الخ) قد يقال على سبيل التناول لا محذور في كلام المصنف على هذا التقدير ايضا لان تصريحه بالوجوب بعد التعبير بالجواز من قبيل التصريح بما علم التزاما ولا محذور فيه اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي اشتد الخوف او لا اذن مالكة او لا قوى الرجاء او لا (قوله اه) اي حاصل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) اي كل ما كان ممنوعا الخ (قوله فقال) إلى المتن في المعنى (قوله ان حصل منه) الاولى اسقاط لفظة منه كما فعله المعنى (قوله خيف منه) اي من الهول (قوله ثم رجح) إلى المتن في النهاية (قوله ثم رجح الخ) عبارة المعنى ثم قال انه يحتاج إلى اذن المالك في حال الجواز دون الوجوب فلو كانت محجور لم يجوز القاء وفي محل الجواز ويجب في محل الوجوب قال ولو كانت مرهونة او محجور عليه بفلس او لمكاتب او لعبد ما ذون عليه ديون وجب القاء وفي محل الوجوب وامتنع في محل الجواز الا باجتماع الراهن والمرتهن والسيد والمكاتب والسيد والمأذون والغرماء في الصور المذكورة اه وفي النهاية نحوها قال الرشيدى قوله لا باجتماع الراهن الخ اي ولا فيضمن وانظر لو ضمنه حينئذ ثم انفك الراهن باده او ابراء الظاهر انه ينفك الضمان وليس للراهن اخذ شيء منه لاذنه حتى لو اخذ منه شيئا رده اليه فليراجع اه (قوله في حالة الخ) متعلق برجح (قوله فلا فرق) اي في عدم الاحتياج إلى الاذن (قوله فيها) اي حالة الوجوب (قوله ملاح) إلى قوله والاضمنه في النهاية (قوله ما مر انفا) اي من عدم الاحتياج إلى الاذن في حالة الوجوب (قوله وعدمه) هو المقصود هنا (قوله كما مر) اي انفا (قوله المستدعى)

المنهج فانظر ما وجه ذلك فان كلام يستقل بالاتلاف وليس المال في يده أمانة وقد فرط فيه فلم طوب بالنصف الاخر إلا ان يريد بالاخذ ملاحه ويفرض ان المال في يده او يخص بما إذا قصر فليراجع

دون حالة الوجوب فلا فرق فيها بين مال المحجور وغيره (فان طرح) ملاح أو غيره (مال غيره) ولو في حالة الوجوب ولا ينافيه ما مر آنفا لان الاثم وعدمه يتسامح فيهما الا يتسامح في الضمان لانه من باب خطاب الوضع (بلا اذن) منه له فيه (ضمنه) كما كل مضطر طعام غيره بغير اذنه (ولا) بان طرحه باذن مالكة المعبر الاذن (فلا) يضمه ولو تعلق به حق للغير كمرتتهن اشترط اذنه ايضا كما مر (ولو قال) لغيره عند الاشراف على الغرق او القرب منه (التق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه او على اتى ضامن) اه او على اتى اضمنه ونحو ذلك فالقاء وتلف (ضمنه) المستدعى

وان لم تحصل النجاة لانه التماس اذرض (٢٤) صحيح بوضوئه كاعتق عبدك عنى بكذا أو طلق زوجك بكذا أو اطلق الاسير أو

اعف عن فلان أو اطعمه
وعلى كذا فلم أنه ليس
المراد بالضمان هنا حقيقة
السابقة في باب ثم ان سمي
المتمس عوضا حالا أو
مؤجلا لزمه والاضمنه
بالقيمة قبل هيجان الموج
مطلقا كما رجحه البلقيني
لتعذر ضمانه بالمثل اذا
لا مثل لمشرف على الهلاك
الامشرف عليه وذلك بعيد
ولو قال لعمر أو الق متاع
زيد وعلى ضمانه فالتقاء
ضمن الملقى لانه المباشر
للا تلاف نعم ان كان المأمور
أعجميا يعتد وجوب طاعة
آمره ضمن الأمر لان ذاك
آله ونقل الشيخان عن
الامام وأقره أن المتمس
لا يملك الملقى فلو لفظه البحر
فهو لما لم يرد ما أخذه
بعينه ان بقي والا فبدله
ويظهر أن محله ان لم ينقصه
البحر والاضمن المتمس
نقصه لانه السبب فيه ثم
رأيت الاسنوى وغيره
صرحوا به وقال الماوردي
انه تملكه قال البلقيني ولا بد
في الضمان من الإشارة لما
يلقيه فيقول هذا أو يكون
المتاع معلوما للمتمس والا
لم يضمن الا ما القاه بحضرته
ومن أن يلقى المتاع صاحبه
فلو القاه غيره بلا اذنه أو

الى قوله ثم ان سمي في المغنى (قوله وان لم تحصل الخ) أى ولم يكن المتمس فيها شىء اه مغنى (قوله أو ادفع
عن فلان) كذا اطلقه والذي صور به غيره العفو عن القصاص فاطلاق الشارح أى والنهاية صادق بالعفو
عن حد القذف أو التزير أو غيرهما من بقية الحق فليتأمل وإيراجع اه سيد عمر (قوله عن فلان) عبارة
المغنى عن القصاص اه (قوله وعلى كذا) أى وعلى ان أعطيك كذا مغنى واسنى ولو اقتصر على الق
متاعك في البحر ونحوه واسقط نحو قوله وعلى الخ لم يضمته منهج واسنى وعش وياتى في الشارح مثله
(قوله ليس المراد بالضمان) أى والالم يصح لانه ضمان للشىء قبل وجوبه ولانما حقيقة الاقتداء من الهلاك
مغنى وسيد عمر (قوله حقيقة الخ) وهى ضمان ما وجب في ذمة الغير اه عش (قوله والاضمنه بالقيمة
الخ) اعتمد المغنى والنهاية وفاقا للشهاب الرملى وجوب المثل في المثل والقيمة في المتقوم (قوله قبل هيجان
الموج) لاذلا مقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر فالمعتبر في ضمانه ما يقابل قبل هيجان البحر
نهاية أى في ذلك المحل الذى وقع فيه اشراف السفينة كالمفروض أنه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن
كذا عش (قوله مطلقا) أى مثليا كان أو متقوما ما اه عش (قوله ولو قال لعمر أو الق متاع
زيد) إلى المتن في النهاية لا قوله وقال الماوردي انه يملكه كقوله فان لم يعلم لم يلى وفى قوله انا (قوله ان محله)
أى محل كونه يرد جميع ما أخذه أو جميع بدله أى فلا يلزمه في صورة التمس الاراد ما عدا قدر النقص اه
رشيدى (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية ولا بد كما قال البلقيني من ان يشير الخ (قوله قال البلقيني) الى
قوله بحضرته هذا مردود لان هذه الحالة حالة ضرورة فلا يشترط فيها شىء من ذلك اه مغنى (قوله أو
يكون الخ) عطف على الإشارة (قوله والا) أى وإن اتنى كل من الإشارة ومعلومية المتاع (قوله بحضرته)
أى المتمس اه عش (قوله ومن أن يلقى) إلى قوله فان لم يعلم في المغنى (قوله ومن أن يلقى الخ) وقوله ومن
استمراره عطف على قوله من الإشارة (قوله فلو القاه غيره) أى بعد الضمان اه مغنى (قوله بلا اذنه)
أى صاحب المتاع (قوله لم يلزمه شىء) أى بما القاه بعد الرجوع وقوله أو في اثنائه الخ كان اذن له فى رضى
احمال عينها فالتقى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه وقوله فينبغى ان يلقى فيه الخ
ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الملقى لان الاصل عدم وجوع المتمس اه عش (قوله ما مر في
رجوع الضرة) أى من ان ما قات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضى (قوله وفى قوله انا والركاب الخ) عبارة
المغنى والروض مع الاسنى ولو قال شخص لآخر الق متاعك في البحر وانا ضامن له وركاب السفينة أو على
اننى اضمنه انا وركابها أو انا ضامن له وهم ضامنون أو انا وركاب السفينة ضامنون له كل من على السكك أو على
اننى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه التزمه أو قال انا وركاب السفينة ضامنون له لزمه قسطه وان لم
يقبل معه كل مناضامن بالحصة وان اراد به الاخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوه فيه لزمهم وان انكروا
صدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وان رضوا
لان العقود لا توقف وان قال انا وركابهم ضامنون وضمنت عنهم باذنهم طوبى بالجميع فان انكروا الاذن فهم
المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال انا وركابهم ضامنون له واصححه واخصه من ما لم او من مالى لزمه الجميع
وان قال انا وركابهم ضامنون له ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن الجميع في احدى جهين حكاه الراعى عن القاضى
ابن حامد وقال الاذرى انه نص الامام اه وفى النهاية ما يوافقها الا في المسئلة الاخيرة فقال فيها ضمن القسط
لا الجميع فى الوجهين اه (قوله عليه حصته) أى لانه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير
فلزمه ما التزم دون غيره وفيما بعدها جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به الغنى ما نسبته لغيره اه عش (قوله

(قوله كما رجحه البلقيني) وقال الاذرى يجب المثل في المثل فان قلت يشكل عليه أن الاخذ ان كان للحيلولة
فالقياض وجوب القيمة مطلقا او للفيصولة ينافى ما يأتى ان البحر لو لفظه كان لما لم يرد ما اخذ قلت يجاب
بانه للفيصولة لان العرف يعده اتلا فاولذا انفسخ البيع بوقوع المبيع قبل القبض في البحر لكن اذا لفظه

سقط بنحو ربح لم يضمته المتمس ومن استمراره على الضمان فلورجع عنه قبل الالقاء لم يلزمه شىء أو في اثنائه ضمن ما قبله فان لم وكذا
يعلم بالرجوع فينبغى ان يلقى فيه ما مر في رجوع الضرة ومبيح الثمرة ونظائرهما السابقة وفى قوله انا وركاب ضامنون أو ضمنا عليه حصته

وكذا عليهم ان رضوا بقره وقد تصد الاخبار عنها فان اراد انشاء لم يؤثر رضاهم لان العود لا توفى وحيث لزمته الحصة قط فباشر الالقاء بالاذن لزمه الكل نص عليه في الام او اناضامن له والركاب او على اني اضمه انا والركاب وانا ضامن له وهم ضامنون يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (ألق) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه أو على أني ضامن (فلا) يضمه (على المذهب) لعدم الالتزام وفارق الرجوع بمجرد اقتض ديني بانه بالقضاء ثم برى مطلقا والالقاء هنا قد لا ينفعه (ولما يضم من ملتمس لخوف غرق) فلو قال في الامن القهوه على ضمانه لم يضمه اذ لا غرض ويظهر أن خوف القتل عن يقصدهم اذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الالقاء (٢٥) بالملق) بان اخصص بالملتمس أو به وبالملك

أو بغيرهما أو بالمالك واجنبي أو بالملتمس واجنبي أو عم الثلاثة بخلاف ما لو اخصص بالمالك وحده بان أشرقت سفينته وبها متاعه على الغرق فقال له من بالسط أو سفينة أخرى ألق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمه لانه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد حجر من جنين) بفتح الميم والجيم في الاشرى يذكر ويؤث وهو فارسي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماته) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دية الخطا لانه مات بفعله وفعلهم فسقط ما يقابل فعله ولو تعمدوا اصابته بامر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عمدا في أموالهم ولا قود لانهم شركاء مخطيء قاله البلقيني (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه خطأ) قتلهم له

وكذا عليهم) أي على الركاب (قوله وقد قصد الخ) جملة حاله (قوله بالاذن) أي اذن المالك اه سم (قوله) لزمه الكل الخ) وفاقا للمعنى والاسنى وخلافا للنهاية كما مر انفا (قوله متاعك) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويظهر الى الماتن وقوله لان الجيم الى الماتن وقوله ومنه يؤخذ الى الماتن (قوله وفارق الخ) أي عدم الضمان هنا وهذا دليل مقابل المذهب (قوله لم يضمه) أي كما لو قال اهدم دارك أو احرق متاعك ففعل ولو يو جد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله ان خوف القتل الخ) وينبغي ولو في البر في نحو عراية (قوله اذا غلب) أي القتل الى عرش ويظهر ان الضمير لخوف القتل (قوله لانه وقع الخ) أي في الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الالقاء لحفظ نفسه فلا يستحق به عوضا كما لو قال لا مضطر كل طعامك وانا ضامن له فأكله فلا شيء له على الماتمس اه (قوله في الاشهر) وحكي كسر الميم التي يرمى بها الحجارة اه معنى (قول الماتن الباقي) وهو تسعة اعشارها على كل منهم عشرها اه معنى (قوله وغلبت اصابته) وان لم تغلب فشبه عمد كما هو ظاهر اه سم (قول الماتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لورموا غيرهم كما لا يخفى اه رشيدى (قوله بعينه) ولو قصدوا غير معين كاحد الجماعة عن شبه عمد اه معنى (قوله فان عني عنه) أي على مال (قوله فان لم يغلب) بان غلب عدمها أو استوى الامر ان نهاية ومعنى (قوله دون واضعه) أي الحجر (قوله اذ لا دخل لهم الخ) الجمع هنا وفيما ياتي نظرا لجانب المعنى والا فالظاهر الشبهة

(فصل في العاقلة) (قوله في العاقلة) الى قوله واستشكل في النهاية الا قوله اجماعا الى لما كانت الجاهلية (قوله وكيفية تحملهم) أي وما يتبع ذلك كحكم من مات في اثناء سنة اه عرش (قوله لعقلهم) أي ربطهم اه كردى (قول الماتن دية الخطا وشبه العمد) أي في الاطراف ونحوها وكذا في نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والغرة اما اذا قتل نفسه فاشهور انه لا يجب على القاتلة شيء اه معنى (قوله ثم العاقلة تحملا) أي حيث ثبت القتل بالبيئة أو باقرار الجاني وصدقه العاقلة لما ياتي اه عرش (قوله في الثاني) أي شبه العمد اه كردى (قوله وهذا خارج) الى قوله وتضرب على الغائب في المعنى (قوله وهذا) أي تغريم غير الجاني اه معنى (قوله لما كانت الجاهلية الخ) أي لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون اولياء الدم اخذ حقهم منه ابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطا وشبه العمد لانهما ما يكتر لاسما في متاعا في الاسلحة فحسنت اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه واجلت الدية رفقاهم اه نهاية (قوله بتلك الخ) فيه ادخال الباء في حيز الابدال بالمتروك

تبيين عدم التلف فربنا عليه حكمه (قوله فباشر بالاذن) أي اذن المالك (قوله لزمه الكل) نص عليه في الام (قوله او اناضامن له وهم ضامنون) ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن القسط لا الجميع في اوجه الوجهين ش م ر (قوله وغلبت اصابته) فان لم تغلب فشبه عمد كما هو ظاهر (فصل في العاقلة)

(٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) ففيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح) ان غلبت الاصابة ففيه القود فان عني عنه فدية عمد في ما لهم فان لم يغلب فشبه عمد ثم الضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لانهم المباشر دون واضعه وماسك الخشب اذ لا دخل لهم في الرمي أصلا ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر (فصل) في العاقلة وكيفية تحملهم سموا بذلك لعقلهم الا بل بفناء دار المستحق أو لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية أو لمنعهم عنه والعقل المنع (دية الخطأ وشبه العمد تلزم) الجاني أولا على الاصح ثم (العاقلة) تحملا اجماعا ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تمنع أخذ الثار بالمثلثة أبدلهم الشارع بتلك النصرة الباطلة المال رفقاً بالجاني

في ذنك فقط لكثرة تهما
من متعاطى الاسلحة مع
عذره في الخطا ولو اقر
باحدهما فكذبته عاقلته
وحلفوا على نفى العلم
لزمته وحده وهذا وإن
قدمه لكنه وطابه لقوله
(وهم عصيته) الذين يرثونه
بنسب او ولاء إذا كانوا
ذكور امكلفين بشروطهم
الآتية فلا شيء على غير
هؤلاء وإن ايسروا
واتضرب على الغائب
الاهل حصته فاذا حضر
اخذت منه وشرط تحمل
العاقلة ان تكون سالحة
لولاية النكاح اى ولو
بالقوة فدخل الفاسق
لتمكنه من ازالة مانعه
حالا من حين الفعل إلى
الفوات فلو تخال بين الرمي
والاصابة ردة او اسلام
وجبت الدية في ماله ولو حفر
قن او ذمى بتراعدوانا
فعتق هو او ابوه وانجر
ولاؤه لموالى ابيه او اسلم
ثم تردى رجل في البئر
ضمنه الحافر في ماله ولو
جرح خطأ فارتد فمات
المجروح فالأقل من ارش
الجرح والدية على عاقلته
المسلمين فان بقى شيء ففى ماله
فان اسلم قبل موت الجريح

وهو خلاف المعروف في اللغة (قوله في ذنك) اى في الخطا وشبه العمد (قوله ولو اقر الخ) عبارة المعنى
وانما يلزمهم ذلك إذا كانت بينة بالخطا او شبه العمد او اعترف به فصدقه وان كذبوا لم يقبل اقراره عليهم
لكن يحلفون على نفى العلم فاذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيث دمتنى من كلام المصنف ولا يقبل اقراره
على بيت المال اه (قوله وهذا) اى ما في المتن وقوله وإن قدمه اى في اول كتاب الديات لكنه وطابه
اى ذكره هنا توطئة اه معنى (قول المتن وهم عصيته) اى وقت الجناية وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس
ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غير هاه يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجناية فليراجع اه ع ش (قوله
بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الا ان ثم معتق الخ ترك او ولاء اه سم عبارة الرشيدى ذكر قوله او ولاء
هنا غير مناسب لسياق المتن او لا واخرا كما يعلم بتبعه فيما ياتى ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب
اه (قوله الآتية) اى في المتن (قوله وتضرب على الغائب) اى حيث ثبتت الجناية بالينة او صدقت العاقلة
ومنهم الغائب فلم يعلم حال الغائب من تصديق او تكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره اه ع ش (قوله فدخل
الفاسق) اى بقوله ولو بالقوة اه ع ش (قوله لتمكنه الخ) قد يقال المراد متمكن كذلك سم على حج اقول وقد
يقال خلفه امر اخر وهو انه ليس من اهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين اه ع ش (قوله من حين الفعل)
متعلق بقوله ان تكون سالحة اه ع ش (قوله الى القوات) اى فوات الروح والطرف او المعنى (قوله
وجبت الدية في ماله) اى الجاني لا تتفاء الاهلية قبل الاصابة اه ع ش (قوله ولو حفر الخ) لعله عطف
على لو تخال الخ فهو من متفرعات الشرط المذكور (قوله فعتق هو او ابوه) اى فعتق هو او ابوه عتيق او فعتق
هو وعتق ايضا ابوه اه ك ر دى (قوله فعتق هو او ابوه) قال الشهاب ابن قاسم هذا الصنيع قد يوه تصوير
المسئلة الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من او فى قوله فعتق او عتق
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه وانه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى
وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ورقيق ثم عتيق ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة اه
ملخصا اه رشيدى وسياتى في شرح فكله على الجاني في الاظهر ما يوافق الروضة مع بسط (قوله وانجر ولاؤه)
اى الابن بعق ابيه (قوله ضمنه الحافر) اى من القن والذى لعدم صلاحية عاقلتهما لولاية النكاح وقت
الفعل اه ع ش وفيه بالنسبة للقن تامل اذا عاقلة له وقت الفعل اصلا كما مر انفا الا ان يرجع النفي للمقيد
ايضا (قوله ولو جرح) وان جرح قن رجلا خطأ فاعتقه سيده فهو اختيار للفداء فيلزمه اى السيدان مات
الأقل من ارش جراحته وقيمته وعلى العتيق باقى الدية اهنائية (قوله فالأقل الخ) سكت عمالو تساويا لعدم
التفاوت فان الواجب قدر احدهما سم على حج ع ش (قوله فان بقى شيء ففى ماله) اى الباقي من الدية فيما

(قوله يرثونه بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الا ان ثم معتق الخ فوالاء (قوله فدخل الفاسق) لتمكنه
الخ) قد يقال المراد متمكن كذلك (قوله فعتق هو او ابوه وانجر ولاؤه لموالى ابيه) هذا الصنيع في الروض
فقال فعتق او عتق ابوه وانجر ولاؤه الى موالى ابيه اه وقد يتوهم من هذا الصنيع تصوير المسئلة
الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من او فى قوله فعتق او عتق
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه حتى يصح قوله وانجر ولاؤه لموالى ابيه وانه لا علة فلا حاجة
لذكره هنا في سياق محترز اشترط ان تكون سالحة لولاية النكاح من حين الفعل إلى الفوات ولا نه لا مال له
حتى يصح قوله ضمنه الحافر في ماله فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى وتصويرها بما إذا كان الحافر
متولدا من عتيقه ورقيق ثم اعتق ابوه ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة فانه ذكر المسئلتين متفاصلتين
وقدم الثانية هنا وصورها بما ذكر حيث قال منها اى النظائر متولد من عتيقة ورقيق حفر بئرا عدوانا
واشعر جناحا او ميزا باقات بهر رجل فالدية على موالى الام فان اعتق ابوه ثم حصل الهلاك فالدية في ماله
ولو حفر العبد بئرا ثم تردى فيها شخص او رمى الصيد فعتق ثم اصاب السهم شخصا فلا دية في ماله
اه (قوله فالأقل) سكت عمالو تساويا لعدم التفاوت فان الواجب قدر احدهما (قوله فان بقى شيء) اى

لزم عاقلة أرش الجرح
والزائد في ماله على المعتمد
(إلا الاصل) للجاني وإن
علا (والفرع) له وإن
سفل لانهم ابعاضه فاعطوا
حكمه وصح انه ^{صلى الله عليه وسلم}
برأ زوج القاتلة وولدها
وانه برا الوالد (وقيل
يعقل ابن هو ابن ابن عمها)
أو معتقها كما يلي نكاحها
وردوه بان النبوة هنا مائة
لما تقرر انه بعضه والمانع لا
أثر لوجود المقضى معه
وتم غير مقتضيه لان
الملاحظ تم دفع العار وهي
لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا
وجد مقتضى آخر اثر
(ويقدم الاقرب) منهم على
الابعد في التحمل كالارث
وولاية النكاح فينظر
في الاقربين آخر الحول
والواجب (فان) وفوا به
لقته أو لكثرتهم فذاك
وإن (بقي) منه شيء فمن
عليه ذلك الباقي (و) تقدم
الاخوة فقروعهم
فالاعمام فقروعهم فالاعمام
الاب فقروعهم وهكذا
كالارث (مدل بابوين)
على مدل باب في الجدبد
كالارث (والقديم التسوية)
لان الانوثة لا تدخل لها في
التحمل ويجب منع ذلك
الا ترى انها مرجحة في
ولاية النكاح مع انه لا دخل
لها فيه ولا يتحمل ذوو

إذا كانت أكثر في مال المرتد أم الباقى من أرش الجرحا فماله لو كان أكثر فانه لا يلزمه وعبرة الروضة
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني أرش رشيدي عبارة سمي قوله فان بقي شيء من الدية بان كان الاقل أرش
الجرح عبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله
قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه (قوله لزم عاقلة أرش الجرح) لم يعبر هنا بالاقل كما في التي
قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وعبرة العباب تقتضي التسوية بين المسلمين وكذا قول الشارح
والزائد الخ فانه يفيد ان الارش اقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحينئذ هذه مساوية لما قبلها في وجوب
الاقل سمي وعش ورشيدي (قوله في ماله الخ) أي لحصول بعض السراية في حال الردة فيصير شبهة دارنة
للتحمل ومقابل المعتمد ان على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين سمي على حجة اه ع (قول المتن إلا الاصل)
أي من الاب وإن علا وقوله والفرع أي من ابن وإن سفل اه معنى (قوله لانهم) أي آباء الجاني وأبناءه
(قوله برا زوج القاتلة الخ) أي من العقل اه معنى (قول المتن يعقل) أي عن المرأة القاتلة اه معنى
(قوله أو معتقها) إلى قوله واستشكل في المعنى إلا قوله ويجب إلى ولا يتحمل (قوله أو معتقها) أي
أو هو ابن معتقها اه معنى (قوله هنا) أي في تحمل الدية (قوله أنه) أي الابن بعضه أي الجاني
(قوله لوجود المقضى الخ) صلة لا اثر (قوله وشم) أي في النكاح عطف على قوله هنا (قوله وهي) أي
النبوة لا تقتضيه أي دفع العار (قوله آخر) لا حاجة اليه (قوله منهم) أي العصابة (قوله آخر الحول)
متعلق بالاقر بين وقوله والواجب عطف على الاقربين (قوله وفوا به) أي الاقربون بالواجب (قول المتن
فمن يليه) أي ثم من يليه وهكذا اه معنى (قوله يوزع الخ) خبر فمن يليه (قوله ويقدم الاخوة) عبارة المعنى
والاقرب الاخوة ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاب ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام
الجد ثم بنوهم وإن نزلوا وهكذا اه (قوله في الجديد) معتمد (قوله ويجب منع ذلك الخ) المفهوم من العبارة
ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم ان لها دخلا فلعله كان
الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ سمي ورشيدي اقول وقد يدعى ان المشار اليه
لازم ما علم به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المعنى لان الانوثة لا تدخل لها في تحمل
العاقلة فلا تصلح للترجيح اه (قوله إلا اذا ورثناهم) أي بان لم ينظم امر بيت المال كما مر في الفرائض

من الدية وعبرة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية
والباقي في ماله ولو قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه وفي الروضة فأرش الجرح على عاقلة المسلمين
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فان كان الارش كالدية أو أكثر بان قطع يديه ورجليه فقدرد الدية
وهو الواجب يلزم العاقلة اه (قوله فان بقي شيء) كان كان الاقل أرش الجرح (قوله لزم عاقلة أرش
الجرح) لم يعبر بالاقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وعبرة العباب تقتضي التسوية
بين المسلمين فانه عبر بقوله ولو جرح مسلم إنسانا خطأ ثم ارتد ثم مات الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرش
الجرح إن كان كالدية أو أكثر وإلا فباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجراح ثم مات الجريح اه لكن
ينظر قوله أو أكثر فان الذي في الروضة هو الموافق لما في الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه ولا يتأتى
انه محرف عن او اقل لانه يصير معنى قوله وإلا ان يكون أكثر فلا ينافي قوله فباقي الدية فليتأمل فانه مع السراية
للفس لا يجب زيادة على الدية (قوله أرش الجرح) هو قد يكون اقل من الدية او قدرها ولا كلام فقد يكون
أكثر ولا يلزم الا قدر الدية فهلا عبر بالاقل كما في التي قبلها لكن قوله والزائد في ماله يقتضي فرض الارش
اقل من الدية (قوله والزائد في ماله على المعتمد) لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبهة دارنة
للتحمل ومقابل المعتمد أن على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين (قوله ويجب منع ذلك) المفهوم من
العبارة ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم انه لا دخل لها
فلعله كان الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ فليتأمل (قوله فيحمل ذكر منهم

الارحام الا اذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم

لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبية أو عدم وفائهم بالواجب ويقدم عليهم إلا الاخ لام للاجماع على ارثه (ثم) بعد عصبية النسب لفقدهم أو عدم وفائهم (معتق) للجاني (ثم عصبته) من النسب ولو في حياته على المعتمد خلا أصوله وفروعه واستشكل بانهم إن لم يحملوا ثم تغزى لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهنا المعتق يحمل فلم يحملوا وقد يجاب بان ذلك غير مطرد لان الجاني يحمل عند فقد بيت المال دون اصوله وفروعه حيثنذا لذي يتجه في معنى ذلك ان الحمل مواساة في النسب للجاني وفي الولاء من المعتق للجاني ومن عصبته للمعتق لانه الواسطة وهي في الاصول والفروع من أوجه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاقارب فان تلك الاوجه مفقودة في حقهم فخصوا بهذه المواساة وهذا معنى ظاهر منضبط مطرد يصلح مناطا للحكم (٢٨) وبه يتضح استواء ابعاض الجاني والمعتق وغيرهما من ياتي وايضا فخير الولاء لجهة كلحمة

النسب صريح في ان الابوة والبنوة في عدم التحمل بالولاء كما في عدم التحمل بالنسب (ثم معتقه) اي المعتق (ثم عصبته) الامن ذكر ثم معتق معتقه ثم عصبته وهكذا (والا) يوجد من له وللاء على الجاني ولا عصبته (فمعتق اي الجاني ثم عصبته) الامن ذكر (ثم معتق معتق الاب وعصبته) الامن ذكر والواو هنا بمعنى ثم التي باصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أبدا) فاذا لم يوجد من له وللاء على ابى الجاني فمعتق جده فصعبته وهكذا فان لم يوجد معتق من جهة الآباء فمعتق الام فصعبته الامن ذكر ثم معتق الجدات للام والجدات للاب ومعتق ذكر ادلى بانثى كاي الام ونحوه (وعتيقها) اي المرأة (يعقل عاقلها) كما يزوج عتيقها من يزوجها لاهي لان المرأة لا تعقل اجماعا (ومعتقون كمعتق) لا شترا كم في الولاء فعليهم

وليس المراد ان قلنا بارثهم ع وش ومعنى (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الحال فانه مدل باصل وعبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصبية اي من النسب والولاء اه رشيدى (قوله خلاصوله وفروعه) اي كما في اصول الجاني وفروعه اه معنى (قوله واستشكل) اي استثناء اصول وفروع المعتق قياسا على اصول وفروع الجاني عبارة المغنى وصحح البلقيني انهما يدخلان قال لان المعتق يتحمل فهما كالمعتق لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية واجاب شيخى عن كلام البلقيني بان اعتاق المعتق منزل منزلة الجناية ويكفي هذا اسنادا للمعتق فان المنقول مشكل اه وكذا اجاب النهاية بهذا الجواب وقال ع ش قوله منزلة الجناية اي جنابة المعتق وهم اي اصوله وفروعه لا يتحملون عنه اذا جنى اه (قوله ثم) اي في عصبية النسب وقوله وهنا اي في عصبية المعتق (قوله بان ذلك) اي التنزيل المذكور (قوله حينئذ) اي حين فقد بيت المال (قوله في معنى ذلك) اي في حكمة استثناء الاصول والفروع مطلقا (قوله لانه) اي المعتق وهي اي المواساة اه سم (قوله) من ياتي (اي في قول المتن ثم معتقه الخ وقول الشارح فان لم يوجد معتق من جهة الآباء الخ (قوله كما) اي كالأبوة والبنوة (قوله اي المعتق) الى قوله فان لم يوجد في المغنى والى التنبيه في النهاية (قوله الامن ذكر) اي اصوله وفروعه (قوله ثم عصبته) اي الاصول وفروعه (قوله الامن ذكر) اي غير اصله وفروعه (قوله المذكور) بالجر نعمت لاسم الاشارة وقوله يكون الخ خبر كذا (قوله بعده) اي المذكور في المتن (قوله فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلية (قوله من له وللاء الخ) اي ولا عصبته اه معنى (قوله فان لم يوجد) الاولى التعبير بالواو (قوله ثم معتق الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك سم على حج اه ع ش (قوله ونحوه) اي كاي ام الاب (قوله لاهي) عطف على قول المتن عاقلها اي لا يعقله معتقه لان الخ (قول المتن ومعتقون) اي في تحملهم جنابة عتيقهم كمعتق اي واحد فيما عليه كل سنة من نصف دينار اوربعه اه معنى (قوله لا شترا كم الخ) عبارة المغنى لان الولاء لجميعهم لالكل منهم اه (قول المتن ذلك المعتق) اي في حياته اه معنى (قوله فان اتحد) اي المعتق (قوله والفرق) اي بين المعتق وعصبته عبارة المغنى فان قيل هلا وزع عليهم ما كان الميت يحمله أجب بان الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء ولا يرثون الولاء من الميت بل الخ (قوله لانهم) اي العصبية (قوله انتقل له الولاء كاملا) اي فيما اذا كان المعتق واحدا والا فجميع حصته مورثه اه رشيدى (قوله لعين ربع او نصف) اي او الحصة منهما (قوله النصف) اي اذا اتحد المعتق ولا فحصة مورثه من النصف على فرض غناه (قوله ولم ار من الخ) عبارة النهاية كما هو

لم يدل باصل ولا فرع الخ عبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع اه (قوله) وهي في الاصول اي المساواة (قوله الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك (قول المتن) فان فقد العاقل (المراد اعم من فقده مطلقا وقد الموصوف بشرط التحمل بان لم يوجد الا الفقراء او عبارة

ربع دينار او نصفه فان اختلفوا غنى وتوسطا فعلى الغنى حصته من النصف لو فرض الكل أغنياء والمتوسط حصته من الربع ظاهر لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر الملك لا الرؤس (وكل شخص من عصبته كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر لخصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبية لانهم لا يرثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلم يتركوا قدر اصله ومعلوم ان النظر في الربع والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله اي من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع او نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مثلهم وعكسه ولم أر من نبه على هذا الكنه واضح (ولا يعقل عتيق في الاظهر) كالا يرث ولا

عصبته قطعاً ولا عتقه واطال البلقيني في الانتصار للمقابل الاظهر (فان فقد العاقل) ممن ذكر (اولم يف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل او ما بقي للخبر الصحيح انا وارث من لا وارث له اعقل عنه ووارثه دون غير المسلم بل يجب في ماله ان كان غير حر في لان ماله ينتقل لبيت المال في لا ارثا والمراد لا عاقلة له فما وجب بجنايته خطأ أو شبه عمد في ماله ولو قتل لقيط خطأ أو شبه عمد أخذ بيت المال دية من عاقلة قاتله فان فقد الم يعقل عنه اذ لا فائدة لاخذها منه ثم رد هاليه (فان فقد) بيت المال او منع (٢٩) متولى جورا فيا يظهر ثم رايت البلقيني

ظاهر اه (قوله ولا عتقه) أى عتيق العتيق وانظر ما فائدة وهل فيه خلاف وقضية صديعه عدمه (قوله لمقابل الاظهر) عبارة المغنى والثاني يعقل ورجحه البلقيني لان العقل للنصرة والاعانة والعتيق اولى بها اه (قول المتن فقد العاقل) او عدم اهلية تحملهم لعقر او صغر او جنون نهاية وروض وسم (قول المتن عقل الخ) عبارة المغنى عقل ذوو الارحام اذ الم ينظم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغيار اصل وفرع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أى يؤخذ من سهم المصالح منه سم على المنهج اه عش (قوله الكل) الى التنبيه في المغنى (قوله دون غير المسلم) عبارة النهاية والمغنى لا عن ذى ومردد ومعاهد ومؤمن اه (قوله بل يجب) عبارة النهاية فتجب مال الكافر الخ وعبارة المغنى بل تجب الدية في مالهم مؤجلة فان ماتوا حلت كسائر الديون اه فتد كير الشارح الفعل باعتبار المال الواجب بالجناية (قوله ان كان) أى غير المسلم (قوله غير حر) أى ذميا او مردا او معاها اه معنى (قوله لان ماله) أى غير الحر (قوله بجنايته) أى في زمن الرد اه عش (قوله ولو قتل) ببناء المفعول (قوله لقيط خطأ الخ) ومعلوم ان من لا وارث له لا بيت المال كذلك اه معنى (قوله منه) أى من بيت المال (قوله فان فقد بيت المال) بان لم يوجد فيه شيء او لم يف اه معنى زاد النهاية او كان ثم مصرف اه (قوله ثم رايت البلقيني الخ) عبارة النهاية كما صرح به البلقيني فان تعذر ذلك لعدم انتظام بيت المال اخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما مر اه أى لانهم وارثون حيثنذ عش (قوله لا بعضه) أى لا على اصول الجاني وفروعه (قوله لغيره) أى غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذوى الارحام (قوله بعود صلاحيته له) أى صلاحية التغير للتحمل (قوله نحو فقره) خبر ان (قوله مثلا) انظر ما فائدة بعد ذكر النحو (قوله اولا) أى اولا يعود (قوله حيثنذ) أى حين إذ خوطب الجاني باداء المال الواجب بجنايته (قوله والثاني) أى عدم العود (قوله لا يلزمها الخ) اذ على ما صححه النووي خلافا للرافعي (قوله ثم) أى فى الفطرة (قوله هنا) أى فى الدية وقوله فانه أى التحمل هنا (قوله بدليل وجوبه) أى العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحيثنذ) أى حين كون التحمل هنا محض مواساة (قوله مطلقا) أى عادت صلاحيتهم اولا (قوله من اهل التحمل) خبر ان (قوله وهذا) أى بحشه المذكور (قوله لما رجحته الخ) أى من عدم العود (قوله بينه وبينهم) أى بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) أى من عدم العود (قوله علم الخ) إلى المتن فى النهاية (قوله علم بمقدمته) أى من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالحة لولاية النكاح الخ اه عش أى مع قوله فان لم يوجد معتق من جهة الاباء فمعتق الام (قوله لو جرح) إلى المتن فى المغنى (قوله ابن عتيقة) فاعل جرح أى وهو حر وجملة ابوه فنعت لان عتيقة وقوله اخر مفعول جرح (قوله خطأ) أى او شبه عمد اه معنى (قوله وانجر) أى يعقق الاب وولاه أى الابن لموا اليه أى الاب (قوله ثم مات الجريح الخ) أى بعد العتق (قوله ارش الجرح) أى فقط اه عش (قوله فان بقى شيء الخ) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني انتهت اه سم وفى المعنى بعد ذكر مثل ما فى الشرح الخ ما نصه فان لم يبق شيء بان ساوى ارش

الروض فان فقدت العاقلة أو اعسروا وكذا لو لم يفوا بواجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقى شيء فعلى الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه

الارشاد اه لو عدم ما فى بيت المال فاخذ من الجاني ثم غنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجناية فاخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من اهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا اذ الفرض انه عاد اليه التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير بعود صلاحه وياتى فى الموت فى الاثناء الفرق بينه وبينهم بما يصرح بما ذكرته (فرع) علم بمقدمته انه لو جرح ابن عتيقة ابوه فن اخر خطأ فعتق ابوه وانجر ولاؤه لموا اليه ثم مات الجريح بالسراية لزم موالى الام ارش الجرح لان الولاء حين الجرح لهم فان بقى شيء فعلى الجاني دون موالى امه لا تتقال الولاء عنهم قبل وجوبه وموالى امه لتقدم سبيه على الانجرار وبيت المال

ثم رأيتنى بحث فى شرح

لوجود جهة الولاء بكل حال (وتوكل) يعني تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة ثلاث سنين (٣٠) في آخر (كل سنة ثلث) من الدية لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما قاله الشافعي رضي الله عنه

الجرح الدية كان قطع يديه ثم عتق الاب ثم مات الجريح فعلى موالى الام دية كاملة لان الجرح حين كان الولاء لهم يوجب هذا العذر ولو جرحه هذا الجارح ثانيا خطأ بعد عتق ابيه ومات الجريح سراية عن الجرح احتين لزم موالى الام ارش الجرح الاول ولزم موالى الاب باقى الدية اه (قوله لوجود جهة الولاء) يفيد ان وجود تلك الجهة مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمها التحمل لانتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرر رسم على حج اه ع ش (قوله يعنى تثبت) الى قول المتن وعلى الغنى في النهاية الا قوله ولو مضت سنة الى به يعلم وكذا في المغنى الا قوله او نحو مجوسى وقوله او مستامن وقوله للروح الى لانه مال وقوله وبه فارت الى يصح كونه وقوله وان معتق بعضه الى المتن (قوله يعنى تثبت) اى ولو من غير ضرب القاضى خلا فالما يقتضيه قوله وتوكل انه لا بد من تأجيل الحاكم وليس مراداه معنى (قوله لقضائه الخ) عبارة المغنى اما كونها في ثلاث فلبارواه البيهقي من قضاء الخ واما كونها في كل سنة ثلث فتوزعها على السنين الثلاث واما كونها في آخر السنة فقال الرافعى كان سببه ان الفوائد كالزروع والثمار تتكرر كل سنة فاعتبر مضيتها ليجتمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمكينا اه (قوله بذلك) اى بانها في ثلاث سنين اه رشيدى (قوله في ذلك) اى تأجيلها في ثلاث سنين اه معنى (قوله كونه) الاولى التانيث كافي المغنى (قوله على الاول) اى الاصح (قوله كايانى) اى في المتن آتفا (قوله واذا وجبت الخ) عبارة المغنى ولا يخالفهم اى الجاني العاقلة الا في امرين احدهما انه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب الا بنصف دينار او ربع ثانيهما انه لو مات في اثناء الحول الخ (قوله سقط) اى الاجل مغنى وع ش (قوله لانها) اى تحمل الدية على حذف المضاف (قوله او نحو مجوسى) عبارة النهاية او مجوسى او معاهد او مؤمن اه قال الرشيدى قوله او مجوسى ينبغي حذفه اه اى لانه داخل في الذمى (قوله او اقل منه) اى من الثلث (قوله بدل نفس) اى محترمة اه معنى (قوله والباقي الخ) وهو السدس اه ع ش (قول المتن العبد) اى الخناية عليه من الحر (تنبيه) لو اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بايمانهم لكونهم غارمين اه معنى (قوله من غير وضع يده الخ) احتراز به عما لو وضع يده عليه ثم تلف في يده او اتلفه فالضمان حينئذ عليه لا على عاقلته اه ع ش (قوله زادت) اى المدة على الثلاث اى من السنين (قوله فان وجب دون ثلث الخ) عبارة المغنى وان كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فاقبل ضربت في سنة اه (قوله ايضا) الاولى تركه (قوله وقيل يجب) اى جميع القيمة (قوله نقصت الخ) اى القيمة اه ع ش (قول المتن رجلين) اى مثلاً اه معنى (قوله مسلمين) عبارة المغنى كاملين معا او مرتبا اه (قوله لاختلاف المستحق) فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة اذا اتفق انتفاء آجالها اه (قوله وما يؤخذ الخ) راجع لكل من الاصح ومقابله (قوله وعكس ذلك) مبتدأ وخبره قوله لو قتل الخ ويحتمل ان الاول جملة فعلية جواب لما بعده عبارة المغنى وفي عكس مسألة الكتاب وهى ما لو قتل اثنان واحدا وجهان احدهما على عاقلة كل منهما نصف دية مؤجلة في سنتين نظر الى اتحاد المستحق والثاني وهو الصحيح على عاقلة كل منهما كل سنة ثلث ما يخصه كجميع الدية عند الانفراد لو قتل شخص امرأتين اجلت ديتهما على عاقلته في سنتين اه (قوله تؤجل عليه) الاولى عليها اه ع ش (قول المتن في كل سنة الخ) اى تؤجل في كل الخ

(قوله لوجود الخ) يفيد ان وجود ذلك التحمل مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمهما التحمل لانتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرر

والاصح ان المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية الذمى والمرأة لا تكون في ثلاث على الاول كما ياتى واذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات اثناء الحول سقط واخذ الكل من تركته لانه واجب عليه اصالته وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مواساة (و) تؤجل عليهم دية (ذمى) او نحو مجوسى (سنة) لانها ثلث او اقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاثا) لانها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخثنى مسلم (سنتين في) السنة (الاولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (ثلاثا) لانها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) اى قيمته اذا اتلفه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الامه (في الاظهر) لانها بدل نفس (ففي كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فان وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية

أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (ففي ثلاث) من السنين تجب ديتهما لاختلاف المستحق (وقيل) تجب في (ست) اه من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية تؤجل عليه في ثلاث سنين نظر الى اتحاد المستحق وقيل في سنة (والاطراف) والمعاني والاروش والحكومات (في كل سنة

ثلث دية) فان كانت نصف دية ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس او ثلاثة ارباعها ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس او ديتين ففى ست سنين (وقيل) تجب (كلها في سنة) بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس او ربع دية ففى سنة قطعا (و) اجل واجب (النفس من) وقت (الز هو) للروح بمذقة او سرية جرح لانه مال يحل بانقضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) اجل واجب (غيرها من) حين (الجناية) لانها حالة الوجوب وان توقفت المطالبة على (٣١) الاندماج ومحل ذلك ان لم تسر لعضو

آخر والا كان قطع أصبعه
فسرت لكفه كان ابتداء
اجل الاصبع من القطع
والكف من السقوط (ومن
مات) من العاقلة بعد سنة
وهو مو سر او متوسط استقر
عليه واجبها واخذ من تركته
مقدما على الوصايا والارث
او (بعض سنة سقط) عنه
واجبها وواجب ما بعدها
لما رانها مواساة كالزكاة
وبه فارت الجزية لانها اجرة
لا يقال في سقط حذف
الفاعل بالكلية لادل عليه
السياق على انه يصح كونه
ضمير من ومعنى سقوطه
عدم حسابه فيمن وجبت
عليهم (ولا يعقل فقير) ولو
كسوبا لانه ليس من اهل
المواساة (ورق) لذلك
وملك المكاتب ضعيف
لا يحتمل المواساة ويظهر
ان المبعوض كذلك ثم رايت
البلقينى ذكر ذلك وان
معتق بعضه يعقل عنه وامرأة
وخنى كما علم من قوله السابق
وهم عصيته نعم ان بان ذكر ا
غرم للمستحق حصته التى
اداهها غيره ولو قبل رجوع
غيره على المستحق فيما يظهر
(وصى وخنون) ولو مة قطعا
وان قل لانهم ليسوا من اهل

اه معنى (قول المتن ثلث دية) وفي نسخة المحلى والنهاية والمغنى من المتن قدر ثلث دية (قوله فان كانت الخ)
اى الاطراف وما عطف عليه اى واجبها عبارة المغنى فان كان الواجب اكثر من ثلث دية ولم يزد على ثلثها
ضرب فى سنتين واخذ قدر الثلث فى اخر السنة الاولى والباقي فى اخر الثانية وان زاد اى الواجب على الثلثين
ولم يزد على دية نفس ضرب فى ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع اليدين والرجلين ففى ست سنين اه
(قوله او ربع دية الخ) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعا) عبارة المغنى محل الخلاف اذا كان الارش
زائد على الثلث فان كان قدره او دونه ضرب فى سنة قطعا اه (قوله او سرية جرح) اى او غيره كضرب
ورم البدن وادى للبوت سم على حج اه ع (قوله لانها) اى حالة الجناية (قوله ومحل ذلك) اى كون ابتداء
أجل الغير من حين الجناية (قوله استقر عليه الخ) اى وسقط عنه واجب ما بعدها (قوله واجبها) اى تلك
السنة (قول المتن ببعض سنة) الباء بمعنى فى معنى وعش (قوله لما ر) اى انفا (قوله انها الخ) اى تحمل
الدية (قوله وبه) اى بكونها مواساة (قوله لا يقال في سقط حذف فاعل الخ) الفاعل لا يحذف وان
دل عليه السياق الا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكفى فى اضمار
الفاعل دلالة السياق و الفرق بين الاضمار والحذف فكانه لم يفرق بينهما سم على حج اه رشدى (قوله
لانه دل عليه السياق) اى وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالمفوض اه ع (قوله على انه يصح كونه
الخ) انتصر عليه المغنى وقال الرشيدى قديقال ان هذا هو الاولى مع انه ظاهر المتن فلم قدم ذلك واتى بهذه
العلوة اه (قوله لذلك الخ) عبارة النهاية لان غير المكاتب لملك له والمكاتب ليس اهل للمواساة اه
(قوله كذلك) اى كالرقيق اه نهاية عبارة المغنى والحق البلقينى المبعوض بالمكاتب لنقصه بالرق اه
وهى الموافقة لصنيع الشارح (قوله وان معتق بعضه الخ) عطف على ان المبعوض الخ وظاهر انه استطر ادى
(قوله يعقل عنه) يعنى حيث لم تكن له عصبه من النسب ولا فاهى مقدمة على المعتق كما يصرح به كلام
سم على منهج اه ع (قوله وامرأة الخ) عطف على رقيق (قوله وامرأة وخنى) اى لا يعقلان اه
عش (قوله ان بان) اى الخنى (قوله حصته التى اداها) مفعول غرم (قوله غيره) اى غير الخنى (قوله
وان قل) هذا ظاهر اطلاقهم ويحتمل كما قال الاذرى الوجوب فيما اذا كان يحن فى العام يوما واحدا ليس
هو اخر السنة فان هذا لا عبرة به اه معنى (قوله نحو زمن) كالشيخ الهرم والاعمى اه معنى (قوله
رايا وقولا) اى نصرة بالراى والقول اه معنى (قوله تحمل من واجبها) لعل مراد حصته من واجب تلك
السنة وعليه كان الاولى واجبه فيها (قوله وبه يعلم الخ) اى بقوله ولو مضت الخ ولكن فى علم التوافق فى الدين
والحرية المذكورين من ذلك تامل (قوله او معاهد) معدوف على ذى وكان ينبغي تاخير ذى عن يهودى
ليظهر العطف اه رشيدى (قوله زادت مدة عهده الخ) بخلاف ما اذا انقضت عنها وهو ظاهر وما ساوتها
تقدما لما منع على المقتضى اسنى ومعنى (قوله ولم تنقطع) اى مدة عهده او امانته (قوله او معاهد الخ)

(قوله او سرية جرح) كان ينبغي أن يقول مثلاً أو غيره إذ السرية لا تنحصر في الجرح بل تحصل من غيره
كضرب ورم البدن وادى للبوت (قوله لا يقال في سقط حذف الفاعل الخ) لا يحذف وان دل عليه السياق
لا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق و الفرق بين الاضمار والحذف
فكانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدة عهده الخ) عبارة الرض بى عهده مدة لاجل قال فى شرحه واعتبر

النصرة بوجه بخلاف نحو زمن لأن له رأيا وقولا ولو مضت سنة ولم يحن فيها تحمل من واجبها كما بحثه الاذرى وبه يعلم انه
يعتبر السكالم بالتكليف والتوافق فى الدين والحرية فى المتحمل من الفعل الى مضى اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه)
لذا لا مناصرة كالارث (ويعقل) ذى (يهودى) امعاهد او مستامن زادت مدة عهده على اجل الدية ولم تنقطع قبل مضى الاجل
نعم يكفى فى تحمل كل حول على انفراد زيادة مدة العهد عليه (عن) ذى (نصرانى) او معاهد او مستامن (وعكسه فى الاظهر) كالارث

ومن ثم اختص ذلك بما إذا (٣٢) كانوا بدارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا يعقل عن نحو ذى وعكسه

لا نقطاع النصرة بينهما باختلاف الدار (وعلى الغنى نصف دينار) اى مثقال ذهب خالص لانه اقل ما يجب فى الزكاة ومرا ان التحمل مواساة مثلها (والمتوسط ربيع) منه لانه واسطة بين الفقير الذى لا شئ عليه والغنى الذى عليه نصف فالخاكة باحدهما تفرط او لافراط والنقص عن الربع تافه ومن ثم لم يقطع به سارقه ولا يتعين الذهب ولا الدراهم بل يكفى مقدار احدهما لان الواجب هو الابل ان وجدت عند الاداء بالنسبة لواجب كل نجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يؤخذ يصرف اليها ولو زاد عددهم وقد استوتوا فى القرب على قدر واجب السنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وضبط البغوى الغنى والمتوسط بالعادة ويختلف بالمحل والزمن وضبطهما الامام والغزالي ومال اليه الرافعى واستنبطه ابن الرفعة من كلام الاصحاب بالزكاة فن ملك قدر عشرين دينارا اخر الحول فاضلا عن كل ما لا يكلف بيعه فى الكفارة غنى ومن ملك اخره فاضلا عن ذلك دون العشرين وفوق ربع الدينار لثلاثين فقيرا باخذه منه متوسط

فيه نظير ما مر آ نفاعن الرشيدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته أن يتزوج نصرانية ويهودية أو عكسه ويحصل بينهما اولاد فيختار بعضهم بعد بلوغ اليهودية والاخر النصرانية اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل القياس على الارث (قوله اختص ذلك) اى تحمل الذى ونحوه سم ومغنى (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى عما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اختص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب سم على حج اه ع ش (قول المتن وعلى الغنى) اى من العاقلة نهاية معنى (قول المتن نصف دينار) اى على اهل الذهب او قدره دراهم على اهل الفضة وهو ستة منها اه معنى عبارة ع ش والدينار يساوى بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة او اكثر ومضى زاد سعره او نقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه وان صار يساوى مائتي نصف فاكثر (قوله اى مثقال) الى قوله وضبط البغوى فى النهاية (قوله اى مثقال ذهب خالص) تفسير للدينار (قوله لانه) الى قوله وضبط البغوى فى المغنى (قوله لانه الخ) اى نصف الدينار (قوله اقل ما يجب فى الزكاة) اى اول درجة المواساة فى زكاة النقد والزيادة عليه لا ضابط لها اه معنى (قول المتن والمتوسط) اى من العاقلة (قوله ربيع) اى او ثلاثة دراهم اه معنى (قوله منه) اى من الدينار (قوله نصف) اى من دينار (قوله تفرط) اى تساهل وقوله اول فراطى تجاوز عن الحد اه ع ش (قوله ومن ثم) اى لكونه تافها (قوله به) اى بالنقص عن الربع (قوله ان وجدت الخ) فان فقدت ثم وجدت قبل الاداء للابل تعينت وان لم توجد قبل الاداء ولا عنده فالمعتبر قيمتها بنقد البلد وان وجدت بعده لم يؤثر اهروض مع شرحه (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب وكان الاولى حذفه كما فى النهاية وهو حينئذ كما قال الرشيدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة لو اوجب كل نجم الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى نجم الدية بالثلث فان وجد من الابل قدر تلك الدية عند كل نجم فيجب ان يشترى ذلك بما اخذ من العاقلة وان لم توجد الابل عند الاداء فالمعتبر قيمتها بنقد البلد فان بلغ نجم بالنسبة الى قيمة الابل مائة لا يعتبر النجم الاخر الا بالنسبة الى قيمة الابل فى وقت ادائه اه وقوله لواجب الخ متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر بعض النجوم الخ) عبارة الاسنى فان حل نجم والابل بالبلد قومت يومئذواخذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله وما يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ بعد تمام الحول من نصف او ربع يصرف اليها وللمستحق ان لا ياخذ غير المامر والدعوى بالدية الماخوذة من العاقلة لا توجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم هم يدفعونها بعد ثبوتها اه (قوله اليها) اى الابل (قوله على قدر الخ) متعلق بزيادة اه ع ش (قوله ويختلف) اى كل من الغنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير للعادة (قوله وضبطهما الامام الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله بالزكاة) اى بما فيها والجار متعلق بضبطهما (قوله فن ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة لانها وفى مطلق الفضل ولا فالزكاة لا يعتبر فى غنيا افضل عشرين دينارا والمراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه التشبيه ونه عليه سم فى حواشى شرح المنهج رشيدى وع ش (قوله عن كل ما لا يكلف فى الكفارة) عبارة النهاية عن حاجته اه (قوله لثلاثين فقيرا الخ) فان قيل ينبغى ان يقاس به الغنى لثلاثين متوسطا اوجب بان المتوسط من اهل التحمل بخلاف الفقير اه معنى (قوله لحد هـنا) كان المراد حدا مستقلا

الاصل زيادة مدة العهد على الاجل فخرج به ما اذا انقضت عنه وهو ظاهر وما اذا ساوته تقدما للبانع على المقتضى اه (قوله ومن ثم اختص ذلك) اى تحمل الذى ونحوه (قوله) ومن ثم اختص ذلك بما اذا كانوا بدارنا الخ) يوقف على ما فيه فى الفرائض (قوله باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذى فى دار نادون الحربى اذ لو كان الذى فى دار الحرب ايضا لم يعقل احدهما عن الاخر (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد تتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى مما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اختص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله فلا يحتاج لحد هـنا) كان المراد حده استقلا لا لا مفصلا ولا فقوله ومن عداهما فقير حده لاذل حد عند

موثماً إلا ان يريد من لا يملك ما يفضل عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد المتوسط (كل سنة من الثلاث) لأنها مواساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره ولم تتجاوز الثلاث للنص كما مر فجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على (٣٣) المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أى

النصف والربع (واجب الثلاث) فيؤدى الغنى آخر كل سنة سدساً والمتوسط نصف سدس (ويعتبر ان) أى الغنى والمتوسط (آخر الحول) كالزكاة فالمعسر آخره لا شيء عليه وان كان اوله او بعده غنياً وعكسه عليه واجبه وقضية كلامه ان غيرهما من الشروط لا يعتبر باخره وهو كذلك

فالكافر والقن والصبي والجنون أول الاجل لا شيء عليهم مطلقاً وان كملوا قبل آخر السنة الاولى وفارقوا المعسر بانهم ليسوا اهلاً للنصرة ابتداء فلا يكفونها فى الاثناء بخلافه (ومن أعسر فيه) أى فى آخر الحول (سقط) عنه واجب ذلك الحول وان أيسر بعده ولو طرأ جنون اثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بان حارب الذمى ثم استرق (فصل) فى جناية الرقيق (مال جناية العبد) أى الرقيق الخطأ وشبه العمد والعمد اذا عفى عنه على مال وان فدى من جنابات سابقة (يتعلق برقبته) اجماعاً ولانه العدل اذا السيد لم يحسن والتأخير الى عتقه فيه تفويت على

مفصلاً ولا فوله ومن عداها فقير حدله إذا الحد عند الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهذا كذلك اه سم (قوله موهم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الالدية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله إلا الخ كذلك اه سم (قوله لأنها مواساة) الى قوله ولو طرأ جنون فى المغنى وإلى الفصل فى النهاية (قوله كما مر) أى فى شرح ثلاث سنين فى كل سنة ثلث (قوله أى النصف الخ) عبارة المغنى أى ما ذكر من نصف او ربع اه (قوله وعكسه الى الخ) فلو أيسر آخره ولم يؤد ثم اعسر ثبت نصف دينار فى ذمته اه مغنى (قوله ان غيرهما) أى غير الغنى والمتوسط (قوله مطلقاً) أى لا فى ذلك الحول ولا فيما بعده اه مغنى (قوله وإن كملوا الخ) أى كما علم بما مر اه رشيدى أى فى شرح وصي ومجنون (قوله للنصرة) أى بالبدن اه مغنى (قوله فلا يكفونها فى الاثناء) عبارة المغنى فلا يكفون النصره بالمال فى الاثناء اه (قوله بخلافه) أى المعسر فانه كامل اهل للنصرة وإنما يعتبر المال ليتمكن من الاداء فيعتبر وقته اه مغنى (قوله فقط) أى دون ما قبله اه ع ش أى إذا طرأ فى اثناء الحول الاخير واما إذا طرأ ثم زال فى اثناء الحول الاول فدون ما بعده او فى اثناء الحول المتوسط فدونهما معاً

(فصل فى جناية الرقيق) (قوله فى جناية الرقيق) الى قوله ومغنى يتعلق فى النهاية إلا قوله أو عاقلته وإلى قوله وهو مشكل فى المغنى إلا قوله وإن فدى إلى المثلن وقوله أو عاقلته وقوله واستشكل إلى بخلاف امر السيد (قوله فى جناية الرقيق) أى غير المكاتب اما جنابته فستاقى فى باب الكتابة اه سم (قوله الخطأ الخ) صفة الجنابة (قوله والعمد) الواو بمعنى او كما عبر بها النهاية والمغنى قال ع ش قوله أو عمداً وعفى على مال أى أو عمداً الا فصاص فيه أو لا فالا مال غير سيده اه (قوله وان فدى الخ) هذه الغاية تعلم من قول المصنف ولو فدها ثم جنى الخ اه ع ش (قوله فدى) ببناء المفعول (قول المثلن يتعلق برقبته) ولا يجب على عاقلة سيده لأنها وردت فى الحر على خلاف الاصل (فرع) حمل الجنابة غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء كان موجوداً يوم الجناية ام حدث بعدها فلا تباع حتى تضع اذا لا يمكن اجبار السيد على بيع الحمل ولا يمكن استثنائه فان لم يفدها بعد وضعها بيعاً معاً واخذ السيد ثمن الولد أى حصته واخذ المجنى عليه حصته اه مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد اذا لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليوزع الثمن (قوله اذا السيد الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج اذا لا يمكن الزامه لسيدته لانه اضراره مع براءته ولا ان يقال ببقائه فى ذمته الى عتقه لانه تفويت للضمان او تأخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تفويت الخ أى فيما اذا مات ولم يعقب وقوله أو تأخير الخ أى ان أعتق اه (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل يتعلق (قوله له) أى للرقيق وقوله لرضاه أى الغير (قوله وانما ضمن مالك البهيمه) أى اذا قصر اه مغنى وكالمالك كل من كانت فى يده اه ع ش (قوله جنابيتها) أى على ادمى كما هو ظاهر لان جنابيتها على المال لا تلزم العاقلة سم وسultan (قوله لانه لا اختيار لها الخ) أى وجنابه العبد مضافه اليه فانه يتصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) أى ومن اجل

الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهو كذلك (قوله موهم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الالدية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله إلا الخ كذلك (فصل فى جناية الرقيق) (قول المثلن يتعلق برقبته) سياقى فى باب الكتابة قول المصنف ولو قتل أى المكاتب سيده فلو ارثه فصاص فان عفى على دية أو قتل خطأ اخذها معاً فانه لم يكن فله تعجيزه فى الاصح أو قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبياً أو قطعته فعفى على مال أو كان خطأ أخذ مائة أو ما سيكسبه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه شيء وسال المستحق تعجيزه عجزه القاضى وبيع بقدر الارش فان بقى منه شيء بقيت فيه الكتابة الخ اه فعمل ان المكاتب ليس كغيره فليتامل (قوله جنابيتها) على ادمى كما

بالجناية لزمه او عاقلته
ارشها بالغاما بلغ ولم تتعلق
بالرقبة وكذا لو امره
اجنبى يلزم الاجنبى ايضا
واستشكل بان امره بالسرقة
لا يقطع ورد بان الاكثر
على قطعه لانه آلت له بخلاف
امر السيد او غيره للمميز
فانه لا يمنع التعلق برقبته
لانه المباشر ومن ثم لم تتعلق
الجناية بغير الرقبة من مال
الامر ولو لم يامر غير المميز
احد تعلقت برقبته فقط
لانه من جنس ذوى الاختيار
بخلاف البيمة ومعنى
التعلق بها انه يباع ويصرف
ثمنه للجنى عليه الا يملكه
هو ولا وارثه لثلا يطل
حق السيد من الفداء
ويتعلق بجمعيهما وان كان
الواجب حبة وقيمتها ألفا
ولو ابر المستحق من بعضها
أى المعين انفك منه بقسطها
كذا صححاه فى الوصايا
وهو مشكل فان تعلق
الرهن دونها لتقدمها عليه
ولو ابر المرفق من البعض
لم ينفك منه شئ فقياسه انه
لا ينفك منه شئ وهذا قد
يفرق بان التعلق ثم انما
هو بالذمة اصالة واما
بالرهن فهو لكونه كالتائب
عنها اعطى حكمها من
شغله كله مادامت مشغولة
كلها اذ لا يتصور فيها
التجزى واما التعلق هنا فهو
بالرقبة وهو موجود
محسوس يمكن تجزئته فعملوا
بقضية كل فى باب (ولسیده)

الفرق بين العبد وفى البيمة بالاختيار وعدمه (قوله وجوب الطاعة) أى طاعة امره (قوله فامر الخ) أى
غير المميز أو الاعجمى وكذا ضمير لو أمره (قوله يلزم الاجنبى) أى او عاقلته (قوله واستشكل) أى لزوم
أرش جناية القن الغير المميز أو الاعجمى على أمره بها (قوله بان امره) أى القن الغير المميز أو الاعجمى
(قوله بان الاكثر الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله لانه) أى القن المذكور آلت له أى الأمر (قوله
بخلاف امر السيد الخ) راجع لما قبل وكذا الخ وما بعده (قوله بخلاف امر السيد) او غيره للمميز ثم قوله
قريباً وان اذن له فى الجناية حاصله أنه لا اثر لآمره بالجناية ولا لآذنه فيها وسيأتى قريباً انه لو لم ينزع لقطة
عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فائز مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلا
من الأمر بالجناية والاذن فيها لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك اه
سم اقول وقد يمنع بان كلاهما لا يؤدى الى الاتلاف اذ الفرض انه يميز مختار وان عدم النزع يؤدى الى
التلف بيده كما هو ظاهر ثم رأيت أن الشارح ذكر ما يقرب منه ثم رأيت قال السيد عمر البصرى بعد ذكر
كلام سم مانصه اقول كان رقم الفاضل المحشى لهذه القولة قبل الاطلاع على التنبيه الآتى أو لعل التنبيه
ساقط من نسخته فانه من الملحقات باصل الشارح رحمه الله تعالى اه (قوله لانه المباشر) أى وله اختيار
اه ع ش (قوله فلا يملكه) أى القن الجانى (قوله هو الخ) أى المجنى عليه (قوله ويتعلق) أى مال
الجناية (قوله وان كان الواجب حبة) من قبيل المبالغة والا فالحبة ليست بمتمول (قوله من بعضها)
أى مال الجناية والتائيت باعتبار المضاف اليه ويحتمل ابقاؤه على ظاهره بلا تأويل لكن يؤيد الاول
قول المغنى والاسنى من بعض الواجب اه (قوله منه) أى العبد اه معنى (قوله بقسطها) عبارة المغنى
بقسطه اه أى البعض (قوله وهو) أى الانفكاك هنا أو تصحيحه (قوله دونها) أى دون الجناية اه
سم عبارة المغنى دون تعلق المجنى عليه برقبة العبد اه (قوله ولو ابراً المرتن الخ) جملة حاله (قوله من
البعض) أى بعض الرهن (قوله لم ينفك منه) أى من الرهن (قوله لا ينفك منه) أى من العبد (قوله بان
التعلق الخ) عبارة المغنى بان التعلق يجعل اقوى من الشرعى وعبارة سم ويفارق المرهون بان الراهن
حجر على نفسه فيه مر ع ش اه (قوله وأما بالرهن) أى التعلق بالرهن وكان الاولى حذف الباء أو زيادة
الفاء فى قوله الآتى اعطى الخ فهو لكونه اى بالرهن كالتائب عنها أى الذمة اعطى ان الرهن حكمها أى الذمة
(قوله من شغله) بيان للحكم والضمير للرهن (قوله مادامت الخ) أى الذمة (قوله وهى) أى الرقبة (قوله
موجود الخ) وكان الظاهر المناسب التائيت ولعل التذكير نظر الكون اثناء بمنزلة حرف البناء كالمعرفة
والنكرة (قوله بقضية كل) أى من الرهن والجناية (قوله بنفسه) أى قول المتن بالاقل فى النهاية وإلى قوله
وهذه ان كان فى المغنى الا قوله ولا مانع وقولة السيد وسم مانع الى العبد (قول المتن ولسیده يبعه) ظاهر
اطلاقه أنه يباع ويصرف ثمنه للمستحق حالاً بلا تاجيل فى ثلاث سنين ويؤيده انهم لم يفرقوا هنا بين العمد وغيره
ع ش (قوله بنسبة حريته) يتامل سم لم يظهر وجهه فليتامل سيد عمر اقول لعل وجه التامل الاحتياج الى التأويل
بان المراد مقدار نسبته الى مجموع القيمة على فرض رقبة الكل كنسبة حرية المبعوض الى مجموعه (قوله
هو ظاهر لان جانيها على المال لا تلزم العاقلة (قوله فامر سیده الخ) بقى ما لوجنى بلا امر وهو الذى هو
نظير جناية البيمة ثم رايته ذكره (قوله بخلاف امر السيد او غيره للمميز) ثم قوله قريباً وان اذن له فى
الجناية حاصله أنه لا اثر لآمره بالجناية ولا لآذنه فيها وسيأتى قريباً انه لو لم ينزع لقطة عليها بيده فتلقت ولو
بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فانه مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلام من الامر بالجناية
والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك (قوله
ولو ابراً المستحق من بعضها الخ) عبارة شرح الروض فان حصلت البراءة من بعض الواجب
انفك عنه بقسطه الخ (قوله وهو مشكل فان تعلق الرهن الخ) ويفارقه المرهون بان الراهن
حجر على نفسه فيه مر ع ش (قوله دونها) أى دون الجناية (قوله بنسبة حريته) يتامل

يتعلق به باقي واجب الجناية (ها) اي لاجلها باذن المستحق وتسليمه لبياع فيها (٣٥) وفداؤه) كالمزهر ون يقتصر في البيع على

قدر الحاجة ما لم يختر السيد
بيع الجميع أو يتعذر وجود
راغب في البعض وإذا
اختار فداءه لم يلزمه إلا
(بالأقل من قيمته) يوم
الفداء لأن الموت قبل
اختياره لا يلزم السيد به شيء
فالو نقص نعم ان منع
من بيعه ثم نقصت قيمته عن
وقت الجناية اعتبرت قيمته
وقتها (وارشها) لأن
الارش إن كان أقل فلا
واجب غيره وإلا لم يلزم
السيد غير الرقبة فقبل منه
قيمتها (وفي القديم بارشها)
بالغا ما بلغ (ولا يتعلق)
مال الجناية الثابتة بالينة
أو اقرار السيد ولا مانع
(بذمة) ولا بكسبه وحدهما
ولا (مع رقبته في الاظهر)
وان أذن له سيده في الجناية
فبأنق عن الرقبة يضيغ على
الجنى عليه لانه لو تعلق بالذمة
لما تعلق بالرقبة كديون
المعاملات أما لو أقر بها
السيد وثم مانع كرهن
فانكر المهرن وحلف فانه
يباع في الدين ولا شيء على
السيد أو العبد وكذب السيد
ولا يثبت فتنعلق بذمة فقط
كما مر في الاقرار ولا يرد
على المتن ما لو اقر السيد بان
الذي جنى عليه فنه قيمته الف
وقال الفن بل الفان فانه
وان تعلق الف بالرقبة

يتعلق به باقي واجب الجناية) فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبا والقيمة نهاية ومعنى وأسنى
قال سم وفي العباب في بحث العاقلة فان تبعض فقسط حريته على عاقلة اه (قوله اي لاجلها) اي الجناية
(قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن الجنى عليه شرط اه سم (قوله وتسليمه) مرفوع
عطف على بيعه في المتن وقد يغني عنه قوله المار او بنائه ثم رايت ان المحلى اقتصر على ما هنا وشرح المنهج
على مامر (قول المتن وفداؤه) قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجاني ولا سلمه باعه القاضى وصرف الثمن
للمجنى عليه ولو باعه بالارش جاز ان كان نقدا وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض
وإنما يبيع الجاني بالارش النقد لا الابل ولو من الجنى عليه اه سم (قوله ويقتصر) اي البائع اه ع ش
(قوله على قدر الحاجة) اي قدر ارش الجناية اه معنى (قوله إلا بالأقل الخ) استثناء من الضمير المستتر
في لم يلزمه الرجوع لفداء بشيء (قوله يوم الفداء) وفاقا للأسنى والمعنى ورجع النهاية اعتبار وقت الجناية
مطلقا وقال ع ش هو المعتمد (قوله نعم ان منع من بيعه الخ) ينبغي ان يزداد وقت الجناية حتى يتجه اعتبار
قيمة وقتها وإلا فالمتجه اعتبار قيمة وقت المنع والله اعلم ثم رأيت الفاضل المحشى نبه على ذلك فقال قوله عن
وقت الجناية هلا اعتبر وقت المنع اه وهل لو مات بعد المنع يلزمه قيمته ويكون منعه اختيارا أولا محل
تأمل والظاهر الاول إذ لا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سيد عمر اقول وقول المصنف الاتي
إلا إذا طلب فتمعه صريح فيما استظهره (قوله وإلا) اي بان كانت القيمة أقل (قوله منها) اي بدل الرقبة
(قوله بالغاما بلغ) اي لانه لو سلمه ربما يبيع بأكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قول
المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه ع ش (قوله مال الجناية) إلى قوله وهذه إن كان في النهاية (قوله ولا
مانع) سيد ذكر محترزه (قوله وان أذن له الخ) غاية في نفي التعلق بكسبه اه رشيدى (قوله عن الرقبة) لعل
صوابه عن الارش (قوله يضيغ على الجنى عليه) اي ولا يتبع العبد به بعد عتقه اه معنى (قوله لانه
الخ) لتعليل للتمن (قوله اموال اقر بها الخ) اي الجناية محترز قوله ولا مانع اه ع ش (قوله فانكر
المهرن) اي الجناية وحلف يظهر على نفي العلم (قوله فانه يبيع الخ) اي ويتعلق مال الجناية بذمة قطعاً
اه معنى (قوله والعبد) اي أو أقر بها العبد (قوله فانه الخ) الفاء بمعنى اللام اه ع ش (قوله والف
بالذمة) معتمداه ع ش (قوله جهة التعلق) اي فالف السيد لتصديقه على تعلقها بالرقبة والف العبد
لانكار السيد لها واعتراف الفن بها اه ع ش (قوله ولو لم ينزع الخ) مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقي واجب الجناية) قال في شرح الروض فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبا
والقيمة اه وفي العباب في بحث العاقلة فان تبعض فقسط حريته على عاقلة اه (قوله اي لاجلها
باذن المستحق الخ) قال في الروض وشرحه وحمل الجانية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء
كان موجودا يوم الجناية ام حدث بعدها فلا تباع حتى تضع إذ لا يمكنه اجبار السيد على بيع الحمل ولا
يمكن استثناءه فان لم يفدها بعد وضعها بيعا معا واخذ السيد ثمن الولد اي حصته واخذ الجنى عليه حصته
اه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها السيد إذ لا يمكن تقديمه قبل الوضع ليوزع
الفن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن الجنى عليه شرط اه (قول المتن وفداؤه الخ)
قال في الروضة لو لم يفد السيد الجاني ولا سلمه للبيغ باعه القاضى وصرف الثمن للجنى عليه ولو باعه بالارش
جاز ان كان نقدا وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض وانما يبيع الجاني بالارش النقد
لا الابل ولو من الجنى عليه اه (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره القفال وحمل النص على اعتبار يوم الجناية
على ما إذا منع من بيعه يوم الجناية ثم نقصت القيمة (قوله عن وقت الجناية) هلا اعتبر وقت المنع (قوله ولو
لم ينزع لفظة عليها بيده الخ) ذكر مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده
واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن آمينا فهو متعدي بالاقرار فكانه اخذها منه ثم ردها اليه
اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الأمين الذي استحفظه عليها ليعرفها (قوله ولو لم ينزع لفظة عليها الخ)

والف بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق ولو لم ينزع لفظة عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله تعلقت بربقته وسائر اموال السيد

وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه (تنبيه) من المشكل جدا على ما هنا وان واجب جنابة القن المميز لا يتعلق بمال السيد وان امره بها هذه المسئلة وقولهم لو رأى عبده يتلف مالا لغيره ولم يمنعه ضمن مع العبد لتعديهما فضمنوا السيد فيهما بمجرد السكوت ولم يضمنوه هنا بالامر وقد يتمحل للفرق بأن الامر بالجنابة لا يستلزم (٣٦) الوقوع فلم تتحقق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لقطة يده وعدم دفعه عن مال الغير فانه

لكونه أكل من القن إنما تنسب حقيقة التعدي اليه فساوت بقية أمواله رقبة العبد في التعلق بها فان قلت يلزم على ذلك انه لو رآه هنا يجنى فسكت ضمن ومثم لو أمره فالتلف في غيبته لا يضمن قلت ظاهر كلامهم في البابين ذلك وله وجه علم بما قررته حاصله ان مجرد الامر دون مشاهدة التلف واقرار اللقطة يده فجاز ان يؤثر هذان مالا يؤثر الاول فتأمله (ولو فدهاهم جنى سلبه للبيع) اى لبيع أو باعه كما مر (أو فدهاه) مرة أخرى وان تكرر ذلك مرارا لانه الآن لم يتعلق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلبه لبيع (فيهما) ووزع الثمن على أرش الجنائيتين وإنما يتجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنائيتين موجبة للقود أو عفا مستحقه على مال وإلا فهو محل نظر لانه لا يمكن الاشتراك حينئذ وتقديم البيع لذى المال يفوت القود والقود يفوت البيع ولو قيل حينئذ بتقديم ذى المال

في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكانه اخذها منه ثم ردّها اليه اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الامين الذى استحفظه عليها ليعرفها اه سم (قوله وهذه) اى مسئلة اللقطة (قوله ان كان التلف فيها بفعله ترد الخ) قديقال كلامه في الجنابة على الادى بقرينة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله بفعله) اى العبد (قوله عليه) اى المتن (قوله من المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كردى (قوله ان واجب جنابة القن الخ) بيان لما هنا (قوله بمال السيد) اى غير الرقبة (قوله هذه المسئلة) اى مسئلة ترك اللقطة بيد القن (قوله وقولهم الخ) عطف على هذه المسئلة اه كردى (قوله ضمن) اى السيد فيتعلق برقبة العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد اى فيتبع به بعد العتق ان لم يف بذلك مال السيد او امتنع من ادائه هذا ما يظهر لى والله اعلم (قوله فضمنوا) اى اصحابنا (قوله بان الامر الخ) متعلق يتحمل (قوله الوقوع) اى وقوع الجنابة (قوله فيه) اى الامر (قوله تركه) اى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله يده) اى القن وكذا ضمير دفعه (قوله على ذلك) اى الفرق المذكور (قوله انه) اى السيد (قوله هنا) اى في مسئلة الجنابة (قوله ضمن) اى بماله مطلقا (قوله ومثم) اى في مسئلة الاتلاف ذلك اى الضمان فى الاولى وعدمه فى الثانية (قوله لا يضمن) اى بغير الرقبة (قوله فى البابين) اى فى باب الجنابة وباب الاتلاف (قوله حاصله) اى الوجه (قوله دون مشاهدة الخ) خبر ان (قوله واقرار اللقطة) عطف على مشاهدة الخ (قوله هذان) اى المشاهدة والاقرار وقوله الاول اى مجرد الامر (قوله اى لبيع) الى قوله ولو إنما يتجه فى النهاية والمغنى (قوله أو باعه) عطف على سلبه (قوله كما مر) اى فى شرح ولسيده (قوله الان) اى حين جنابته بعد الفداء (قوله المتن فيهما) اى الجنائيتين اه مغنى (قوله ذلك) اى البيع فى الجنائيتين (قوله على مال) الاولى إسقاطه كفى المغنى (قوله وإلا) اى بان كانت إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقه (قوله الاشتراك المستحقين) (قوله والقود) اى وتقدمه (قوله حينئذ) اى حين إذ كانت إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقه (قوله ولم يوجد الخ) عطف على استمر الخ (قوله مع تعلق القود به) اى فيستوفيه ذو القود متى شاء ولو قبل عتقه بدون رضا المشتري (قوله وحينئذ) اى حين التعميم المذكور وقوله لا ينافيه اى تقديم ذى المال اه كردى (قوله إنما شرطناه) اى عدم وجود من يشترى الخ (قوله ليقدم) ببناء المفعول من الاقدام (قوله ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله قديخالف ذلك) عبارة المغنى وما جزم به المصنف من البيع فى الجنائيتين محله ان تتحدأ فلو جنى خطا ثم قتل عمدا ولم يفده السيد ولا عفا صاحب العمد ففي فروع ابن القطان انه يباع فى الخطا وحده ولصاحب العمد القود كمن جنى خطا ثم ارتد فاننا نبيعه ثم نقتله بالردة ان لم يتب قال المعلق عنه فلو لم نجد من يشترى به لتعلق القود به فعبدى ان القود يسيقط لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطا قد سبقك فلو قد منك لا لبطاننا حقه فاعدل الامور ان يشترى كافي ولا سبيل اليه إلا بترك القود كذا نقله الزركشى وأقره وفيه كما قاله ابن شبة نظرا اه اقول وكذا ذكره الزياى وأقره (قوله ما مر)

عبارة شرح المنهج او اطلع سيده على لقطة في يده واقرها عنده أو أهمله وأعرض عنه فألتفها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته وبسائر اموال السيد كانه عليه البلقينى انتهى (قوله وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه) قديقال كلامه فى الجنابة على الادى بغيرية السياق فلا قود عليه (قوله ليقدم على شرائه) يتأمل فلا يخفى ما فيه (قوله لكنه لا يستوفيه إلا برضا المشتري) قياس ما تقدم فى شرح قوله فى البيع ولو قتله بردة سابقة اى او قتل سابق كما قاله هناك ان له القود بغير رضا المشتري ثم ان جهله رجع بالثمن وإلا فلا

أى حيث استمر ذلك القود على طلبه ولم يوجد من يشترى به مع تعلق القود به لم يبعد لان القود يتدارك ولو بعدهتقه وحينئذ لا ينافيه قولنا ولم يوجد الخ لانا إنما شرطناه ليقدم على شرائه فيستمر ذو القود على حقه لكنه لا يستوفيه إلا برضا المشتري أو بعدهتقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلق عنه ما قديخالف ذلك والوجه ما ذكرته فتأمله فان قلت قياس ما مر

ان ذا القود اذا تقدمت الجناية عليه قتلها وان فات حق من بعده كمن قتل جمعاً من تبا يقتل باولهم قلت يفرق بان قتلهم لا يفوت حق من بعده لبقاء المال متعلقاً بتركته وذمته بخلافه هنا لا يتعلق إلا بالرقبة فيفوت حق الثاني بالكلية (٣٧) فكان الاعدل عفو ذى القود ليشتركا

والا قدم حق غيره لتقصيره

(أو فداءه بالاقل من قيمته والارشين) على الجديد (وفي القديم) يفديه (بالارشين) ومحل الخلاف ان لم يمنع من بيعه مختاراً للفداء والا لزمه فداء كل منهما بالاقل من أرشها وقيمتها (ولو أعتقه أو باعه وصحناها) بان أعتقه موسراً أو باعه بعد اختيار الفداء (أو قتله فداء) وجوباً لانه فوت محل يتعلق فان تعذر الفداء لنحو افلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع وبيع في الجناية وفداؤه هنا (بالاقل) من قيمته والارش جزماً لتعذر

البيع (وقيل) يجرى هنا ايضاً (القولان) السابقان (ولو هرب) العبد الجاني (أو مات) قبل اختيار سيده الفداء (بريء سيده) من علقته لفوات الرقبة (الا اذا طلب) منه لبيع (ففعه) لتعديده بالمنع ويصير بذلك مختاراً للفداء بخلاف ماله لم يطلب منه أو طلب فلم يمنعه فانه لا يلزم به وان علم محله وقدر عليه فيما يظهر خلافاً للزركشى وقوله لا يلزمه

أى فى أوائل باب الجراح (قوله ان ذا القود) أى مستحقه بيان لما مرو وقوله اذا تقدمت الجناية عليه أى على مورثه على الجناية على غيره (قوله له) أى لذى القود قتله أى الجاني (قوله كمن قتل جمعاً الخ) فيه ان هذا داخل فيما مر فامعنى التشبيه (قوله لبقاء المال) أى الواجب بالجناية (قوله بتركته) أى الجاني المقتول وقوله وذمته المناسب حذفه أو قلب العطف (قوله على الجديد) إلى قوله وإن علم محله فى المغنى وإلى قول المتن ويفدى أم ولده فى النهاية (قول المتن وفى القديم بالارشين) لما مر من انه لو سلبه ربما بيع باكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله ان لم يمنع من بيعه) أى للجناية الاولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله منهما) أى الجنيتين (قوله من ارشها) أى كل من الجنيتين فكان الاولى التذكير (قول المتن ولو أعتقه) أى العبد الجاني اه معنى (قوله بان أعتقه موسراً) أى على الراجح اه معنى (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرجوح معنى وعش (قوله لنحو افلاسه) أى السيد اه عش (قوله فسخ البيع) أى بخلاف الاعتراف رشيدى وسم وعش (قوله السابقان) أى الجديد والقديم (قوله ويصير الخ) فلو ادعى المستحق منعه وانكر السيد صدق يمينه لان الاصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع اه عش (قوله بذلك) أى بالمنع (قوله لا يلزم) ببناء المفعول من الالتزام (قوله محله) أى العبد المهرب وقوله عليه أى رده وتسليمه (قوله خلافاً للزركشى) كذا فى النهاية كما مر ولكن اقر المغنى قول الزركشى (قوله وقوله) أى الزركشى (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) إلى الفصل فى المغنى إلى قوله ويفرق إلى ومن الارش (قوله بالقول الخ) أى لا بالفعل إذ الخ اه معنى (قول المتن وتسليمه) منصوب عطفاً على اسم ان والمغنى وان عليه تسليمه ولا يصح رفعه عطفاً على ضمير خبر ان لان التسليم عليه لاله اه معنى ولك ان تمنعه بان الهية نظر المجموع الامر من لا لكل منهما (قوله لا يلزم) أى الوفاء به (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم حصول الياس من بيعه اه معنى (قوله لومات) أى الرقيق الجاني وقوله أو قتل ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء اه عش (قوله وكذا الخ) أى لا يرجع جزماً انتهى معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه أى الفداء وقوله وامتنع رجوعه أى بان

(قوله والالزمه فداء كل منهما بالاقل من ارشها وقيمتها) عبارة شرح البهجة وإن منع بيعه واختار الفداء لجنى ثانياً ففعل به مثل ذلك لزمه فداء كل جنانية بالاقل من ارشها وقيمتها ذكره فى الروضة واصلها وقضيته انه لو تكرر منع البيع مع الجنانية ولم يختار الفداء لم يلزمه فداء كل جنانية الخ لعل محله مادام مصر على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء وعلى منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره بناء على الظاهر المذكور فان رجوع عن ذلك وسلبه للبيع مع غرم نقص القيمة إن نقصت كان كذلك اخذاً بما ساقى فى قوله فالاصح ان له الرجوع وتسليمه فلو اختار بعد ذلك ايضاً الفداء فهل يلزمه فداء كل جنانية بالاقل من ارشها وقيمتها او لا يلزمه إلا الفداء بالاقل من قيمته والارشين لسقوط امر المنع والاختيار الاول بالرجوع عن ذلك فيه نظر فليتأمل فى كل ذلك (قوله أو قتله) قال فى الروض وشرحه وإن قتل الجاني خطأ أو شبه عمد تعلقت جنايته بقيمته لانها بدله فاذا اخذت سلبها السيد او بدلها من سائر امواله او عمد او اقصد السيد وهو حائز له لزمه الفداء للجنى عليه اه وقد يستشكل لزوم الفداء إذا اقتصد السيد لانه لا يمنع له فى قتله والواجب ابتداء انما هو القود فلم يفوت العين ولا قيمتها لعدم وجوبها فلم لزمه الفداء (قوله فسخ البيع) ظاهره ان العتق يستمر (قول المتن والشرح الا اذا طلب منه ففعه ويصير بذلك مختاراً للفداء) عبارة الروض الا ان كان منع منه فهذا اختيار للفداء فيفديه او يحضره لان له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح فى جواز الرجوع عن اختيار الفداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك وان تكررت الجنانية مع

تسليمه يرد بان لا يلزمه الا ان كانت تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكان هذا لا يختص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول الا يحصل بفعل كوطء الامة (فالاصح ان له الرجوع وتسليمه) لبيع لان اختياره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل الياس من بيعه ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزماً وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره الا ان غرم ذلك النقص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء

لزمه وامتنع رجوعه وكذا امتنع لو كان البيع تاخر تاخر ايضر المجنى عليه وللسيد اموال غيره فيلزم بالفداء حذرا من ضرر المجنى عليه ذكر ذلك
البلقيني (ويفدى ام ولده) حتما لمنعه بيعها (٣٨) ومن ثم لم تتعلق الجناية بذمتها خلافا للزركشي بل بذمته (بالاقل) من قيمتها يوم الجناية

يفسخ العقد ويسلمه لبيع وقوله وكذا امتنع أى الرجوع اه عش (قوله لو كان البيع) أى بعد الرجوع
(قوله يتاخر الخ) أى لعدم من رغب في شرائه اه عش (قوله وللسيد الخ) الواو حالية (قوله فيلزم)
ببناء المفعول من الالزام (قوله من ضرر المجنى عليه) أى بتاخير البيع (قوله ذكر ذلك البلقيني) عبارة الهابة
والمغنى كما ذكره البلقيني اه وقضية صنيع الثاني ان المشار اليه بذلك قوله وكذالو نقصت إلى هنا
(قول المتن ويفدى) بفتح اوله اه معنى عبارة عش عن سم على المنهج والبيجرى عن الشوبرى يقال فداءه
إذا دفع مالا واخذ رجلا وافدى إذا دفع رجلا واخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا واخذ رجلا اه (قوله
حتما) أى وان ماتت عقب الجناية نهاية ومعنى (قوله عنها) أى الجناية (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده
النهاية (قوله ومحل) أى اعتبار وقت الجناية عند تاخر الاحبال (قوله فليعتبر الخ) أى وقت الاحبال
(قوله كما بحث) أى فى شرح البهجة معنى وسم (قوله بينه) أى الاحبال المتاخر (قوله وبين المنع من بيعها)
أى حيث اعتبر فيه وقت الجناية لا المنع وقوله فيما مر أى فى شرح وفادى وبالاقول من قيمته وتقدم
هناك عن السيد عمر ما يفيد انه لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فلم يعتبر) أى وقت المنع (قوله ومن
الارش) عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقان) إلى الفصل فى النهاية (قوله ومن ثم لو جاز الخ) عبارة
المغنى وعميرة ومحل وجوب فداها على السيد إذا امتنع بيعها كما اقتضاه التعليل السابق فلو كانت تباع لكونه
استولدها الخ (قوله ومثلها الخ) أى ام الولد لو كان الانسب تاخير مذكوره فى شرح وجنبايتها الخ كافى المغنى
(قوله الموقوف الخ) (فرع) لو مات الواقف وله تركة فقيل يلزم الوارث فداؤه وترد فيه صاحب العباب
اه عش ومرعنه أى عش اعتماد الاول وعبارة البيجرى فان كان الواقف ميتا وله تركة فى الجرجانيات
ان الفداء على الوارث زيادى فان لم يكن تركة فى كسبه او على بيت المال ان لم يكن كسب حر رحلى اه (قوله
والمندور عتقه) واما المكاتب فذكر المصنف جنايته فى باب الكتابة اه معنى (قوله ان نحو الايلاد)
أى كالواقف أى والنذر اه عش (قوله وهو) أى السيد لو قتل الجانى أى جناية متعددة (قوله فهى
كذلك) استثنى البلقيني من ذلك ام الولد التى تباع بان استولدها وهى مرهونة وهو معسر إذا جنت جناية
تتعلق برقبته فان حق المجنى عليه يقدم فلا يكون جنبايتها كواحده لانه يمكن بيعها بل هى كالقن يجنى جناية
بعد اخرى فيأتى فيها التفصيل المار اه معنى (قوله استردا الخ) أى المستحق الثانى (قوله وثلاث الخمسة
الخ) أى ليصير معه ثلثا الالف ومع الاول ثلثة نهاية ومعنى (قوله الباقية عند السيد) أى بعد اخذ الاول
ارش جنايته الذى هو خمسة

• (فصل) فى الغرة (قوله الحر المعصوم) إلى قول المتن وكذا ان ظهر فى المغنى لا قوله او مسلما وإلى قول
المتن ولو القت جنيتين فى النهاية لا قوله او اخرج راسه إلى المتن (قوله الحر) اما الجنين الرقيق والكافر
فذكرهما المصنف اخر الفصل اه معنى (قوله المعصوم) أى المضمون على الجانى فخرج جنين امته الآتى
(قوله وإن لم تكن امه معصومة) كان ارتدت وهى حامل او وطىء مسلم حرية بشبهة اه عش (قوله
تكرر المنع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عنه مع ذلك) (قوله لزمه وامتنع رجوعه) ظاهره وان
فسخ البيع او انفسخ ويحتمل جواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البيع يتاخر الخ) أى بان اختار الفداء فعرض
ما يقتضى تاخر البيع كما ذكره فليس له الرجوع (قوله ويفدى ام ولده) قال فى شرح الروض وان ماتت عقب
الجناية لمنعه بيعها بالايلاد كما لو قتلها بخلاف موت العبد لتعلق الارش برقبته فاذا ماتت بلا تقصير فلا ارش
ولا فداء اه (قوله وإن تاخر الاحبال) كتب مرش (قوله كما بحث) أى فى شرح البهجة (قوله بل
يقدم حق المجنى عليه) كما قاله البلقينى م رش • (فصل فى الجنين غرة الخ) •

وان تاخر الاحبال عنها
كما اقتضاه اطلاقهم ومحل
ان منع بيعها يوم الجناية
والا فالتفويت انما وقع
بالاحبال المتاخر فليعتبر
دون ما قبله كما بحث ويفرق
بينه وبين المنع من بيعها فيما
مر بان المنع ليس مفوتا للبيع
فلم يع تبر من الارش قطعا
لا امتناع بيعها (وقيل) فيها
(القولان) السابقان فى
القن لجواز بيعها فى صور
ومن ثم لو جاز لكونه
استولدها مرهونة وهو
معسر لم يجب فداؤها بل
يقدم حق المجنى عليه على
حق المرتين ومثلها فيما
ذكر الموقوف والمندور
عتقه ومران نحو الايلاد
بعد الجناية انما ينفذ من
الموسر دون المعسر
(وجنبايتها كواحده فى
الاطهر) فيلزمه للكل فداء
واحد لان الاستيلاد بمنزلة
الاتلاف وهو لو قتل الجانى
لم يلزمه الاقيمة واحدة
يقتسمها جميع المستحقين
فهى كذلك بالاولى فيشترك
المستحقون فيها بقدر
جنباياتهم ومن قبض ارشا
حوصص فيه كغرماء المفلس
اذا اقتسموا ثم ظهر غيرهم
وكلما تجددت جناية تجدد
الاسترداد فاذا كانت
قيمتها الفا وارش الجناية

الف أخذها المستحق فاذا جنت ثانيا والارش ألف استرد خمسة ما ياخذها المستحق فاذا جنت ثالثا والارش ألف استرد من كل
ثلث ما معه وهكذا والفا وارش الجناية الاولى خمسة ما ياخذها ثم جنت والارش ألف استرد الخمسة الباقية عند السيد وثلاث الخمسة التى
اخذها الاول • (فصل) فى الغرة (فى الجنين) الحر المعصوم عند الجناية وإن لم تكن امه معصومة عندها ذكر اكان او نسيبا او تام الحلقة

أو مسلماً أو ضدك ولكون الحمل مستترا والاجتنان الاستتار ومنه الجن سمي جنينا (غرة) (٣٩) اجماعا وهي الخيار وأصلها يياض في

وجه الفرس وأخذ بعض العلماء منها اشتراط يياض الرقيق الاتي وهو شاذ وإنما تجب (ان انفصل ميتا بجناية) على أمه الحية تؤثر فيه عادة ولو نحو تهديد أو طلب ذى شوكة لها ولمن عندها كما مر أو تجويع اثر اسقاطا بقول خيرين لانحو لطمة خفيفة (في حياتها أو) بعد (موتها) متعلق بانفصال لا بجناية إلا على ما قاله جمع من انه لو ضرب ميتة فاجهضت ميتا لزمته غرة لكن قال اخرون لا غرة فيه وادعى الماوردي فيه الاجماع ورجحه البلقيني وغيره لان الاصل عدم الحياة وبفرضا فالظاهر موته بموتها ولا تألم تختلف الغرة بذكوره وانوته لا طلاق خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة ولعدم انضباطه فهو كاللبن في المصراة قدره الشارع بصاع لذلك وخرج بتقييد الجنين بالعصمة ما لو جنى على حرة حامل من حربي أو مرتدة حملت بولد في حال ردها فاسلت ثم اجهضت أو على أمه الحامل من غيره فعتقت ثم اجهضت والحمل ملكة فانه لا شيء فيه لا هداره

أو مسلماً) الأولى حذفه لما مر انفا عن المعنى (قوله أو ضدك) افاد ان في الكافر غرة وهو كذلك غاية ان الغرة في المسلم تساوى نصف عشر الدية وفي الكافر ثلث غرة المسلم كما ياتي اه ع ش (قوله والاجتنان الاستتار ومنه الجن) اعترض بين الجار ومتعلقه (قول المتن غرة) (فرع) من معه طعام ذورائحة يؤثر الاجهاض إذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمنه بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع مجانا بخلاف ما إذا لم يعلم حال الطعام أو لم يعلم بوجود الحامل أو بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكألو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان اه سم (قوله وهي الخيار) اى فى الاصل وقوله وأصلها الخ اى قبل هذا الاصل اه رشيدى (قوله يياض الخ) اى فوق الدرهم اه ع ش (قوله واخذ بعض العلماء الخ) هو عمرو بن العلاء وحكاها الفاكاني فى شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا اه معنى (قوله فيه) اى الانفصال (قوله ولو نحو تهديد الخ) كان يضربها أو يوجرها أو يوادها أو غيره فتلقي جنينا اه معنى (قوله كافر) اى فى أو اثل باب موجبات الدية (قوله أو تجويع الخ) عبارة المغنى كان يمنعها الطعام أو الشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة تسقط بذلك اه (قوله اثر اسقاطا الخ) اى ولو بتجويعها نفسها أو كان فى صوم واجب وقوله خيرين اى رجلين عدلين فلم يوجد أو وجدوا واختلفا فيبغى عدم الضمان لان الاصل برائة الذمة فلا يكتفى اخبار النساء ولا خبر غير العدل وقوله لانحو لطمة محترز قوله تؤثر فيه عادة اه ع ش (قوله جمع) عبارة المغنى القاضي ابو الطيب والرويانى اه (قوله لكن قال اخرون الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما رجحه البلقيني وغيره وادعى الماوردي الخ وعبارة المغنى وقال البغوى لا شيء عليه وبه قال الماوردي وادعى فيه الاجماع ورجحه البلقيني ولم يرجح الشيخان شيئا اه (قوله وبفرضا) اى حياة الجنين (قوله بموتها) اى بموت أمه قبل ضربها (قوله بذكوره الخ) اى الجنين (قوله انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ) فى الاستدلال به نظر لما تقرر فى الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار غير الشريك بانه لا عموم له سم على حجوقه قد يجاب بان الاستدلال هنا ليس بمجرد الحديث بل به مع ما فهمه الصحابة من وروده فى جواب سؤال على وجه يفهم العموم اه ع ش (قوله بصاع) اى من التمر (قوله لذلك) اى لعدم انضباطه (قوله حملت بولد الخ) اى من مرتد أو غيره لكن يزنا ولم يكن فى اصوله مسلم من الجانبين فى الأولى ومن جانب الأم فى الثانية اه رشيدى (قوله والحمل ملكة) اى السيد الجانى (قوله لا شيء فيه الخ) اى الجنين فى كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) اى العصمة وقوله لها اى للام (قوله جنينها الخ) اى الجنى عليها (قوله فى الاولين) هما قوله حرية أو مرتدة اه ع ش (قوله ولغيره) عطف على مسلم والضمير للسيد الجانى على مملوكته (قوله فى الاخيرة) هى قوله أو مملوك اه ع ش (قوله لا شيء فيه) اى

(قوله غرة) فرع من معه طعام ذورائحة يؤثر الاجهاض إذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبته وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمن بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع مجانا بخلاف ما إذا لم يعلم حال الطعام أو لم يعلم بوجود الحامل أو بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكألو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان (قوله لكن قال اخرون لا غرة فيه) كتب عليه مر (قوله لا طلاق خبر الصحيحين) انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ فى الاستدلال به نظر لما تقرر فى الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيد الها مردود لا يها مه انه لو جنى على حرة أو مرتدة أو مملوكه جنينها مسلم فى الاولين ولغيره فى الاخيرة

لا شيء فيه وليس كذلك لعصته فلا نظر لاهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على مامر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه (ع) فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الاصح) لتحقيق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فحز آخر

رقبه قبل انفصاله قتل به على المعتمد لتيقن استقرار حياته (ولا) ينفصل ولا ظهر بعضه (فلا غرة) وإن زالت حركة البطن وكبرها لعدم تيقن وجوده ولا إيجاب مع الشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وبقي زمانا بلا الم ثم مات فلا ضمان) لأن الظاهر موته بسبب آخر (وإن مات حين خرج) أي تم خروجه (أو دام الم) وإن لم يكن به وورم (فمات فدية نفس) فيه إجماعا لتيقن حياته وإن لم يستهل لأن الفرض أنه وجد فيه أماراة الحياة كنفس وامتصاص ثدى وقبض بدو بسطها وحيث لا فرق بين انتهائه لحركة المذبوح حين وعده له لأن حياته لما علت كان الظاهر موته بالجناية ومن ثم لم يؤثر انفصاله لدون ستة أشهر وإن علم أنه لا يبش فن قتلته وقد انفصل بلا جناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت فإن انفصل بجناية وحياته مستقرة فكذلك والاعزر الثاني فقط ولا عبرة بمجرد اختلاج ويصدق الجاني يمينه في عدم الحياة لأنه الأصل وعلى المستحق البينة (ولو ألفت) المرأة بالجناية عليها (جنينين) ميتين (ففرتان) أو ثلاثا ثلاث

الجنين جواب لو (قوله لعصته) أي الجنين في كل من الثلاث (قوله لاهدارها) أي الام (قوله على مامر) أي في متعلق الجار (قوله فخرج رأسه) أي ميتااه مغنى (قوله ومات) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الأم أم لا لتحقيق وجوده وذكر الأصل موت الام تصوير لا تقييد اه سم (قوله لتحقيق وجوده) إلى الفرع في المغنى لإلا قوله وحكي عن النص أنه كتم عدد الرأس وقوله أي أربع منهن (قوله ولو أخرج رأسه الخ) أي بعد أن ضرب أمه كما يأتي عن العباب وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن قد ينافيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الاتي فن قتلته وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ فإن مفهومه أن من قتلته وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتام اه ع ش (قول المتن فلا ضمان) أي على الجاني سواء أزال الم الجناية عن أمه قبل القائه أم لا نهاية ومغنى (قوله أي ثم خروجه) أخرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه سم على حج ولينظر الفرق بين مالومات قبل تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين مالومات أخرج رأسه ثم صاح فحز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص مع كون جنايته قبل انفصاله ولعله أن الجناية لما وقعت على ماتتحقق حياته بالصباح نزلت منزلة الجناية على المنفصل تغليظا على الجاني بأقدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه فالجنين ليس مقصودا بها تخفيف أمره اه ع ش (قوله وإن لم يستهل لأن) هذا راجع للعطوف عليه فقط كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وحيث) أي حين تيقن حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفرق (قوله لم يؤثر انفصاله الخ) أي وجوب الدية فلم يسقط بذلك ع ش ورشيدى (قوله فن قتلته) أي الجنين المنفصل حيا بدون ستة أشهر (قوله فكذلك) أي قتل به اه ع ش (قوله والا) أي وإن لم يكن حياته مستقرة عبارة المغنى وإن كان أي الانفصال بجناية وحياته غير مستقرة فالقاتل له هو الجاني على أمه ولا شيء على الجاني إلا التعزير اه (قوله ولا عبرة) راجع إلى قوله لأن الفرض الخ فكان الأنسب تقديمه على قوله وحيث الخ (قوله ويصدق الجاني يمينه الخ) ولو أقر بجناية وأنكر الاجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر يمينه وتقدم بينة الوارث ويقبل هنا أي في الاجهاض وفي أنه انفصل حيا النساء على أصل الجناية رجل وامرأتان كما قاله الماوردي وإن ادعى أن الاجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر فإن كان الغالب بقاء الام إليه صدق الوارث وإلا فلا ويقبل رجل وامرأتان نظير مامراه نهاية ويأتي عن المغنى والاسنى ما يتعلق بالمقام (قول المتن ولو ألفت جنينين الخ) ولو اشترك جماعة في الاجهاض اشتركوا في الغرة كافي الدية مغنى وروض (قوله ميتين) إلى قوله فإن القته ميتا في النهاية لإلا قوله وحكي عن النص أنه كتم عدد

غير الشريك بأنه لا عموم له (قوله كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات ولم ينفصل) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الام أيضا لم لتحقيق وجوده وذكر الأصل موت الام تصوير لا تقييد اه (قوله أي تم خروجه) خرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه (قوله أيضا أي تم خروجه) أخرج مالومات حين أخرج رأسه فقط أو دام أمه فمات (قوله أو متعددا من ذلك) قال في شرح الروض وظاهر أنه يجب للعضو الثالث فأكثر حكومة اه وخالفه شيخنا الشهاب الرملي فقال لا يجب غير الغرة اه ووجهه ظاهر فإن الغرة بمنزلة الدية فكأن لا يجب للجملة غير الدية وإن كثر ما فيها من الأيدي والأرجل وإن تلفت أو لا بجنايته ثم الجملة لا يجب للجملة غير الغرة وإن كثر ما فيها

وهكذا تعلق الغرة باسم الجنين أو ميتا وحيا

الرأس

فمات فغرة في الميت ودية في الحي (أو) ألفت (يدا) أو رجلا أو راسا أو متعددا من ذلك وإن كثر ولو لم ينفصل الجنين

ومات الام (فقرة) واحدة العلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليدبان بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد نعم أو ألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد (٤١) لا يكون له بدنان محال وحكى عن النص انه كتعدد الرأس أما اذا عاشت (قوله ومات الام) عطف على ألفت بدا الخ وسيد كر محترزه بقوله أما اذا عاشت الخ (قول المتن فقرة) وظاهر انه يجب للعضو الزائد حكومة اهمغنى وفي سم بعدد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وخالفه شيخنا الشهاب الرملي فقال لا يجب غير الغرة ووجه ظاهر فان الغرة بمنزلة اليد فكما لا يجب للجملة غير اليد وان أكثر ما فيها من الأيدي والارجل وان تلفت أو لا بجنايته ثم الجملة كذلك لا يجب للجملة غير الغرة وان أكثر ما فيها مما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو الدين وحكومة للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل ما أقول وظاهر صنيع الشارح والنهاية موافقة للشهاب الرملي في عدم وجوب الحكومة للعضو الزائد (قوله بان) أى انقطع اهعش (قوله تعدده) أى البدن (قوله فقد وجد رأسان) وروى ان الشافعى رضى الله تعالى عنه اخبر بامرأة هارأسان فتكسها بمائة دينار ونظر اليها وطلقها اهمغنى زادعش عن الدميرى على ذلك وان امرأة ولدت ولدا له رأسان فكان اذا بكى بكى بهما واذا سكس سكس بهما (قوله ان ألفت أكثر من بدن) أى ولو بالتصاق اهمغنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلم يكن الرأس فاجممع بدن واحد حقيقة فلا يجب إلا غرة واحدة اهمغنى (قوله تعددت) أى الغرة وقوله بعده أى البدن اهعش (قوله لا يكون له بدنان الخ) أى بحسب الاستقرار وهو المعمول به حتى يتحقق خلافه رشيدى (قوله كتعدد الرأس) أى لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الاغرة واحدة (قوله فان ألقته الخ) أى بعد القاء اليد والاندمال اهمغنى (قوله ميتا) اما إذا ألقته حيا فكحه مفصل في الروض والمغنى فليراجع (قوله لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شئ مسم ومغنى (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانمحق اثرها عدم تأثيرها في اهلاك الجنين اهم (قوله هذا) أى وجوب الحكومة لا غير (قوله ان كان) أى القاء ميت كامل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) أى بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فقرة) أى لان الظاهر ان اليد مبانة منه اهمغنى (قوله لهذا الاحتمال) أى ان اليد التي ألفتها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق اثرها اهمغنى (قوله أى اربع) الى الفرع في النهاية (قوله أى اربع منهن) وحضورهن منوط بالجنى عليه ولو احضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له والا فلا والقول قول الجاني يمينه اهعش (قول المتن فيه صورة الخ) (فائدة) تظهر الصورة الخفية بوضعه في الماء الحار اهمغنى (قوله ولو لنحو عين الخ) أى او اصبح او ظفر اهمغنى (قوله لذلك) أى لوجود مجرد اصل آدمى (قوله يجوز مطلقا) أى ولو بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع اه سم (قوله في الكامل) الى قول المتن والاصح في النهاية الاما سأنبه عليه (قوله في الكامل) أى بالحريية والاسلام والذكور (قوله كما نطق) الى قوله وبه فارق في المغنى (قوله الخبر) أى خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وامة اهمغنى (قوله بخيرة الغارم الخ) أى والخيرة في ذلك الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أى نوع كانت اهمغنى (قوله وبحث الزركشى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ومن تبعه)

ما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو الدين وحكومة للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل (قوله ومات الام) بخلاف ما لو عاشت وسياتي (قوله وجبت حكومة في اليد لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا يجب في الجنين شئ (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانمحق اثرها عدم تأثيرها في اهلاك الجنين وقوله الآتى لهذا الاحتمال أى مع احتمال ان موته قبل اندمال تلك اليد اذ موته بعده يقتضى عدم دخول واجب اليد في الغرة كالمات الكبير بعد اندماله قطع طرف لا يدخل واجبه في دية فليتامل (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال

(٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح (وهى) أى الغرة في الكامل وغيره (عبدا وامة) كما نطق به الخبر بخيرة الغارم لا المستحق وبحث الزركشى ومن تبعه أخذنا من المتن عدم اجزاء الخنثى وعلوه بانه ليس ذكرا ولا انثى أى باعتبار الظاهر لا باطن الامر

ومع ذلك الوجه التعليل بان الخنوة عيب كما في البيع (يميز) بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الام واعتمده البلقيني فلا يلزم قبول غيره لانه لاحتياجه لكافل غير خيار ولا جابر (٢٢) لخلل والغرة الخيار ومقصودها جبر الخل فاستنبط من النص معنى خصصه وبه فارق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكتفى فيها بما يتربق فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كامة حامل وخصي وكافر بمحل تقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانها حق آدمي لو حظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيها شائبة المالية فاثرت فيها كل ما يؤثر في المال وبهذا فارقا الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من منافقه (بهرم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كالطفل وافاد المثل ما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الهرم نظر الى أن من شأن الهرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كولد الزنا فعشر دية الام والتعبير به أولى في الكامل ولو حال الاجهاض بأن أسلمت أمه الذمية أو أبوه قبيله وكذا متولد بين كناية ومسلم للقاعدة ان الاب إذا فضل الام في الدين فرضت مثله فيهرقيق

عبارة النهاية والدميري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارته وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبع للنص جرى على الغالب اه (قوله على ما نص عليه الخ) أي اعتبار بلوغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز اه عش (قوله لانه) أي غير المميز ومقصودها أي المقصود بالغرة اه معنى (قوله معنى) هو الخيار اه عش (قوله وبه) أي بالمقصود المذكور (قوله مطلقا) أي يميز أولا اه عش (قوله فلا يجبر) أي المستحق (قوله وكافر) أي او مرتد او كافرة يتمتع وطؤها لتمجس ونحوه اه معنى (قوله تقل الرغبة) أي للكافر فيه أي في ذلك المحل اه معنى (قوله لانه) أي المعيب (قوله حق آدمي) أي وحقوق الله مبنية على المساهلة فان رضى المستحق بالمعيب جاز لان الحق له اه معنى (قوله وبهذا) أي كونها حقا آدميا (قول المتن لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر سم على حج وقد يدفع النظر بانه إذا عجز بغير الهرم كان معيبا بما نشأ العجز عنه وقد صرح المصنف بعدم اجزاء المعيب اه عش (قوله بخلاف ما اذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اه قال عش قوله بخلاف الكفارة المعتمد عدم اجزاء الهرم هنا وسم اه وقال الرشدي قوله بخلاف الكفارة كذا في التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزيادة على شرح المنهج انه سبق قلم إذا الغرة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اه وقوله كذا في التحفة سبق قلم (بأن صار كالطفل) أي الذي لا يستقل بنفسه اه معنى (قوله وافاد المثل الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم اه سم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزاء الهرم فان المفهوم منه ضرر بعجز سببه الهرم لان الهرم نفسه عجز اه سم (قوله أي قيمة الغرة) إلى قوله ومن ثم لم يجب في النهاية إلا لقوله واعتبر الكمال إلى المتن وما سابه عليه (قوله أي دية أب الجنين) كذا في اصله بدون ياء وانه على اللغة القليلة اه سيد عمر (قوله ان كان) أي وجد الاب اه عش (قوله فعشر دية الام) وتقرض مسلبة إذا كان الاب مسلما وهي كافرة اه عش (قوله والتعبير به) أي بعشر دية الام وقوله أولى أي لشموله لولد الزنا اه رشدي (قوله في الكامل) أي بالحرية والاسلام نهاية ومعنى (قوله الذمية) لعلها ليس بقيد (قوله قبيله) أي الاجهاض وظاهره ولو بعد الجنانية وهو ظاهر لانه معصوم في حالتي الجنانية والاجهاض وما كان معصوما في الحالتين فالعبرة في قدر ضمانه بالانتهاء اه عش (قوله فرضت مثله) يتأمل فان الظاهر فرض اه سيد عمر اقول وتعبير المنهج والنهاية كتعبير الشارح وبوجه بان الاولى كما مر انفا اعتبار دية الام فيفرض ديتها دون الولد (قوله فيه) أي الدين متعلق بالمثل وقوله رقيق الخ مبتدأ خبره قوله السابق في الكامل (قوله عن جماعة الخ) أي عمر وعلي وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا يخالف لهم أي فكان اجماعا اه معنى (قوله دون العصمة) أي حيث اعتبرت حين الجنانية كما مر أي في اول الفصل (قوله حسا) إلى قوله ومن ثم لم يجب في المعنى إلا لقوله وبه يفرق إلى المتن (قوله حسا) لم يبين الشارح المحل الذي فقدت منه هل هو مسافة القصر او غيرها وقياس ما مر في فقد بل الدية انه هنا مسافة القصر اه عش (قوله الا باكثر الخ) أي او الا ما يساوي دون نصف عشر الدية وقوله ولو بما قل أي ولو غير متمول اه عش (قوله عشر دية الام)

على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبع للنص جرى على الغالب م (قوله لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر (قوله وافاد المثل الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه حصول عجز سببه الهرم لا أن الهرم نفسه عجز (قوله والتعبير به أولى) لشموله ذا الاب وغيره

تبلغ قيمته خمسة أبعرة كما روى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم عبارة وتعتبر قيمة الابل المغلظة اذا كانت الجنانية شبه عمد واعتبر الكمال حال الاجهاض دون العصمة كما مر لان العبرة في قدر الضمان بالمآل نظير ما مر أول الباب (فان فقدت) حسا أو شرعا بان لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشر دية الاب فان كان

كاملا (خمسة أبعرة) تجب فيه لأن الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية لاطلاق الخبر (هـ) عليه (للفقد) تجب (قيمتها) بالغة ما بلغت وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت في الخمس تؤخذ حقة ونصف وجدة (٤٣) ونصف وخلفان فان فقدت الابل

فكأمر في الدية لأنها الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد المنصوص عليه وبه يفرق بين ما هنا وفقد بدل الدية في كفارة جماع النسك لان البدل ثم لا اصاله له بخلافه هنا (وهي) اي الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها فداء نفسه ولو نسبته الام لا جهاض نفسها كان صامت او شرب دواء لم ترث منها شيئا لانها قاتلة (و) الغرة (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل ان تعمد) الجناية بان قصدها بما يحض غالبا (فعليه) الغرة دون عاقلة بناء على تصور العمد فيه والمذهب عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته ومن ثم لم يجب فيه قود وان خرج حيوات (والجنين) المعصوم (اليهودي او النصراني) او المتولدين كثنائي ونحو ثنائي (وقيل كسلم) لعدم الخبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزئة ونازع الاذرعى في وجود هذا الوجه وتحرير ما قبله بما يطول بسطه (والاصح) انه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسا على الدية وفي المجوسى ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (و) الجنين (الرقيق) بالجر عطا على الجنين اول الفصل

عارة النهاية نصف عشر دية الابل وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله ثم أصلح إلى ما ترى اه سيد عمر اي لما مر ان التعبير بعشر دية الام اولي (قوله كاملا) اي بالحريه والاسلام (قوله لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية) اي بل متى وجدت سليمة مميزة وجب قبولها وان قلت قيمتها لاطلاق الخبر اي اطلاق العبد والامة في الخبر اه معنى (قوله فعليه) اي على هذا الوجه اه معنى (قول المتن قيمتها) اي الغرة (قوله بالغة ما بلغت) اي كما لو غصب عبدا فمات (تنبيه) الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاعتياض عن الدية اه معنى (قوله) وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت) هذا غير مكرمع قوله قبل وتعتبر قيمة الابل المغلظة الخ لان ذاك في اعتبار قيمتها مغلظة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فكأمر في الدية) اي فتجب قيمتها سم ورشيدى وعش عبارة المغنى فان فقدت الابل وجب قيمتها كما في فقد ابل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود تنبيه الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاعتياض عن الدية اه (قوله لانها الاصل) اي الابل (قوله عند فقد المنصوص عليه) اي العبد والامة اه سم (قوله وبه يفرق) اي باصالة الابل في الدية (قوله وفقد بدل الدية الخ) اي حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه سم على حج اه عش اي في الحج من انه ان عجز عن البدنة فبقرة فان عجز فسيب من الغنم فان عجز قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما فان عجز صام بعدد الامداد اياها (قوله كان صامت) اي ولو صوما واجبا اه عش عبارة المغنى ولو دعتا ضرورة الى شرب دواء فينبغي كما قال الزركشى انها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فعلته فاجمضت تضمن كما قاله الماوردى لانها قاتلة اه (قوله والغرة على عاقلة الجاني) وكذا دية الجنين عليهم اذا انفصل حيا ثم مات اه عش (قول المتن على عاقلة الخ) اقتصاره على العاقلة يقتضى تحمل عصبته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على مامر وبه صرح الامام فان لم يكن بيت المال ضربت على الجاني فان لم تف العاقلة بالواجب وجب على الجاني الباقي اه معنى (قوله بان قصدها) اي الحامل (قوله فيه) اي الجنين والجناية عليه (قوله والمذهب عدم تصوره) اي العمد في الجناية على الجنين وإنما تكون خطأ او شبه عمد لتوقفه على العمد على علم وجوده وحياته حتى يقصد بل قيل انه لا يتصور فيه شبه العمد ومن ثم اي من اجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه اي الجنين قود الخ لانه انما يجب في العمد اه معنى (قوله ومات) الانسب فمات بالفاء (قول المتن اليهودي او النصراني) اي بالتبع لا بويه واما الجنين الحربي والجنين المرتد بالتبع لا بويهما فدران اه معنى (قوله في وجود هذا الوجه) اي وقيل هدر وتحرير ما قبله اي قيل كسلم (قوله انه يجب فيه) اي في الجنين المذكور (قول المتن كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلثا بعير اه معنى (قوله وفي المجوسى الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) اي كما بدوثن ونحو شمس وزنديق وغيرهم من له امان منا (قوله ثلثا عشر الدية الخ) عبارة المغنى ثلث خمس غرة مسلم كافي ديته وهو ثلث بعير اه (قوله بالجر) الى قوله ويدخل في النهاية (قوله بالجر عطا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسبه العطف على وصفه اي الحر فتأمل اه سم (قوله والتقدير فيه عشر قيمة امه) اي على انه خبر والرقيق قوله قياسا الى قول المتن وتحمله في المغنى (قوله وسواء فيه الخ) اي الجنين (قوله والاثنى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله وفيها) اي الام عطف على فيه (قوله وغيرهما) اي كالمذبذبة اه معنى (قوله ان كانت هي) اي الام (قوله لم يجب فيه) اي فيما اذا كانت هي الجانية الخ (قوله له) اي السيد

(قوله فكأمر في الدية) اي فتجب قيمتها (قوله عند فقد المنصوص) اي العبد أو الامة (قوله وفقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك) حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه (قوله بالجر عطا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسب العطف على وصفه اي وصف الجنين بالحرمة اي الحر فتأمل

والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة امه) قياسا على الجنين الحر فان غرته عشر دية امه وسواء فيه الذكر والانثى وفيها المكاتبه والمستولدة وغيرهما نعم ان كانت هي الجانية على نفسها لم يجب فيه له شيء اذ لا شيء للسيد على قته وتعتبر قيمتها (يوم الجناية)

عليه لانه وقت الوجوب
(وقيل) يوم (الاجهاض)
لانه وقت الاستقرار
والاصح كما في أصل
الروضة اعتبار أكثر القيم
من يوم الجناية إلى
الاجهاض مع تقدير اسلام
الكافرة وسلامة المعية
ورق الحرة بأن يعتقها
مالكها والجنين لآخر بنحو
وصية وذلك تغليظا عليه
كالغاصب ما لم ينفصل حياته
يموت من أثر الجناية والا
ففيه قيمة يوم الانفصال
قطعا والقيمة في القن
(لسيدها) ذكر لان الغالب
أن من ملك حملا ملك أمه
فالمراد لملكه سواء أكان
مالكها أم غيره (فان كانت)
الام الفقة (مقطوعة)
أطرافها يعني زائلتها ولو
خلقة وهذا مثال والافالمدار
على كونها ناقصة (والجنين
سليم) أو هي سليمة والجنين
ناقص (قومت سليمة في
الاصح) لسلامته أو
سلامتها وكالو كانت كافرة
وهو مسلم تقوم مسئلة
ولان نقصه قد يكون من أثر
الجناية والاتق الاحتياط
والتغليظ (وتحملة) أي بدل
الجنين القن (العاقلة في
الظاهر) لما مر أنها تحمل
العبد ويدخل أرش الالم
للاثنين في الغرة

(قوله عليه) أي الجنين (قوله وقت الاستقرار) أي استقرار الجناية (قوله والاصح كما الخ) أي خلافا
لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجناية مطلقا سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجهاض أم
أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اه مغنى (قوله بأن يعتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها
رقيقا اه سم (قوله لآخر) أي لغير مالك الالم (قوله وذلك) أي اعتبار أكثر القيم (قوله ما لم ينفصل
الخ) راجع لقول المصنف والرفيق عشر قيمة اه الخ وقول الشارح والاصح اه عش عبارة المغنى هذا كله
إذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق فان انفصل حيا ومات من أثر الجناية فان فيه قيمة يوم الانفصال
قطعا وان نقصت عن عشر قيمة اه اه (قوله ثم يموت) لعل الصواب إسقاط الواو (قوله والا ففيه قيمة
الخ) أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال ع ش ومغنى (قوله قيمة يوم الانفصال) أي تمام قيمة الجنين
يوم الانفصال اه ع ش (قوله ان من الخ) بيان للغالب (قوله سواء أكان) أي مالك الحمل (قوله وهذا)
أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو بيعت في غير الاطراف اصلا اه رشدي (قوله او
هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حيثذ سليمة لفقد علة تقدير
السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منهما وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا
ما خوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح
أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال
الشارح وهذا هو الاوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معينين فنفرض
الام سليمة أيضا وان اقتضى قوله كلام خلافه انتهى اه سم وبهذا يدفع تردد السيد عمر في حكم مالوكا نا
معينين (قوله لما مر الخ) أي في الفصل الثاني من هذا الباب (تممة) سقط جنين ميت فادعى وارثه على
انسان انه سقط بجنائته وانكر الجناية صدق يمينه وعلى المدعى البينة ولا يقبل لإشهاد رجلين فان
اقر بالجنائية وانكر الاسقاط وقال السقط ملتقط فهو المصدق ايضا وعلى المدعى البينة ويقبل فيها شهادة
النساء لان الاسقاط ولادة وان اقر بالجنائية والاسقاط وانكر كون الاسقاط بجنائته نظران
اسقطت عقب الجناية او بعد مدة يغلب بقاء الالم إلى الاسقاط صدق لوارث يمينه لان الظاهر معه
والاصدق الجاني يمينه إلا ان تقوم بينة بأنهم تزل متاملة حتى أسقطت ولا يقبل هنا إلا رجلان وضبط
المتولى المدة المتخللة بما يزول فيها الم الجنائية وأثرها غالبا وإن اتفقا على سقوطه بجنائية وقال الجاني
سقط ميتا فالواجب الغرة وقال الوارث بل حيا ثم مات فالواجب الدية فعلى الوارث البينة بما يدعيه
من استهلال وغيره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلال لا يطلع عليه غالبا إلا النساء ولو اقام كل
بينة بما يدعيه فينة الوارث اولى لان معها زيادة علم اه مغنى وروض مع شرحه

(قوله بأن يعتقها الخ) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقا (قوله أيضا بأن يعتقها مالكها والجنين
لاخر الخ) قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاوى بأن عبارته توهم فرضها كافرة إذا كان
الجنين كافرا وهي مسئلة وحررة إذا كانت رقيقة وهو حر مردود بأن الاول مردود شرعا والثاني لا يتأتى
لان الواجب في الحر أي وان كانت أمه رقيقة الغرة لاعشر القيمة فثل هذين لا يردان انتهى وصرح في شرح
البهجة بمضمون هذين الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص قومت سليمة في الاصح) قال في الارشاد
لان نقص انتهى أي فلا تقدر حيثذ سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منها وبين
الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال ان هذا ما خوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام
الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء كان
الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح في شرحه وهذا هو الاوجه انتهى وجزم شيخ
الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معينين فنفرض الام سليمة ايضا وان اقتضى قوله كلام خلافه اه

(فصل في الكفارة والقصد بها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا اثم فيه ترك الثبوت مع خطر النفس) (يجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحربى الذى لا امان له والجلاد الذى لم يعلم خطأ الامام اجماعا للآية ويجب الفور فى العمد وشبهه كما هو ظاهر تداركا لاثمها بخلاف الخطا وخرج بالقتل ما عداه فلا يجب فيه لانه لم يرد (وان كان القاتل) المذكور (صيا ٥٤) او مجنونا لان غاية فعلهما انه خطأ

وهي تجب فيه ولا تملك تلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة بالتكليف وليس امن اهله وهنا بالازهاق احتياطا للحياة فيعتق الولي عنها من مالها فان فقد فصاما وهما عيزان اجزا هما وكذا من ماله ان كان ابا او جدا وكذا وصي وقيم وقد قبل لها القاضى التملك (وعبدا) فيكفر بالصوم (وذميا) قتل مسلما او غيره نقض العهد اولا ومعاهدا ومستامنا ومرتدا ويتصور اعتاق الكافر للمسلم بان يرثه او يستدعى عتقه ببيع ضئى وسفيا ولا يجوز ثمة غير عتق الولي عنه ان اسر (وعامدا) كالخطيئة بل اولى لانه احوج الى الجبر ولما في الخبر الصحيح من ايجابها في قتل استوجب صاحبه النار وهو لا يكون الا عمدا او شبهه (ومخطئا) اجماعا ولم يتعرض لشبه العمد لانه معلوم بما ذكره لاخذ شبهة منها وما ذواله من المقتول (ومتسبيا) كسكره وامره لغير عيز وشاهد زور وحافر عدوانا وان حصل التردى بعد موت الحافر فالمراد بالمتسبب ما يشمل صاحب الشرط اما

(فصل في الكفارة) (قوله والقصد بها) الى قول المتن وصائل في النهاية لا قوله اجماعا وقوله وشبهه وقوله ولما في الخبر الى المتن وما سانه عليه (قوله وهو) اى التقصير (قوله غير الحربى الخ) صفة القاتل (قوله والجلاد) عطف على الحربى (قوله للآية) لعله على حذف العاطف (قوله ما عداه) اى من الاطراف والجروح اه معنى (قوله فيه) اى فيما عد القتل (قوله لانه) اى ما عداه اى الكفارة فيه (قول المتن صيا) اى وان لم يكن عيز او تقدم ان غير المميز لو قتل بامر غيره ضمن امره ووقعضيته ان الكفارة كذلك كانه عليه الاذرعى اه نهاية قال عرش قوله كانه عليه الخ معتمدا (قوله وانما لم تلزمها كفارة وقاع الخ) انظر ما صورته في المجنون وغير المميز اهرشيدى عبارة عرش قوله لانها مرتبطة بالتكليف الخ قد يقال لاحاجة للجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج للجواب عنه اه (قوله لانها) اى هناك وقوله وهنا عطف على هذا المقدر عبارة النهاية والممدار هنا على الازهاق اه (قوله فيعتق الولي) الى قوله وعكسه في المغنى لا قوله ومعاهد او مستامنا ومرتدا وقوله ولا يجوز ثمة الى المتن وقوله أو شبهه وقوله نعم الى المتن وقوله ويرده الى المتن (قوله فيعتق الولي الخ) اى سواء كانت الكفارة على الفور ام على التراخي وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشى شرح الروض وعليه فاذا كره الشيخ في باب الصداق ضعيف اهرشيدى (قوله فان فقد) اى مالها (قوله فصاما الخ) عبارة النهاية وصام الصبي المميز اجزاه اه وزاد المغنى والحق الشيخان به المجنون في هذا وهو محمول على ان صومه لا يبطل بطريان جنونه ولا لم يتصور المسئلة اه (قوله وكذا من ماله) اى يعتق عنهما من مال نفسه فكانه ملكهما ثم ناب عنها في الاعتاق اه معنى (قوله وكذا وصي وقيم الخ) اى يعتقان عن الصبي والمجنون اذا قبل القاضى تملكهما عن الصبي والمجنون فيدخل في ملكهما ويصير من جملة اموالهما فيعتقان عنها بولايتهما عليهما (قوله وقد قبل الخ) اى فلا ينفذ اعتاقهما عن موليها لان تولى الطرفين خاص بالاب والجد اه عرش (قوله لها) اى للصبي والمجنون وقوله التملك اى تملك الوصى والقيم (قوله قتل مسلما او غيره الخ) عبارة المغنى ولا فرق بين ان يقتل مسلما وقتلنا بنقض عهده بقتل المسلم اولا وذميا ويتصور إعاقته مسلما في صور منها ان يسلم في ملكه أو يرتد أو يقول لمسلم أعتق عبدك عن كفارتى اه (قوله وسفيا) عطف على صيا (قوله وهو الخ) اى استحباب النار (قوله لانه الخ) اى ولان الخطا يطلق على شبه العمد كما ياتي (قوله بما ذكره) وهو قول المصنف وعامدا ومخطئا (قوله وما ذونا) اى في القتل فهو عطف على صيا (فالمراد بالتسبب الخ) وتقدم اوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة اه معنى (قوله لعدم التزام الاول) اى الحربى وقوله ولان الثاني اى الجلاد وقوله وآلة سياسته عطف تفسير اه عرش (قوله معصوم عليه) اى على القاتل (قوله اول الباب) اى كتاب الجراح اه سم (كمعاهد الخ) مثال لنحو الذى (قوله بالنسبة لمثله) اى في الاهداء وان لم يكن بصفته كالزنى المحصن إذا قتله تارك الصلاة وعكسه فعليه الكفارة اه عرش (قوله بالنسبة لغير مثلهم) فلا تجب الكفارة عليه اه معنى (قوله لا بد فيه من اذن

(فصل يجب بالقتل كفارة الخ) (قوله وان كان القاتل صيا الخ) وما ذكره الشيخان في الصداق من عدم جواز إعاقته عن الصبي حمله بعضهم على ما اذا كانت على التراضى وما هنا على ما اذا كانت على الفور او على ما اذا كان العتق تبرعا والجواز على الواجب هر (قوله اول الباب) اى كتاب الجراح (قوله لا بد فيه

الحربى الذى لا امان له والجلاد القاتل بامر الامام ظاهرا وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليها لعدم التزام الاول ولان الثاني سيف الامام وآلة سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه قود ولا دية في صورته السابقة اول الباب لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الآية أى فيهم وذمى كمعاهدو مستامن كفى آخر الآية يكرر تدبانا قتلته مر تدمله لانه معصوم عليه يقاس به نحو زان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لا هدارهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والواجب كالدية (وجنين) مضمون لانه ادعى معصوم (وعبد نفسه) لذلك ولان الكفارة حق لله تعالى (و نفسه) فتخرج من تركته لذلك أيضا ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه على ما استظهره شارح وإن أثم بقتل نفسه كالمقتول غيره افتيا تاعلى الامام (وفي) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كالأضمان ويرده وضوح الفرق وهو ان الكفارة حق الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) في قتل (امرأة وصبي حريين) وان حرم لانه ليس لعصمتها بل لتفويت اراقمهم على المسلمين وكالصبي الحربي المجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لا هدارهما بالنسبة لثقلهما حينئذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لا نه مهدر بالنسبة اليه وان أثم بتفويته تشفى غيره ولا تجب على عائن (٤٦) وإن كانت العين حقا لانها لا تعد مهلكا عادة على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر

وقيل تنبعث منها جواهر لطيفة غير مرئية تتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن ادويتها المجربة التي امر بها ﷺ أن يتوضأ العائن أى يغسل وجهه ويديه ومرفقيه واطراف رجله وداخل ازاره أى ما يلي جسده من الازار وقيل وركبه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعيون ووجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء اذا طلب من العائن فعل ذلك لومه لخبر واذا استغسلتم فاغسلوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويرزقه من بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجذوم الذى منعه عمر رضى الله عنه من مخالطة الناس وان يدعو العائن له وان يقول المعيون ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنت نفسى بالحى القيوم الذى لا يموت ابد ودفعت

الامام) أى قبل القتل سمى اه عش (قوله ولا واجبت كالدية) قال فى شرح الروض بناء على ما ياتى من ان المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه سمى (قوله لذلك) أى لانه ادعى معصوم (قوله لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره مثله لا منزلة قتل مثله لو الا واجبت فليتام وجهه التنزيل سمى على حجب وجه التامل الذى اشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فعدمها مخالف لما قدمه فى التيمم من ان الزانى المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء لعطشه ويتيمم اه عش (قوله على ما استظهره شارح) عبارة النهاية كما استظهره بعض الشراح اه وعبرة المغنى كما قال الزركشى اه (قوله لو قتله غيره افتيا تاعلى الامام) أى فانه لا كفارة على القاتل اه عش (قوله لانه) أى المنع من قتلها اه معنى (قوله قتله من صال) الى قوله على ان التأثير فى المغنى الا قوله وان اثم الى ولا تجب الى قوله ووجب ذلك بعض العلماء فى الهامة الا قوله وقيل وركبه وقيل هذا كبره (قوله من صال عليه) وكان ينبغى ابراز الضمير اه رشيدى أى لجريان الصلة على غير من هى له (قوله لا هدارهما) أى الباغى والصائل اه عش (قوله ولو بعض القود) كان انفراد بعض الاولاد بقتل قاتل أبيهم قاله المتولى وخالفه ابن الرفعة وقال الزركشى انه المتبجج ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند اذن الباقيين وكلام ابن الرفعة عند عدمه اه معنى وصريح صنيع الشارح كالهامة حمل كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون اذن الباقيين (قوله ولا تجب على عائن) أى الكفارة كما لا يجب قتل قود ولا دية عليه ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله فلا شئ عليه معنى وعش (قوله وقيل تنبعث) عبارة النهاية ومن ثم قيل الخ وكذا كان فى أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم اصلاح الى ما ترى اه سيد عمر (قوله ويديه) أى كفيه فقط دون الساعد وقوله وداخل ازاره أى ما بين السرة والركبة اه عش (قوله أى ما يلي جسده) كذا فى الروضة وعبرة ابن المقرئ وان يغسل جلده بما يلي ازاره بماء اه (قوله واذا طلب الخ) عبارة عش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد التأثير فى المعيوب وطلب منه ام لا فيه نظر والا قرب الثانى لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيه ما فيه اذ لا يقبل كلامه فى مخالفة النووى والشارح لاسيما عند استدلالهما بالحديث (قوله وعلى السلطان) الى قوله وقد يجاب فى المغنى (قوله وعلى السلطان الخ) عطف على قوله ووجب ذلك الخ (قوله وان يدعو الخ) عطف على قوله ان يتوضأ الخ (قوله له) أى للبعين بفتح الميم بالماء وهو اللهم بارك فيه ولا تضره اه معنى (قوله قال القاضى ويسن الخ) وكان القاضى يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم اه معنى (قوله لانها حق) الى الكتاب فى النهاية والمغنى (قوله كالمقتص من صال) فان قيل هلا تبعضت كالدية اجيب بان الدية بدل عن النفس

من اذن) أى فى قتله (قوله والواجب كالدية) قال فى شرح الارشاد بناء على ما ياتى من المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه (قوله لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتل نفسه منزلة

عنها السوء بالف لا حول ولا قوة الا بالله قال القاضى ويسن لمن رأى نفسه سليمة واحواله معتدلة ان يقول ذلك قال الرازى وهى والعين لا تؤثر من له نفس شريفة لانه استعظام للشئ واعتراض بما رواه القاضى أن نبيا استكثر قومه فمات منهم فى ليلة مائة الف نشك ذلك الى الله تعالى فقال انك استكثرتهم فمات منهم اذ استكثرتهم فقال يارب كيف أحصيتهم قال تعالى تقول حصنتكم بالحى القيوم الخ وقد يجاب بان ما ذكره الرازى هو الاغلب بل يتعين تاويل هذا ان صح بان ذلك النبى ﷺ لما غفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيه لم يسأل فيعلم فهو كالأصا بة بالعين لانه عان حقيقة (وعلى كل من الشركاء كفارة فى الاصح) لانها حق يتعلق بالقتل فلا يتبعص كالقصاص وبه فارقت الدية ولا نها وجبت لهتك الحرمة لا بدلا وبه فارقت جزاء الصيد (وهى ك) كفارة (ظهار) فى جميع ما مر فيها فيعتق من يجزى ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر ثم ايضا للآية (لكن لا اطعام فيها) عند العجز عن الصوم (فى الاظهر) اذ لانص فيه والمتبع فى الكفارات

لألقياس والمطلق انما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقة لا الأشخاص كالإطعام (٤٧) هنا وعلم بامر في الصوم انه لو مات

قبله اطعم عنه

(كتاب دعوى الدم) عبر به عن القتل للزومه له غالباً (والقسامة) بفتح القاف وهي لغة اسم لاولياء الدم ولا يمانهم واصطلاحاً اسم لا يمانهم وقد تطلق على الايمان مطلقاً اذا قسم اليمين ولاستتباع الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة وان ذكرها فيما يأتي (يشترط) لصحة دعوى الدم كغيره وخص الاول بقرينة ما يأتي لان الكلام فيه ستة شروط الاول (ان) تعلم غالباً بان (يفصل) المدعى ما يدعيه بما يختلف به الغرض فيفصل هنا مدعى القتل (ما يدعيه من عمد وخطا) وشبه عمد ويصف كلامها بما يناسبه ما لم يكن فقيها موافقاً للمذهب القاضي على ما يأتي بما فيه او اخر الشهادات وحذف الاخير لان الخطا يطلق عليه (وانفراد شركة) بين من يمكن اجتماعهم وعدد الشركاء ان وجبت الدية ولو بان يقول علم انهم لا يزيدون على عشرة مثلاً فتسمع ويطلب بحصة المدعى عليه فان كان واحداً طالبه بعشر الدية لاختلاف الاحكام بذلك ومن ثم لم يجب ذكر عدد الشركاء في القود لانه لا يختلف واستثنى ابن الرفعة كالماوردى السحر فلا يشترط تفصيله لخفائه واعترض بانه مخالف لا إطلاقهم اي لكنه

وهي واحدة والكفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولان فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تتبع اى معنى (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات اى سم (قوله لو مات قبله) وبقي هنا قيد اخر وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركته اى كرى (قوله اطعم عنه) اى بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اى حش عبارة سم اى جاز الاطعام عنه اى وقضية قول المغنى والاسنى اطعم من تركته كفائت صوم رمضان اى الوجوب فينا في كلام سم الا ان يحمل كلامه على عدم التركة او يقال انه جواز بعد المنع فيشمل الوجوب مع وجود التركة فلا منافاة والله اعلم

(كتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لانه لا شتماله على شروط الدعوى وبيان الايمان المتبعة وما يتعلق بها شبه بالدعوى والبيانات وليس من الجنابة اى عش (قوله عبر به) الى قوله واعترض في النهاية (قوله للزومه له) اى لزوم الدم للقتل (قوله وهى) اى لفظ القسامة (قوله ولا يمانهم) اى الايمان التى تقسم على اولياء الدم اى معنى (قوله وقد تطلق) اى القسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً اى للدم اى اى عش (قوله ولاستتباع الدعوى الخ) اشار به الى ان الزيادة على الترجمة ولو قلنا هى عيب فحلها اذ لم يوجد ثم ما يستتبعها اى عش (قوله لم يذكرها) اى الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) اى القتل اى سم (قوله كغيره) اى كدعوى غير الدم كغصب وسرقه وانلاف اى معنى (قوله وخص الاول) اى فى الترجمة وقوله بقرينة ما يأتي اى من قوله من عمد الخ اى عش (ان يعلم) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير المدعى به وكان الاولى التانيث كفى النهاية والمغنى (قوله غالباً) اخرج مسائل في المطولات منها اذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشئ من مورثه فتسمع دعواه وان لم يعين الموصى به او على اخر صدور اقرار منه بشئ سم على المنهيج ومنه دعوى المتعة والنفقة والحكومة والرضخ اى عش (قوله وحذف الاخير) اى شبه العمد (قوله يمكن اجتماعهم) فان ذكر مع الخصم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه اغتد دعواه اى عش وسياق فى الشرح مثله (قوله وعدد الشركاء) الى قوله واعترض فى المغنى (قوله وعدد الشركاء) عطف على شركة (قوله فتسمع) اى دعواه (قوله ويطلب) ببناء الفاعل والضمير للدعى (قوله لا اختلاف الاحكام) تعليل للذين وما زاده الشارح (قوله لم يجب ذكر عدد الشركاء الخ) اى ولا ذكر اصل الشركة والانفراد كما ذكره سم على المنهيج عن مر اى عش (قوله لانه لا يختلف) اى حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرفعة الخ) اى من وجوب التفصيل السحر فلا يشترط الخ وهو ظاهر نهاية ن معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) بل يسال الساحر ويعمل بمقتضى بيانه اى معنى وسياق ما يتعلق به فى اخر الباب (قوله اى لكنه الخ) اى الاستثناء (قوله فان اطلق المدعى) اى ما يدعيه كقوله هذا قتل اى (قوله ندبا) الى قوله وجهان فى النهاية (قوله بما ذكر) فيقول له اقله عمدا او خطأ او شبه عمد فان بين واحد منها استقصاه عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعرفه فان وصفه قال اكان وحده ام مع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكره وحيث يطلب المدعى

قتل غير مثله له لا منزلة قتل مثله له والاوجبت فليتأمل وجه التنزيل (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات (قوله انه لو مات قبله اطعم عنه) اى جواز الاطعام عنه

(كتاب دعوى الدم والقسامة)

(قوله لصحة دعوى الدم) اى القتل (قوله ان وجبت الدية الخ) لا يقال القسامة لا يجب معها الا الدية

ظاهر المغنى (فان اطلق) المدعى (استقصاه القاضي) ندبا بما ذكر لتصح دعواه لو ان يعرض عنه (وقيل يعرض عنه) وجوباً لانه نوع من

التلقين وردوه بان التلقين ان يقول له قل قتله عمدا مثلاً لا كيف قتله عمدا ام غيره والحاصل ان الاستفصال عن وصف اطلاقه سائغ وعن شرط اغفله تمتع وفي الاكتفاء بكتابة رقعة بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجهان والذي يتجه منهما انه لا يكفي إلا بعد معرفة القاضي والخصم ما فيها ثم رأت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي الاكتفاء بذلك إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضرة الخصم قبل الدعوى وعليه فيفرق بين هذا ونظيره في الشهادة على (٤٨) على رقعة بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكفي قوله اشهدوا على بما فيها وان عرفوه بان

الشهادة محتاط لها أكثر على ان اشهدوا على بكذا ليس صيغة اقرار على مامر فيه الثاني ان تكون ملزمة ففي دعوى هبة شيء لا بد من واقبضه او قبضته باذنه وبيع او اقرار لا بد من ويلزمه التمسك الى او الى ولي (و) الثالث (ان يعين المدعى عليه فلو قال في دعواه على حاضرين (قتله احدهم) او قتله هذا او هذا او هذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي في الاصح) لانهم المدعى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماع دعواه عليهم ثم ان انكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم وليس كذلك بل لا تسمع دعواه اصلاً كما يصرح به فرض غير المتن الخلاف في اصل سماع الدعوى واستحسنه لان التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به بقولهم ان قول الروضة واصلمها لو قال القاتل احدهم ولا اعرفه فله تحليفهم فان نكل احدهم كان لو ثاني حق فيقسم عليه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه ضعيف ويلزم من عدم سماعها عدم التحليف لانه فرعها نعم ان كان هناك

عليه بالجواب زيادى اه بجيرى (قوله وله) أى للقاضي أن يعرض عنه أى عن المدعى ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه اه معنى (قوله لا كيف قتله الخ) أى لان يقول كيف الخ (قوله عن وصف اطلاقه الخ) قد يقال قد تقرر ان التفصيل شرط مستقل لا وصف لشرط اه سيد عمر (قوله الا بعد معرفة القاضي الخ) أى ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اه ع ش (قوله قال الظاهر منهما الخ) اعتمده النهاية (قوله أى بحضرة الخصم) أى او غيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله من قراءتها) أى بنفسه عليهم أى الشهود (قوله الثاني) إلى قوله وفهم في النهاية والمعنى (قوله إلى) أى إذا كان رشيداً وقوله أو إلى ولي أى إذا كان سفياً (قوله وفهم شارح) أى حل (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد يجمع ان هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعيين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى اه سم (قوله فرع الدعوى) أى صحتهما (قوله لو قال) أى المدعى (قوله مبنى الخ) خبر ان (قوله لانه) أى التحليف فرعها أى الدعوى وسماعها (قوله نعم إن كان هناك لو ش سمعت) وحلفهم اه نهاية عبارة المغنى والروض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحدهم عن البين فذلك لو ش في حقه لان تكوله يشعر بانه القاتل فلولى ان يقسم عليه فلو نكلوا كلهم عن البين او قال عرفته فله تعيينه ويقسم عليه لان اللوث حاصل في حقهم جميعاً وقد يظهر له بعد الاشتباه ان القاتل هو الذى عينه اه (قوله كذا قيل) اعتمده النهاية والمعنى والشهاب الرملى (قوله لان تحليفهم انما ينشأ الخ) هذا القائل يقول بسماعها فى هذه الحالة اه سم (قوله أى الاصح) إلى قوله والشرط السادس فى النهاية والمعنى (قوله نحو غضب الخ) يغنى عن النحو قوله وغيرها الخ (قوله من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه) أى عن المدعى يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد الخ أى بالسبب الذى ادعى لاصله كالغضب اه رشيدى (قوله لانه الخ) عبارة الدميرى أى والمعنى لان المباشر لهذه الامور يقصد كتمها اه رشيدى عبارة المغنى إذ السبب ليس لصاحب الحق فيه اختيار والمباشر له يقصد الكتمان فاشبهه الدم (نتيجه) ضابط محل الخلاف ان يكون سبب الدعوى ينفرده المدعى عليه فيعسر تعيينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لانها تنشأ الخ (قوله حيثئذ) أى حين مباشرته (قوله فيعسر) أى على المدعى وقوله التعيين أى تعيين المدعى عليه (قوله بخلاف نحو البيع) أى والقرض وسائر المعاملات اه معنى (قوله لانه ينشأ عن اختيار العاقدين الخ) (فرع) لو نشأت الدعوى عن معاملة وكيله او عهده المأذون وما تانا وصورت عن مورثه قال البلقينى احتمال اجراء الخلاف للمعنى واحتمل ان لا يجزى لان اصلها معلوم قال ولم ار من تعرض لذلك اه واجراء الخلاف اوجه اه معنى (قوله والرابع والخامس الخ) عبارة المغنى ورابعها ما تضمنه قوله انما تسمع الخ ثم قال وخامسها ان

لان الكلام فى الدعوى الاعم بما معه قسامة (قوله ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى الخ) كتب عليه م (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد تمتع ان الفهم ظاهر المتن مع جعل اليقين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى (قوله نعم ان كان هناك لو ش سمعت كذا قيل) فان كان أى هناك لو ش سمعت وحلفهم م ر ش (قوله لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة الخ) هذا القائل يقول بسماعها فى هذه الحالة

لو ش سمعت كذا قيل وليس فى محله لانه يلزم من سماعها تحليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فائدة تحليف الكل لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة وقد تقرر انها لا تسمع (وبجريان) أى الاصح ومقابله (فى دعوى) نحو (غضب وسرقة واتلاف) وغيرهما من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لانه حيثئذ يقصد كتمه فيعسر فيه التعيين بخلاف نحو البيع لانه ينشأ عن اختيار العاقدين فيضبط كل صاحبه (و) الرابع والخامس اهلية كل من المتداعين للخطاب ورد

الجواب فحيث (إنما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ما تزم) ولو لبعض الأحكام كالعهود والمستامن (على مثله) ولو محجورا عليه بسفه أو فلس أو ورق لكن لا يقول الأول استحق تسليم المال وإنما يقول ويستحقه ولي ولا تسمع على الأخير هنا إلا لقود أو أقسام بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى لا إلغاء عبارتها فسمع من الولي أو عليه وحري لا أمان (٤٩) له مدعى كان أو مدعى عليه إلا

في صور تعلم بما يأتي في السير وذلك لعدم التزامه بشيء من الأحكام ومرد قبول أقرار سفيه بموجب قود ومثله نكوله وحلف المدعى لا مال لكن تسمع الدعوى عليه لاقامة البينة لا غير لا لحلف مدعو لو نكل لأن النكول مع البين كالأقرار وأقراره به لغو كما تقرر (و) الشرط السادس أن لا يناقضا دعوى أخرى فحيث (لو ادعى) على شخص (أفراده) بالقتل ثم ادعى على آخر) أفرادا أو شركة (لم تسمع الثانية) لتكذيب الأولى لها نعم أن صدقة الثاني أو أخذ أيضا لأن الحق لا يعدو هما ويحتمل كذبه في الأولى وصدقة في الثانية وخرج بالثانية الأولى فإن ادعى ذلك قبل الحكم له بإخذ المال لم يأخذه لبطان الأولى أو بعده مكن من العود إليها فإن قال إن الأولى ليس بقاتل رد عليه ما أخذه منه أو أنه شريك فيه ففيه تردد للبقي قال وقياس الباب أنه لا يرد القسط فقط بل يرتفع ذلك من أصله وينشئ قسامة على الاشتراك الذي ادعاه آخر انتهى وفيه ما فيه وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ

يكون الدعوى على مدعى عليه مثله أي المدعى (قول المتن من مكلف) أي بالغ عاقل حالة الدعوى ولا يضر كونه صديقا أو مجنونا أو جنيذا حالة القتل إذا كان بصدقة الكمال عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالتسامع ويمكنه أن يحلف في مظنة الحلف إذا عرف بالخطأ عليه بأقرار الجاني أو سماع كلام من يثق به كما لو اشترى عينا وقبضها فادعى رجل ملكها فله أن يحلف أنه لا يلزمه التسليم إليه اعتمادا على قول البائع اه معنى (قوله) أو سكران) أي متعده اه معنى (قول المتن على مثله) أي المدعى في كونه مكلفا ملتزما اه معنى (قوله الأول) أي المحجور عليه بسفه (قوله تسليم المال الخ) الأولى تسلّم المال (قوله على الأخير) أي المحجور عليه بالرق (قوله وأعليه) أي الولي بل أن توجه على الصبي أو المجنون حتى مالى ادعى مستحقه على وليهما فإن لم يكن ولي حاضر فالدعوى عليهما كالدعى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة ويحتاج معها إلى بين الاستظهار اه معنى (قوله ومرد قبول أقرار سفيه الخ) عبارة المغنى تنبيهه دخن في المكلف المحجور عليه بالسفه والفلس والرق فيسمع الدعوى عليهم فيما يصح أقرارهم به فيسمع الدعوى على المحجور عليه بالسفه بالقتل ثم إن كان هناك لوث سمعت مطلقا سواء كان عمدا أم خطأ شبه عمد وان لم يكن لوث فإن ادعى بما يوجب القصاص سمعت لأن أقراره به مقبول وكذلك بخلاف القذف فإن أقر مضى حكمه وإن نكل حلف المدعى وأقنع وإن ادعى خطأ أو شبه عمد لم تسمع إلا إذا قبل أقراره بالاتلاف اه ع ش (قوله لكن تسمع الدعوى عليه) أي بالمال كان ادعى عليه أنه قتل عبده أو أتلف ماله اه ع ش (قوله والشرط السادس) إلى قوله لأن الحق في النهاية وإلى قوله بأن صرح في المغنى إلا أنه لا يقتل ويحتمل إلى وخرج (قوله أفرادا أو شركة) أي أنه منفرد بالقتل أو شريك الأول فيه اه معنى (قول المتن لم تسمع الثانية) أي سواء أقسم على الأولى ومضى الحكم فيه أم لا اه معنى (قوله نعم أن صدقة الثاني الخ) ظاهره سواء كان تصديقه قبل الحكم بالأولى أم بعده كما هو قضية صنع المغنى والروض أيضا (قوله أو أخذ الخ) عبارة النهاية فهو مؤاخذ بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى اه لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه ع ش (قوله أيضا) الأولى استقاطه كما فعله النهاية والمغنى (قوله لا يعدو هما) أي المدعى والمدعى عليه الثاني (قوله فإن ادعى ذلك) أي أن الآخر منفرد أو شريك الأول وقوله اه أي للدعى وقوله بأخذ المال أي من الأول (قوله لبطان الأولى) أي بالثانية (قوله مكن من العود الخ) لعله فيما إذا لم يصدقه الثاني كما هو قضية صنع المغنى والروض ويفيده كلام البجيرى (قوله إليها) أي الدعوى الأولى عبارة الاسنى إلى الأول اه (قوله أنه ليس) أي الأول (قوله بأنه) أي الثاني (قوله أنه لا يرد) أي المدعى (قوله ذلك) أي الحكم ويحتمل ما ادعاه أو لا (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن قال بعد دعواه القتل وأخذ المال أخذت المال باطلا أو ما أخذه حرام على أو نحوه سئل قال ليس بقاتل وكذبت في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى لي عليه يميني وأنا حنفى لا اعتقد أخذ المال يمين المدعى لم يسترد إليه لأن النظر إلى رأى الحاكم لا إلى اعتقاد الخصمين اه (قوله وقال غيره بل يسأل الوارث) اعتمده الاسنى (قوله من شبهه) إلى قوله على ما أطال في النهاية لا قوله ويكتفى فيها علم القاضي (قول المتن أصل الدعوى)

(قوله بخلاف صبي أو مجنون) أي لا يصح دعواهما ولا الدعوى عليهما أي إن لم يمكن ثم بينة فيما يظهر أخذا بما ذكره في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار مر ش (قوله أو بعده مكن من العود) عبارة شرح الروض فيمكن من العود إلى الأول اه (قوله وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ الخ) عبارة الروضة فرع ادعى قتلا فآخذ المال ثم قال ظلمته بالأخذ وأخذته باطلا أو ما

(٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بين أنه لكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ يمين المدعى فلا لأن العبرة بعقيدة الحاكم وبحث البقيني أنه لو مات ولم يسأل ردو أو أنه أي لأن المتباعد من الظلم الأول وقال غيره بل يسأل الوارث فإن امتنع الجواب رد المال (أو) ادعى (عمدا أو صفه بغيره) من شبهة أو خطأ أو عكسه (لم يبطل أصل الدعوى) وإن لم يذكر تاويلا (في الاظهر)

بل يعتمد تفسيره لأنه قد يظن ما ليس بعدم عمدا وقضيته ان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يبطل منه ذلك للتناقض لكنهم علوه ايضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق (٥٠) في الاصل وعليه فلا فرق (و) إنما ثبت القسامة في القتل دون غيره كما يأتي وقوامع النص

وهو دعوى القتل اه معنى (قوله بل يعتمد تفسيره الخ) فيمضى حكمه اه أسنى وعبرة المغنى وظاهر كلام المصنف عدم احتياجه إلى تجديد دعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله علوه) اي الاظهر (قوله في الوصف) يعني في العمدة اه رشيدى (قوله في الاصل) وهو القتل (قوله وعليه) اي التعليل الثاني (قوله لا فرق) معتمداه ع (قوله القسامة) وهى بفتح القاف اسم للايمان التى تقسم على اولياء الدم اه معنى (قوله دون غيره) اي من جرح واثلاف مال اه معنى (قول المتن بمحل لوث) اي يعتبر كون القتل بمكان لوث اه معنى (قوله لان الايمان حجة ضعيفة) اي وهو سبب لها فكان ضعيفا اه ع (قوله وشرطه) أى شرط العمل بمقتضى اللوث اه ع (قوله أو علم قاض) أى حيث ساغ له الحكم به اه نهاية اي بان رآه مثلا وكان مجتهدا ع (قوله ظاهر إطلاق الشارح ولو قاضى ضرورة كما ياتي في فصل اداب القضاء (قول المتن قرينة) اي حالية او مقالية نهاية ومعنى (قوله ويشترط ثبوت هذه القرينة) اي لان اليمين بسببها تنتقل إلى جانب المدعى فيحتاجها لها سم على المنهج اه ع (قوله ويكفى فيها) اي فى القرينة (قوله علم القاضى) ولا يخرج على الخلاف فى قضائه بعلمه لانه يقضى بالايمان اه أسنى (قوله عما يحل له اللوث) اي لما يحل له الخ وقوله من الاحوال الخ بيان لما (قوله او بعضه) اي كراسه (فرع) وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه ع (قوله وتحقق موته) قيد فى البعض اه ع (قوله لمن لا يطرقها الخ) راجع لكل من المحلة والقرية (قوله فان طرقها) اي المحلة او القرية برماوى اه يجزى (قوله فان طرقها غيرهم) اي بان كانت المحلة او القرية على قارة الطريق وكان يطرقها المارون (قوله لاعدائه او اعداء قبيلته) اي حيث كانت العداوة تحمل على الانتقام بالقتل نهاية ومعنى (قوله ولم يخاطبهم غيرهم) اي فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه ع (قوله على ما اطل به الاسنوى الخ) عبارة المغنى وهل يشترط ان لا يخاطبهم غيرهم حتى لو كانت القرية على قارة الطريق وكان يطرقها المارون والمجتازون فلا لوث ولا يشترط وجها صحهما فى الشرح والروضة الثانى لكن المصنف فى شرح مسلم حكى الاول عن الشافعى وصوبه فى المهمات وقال البلقينى انه المذهب المعتمد اه (قوله فى الانتصار له) اي لا شترط ان لا يخاطبهم غيرهم (قوله ورد قولها) اي الشيخين عطف على الانتصار (قوله وهو) اي قولها المعتمد خلافا لشيخ الاسلام وظاهر النهاية والمعنى (قوله بنسبته) اي القتل اليهم اي اهل المحلة والقرية (قوله وبه) اي قوله من غير معارض قوى (قوله فارق) اي ما لو خاطبهم غيرهم (قوله الى الكل) اي كل من الاعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله والمراد) الى قوله ووجوده فى النهاية ولما لم يقله وخرج فى المغنى والروض مع شرحه لا قوله اي الى والا (قوله على كلا القولين) اي القول باشترط عدم مخالطة الغير المرجح عند الشارح والقول بعدم اشترطه الراجح عنده (قوله بينهما) اي بين القتل او اهله وبين الغير (قوله والا) اي بان ساكنهم من علمت صداقته للقتل او علم كونه من اهله ولا عداوة بينهما اه ع (قوله فاللوث موجود) اي فى حق الاعداء ذوى المحلة والقرية اه سم (قوله ووجوده) اي القتل وقوله بقرها اي المحلة او القرية المذكورتين اه رشيدى (قوله الذى ليس به

(بمحل لوث) بالمثلثة من اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويله اليمين لجانب المدعى او الضعف لان الايمان حجة ضعيفة وشرطه ان لا يعلم القاتل ببينة او اقرار او علم قاض (وهو) اي اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعى) بان توقع فى القلب صدقه فى دعواه ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكفى فيها علم القاضى (تنبيه) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقته لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الالية فالتعبير به اما للغالب او مجازا عما يحل له اللوث من الاحوال التى توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بان) بمعنى كان اذ لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قتل) او بعضه وتحقق موته (فى محلة) منفصلة عن بلد كبير (او) فى (قرية صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وان كان اهله اصدقاء لان كلامهما حيث ذكرا او مسجد تفرق فيه جمع عن قتل فان طرقها غيرهم اشترط كونها (لاعدائه) أو اعداء قبيلته دينا او دنيا ولم يخاطبهم غيرهم على ما اطل به الاسنوى وغيره فى الانتصار له ورد قولها

أخذته حرام على سئل الخ (قوله بل يعتمد تفسيره) لانه قد يظن ما ليس بعدم عمدا قال فى شرح الروض فتيين بتفسيره انه مخطىء فى اعتقاده اه (قوله بمحل لوث) اي بحال (قوله او علم قاض) حيث ساغ له الحكم به مرش (قوله اي ولا عداوة بينهما) اي بين الغير العدو والقتيل وهذا الحاجة اليه على طريق الشيخين لانه اذا فرض ان مساكنهم عدو فهو من جملتهم ودخل فيهم وقد فرضت عداوتهم فلا حاجة لافراد بالذكر (قوله والا فاللوث موجود) اي فى حق الاعداء اي ذوى المحلة او القرية

هو لوث وان خاطبهم غيرهم وهو المعتمد لان قرينة عداوتهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق ما لو ساكنهم مبرهم فانه غير لوث لان المساكنة أقوى من المخالطة فكانت النسبة الى الكل متقاربة والمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته للقتل ولا كونه من اهله أى ولا عداوة بينهما كما هو ظاهر والا فاللوث موجود ووجوده بقرها الذى ليس به

عمارة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كثر فيها ولو تفرق في ثلاثين مثلاً عين الولي احداً وكلهم ما واقعهم وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا
لوث ان وجد فيها قاتل فيما يظهر لان المراد به امن اهله غير محصورين وعند عدم حصرهم لا تتحقق عدوانهم فلم توجد قرينة فان عين احدا
منهم وادعى عليه حاتم المدعى عليه ويفرق بين هؤلاء وتفرق الجمع الاتي بان اولئك علم قتل احدهم له فقويت امارة اللوث فيهم بخلاف هؤلاء
واصل ذلك ما في خبر الصحيحين ان بعض الانصار قتل بخيبر وهي صلاح ليس بها غير اليهود (٥١) وبعض اولياء القاتل فقال صلى الله

عليه وسلم لاوليائه اتخلفون
وتستحقون دم صاحبكم
أو قاتلكم قالوا كيف
تخلف ولم تشهد ولم نر قال
فتبرئتم يهود بخمسين
يميناً قالوا كيف نأخذ بآيمان
قوم كفار فعقله صلى الله
عليه وسلم من عنده اى
دره اللقطة وقولهم كيف
استنطق لبيان الحكمة في
قبول أيمانهم مع كفرهم
المؤيد لتكذيبهم ولم يبينها
صلى الله عليه وسلم لهم
اتكالا على وضوح الامر
فيها (أو تفرق عنه جمع)
ولو غير أعدائه في نحو دار
أو ازدحوا على الكعبة
أو بر و يشترط تصور
اجتماعهم عليه والالم
تسمع دعواه ولم يجب
لاحضارهم حتى يعين
محصورين منهم ويدعى
عليهم وحيثئذ يمكن من
القسمه كما لو ثبت لوث على
محصورين بخصص بعضهم
وشرط وجود أثر قتل وإن
قتل والافلاقسامه وكذا
في سائر الصور واطال
الاسنوي في خلافه وعلى

أى القرب عمارة الخ) أى فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه ع ش (قوله ولو تفرق)
عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو وجد بعض القاتل في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لأعداءه الآخرين
فللولى ان يعين احداً ما يدعى عليها ويقسم وله ان يدعى عليهم ما يقسم ولو وجد قاتل بين قريتين وقبيلتين
ولم يعرف بينهما وبين احدهما عدوة لم يجعل قربه من احدهما لوثاً لان العادة جرت بان يبعد القاتل
القاتل عن فئانه وينقله إلى بقعة أخرى دفماً للثمة عن نفسه اه (قوله وخرج) إلى قوله فان عين في النهاية
(قوله فيها) أى الكبيرة (قوله من اهله) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية اه سم (قوله غير
محصورين الخ) والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر
وبغير المحصورين من يعثر عدوهم كذلك اه ع ش (قوله حلف المدعى عليه) أى على الاصل اه سم (قوله
يفرق الخ) جواب سؤال منشؤه قوله فان عين احداً منهم الخ (قوله بين هؤلاء) أى غير المحصورين
هنا حيث لو عين محصورين منهم وادعى عليهم لم يمكن من القسمات (قوله الاتي) أى آنفاً في المتن (قوله
علم قتل الخ) من اين ذلك اه سم وقيل المراد بالعلم الظن القوي كما عبر به المغنى (قوله واصل ذلك)
أى مشروعية القسمات (قوله قتل بخيبر) قد يقال خيبر قرية كبيرة اه سم (قوله وبعض اولياء
القاتل) عبارة النهاية واخوة القاتل اه (قوله أو قاتلكم) شك من الراوى (قوله استنطق) أى سؤال وهو
خير وقولهم كيف (قوله ولم يبينها) أى الحكمة (قوله ولو غير أعدائه) إلى قوله وعلى الاول في النهاية
والمغنى (قوله في نحو دار الخ) عبارة المغنى كان ازدحوا على بر أو باب الكعبة ثم تفرقوا عن قاتل اه (قوله
أو ازدحوا) عبارة النهاية أو ازدحام على الكعبة أو بر (قوله تصور اجتماعهم الخ) أى ان يكونوا محصورين
بحيث يتصور اجتماعهم على القاتل مغنى ونهاية (قوله لم يجب) بناء المفعول من الاجابة (قوله وشرط الخ)
عبارة المغنى تنبيه لا يشترط في اللوث والقسمات ظهور دم ولا جرح اصلاً ان القاتل يحصل
بالخنق وعصر البيضة ونحوهما اذا ظهر اثره قام مقام الدم فلو لم يوجد اثر اصلاً فلاقسامه على الصحيح
في الروضة واصلها وان قال في المهمات ان المذهب المنصوص وقول الجمهور ثبوت القسمات اه (قوله
في سائر الصور) أى التى يقسم فيها اه ع ش (قوله واطال الاسنوي الخ) عبارة النهاية خلافاً للاسنوي
اه (قوله وعلى الاول) أى قول الشيخين المعتمد (بموحدة) إلى قوله وقيد الماوردى في
النهاية الا قوله لكن كان إلى المن (قوله لكن بتكلف) أى كان يقال المراد بالتقاتل شرعهم فيه ولا يلزم
منه الاتهام اه ع ش (قوله لا ياتى قوله والا الخ) أى ولا قوله لغتال اه رشيدى (قوله بتفرق الجمع)
أى المار آنفاً (قول المتن عن قاتل) أى من احدهما طرى كما قاله بعض المتأخرين اه مغنى (قوله بان وصل
سلاح احدهما الخ) شامل ارساع البندق والمدفع (قول المتن فلوث في حق الصف الخ) سواء وجد بين
الصفين أو في صف نفسه أو في صف خصمه اه مغنى (قوله ان ضمنوا) عبارة المغنى ان كان كل منهما
يلزمه ضمان ما اتلفه على الآخر كما قاله الفارقي اه (قوله لا كاهل عدل مع بغاة) أى وعكسه لما ياتى في

(قوله من اهله) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية (قوله غير محصورين) هل المراد المحصر
المذكور في نحو النكاح (قوله حاتم المدعى عليه) على الاصل (قوله علم) من اين ذلك (قوله قتل بخيبر)

الاول فقول الدارمى لو اضافه اعداؤه فخرج من عنده ومات قبل ترده كان لوثاً لان الظاهر انهم سموه ضعيفاً لما تقرر انه لا بد من وجود اثر
فعل ومن ثم لم يهرى مثلاً انجه ما قاله الدارمى (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفان) لغتال ويصح بفوقية لكن بتكلف اذ مع التقاتل بالفوقية
لا ياتى قوله والا إلى آخره ولا لاجل هذا ضبط شيخنا عبارة متجهة بالفوقية وحذف الا وما بعدها لكن كان ينبغي له ذكره مستقلاً الا ان يقال انه
استغنى عنه بتفرق الجمع لان اهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لوثاً في حقهم فقط (وانكشفوا عن قاتل فان التحم قتال) ولو بان
وصل سلاح احدهما للآخر (فلوث في حق الصف الآخر) ان ضمنوا لا كاهل عدل مع بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يقتلونه (والا)

يصل السلاح (فلوث في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم الذين قتلوه ومن اللوث إشاعة قتل فلان له وقوله أمرضته بسحري واستمر تأله حتى مات ورؤية من يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشش دم أو أثر قدم في غير جهة ذي السلاح وفيما لو كان هناك (٥٢) رجل آخر ينبغي أنه لو ثبت في حقهما مالم يكن الملطخ بالدم عدوه وحده في حقه فقط وظاهر

كلامهم هناك أنه لا أثر لوجود رجل عنده لا سلاح معه ولا تلطخ وأن كان به أثر قتل وذلك عدوه وحينئذ فيشكل بتفرق الجمع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضي وجود تأثير منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين اصدقائه وأعدائه وبمجرد وجوده عند لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر إليه (وشهادة العدل) الواحد أي إخباره ولو قبل الدعوى بأن فلانا قتله (لوث) لإفادته غلبة ظن الصدق وقيد المأوردى بالعمد الموجب للقوط في غيره يخلف معه يمينا واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الأوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاتي أن اليمين التي مع الشاهد الواحد خمسون وكلام البلقيسي الآتي صريح في ذلك وشهادته بأن أحد هذين قتله لوث في حقهما كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما ويدعى عليه مع كونهما لم يفرعا إلا الثاني وعبر غيره

كلام المصنف من أن الباغي لا يضمن ما تلفه في القتال على العادل على الراجح أعش (قوله لأن الظاهر الخ) تعليل للتمسك (قوله يصل السلاح) عبارة المغنى والنهاية بأن لا يلزم قتال ولا وصل سلاح أحدهما الآخر (قوله ومن اللوث إشاعة الخ) لا قول المجروح جرحي فلان أو قتلي أو دمي عنده أو نحوه فلو ثبت لوث لانه مدع فلا يعتمد قوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقتصد اهلا كما سئى ومغنى قال عش ومثل ذلك ما لو رأى الوارث في منامه أن فلانا قتل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتمادا على ذلك بمجرد مواعظ بالاولى عدم جواز قتله قصاصا لظفر به خفية لانه لم يتحقق قتله بل ولا ظنه لانه بتقدير صحة رؤية المعصوم في المنام فالرائي لا يضبط ما رآه في منامه (قوله إشاعة قتل فلان له) أي على السنة الخاص والعام نهاية ومغنى (قوله وقوله أمرضته بسحري) أي وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذه له بأفاره مع احتمال أنه علم ذلك ولم يطع عليه أعش (قوله واستمر تأله الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع اه رشيدى (قوله ورؤية الخ) أي من بعد مغنى وروض (قوله عنده) كان الاولى تقديمه على قوله من يحرك الخ ليظهر اعتباره في المعطوف أيضا عبارة المغنى أو رؤى في موضعه رجل من بعد يحرك يده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه ملطخ بدم أو على ثوبه أو بدنه أثره مالم تكن قرينة تعارضه كان وجد بقر به سبع أو رجل آخر مول ظهره أو غير مول كما في الانوار اه (قوله مالم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر اه رشيدى وظاهر صنيع الروض والمغنى أنه راجع إلى قوله أو من سلاحه الخ (قوله ثم) أي بقرب القتل روض ومغنى (قوله نحو سبع أو رجل آخر الخ) أي فلو وجد بقر به سبع أو رجل آخر فليس بلوث في حقه أن لم تدل قرينة على أنه لوث في حقه كان وجد به جراحات لا يكون مثلها من غيره بمن وجد ثم اه روض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أي الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح اه سم وما مرانفا عن الروض وشرحه صريح في اعتبار ما ذكره ولعلم لم يراجعها هنا (قوله في غير جهة ذي السلاح) راجع لترشش وما بعده اه رشيدى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأقرب كما هو ظاهر كلامهم الخ (قوله وإن كان به) أي بالقتل وقوله وذلك أي الرجل الذي وجد عنده بلا سلاح ولا تلطخ (قوله أي إخباره الخ) عبارة الاسنى والمغنى وتعبير المصنف بالشهادة يومه أنه يتعين لفظها وأنه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الإخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقديظن ما ليس بلوث لو تأذره في المطلب (قول المتن لوث) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان أدى بغير لفظها فلا ينافي ما يأتى من أن الحق يثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث اه عش (قوله لإفادته) أي إخبار العدل (قوله وقيد المأوردى الخ) لم يتعرض النهاية لتقييد المأوردى بالكلية اه سيد عمر بلى كلامه في شرح لوظهر لوث الخ صريح في عدم التقييد وفاقا للشارح وخلافا للمغنى عبارة تنبيهه أنما يكون شهادة العدل لو ثا في القتل الممدد الموجب للقصاص فإن كان في خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا بل يخلف معه يمينا وأحله ويستحق المال كما صرح به المأوردى وإن كان عمدا لا يوجب قصاصا كقتل المسلم الذي خسه حكم قتل الخطأ في أصل المال لا في صفته اه (قوله يخلف) أي الولي (قوله وشهادته) إلى قوله مع كونهما الخ في النهاية الا قوله كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله والى المتن في المغنى الامام وقوله مع كونهما الخ بخلاف قوله (قوله فله) أي الولي (قوله إلا الثاني) أي قوله وله أن يعين أحدهما الخ (قوله وعبر غيره) أي غير شيخ الاسلام قد يقال خبير قرية كبيرة (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل

يقسم بدل يدعى ولا تخالف لأن من ذكر الدعوى
ذكر الوسيلة ومن ذكر الاقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الاقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة اذ مفادها قتل أحدهما
مبهما لا كليهما الا أن يجاب بأن هذا الإبهام لما قوى الظن في حق كل على انفراده أنه قاتل كان سببا للاقسام عليهما لعدم المرجح

(قوله)

بخلاف قوله قتل احد هذين لتعدد الولي هنا فلا مجال لتعيينه ولا لكونه لو ثافي حق كل ومن ثم لو اتجدد الولي كان لو ثا كالاول (وكذا عيسى ونساء) يعني اخبار اثنين فاكثر ان فلا ناقله لان ذلك يفيد غلبة الظن ايضا لان الفرض عدالتهم (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وصديان وكفار) ولو غير ذميين فيما يظهر ثلاثة فاكثر وفارقوا اولئك بان عدالة الرواية فيهم جارية (لو ث في الاصح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه (٥٣) (و) للوث مسقطات منها (لو ظهر لو ث) في

قتيل (فقال أحدا بنية مثلا قتلته) (فلان وكذبه) الابن (الآخر) صريحا (بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانحرام ظن الصدق بالتكذيب الدال على انه لم يقتله لان جلبة الوارث التشفني فنفية اقوى من إثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكذبه كذلك بان صدقه اوسكت او قال لا اعلم انه قتله وبحث البقيني انه لو شهد عدل بعد دعوى احدهما خطأ او شبه عمد لم يطل اللوث بتكذيب الآخر قطعاً واعتراض بما مران شهادة العدل إنما تكون لو ثا في قتل العمد ويحجب بان هذا التقيد ضعيف كما مرو بان مراده لم تبطل شهادته بتكذيب الآخر فلن لم يكذب ان يحلف معه خمسين ويستحق (وفي قول لا) يطل كسائر الدعاوى ويحجب عنه بما مر من الجلبة هنا (وقيل لا يطل بتكذيب فاسق) ويرده مامراً إذ الجلبة لا فرق فيها بين الفاسق

(قوله بخلاف قوله) أى الشاهد (قوله أحد هذين) مفعول قتل (قوله لتعيينه) أى القاتل (قوله كالاول) وهو شهادة العدل بان احد هذين قتله (قوله) يعني اخبار اثنين (الخ) وفي الوجيزان القياس ان قول واحد منهم لو ث وجرى عليه في الحاوى الصغير فقال وقول راو وجزم به في الانوار وهو المعتمد نهاية ومعنى وزيا دى (قوله ثلاثة فاكثر) يقتضى عدم الاكتفاء باثنين كما في العباب وقال ابن عبد الحق يكفى باثنين وهو الاقرب لحصول الظن باخبارهما اه ع ش (قوله) منه لو ظهر لو ث (الخ) عبارة المغنى ذكر منها ثلاثة أمور الاول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك نقول ولو ظهر (الخ) (قوله في قتيل) الى قوله ويجاب في المغنى الى قوله وبما تقرر اندفع في النهاية الا قوله فلا يحلف المستحق وقوله واعترض الى فلن لم يكذب (قوله صريحا) سيد كر محترزه (قوله فلا يحلف المستحق) وله تحليف من عينه على الاصل اه اسنى (قوله كذلك) اى صريحا (قوله خطأ او شبه عمد) انظر لم يقيد به اه رشيدى عبارة ع ش ينبغي او عمدا اه (قوله واعترض الخ) اقره المغنى (قوله بامر) اى فى شرح وشهادة العدل لو ث (قوله فلن لم يكذب) اى للوارث الذى لم يكذب العدل (قوله ويستحق) اى المقسم نصف الدية اه ع ش (قول الماتن وفي قول لا) قال البلقيني محل الخلاف فى الماتن لاف ادل حلة ونحوهم ثبت في حقهم لو ث فعين احد الوارثين واحدا منهم وكذبه الاخر ودين غيره ولم يكذبه اخوه فيما قاله فلا يبطل حق الذى كذب من الذى عينه قطعاً البقاء اصل اللوث وانخرامه إنما هو فى ذلك المعين الذى تكاذب فيه اه مغنى (قوله من غير تعرض) اى صريحا (قوله اقسام كل الخسنيين الخ) عبارة الروض مع شرحه ولذا تكاذب الوارثان فى متهمين وعين كل منهما غير من يراه الاخر انه القاتل بكل اللوث فلا يحلف المدعى ولكل من الوارثين تحليف من عينه على الاصل من ان البين فى جانب المدعى عليه اه وهذه كما ترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل هذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عينه الى على ما عينه وقال ع ش قوله على ما عينه اى من عمد او خطأ او شبه عمد اه (قوله لاحتمال ان مبهم الخ) عبارة غيره اذ لا تكاذب منهما لاحتمال الخ (قول الماتن وله) اى كل منهما ربع الدية ولو رجع كل منهما بعد ان قسم على من عينه وقال بانى ان الذى اهتمته هو الذى عينه اثنى فلكل ان يقسم على من عينه الاخر ويأخذ ربع الدية وهل يحلف كل منهما فى المرة الثانية خمسين مينا او نصفها فيه خلاف ويؤخذ مما سياتى ترجيح الثانى ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول غير من عينه اخى رد كل منهما ما اخذه لتكاذبهما ولكل منهما تحليف من عينه ولو قال احدهما قتله زيد وعمرو وقال الاخر بل زيد وحده اقسما على زيد لا نقا فما عليه وطالباه بالنصف ولا يقسم الاول على عمرو لان اخاه كذبه فى الشر كذا الاول تحليف عمرو فيما بطلت فيه القسامة والثانى تحليف زيد فيه معنى وروض مع شرحه (قوله لا اعترافه) الى قوله ويؤخذ منه فى المغنى (قوله وحصته) اى كل منهما (قوله منه) اى من النصف اه ع ش (قول الماتن فقال) اى قبل ان يقسم المدعى اه مغنى (قوله او كنت غائبا الخ) ودعوى وجود الحبس او المرض يوم القتل كدعوى الغيبة اه اسنى (قوله على راسه) اى وافق على راسه (قوله فعلى المدعى عدلان) وان اقام كل بينة تقدم بينة الغيبة لزيادة عملها كما فى التهذيب قال فى قد لا يتصور وجوده من غير سلاح

وغیره ولو عين كل غیر معين الاخر من غیر تعرض لتكذيب صاحبه اقسام كل الخسنيين على من عينه وأخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الاخر) قتله (عمرو ومجهول) عندى لم يبطل اللوث بذلك وحينئذ (حلف كل) خمسين (على من عينه) لاحتمال ان مبهم كل هو معين الاخر (وله ربع الدية) لاعترافه بان واجب معينه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث فى حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه) اى القاتل او كنت غائبا عند القتل او لست الذى روى معه سكين ملطخ على راسه او نحو ذلك مامراً (صدق يمينه) لان الاصل عدم حضوره وبراهة ذمته فعلى المدعى عدلان بالامارة التى ادعاها فان لم يوجد

أب المدعى عليه على نفيها وسقط اللوث ونفي أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخط) كان أخبر عدل بأصله بعد دعوى مفصلة (فلاقسامة في الأصح) لأنها حينئذ (ع) لا تفيد مطالبة قاتل ولا عائلته. وخذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهده لأن المطالبة قد دواها وبما تقر

اندفع قول غير واحد
تصور بهذا الخلاف مشكل
فإن الدعوى لا تسمع الا
مفصلة ومن ثم اجاب عنه
الرافعي بان صورته ان
يدعى الولي ويفصل ثم تظهر
الامارة في أصل القتل دون
صفته وساق شارح قول
الرافعي وهذا يدل على ان
القسامة على قتل موصوف
تستدعي ظهور اللوث في
قتل موصوف وقد يفهم
من إطلاق الاصحاب انه اذا
ظهر اللوث في أصل القتل
كفى في تمسك الولي من القسامة
على القتل الموصوف وليس
يبعد إذ لو ثبت اللوث في
حق جمع جازله الدعوى على
بعضهم واقسم فكل لا يعتبر
ظهور اللوث فيما يرجع إلى
الانفراد والآثار الكلا
يعتبر في صفتي العمد والخطا
ثم تأييد البلقيني له وقوله فتى
ظهر لوث وفصل الولي
سمعت الدعوى وأقسم بلا
خلاف ومتى لم يفصل لم
تسمع على الأصح ثم قال
ومن هذا يعلم ان قول المصنف
فلاقسامة في الأصح غير
مستقيم اه وليس في محله
لان المعتمد كلام الاصحاب
الموافق له المتن المحمول على
وقوع دعوى مفصلة ويفرق
بين الانفراد والشركة
والعمد وضده بان الاول
لا يقتضى جهلا في المدعى

الروضة كاصلها هذا عند افتائها على - ضوره من قبل ولم يبين الحكم عند عدم الاتفاق - وكه التعارض
مغنى واسنى (قوله ح) ف على المدعى عليه) أي خمسين يمينا على ما قاله بعضهم وبيننا واحدة على ما اعتده
الزيادى كذا بها مش ونقل في الدرس عن الزيايدى انها خمسون وعن العباب الاكتفاء بيمين واحدة وهو
الا قرب لان يمينه ليست على قتل ولا على جراحة بل على عدم الحضور. فلا وإن اسلم ذلك سقوط الدم اه
عش وقوله على ما قاله بعضهم وله الشارح كما تقدم في شرح وشهادة العدل لوث ونقل الجبري عن
الشو برى مثل ما استقر به عش من الاكتفاء بيمين واحدة وعن سم ما يؤيده (قول المتن وخطا) أي
وشبه عمد اه مغنى (قوله باصله) أي بمطلق قتل (قوله لأنها حينئذ) أي لان القسامة حين ظهور اللوث
بمطلق القتل عبارة المغنى لان مطلق القتل لا يفيد مطالبة القاتل بل لا بد من ثبوت العمد ولا مطالبة العاقلة
بل لا بد ان يثبت كونه خطأ او شبه عمد اه (قوله منه) أي من التعليل (قوله لانه) أي شاهده (قوله
وبما تقر) أي من قوله كان اخبر إلى المتن (قوله تصور هذا الخلاف) إلى قوله ومن ثم مقول القول
(قوله ومن ثم) أي من اجل اندفاعه بما تقر لا تسمع الخ (قوله عنه) أي الاشكال (قوله بان صورته)
أي الخلاف (قوله دون صفته) أي من عمد وغيره (قوله وساق شارح الخ) كلام مستأنف (قوله وهذا
يدل) إلى قوله ثم تأييد الخ مقول الرافعي كردى وسيد عمر اى واسم الاشارة راجع إلى تصحيح عدم
القسامة في دعوى مفصلة مع ظهور اللوث في أصل القتل دون صفته (قوله تستدعي ظهور اللوث الخ)
أي ولا يكفي ظهوره في أصل القتل (قوله وقد يفهم الخ) إلى المتن في النهاية عبارة تدعى ان المفهوم من
إطلاق الاصحاب الخ غير مسلمة لان المعتمد الخ (قوله وقد يفهم الخ) هذه جملة خالية من فاعل بدل (قوله
جازله) أي للولي (قوله ثم تأييد البلقيني الخ) عطف على قول الرافعي اه كردى (قوله له) أي قول
الرافعي وليس يبعد وقوله فتى الخ عطف تفسير على تأييد الخ وقوله ثم قال أي ذلك الشرح وقوله
ومن هذا أي من تأييد البلقيني بقوله فتى ظهر الخ اه كردى ويظهر ان اسم الاشارة راجع إلى كل من قول
الرافعي وقول البلقيني (قوله انتهى) أي ما ساقه الشارح اه كردى (قوله وليس الخ) أي ما ذكر من
قول الرافعي وقد يفهم الخ وتأييد البلقيني له بما ذكره وقول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ (قوله لان
المعتمد كلام الاصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافعي وقد يفهم من إطلاق
الاصحاب الخ فليتامل اه سم (قوله المحمول) صفة المتن (قوله ويفرق الخ) جواب عن قول الرافعي فكلما
يعتبر الخ (قوله بخلاف هذا) أي فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسياق ان الواجب بالقسامة الدية ولو في
العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة فبعد تسام
ان هذا جهل في المدعى به بتوجه ان نظيره ثابت في الاول إذ الدية في الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه
وعلى شركائه إن اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور اه سم (قول المتن في طرف) أي في قطعه ولو بلغ
دية نفس اه مغنى (قوله وجرح) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله لكنها إلى المتن وإلى قوله وانما استؤنفت
في النهاية لا قوله بل جاء إلى ولقوة جانب (قوله ولحرمة النفس) عبارة المغنى لان النص ورد في النفس
لحرمتها اه (قول المتن الا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه مغنى (قوله ولو مدبرا الخ) هو

(قوله لان المعتمد كلام الاصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كون هذا كلام الاصحاب قول الرافعي وقد
يفهم من إطلاق الاصحاب الخ فليتامل (قوله بخلاف) أي فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسياق ان الواجب
بالقسامة الدية ولو في العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره
على العاقلة فيبعد تسام ان هذه جهل في المدعى به فيوجه ان نظيره ثابت في الاول ان الدية في
الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه وعلى شركائه وان اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور (قوله

به بخلاف هذا) ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقوفامع النص ولحرمة النفس فيصدق المدعى غاية
يمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون خمسين (الا في عبد) ولو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد (في الاظهر) فاذا قتل عبداً وجدلوث

أقسم فيه بناء على الأصح أن قيمته تحملها العاقلة (وهي) أي القسامة (أي يحلف المدعى) غالبا (٥٥) ابتداء (على قتل ادعاه) ولولحنو امرأة

وكافر وجنين لان منعه
تهية للحياة في معنى قتله
(خمسین يمينا) للخبر السابق
في قصة خير وهو مخصص
لعوم خبر البيعة على المدعى
واليمين على المدعى عليه بل
جاء هذا الاستثناء مصرحا
به في خبر لكن في استناده لين
ولقوة جانب المدعى باللوث
وافهم قوله على قتل ادعاه
انه لا قسامة في قد الملقوف
لان الحلف على حياته كما مر
فايراده سهو وانه يجب
التعرض في كل ميم إلى عين
المدعى عليه بالاشارة إن
حضر وإلا فيذكر اسمه
ونسبه وإلى ما يجب يانه في
الدعوى وهو المعتمد لتوجه
الحلف إلى الصيغة التي حلفه
الحاكم عليها اما الاجمال
فيجب في كل ميم اتفاقا فلا
يكفي تكرير والله خمسین
مرة ثم يقول لقد قتلتها اما
حلف المدعى عليه ابتداء
او لنكول المدعى او حلف
المدعى لنكول المدعى عليه
او الحلف على غير القتل فلا
يسمى قسامة وممر في اللعان
بعض ما يتعلق بتغليظ
اليمين ويأتي في الدعاوى
بقية وكان حكمة الخمسين
ان الدية مقومة بالف دينار
غالبا ومن ثم اوجبها القديم
كما مر والقصد من تعدد
الايمان التغليظ وهو إنما
يكون في عشرين دينارا
فاقتضى الاحتياط للنفس
ان يقابل كل عشرين يمين
منفرة دعا يقتضيه التغليظ

غاية في جريان الخلاف اه رشیدی (قوله اقسام) أي السيد وبعد الاقسام ان اتفقا على قدر القيمة
او ثبت ببينة فذاك والا فيبغى تصديق الجاني يمينه وإن كان الغرم على العاقلة لان القيمة تجب عليه اولاً ثم
يتحملها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه اه ع ش (قوله بناء على الأصح الخ) والثاني لا قسامة
فيه بناء على ان بدله لا يحمله العاقلة فهو ملحق بالهاثم اه معنى (قوله غالبا) احتراز عن نحو مسألة المستولدة
الآتية فان الخالف فيها غير المدعى اه سيد عمر أي قبيل الفصل الآتي (قوله ابتداء) احتراز عن
قوله الآتي او حلف المدعى لنكول المدعى عليه اه سم (قول المتن على قتل ادعاه) أي مع وجود اللوث
اه معنى (قوله وجنين) أي وعبد لما مر انه يقسم في دعوى قتله اه ع ش (قوله لان منعه تهية للحياة
الخ) والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه سم (قوله وهو مخصص الخ) وذلك لانه طلب اليمين من ورثة
القتيل ابتداء وما اكتفى به من المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى اه ع ش (قوله على المدعى عليه) عبارة
الهاية على من انكر اه ولعلها روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر
اه معنى (قوله لين) أي ضعف (قوله انه لا قسامة) أي بل إنما يحلف الولي يمينا واحدة فقط ووجه
ايراده انه وإن لم يدع القتل صرحا لكنه لازم لدعواه اه ع ش (قوله انه لا قسامة في قد الملقوف) خلافا
للمعنى عبارة تهاورد عليه قد الملقوف فانه لا يقسم فيه مع انه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة واجيب
بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجملة وقد تحققت قبل ذلك اه (قوله لان الخالف على حياته) لعل
حق العبارة المدعى به فيه الحياة لا القتل اه سم (قوله فايراده) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد
نظر إلى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان القاد قتله بقده لانه كان حيا فلا يلزم السهو وإنما يجاب بان المدعى
به في الظاهر الحياة اه سم (قوله وانه الخ) عطف على انه لا قسامة الخ (قوله إلى عين المدعى عليه) أي
واحد كان او اكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل ميم انهم قتلوا مورثه اه ع ش (قوله فيذكر
اسمه ونسبه) أي او غيرهما كقبيلته وحرفته ولقبه اه معنى (قوله وإلى ما يجب يانه) أي من عبد
اوشبه عمدر وض وع ش (قوله وهو المعتمد) وفاقا للنهية وخلافا للنفى عبارة وهل يشترط ان
يقول في اليمين قتله وحده او مع زيد وعمدا او خطأ وشبه عمدا ولا وجهان اوجههما الثاني بل هو مستحب اه
(قوله لتوجه الحلف الخ) في تفرقه نظر (قوله اما الاجمال الخ) محتزم ما يجب يانه مفصلا من عمداو
خطا او غيرهما اه ع ش (قوله اما حلف المدعى عليه) محتزم قول المتن المدعى (قوله ابتداء) أي حيث
لالوث وقوله او لنكول المدعى أي مع اللوث اه معنى (قوله او حلف المدعى الخ) أي وجد لوث او لا (قوله
او الحلف على غير القتل) محتزم قول المتن على قتل قال ع ش اقتصاره على ما ذكر يقتضى ان اليمين مع
الشاهد تسمى قسامة ويوجه بانها حلف على قتل ادعاه اه (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح
واتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسمى الخ) كل من الثلاثة (قوله ويأتي في الدعاوى الخ) أي فيأتي جميعه
هنا اه ع ش (قوله غالبا) احتراز به عن دية المرأة فانها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فانها على
الثلث من ذلك اقل والحاصل ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها (قوله كل عشرين) أي
من الالف دينار اه ع ش (قوله عما يقتضيه التغليظ) متعلق بمنفردة أي ميم مجردة عن الاشياء التي يقتضيها
التغليظ وهي التي مررت في اللعان اه كردى ويظهر ان مراد الشرح من الانفراد عما ذكر الزيادة عليه

غالبا) خرج ميم الرد الآتية (قوله أيضا غالبا) اشارة الى انه قد يكون الحالف غير المدعى كمالو أوصى
لمستولدة بقيمة عبد قتل وهناك لوث ومات السيد فلها الدعوى وليس لها ان تقسم وإنما يقسم الوارث
كما بين ذلك في المبسوطات كالروض وشرحه ثم رايت الشارح ذكر ذلك قبيل الفصل (قوله لان منعه تهية
للحياة كما في معنى قتله) أي الجنين وقد حصل قتله حقيقة (قوله لان الحلف على حياته الخ) لعل حق العبارة
المدعى به فيه الحياة لا القتل (قوله فايراده سهو) كان المورد نظر الى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان انفاذ
قتله بعده لانه كان حيا فلا يلزم السهو وإنما يجاب بان المدعى به في الظاهر الحياة

(ولا يشترط والائتاه) أى الايمان (على المذهب) له وللمتعة ودفع تفرقة كاشهادة بخلاف اللعان لانه احتيط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واخلاق النسب (٥٦) وشيوخ الفاشية وذلك العرض (فلو قلنا جنونا أو اغما) أو عزل قاض وعادته بخلاف

اعادة غيره (بنى) اذا افاق

ولم يلزمه الاستئناف لما

تقرر وانما استؤنفت

لتولى قاض ثان لانها على

الاثبات فهي بمنزلة حجة

تامة وجد بعضها عند

الاول بخلاف ايمان

المدعى عليه (ولومات)

الولى المقسم فى اثناء الايمان

(لم يبن وارثه) بل يستأنف

(على الصحيح) لانها

كحجة واحدة فاذا بطل

بعضها بطل كلها بخلاف

موته بعد اقامة شاهد لانه

مستقل فلوارثه صم آخر

اليه وموت المدعى عليه

فبنى وارثه لما مر (ولو

كان للقتيل ورثة وزعت)

الخسوس عليهم) بحسب

الارث (غالبا لانهم

يقتسمون ماوجب بها

بحسب ارثهم فوجب

كونها كذلك وتحلفون

السابق فى قصة خير انما

وقع خطأ بالاخيه وابن عمه

تجملا فى الخطاب والا

فالمراد اخوه فقط وخرج

يغالبا زوجة مثلا وبيت

المال فانها تحلف الحسين

مع انها لا تأخذ الا الربع كما

لونكل بعض الورثة او غاب

وزوجة وبنيت فتحلف

الزوجة عشرة والبنت الباقي

توزيعا على سهامها فقط

بالتعدد كما يفيد كلام المغنى وسياق الشرح (قول الماتن ولا يشترط والائتاه) ولو حلفه القاضى خمسين يمينا
فى خمسين يوما صح معنى ونهاية اى فشلها ما زاد عليها وان طال ما بينهما مع ش (قوله اى الايمان) الى قول الماتن
والمذهب فى المغنى لا لقوله ولا يجوزون الى وخرج وقوله ولا نعلم يكفى الى ولومات (قوله) او عزل قاض
واعادته) اى بناء على ان الحاكم يحكم بعلمه اه معنى (قوله) لما تقرر) اى من قوله له وللمتعة ودفع عبارة
المغنى اما على عدم اشتراط الموالاة فظاهر واما على اشتراطها فليقيم العذر اه (قوله) لانها) اى ايمان المدعى
(قوله) بخلاف ايمان المدعى عليه) عبارة الاسنى والمغنى وخرج بالمدعى المدعى عليه فله البناء فيما لو تخلف ايمانه
عزل القاضى او موته ثم ولى غيره والفرق ان يمينه للذى فتتخذ بنفسها وبين المدعى للاثبات فتتوقف على حكم
القاضى والقاضى الثانى لا يحكم بحجة اقيمت عند الاول اه (قوله) الولى المقسم) الى قول الماتن ويجب بالقسامة
فى النهاية (قوله) الولى) اى ولى الدم وهو المستحق اه عش (قوله) فى اثناء الايمان) اما اذا تمت ايمانه
قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالأول اقام يمينه ثم مات اه معنى (قوله) فاذا بطل بعضها بطل كلها
عبارة المغنى وشيخ الاسلام ولا يجوز ان يستحق أحد شيئا بيمين غيره اه ويرد عليها مسألة المستولدة الآتية
(قوله) لانه مستقل) يعنى ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بدليل انها اذا انضمت اليه بين اليباقد
يحكم بهما بخلاف ايمان القسامة لاستقلال بعضها بدليل انه لو انضم اليه شهادة شاهد لا يحكم بهما اسنى
ومغنى (قوله) وموت المدعى عليه) اى وبخلاف موت المدعى عليه فى اثناء ايمانه اه كردى (قوله) لما
مر) اى من قوله وانما استؤنفت الخ اه عش (قوله) غالبا) سيد كر عززه (قوله) ماوجب الخ) وهو
المال اه عش (قوله) كالأول بشكل بعض الورثة أو غاب) أى فيحلف الباقي والحاضر خمسين (قوله) وزوجة
وبنت) عطف على قوله زوجة الخ اه كردى (قوله) فتحلف الزوجة الخ) هذا واضح اذا انتظم بيت
المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما اذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على
البنت فقط اذ لا رد على الزوجة ونقسم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص
الزوجة سبعة ايمان بجبر المنكسر اذ ثمن الخمسين ستة وربع ويخص البنت اربعة واربعون كذلك اذ
الباقي وهو سبعة اثمان الخمسين ثلاثة واربعون وثلاثة ارباع يمين فيكمل وقس على ذلك نظائره اه سم
وفى البحر مى عن الشورى عن الطبرلاوى ومثله قول عشرة اى ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت
سبعة اه سم (قوله) وهى خمسة من ثمانية) فان المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف
اربعة فمجموع مالها خمسة فتكون الايمان بينهما الخماسين وعش (قوله) يمين من معه) وهو الزوجة
فى المثال الاول وحدها ومع البنت فى الثانى اه عش (قوله) بل ينصب) بيناء المفعول (قوله) مدع عليه)
أى من يدعى على المتهم بالقتل اه رشيدى (قوله) فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حصته ثلاثة من
عشرة وهى خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الخمسين وهو ما ذكره وحصة الاختين للاب خمسان والاختين

(قوله) بخلاف ايمان) أى فقيها البناء وان عزل القاضى وولى غيره لانه لا يفتن بنفسها واما ايمان المدعى
للايثبات فتتوقف على حكم القاضى (قوله) فتحلف الزوجة عشرة الخ) هذا واضح ان انتظم بيت المال
وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما اذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على البنت
فقط اذ لا رد على الزوجة ونقسم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة
سبعة اثمان بجبر المنكسر اذ ثمن الخمسين ستة اثمان وربع والبنت اربعة واربعون كذلك اذ الباقي ثلاثة
واربعون يمينا وثلاثة ارباع يمين وهى سبعة اثمان الخمسين وقس على ذلك نظائره (قوله) أيضا فتحلف الزوجة
عشرة) اى ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت اقله اى سبعة (قوله) وهى خمسة من ثمانية) فان

للام

وهى خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه

بل ينصب مدعى عليه ويفعل ما يأتى قبيل الفصل ولو كان ثم عول اعتبر فى زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها من ستة وتقول لعشرة
فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من الاختين لاب عشرة ولا من خمسة والام خمسة (وجبر الكسر) لان البين الواحدة لا تتبع بعض فلو خلف

تسعة واربعين ابنا حاف كل ابن يمين وفي ابن وخشي فلا يوزع بحسب الارث المحتمل لا الناجز فيحاف الابن ثلثهما وياخذ النصف والخشي
نصفها وياخذ الثلث ويوقف السدس احتياطاً للحاف والاخذ (وقول يحاف كل) من الورثة (خمين) لان العدد هنا كمين واحدة واجاب
الاول بامكان القسم هنا (ولو نكل احدهما) اي الوارثين حاف الاخر خمسة (او غاب) احدهما او كان صغيراً او

مجنونا (حلف الآخر
خمين واخذ حصته) لان
شينا من الدية لا يستحق
باقل من الخمين واحتمال
تكذيب الغائب المبطل
لوث على خلاف الاصل
فلم ينظروا اليه (والا)
يحلف (صير للغائب)
ليحلف كل حصته ولا يبطل
حقه بنكوله عن الكل فعلم
انهم لو كانوا ثلاثة اخوة
حضر احدهم واراد الحلف
حلف خمين فاذا حضر ثان
حاف خمسة وعشرين فاذا
حضر الثالث حاف سبعة
عشرون انما لم يكتف بالايان
من بعضهم مع انها كالبينة
لصحة النيابة في إقامتها
بخلاف البين ولومات نحو
الغائب أو الصبي بعد حلف
الاخر وورثته حلف حصته
او بان انه عند حلقه كان ميتا
فلا كمالو باع مال ابيه يظن
حياته فبان ميتا (والمذهب
ان يمين المدعى عليه) القتل
(بلا لوث) وان تعدد
(خمسون) كمالو كان لوث
لان التعدد ليس للوث بل
لحرمة الدم واللوث إنما يفيد
البسامة بالمدعى وفارق
التعدد هنا التعدد في المدعى
بان كلا منهم هنا ينفى عن
نفسه القتل كما ينفى المنفرد

للام خمس وحصاة الام نصف خمس اه عش (قوله تسعة وأربعين الخ) أو ثلاثة بنين حاف كل منهم سبعة
عشر اه معنى (قول بوزع) الظاهر التانيث (قوله ثلثها) وهو أربع وثلاثون مع جبر الكسر وقوله
نصفها أو خمس وعشرون (قول ويوقف السدس) اي إلى الصاح أو البيان اه حالي (قول للحاف)
اي بالاكثر وقوله والاخذ اي بالانل (قوله هنا) اي في القسامة وقوله كمين واحدة اي في غيرها (قوله
هنا) اي في القسامة اي لا في غيرها (قول الماتن واخذ حصته) اي في الحال اه معنى (قوله لان شينا من
الدية) اي وما سبق من توزيع الايمان مفيد بضرورة الوارثين وكما لهم اه معنى (قول واحتمال تكذيب
الغائب) اي والناقص بعد التكامل اه معنى (قوله المبطل) اي تكذيب الغائب (قوله على خلاف
الاصل الخ) اي فان وجد اي التكذيب على مقتضاه اه معنى (قول الماتن والا) اي وان لم يحلف الحاضر
أو الاصل صبر الغائب أي حتى يحضر وللصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفق اه معنى (قوله ولا يبطل
حقه) اي الخاص اه عش (قوله بنكوله عن الكل) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر عن الزائد
على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معه اه سم (قوله في إقامتها) اي البينة
اه عش (قوله نحو الغائب الخ) اي المجنون (قوله وورثته) اي الاخر اه عش (قوله حاف
حصته) اي ولا يحسب ما مضى لانه لم يكن مستحقاً له حينئذ اه معنى (قوله او بان الخ) عطف على
جملة مات الخ (قوله القتل) اي والطرف او الجرح كما تقدم في شرح ولا يسم في طرف الخ اه عش
عبارة الروض مع شرحه والاشبه ان بين الجراحات كالنفس فتكون خمسين سواء انقضت ابدالها عن
الدية كالحكومة وبذل اليد او زادت كبذل اليدين والرجلين اه (قوله وان تعدد) إلى قول الماتن وفي
القديم في المغنى لا قوله وبه يتجه إلى ولو نكل المدعى (قوله وان تعدد) اي المدعى عليه خمسون ولورد
احد المدعى عليهم حاف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية إذا وزعت عليهم اه عش
(قوله وفارق التعدد هنا) اي حيث طالب من كل خمسون يميناً التعدد في المدعى اي حيث وزعت الايمان
على عدد المدعين بحسب ارثهم اه عش (قوله لا يثبت لنفسه ما يثبت الخ) اي بل يثبت بعض الارش
فيحلف بقدر حصته اه معنى (قوله من المدعى عليه) بان لم يكن لوث او كان ونكل المدعى عن القسامة
فردت على المدعى عليه فنكل فردت على المدعى مرة ثانية اه معنى (قوله لانها اللازمة للراد) فيه فيما إذا
كان رد اليمين من بعض المدعين فقط نظر (قوله ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم الخ) لا موقع له هنا فكان
حقه ان يسقط كافي النهاية والمغنى أو يقدم على قوله أو المردودة من المدعى كالاخني (قول الماتن واليمين
مع شاهد خمسون) انظر بماذا ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ويحجب بانه أن
وجد شرط الشهادة كان آتى بلفظ الشهادة بعد تقدم الدعوى كان من باب الشهادة وإن آتى بغير لفظ
الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه عش (قول الماتن خمسون) راجع للجميع كما تقرر
والاحسن في المردودة واليمين نصيبهما عطفاً على اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرفع اه
معنى (قوله وبه يتجه الخ) عبارة النهاية والوجه كما اقتضاه اطلاعهما عدم الفرق الخ (قوله انه لا فرق

المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنات النصف أربعة فجمع ما لها خمسة فتكون الايمان
بينهما خمسا (قوله ولا يبطل حقه بنكوله) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر
حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كمل معه اه

(٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد فوزعت عليهم بحسب ارثهم (و) ان
اليمين (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خمسون لانها اللازمة للراد (او) المردودة من المدعى (على المدعى مع لوث)
خمسون لانها اللازمة للراد ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم حاف كل الخمين كاملة (و) ان (اليمين مع شاهد) بالقتل (خمسون) احتياطاً للدم
وبه يتجه ما اطلقه المقتضى انه لا فرق بين العمود وغيره كما مر ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو اليمين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه

ردت على المدعى وان نكل لان يمين الرد غير يمين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العاقلة) لقيام الحجة (٥٨) بذلك ولا يغني عن هذا ما مر في بحث العاقلة خلافا لمن زعمه لان القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف

القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا قود للخبر الصحيح اما ان تدوا صاحبكم أو تاذنوا بحرب من الله وهو لمافيه من التقسيم المقتضى للحصر فيهما وعدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لظاهر ما مر وتستحقون دم صاحبكم وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قتل رجلا في القسامة وفي الصحيحين يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته أى بضم أوله وكسره بحبله وقد تطلق على الجملة واجابوا بان المراد بدل دمه جمعاً بين الدليلين والقسامة تشمل لغة يمين المدعى بعد نكول المدعى عليه وهى يثبت بها القود والدفع بالحبل قد يكون لاخذ الدية منه (ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم اقسام عليه خمسين واخذ ثلث الدية) لتعذر الاخذ بها قبل تمامها (فان حضر آخر) أى الثانى ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان السابقة لم تتناول

(الخ) خلافا للنفى عبارته واطلق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد وينبغي ان يقيد بالعمد اما قتل الخطأ وشبه العمد فتخاف مع الشاهد يميناً واحدة كما مر عن أصريح الماوردى في الكلام على ان شهادة العدل لوث (قوله) ردت على المدعى وان نكل (وليس لنا يمين ردت لانهما بحيرى (قوله) لان سبب تلك) أى يمين الرد وقوله وهذه أى يمين القسامة اه ع ش (قول المتن بالقسامة) أى من المدعى واحترز بالقسامة عمالو - ملف المدعى عند نكول المدعى عليه وكان القتل عمدا فانه يثبت بها القود لانهما كالا يمينه والقود يثبت بكل منهما معنى وزيادى وأتى في شرح وفي القديم قصاص ما يوافقه (قول المتن على العاقلة) أى مخففة في الاول مغلظة في الثانى اه معنى (قوله) لقيام الحجة) إلى قوله وروى أبو داود في النهاية لا قوله وهو لمافيه إلى المتن (قوله) فيحتاج إلى النص (الخ) أى لثلاثتهم ان القسامة ليست كاليمين في ذلك كما انها ليست كاليمين في العمداه معنى (قوله) دية) أى حاله اه معنى (قوله) امان تدوا (الخ) أى تطوا وقوله او تاذنوا (الخ) أى تلبوا بحرب من الله لمخالفتكم له فيما امركم به اه ع ش (قوله) وهو) أى هذا الخبر (قوله) ظاهر (الخ) خبر وهو (قوله) وتستحقون دم (الخ) بدل من ما مر سم ورشيدى (قوله) دم صاحبكم) أى دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله) فيدفع) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم (قوله) أى بضم (الخ) الاولى اسقاط (قوله) واجابوا) عبارة للمغنى والنهاية واجاب الجديداه (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر وقوله والقسامة (الخ) هذا جواب خبر أبى داود وقوله والدفع بالحبل (الخ) هذا جواب خبر الصحيحين اه سم (قوله) بان المراد بدل دمه) أى وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله) لاخذ الدية (الخ) أى كما يكون للاقتصاص منه (قول المتن ولو ادعى عمدا بلوث) عبارة الروض أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه سم ع ش (قول المتن بلوث) أى معاه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) والمتعدد في هذه المدعى عليه وفيما مر من قول الشارح فلوانهم لو كانوا ثلاثة اخوة (الخ) المتعدد المدعى اه ع ش (قوله) لتعذر الاخذ) إلى قوله بعدد عواها في المغنى لا قوله وعجيب إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا ذلك وقوله قال جمع (قوله) ثم الثالث) ذكره المغنى في شرح وهو الاصح بما نصه وسكت عن حكم الثالث إذا حضر وهو كالثانى فيما مر اه وقال ع ش بعد ذكر مثله عن المحلى مانصه أى فيحلف المدعى بعد حضوره خمسين يميناً ان لم يكن ذكره في حلفه ولا ولا فلا يحتاج إلى حلف اصلا اه (قوله) فانكر) أى وان اعترف اقتص منه اه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) عبارة للمغنى فان اعترف بالقتل اقتص منه وان انكر اقسام (الخ) (قوله) كالألوا حضر امعا) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين سم على حج اه ع ش (قوله) ومحل احتياجه (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ان لم يكن الخ قيد لا قسم لا للقول المرجوح كأيومهم صنيع المصنف (قوله) أى الثانى) عبارة للمغنى أى الغائب اه (قوله) بجنه الرافعى) أى فى المحرراه معنى (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا عجيب فان ينبغي تستعمل

(قوله) وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر (قوله) والقسامة تشمل يمين المدعى) هذا جواب خبر أبى داود (قوله) والدفع بالحبل) هذا جواب خبر الصحيحين (قوله) ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم) عبارة الروض أى او ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه (قوله) كالألوا حضر امعا) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا يجب فان ينبغي تستعمل للبندوب كفى قوله فى الوصية ينبغي ان لا يوصى باكثر من ثلث ماله

للمنقول

وأخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمسا وعشرين)

كألو حضرا معا ومحل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أى الثانى (فى الايمان) السابقة (ولاً) بان ذكره فيها (فينبغي) وفاقأما بجنه الرافعى (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة فى غيبة المدعى عليه وهو الاصح) قياساً على سماع البينة فى غيبته وعجيب مع قوله ينبغي

اعتراض شارح له بأنه يقتضي ان هذه اموال (وهي استحق بدل الدم اقسام) ولو كافر اعجزورا (٥٩) عليه وسيد في قتله بخلاف مجروح

ارتد ومات لا يقسم قريبه
لان ماله فيه نعم لو اوصى
لمستولدة بقيمة قته بعد قتله
ومات قبل الاقسام والتكول
قسم الورثة بعد دعواها
أو دعواهم إن شاؤا لانهم
الذين يخلفونه والقيمة لها
عملا بوصيته فان نكحوا سمعت
دعواها التحليف الخصم ولا
تحلف هي ويقسم مستحق
البذل (ولو) هو (مكاتب
لقتل عبده) لانه المستحق
فان عجز قبل نكحها اقسام السيد
أو بعده فلا كالوارث وبهذا
كمسئلة المستولدة المذكورة
آتفا يعلم ان قوله اقسام جرى
على الغالب إذا خالف فيها
غير المدعي وظاهر أن ذكر
المستولدة مثال وان له لو
اوصى بذلك لآخر اقسام
الوارث أيضا واخذ
الموصى له الوصية بل قال
جمع لو اوصى لآخر بعين
فادعاهما الآخر حلف الوارث
كافي مسئلة المستولدة وقيل
يفرق بان القسامة على خلاف
القياس احتياطا للدماء
قال ابن الرفعة هذا إن كانت
العين بيد الوارث فان كانت
بيد الموصى له حلف جزما
(ومن ارتد) بعد موت
مورثه (فالا فضل تاخير
اقسامه ليسلم) ثم يقسم لانه
لا يتورع عن اليمين الكاذبة
(فان اقسام في الردة صح على
المذهب) وأخذ الدية لانه
صلوات الله عليه
اعتد بايمان اليهود

للمنقول كافي قوله في الوصية ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله اه سم (قوله اعتراض شارح الخ) واقفه
المغنى (قوله بانه) اى كلام المصنف وقوله ان هذا اى قوله إن لم يكن ذكره في الايمان والا فينبغي الخ (قوله
منقول) اى عن الاصحاب اه مغنى (قوله بخلاف مجروح ارتد) عبارة المغنى احتراز عن استحق الخ عمالو
جرح شخص مسلما فارتد الخ (قوله ولو اوصى) اى السيد (قوله بعد قتله) متعلق باوصى اهرشيدى ويجوز
تعلقه بقيمة قته عبارة الروض فان اوصى لمستولدة بعد قتل حاف السيد وبطلت الوصية او بقيمة عبده
إن قتل صحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته اه ويوافق الاول فقط قول المغنى بقيمة عبده المقتول اه
(قوله ومات) عبارة المغنى فالوصية صحيحة فاذا مات السيد قبل القسامة فان المستولدة تستحق القيمة ومع
ذلك لا تقسم بل الوارث لان العبد يوم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فيرثها كسائر
الحقوق وإذا ثبتت القيمة صرفها إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقيق مراده كانه يقتضى دينه اه (قوله
اقسم الورثة) فهنا اقسام غير مستحق بدل الدم اه سم (قوله بعد دعواها) اى المستولدة وقوله اودعواهم
أى الورثة (قوله إن شاؤا) قيد لقوله اقسام الورثة عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمهم القسامة وإن تيقنوا
الحال لانه سعى في تحصيل غرض الغير فان نكحوا عن القسامة لم تقسم المستولدة لان القسامة لا ثبات القيمة
وهي للسيد فتختص بخليفته بل لها الدعوى على الخصم بالقيمة والتحليف له لان الملك لها فيها ظاهر ولا يحتاج
في دعواها والتحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى اعراض الورثة عن الدعوى فلو نكل الخصم حلفت
اليمين حلفت يمين الرداه (قوله ولا تحلف هي) اى لانها ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم حلفت
اليمين المرودة اه ع ش (قوله ويقسم الخ) دخول في المتن (قوله لانه المستحق) اى لبدله ولا يقسم سيده
بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد يقسم لبدله دون المأذون له لانه
لاحق له مغنى واسى (قوله فان عجز) اى المكاتب عن اداء النجوم (قوله قبل نكحها الخ) اى وقبل اقسامه
واما لو عجز بعدما اقسام اخذ السيد القيمة كالومات الولي بعدما اقسام اه مغنى واسى (قوله او بعده فلا)
اى فلا يحلف لبطان الحق بالنكول لكن للسيد تحليف المدعى عليه اه اسنى (قوله كالوارث) اى كما
لا يقسم الوارث إذا نكل مورثه اه اسنى (قوله وبهذا) اى مسالة عجز المكاتب (قوله إذا خالف فيها الخ)
انما يتجه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا لما يخرج
منه مسئلة المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة
لا يجامع قوله اودعواهم اه سم (قوله غير المدعى) عبارة النهاية غير المستحق حالة الوجوب اه (قوله
هذا) اى الخلاف (قوله حلف جزما) اى الموصى له (قوله بعد موت مورثه) عبارة المغنى بعد استحقاقه
البذل بان يموت المجروح ثم يرتد عليه قبل ان يقسم اما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرتد فلا يقسم
لانه لا يرث بخلاف ما إذا قتل العبد وارثه سيده فانه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد او بعده لان استحقاقه
بالمالك لا بالارث اه (ثم يقسم) الى الفصل في المغنى (قول المتن صح) اى اقسامه (واخذ الدية) يقتضى ان
الاخذ لا ينافي وقف ملك المرء تدسم على حج اه ع ش (قوله اعتد بايمان اليهود) اى فدل على ان يمين الكافر
صحيحة اه مغنى (قوله اعتد بها) اى بايمان حال الردة (قوله لتعذر بيت المال) لان دية لعامة المسلمين
وتحليفهم غير ممكن اه مغنى (قوله والاحبس) اى وان طال الحبس اه ع ش

(قوله اقسام الورثة) فيها اقسام غير مستحق بدل الدم (قوله إذا خالف فيها غير المدعى) انما يتجه
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا لما يخرج من مسئلة
المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة لا يجامع قوله
أو دعواهم (قوله بل قال جمع لو اوصى لآخر بعين) كتب عليهم ر (قوله واخذ الدية) يقتضى ان الاخذ

في القصة السابقة والقسامة نوع اكتساب للمال كالا حطاب ولو أسلم اعتد بها قطعاً (ومن لا وارث له) خاصاً (لاقسامة فيه)
معلوم لو تذر حلف بيت المال بل ينصب الامام مدعياً فان حلف المدعى عليه فواضح ولا حبس حتى يقرأ ويحلف

(فصل فيما ثبت به وجوب القود والمال بسبب الجناية واكثره ياتي في الشهادات والدعاوى وقدم هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه (لأنه ثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس او غيرهما من قتل او جرح او ازالة (باقرار) صحيح من الجاني (او) شهادة (عدلين) او يعلم القاضى أو يتكول المدعى عليه مع حلف المدعى كاليعدان مما سيذكره على ان الاخير كالاقرار وما قبله كالينقوسياق ان السحر لا يثبت الا بالاقرار فلا يرد عليه (و) انما يثبت موجب (المال) مما مر (بذلك) اى الاقرار او شهادة العدلين وما في معناهما (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويعين) مفردة او متعددة كما مر انفا او بالقسامة كما علم مما قدمه وشرط ثبوته بالحجة الناقصة أن يدعى به لا بالقود ولا لم يثبت المال بها وانما وجب في السرقة بها وان ادعى القطع لانهما توجبهما والعمد لا يوجب الا القود فلو اوجبنا المال أو جينا غير المدعى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل للمال رجل وامرأتان) او شاهد (ويعين) لم يقبل في الاصح اذ لا يثبت المال إلا بعد ثبوت القود اما بعدهما وقبل الثبوت فلا يقبل قطعا لان الشهادة غير مقبولة حين اقيمت (ولو شهد هو وهما) اى رجل وامرأتان وفي معناهما رجل معه يعين (بهاشمة قبلها) ايضاح لم يجب ارشها على المذهب (لاتحاد الجناية فاذا اشتملت

(فصل فيما ثبت به وجوب القود) (قوله فيما ثبت) الى قول المتن وليصرح في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله مفردة او متعددة (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالبيع مثلا لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن او نحو ذلك اه رشيدى (قوله واكثره) اى اكثر ما في هذا الفصل (قوله وقدم) اى المصنف هذا الفصل (قوله من قتل الخ) بيان لموجب القصاص (قوله او جرح) بفتح الجيم مصدر واما بالضم فهو الاثر الحاصل به وقوله او ازالة اى لمعنى من المعانى كالسمع والبصر ادعش (قوله صحيح) احتراز به عن اقرار الصبي والمجنون اه ع شر (قوله او يعلم القاضى) اى حيث ساغ له القضاء به لانه كان يجتهد ادعش هذا على مختار النهاية وياتي في الشارح خلافة (قوله كايعدان الخ) جواب عن ايراد علم القاضى وبين الرد على حصر المصنف وحاصله انه سكت عنهما هنا اتكالا على علمهما مما سيذكره (قوله على ان الاخير) اى الذين المرادودة وقوله وما قبله الخ اى علم القاضى اى فلا يردان على حصر المصنف (قوله فلا يرد عليه) وجه وروده انه ذكر ان موجب القصاص يثبت بالاقرار أو البينة مع أن السحر لا يثبت إلا بالاقرار خاصة وحاصل الجواب انه لما لم يتعرض له هنا لا سيما ذكره اه رشيدى (قوله مما مر اى من قتل او جرح او ازالة (قول وما في معناهما) وهو علم القاضى والذين المرادودة ادعش (قوله كما مر انفا) انظر ان مر ذلك في النسبة للمفردة والذي مر به انه ان جميع ايمانهم لدم متعددة رشيدى وبهم وساطان (قول تأتده) اى في قوله ويجب بالقسامة الخ (قوله وشرط ثبوته) اى المال وقوله بالحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او رجل وبعين ادعش (قوله به) اى المال (قوله ولا) اى بأن ادعى القود وأقام الحجة الناقصة (قوله لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود اصلا كما هو الموجد في كلامهم وكما لم يزل قول المصنف به ولو عفا عن القصاص الخ خلافا لما يروى من كلام الشارح قل الرشيدى وفيه تاويل (قول بها) اى بالحجة الناقصة لكنها تثبت بها للوثوق وانما وجب اى المال وقوله بها اى بالحجة الناقصة ادعش (قول لانها) اى المرفة يعنى إقامة الحجة الناقصة فيها (قوله توجبهما) اى المال والقطع واجيب عن ذلك ايضا بان المال هنا بدل عن القود واما المال والقطع فكل منهما حق متأصل لا يدل كافيده قوله لانها توجبهما اه ع شر (قوله غير المدعى) بفتح العين اى غير المدعى به (قوله المستحق) اى مستحق قصاص في جناية توجبها اه مغنى (قوله قبل الدعوى الخ) وقوله على مال عتلقان بهما (قول ويعين) اى خمسون اه ع شر (قول المتن لم يزل الخ) اى لم يحكم به بذلك لما اقام بينه بعدد فوه بالجناية المذكورة دل يثبت القصاص لان العفو وغير معتبر او لانه اسطة طحتم ارم من تعرض له والظاهر الاول اه مغنى (قوله لا بد ثبوت القود) اى ولم يثبت (قوله اما بعدهما الخ) اى بعد الدعوى والشهادة عبارة المغنى أما لو ادعى العمد وأقام رجلا وامرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم به بذلك الشهادة لم يحكم له بها قطعا اه (قوله فاذا اشتملت) عبارة المغنى واذا اشتملت الجناية اه بالواو (قوله لم يثبت) الاولى التانيث كفى المغنى (قوله وبه) اى باتحاد الجناية هنا (قوله مرق منه) اى من السهم من زيد (قوله فان الثانى) اى الخطا الوارد على غير زيد (قوله لانها) اى رضى زيد بسهمهم ومرورها منه الى غيره (قوله في الاولى) اى هاشمة قبلها ايضاح وهو راجع لمعطوف والمعطوف عليه معا (قوله بها) اى بالحجة

لا ينافى وقف ملك المرتد

(فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار او عدلين الخ) (قوله مفردة او متعددة كما مر) راجع أين مر ذلك بالنسبة للبفردة وعبرة الزركشى وقوله او يعين صوابه او يعين بزيادة او الا ان يريد المال في غير القسامة فانه يثبت باليمين المفردة وهو بعيد من سياقه لكن يرد عليه ان اليمين في الجراح كلها متعددة على الاظهر ولا توزع على مقدار الدية اه (قوله وانما وجب في السرقة بها) اى بالناقصة (قوله

على موجب قود لم يثبت الا بحجة كاملة وبه فارق رضى سهم لزيد مرق منه لغيره فان الثانى
يثبت بالناقصة لانها جنايتان مستقلتان ومن ثم لو اختلف الثانى او الضربة فى الاولى ثبت الهشيم بها لانفراده حيثئذ (وليصرح)

قول الشاهد (ضربه فإوضح
عظم رأسه) إذ لا احتمال
حينئذ (وقيل يكفى فإوضح
رأسه) وهو المعتمد لفهم
المقصود منه عرفا وما قيل
أن الموضحة من الإيضاح
ولا تختص بالعظم فلا بد
من التعرض له وإن تنزِيل
لفظ الشاهد الغير الفقيه على
اصطلاح الفقهاء لا وجه له
رده البلقيني بأن الشارع
إنما بذلك الأحكام فهو
كصرائح الطلاق يرضى
بها مع الاحتمال فإذا شهد أنه
سرحها قضى بطلاقها وإن
احتمل تسريح رأسها
فكذلك إذا شهد بالإيضاح
قضى به وإن احتمل أنه لم
يوضح العظم لأنه احتمال
بعيد جدا وفيه ما فيه في
شاهد عامي لا يعرف مدلول
نحو الإيضاح شرعا فلا وجه
هنا وفيما قاس عليه أنه
لا بد من الاستفصال فإن
تعدروا وقف الأمر هنا إلى
البيان أو الصلح (ويجب
بيان محلها) أي الموضحة
الموجبة للقود (وقدرها)
فيما إذا كان على رأسه
موضحا أو تعيينها بالإشارة إليها
سواء كان على رأسه موضحة

فيما اذا كان على راسه موضح) اعل هذا القيد لاجل قوله بيان محلها الا لاجل قوله قد ها ايضا بدليل قوله وان لم يكن براسه الاموضحة واحدة لاحتمال انها وسعت اه وقد يقال بيان محلها الا بد منه وان لم يكن براسه الا واحد إذ قد تكون موضحة بعضها المختلف محلهم رايه قول شرح المنهج ويحب لقوده الموضحة بيانها محلا ومساحة وان كان براسه موضحة واحدة لجواز انها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني اه (قوله بل يتعين الارشاح) عبارة الروض فوشهدا بايضاح بلا تعيين وجب المال اه وكان تعذر القود لعدم

أو مواضع (ليمكن قصاص) لانهم متى لم يبينوا ذلك فلا قدروا ان لم يكن براسه الا موضحة واحدة لاحتمال انها وسعت بل يتعين الارش لانه لا يختلف ومنه يؤخذ ان حكومة باقى البدن لا بد من تعيينها ولو بالنسبة للعمال والالم تجب حكومتها لاختلافها باختلاف قدرها ومحلها (ويثبت القتل بالسحر باقراره) به حتمية او حكما كقوله بسحرى وهو يقتل غالبا او بنوع كذا وشهد عدلان تابا بانه يقتل غالبا فعمد فيه القود او نادر افشبه عمدا واخطات من اسم غيره له خطأ واما على العاقلة ان صدقوه والا فعليه او مرض بسحرى ولم تمت اقمم الى لانه لوث وكنكوله

مع يمين المدعى (الابينة) لتعذر مشاهدته (٦٢) قصد الساحر وتأثير سحره (تنبيه) تعلم السحر وتعليمه حرامان مطلقا على

أيضا باليمين المردودة كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكر وينكل عن اليمين فترد على المدعى بناء على
الاصح من اهما كالاقرار اه (قوله مع يمين المدعى) اي يمين واحدة اه ع ش (قوله وتأثير سحره) اي في
الشخص المعين فلا ينافي قوله السابق واشهد عدلان الخ لانه كان في النوع مع قيد الغالب (قوله تعلم السحر)
الى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا على الاصح) اي خلافا لابن ابي هريرة في قوله ويجوز تعليمه وتعليمه
للقوف عليه لا للعمل به اه مغنى (قوله ولا اعتقاده) فان احتيج فيهما الى تقديم اعتقاد مكفر كغراه مغنى
(قوله ويحرم فعله) وهل من السحر ما يقع من الاقسام وتلاوة آيات قرآنية يتولد منها الهلاك فيعطى حكمه
المذكور ام لا فيه نظر والاقرب الاول فليراجع اه ع ش عبارة السيد عمر ولا بأس بحل السحر بشيء
من القرآن والذكر والكلام المباح وان كان بشيء من السحر فقد توقف فيه احدى المذهب جوازه ضرورة
اه اقناع في فقه الحنابلة اه (قوله ويفسق به) اي بفعل السحر مطلقا ايضا اي كتعليمه وتعليمه (قوله فيهما)
اي في قوله ويحرم فعله ويفسق به وقوله ولا يظهر الخ وقوم نعم الخ استدراك على دعوى الاجماع
في الاول فقط اي قوله ويحرم فعله ويفسق به عبارة المغنى قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الاعلى
فاسق ولا تظهر السكرامة على فاسق وليس بمقتضى العقل بل مستفاد من اجماع الامة انتهى (قوله يطلق
السحر) اي يحله (قوله منه) اي من جواب احد (قوله لهذا الغرض) اي الحل (قوله وفيه نظر) اي
في الاخذ (قوله اذ ابطاله الخ) وقد يقال ان اطلاق الامام احمد ظاهر في العموم وهذا القدر كاف في
صحته الاخذ (قوله وفي حديث الخ) تايد للنظر (قوله وذكروها) اي للنشرة المباحة (قوله لانه) اي
السحر حيثئذ اي حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) اي ما قاله الحسن البصري وغيره
من عدم جوازه مطلقا (قوله لانه داء الخ) لا يخفى انه يفيد عدم جواز التعلم لا عدم جواز فعل العالم به
حلّه عن الغير (قوله وهذا برد الخ) يعني بقوله لانه داء الخ ومرفاهيه (قوله قال) اي من اختار حله الخ
(قوله وله حقيقة الخ) (تنبيه) السحر لغة صرف الشيء عن وجهه يقال ماسحرك عن كذا اي
ما صرفك عنه واصطلاحا حازر اوله النفوس الخبيثة لا فعال واقوال يترتب عليها امور خارقة للعادة
واختلف فيها هل هو تخيل او حقيقة قال بالاول المعتزلة واستدلوا بقوله تعالى تخيل اليه من سحرهم انها
تسمى وقال بالثاني اهل السنة ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساحر قديا ياتي بفعل او قول يتغير به
حال المسحور فيمرض ويموت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء الى بدنه من دخان او غيره وقد يكون بدونه
ويفرق به بين الزوجين ويكفر معتقدا باحته (فائدة) لم يبلغ احدهم السحر الى الغاية التي وصل اليها القبط
ايام دولو كامله مصر بعد فرعون فانهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا
والبرابي بالباء الموحدة احجار تحت وتجعل فيها الصور المذكورة وهي مشهورة في بلاد الصعيد فأي عسكر
قصد هم اتوا الى ذلك العسكر المصور فمافعلوه به من قلع الاعين وقطع الاعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد
لهم فتخاف منهم العساكر واماواستمان سنة والنساء من الملوك والامراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده
فهاهم الملوك والامراء قال الدميري حكاه القرافي وغيره وذهب قوم الى ان الساحر قد يقلب بسحره الاعيان
ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر ان يرد نفسه الى الشباب
بعد الهرم وان يمنع نفسه من الموت ومن جملة انواعه السيمياء واما الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والحصى
والشعير والشعيرة فحرام تعليمها وتعلما وفعلا وكذا اعطاء العوض واخذها عنها بالنص الصحيح في النهي
عن حلوان الكاهن والباقي بمعناه مغنى وع ش (قوله ويحرم تعلم وتعليم كهانة) والكاهن من تخبر بواسطة
النجم عن المغيبات في المستقبل بخلاف العراف فانه الذي يخبر عن المغيبات الواقعة كعين السارق
ومكان المسروق والضالة ومغنى (قوله وضرب الخ) عطف على تعلم الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عبارة
المغنى واما الحديث الصحيح كان نبي من الانبياء يخط فمن وافق خطه فذاك معناه من علم موافقته له
فلا بأس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي ع ش عن الدميري مثله (قوله علق حله) اي

الاصح ومحل الخلاف
حيث لم يكن فعل مكفرو ولا
اعتقاده ويحرم فعله ويفسق
به ايضا ولا يظهر الا على
فاسق اجماعا فيهما نعم سئل
الامام احمد عن يطلق
السحر عن المسحور فقال
لا بأس به وأخذ منه حل
فعله لهذا الغرض وفيه نظر
بل لا يصح اذ ابطاله لا يتوقف
على فعله بل يكون بالرقى
الجائزة ونحوها مما ليس
بسحر وفي حديث حسن
النشرة من عمل الشيطان
قال ابن الجوزي هي حل
السحر ولا يكاد يقدر عليه
إلا من عرف السحر اه
أى فالنشرة التي هي من
السحر محرمة وإن كانت
لفصد حله بخلاف النشرة
التي ليست من السحر فانها
مباحة كما بينها الاثمة وذكرها
لها كيفيات وظاهر المنقول
عن ابن المسيب جواز حله
عن الغير ولو بسحر قال لانه
حيثئذ صلاح لا ضرر لكن
خالقه الحسن وغيره وهو
الحق لانه داء خبيث من
شان العالم به الطبع على
الافساد والاضرار به ففطم
الناس عنه راسا وبهذا يرد
على من اختار حله اذ تعين
لرد قوم يخشى منهم قال كما
يجوز تعلم الفلسفة المحرمة
وله حقيقة عند أهل السنة

ويؤثر نحو مرض وبغضاء وفرقة ويحرم تعلم وتعليم كهانة وضرب رمل وخبر مسلم دال على حظره لانه علق حله بمعرفة موافقة الضرب

ما يفعله منه لما كان يفعله النبي الذي علمه راني يظن ذلك فضلا عن علمه وشيرو وحى وشوذة والنفرج على فاعل شيء من ذلك كما هو ظاهر لأنه
إعانة على معصية ثم رايت في فتاوى المصنف ما يصرح بذلك والخبر الصحيح من أني عرفنا لم تقبل له محلة أربعين وما يشمله رني القبول فيه نفي
للثواب لا للصحة ومقبول هذا الكتاب أنه لا ضمان على القاتل بالعين وإن نعمده ونقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه أفتى بأن لولي الدم
قتل ولي قتل مورثه بالحال لأن فيه اختيارا كالساحر وحيد فينبغي أن يأتي فيه تفصيله اه وفيه نظر بل الذي يتجه خلافه لأن غاية انه
كعائن تعمد وقد اعتيد منه دائما قتل من تعمد النظر اليه على أن القتل بالحال حقيقة إنما يكون (٦٣) لمهدر اعدم نفوذ حاله في محرم إجماعا

(ولو شهد لمورثه) غير أصل
وفرع (بجرح) يمكن
افضائه للهلاك (قبل
الاندمال لم يقبل) وإن كان
عليه دين مستغرق لنهته
اذلومات كان الارش له
فكانه شهد لنفسه ولا نظر
لوجود الدين لأنه لا يمنع
الارث وقد يرى الدائن
او يصلح وكونه لمن لا
يتصور ابرائه كزكاة نادر
لا يلتفت اليه والعبرة بكونه
مورثه حال الشهادة فان
كان عندها محجوبا ثم زال
المانع فان كان قبل الحكم
بالشهادة بطلت او بعده
فلا (وبعده يقبل) اذلا
تهمه (وكذا قبل) شهادته
لمورثه (بمال في مرض
موته في الاصح) لأنه لم
يشهد بالسبب الناقل
للساهد بتقدير الموت بخلاف
الجرح ولأن المال يجب
هنا حالا ويتصرف فيه
المريض كيف أراد وشم
لا يجب الا بالموت فيكون
للوارث (ولا تقبل شهادة
العاقلة بفسق شهود قتل)

الضرب برمل وكذا ضمير منه وضمير عليه (قوله ما يفعل) ببناء المفعول (قوله علمه) ببناء المفعول من التعليم
(قوله ذلك) أي الموافقة نائب فاعل يظن (قوله وشعير الخ) بالجر عطا على رمل (قوله وشعيرة) عطف
على كنهه (قوله والنفرج الخ) عطف على تعلم الخ عبارة عش عن الدميرى ويحرم المشى الى اهل هذه
الانواع وتصديقهم وكذلك تحرم القيافة والطيرو الطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه (قوله بذلك)
أي محرمة النفرج (قوله عرافا) مر تفسيره انفا (قوله ويشمله) أي المنفرج (قوله ونقل الزركشي) إلى
قوله لأن غاية الخ في المغنى (قوله لأن له) أي الولي فيه أي في الحال او القتل بها (قوله وفيه نظر الخ) أي في
فتوى البعض عبارة المغنى والصواب انه لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كانه نقل ذلك عن جماعة من السلف اه
(قوله لأن غاية الخ) أي الولي المذكور (قوله منه) أي العائن (قوله غير اصل وفرع) أي كما يعلم من باب
الشهادات لأن شهادتهما لا تقبل مطلقا للبعضية اه معنى (قوله يمكن افضائه) إلى قوله كذا قيل في المغنى
إلا قوله في المجلس اوبعده إلى قوله ولا ينافي مراجعة الاولى في النهاية الا قوله ولا نظر الى اما قتل لا يحملونه
(قوله يمكن افضائه للهلاك) أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسرى لأنه قد يسرى سم على المنهج
اه عش (قوله وان كان عليه) أي على مورثه وكذا ضمير مات (قوله وقد يرى الدائن) يؤخذ منه أن مثل
ذلك مالو اوصى بارش الجنابة عليه لاخر فان الموصى له قد لا يقبل فيثبت الموصى به للوارث اه عش
(قوله من لا يتصور الخ) أي أو المحجور عليه بصبا وجنون معنى وعش (قوله كزكاة) أي ووقف عام اه
معنى (قوله لا يلتفت اليه) لأن التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال لمورثه كان تخفيا قال الرافعي وشهادتهم
بتركية الشهود كشهادتهم بالجرح اه معنى (قوله فان كان) أي الزوال (قول المتن وبعده) أي الاندمال
(قوله لأنه لم يشهد الخ) عبارة الجلال في تعليل مقابل الاصح نصا ورفق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل
للقول اليه بخلاف المال اه رشيدى زاد المغنى عقب مثل ما مر عن الجلال فاذا شهد بالجرح فكانه شهد
بالسبب الذي يثبت به الحق وهما بخلافه اه (قوله او نحوه) أي كقطع طرف خطأ او شبه عمد اه معنى
ويحتمل أن الضمير للفسق (قوله وكذا ان لم يحملوه لفقرهم) أي لا تقبل اه عش (قوله بخلاف الموت)
أي موت القريب (قوله كينة باقراره) أي كشهادة العاقلة بفسق بينة اقراره بالقتل العمده اه معنى (قوله)
اذلا تهمه) أي اذلا تحمل فيه (قول المتن ولو شهد اثنان الخ) عبارة المغنى واعلم انه يشترط في الشهادة
السلامة من التكاذب وحينئذ لو شهد الخ (قول المتن بقتله) أي شخص اه معنى (قوله أي المدعى به)
تفسير لقتله (قوله على الاولين) او على غيرهما معنى واسنى (قوله لأن طلبه) أي المدعى اه عش (قوله)
ان سأل) أي الحاكم (قوله فيه) أي الحكم وعبارة المغنى لأن دعواه القتل على المشهود عليهما وطلبه
الشهادة كاف الخ (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أي مراد القيل بسكوت الولي سكوته عن

التعيين في معنى العفو عنه فلا يشكل بان الواجب القودعينا (قوله وكذا ان لم يحملوه لفقرهم لا لكون
الاقرين الخ) بقى ما لو كان الابعدون اغنياء والاقر بون فقراء فهل ترد شهادة الابعدين لانهم المتحملون

أو نحوه (بحملونه) أو بتركية شهود الفسق لدفعهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا ان لم يحملوه لفقرهم لا لكون الاقرين يفون بالواجب
لأن الغنى قريب في الفقير بخلاف الموت ولا نظر الى تحمل البعيد لفقر غيره لأن الانسان كثيرا يقرب غنى نفسه ويعرض عن امر غيره
غنى وفقر فالتهمة المبينة على تقدير غنى نفسه أظهر من التهمة المبينة على فقر غيره الغنى اما قتل لا يحملونه كينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل
شهادتهم بنحو فسقهم اذلا تهمه (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) أي المدعى به (فشهدا على الاولين بقتله) مبادرين في المجلس اوبعده
(فان صدق الولي) المدعى (الاولين) يعني استمر على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لأن طلبه منهما الشهادة كاف في جواز
الحكم بها كذا قيل ويرده ماصرحوا به في القضاء انه لا يجوز له الحكم بما ثبت عنده الا ان سال المدعى فيه فالمراد سكت عن التصديق

(حكمهما) لا تنفاه التهمة عنهما وتحققهما في الآخرين لانهما اصارا عدوين الاولين بشهادة الاولين عليهما اولاهما يدفعان بها عن أنفسهما والتعليل الاول مشكل إذ المؤثر العدواة الدينية وليست الشهادة منها فالذي يتجه هو التعليل الثاني (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع أو كذب الجميع بطلان) أي الشهادة أن أمان في تكذيب الكل فواضح وأمان في تصديق الكل فلان تصديق كل فريق يستلزم تكذيب الآخر لا قضاة كل من الشهادتين أن لا قائل غير المشهود عليهما وأمان في تصديق الآخرين فلا يستلزمه تكذيب الاولين وشهادة الآخرين مردودة لما مر ولا ينافي مراجعة الولي التي (٦٤) افهمها المتن وجوب تقديم الدعوى وتعيين القاتل فيها لان تلك المبادرة لما وقعت اورثت

رية فروج لينظر أيسمر
على تصديق الاولين فيحكم
له او لا فتردد دعواه كذا
قاله جمع مجيبين عن اعتراض
تصوير المسئلة بان الشهادة
بالقتل يشترط لسماعها
تقدم الدعوى وتعيين
القاتل فيها فكيف يشهدان
ثم يراجع الولي واقول
لما يتوجه هذا الاعتراض
حتى يحتاج للجواب عنه بما
ذكر اذا قلنا ان الحاكم
يراجع الولي وجوبا وندبا
وهو الاصح اما اذا قلنا بما
مر ان معنى تصديقه للاولين
استمراره على تصديقهما
فلا اعتراض اصلا غاية
الامر ان تسمية ما وقع من
المشهود عليهما شهادة تجوز
لان المبادرة بالشهادة
تبطلها وان الولي وان لم
يجب سؤاله لكنه قد يتعرض
لما يبل حقه وظاهر كلام
بعضهم ان ندب سؤاله محله
ان يادرا في مجلس الدعوى
لا في مجلس بعده اي لان
مبادرتهم بمجلس الدعوى
قد تقرب ظن صدقهما
بخلافها بعده وبما تقرر
علم انه لا يحتاج لقول بعضهم
صورة ذلك ان يوكل الولي

التصديق لاسكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحينئذ فنوله لان طلبه منهما الشهادة
كاف اي عن التصديق ثانيا رشيدي وعش (قول المن حكمهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل مي
ادعى على احدهم قال غيره مبادرة بل انا الذي فعلته جاء فيه ما ذكر من التفصيل اه عش (قوله او لانهما
يدفعان الخ) عطف على قوله لانهما صار الخ (قوله منها) اي من العدواة الدينية اه عش (قوله
فالذي يتجه هو التعليل الثاني) ولذا اقتصر عليه المعنى (قوله اي الشهادة) ان الى قوله كذا قاله جمع في المعنى
(قوله لما مر) اي من التعليل (قوله مراجعة الولي) اي مراجعة الحاكم للولي (قوله لان تلك المبادرة
الخ) علة لعدم المناقاة (قوله اورثت رية) اي للحاكم وقوله فروج اي فليراجع الولي ويساله احتياطا
انتهى معنى (قوله لينظر) اي الحاكم ايسمر اي الولي (قوله او لا) اي او يعود الى تصديق الآخرين
او الجميع او يكذب الجميع انتهى معنى (قوله وهو الاصح) اي الدنب (قوله تجوز الخ) خبر ان (قوله
وان الولي الخ) عطف على قوله ان تسمية الخ (قوله سؤاله) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ان يادرا)
اي المشهود عليهما (قوله وبما تقرر) اي من الجوابين عن استشكل تصوير مسألة المتن (قوله صورة ذلك)
الى قوله وظاهر الخ مقول البعض والمشار اليه ما افهمه المتن من مراجعة الولي (قوله فانه لا يحتاج الخ)
اي الولي (قوله على الاولين) اي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله المدعى عليهما) اي
المشهود عليهما في دعوى الوكيل (قوله فينزل) اي الوكيل بسبب من اسباب العزل المارة في الوكالة
وهو عطف على قوله ان يوكل الخ (قوله وظاهر قوله) الى قوله او قال احدهما قتل في النهاية ولى الكتاب
في المعنى (قوله لكن عبارة الجمهور الخ) معتمد وقوله بطل حقه اي فليس له ان يدعى مرة اخرى ويقم البينة
اه عش (قوله ولو مبهما) اي سواء اعين العافي ام لا (قوله فكانه اقر بسقوط حقه الخ) اي فيسقط
حق الباقي (قوله منه) اي القصاص (قوله اما المال الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه واحترز
بسقوط القصاص عن الدية فانها لا تسقط بل ان لم يعين العافي فللورثة كلهم الدية وان عينه فانكر فكذلك
ويصدق يمينه انه لم يعف فان نكل حلف المدعى وثبت العفو يمين الردوان اقر بالعفو مجانا او مطلقا سقط
حقه من الدية والباقي حصته منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ويشترط
لاثبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لان حصته من الدية شاهدان لان القصاص ليس بمال ومالا
يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطه بها اما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت بالحجة الناقصة من رجل
وامرأتين او رجل ويمين لان المال يثبت بذلك فكذا اسقاطه وخرج بقوله اقر ما لو شهد فانه ان كان فاسقا
او لم يعين العافي فكلا قرارا وان كان عدلا وعين العافي وشهد بانه عفا عن القصاص والدية جميعا بعد دعوى

باعتبار وقت الشهادة ولا لاحتمال غنى الاقربين بعده وقضية عبارة المصنف الاول (قوله اما المال فيجب
له كالبقية) عبارة شرح المنهج وللجميع الدية سواء اعين العافي ام لا نعم ان اطلق العافي العفو او عفا مجانا فلا
حق له فيها اه (قوله ايضا اما المال فيجب له كالبقية) عبارة الروض وشرحه فلجميع الدية ان لم يعين العافي
وكذا ان عينه فانكر فان اقر سقطت حصته من الدية فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

الجاني

في المطالبة بدم مورثه فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعى الوكيل على اثنين به

ويقم عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل او البعض اي الآخرين فينزل فيدعى الولي على الاولين فيشهد
عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان للتهمة وظاهر قوله بطلنا بقاء حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو اقر بعض الورثة بعفو
بعض) عن الفود ولو مبهما (سقط القصاص) لنعذر تبعضه فـ كانه اقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على
العافي إلا ان عينه وشهد وضم له مكمل الحجة (ولو اختار شاهدان في زمان او مكان أو آلة أو هيئة) للفعل كقتله بكرة

أو بمحل كذا أو بسيف أو
 حز رقبته وخالفه الآخر
 (لغت) شهادتهما للتناقض
 (وقيل) هي (لوث)
 لاتفاقهما على أصل القتل
 ويرد بان التناقض ظاهر في
 الكذب فلا قرينة يثبت
 بها اللوث وخرج بالفعل
 الاقرار فلو قال احدهما
 اقربه يوم السبت وقال
 الآخر يوم الاحد فلا
 تناقض لاحتمال انه اقربه
 في كل من اليومين نعم ان
 عينان منافي مكانين يستحيل
 عادة الوصول من احدهما
 للآخر فيه كان شهدا احدهما
 انه اقرب بقتله بمكة يوم كذا
 والآخر بانه اقربه بمصر
 ذلك اليوم لغت شهادتهما
 وقال احدهما قتل وقال
 الآخر اقر بقتله لغت
 لعدم اتفاقهما وهو لوث
 حيث

(كتاب البغاة)

جمع باغ من بغى ظلم وجاوز
 الحد لكن ليس البغى اسم
 ذم على الاصح عندنا
 لانهم لما خالفوا بتاويل
 جائز في اعتقادهم لكنهم
 مخطئون فيه فلم لما
 فيهم من اهلية الاجتهاد
 نوع عذر وما ورد من
 ذمهم وما وقع في كلام
 الفقهاء في بعض المواضع
 من عصيانهم او فسقهم
 محمولان على من لا اهلية
 فيه للاجتهاد اولا تاويل

له اوله تاويل قطعي البطان

الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني مع الشاهد ان العافي عفا عن الدية فقط لا عنها وعن الفصاص
 لان الفصاص سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصه العافي وان شهد بالعفو عن الدية فقط لم يسقط فصاص
 الشاهد اه (قوله بمحل كذا) اي كالمسجد وقوله وخالفه الآخر اي كان قال قتله في العشي او في الدار
 او برح او بشقه نصفين اه مغنى (قوله لغت شهادتهما الخ) اي ولا لوث بها اه مغنى (قوله
 لاتفاقهما على أصل القتل) اي والاختلاف في الصفة ربما يكون غلطاً او نسياناً اه مغنى (قوله فلو
 قال احدهما اقربه الخ) يعني لا يضر اختلافهما في الزمان وكذا لا يضر اختلافهما في المكان او فيهما معا
 كان شهدا احدهما بانه اقر بالقتل يوم السبت بمكة والآخر بانه اقربه يوم الاحد بمصر لانه لا اختلاف في
 القتل وصفته بل في الاقرار مغنى وروض مع شرحه (قوله زمان في مكانين) عبارة المغنى يوما واما في
 مكانين متبايعين اه (قوله ذلك اليوم) ومثل اليوم ما لو عينا اياما تحيل العادة بجيئه فيها وقوله لغت
 شهادتهما ظاهره وان كانا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور الخارقة
 لا معمول عليها في الشرع اه ع ش (قوله او قال احدهما قتل الخ) عبارة المغنى مع شرحه ولو شهد
 احدهما على المدعى عليه بالقتل والآخر بالاقرار به فلو ثبت به القسامة دون القتل لانها لم يتفقا على
 شيء واحد فان ادعى عليه الوارث قتيلا عمدا اقسم وان ادعى خطأ أو شبه عمد حلف مع احد الشاهدين فان
 حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة او مع شاهد الاقرار فعلى الجاني وإن ادعى عليه عمد افشدهما
 باقراره بقتل عمد والآخر باقراره بقتل مطلق او شهدا احدهما بقتل عمد والآخر بقتل مطلق ثبت أصل القتل
 لاتفاقهما عليه حتى لا يقبل من المدعى عليه انكاره وطواب بالبيان لصفة القتل فان امتنع منه جعل
 ناكلا وحلف المدعى بمن الرد انه قتل عمدا او اقتص منه وان بين فقال قتلته عمدا اقتص منه او عفى على مال
 او قتله خطأ فللمدعى تخليفه على نفى العمدية ان كذبه فاذا حلف لزمه دية خطأ باقراره فان نكل عن اليمين
 حلف المدعى واقتص منه ولو شهد رجل على آخر انه قتل زيدا وآخر انه قتل عمرا اقسم ولياهما للحصول
 اللوث في حقهما جميعا اه (قوله وهو لوث) اي شهادتهما والتدكير لرعاية الخبر (كتاب البغاة)

اي وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام اه بجري قال ع ش ولعل
 الحسنة في جعله عقب ما تقدم انه كالا ستثناء من كون القتل مضمنا اه (قوله جمع باغ الخ) سمو بذلك
 لظلمهم ومجاوزتهم الحدود الاصل فيه آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيهما ذكرا الخروج على
 الامام صريحاً لكنهما تشمله لعمومها او تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الامام
 اولى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتال المرتدين من الصديقين رضي الله تعالى عنه
 وقتال البغاة من على رضي الله تعالى عنه نهاية ومغنى (قوله ليس البغى) الى قوله او ظنية في النهاية لا قوله
 على الاصح عندنا (قوله ليس البغى اسم ذم) اي على الاطلاق ولا تفديكون مذموما اه ع ش (قوله
 لما فيهم من اهلية الاجتهاد الخ) قد يشعر بانهم لو لم يكونوا اهلا للاجتهاد لا يحكم ببيعهم والظاهر انه ليس
 بمراد لما ياتي ان المدار على شبهة لا يقطع بطلانها فعمل المراد بالااجتهاد في عبارة الاجتهاد اللغوي او جرى
 على الغالب اه ع ش (قوله وما ورد من ذمهم) كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق
 الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فيبته جاهلية
 اه مغنى (قوله محمولان على من لا اهلية له الخ) ينبغي ولم يندرج بجهله سم وع ش (قوله على من لا اهلية فيه
 الخ) قد يقال ان اعتقد جواز الخروج على الامام باجتهاد او تقليد صحيح او جهل حرمة الخروج وعذر في

والدية جميعا بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني معه اي مع الشاهد ان العافي عفا من
 الدية لا عنها وعن الفصاص لان الفصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصه العافي اه

(كتاب البغاة)

(قوله محمولان على من لا اهلية فيه) ينبغي ولم يندرج بجهله (قوله ايضا محمولان على من لا اهلية فيه) قد

أى وقد عز مواعلي قتالنا اخذنا بما يأتى فى الخوارج او ظنية لاهليته للاجتهاد لكن خروجه لاجل جور الامام بعد استقرار الامر لما يأتى فيه
المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تمتع (٦٦) العصيان فى الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف يشترطون التاويل المتوقف على الاجتهاد المطلق

إلى الان وهم مصرحون
بإقطاعه من نحو ستمائة
سنة فعلم ان الاحكام الالوية
انما تثبت للبيعة الذين (هم)
مسلمون فلم تردون إذا
خرجوا لا تثبت لهم تلك
الاحكام بل يقتلون من غير
استتابة كما يعلم بما يأتى فى
الردة (مخالفة الامام)
ولو جائر الحرمة الخروج
عليه أى لا مطلقا بل بعد
استقرار الامر المتأخر
عن زمن الصحابة والسلف
رضى الله عنهم فلا يرد خروج
الحسين بن على وابن الزبير
رضى الله عنهما ومعهما
كثير من السلف على يزيد
وعبد الملك ودعوى المصنف
الاجماع على حرمة الخروج
على الجائر انما اراد
الاجماع بعد انقضاء زمن
الصحابة واستقرار
الامور أى وحينئذ فلا
فرق فى الحرمة بين المجتهد
الذى له تاويل وغيره
(مخرج عليه وترك)
عطف تفسير (الانقياد)
له بعد الانقياد كذا وقع
فى عبارة بعضهم وظاهر
انه غير شرط (أو منع حق)
طلبه منهم وقد (توجه
عليهم) الخروج منه كركاة
او حداوقود (بشرط شوكة
لهم) بحيث يمكن بها مقاومة

ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتأمل سيد عمر وس (قوله أى وقد عز موالخ) راجع لكل من المحامل الثلاثة
(قوله اخذ الخ) راجع لقوله أى وقد عز موالخ (قوله بما يأتى الخ) أى فى شرح ولو اظهر قوم رأى الخوارج
الخ (قوله لما يأتى) أى انفايه أى الخروج على الامام لجوره (قوله ان اهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضى
عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجب بانه اثر لاجتهاد خالف
الاجماع الا فى نقله اه سم (قوله فاندفع الخ) نظر وجه الاندفاع بما ذكره سم وقد يقال وجهه ما افاده
كلامه من ان البغى قسبان مذموم وغير مذموم وإن التاويل انما هو شرط فى القسم الثانى فقط
او قوله أى وقد عز موالخ من ان اشتراط التاويل انما هو فيما اذا لم يقاتلوا بخلاف ما اذا قاتلوا فلا يشترط
فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع ش (قوله يشترطون التاويل) أى الغير قطعى
البطلان (قوله إلى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعلم الخ) لعله من قوله لكن ليس إلى قوله وما
ورد (قوله ولو جائرا) وفاقا للنهاية وشرحي المنهج والروض والمغنى عبارة ولو جائر او هم عدول كما قاله
القفال وحكاها ابن القشيري عن معظم الاصحاب وما فى الشرح والروضة من التقييد بالامام العادل وكذا فى
الام والمختصر مرادهم امام اهل العدل فلا ينافى ذلك اه (قوله عليه) أى الامام ولو جائر (قوله المتأخر) أى
استقرار الامر (قوله فلا يرد) أى على التعليل المذكور (قوله ومعهما كثير الخ) جملة حالبة (قوله على يزيد
وعبد الملك) نشر على ترتيب اللف (قوله ودعوى المصنف) دفع به امرين الاول منافاة قوله أى لا مطلقا
لقول المصنف فى شرح مسلم ان الخروج على الائمة وقتالهم حرام باجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين
والثانى النزاع فى قول المصنف المذكور بمخرج الحسين بن على وابن الزبير (قوله انما اراد) أى المصنف
بالاجماع المذكور (قوله وحينئذ) أى بعد اجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على
حرمة الخروج على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) أى خروجه على حذف المضاف (قوله وغيره) أى
غير المجتهد الذى الخ (قوله كذا وقع) أى التقييد بعد الانقياد له (وظاهر انه غير شرط) وفاقا للمغنى والنهاية
عبارة ته سوا سبق منهم انقيادام لا كما هو ظاهر اطلاقهم اه (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة للمغنى والروض
مع الاسنى بكثرة او قوة ولو بحسن يمكن معها مقاومة الامام فيحتاج فى رد دم إلى الطاعة لسكفة من بذل مال
وتحصيل رجال اه (قوله ويؤيده) أى قول بعضهم (قوله انهم بغاة باتفاق) مقول الامام (قوله بما ذكر)
أى من الشوكة المقيدة بالحيشة المذكورة (قوله او بتحصنهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية
ولو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحسن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن
بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا ببغاة
ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك الانوار اه قال ع ش قوله بحافة الطريق ليس بقيد ومن ثم
اقتصر الزيادة على قوله ولو بحسن استولو بسببه على ناحية اه اقول وكذا اقتصر عليه الشارح والروض
والمغنى كما مر (قوله بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اه سيد عمر (قوله غير قطعى البطلان) إلى قوله
اما اذا خرجوا فى المغنى الا قوله كذا قيل إلى و تاويل وإلى قول المتن قيل فى النهاية (قوله غير قطعى البطلان)

يقال ان اعتقد جواز الخروج وعذرى ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتأمل (قوله المعلوم منه ان اهلية
الاجتهاد انما تمتع العصيان فى الصدر الاول فقط) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد
الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجب بانه لا اثر لاجتهاد خالف الاجماع الا فى نقله (قوله فاندفع ما
يقال الخ) انظر وجه الاندفاع بما ذكر (قوله بشرط شركة) لو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحسن فهل هو
كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا ببغاة ولا

الامام كذا قيل وفيه نظر وأحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسهل الظفر بهم وبعضهم بحيث لا يندفعون الا بجمع جيش ويؤيده قول
الامام فى قليلين لهم فضل قوة انهم بغاة بالاتفاق ولا يمتنع تحقق فضل قوتهم بما ذكر أو بتحصنهم بحسن استولو بسببه على ناحية وكان المراد
بالقليلين الذين هم محل الاتفاق أحد عشر فاكثير بدليل حكاية ابن القطان وجهين فيما لو كانوا نحو خمسة أو ستة (و تاويل) غير قطعى البطلان

يجوزون به الخروج عليه كتاويل أهل الجمل وصفين خروجهم على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان ويقدر على قتلهم ويمنعهم منهم لمواطاة أياهم كذا قيل والوجه أخذ من سيرهم في ذلك أن رمية بالمواطاة الممنوعة لم يصدر من يعتد به لأنه برى من ذلك حاشاه الله منه وتاويل بعض مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم وهو (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم أما إذا

خرجوا بلا تاويل كانعي حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتاويل يقطع بطلانه كتاويل المرتدين أولم يكن لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة كما يأتي بتفصيله (ومطاع فيهم) يصدر عن رأيهم وإن لم يكن منصوبا إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم فهو شرط لحصولها لا أنه شرط آخر غيرهما (قيل و) المطاع وإن كان شرطا لكن لا يكتفي في قيام شوكتهم بكل مطاع بل لا توجد شوكتهم إلا إن وجد المطاع وهو (امام) لهم (منصوب) منهم عليهم للحكم بينهم وردوا هذا الوجه بأن عليا كرم الله وجهه قاتل أهل الجمل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الأصح جعلهم لأنفسهم حكما غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنحو بلد (ولو أظهر قوم رأي الخوارج) وهم صنف من المبتدعة (كترك الجماعات) لأن الائمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (وتكفير ذي كبيرة) أي فاعلها فيحبط عمله ويحذف

أي بل ظنية عندنا ولا فهو صحيح عندهم اه حلي (قوله يجوز به الخروج عليه) عبارة المغني يعتقدون به جواز الخروج عليه او منع الحق المتوجه عليهم اه (قوله ويمنعهم) أي أهل الجمل وصفين منهم أي قتلة عثمان عبارة النهاية والمغني ولا يقتصر منهم اه وهي انساب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التاويل اه بجبري (قوله بالمواطاة الممنوعة) أي التي نقول بمنعها عبارة ع ش أي التي علمناها وقلنا بمنعها وعليه فبتقدير أن ثم مواطاة صدرت غير هذه لا ترد اه (قوله لم يصدر من يعتد به) أي من الخارجين عليه وقوله لأنه برى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواطاة لأن هذا تاويل باطل قطعيا ويشترط في التاويل أن لا يكون قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون إنني قتلت عثمان والله الذي لا اله إلا هو ما قتلت ولا مالات واقدنيت فعصوني حلي وشيخنا (قوله صلاته) أي دعاؤه اه شيخنا (قوله سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم وتطمئن بها قلوبهم اه يضاوي (فائدة) قال في العباب يحرم الطعن في معاوية ولعن ولده يزيد ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فإنها تبعث على ذمهم وهم اعلام الدين فالطاعين فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول ولما جرى بينهم محامل سم على المنهج اه ع ش (قوله كتاويل المرتدين) أي بان اظهروا شبهة لهم في الردة فان ذلك باطل قطعيا لوضوح ادلة الاسلام اه ع ش (قوله يصدر عن) أي تصدر افعالهم اه ع ش (قوله وإن لم يكن منصوبا) أي قوله ولا انفرادهم في المغني (قوله المطاع إلى المتن) (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصولها أي الشوكة (قوله وإن كان شرطا) أي لحصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الأول الاخير مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اه ع ش (قوله ولا انفرادهم الخ) خلافا للبغي عبارة سكنت المصنف عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة او قرية او موضع من الصحراء كما نقله في الروضة واصلمها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه اه واعتمده شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الآتي ويؤخذ من قولهم الخ (قوله وهو صنف) إلى قوله ويؤخذ في المغني وإلى قول المتن وتقبل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله فلا تتعرض لهم) سواء كانوا ايننا ام امتازوا بموضع عنالكن لم يخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الاذرعى مغني ونهاية (قوله ما لم يقاتلوا) أي فان قاتلوا ففسقوا واهل وجهه انهم لا شبهة لهم في القتال وبتقديرها فهي باطلة قطعيا اه ع ش (قوله نعم ان تضررنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو يقتلهم اه ع ش (قوله ان صرحوا الخ) أي لان اعرضوا في الاصح لان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لاحكم الله ورسوله ويعرض بتخطئته في التحكيم فقال كلمة حق اريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكره فيها ولا يمنعكم النى مما دامت ايديكم معنا ولا نبذوكم بقتال مغني واسنى وكذا في النهاية (قوله لكم علينا الخ) قال ع ش قوله في التحكيم أي بينه وبين معاوية اه ميري اه (قوله بعض اهل العدل) أي اماما او غيره اه مغني (قوله ولا يفسقون) مقول

يبالي بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الانوار م ر ش (قوله ولم يقاتلوا) أي انما تركوا فلا تتعرض لهم الخ) عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال في شرحه اما اذا قاتلوا ولم يكونوا في قبضة الامام فيقاتلون ولا يتحكم قتل القاتل منهم كما سيأتي قال في الاصل مع هذا واطلق البغوى انهم ان قاتلوا فهم فسقة واصحاب نهب لحكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم في المنهج واصله ومحله اذا قصدوا اخافة الطريق اه (قوله كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض اهل العدل) أي بخلاف ما اذا عرضوا بالسب فلا يعزرون م ر

في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تتعرض لهم إذ لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم على كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل نعم ان تضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نفسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم

ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا (٦٨) يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب اهل النار الحكم بقسقمهم لانهم لم يفعلوا

محرمات في اعتقادهم وإن أخطأوا وأثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعاً كما عليه أهل السنة وإن مخالفه آثم غير معذور فإن قلت أكثر تعاريف الكبيرة يقتضي فسقمهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثر آثامهم بالدين قلت هو كذلك بالنسبة لأحكام الآخرة دون الدنيا لما تقرر أنهم لم يفعلوا محرماً عندهم كما أن الحنفى يحد بالنبيذ لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل محرماً عنده نعم هو لا يعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم كما علم مما تقرر (والا) بأن قاتلوا أو كانوا في غير قبضتنا (هـ) هم (قطاع طريق) في حكمهم الآتي بابهم لا بغاة وإن أطال البلقيني في الانتصار له نعم لو قتلوا لم يتحتم قتلهم لانهم لم يقصدوا أخافة الطريق ومن ثم لو قصدوها تحتم (وتقبل شهادة البغاة) لعدم فسقمهم كما مر نعم الخطائية منهم ومن غيرهم لا تقبل شهادتهم لموافقهم كما يأتي ولا ينفذ قضاؤهم (و) يقبل أيضاً (قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيما يقبل فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كخالف النص أو الإجماع

قولهم وقوله أننا لا نفسق نائب فاعل يؤخذ (قوله ويؤيده) أي المأخوذ المذكور (قوله لانهم لم يفعلوا محرماً الخ) قال سم قد يقال لا أثر لهذا التعليل مع قوله وأثموا به من حيث الخ مع أنه آثم غير معذور اه رشدي (قوله وإن أخطأوا وأثموا به الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تاويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل اه سم (قوله كما عليه الخ) عبارة النهاية هو ما عليه أهل السنة اه (قوله لما تقرر انهم الخ) تقدم ما فيه (قوله بأن قاتلوا) إلى قوله ومن ثم في المعنى إلا قوله وإن أطال البلقيني في الانتصار له (قوله في حكمهم الخ) عبارة المعنى أي حكمهم كحكم قطاع طريق فإن قتلوا أحداً ممن يكافؤهم اقتص منهم كغيرهم لانهم قطاع طريق كما يفهمه كلام المصنف فلا يتحتم قتلهم وإن كانوا كقطاع طريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا الخ (قوله وإن أطال البلقيني في الانتصار له) عبارة النهاية خلاف للبلقيني اه (قوله لعدم فسقمهم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى وإلى قوله ثم رايت في النهاية إلا قوله بأن لم ندر إلى المتن وقوله ورد إلى ويحتمل (قوله لعدم فسقمهم الخ) أي لنا وأويلهم (قوله كما مر) أي آنفاً (قوله في الخطائية) وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون به لموافقهم بتصديقهم أسنى ومعنى (قوله منهم) أي البغاة (قوله كما يأتي) أي في الشهادات وسياتي فيها أنهم ان بينوا في شهادتهم السبب قبلات لا تتفاء التهمة حينئذ أسنى ومعنى وعش (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) أي لموافقهم نهاية وأسنى ومعنى (قوله ويقبل ايضاً قضاء قاضيه) أي بعد اعتبار صفات القاضي فيه اه معنى (قوله لذلك) أي لعدم فسقمهم (قوله هنا) احتراز عما يأتي في التنفيذ (قوله قبول ذلك) أي قضاء قاضيه (قوله ما يأتي في التنفيذ) أي من نذب عدمه اه عش (قوله لأن هذا كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية لشدة الضرر بترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ اه وكتب الرشدي عليه مانصه عبارة التحفة صريحة في أن الحكم في المحلين واحد غاية الأمر أن كلامهم هنا في الحكم الذي يتصل أثره به وهناك في الحكم الذي لم يتصل أثره به وعبارة الشارح صريحة في أن المراد بالتنفيذ المعنى الاصطلاحي وهو أن يقول القاضي نفذه فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم والتزام مقتضاه فانه واجب وحاول الشهاب ابن قاسم رد كلام التحفة إلى كلام الشارح فانه قال قوله بأن الإلغاء أي رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم أي ترك مجرد التنفيذ اه (قوله لأن هذا الخ) يظهر أن هذا للتنفيذ بمعنى عدم النقص والتعرض له والآتى للتنفيذ بمعنى الامضاء والاعانة عليه والفرق واضح ولا يلزم في الأول اتصال الأثر اه سيد عمر

ش (قوله لانهم لم يفعلوا محرماً في اعتقادهم) أي أثر لهذا التعليل مع ما بعده (قوله وإن أخطأوا وأثموا به من حيث أن الحق في الاعتقادات واحد الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تاويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل (قوله لم يفعلوا محرماً عندهم) قد يقال لا أثر لهذا مع قوله وأثموا به من حيث إلى قوله آثم غير معذور فتأمل فانه إذا آثم ولم يعذر لم يؤثر اعتقاده عدم الحرمة (قوله أو كانوا في غير قبضتنا) أي وقاتلناهم فقاتلوا كما يفهم من عبارة شرح الروض السابقة في الهاشم وإلا فلا معنى للحكم بانهم قطاع بمجرد أنهم في غير قبضتنا فليتامل (قوله ومن ثم لو قصدوها تحتم) هذا يقتضي أنهم قطاع وإن لم يقصدوها فليتامل مع ما في الهاشم عن شرح الروض من قوله وحله إذا قصدوا الخ (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) لم يقيد ذلك بقوله لموافقهم وقضية عبارة الروض وشرحه التقييد حيث قال الروض فيجيز شهادة البغاة وينفذ قضاؤهم فيما ينفذ فيه قضاؤنا ان علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا واماوالتا واما لم يكونوا خطائية اه وقال في شرحه واما إذا كانوا خطائية فيمتنع من ذلك ايضاً وإن علمنا أنهم لا يستحلون ما ذكر لكن محله إذا فعلوا ذلك مع موافقتهم كما سيأتي في الشهادات نعم لو بينوا في شهادتهم السبب قبلات لا تتفاء التهمة حينئذ كما سيأتي فليتامل (قوله فلا ينافيه ما يأتي) قريباً (قوله ويفرق بأن الإلغاء) أي رد الحكم (قوله بخلافه) أي ثم ترك مجرد التنفيذ (قوله

أو القياس الجلي وظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك وعليه فلا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر (قوله) فيما وقع اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ ورد ذلك فيما لم يتصل به أثره ويفرق بأن الإلغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم (الا) راجع

للامرين قبله (أن يستحل) ولو على احتمال بان لم يدركه من يستحل أولا (دما نأ) أو أموالنا فقد عدلته حينئذ يؤخذ منه أن المراد استحلال خارج الحرب وإلا فشكل البغاة يستحلونها حالة الحرب واعترض هذا بقول الروضة في الشهادات تقبل شهادة المستحل للدم والمال من أهل الأهل أو القاضي كالشاهد ورد بان المعتمد ما هنا ويحتمل الجمع بحمل ما هنا على غير المؤول (٦٩) تأويل احتملا وما هناك على المؤول

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابه بالحكم) إلينا جواز الصلحة بشرطه (ويحكم) جواز أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع البينة في الاصح) لصلحته أيضا ويندب عدم تنفيذه والحكم به استخفا بهم وينبغي تخصيصه بما إذا لم يترتب عليه ضرر المحكوم له بان انحصر تخلص حقه في ذلك بل لا يبعد حينئذ الوجوب ثم رأيت الاذرعى بحقه فيما إذا كان الحق لواحد من أعلى واحد منهم والذي يتجه أن عكسه مثله بعبه المذكور كما اقتضاه عموم ما قرره (ولو أقاموا حدا) أو تعزيرا (واخذوا زكاة وجزية وخرجا وفرقا سهم المرتبة على جندهم صح) فننفذه إذا عاد إلينا ما استولوا عليه وفعلوا فيه ذلك تاسيا بعلى كرم الله وجهه لئلا يضرب بالرية ولان جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم وبحث البلقيني ان محله إذا كان فاعل ذلك هو مطاعهم لا آحادهم ولا

(قوله للامرين الخ) أى الشهادة والقضاء اه ع ش (قول المتن إلا ان يستحل الخ) أى شاهد البغاة أو قاضيه وينبغي كما قاله الزركشى ان يكون سائر الاسباب للفسق في معنى استحلال الدم والمال اه مغنى (قوله ولو على احتمال) إلى المتن في المغنى (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله واعترض هذا) أى ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته ونفوذ قضائه إذا استحل دما نأ أو أموالنا اه مغنى (قوله ويحتمل الجمع بحمل ما هنا الخ) جزم به النهاية والمغنى والاسنى (قوله محتملا) أى إذا احتمال وكان احتراز عن قطعى البطلان اه سيد عمر (قول المتن وينفذ) أى قاضينا كتابه أى قاضى البغاة اه مغنى (قوله جواز أيضا) إلى قوله وينبغي في المغنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله عدم تنفيذه) أى الكتاب بالحكم والحكم به أى بالكتاب بالسماح (قوله تخصيصه) أى ندب ما ذكر (قوله عليه) أى عدم التنفيذ والحكم (قوله) فى ذلك (أى فى التنفيذ والحكم) (قوله الوجوب) أى وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تعزيرا) إلى قوله وبحث البلقيني فى النهاية (قوله تاسيا إلى ثلاثين) (قول المتن وأخذوا) فى النهاية والمغنى أو بدل الواو (قوله فننفذه) إلى المتن فى المغنى (قوله ولا فرقة إلى وفى زكاة) (قوله ثلاثين) الأولى وثلاث الخ بالعطف كما فى المغنى (قوله وبحث البلقيني ان محله الخ) عبارة المغنى اما إذا أقام الحد وغيره ولا تم فانه لا يعتد به ومحل الاعتداد به فى الزكاة كما قال البلقيني إذا كانت غير معجلة أو معجلة لكن استمرت الخ (قوله ولا فرقة منعت الخ) قديقال هو لا يسو ابغاة فهم خارجون من اصل المسئلة اه سيد عمر وفيه نظري يظهر بمراجعة تعريف البغاة وتقسيمها فيه إلى قسمين (قوله وفى زكاة غير معجلة الخ) خلاف النهاية وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني اه (قوله وهو تفرقتهم) إلى التنبيه فى النهاية (قوله بل فيما عدا الحد) يمكن على بعدان تحمل عليه عبارة المنهاج بان يراد بالآخر ما عدا الاول اه سيد عمر (قوله عدا الحد) أى والتعزير (قوله لم يكن من ضرورته) عبارة المغنى لضرورته بان كان فى غير القتال أو فيه لالضرورته اه (قوله نفسا) إلى قوله وبه يعلم فى المغنى (قوله وقيد الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى اتلاف العادل على الباغي اه ع ش (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان سم ومغنى (قوله وبه يعلم) أى يقول الماوردى لا اضعافهم وهز يمتهم (قوله ضعف الخ) عبارة النهاية جواز عقودهم إذا قاتلوا الخ قال سم لوجه لتضعيفه لانه يمكن حمله على ما إذا لم يؤثر التفرق اضعافهم اه أو يقال قوله إذا قاتلوا اصفه الدواب لا ظرف لتعقر أى الدواب التى يقاتلون عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالاولى ثم يقيد بان محله إذا لم يكن بقصد اضعافهم أى والغرض ان اتلاف خارج الحرب اه سيد عمر (ضعف قوله) وقوله إذا جوازى الماوردى

لفقد عدلته حينئذ) فيه نظرى صورة كون الاستحلال على الاحتمال (قوله ويحتمل الجمع) بحمل ما هنا على غير المؤول تأويل احتملا وما هناك على المؤول كذلك ثم رأيت التصريح بذلك وعبارة شرح الروض لكن محله فى الاولى إذا استحلوا ذلك بالباطل عدوا ناليتوصلوا إلى اراقة دما نأ و اتلاف اموالنا وما ذكره كاصله فى الشهادات من التسوية فى تنفيذ ما ذكر بين من يستحل الدما و الاموال وغيره محله فى غير ذلك فلا تناقض اه (قوله وفى زكاة غير معجلة) وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم الى وجوبها ام لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني مر (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان (قوله وبه يعلم ضعف قوله الخ) قد يقال لا حاجة لتضعيفه لانه يمكن حمله على

فرقة منعت واجبا عليها من غير خروج وفى زكاة غير معجلة ومعجلة استمرت شوكتهم لدخول وقتها والام يعتد بقبضهم لها لانهم عند الوجوب غير متأهلين للاخذ (وفى الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فيما عدا الحد (وجه) انه لا يعتد به لئلا يتقوا به علينا (وما أنلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن فى قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا وما لا وقيد الماوردى بما إذا قصد أهل العدل التشنى والانتقام لا اضعافهم وهز يمتهم وبه يعلم ضعف قوله لا تعقر دوابهم إذا قاتلوا عليها لانه إذا جزا اتلاف أموالهم خارج الحرب لاجل اضعافهم

فهذا يجوز لأن الضرورة إليه كدوا الاضاماف فيه اشد (والا) بان كان في قتال حاجته او خارجه وهو من ضرورته (فلا) ضمان لامر العادل بقتالهم ولأن الصحابة رضوان الله (٧٠) عليهم لم يطالب بعضهم ببعض اشيء نظر التأويل (تنبيه) ذكر الدميري أن من قتل في الحرب

(قوله بان كان) ولو اختلف المتلف وغيره في ان التلف وقع في القتال او في غيره صدق المتلف لأن الاصل عدم الضمان اه ع ش (قوله لحاجته) عبارة المغنى محل الخلاف فيما اتلف في القتال بسبب القتال فان اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام واقراه اه (قوله او خارجه الخ) كما اذا ترسو ابشيه فيجوز لانه قبل الحرب اه زيادى (قوله من ضرورته) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف اتلاف اهل البغى باباحة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الحرب فانه حرام غير مضمون مغنى وزيادى وع ش (قوله لامر العادل) اى اهل العدل عبارة المغنى وشرح المنهج والروض لا ناما ورون بالقتال فلا نضمن ما يتولد منه وهم انما ألتفوا بتأويل اه (قوله ولأن الصحابة الخ) علة اكل من الاصل وعكسه والاول علة للاصل فقط (قوله ولو وطىء) الى قوله امامر تدون في النهاية ولى قوله وكذا من في حكمهم في المغنى (قوله ان اكرهها) اى او ظنت جواز التمكن اه ع ش (قوله وهو مسلم له شوكة الخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الاموال بل هم قطاع طريق اه ع ش (قوله لوجود معناه) اى حكمة عدم ضمان الباغى عبارة المغنى لان سوط الضمان في الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا اه (قوله لافى تنفيذ قصاء الخ) اى فلا يعتد بها منهم لان قضاء شرطهم مغنى واسنى (قوله واستيفاء حق أوحد) سكت عن قبول الشهادة وعدمه اه سم (قوله فهم كقطاع الخ) وفاقا للمغنى وشيخ الاسلام وخلافاً لانه عبارة فهم كما ابتغوا على الاصح كما ائق به الوالد رحمه الله تعالى اه اى في عدم الضمان خاصة رشيدى (قوله مطلقاً) اى في الضمان وغيره (قوله ويجب على الامام الخ) اى وعلى المسلمين إعانتته من قرب منهم حتى تبطل شوكتهم اه ع ش (قوله في حكمهم) اى البغاة (قوله اى لا يجوز) الى قوله وسياسة الناس في النهاية (قوله اى عدلاً) وينبغى الاكتفاء بفاسق ولو كافرا حيث غلب على ظن الامام انه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يثقون به فيقولون ما يقول اه ع ش (قوله والحروب الخ) فائدة معرفتها انه ينههم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من انواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فينقادوا للحكم الاسلام اه ع ش (قوله ما ينقمونه) بكسر القاف من باب ضرب (قوله اى يكرهونه) الى قول المتن واشبهة في المغنى (قوله تاسيا الخ) علة وجوب البعث (قوله بالنهروان) بفتح نون وسكون الهاء بلد بقرب بغداد اه ع ش (قوله فرجع بعضهم الخ) اى وابتى بعضهم

ما لاذ لم يؤثر العقراضعافهم (قوله فهذا يجوز) كتب عليه مر (قوله وكذا المهران اكرهها) شرح مر (قوله لافى تنفيذ قضاء) سكت عن قبول الشهادة وعدمه (قوله امامر تدون لهم شوكة الخ) اقى الشهاب الرملى في مرتدين لهم شوكة بان الاصح انهم كالبغاة لان القصد اتلافهم على العود الى الاسلام مر ش (قوله ايضا امامر تدون لهم شوكة فهم كقطاع الخ) قال في شرح الروض بخلاف ما لو اردت طائفة لهم شوكة فالتفوا امالا او نفسا في القتال ثم تابوا واسلموا فانهم يضمنون لجنايتهم على الاسلام كما نقله الماوردى عن النص في اكثر كتبه وابن الرفعة عن الجمهور وقال الاسنوى انه الصحيح ونقله عن صحيح جماعات وقطع آخرين وقال الاذرى انه الوجه وحكى الاصل في ذلك وجهين بلاترجيح اه واعتمده شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان كالبغاة بل اولى للاحتياج الى تالفهم للاسلام كالاحتياج الى تالف البغاة للطاعة والضمان منفرد عن ذلك وما اعتمده يوافقه قول الروض في باب الردة مانصه فصل امتنع مرتدون بنحو حصن بدارنا بقتالهم واتباعنا مدبرهم وذفقنا جريحهم واستتبنا أسيرهم وضمناهم كالبغاة اه وان قال شيخ الاسلام في شرحه قضيتهم انهم لا يضمنون ما اتلفوه في الحرب لكن تقدم في قتال البغاة ان الصحيح خلافه اه بل الظاهر ان

ولم يعلم قتاله لم يرته قريبه الذى فى الطائفة الاخرى لاحتمال انه قتله وفيه نظر واضح وان نقله غيره واقره لان المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفى قول يضمن الباغى) لتقصيره ولو وطىء احدهما أمة الآخر بلا شبهة يعتد بها لزمه الحد وكذا المهران اكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المتاوول بلا شوكة) يثبت له شىء من احكام البغاة حينئذ (يضمن) ما اتلفه ولو فى القتال كقطاع الطريق ولئلا يحدث كل مفسد تاويلا وتبطل السياسات (وعكسه) وهو مسلم له شوكة لا تاويل (كباغ) فى عدم الضمان لما ألتفه فى الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة فى الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لافى تنفيذ قضاء واستيفاء حق أوحد امامر تدون لهم شوكة فهم كقطاع مطلقاً وان تابوا واسلموا الجنايتهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجماع الصحابة عليه وكذا من فى حكمهم (و) لكن (لا يقاتل البغاة) اى لا يجوز له ذلك (حتى يبعث اليهم أمينا)

أى عدلاً (فظناً) أى ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم ان علم ما ينقمونه اعتبر كونه اه فظنا فيه فقط فيما يظهر (ناصحاً) لاهل العدل (يسألهم ما ينقمونه) على الامام اى يكرهونه منه تاسيا بعلى في بعثه ابن عباس رضى الله عنهم الى الخوارج بالنهروان فرجع بعضهم الى الطاعة وكون المبعوث عارفاً فظناً واجب ان يث للناظرة وإلا فندوب (فان ذكروا

مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم إلا من بنفسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المظلة ويصح عود الضمير على الإمام فزالته للشبهة بتسببه فيه إن لم يكن عارفاً أو ظاهراً للمظلة برفعها (وإن أصرروا) على بغيمهم بعد إزالته ذلك (نصحهم) ندباً كما هو ظاهر بوعاظ ترغيباً وترهيباً وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شتم الكافرين (ثم) إن أصرروا دعاهم للمناظرة فإن امتنعوا أو انقطعوا أو كابروا (آذنيهم) بالمدأى أعلمهم (بالقتال) لأنه تعالى أمر بالصلاح ثم القتال هذا إن كان بعسكره قوة ولا انتظرها (٧١) وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يرمهم ويورى وعند القوة قال

المأوردى يجب القتال إن تعرضوا للحريم أو أخذ مال بيت المال أو تعطل جهاد الكفار بسببهم أو منعوا واجبا أو تظاهروا على خلع إمام انقضت بيعته أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر فإن اختلف ذلك كله جاز قتالهم انتهى وظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقاً لأن بقاءهم وإن لم يوجد شيء مما ذكر تولد مفسد قد لا تتدارك (فإن استمهلوا) في القتال (اجتهد) في الإمهال (وفعل ما رآه صواباً) فإن ظهر له أن غرضهم إيضاح الحق إمهالهم ما يراه ولا يتقيد بمدة أو احتياهم لنحو جمع عسكر بادرهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالادنى فالادنى قاله الإمام وظاهره وجوب هرب

أه معنى (قول المتن مظلة) هي سبب امتناعهم من الطاعة أه معنى (قوله بكسر اللام) إلى التنبيه في النهاية الإقوله أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله واقتهاء إلى نعم (قوله بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مصدراً ميمياً لكن الفتح هو القياس فالكسر شاذ فإن كان اسمها المالم يظلم به فالكسر فقط معنى وزيادة زاد الرشيدى المراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال أه (قوله وبمراجعة الإمام الخ) لعل محله مالم يفوض له ذلك ابتداء أه سيد عمر (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمله سم أقول هو كذلك لكن من الواضح أن مراد الشارح من التسبب استنابة الغير ولو نظرنا إلى الحقيقة فهو في المظلة متسبب لا دافع أه سيد عمر (قول المتن فإن أصرروا) أي ولم يذكروا شيئاً أه معنى (قوله بعد إزالة) إلى قوله وينبغي في المعنى (قوله بعد إزالته ذلك) لعله في ظنه لا مع اعترافهم بالزوال والالم يظهر قوله الاتي ثم إن أصرروا الخ المعترف بزوال شبهته أي يناظر قاله السيد عمر أقول وينبغي عنه حمل الإزالة على ذكر ما هي شأنه (قوله فإن امتنعوا) عبارة المعنى فإن لم يجيبوا أو اجابوا وغلبوا في المناظرة أو أصرروا (قول المتن آذنيهم) أي وجوباً أه شيخنا (قوله أمر) أي في قوله وإن طائفتان الآية (قوله بالصلاح ثم القتال) أي فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى نهاية ومعنى (قوله هذا) أي إعلامهم بالقتال (قوله انتظرها) أي وجوباً أه ع (قوله أو أخذ مال بيت المال) أي من حق بيت المال وليس لهم أه معنى (قوله أي أو ثبتت) إمامته (قوله فإن اختلف ذلك كله) أي إن لم يوجد واحد من الأمور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمده المعنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب الخ (قول المتن فإن استمهلوا الخ) وإن سألوا ترك القتال أبداً لم يجبههم أه معنى (قوله في الإمهال) أي وعدمه أه معنى (قوله فإن ظهر) إلى قوله وظاهره في المعنى (قوله إن غرضهم إيضاح الحق) عبارة غير أن استمهالهم للتأمل في إزالة الشبهة أه (قوله إمهالهم) أي وجوباً أه يجزى (قوله إمهالهم ما يراه) أي ليتضح لهم الحق أه معنى (قوله بادرهم) أي ولم يمهلهم وإن بذلوا أمالاً أو هبوا أذراً ربههم فإن سألوا الكف عنهم حال الحرب ليطلقوا أسراؤنا وبذلوا بذلك رهائن قتلناهم فإن قتلوا الأسارى لم تقتل الرهائن بل نطلقهم كاسرارهم بعد انقضاء الحرب وإن أطلقوهم أطلقناهم أه روض مع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوله سبيله الخ بدل مبهو ويجوز أن الثاني هو الخبر والأول متعلق به (قوله فيها) أي البعيدة وكذا ضميرها (قوله نظير ذلك) أي المراد المذكور (قوله لأن المدار ثم الخ) أي وهنما تحصل به المناصرة للغة في ذلك الحرب ومالا تحصل أه ع (قوله على كونه) أي المتحين (قوله بعد) بصيغة المضارع المبني للفعول من العد وهو في بعض النسخ بصيغة الماضي المبني للفاعل من البعد (قوله ولا من ألقى سلاحه) أي تاركاً للقتال روض ومعنى (قوله أو أغلق باباً) أي أعراضاً عن القتال أه ع (قول المتن وأسيرهم) أي إذا كان الإمام يرى رأينا فيهم أما إذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه أه معنى (قوله عن علي يوم الجمل) أي من أنه أمر مناديه فنأدى لا يتبع مدبر ولا يدفع على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق باباً فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن أه معنى (قوله له نعم) إلى قوله ويسن في المعنى (قوله زعيمهم) أي مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) أي وجوباً أه ع (قوله شيخنا إنما أخذنا عتاده من هذا المذكور في باب الردة) (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمله (قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الوجه م

التي يؤمن عادة مجيئها اليهم قبل انقضاء القتال أما إذا لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة فينبغي أن يقاتل حينئذ وانما بشرط نظير ذلك فيما يأتي في الجهاد لأن المدار ثم على كونه يعدم الجيش أو لا (ولا) يقتل تارك القتال منهم وإن لم يلحق سلاحه ولا (مخنهم) بفتح الخاء من أمتخته الجراحة أضعفته ولا من ألقى سلاحه أو أغلق باباً (و) لا (أسيرهم) الخبر الحاكم واليهي بذلك واقتهاء بما جاء في ذلك كله بسند حسن عن علي يوم الجمل نعم لو ولو اجتمعين تحت راية زعيمهم اتبعوا حتى يفرقوا

ولا فود بقتل اجده ولا لشبهة اى حنية رضى الله عنه ويسر ان يتجنب قتل رحمه ما امكنه فيكره ما لم يقصد قتله (تنبيه) استعمل يقابل مراد به حقيقة المفاعلة فيمن يتأق منه كالمذبذب واصل الفعل فيمن لا يتأق منه كالمخن ولا محذور فيه بل فيه نوع بلاغة فلا اعتراض عليه (ولا يطلق) أسيرهم إن كان فيه منعة (وإن كان (٧٢) صدياً أو امرأة) وقنا (حتى تنقض الحرب ويتفرق جمعهم) تفرقا لا يتوقع جمعهم بعد

وهذا في رجل حروك ذافي
مراهق وامرأة وقن قاتلوا
والا طلقوا بمجر دانتضاء
الحرب (الا ان يطبع)
الحرك الكامل الامام بمتابعتة
له (باختياره) اى وتقوم
قرينة على صدقه فيما يظهر
فيطلق وان بقيت الحرب
لا من ضرره (ويرد)
وجوب ما لهم و (سلاحهم
وخيولهم اليهم) اذا انقضت
الحرب وامنت غائلتهم
اى شرهم بعودهم للطاعة
او تفرق شملهم تفرقا لا
يلتئم نظير ما مر في إطلاقهم
(ولا يستعمل) ما اخذ منهم
من نحو سلاح و خيل (في
قتال) او غيره اى لا يجوز
ذلك (الا لضرورة)
كخوف انهم اهل العدل
أو نحو قتلهم لو لم يستعملوا
ذلك نعم تلزمهم اجرة
ذلك ما اقتضاه كلام الروضة
كضطر اكل طعام غيره
يلزمه قيمته وقضية كلام
الانوار انها لا تلزم ولا يرد
عليه المضطر لان الضرورة
لم تنشأ من المالك بخلاف
ما هنا ومع ذلك فالذى يتجه
ان استعمالها ان كان في
القتال او لضرورته لم
يضمنها ولا منفعتها كاعلم
بما مر ولا ضمنهما (ولا
يقالتون بعظيم) يعم

(قوله ولا فود الخ) اى بل فيه دية عمد اه ع ش (قوله لشبهة اى حنية) اى فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم
ومخنهم اه بجبرى (قوله ما لم يقصد قتله) اى فيباح قتله اه ع ش (قوله استعمل) اى المصنف (قوله
مر يد الخ) حال من فاعل استعمل (قوله فيمن يتأق الخ) اى القتال (قوله واصل الفعل الخ) اى القتل
عطف على حقيقة المفاعلة الخ (قوله ولا محذور فيه) اى في الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله فلا اعتراض)
جرى عليه اى الاعتراض المغنى عبارة عبر في المحرر في المدبر بالقتال والاخيرين بالقتل وهو اولى من تعبير
المصنف لان المخنث والاسير لا يقتلان اه (قوله أسيرهم) الى قوله نعم في المغنى الا قوله اى وتقوم قرينة على
صدقه فيما يظهر والى قول المتن الا ضرورة في النهاية الا قوله المذكور (قوله منعة) بفتحين وقد تسكن
التون اه ع ش (قول المتن وإن كان الخ) غاية اه ع ش (قول وهذا) اى استمرار حبس اسيرهم اه غنى
(قوله في رجل حر) اى مناهل للقتال اه غنى (قوله وكذا في مراهق الخ) اى وشيخ فان اه غنى (قوله
والا طلقوا الخ) اى وان خفنا عودهم غنى واسنى (قوله الحر الكامل) اى اما الصبيان والنساء والعبيد فلا
بيعة لهم اه غنى واسنى (قول المتن ويرد سلاحهم و خيلهم) وحفظ سلاحهم وغيره بما اخذ
منهم على بيت المال ما استولى عليها يد عادية بقصد اقتنائها تعدياً فوثقها عليه مادامت تحت يده وكذا
عليه اجرة استعمالها وان لم يستعملها اه ع ش (قوله اى لا يجوز ذلك) اى استعمله (قوله نعم يلزمهم
اجرة ذلك الخ) وعليه فهل الاجرة لازمة على المستعمل وتخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال المصلحة
المسلمين فيه نظر والا قرب الاول اخذ من قوله كضطر اكل طعام غيره اه ع ش ولعل الاقرب هو الثاني
نعم لو استعمله لغير ضرورة القتال يتبين الاول (قوله على ما اقتضاه كلام الروضة الخ) اعتمده النهاية
والزبادى خلافاً للشرح والمغنى والاسنى كما يأتى (قوله وقضية كلام الانوار انها لا تلزم) اعتمده الاسنى
والمغنى وسيد كر الشارح ما يوافقه (قوله ولا يرد عليه) اى ما يقتضيه كلام الانوار وقوله المضطر اى اذا
اكل طعام غيره فانه يلزمه بدله (قوله لان الضرورة) اى في مسألة المضطر (بخلاف ما هنا) اى فان الضرورة
نشأت في مسئلتنا من جهة المالك (قوله ومع ذلك) اى مع الفرق بين المسئلتين (قوله بما مر) اى من انه
لا ضمان لما يتلف في القتال اه غنى (قوله ولا يقالتون بعظيم) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب
غنى ونهاية (قوله نعم) الى قوله وظاهره في المغنى الا قوله قال البغوي الى قال المتولى والى قوله قال الماوردى
في النهاية الا قوله واسراء والتذيف على جريهم وقوله اى لا يجوز الى قوله نعم (قول المتن ومنجنيق) هو
آلة رمى الحجارة (قوله والقاء حيات) وارسال اسود ونحوها من المملكات اه غنى (قوله ولم يندفعوا)
راجع لكل من المعطوفين (قوله الاب) فان امكن دفعهم بغيره كانتقلنا لموضع اخر لم نقالتهم به (تنبيه)
لو تحصنوا ببلد او قلعة ولم يقاتلوا الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتالهم به لما مر ولا يجوز قطع اشجارهم
وزرورهم ودار البغى دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حد اقامه الامام اذا استولى عليها ولو
سبى المشركون طائفة من البغاة وقدر اهل العدل على استنقاذهم لزمتهم ذلك اه غنى (قوله بقصد الخلاص)
ينبنى او لا بقصد اه ع ش (قوله ويظهر) عبارة النهاية ويتجه (قوله ان هذا) اى قصد الخلاص منهم
(قوله قال المتولى ويلزم) عبارة النهاية والمغنى ويلزم الواحد منا كما قال المتولى مصابرة الخ (قوله وظاهره)
اى ما قاله المتولى (قول المتن ولا يستعان الخ) اى يحرم ذلك اه سم عبارة المغنى والنهاية تنبيه

(قوله ولا يستعان عليهم)

(كنار ومنجنيق) وتعريق والقاء حيات لان القصد ردهم للطاعة وقدير جعون فلا يجدون للنجاسة سبيلا (الا لضرورة) ظاهر
بان قتلوا به أو أحاطوا بنا) ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولى
ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يولى إلا متحرفاً أو متحيزاً وظاهره جريان الاحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم)

بكافر) ذمى او غيره الا ان اضطررنا لذلك (ولا يبرى قتله مديري) او اسراء او التذفيف على جريحهم اعداوة او اعتقاد كالحنفى اى لا يجوز لنحو شافعى الاستعانة باولئك لان القصد ردھم للطاعة واولئك يتدينون بقتلهم نعم ان (٧٣) احتجنا لذلك جاز ان كان لهم نحو

جرامة وحسن اقدام وامكناد دفعهم لو ارادوا قتل واحد من ذكر قال الماوردى ويشترط ان يشترط عليهم الامتناع من ذلك ويثق بوفائهم به انتهى ويظهر ان ذلك ياتى فى الاستعانة بالكافر ايضا الا ان الجات الضرورة اليهم مطلقا ولا يخالف ما هنا جواز استخلاف الشافعى للحنفى مثلا لان الخليفة مستبد براه واجتهاده وهؤلاء تحت راية الامام ففعلهم منسوب له فوجب كونهم على اعتقاده (ولو استعانوا علينا باهل الحرب وآمنوهم) بالمداى عقدوا لهم امانا ليقاتلونا معهم (لم ينفذ امانهم علينا) للضرر فنعاملهم معاملة الحريين (ونفذ) الامان (عليهم فى الاصح) لانهم آمنوهم من انفسهم ولو قالوا وقد اعانوا ظننا انه يجوز اعانة بعضكم على بعض او انهم المحقون ولنا اعانة المحق او انهم استعانوا بنا على كفار وامكن صدقهم بلغناهم المامان واجرىنا عليهم فيما صدر منهم احكام البغاة هذه هى العبارة الصحيحة وامان عبر بقوله بلغناهم المامان وقاتلتهم كبغاة فقد تجوز والافضى الجمع بين تبليغ المامان ومقاتلتهم كبغاة تناف

ظاهر كلامهم ان ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة اليه لكنه فى التهمة صرح بجواز الاستعانة به اى الكافر عند الضرورة وقال الا ذرعى وغيره انه المتجه اه (قول المتن بكافر) اى لانه يحرم تسليطه على المسلم نهاية ومنهج زاد المغنى ولذا لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم ان يוכל كافرا فى استيفائه ولا للامان ان يتخذ جلادا كافرا لاقامة الحدود على المسلمين اه وقال ع ش بعد نقل ما ذكر عن الزياى اقول وكذا يحرم نصبه فى شى من امور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة توليته فى شى لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر فيمن يقوم به من المسلمين خيانة وامنت فى ذمى ولو لحوفه من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه لضرورة القيام بمصاحبة ماولى فيه ومع ذلك يجب على من نصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين اه (قوله ذمى) الى المتن فى المغنى الا قوله اى لا يجوز لى نعم وقوله ويظهر لى ولا يخالف (قول المتن مديري) اى حال كونهم مديريين اه معنى (قوله اى لا يجوز لنحو شافعى الخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه وقوله نعم الخ راجع للمعطوف فقط (قوله واولئك يتدينون بقتلهم) هذا لما يناسب قوله او اعتقاد الخ دون قوله لعداوة (قوله لذلك) اى الاستعانة بمن يرى قتل واحد من ذكر (قوله جاز ان كان لهم الخ) عبارة المغنى قال الشيخان يجوز بشرطين احدهما ان يكون لهم حسن اقدام وجرأة والثانى ان يمكن دفعهم عنهم الخ زاد الماوردى شرطان لثا وهوان بشرط الخ (قوله قال الماوردى ويشترط ان يشترط الخ) والاوجه انه ليس بشرط اذ فى قدر تناعى دفعهم غنية عن ذلك اه نهاية قال السيد عمر بعد ذكر مثله عن سم مانصه يتوقف فى ذلك لانه قد يغفل عنه وان امكن دفعه لو شعر به اه (قوله ان ذلك) اى ما قاله الماوردى (قوله الا ان الجات الخ) راجع الى كل من قوله نعم الخ وقوله ويظهر الخ (قوله اليهم) اى الكافرون من يرى قتل واحد من ذكر (قوله مطلقا) اى فيجوز الاستعانة بهم بدون وجود شى من تلك الشروط الثلاثة (قوله ما هنا) اى قوله لا يجوز لشافعى الخ (قوله لان الخليفة) علة لعدم المخالفة (قوله مستبد) اى مستقل (قوله وهؤلاء) اى المستعان بهم (قوله بالمداى) الى قوله هذه هى العبارة فى النهاية والمغنى (قوله بالمداى) اى بهمة ممدودة وقصرها مع التشديد الميم لحن كما قاله ابن مكى اه معنى عبارة ع ش قوله بالمداى وبالقصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الا تاميننا مطلقا ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره لكونه الاكثر لكن فى الشيخ عميرة مانصه فى كلامه المتولى ضبط آمنتهم بالمداى كافى قوله تعالى وامنهم من خوف وحكى ابن مكى من اللحن قصر الهمزة والتشديد اه (قوله ليقاتلونا معهم) اى ليعينوهم علينا (قوله فنعاصلهم الخ) اى حينئذ فلنا غنم اموالهم واسترقاقهم وقتل اسيرهم ومديريهم وتذفيف جريحهم اه معنى (قوله انه يجوز) اى لنا (قوله اعانة بعضكم) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله على بعض اى منكم (قوله انهم الخ) اى الباغون (قوله وامكن صدقهم) راجع لكل من المعاطيف (قوله واجرىنا عليهم) اى قبل تبليغهم المامان اه ع ش (قوله فيما صدر منهم) اى قبل تبليغ المامان اه رشيدى (قوله احكام البغاة) اى فلا نستطيعهم للامان مع عذرهم اه معنى (قوله هذه هى العبارة الصحيحة الخ) عبارة شيخنا م ر وهذا مراد من عبر بقوله وقاتلتهم كبغاة اه اى فليس قوله وقاتلتهم كبغاة مر تباعلى تبليغهم المامان لانه قبله فالعبارة مقبولة وبه يرد ما اطال به فى التحفة شوبرى وقال سم وقاتلتهم قبل تبليغهم المامان فى حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فمن ظفر نابه منهم ببلغه المامان فيكون

بكافر) اى يحرم ذلك (قوله ولا يبرى قتله مديري) قال فى الروض الا ان احتجناهم ولهم اقدام وجرأة وامكن دفعهم اى لو اتبعوهم بعد انهم اذمهم قال فى شرحه زاد الماوردى وشرطنا عليهم ان لا يتبعوا مديري او لا يقتلوا جريحا ويثق بوفائهم بذلك اه ما فى شرح الروض وقد يقال لاحاجة هذا الزيادة مع قولهم وامكن دفعهم فليتامل (قوله ونفذ الامان عليهم) قاله فى الكفاية واذا حاربوا معهم لم يبطل امنهم فى حقهم

(١٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) لان قتالهم كبغاة ان كان بعد تبليغ المامان فغير صحيح لانهم

بعد بلوغ المامان حريون فليقاتلوا كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون اصلا قالوا جه انهم لعذرهم يبلغون المامان وبعبده يقاتلون كحريين

أما لو آمنهم تامينا مطلقا فنقد علينا (٧٤) أيضا فان قاتلوا ناعمهم انتقض الامان في حقنا وحقهم (ولو أعانهم أهل الذمة) أو معاهدون

في كلام الشارح أي شيخ الاسلام تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيزي وقالناهم كالبغاة التشبيه في أصل القتال لامن كل وجه اه بجيرى (قوله اما لو آمنهم) إلى قوله ويقتلون ان قتلوا في النهاية لا قوله قيل وإلى الفصل في المعنى لا قوله قيل وقوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله اما لو آمنهم الخ) محترز ليقاتلونا معهم اه سم (قوله آمنهم تامينا) تذكر مامر عن ابن مكي (قوله مطلقا) أي بدون شرط قاتلنا اه معنى (قوله فان قاتلونا الخ) عبارة المعنى فان استعانوا بهم بعد ذلك وقاتلونا انتقض امانهم حينئذ في حقنا كما نص عليه اه (قوله وحقهم) عبارة النهاية والمعنى وكذا في حقهم كما هو القياس اه (قوله يقتلون) ببناء المفعول (قوله بالنسبة لأهل الذمة الخ) يعني ان الاكتفاء بقولهم انهم مكروهون في أهل الذمة واما غيرهم فلا تقبل دعواهم الا كراه الا ببينة اه معنى (قوله لغيرهم) أي من المعاهدين والمستامين اه عش (قول المتن وكذا قالوا الخ) محترز قوله عالمين الخ اه معنى (قوله وامكن جملهم الخ) راجع إلى ما بعد وكذا (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمعنى (قوله وليس الخ) من مقول القيل عبارة المعنى وليس مراد الخ (قوله بل فيه) أي في الاكراه (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقعه اه رشيدى اقول ولعله من تصرف الكتبة وكان في الاصل مؤخر عن المتن عبارة المعنى ويقاتلون أي حيث قلنا بعدم انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث كبغاة أي كقاتلهم اما إذا انتقض عهدهم خضعه مذكور في الجزية اه (قوله لحقن دماهم) أي بالامان (قوله ولا يلحقون بهم الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج وخرج بقتالهم الضمان فلو اتلفوا علينا نفسا او مالا ضمنوه اه قال عش أي بغير القصاص اه وقال الحلبي المعتمد وجوبه اه (قوله ما يتلف) أي ما يتلفونه (قوله ويقتلون الخ) وفاقا للمعنى عبارة وهل يجب عليهم القصاص وجهان في الروضة كاصلا بل لا ترجح ارجحها كما قال البلقيني الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي اه (قوله لانه) أي عدم الضمان ثم أي في البغاة (قوله غير موجود في نحو الذميين) أي لانهم في قبضة الامام (فرع) لو اقتتل طائفتان باغيتان منعهما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن منعهما قاتل اشرفهما بالاخرى التي هي اقرب الى الحق وان رجعت من قتالها الى الطاعة لم يفاجىء الاخرى بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة لانها صارت باستعانتها بها في امانه فان استوت اقال الماوردى ضم اليه اقلهما جمعائهم اقربهما دارا ثم يجتهد فيهما وقاتل بالمضمومة اليه منهما الاخرى غير قاصد اعانتها بل قاصد دفع الاخرى ولو غزت البغاة مع الامام مشركين فكا هل العدل في حكم الغنائم فيعطى القاتل منهم السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البغاة مشركا اجتنبا بان لا نقصده بما يقصد به الحربى الغير المعاهد ولو قتل عادل عادلا في القتال وقال ظننته باغيا حلف ووجبت الدية دون القصاص للعذر ولو تعمد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبدا أو امرأة اقتص منه وان كان جاهلا بامانة لزمه الدية معنى وروض مع شرحه

(فصل في شروط الامام الاعظم) (قوله في شروط الامام) الى قول المتن يجتهد في المعنى الا قوله وياتى الى وعقب وقوله ومن ثم الى المتن وقوله او للبغاة فقط وقوله لضعف عقل الاتي وقوله ومرالى وفي التتمة والى قول وتنعد في النهاية الا قوله لكون الكتاب الى لان البغى وقوله اسناده الى فكنا الى وقوله ومرالى فعجمى وقوله قال الاذرى الى وسلمى وقوله وتمكن فيه من اموره (قوله وبيان طرق الامامة) أي وما يتبع ذلك مما لو ادعى دفع الزكاة الى البغاة أه عش (قوله هي فرض كفاية) اذ لا بد للامة من امام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلوم من الظالم ويستوفى الحقوق ويضعها موضعها معنى واسنى (قوله وعقب البغاة) أي هذا اه نهاية ومعنى وقد ما في الشارح والروضة الكلام على الامامة على احكام البغاة وما في الكتاب اولى لان الاول

أو مستأمنون مختارين
(عالمين بتحرير قتلنا انتقض
عهدهم) حتى بالنسبة
للبغاة كالمواثيق والقتال
فيصرون حريين يقتلون
ولو مع نحو الاثخان والادبار
(أو مكروهين) ولو بقولهم
بالنسبة لأهل الذمة وبينة
بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض
عهدهم لشبهة الاكراه
(وكذا) لا ينتقض عهدهم
(لو) حاربوا البغاة لانهم
حاربوا من على الامام محاربه
او (قالوا) اظننا جوازها أي
ما فعلوه من اعانة بعض
المسلمين على بعض (أو)
ظننا (انهم) استعانوا ابتاعا على
كفار او انهم (محقون) وان
لنا اعانة المحق وامكن جملهم
بذلك (على المذهب) لانهم
معدورون قيل وقضية
كذا أنه لا خلاف في الاكراه
وليس كذلك بل فيه
الطريقان مع عدم انتقاض
عهدهم (ويقاتلون كبغاة)
لا كحريين لحقن دماهم
ولا يلحقون بهم في عدم ضمان
ما يتلف في الحرب فيضمنون
المال ويقتلون ان قتلوا لانه
ثم لردم للطاعة لئلا ينفرهم
الضمان وهذا غير موجود
في نحو الذميين
(فصل في شروط الامام
الاعظم وبيان طرق الامامة)
هي فرض كفاية كالقضاء
فيأتي فيها أقسامه الآتية
من الطلب والقبول وعقب

بخلاف مالو امن شخص مشركا فقصده مسلما أو ماله فانه يلزم بعد ابلاغه ما منه مجاهدته لان تامينه للكف عن المسلمين فانتقض بقتال أحدهم بخلاف الحربى مع البغاة شرح الروض (قوله تامينا مطلقا) محترز ليقاتلون معهم
(فصل في شروط الامام الاعظم)

البغاة لكون الكتاب عقد لهم والامامة لم تذكر الا تبعا

بهذا لان البغي خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة (٧٥) الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي

وزيادة كما قال (شرط الامام
كونه مسلما) ليراعى مصلحة
الاسلام والمسلمين (مكفا)
لان غيره في ولاية غيره
وحججه فكيف يلي امر الامة
وروى احمد خبر نعوذ بالله من
امارة الصبيان (حرا) لان من
فيه رقل لا هاب وخبر اسمعوا
واطيعوا وان ولي عليكم عبد
حبشي محمول على غير الامة
العظمى او للبالغة فقط
(ذكرنا) لضعف عقل الاشئ
وعدم مخالفتها للرجال
وصح خبر ان يفلح قوم ولوا
امرهم امرأة والحق بها
الخنثى احتياطا فلا تصح
ولايته وان بان ذكرها
كالقاضي بل اولى (قرشيا)
لخبر الائمة من قريش اسناده
جيد لا هاشميا اتفاقا فان
فقد قرشي جامع للشروط
فكناني فرجل من ولد
اسماعيل صلى الله على نبينا
وعليه وسلم ومرفى ذلك كلام
في النفي والكفاءة فعجمي
كذافي التهذيب وفي التتمة
بعد ولد اسمعيل فجرهمى لان
جرهما اصل العرب ومنهم
تزوج اسمعيل فن ولد
اسحاق صلى الله على نبينا
وعليه وسلم (مجتهدا)
كالقاضي بل اولى بل حكى
فيه الاجماع ولا ينافيه قول
القاضي عدل جاهل اولى
من فاسق عالم لان الاول
يمكنه التفويض للعلماء فيما
يفتقر للاجتهد لان محله
عند فقد المجتهدين

هو المقصود بالذات اه (قوله بهذا) اى بالكلام على البغاة اه نهاية (قوله لان البغي الخ) علة للتبعية
(قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله اوانبيه وهو
موافق لما في الديمري انه قيل لابي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف في الارض اه والاصح عدم الجواز
كافي العباب وسم على المنهج اه ع ش عبارة المغنى والروض مع شرحه ويجوز تسمية الامام خليفة وخليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوى وان كان فاسقا واول من سمي به عمر بن الخطاب رضى
الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يستخلف من يغيب ويموت والله تعالى منه عن ذلك
قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد ادم وداود عليهما السلام وعن ابي مالك ان رجلا
قال لابي بكر رضى الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال انا خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وان اراض بذلك اه (قول
المتن شرط الامام) وهو مفرد مضاف فيعم كل شرط اى شرطه حال عدا الامة او العهد بها امور احدها
(كونه مسلما) فلا تصح تولية كافر ولو على كفار ثانيهما كونه مكفا فلا تصح امامة صبي ومجنون بالاجماع
مغنى عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي عياض اجمع العلماء على ان الامة لا تنفد لكافروا على انه
لو طر اعليه الكفر ان عزل وكذا لو ترك اقامة الصلوات والاداء اليها قال وكذلك عند جمهورهم البدعة قال وقال
بعض البصريين تنعقد له وتستدام له لانه متاويل قال القاضي فلوطر اعياه كفو وتغير للشرع او بدعة خرج
عن حكم الولاية لا يقرسقط طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب امام عادل ان امكنهم ذلك فان
لم يقع ذلك الاطاعة ووجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع الا اذا طؤ القدرة عليه فان تحفة وا
العجز لم يجب القيام ويهاجر المسلم عن ارضه الى غير ها ويفر بدينه اه (قوله خبر نعوذ بالله الخ) من اضافة
الاعم الى الاخص (قوله او للبالغة) اى فى وجوب بذل الطاعة للامام قال ع ش والبيجى مى او محمول
على المتغلب الاقوى اه (قوله وان بان ذكرنا) هل هذا على اطلاقه او محله اذا تولى وهو خنثى ثم اتضح
ذكر اهل تامل فليراجع والظاهر ان الثانى هو المراد اه سيد عمر اقول ويصرح بالثانى قول
الرشيدى اى فيحتاج الى توليته بعد التبين كما هو ظاهر اه (قوله لا هاشميا اتفاقا) فان الصديق وعمر وعثمان
رضى الله تعالى عنهم لم يكونوا من بنى هاشم اه مغنى (قوله فان فقد الخ) اى بان لم يوجد وان بعدت مسافته
جدا اه ع ش (قوله فرجل من ولد اسمعيل الخ) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة اه
ع ش (قوله من ولد اسمعيل) وهم العرب كما فى الروض اه رشيدى (قوله فعجمي كذا الخ) عبارة المغنى
فان عدم فرجل جرهمى كافي التتمة وجرهم اصل العرب والخ وان عدم فرجل من ولد اسحق صلى الله عليه وسلم
ثم غيرهم اه (قوله وفى التتمة الخ) وهذا هو الراجح لان جرهما من العرب فى الجملة اه ع ش (قول المتن
مجتهدا) اى ولو فاسقا اخذا من قول الشارح لان محله الخ اه ع ش (قوله ولا ينافيه) اى قول المتن بمجتهدا
(قوله لان محله) قد يقال ينافى هذا الحمل قوله اى القاضي فيما يفتقر للاجتهد فليتامل ثم رابت الفاضل
المحشى به على ذلك اه سيد عمر ثم قال اى المحشى الا ان يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط

(قوله شرط الامام كونه مسلما مكفا) و (قوله وفى التتمة بعد ولد اسمعيل الخ) جزم فى الروض بما فى التتمة
قال فى شرحه والترجيح من زيادته قال الرافعى ولك ان تقول قريش من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه
ابن مدركة فكما قالوا اذا فقد قرشى ولى كنانى هلا قالوا اذا فقد كنانى ولى خزيمى وهكذا يرتقى الى اباب بعد
حتى ينتهى الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو قضية كلام القاضي فاذا كروه مثال يقاس عليه قال الاذرعى
وفى كلام الرافعى الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عدنان لا يصح فيه شئ ولا يمكن حفظ النسب
فيه منه الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله لان محله الخ) فيه حرازة لان اولوية احد الامرين على
الاخر تقتضى وجودهما اذ مع فقد احدهما لا معنى لاولية الاخر الا ان يقال المراد بالعالم غير المجتهد
لكن قوله لان الاول الى فيما يفتقر للاجتهد يقتضى وجود المجتهدين فينا فى قوله لان محله الخ الا ان يقال

وكون أكثر من ولى أمر الامة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتغلبهم فلا يرد (شجاعا) ليغزو بنفسه ويدبر الجيوش ويفتح الحصون ويقرر الأعداء (ذاري) يسوس به الرعية ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وأدناه أن يعرف اقدار الناس (وسمع) وإن نقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص (٧٦) أو كان أعورا أو أعشى (ولطق) يفهم وإن فقد الذوق والشم وذلك ليتاقى منه فضل

الامور وعدلا كالقاضي بل أولى فلو اضطر لولاية فاسق جاز ومن ثم قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الأئمة والحكام قد منّا ألقهم فسفا قال الأذري وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى ويلحق بها الشهود فاذا تعذرت العدالة في أهل قطر قدم ألقهم فسقا على ما يأتي وسليمان نقص منع استيفاء الحر كوسرعة النهوض وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضا إلا العدالة فقد مر في الوصايا أنه لا ينزل بالفسق والالجنون إذا كان زمن الأفاقة أكثر وتمكن فيه من أموره والا قطع يد أو رجل فيعتقد دوا لا ابتداء بخلاف قطع اليدين أو الرجلين لا يفتر مطلقا (وتعتقد الإمامة) بطرق أحدها (بالبیعة) كما بايع الصحابة بأب بكر رضي الله تعالى عنهم (والاصح) أن المعتبر هو بیعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم حالة البيعة بأن لم يكن فيه كلفة عرفا فيما يظهر لأن الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس ويكفي

الإمامة اه (قوله) وكون أكثر من ولى الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله) فلا يرد أى على اشتراط الاجتهاد (قول المتن شجاعا) بتثليث المعجزة والشجاعة قوة القلب عند لباس معنى (قوله) يسوس على وزن يصون أى يحكم به اه كرى (قوله) أن يعرف اقدار الناس) أى بان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا وردوا عليه اه ع ش (قوله) يفهم) ببناء الفاعل ويجوز كونه للفعول (قوله) وإن فقد الذوق الخ) عبارة المغنى وفهم من اقتصره على ما ذكر أنه لا يؤثر فقد شم وذوق وهو كذلك كما جزم به في زوائد الروضة ولا يشترط كونه معصوما لأن العصمة للأنبياء ولا يضر قطع ذكر وأنثيين اه (قوله) وذلك) أى اشتراط سمع وما بعده (قوله) وعدلا) عطف على مسلماني المتن (قوله) لو تعذرت العدالة في الأئمة) يعنى بأن لم يوجد رجل عدل اه رشيدى (قوله) ويلحق بها الشهود) ضعيف اه ع ش عبارة النهاية والحق بهم الشهود اه (قوله) من نقص يمنع الخ) كالنقص في اليد والرجل اه مغنى (قوله) أنه لا ينزل بالفسق) أى فى الاصح اه مغنى (قوله) والالجنون الخ) أى عدمه (قوله) وتمكن فيه من اموره) أى فلا ينزل به اه ع ش (قوله) ولا يقطع يد أو رجل الخ) وعلم من ذلك أنه ينزل بالعمى والصمم والخرس والمرض الذى ينسيه العلوم اه مغنى (قوله) فيعتقد دوا) أى فلا ينزل به اه ع ش (قوله) مطلقا) أى لا ابتداء ولا دوا (قوله) بطرق) أى ثلاثة ولا يصير الشخص اماما بتفرده بشروط الإمامة بل لابد من أحد الطرق كما حكاه الماوردى عن الجمهور وقيل يصير اماما من غير عقد حكاه القمولى قال ومن الفقهاء من الحق القاضي بالإمام في ذلك وقال الامام لو خلا الزمان عن الامام انتقلت احكامه إلى اهل ذلك الزمان اه مغنى (قوله) أحدها بالبيعة) لا حسن في هذا المزج كالا يخفى (قول المتن بالبيعة) بفتح الموحدة اه مغنى (قول المتن ووجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء وهم بامارة أو علم أو غيرهما اه ع ش (قوله) حالة البيعة) إلى قوله بما يأتى في النهاية (قوله) فيما يظهر) عبارة النهاية كما هو المتجه اه ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد من سائر الاقطار بل إذا وصل الخبر إلى الاقطار البعيدة لزوم الموافقة والمتابعة اسنى ومغنى (قوله) ويكفي بيعة واحد الخ) عبارة المغنى ولا يشترط عدد كما هو مكره بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته اه (قوله) ويشترط قبوله الخ) عبارة النهاية وألأقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله) من العدالة) إلى قوله ويشترط فى المغنى (قوله) قال وكونه الخ) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما فى الروضة كاصلها من أنه يشترط أن يكون المبايع مجتهدا أن اتحاد وان يكون فيه مجتهدان تعدد مفرع على اشتراط العدد والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشروط الإمامة لا أن يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني فى شرح الوجيز اه (قوله) وكونه) أى المبايع وكذا ضمير اتحاد (قوله) ولا فيجتهد فيهم) أى وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله) ورد) أى قولها المذكور وكذا ضمير بانه (قوله) على ضعيف) وهو اشتراط تعدد المبايع انتهى نهاية (قوله) وإنما يتجه) أى الرد انتهى رشيدى (قوله) اما إذا اريد الخ) أقول أن كلامها صريح فى تفريع ما حكاه الشارح عنهما بقوله قالا وكونه الخ على

المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الإمامة (قوله) ويتبعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد فى سائر البلاد والامور بل إذا وصل الخبر إلى أهل البلاد البعيدة لزوم الموافقة والمتابعة شرح الروض (قوله) ورد بانه مفرع على ضعيف) كتب عليه مر

بيعة واحد انحصر الحل والعقد فيه أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ويشترط قبوله لبيعتهم كذا قيل ولو قيل الاوجه الشرط عدم الرد لم يبعد فان امتنع لم يجبر إلا أن لم يصلح غيره (وشرطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من العدالة وغيرهما يأتى أول الشهادات قالا وكونه مجتهدا أن اتحاد ولا فيجتهد فيهم ورد بانه مفرع على ضعيف وإنما يتجه أن أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم لا عبرة لبيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني أنه صرح

بذلك في شرح الوجيز ويشترط شاهدان إن اتحاد المبايع أي لانه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام فيه لان تعدد اى لقبول شهادتهم بها حينئذ فلا محذور وشهادة الانسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمة (٧٧) كرايت الهلال أو أرضعت هذا وبهذا الذى

يتعين حمل كلامهم عليه
لوضوحه يندفع اعتراض
التفصيل الذى صححه في
الروضة (و) ثانيها
(باستخلاف الامام)
واحدا بعده ولو فرعه
أو أصله ويعبر عنه بعده
اليه كما عهد أبو بكر الى عمر
رضى الله عنهما وانعقد
الاجماع على الاعتداد بذلك
وصورته ان يعقد له الخلافة
في حياته ليكون هو الخليفة
بعده فهو وإن كان خليفة
في حياته لكن تصرفه
موقوف على موته ففيه شبه
بوكالة تجزى وعلق تصرفها
بشرط وبهذا يندفع ما هنا
من الترييدات وما يؤيد ما
ذكرناه انه خليفة حالا
وانما المنتظر تصرفه وانه
غير وصاية وقولهم وقت
قبول المعين الذى هو شرط
من العهد الى الموت وقضيته
انه لو اخره الى ما بعد الموت
لم يصح وهو متجه لان ذلك
خلاف قضيه العهد
وبتشيبههم له بالوكالة اندفع
قول البلقيني ينبغى ان يجب
الفور فى القبول وقولهم
لا بد من وجود شروط
شروط الامامة فيه وقت
العهد فان لم توجد الا عند
موت العاهد احتاج للبيعة
(نتيجه) ظاهر كلامهم
هنا انه لا بد من القبول
لفظا وقضية تشبيهه

الوجه الضعيفه وحينئذ فلا محل لقوله وإنما يتجه الخ لان حاصله تأويل هذا الكلام الذى يصرح عبارتهما
ببنائه على الضعيف من غير حاجة اليه ولا حاجة للنقل عن الزنجاني اه سيد عمر (قوله بذلك) أي المراد الثاني
(قوله ويشترط) الى قوله وشهادة الانسان في النهاية (قوله عقد الخ) نائب فاعل ادعى (قوله بها) أي
بالامامة او المبايعه (قوله وبهذا) أي باشرط شاهدين عند اتحاد المبايع وعدمه عند تعدده (قوله
اعتراض التفصيل) أي المذكور اه سم أي بقوله ويشترط شاهدان إن اتحاد المبايع لان تعدد (قول المتن
باستخلاف الامام) خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون اميرا
بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اه عش (قوله واحدا بعده) الى قوله وصورته في المغنى وإلى قوله
وبهذا يندفع في النهاية (قوله واحدا بعده) عبارة المغنى شخصاعينه في حياته ليكون خليفة بعده اه (قوله
ويعبر عنه) أي عن الاستخلاف (قوله كما عهد أبو بكر الى عمر) بقوله الذى كتبه قبل موته بسم الله الرحمن
الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند اخر عهده بالدنيا واول عهده بالآخرة في الحالة التي
يؤمن فيها الكافر ويتيق فيها الفاجر اني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدل فذاك على ورأى
فيه وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب والخير اردت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي
منقلب ينقلبون مغنى وعش (قوله في حياته) متعلق بالخلافة اه رشيدى (قوله وبهذا) أي التصوير
المذكور (قوله انه خليفة) بيان للوصول (قوله قولهم) فاعل يؤيد (قوله من العهد الخ) خبر وقت قبول
المعين (قوله وقضيته) إلى قوله وقولهم في النهاية (قوله وقضيته انه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه
ولا بد ان يقبل الخليفة في حياة الامام وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاه كلام الروضة وان بحث
البلقيني اشتراط الفور فان اخره عن الحياة رجع ذلك إلى الايصاء وسيأتي حكمه اه (قوله لو اخره) أي
عقد الخلافة عش ورشيدى اقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح ومامر انفا عن المغنى
والاسنى صريحان في ان مرجع الضمير القبول كانه عليه سم فيما ياتي عنه (قوله لو اخره الخ) الذى في شرح
الروض مانصه فان اخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر إلى الايصاء وسيأتي حكمه اه (قوله
وهو متجه) كذا في النهاية وظاهره انه بلغو العهد بالكلية وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج ويشترط
القبول في حياته اه لكن مرانفا عن المغنى والاسنى انه يرجع إلى الايصاء ثم رايت به عليه سم بما نصه
قوله اندفع الى قول البلقيني ينبغى الخ يومهم اشتراط اصل القبول وقدم خلافه رشيدى وعش اقول ما
مر إنما هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرق الشارح بينهما بما ياتي (قوله وقولهم الخ)
عطف على قوله وقت الخ (قوله فيه) أي في المعهود اليه (قوله هنا) أي في الاستخلاف (قوله ان يفرق) أي
بين الامامة والوكالة (قوله وعلى الاول) أي اشتراط القبول لفظا (قوله بينه) أي الاستخلاف (قوله
ما قدمته الخ) أي من استقراب عدم اشتراط القبول وإنما الشرط هو عدم الرد (قوله ويجوز العهد) إلى
قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وعليه ان يتحرى
الاصلاح للامامة بان يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولاه جعل الخلافة لزيد ثم بعده لعمر ثم بعده لبكر وتنقل
على ما رتب كارتب ﷺ أمراء جيش مؤتة فان مات الاول في حياته أي المعاهد فالخلافة للثاني وان
مات الثاني أيضا فهي للثالث وان مات وبقي الثلاثة احياء وانتصب الاول للخلافة كان له ان يعهد بها

(قوله يندفع اعتراض التفصيل) أي المذكور (قوله وقضيته انه لو اخره الخ) الذى في شرح الروض
مانصه فان اخره أي القبول عن جناية رجع ذلك فيما يظهر إلى الايصاء وسيأتي حكمه اه (قوله وهو متجه)
كذا شرح مر (قوله لجمع مترتين) قال في شرح الروض وتنقل اليهم على ما رتب اه (قوله نعم
الاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم) عبارة الروض وله تبديل عهد غيره لاعهده اه (قوله

بالوكالة أن الشرط عدم الرد الآن يفرق بالاحتياط للامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بانه ثم لم ينب عن أحد
حتى يقبل عنه بخلافه هنا ويجوز العهد لجمع مترتين نعم للاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم لانه لما استقل صار امك بها

ولو أوصى به الواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يعتبر ان بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شوري بين جمع فكاستخلاف) في الاعتداده ووجوب (٧٨) العمل بقضيته (فيرضون) بعد موته او في حياته باذنه (احدهم) لان عمر جعل الامر

الى غير الاخيرين لانها لما انتهت اليه صار أمك بها بخلاف ما اذا مات ولم يعهد الى أحد فليس لاهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا اهل الحل والعقد في حياته او بعد موته بل اذا ظهر له واحد جاز استخلافه من غير حضور غيره ولا مشاورة أحداه (قوله ولو أوصى الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو أوصى بها جاز كالواستخلف لكن قبول الموصى له انما يكون بعد موت الموصى وقيل لا يجوز لانه بالموت يخرج عن الولاية ويتعين من اختياره للخلافة بالاستخلاف او الوصية مع قبول فليس لغيره ان يعين غيره فان استعفى الخليفة او الموصى له بعد القبول لم ينزل حتى يعنى ويوجد غيره فان وجد غيره جاز استخلافه واعفاؤه وخرج من العهد باستجاءهم والامتنع وبقي العهد لازما اه (قول المتن شوري) مصدر بمعنى التشاور اه معنى (قول المتن فيرضون احدهم) اى فليس لهم العدول الى غيرهم ثم ما ذكر من انهم يختارون واحدا منهم ظاهر ان فوض لهم ليختاروا واحدا منهم فلو فوض لجمع ليختاروا واحدا من غيرهم أى او مطلقا هل الحكم كذلك فيختاروا من شأوا أولا وكان لا عهد فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش (قوله بعد موته) الى قوله وقد يشكل في المغنى (قوله بين ستة الخ) اعلم انما خصهم لعله بانها لا تصلح لغيرهم بكري اه ع ش والاولى لعله بانهم اصلح للامامة من غيرهم (قوله ولو امتنعوا) اى اهل الشورى وقوله لم يجبروا الى على الاختيار ظاهره وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهور داليه اه سم اقول قد يقال ينافى عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمغنى فان لم يصلح للامامة الا واحدا لم يسم طلبها وأجبر عليها ان امتنع من قبولها اه (قوله وكان) يظهر انها مخففة من المثقلة حذف اسمها وقوله لا عهد ولا جعل الخ بصيغة المضى المبني للفاعل خبره عبارة المغنى وكأنه لم يعهد الخ وعبارة الاسنى بل يكون الامر كما لو لم يجعلها شوري اه (قوله يختص بالامام الجامع الخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والفاسق اسنى ومعنى (قوله وقد يشكل عليه) اى على الاختصاص المذكور (قوله بل هذا) اى كون التنفيذ المذكور للشوكة لا للعهد (قوله بالشوكة) الى الفرع في النهاية والى قوله وان استحسنته في المغنى (قوله هذا ان مات الامام الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه بعد موت الامام اما الاستيلاء على الخى فان كان الخى متغلبا انعقدت امامة المتغلب عليه وان كان اما ببيعة او عهد لم تنعقد امامة المتغلب عليه اه (قوله او كان متغلبا) اى الامام الذى اخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط اه ع ش (قوله اى ولم يجمع الخ) انظره هل يخالف هذا الاطلاق ما قد مناه عن المغنى والروض مع شرحه (قوله وغيرهما الخ) ظاهره ولو كافر او عبارة الخطيب نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على اقليم فولو للقسام رجلا مسلما فالذى يظهر انعقاده ليس بظاهر اه والا قرب ما قاله الخطيب اه ع ش (قوله كلها) اى الا الاسلام اما لو استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلى وتقدم عن شرح مسلم ان المبتدع كالكافر هنا عند الجمهور (قوله لا يجوز عقدها لاثنتين الخ) اى فاكثر ولو باقاليم ولو تباعدت مغنى وروض مع شرحه (قوله والابطال الخ) عبارة المغنى فان جهل سبق او علم لكن جهل سابق فكما في نظيره من الجمعة والنكاح فيبطل العقدان وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقف بالمسلمين عقد لاحدها لا لغيرهما والحق في الامامة للمسلمين لاهلها فلا تسمع دعوى أحدهما السابق وان اقرب به احدهما الاخر بطل حقه ولا يثبت الحق للاخر الا ببيته اه (قوله لم يجبروا) ظاهرة وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهور داليه (قوله او كان متغلبا الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تنعقد لمن قهره اى قهر ذا الشوكة عليها فينعزل هو بخلاف ما لو قهر عليها من انعقدت امامته ببيعة او عهد فلا تنعقد له ولا ينزل المقهور اه

شورى بين ستة على عثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فانفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنهم ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كالواستخلاف الممهور اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شورى وظاهر كلامه ان الاستخلاف بقسميه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمده الاذرى وقد يشكل عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم لعهد خلفاء بنى العباس مع عدم استجاءهم الشروط بل نفذ السلف عهد بنى امية مع انهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا هو الظاهر (و) ثالثها (باستيلاء جامع الشروط) بالشوكة لا بنظام الشمول به هذا ان مات الامام او كان متغلبا اى ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وان اختلفت فيه الشروط كلها (في الاصح) وان عصى بما فعل حذرا من تشتت الامر ونوران الفتنة (فرع) لا يجوز عقدها لاثنتين في وقت واحد ثم ان تربايقنا تعين الاول والابطلا ولا

نزاع البلقيني فيه وإن استحسن ووقع اختلاف تاليفين لبعض مشايخنا في بقاء خلافة المتولي من بني العباس يطريق العهد المتسلسل فيهم إلى الآن قليل نعم لما جمعت عليه الأعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يولي السلطان من الأكراد والأتراك إلا هو مشترطاً عليه ابتداء أنه نائبه في العام الخاص وقليل لا زال شوكته من أصلها حتى أن بعض السلاطين أهانوه وحسبه وأخذوا كثر أقطاعه وما زال متقهراً إلى الآن حتى انعدم بالكلية وقد قدمت ما يبطل الأول من أنه لا عبادة بعده غير مستجمع الشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لأن عروضهما إن صحت ولايته لا يبطلها بل لا تصح تولية غيره حتى يخلع نفسه مطلقاً ويخلع لسبب (٧٩) ولا ينزل بأسر كفار له إلا إن أيس من خلاصه

ومثلهم بغاة لهم إمام ولا لم ينزل وإن أيس من خلاصه لأنه نادر (قلت لو ادعى) من لزمته زكاة ممن استولى عليهم بغاة (دفع الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم أو منصوبه (صدق) بلا يمين على المعتمد وإن أتهم لبنائها على التخفيف ويسن أن يستظهر على صدقه إذا أتهم (ييمينه) خروجاً من الخلاف في وجوبها (أو ادعى) (دفع جزية فلا يصدق) (على الصحيح) لأنها كالاجرة أذهى عوض عن سكنى دارنا وبه فارت الزكاة (وكذا خراج في الأصح) لأنه اجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذي جزما (ويصدق في إقامة حد) أو تعزير عليه قال الماوردي بلا يمين لأن الحدود تدرك بالشبهات (إلا أن ثبت بينة ولا اثر له في البدن) أي وقد قرب الزمن بحيث لو كان لوجد أثره فيما يظهر فلا يصدق (والله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر

نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقدها لغيرهما إذ هو مقتضى بطلان عقدهما أه أسنى (قوله وإن استحسن) أي نزاع البلقيني ومن استحسنه شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله السلطان) مفعول لا يولي وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله (قوله مشترطاً عليه) أي المتولي على السلطان (قوله حتى انعدم) أي شوكته (قوله وقد قدمت) أي أنفاً في شرح فيرون أحداهم (قوله من أنه الخ) بيان لما يبطل الخ (قوله بعد غير الخ) بالإضافة (قوله ولا نظر للضعف الخ) رد لدليل الثاني مع قبوله نفسه (قوله لأن عروضهما) إلى المتن في الروض والمغني (قوله مطلقاً) أي لسبب ودونه (قوله إلا إن أيس من خلاصه) أي فينزل فحينئذ لا يؤثر عهده لغيره بالامامة وتعقد لغيره بخلاف ما لو عهده لغيره قبل الياست لبقائه على إمامته وإن خلع بعد الياست من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستقر فيها ولي عهده مغني وروض مع شرحه (قوله ولا) أي وإن لم يكن للبغاة إمام (قوله لم ينزل الخ) ويستنبط عن نفسه إن قدر على الاستتابة والاستتباب عنه فلو خلع الإمام نفسه أو مات لم يصبر المستتاب إماماً مغني وروض مع شرحه (قوله من لزمته) إلى قوله وأخر هذه الأحكام في المغني الإقوله أو ثمن وقوله أي وقد قرب إلى فلا يصدق وإلى قوله فائدة في النهاية (قوله إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهم لأن الكلام فيما يتعلق بالإمام والأفلاو ادعى الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً أه عش (قول المتن يمينه) متعلق بيسظهر (قوله أو ادعى) أي ذمى أه مغني (قوله وبه) أي يكون الجزية كالاجرة (قوله وكذا خراج الخ) أي لأرض خراجية ادعى مسلم دفعه لقاضي البغاة أه مغني (قوله أو ثمن) يتأمل أه رشیدی عبارة عش يتأمل كون الخراج ثمناً ولعل صورته أن يصلحهم على أن الأرض لهم بعد استيلائها عليها ويقدر عليهم خراجاً معيناً في كل سنة فكانه باعها لهم بثمن مؤجل بمجهول واغتفر للحاجة ولا يسقط ذلك بإسلامهم والاقرب تصور ذلك بما لو ضرب عليهم خراجاً مقدراً في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بدله للمتولي بيت المال فإن ما يقبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج أه (قول المتن ولا أثر الخ) جملة حالية أه مغني (قوله لو كان) أي وجد الحدای اقيم عليه (قوله وفارق) أي من ثبت الحد عليه بالبينه عش ورشیدی (قوله بخلاف المقر) أي فانه يقبل رجوعه أه عش (قوله وانكار بقاء الحد الخ) جواب سؤال غني عن البيان (قوله هذه الأحكام) أي التي زاداها أه (قوله تأخيرها) أي نحو قتال البغاة إليها أي هذه الأحكام المزيدة (قوله هذه) أي الأحكام المزيدة (قوله بانه) أي ما نقله الدميري عن شرح للسلم وقوله فيه أي في شرح مسلم (قوله تقديم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه أي الجزئية الواصلة إليه

(كتاب الردة)

إنما ذكرها هنا لاجتناباً على الدين وما قبلها على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها أه

(كتاب الردة)

وانكار بقاء الحد عليه في معنى الرجوع وأخر هذه الأحكام إلى هنا لتعلقها بالإمام فان قلت وقاتل البغاة ونحوه متعلق به أيضاً فكان الأنسب تأخيرها إليها أو تقديمها معه قلت هذه تتعلق به مع وجود البغي وعدمه فكانت أنسب به من غيرها (فائدة) عن أبي حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضي بين خصمين وإنما ذلك لثأبه الخاص قال الدميري وهو مذهبنا كما نقله في شرح مسلم واعتراض بأنه ليس فيه في مظانه ويعترض أيضاً بأن ثبوت ذلك لثأبه ودونه بعيد لا يوافقه قياس إلا أن يرد به نقل صريح لا يقال قد يشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية لا أن يمنع ذلك بأن وصول جزئية إليه لطلب حكمه فيها نادر إلا يشغل عن ذلك ويفرض عدم ندوره يلزمه تقديم تلك على هذه (كتاب الردة) أعاذنا الله تعالى منها (هي)

لغة الرجوع وقد تطلق على الامتناع (٨٠) من اداء الحق كإعنى الزكاة في زمن الصديق رضي الله عنه وشرعا (قطع) من يصح طلاقه دوام

عش (قوله لغة) إلى قوله وزعم الامام في النهاية (قوله الرجوع) أي عن الشيء إلى غيره اه معنى (قوله
وقد تطلق) أي مجازا لغويا وقوله كإعنى الزكاة إلخ أي فأنهم لم يرتدوا حقيقة وإنما منعوا الزكاة بتأويل وان
كان باطلا اه عش (قوله من يصح طلاقه) أي بقرض الاثنى ذكر إقالة الرشيدى وقال البجيرمى بان يكون
مكفلا مختارا أو تدخل فيه المرأة لأنه يصح طلاقها بنفسها بتفويضه اليها وطلاق غيرها بوكالتها اه (قوله دوام
الاسلام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعاني فما معنى قطعه وايضا أتى به لا بقاء أعراب المتن وإن قال
ابن قاسم انه غير ضرورى اهرشيدى (قوله ومن ثم) إلى قوله وزعم الامام في المغنى لا أقوله وكذا آية المائدة
إلى فلا تجب (قوله ومن ثم كانت إلخ) النظر ما وجه التفريع عبارة المغنى وهى الخشخاش (قوله أفحش
انواع الكفر إلخ) لا يقال ان مقتضاه ان كل مرتد أقبح من أبى جهل وأبى لهب واضراهما من الذين عاندوا
الحق وذآؤه عليه السلام واصحابه بانواع الاذية وصدوا عن الاسلام من اراد الدخول فيه وعذبوا من اسلم
بانواع تعذيب إلى غير ذلك من القبايح لان اقبحية نوع من نوع لا تقتضى ان كل فرد للاول اقبح من كل فرد
لثاني كما تقرر في محله اه عش (قوله وأغظها حكما) أي لأن من أحكام الردة بطلان التصرف في امواله
بخلاف الكافر الاصلى ولا يقر بالجزية ولا يصح تأمينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل اه عش (قوله
فلا تجب إعادة إلخ) أي فلو خالف واعاد لم تنعقد اه عش (قوله قبل الردة) أي الواقعة قبل الردة اه عش
(قوله ان هذا) أي إحباط الثواب وقوله به أي بالتثاني (قوله عند الجمهور) أي وأما عند غيرهم ففيها
ثواب والعقاب بغير حرمان الثواب اه عش (قوله مع محنتها) أي واسقاطها للقضاء اه معنى (قوله وزعم
الامام إلخ) مبتدأ خبره قوله غريب (قوله وان فعل) أي العمل (قوله لأن شرطه) أي عدم العقاب (قوله
لأن شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام اه سم (قوله وخارج) إلى المتن في النهاية لا أقوله
إذ القطع إلى ولا يشمل الحد (قوله بقطع) أي بقطع الاسلام كما عبر به النهاية ويشير اليه قول الشارح
الاتى ومن حيث اضافته للاسلام إلخ في كلام الغزالي تسمح (قوله الكفر الاصلى) أي فليس ردة اه
عش (قوله ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) وذلك إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من
وجه بل وكذا إذا لم يكن وأريد بالاخراج عدم الدخول وهذا الثاني أولى كما هو معلوم من محله اه عش (قوله
باعتبار) ومنه اخرج بعض المناطقة بالحيوان في قولهم الانسان حيوان ناطق الملائكة والجن اه نهاية
(قوله لأن فيه قطع موالاة الله إلخ) فيه ان قطع الموالاة الذى هو إزالتها بعد وجودها غير متحقق في الكفر
الاصلى اذ لم يكن هناك موالاة ثم أزيلت فحقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل اه سم (قوله
وهذا) أي كون الاخراج بحقيقة الاضافة (قوله والكلام قبله) مبتدأ وخبر واستشكله سم بما نصه ان
اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي اخرجها من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى

(الاسلام) ومن ثم كانت
أفحش انواع الكفر وأغظها
حكما وإنما تحبط العمل
عندنا ان انصلت بالموت
آية البقرة وكذا آية
المائدة اذ لا يكون خاسرا
في الآخرة الا ان مات كافرا
فلا تجب إعادة عباداته قبل
الردة وقال ابو حنيفة رضى
الله عنه تجب اما احباط
ثواب الاعمال بمجرد الردة
فمحل وفاق وظن الاسنوى
ان هذا بان في عدم احباطها
للعمل فاعترض به وليس
ظن اذ احباط العمل
الموجب لإعادة غير احباط
بمجرد ثوابه اذ الصلاة في
المغضوب لا ثواب فيها عند
الجمهور مع محنتها وزعم
الامام عدم احباطها للعمل
وان مات كافرا بمعنى انه
لا يعاقب عليه في الآخرة
غريب بل الصواب احباطه
وان فعل حال الاسلام لان
شرطه موت الفاعل مسلما
والا صار كأنه لم يفعل فيعاقب
عليه وخرج بقطع الكفر
الاصلى قاله الغزالي واعترضه
ابن الرفعة بان الاخراج انما
يكون بالفصل والكفر
الاصلى خارج بنفس الردة
ويرد بان الجنس قد يكون
مخرجا باعتبار اذ القطع الاعم
يشمل الكفر الاصلى لان
فيه قطع موالاة الله ورسوله
فهو من حيث ذاته شامل له
ومن حيث اضافته للاسلام
مخرج له وهذا هو مراد

الغزالي واخراج الردة له انما هو بعد تعريفها والسلام قبله

خارج

خارج بنفس الردة أو لافهوا أيضا ممنوع وأما ثانيا فاسلنا لكن قوله وهي حينئذ الخ ممنوع إذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اه (قوله وهي) أي الرد حينئذ أي قبل تعريفها (قوله والحاقه) أي المناقاة اه ع ش (قوله على المتن) أي جمعه (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) حاصله ادعاء أنه بتسليم أنه مرتد قد مر ذكره في كلامه فلا يرد على كلامه هنا على أن لا نسلم أنه مرتد ولا في حكمه فلا يرد على التعريف أصلا ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لا يندفع الإيراد بالجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا ينفع في عدم جامعية التعريف رشیدی وسم (قوله مرفى كلامه فلا يرد عليه الخ) عبارة النهاية مذکور في كلامه في بابه فلا يرد عليه على أن المرجح إجابته لتبليغ ما منه الخ (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أن حكمه من حيث أنه لا يقبل منه الإسلام وأنه لا بد من قتله ما لم يسلم لكن في الجملة فلا ينافي ذلك وجوب تبليغه المأمّن لأنه بعد بلوغه المأمّن إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا كرهنه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق اه سم (قوله أنه يجاب) أي المتنقل (قوله ولا يجبر على الإسلام) أي بل يطلب منه الإسلام وأن امتنع أمر بالحق لمأمّنه وأن امتنع منهما فعمل به الإمام ما يراه من قتل أو غيره وإن قتله كان فينا اه ع ش (قوله ووصف) إلى المتن في المغنى (قوله ولد المرتد) عبارة المغنى ومن علق بين مرتد على الأصح عند المصنف وهذا لا يرد على التعريف فإنه لم يرتد وإنما الحق بالمرتد حكما اه (قوله على ما نحن فيه) أي لأن الكلام في الردة الحقيقية لا فيما يعم الحكمية اه سم (قوله لكفر) إلى قوله لكن شرط في النهاية (قوله حالا الخ) راجع إلى المتن (قوله وتسمية العزم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو ما لا عبارة المغنى وذكر النية مزيد على المحرروا الشرحين والروضة ليدخل من عزم على الكفر في المستقبل فإنه يكفر حالا لكن كان ينبغي على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي أن النية قصد الشيء مقترنا بفعله فإن قصد وتراخي عنه فهو عزم وسياق في كلام المصنف التعبير بالعزم اه (قوله أنه) أي العزم وقوله منها أي من النية وقوله غير بعيد خبر وتسمية العزم (قوله وتردده الخ) كان الأولى تقديمه على قوله ثم قطع الإسلام الخ (قوله في قطعه) أي الإسلام (قوله الاتي) وصف لتردده اه رشیدی (قوله ملحق بقطعه الخ) أي فلا يرد على تعريف المصنف (قوله بقطعه) أي بالنية فيما ينبغي اه سم

تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره ألا ترى أنا نقطع بأن معنى الفرس خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكرت تعريف الإنسان أو لا ألا ترى أنا لو سكتنا عن ذكر تعريف الإنسان لم يلزم جهلنا بمعناه لأن ذكر التعريف إنما هو لإفادة الغير الجاهل فتأمل وعجب من أمره بتأمل ما ذكره بقوله فتأمل (قوله لأنه لم يوجد منه إسلام) فليخرج بالقطع الكافر الأصلي (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) إن كان المتنقل المذكور من أفراد المرتد حقيقة لم يندفع وروده عليه بمروره في كلامه لأن معنى الإيراد أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتد فيجب دخوله في التعريف ولا نك في عدم دخوله ومراره في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف وإن لم يكن من أفراد المرتد حقيقة كما هو المتبادر فلا يرد عليه وإن لم يمر في كلامه لعدم تناول التعريف له وعدم كونه من أفراد المعرفة فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خروجه عنه فلا وجه لتفريع عدم وروده عليه بأنه مرفى في كلامه ومشاركته للمرتد في حكمه لو سلت لا دخل لها في الإيراد وعدمه لأن كثير ما يتشارك المختلفان في الأحكام وبعضها وإذا فهمت ذلك علمت أنه لا تجوز في هذا الإيراد ولا في جوابه فتأمل (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أما حكمه من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا بد من قتله ولا بد ما لم يسلم لكن في الجملة ولا ينافي ذلك في وجوب تبليغه المأمّن لأنه بعد بلوغه المأمّن إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا كرهنه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق (قوله فلا يرد على ما نحن فيه) لأن الكلام في الردة الحقيقية لا الحكمية (قوله ملحق بقطعه)

وهي حينئذ مجهوله لا يصح الإخراج بها فتأمل ولا يشمل الحد كفر المناقاة لأنه لم يوجد منه إسلام حتى يقطعه وإلحاقه بالمرتد في حكمه لا يقتضي إيراد على المتن خلافا لمن زعمه والمتنقل من كفر لكفر مر في كلامه فلا يرد عليه وإن كان حكمه حكم المرتد كذا قيل وليس في محله لأن الصحيح أنه يجاب لتبليغ المأمّن ولا يجبر على الإسلام بخلاف المرتد فليس حكمه حكمه فلا يرد أصلا ووصف ولد المرتد بالردة أمر حكى فلا يرد على ما نحن فيه ثم قطع الإسلام أما (بنية) لكفر ويصح عدم تنوينه بتقدير إضافته لمثل ما أضيف إليه ما عطف عليه كنصف وثلك درهم حالا أو ما لا فيكفر بها حالا كما يأتي وتسمية العزم نية بناء على ما يأتي أنه المراد منها غير بعيد وتردده في قطعه الاتي ملحق بقطعه تغليظا عليه (أو قول كفر) عن قصد

ورويته كما يفهمه قوله الاتي استهزاء الخ فلا أثر لسبق لسان أو كراهه واجتهاده وحكاية كفره لكن شرط الغزالي أن لا يقع إلا في مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي أنه حيث كان في حكايته مصلحة جازت وشطح ولي حال غيبته أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهله فلا يعترض (٨٢) عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم كما حققه أئمة الكلام وغيرهم ومن ثم زل كثير من في التهويل

(قوله وروية) تأمل فإن القصد كاف في حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلهذا أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد للقصد اه ع ش (قوله فلا أثر) إلى قوله إذا لفظ في المعنى الا قوله واجتهاد وقوله لكن شرط إلى وشطح ولي (قوله واجتهاد) أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بقدوم العالم مع أنه بالاجتهاد رشیدی وسم و غ ش (قوله واجتهاد الخ) الواو بمعنى أو (قوله وحكاية كفر الخ) عبارة المعنى وخرج ايضا ما إذا حكى الشاهد لفظ الكفر لكن الغزالي ذكر في الاحياء انه ليس له حكايته الا في مجلس الحكم فليستفطن له اه (قوله ان لا يقع) أي حكاية الكفر (قوله وشطح ولي) عطف على قوله سبق لسان (قوله أو تأويله) عطف على غيبته (قوله ومن ثم) أي لاجل المخالفة لاصطلاح غيرهم (قوله زل كثير من الخ) وجرى ابن المقرئ تبعا لغيره على كفر من شك في كفر طائفة ابن عربي الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم واما من اعتقد ظاهره من جهة الصوفية فانه يعرف أن استمراره على ذلك بعد معرفته صار كافرا وساقى الكلام على هذا في كتاب السير إن شاء الله تعالى اه معني (قوله لان فيه) أي التكلم بكلماتهم المشككة الخ (قوله ولا ينافي ذلك) أي قوله انا الله (قوله والا) أي إن لم يكن غائبا ولا مؤولا بمقبول (قوله ويمكن حمله على ما الخ) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ من هذا اللفظ الخطر اه سم (قوله على ما إذا شككنا الخ) مقتضاه أنه حينئذ لا يستفصل منه ولا يتخلو عن شيء فلي تأمل اه سيد عمر (قوله وقول القشيري الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولا بعدم الولاية الخ (قوله مغرور الخ) عبارة المعنى فهو مغرور مخادع فالولي الذي توالت أفواه على الموافقة اه (قوله مراده) أي القشيري من قوله ذلك (قوله للتصل منه) أي التبري منه اه كردى (قوله للبتهم) جواب لو (قوله وإنما يتجه إن لم يكن الخ) أول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ اميل لان بقاء العلم يتصور بالالقاء إلى المتاهل له والتدوين وإن كان ابلغ في حفظ العلم وبقائه كما صرحوا به لكن هذه الاولوية لا تقاوم المفاسد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح واما قول الشارح وتلك الخ فحمل تأمل لان قصارى ما يتأتى من أئمة الشرع إظهار فسادها لادرؤها وإزالة التماسها في زماننا الذي عرف فيه المنكر وانكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة انه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق وإن بمنحنا سلوك أقوم طريق اه سيد عمر (قوله كخشية اندراس اصطلاحهم) أي ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو قاطر خال ظاهر عن التصوف الصادق ودفع نزاع بها فيها والاختلاف علماءه فيمن تكلم بما يقال بعضهم بكفره بناء على انها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على انها منها وبه يندفع ما مر انفا عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ (قوله قيل) إلى قوله ويجاب في المعنى الا قوله أو عكسه (قوله الكفر الاصلی) قد يقال أو المطلق اه سم لان الجنس إنما يتوقف على أنواعه وافراده في التحقق والوجود الخارجي لا في التصور والوجود الذهني (قوله بان تقديمه) أي بان يقول بنية كفر أو قول أو فعل (قوله أو عكسه) كان مراده تأخير اه سم أي بان يقول بنية أو قول أو فعل كفر أي بالنية فيما ينبغي (قوله واجتهاد) أي لا مطلقا كما هو ظاهر لما ساقى من نحو كفر القائلين بقدوم العالم مع انه بالاجتهاد والاستدلال (قوله ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ الخطر (قوله الكفر الاصلی) قد يقال أو أطلق أو كان مراده

على محقق الصوفية بما هم بريئون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم قاصدا له مع جهله به والذي ينبغي بل يتعين وجوب منعه منه بل لو قيل بمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشككة الا مع نسبتها اليهم غير معتقد لظواهرها لم يبعد لان فيه مفساد لا تخفى وقول ابن عبد السلام يعزز ولي قال انا الله ولا ينافي ذلك ولايته لانه غير معصوم فيه نظر لانه ان كان غائبا فهو غير مكلف لا يعزر كالاول بمقبول ولا فهو كافر ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله فيعزر فطماله ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما ان من شرط النبي العصمة فكل من للشرع عليه اعراض مغرور مخادع مراده انه إذا وقع منه مخالف على النذرة بادر للتصل منه فوراً إلا انه يستحيل وقوع شيء منه أصلاً (نتيجه) قال بعض مشايخ

مشايخنا ممن جمع بين التصوف والعلوم النقلية والعقلية لو أدركت أرباب تلك الكلمات للبتهم على تدوينها مع اعتقادي لحقيقتها (قوله لانها مزالة للعوام والاغبياء المدعين للتصوف اه وإنما يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كخشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد يدروها أئمة الشرع فلا نظر اليها قيل في المتن دور فان الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بانها قول كفر ورد بان المراد بالكفر المضاف اليه الكفر الاصلی واعترض أيضا توسيطه الكفر بان تقديمه ليحذف بما بعد لدلالة الاول أو عكسه أولى ويجاب

يمنع ذلك بل له حكمة تأتي قريبا على أن توسطه يفيد ذلك أيضا فإنه بالنسبة لما قبله متأخر ولما بعده متقدم نظير ما مر في الوقف (تنبيه) يدخل في قول الكفر تعليقه ولو بمحال عادي وكذا شرعي أو عقلي على احتمال لا نه قد ينا في عقد التصميم المشترط في الاسلام ويشكل على ذلك ما في البخاري من عدة طرق ان خباب رضي الله عنه طلب من العاص يدوائا السهمي ديناله عليه فقال لا اعطيك حتى تكفر بحمد فقال اكفر به حتى يميتك الله ثم يبعثك فهذا التعليق للكفر بممكن ومع ذلك لم يكن فيه كفر وقد يجاب بانه (٨٣) لم يقصد التعليق قطعا وإنما اراد تكذيب ذلك اللعين في انكاره

(قوله بمنع ذلك) أي أولوية التقديم أو التأخير (قوله بل له) أي للتوسط (قوله تأتي الخ) أي في شرح أو فعل (قوله يفيد ذلك) أي ما يفيد التقديم أو التأخير (قوله تعليقه) أي الكفر (قوله لانه) أي التعليق بالمحال (قوله لانه قد ينا في عقد التصميم) انظر هل هذا في المحتمل أو اعم انتهى سم اقول ظاهر صنيعة الاول (قوله على ذلك) أي الدخول (قوله ولا ينافيه) أي عدم قصده التعليق (قوله بان ما بعدها) أي لكن (قوله وعليه) أي على حتى بمعنى الإلحاح (قوله قال) أي ابن هشام (قوله هذا) أي كون حتى بمعنى الإلحاح وقوله أي قول خباب اه كرى (قوله نظير ذلك) أي ما وقع لخباب رضي الله تعالى عنه (قوله تقيّة) أي خوفا من ان يقتله المسلمون اه كرى (قوله فانه) من التائب يقال انه تائب اذا لامة انتهى قاموس (قوله ظاهر هذا اللفظ) أي من تمنى استمراره على الكفر وقوله بل ان ذلك الفعل أي القتل (قوله من هذين القولين) أي قول خباب وقول اسامة رضي الله تعالى عنهما اه كرى (قوله لم يوضحوه) أي شراح الاحاديث (قوله مفهوم الغاية) أي في قول خباب رضي الله تعالى عنه (قوله لان ذلك) علة لفي القول والمشار اليه الكفر بعد الموت (قوله في ان ذكره) أي الاستثناء (قوله ان اراد) أي البعض بقوله بعد الموت وقوله لانه قال الخ أي لخباب رضي الله عنه (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال ليس مراد البعض بالمشار اليه بذلك موت العاصي ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده الكفر بعد الموت يعني ان من مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذي اورده فان قلت من اين يحتمل الكلام هذه العناية قلت بناء على ان المراد ببعث العاصي البعث المشهور اه سم (قوله قلت هذا لا يوجب الاستحالة) أقول إذا اراد خباب ببعث العاصي البعث الشرعي المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب او بعبارة الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصي وبعثه كناية عن موت خباب بل موت الخلق لانهما يستزمانه تأمل سم وسيد عمر (قوله لوقته) أي حالا (قوله وخباب حتى) جملة حالية (قوله ما ذكرته) وهو قوله وقد يجاب الخ اه كرى (قوله على انك الخ) الاولى تقديمه على قوله فالخلق الخ (قوله وقد علمت) أي في اول التنبيه ان التعليق بمثل هذا يقتضي الكفر لانه لا يخلو من احد الاقسام أعني العادي والشرعي والعقلي اه كرى (قوله على انك قد علمت الخ) انما يرد لو ثبت الاجماع على ما تقرر قبل صدور ذلك من خباب واثباته اعسر من خرط القتاد فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم وقد لا يسلم البعض ما في هذه العلوة اه (قوله لكفر) إلى قوله محتجافى النهاية إلا قوله فان قلت الى المتن (قوله) وسيفصل

تأخير (قوله لانه قد ينا في عقد التصميم) انظر هذا في المحتمل أو اعم (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال مراد البعض بالمشار اليه بذلك ليس موت العاصي ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده به الكفر بعد الموت يعني ان مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذي اورده نعم يرد عليه العلوة الآتية وهو شيء اخر وقد لا يسلم البعض ما في تلك العلوة فان قلت من اين يحتمل الكلام معنى ان من مات مسلما لا يتصور كفره قلت بناء على ان المراد ببعث العاصي البعث المشهور (قوله قلت هذا لا ينافي الاستحالة الخ) اقول ان اراد ببعث العاصي البعث الشرعي المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب ووجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصي وبعثه كناية عن موت خباب بل موت

ذلك اللعين في انكاره البعث ولا ينافيه قوله حتى لانها تأتي بمعنى الإلحاح لا المنقطعة فتكون بمعنى لكن التي صرحوا بان ما بعدها كلام مستأنف وعليه خرج ابن هشام الخضر اوى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أي لكن أبواه قال وقد ذكر النحويون هذا في اقسام حتى وخرجوا عليه قوله حتى الخ اه ونظير ذلك ما وقع لاسامة لما قتل من قال لا اله الا الله ظانا انه إنما قالها تقيّة فأنبه صلى الله عليه وسلم حتى قال تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم رواه مسلم وهذا التمني يقتضي الكفر لكنه لم يقصد ظاهر هذا اللفظ بل أن ذلك الفعل وقع منه قبل اسلامه حتى يكون مغفورا له فتأمل كلا من هذين القولين فان الكلام فيهما مهم ومع ذلك لم يوضحوه ثم رأيت بعض شراح البخاري قال لا يقال مفهوم

الغاية انه يكفر بعد الموت لان ذلك محال فكانه قال لا أكفر أبدا كافي لا يدورون فيها الموت الا الموتة الاولى في أن ذكره للتأكيد انتهى وفيه نظر لانه ان اراد بعد موت نفسه كان غلطاً لانه قال حتى يميتك الله ثم يبعثك او بعد موت العاصي ثم بعثه فليس هذا بمحال بل هو ممكن كما تقرر فان قلت بل هو محال لان خبابا بعد بعث العاصي يكون قد مات فكانه علق بما بعد موت نفسه قلت هذا لا يوجب الاستحالة لانه يمكن عقلا وعادة ان الله يميت العاصي ثم يبعثه لوقته وخباب حتى فلا استحالة بوجه فالخلق ما ذكرته على انك قد علمت ان التعليق بمثل هذا المحال يقتضي الكفر (أو فعل) لكفر وسيفصل كلام من هذه الثلاثة مقدما القول لانه اغلب من الفعل

و ظاهر يشاهد بخلاف النية وكان (٨٤) هذا هو حكمة إضافته لكفردون الآخرين فاندفع ما قبل ينبغي تأخير القول عن الفعل لان

التقسيم فيه فان قلت فلم قدم النية فيما مر قلت لانها الاصل والمقومة للقول والفعل فقدمها في الاجمال لذلك والقول في التفصيل لما مر فهو صنيع حسن (سواء) في الحكم عليه عند قوله الكفر (قاله استهزاء) كان قيل له قص اظفارك فانه سنة فقال لا افعله وان كان سنة وكان قال لو جاءني النبي ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه عن فعله او يطلق فان المتبادر منه التباعد كما قاله بعضهم محتجا عليه بانه لو لم يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم في حياته في شيء كما وقع لبريرة رضى الله عنها لم يكفر ولك ان تقول لاحجة له في ذلك للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة بمجرد اعما يشعر باستخفاف وقوله لو الخ فان في هذا من الاشعار بالاستهتار ما لا يخفى على احد فالذي يتجه في حالة الاطلاق الكفر فان قلت يؤيد ما قاله قول السبكي ليس من التنقيص قول من سئل في شيء لو جاءني جبريل او النبي ما فعلته لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده قلت لا يؤيده لما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا بخلاف ما قبلته فتأمله وافتى الجلال البلقيني فيمن قبل له اصبر

(الخ) أي في قوله فان نفي الخ اه ع ش (قوله) و ظاهر يشاهد (الخ) أنظر ما معنى كون القول يشاهد اه رشيدى (اقول) معناه انه يدرك بحس السمع بخلاف النية فانها لما تترك بالوجدان (قوله) بخلاف النية) هلا زادو الفعل اى فان الفعل وان كان يشاهد الا انه ليس اغلب مع ان قوله دون الآخرين يقتضى ما ذكرته فليتأمل اه رشيدى اقول ويغنى عن زيادة قوله السابق من الفعل (قوله) وكان هذا) اى مزية القول على الفعل بالاخيلية وعلى النية بالمشاهدة (قوله) فاندفع (الخ) اى بقوله لانه اغلب من الفعل (قوله) لان التقسيم) اى الى الاستهزاء او العناد والاعتقاد المقومة اى المحصلة اه كرى (قوله) والقول (الخ) اى وقدم القول (قوله) لما مر) اى في قوله لانه اغلب (الخ) (قوله) في الحكم عليه) اى بالارتداد (قوله) فقال لا افعله وان كان سنة) اى وقصد الاستهزاء بذلك كما صوبه المصنف اه معنى ويعلم بهذا ان قول الشارح الآتى كالتحاشى ما لم يرد المبالغة الخ راجع لكل من المتأين ويندفع قول الرشيدى قوله كان قيل له قص الخ صريح هذا السياق ان هذا بمجرد استهزاء او لولم يقصده استهزاء فليراجع اه (قوله) وكان قال (الخ) وكما لو قيل له كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل لعق أصابعه الثلاثة فقال ليس هذا بادب أو قال لو امرنى الله او رسوله بكذا لم افعل او لو جعل الله القبلة هنالك اصل اليها ولو اتخذ الله فلانا نبيا لم اصدق اه شهد عندى نبي بكذا او ملك لم اقبله او قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا ولا ادرى النبي انسى او جنى او قال انه جن او صغر عضوا من اعضائه احتقار او صغر اسم الله تعالى او قال لا ادرى ما الايمان احتقارا او قال لمن حو قل لا حول لا يغنى من جوع او لو اوجب الله على الصلاة مع مرضى هذا الظلمى او قال المظلوم هذا بتقدير الله فقال الظالم أنا فعل بغير تقديره أو سمي الله على شرب خمر او زنا استخفافا باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى او كذب المؤذن في آذانه كان قال له تكذب او قال قصعة من تريد خير من العلم او قال لمن قال او دعت الله مالى او دعت من لا يتبع السارق اذا سرق وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى وقال توفى ان شئت مسلما او كافرا ولم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى او شك في كفرهم او قال اخذت مالى وولدى فماذا تصنع ايضا وماذا بقي لم تفعله او اعطى من اسلم ما لا فقال مسلم لى كنت كافرا فاسلم فاعطى ما لا او قال معلم الصبيان مثالا اليهود خير من المسلمين لانهم ينصفون معلمى صبيانهم مغنى وأسنى مع شرحه (قوله) ما لم يرد المبالغة (الخ) فلا كفر حينئذ ولا حرمة ايضا اه ع ش (قوله) عن فعله) اى وقوله (قوله) كما قاله بعضهم) وافق بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى تبعا للسبكي في انه ليس من التنقيص نهاية وسم وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله) كما وقع) اى عدم القبول (قوله) فان في هذا من الاشعار (الخ) بمنوع بل فيه الاشعار بانه اعظم عظيم اه سم (قوله) بالاستهتار) اى الاستخفاف اه كرى (قوله) ما قاله) أى البعض (قوله) لو جاءني (الخ) مقول القول (قوله) على تعظيمه (الخ) أى عظمة جبريل او النبي (قوله) قلت لا يؤيده لما هو ظاهر (الخ) اطال سم في رده واثبات ان لافرق بين القولين راجعه (قوله) وكان) بشد النون وقوله مادة هذا اى اصل هذا الافتاء ومأخذه (قوله) فقال) اى الآخر له للامر (قوله)

الخلق لانهما يستلزمانه تأمله (قوله) وكان هذا هو حكمة (الخ) يتأمل حاصله (قوله) فان المتبادر منه التباعد كما قاله بعضهم) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) فان في هذا من الاشعار (الخ) بمنوع بل فيه الاشعار بانه فرق عظيم (قوله) لما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا (الخ) اقول لا يخفى ان قول القائل لو جاءني جبريل او النبي ما فعلته إنما يريد به المبالغة في تبعيد نفسه عن الفعل ومعلوم ان هذا القول إنما يفيد المبالغة المذكورة ان اراد لو جاءني جبريل او النبي أمر ابهذا الفعل او طالبا له ما فعلته إذ لو اراد احدهما غير أمر به ولا طالب له لم يكن هناك مبالغة مطلقا وحينئذ فلا فرق بين قوله لو جاءني النبي ما قبلته وبين قوله لو جاءني النبي اى طالبا لهذا الفعل ما فعلته فما ادعاه من الفرق ووصفه بالظهور ليس بشيء وما يعين ايضا ان المراد لو جاءني النبي أمر او طالبا بالقول السبكي لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده إذ لو كان المراد

انه لا يكفر لانه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للبلغاء الدالة على تعظيم قدر المشبه دون (٨٥) احتقار المشبه به انه يكفر لان فيه استخفافا

أن العالم لا يكفر لانه يعرف
حقائق التشبيه المانعة من
الاستخفاف نظرا إلى أن
المبالغة تمنع قصد تحقيق
المعنى بخلاف العامى لان
هذه العبارة منه تدل على
عظيم تهورو استخفاف ولم
يرجع الراجح شيئا من هذه
الاحتمالات ورجح غيره
عدم التكفير وبه يتأيد ما مر
عن السبكي والجلال (أو
عنادا) بان عرف بباطنه انه
الحق وأبى أن يقربه (أو
اعتقادا) وهذه الثلاثة تأتي
في النية أيضا كالفعل الآتي
وحذف همزة التسوية
والعطف بالو لغة والافصح
ذكرها والعطف بام ونقل
الامام عن الاصوليين
ان إضمار التورية اى فيما
لا يحتملها كما هو ظاهر لا
يفيد فيكفر باطنا أيضا
لحصول التهاون منه وبه
فارق قبوله في نحو الطلاق
باطنا (فمن نفي الصانع)
أخذوه من الاجماع النطق
به ان سلم وإلا فمن قوله
تعالى صنع الله لكن على
مذهب من يرى ان ورود
الفعل كاف أو على مذهب
الباقى أو الغزالي كما
أشرت اليهما أول الكتاب
واستدل بعضهم بالخبر
الصحيح أن الله صانع كل
صانع وصنعتة ولا دليل فيه
لما قدمته ثم ان الشرط

أنه لا يكفر الخ متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضيبه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضيبه أيضا
وقوله انه يكفر هو الاحتمال الثاني وقوله ان العالم لا يكفر الخ هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) إلى
قول المصنف فمن نفي في النهاية إلا قوله كالفعل الآتي (قوله وحذف همزة التسوية) اى من قاله اه
عش (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للعبد اه سم (قوله اى
فيما لا يحتملها) اى كان قال الله ثالث ثلاثة وقال اردت غيره اه عش (قوله وبه فارق قبوله في نحو
الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل في المحتمل أولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما
يحتمله وما لا يحتمله اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التى لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهرا
وتقبل فيها باطنا اه رشيدى (قول المتن فمن نفي الصانع) اى انكره وهم الدهرية الزاعمون ان العالم
لم يزل موجودا كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن فمن نفي الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا
مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر ا فان قاله على وجه الاستخفاف
او اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه
ايضا فيمن لم يصل إلا للخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد مع
ذلك استحقاقه تعالى العباداة فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وإن لم يعتقد واحدا
من الامرين بمعنى الغفلة عنهما ففيه نظر ولا يبعد عدم الكفر اه سم (قوله اخذوه) اى اطلاق الصانع على
الله تعالى (قوله ان سلم) اى وجود الاجماع النطقى (قوله فمن قوله تعالى) إلى قوله وبأتى آخر العقيقة في
النهاية إلا قوله على مذهب إلى او على مذهب الباقى وقوله كما أشرت اليهما في أول الكتاب وقوله فتامله
(قوله على مذهب من يرى الخ) من هو فليراجع عبارة الجلال الدوانى في شرح العقائد العضدية ذهب
المعتزلة والكرامية إلى انه دل العقل على اتصافه به جاز الاطلاق عليه سواء ورد بذلك الاطلاق إذن الشرع
اولم يرد وقال القاضى ابو بكر من اصحابنا كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه تعالى بلا
توقيف إذ لم يكن لإطلاقه موهما بما لا يليق بكبريائه وقد يقال لا بد مع نفي ذلك الايهام من الاشعار بالتعظيم
وذهب الشيخ الاشعرى ومتابعوه إلى انه لا بد من التوقيف وهو المختار وذهب الامام الغزالي إلى جواز
إطلاق ما علم اتصافه به على سبيل التوصيف دون التسمية اه بحذف (قوله او على مذهب الباقى) اى انه
يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يشعر بنقص وقوله والغزالي اى انه يجوز اطلاق الصفات عليه تعالى وان لم
ترد وهذا حكمة العطف باو اه عش (قوله ولا دليل فيه) اى في ذلك الخبر (قوله ثم) اى في أول الكتاب

التعاليق على مجيئه مجرد ادعاء الامر والطلب لم يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كما لا يخفى إلا ان يكون ذلك
الفعل مما لا يليق فعله بحضرة النبى بالادب معه وادلول جاء ما فعلته مراعاة للادب معه لكن هذا المعنى غير
مراد من هذا الكلام قطعا فتأمل بعد ذلك قوله فتامله تحريضا على الاهتمام بهذا الفرق واستفادته سم
(قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضيبه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضيبه ايضا
(قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثاني (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن
السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للعبد (قوله قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا
فيما لا يحتمل في المحتمل أولى (قوله فمن نفي الصانع الخ) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا مثلا كاذبا
انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر ا فان قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد
عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر اما في الاول
فلا استخفاف واما في الثاني فلان فيه نسبة الجمل اليه تعالى عنه علوا كبيرا وهذا أولى من اطلاق الجواهر
الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلا للخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل
ان اعتقد مع ذلك استحقاقه تعالى العباداة فلا كفر لان غاية الامر انه لو لا الخوف عصى وبمجرد العصيان
وقصده ليس كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقد واحدا من الامرين بمعنى الغفلة

أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة نحو أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وما في الحديث

من هذا القليل وايضا فالكلام في الصانع (٨٦) بال من غير اضافة والذي في الخبر بالاضافة وهو لا يدل على غيره الا ترى ان قوله **صلى الله عليه وسلم**

(قوله من هذا القليل) أى من المذكور على جهة المقابلة (قوله وايضا الكلام في الصانع بال الخ) لا موقع لذكر هذا مع قوله الا ترى اذ لا فرق الخ اه سيد عمر وقد يجاب بان ما يأتى في المعرفة والمنكر وما هنا في المقيد والمطلق فلا منافاة (قوله وهو) أى الخبر (قوله على غيره) أى غير المضاف اه ع ش (قوله كل نجوى) أى كلام خفى لا يطلع عليه اه ع ش (قوله منه) أى من الخبر المذكور (قوله ليعزم) أى يصمم الداعى اه ع ش (قوله من قبيل المضاف) أى لم ينون صانع او المقيد أى ان نون (قوله وهو دليل واضح الخ) ولكن منعه بأن هذا من المقيد حذف قيده لدلالة الاول (قوله هنا) أى في اطلاق الصانع عليه تعالى اه ع ش (قوله اذ لا فرق بين المنكر والمعرف) أى لان تعريف المنكر وعكسه لا يغير معناه اه ع ش (قوله ويأتى) الى قوله او اعتقد لم يظهر لى فائدة ذكره هنا (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نبي الصانع (قوله او قدم العالم) الى قوله لان الاصح في المعنى (قوله مطاوعا) أى بالكليات والجزئيات جميعا (قوله فدعى الجسمية الخ) هذا يقتضى ان الجسمية غير منفية عنه تعالى بالاجماع والالكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا ما ذكر وان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذور او قد وجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام اه سم (قوله ان زعم واحد) أى اعتقده اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان لا يعتد باللازم وان كان بينا ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلوه فانه اعتقده فهو مذهبه ويترب عليه حكمه اللائق به اه سم (قوله فيه) أى في الاصح المذكور او في قوله وإلا فلا (قوله هنا) الإشارة راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو ثابت للتقديم إجماعا ثم قوله ما هو منى عنه إجماعا كافي لتضييقه اه سم (قوله وان لم يعلم) أى اجمع عليه (قوله ويمكن توجيهه بأن اجمع الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للوجه فان الموجه عممه الى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم المذكور فتامله اه سم (قوله) والوجه انه لا بد من التقييد الخ هل يقيد به ايضا في قوله الا ترى واحد الانبياء اجمع عليه او جحد حرا فاجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص اه سم (قوله به) أى بالعلم المذكور وقوله ايضا أى كالتقييد بالاجماع (قوله ومن ثم) أى من أجل التقييد هنا بالعلم المذكور (قوله يغتفر نحو التجسيم الخ) ظاهره وان زعموا معه شيئا مما ذكر وإلا فلا وجه للاستثناء اه سيد عمر (قوله لانهم الخ) لعلة من مقول القيل (قوله مع ذلك) أى اعتقادهم نحو الجسمية (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نبي الصانع (قوله واستشكل بقول المعتزلة

عنهما فقيه نظر ولا يبعد عدم الكفر (قوله فدعى الجسمية الخ) هذا يقتضى ان الجسمية غير منفية عنه بالاجماع وإلا لكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا ما ذكر وان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذور او قد وجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام فلا يلزم اعتقاد اللوزم المحذور للأجسام المعروفة (قوله ان زعم واحد) بان اعتقده (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان لا يعتد باللازم وان كان بينا وقد صححوا عدم كفر القائل بالجهة مع ان بعضهم قال ان لزوم الجسمية لها لزوم بين وفي التقييد هذا شيء وقوله ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلوه فانه اعتقده فهو مذهبه ويترب عليه حكمه اللائق به (قوله وظاهر كلامهم هنا) الإشارة راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو ثابت للتقديم إجماعا ثم قوله ما هو منى عنه إجماعا كافي لتضييقه (قوله ويمكن توجيهه الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للوجه فان الموجه عممه الى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم المذكور فتامله سم (قوله) والوجه انه لا بد من التقييد هل يقيد ايضا في قوله الا ترى أو أحد الانبياء اجمع عليه او جحد حرا فاجمع عليها لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بجحد لا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص (قوله واستشكل بقول المعتزلة ان العبد يخلق فعل نفسه الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدرة خلق الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك اعنى ان الله خلق فيه

يا صاحب كل نجوى أنت صاحب في السفر لم يأخذوا منه أن صاحب من غير قيد من اسمائه تعالى فكذا هو لا يؤخذ منه ان الصانع من غير قيد من أسمائه تعالى فتأمله وفي خبر مسلم ليعزم في الدعاء فان الله صانع ما شاء لا مكره له وهذا أيضا من قبيل المضاف او المقيد نعم صح في حديث الطبراني والحاكم اتقوا الله فان الله فاتح لكم وصانع وهو دليل واضح للفقهاء هنا اذ لا فرق بين المنكر والمعرف ويأتى آخر العقيقة أن الواهب توقيفي بما فيه فراجع او اعتقد حدوثه او قدم العالم او نبي ما هو ثابت للتقديم إجماعا كاصل العلم مطاوعا أو بالجزئيات أو اثبت له ما هو منى عنه إجماعا كاللون أو الاتصال بالعالم أو الانفصال عنه فمدعى الجسمية أو الجهة ان زعم واحد من هذه كفر وإلا فلا لان الاصح أن لازم المذهب ليس بمذهب ونوزع فيه بما لا يجدى وظاهر كلامهم هنا الاكتفاء بالاجماع وإن لم يعلم من الدين بالضرورة ويمكن توجيهه بان اجمع عليه هنا لا يكون إلا لضرورة وبفيه نظر والوجه انه لا بد من

التقييد به هنا أيضا ومن ثم قيل أخذنا من حديث الجارية يغتفر نحو التجسيم والجهة في حق العوام لانهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعل استشكل بقول المعتزلة أن العبد يخلق فعل نفسه ويجاب

بان ذلك الكوكب يعتقد فيه نوعان من التأثير الذي يعتقد له الاله ولا كذلك المعتزلي غاية انه يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها المفعول تنزيها
له تعالى عن نسبة القبيح اليه (أو) نفي (الرسول) واحدهم واحدا لانياء المجمع عليه واجد (٨٧) حرفا مجمعا عليه من القرآن كالمعوذتين

أو صفة من وجوه الاداء
المجمع عليها واذ حرفا فيه
مجمعا على نفيه متفعدا انه
منه أو نقص حرفا مجمعا على
انه منه (أو كذب رسولا)
أو نيبا أو نقصه باي منقص
كان صغيرا اسمه مریدا تحقيقه
أو جوز نبوة أحد بعد وجود
نينا وعيسى نبي قبل فلا يرد
ومنه تمنى النبوة بعد وجود
نينا صلى الله عليه وسلم كتمنى
كفر مسلم بقصد الرضا به
لا التشديد عليه ومنه أيضا
لو كان فلان نيبا امتنت أو
ما امتنت به أن جوز ذلك
على الاوجه وخرج بكذبه
كذبه عليه وقول الجويني
انه على نينا صلى الله عليه
وسلم كفر بالغ ولده امام
الحرمين في تزيينه وانه زلة
(أو حل محرم بالاجماع)
وعلم تحريمه من الدين
بالضرورة ولم يجوز أن يخفى
عليه (كالزنا) والواط
وشرب الخمر والمكس وسبب
التكفير بهذا كالإتي سواه
في ذلك ما فيه نص وما لا نص
فيه إن انكار ما ثبت ضرورة
انه من دين محمد صلى الله
عليه وسلم فيه تكذيب له
صلى الله عليه وسلم (وعكسه)
أي حرم حلالا مجمعا عليه
وإن كره كذلك كالبيع
والنكاح (أو نفي وجوب
مجمع عليه) معلوما كذلك
كسجدة من الجنس (أو عكسه)

الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلقها الله حتى لو اعتقد للكو ك ب مثل ذلك أعنى ان الله
تعالى خلق فيه منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر اه سم (قوله بان الخ) عبارة المغنى بان صاحب الكواكب
اعتقد فيها ما يعتقد في الاله من انها مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فانهم قالوا العبد
يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله أو نفي الرسل) بان قال لم يرسلهم الله اه معنى (قوله أو احدهم)
إلى قوله أو نقص منه في النهاية لإلا قوله أو صفة إلى أو زاد (قوله كالمعوذتين) بكسر الواو المشددة وفيه
رمز إلى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرآنيتهما اه
عش (قوله أو نقص منه حرفا الخ) أي معتقدا انه ليس منه ويغنى عن هذا قوله السابق أو جحد حرفا الخ
(قوله أو نيبا) إلى قوله وقول الجويني في النهاية لإلا قوله امتنت وقوله إن جوز ذلك على الاوجه (قوله
أو نقصه الخ) عبارة المغنى أو سبه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله أو امره أو نبيه أو وعده أو وعيده اه
(قوله مریدا تحقيقه) قيد اه عش (قوله أو جوز الخ) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود أو
امرد أو غير قرشي أو قال النبوة مكتسبة أو تنال رتبها بصفاء القلوب أو وحى إلى وان لم يدع النبوة أو قال اني
دخلت الجنة فكلت من ثمارها وعانقت حورها روض ومعنى (قوله وعيسى نبي قبل) مبتدا وخبر
(قوله فلا يرد) أي عيسى على قوله أو جوز نبوة الخ (قوله ومنه) أي من التجويز المذكور (قوله تمنى
النبوة الخ) أي أو ادعاه أو ما يظهر للقطع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه عش
(قوله كتمنى كفر مسلم الخ) التشبيه في مطلق الردة لافي الردة بالتجويز المذكور (قوله لا التشديد عليه)
أي لكونه ظله مثلا ويؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قبيل كتاب الطهارة من
جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة اه عش (قوله ومنه أيضا) أي من التجويز المذكور (قوله إن
جوز ذلك الخ) أي ولم يرد بالمبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانتفاها اه عش (قوله وخرج بكذبه كذبه
عليه) أي فلا يكون كفر ابل كبيرة فقط اه عش (قوله وعلم تحريمه) إلى قوله ونكاح المعتدة في
المغنى إلا قوله وإن كرهه وقوله وما منكره إلى وبعد عن العلماء إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله وإن كرهه (قوله
ولم يجوز أن يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجهل به اما باطنا فان كان جاهلا به حقيقة فهو معذور اه
عش (قوله والواط) أي والظلم اه معنى (قوله كالإتي) أي في قول المصنف وعكسه الخ (قوله في
ذلك) أي في التكفير بهما (قوله أن انكار الخ) خبر وسبب التكفير الخ (قوله كذلك) أي علم
حله من الدين بالضرورة ولم يجوز أن يخفى عليه اه عش (قوله معلوما كذلك) أي من الدين بالضرورة
ولم يجوز أن يخفى عليه (قوله من الجنس) أي الصلوات الخمس (قوله اما ما لا يعرفه الخ) محترز قوله معلوم
من الدين بالضرورة وظاهره أن علمه ثم أنكره وهو المعتمد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه اه
عش وقوله وهو المعتمد سياق عن المغنى والسيد عمر ما يوافقه (قوله إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك
قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا أن يفرض
في وجوه يعرفها غير الخواص أيضا اه عش (قوله وكحرمة نكاح المعتدة) أي فلا يكفر منكرها للعذر
بل يعرف الصواب ليعتقده وظاهر هذا انه لو كان يعرفه انه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم أولا أنه لا بد أن

منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر (قوله اما ما لا يعرفه إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك قوله السابق أو صفة
من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا أن يفرض في وجوه يعرفها
غير الخواص أيضا (قوله فلا كفر بجحد) ان شمل بالنسبة للاول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ما لو كان
الجاحد من الخواص فقول له لانه ليس فيه تكذيب مشكل وان حصر بما اذا كان الجاحد ممن يخفى عليه

أي أو جب مجمعا على عدم وجوبه معلوما كذلك كصلاة سادسة أو نفي مشروعية مجمع على مشروعيته معلوم كذلك كالرواتب وكالعيد كما
صرح به البغوي اماما لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السادس مع بنت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير

وما نكره أو مثبتة أو يل غير قطعي البطلان كما مر في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب ونوزع في نكاح المعتدة بشهر تهويجاً بمنع ضروريته إذ لم اراد بالضرورة ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (تنبيه أول) من أفراد قولنا أول مثبت الخ إيمان فرعون الذي زعمه قوم فانه لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والف فيه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند يأس الحياة بان وصل آخر رمق كالغرغرة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لمن نازع فيه لا يقبل كما صرح به أئمتنا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما روا (٨٨) بأسنا وبما تقرر علم خطا من كفر القائلين بإسلام فرعون لأننا وإن اعتقدنا بطلان هذا القول

لكنه وإن وردت به أحاديث وتبادر من آيات أولها المخالفون بما لا ينفع غير ضروري وأن فرض أنه جمع عليه بناء على أنه لا عبرة بخلاف أولئك إذ لم يعلم أن فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (تنبيه ثان) ينبغي للفتي أنه يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سيما من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قدما وحديثا بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها التأويل بل مع تبادره منها ثم راي الزركشي قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلا عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أبي حنيفة لأنه خلاف عقيدته

يعرفه الخاص والعام وإلا فلا يكفر وهذا هو الظاهر اه مغنى عبارة ع ش أى مع اعترافه باصل العدة وإلا فإنكار العدة من أصلها كفر لشيء بالنص وعلمه بالضرورة اه (قوله وما نكره الخ) عطف على ما لا يعرفه الخ ولعله محترز قوله ولم يجز أن يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أى أو قرب عهده بالإسلام اه مغنى (قوله فلا كفر بجحده الخ) يشمل بالنسبة للأول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص مالو كان الجاحد من الخواص فقوله لأنه الخ مشكل وإن خص بما إذا كان الجاحد من يخفى عليه ذلك فمما بلته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة سم أقول لك أن تختار الشق الأول وهو الشمول ولا إشكال فيه لأنه إذا اتقى العلم الضروري القطعي فعليه ظني يجوز معه عدم صدور ذلك عنه وإن شاء الله تعالى فليست المخالفة فيه عذراً في التكذيب بخلافه في الضروري فإن الإجماع دلالة ظنية لا قطعية فليتام اه سيد عمر (قوله بشهرته) أى شهرة تحريره على حذف المضاف وكذا قوله بمنع ضروريته وقوله ونكاح المعتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أى فلا يكون إنكاره كفراً مطلقاً اه ع ش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله فانه الخ علة لهذه الجملة (قوله فيه) أى وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أى أكثر مواضع هذا التأليف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال الدواني اه سيد عمر (قوله وما يرد) من الرد وقوله عليه أى على البعض (وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والإشارة إلى الوصول لآخر رمق أو إلى يأس الحياة (قوله فيه) أى في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر قوله أن الإيمان الخ (قوله وهو) أى عدم القبول عند اليأس (قوله وبما تقرر) أى بقوله من أفراد قولنا أول مثبت الخ إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أى القول بإسلام فرعون (قوله لكنه) أى كفر فرعون وكذا ضمير به (قوله أولها المخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضروري خبر لكنه (قوله أنه) أى كفر فرعون (قوله بناء على الخ) راجع إلى قوله مجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أى المخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الخ علة عدم العبرة (قوله عما توسع الخ) لعل عن بمعنى في (قوله أكثرها ويخالفونهم) أى كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أى مشايخهم (قوله ولم يخرجوها) أى الفتاوى (قوله انتهى) أى قول الزركشي (قوله ما علمت حرمة أو نفيه الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف أى وهو أى قوله ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب (قوله ومن ثم) أى لاجل إرتداده بما ذكر (قوله وعلم) أى ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره قوله من حيث حصوله الخ أى من سبيل حصوله الخ (قوله بقتله الخ) أى في قتل الخضر (قوله الذى ذكره الغزالي) أى سبق ذكره عنه آنفاً

إذ منها أن معنا أصلاً محققاً هو الإيمان فلا ترفع له إلا ييقن فليتنبه لهذا وليحذر من يبادر إلى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم (قوله) فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسلماً اه ملخصاً قال بعض المحققين منا ومنهم وهو كلام نفيس وقد افق أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قيل له هجرني في الله فقال هجرتك لا أف الله بانه لا يكفر أن اراد لالف سبب أو هجرة الله تعالى وإن لم يكن ذلك ظاهر اللفظ حقناً للدم بحسب الامكان لا سيما أن لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن يؤدب على إطلاقه لشناعة ظاهره (تنبيه ثالث) قال الغزالي من زعم أن له مع الله حالاً أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وإن كان في الحكم بخلوده في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر اه ولا نظر في خلوده لأنه مرتد لاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيهما من ثم جزم في الأنوار بخلوده ووقع للياقنى مع جلالة في روضه لو اذن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً وعلم الاذن يقينا قلبسه لم يكن منه تكاليف للشرع وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقتله للغلام إذ هو ولي لآبى على الصحيح وقوله مثلاً بما يدخل فيه ما زعمه بعض المتصوفة الذى ذكره الغزالي

وبفرض ان اليا فعي لم يرد بمثلا الا ما هو مثل الحرير في ان استحلاله غير مكفر لعدم عليه ضرورة فان اراد بعدم اتها كذا للشرع ان له نوع عذروا
 كذا نقضى عليه بالاثم بل والفسق ان ادم ذلك فله نوع اتجاه او انه لا حرمة عليه في لبسه كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو زلة منه لان ذلك اليقين
 إنما يكون بالالهام وهو ليس بحجة عند الأئمة إذ لا ثقة بخواطير من ليس بمعصوم وبفرض أنه حجة فشرطه عند من شذ بالقول به أن لا يعارضه نص
 شرعي كالنص بمنع لبس الحرير المجمع عليه إلا من شذ عن لا يعتد بخلافه فيه وبتسليم أن الخضرولى وإلا فالاصح أنه نبي فمن أين لنا أن الالهام
 لم يكن حجة في ذلك الزمن وبفرض أنه غير حجة فالانبياء في زمنه موجودون فلعل الاذن في قتل الامام جاء اليه على يد أحدهم فان قلت قضية هذا
 أن عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم لو أخبر بعد نزوله أحدا بان له استعمال الحرير جازله (٨٩) ذلك قلت هذا لا يقع لانه ينزل بشريعة

نبينا صلى الله عليه وسلم وقد استقر فيها
 تحريم الحرير على كل مكلف
 لغير حاجة او ضرورة فلا
 يغيره ابدا لا يقال يتاول
 لليا فعي بان الاذن في الحرير
 وقع تدويا من علة عليها
 الحق من ذلك العبد كما تأول
 هو وغيره ما وقع لولى انه
 لما اشترت ولايته بلد خاف
 على نفسه الفتنة فدخل
 الحمام ولبس ثياب الغير
 وخرج مترققا في مشيه
 ليدركه فادركه وأوجعه
 ضربا وسموه لص الحمام
 فقال الآن طاب المقام
 عندهم بان فعله لذلك إنما
 وقع تدويا كما يتداوى بالخر
 عند الغص ومفسدة لبس
 ثياب الغير ساعة اخف من
 مفسدة العجب ونحوه من
 قبائح النفس لا نأقول ذلك
 الاذن الذى للتداوى ليس
 بالالهام وقد اتضح بطلان
 الاحتجاج به ووفق واضح بين
 مسئلتنا ومسئلة ذلك الولي
 فان الحرير لا يتصور حله
 لغير حاجة واستعمال مال
 الغير يجوز مع ظن رضا

(قوله ان له نوع عذرا) لك أن تقول ما فائدته مع تفسيقه لا يقال فائدته نفي التكفير لا نأقول ذلك
 لا يختص به فتأمل اه سيد عمر (قوله شرطه) أى كون الالهام حجة وكذا ضمير به (قوله المجمع عليه) أى من
 الأئمة وقوله إلا من شذ الخ مستثنى من هذا المحذوف (قوله وبتسليم أن الخضرولى الخ) جواب سؤال مقدر
 كان قائلا يقول كيف تقول الالهام ليس بحجة مع أن الخضرولى وقتل الغلام بالالهام وحاصل الجواب لو
 سلمنا انه ولى فمن أين لنا العلم أن الالهام لم يكن حجة في ذلك الزمن فلا يقاس ما في زمننا عليه اه كردى (قوله
 وبفرض أنه غير حجة) أى في ذلك الزمن (قوله في زمنه) أى الخضر (قوله قضية هذا) أى قوله فلعل الاذن
 الخ (قوله قلت هذه) أى الاخبار المذكور (قوله تأول هو) أى اليا فعي (قوله بان فعله) متعلق بقوله تأول
 هو الخ (قوله لا نأقول) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالالهام) وقد يمنع الحصر بجواز انه لا يرتكب
 اخف المحذورين الذى لا مندوحة له عن احدهما بمجرد دظنه بدون الهام وكشف كما يأتى في الشارح (قوله
 هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز
 اه سم (قوله وان كان من كان) أى ولو كان أبخل الناس (قوله مثلاً) إلى قوله وكذا من أنكر في المغنى وإلى
 التنبيه في النهاية (قول المتن كفر) جواب لجميع ما مر من المسائل اه مغنى (قوله لمنافاته الخ) عبارة المغنى
 لطريان شك يناقض جزم النية بالاسلام فان لم يناقض جزم النية به كالذى يجزى في المكفرة فهو بما يبتلى به
 الموسوس ولا اعتبار به كما قاله الامام اه (قوله وكذا من أنكر صحبة ابى بكر) ظاهره ان إنكار صحبة غيره
 كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لان صحبتهم لم تثبت بالنص اه ع ش (قوله وكذا في وجه الخ) أى
 ضعيف ع ش وسم عبارة النهاية ولا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاة القاضى اه
 (قوله الشيخين) أى ابى بكر وعمر اه ع ش (قوله او عنادا) إلى التنبيه في النهاية لا قوله وسحر الى لانه وقوله
 ذلك فقاملته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة من شرح البهجة وما يتعلق به (قوله
 قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن ان يزداد ولو فرض وقوعه لم يكن إلا بناء على انه من شرع نبينا في ذلك الزمان
 (قوله هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع
 عليه يجوز (قوله او عزم على الكفر غدا او تردد فيه كفر) قال الشارح في الاعلام بقواطع الاسلام وفارق
 ذلك عزم العدل على مقارنة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستقامة
 على العدالة فانها ليست شرطاً فيها وكان وجه ذلك أن الايمان التصديق وهو منتف مع العزم والعدالة
 اجتناب الكبائر مع عدم غلبة المعاصى والنية لا تنافى ذلك اه ولما عدى في الروض من المكفرات قوله او عزم
 على الكفر او علقه او تردد هل يكفر قال في شرحه لان استدامة الايمان واجبة فاذا تركها كفر ولهذا فارق
 عدم تفسيق العدل بعزمه على فعل كبيرة او تردد فيه اه فليتأمل (قوله وكذا في وجه حكاة الخ) يفيد
 ان الصحيح خلافه (قوله او عناداه) قد يكون المصنف ادخله في الاستهزاء فان العناد لا يتخلو عن

(١٢ - شروانى وابن قاسم - تاسع) ومن أين لنا أن ذلك الولي ما عرف مالك الثياب ولا ظن رضا وبفرض جهله به هو يظن
 رضا بفرض اطلاعه على انه إنما فعله لذلك القصد إذ كل من اطلع على باطن فاعل ذلك يرضى به وإن كان من كان ومرفى الولية ان ظن رضا
 الغير يبيع ماله فهى واقعة محتملة للحل من غير طريق الالهام كواقعة الخضرو مسئلة الحرير لا تحتمله من غير طريق الالهام بوجه فتأمل (أو
 عزم على الكفر غدا) مثلاً (او تردد فيه) اي فعله او لا (كفر) في الحال في كل ما مر لمنافاته للاسلام وكذا من أنكر صحبة ابى بكر ارمى ابنته
 عائشة رضى الله عنهما بما رآها الله منه وكذا في وجه حكاة القاضى من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم (تنبيه) ذكر مسئلة
 العزم ليبين انه المراد من النية في كلامهم لانها قصد الشئ بمقتضى ما يفعله وهو غير شرط هنا (والفعل المكفر ما تعمده استهزاء صريحاً بالدين)

وزعم الجويني الى نعم (قوله أو عناده) قد يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن استهزاء
اهم (قوله أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف حافل
جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغبياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر في
فتاويه ومن جملة ما فيه قوله ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فنسب احدهما الاخر الى رعي
المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو المعزى او ما من نبي الارعي
المعزى وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعو الى الحكام فسئلت ماذا يلزم الذي ذكر الانبياء مستدلا بهم
في هذا المقام فاجبت بانه يعزى التعزير البالغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر
ان المستدل بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا
لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص ينسب اليها هو اغيره وهذا محل الانكار
والتايب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف ونحو ذلك ولكل
مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من
بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات
هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى في حيز من يرحم لامن يعظم
ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في رضاعه
شفقة ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى * فيا حبذا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها * فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر ما يوهم
في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب انتهى واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة واحتجاجات ثقلية
ومعنوية يتعين استفادتها اه سم (قوله او من الحديث) الى المتن في المعنى (قوله او من الحديث) ظاهره

أو عناده (أو وجوده)
كالقاء مصحف) أو نحوه
ما فيه شيء من القرآن بل
أو اسم معظم أو من
الحديث قال الرويانى

استهزاء (قوله بل أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف
حافل جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغبياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر
في فتاويه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقذف احدهما عرض
الاخر فنسبه الاخر الى رعي المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو
المعزى او ما من نبي الارعي المعزى وذلك بسوق الغزل يحوار الجامع الطولوني بحضرة جمع كثير من العوام
فترافعو الى الحكام فبلغ الخبر قاضى القضاة المالكي فقال لورفع الى ضربته بالسياط فسئلت ماذا يلزم الذي
ذكر الانبياء مستدلا بهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعزى التعزير البالغ لان مقام الانبياء اجل
من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر ان المستدل اى بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء
والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص
ينسب اليها هو او غيره وهذا محل الانكار والتايب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي
التفاوض بالقذف والسب ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام
حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على
الخاص والعام من الرجال والنساء مخرجات هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى
في حيز من يرحم لامن يعظم من ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في
رضاعه شفقة عليه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى * فيا حبذا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها * فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر
ما يوهم في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابه بحرفه اه واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائه استخفافا من نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع (قائدة)
وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب بيديه لما منع بهما والجواب عنه كما
اجاب به شيخنا الشوبري انه لا يحرم عليه ذلك والحالة هذه لانه لا يعد ازراء لان الازراء ان يقدر على الحالة
الكاملة وينتقل عنها الى غير ها وهذا ليس كذلك اه عش (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به هنا
ما يشمل آله اه سم (قوله وقضية قوله كالفاء الخ) اي قضية آياته ان الكاف في الالف اه نهاية (قوله)
وفي اطلاقه الخ) اي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرح هنا (قوله ولو قيل الخ) اعتمده
المغني تبعا لان المقرئ وقد يصرح بذلك قول المصنف استهزاء صريحا الخ (قوله لا بد من قرينة تدل
الخ) وعليه فاجرت العادة به من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة ايضا
ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما عليه قرآن او نحوه للتبرك به او لصيافته عن النجاسة وبقى
ما وقع السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلون منه بالواحهم هل ذلك كفر ام لا
وان رماهم بالالواح من بعد فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد
الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما لو روح بالكراسة على وجهه اه
عش (قوله لم يبعد) معتمداه عش (قوله او مخلوق آخر) الى قوله وخرج بالسجود في المغني (قوله
او مخلوق آخر) قال في الروض ما يفعله كثيرون من الجهلة الضالين من السجود بين يدي المشايخ حرام
قطعا بكل حال سواء كان الى القبلة او غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى او غفل عنه وفي بعض صور
ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة هذا يفهم انه قد يكون كفرا بان قصد به عبادة
مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به تعظيمه اي التذلل له او اطلاق وكذا يقال في الوالد
والعلماء اه كرى (قوله لانه اثبت الله تعالى) (تنبيه) يكفر من نسب الامة الى الضلالة او الصحابة الى
الكفر او انكر اعجاز القرآن او غير شيئا منه او انكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان
قال ليس في خلقهم ادلالة عليه تعالى او انكر بعث الموتى من قبورهم بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويعيد الارواح
اليها او انكر الجنة والنار او الحساب أو الثواب أو العقاب أو أقربها لكن قال المراد بها غير معانيها وقال
الائمة افضل من الانبياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جمل ذلك لقرب اسلامه وبعده عن المسلمين فلا يكفر
لعذره ولا ان قال مسلم لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لارزقه الله الايمان لانه مجرد دعاء بتشديد الامر
والعقوبة عليه ولا ان دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر واكل لحم الخنزير ولا ان قال الطالب ليمين خصمه
وقدار الخضم ان يحلف بالله تعالى لا اريد الحلف به بل بالطلاق والعق ولا ان قال رؤيتي اياك كروية
ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم أو خرج لسفر فصاح
العقرب فرجع ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا او بنجس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان تمنى حل
ما كان حلالا في زمن قبل تحريره كان تمنى ان لا يحرم الله الخمر او المناكحة بين الاخ والاخت او الظلم أو الزنا
او قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنار على وسطه او وضع قلنسوة المجوس على راسه ودخل دار الحرب
للتجارة او لتخليص الاسارى ولا ان قال النصرانية خير من المجوسية او المجوسية شر من النصرانية ولا ان قال
لو اعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخيرة انه يكفر
والاولى كما قاله الاذرعى انه ان قال ذلك استخفافا او استغناء وكفرا وان اطلق فلا مغني واسنى (قرينة قوية)
عبارة النهاية قرينة على عدم الاستهزاء لم يبعدها وهي اولى (قوله بحضرتهم) عبارة النهاية بحضرة كافر
خشية منه اه (قوله فانه لا شك في الكفر حيثئذ) اي حين قصد تعظيم مخلوق فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل

أو من العلم الشرعي
(بقاذورة) أو قدر طاهر
كمخاط وبصاق ومنى لان
فيه استخفافا بالدين وقضية
قوله كالفاء ان الالف ليس
بشرط وان عماسة شيء
من ذلك بقدر كفر أيضا
وفي اطلاقه نظر ولو قيل
لا بد من قرينة تدل على
الاستهزاء لم يبعد (أو
سجود لصنم أو شمس) أو
مخلوق آخر وسحره نحو
عبادة كوكب لانه أثبت
الله تعالى شريكا وزعم
الجويني ان الفعل بمجرد
لا يكون كفرا رده ولده
نعم ان دلت قرينة قوية
على عدم دلالة الفعل على
الاستخفاف كأن كان
الالفاء لحشية أخذ كافر
أو السجود من أسير في دار
الحرب بحضرتهم فلا كفر
وخرج بالسجود الركوع
لان صورته تقع في العادة
للمخلوق كثيرا بخلاف
السجود نعم يظهر ان محل
الفرق بينهما عند الاطلاق
بخلاف ما لو قصد تعظيم
مخلوق بالركوع كما يعظم
الله به فانه لا شك في الكفر
حيثئذ

واحتجاجات عقلية ومعنوية يتعين استفادتها (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به ما يشمل آله
(قوله او قدر طاهر كمخاط وبصاق الخ) اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فافق
بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحله مطلقا وبعضهم بحرمة ان بصق على القرآن ثم مسحوه وبحله ان بصق على

(تنبيه) وقع في متن المواقف وتبعه السيد في شرحه ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كفر اجماعا ثم وجه كونه كفر اياه يدل على عدم التصديق ظاهر او نحن نحكم بالظاهر ولذا حكمنا بعدم ايمانه لالان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجرى عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قال ما حاصله ايضا لا يلزم على تفسير الكفر بانه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تكفير من ليس الغيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لا ننا جعلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر اى بناء هنا على ان ذلك اللبس ردة فحكمنا عليه بانه (٩٢) كافر غير مصدق حتى لو علم انه شدة لا اعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين

الله كما مر في سجود الشمس انتهى وهو مبنى على ما اعتمده اولاً ان الايمان التصديق فقط ثم حكيا عن طائفة انه التصديق مع الكلمتين فعلى الاول اتضح ما ذكرناه انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله ليس داخلا في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة التي هي طريقة المتكلمين له حيثان النجاة في الآخرة وشرطها التصديق فقط واجراء احكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغير الله ورمى المصحف بقاذورة وغير ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بانها كفر فالنطق غير داخل في حقيقة الايمان وإنما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية ومن جعله شطرا لم يرد انه ركن حقيقي ولا لم يسقط عند العجز والا كراه بل

لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لان صورته الخ لكن عبارة على الشياثل صريحة في أن الايمان بصورة الركوع للخلق حرام اه اماما جرت به العادة من خفض الراس والانحناء الى حد لا يصل به الى اقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة ايضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش (قوله وقع في متن المواقف الخ) إنما عبر بوقع المعروف استعماله في الخطا لما ياتي في شرح وقيل لا يقبل الخ من اعتياده كالنهاية والمغنى اشتراط التلفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر او باطنا (قوله بما جاء به الخ) اى بجميعة (قوله ثم وجه) اى السيد قدس سره (قوله فلذلك) اى لدلالته على عدم التصديق ظاهر (قوله لالان عدم السجود الخ) عطف على قوله لذلك (قوله حتى لو علم الخ) تفريع على النفي (قوله ثم قال ما حاصله الخ) عبارة شرح المواقف وهو اى الكفر خلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحجته به ضرورة فان قيل فساد الزنار ولبس الغيار بالاختيار لا يكون كافرا اذا كان مصدقا له في الكل وهو باطل اجماعا فلنا جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة للتكذيب فحكمنا عليه بذلك اى بكونه كافرا غير مصدق ولو علم انه شد الزنار لالتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في سجود الشمس انتهت اه سيد عمر اى وبه يعلم ما في قول الشارح حاصله ايضا الخ (قوله انه لم يصدق) صوابه كما في شرح المواقف اذا كان مصدقا له في الكل (قوله وذلك) اى عدم اللزوم (قوله الظن) صوابه الشيء كما في شرح المواقف او اللبس (قوله اى بناء هنا على ان ذلك) ظاهر صنيعة انه تعليل لقوله جعلنا الخ (قوله فحكمنا الخ) تفريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى الخ) تفريع على قوله فحكمنا الخ (قوله فعلى الاول) بل وعلى الثاني ايضا اذا وجد النطق بالكلمتين اه سيد عمر (قوله انه لا كفر) اى في الباطن بنحو السجود اى لا على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية (قوله عن الشارح) اى السيد (قوله على هذه الطريقة) اى ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيثان) اى ثمرتان (قوله فقط) اى بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغير الله تعالى (قوله واجراء احكام الدنيا) عطف على قوله النجاة الخ اى وثانية الحيثيتين اجراء الخ (قوله ومناطها) اى مناط حيثية اجراء احكام الاسلام في الدنيا (قوله والا كراه) فيه نظر لاذلا كراه لا يمنع النطق بحيث يسمعه نفسه فقط (قوله لاذلا يمكن الاطلاع عليها) اى على حقيقة الايمان بدون النطق والحاصل ان من جعله شطرا اراد انه شطر مجازى ومن جعله شطرا اراد انه شرط للاجراء لا للحصول اه كردى (قوله قيل يلزم) اى على عدم كون النطق شطرا ولا شرطا (قوله وهو) اى عدم الاعتبار (قوله بكونه) اى المصدق التارك للنطق بلا عذر (قوله وان الامتناع الخ) اى وبان الخ (قوله ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله الى ان هذا) اى ما اختاره النووي وقوله الاول اى ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله ويؤيده) اى مذهب المتكلمين اه كردى ويظهر ان مرجع الضمير كون الاول مذهب المتكلمين (قوله انتهى) اى قول النسفي (قوله ولا يشكل

انه دال على الحقيقة التي هي التصديق لاذلا يمكن الاطلاع عليها وما يدل على انه ليس شطرا ولا شرطا الاخبار الصحيحة يخرج من عليه النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان قيل يلزم ان لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وإنما الخلاف في انه شرط أو شرط وأجيب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤمنا وان الامتناع عن النطق كالمعاصي التي تجامع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظروا الاخذ بالنوى بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختيارا اخذ أبدا في النار سواء اقلنا انه شرط وهو واضح او شرط لان بانتفاءه تنقضي الماهية لكن أشار بعضهم إلى ان هذا مذهب الفقهاء والاول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين النسفي كون النطق شرطا لاجراء الاحكام لا لصحة الايمان بين العبد وربّه هو اصح الروايتين عن الاشعري وعليه ما تريد اه ولا يشكل

عليه أنه شطر أو شرط لما مر في معناهما اللاتقي بذهب المتكلمين لا الفقهاء فتأمل ذلك فإنه مهم لأهم منه وبقي من المكفرات أشياء كثيرة جمعتها كلها بحسب الامكان على مذاهب الأئمة الأربعة في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه وسميته الاعلام بقواطع الاسلام فعليك به فإن هذا الباب أخطر الأبواب إذا لا انسان بما فرط منه كلفة قيل بانها كفر فيجنبها ما أمكنه وقد بالغ الحنفية في التكفير بكثير من كلمات العوام ينتهوا فيه مع ما فيها (ولا تصح) يعني توجد إذا الردة معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا بعدمها (ردة ٩٣) صبي مجنون) لرفع القلم عنهما (ومكره)

على مكفر قلبه مطمئن
بالايمان للاية وكذا ان
تجرد قلبه عنهما فيما يتجه
ترجيحه لا طلاقهم ان المكروه
لا تلزمه التورية (ولو ارتد
فجن) أمهل احتياطاً لا نه قد
يعقل ويعود للاسلام و (لم
يقتل في جنونه) ندبا على
ما اقتضاه كلامهما وقيل
وجوبا واعتمده جمع لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب
التأخير الى الافاقه وعليهما
لا شيء على قاتله غير التعزير
لافتياه على الامام ولتقويته
الاستتابة الواجبة وخرج
بالقاء ما لو تراخى الجنون
عن الردة واستتيب فلم يتب
ثم جن فانه لا يأتي فيه وجوب
التأخير على القول الثاني
(والمذهب صحة ردة
السكران) المتعدى بسكره
وان كان غير مكلف كطلاقه
تغليظاً عليه وقد اتفق
الصحابه رضوان الله عليهم
على مؤاخذته بالقذف وهو
دليل على اعتبار أقواله
يسن تأخير استتابة

عليه) أي الاول وقوله لما مر متعلق بقوله لا يشكل (قوله أشياء كثيرة) وقدمنا في أوائل الباب عن
المغني والاسنى جملة منها (قوله فرط) أي سبق (قوله يعني توجد) إلى قول المتن لم يقتل في النهاية إلى قول
المتن والمذهب في المغني الا قوله لافتياه على الامام (قوله لا توصف بصحة الخ) اذ الصحة كافي جمع الجوامع
موافقة ذي الوجهين من العبادة او العقد الشرع (قوله المتن ردة صبي) أي ولو يميز اه مغني (قوله قلبه
مطمئن) فان رضى بقلبه فرتد اه مغني (قوله وكذا ان تجرد الخ) أي كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر
اه بجرى (قوله عنهما) أي عن الايمان والكفر سم وعش ورشيدى (قوله لا طلاقهم الخ) عبارة
المغني لان الايمان كان موجوداً قبل الاكراه وقول المكروه ملغى مالم يحصل منه اختيار لما كره عليه كالمكروه
اكراهه على الطلاق اه (قوله وقيل وجوبا) اعتمده المغني وكذا النهاية عبارته وجوبا وقيل ندبا اه
(قوله وعليهما) أي قولى الوجوب والتدب إلى المتن في النهاية (قوله لا شيء على قاتله الخ) قد يشكل
التعزير على الاول اه سم (قوله لافتياه على الامام) لو اعرض الامام ونوابه عن قتله راساً بحيث ايس من
تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله للاحاد او يجب اه سم اقول القلب إلى الاول أميل ومعلوم
ان كلاماً الاحتمالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله فانه لا يأتي فيه الخ) عبارة المغني فانه يجوز قتله
اه عبارة النهاية فانه يقتل حتماً اه (قوله المتعدى) إلى قوله وجرياً عليه في النهاية الا قوله كذا قالوه إلى
ومر وقوله وخطر امر الردة إلى ومن ثم (قوله المتعدى) إلى قوله وتأخير الاستتابة في المغني الا قوله تغليظاً
إلى ويسن (قوله كطلاقه) أي وسائر تصرفاته اه مغني (قوله وهو) أي الاتفاق المذكور (قوله
وأولى منه الخ) استحسنة الرشيدى (قوله ثم بعد الخ) أي ثم استتابة ثانياً بعد افاقته (قوله من منعها فيه) أي
منع صحة استتابة في حال سكره اه مغني (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل ذلك الخلاف (قوله مع وجوب
الرد) أي رد المغصوب إلى مالكه (قوله فهذا أولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر أولى من تأخير
وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حق آدمى اه سيد عمر وقد يجاب بان ازالة الكفر ليس في وسعنا
بخلاف وضع اليد (قوله اما غير المتعدى) إلى قول المتن وقيل في المغني الا قوله كالمجنون قوله فلا يحتاج إلى
واذا عارض (قوله فلا يحتاج الخ) خلافاً للمغني عبارة قضية الاعتداد باسلامه في السكرانه لا يحتاج إلى
تجديده بعد الافاقه وليس مراداً فقد حكى ابن الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه
كان مسلماً من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله لصحة اسلامه) وما تقرر من صحة اسلام
السكران المتعدى اذا وقع سكره في ردة هل يجرى مثله في الكافر الاصلى اذا سكر ثم اسلم او باع او طلق فتحمك

نحو خرقه ثم مسح بها (قوله وكذا ان تجرد قلبه عنهما) كان المراد عن الايمان والكفر (قوله لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب التأخير الخ) على الاول يجب بان محل وجوب الاستتابة اذا امكنت في الحال
(قوله لا شيء على قاتله غير التعزير) قد يشكل التعزير على الاول لافتياه على الامام لو اعرض الامام ونوابه
عن قتله راساً بحيث ايس من تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله للاحاد او يجب (قوله وتأخير
الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً الخ) قال في الروض ويمهل أي السكران بالقتل
حتى يفيق اه وقوله ويمهل قال في شرحه احتياطاً لا وجوباً كما نص عليه الشافعي والبعوى في تعليقه اه

لافاقته وإن صح اسلامه في السكر لياقى باسلام يجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً غير بعيد كذا
قالوه وأولى منه استتابة في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروجاً من خلاف من منعها فيه ومن ثم يجب التأخير لاجل افاقته
ومر آخر الوكالة انه يغتفر للغاصب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للشهادته أولاً فان قتل في سكره فلا شيء فيه أما غير المتعدى
بسكره فلا تصح ردة كالمجنون (واسلامه) سواء ارتد في سكره أم قبله لا تقرر أنه يعتد بأقواله كالصاحي فلا يحتاج لتجديده بعد الافاقه
والنص على عرض الاسلام عليه بعد ما يحمل على التدب ولا عارض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة

مطلقا) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا فلا يحتاج الشاهد لتفصيلها لانها لخطرهما لا يقدم العدل على الشهادة بها الا بعد مزيد ثمر (وقيل يجب التفصيل) بان يذكر موجبا وان (٩٤) لم يقل عالما مختارا اخلاقا لما يوهمه كلام الرافي لا اختلاف المذهب في الكفر وخطر أمر الردة

ونفو ذلك منه تعديه بالسكر لا نه مكلف بعدم الشرب بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أولا لا نأقره على شرب المسكر ما لم يظهر به معنى ان لا نقيم عليه الحد ولا نتعرض له واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول اه ع ش وفيه وقفة فليراجع (قول المتن مطلقا) اى على وجه الاطلاق ويقضى بها من غير تفصيل معنى ورشيدى عبارة ع ش اى إلهادام مطلقا فلا يقال كان الصواب ان يقول مطلقة لان لفظ الشهادة مؤنث فتجب المطابقة بينه وبين صفة لان الحال صفة في المعنى اه (قوله) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا الخ هذا هو المعتمد اه نهاية واعتمد شيخ الاسلام والمغنى وجوب التفصيل وكذا الشارح كما ياتي (قوله) الا بعد مزيد ثمر (مزيد ثمر) يؤخذ منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه ع ش (قوله) وهذا هو القياس الخ عبارة المغنى فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا اوجه اه (قوله) ومن ثم اطال كثير من الخ عبارة المغنى قال الاذرى هذا اى وجوب التفصيل هو المذهب الذى يجب القطع به وقال الاسنوى انه المعروف عقلا ونقلا قال وما نقل عن الامام بحث له وقال الدميرى والذى صححه الرافي تبع فيه الامام وهو لم ينقله عن احد وانما هو من تخريجه اه (قوله) مطلقا اى قولاً أو فعلاً ومع التصديق الباطنى وبدونه (قوله) وقديرب الاول اى قبول الشهادة بالردة مطلقا (قوله) ان سكوتك اى المشهود عليه بالارتداد (قوله) عن الاسلام اى النطق بكلمتى الشهادة (قوله) رفع اثر الشهادة اى الحكم بالردة فكان الاولى ان يعبر بالدفع بالدال المهمة (قوله) قال البلقينى الخ اعتمده المغنى دون النهاية عبارة ته واقتضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولها ارتد عن الايمان او كفر بالله او ارتد او كفر فهو من محل الخلاف خلافا للبلقيني اه (قوله) اى لاحتماله اى المعنى اللغوى (قوله) ظاهر المتن الاق وهو قوله ولو قال لفظ لفظ كفر الخ (قوله) وهو مشكل اى ظاهر المتن الاق من الاكتفاء وكذا ضمير ولا يحمل الخ (قوله) على ما ياتي الخ راجع للحمل وقوله لان الالفاظ الخ راجع لنفيه (قوله) الاتفاق اى بين اليهود والقاضى (قوله) مطلقا اى سواء قالوا ارتد عن الايمان او كفر بالله او قالوا ارتد او كفرو ويحتمل ان المراد سواء كانا فقيهيين موافقين للقاضى او لا بل هو الاقرب من حيث السياق (قول المتن فعلى الاول) وهو قوبولها مطلقا (قوله) لو شهدوا المراد اثنين فاكثر على شخص بردة ولم يفصلوا اه معنى (قوله) إنشاء اى الى قوله وكذا على الثانى فى النهاية وقوله ويرد فى المغنى لا قوله فظاهر كلامهم انه كالاول (قوله) إنشاء سيد كر محترزه بقوله اما لو شهدوا باقراره الخ (قول المتن حكم بالشهادة) (فروع) لو ارتد اسير او غيره مختار اثم صلى فى دار الحرب حكم باسلامه لان اصله فى دارنا لان صلاته فى دارنا قد تكون تقية بخلافه فى دارهم لا تكون الا عن اعتقاد صحيح ولو صلى كافر اصلى ولو فى دارهم لم يحكم باسلامه بخلاف المارد لان علة الاسلام باقية فيه والعود اهلون من الابتداء فمصح فيه الا ان يسمع تشهده فى الصلاة فيحكم باسلامه ولو اكره اسير او غيره على الكفر ببلاد الحرب لم يحكم بكفره كما مر فان مات هناك ورثه وارثه المسلم فان قدم علينا عرض عليه الاسلام استجبنا بالاحتمال انه كان مختارا كما لو اكرهه على الكفر بدارنا فان امتنع من الاسلام بعد عرضه عليه حكمنا بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه يدل على انه كان كافرا من حينئذ فلو مات قبل العرض واللفظ بالاسلام فهو مسلم كما لو مات قبل قدومه علينا معنى وروض مع شرحه ويظهر اخذنا من تعليمهم ان دار الكفر بان يكون المتولى كافرا حكمه حكم دار الحرب والله اعلم (قوله) ولم ينظر لانكاره لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعه كما لو قامت البينة بالزنا فانكاره او كذبهم لم يسقط عنه الحد اه معنى (قوله) فيستتاب الخ فان اتى بما يصير به مسلما قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة بالردة كما

وهذا هو القياس لا سيما فى العامى ومن رايه يخالف رأى القاضى فى هذا الباب ومن ثم اطال كثيرون فى الاتصا له نقلا ومعنى وجريا عليه فى الدعاوى وذكرنا فى مسائل ما يؤيده كالشهادة بنحو الزنا والسرقة والشرب ويتعين ترجيحه فى خارجى لا اعتقاده ان ارتكاب الكبيرة ردة مطلقا وقديرب الاول ان سكوتك عن الاسلام الذى لا كلفة فيه بوجه دليل على صدق الشهود فلم يجب التفصيل لسهولة رفع اثر الشهادة بالمبادرة بالاسلام بخلاف تلك المسائل فانه لما لم يمكنه رفع اثر الشهادة او جنبنا تفصيلها حتى لا يقدم على مؤاخذته الا بعد اليقين قال البلقينى ومحل الخلاف ان قالوا ارتد عن الايمان او كفر بالله اما مجرد ارتد او كفر فلا يقبل قطعا اى لاحتماله لكن ظاهر المتن الاقى الاكتفاء بقولهما لفظ لفظ كفر وهو مشكل ولا يحمل على فقيهيين موافقين للقاضى فى هذا الباب على ما ياتي او اخر الشهادات لان الالفاظ والافعال المكفرة كثر الاختلاف فيها لا سيما

بين اهل المذهب الواحد فلا يتصور هنا الاتفاق لان اللفظ المسموع قابل للاختلاف فيه فليجب بيانه مطلقا (فعلى نص الاول ولو شهدوا بردة) إنشاء (فانكر) بان قال كذبا او ما ارتدت (حكم بالشهادة) ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل مالم يسلم وكذا

على الثاني إذا فصلوا فانكر امالو شهدوا باقراره بها فظاهر كلامهم انه كالاول وبحث ابن الرفعة قبول انكاره كالمشهدوا باقراره بالزنا فانكره
وردد بجواز الرجوع ومنه الانكار ثم لاهنا ويفرق بسهولة التدارك هنا بالاسلام فلا ضرورة للرجوع (فلو) لم ينكروا انما قال كنت مكرها
واقترضته قرينة كاسر كفار) له (صدق يمينه) تحكما للقرينة وحلف لاحتمال أنه مختار فان قتل قبل العين لم يضمن لوجود مقتضى والاصل
عدم المانع (ولا) تقتضيه قرينة (فلا) يصدق فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها ويطالب (٩٥) بالاسلام فان ابى قتل (ولو قال لفظ لفظ

كفر) أو فعل فعله (فادعى

اكرها صدق) يمينه (مطلقا)

أى مع القرينة وعدمها لانه

لم يكن بينهما إذا لا كراه انما

ينافى الردة دون نحو التلفظ

بكلماته لكن الحزم أن يجدد

كلمة الاسلام وانما لم يصدق

في نظيره من الطلاق حيث

لا قرينة لانه حق آدمي

فيحاط له فان قلت الفرق

بين الشهادة بالردة والتلفظ

بلفظها مثلا انما يتجه بناء على

عدم التفصيل اما عليه فلا

يظهر بينهما فرق قلت بل بينهما

فرق لانها إذا قال ارتد

لتلفظه بكذا حكما بالردة

ويناسبها فكان في دعوى

الاكراه تكذيب لها وأما

إذا قال ابتداء لفظ بكذا

فليس في دعوى الاكراه

تكذيب لها ولو شهدا

بكفره وفصلاه لم يكف

قوله أنا مسلم بل لا بد من

الشهادتين مع الاعتراف

ببطلان ما كفر به او البراءة

من كل ما يخالف دين الاسلام

(ولو مات معروف بالاسلام

عن ابنين مسلمين فقال

احدهما ارتد فمات كافرا

فان بين سبب كفره) كسجود

نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليها من بينونة زوجته إذا كان قبل الدخول
بين او بعده وانقضت العدة وهل ينزل عن وظائمه التي يعتبر فيها الاسلام ولا خلاف والظاهر الاول اه
مغنى (قوله على الثاني) اى اشتراط التفصيل (قوله باقراره بها) كان شهدوا عليه بانه اقر بانه سجد لصنم اه
رشيدى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المغنى والرشيدى (قوله ويرد) اى بحته (قوله ومنه) اى
الرجوع (قوله ثم) اى فى الاقرار بالزنا (قوله لاهنا) اى فى الاقرار بالردة (قوله بالاسلام) اى
بالنطق بالشهادتين (قوله فلو لم ينكر) ولا بما عابرة المغنى فلو صدق شخص من شهد عليه بردة ولكن قال
الخ (قوله لم ينكر) الى قوله فان قلت فى المغنى والنهاية (قوله وحلف الخ) والظاهر كما قال الزركشى ان هذه
اليمين مستحبة اه مغنى (قوله ولا تقتضيه قرينة) بان كان فى دار كفر وسيله محلى اه مغنى (قوله
فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها) عبارة النهاية ويصير مرتدا اه (قول المتن ولو قال لفظ)
اى ولو لم يقل الشاهدان ارتد ولكن قال الخ اه مغنى (قوله دون نحو التلفظ الخ) عبارة المغنى ولا ينافى
التلفظ بكلمة الردة ولا الفعل المكفرو ويندب أن يجدد كلمة الاسلام فان قتل قبل العين فهل يضمن لان الردة
لم تثبت او لا لان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار قولان اوجههما كما قال شيخنا الثاني اه (قوله لكن
الحزم) اى الراى وهو بالحاء المهملة وبالزاي اه ع ش (قوله على عدم التفصيل) اى عدم اشتراطه (قوله
ما كفر به) اى كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب اه سم (قوله كسجود
لصنم) الى قوله لكن فى قبول فى النهاية لا قوله وهذا جرى الى لكن الاظهر الى قوله فاما هو فى المغنى لا
قوله لكن فى قبول الى وان لم يذ كر (قوله لانه مرتدا الخ) أى والمرتد لا يورث (قوله لكن الاظهر الخ) هذا
هو المعتمد منها به ومغنى (قوله او غيرها) اى غير ما هو ردة (قوله صرف) اى نصيب المقر بالارتداد الى اه
المقر به (قوله وقف) وفاقا لشيخ الاسلام والمغنى وخلافا للنهاية عبارة فالوجه عدم حرمانه من ارثه اه
(قوله فاما هو) الضمير راجع للاظهر كما فى تضييه اه سم (قوله على التفصيل) اى على اشتراطه فى الشهادة
بالردة (قوله واما لاحظ) اى الرافعى فى اصل الروضة وغيره وقوله فيه اى فى الاظهر (قوله فرقا) اى بين
الشهادة بالردة والاقرار بها حيث لم يعتبر فى الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله ويتجه فيه) أى فى الفرق

دارهم لم يحكم باسلامه الا ان سمع تشهده اه وقوله حربي قال فى شرحه المراد كافرا أصلى ولا ينافيه قوله فى
دارهم (قوله ولو قال لفظ لفظ كفر فادعى اكرها الخ) قال فى شرح الروض قال فى الاصل وفما ذكرنا
دلالة على انها لو شهدا بردة اسير ولم يدع اكرها حكم برده ويؤيده ما حكي عن القفال انه لو ارتد اسير مع
الكفار ثم احاط بهم المسلمون فاطلع من الحصن وقال أنا مسلم وانما تشبهت بهم خوفا قبل قوله وان لم يدع
ذلك ومات فالظاهر انه ارتد طائعا وعن نص الشافعي انها لو شهدا بتلفظ رجل بالكفر وهو محبوس او
مقيد لم يحكم بكفره وان لم يتبرضا لا كراهه وفى التهذيب ان من دخل دار الحرب فسجد لصنم او تلفظ بكفر ثم
ادعى اكرها فان فعل فى خلوة لم يقبل او بين ايديهم وهو اسير قبل قوله (قوله صدق) قال فى الروض فان قتل
قبل العين فهل يضمن قولان قال فى شرحه اوجههما الثاني وعلة بان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار (ما كفر
به) أى كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب (قوله لكن الاظهر فى اصل الروضة
وغیره انه يستفصل) كتب عليه م وقوله فاما هو مفرع الضمير راجع للاظهر كما فى تضييه وقوله ويتجه

لصنم (لم يرثه ونصيبه فى) لبيت المال لانه مرتد بزرعه (وكذا ان أطلق فى الاظهر) معاملة له باقراره وهذا جرى على ما مر من قبول الشهادة
المطلقة لكن الاظهر فى اصل الروضة وغيره انه يستفصل فان ذكر ما هو ردة فىء او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف اليه لكن
فى قبول هذا من عالم نظر ظاهر وان لم يذ كر شيئا وقف فاما هو مفرع على التفصيل السابق واما لاحظه فرقا ويتجه فيه ان الانسان
ولو الوارث يتسامح فى الاخبار عن الميت بحسب ظنه ما لا يتسامحه

في الحى الذى يعلم انه يقتل بشهادته وكونه يفوت ارثه ويترتب عليه عار مورثه المستلزم لعاره فلا يقدم عليه إلا بعد مز يدتحر أكثر من الشاهد يعارضه انه كثير ايام يغفل عن ذلك (وتجب استتابة المرتد والمرادة) لاحترامهما بالاسلام قبل وربما عارضت شبهة بل الغالب انها لا تكون عن عبث محض وروى الدارقطنى خبر أنه صلى الله عليه وسلم أمر في امرأة ارتدت أن يعرض عليها الاسلام فان اسلمت ولا قتلت وإنما لم يستتب العرنيين لانهم حاربوا المرتد اذا حارب لا يستتاب كذا قيل وفيه نظر بل الذى يتجه وجوب الاستتابة حتى فيمن حارب لان تحتم قتله لا يمنع طلب استتابة لينجو من الخلود في النار وحينئذ (٩٦) فالذى يتجه في الجواب انها واقعة حال محتملة أنه صلى الله عليه وسلم علم منهم أنهم لا يتوبون أو علم

أنهم من أهل النار قيل كان ينبغي أن يعبر بقتلها إن لم تتب لانه الذى خالف فيه ابو حنيفة وهو عجيب فانه صرح به بعد (وفي قول يستحب) كالكافر الا صلى (وهى) على القولين (في الحال) للخبر الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ومر ندب تاخيرها الى صحو السكران (وفي قول ثلاثة ايام) لاثريه فيه عن عمر رضى الله عنه (فان اصرا) اى الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للخبر المذكور لعموم من فيه والنهى عن قتل النساء محمول على الحرىات والسيد قتل قته والقتل هنا بضرب العنق دون ماعداه ولا يتولاه إلا الامام او نائبه فان افتات عليه أحد عزز ولو قال عند القتل عرضت لى شبهة فاذيلوها لا توب ناظر ناه وجوب ما لم يظهر منه تسويق بعد الاسلام وهو الاولى او قبله على الالوجه فان الحجة مقدمة على السيف فاغتفر له هذا الزمن القصير للحاجة ولا

كما في تضييه أيضاً اه سم (قوله في الحى) أى في الشهادة عليه (قوله وكونه) اى الاخبار عن الميت مبتدأ خبره قوله يعارضه الخ والجملة استئنافية (قول المتن ويجب استتابة المرتد الخ) فلو قتله احد قبل الاستتابة عزر فقط ولا شىء عليه لا هداره اه ع ش (قوله لاحترامهما) اى قوله كذا قيل في المغنى (قوله وربما عارضت) عبارة المغنى فر بما الخ بالفاء (قوله لا تكون عن عبث الخ) اى بل عن شبهة عرضت (قوله في امرأة) يقال لها ام رومان اه معنى (قوله وإنما لم يستتب الخ) جواب سؤال والضمير المستتر راجع اليه صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) اى قصة العرنيين (قوله أو علم أنهم الخ) أو كان قبل نزول وجوب الاستتابة اه سيد عمر (قوله قيل كان الخ) واقفه المغنى عبارة نص المصنف على المرأة اشارة الى خلاف ابى حنيفة لكن كان الاولى ان يعبر كما في المحرر يقتل المرتد ان لم يتب رجلا كان او امرأة لان خلاف ابى حنيفة في قتلها لافى استتابتها فانه قال تحبس وتضرب الى ان تموت او تسلم اه (قوله وهو عجيب) اى القول المذكور (قوله صرح به) اى يقتل المرأة (قوله وهى) اى الاستتابة (قوله من بدل دينه فاقتلوه) لعل وجه الدلالة ما افادته الفاء من التعقيب اه رشيدى (قول المتن وفي قول ثلاثة ايام) أى وفي قول يميل فيها على الاولى ثلثة ايام اه معنى (قوله والنهى) اى قوله وجوب فى النهاية والمغنى (قوله والقتل هنا الخ) اى واما فيما عداه فقد يكون بغير ضرب العنق كان كان القتل قصاصا عن قتل بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للنسابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه إلا الامام الخ) اى فى الحرسم ومعنى (قوله او نائبه) هذا ان لم يقاتل فان قاتل جاز قتله لكل من قدر عليه اه معنى (قوله ناظر ناه وجوب الخ) قد يقال مقتضاه بقاء وجوب المناظرة حتى بعد الاسلام وقد يوجه بأن الغرض ازالة الشبهة ومقتضاه أيضاً أن قوله ما لم يظهر منه تسويق قيد فى المناظرة بعد الاسلام ولا يظهر له وجه فكان ينبغي ان يقول بعد الاسلام او قبله ما لم يظهر الخ اه سيد عمر اقول بل الظاهر انه قيد لوجوب المناظرة مطلقا بعد الاسلام او قبله ففاده حينئذ اسقاط الوجوب بتسويفه مطلقا ووجه ظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر ناه كما في تضييه اه سم (قوله او قبله الخ) خالف فيه النهاية والمغنى فقال ناظر ناه بعد الاسلام لا قبله وان شكى جوعا قبل المناظرة اطعمه ولا اه اى وجوباً ع ش (قوله فانه احسن منهم) فلا مانع من دفنه فى مقابر الكفار اه معنى (قوله لم يبق لها اثر الخ) اى بموته كافر اه معنى (قول المتن وان اسلم) اى من قامت به الردة ذكر اكان او انشى صح وترك اى وان تكررت ردة مرار الكنة لا يعز على اول مرة كما ياتى وظاهره انه لا فرق فى قبول الاسلام منه مع التكرار بين أن يغلب على الظن انه انما يسلم بعد الردة تقيّة أو لا اه ع ش (قوله اسلامه) اى قوله لكن اختير فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وللخبر الى وشم (قوله بسبه الخ) اى او قدفه اه معنى (قوله وهو المعتمد) اى صحة اسلام من كفر بالسب وترك قتله (قوله مطلقا) اى تاب ام لا (قوله عليه) اى الفارسى (قوله وللسبكي هنا) اى فيما إذا اسلم بسبه صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يحتج) اى المتن فى النهاية (قوله) فيه الضمير راجع للفرق فى قوله واما لا حظ فيه فرقا كما في تضييه أيضاً (قوله ولا يتولاه إلا الامام) اى فى الحر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه مر (قوله ايضا بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر ناه كما في تضييه

يدفن فى مقابر الكفرة ولا فى مقابر المشركين لما سبق له من حرمة الاسلام كذا قالوه وهو مشكل فانه ولم احسن منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر البتة بعد الموت (وإن اسلم صح) لإسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وللخبر الصحيح فاذا قالوا عصموا منى دماءهم وأموالهم وشمّل كلامه من كفر بسبه صلى الله عليه وسلم أو بسب نبى غير دوهو المعتمد مذهبا لكن اختير قتله مطلقا ونقل الفارسى والخطاى من ائمتنا الاجماع عليه فى سب هو قدف لا مطلقا هذا هو صواب النقل عن الفارسى ومن بالغ فى الرد عليه الغزالى وللسبكي هنا ما اعترف بخروجه عن المذهب فليحذر ايضا ولم يحتج هنا للتثنية

الاشارة للخلاف فاندفع ما قيل الاحسن أسلسا ليوافق ما قبله (وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزنادقة وباطنية) لان التوبة عند الخوف عين الزندقة والزندق من يظهر الاسلام ويخفي الكفر كذا ذكره في ثلاثة مواضع وذكر في آخر أنه من لا يتحل ديناً ورجحه الاسنوى وغيره بان الاول المناق وقد غيروا بينها والباطني من يعتقد أن للقرآن باطنا غير ظاهره وأنه المراد منه وحده أو مع الظاهر وليس منه خلافتان وهم فيه اشارات الصوفية التي في تفاسيرهم كتفسير السلي والقشيري لان أحدا منهم لم يدع انها مرادة من لفظ القرآن وانما هي من باب ان الشيء يتدكر بذكر ماله به نوع مشابهة وان بعدت ولا بد في الاسلام مطلقا وفي النجاة من الخلود في النار كما حكى عليه الاجماع في شرح مسلم من التلطف بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما قبله من الايمان وان قال به الغزالي وجميع محققون لان تركه للتلفظ بهما مع قدرته عليه وعلمه بشرطيته أو شرطيته لا يقصر عن نحوري مصحف بقدر ولو بالعجمية وان

ولم يحتاج) أي المصنف هنا أي في أسلم وترك (قوله لفوات المعنى السابق الخ) أي وللإشارة بالمغايرة إلى الخلاف ولو ثبت هنا إضافات هذه الإشارة كما لا يخفى فمصنعه المصنف أحسن مما أشار إليه المعترض وان قال الشهاب بن قاسم ان ما ذكره انما هو مصحح للعبارة بتكلف لا دفع لاحسن ما أشار إليه المعترض اه رشيدى (قوله وهو الاشارة للخلاف) أي لان في قوله قتلا اشارة للرد على من قال ان المرأة لا تقتل وفي قوله السابق والنهي عن قتل النساء الخ تعريض بالرد على قائله اه عش (قوله ما قيل الخ) وافقه المعنى وسم (قوله لان التوبة) إلى قوله كذا ذكر اه في النهاية (قوله والزندق) إلى قوله أو مع الظاهر في المعنى (قوله في ثلاثة مواضع) أي في هذا الباب وباب صفة الآئمة والفرانض وقوله في آخر أي في اللعان مغنى وشرح المنهج (قوله من لا يتحل ديناً) أي من لا ينسب إلى دين اه عش (قوله أو مع الظاهر الخ) محل تأمل والموجود في كلام بعض الآئمة قصر الباطنية على الاول وتجويز الثاني لفوة اه سيد عمر اقول ومن قصرهم على الاول المعنى (قوله وليس منه) أي من الباطن (قوله لم يدع انها مرادة الخ) ان اراد قطعاً فسلم لكن ذلك جار في كثير من وجوه تفسير اهل الظاهر او مطلقاً فحل تأمل وقوله ولا نأهى الخ محل تأمل لانه مسلم في بعضها واما كثير منها فما احتمله اللفظ احتمالاً لا ظاهراً بالنسبة إلى مصطلحهم بل ربما يكون اقرب إلى اللفظ من بعض الوجوه المحكية عن اهل الظاهر اه سيد عمر (قوله ولا بد في الاسلام) إلى قوله خلافاً لما يفعله في النهاية والمعنى لا اقله وفي النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق إلى ولو بالعجمية وقوله والفرق إلى بترتيبها (قوله مطلقاً) أي سواء كان بمن ينكر رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب وغيرهم او ينكرها لغيرهم خاصة قاله عش وعبارة الروض مع شرحه لا بد في اسلام المرتد وغيره من الكفار الخ ولعل هذا التعميم هو المراد هنا (قوله من التلطف بالشهادتين) أي ولو ضمنا على ما يأتي ويسن امتحان الكافر بعد الاسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال بدل محمد رسول الله في الشهادتين احمد او ابو القاسم رسول الله كفاه ولو قال النبي بدل رسول الله كفاه لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفي آمنت بمحمد الرسول لان النبي لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمنت بمحمد كما فهم بالاولى وغيره وسوى وما عدا ونحوها في الاستثناء كالإني الا كفاءها كقوله لا إله غير الله أو سوى الله أو ما عدا الله أو ما خلا الله ولو قال كافر انا منكم أو مسلم أو ولي محمد أو احبه أو اسلمت و آمنت لم يكن اعترافاً بالاسلام لانه قد يريد انا منكم أو مثلكم في البشرية أو نحو ذلك من التاويلات فان قال آمنت أو اسلمت أو انا مؤمن أو مسلم مثلكم أو انا من أمة محمد ﷺ أو دينكم حق أو قال انا بريء من كل ما يخالف الاسلام أو اعترف من كفر بانكار وجوب شيء بوجوبه ففيه طريقان احدهما هو ما علم الجمهور وهو الرجحة لا يكون ذلك اعترافاً بالاسلام والثانية ونسبها الامام للمحققين انه يكون اعترافاً به ولو قال انا بريء من كل ملة تخالف الاسلام لم يكف على الطريقين لانه لا ينفي التعطيل الذي يخالف الاسلام وهو ليس علة ومن قال آمنت بالذي لا إله غيره لم يكن مؤمناً بالله لانه قد يريد الوثن وكذا لا إله إلا الملك أو الرزاق لانه قد يريد السلطان الذي يملك امر الجند ويرتب ارزاقهم فان قال آمنت بالله ولم يكن على دين قبل ذلك صار مؤمناً بالله فيأتي بالشهادة الاخرى وإن كان مشركاً لم يصبر مؤمناً حتى يضم اليه وكفرت بما كنت اشركت به ومن قال يقدم غير الله كفي للايمان بالله ان يقول لا قدم إلا الله كمن لم يقل به من لم يقل به يكفيه ايضاً الله ربى مغنى وروض مع شرحه (قوله وعلمه الخ) مفهومه ان سكوت المكلف عنه لجهله باعتباره في الايمان شطراً أو شرطاً لا يضر فهو مؤمن في الباطن لكن يرد عليه ان كون الشيء شطراً أو شرطاً من خطاب الوضع وهو لا يؤثر في الجهل فتاثير الجهل هنا يؤيد ما قاله المتكلمون واختاره الغزالي وجمع محققون من ان الايمان التصديق فقط ووجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب فقهي بوجوب تركه الاشم لا الكفر والله اعلم (قوله ولو بالعجمية) عبارة المعنى يصح الاسلام بسائر اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره وباشارة (قوله فاندفع الخ) في اندفاعه نظر لا يخفى اذ لا شبهة في أحسنه ما ذكره أو أما التوجيه الذي ذكره فغاياته

الآخر نعم لو لقن العجمي الكلمة العربية فقلها ولم يعرف معناها لم يكف اه (قوله ولو بالعجمية) أى عند من يعرفها فلا يجوز له قتله اما إذا نطق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا اثم عليه وينفعه ذلك عند الله فلا يتخلف النار ثم إذا شهدت بينة بان ما نطق به هو كلمة الشهادة لمعرفتها بلسانه دون القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لانه قتل مسلما في نفس الامر وظن كفره لا يما يسقط القصاص للشبهة اه ع ش (قوله بينه) أى التلطف بالشهادتين (قوله جلي) لعله بورود الامر بتعين الله اكبر بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتموني هناك وعدم ورود الامر بتعين العربية هنا (قوله بترتيبهما الخ) قضية صنيعه عدم اعتبار الموالاة بينهما وبه صرح المغني بعبارة ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم برسوله فان عكس لم يصح كافي المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما لا تشترط فلو تأخر الايمان برسول الله تعالى عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح اه ولكن جرى النهاية على اعتبارها بعبارة ويعتبر ترتيبهما وموالاتهما وجزم به الودرحه الله تعالى في شروط الامامة اه (قوله ثم الاعتراف الخ) عطف على التلطف بالشهادتين وقوله او البراءة الخ عطف على الاعتراف وقوله ورجوعه عطف على قوله برسالته (قوله ورجوعه عن الاعتقاد الخ) أى كان يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا وأما في نفس الامر فالعبرة بما في نفسه اه ع ش (قوله ولا يعزرم ردتا ب الخ) عبارة المغني نعم يعزرم ر من تكر ذلك منه لزيادة اتهامه بالدين فيعزرم في المرة الثانية فابعدها ولا يعزرم في المرة الاولى اه (قوله فقد قال) إلى قوله وفي الاحاديث في النهاية (قوله فقد قال الشافعي الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه سم وع ش (قوله ويؤخذ من تكريره الخ) عبارة المغني قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وهما اشهدان لا إله الا الله واشهدان محمدا رسول الله وهذا يؤيد من افتى من بعض المتأخرين بانه لا بد ان يأتي بلفظ اشهد في الشهادتين ولا لم يصح إسلامه وقال الزنكوني في شرح التتبيه وهما لا إله الا الله محمدا رسول الله وظاهره أن لفظة اشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من أفتى بعدم الاشتراط وهى واقعة حال اختلف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذى يظهر لى ان ما قاله ابن النقيب محمول على الكمال وما قاله الزنكوني محمول على اقل ما يحصل به الاسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله محمدا رسول الله رواه البخارى ومسلم اه (قوله انه لا بد منه) أى من تكريره أى وعليه فلا يصح إسلامه بدونه وإن أتى بالواو قاله ع ش وقال سم ينبغى ان يغنى عنه العطف اه (قوله وهو ما يدل عليه الخ) معتمد وكذا في ع ش لكن الموافق للدلة عدم اشتراطه كما مال اليه الشارح بل عدم اشتراط لفظة اشهد من اصلها كما مر آتفا عن المغني استظهاره وعنه وعن الروض مع شرحه ما يفيد (قول المتن وولد المرتدان الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مانصه وهى صريحة فى ان المنعقد قال ردتها مسلم فقول المصنف وأحد أبويه مسلم لا يما يحتاج اليه فى المنعقد بعدها لانه لازم المنعقد قبلها أن أحد أبويه مسلم اه سم (قول المتن ان انعقد قبلها) يتامل المراد بالانعقاد ولا يبعد ان يراد به حصول الماء فى الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كالأوطئها مرة وانت بولد لستة اشهر من الوطئ فينظر هل الردة قبل الوطئ فقد انعقد بعدها او بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطئ قبل الردة ووطئ بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن فى آباءه مسلم اه سم عبارة المغني وسكت الاصحاب هنا عما لو اشكل علوقه هل هو قبل الردة او بعدها والظاهر كما قال الدميرى انه على الأقوال لان الاصل فى كل حادث تقديره باقرب

تصحيح العبارة بالتكلف (قوله بترتيبهما) أى وموالاتهما مر (قوله فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا ادعى على رجل الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع أن الاذان لا عطف في شهادتيه (قوله أنه لا بد منه) أى من تكريره ينبغى ان يغنى عنه العطف (قوله وولد المرتدان انعقد قبلها الخ) يتامل ما المراد

بينه وبين تكبيرة الاحرام جلى بترتيبها ثم الاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب ممن ينكرها أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام ورجوعه عن الاعتقاد الذى ارتد بسببه ولا يعزرم مرتد تاب على أول مرة خلافا لما يفعله جهلة القضاة ومن جهلهم ايضا أن من ادعى عليه عندهم برودة أو جاءهم يطلب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وانك برىء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظ اشهد أنه لا بد منه فى صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين فى الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفى الاحاديث ما يدل لكل (وولد المرتدان انعقد قبلها)

أي الردة (أو بعدها واحد أبويه) من جهة الأب أو الأم وان علا ومات (مسلم فسلم) تغليبا للاسلام (أو) وأبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فسلم) فلا يسترق ويرثه قريبه المسلم ويجزى عتقه عن الكفارة ان كان قنابلقاء علقه (٩٩) الاسلام في أبويه (وفي قول) هو (مرتد)

زمان ويدل له كلامهم في الوصية في الحمل (قوله أي الردة) إلى قوله فيما مل في المغني وإلى قوله هذا ما ذكره في النهاية (قول المتن أو بعدها) أي فيها أه مغني وهذا يغني عما في عرش عن شيخه الشوبري أي أو مقارنا لها (قوله وان علا الخ) غاية وقوله أو مات أي ولو قبل الحمل به بسنين عديدة وقوله وليس في أصوله الخ أي وان بعد لكن حيث يعد منسوب إليه بحيث يرث منه أه عرش (قوله اسلاما) الأولى ردة كما في المغني (قوله حتى يغلق الخ) متفرع على قوله يباشر الخ وقوله فيعامل الخ متفرع على المتن أو على قول الشارح ولم يباشر الخ (قوله وقطع به الخ) إنما هو بانه كافر لا بخصوص الردة كما يعلم من الروضة أه رشيدى عبارة المغني وفي تعبير المصنف بمرتد وكافر أصلي تسميح والأولى ان يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن ونقل العراقيون) أي القاضي حسين وابن الصباغ والبنديجي وغيرهم أه مغني (قوله أي امامهم القاضي أبو الطيب) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع ان الناقل له إنما هو واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحاصل الجواب انه لما نقله امامهم وهم اتباعه فكانهم نقلوه أه رشيدى ولا يخفى ان هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكت غير امامهم وليس كذلك عبارة المغني تنبيه ما دعاه من نقل الاتفاق اعتمده قول القاضي أبي الطيب انه لا خلاف فيه كما قال في الروضة واعترض بان الصيمري شيخ الماوردي من كبارهم وقد جزم بانه مسلم ولم يحك ابن المنذر عن الشافعي غير هو قال البلغيني ان نصوص الشافعي قاضية به وإطال في بيانه وذكر نحو الزركشي أه (قوله ولا يقتل) أي ومع ذلك لا ضمان على قاتله للحكم برده مالم يسلم أه عرش (قوله وان بعد) أي حيث يعد منسوب إليه أه عرش (قوله مرتد وقوله كافر) كان الأولى نصبهما (قوله قاله البغوي) وجزم به في الروض أه سم (قوله من اولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبري وصرح به المناوى أه بجيرى وفي هامش النهاية بلا عزم وانصه هذا في كفار أمته صلى الله عليه وسلم تشير يفاهم أمأ وولاد كفار غير امته في النار بلا خلاف كذا نقله شيخنا الشوبري عن بعض العلماء أه (قوله في الجنة) أي ومستقلون على المعتمد أه بجيرى (قوله أي الردة) إلى قوله هذا ما ذكره في المغني (لا قوله ومحل الخلاف وقوله وفي مال معرض للزوال (يزول مطلقا) أي لزوال العصمة برده وقوله لا مطلقا أي لان الكفر لا ينافي الملك كالكافر الأصلي أه مغني (قوله لانه يجمع عليه) في تقريره نظر (قوله وثالثها) وأوه مرقومة بالحرمة في نسخ التحفة وليست من المتن في نسخ المحلى وغيره من الشراح أه سيد عمر (قول المرتدان هلك مرتد الخ) عبارة المغني أظهرها الوقف كبضع زوجته سواء التحق بدار الحرب أم لا فعليه ان هلك الخ (قول المتن زوال ملكه) وفي المحلى والنهاية والمغني زوالها أه (قوله ملكه في الردة) يعني حازه فيها أه رشيدى (قوله أوباق على إباحته) أي فان عاد إلى الاسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو انتزع منه قبل اسلامه مصادره في الردة فالأقرب انه يملكه

بالانقضاء ولا يعد أن يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كما لو وطئها مرة وأنت بولد ستة أشهر من الوطء فينظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آياته مسلم (قوله أيضا وتلد المرتدان انعقد قبلها الخ) عبارة الروض فعلم ارتد الزوجان وهي حامل أو أحدهما قبل الحمل فالولد مسلم ولو انعقد بين المرتدين فله حكمها أو بين مرتد وأصلي فكالأصلي أه وهي صريحة في ان المنعقد قبل ردتها مسلم فقول المصنف راد أبويه مسلم إنما يحتاج إليه في المنعقد بعدها إذ من لازم المنعقد قبلها ان أحد أبويه مسلم (قوله فكافر أصلي قاله البغوي) وجزم به في الروض (قوله ومحل الخلاف في غير مالكة في الردة بنحو اصطلياد فهو أمانى أوباق على إباحته الخ) عبارة الروض والا أي وان مات مرتدا بان ان ملكه في أه وما يملكه أي في الردة بنحو احتطاب على الإباحة أه

ان هلك مرتدا بان زوال ملكه وان أسلم بان أنه لم يزول) لان بطلان عمله يتوقف على موته مرتدا فكذا زوال ملكه ومحل الخلاف في غير ما يملكه في الردة بنحو اصطلياد فهو أمانى أوباق على إباحته وفي مال معرض للزوال لانحوه مكاتب وأم ولد

وظاهر كلامه انه بمجرد الردة يهرب محجور اعبه وهو وجهه والاصح انه لا بد من ضرب الحائز الحجر عليه وانه كحجر المفلس لانه لا جل حق النية هذا ما ذكره شارح وهو ضعيف والمعتمد ان ما لا يقبل الوقف يبطل مطلقا وان ما يقبله ان حجر عليه بطل والاوقف (وعلى الاقوال) كلها (يقضى منه دين لزمه قبلها) أي الردة بالتلاف او غيره أو فيها بالتلاف كما سبذ كره اما على بقاء ملكه فواضح واما على زواله فهي لا تزيد على الموت والدين مقدم على حق الورثة فعلى (١٠٠) حق النية اولى ومن ثم لومات مرتدا وعليه دين وفي ثم ما بقى في مظاهر كلامهم ان

المال انتقل جميعه لبيت المال متعلقا به الدين كما انه لا يمنع انتقال جميع التركة للوارث وهو اوجه مما افهمه ظاهر كلام بعضهم انه لا ينتقل اليه الا ما بقى (وينفق عليه منه) في مدة الاستتابة كما يجهز الميت من ماله وإن زال ملكه عنه بالموت (والاصح) بناء على زوال ملكه (انه يلزمه غرم اتلافه فيها) كمن حفر بئرا عدوانا يضمن في تركته ما تلف بها بعد موته (ونفقة) يعني مؤنة (زوجات وقف نكاحين) نفقة الموسرين (وقريب) اصل اوفرع وان تعدد وتجدد بعد الردة وام ولد لتقديم سبب وجوبها اما على الوقف فيجب ذلك قطعا كنفقة القن (ولذا وقفنا ملكه فنصرفه) فيها (ان احتمل الوقف) بان يقبل قوله ومقصود فعلية التعليق (كعتق وتدير ووصية موقوف ان اسلم نفذ) اي بان نفوذه (والا فلا ولو اوصى قبل الردة ومات مرتدا بطلت وصيته ايضا (وبيعه) ونكاحه (ورهنه وهبته وكتابه)

الاخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يؤمر برده بعد الاسلام وقوله لا نحو مكاتب وأم ولد أي اياهما فلا يزول ملكه عنهما اتفاقا لثبوت حق العتق لها قبل رده اء ع ش (قوله وظاهر كلامه الخ) عبارة النهائية والاصح على القول ببقاء ملكه انه لا يصير محجورا بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحائز الحجر عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه اه قال الرشيدى انظر ما وجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك اه (قوله وانه) اي الحجر المضروب عليه اه ع ش (قوله كحجر الفليس) وقيل كحجر السفه وقيل كحجر المرض اه مغنى (قوله هذا ما ذكره شارح) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لا يقبل الوقف) اي التعليق كالبيع (قوله مطلقا) اي حجر عليه ام لا (قوله وان ما يقبله) اي كالتعق (قوله كلها) الى قول المتن انه يلزم في المغنى الى الكتاب في النهاية الا قوله اما على الوقف الى المتن وقوله قوله ومقصود فعلية وقوله على المعتمد ونحوها (قوله اما على بقاء ملكه) اي او انه موقوف اه مغنى (قوله وفي) بيناء المفعول من الوفاء (قوله كما انه لا يمنع) اي الدين (قوله وهو اوجه مما افهمه الخ) وفائدة الخلاف تظهر في فوائد التركة فعلى الاول لم يتعلق الدين بالزوائد وعلى الثاني يتعلق بها اه ع ش (قوله في مدة الاستتابة) اي اذا اخرت لعذر قام بالقاضى او بالمرتد كجنون عرض عقب الردة اه ع ش ويظهر ولو لغبر عذر بل لتساهل القاضى في الاستتابة (قوله بناء على زوال ملكه) سبذ كره محترزه ويعنى بهذا ان الخلاف الاصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصح اه رشيدى (قول المتن فيها) اي الردة حتى لو ارتد جمع وامتنعوا عن الامام ولم يصل اليهم الا بقتال فما تلفوا في القتال اذا اسلموا ضمنوه على الاظهر كما مرت الاشارة اليه في الباب الذى قبل هذا اه مغنى وفي الاسنى ما يوافق (قوله نفقة الموسرين) في نسخة من التحفة المعسرين فليحرر اه سيد عمر (قوله اما على الوقف) اي او بقاء ملكه اه مغنى (قول المتن ولذا وقفنا ملكه) وهو الاظهر كما مر اه مغنى (قوله فيها) اي الردة (قول المتن ولا) اي بان مات مرتدا اه مغنى (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجري فيه ايضا اه رشيدى (قوله على المعتمد) عبارة المغنى ما ذكره في الكتابة من انها على قولى وقف العقود حتى تبطل على الجديد هو المعتمد كما ذكره في المحرر هتاف في الكتابة ووصوه في الروضة هتاف رجحان الشرحين والروضة في باب الكتابة صحتها ورجحه البلقين اه (قوله ونحوها) اي كالوقف كما في شرح الروض اه سم (قوله مقصود العقد الخ) اي العتق سم ورشيدى (قوله مع عدل) اي عنده يحفظه (تنبيه) قد يفهم كلامه انه يكتفى بالجعل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مرادا بل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما نص عليه الشافعى اه مغنى (قوله المتن ويؤجر ماله) اي من جهة القاضى اه ع ش (قوله بيعه الخ) اي الحيوان كما لا يخفى اه رشيدى عبارة الروض فان لحق بدار الحرب بيع عليه حيوانه بحسب المصلحة اه (قول المتن ويؤدى مكاتبه الخ) ولو ادى في الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم اسلم قال القفال ينبغى ان لا تسقط

(قوله هذا ما ذكره شارح) واقصر عليه مر (قوله كعتق وتدير الخ) قال في الروض ووقف قال في شرحه وقوله من زيادة توفيق سهو فانه ليس من ذلك بل بما ذكره بقوله لا يبيع الخ (قوله وان احتمله مقصود العقد) وهو العتق (قوله وللقاضى بيعه ان هرب الخ) عبارة كثر الاستاذ ولو لحق بدار الحرب ورأى الحاكم الحظ في بيع الحيوان فعلى اه

على المعتمد ونحوها من كل ما يقبل الوقف لعدم قوله للتعليق (باطلة) في الجديد لبطان وقف العقود ولكن ووقف التبيين لما يكون حيث وجد الشرط حال العدة ولم يعلم وجوده وهنا ليس كذلك لما تقر ان الشرط احتمال العقد للتعليق وهو منتف وان احتمله مقصود العقد في الكتابة (وفي القديم موقوفة) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها وإلا فلا (وعلى الاقوال) كلها خلافا لمن خصه بنير الاول (يجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امراة ثقة) او محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانه صيانة له عن الضياع وللقاضى بيعه ان هرب ورآه له لحة (ويؤدى مكاتبه النجوم الى القاضى) ويعتق لعدم الاعتداد بقبض المرتد كالجنون

وذلك احتياطا له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتداه (كتاب الزنا) بالمدة والعصرو هو الا فصح واجمعت الملل على عظيم تحريمه ومن ثم كان اكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقبل هو اعظم من القتل (١٠٠) لانه يترتب عليه من مفساد انتشار الانساب

ولكن نص الشافعي على السقوط لان المراد بالنية هنا التمييز اهمغنى (قوله وذلك الخ) راجع للجعل المذكور وما بعده (قوله لاحتمال موته مرتدا) (خاتمة) لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأنا بقتالهم دون غيرهم لان كفرهم اغلظ ولا نهم اعرف بعورات المسلمين فاتبعنا مدبرهم وذفنا جريحهم واستتبنا اسيرهم وعليهم ضمان ما اتلفوه في حال القتال كما مر ويقدم القصاص على قتل الردة وتجب الدية حيث لزمته في ماله مطلقا لانه لا عاقلة له معجلة في العمد ومؤجلة في غيره فان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يحل الدين المؤجل بالردة ولو وطئت مرتدة بشبهة كان وطئت مكرهة أو استخدم المرتدة أو المرتدة اكرها فوجوب المهر والاجرة موقوفان ولو اتى في ردته بما يوجب حدا كان زنى او سرق او قذف او شرب خمر ا

(كتاب الزنا)

(قوله وهو) اي القصر (قوله من مفساد انتشار الانساب الخ) وهو من جملة الكليات الخمس النفس والدين والنسب والعقل والمال وشرعت الحدود وحفظ هذه الامور فاذا علم القاتل مثلا انه اذا قتل قتل انكف عن القتل فشرع القصاص حفظا للنفس وقتل الردة حفظا للدين وحد الزنا حفظا للانساب وحد الشرب حفظا للعقل وحد السرقة حفظا للمال زيادى وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا منع من القذف اه يجزى (قوله وهو ايلاج الذكر الخ) هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالايلاج الاعم من كونه مصدر اولج مبنيا للفاعل ومصدر اولج مبنيا للمفعول اه حلي (قوله الاصل) الى المتن في النهاية قوله وللزائد الى قوله فها وجب (قوله ولو اشل) اي او غيره منتشر اسنى ومغنى زاد الحلي ولو من طفل اه وفيه وقفة (قوله وللزائد الخ) اي الذكر الزائد اه ع ش (قوله فها وجب) اي الغسل به الخ وهو الزائد العامل او المسامت وان لم يكن عاملا كما مر هنا اه رشيدى زاد ع ش وقضية قوله فها وجب الخ انه اذا علمت المرأة عليه حتى ادخلت حشفته في فرجها مع تمكته من رفعها وجب الحد لوجوب الغسل حينئذ ويوجه بان تمكته لها من ذلك كفعله اه (قوله مردود) يعنى بالنسبة لاطلاق الزائد والاف بعض افراده محذبه كما مر اه رشيدى عبارة ع ش ويمكن حمل قول الزركشى على زائد يجب الغسل بايلاج اه (قوله لا يحصل به) اي بالزائد (قوله على ما ذكرته) اي ما لا يجب الغسل به اه نهاية اي بان لا يكون عاملا ولا مسامة للاصل (قوله او قدرها) الى قوله ولو ذكر نائم في المغنى (قوله او قدرها) معطوف على قوله جميع حشفته وقوله ولو لمع حائل الخ غاية فيهما رشيدى وع ش (قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفا اه سم وقال ع ش قوله من آدمى أى أو جنى تحققت ذكر كورته اخذ ما ذكره في المولى فيه فيجب على المرأة الحد اذا مكته اه ومال اليه الرشيدى كما يأتى وقد يصرح بذلك قول الشارح الآتى وقياسه عكسه (قوله بخلاف ما لا يمكن الخ) عبارة النهاية وان لم يمكن انتشاره كما هو الاقرب وان بحث البلقينى خلافه اه ومر عن المغنى ما يوافقها (قوله تنبيه الخ) عبارة النهاية وقد علم ما قررناه انه لا حد بايلاج بعض الحشفة كالغسل نعم يتجه أنه لو قطع من جانبها فلقية يسيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك ويحس ويلتذ بها كالكاملة وجب بها اه (قوله ثم برىء) الاولى التأنيث (قوله ويحس الخ) أى صاحبها (قوله بها) تنازع فيه الفعلان (قول المتن بفرج) اي ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره في دبره كما نقل بالدرس عن البلقينى ثم اطلاق الفرج يشمل

(كتاب الزنا)

(قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفا وهذا في الواطىء لو كان موطوءا فهل هو كالآدمى أو البهيمة فيه نظر ثم رأيت أوجنية (قوله على ما بحثه البلقينى) الا قرب خلاف ما بحثه فانه الذى كتب عليه مر (قوله

والقتل وهو (ايلاج) اي ادخال (الذكر) الاصل المتصل ولو اشل اي جميع حشفته المتصلة به وللزائد والمشقوق ونحوهما هنا حكم الغسل كما هو ظاهر فها وجب به حد به وما لا فلا وقول الزركشى في الزائد الحد كما يجب العدة بايلاج مردود بتصريح البغوى بانه لا يحصل به احسان ولا تحليل فاولى ان لا يوجب حدا ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الاحبال منه كاستدخال المني هذا والذي يتجه حمل اطلاق البغوى المذكور في الاحسان والتحليل على ما ذكرته فيتأتى فيهما ايضا التفصيل في الغسل او قدرها من فاقداه لا مطلقا خلافا لقول البلقينى لو ثبت ذكره وادخل قدرها منه ترتبت عليه الاحكام ولو لمع حائل وان كثر من آدمى واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة بخلاف ما لا يمكن انتشاره على ما بحثه البلقينى وايد بان هذا غير مشتهى وفيه ما فيه ثم رايت بعضهم لما حكى ذلك قال وفيه نظر وهو كما قال (تنبيه) صرحوا بانه لا غسل ولا غيره بايلاج بعض الحشفة وظاهره انه لا فرق بين ان

يكون البعض الاخر موجودا أو مقطوعا قليلا أو كثيرا لكنه مشكل فيها اذا قطع من جانبها قطعة صغيرة ثم برىء وصارت تسمى مع ذلك حشفة ويحس ويلتذ بها كالكاملة فالذى يتجه في هذه انها كالكاملة وفي غيرها نظير ما قدمته فيه في الغسل (بفرج)

أى قبل آدمية واضح ولو غوراء كجانبه الزركشى وهو ظاهر قياسا على إيجابه النسل وإنما يكف في التحليل لأن القصد به التفسير عن الثلاث وهو لا يحصل بذلك أوجنية تشككت بشكل آدمية كجانبه أبو زرعة وقياسه عكسه لأن الطابع لا ينفر منها حينئذ وعمله كما هو واضح أن قلنا نحل نكاحهم ومر (١٠٢) مافيه (محرم لعينه خال عن الشبهة) التى يعتد بها كوطء أمة بيت المال وإن كانت من سهم المصالح الذى له فيه حق لانه

لا يستحق فيه الاعفاف بوجه وحرية لا بقصد قهر أو استيلاء وعلوكة غير باذنه بتفصيله السابق في الرهن ومر أن ما نقل عن عطاء في ذلك لا يعتد به وإنه مكذوب عليه (مشتبهى طبعاً) راجع كالذى قبله لكل من الذكور والفرج وإن أوهم صنيعه خلافه (تنبيه) لم يبينوا أن معنى الزنا لغة يوافق ما ذكر من حده شرعاً وبخلافه ولعله لعدم بيان أهل اللغة له اتكالا على شهرته لكن من المحقق أن العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذكر فالظاهر أنه عندهم مطلق الإيلاج من غير نكاح وهذا أعم منه شرعاً فهو كغيره أذمعناه شرعاً أخص منه لغة (تنبيه ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيجب وطئها وفي نواقض الوضوء بعدم النقض بلبسها وبجواب بان الملحظ مختلف إذا المداثر ثم على كون اللبوس مظنة للشهوة ولو في حال سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتمال

إدخال ذكره في ذكر غيره فراجع اه عرش (قوله أى قبل آدمية) الى قوله قياساً في المغنى والى التنبيه في النهاية الاقوله وإنما لم يكف الى أوجنية وقوله وقياسه الى الماتن (قوله أى قبل آدمية) شامل للصغيرة اه سمى أى كما يأتى في الشارح (قوله ولو غوراء) مراده وإن لم تنزل بكارتها فلا اعتبار هنا بغيبوبة الحشفة كما في إيجاب الغسل اه كردى (قوله على إيجابه) أى الإيلاج بفرج الغوراء (قوله وإنما لم يكف) أى الإيلاج في فرج الغوراء (قوله به) أى بالتحليل (قوله بذلك) يعنى بالإيلاج بفرج الغوراء بدون إزالة بكارتها (قوله أوجنية) أنظر هل مثلاً الجنى أو لا فالفرق اه رشيدى وفيه مبل لما مر عن عرش (قوله تشككت بشكل آدمية) عبارة النهاية تحققت أنوثتها اه قال عرش ظاهره ولو على غير صورة الآدمية اه ومال اليه سم فقال ويحتمل أن لا يشترط ذلك أى التشكل بشكل الآدمية حيث علم أنها جنية اه واستوجه الحلبي كلام الشارح (قوله وقياسه عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية اه سم أقول بل المراد به جنى تشككت بشكل آدمى كما يفيد التعاليل (قول الماتن محرم لعينه) قال الزركشى يرد عليه من تزوج خامسة اه أى فانه يحجبوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد الشرعى وقد يجاب بانها لما زادت عن العدد الشرعى كانت كالجنية لم يتفق عقد عاينها من الواطئ فجعلت محرمة لعينها اه عرش (قوله كوطء أمة بيت المال الخ) مثال للخالى عن الشبهة اه رشيدى زاد عرش أى وإن خاف الزنا فيما يظهر اخذ من قوله لانه لا يستحق الخ اه (قول وحرية) دُفِعَ على أمة بيت المال (قوله لا بقصد قهر الخ) أى فإن وطئها بقصد هلا لا يجد لدخولها في ملكه وظاهره ولو كان مقهوراً كعتيدوه وظاهر لأن الحد يدرك بالشبهة اه عرش أى وإن اثنى من جهة عدم الاستبراء (قوله باذنه) أى الغير (قوله بتفصيله السابق الخ) أى من أنه لو وطئ المرتن المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهلت تحريمه إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ باذن الرهن قبل دعواه جهل التحريم فى الأصح فلا حد بخلاف ما إذا علم التحريم اه سم (قوله ومر) أى فى الرهن (قول فى ذلك) أى وطء مملوكة غيره باذنه اه عرش (قول الماتن مشتبهى طبعاً) بان كان فرج آدمى حتى اه مغنى عبارة البجيرمى ولو باعتبار نوعه فدخل الصغير والصغيرة اه (قوله كالذى قبله) أى قوله خال عن الشبهة (قوله وإن أوهم الخ) أى حيث أخره عن وصف الفرج اه عرش وقال الكردى أى إيراد أحدهما معرفة والآخر نكرة فانه يوم أنهم ليسا متحدين فى الحكم ولكل منهما متحداً فيه اه (قوله ولعله) أى سكوت الفقهاء عن البيان (قوله اتكالا) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أى معناه اللغوى (قوله جميع ما ذكر) أى من القيود (قوله وهذا) أى الزنا لغة أعم منه أى من الزنا (قوله أن معناه) أى فى أن الخ (قوله بان الصغيرة) أى التى لا تشتهى اه بجيرمى (قوله إذا المداثر ثم) أى فى نقض الوضوء (قوله فخرج المحرم) أى بقوله إذا المداثر ثم على كون الملبوس مظنة للشهوة (قوله وهنا) أى والمدار فى إيجاب الحد (قوله لا ينفر) بضم الفاء وكسرهما (قوله فدخلت الصغيرة) فى إطلاقه توقف (قوله فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمة المازوجة يوجب النقض لا الحد (قوله لأن الموجب هنا) بفتح الجيم وهو الحد يأتى على النفس أى تعلقها يقينا أى فى الرجم أو ظناً أى فى الجلد اه كردى (قوله فاحتيط له) أى للوجوب هنا (قوله عذرها) أى النفس

أى قبل آدمية شامل للصغيرة (قوله أوجنية تشككت) ويحتمل أن لا يشترط ذلك حيث علم أنها جنية (قوله عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية (قوله بتفصيله السابق فى الرهن الخ)

(قوله)

أن لا يوجد فخرج المحرم وهنا على كون الموطوء

لا ينفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكونه أغلظ إذ فيه مفاسد لا تنتهى ولا تتدارك فان قلت فلم أثرت الشبهة هنا لا ثم قلت لأن الموجب هنا يأتى على النفس يقيناً وظناً فاحتيط له باشتراط عدم عذرها ولم ينظر لما فى نفس الامر وشم ليس كذلك فانيط بما فى نفس الامر لانه المحقق وبهذا علم سر حديث ادرؤ الحدود بالشبهات

وحكم هذا الایلاج الذي هو مسمى الزنا إذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (يوجب الحد) (١٠٣) الجلد والتغريب أو الرجم اجماعا

وسياق محترزات هذه كلها
وحكم الخنثى هنا كالغسل
فان وجب الغسل وجب
الحد ولا فلا قيل خال عن
الشبهة مستدرك لا غناء
ما قبله عنه إذ الاصح ان
وطء الشبهة لا يوصف
بجل ولا حرمة ويرد بان
التحريم للعين باعتبار
الاصل والشبهة أمر طارئ
عليه فلم يغن عنها وتعين
ذكرها لا فائدة الاعتداد
بها مع طروها على الاصل
ومرفى محرمات النكاح
معنى كون وطء الشبهة
لا يوصف بجل ولا حرمة
(ودبر ذكر وأنثى كقبل على
المذهب) ففيه رجم الفاعل
المحصن وجلد وتغريب
غيره وإن كان دبر عبده
لانه زنا وروى البيهقي خبر
إذا أتى الرجل الرجل فهما
زنا وإن وقيل يقتل الفاعل
مطلقا للخبر الصحيح من
من وجدتموه يعمل عمل
قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به وهو يشكل
علينا في المفعول به نظير
ما يأتي في حديث البهيمة
وعليه فهل يقتل بالسيف
أو بالرجم أو بهدم جدار
أو باللقاء من شاق وجوه
أصحابها الأول وفارق دبر
عبده وطء محرمة المملوكة
له في قبلها بان الملك يبيع

(قوله وحكم هذا الایلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يوجب الحد خبر قوله الایلاج الخ كما صرح به
المعنى (قوله إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ (قوله الجلد) إلى قوله ومر في النهاية (قوله محترزات
هذه) أي القيود (قوله فان وجب الغسل) أي بان أوج وأوج فيه (قوله وإلا) أي بان أوج فقط أو أوج
فيه فقط أه ع ش (قوله قيل) عبارة المعنى قال ابن شعبة أه (قوله إذا الاصح) حاصله أن قول المصنف محرم
لعيته يفهم أن غير المحرم كذلك لا حد فيه ومنه وطء الشبهة لانه لا يوصف بجل ولا حرمة لكن نازع ابن
قاسم في كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بجل ولا حرمة أه رشيدى عبارة سم قوله إذ الاصح الخ يتامل
وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة للملم يوصف بجل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعيته
فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعيته يصدق مع الشبهة إذ الفرج مع الشبهة محرم لعيته وإن لم يحرم
لعارض ثم اعلم أن الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة حائض أو صائمة أو محرمة أو مائة لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي وطء اجنية ظنها زوجته أو امته وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى أو بلا شهود ولا
شك في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحينئذ فلما قلنا ان يقول أن قوله أن وطء الشبهة لا يوصف
الخ غير مسلم فيهما أه وقوله اعلم الخ في المعنى مثله (قوله ويرد بان التحريم الخ) حاصله أن الشبهة
ايضا يتصف فيها الفرج بانه يحرم لعيته ومع ذلك لا حد فيه للشبهة فتعين ذكرها لذلك أه رشيدى (قوله فلم
يغن) أي قيد تحريم العين عنها أي الشبهة يعنى عن قيد الخلو عن الشبهة (قول الماتن وإنثى) أي اجنية أه معنى
وكان ينبغي أن يذكره الشارح ايضاً حتى يظهر قوله الآتى وأما الحليلة الخ لانه محترزه عبارة ع ش قوله وإنثى
أي غير حليلة كأي باقى حرة أو أمة أه (قوله ففيه رجم) إلى قوله للخبر في النهاية الا قوله وروى
البيهقى إلى وقيل إلى قوله وهو مشكل في المعنى (قوله ففيه الخ) أي الایلاج في كل من الدبرين المسمى
بالواط أه معنى (قوله وجلد وتغريب غيره) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقاً أه رشيدى
وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن المقام والافال كلام هنا في الفاعل فقط كما يأتي فالضمير راجع للمحصن
لا للفاعل المحصن (قوله وإن كان) أي دبر ذكر قوله مطلقاً أي محصناً كان أولاً أه نهاية (قوله
وهو يشكل) أي الخبر الثاني (قوله وعليه) أي على القول بالقتل أه كردى (قوله وفارق) إلى قوله قيل في
النهاية الا قوله ومن ثم لو وطئها في دبرها أحد (قوله هذا المحل) أي الدبر وقال ع ش أي دبر العبد انتهى
(قوله لو وطئها) أي محرمة المملوكة له حد وفاقا لابن المقرئ وشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية والمعنى ومال سم

المذكور في الرهن قول المصنف ولو وطئ المرتبة المرهونة بلا شبهة فران ولا يقبل قوله جهلت تحريمه الا
ان يقرب اسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلماء وأن وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الاصح
فلا حده قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما إذا علم التحريم ولا عبرة بما نقل عن عطاء الخ (قوله إذ الاصح
إلى وطء الشبهة هذا الخ) يتامل وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة للملم يوصف بجل ولا حرمة لم
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعيته فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعيته يصدق مع الشبهة إذ الفرج
مع الشبهة محرم لعيته وإن لم يحرم لعارض (قوله ايضاً إذ الاصح أن وطء الشبهة لا يوصف بجل ولا
حرمة) اعلم أن وطء الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة أو صائمة أو محرمة أو مائة لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي وطء اجنية ظنها زوجته أو امته وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى أو بلا شهود ولا شك
في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحينئذ فلما قلنا ان يقول أن قوله لا يوصف بجل ولا حرمة غير
مسلم فيها فاطلاق زعمه اغناء ما قبل قوله خال عن الشبهة إذ التحريم للعين أي الذات ثابت في الثالثة باعتبار
اعتقاد الواطئ وكذا في الثانية فيما يظهر لان الظاهر أن عدم الوصف فيها بالحرمة انما هو باعتبار الاطلاق
وأما مع التقيد بالعين فيوصف بذلك وحينئذ فاما يخرج جان بقوله خال عن الشبهة فلم يغن ما قبله عنه بالنسبة
اليهما بخلاف الأولى فان التحريم فيها ليس للعين فهي خارجة بقوله لعيته فليتامل (قوله حد) هو ما نقله
ابن الرفعة عن البحر المحيط واهوه ظاهر كلامهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وإن اختار الأول (قوله

اثنان قبل في الجملة ولا يبيع هذا المحل بحال ومن ثم لو وطئها في دبرها حد

هذا حكم الفاعل اما الموطوء
في دبره فان اكره او يكلف
فلا شيء له ولا عليه وان كان
مكلفا مختارا جلد وغرب ولو
محصنا امرأة كان او ذكرا
لان الدبر لا يتصور فيه احصان
وقيل يقتل المفعول به مطلقا
الخبر السابق وقيل ترجم
المحصنة وفي وطء دبر الحليلة
التعزير فيما عدا المرة الاولى
وعبر بعضهم بما يعد منع
الحاكم والاول اوجه (ولا
حد بمفاخذة) وغيرها مما
ليس فيه تغيب حشفة
كالسحاق لعدم الايلاج
السابق ومن ثم لا حد
بتمكنها نحو قرد و ايلاجها
ذكره بفرجها ولا بايلاج
مبان وكذا زائد لكن
بتفصيله في الغسل كما مر
(ووطء زوجته) بهاء الضمير
او بالناء اي له (وامته)
يظنها اجنية او (في) نحو
دبر و (حيض) او نفاس
(وصوم واحرام) لان
التحريم ليس لعينه بل لامر
عارض كالاذى و افساد
العبادة ومثله ووطء حليلته يظن
انها اجنية فهو وان اثم اثم
الزنا باعتبار ظنه كما مر او اثل
العدد لا يحد لان الفرج
ليس محرما لعينه (وكذا
امته المزوجة والمعتدة)
لمرور التحريم هنا ايضا
(وكذا املوكته المحرم) بنسب

الى ما قالاه وسكت عليه ع ش وقال البر ماوى هو المعتمداه (قوله) وأما الحليلة) الى قوله وقيل في المغنى
لا قوله وامته الى هذا كله (قوله) وأما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فسائر جسدها الخ امته
المزوجة اجاب عنه بقوله الآتي وامته المزوجة الخ اسمهم (قوله) فان اكره اولم يكلف الخ) قضية العطف
ان المكره مكلف وليس كذلك كما في جمع الجوامع وعبارة المغنى فان كان صغيرا او مجنونا او مكرها فلا حد
عليه ولا مهر له لان منفعة بضع الرجل غير متقومة اه (قوله) فلا شيء له) هذا صريح في عدم وجوب المهر لو
كانت الموطوءة أنثى اه رشدي أقول قضية التعليل المار عن المغنى خلافاه فليراجع ثم رأيت قال ع ش قوله
فلا شيء له ظاهره انه إذا اكره الاثني على ذلك لا مهر لها ومن ثم كتب سم قوله فلا شيء له اي فلا يجب له
مال اه والظاهر انه غير مراد لتسويتهم بين القبل والدبر في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر اه
(قوله) مطلقا) اي محصنا ولا (قوله) وفي وطء دبر الحليلة الخ) عبارة المغنى اما لو وطئ زوجته وامته في دبرها
فالمذهب ان واجبه التعزير ان تكرر منه الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والرويانى والروضة
والامة في التعزير بمثله اه (قوله) وعبر بعضهم الخ) وافقه النهاية فقال وفي وطء الحليلة التعزير ان عاد له بعد
نهي الحاكم عنه اه قال ع ش قوله ان عاد الخ افهم انه لا تعزير قبل نهى الحاكم وإن تكرر وطؤه اه (قول
المتن ولا حد بمفاخذة) ولا بايلاج بعض الحشفة ولا بايلاجها في غير فرج كسرة اه معنى (قوله
وغیرها) الى قوله ولا بايلاجها في النهاية (قوله) كالسحاق) عبارة المغنى ولا بايتان المرأة المرأة بل تعزيران ولا
باستمنائه باليد بل يعزر اما يمد من محل الاستمتاع بها فمكره لانه في معنى العزل اه (قوله) ومن ثم لا حد الخ)
اي وتعزيران لم يتكرر اه ع ش (قوله) ولا بايلاج مبان) بل يعزر به اه (قوله) اي له) راجع
للمعطوف فقط (قوله) يظنها اجنية) قد يغنى عنه قوله الاثني ومثله ووطء حليلته الخ (قوله) او في نحو دبر) الى
قوله ويصدق في النهاية لا قوله كما مر او اثل العدد وقوله غير المحرم (قول المتن واحرام) اي واستبراء مغنى
وروض ع ش (قوله) لان التحريم الخ) لا يتأتى في قوله او في نحو دبر رشدي وسم اقول ولا في قوله ووطء
زوجة وامته يظنها اجنية لكن الشارح كثير اما يقتصر على تعليل ما في المتن دون ما زاده (قوله) ومثله) اي
وطء نحو دبر زوجته (قوله) ووطء حليلته) اي في قبلها وقوله وهو وان اثم الخ اي فيفسق به وتسقط شهادته
تسلب الولايات عنه اه ع ش (قول المتن والمعتدة) اي من غيره والمشاركة والجوسية والوثنية والمسألة وهو
ذمي مغنى وروض (قول المتن وكذا املوكته المحرم) وظاهر كلامهم ان ووطء امته المحرم في دبرها لا يوجب
الحد وهو كذلك لشبهة الملك مغنى ونهاية وتقدم في الشارح عن شيخ الاسلام خلافاه (بنسب) الى قوله على
انه يتصور في المغنى (قوله) او مصاهرة) كموطوءة ابيه وابنه اه معنى (قوله) ولا يرد عليه نحو امه الخ) كان
صورة الايراد انه لو ملك امه ثم وطئها حد اه سم عبارة المغنى تنبيه محل ذلك فيمن يستقر ملكه عليها

واما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فسائر جسدها مباح امته المزوجة اجاب عنه بقوله الاثني
تحريمها لعارض (قوله) فلا شيء له) فلا يجب له مال (قوله) بما بعد منع الحاكم) يشمل المرة الاولى إذا
سبقها منع الحاكم وور بما عبرا بان عاد نهى الحاكم وهذا قد لا يشمل المرة الاولى المذكورة وقد يشملها
لان العود قد يراد به الصيرورة او يراد به موافقة الغالب من عدم سبق نهى الحاكم الاولى (قوله) ايضا
بما بعد منع الحاكم) بخلاف ما قبل منعه وان تكرر وكثر مر (قوله) ولا بايلاج مبان) هل يعزر بالمبان
ينبغي نعم (قوله) لان التحريم ليس لعينه) انظره في قوله او في نحو دبر (قوله) وكذا امته المزوجة والمعتدة)
وكذا ابامته المحرم قال في الارشاد عطا على ما لاحد فيه ولا قبل مملوكة حرمت بنحو محرمية وشركة وامه الفرع
قال الشارح في شرحه وظاهر كلامه وجوب الحد بالايلاج في دبر نحو المشتركة وامه الفرع والوثنية وفيه نظر
وان قلنا بوجوبه بالايلاج في دبر المملوكة محرم وبفرق بان تلك لا يتصور حل شيء منها بخلاف المذكورات
اه ويتحصل منه وما ذكره هنا عن الروضة وغيرها انه لا حد بوطء من يملك بعضها فقط او كلها وهي محرم
في قبلها وفي الوطء في دبرها وفي قبل اجنية ظنها هي ما تقرر (قوله) ولا يرد عليه نحو امه) كان صورة الايراد

لزوالمملكة بمجرد ملكة فليست ملكة حال الوطء على أنه يتصور ملكة لها كما يأتي فلا اعتراض (١٠٥) أيضا وكذا من ظنها حليلته كما بأصله

أو مملوكة غير المحرم كلا
لابعضا كما في الروضة وقال
آخرون لا فرق واعتراض
بان ظن ملك البعض لا
يفيد الحل فليس شبهة كمن
علم التحريم وظن أنه لا حد
عليه واجيب بان الاول
مستقط لو وجد حقيقة
فاعتقد مسقطا بخلاف
الثاني لا يسقط بوجه فلم
يؤثر اعتقاده ويرد بان لا
عبرة باعتقاد المسقط
مطلقا لانه حيث لم يظن
الحل فهو غير معذور
وليس هذا نظير ما يأتي في
نحو السرقة لانهم توسعوا
في الشبهة ثم مالتم توسعوا
فيه هنا ويصدق في ظنه
الحل بيمينه وان كذبه
ظاهر حاله كما هو ظاهر
(ومكره في الاظهر) لشبهة
الاكراه مع خبر ادروا
الحدود بالشبهات ولرفع
القلم عنه كما في الحديث
الصحيح ولان الاصح
تصور الاكراه في الزنا
لان الانتشار عند نحو
الملاسة امر طبعي لا اختيار
لنفس فيه ولو لم يحصل
انتشار فلا حد قطعاً كما اذا
كان المكره امرأة قيل
الاظهر جار فيما بعد كذا
الاولى ايضا فيرد عليه ذلك
اه ويرد بان جريانه
طريقة ضعيفة لم يرتضيها
وكان كذا الاول لبيان
ان الاحسن فيما بعدها

كاخته أما من لا يستقر ملكة عليها كالأم والجدة فهوزان قطعاً كما قاله الماوردي وغيره اه (قوله نحو أمه)
اي كبنته (قوله لزوال ملكة الخ) قضيته انه لو لم يزل ملكة بذلك ككونه مكاتباً او عجزاً راعليه واشتراها
في الذمة لا يحد بوطئها وهو مقتضى قوله على أنه الخ اه ع (قوله فليست ملكة الخ) اي فلم تصر حينئذ
مملوكة المحرم اه سم (قوله على أنه يتصور الخ) اي وحينئذ فلا حد سم ورشيدى (قوله فلا اعتراض) اي
لدخولها في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليلته) اي زوجته اه سم (قوله كلا الخ) تمييز عن قوله او
مملوكة بان كان يملك جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة
بينه وبين غيره اه سم (قوله لا بعضا) معتمد اه ع (قوله لا بعضا) معتمد اه ع (قوله لا بعضا) معتمد اه ع (قوله لا بعضا) معتمد اه ع
المشتركة فبان اجنبية حد كارجحه في الروضة اه (قوله بان الاول) اي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني
هو قوله كمن علم التحريم الخ اه ع (قوله وليس هذا) اي وطء من ظنها مملوكة غير المحرم بعضا (قوله ما يأتي
في نحو السرقة) اي المال المشترك اه ع (قوله في ظنه الحل) اي حل من يملك بعضها لا مطلقاً اه سيد عمر
وفيه نظر بل الظاهر اي في ظن موطوءه حليلته او مملوكة غير المحرم كلا (قول المتن ومكره) ينبغي ان من
الاكراه المسقط للحد مالوا اضطرت امرأة الطعام مثلاً فأني صاحبه إلا أن تمكنه من نفسها فكنته لدفع
الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يجز لها ذلك لانه كالاكراه وهو لا يبيح ذلك وإنما يسقط عنها الحد
لشبهة اه ع (قوله وفي المغنى مثله لا قوله وإن لم يجز الخ) (قوله لشبهة الاكراه) إلى قوله قيل في المغنى لا قوله
ولو لم يحصل إلى كما اذا (قوله ولان الاصح الخ) الاولى حذف لان (قوله قيل الاظهر جار الخ) وافقه
المغنى عبارته وتعبير المصنف يوم عدم الخلاف في امته المزوجة والمعتدة وليس مراد ابل الخلاف الذي في
المحرر جار فيهما اه (قوله ايضا) اي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله فيرد عليه) اي على المصنف ذلك اي
جريان الخلاف فيه اي حيث يشعر حينئذ بعدم الجريان فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله ويرد الخ)
ويمكن ان يجاب بان كذا الاولى اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة الى ضعفه حيث خص التصريح
به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) بشدائون وكان الاولى الفاء بدل الواو
(قوله لبيان أن الاحسن خروجه الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله وفي الوسيط الخ) سيأتي عن سم أنه
المعتمد (قوله لا يلحقه) اي المكره بفتح الراء (قول المتن وكذا كل جهة اباح بها الخ) اي فانه لا يحد بالوطء
بها ولا يعاقب عليها في الاخرة اه ع (قوله ولا يعاقب الخ) اي اذا قلده الفاعل تقليداً صحيحاً اخذاً بما
قدمه في باب النكاح عند قول النهاية اما الوطء في نكاح بلاولى ولا شهود فلا حد فيه كما افقى الوالد رحمه
الله تعالى مما نصه قوله فلا حد الخ اي وبائهم وقوله كما افقى به الوالد الخ اي لقول داود بصحته وان حرم
تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله الاصل) إلى قوله فينبغي في النهاية (قوله او اضم الوطء) اي قدر ضمير

أنه لو ملك أمه ثم وطئها حد (قوله فليست ملكة حال الوطء) فلم تصر حينئذ مملوكة المحرم (قوله على أنه يتصور
ملكها) اي فلا حد (قوله فلا اعتراض) اي لدخولها في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليلته) اي
زوجته (قوله غير المحرم) خرج المحرم وعبارة شرحه للارشاد وخرج بقوله ظن حل ما اذا وطئ اجنبية
ظنها مملوكة غير المحرم او المشتركة فيحد كما في الروضة اه وقوله كذا تمييز عن قوله او مملوكة بان كان يملك
جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة بينه وبين غيره (قوله
كمن علم التحريم وظن الخ) في الروض وشرحه في باب السرقة وإن ادعى من شهد عليه اربعة زنا امرأة ان
الموطوءة زوجته وامته سقط عنه الحد لاحتمال صدقه اه وفي العباب خلافه حيث قال في هذا الباب فرع
من قامت عليه بينة بالزنا بامراه فقال هي زوجتي او امتي باعنيها مالكم الم يسقط عند الحد كمن قطع بدن انسان
وقال اذن لي في قطعها فانه يقاد اذا لم يقرله بذلك اه (قوله قيل الاظهر جار فيما بعد كذا الاول ايضا
فيرد عليه ذلك اه ويرد بان الخ) يمكن ان يجاب بان كذا الاولى اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة

(١٤) - شرواني وابن قاسم - تاسع) خروجه بحال عن الشبهة لا بمحرم لعينه وفي الوسيط أن الولد لا يلحقه وفي التمه
أنه يلحقه وهو الاوجه (وكذا كل جهة اباح بها) الاصل اباحها فضمن اباح قال وزاد الباء تأكيداً أو اضم الوطء أي اباحه يسببها (عالم)

يعتد بخلافه شبهة باحته وإن لم يلقه الفادل (كنكاح بلاشهود على الصحيح) كذهب مالك رضي الله عنه كذا قالوا والمعروف من مذهبه أنه لا بد منهم أو من الشهرة حالة الدخول فينبغي إذا انتفيا أن يجب الحد ثم راي القاضى صرح به وعلمه بانتفاء شبهة اختلاف العلماء والحق به ما إذا وجد الاعلان وقد الولى وبعضهم (١٠٦) اعترضه بأن الذى فى الروضة فى اللعان أنه لا يحد وإن اتقى الولى والشهود ويرد بوجوب

حمل ما فيها على أن الواو فيها بمعنى أو ويبدل عليه أنه لما فرغ عليه ذكر حكم انتفائه عن الولى فقط ولم يذكر حكم انتفائه عن الشهود للعلم به من تعليله بالخلاف فى اباحته أو بلاولى كذهب إلى حنيفة رضى الله عنه أومع التاقيت وهو نكاح المتعة ولو لغيره مضطر كذهب ابن عباس رضى الله عنهما وما قيل من رجوعه عنه لم يثبت بخلافه بلاولى وشهود أومع انتفاء أحدهما لكن حكم باطلا أو بالتفرقة بينهما من يراه وقع الوطء بعد علم الواطء به إذ لا شبهة حينئذ ولا يعتد بخلاف الشيعة فى اباحة ما فوق الأربع ولا فى غيره كما فى المجموع (ولا بوطء ميتة) ولو اجنية خلافا لما وقع فى بعض كتب المصنف (فى الاصح) لأنه مما ينفر الطبع عنه فلا يحتاج للرجوع عنه فهو غير مشتهى طبعاً (ولا بهيمة فى الاظهر) لأنها غير مشتهاة كذلك ولا يجوز قتلها ولا يجب ذبح المأكولة فإن ذبحت أكلت هذا هو المذهب خلافاً لمن وهم فيه لكن فى حديث صحيح من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه والجواب عنه مشكل إذ لا يتأتى إلا بالنسخ وهو

الوطء (قوله يعتد بخلافه الخ) والضابط فى شبهة قوة المدرك كما صرح به الرويان وغيره لاعتين الخلاف كما ذكره الشيخان أهمنى (قوله أنه لا بد الخ) عبارة النهاية اعتبارهم فى صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد اهـ (قوله والحق به) أى بنكاح اتقى فيه الشهود والادلان فى وجوب الحد (قوله اعترضه) أى المتن (قوله بأن الذى الخ) اعتمده النهاية عبارة تهأ وبلاولى وشهود كما نقل عن داود وصرح به المصنف فى شرح مسلم وأقرب ذلك الودرحمة الله تعالى اهـ وعبارة شيخنا وكالو نكح امرأة بلاولى ولاشهود فان ذلك يقول بحله داود ولا يجوز تقليده الا للضرورة لكن إذا وطئ امرأة هذه الطريق لم يحد للشبهة اهـ وعبارة المغنى ويجب فى الوطء فى نكاح بلاولى ولاشهود قال القاضى الا فى الثبئة فلا حد فيها لخلاف مالك فيه اهـ ولعل صوابه لخلاف داود عبارة الجعيرى وكذا بلاولى ولاشهود وهو مذهب داود وهذا فى الثبئة خلافاً للشارح بمعنى شيخ الاسلام حلى وسليمان اهـ (قوله على أن الواو فيها بمعنى أو الخ) ما المانع من بقائها بمعناها ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلاولى ولاشهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله التاج السبكي وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد اتقى شيخنا الشهاب الرملى بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شى على وجوب الحد كما ترى اهـ سم (قوله حكم انتفائه الخ) أى حكم خلو النكاح عن الولى من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفائه عن الشهود أى والولى جميعاً من وجوبه (قوله أو بلاولى) إلى قوله وما قيل فى المغنى والنهاية الا قوله ولو لغيره مضطر (قوله أو بلاولى) وقوله أومع التاقيت معطوفان على بلاشهود (قوله بخلافه بلاولى وشهود) مر ما فيه من الخلاف أومع انتفاء أحد هما الخ عبارة المغنى محل الخلاف فى النكاح المذكور كما قاله الماوردى أن لا يقر أنه حكم فان حكم شافعى بطلانه حد قطعاً وحنفى أو مالكي بصحته لم يحد قطعاً اهـ (قوله بعد علم الواطء به) أى بالحكم المذكور (قوله ولا فى غيره) أى غير اباحته ولو اجنية إلى قوله هذا هو المذهب فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ولا يجوز قتلها (قوله فى بعض كتب المصنف) عبارة المغنى فى نكت الوسيط اهـ (قوله لأنه) أى وطء الميتة (قول المتن ولا بهيمة) لكنه يعزف فيها نهاية ومعنى أى الميتة والبهيمة ولو فى أول مرة عرش (قوله ولا يجوز قتلها) بمعنى بغير الذبح الشرعى أخذاً ما بعده (قوله مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الندب وقتلها على ذبحها اهـ سم عبارة المغنى وفى النسائى عن ابن عباس ليس على الذى يأتى البهيمة حد مثل هذا لا يقوله الا عن توقيف اهـ (قول المتن فى مستأجرة) أى فى وطئها اهـ مغنى وقوله للزنا الى قوله هذا ما أورده فى النهاية والمغنى (قوله لعدم الاعتداد الخ) علة لا انتفاء شبهة (قوله أنه) أى الاستتجار اهـ عرش (قوله ينافيه الاجماع على الخ) مما يمنع هذه المنافاة أن الاكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت به النسب كما تقدم عن

إلى ضعفه حيث خص التصريح به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق (قوله لا بمحرم الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لبيان أن الاحسن) فيه نظري ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلاولى ولاشهود بناء على أن الاعتداد بخلافه كما قاله الشارح السبكي وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد اتقى شيخنا الشهاب الرملى بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شى على وجوب الحد كما ترى (قوله على أن الواو فيها بمعنى أو) ما المانع من بقائها بمعناها (قوله وهو نكاح المتعة) جعل فى شرح مسلم من أمثلة نكاح المتعة الذى لا حد فيه جريانه مؤقتاً بدون ولى وشهود فاذا اتقى وجود التاقيت المقتضى لضعف الشبهة فلان ينبغى مع انتفائه بالاولى وقد اتقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله والجواب عنه مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الندب وقتلها على ذبحها (قوله ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب) مما يمنع هذه المنافاة أن الاكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت النسب كما تقدم عن الوسيط

يحتاج لدليل آخر (ويحذف مستأجرة) للزناها إذ لا شبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أى حنيفة الوسيط أنه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه بخلافه فى نكاح بلاولى وهذا ما أورده شارح

عليه وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في إباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بانه شبهة في درء الحد فلا (١٠٧) يرد عليه ما ذكر وإنما الذي يرد عليه

إجماعهم على انه لو اشترى
حرة فوطئها او خرافتها
حد ولم تعتبر صورة العقد
الفاقد نعم الذي يصرح
به قول الامام الشافعي في
حنفي شرب النبيذ أحده
واقبل شهادته انه لو رفع
لشافعي حنفي فله حده
خلافًا للرجائي لانه إذا
حد بما يعتد بإباحته فاولي
ما يعتد تحريمه (ومبيحة)
لان الاباحة هنا لغو
(ومحرم) ولو بمصاهرة
ومحرمة لتوثن او لنحو
بينونة كبرى ولو في عدته
أولعان أو ردة (وان كان)
قد (تزوجها) خلافًا لابي
حنيفة ايضا لانه لا عبرة
بالعقد الفاسد نظير ما مر في
الاجارة فيأتي فيه حد
الشافعي للحنفي به وفي خبر
صحيح قتل فاعله واخذ ماله
وبه قال الامام احمد وإسحق
أما مجوسية تزوجها فلا يحسد
بوطنها للاختلاف في حل
نكاحها (وشرطه) التزام
الاحكام فلا يحسد حربي
ومستأنم خلاف المرتد
لا لزامه لها حكمًا
و(التكليف) فلا يحسد غير
مكلف لرفع القلم عنه
(الا السكران) المتعدى
بسكره فيحد وان كان غير
مكلف على الاصح تغليظًا
عليه من باب ربط الاحكام
بالاسباب فلا استثناء

الوسيط وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله عليه) أي على أي حنيفة قوله نعم إلى قوله
وفي خبر صحيح في النهاية لا لقوله لانه إذا حد إلى الماتن (قوله فعله) أي الوطء بالاستتجار اه ع ش (قوله
حده) أي حد الشافعي ذلك الحنفى (قوله إذا حد) أي الحنفى (قول الماتن ومبيحة) ولا مهر لها وان كانت أمة
سم على المنهج اه ع ش عبارة المغنى وتقدمي ايضا في المسئلتين اه أي في وطء المستأجرة والمبيحة (قوله
ولو بمصاهرة) إلى قوله أما مجوسية في المغنى لا لقوله نظير ما مر إلى وفي خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحد في
وطء أخت نكحها على أختها وفي وطء من ارتهنها وفي وطء مسلمة نكحها وه وكافرو وطئها وهو عالم وفي وطء
معتدة لغير هولوز في مكاف بمجنون أو نائمة أو مرافقة حد ولو مكنت مكافه بمجنون أو مرافقة أو استدخلت
ذكر نائم حدث ولا تحد خلية حبل لم تقرب الزنا وولدت ولم تقرب لانه الحد إنما يجيب بيينة أو إقرار كإسباتي
ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لانه لا عبرة) عبارة المغنى لانه وطء صادق فلا ليس فيه شبهة وهو مة طوع
بتحريمه فيتعلق به الحداه وعبارة الرشيدى قوله لانه لا عبرة الخ لعله إذا كان فساد له عدم قابلية المحل كما هنا
ولما فهو غير مسلم (قوله وفي خبر صحيح) يمكن حله على ان من اعتد الحل لانه ردة اه سم (قوله فاعله) أي
وطء المحرم اه (قول الماتن وشرطه) أي إيجاب حد الزنا رجما كان أو جلدًا في الفاعل أو المفعول به اه
مغنى والاولى إيجاب الزنا الحد رجما الخ (قوله التزام الاحكام) إلى قول الماتن إلا السكران في المغنى وإلى
قوله على ما ائق به في النهاية لا لقوله نعم إلى الماتن (قول الماتن التكليف) ولو أوج لصبي أو مجنون أو مكره فزال
الصبا أو الجنون أو الاكراه حال الايلاج واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام راهم (قوله
غير مكلف) أي صبي ومجنون ولكن يؤدبهما وإمها بما يجرهما اه معنى (قوله وان كان غير مكلف الخ)
أي وان قلنا بالاصح من عدم تكليفه اه ع ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
الهاء في شرطه وعادت لزانى اه سم (قوله فلا يحسد جاهله الخ) أي من جهل بتحريم الزنا لقرب عهده
بالاسلام أو بعده عن المسلمين لكن إنما يقبل منه يمينه كما هو قضية كلام الشيخين في الدعاوى فان نشأ بينهم
وادعى الجهل لم يقبل منه اه معنى عبارة ع ش أي حيث قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء
(أمرع) في العباب ولو قالت امرأة بلغنى وفاة زوجي فاعتدت وتزوجت فلا حد عليها انتهى أي وان لم تقم
قرينة على ذلك اه (قوله أو بعقد الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو ادعى الجهل بتحريم
الموطوءة بنسب لم يصدق بعقد الجهل بذلك قال الأذرى إلا ان جهل مع ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه
والظاهر تصديقه أو بتحریمها برضاع فقوله لان اظهرهما كما قال الأذرى تصديقه إن كان ممن يخفى عليه ذلك
أو بتحریمها بكونها مزوجة أو معتدة وامكن جهله بذلك صدق يمينه وحدثه هي دونه ان علمت تحريم ذلك
اه (قوله ومر) أي في النكاح اه كرى وكذا مر هنا في شرح وكذا علموا كته المحرم (قوله ويصدق جاهل نحو
نسب) أي بعد ان تزوجها ووطئها نهاية واسنى (قوله وتحريم مزوجة الخ) أي ويصدق مدعى الجهل
بتحریمها بكونها مزوجة أو معتدة نهاية واسنى (قوله ان امكن جهله الخ) راجع لقوله ويصدق الخ (قول
الماتن وحد المحصن الخ) والاحصان لغة المنع وشرعا بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج

وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حله على من اعتد الحل لردته (قوله
فلا يحسد غير مكلف) لو أوج لصبي أو مجنون أو مكره فزال الصبا أو الجنون أو الاكراه حال الايلاج واستدام
فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام مر ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
الهاء في شرطه وكانت للزاني (قوله أو بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر الخ) قال في الروض وشرحه
ومن ادعى الجهل بتحریمها بنسب كاخته بعد ان تزوجها ووطئها لم يصدق بعقد الجهل بذلك نعم ان جهل مع
ذلك النسب ولم يتبين لنا كذبه فالظاهر تصديقه قاله الأذرى أو بتحریمها برضاع فقوله لان قال الأذرى
اظهرهما تصديقه ان كان ممن يخفى عليه ذلك أو بتحریمها لكونها مزوجة أو معتدة وامكن جهله بذلك

منقطع (وعلم تحريمه) فلا يحسد جاهله أصلا أو بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر لبعده عن المسلمين لا محرم نسب إذ لا يجهله احد ومر
حد من علم تحريمه وجهل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتحريم مزوجة أو معتدة ان أمكن جهله بذلك (وحد المحصن)

الرجل والمرأة (الرجم) حتى يموت اجماعا ولا نه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز او الغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء (وهو مكلف) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الجود برد بان له معنى هو ان حذفه بهم ان اشتراطه لو جوب الحد لا لتسميته محصنا فين يشكره انه شرط فهم ما ويلحق بالمكلف هنا ايضا السكران (حر) كله فن فيه رق غير محصن لنقصه نعم ان عتق بعد التغيب فاستدام كان محصنا على الاوجه بخلاف ما لو نزع مع العتق (ولو) هو (ذمي) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} رجم اليهوديين (١٠٨) رواه الشيخان زاد ابو داود وكنا قد احصنا فالذمة شرط لحد الممران نحو الحربى لا يحد

لا لاحصانه إذ لو وطئ نحو حربى في نكاح فهو محصن لصحة أن نكحتهم فاذا عقدت له ذمة فزنى رجم (غيب حشفته) كلها او قدرها من فاقدتها بشرط كونها من ذكر اصلى عامل على ما ائتم به البغوى ويتجه أن باقى في نحو الزائد ما سرائفا (بقيل في نكاح صحيح) ولو مع نحو حيض وعدة شبهة لان حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها بخلاف من لم يستوفها أو استوفها في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح فاسد كما قال (لا فاسد في الاظهر) لحرمة لذاته فلا تحصل به صفة كمال وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة (والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه) ولو مع الاكره كما اقتضاء اطلاقهم وهو ظاهر خلافا لمن نظر فيه فلا احصان لصبي أو مجنون او قن وطئ في

وطء المكلف الحر في نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ونهاية (قوله الرجل) الى قول المتن وهو مكلف في المعنى (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته سم على انه سياتى وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة اه رشيدى اقول ويمكن ان يجاب بان قول المصنف وهو مكلف الخ استخداما (قول المتن وهو) اى المحصن الذى يرجم ع ش ومغنى (قوله وان طرأ تكليفه الخ) تعميم لما يحصل به الاحصان الذى يترتب عليه انه اذا زنى بعده رجم اه ع ش (قوله وان طرأ تكليفه أثناء الوطء) اى وطء زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتى والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه اه رشيدى (قوله أثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوج طائنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في اصح الوجهين نهاية اه سم وقوله وجب الحد اى الرجم اذا زنى بعد قوله قيل الخ وافقه المغنى (قوله ويلحق) الى قوله على ما ائتم به فى المعنى الا قوله نعم الى المتن (قوله فن فيه رق الخ) اى ولو مكاتباً ومبعوضاً ومستولداً اه مغنى (قول المتن ولو ذمى) اى او مرتداً اه مغنى (قوله لحد) اى الذمى وكذا ضمير قوله لا لاحصانه المعطوف عليه (قول المتن غيب حشفته) اى ولو مع خرقه خلافاً للمطلب او غيبها غيره وهو نائم اه مغنى (قوله ولو مع نحو حيض) الى قوله وهو اولى في النهاية الا قوله ولو مع الاكره الى فلا احصان والى قوله إلا ان يؤل في المعنى الا قوله بالقوة الى استصحابا (قوله ولو مع نحو حيض الخ) اى ونفاس وضوم واحرام اه مغنى (قوله اجتنابها خبران والضمير للذة عبارة المغنى ان يمتنع من الحرام اه (قوله واستوفها) اى مطلق اللذة اه رشيدى (قوله لحرمة لذاته) يتردد النظر فيما لو اختلف اعتقاد الزوجين وكان فاسداً في اعتقاد احدهما فقط فهل يحصل التحصين بالنسبة لمعتقد الصحة الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر (قوله وكما يعتبر ذلك) اى ما ذكر من الشروط عبارة المغنى وهذه الشروط كما تعتبر في الواطئ تعتبر ايضا في الموطوءة اه (قوله خلافاً لمن نظر فيه) عبارة المغنى وان قال ابن الرفعة فيه نظر اه (قوله وطئ في نكاح الخ) اى ثم زنى وهو كامل اه مغنى (قوله مع تغيبها الخ) اى مع ادخال المرأة حشفة الرجل فيها وهو نائم وادخاله فيها وهى نائمة اه مغنى (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان وجود التكليف بالقوة حاصلة التجوز في الوصف به كالان الحكم به حال النوم بالاستصحاب حاصلة التجوز في الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره محتاج الى بيان اه سم (قوله وقضية المتن) الى قوله ولظهور هذا في النهاية (قوله اشتراط ذلك) اى ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمداً اه ع ش (قوله فعلم الى المتن في المعنى (قوله متعلق بالكمال) فالمعنى حينئذ ان الذى صار كاملاً في الاحصان بسبب ناقص كما اذا وطئ الحر المكلف امة او صبية او مجنوناً بنكاح صحيح ثبت احصان له دونها وكذلك العكس اه

صدق يمينه وحدت هي دونه ان علت تحریم ذلك اه (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته (قوله وان طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوج طائنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في اصح الوجهين م ش (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان

كردى

نكاح صحيح لان شرطه الاصابة بكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاشترط حصولها من كامل

ايضا ولا يرد على اشتراط التكليف حصول الاحصان مع تغيبها حال النوم لان التكليف موجود حينئذ بالقوة وإن كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه اليه بادنى تنبيه وهو اولى من جواب الزركشى بانه مكلف استصحابا لحاله قبل النوم إلا ان يؤول بما ذكرته وقضية المتن اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلو احصن ذمى ثم حارب وارق ثم زنى رجم والذى صرح به القاضى وغيره انه لا يرجم قال ابن الرفعة وعليه فيجب ان يقال المحصن الذى يرجم من وطئ في نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء وحالة الزنا فعلم ان من وطئ ناقصاً ثم زنى كاملاً لا يرجم بخلاف من كل في الحالين وان تغلبها ناقص كجنون ورق (وان الكامل الزانى ناقص) متعلق بالكامل لا بالزانى

كما افاده كلامه إذ لو تعلق به لاقتضى أن الكامل الحر المكلف إذا زنى بناقص محصن وإن لم يوجد فيه التغيب السابق وهو باطل بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ولم يصب من اعترضه وإن كثروا ولا من غير الزاني بالباني على أنه خطيء بأن المعروف بنى على أهله لا بهم ولظهور هذا من كلامه كافر تهلم يحتاج لتقديم بناقص اثر متعلقه (محصن) لانه حر مكلف وطى في نكاح صحيح (١٠٩) فلم يؤثر نقص الموطوء كعكسه

لوجود المقصود وهو

التغيب حال كمال المحكوم

عليه بالا حصان منهما

(و) حد المكلف ومثله

السكران (البكر) وهو غير

المحصن السابق (الحر)

الذكر والمرأة (مائة جلدة)

للآية سمي بذلك لوصوله

إلى الجلد (وتغريب عام)

أى سنة هلالية وآثره لانها

قد تطلق على الجذب وذلك

لخبر مسلم به وعطف بالواو

لا فاداه لا ترتيب بينهما

وإن كان تقديم الجلد أولى

فيعد بتقديم التغريب

وتأخر الجلد وإن نازع فيه

الأذرعى وعبر بالتغريب

لا فاداه انه لا بد من تغريب

الحاكم فلو غرب نفسه لم

يكف إذ لا تشكيل فيه

وابتداء العام من ابتداء

السفر ويصدق في أنه مضى

عليه عام حيث لا بينة ويحلف

ندبا إن اتهم لبناء حق الله

تعالى على المسامحة وتغريب

معتدة وأخذ منه تغريب

المدين ومستاجر العين وفي

الاخير نظر ويفرق بان

معظم الحق فيها لله تعالى

وفيه الحق متمحض

كردى (قوله كما افاده) أى عدم تعلقه بالزاني (قوله لاقتضى أن الكامل الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز أن يكون المعنى أن الزاني بناقص محصن بمعنى أن زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو أن كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه كمال المزنى به فليتأمل مبالغته مع ذلك على المعترضين اه سم (قوله ولم يصب من اعترضه الخ) عبارة المغنى تنبيه عبارة المصنف لا يفهم المراد منها لأن قوله بناقص لا يتخلو اما أن يتعلق بالزاني أو بالكامل فان علقه بالاول فسد المعنى إذ يقتضى الخ وإن علقه بالثاني يصير قوله الزاني ضائعا فلو قال وإن اكمل بناقص محصن لكان اخصر وأقرب إلى المراد ومن الشراح من أجاب بأن قوله بناقص متعلق بمحذوف تقديره وإن الكامل الزاني إذا كان كما له بناقص محصن اه (قوله بالباني) أى النكاح اه مغنى (قوله بان المعروف بنى على اهله الخ) كما قاله الجوهري وغيره اه مغنى (قوله وحد المكلف) إلى قول المتن وإذا عين الامام فى النهاية إلا قوله وفى الاخير إلى لا يقرب وقوله اقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله السكران) أى المتعدي اه نهاية (قول المتن مائة جلدة) ولاء فلو فرقها نظر فان لم يزل الامم يضروا الا فان كان خمسين لم يضروا وإن كان دون ذلك ضرر وعلل بان الخمسين حد الرقيق اه مغنى (قوله وآثره) أى التعبير بالعام لانهاى السنة (قوله وذلك لخبر مسلم) إلى قوله وابتداء العام فى المغنى (قوله وتأخر الجلد) لعل الاولى وتأخير الجلد (قوله فلو غرب الخ) بتشديد الراء عبارة الروض ولا يعتد بتغريبه نفسه اه وعبارة المغنى حتى لو اراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف اه (قوله من ابتداء السفر) وفاقا للاسنى وخلافا لظاهر المغنى عبارة وهو ابتداء العام من حصوله فى بلد التغريب فى احد وجهين اجاب به القاضى ابو الطيب والوجه الثانى من خروجه من بلد الزنا اه (قوله ويصدق) إلى قوله اتهم فى المغنى (قوله ويحلف ندبا) قال الماوردى وينبغى للامام أن يثبت فى ديو انه اول زمان التغريب اه مغنى (قوله ومستاجر العين الخ) عبارة النهاية اما مستاجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر عمله الخ قال ع ش قوله فالوجه عدم تغريبه أى الى انتهاء مدة الاجارة اه (قوله وفى الاخير) أى مستاجر العين (قوله ويفرق) أى بين الاخير والمعتدة (قوله فيها) أى المعتدة (قوله فيه) أى الاخير (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله لا يعدى عليه) أى لا يحضره للدعوى عليه اه كردى (قوله انه لا يغرب) ظاهره وإن وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها لو جوب تغريبه قبل عقد الاجارة اه ع ش (قوله بما يراه الامام) أى وإن طال بحيث يزول الذهب والاياب على سنة وقوله لحرمة دخوله ومثله الخروج حيث كان واقعا فى نوعه اه ع ش (قوله ذلك) الاولى اسقاطه كما فى النهاية اوزيادة الواو معه (قوله اقتداء بالخلفاء الخ) عبارة المغنى لان عمر غرب الى الشام وعثمان إلى مصر وعليها إلى البصرة وليكن تغريبه إلى بلد معين فلا يرسله الامام ارسلاه (قول المتن وإذا عين الامام الخ) أى ويجب ذهابه اليه فور امثاله لا امر الامام ويغتنر له التأخير لتهمة ما يحتاج اليه الامه التى يستصحبها للتسرى اه ع ش (قوله لانه قد يكون) إلى قوله ومن ثم وجب فى النهاية إلا قوله على المعتمد الى له استصحاب امه (قوله

لتكليف بالقوة حاصله التجوز فى الوصف به كما أن الحكم به حال النوم حاصل بالاستصحاب وحاصله التحوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره يحتاج إلى بيانها (قوله وإن لم يوجد فيه التغيب الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز أن يكون المعنى أن الزاني بناقص محصن بمعنى أن زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو أن كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه

للأدنى ويؤيده أن القاضى لا يعدى عليه ثم رأيت شيخنا رجح أنه لا يغرب أن تعذر عمله فى الغربة كما لا يجبس لغربه ان تعذر عمله فى الحبس ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بأنه ان كان له مال قضى منه والام تغد اقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب اليه وانما يجوز التغريب (الى مسافة القصر) من محل زناه (فما فوقها) بما يراه الام بشرط امن الطريق والمقصد على الاوجه وإن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولأن ما دونها فى حكم الحضر (وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها فى الاصح)

لانه قد يكون له غرض فيه فلا يحصل الزجر المقصود ويلزم بالاقامة فيها غرب اليه حتى يكون كالحبس له على المعتمد من تناقض في الروضة
وجمع شيخنا بما يلزم عليه انتفاء فائدة (١١٠) التغريب إذ تجوز انتقاله لغير بلده ودون مرحلتين منها يجعله كالمتمنزه في الارض وهو

مناف للمقصود من تغريبه
واخذ من قولهم كالحبس
ان له منعه من نحو استمتاع
بالحلبة وشم الرياحين وفي
عمومه نظر لتصريحهم بان
له استصحاب امة يتسرى بها
دون اهله وعشيرته وقضية
كلامهما انه لا يمكن من
حمل مال زائد على نفقته
وهو متجه خلافا لما وردى
والرويانى ولا يقيد الا ان
خيف من رجوعه ولم تقف
فيه المراقبة او من تعرضه
لافساده النساء مثلاً واخذ
منه بعض المتأخرين ان كل
من تعرض لافساد النساء
او الغلمان اى ولم ينزجر لالا
بحسبه حبس قال وهى مسألة
نفسية وإذ ارجع قبل المدة
اعيد لما يراه الامام واستأنفها
إذ لا يتم التكييل إلا بموالاته
مدة التغريب (ويغرب
غريب) له وطن (من بلد
الزنا الى غير بلده) اى وطنه
ولو حلة بدوى إذ لا يتم
الايحاش الا بذلك ومن ثم
وجب بعد ما غرب اليه عن
وطنه مسافة القصر (فان
عاد) المغرب (الى بلده)
الاصلى او الذى غرب منه او
الى دون المسافة منه (منع
فى الاصح) معاملة له بنقيض
قصده وقياس ما مر انه
يستأنف السنة ثم رايث
ذلك مصرحاً به اما غريب

(له) أى المغرب اه معنى (قوله فيه) أى فى الغير (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله بالاقامة فيها
غرب الخ) اى كاقامة اهله اه عش (قوله على المعتمد) وفاقاً للنهاية وخلافاً للبنى والاسنى كما يأتى آنفاً
(قوله وجمع شيخنا الخ) وافقه المعنى عبارتها واللفظ للثاني تنبيه لو غرب على الاول الى بلد معين فهل
يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان اصحهما كما فى اصل الروضة لا يمنع لانه امثل والمنع من الانتقال لم يدل
عليه دليل وما صححه الرويانى من انه يلزمه ان يقيم ببلد الغربة ليكون كالحبس له فلا يمكن من الضرب فى
الارض لانه كالزهوة يحمل ان المراد ببلد الغربة غير بلده لان ما عداه بلاد غربة وبقوله فلا يمكن من
الضرب فى الارض انه لا يمكن من ذلك فى جميع جوانبها بل فى غير جانب بلده فقط على ما عرف (قوله ودون
مرحلتين) عطف على بلده منها اى بلده هذه العبارة ليست فى كلام شيخه كما مر آنفاً (قوله كالمتمنزه) هو الذى
يسير فى الارض للتفرج كرى (قوله واخذ) الى قوله بان له استصحاب امة عبارة النهاية وله استصحاب امة
الخ اى وإن لم يخف الزنا عش (قوله له استصحاب) الى قوله وقضية فى المعنى (قوله دون اهله الخ) لكن لو
خرجوا معه لم يمنعوا معنى وروض (قوله دون أهله) أى زوجته ومحلها لم يخف الزنا عهش (قوله من
حمل مال زائد) اى يتجر فيه اه معنى (قوله خلافاً للباوردى والرويانى) وافقهما الاسنى والمعنى (قوله
ولا يقيد) الى قول المتن منع فى المعنى (قوله ولا يقيد) اى فى الموضع الذى غرب اليه كما قاله لكن يحفظ بالمراقبة
والتوكيل لثلاث يرجع اه معنى (قوله من رجوعه) اى الى بلد آخر (قوله ولم تقف فيه) اى فى منعه من
الرجوع (قوله مثلاً) هل يدخل فيه المال كالغلمان ثم رايث قال عش عند قول النهاية كالشارح فى
آخر فصل التعزير وأفتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه
التعزير حتى يموت مانصه قوله من يكثر الجناية على الناس اى بسبب او اخذ شىء اه وهو صريح فى الدخول
(قوله واخذ) الى قوله وإذ ارجع عبارة المعنى وكذا ان خيف من تعرضه للنساء وفسادهن فانه يحبس كما قاله
المماوردى اه (قوله منه) اى من قولهم او من تعرضه الخ (قوله حبس) اى وجوباً ووزق من بيت المال
إن لم يكن له مال ولا فى مياسير المسلمين اه عش (قوله وإذ ارجع) اى الى المحل الذى غرب منه بالفعل اه
عش (قوله لما يراه الامام) اى ولا يتعين للتغريب البلدة التى غرب اليه ولا اسنى ومعنى وسلطان (قوله
ومن ثم) يعنى من اجل ان القصد الايحاش (قوله مسافة القصر) اى فافوقها اه معنى (قوله الاصلى)
الى التنبيه فى النهاية الا قوله خلافاً لابن الرفعة وغيره وقوله على المعتمد خلافاً للبلقيني (قوله اولاً الى دون
المسافة الخ) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيها تقدم عن شيخه
ولما يوافق ذلك الجمع فليتام اه سم (قوله منه) اى من احدهما (قوله وقياس مامر) اى قبيل
قول المتن ويغرب غريب (قوله ثم رايث ذلك مصرحاً) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله اما غريب)
الى قوله وفارق فى المعنى (قوله فيمهل) اى وجوباً اه عش (قوله تغريب مسافر زنى الخ) لعل المتعبرة
فى هذا المسافر بعده عن محل زناه كوطنه لا عن مقصده ايضا اه سم وفيه توقف إذ لا يتم الايحاش إلا بالبعد
عن مقصده ايضا (قوله على المعتمد) وفاقاً للبنى (قوله بان هذا) اى الزانى فى سفره وقوله وذلك اى
الغريب الذى لم يتوطن (قوله فتعين اماله الخ) اى مدة جرت العادة بحصول الالف فيها اه عش (قوله
كال المزنى به فليتام مبالغته مع ذلك على المعتزتين (قوله دون اهله وعشيرته) قال فى الروض عقب هذا
فان خرجوا اى معه لم يمنعوا (قوله خلافاً للباوردى والرويانى) جزم بما قالاه فى شرح الروض (قوله او
الى دون المسافة منه) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيها تقدم
عن شيخه ولما يوافق ذلك الجمع فليتام (قوله تغريب مسافر الخ) لعل المتعبر فى هذه المسافة بعده عن محل

لاوطن له كان زنى من هاجر لدار ناعقب ووصلها فيمهل حتى يتوطن محلأ ثم يغرب منه وفارق خلافاً لابن الرفعة وغيره
تغريب مسافر زنى لغير مقصده وإن فاته الحج مثلاً على المعتمد خلافاً للبلقيني لان القصد تنكيله وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك بان هذا الوطن
فلا ياحاش حاصل يبعده عنه وذلك لاوطن له فاستوت الاما كن كلها بالنسبة اليه فتعين أماله ليا لالف ثم يغرب لىتم الايحاش احتمال أنه قد

لا يتوطن بلد أفودى إلى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتفت إليه كاحتمال الموت ونحوه ولو زنى في ما غرب له غرب لغيره البعيد عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول (ولا تغرب امرأة وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم) او نسوة (١١١) ثقات عندا من الطريق والمقصد

بل او واحدة نفقة او
ممسوح كذلك او عبدا
الثقة ان كانت هي نفقة
ايضا بان حسنت توبتها
لما مر في الحج ان السفر
الواجب يكفي فيه ذلك
وذلك لحركة سفرها وحدها
كما مر ثم بتفصيله ووجوب
السفر عليها لا يلحقها بالسفارة
للهمجرة حتى يلزمها السفر
ولو وحدها ويفرق بان
تلك تخشى على نفسها او بضعها
لو اقامت وهذه ليست
كذلك فانتظرت من يجوز لها
السفر معه ولا يلزم نحو
المحرم للسفر معها الا برضا
(ولو باجرة) طلبها منها
فتلزمها كاجرة الجلاد
فان عسرت ففي بيت المال
فان تعذر اخر التغريب
حتى توسر كما من الطريق
ومثله في ذلك كله امر دحسن

ولو زنى إلى قوله او ممسوح في المعنى الا قوله البعيد عن وطنه ومحل زناه وقوله والمقصد (قوله غرب لغيره)
ظاهره وان لم يكن توطن ما غرب اليه وهو ظاهر اذ يكفي التوطن الاول لحصول الايحاش مذهب في كل تغريب
لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر
خلافا لما توهم اذ لا يحاش حينئذ اه سم (قوله ودخل فيه) اي التغريب الثاني اي في مدته (قول المتن بل
مع زوج) اي بان كانت امه او حرة وكان الزنا قبل الدخول او طرا التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من
لها زوج محصنة اه رشیدی (قول المتن بل مع زوج) وان سافر معها ولو باجرة استمرت النفقة وغيرها ولو
لم يتمتع بها في المدة المذكورة اه ع ش (قوله لما مر في الحج الخ) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع الامن
للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فليراجع اه سم اقول قديمي ذلك القياس
التعليل الاتي عن المعنى (قوله ذلك) اي من ذكر من واحدة نفقة وما عطف عليها (قوله وذلك) اي اشتراط
نحو محرم معها (قوله لحركة سفرها) لخر لا تسافر المرأة الا ومعها زوج او محرم وفي الصحيحين لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم الا مع ذي رحم محرم ولان القصد تاديبها والزانية
اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء اه معنى (قوله ثم) اي في الحج (قوله حتى يلزمها السفر) لكن قياس
جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك اه سم قدم ما في
القياس المذكور (قوله ولا يلزم الخ) يعني عنه قوله الاتي فان امتنع حتى بالاجرة الخ (قوله الا برضا) اعلمه
منقطع اه سم (اقول) ولا يتدفع به الاشكال (قوله فتلزمها الخ) اي بشرط ان تكون اجرة المثل عادة
اه ع ش (قوله كاجرة الجلاد) اي حيث لم يرزق من سهم المصالح (قوله فان تعذر) اي حصولها من بيت
المال ثم من مياسير المسلمين (قوله ومثله) اي المرأة (قوله في ذلك كله) ومنه ما مر في نفقة من تخرج
هي معه اه ع ش (قوله امر دحسن) يخاف عليه الفتنة اه معنى (قوله فلا يغرب الخ) كذا في المعنى
(قوله الامع محرم الخ) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر
اه سم (قوله مع محرم او سيد) اي او نحوهما اه رشیدی (قوله اطلقوا) إلى قوله ولعله في المعنى الا قوله
فاطلق بعضهم إلى مؤنة تغريبه (قوله والا) اي وإن تعذر حصولها من بيت المال (قوله ولعله) اي
ذلك الشارح لحظ الفرق اي بين الحرو والرقيق (قوله بان ذلك) اي مؤن السفر (قوله ففصل فيه كما
تقرر) المراد به ما استفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر قاله سم وقال الكردي انه اشارة إلى قوله فان
اعسرت ففي بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرقه) اي فرق ذلك الشاح (قوله فلزمته)

زناه كوطنه لاعتقاده ايضا (قوله غرب لغيره) ظاهره وان لم يكن توطن ما غرب له وهو ظاهر اذ يكفي
التوطن الاول لحصول الايحاش معه في كل تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في
انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما توهم اذ لا يحاش حينئذ ولو كفي تغريبه
لل قريب من وطنه لكن في تغريبه لنفسه اذ القريب منه بمنزلة وذلك باطل قطعاً (قوله لما مر في الحج
ان السفر الواجب يكفي فيه ذلك الخ) تقرر جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز
تغريبها وحدها مع الامن فليراجع (قوله حتى يلزمها السفر الخ) لكن قياس جواز سفرها وحدها
لفرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك (قوله الا برضا) اعلمه منقطع (قوله فلا
يغرب الامع محرم) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر (قوله
واما الرقيق فاطلق بعضهم فيه انها على السيد الخ) الذي في العباب ثم ان غربه سيده فاجرة تغريبه عليه
وان غربه الامام ففي بيت المال انتهى (قوله ففصل فيه) ينظر في اي محل فصل فيه خصوصاً مع قوله
اطلقوا في الحد قد يجاب بان المراد بالتفصيل فيه ما استفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر الخ (قوله

واجب على القن اصاله وهو في حكم المعسر والمعسر مؤنه في بيت المال او لا فقدم على السيد بخلاف الحرفانه يتصور
فيه اليسار وغيره ففصل فيه كما تقرر وبوجه فرقه بين مؤنة التغريب ومؤنة الاقامة بان الثانية لحق الملك فلزمته مطلقاً بخلاف الاولى

وفصل بعض الاصحاب بين ان يكون المغرب المالك فهي عليه او السلطان فهي في بيت المال (فان امتنع) حتى بالاجرة (لم يجبر في الاصح) لان في اجباره تعذيب من لم يذنب (و) حد (العبد) يعني من فيه رق وان قل سواء الكافر وغيره (خمسون وتغريب نصف سنة) على النصف من الحر لآية فاعلمين نصف ما على المحصنات (١١٢) من العذاب اى غير الرجم لانه لا ينصف ولا مبالاة بضرب السيد كما يقتل بنحور دته

ولا يكون الكافر لم يلتزم الجزية كما في المرأة الذمية ومخالفة جمع فيه مردودة بقولهم للكافر حد عبده الكافر وبانه تابع لسيدته ويأتى هنا جميع فروع التغريب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الامه والعبد الامرد (وفي قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلا يختلفان فيه كذمة الابلاء (و) في قول لا يغرب (لتفويت حق السيد) ويثبت (الزنا) (بيينة) فصلت بذكر المزني بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشهد أنه ادخل حشفته او قدرها في فرج فلانة بمحمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزركشى اوزنا يوجب الحد اذا عرف احكامه وفيه نظر لانه قد يرى مالا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط او بعض كفيته وقد ينسى بعضها فالوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق وسيد ذكر في الشهادات انها اربع لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وعن جمع أنه لو شهد اربعة بزناه

أى السيد مطلقا أى تعذرت من بيت المال أم لا (قوله وفصل بعض الاصحاب الخ) ويتجه انها من بيت المال سواء اغرب السيد ام لا كالحرمة المعسرة اه سلطان وياتى عن عس ما يوافقه (قوله فهي) اى مؤن السفر والاقامة (قول المتن فان امتنع الخ) ولا ياتى بامتناعه كما يجتبه في المطلب اه مغنى (قول المتن لم يجبر الخ) ثم لو اراد الزوج السفر معها او خلفها ليمتنع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حينئذ وان لم يتمتع بها في المدة المذكورة بخلاف ما لو لم يسافر معها او سافر لغرض اخر واتفق مصاحبتها لها من غير قصد ولا تمتع فلا يستحق نفقة ولا كسوة لا غيرهما اه عس (قوله يعنى) الى قول المتن ولو اقر في النهاية لا قوله ومخالفة الى وياتى (قوله يعنى من فيه رق الخ) فلا فرق في ذلك بين الذكرو والانثى والمكاتب وام الولد والمبعض اه مغنى (قوله سواء الكافر) الى قوله وفيه نظر في المغنى (قوله لا ينصف) بيناء المفعول من التنصيف (قوله ولا يكون الكافر) عبارة المغنى وقضية كلامهم انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلقيني لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلتزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يحد مردود لقول الاصحاب للكافر ان يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيدته فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم من عدم لزوم الجزية عدم الحد كما في المرأة الذمية اه (قوله بقولهم) اى الاصحاب (قوله ومنه) اى من الجميع (قوله خروج نحو محرم الخ) اى ونفقته في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لاشئ عليه اه عس (قوله والعبد الامرد) يعنى عنه قوله المار اوسيد اه رشيدى (قوله لتعلقه) اى التغريب (قوله بذكر المزني بها) متعلق بفصلت وبيان للتفصيل اه عس (قوله كاشهد الخ) عبارة المغنى فيقولون رايناها داخل ذكره او قدر حشفته منه في فرج فلانة على وجه الزنا وينبغى كما قال الزركشى ان يقوم مقامه زنى بها زنا يوجب الحد اذا كانوا عارفين باحكامه ويشترط تقدم لفظ اشهد على انه زنى ويذكر الموضع اه (قوله على سبيل الزنا) ويسوغ له ذلك بقرينة قوية تدل على ان فعله على وجه الزنا اه عس (قوله اوزنا يوجب الخ) عطف على قوله ادخل الخ بتقدير العامل وكان ينبغى ان يصرح بذلك بان يقول اوزنى بها زنا الخ كما مر عن المغنى (قوله لانه قد يرى) اى الشاهد اه سم (قوله مالا يراه الحاكم) اى ان كان الشاهد مخالفا له في مذهبه او كان مجتهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزركشى لانه لما اكتفى بعدم التفصيل في موافق نعم قوله وقد ينسى بعضها يرد على الزركشى اه عس (قوله فالوجه وجوب التفصيل الخ) وفاقا للنهاية وشيخ الاسلام وخلاف للمغنى كما مر (قوله باربعة) فيه تأمل (قوله موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل يحد كل منهم الخ معتمد اه عس (قول المتن او اقرار الخ) (فروع) ان روى رجل وامراة اجنبيان تحت لحاف عزرا ولم يحد او يقام الحد في دار الحرب ان لم يخف فتنة من تحوردة الحدود والتحافة بدار الحرب ويسن للزاني ولكل من ارتكب معصية السر على نفسه فاظهارها ليحد او يعزر خلاف المستحب واما التحديث بها فكمها فحرام قطعاً وكذا ينسب للشاهد سترها بترك الشهادة ان رآه مصلحة فان تعلق بتركها لا يجاب حد على الغير كان شهد ثلاثة بالزنا ثم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اما ما يتعلق بحق ادى كقتل او قذف فانه يستحب له بل يجب عليه ان يقربه ليستوفي منه لما في حقوق الادميين من التضييق وبحرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة فيه مغنى وروض مع شرحه (قوله حقيقى) الى قول المتن ولو اقر في المغنى لا قوله ان فهمه كل احد (قوله نظير ما تقرر في الشهادة) لعله بالنسبة لغير المكان والزمان اذ لا يظهر لهما فائدة فليراجع اه رشيدى عبارة عس ومنه ان يقول لانه قد يرى) اى الشاهد (فالوجه وجوب التفصيل) كتب عليه م (قوله وليس كازعموه) كتب عليه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه زنى بواحدة منهم حد لانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت في زناه بأربعة وليس كازعموه لان كلا شهد بزنا غير ما شهد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف (او اقرار) حقيقى مفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باشارة اخرس ان فهمها كل احد للاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

رجم ماعز او الغامدية باقرارهما وخرج بالحقيق اليمين المردودة بعد نكول الختم فلا يثبت (١١٣) بهاز نالكن تسقط حد القاذف

ويكفي الاقرار حال كونه
(مرة) ولا يشترط تكرره
اربعا خلافا لابي حنيفة
رضي الله عنه لانه صلى الله
عليه وسلم علق الرجم بمطلق
الاعتراف حيث قال واغديا
انيس الى امرأة هذا فان
اعترفت فارجمها وترديده
صلى الله عليه وسلم على ماعز
اربعا لانه شك في امره ولهذا
قال أبك جنون فاستثبت
فيه ولهذا لم يكرر اقرار
الغامدية وعلم من كلامه
السابق في اللعان ثبوته
ايضا عليها بلعانه دونها
والآتي في القضاء ان القاضي
لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد
استيفاء من قنه بعلمه لمصلحة
تاديبه (ولو أقر) به (ثم
رجع) عنه قبل الشروع
في الحد أو بعده بنحو كذبت
أو رجعت أو ما زنت وإن
قال بعده كذبت في رجوعي
أو كنت فاخذت فظننته زنا
وإن شهد حاله بكذبه فيما
يظهر بخلاف ما أقررت
لانه مجرد تكذيب للينة
الشاهدة به (سقط) الحد لانه
صلى الله عليه وسلم عرض
لما عز بالرجوع فلو لانه
يفيد لما عرض له به بل لما
قالوا لانه عند رجمه طلب
الرد اليه فلم يسمعوا قال هلا
تركتموه لعله يتوب أي
يرجع اذ التوبة لا تسقط
الحد هنا مطلقا فيتوب الله
عليه ومن ثم سن له الرجوع

في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاحاجة الى تعيين ذلك فيه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشقتي
في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد لانه لا يقر الا عن تحقيق اه (قوله رجم ماعزا والغامدية باقرارهما)
انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار اه سم (قوله لكن تسقط) من الاسقاط وكان
الانساب يسقط بهما من السقوط (قوله لابي حنيفة) أي واحمد اه معنى (قوله وترديده الخ) رد لاستندابي
حنيفة (قوله اربعا) لعله اراد به اجوبة قوله صلى الله عليه وسلم لعلك قبلت لعلك لمست أبك جنون مع
اقراره الاول اه عش (قوله ولهذا) أي للشك في أمره (قوله فاستثبت فيه) متفرع على قوله شك
الخ (قوله ولهذا) أي لاجل كون التردد عن الشك (قوله وعلم من كلامه الخ) جواب عما يرد على
المصنف من افعال طريق ثالث عبارة المغني وورد طريق آخر مختص بالمرأة وهو ما اذا قذفها الزوج
ولا عن ولم تلاعن هي فانه يجب عليها الحد كما ذكر اه في بابه اه (قوله والآتي) أي ومن كلامه الاتي
(قوله قبل الشروع) الى قوله وافهم في المغني الا قوله وان قال بعده كذبت في رجوعي وقوله وان شهد الى
بخلاف والى قوله ولو وجد في النهاية (قوله او بعده) فان رجع في اثباته فكل الامام متعديا بان كان
يعتقد سقوطه بالرجوع فمات بذلك هل يجب عليه نصف الدية لانه بمضمون وغيره او توزع الدية على السياط
قولان اقر بهما كما قال شيخنا الثاني كما لو ضربه زنا على حد القذف اه معنى (قوله اورجعت) أي عما
أقرت به اه معنى (قوله او ما زنت) أي فافراري به كذب فلا تكذيب فيما ذكر للشهود فاهم انما شهدوا
بالاقرار وهو لم يكن بهم فيه اه عش (قوله وان قال بعده) أي بعد رجوعه (قوله او كنت الخ) عطف على
كذبت الاول (قوله بخلاف ما أقررت) أي فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عش (قوله لانه مجرد
تكذيب الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالزنا فكنزهم كان قال ما أقررت لم يقبل
تكذيبه لانه تكذيب للشهود والقاضي اه (قوله الشاهدة به) أي باقراره اه سم (قوله انه) أي الرجوع
(قوله قالوا) أي المباشرون برجمه له أي صلى الله عليه وسلم انه أي ماعز او قوله اليه أي صلى الله عليه وسلم
(قوله طلب الرد الخ) ومجرد طلب الرد ليس رجوعا اه سم (قوله فلم يسمعوا) أي لم يجيبوه لما طلبه اه عش
(قوله فقال هلا تركتموه الخ) الوجه حذف العاء من فقال اه رشدي أقول قد صرح العصام بانه قد
يكون جواب لما مضيا مقرونا بالفاء (قوله اذ التوبة الخ) علة للتفسير (قوله مطلقا) أي سواء ثبت الزنا
بالاقرار او بالينة (قوله فيتوب الله عليه) من تنمة الحديث (قوله ومن ثم) أي من اجل ترغيبه صلى الله
عليه وسلم في الرجوع (قوله سن له الرجوع) عبارة المغني والروض مع شرحه ويسن لمن أقر زنا أو شرب
مسكر الرجوع كالستر ابتداء ولو قال زنت بفلانة فانكرت او قالت كان تزوجني ففقر بالزنا وقاذف لها
فيلزمه الحد الزنا وحد القذف فان رجع سقط حد الزنا وحده وان قال زنت بها مكره لزمه حد الزنا لا القذف
ولزمه لها مهر فان رجع عن اقراره سقط الحد لا المهر لانه حق ادعى اه (قوله بقاء الاقرار) سياقي أنه يضمن
بالدية اذ اقتل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمره اه عش (قوله فلا يجب الخ) أي حد قاذفه سواء قذفه قبل
الرجوع او بعده لانه سقطت حصانته باقراره بالزنا وغير المحصن لا حد قاذفه اه عش (قوله فيه) أي في قاذفه
(قوله ولو وجد اقراره وبينة اعتبار الاسبق) أي ثم رجع عن الاقرار مغني ونهاية (قوله اعتبر الاسبق) وينبغي كما قال شيخنا
ان الموعول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب اقوى كما ان الاقرار في المال اقوى الا اذا اسند

مر (قوله رجم ماعز او الغامدية باقرارهما) انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار (قوله
ولو اقر ثم رجع سقط) هل تسقط عدالته باقراره بالزنا ثم يعود حكمها برجوعه فيه نظر (قوله لانه مجرد
تكذيب للينة الشاهدة به) أي باقراره (قوله بل لما قالوا لانه عند رجمه طلب الرد اليه) ليس رجوعا (قوله
ولو وجد اقراره وبينة اعتبار الاسبق) المعتمد اعتبار البينة وان تاخرت لان البينة في حقوق الله اقوى من الاقرار
عكس حقوق الادميين مر ش (قوله ايضا اعتبر الاسبق) الاعتبار البينة مطلقا لم يسند الحكم الى الاقرار

وأفهم قوله سقط أي عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كحد

(١٥) — شرواني وابن قاسم — (تاسع)

قاذفه فلا يجب برجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم احصائه ولو وجد اقراره وبينة اعتبر الاسبق

مالم يحكم بالبينة وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكان في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كدرب وسرقة بالنسبة للقطع وافهم كلامه انه اذا ثبت بالبينة لا يتطرق رجوع وهو (١١٤) كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك امة كما ياتي في السرقة

وظن كونها حليلة ونحو ذلك وكاسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده (ولو قال) المقر اتركوني او (لا تحذوني او هرب) قبل حده او في اثائه (فلا) يكون رجوعا (في الاصح) لانه لم يصرح به نعم يخلى وجوبا حالا فان صرح فذاك والاقيم عليه للخبر السابق هلا تركتموه فان لم يخلى لم يضمن لانه ^{صلى الله عليه وسلم} يوجب عليهم شيئا ولو اقر زان بنحو بلوغ واحصان ثم رجع وقال انا صبي او بكر فهل يقبل محل نظر وعدم القبول اقرب وليس في معنى ما مر لانه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا ولو ادعى المقر ان اما ما استوفى منه الحد قبل وان لم ير له بيده اثر كما افهمه ما مر اخر البغاة وعلى قاتل الرافع دية لا قود لشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع (و) بما يسقط الحد الثابت بالبينة ايضا ما (لو شهد اربعة) من الرجال (بزناها واربع) من النسوة او رجلا ن اورجل وامرأتان (انها عذراء) بمعجزة اى بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصعوبته وانما (لم) تحدهى (لشبهة بقاء

الحكم بالاقرار وحده فانه يعمل به قدمت البينة عليه او تاخرت مغنى ونهاية (قوله مالم يحكم بالبينة وحدها) يدخل مالمو حكمهما او بالاقرار وحده و تاخر والمعتمدان المعتبر البينة مطلقا مالم يسند الحكم الى الاقرار وحده مراه سم (قوله وكاننا) الى قوله وملك امة في المغنى ولى قوله وكاسلام في النهاية (قوله بالنسبة للقطع) اى اما المال فيؤخذ منه اى ع ش (قوله لا يتطرق اليه رجوع) انظر ما المراد من هذا اى رشيدى (اقول) المراد لا يسقط بالرجوع عبارة الروض والحد الثابت بالبينة لا يسقط بالرجوع اى وعبرة المغنى قد يفهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبينة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الاولى ما اذا اقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجية الثانية الاسلام الخ (قوله بغيره) اى غير الرجوع وقوله كدعوى زوجية اى لمن زنى بها و ظاهره ولو بالبينة وكانت المزنى بها متزوجة بغيره اى ع ش (قوله وملك امة) وقوله وظن كونها الخ معطوفان على قوله زوجية (قوله وظن كونها الخ) اى وتصديق ذلك وقوله ونحو ذلك اى كدعوى الاكراه ع ش (قوله بينه) وكذا بالاقرار لكن يقبل رجوعه عنه اى ع ش (قوله فانه يسقط حده) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرع على سقوط الحد بالتوبة والاصح خلافه اى وعبرة سم المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط اى (قوله اتركوني) الى قول المتن ويستوفيه في النهاية لا قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله لانه) الى قوله ولو اقر زان في المغنى لا قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله به) اى الرجوع (قوله فان صرح) اى بالرجوع (قوله للخبر الخ) علة للاستثناء (قوله فان لم يخلى) اى فبات اى مغنى (قوله وقال اناصي الخ) تفسير المرجوع (قوله فهل يقبل) الى قوله وليس الخ عبارة النهاية فالنتيجة عدم قبوله اى (قوله وليس) اى قوله اناصي او بكر (قوله في معنى ما مر) اى في شرح ثم رجع الخ من قوله نحو كذبت الخ (قوله رفع السبب) وهو الاقرار بالزنا (قوله ان اما ما الخ) اى او نائبه لما تقدم ان المراد بالامام حيثما اطلق ما يشمل نحو القضاة (قوله وان لم ير له بيده الخ) ظاهره وان عين للحدز من ابيغدمع زوال اثر الضرب اى ع ش (قوله وعلى قاتل الرافع الخ) وفاقا للمغنى والروض وشرحه (قوله وما يسقط الخ) ثم قوله وانما لم تحدا الخ لا يظهر مع هذا المزج العطف في قوله ولا قاذفها ولا الشهود الخ فاقبل (قوله ايضا) اى مثل ما مر قبيل قول المتن ولو قال الخ من قول الشارح لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية الخ (قوله من الرجال) الى قوله واولى في المغنى لا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله لم تزن) عبارة المغنى لم توطا اى (قوله وبه يعلم) اى بالتعليل المذكور (قوله لا يحذر الزانى الخ) اى لان وجود العذرة ظاهر في عدم الزنا اى ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل هذا الاحتمال (قوله بحيث لا يمكن الخ) بان شهدوا انها زنت الساعة وشهدت بانها عذراء اى مغنى (قوله حد قاذفها) اى والشهود كما هو ظاهر رشيدى وع ش (قوله وبحث البليغنى الخ) عبارة النهاية ومحلها كما بحثه البليغنى مالم تكن غورا الخ (قوله ان محله) اى محل قول المصنف لم تحدهى (قوله فكالشهادة بانها عذراء الخ) عبارة المغنى فليس عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموا من لا يمكن جماعه اى وعبرة الرشيدى قوله

وحده مر (قوله مالم يحكم الخ) يدخل فيه مالمو حكمهما او بالاقرار وحده و تاخر والحاصل انه ان أسند الحكم الى البينة او الاقرار اعتبروا ولا اعتبرت البينة لانها في حقوق الله اقوى من الاقرار والاقرار في حقوق الادمين اقوى منهم اى (قوله وكاسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط قال ونص الشافعى على السقوط مفرع على قوله المرجوح وهو سقوط الحد بالتوبة (قوله حد قاذفها) سكنت عن الشهود (قوله فكالشهادة الخ) قضيته انه لاحد هنا على القاذف

العذرة الظاهرة في انها لم تزن وبه يعلم انه لا يحذر الزانى بها ايضا (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكارة لترك فكالشهادة البالغة في الايلاج ومن ثم قال القاضي لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكارة فيه حد قاذفها وبحث البليغنى وغيره ان محله ان لم تكن غورا يمكن غيبة الحشفة فيها مع بقاء بكارتها والاحداث ثبوت الزنا وعدم وجود ما ينافيه ولو شهدوا بالرتق او بالقرن فكالشهادة بانها عذراء واولى

ولو أقامت أربعة أمهات الزنا وطلبت المهر وشهد أربع أمهات بوجوب المهر اذ لا يستطع بالشبهة إلا الحد المستوط به (ولو عين شاهد) من الأربعة (زاوية) أو زمانا مثلا (لزنائه) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمن لذلك (١٥) الزنا لم يثبت) للتناقض المانع من تمام

العدد بزنية واحدة فيحد القاذف والشهود (ويستوفيه) أى الحد (الامام أو نائبه من حر) للاتباع ويشترط عدم قصده لصارف كظلم وليس منه حده بظن شرب فبان زنا لقصده الحد في الجملة (ومبعض) لتعلق الحد بجملته وليس للسيد الا بعضها وقن كله أو بعضه موقوف أو ليت المال وموصى بعقته زنى بعد موت موص وهو يخرج من الثلث بناء على أن أكسابه له وهو الاصح وقن محجور لاولى له وفق مسلم لكافر واستيفاء الامام من مبعض هو مالك بعرضه رجح الزركشى فيه انه بطريق الحكم لا الملك فيما يقابله لاستحالة تبعيضه استيفاء فكذا في الحكم وفيه نظر لان الاستيفاء امر حسي فامكنت الاستحالة فيه ولا كذلك الحكم فلا قياس ثم رأيت في تكملة التدريب التصريح بما ذكرته ويستوفيه من الامام بعض نوابه (ويستحب حضور) جمع من المسلمين ثبت باقرار أو بينة على الواجهة لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة

فكاشهادة الخ ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود انهم مروان لا يتأتى منه الزنا قاله الدميرى وبه يدفع ما في سم اى من قولهم قضيته انه لاحد هنا على القاذف لا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع اه أقول وكذا يندفع بذلك قول ع ش اى فلا تحدهى ويحسب دفعا على ما مر عن القاضي اذ لم يمكن عود الرتق اه (قوله ولو أقامت أربعة الخ) قضيته انها لو أقامت دون الأربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان المال انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت اه ع ش (قوله وشهد أربع انها بكر) ينبغي ان يحكى كلام القاضي والبقينى المار بن هنا فليراجع اهرشيدى ولعل مراده لا يجب المهر لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكارة فيه ويحد اذا كانت غورا (قوله من الأربعة) الى قوله واستيفاء الامام فى المغنى (قول المتن زاوية) اى من زوايا البيت (قوله مثلا) اى أو امرأة (قول المتن لم يثبت) اى الحداه مغنى والاولى الزنا (قوله بزنية) بالفتح اسم للمرة والكسر اسم للبيته والمناسب هنا الاول لوصفه بالوحدة اه ع ش (قوله والشهود) قال الزركشى ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذا تقاربت الزوايا لا مكان الزحف مع دوام الايلاج اه (قول المتن الامام أو نائبه) خرج به غيره فلو استوفى الجلد واحد من آحاد الناس لم يقع حدا لزمه الضمان لان الحد مختلف وقتا ومخلاف يقع حدا لا باذن الامام بخلاف القطع اه مغنى (قوله للاتباع) الى قوله خروجا في النهاية (قوله ويشترط عدم قصده الخ) هذا الشموله الاطلاق أولى من قول المغنى ولا بد فى اقامة الحد من النية اه (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه فى دعوى الصارف وان تكرر ذلك لان الاصل بقاء الحد ولان القصد لا يعلم الا منهم ولو قصده اثم ولا ضمان لا هداره بشبوت زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعتد به فيعيده وينبغى أن يمهله حتى يبرا من اثر الاول وانه لو مات بما فعله به الامام ضمنه لانه لم يمت من حد اه ع ش (قوله وليس منه) اى من قصد الصارف (قوله وقن) عطف على حر وقوله كاه الخ مبتدا خبره قوله موقوف والجملة صفة قن (قوله بعد موت موص) اى وقبل اعاقه اه مغنى (قوله وهو يخرج الخ) اى كله أو بعضه كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله وقن مسلم) بالتوصيف لكافراى كاستولدتاه (قوله واستيفاء الامام) مبتدا خبره قوله رجح الخ (قوله هو) اى الامام مبتدا خبره قوله مالك بعضه بالتونين وبدونوه والجملة حال من الامام أو نعت له بناء على ان ال فيه للجنس (قوله فيما يقابله) اى الملك (قوله لاستحالة تبعيضه استيفاء) اى بان يجعل بعضه للحرية وبعضه للرق ووجه الاستحالة ان كل سوط وقع فهو على حرورقيق اهرشيدى (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والوجه خلافه كما فى تكملة التدريب اه اى فهو طريق الملك فيما يملكه والحكم فى غيره وتظهر فائدة فيما لو عزل اثناء الحد ع ش (قوله فامكنت الاستحالة الخ) اى امكن القول بها اه رشيدى (قوله ويستوفيه من الامام) الى قوله وندب فى المغنى (قوله مطلقا) اى سواء ثبت الزنا باقرار أو بينة وقال ع ش اى حضرت البينة ام لا اه (قول المتن وشهوده) اى ان ثبت الزنا بهم اه مغنى (قوله اقامة الحد) مفعول حضور الخ (قوله خروجا) الى قوله ثم رأيت فى النهاية (قوله من خلاف من اوجه) اى اى حنيفة فانه قال بوجوب حضورهم اه مغنى (قوله غير واحد) كالتغامدية وما عزاها مغنى (قوله وندب حضور الجمع والشهود الخ) فى العبارة مساحتة وحتم وندب حضور الجمع مع الشهود هم مقتضى اطلاقهم بابدال الواو بمنع وحذف مطلقا اه رشيدى (قوله ويندب) الى قوله فاندفع فى المغنى لا قوله وقد يجاب الى وليس (قوله ويندب للبينة البداءة الخ) اى ثم الامام ثم الناس اه مغنى (قوله بدا الامام) اى بالرجم ثم الناس اه مغنى ولا للشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع (قوله وموصى بعقته زنى بعد موت موص) مفهومه عدم

من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقا أيضا (وشهوده) اى الزنا اقامة الحد وخروجا من خلاف من اوجه لنا انه عليه السلام رجم غير واحد ولم يحضر ولا امر بحضور واحد معين وندب حضور الشهود والجمع مطلقا هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث ان حضور البينة يمكن عن حضور غيرهم وهو متجه ان اريد اصل السنة لا كمالها ويندب للبينة البداءة بالرجم فان كان بالاقرار بدا الامام

(ويحد الرقيق) للزنا وغيره كقطع أو قتل أو حد خمر أو قذف (سيدة) ولو أثبت أن علم شروطه كيفية وان لم ياذن له الامام لحرب مسلم اذا زنت أمة أحدكم فليحدها وخبر أبي داود والنسائي أقيموا الحدود وعلى ما ملكت أيمانكم نعم المحجور بغيره ولو قسيما وبحث ابن عبد السلام أنه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر أن المجبر لا يزوج حينئذ مع عظيم شفقتة فالسيد أولى واستشكله الزركشي بأن له حده إذا قذفه وقد يجاب بأن مجرد (١٦٦) القذف قد لا يولد عداوة ظاهرة ويسن له بيع أمة زنت ثالثة لحرب فيه ولو زنى ذمي ثم حارب

وارق لم يحده الا الامام لانه لم يكن مملوكا يوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم أبيع فان للبشترى حده لانه كان مملوكا حال الزناخل المشتري محل البائع كما يحل محله في تحليله من احرامه وعدمه بخلاف الاول لما زنى كان حرا فلم يتول حده الا الامام فاندفع استشكل الزركشي تلك بهذه ثم رأيت بعضهم أشار لنحو ما ذكرته وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في البعض وحد الشركاء للبشترى على قدر ملكهم ويستنبون في المنكسر وذلك لان السيد ثم لو توزع هو والامام وقع حده في جزء الحرية وهو ممتنع بخلاف توزع الشركاء هنا فان حد كل يقع في جزئه الرق وغيره المماثل له وقضية اطلاقهم جواز استقلال أحدهم بحده حصته وان لم تاذن البقية وعليه فهل يضمه لو تاف بذلك لانه مشروط بسلامة العاقبة كالمعز اولاً لانه مقدر ما دون فيه كل محتمل ومقتضى فرقهم الآتي قريباً بين حد الامام

(قوله كقطع) أي للسرقة أو قتل أي للردة والمخاربة اهمغنى (قول المتن سيدة) أي بنفسه أو نائبه وبستهثنى من اطلاقه السفية فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية اهمغنى (قول المتن سيدة) ظاهره وان كان الرقيق أصله أو فرعه بان اشترى المسكنب أصله أو فرعه وحلى (قوله ولو أثبت) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شروطه وكيفية اى وان كان جاهلاً بغيرها اه نهاية (قوله فليحدها) عبارة المغنى فليجلدها ولعله رواية أخرى (قوله نعم المحجور) أي من طفل أو سيفه أو مجنون اهمغنى (قوله واستشكله) أي البحث (قوله ويسن له الخ) ويجب عليه ان يبين ذلك لمشتريها اه (قوله ثالثة) أي مرة ثالثة اه عس (قوله ثم أبيع) الاولى حذف الهمزة اذا لا باعة كافي القاموس التعريض للبيع لا البيع بالفعل المراد هنا (قوله في تحليله من احرامه) أي اذا كان بلاذن السيد وعدمه أي اذا كان باذنه (قوله بخلاف الاول) أي الذمي وقوله تلك أي مسألة الذمي وقوله بهذه أي مسألة العبد اه عس (قوله وبهذا يتضح الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحد الشركاء) عطف على ما مر (قوله ويستنبون الخ) أي أحدهم أو غيرهم اه مغنى (قوله وغير المماثل له) قد يقال لكنه ملك غيره اه سم (قوله جواز استقلال الخ) خبر وقضيته الخ (قوله بالنص والاجتهاد) نشر على ترتيب اللف (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقهم (قوله لعموم ولايته) إلى قوله كما مر في المغنى الا قوله فلم يراع مخالفه (قوله ومع ذلك الاولى السيد) كذا في النهاية وقال الرشيدى أي اذا لم ينزعه الامام بقرينة ما بعده وصرح به في الروضة اه (قوله لثبوت الخبر فيه) ولانه استمرغنى وسم (قول المتن فان تنازعا) أي الامام والسيد اهمغنى (قوله فيمن يتولاه) أي حد الرقيق (قول المتن الامام) أي يحده الامام الاعظم أو نائبه اهمغنى (قول المتن وان السيد يفر به الخ) لا يخفى ما في عطفه على الامام المفيد لتفرع تصحيحه على التنازع (قوله كما تجلده) إلى قوله كما نقله في النهاية الا قوله وان عجز إلى المتن (قوله في الخبر) أي خبر أقيموا الحدود وعلى ما ملكت أيمانكم * (تنبيه) * مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فان نفذ فعلى السيد وعليه مؤنته في زمن التغريب وقيل في بيت المال اهمغنى (قوله فلا يحده الامام) أي لخروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة أما المكاتب ككتابة فاسدة فكالفن اهمغنى (قوله وان عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد اهمغنى (قول المتن والمكاتب) بفتح المثناة أي كتابة صحيحة اخذها ما قبله اه عس (قوله بما مر) أي من شروط الحد وكيفية (قول المتن يحدون عبيدهم) أي اذا لم ينزاعهم الامام والا فالامام اولى ائمنهم (قوله لعموم الخبر الثاني) أي اقيموا الحدود وعلى ما ملكت أيمانكم وقد يقال ان الخبر الاول عام ايضا بالنسبة إلى المالك فلم قيد الخبر

استيفائه اذ اذن في قبل الموت وان تأخر استيفاء لما بعد الموت وفيه نظر (قوله ويحد الرقيق سيدة) قال الاستاذ البكري في الكنز ولو أثبت وهو اولى لانه استرو منه يعلم انه في غير الرجم فهو ظاهر اه وفيه دلالة على رجم الرقيق اذ اذن في حال الرق فلينظر مع ما تقدم قيل وان الكامل الزاني الا أن يذنب هذا على مخالفته ما تقدم أو بصور بما اذ اذن في حال الكمال أيضاً ثم حارب واسترق قبل الحد لكن هذا يخالف قول الشارح ولو زنى ذمي الخ (قوله لانه لم يكن مملوكاً يوم زناه وقوله الآتي لانه كان مملوكاً حال الزنى) قد يؤخذ من ذلك انه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان للسيد استيفاءه فليراجع (قوله وغيره المماثل له) قد يقال لكنه مملوكه غيره (قوله

وختانه بالنص والاجتهاد الضمان هنا لان اقتصار كل على حصته امر مجتهد فيه (أو الامام) لعموم ولايته ومع ذلك الاولى بالثاني السيد لثبوت الخبر فيه فلم يراع مخالفه (فان تنازعا) فيمن يتولاه (فالاصح الامام) لعموم ولايته (و) الاصح (ان السيد يفر به) كما تجلده لان التغريب من جملة الحد المذكور في الخبر (و) الاصح (ان المكاتب) كتابة صحيحة (كحر) فلا يحده الا الامام وان عجز اخذاً مما تقر في ذمي زنى ثم حارب وارق اعتبار ابحال الزنا (و) الاصح (ان) السيد (السكافرو الفاسق والمكاتب) والجاهل العارف بما مر (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني والاصح ان اقامته من السيد انما هي بطريق الملك لغرض الاستصطلاح كالنفسد والحجامة ومن ثم حده بعله بخلاف القاضي

والمسلم المملوك لكافر يحده الامام كما مردون سيده كانقلاه وأقرامه خلافا لاذرعى لانه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه ونازع كثير ون في المكاتب وبنوا عليه ان من ملك قنا يعضه الحر لا يحده لانه ليس حرا كله والمعتمد ما ذكره (١١٧) في المكاتب والمبعض أولى منه لان ملكه

تام تجب فيه الزكاة وغيرها بخلاف ملك المكاتب (و) الاصح (ان السيد يعززه) لحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر لانه مجتهد فيه كالفاضي اما الحق نفسه فيجوز قطعاً (و) انه (يسمع البينة) وتزكيتها (بالعقوبة) المقتضية للحد او التعزير اى بموجبها للملك الغاية فالوسيلة أولى وقضيته انه لا فرق هنا ايضا بين الكافر والمكاتب وغيرهما لكن بحث جمع اختصاص سماعها بالحر العدل العارف بصفات الشهود وشروطهم واحكام العقوبة زاد بعضهم الذكورة وفيه نظر (والرجم) الواجب في الزنا يكون (بمدر) اى طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والاولى كونه بنحو (حجارة معتدلة) بان يكون كل منها يملا الكف نعم يحرم بكبير مذق لتفويته المقصود من التكيل وبصغير ليس له كبير تاثير لطول تعذيبه ونازع فيه البلقيني لخبر مسلم في قصة ما عزا عنهم رموه بما وجدوه حتى بالجلاميد

بالتاني (قوله والمسلم المملوك الخ) استثناء معنى من قول المصنف وان الكافر الخ اه عش (قوله كافر) اى فى شرح ويستوفيه الامام الخ (قوله كانقلاه الخ) اى دون سيده (قوله خلافا لاذرعى) راجع لقوله كما نقلاه واقراءه لا لما قبله عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الكافر اذا كان عبده كافرا اما اذا كان مسلما فليس له إقامة الحد عليه بمحال كما صرح به ابن كج وقال الاذرعى انه الاصح المختار اه وبذلك ينحل توقف السيد عمر حيث قال بعد ذكر عبارة المغنى مانصه قوله وقال الاذرعى الخ هذا يخالف ما فى التحفة فليحرر فلعلى فى العبارة سقط أو اختلف كلام الاذرعى اه فانه مبنى على إرجاع قول الشارح خلافا للخ الى ما قبل قوله كانقلاه الخ (قوله انه لا يقر الخ) علة لقوله دون سيده (قوله فى المكاتب) اى فى حد مملوكه (قوله وبنوا عليه) اى على النزاع (قوله ما ذكره) اى المصنف فى المكاتب من حده لمملوكه والمبعض أولى منه اى من المكاتب فى حده لمملوكه (قوله لحق الله) الى قوله لكن بحث فى النهاية والمغنى (قوله لحق الله) قال فى شرح المنهج ولحق غيره اه سم عبارة ع ش وبقي حق غيره كان سب شخصا واضربه ضربا لا يوجب ضمنا وينبغى الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصح اه ولعله لم يطلع على ما فى المغنى عبارة تنبيه محل الخلاف فى حقوق الله تعالى اما حقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفىها قطعاً اه (قوله لا يؤثر فيه) اى فى قياس التعزير على الحد (قوله لانه) اى السيد يجتهد فيه اى فى التعزير (قوله وانه يسمع البينة) وتزكيتها (الخ) ولا بد كما فى الروضة واصلمها من علمه بصفات الشهود واحكام الحدود وان كان جاهلا بغيرها فلو سماع البينة بزناه عالما باحكامها او قضى بما شاهده من زناه جاز وخرج بكونه عالما باحكام البينة ما لو لم يكن عالما بها فلا يسمعها لعدم اهليته لسماعها اه مغنى وروض مع شرحه (قوله المقتضية) بكسر الضاد (قوله أى بموجبها) بكسر الجيم اى ما يوجب الحد والتعزير والمراد بالغاية هنا الحد والتعزير اه كردى والاولى اى ما يوجب العقوبة الخ (قوله فالوسيلة) اى البينة ع ش ومغنى (قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى وقال الزركشى اطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر والمكاتب يومهم طرد ذلك فيهم وهو ممنوع وقد صرح الرافعى وغيره باعتبار الاهلية فى سماع البينة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه وقال شيخى المراد بان يكون فيه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فيسمعها الفاسق وغيره وهو ظاهر كلام الشيخين اه (قوله وقضيته) اى كلام المصنف (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد اه نهاية وتقدم عن المغنى مثله (قوله هنا) اى فى سماع البينة ايضا اى كالحديث (قوله وفيه نظر) اى فى البحث المذكور (قوله الواجب فى الزنا) الى قوله ولا ينافى فيه فى النهاية الا قوله وان يخلى والاتقاء بيده (قوله اى طين) الى قوله ونازع فى المغنى (قوله من التكيل) بيان للمقصود (قوله ونازع فيه البلقيني) الى قوله تصدق الخ عبارة النهاية وما فى خبر مسلم فى قصة الخ غير مناف لذلك لصدق الخ (قوله ونازع فيه البلقيني) وقال يرمى بالخفيف والثقل على حسب ما يجده الراى اه مغنى (قوله ويحجب) اى عن استدلاله بالخبر بانها اى الجلاميد (قوله بل قولهم) اى الصحابة الراجين لما عز (قوله عرض الحرة) وهى اسم جبل فى المدينة اه ع ش (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله والاولى) الى قوله وظاهر المتن فى المغنى الا قوله اى ابلا ما يؤدى لسرعة التذفيف وقوله ويعتد الى المتن (قوله والاولى) ان لا يبعد عنه الخ قال الماوردى والاولى لمن حضره ان يرمجه ان رجم بالبينة وان يمسك عنه وان رجم بالاقرار اه مغنى (قوله اذ جميع بدنه الخ) علة لعدم الحرمة المفهوم من قوله والاولى الخ اه كردى (قوله وان يخلى والاتقاء بيده) عبارة المغنى والاسنى ولا يربط ولا يقيده اه وعبارة الكردى والواو فى قوله والاتقاء بمعنى مع فالاتقاء مفعول معه

لحق الله تعالى) قال فى شرح المنهج ولحق غيره

وهى الحجارة الكبار ويحجب بانها تصدق بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشدت واشتدنا خلفه حتى أتى عرض الحرة فانتصب لنا فرمناه بجلاميد الحرة حتى سكن فيه دليل على ان تلك الجلاميد لم تكن مذقفة ولا لم يعددوا الرمي بها الى ان سكن والاولى ان لا يبعد عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيؤلمه اى ابلا ما يؤدى الى سرعة التذفيف وان يتوقى الوجه اذ جميع بدنه محل للرجم وان يخلى والاتقاء بيده

وتعرض عليه التوبة لتكون خاتمة أمره واتسرت عورته وجميع بدنائه يؤمر بالصلاة دخل وقتها ويجاب لشرب لا اكل والصلاة ركعتين ويجوز ويدفن في مقابرنا ويعتد بقتله بالسيف لكن فوات الواجب (ولا يحفر للرجل) عند رجه وإن ثبت زناه ببينة وظاهر الماتن امتناع الحفر لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير لأنه صرح أن ما ذكره أحفره وأنه لم يحفر له واختاره البلقيني وجمع بأنه حفره أو لا حفرة صغيرة فهرب منها فاتبه وحقق قتلوه بالحفرة كما مر ولا ينافيه ما في رواية حفره إلى صدره لأنه قد يطاع منها ويهرب إذ لا يلزم من الحفر ونزوله فيها رداً تراب عليه حتى لا يتمكن من الخروج (والأصح استحبابه للدرأة) (١١٨) بحيث يباغ صدره (إن ثبت) زناه (ببينة) أو لعان كما يحتمل البلقيني لئلا تنكشف لإقرار

لممكنها الهرب إن رجعت وثبوت الحفر في الغامدية مع أنها كانت مقرة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضاً (ولا يؤخر الرجم لمريض) يرجى برؤه (وحرور مرد مفترطين) لأن نفسه مستوفاة بكل تقدير (وقيل يؤخر) أي ندباً (أن ثبت بإقرار) لأنه يسيل من الرجوع ويرد بان الأصل عدمه أما لا يرجى برؤه فلا يؤخره قطعاً على نزاع فيه وكذلك لو ارتد أو تحتم قتل في المحاربة نعم يؤخر لو وضع الحمل والفظام كما قدمه في الجراح والازوال جنون طراً بعد الإقرار (ويؤخر الجلد لمريض) أو نحو جرح يرجى برؤه منه أو لو كونها حاملاً لأن القصد الردع لا القتل (فإن لم يرج برؤه جلد) إذا غاية تنظر (لا بسوط) ثلاثاً (بل) بنحو نعال وتوقف البلقيني فيما المفاوق الم العثكال وأطراف ثياب (بعثكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالمثلثة أي عرجون (عليه

والمعنى والاولى أن يحل من أن يبقى نفسه بيده يعني لا يربطها (قول) وتعرض عليه التوبة) أي ومع ذلك إذا تاب لا يستطاع منه الحداه عرش (قول) واتسرخ (أي وجوباً له معنى (قول) ويجاب لشرب) أي وجوباً له عرش (قوله لا اكل) أي لأن الشرب له طمس سابق والاكل اشبع مستقبلاً له معنى (قوله) والصلاة ركعتين) أي يجب لذلك ندباً فيما يظهر له عرش (قوله) ويجوز (عبارة المغني والروض مع شرحه والمقتول حدا بالرجم أو غيره حكم موقى المسلمين من غسل وتكفين وصلاة وغيرها كبتارك الصلاة إذا قتل اه (قوله) وإن ثبت زناه ببينة) كافي الروضة وأصلها فصل الماوردي والشيخ أبو إسحق بين أن ثبت زناه ببينة فيسن أن يحفر له حفرة ينزل فيها إلى وسطه لتتبعه من الحرب أو بإقرار فلا يسن اه معنى (قوله) وأنه لم يحفر له) أي وصرح أنه الخ (قوله) واختاره) أي التخيير (قوله) وجمع) أي البلقيني بين الروايتين المذكورتين (قوله) فهرب منها) أي فمارجهم هرب منها اه نهاية (قوله) ولا ينافيه) أي ذلك الجمع وقوله لأنه الخ علة لعدم المناقاة (قوله) بحيث) إلى قوله ويرد في المغني إلا قوله أو لعان كما يحتمل البلقيني وإلى قول الماتن بعثكال في النهاية إلا قوله على نزاع (قوله) وثبوت الحفر الخ) رد لدليل مقابل الأصح (قوله) وكذا) أي لا يؤخر قطعاً (قوله) نعم إلى قوله وببعثكال في المغني (قوله) يؤخر لو وضع الحمل) فلو أقيم عليها الحد حرم واعتدبه ولا شيء في الحمل لأنه لم يتحقق حيائه وهو إنما يضمن بالغة إذا انفصل في حياته اه وأما ولدها إذا مات لعدم من رضعه فينبغي ضمانه لأنه يقتل اه انكف ما هو غذاء له اخذاً لما قالوه فمما لودج شاة فمات ولدها اه عرش (قوله) لو وضع الحمل الخ) سواء كان الحمل من زنا أو غيره اه معنى (قوله) ولزوال جنون الخ) يعني إذا أقر بالزنا ثم جن لا يحدف في جنونه بل يؤخر حتى يفيق لأنه قد يرجع بخلاف ما لو ثبت بالبينة ثم جن اه معنى (قوله) أو نحو جرح) عبارة المغني وفي معنى المريض النفساء ومن به جرح أو ضرب اه (قوله) يرجى برؤه) كالحمل والصداع اه معنى (قول الماتن) فإن لم يرج برؤه الخ) أي كزمانه أو كان نضوا اه معنى (قوله) بل بنحو نعال) خلافاً للنهاية (قوله) وتوقف البلقيني الخ) عبارة المغني وإن نازع البلقيني في الضرب بالنعال اه (قوله) وأطراف الثياب) عطف على نعال (قول الماتن) بعثكال) وهو الذي يكون فيه البلع بمنزلة العقود من الكرم اه معنى (قوله) أي عرجون) هو العثكال إذا دبس والعثكال هو الرطب فسكانه بين هذا التفسير الماردم العثكال هنا اه رشدي (قوله) وهي الخ) أي التائيت لرعاية الخبر (قوله) فيضرب) إلى قول الماتن وإذا جاء الإمام في المغني إلا قوله وكسرها وقوله على تناقض فيه وقوله مع الحبس (قول الماتن) ضرب به مرتين) أي وإن كان رقيقاً ضرب به مرة واحدة اه (قوله) فيه) أي الحر (قوله) أما إذا لم تمسه) إلى قوله وإنما ضمن في النهاية إلا قوله أو شك وقوله مع الحبس (قول الماتن) اجزاه) أي الضرب به ولا يعاد فلو ضرب بما ذكر من يرجى برؤه فبري لم يجزه وتخبر من له قذف على مريض بين الضرب بعثكال ونحوه وبين الصبر إلى برئه اه معنى (قوله) أو قبله) عطف على قوله بعد ضربه (قول الماتن) مفترطين) أي شديدين اه (قوله) بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضاً) قد يعكس فيقال الحفر في الغامدية لأنه مستحب وتركه في الجهنية لبيان الجواز للترك (قوله) طراً بعد الإقرار) يفهم أنه لا تأخير لو ثبت بالبينة

مائة غصن) وهي الشماريخ فيضرب به الحر مرة لخبر أبي داود بذلك (فإن كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) معنى لتكميل المائة وعلى هذا القياس فهو في القن (وتمسه الأغصان) جميعاً (أو ينكبس بعضها على بعض ليناله بعض الالم) لئلا تتعطل حكمة الجلد من الزجر وبه فارق الاكتفاء في الإيمان بضرب لا يؤلم على تناقض فيه لأن مبناها على العرف وغير المألوم يسمى ضرباً عرفاً أما إذا لم تمسه ولم ينكبس بعضها على بعض أو شك في ذلك فلا يكفي (فإن برأ) يفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزاه) وفارق مغصوباً حاج عنه ثم شفى بأن الحدود مبنية على الدم أو قبله حد كالصحاء قطعاً أو في أثانته اعتماداً على وحده الباقي كالصحاء (ولا جلد في حرور مرد مفترطين) بل يؤخر

مسح الحبس لو قت الاعتدال ولو لا ولا وكذا قطع المرقعة بخلاف القود و حد القذف لانهم ما حق آدمي واستثنى المأوردى والرويانى من يلد لا ينكح حره او برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعتدلة لتأخر الحد والمشفقة ويقابل افرط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الامام) أو نائبه (فى مرض أو حر أو برد) أو نضو خاق لا يحتمل السياط (فلا ضمان على النص) (١١٩) لحصول التافى من واجب اقيم عليه ولانما

ضمن من ختن فى ذلك بالدية لثبوت قدر الجلد بالنص والختان بالاجتهاد فكان مشروطا بسلامة العاقبة كالتعزير واستشكل الزر كشى ما ذكر فى النضو وقال الظاهر وجوب الضمان لان جلد مثله بالشكال لا بالسياط (فيقتضى) هذا النص (ان التأخير مستحب) وهو

كذلك عند الامام لكنه صحح فى الروضة وجوبه وعليه لا ضمان أيضا واعتمده الاذرى ونقله عن جمع ويؤيده قول ابن المنذر أجمعوا على أن المريض لا يجلد حتى يصح وصوب البلقينى حمل الاول على ما إذا كان الجلد فى ذلك لايهلك غالبا ولا كثيرا والوجوب على خلافه

(كتاب حد القذف) من حدم منع لمنعه من الفاحشة او قدر لان الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه (القذف) هو هنا الرمى بالزنا فى معرض التعيير لا الشهادة وهو لرجل وامرأة من اكبر الكبائر وان أوجب التعزير لا الحد فيما يظهر ويحتمل خلافه وانما وجب الحد به دون الرمى بالكفر لقدرته هذا على نقي ما رمى به بان يحدد كلمة

مغنى (قوله مع الحبس) ولا يحبس على الراجح فى حدم من حدوده تعالى كما صرحوا به فى باب استيفاء القصاص اه نهاية (قوله لو قت الاعتدال) متعلق يؤخر (قوله بخلاف القود و حد القذف) أى فلا يؤخر ان اه نهاية (قوله لمعتدلة) أى من البلاد (قول المتن وإذا جلد الامام الخ) خرج به السيد فلا يضمن رقيقه جز ما اه مغنى (قوله او نضو خلق) بكسر النون وسكون الصاد أى ضعيف البدن (قوله لحصول التلف) إلى قوله ويؤيده فى المغنى (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد (قوله فكان) أى الختان (قوله واستشكل الزر كشى الخ) عبارة المغنى واقتصار المصنف على عدم الضمان فى الحر والبرد والمرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزانى نضو الخلق لا يحتمل السياط فجلبه بها فأتى وهو الظاهر كما قاله الزر كشى لان جلد مثله الخ (قوله وهو كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المعتمد كما صحح فى الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان أيضا اه (قوله واعتمده) أى وجوب التأخير اه مغنى وكذا الضمير فى نقله ويؤيده قوله حمل الاول أى ما اقتضاه النقص من الاستحباب (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد

(كتاب حد القذف)

(قوله من حد) إلى قوله وتغليبا فى المغنى لا أقوله أى وإن إلى وانما وجب وقوله وإن اثم وقوله وبه فارق إلى وكذا مكرمه وقوله مع عدم الاثم وقوله او ولد غيره إلى التنبه فى النهاية لا أقوله أى وإن إلى وانما وجب وقوله وقد يؤخذ إلى المتن (قوله من حد) أى ما خوذ منه لغة اه ع ش (قوله لمنعه) أى الحد الشرعى (قوله من الفاحشة) أى من الاقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف سم اه ع ش (قوله هنا) أى شرعا اه ع ش (قوله لا الشهادة) عبارة المغنى ليخرج الشهادة بالزنا فلا حد فيها إلا ان يشهد به دون اربعة كما ساقى اه وعبارة الرشيدى انظر هل يرد على التعريف مالو شهد اقل من النصاب او رجع بعض الشهود اه (قوله من اكبر الكبائر) أى بعد ما مر اه نهاية أى من القتل والردة والزنا (قوله وإن أوجب التعزير الخ) قال الحلبي قذف الصغيرة والمملوكة والحررة المنهكة من الصغائر لان الايداء فى قذفهن دونهن فى الكبير الحررة المستتر اه كرى (قوله لقدره هذا الخ) لك ان تقول إن كان المراد بالنسبة لدفع العار فتجديد الاسلام لا ينفيه أو بالنسبة للخروج عن المعصية بفرض تحققها فالزنا كذلك بالتوبة أو بالنسبة للعقوبة فهى لا تثبت بمجرد القذف بل لا بد فيها من تمام نصاب الشهادة وحينئذ فلا قذف وإن ارى اثم اخر فليبين والله اعلم اه سيد عمر و فرق الرشيدى بمانصه وقوله بان يحدد كلمة الاسلام أى وبها ينتفى وصف الكفر الذى روى به وثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها وصف الاحصان اه (قوله ومرت تفاصيل القذف الخ) أى فاستغنى بها عن إعادتها هنا (قوله فلا يحذر حرى) أى ومؤمن اه ع ش (قوله وإن اثم الخ) أى القاذف لآذنه (قوله كما مر) أى فى باب الزنا فى شرح الاسكران (قوله فلا يحذر مكره) ولولم يعلم اكراهه وادعاه هل يقبل او لا او يقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه) أى بقوله مع عدم التعيير (قوله لوجود الجنابة منه الخ) يعنى ان المأخذ هنا التعيير ولم يوجدوهناك الجنابة وقد وجدت اه كرى (قوله ويجب التلفظ به) أى يجب لدفع الحد التلفظ بما اكره به فان زاد او تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه صحح فى الروضة وجوبه) كتب عليه م ر وقوله وعليه لا ضمان ان كتب عليه لا ضمان م ر

(كتاب حد القذف)

(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف

الاسلام ومرت تفاصيل القذف فى اللعان (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المقدوف وفرعيته للقاذف فلا يحذر حرى وقاذف اذن له وإن اثم ولا اصل وان علا كما يأتى و (التكليف) فلا يحذر صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (الاسكران) فانه يحذر ان كان غير مكلف تغليظا عليه كامر (والاختيار) فلا يحذر مكره عليه لرفع القلم عنه ايضا مع عدم التعيير وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجنابة منه حقيقة ويجب التلفظ به

لداية الاكرام وكذا مكرهه وفارق مكره القاتل بانه آثم إذ يمكنه اخذ يده فيقتل بهادون اسانه فيذف به وكذا لا يجد جاهل بتحريره لقرب اسلامه او بعده عن عالمي ذلك (ويعزر) القاذف (المميز) الصبي او المجنون زجره والو تاديبا ومن ثم سقط بالبلوغ والافاقة (ولا يجد اصل) اب أو أم وان علا (بقذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وان سفل) كالا يقتل به ولو كنه يزر الا اذا وفرق بينه وبين عدم حبسه بدينه

بان الحبس عقوبة قد تدوم مع عدم الاثم فلم يلق بحال الاصل على ان الرافعي صرح بانه حيث عزر انما هو لحق الله دون الولد وعليه فلا اشكال ولم يقل هنا ولا له وقاله في القود ثلاثا ليرد مالو كان لزوجته ولده ولدا اخر من غيره فان له الاستيفاء لان بعض الورثة يستوفيه جميعه بخلاف القود ولو قال لولده أو ولد غيره يولد الزنا كان قاذفا لانه فيجد لها بشرطه واذا وجب حد القذف (فالحر) حالة القذف (حده ثمانون) جلدة للآية فدخل فيه مالو قذف ذمي ثم حارب واراق فيجلد ثمانين اعتبارا بحالة القذف (والرقيق) حالة القذف ايضا ولو مبعضا ومكاتباً وأم ولد حده (أربعون) جلدة اجماعا وبه خصت الآية على ان منع الشهادة فيها للقذف مصرح بانها في الاحرار وتغليبا لحق الله تعالى والافاجب للآدمي لا يخالف فيه القس الحروان غلب حق الادمي في توقف استيفائه على طلبه اتفاقا وسقوطه بعفوه ولو على مال لكن لا يثبت المال وكذا ثبتت زنا المذنوب

الحداه كرى (قوله به) أي بالقذف اه عرش (قول لداعية الاكرام) أي لا لتشف او نحوه اه رشدي وظاهر صنيع الشارح ان الاطلاق كة صد التثني وتقدم في باب الردة ان المكره لا تلزمه التورية (قوله وكذا مكرهه) أي لاحد عليه ايضا اه نهاية أي ويعزر عرش وسيد عمر (قول وفارق) أي مكره القاذف بكسر الراء اه كرى قال السيد عمر وقد يفرق ايضا بان النفس لخطرها غاظ فيها بتضمن من له دخل في ازهاقها مباشرة اوسببا او شرط بخلاف العرض فاقصرت العقوبة فيه على المباشرة ان لم يكن له عذر كالا كراهه (قوله بانه) أي القاتل بالا كراهه آثم أي المكره بكسر الراء (قوله او المجنون) أي الذي له نوع تمييز مغنى وعرش أي كادل عليا صنيع المصنف رشدي (قول ورثة الولد) أي فقط اه سيد عمر وعبرة عرش أي من زوجة واخ من ام مثلاه (قوله للايذاء) أي الشديد بالقذف فلذا يعزر لبقية حقه كياتي في فصل التعزير اه عرش (قوله بينه) أي بين تعزير الاصل لقذف فرعه وبين عدم حبسه أي الاصل بدينه أي الفرع (قوله قد تدوم) أي بخلاف التعزير فانه قد يحصل بقيام من مجلس ونحوه اه مغنى (قوله مع عدم الاثم) أي من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من من احدهما انه عقوبة قد تدوم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذي هو الدين بخلاف التعزير فیهما اه رشدي عبارة السيد عمر أي بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا وان عرض الاثم فيه بسبب مطلعه مع القدرة الذي هو مظنة الحبس اه (قوله وقاله في القود) عبارة هناك ولا قصاص يقتل ولد وان سفل ولا قصاص يثبت له أي الفرع على اصله كان قتل قنه او عتيقه او زوجته او امه اه (قوله ثلاثا ليرد مالو كان الخ) قد يمنع الورود حينئذ لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الحد من جهة غير سم اه عرش (قوله مالو كان لزوجته ولده الخ) أي والمذنوب الزوجة اه رشدي أي والقاذف ابو الزوج خلا لما ياتي عن عرش (قوله ولد اخر) انظر ما فائدة قوله اخر (قوله فان له الاستيفاء الخ) أي فاذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره فلا ينهما من غير الحدود لم يكن لابن الزوج الحد اه عرش وقضية صنيع الشارح حيث قال لزوجته ولده ولم يقل لزوجته ان القاذف هو ابو الزوج لا الزوج الا ان يريد تصويرا آخر غير ما في الشارح (قوله ولو قال الخ) أي ولو هازلا اه عرش (قوله بشرطه) أي شروطه المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ اه عرش (قوله قد دخل الخ) تفرع على قوله حالة القذف وقوله فيه أي الحر (قوله وبه) أي بالاجماع (قوله خصت الآية) أي آية فاجلدوهم ثمانين جلدة (قوله فيها) أي في الآية (قوله مصرح بانها الخ) أي لان العبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف اه مغنى (قوله وتغليبا الخ) عطف على اجماعا وفي هذا العطف المقتضى لتكون التغليب دليلا مستقلا نظر ظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتغليبا الخ اه رشدي (قوله في توقف استيفائه) أي حد القذف على طلبه أي الادمي قوله وسقوطه الى قوله وقد يؤخذ منه في المغنى (قوله لكن لا يثبت المال) أي على القاذف اه عرش (قوله وكذا اثبت الخ) عطف على بعفوه (قوله او بلعان) أي في حق الزوجة اه مغنى (قوله ولا يعاقب في الآخرة الخ) فائدة اختار المصنف والغزالي ان الغيبة بالقلب يكتبها المملكان الحافظان كالتلفظ بها ويدركان ذلك بالشتم ولعل هذا فيما اذا صمم على ذلك والافحاط على القلب مغفور اه مغنى (قوله لم يعاقب) أي في الآخرة اصلا وهو ظاهر اه عرش وقال السيد عمر والذي يتجه انه ياثم وان كان صادقا بناء على ما مشى عليه الغزالي وتبعه النووي من ان الغيبة القلبية

(قوله ثلاثا ليرد) قد يمنع الورود حينئذ لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الحد من جهة غير (قوله ثلاثا ليرد الخ) قد يؤخذ من هذا ايراده على قوله السابق ومن ورثة الولد الا ان يمنع صدق انه ورثها لا يستغرق

كاللانية

بينة أو اقرار أو يمين مردودة أو بلعان ومن قذف غيره ولم يسمعه الا الله والحفظه

لم يكن كبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الايذاء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام يؤخذ منه انه لو كان صادقا بان شاهد زناه لم يعاقب وهو محتمل (و) شرط (المذنوب) ليحد قاذفه (الاحصان) للآية (وسبق في اللعان)

بيان شروطه وشروط المَقْدُوف نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احصان المَقْدُوف (١٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحصان

تغليظا عليه لعصيانه بالقذف
ولان البحث عنه يؤدي إلى
اظهار الفاحشة المأمور
بسترها بخلاف البحث عن
عدالة الشهود فانه يجب عليه
ليحكم بشهادتهم لا انتفاء
المعنيين فيه كذا نقله الرافعي
عن الاصحاب (ولو شهد) عند
قاضي رجال احرار مسلمون
(دون اربعة بالزنا حدوا)
حد القذف (في الاظهر) لما
في البخاري ان عمر رضي
الله عنه حد الثلاثة الذين
شهدوا ابن المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه ولم يخالفه احد
ولثلاث تنفذ صورة الشهادة
ذريعة للوقعة في اعراض
الناس ولهم تحليفه انهم يزن
فان نكل لم يحدوا ان حلفوا
وكذا لو كان الزوج رابعهم
لتمت في شهادته بزناها اما
لو شهدوا الا عند قاضي فذمة
قطعا ولا يحد شاهد جرح
بزنا وان انفرد لان ذلك
فرض كفاية عليه ويندب
لشهود الزنا فعمل ما يظنونه
مصلحة من ستر او شهادة
ويظهر ان العبرة في المصلحة
بحال المشهود عليه دون
حال الشاهد ويحتمل اعتبار
حاله ايضا (وكذا لو شهد
اربعة نوسة و) اربع
(عبيد و) اربع (كفرة)
اهل ذمة او اكثر في الكل
فيحدون (على المذهب)
لانهم ليسوا من اهل الشهادة
فتمحضت شهادتهم للقذف
ومحله ان كانوا ابصفة الشهود

كاللسانية بل ما هنا أولى لانها لسانية وان لم يسمعا بأحد فليتا مل (قوله بيان شروطه وشروط المَقْدُوف)
اي شروط المَقْدُوف صريحاً وشروط الاحصان ضمناً فان عبارة هناك والمحصن مكلف حرم مسلم عفيف عن
وطم يحده به وكان الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بان الذي سبق إنما هو شروط المحصن
لا الاحصان لكن في جعله الفاعل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحصان تساهل اه رشدي (قوله نعم
لا يجب الخ) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث الخ قد يقتضي خلافه اه عرش عبارة السيد عمر لك ان
تقول هذا ظاهر فيمن يغاب على الظن احصانه بناء على ظاهر حاله اما من يشك فيه فكيف يقدم على عقوبة
قاذفه مع الشك في سببها ولعل هذا ناشأ قوله رحمة الله تعالى كذا نقله الرافعي عن الاصحاب والله اعلم اه (قوله
بل يقيم الحد على القاذف) اي حتى لو تبين عدم احصان المَقْدُوف بعد حد القاذف لاشي على المَقْدُوف وان
كان سبباً في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشي على المَقْدُوف ولا على القاضى فليراجع لان
الاحكام مبنية على الظاهر اه عرش (قوله إلى اظهار الفاحشة) اي في المَقْدُوف اه عرش (قوله لا انتفاء
المعنيين الخ) وفي انتفاء المعنى الثاني تأمل (قوله وكذا نقله الرافعي الخ) معتمد اه عرش (قوله عند قاض)
إلى التنبيه في المعنى لإلا قوله ويظهر إلى المتن وقوله او اكثر في الكل (قول المتن دون اربعة الخ) ظاهره انه
فاعل شهده وهو على مذهب الاخنس والكوفيين من ان دون ظرف يتصرف اما على مذهب سيبويه
والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدر معلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون اربعة وهذا
المقدر ذكره مروج اه بجري على المنهج (قوله ذريعة) اي وسيلة اه عرش (قوله فان نكل لم يحدوا)
أي وان حلف حدوا وقوله ان حلفوا اي وان نكلوا حدوا اه زيادي (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم)
اي فيحدوه وهم معنى وسمو عرش (قوله لتهمة الخ) اي في دفع عارها عنه مثلاً اه رشدي (قوله اما لو
شهدوا الخ) يعني مطلق الشهود وان كثر والا خصوص المذكورين في المتن اه رشدي (قوله فذمة
قطعا) اي وان كان بلفظ الشهادة اه معنى (قوله ولا يحد شاهد جرح بزنا) وذلك بان شهدي قضية فادعى
المشهود عليه انه زان واقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بزنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن
نفسه لا التعبير اه عرش (قوله لان ذلك) اي جرح الشهادة بزناه (قوله ويحتمل الخ) عبارة النهاية
ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يبعد اه (قوله اعتبار حاله) اي الشاهد (قوله وأربع عبيد اربع كفرة)
عبارة النهاية اربعة بالناء فيها (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا العدم الالتزام اه سم
(قوله او اكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر اه عرش اي لان غاية ذلك افادة العلم للقاضي بزنا المشهود
عليه والقاضي لا يحكم بعلفه في حدود الله تعالى كما ياتي فلم يفد شهادتهم إلا بالتعبير (قوله ومحله) اي محل الخلاف
اه معنى (قوله ان كانوا ابصفة الشهود الخ) اي ثم باتوا كفارا او عبيدا اه معنى (قوله ولا الخ) اي بان علم
حالم لم يصغ القاضي اليهم اه معنى (قوله فيكونون قذفة قطعا) اي لان قولهم ليس في معرض شهادة (فروع)
لو شهد اربعة بالزنا وردت شهادتهم بنفسق ولو موطوعا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا او فارق ما مر في نقص
العدد بان نقص العود متيقن وفسقهم إنما يعرف بالظن والاجتهاد والحديد بالمشبهة ولو شهد بالزنا خمسة
فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد لبقاء النصاب او اثنان منهم حد لانها الحقا به العار دون الباقيين لتام النصاب
عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولو رجع واحد من اربعة حد وحده دون الباقيين لما ذكر اه معنى
زاد الاسنى سواء ارجع بعد حكم القاضي بالشهادة ام قبله ولو رجع الاربعة حدوا لانهم الحقوا به العار

ارثا فليتا مل (قوله دون اربعة) قال في الروض ولوردت شهادتهم بنفسق مقطوع به أي فلا يحدون اه
وكردها بالفسق ردها بالعداوة كما في شرحه (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحدوه وهم (قوله ويحتمل
اعتبار حاله ايضا) وعلى هذا لو تعارض ارضا فيه نظر (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا
لعدم الالتزام (قوله لانهم ليسوا من اهل الشهادة الخ) عبارة الروض وان شهد ثلاثة فحدوا او اعادها مع
اربعة لم يقبل اه ثم قال في الروض وان شهد خمسة فرجع واحد لم يحدوا اثنان حدوا دون الباقيين وكذا لو

ظاهرا ولا لم يصغ اليهم فيكونون قذفة قطعا

ولا تقبل إعادتهما من الأولين إذا تم البقاء التهمة كفساق رد فتب بخلاف نحو الكفرة والعبيد اظهروا نقصهم فلا تهمة (ولو شهدوا جحد على اقراره) بالزنا (فلاحد) كما لو قال له اقررت بالزنا فاصدا به قذفه وتعييره بل أولى (تنبيه) قد يستشكل ما تقرر المعلوم منه ان حدود الاربعة للقذف اللازم منه الفسق بانه كيف (١٢٢) تجوز فضلا عن ان تطلب من احد الاربعة الشهادة بالزنا مع احتمال ان البقية لا يشهدون

فيترتب عليه الفسق والحد ولا حيلة مسقطه لها عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا اصل هنا نستصحبه بل الاصل عدم شهادتهم وان وثق كل من الاربعة بالبقية بانه يشهد بعده وما يزيد الاشكال انه قد يترتب على عدم شهادتهم حد قاذفه حينئذ يتعارض خشية الشاهد الحد والفسق بامتناع غيره وحد الغير ان لم يشهدوا شكل من ذلك انه لو علق الطلاق بزناها وعلم به اثنان فان شهدا به ترتب عليهما الحد والفسق وان لم يشهدا صار مقرين للزوج على وطئها زالكن يحتمل في هذه انها يشهدان وجوباً ولا شيء عليهما لان قصدهما إيقاع الطلاق يمنع عنهما توهم القذف بصورة الشهادة وقد يجاب عن ذلك بانه مران للشاهد ان يحلف المشهود عليه انه ما زنى فاذا كان الشاهد متحققاً لزناه فهو في امن من الحد لانه اذا طلب منه اليمين بانه ما زنى يمتنع منها نظراً للغالب على الناس من امتناعهم من اليمين الغموس فسوغ له النظر إلى هذا

سواء أتعمدوا أم أخطؤا لانهم فرطوا في ترك الثبوت اه (قوله ولا تقبل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا الاربعة بالزنا فخذوا واعادوها مع اربع لم تقبل شهادتهم كالفاسق ترد شهادته ثم يتوب ويعيدها لا تقبل ولو شهد بالزنا عبيد وحدوا فاعادوا وشهادتهم بعد العتق قبلت اه (قوله من الاولين) اى فيما لو كانوا دون اربعة عشا وكردى (قوله إذا اتموا) اى بعد الرد والحد اه رشيدى (قوله بخلاف نحو الكفرة الخ) اى فتقبل منهم إذا اعادوها بعد كالحكم اه عشا (قول المتن ولو شهدوا حد الخ) قسم قوله ولو شهدوا الاربعة بالزنا اه عشا (قوله بل أولى) اى ما فى المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد القذف فى شرح حدوا فانه يعلم منه ان حدود الاربعة لاجل القذف اللازم منه الفسق اه كردى (قوله بانه الخ) متعلق يستشكل (قوله من احد الاربعة) متعلق بيجوز وتطلب على التنازع وقوله الشهادة فاعلها على التنازع (قوله عليه) اى على اداء الاحد الشهادة (قوله لها) اى الفسق والحد (قوله عنه) اى عن الاحد (قوله بل الاصل الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة انهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) اى للبقية (قوله بانه يشهد) اى كل من البقية وهو بدل من البقية باعادة الجار (قوله على عدم شهادتهم) اى الاربعة (قوله الحد الخ) اى حد نفسه (قوله بامتناع غيره) اى من الشهادة (قوله وحد الغير) عطف على الحد والغير هنا شامل لمن شهد قبله ولقاذف المشهود عليه مطلقاً (قوله إن لم يشهد) اى كل من الاربعة (قوله فى هذه) اى مسئلة تعليق طلاقها بزناها (قوله ولا شيء الخ) اى من الحد والفسق (قوله إيقاع الطلاق) اى إظهار وقوع الطلاق وهو بالنصب مفعول قصدهما وجملة منع الخ خبر ان (قوله توهم القذف الخ) اى قصد القذف (قوله عن ذلك) اى الاستشكل الاول (قوله بانه مر) اى انفاً (قوله فهو) اى الشاهد وكذا الضمير فى لانه الخ (قوله منه) اى من المشهود عليه (قوله يمتنع منها الخ) قد يقال فما الحكم لو فرض انه يقطع باقدامه على اليمين اه سيد عمر (قوله نظر للغالب الخ) لعله بالنسبة إلى زمانه بل بالنسبة إلى غير نحو الزنا فتأمل (قوله فسوغ) اى يجوز (قوله النظر) فاعل سوغ وقوله الشهادة مفعوله (قوله قد تلزمه) اى الشهادة (قوله لانه الخ) مر ما فيه (قوله حينئذ) اى حين النظر المذكور او حين كون الغالب الامتناع (قوله فلكل واحد) اى إلى قوله كذا قال فى النهاية والمغنى (قوله لان شرط التقاص) اى حتى على الضعيف القائل به فى غير النقود اه رشيدى (قوله وهو) اى اتحاد الصفة معنى وشرح المنهج قال البجيرمى ولم يقل والجنس كما قال اولالان الجنس هنا واحد اه (قوله باختلاف البدنين الخ) اى بدن القاذف والمقذوف فى الخلقة وفى القوة والضعف اه شرح المنهج (قوله لمن سب الخ) ويجوز للظلم ان يدعى على ظالمه ولو سمع الامام رجلا يقول زنى لم يبرجل لم يقيم عليه الحد لان المستحق مجبول ولا يطالبه بتعيينه لان الحد يدرك بالشبهة وان سمعه يقول زنى فلان لزمه ان يعلم المقذوف فى اصح الوجوه لان ثبوت له حق لم يعلم به فعلى الامام اعلامه كما لو ثبت عنده مال لشخص لم يعلم به اه معنى (قوله بقدر سبه) لعل المراد قدره عدداً لا مثلاً ما ياتى به الساب بقوله عمالاً كذب فيه الخ اه حلى (قوله عمالاً كذب فيه الخ) اى وان كان ما تاتى به الاول كذباً او قذفاً اه حلى وفى عشا ما يوافقه (قوله يا احق) قال امر والاحق من يفعل الشيء فى غير موضعه مع علمه ببقية اه بجيرمى (قوله لخبر ابي داود) هذا دليل التقاص فى السب وقوله ولان احداً الخ هذا دليل التثليل بياظالم يا احق فكان المناسب ان يذكر كلا رجوع واحد من اربعة حدوده اى سواء رجع بعد حكم القاضى بالشهادة ام قبله اه (قوله بل الاصل عدم شهادتهم الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة

الغالب الشهادة بل قد تلزمه لانه حينئذ من لحوق ضرره فتأمل ذلك فانه مهم (ولو تقادفا فليس تقاصاً) منها فلكل واحد الحد على الآخر لان شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو معتذر هنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالباً نعم لمن سب اى يرد على سابه بقدر سبه عمالاً كذب فيه ولا قذف كما ظالم يا احق لخبر ابي داود ان زينب لما سبت عائشة رضى الله عنها قال

عن ذلك ولا يحل له أن يتجاوز
لنحو أبيه وباتصاره ليستوفي
يبقى على الأول اثم الابتداء
والا اثم لحق الله تعالى كذا
قاله غير واحد وظاهره
ان لم يجعل والاثم هو
السابق انه يبقى عليه اثمان
والذي يتجه انه لا يبقى
عليه الا الثاني فقط كما قالوه
فيمن قتل فقتل قودا وإذا
وقع الاستيفاء بالسب
المائل فأي ابتداء يبقى على
الأول للثاني حتى يكون
عليه اثم وانما الذي عليه
الاثم المتعلق بحق الله تعالى
فاذا مات ولم يتب عوقب
عليه ان لم يميت عنه (ولو
استقل المقتول) بالاستيفاء
للحد ولو باذن الامام او
القاذف (لم يقع الموقع)
فان مات به قتل المقتول
مالم يكن باذن القاذف كما
هو ظاهر وان لم يميت لم
يجلد حتى يبرأ من الم الأول
وانما لم يقع لاختلاف
ايلام الجلدات مع عدم
امن الحيف ومن ثم اعتد
بقتله للزاني المحصن لا بجلده
نعم لسيد قد فقهه ان يحده
وكذا لمن قذف وتعذر
عليه الرفع للسلطان ان
يستوفيه اذا امكنه من غير
مجازاة للشروع والله اعلم
(كتاب قطع السرقة)

منها عقب مدعاه كما فعله المغني (قوله لها) أي لعائشة اه ع ش (قوله سبها) وفي سنن ابن ماجه دونك
فانتصرى فاقبلت عليها حتى يبسر ريقها في فيها فهل وجه النبي ﷺ اه مغني (قوله عن ذلك) أي عن الظلم
والحق (قوله ولا يحل له) أي للسبب (قوله وباتصاره) أي لنفسه بسببه صاحبه اه ع ش (قوله ليستوفي
أي ظلامته ويرى الأول مغني وشرح المنهج (قوله ويبقى على الأول اثم الابتداء) أي لما فيه من الايذاء وإن
كان حقا اه ع ش (قوله والاثم الخ) أي المذكور اه ع ش فاللعمد الذكرى بجريمى (قوله إن لم يجعل
والاثم) أي لفظ ويا اثم في قوله والاثم لحق الله تعالى هو السابق أي عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله
انه يبقى الخ خبر وظاهره الخ (قوله اثمان) أي احدهما اثم الابتداء والاخر الاثم لحق الله تعالى (قوله
إلا الثاني) أي الاثم لحق الله تعالى (قوله فاذا مات) أي الأول (قوله إن لم يميت عنه) أي إن لم يميت الواجب
تعالى عنه بفضل اه كردى (قوله للحد) إلى الكتاب في النهاية إلى قوله وإنا إلى نعم (قوله كما هو ظاهر)
أي فيضمن أي وعليه فلو اختلف الوارث والمقتول فيبغى تصديق الوارث لأن الأصل عدم الاذن اه
ع ش وقوله فيضمن لعل صوابه لا يضمن (قوله وإن لم يميت الخ) سكت هنا عما يلزم المقتول من سب اقول
يلزمه التعزير فقط اه ع ش (قوله اعتد بقتله) أي قتل واحد من الرعايا اه كردى (قوله نعم) إلى الكتاب
في المغني (قوله وكذا ما نكث الخ) قضية التقيده ان مستحق التعزير ليس له استيفاءه وإن دجز عن رفعه
للحاكم ويوجه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فلا يسر له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو
كان عارفا بذلك فلو جوز له فعله فربما تجاوز في استيفائه عما كان يفعله القاضي لورفع له فاحفظ اه ع ش
قوله وتعذر الرفع الخ) دل من تعذر الرفع فقد انبثت الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر وسياتي عن الاسنى
ما يصرح به (قوله للسلطان) أي او من يقوم مقامه من يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف
وان لم يكن له ولاية القضاء اه ع ش (قوله ان يستوفيه الخ) أي كالدين الذي له ان يتوصل الى اخذه إذا
منع منه ما صرح به الماوردى وقضية هذا التشبيه ان له ذلك بالبلد اذا لم يكن له بيئة بقذفه والقاذف يحدد
ويحلف اه اسنى (قوله من غير مجاوزة للمشروع) ولو بالبلد كما قاله الاذرعى اه نهاية

(كتاب قطع السرقة)

(قوله قيل) إلى قوله فان قلت في النهاية الا قوله ان القطع إلى هو المقصود (قوله لو حذفه) إلى قوله اه في المغني
(قوله اعم واخصر) الأول ليتصل العلة بمعلولها قلب العطف (قوله ويرد الخ) حاصله بقطع النظر عن قوله
فكان إلى فذكر انه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار
كون الزاني بكرا او محصنا وبين كونه حرا اوراقيا لاحظ ذلك فلم يذكر الحد في الزنا لاختلافه باختلاف
الزناة وذكر القطع في السرقة لعدم اختلافه اه ع ش (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان اه سم
(قوله فكان هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها في الاحكام المترتبة عليها غير القطع
ابواب كثيرة كالالاختلاس والانتهاب والجحد فانها كلها مشتركة في الحرمة وضمان المال ان تلف
وارش نقصه ان نقص واجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه وانما اختصت السرقة بالقطع فكان هو المقصود
بالذات في هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشارك في الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوته النسب به وعدم

أنهم يشهدون (قوله وإن لم يميت) سكت هنا عما يلزم المقتول باستقلاله والظاهر أنه التعزير بما يراه الامام
(قوله من غير مجاوزة للمشروع) ولو بالبلد كما قال الاذرعى مرش

(كتاب قطع السرقة)

(قوله ويرد بأن القطع الخ) يرد على هذا الرد أن المقصود في الابواب بيان الاحكام ولا نسلم أن بيان أحكام
القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصود بالتبع وما اشار الى الاستدلال به من عدم
اختلاف القطع ممنوع اذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضى اختصاص القطع بالمقصودية بالذات (قوله فكان
هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان ثم ان هذا التوجيه مع احتياجه للبيان لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى

نفس السرقة اه ويرد بأن القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالذات

وماعداه بطريق التبعية له فذكر لذلك والحد ثم متعدد بتعدد فاعله ومختلف في بعض اجزائه وهو التغريب لخذف لثلاثيهم التخصيص ببعضها فهم اصنعان لكل ملحوظ فان قلت قال الزركشي عبر في التنبيه بحدا السرقه وهو احسن لان الحد لا ينحصر في القطع قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الحسم من تمام الحد او على ان من سرق خامسة او لاربعة او لا تنكافى يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الحد مقدر شرعا والتعزير (١٣٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كون حد او نص الامام على ان تعزير الصبي اي المميز

والقاضي على ان تعزير المجنون الذي له نوع تمييز حدله فيه تجوز ظاهر كما هو واضح (السرقه) هي بفتح فكسر او بفتح او كسر فسكون لغة اخذ الشيء خفية وشرعا اخذ مال خفية من حرز مثله بشروطه الاتية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ولما شكك الملحد المعري بقوله يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار اجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بجواب بديع مختصر وهو قوله وقاية النفس اغلاها وارخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري

اي لو وديت بالقليل لكثرت الجنايات على الاطراف المؤدية لازهاق النفوس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولم يقطع الا في الكثير لكثرت الجنايات على الاموال واجاب ابن الجوزي بانها لما كانت امينة كانت ثمينة فلما خانت هانت واركان السرقه الموجبة

المصاهرة واسترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبتته لواطىء وترتب الحد عليه كترتب هذه الاحكام فلم يكن مقصودا بالذات بل الاحكام كلها مشتركة اعمش (قوله وماعداه بطريق التبعية) اي لان الكلام هنا اصاله في الحدود ومن ثم عبر بعضهم بعد باب الردة بكتاب الحدود وجعله ابوابا منها باب السرقه فاندفع قول ابن قاسم لا نسلم ان بيان احكام القطع مقصودة بالذات وبيان احكام نفس السرقه مقصودة بالتبعية انتهى وبما يدفعه ان ابن حجر والشارح لم يجعل احكام السرقه تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الموضع المقصود منه بيان الحدود كما تقرر اعمش (قوله فذكر) اي لفظ قطع لذلك اي لكونه هو المقصود بالذات (قوله والحد) بالنصب عطف على القطع ثم اي في الزنا (قوله خذف) اي لفظ حد (قوله لثلاثيهم التخصيص الخ) قديقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الخذف لا يمنع الايهام اعمش (قوله ببعضها) اي الحدود في الزنا اعمش (قوله فمما الخ) اي ذكر القطع هنا وخذف الحد في الزنا (قوله وهو) اي تعبير التنبيه (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف الخ) قديقال المراد بالحد في عبارة التنبيه معنى العقوبة فلا يراد شيئا مما اوردته في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها اعمش (قوله خامسة) اي مرة خامسة (قوله او لاربعة الخ) اي اطراف اربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبر ان (قوله والقاضي) عطف على الام (قوله حوله) خبر ان وقوله فيه تجوز الخ خبر ونص الام (قوله هي بفتح) الى قوله ولما شكك في النهاية والى قوله ولو اختلفت في المعنى الا قوله كذا وقع الى وسارق (قوله اخذ الشيء خفية) اي سواء كان مالا او لا وسواء كان من حرز مثله او لا اعمش (قوله اخذ مال خفية) زاد المعنى ظلما اعمش (قوله كانه احتزبه عن بعض صور الظلم سيد عمر) (قوله فيها) اي في القطع بهانهاية ومعنى (قوله ولما شكك الخ) اي على الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقه اعمش (قوله واركان السرقه) الى قوله ولو اختلفت في النهاية (قوله في عباراتهم) اي كشرح المنهج (قوله وهو صحيح) اي ما وقع في عبارتهم (قوله اذ المراد الخ) حاصله ان المراد بالسرقه الاولى الشرعية وبالثانية اللغوية فلا تهاون اعمش (قوله الاخذ خفية من حرز) اي الى اخره اعمش (قوله المتن ربع دينار) وربع الدينار يبلغ الان نحو ثمانية وعشرين نصف فضة اعمش (قوله كما في الخبر المتفق عليه) عبارة المعنى وشرح المنهج لخبر مسلم لا تقطع بدسارق الا في ربع دينار فصاعدا اعمش (قوله وشذمن قطع الخ) عبارة المعنى وقال ابن بنت الشافعي بسرقه القليل ولا يشترط النصاب لعدم الاية وللصحيح لعن الله الخ ووجب عن الاية بانها مخصوصه بالحديث وعمافي الصحيح باجوبة احدها ما قاله الاعمش كانوا يرون انها بيضة الحديد والحبل الذي يساوي دراهم كحبل السفينة رواه البخاري عنه والثاني حمله على حنس البيض والحبال والثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدرج من هذا الى ما تقطع فيه يده اعمش (قوله اما اريد الخ) خبر قوله

(قوله خذف لثلاثيهم التخصيص الخ) قديقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الخذف لا يمنع الايهام (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الحسم من تمام الحد او على ان الخ) قديقال المراد بالحد في عبارته التنبيه معنى العقوبة فلا يراد شيء مما اوردته في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها (قوله

للقطع سرقه كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح اذ المراد بالسرقه الثانية مطلق الاخذ خفية وبالاولى الاخذ خفية من حرز وخبر وسارق ومسروق وطول الكلام فيه بدا به فقال (يشترط لوجوبه في المسروق) امور (كونه ربع دينار) اي مثقال ذهب مضر وبكافي الخبر المتفق عليه وشذمن قطع باقل منه وخبر لعن الله السارق يسرق البيضة او الحبل فقطع يده اما اريد بالبيضة فيه بيضة الحديد وبالحبل ما يساوي ربعا او الجنس او ان من شأن السرقه ان صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير حتى تقطع يده (خالصا) وان تحصل من مغشوش

بخلاف الربع المغشوش لانه ليس ربع دينار حقيقة (او) كونه فضة كان او غيرهما يساوى (قيمه) بالذهب المضروب الخالص حال الاخراج من الحرز فان لم تعرف قيمته بالدنانير قوم بالدرهم ثم هي بالدنانير فان لم يكن بمحل السرقة (٢٥) دنانير انتقل لاقرب محل اليها فيه ذلك كما هو

قياس نظائره ولو اختلفت قيمة نقدين خالصين اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي لوجود الاسم اى ومعه لا نظير لدره الحد بالشبهة لان شرطها ان تكون قوية ولا قوة لها مع صدق الاسم بانه اخذ ما يساوى نصابا ويفرق بينه وبين ما لو شهدت بينة بانه نصاب واخرى بانه دونه فلا قطع بان هنا تعارضا اوجب الغاؤهما في الزائد على الاقل فلم يوجد الاسم بخلافه في مسئلتنا وبينه وبين ما مر فيمالو نقص نصاب الزكاة في بعض الموازن الظاهر جريانه هنا ايضا بان الوزن أمر حسي والتقويم أمر اجتهادى واختلاف الحسى اقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى واما قول الماوردى ان كان ثم اغلب اعتبر ولا فوجها فيرد وإن قال الزركشى أنه الاحسن بان الغلبة لا دخل لها هنا مع النظر الى ما مر من صدق الاسم وبانه مع الاستواء لم يرجح شيئا فتعين ما اطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بان يقول قيمته كذا قطعاً وان كان مستند شهادته الظن وبه فارق شاعدى القتل

وخبر عن الله الخ (قوله بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به سمه عش وقلوبى (قوله حال الاخراج الخ) اى فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع اه معنى عبارة الزيادة وتعتبر مساواة للربع عند الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج وإن زاد بعد بخلاف عكسه اه (قوله فان لم يكن بمحل السرقة الخ) يعنى بان كانوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر امر شيدى (قوله اليها) الاولى التذكير كفى المعنى (قوله فيه ذلك) اى فى ذلك الاقرب الدنانير (قوله ولو اختلفت قيمة نقدين الخ) عبارة المعنى ويراعى فى القيمة المكان والزمان لاختلافهما فان استويا استمالا فبهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر ومنها فى زمان السرقة فان استويا استمالا فبهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر والثانى بالاعلى فى المال دون القطع للشبهة نقل الزركشى عن الماوردى واستحسنه واطلق الدارمي ان الاعتبار بالادنى اه (قوله قيمة نقدين) اى من النقود التى يقتضى الحال التقويم بها اه عش (قوله اعتبر ادناهما الخ) لكن الاوجه تقويمه بالاعلى درء للقطع وعليه فلا قطع نهاية اه سم وتقدم عن المعنى ما يميل اليه (قوله لوجود الاسم) اى اسم الربع اه عش (قوله ومعه) اى مع وجود الاسم (قوله لان شرطها) اى الشبهة التى يدرأ بها الحد ولو ذكر الضمير لكان أولى (قوله بانه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل الباء سببية ولو قال مع صدق اسم انه اخذ الخ كان اخصر ووضح (قوله ويفرق الخ) وقد يقال انه لا يحتاج الى الفرق هنا اذا المعترف بكل منهما الاقل (قوله بينه) اى بين القطع بالادنى هنا (قوله وبين ما لو شهدت بينة الخ) اى الاقرب فى آخر السوادة (قوله بخلافه) اى الاسم (قوله وبينه) اى اعتبار ادنى النقيدين هنا (قوله فائز) اى فلم يجب فيه الزكاة اه عش (قوله اعتبر) اى اغلب النقيدين فى القطع (قوله انه الاحسن) اى قول الماوردى (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها وهو قياس النظائر اه سم (قوله وبانه لم يرجح الخ) اى الماوردى ولا يخفى ما فى دعوى حصول الرد به (قوله مع الاستواء) اى استواء النقيدين استمالا (قوله فتعين الخ) هذا التفريع لا وجه له اه سم (قوله ما اطلقه الخ) اى من اعتبار ادنى النقيدين الشامل لكل من صورتي الغلبة والاستواء (قوله ولا بد) الى قوله وبه فارق فى المعنى لا قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً او الى المتن فى النهاية الا قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً وما قبله من قطع المقوم) اى مع ان الشهادة لا تقبل الا به معنى واسنى (قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً الخ) فى شرح الروض ما يشعر بان الشرط ان لا يصرحوا بالاستناد الى الظن بان يقولوا انظن لانه يشترط ذكر لفظ القطع اه سيد عمر (قوله مستند شهادته) اى التقويم (قوله وبه فارق الخ) الاولى حذف به لان الضمير فها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق إنما حصل بقوله فان مستند شهادتهما المعاينة الخ اه عش اقول والظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى افاده قوله وإن كان الخ فلا إشكال (قوله فارق) اى شاهد التقويم (قوله شاعدى القتل) اى حيث اكتفى منهما بقولهما قتله ولم يكتف هنا بقولهما سرق ما قيمته كذا بل لا بد من قولهما قيمته كذا قطعاً وبقينا مثلاً اه عش (قوله لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اه كردى (قوله بان التقويم) اى مطلق التقويم

بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به (قوله اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي) لكن الاوجه تقويمه بالاعلى درء للقطع مرس (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله فتعين ما اطلقه الدارمي) هذا التفريع لا وجه له

فان مستند شهادتهما المعاينة فلم يحتج للقطع منهما وإن استوى البابان فى أن الشهادة فى كل إنما تفيد الظن لا القطع فاندفع ما للباقين هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا رعاية للحد الواجب الاحتياط له أو يعم كل شهادة بقيمة لما تقرر من الفرق كل محتمل والثانى أقرب لنصريح الشيخين نقلا عن الامام بأن التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة ينشأ عن القطع أى فاذا قال قيمته كذا

احتمل أنه عن الاجتهاد وهو لا يكتفي فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وأن لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل وذلك لانه ^{صلى الله عليه وسلم} قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وكان (١٢٦) الدينار إذ ذاك اثني عشر درهما (ولو سرق ربعا) ذهباً (سبيكة) فاندفع اعتراضه بان سبيكة

الشامل لما هنا وغيره (قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد (الخ) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادة الظن اه سم اقول عبارة الروض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم يقوم بذهب اى دينار تقوم قطع من المقومين لا تقويم اجتهاد منهم للحدادى لاجله فلا بد لاجله من القطع بذلك اه صريحة في تلك القضية (قوله) وان لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل) عطى على قوله قطع المقوم الخ (قوله) وإلا الخ) اى وإن تعارضتا أخذ بالافل فلا قطع وإن كانت بينة الا كثرأ كثر عددا لان الحديد را بالثبته اه ع ش (قوله) أخذ بالافل) أى بالافل من القيمتين فلو شهد اثنان بانه نصاب واخران بدونه فلا قطع اه كرى (قوله) وذلك) راجع إلى قول المتن اوقيمته (قوله) في مجن) اى ترس او درقه اه ع ش (قوله) فاندفع) إلى قوله خلافا لما يوهه في النهاية لا قوله وزعم إلى لان الوزن (قوله) فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة وربعا حالا مقدمة اى حالا كونها مقدرة بالربع سم اه ع ش واجاب المغنى بان سبيكة صفة ربعا على تأويله بمسبوكا اه (قوله) فلا يصح كونه نعتا) أى وصح كونه نعتا لذهب لان الذهب ربما يؤنث كفى المختار اه ع ش (قوله) لان الدينار) الا قوله ويوجه في المغنى لا قوله وإن لم يكن إلى المتن (قوله) او خاتما) عطف على ربعا في المتن (قوله) تبلغ قيمته) اى بالصنعة (قوله) فكذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امران الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط اه نهاية (قوله) كفى الروضة) وهو المعتمد اه معنى (قوله) هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله) كالسبيكة) راجع إلى قوله الاصح نعم عبارة المغنى بعد كلام نصه وبذلك علم كإقال شيخنا انه لا بد في المسئلتين من اعتبار الوزن والقيمة اه (قوله) لمن زعمه) وهو الدارمى اه معنى (قوله) ثم هي) اى الدراهم بالمضروب اى تقوم بالدينار المضروب اه معنى (قوله) مثلا) إلى قوله ويوجه في النهاية (قول المتن لا تساوى) صفة فلوسا اه سم (قوله) مع قصد اصل السرقة) يؤخذ منه انه لو تعلق بثلثا بربع دينار من غير شعور له به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله) ولا عبرة بالظن) اى البين خطؤه (قوله) لانه لم يقصد أصل السرقة) ويصدق في ذلك اه ع ش (قول المتن ثوب رث) أى قيمته دون ربع اه معنى (قوله) بالثلثة) اى فيهما اه معنى (قوله) لما مر) اى انفا (قوله) وكونه الخ) رد لدليل المقابل (قوله) وبالصفة) اى فى مسئلة الفلوس (قول المتن مرتين) اى مثلا كل منهما دون نصاب اه معنى (قوله) بان تممه الخ) اى بان اخرج مرة بعض النصاب ومرة ثانية باقية (قول المتن واعادة الحرز) هذا ظاهر ان حصل من السارق هتك للحرز اما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الجدار وتدلى إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الا كنفاء بعلم المالك إذ لا هتك للحرز حتى يصلحه اه ع ش (قوله) او نائبه) أى بأن يعلم به ويستتيب فى اصلاحه اه ع ش (قوله) دون غيرهما) عبارة سم على منهج بعد مثل ما ذكر نقلا عن مر مانصه

مؤنث فلا يصح كونه نعتا
لربع (لا يساوى ربعا
مضروبا فلا قطع) به (فى
الاصح) لان الدينار المذكور
فى الخبر اسم للمضروب او
خاتما ذهباً تبلغ قيمته الربع
لا وزنه فكذلك كما فى
الروضة وزعم الاسنوى
انه غلط فاحش هو الغلط
كما قاله البلقينى لان الوزن
لا بد منه وهل يعتبر معه فى
غير المضروب كالتراضة
والتبرو الخلى ان تبلغ قيمته
ربع دينار مضروب الاصح
نعم خلافا لما يوهه كلام غير
واحد كالسبيكة وتقويم
الذهب السبيكة بالذهب
المضروب الذى صرح به
المتن لا يحذور فيه خلافا لما
زعمه فوجب تقويمها بالدرهم
ثم هى بالمضروب (ولو
سرق دنانير ظنها فلوسا)
مثلا (لا تساوى ربعا قطع)
لوجود سرقة الربع مع
قصد أصل السرقة ولا عبرة
بالظن ومن ثم لو سرق فلوسا
لا تساوى ربعا لم يقطع وان
ظنها دنانير وكذا ما ظنه له
لانه لم يقصد أصل السرقة
(وكذا ثوب رث) بالثلثة
(فى جيبه تمام ربع جهله فى
الاصح) لما مر وكونه هنا
جهل جنس المسروق لا يؤثر
لما تقرر انه قصد أصل السرقة
فلم يفترق الحال بين الجهل
بالجنس هنا وبالصفة (ولو

أخرج نصا با من حرز مرتين) بأن تممه فى المرة الثانية (فان تخلل)
بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز) بنحو اصلاح نقب وغلق باب من المالك او نائبه دون غيرهما كما اقتضاه عبارة الروضة

وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كما هو ظاهر (فالاخراج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حينئذ لا قطع به كالاول (والا)

يتم قال مران اعادة غيرهما كاعادتهما كما افادته عبارة المهاج باطلاقها اه ع ش (قوله وان لم يكن)
اي الحرز المعاد (قوله والاي يتخلل علم المالك ولا اعادته) اي بان انتفاء ما (قوله ولا اعادته الخ) بهاء
الضمير العائدة على المالك بخالف عبارة المهاج اذ هي تقتضي ان الحرز لو اعيد ولو من غير المالك كان سرقة
اخرى اه كردى (قوله أو يتخلل أحدهما فقط) صادق باعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة ويصور
بما اذا أعاده المالك ظاناً انه جدار غيره او انه جداره ولم يعلم بانه سرق منه بان ظن ان السارق لم يأخذ منه
شيئاً ويصور ايضاً بما اذا وجد الباب غير مغلق فظن انه فتحه بعض اهله فاغلقه فقد اعاد الحرز باغلاقه
وصوره ع ش بما اذا أعاد نائبه في اموره العامة مع عدم علم المالك اه واستشكل ما اذا أعيد الحرز بدون
العلم بالسرقة بانه صار حرز للسارق ولغيره فمقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في اكمال النصاب بل يكون
الثاني سرقة مستقلة ان بلغ نصاباً قطع والا فلا وأجاب سم بانه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان
كعدم اعادته فبينما الثانية على الاولى اه بجري (قوله خلافاً للبقيتي الخ) عبارة النهاية والمغنى لكن اعتمد
البقيتي فيها اذا تخلل احدهما فقط عدم القطع وراى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم
القطع اه قال ع ش والرشيدى وله في الصورة الثانية هي مالتو يتخلل علم المالك لم يعده اه (قوله لبقاء الحرز
بالنسبة اليه) اي الآخذ وهذا ليس له معنى فيما اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره
وايضاً فكيف يقطع والفرض ان المخرج ثانياً دون نصاب ويمكن دفع هذا بان القطع بمجموع المخرج
ثانياً والمخرج أو لا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضاً فليتامل سم اي بانه لما أعاده من غير علم
جعل فعله بالنسبة للسارق لغوا تغليظاً عليه اه ع ش (قوله ذكر هذه) اي مسألة الاخراج مرتين (قوله
بانه لا تعلق لها بالنصاب) اي فان النظر فيها الى كيفية الاخراج فايرادها في غير هذا الموضع أليق اه مغنى
(قوله وسياتي) أي في اوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو نقب وعاد في ليلة اخرى الخ وقوله مع الفرق
اي من الشارح (قوله كجيب) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغنى الا قوله وزعم الى امالو انصب
(قوله فانصب منه نصاب) ولو اخذه مال كعبدا انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى
وقد تعذرت فيه نظر فليراجع سم والاقرب سقوط القطع لما سياتي ان السارق لو ملك ما سرقة بعد اخراجه
من الحرز وقبل الرفع للقاضي لم يقطع لانتهاء اثباته عليه اه ع ش (قوله على التدرج) تقييد لمحل الخلاف
كما ياتي (قول المتن قطع في الاصح) ويلغى بذلك ويقال لنا شخص قطع بسرقة ولم يدخل حرزاً ولم يأخذ
منه مالا اه مغنى (قوله وزعم ضعف الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول المتن ولو اشترك الخ) خرج
باشترائهم ما في الاخراج مالم يتميز فيه فيقطع من مسروقة نصاب دون من مسروقة اقل اه مغنى (قوله
وبحث القمولى الخ) عبارة النهاية وتقييد القمولى الخ بخالف لظاهر كلامهم اه (قوله والا) اي بان كان
احدهما لا يطبق ذلك والآخر يطبق حل ما فرقه نهاية ومغنى (قوله وأشار الزركشى) الى المتن عبارة
المغنى والظاهر القطع كما اطلقه الاصحاب لمشاركته في اخراج نصابين فلا ينظر الى ضعفه اه (قوله وهو الا ليق)
اي التنظير (قوله وبحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان محله) اي ما ذكره المصنف (قوله

لبقاء الحرز بالنسبة اليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج ما نصه قوله ابقاء للحرز
بالنسبة اليه هذا ليس له معنى فيما اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضاً فكيف
يقطع والفرض ان المخرج ثانياً دون نصاب ففي كلامه مؤاخذة من وجهين بل من ثالث ايضاً وذلك لان
اطلاقه يوم تصور اعادة المالك من غير علم وهو محال والمؤاخذات الثلاث وارادة على الشارح كما لا يخفى نعم
يمكن منع محالية الثالث لجران يشبه حرز المالك بحرز غيره فيصاحبه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة
ودفع قوله وايضاً الخ بان القطع انما هو بمجموع المخرج ثانياً والمخرج أو لا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع
الاول ايضاً فليتامل (قوله فانصب منه نصاب) لو اخذه مال كعبدا انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع

قطع مطبق حمل مساويه فقط وأشار الزركشى الى اعتماده ونظر فيه غيره بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الا ليق باطلاقهم
وعلمهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيعاً للمسروق كذلك وبحث الاذرعى والزركشى ان محله

فيما اذا بلغ نصابا اذا استقل كل ولا فان كان احدهما غير مكلف فهو آلة له فيقطع المكلف فقط ويؤخذ من كونه آلة له انه امره أو أذنه (ولو سرق) مسلم أو غيره (خمر) ولو محترمة (وخنزير أو كلبا) ولو مقتنى (وجلد ميتة بلا دبح فلا قطع) لانه ليس بمال وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما سيجل في خلاف ما إذا دبح أو تحللت الخمر (١٢٨) ولو بفعله في الحرز (فان بلغ اناء الخمر نصابا) ولم يقصد باخراجه اراقها وقد دخل بقصد سرقة

(قطع) به (على الصحيح) لانه اخذه من حرزه ولا شبهة كاناء بول وحكى جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق ان استحقاق الاول للكسر لزالة للسكر بشرطه السابق في الغصب صيره غير معتد به بخلاف الثاني ويؤيده ان الخمر لو كانت محترمة أو اريق في الحرز قطع قطعاً ما لو قصد باخراجه تيسر إفسادها وان دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد إفسادها وان أخرجه بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في سرقة طنبور ونحوه) من آلات اللهو وكل آلة معصية كصليب وكتاب لا يحل الانتفاع به كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره) أو نحو جلده (نصابا) ولم يقصد بدخوله أو باخراجه تيسر إفساده (قطع قلت الثاني اصح والله اعلم) لسرقة نصابا من حرزه ولا شبهة له فيه ولو كانت لذى قطع قطعاً الشرط الثاني

فما (الخ) متعلق بضمير محله (قوله إذا بلغ) أي الخرج بالاشتراك والظرف متعلق بمحله وقوله إذا استقل الخ خبر ان (قوله فان الخ) الاول بان الخ بالباه (قوله غير مكلف) بان كان صدياً أو مجنوناً لا يميز مغنى ونهاية قال ع ش قوله لا يميز قيد في كل من الصبي والمجنون اه (قوله انه) أي المكلف (قوله امره أو أذنه) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر أو الأذن وفي كونه حيث ذآلة توقفه اه سم ويؤيدها ما مر عن المغنى والنهاية انفا (قوله مسلم) إلى قوله وحكى في النهاية إلى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله ولو محترمة) أي بان كانت لذى أو لمسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد اه ع ش (قوله كما سرق) أي في أول الباب (قوله بخلاف جلد دبح) أي فانه يقطع به لان له قيمة وقت الإخراج اه ع ش (قوله ولو بفعله في الحرز) أي ولو كان الدبغ والتخلل بفعل السارق في الحرز ثم أخرجه اه سيد عمر (قوله القطع فيه) أي الاتفاق في اناء بول (قوله ان استحقاق الاول) أي اناء الخمر (قوله صيره الخ) خبر ان وضمير النصب الاول (قوله بخلاف الثاني) أي اناء البول (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله ما لو قصد الخ) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله تيسر إفسادها) أي الخمر (قوله وإن دخل بقصد سرقة) ولو دخل بقصد سرقة أو إفسادها فلا يبعد عدم القطع للشبهة سم اه ع ش (قوله أو دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله بقصد إفساده) أي الخمر فالانساب التائيت (قول المتن في طنبور) بضم الطاء ويقال فيه ايضاً طنبور فارسي معرب اه مغنى (قوله وكل آلة الخ) عطف على آلات اللهو (قوله كالخمر) علة لقول المصنف ولا قطع الخ اه ع ش (قوله ولو كانت الخ) أي الطنبور ونحوه والفرض ان مكسره يبلغ نصابا اه ع ش (قوله أي المسروق) إلى قوله والخبر ان داود في النهاية والمغنى إلا قوله واستحقاق إلى قوله وذلك وإلا مسألة الوقف وقوله كربة وإن لم يقبضه (قوله نخورهن) أي كاجارة اه مغنى (قوله واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى أو (قوله ولو على قول الخ) غاية في قوله بما له فيه ملك الخ (قوله ما هو أقوى منه الخ) وهو في مسألة الوصية تقصيره بعدم القبول اه رشيدى (قوله وذلك) أي ما له فيه ملك الخ (قوله بزم من خيار) أي ولو للبائع اه ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك ايضاً اه (قوله أو مشتر) أي ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه ما لا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كافي الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في الصور تين مغنى ونهاية قال ع ش قوله بعد تسليم الثمن مفهومه انه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بان المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه إلا ان يقال لما كان ممنوعاً من اخذ ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل حرز الامتناع دخوله عليه اه (قوله وموقوف الخ) أي ومؤجر ومروهن اه مغنى قوله وموهوب الخ) أي وإن افهم منطوقه قطعه فيه نهاية ومغنى أي لانه يصدق عليه انه ملك لغيره (قول المتن فلو ملكه) أي المسروق أو بعضه اه مغنى (قوله فلا يفيد) أي ملكه بعده أي

لان شرطه الدعوى وقد تعذرت فيه نظر فليراجع (قوله ولا فان كان احدهما غير مكلف) فلو كان احدهما صدياً أو مجنوناً لا يميز فيقطع المكلف وان لم يكن الخرج نصاباً إذا كان قد امره به أو اكرهه عليه غيره كآلة م ر ش (قوله امره أو أذنه) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر أو الأذن وفي كونه حيث ذآلة توقفه (قوله وإن دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد إفساده) لو دخل بقصد سرقة أو إفساده فلا يبعد عدم القطع للشبهة (قوله بزم من خيار الخ) ظاهره وان الملك فيه لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على قول ضعيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك ايضاً (قوله وموقوف وموهوب الخ) بخلاف موصى له به قبل الموت أو قبل القبول كاسياتي (قوله وإن لم يقبضه) هذا لا يصدق عليه ملكه

ما هو أقوى منه لما يأتى في مسألة الوصية وذلك كبيع بزم من خيار سرقة بائع أو مشتر وموقوف وموهوب قبل قبض سرقة الرفع موقوف عليه أو متب (فلو ملكه بارث أو غيره) كربة وإن لم يقبضه (قبل أخرجه من الحرز) أو بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يفيد بعده ولو قبل الثبوت كما اقتضاه كلامهم لان القطع انما يتوقف على الدعوى وقد وجدت ثم راي صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فيه عن نصاب

بأكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) المخرج للمسك له المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع والخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق رداه صفوان قال أنا أبيعها به ثمته فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني به ولتقصه ووجه ذكر هذه هنا مع أنها أنسب بالشرط الاول مشاركتها لما قبلها في النظر لحالة الاخراج كذا قيل وأحسن منه أنه أشار بذلك الى أن سبب النقص قد يكون مملكا كالزاد إذا أخذ المار في غاصب برولحم جعلها ماهرة يسه (وكذا) لا قطع (لوا دعى) السارق (١٢٩) (ملكه) للمسروق قبل الاخراج أو بعده أو للمسروق منه

المجهول أو للحرز أو ملك من له ماله شبهة كايه أو سيده أو أقر المسروق منه بانه ملكه وإن كذبه (على النص) لا حتم له وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن يعارضه تقييدهم بالمجهول فيأمر الصريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف الحرية فكذا هنا إلا أن يفرق بإمكان طرو ملكه لذلك ولو في لحظة بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دارئة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزني بها خلافا لما نقله عن الامام بل نقل الماوردي اتفاقهم على سقوط الحد بذلك وعلى الضعيف فرق بجرى بان التخفيف في الاموال دون الابضاع ولو أنكر السرقة الثابتة بالبينة قطع لانه مكذب للبينة صريحا بخلاف دعوى الملك (ولو سرقا) شيئا يبلغ نصابين (وادعاه احدهما له) أو لصاحبه وأنه اذن له (أو لهما وكذبه الاخر لم يقطع المدعى) لاحتمال صدقه (وقطع

الرفع (قوله للمسك له الخ) هذا تعليل للمسئلة الاولى وقوله ولتقصه تعليل للمسئلة الثانية رشيدى ومغنى (قوله والخبر أبي داود الخ) تعليل لقول الشارح أو بعده وقبل الرفع الخ (قوله قال الخ) أى صفوان (قوله) ووجه ذكر الى قوله كذا قيل في المغنى (قوله هذه) أى المسئلة الثانية (قوله هنا) أى فى الشرط الثانى (قوله بالشرط الاول) أى كون المسروق ربع دينار أو قيمته (قوله أشار بذلك) الى قوله ولا يقطع بسرقة فى النهاية الا قوله خلافا لما نقله الى ولو أنكر (قوله وكذا لا قطع) الى قوله على ما اقتضاه فى المغنى (قوله) لو ادعى السارق ملكه) أى وان لم يكن لا ثبته وكان ملك المسروق منه ثابتا بينة أو غيره أو هى من الحيل المحرمة بخلاف دعوى الزوجية فهى من الحيل المباحة نقله ع ش عن الشيخ أبى حامد ثم بين الفرق بينهما (قوله للمسروق) قضيته ارجاع ضمير ملكه للسارق والظاهر رجوعه للمسروق كما جرى عليه المغنى فقال أى المسروق أو ملك بعضه اه (قوله قبل الاخراج) متعلق بملكه عبارة المغنى ولم يسند الملك الى ما بعد السرقة وبعد الرفع الى الحالكم وثبتت السرقة بالبينة اه (قوله أو للمسروق منه) أى ادعى ملكه للشخص المسروق منه اه ع ش (قوله المجهول) أى حريته (قوله أو للحرز) عبارة المغنى ويجرى الخلاف فى دعوى ملك الحرز أو انه اخذ باذن المالك أو انه اخذ هو ودون نصاب أو كان الحرز مفتوحا أو كان صاحبه معرضا عن الملاحظة أو كان تأمنا هذا كله بالنسبة الى القطع اما المال فلا يقبل قوله فيه بل لا بد من بينة أو يمين مردودة فان نكل عن التمين لم يجب القطع اه مغنى (قوله أو ملك من الخ) أى للمسروق أو المسروق منه أو الحرز (قوله أو أقر الخ) عطف على ادعى (قوله بانه ملكه الخ) أى ان المال المسروق ملك السارق وان كذبه السارق ولو أقر بسرقة مال رجل فأنكر المقر له ولم يدعه لم يقطع لان ما أقر به يترك في يده كما سرق فى الاقرار اه مغنى (قوله لاحتماله) أى لاحتمال صدقه فصار شبهة دارئة للقطع ويروى عن الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه ساء السارق الظريف أى الفقيه اه مغنى (قوله لاحتماله) هو جرى على الغالب بدليل ما بعده اه رشيدى (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجامع هذا قوله لاحتماله اه سم (قوله فيأمر) أى آتفا (قوله هنا) أى فى دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طرو ملكه) أى السارق أو نحو بعضه لذلك أى لنحو المال المسروق (قوله كدعواه زوجية الخ) أى ولو كانت المزني بها معروفة بتزويجهما من غيره اه ع ش (قوله بذلك) أى دعوى زوجية أو ملك المزني بها (قوله وعلى الضعيف) أى الذى نقله عن الامام (قوله) بخلاف دعوى الملك) أى فى مقابلة البينة فانه ليس فيها تكذيب البينة اه مغنى (قوله شيئا) الى قوله أى ما لم يدخل فى المغنى (قوله وانه اذن له) انظر ما الحاجة اليه مع انهما سرقا معا وحاصل دعواه حينئذ انه اخرج المسروق بحضور مال كهم معا وناله فيه وان لم ياذن له فى ذلك وقوله لانه مقر الخ أى فيما لو ثبت اصل السرقة بأقرارهما لا بالبينة وبذلك صور فى شرح المنهج اه رشيدى (قوله فاشبهه وطء أمة الخ) أى فلا يحده اه ع ش (قوله فيقطع به على ما جزم به القفال) هذا محمول على ما اذا اختلف حرزهما اه مغنى (قوله) حرزهما) أى المشترك والخاص بالشريك (قوله أى ما لم يدخل بقصد سرقة الخ) ويرجع فى ذلك لقوله وقياس ما تقدم فيما لو اشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من انه اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع انه يقطع دنا (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجامع هذا قوله لاحتماله (قوله الصريح فى انه لا نظر لدعواه ملك معروف) قياس عدم الالتفات الى دعواه ملك معروف الحرية عدم الالتفات الى دعوى الزانى زوجية المزني بها

(١٧ - شروانى وابن قاسم - تاسع) (الآخر فى الاصح) لانه مقر بسرقة نصاب لاشبهة له فيه أما اذا صدقه فلا يقطع كالدعى وكذا إن لم يصدق ولا كذبه أو قال لأدري لاحتمال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (فى الاظهر وإن قل نصيبه) لان له فى كل جزء حقا شائعا فاشبهه وطء أمة مشتركة وخرج بمشتر كسرقة ما يخص الشريك فيقطع به على ما جزم به القفال والوجه جزم الماوردى بأنه إن اتحد حرزهما لم يقطع أى ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذما مما يأتى

قيل قول المتن أو أجنبي المصوب والاقطع ولا يقطع بسرقة ما قبل هبته ولم يقبضه كما مر بخلاف ما وصى له به بعد الموت وقبل القبول لان
العقد لم يتم فضعت الشبهة واعتراض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لان الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في
الاول وقد يجاب بان الهبة بعد العقد الصحيح (١٣٠) لا تتوقف الاعلى القبض بخلاف الوصية بعد الايجاب الصحيح والموت تتوقف على القبول

وعدم وجود دين يبطلها
فضعف سبب الملك هنا
جدافانه معرض لا يطل
ولو يحدث دين بخلافه ثم
والخلاف الاقوى انما هو
عند تحقق عدم الدين فتامله
لتعلم به اتجاهه لمحوه بما خفي على
من شنع عليهم الشرط
(الثالث عدم الشبهة) له
(فيه) للخبر الصحيح ادرؤا
الحدود بالشبهات وفي رواية
صحيحة عن المسلمين اى
وذكرهم ليس بقيد كما
مرت نظائره ما استطعتم
(فلا قطع بسرقة مال اصل)
للسارق وان علا (وفرع)
له وان سفل لشبهة استحقاق
النفقة في الجملة وبحث
البليغى انه لو نذر اعتاقه
غير المميز فسرقة اصله أو
فرعه قطع لا تنفاه شبهة
استحقاق النفقة عنه بامتناع
تصرف الناذر فيه مطلقا
وبه فارق المستولدة وولده
لان له ايجارهما قيل وفيه
نظرا ولا وجه للنظر مع
علم السارق بالنذر وان يمتنع
به عليه التصرف فيه (و) لا
قطع بسرقة من فيه رقلو
مبعضا ومكاتباما مال (سيد)
او اصله او فرعه او نحوهما
من كل من لا يقطع السيد
بسرقة ماله اجماعا ولشبهة

مطلقا قاله ع ش وفيه ان الفرق بينهما ظاهر (قوله قيل قول المتن) اى فى الفصل الآتى (قوله
بخلاف ما وصى الخ) اى سرقة ما لو الخ على حذف المضاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا المحذوف (قوله
بينهما) اى مسألة الهبة ومسألة الوصية (قوله بل الثاني) اى الموصى له المذكور اولى اى بعدم القطع من
المنهك المذكور (قوله بان الهبة) اى حصول الملك بها (قوله فضعف سبب الملك الخ) اى مع ان الموصى له
مقصر بعدم القبول قيل اخذته نهاية ومعنى (قوله للخبر الصحيح) اى قول المتن والاظهر في النهاية وكذا في
المعنى الا قوله اى الى ما استطعتم وقوله وبحث الى ولا قطع وقوله ولو ادعى الى كالموظن (قوله ادرؤا) اى ادفعوا
وقوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين اى مضمونة الى قوله بالشبهات اه ع ش (قوله اى وذكرهم) الى قوله
ما استطعتم كان الاولى تاخير عنه وابدال قوله اى وذكرهم بقوله والا سلام الخ (قوله فلا قطع بسرقة مال
اصل السارق وان علا وفرع له الخ) اى وإن اختلف دينهما كما بحثه بعض المتأخرين ومعنى وع ش عن سم
على المنهج وسواء كان السارق منها حرا او عبدا كما صرح به الزركشى نهاية ومعنى (قوله وبحث البليغى
الخ) معتمد اه ع ش (قوله عنه) اى العبد هو متعلق بانتفاء اهرشيدى (قوله مطلقا) اى فى عينه وفى
منفعته (قوله وبه) اى بالامتناع المذكور (قوله فارق) اى القن المنذور عنه (قوله قيل وفيه نظر اه الخ)
عبارة النهاية وما نظر به فيه يرد بانه لا وجه له مع علم السارق الخ (قوله مع علم السارق الخ) اى اما اذا لم يعلم
فللنظر فيه وجه كما هو واضح اهرشيدى (قوله به) اى النذر عليه اى الناذر (قوله ولا قطع بسرقة من فيه رقلو
الخ مال سيد الخ) ولا فرق كما بحثه الزركشى بين اتفاق دينهما واختلافه اه نهاية (قوله من كل من لا يقطع
السيد الخ) اى مكاتب السيد او اصله او فرعه ومن ملك بعضه نهاية ومعنى (قوله ولو ادعى القن الخ) يغنى
عنه ما قدمه فى شرح وكذا لو ادعى ملكه (قوله او سرق الخ) عطف على ادعى (قوله فكذلك) اى لا قطع
اه ع ش (قوله للشبهة) اى لان ما ملكه بالحرية فى الحقيقة لجميع بدنه ومعنى وع ش (قوله اى بسرقة
ماله) الى قوله لانه فى المعنى وكذا فى النهاية الا قوله لسواء جنس دينه وغيره (قوله المحرز عنه) بان يكون فى بيت
اخر غير الذى هما فيه اما لو كانا فى بيت واحد فلا قطع ولو كان المال فى صندوق مقفل مثلا سلطان وفى ع ش
انه لو كان فى صندوق مقفل يكون محرز وان كان الموضع واحدا هجرى اى اقول قول المغنى اما لو كان المال
فى مسكنهما بلا اضرار فلا قطع قطعا اه قديوق الثاني ولكن الاول هو الاقرب الموافق لتقييد الشارح
والنهاية قول المصنف الاتى وعروة دار وصفها الخ بقولهم الغير نحو السكان (قوله وشبهة استحقاقها)
اى الزوجة وهو رد لدليل مقابل الاظهر (قوله لانهما مقدرة الخ) اى مؤنتها ولو نثى كان اولى (قوله فارت
المبعض) كذا فى النهاية بالميم وكتب عليها الرشيدى مانصه هكذا فى النسخ بميم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة
وان كانت صحيحة ايضا ثم رايت نسخة كذلك اه (قوله ايضا الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الزوجة
اذ لم تستحق على الزوج شيئا حين السرقة الخ (قوله منهما) اى النفقة والكسوة (قوله فاخذته بقصد
الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن سم واقره ع ش ثم
المعروفة الزوجة لغيره فليراجع (قوله فضعف سبب الملك هنا جدا الخ) وايضا فالوصى له مقصر بعدم
القبول قبل اخذه (قوله فلا قطع بسرقة مال اصل للسارق وإن علا) سواء كان السارق حرا او عبدا مرش
(قوله بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن (قوله

استحقاق النفقة ولان يده كيدسيده ولو ادعى القن أو القريب ان المسروق او حرزه ملك أحد ممن ذكر لم يقطع وان كذبه بين
كالوظن انه ملك لمن ذكر او سرق سيده ما ملكه ببعضه الحر فكذلك للشبهة (والاظهر قطع احد الزوجين بالاخر) اى بسرقة ماله المحرز عنه
لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة فى ماله لا اثر لها لانها مقدرة محدودة وبه فارقت المبعض والقن وايضا فالقصد
انه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقة فاخذته يقصد الاستيفاء لم تقطع

كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره ان حل وجحد الغريم او ما طل لانه حيثئذ ما ذون له في اخذه شرعا وبه يعلم انه لا بد من وجود شروط الظفر ولو قيل قصد الاستيفاء وحده كاف لم يبعد لانه يعد شبهة (١٣١) وإن لم يبح الاخذ نظير شبه كثيرة

ذكروها وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولا يقطع بسرقة طعام في زمن قحط لم يقدر عليه ولو بشمن غال (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (ان افرز لطائفة ليس هو منهم قطع) لاذل شبهة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين علمه بانه افرز لهم وان لا والذي يتجه انه متى لم يعلم الافراز وكان له فيه حق لا يقطع لان له فيه حيثئذ شبهة باعتبار ظنه (والا) يفرز (فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح) ولو غنيا (وكصدقة) اي زكاة افرزت (وهو فقير) اي مستحق لها بوصف فقر او غيره واثرا الاول انلبته على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة وإن لم يجر فيها ظاهر كما يأتي (والا) يكن له فيه حق كغنى اخذ مال صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غازيا (قطع) لا تنفاه الشبهة بخلاف اخذه مال المصالح لانها قد تصرف لما ينتفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا لانه لا ينتفع به الاتبعالا والاتفاق

بين الفرق راجعه (قوله) كدائن سرق مال مدينه (الخ) ولا يقطع بزائد على قدر حقه اخذه معه وإن بلغ الزائد نصا با او هو مستقل لانه إذا تمكن من الدخول والاخذ لم يبق المال محرز امغنى وروض مع شرحه (قوله) بقصد ذلك) اي الاستيفاء (قوله) ان حل وجحد الغريم (الخ) وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل سم اي وكذا سرقة مال غريمه الغير المماطل اه ع ش (قوله) وبه يعلم (الخ) اي بالتعليل (قوله) ولو قيل (عبارة المغنى) ومحل كما مر ان يكون جاحدا او بما طلا وقد يقال لا حاجة إلى هذا إذا الكلام في السرقة والاخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرقة اه (قوله) لم يبعد (وفاقا للمغنى) كما مر آتقا ولبعض نسخ النهاية عبارة انه كانه عليه الرشيدى كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله) ولا يقطع (إلى المتن في النهاية والمغنى) (قوله) ولا يقطع بسرقة طعام (وكدائن اذن له في الدخول إلى دار او حانوت لشراء او غيره فسرقة ويقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما كصيد لعموم الأدلة ولا اثر لكونها مباحة الاصل ولا يقطع بسرقة معرض للتلف كهريسة وفوا كدو بقول لذلك وبما هو تراب ومصحف وكتب علم شرعى وما يتعلق به وكتب شعر نافع لما مر فان لم يكن مباحا نافعاً قوم الورق والجلد فان لمنا نصا با قطع والا فلا ولو قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانيا من مال السكها الاول او من غيره قطع ايضا كالوزنى بامرأة لخدمته زنى بها ثانيا مغنى وروض مع شرحه (قوله) لم يقدر عليه (ولو بمن الخ) اي بان وجحد الثمن ولم يسمح به مال السكها وعجز عن الثمن اه رشيدى (قول المتن ان افرز) الاولى فان الخ بالفاء (قول المتن لطائفة) اي كذوى القرى والمساكين اه مغنى (قوله) ولو غنيا) الى قوله وما وقع في المغنى الا قوله بوصف فقر الى المتن وقوله وان لم يجر الى المتن والى قوله واعترض (قوله) افرزت) اي عن غيرهما فلا يخالف موضوع المسئلة وقال الرشيدى قوله افرزت انظر ما الداعى له وكانه لبيان الواقع اه (قول المتن وهو فقير) اي او غارم لذات البين او غازاه مغنى (قوله) الاول) اي الفقير (قوله) فلا يقطع) اي وان اخذ زيادة على ما يستحقه اخذا ما تقدم عن الروض وشرحه اه ع ش (قوله) للشبهة) عبارة المغنى فلا يقطع والمستلثين اما فى الاول فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد الخ واما فى الثانية فلا يستحقه بخلاف الغنى فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غازيا او غارم لذات البين فلا يقطع اه (قوله) وان لم يجر فيها ظفر) اي وان لم يوجد فيها ما يجوز الاخذ بالظفر اه ع ش (قوله) وليس الخ) اي والحال ليس ذلك الغنى (قوله) بخلاف اخذه) اي الغنى (تنبيه) من لا يقطع بسرقة مال بيت المال لا يقطع اعلمه او فرعه او رفيقه بسرقة منه وخرج بمال بيت المال مالو سرق مستحق الزكاة من مال وجبت عليه فانه ان كان المسروق من غير جنس ما وجب قطع وان كان منه وكان متعينا للصراف وقلنا بالاصح انها تتعلق بالشركة فلا قطع كالمال المشترك قاله البغوى وصاحب السكافى اه مغنى (قوله) لانها الخ) الاولى التذكير (قوله) كعمارة المساجد) اي والقناطر والرباطات فينتفع بها الغنى والفقير من المدين لان ذلك مخصوص بهم اه مغنى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا من مال المصالح كان او من غيره (قوله) لانه لا ينتفع به الاتبعالا الخ) عبارة المغنى وانتفاعه بالةناطر والرباطات بالنسبة من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا لا اختصاصه بحق فيها اه (قوله) هذا التفصيل) اي قول المصنف والا فلا يصح الخ (قوله) انه لا قطع بسرقة مسلم) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما فى المال المشترك سم اه بجيرى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا حيث اخذ من سهم المصالح بخلاف

كدائن سرق مال مدينه الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال او المماطل واخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حيثئذ ما ذون له في اخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو اي كجنس حقه في ذلك ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وان بلغ الزائد نصا با اه وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد

عليه منه عند الحاجة مضمون عليه وما وقع في اللقيط من عدم ضمانه حمل على صغير لا مال له واعترض هذا التفصيل بان المعتمد الذى دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لان له فيه حقا في الجملة الا ان افرز لمن ليس هو منهم ويمكن حمل المتن عليه بجعل قوله ان كان له حق في المسلم وقوله والا فى الذى وقوله وهو فقير

للعالم فلا مفهوم له وقول شارح ان الذي يقطع بلا خلاف يرد حكاية غيره للخلاف فيه ولو في بعض احواله وحينئذ فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الافراز لا يقطع مطلقا وإيهاه تخصيص (١٣٣) ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد كما أن إيهاه أن مال الصدقة بسائر أنواعها من

أموال بيت المال غير مراد أيضا وإن لم ينبه عليه أحد من الشراح فيما علمت وقد تقول عبارته بجعله من باب ذكر النظير وإن لم يصدق عليه المقسم فيرتفع هذا الإيهاه من أصله (والمذهب قطعه بباب مسجد وجذعه) ونحو منبره وسقفه وسواريه وقناديله التي للزينة وتأزيره أي التي للزينة أو التحصين لأن ذلك معد لتحصينه وعمارته وإيهاه لا لا انتفاع الناس به ويؤخذ منه أن الكلام في غير منبر الخطيب لأنه ليس لتحصين المسجد ولا للزينة بل لا انتفاع الناس بساكنهم الخطيب عليه لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا به لو خطب على الأرض ويقطع بسرقة ستر الكعبة أن أحرز بالحياطة عليها (لا بنحو) حصره وقناديل تسرج) فيه لأنه معد لا انتفاع المسلمين به فكان كمال بيت المال ومن ثم قطع بها الذي مطلقا وكذا من لم توقف عليه بان خصه بطائفة ليس هو منهم وجواز دخول غيرهم الذي أفتى به ابن الصلاح إنما هو بطريق التبعية مع عدم شمول لفظ الواقف لهم وتردد الزركشي

مالوا أخذ من مال الزكاة على ما مر اه ع ش وفي المغني وشرحي الروض والمنهج ما يوافقه (قوله للعالم الخ) لو اراد أن المقصود به مطلق المستحق فهو مكرر مع ما مر منه أو مطلق المسلم وهو ظاهر سياقه بل صريحه فهو مخالف لما مر عن المغني وشيخ الاسلام وع ش (قوله يقطع بلا خلاف) أي فلا يصح جعل والافي الذي لذكر المصنف الخلاف فيه (قوله ولو في بعض احواله) لعله حال حاجته إلى النفقة (قوله وحينئذ) أي حين حمل المتن على ما ذكر (قوله فيفيد المتن) إلى المتن في النهاية إلا قوله كان إلى وقد تقول (قوله مطلقا) تذكر ما مر فيه عن ع ش وغيره (قوله ببعض أموال بيت المال) أي بمال المصالح (قوله وإن لم يصدق عليه) أي مال الصدقة بجميع أنواعها (قوله المقسم) أي مال بيت المال (قول المتن وجذعه) نحو الأخشاب التي يسقف عليها ع ش اه يجزئ (قوله وسقفه) إلى قوله أي التي في النهاية والمغني (قوله سقفه) أي لانه إنما يقصد بوضعه صيانتها لا انتفاع الناس فلو جعل فيه نحو سقيفة يقصد به وقاية الناس نحو الحرف لا قطع بها ومن ذلك ما يغطي فيه نحو فتحة في سقفه لرفع نحو البرد الحاصل منها عن الناس مر اه سم على المنهج اه ع ش (قوله وتأزيره) ومثلها الشبايك اه ع ش (قوله لتحصينه) راجع للباب وتأزير التحصين وقوله وعمارته راجع لجذعه ونحو منبره وسقفه وسواريه وقوله وإيهاه راجع لقناديل وتأزير الزينة (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله في غير منبر الخطيب الخ) قضيته أنه قد يكون في المسجد منبر غير منبر الخطيب ولعله مجرد فرض وإلا فلا وجود له فيما رأيناه من المساجد (قوله في غير منبر الخطيب) أي ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ نهاية ومغني (قوله) لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا الخ) الوجه عدم القطع وإن خطب بالأرض لا يستحق الانتفاع به في الجملة لو خطب عليه لأعداده لذلك اه سم (قوله ويقطع) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بسرقة ستر الكعبة الخ) وينبغي أن يقال مثل ذلك في ستر الأولياء اه ع ش (قول المتن لا حصره) أي المدة للاستعمال وخرج بها حصر الزينة فيقطع بها كما قاله ابن الملقن وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك أي يخط عليه وإن يكون بلاط المسجد كحصره المدة للاستعمال اه مغني (قوله بنحو حصره) أي كسائر ما يفرش فيه نهاية ومغني أي ولو كان ثميناً كبساط نفيس وينبغي أن يلحق بذلك أبواب الأخلية لأنها تتخذ للستر بها عن أعين الناس ع ش (قول المتن وقناديل تسرج) أي وإن لم تكن في حالة الأخذ تسرج اه نهاية (قوله لانه معد) إلى قوله وينافي في المغني إلا قوله وجواز دخولهم إلى وتردد الزركشي (قوله قطع بها الذي) أي بسرقتها من المسجد أما سرقتها من كنائسهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم في سرقته من المسجد المذكور في قول المصنف ولذهب قطعه بباب المسجد الخ اه ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كانت للزينة أو للاستعمال (قوله وكذا من) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله وجواز دخولهم إلى والوجه وقوله لمن ينتفع بها (قوله وكذا من لم يوقف) عبارة النهاية والمغني ومحل ذلك في مسجد عام أما ما اختص بطائفة فيتجه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغير ما يقطع مطلقا اه (قوله إنما هو بطريق التبعية) أي فاشبه الذي إذا سرق من مال بيت المال لأن ذلك تبع للمسلمين اه ع ش (قوله بالاستماع الخ) أي وبالتعلم منه اه مغني (قول المتن والأصح قطعه بموقوف) أي سواء قلنا الملك فيه لله تعالى أم للموقوف عليه نهاية وأسنى زاد المغني أم الواقف اه (قوله أذلاشبهة حينئذ) أما إذا كان فيه استحقاق أو شبهة استحقاق كمن سرق مما وقف على جماعة هو منهم أو سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه أو وقف على الفقراء للدين المؤجل (قوله منبر الخطيب) مثله دكة المؤذن وكرسی الواعظ مرش (قوله مالم ينتفعوا به الخ) الوجه عدم القطع وأن خطب بالأرض لا يستحق الانتفاع به في الجملة لاسماع الخطيب لو خطب عليه لأعداده

وهو

في سرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد والأوجه

عدم القطع ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الأسراج (والأصح قطعه بموقوف) على غيره من ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشاركاله في صفة من صفاته المعتبرة في الونف أذلاشبهة له فيه حينئذ ومن ثم لا قطع بسرقة موقوف

على جهة عامة كبكرة بئر مسبله لمن ينتفع بها وإن سرقة ذمى على ما قاله الروياني وعلمه بأنه تبع لناو ينافيه ما مر في مال بيت المال إلا أن يفرق بان
شمول لفظ الواقف له عناصره من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التبعية فكانت (١٣٣) الشبهة هنا قوية جداً ما غلة الموقوف

المذكور فيقطع بها قطعاً
لأنها ملك الموقوف عليه
اتفاقاً بخلاف الموقوف
وظاهر كلامهم قطع البطن
الثانية في وقف الترتيب
لأنهم حال السرقة ليسوا
من الموقوف عليهم باعتبار
الاستحقاق ويحتمل خلافه
لشبهة صحة صدق أنهم من
الموقوف عليهم (وأم ولد
سرقها) من حرز حال كونها
معذورة كان كانت (نائمة
أو مجنونة) أو مكرهة أو
أجمعية تعتقد وجوب الطاعة
أو عمية لأنها مضمونة
بالقيمة كالقن بخلاف
عاقلة متيقظة مختارة بصيرة
لقدرتها على الامتناع
ويجوز خلافها في ولدها
الصغير التابع لها ونحو
منزور عتقه لاني نحو قن
صغيراً ونحو نائم بل يقطع
به قطعاً إذا كان محرزاً ولا
قطع بسرقة مكاتب ومبعض
قطعاً لما فيه من مظنة الحرية
وقد يستشكل بأم الولد بل
الحرية فيها أقوى منها في
المكاتب لعوده في الرق
بأدنى سبب بخلافها ويجاب
بان استقلاله بالنصرف
صير فيه شبهة بالحرية أقوى
بما فيها لانه مستقبل مترقب
وقد لا يقع (الرابع) كونه

وهو فقير فلا قطع قطعاً اهـ معنى (قوله على جهة عامة) أى أو على وجوه الخير اهـ معنى (قوله مسبله)
أى للشرب اهـ عـش (قوله لمن ينتفع بها) شامل للانتفاع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة
النهاية كما قاله الروياني لأن له فيها حقاً ولا ينافيه ما مر الخ لأن شمول لفظ الواقف الخ (قوله وعلمه بأنه الخ)
عبارة المغنى قال صاحب البحر وعندى أن الذى لا يقطع بسرقتها أيضاً لأن له فيه حقاً اهـ وهذا هو الظاهر
اهـ (قوله ما غلة الموقوف المذكور فيقطع الخ) كذا في المغنى (قوله بخلاف الموقوف) أى فان فيه الخلاف
اهـ رشيدى (قوله من حرز) إلى قوله وقد يستشكل في المغنى وإلى قول المتن الرابع في النهاية لإلا قوله ويجزى
إلى ولا قطع (قوله أو أجمعية الخ) أى أو مغنى عليها أو سكراته اهـ نهاية (قوله التابع لها) أى فى
الرقية (قوله ونحو منذور الخ) عطف على ولدها الصغير عبارة المغنى ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير
من زوج أو زنا وكذا العبد المندور اعتاقه والموصى بعتقه اهـ (قوله لاني نحو قن صغير الخ) عبارة النهاية
وكام ولد في ذلك غيرها أى من بقية الأرقاء كما فهم بالاولى أو التقيد بأم الولد إنما هو للخلاف فيها عـش
وعبارة المغنى ولو سرق عبد صغير أو مجنون أو بالغ أو أجمعي لا يميز سيده عن غيره قطع قطعاً إذا كان محرزاً
اهـ (قوله بسرقة مكاتب) أى كتابة صحيحة اخذ من قوله باستقلاله الخ اهـ عـش (قوله لما فيه) أى فى كل
من المكاتب والمبعض (قوله وقد يستشكل) أى المكاتب (قوله بل الحرية الخ) عبارة النهاية ويقال
الحرية الخ (قوله لعوده) تعليل للاشكال والضمير راجع للمكاتب اهـ عـش ويجوز كونه تعليل لقوله
بل الحرية الخ (قوله لانه) أى ما فيها ولو انت الضائر بارجاعها إلى الحرية لكان أولى (قوله وقد لا يقع)
أى بان توت قبل السيد اهـ عـش (قوله إجماعاً) إلى قوله ويبحث في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وحدها
إلى لأن الشرع وقوله وهو ما حرز إلى المتن (قوله من قوى متيقظ) سياق في بعض الأفراد الاكتفاء
بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابلته بالقوى فاعل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور
اهـ رشيدى (قول المتن أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من التحصين وهو المنع اهـ (قوله وحدها)
وفاقاً للنهج عبارة مع شرحه وكونه محرزاً بلحاظ دائم أو حصانة لموضعه مع لحاظه في بعض من أفرادها
اهـ وخلافاً للمغنى عبارة تعبيره بأو يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مراداً فانه سبـح
بخلافه في قوله وان كان بحصن كفى لحاظ معتاد فدل على ان اعتبار الملاحظ لا بد منه إلا أن يحتاج في غير
الحصن إلى دوامه ويكتفى في الحصن بالمعتاد اهـ (قوله أو مع ما قبلها) أى الملاحظة فاعلم انه قد تكفى الحصانة
وحدها وقد تكفى الملاحظة وحدها سمى أى وقد يجتمعان اهـ عـش (قوله لأن الشرع الخ) علة لقوله وإنما
يتحقق الأحرار الخ المفيدان المدار في الحرز على العرف عبارة المغنى والروض والمحكم في الحرز العرف
فانه لم يجد في الشرع ولا اللغة فرجع الخ (قوله والأوقات) فقد يكون الشيء حرزاً في وقت دون وقت بحسب
صلاح أحوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيقاً وقال
الماوردي الأحرار يختلفون خمسة أوجه باختلاف نفاسة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دغاره
وعكسه وباختلاف الوقت أماناً وعكسه وباختلاف السلطان عدلاً وغلظة على المفسدين وعكسه وباختلاف
الليل والنهار وأحرار الليل أغلظ اهـ معنى (قوله مضيق) بفتح الياء المشددة (قوله مع انتفاهما) أى الملاحظة
والحصانة (قوله منزل منزلة ملاحظة) يجوز أيضاً ان ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن ان يدعى حصانة

لذلك وأما تركه إياه وخطبته على الأرض فلا ينافى ذلك فليتا مل (قوله إلا أن يفرق) كتب عليه مر (قوله كان
كانت نائمة) أو مغنى عليها أو سكراته مرش (قوله لقد رتبها على الامتناع) وكام الولد في ذلك غيرها كما فهم
بالاولى مرش (قوله وحدها أو مع ما قبلها) فاعلم انه قد تكفى الحصانة وحدها وقد تكفى الملاحظة وحدها

محرزاً إجماعاً وإنما يتحقق الأحرار (بملاحظة) للسرقة من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم بما يأتى فأو مانعة
خلو فقط لأن الشرع أطلق الحرز ولم يبينه ولا ضبطته اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات
واشترط لأن غير المحرز مضيق فماله هو المقصر قيل الثوب بنومه عليه محرز مع انتفاهما ويرد بأن النوم عليه المانع غالباً لا يجده

موضعه حقيقة سمى أى بأن يقال المراد بالموضع مأخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه
عش (قوله أو تابعه) عطف على ذلك النوع (قول المتن فان كان بصحراء) إلى قوله كفى لحاظ معتاد ما قد
ينهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو
حصانة الخ الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافى عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو
الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفى لحاظ معتاد أى حيث يعتبر اللحاظ سم على حج ويصرح به قول
الشارح قبل فإو مانعة خلوا الخ اه عش (قوله وكل منها الخ) أفهم أنه إذا كان لاحدها حصانة كان حرزا
فليراجع إلا أن يقال الواو فيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة اه عش وإلى الأول يميل القلب كما
هو أى الاحراز هو المشاهد في مساجد إسلامبول ولذلك يجعل اهله نقودهم وجواهرهم في مساجدهم
والله اعلم (قوله بكسر اللام) وهو المراعاة مصدر لاحظه واما بفتح اللام فهو كفى الصحاح مؤخر العين
من جانب الأذن بخلاف الذى من جانب الأنف فيسمى موقا يقال لحظه إذا نظر إليه مؤخر عينه اه معنى
(قوله إلا الفترات الخ) أى الغفلات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أو لا فينبغى
تصدق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع اه عش ومر عن المغنى ما يوافقه (قوله واخذ فيها) أى
في تلك الفترة (قوله وبحث البلقينى الخ) اعتمده المغنى وكذا النهاية فيما يأتى في شرح رثوب ومتاع وضعه الخ
وخالفه هنا فقال مانصه وما يحته البلقينى من اشتراط رؤية السارق الخ مخالف لكلامهم اه وبعبارة سم
اعتمد شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى عدم اشتراط ذلك (قوله لأنه لا يمتنع) أى السارق من السرقة
(قوله إلا حينئذ) أى حين الرؤية (قول المتن بحسن) أى كخان وبيت وحانوت اه معنى (قول المتن كفى
لحاظ معتاد) أى حيث يشترط اللحاظ وإلا فقد لا يشترط اللحاظ مطلقا كما يعلم من كلامه الآتى في
الماشية اه سم (قوله ولا يشترط) إلى قول المتن فحرز في النهاية إلا قوله خلافا لمن ظن إلى لا اشتراط
الدوام (قوله فلا يشترط دوامه عملا بالعرف) كذا فى المغنى (قوله هنا) أى فيما إذا كان المسروق بحسن
وقوله وشم أى فيما إذا كان بصحراء أو مسجد الخ (قوله أخذ الخ) علة للظن المذكور وقوله وذلك أى
الاختلاف (قوله وإن لم يكن) عبارة النهاية وإن لم يدم عرفاه (قوله دوام) أى دائما (قول المتن واصطبل
بكسر الهمزة وهى همزة قطع أصلية وكذا بقية حروفه بيت الخيل ونحوها اه معنى (قوله ولو نفيسة) إلى قوله
ومنه يؤخذ فى المغنى إلا قوله واغلق وقوله كما يعلم إلى المتن (قوله ولو نفيسة) أى وكثير الثمن اه معنى (قوله
فع اللحاظ) أى الدائم اه معنى (قوله كما يعلم من كلامه الآتى في الماشية) قضية الأخذ بما يأتى في الماشية إلحاقها
بها وقضيته اعتبار اللحاظ له على ما سياتى التنبيه له فى هامش ما هناك اه سم (قوله بخلاف نحو الثياب) أى
نما يخفى ريسهل حله اه معنى (قوله واستثنى البلقينى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الإسلام (قوله
ورأوية) وقربة السقاء (تنبيه) المتن حرز التبن إذا كان متصلا بالدور كما مر فى الاصطبل معنى
واسنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من قوله ما اعتيد اه رشيدى (قوله تقييد ذلك بالحسيسة) أى بخلاف
المفضضة من السرج واللجم فلا تكون محرزة فيه اه نهاية وقياسه ان ثياب الغلام لو كانت نفيسة

حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم بما يأتى فى الاصطبل (فان كان بصحراء أو مسجد) أو شارع أو سكة منسدة أو نحوها وكل منها لا حصانة له (اشترط) فى الاحراز (دوام لحاظ) بكسر اللام إلا فى الفترات العارضة عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحث البلقينى اشتراط رؤية السارق للملاحظة لأنه لا يمتنع من غير تغفله إلا حينئذ (وان كان بحسن كفى لحاظ معتاد) ولا يشترط دوامه عملا بالعرف وظاهر صنيعهم اختلاف اللحاظ هنا وشم خلافا لمن ظن اتحادهما أخذاهما فى استثناء الفترات وذلك لا اشتراط الدوام ثم إلا فى تلك الفترات القليلة جدا التى لا يخلو عنها احد عادة لا هنا بل يكفى لحاظه فى بعض الأزمنة دون بعض وان لم يكن دواما عرفا (واصطبل حرز دواب) ولو نفيسة ان اتصل بالعمران واغلق والافع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتى فى الماشية (لا آتية وثياب) ولو خسية عملا بالعرف ولان اخراج الدواب مما يظهر ويبعد الاجترار عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البلقينى ما اعتيد وضعه به نحو السطل وآلات الدواب

(قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أيضا أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة (قوله فان كان بصحراء أو مسجد إلى قوله كفى لحاظ معتاد) ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ فى الجملة فى سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافى عدم اعتبار اللحاظ فى بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتى كفى لحاظ معتاد أى حيث يعتبر اللحاظ (قوله وبحث البلقينى اشتراط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم اشتراط ذلك مرش (قوله أى المصنف كفى لحاظ معتاد) أى حيث يشترط اللحاظ وإلا فقد لا يشترط اللحاظ مطلقا (قوله كما يعلم من كلامه الآتى فى الماشية) قضية الأخذ بما يأتى فى الماشية إلحاقها وقضيته اعتبار اللحاظ

لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرز لها اه ع ش (قوله وعرة نحو خان) أى صحنه اه معنى
(قول المتن وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرز مع قطع
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من
قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم (قوله لغير نحو السكان) أى فليست حرزا عن السكان اه سم
(قوله خسية) إلى قوله أى بان يكون في المغنى (قولى المتن وثياب بذلة) أى مهنة ونحوها كاللبسط اه
معنى (قوله وسوق) فاذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (فروع) لو ضم العطار
او البقال ونحوهما الا متعة ووربطها بجبل على باب الحانوت او ارخى عليها شبكة او خالف لوحين على باب
حانوته كانت محرزة بذلك في النهار ولو نام فيه او غاب عنه لان الجيران والمارة ينظرونها وفيما لو فعل ما ينبههم
لو قصدها السارق فان لم يفعل شيئا من ذلك فليست محرزة وما في الليل فمحرزة بذلك مع حارس والبقول
ونحوه كالفجل ان ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصير او نحوه فهو محرز بحارس
وإن رقد ساعة ودار على ما يحرسه اخرى والا متعة النفيسة التي تترك على الحوائث في ليالي الاعياد ونحوها
لتزيين الحوائث وتستر بنطع ونحوه محرزة بحارس لان اهل السوق يعتادون ذلك فيقوى بعضهم ببعض
بخلاف سائر الليالي والثياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كاتمتعة العطار الموضوعة على باب
حانوته فيها سرو القدور التي يطبخ فيها في الحوائث محرزة بسدد تنصب على باب الحانوت للشقة في نقلها إلى
بناء وغلغلق باب عليها والحانوت المغلق بلا حارس حرز لمتاع البقال في زمن الامن ولو ليلالا لمتاع البزاز
بخلاف الحانوت المفتوح والمغلق من الخوف وحانوت البزاز ليلا والارض حرز للبذور والزرع للعادة
وقيل ليست حرز الا بحارس قال الاذرعي وقد يختلف ذلك باختلاف عرف النواحي فيكون محرز في ناحية
بحارس وفي غيرهما مطلقا وهذا الوجه والتحويط بلا حارس لا يحرز الثمار على الاشجار إلا ان اتصلت بجيران
براقبونها عادة واشجار أفنية الدور محرزة بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في الثلجة والجمد في الجمدة
والتين في التين والحنطة في المطامير كل منها في الصحراء غير محرز الا بحارس وابواب الدور والبيوت التي فيها
والحوائث بما عليها من مغاليق وحلق ومسامير محرزة بتركيبها ولو مفتوحة او لم يكن في الدور والحوائث
احد ومثلها كما قال الزركشي وغيره سقف الدور والحوائث ورخامها والاجر محرز بالبناء والخطب
وطعام البياعين محرز بشد بعض كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن اخذ شيء منه إلا بحل الرباط او بتقوى بعض
الغرائث حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يعتد فانه يشترط ان يكون عليه باب مغلق معنى وروض مع شرحه
(قوله او مملوك غير مغصوب) مفهومه انه لو نام في مكان مغصوب لا يكون مامعه محرزا به وبوجه بان
المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرزا له وسياتي التصريح به في كلام المصنف
في الفصل الآتي اه ع ش (قول المتن او توسد متاعا) أى وضعه تحت راسه او اتكأ عليه اه معنى (قوله
محرزا) بفتح الراء أى احرزا (قوله لا مافيه) عطف على متاعا عبارة النهاية بخلاف مافيه اه وعبارة
المغنى واستثنى الماوردي والرويانى فيهما لو توسد شيئا لا يعد التوسد حرزا له كالتوسد كسافيه نقد او جوه
حتى يشده بوسطه قال الاذرعي أى تحت الثياب اه (قوله وبحت تقييده بشده) عبارة النهاية وينبغي كما
قاله الشيخ تقييده بشده الخ اه (قول المتن فحرز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صفوان
قال الشافعي رضى الله تعالى عنه رداؤه كان محرزا باضطجاعه عليه وإنما يقطع بتغييه عنه ولو بدفنه إذا احرز
مثله بالمعينة فاذا غيبه عن عين الحارث بحيث لو نه لم يره كان دفنه في تراب او واره تحت ثوبه او حال بينها

لها على ما سياتي التنبيه عليه في هامش ما هناك (قوله أى المصنف وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت
اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم
اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ (قوله لغير نحو السكان) فليست

(وعرة) نحو خان
(دار وصفقتها) لغير نحو
السكان (حرز آنية) خسية
(وثياب بذلة) آنية او
ثياب نفيسة ونحو (حلى
وتقد) بل حرزها البيوت
المحصنة ولو من نحو خان
وسوق عملا بالعرف
فيهما (ولو نام بصحراء)
أى موات او مملوك غير
مغصوب (او مسجد) او
شارع (على ثوب او توسد
متاعا) يعد التوسد له
محرزا له لا مافيه نحو نقد
الا ان شده بوسطه كما
ياتى وبحت تقييده بشده
تحت الثياب أى بان يكون
الخطب المشدود به تحتها
بخلافه فواتها لسهولة
قطعه حينئذ (فحرز)

ان حفظ به لو كان متيقظا للعرف وكذا إذا اخذ عمامته او خاتمه او مداسه من راسه أو اصبعه الغير المتخلخل فيه وكان في غير الائمة العليا او رجله او كيس نقد شده بوسطه ونازع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الاخير فقط بان المدرك انتباه النائم بالاخذ وهو مستوفى السك وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص (١٣٦) ثمين ويرد بان العرف يعد النائم على كيس نحو نقد مقرطادون النائم وفي اصبعه خاتم بفص ثمين وايضا

جدار فقد اخرجه من حرزه مغنى وروض مع شرحه (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة الى اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الختم على حج اه ع ش (قوله ان حفظ) الى قول المتن ومتصلة في النهاية الا قوله وفارق الى واما قول الجويني (قوله وكذا) الى قوله ونازع في المغنى (قوله وكذا) اى يقطع (قوله اذا اخذ عمامته الخ) اى فيما لو نام بنحو صحراء لا بسا عمامته او غيرها كمداسه وخاتمه اه مغنى (قوله في غير الائمة العليا) اى من جميع الاصابع اه ع ش (قوله او كيس نقد) عطف على عمامته (قوله ونازع البلقيني الخ) عبارة النهاية ونازع البلقيني الخ مردود بان العرف الخ (قوله في الاخير الخ) متعلق بالتقييد (قوله يشمل ما فيه فص الخ) اى فهو مثل النقد فلم صار الخاتم محرزا مطلقا وكيس النقد بشرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف الخ) نشر لاعلى ترتيب اللف (قوله يجعله في يدها الخ) اى وإن كانت نائمة في بيتها فلا يعد نفس البيت حرز له اه ع ش (قول المتن فلو انقلب) اى في نومه اه مغنى (قوله بنفسه) الى قوله لما تقرر في المغنى (قول المتن عنه) اى الثوب اه مغنى (قوله نحو نقب الحرز) اى ما لو نقب الحائط او كسر الباب او فتحه واخذ النصاب فانه يقطع باتفاق اه مغنى (قوله هنا) اى في قلب السارق رفعه اى الحرز وقوله بخلافه ثم اى في النقب (قوله واما قول الجويني وابن القطان الخ) اى المقتضى القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) اى في مسألة الجبل (قوله واما قاله) اى البغوى من عدم القطع (قوله ويؤخذ منه انه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا انه لو رفع الحرز من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتامل سم ومعلوم ان محل ذلك حيث كانت اللبئات التي اخرجهما من الجدار بهدمه لا تساوى نصا باو الا قطع اه ع ش (قوله انه لو اسكره الخ) وقياس ذلك انه لو كان ثقیل النوم بحيث لا يتنبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه سم على حج اه ع ش (قول المتن وضعه) اى كلا منهما اه مغنى (قوله بحيث يراه) الى قوله ولو اذن في المغنى الا قوله ويجرى الى المتن (قوله بحيث يراه الخ) لعلة مبنى على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الا ترى اراه وينزجر به فليتامل اه سم اقول قد نقله المغنى هنا عن البلقيني عبارته ويشترط مع الملاحظة امران احدهما الخ والثاني ان يكون الملاحظ في موضع قريب بحيث يراه السارق حتى يتمتع من السرقة لا بتغفله فان كان بموضع لا يراه فلا قطع اذ لا حرز يظهر للسارق حتى يتمتع من السرقة قاله البلقيني اه (قوله بحيث يراه السارق الخ) المناسب للمفهوم الاتى ان يقول بحيث ينسب اليه اه رشيدى (قوله كامر) انفاى المتن (قوله بحيث يعادلوهم) اى السراق اه ع ش والاولى اى الطارقين كما في المغنى (قوله ولو اذن للناس) هل يشترط الاذن لفظا او يكتفى بالاعم كقربة الحال لا يبعد الثاني اه سيد عمر عبارة ع ش ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا او حكما كمن فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمنع من دخل للشراء منه اه وقد يصرح بالعموم قول النهاية ولو فتح داره او حانوته لبيع متاع فدخل شخص الخ (قوله في دخول نحو داره الخ) منه الحمام فن دخله للغسل فسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزحمة وقتلها ومنه ايضا ما جرت العادة به من الاسمطة التي تعمل للافراح

فالانتباه باخذ الخاتم اسرع منه باخذ ماتحت الراس وظاهر في نحو سوار المرأة او خلخالها انه لا يحرز بجعله في يدها او رجلها الا ان عسر اخراجه بحيث يوقظ النائم غالبا اخذنا ما ذكره في الخاتم في الاصبع (فلو انقلب) بنفسه او بفعل السارق (فوال عنه) ثم اخذه (فلا) قطع عليه لروال الحرز قبل اخذه وفارق قلب السارق نحو نقب الحرز بانه هنا رفعه بازالته من اصله بخلافه واما قول الجويني وابن القطان وجد جملا صاحبه نائم عليه فالفاء عنه وهو نائم واخذ الجبل قطع فقد خالفهما البغوى فقال لا قطع لانه رفع الحرز ولم يمتكه واما قاله اوجه لما تقرر من فرقهم بين هتك الحرز ورفعته من اصله ويؤخذ منه انه لو اسكره فغاب فاخذ ما معه لم يقطع لانه لا حرز حيثئذ (وثوب ومتاع وضعه بقر به) بحيث يراه السارق ويتمتع لا بتغفله (بصحاء) او مسجد او شارع (ان لاحظته) لحاظا دائما كامر (محرز) بخلاف

وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضيع له ومع قر به منه لا بد من انتفاء ازحام الطارقين والاشترط كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم ويجرى ذلك في زحمة على دكان نحو خباز (والا) يلاحظه كان نام او ولاه ظهره او ذهل عنه (فلا) احراز لانه يعد مضيعا حيثئذ ولو للناس في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقا لا مشتريا ولو لم ياذن قطع كل داخل

وهذا أبين مما ذكره أو لا بقوله فان كان بصحراء الخ فمن ثم صرح به أيضا (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استعانة) فان ضعف بحيث لا يبالي السارق به وبعد محله عن الغوث فلا حراز بخلاف ما إذا بالى به ومن ثم لو حظ متاعه ولا غوث فان تغفله اضعف منه واخذه قطع أو اقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كما علم مما مر مع وجود قوى متيقظ (منفصلة عن العارة ان كان بها اقوى يتقطن حرز مع فتح الباب واغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) احدا أو كان بها ضعيف وبعثت عن الغوث أو قوى لكنه نائم (فلا) حرز

ولو مع اغلاق الباب هذا ماجريا عليه هنا والمعتمد ماجريا عليه في الروضة وغيرها واعتمده وحاصله مع زيادة عليه انها حرز بملاحظة قوى بها يقطن مع فتحه واغلاقه ونائم مع اغلاقه اورده ونومه خلفه بحيث يصيبه وينتبه به لو فتح أو امامه بحيث ينتبه بصير فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يعد حركته ويظهر فيمن بدار كبيرة مشتتة على محال لا يسمع من باحدها من يدخل الآخر انه لا يحرز به الا ما هو فيه وان يبأها لا يحرز به ظهرها الا ان كان يشعر بمن يصعد اليها منه بحيث يراه وينزجر به (و) دار (متصلة) بالعارية اي بدور مسكونة وان لم تحط العارة بجوانبها كما اقتضاء اطلاقهم ويفرق بينه وبين ما ياتي في المشية بان الغالب في دور البلد كثرة الطروق والملاحظة لها بخلاف ابنية المشية (حرز مع اغلاقه وحافظ) بها (ولو) هو (نائم) ضعيف ولو ليلا ولو من خوف ورجح الاذرعى في الضعيف

ونحوها اذا دخلها من اذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا اما غير المأذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم الا منه فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله وهذا بين الخ) عبارة المغنى هذه المسئلة علمت من قوله سابقا فان كان بصحراء الخ لكن زاد هنا قيد القرب ليخرج ما لو وضعه بعيدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا تضيق لا حراز اه (قول المتن على منع سارق) اي من الاخذ لو اطلع عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن في المغنى (قوله وبعد محله عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث سم على حج اه ع ش (قوله أو اقوى) بقى المساوى سم على حج اقول وينبغي انه كالا قوى اه ع ش زاد السيد عمر لان المساوى يبالي بمساويه اه (قوله كما علم) أى التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه الخ) وحينئذ فشرطه انما هي في قوله ومتصلة اه رشدي (قوله مما مر) اي في شرح او حصانة موضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العارة) اي ككونها باطراف الخراب والبساتين وقوله حرز اي لما فيها ليلا ونهارا اه معنى (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله او فيه ولو مع فتحه في المغنى (قوله او كان بها ضعيف) اي لا يبالي به اه معنى (قوله وبعثت) فيه اشارة الى ان الضعيف القريب من الغوث في حكم القوى سم اه ع ش (قوله ولو مع اغلاق الباب) غاية في الصورة الاخيرة اه معنى (قوله هذا) اي التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جريا عليه هنا) عبارة النهاية في الكتاب كالححر اه (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا من خوف اه سم (قوله بصير فتحه) اي صوته اه ع ش (قوله او فيه) اي الباب اي فتحته اه ع ش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله انه) اي من بدار الخ (قوله منه) اي الظهور الجار متعلق يصعد (قوله بحيث يراه الخ) الاسبك وكان بحيث الخ (قوله بالعارية) الى قول المتن وخيمة في النهاية الا قوله على ان البلقيني الى نعم (قوله ويفرق بينه) اي بين ما اقتضاء اطلاقهم من عدم اشتراط الاحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما ياتي في المشية) اي قوله هذا ان احاطت بها العارة من جوانبها كلها والافكا الخ اه رشدي وعبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الآتي والافكا في قوله كما بحثه الاذرعى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها ثم وعدم اعتباره كذلك هنا كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليتأمل اه (قول المتن حرز) اي لما فيها ليلا ونهارا اه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حمل كلام الاذرعى على الضعيف العاجز عن الاستغاثة فيكون ظاهرا اه معنى (قوله واشتراط النائم) اي الحافظ النائم (قوله لذلك) اي لقدرة على الاستغاثة بالجيران (قوله اي الباب) الى قول المتن وخيمة الا قوله اخذ الى المتن وقوله كالمكان الى اما بالنسبة وقوله اي كثرته الى المتن (قوله هي) اي الدار المتصلة (قوله لانه) اي ما فيها من الامتعة (قوله لذلك) اي لانه ضائع اه ع ش (قوله

على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الآتي بحيث يراه وينزجر به فليتأمل (قوله أو اقوى) بقى المساواة (قوله وبعثت عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا من خوف (قوله ويفرق بينه وبين ما ياتي في المشية) كانه يريد بما ياتي في المشية ما افاده قوله الآتي والافكا في قوله كما بحثه الاذرعى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها وعدم اعتباره كذلك كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليتأمل (ونومه) اي الحافظ في المنفصلة

(١٨) — شرواني وابن قاسم — تاسع

انه كالعديم ورد بان الاحراز الاعظم وجد بعلق الباب واشتراط النائم انما هو ليستغيث بالجيران فكفى الضعيف لذلك على ان البلقيني اطال في عدم اشتراط شئ مع الغلق نعم ينبغي تقييد الخوف بما اذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو ظاهر مما مر في شرط الملاحظة (ومع فتحه) اي الباب (ونومه) اي الحافظ هي بالنسبة لما فيها من الامتعة (غير حرز ليلا) لانه ضائع مالم يكن النائم بالباب او بقر به كما هو ظاهر اخذنا مما مر آنفا بالاولى (وكذا نهارا في الاصح) لذلك

ونظر الجيران والطارقين لا يفيد بمفرده في هذا بخلافه في أمتعة بأطراف الدكاكين لوقوع نظرهم عليها بخلاف أمتعة الدار ووزن الخوف هي غير حرز قطعاً كالوكان الباب منعطف لا يمر به الجيران بالنسبة لها نفسها وأبوابها المنصوبة وحلقها المسمرة ونحو سورها وخامها فهي حرز مطلقاً (وكذا) تكون غير حرز أيضاً (إذا كان بها يقظان) لكن (تغفل سارق في الاصح) لذلك لتقصيره بعدم المراقبة مع الفتح ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فاتهز السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعاً (فان خلت الدار) المتصلة عن حافظها (فالذهب أنها حرز نهاراً) وألحق

به ما بعد الغروب الى انقطاع الطارق اي كثرته عادة كما هو ظاهر (زمن امن واغلاقه) اي معه ما لم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لانه مضيق له (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة بان فتح او الزمن زمن نهب او ليل والحق به ما بعد الفجر الى الاسفار (فلا) يكون حرزاً (وخيمة بصحراء ان لم تشد اطناها وترخي) بالرفع عطف لجملة على جملة في حين النفي ونظيرة قراءة قبل انه من يتقى باثبات الياء ويصبر بالجزم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية في العموم والابهام ولذا دخلت الفاء في حينها فكذلك هنا لم بمعنى لافي النفي فكان ترخي عطفاً على المعنى لاعلى اللفظ ويصح تخريجه على مافي قول قيس بن زهير العبسي * الم ياتيك والاباء تنمي * من أن حرف العلة حذف للجازم ثم اشبعت الحركة فتولد حرف العلة لا يقال يغتفر بالشعر ما لا يغتفر في غيره لانا نقول ظاهر كلامهم

ونظر الجيران (الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمتعة الدار (قوله بخلاف أمتعة الدار) أي فلا يقع نظرهم عليها (قوله وزن من الخوف) اما حال من قوله هي المبتدا او ظرف لقوله غير حرز ويغتنفر في الظروف ما لا يغتنفر في غيرها عبارة النهاية اما وزن الخوف فغير حرز اه وعبارة المغني تنبيه محل الخلاف زمن الامن من النهب وغيره ولا فالايام كالليل اي اه وهما احسن (قوله اما بالنسبة للخ) يحترز قوله بالنسبة لما فيها الخ (قوله لها) اي للدار (قوله وابوابها المنصوبة الخ) وكالدار فيما ذكر المساجد فسوقها وجدرانها محرزة في انفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ اه ع ش (قوله رخامها) اي المثبت بها سواء كان مفروشا بارضها او كان ملصقاً بجدرانها اه ع ش (قوله فهي حرز مطلقاً) اي متصلة كانت او منفصلة اه ع ش ولولا وزن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حرز ولا فالتعليل مذكور بعده ولم يعطفه عليه اه رشيدى ويظهر انه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله بشق قريب) مفهومة انه إذا كان بمحل بعيد وفقش عليه السارق واخذه يقطع وينبغي ان في حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع الهالك محرزاً بحجبه مثلاً فسرقة زوجته مثلاً وتوصلت به الى السرقة فتقطع اه ع ش (قوله او الزمن زمن نهب) اي او كان الزمن الخ فقوله او ليل كان الاولى نصبه (قوله والحق به) اي بالليل (قوله فلا يكون) الاولى التانيث كافي النهاية والمغني (قول المتن وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة المتخذة من الشعر اه ع ش (قول المتن اطناها) اي حبوها (قوله بالرفع) الى قوله قالوا في النهاية (قوله عطف لجملة الخ) كذا افاده الشارح المحقق وظاهر هذا التعبير انه عطف بمجموع ترخي مع مرفوعه على مجموع تشدد مع مرفوعه وحينئذ لا يظهر قوله ونظيره الخ لأن يقال انه نظيره في أصل استشكله بحسب الظاهر وان اختلف التوجيه المزيل للاشكال فهو نظير في الجملة ونقل الفاضل المحشي سم عن در التاج للسيوطي توجيه المتن بقوله قلت او يكون على لغة اثبات حروف العلة مع الجازم وهي فصيحة مشهورة قرى بها في السبع قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء وهو عين ما سيذكره الشارح بقوله وقيل اثبت الخ اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله نظيره قراءة قبل الخ هذا غير صحيح لانه من عطف فعل على فعل لاجلة على جملة ولا يمكن للجزم وجه والذي في الاية يخرج على لغة من يثبت حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطي في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم اه (قوله ويؤيد ذلك) اي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) اي مافي قول قيس بن زهير (قوله فالولي المتن) انما تاتي الاولى ان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يتمتع اه سم (قوله بان انتقيا) الى قوله ورؤية السارق في النهاية والى قوله وهو اصبوب في المغني (قوله او بين العمارات) لعله عطف على صحراء في قول المتن وخيمة بصحراء اه سم اقول وقول المغني فلو كانت مضروبة بين العمارات فهي كمتاع بين يديه في السوق اه صريح

(قوله لانا نقول ظاهر كلامهم أن هذا ليس بما يختص بالشعر الخ) فان السيوطي في در التاج بعد أن ذكر انه اجاب الشارح المحقق بانه من عطف الجمل لان عطف المفردات ما نصه قلت او يكون على اثبات حروف العلة مع الجازم لغة وهي فصيحة مشهورة قرى بها في السبع في قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء وجزم المعطوف عليه اه (قوله فالولي المتن) انما تاتي الاولى ان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يتمتع (قوله او بين العمارات) لعله عطف على قول المتن بصحراء في قوله وخيمة بصحراء الخ

ان هذا ليس بما يختص بالشعر لانهم جعلوا هذا مقابلاً للقول بان ذلك ضرورة ويؤيد ذلك بل يصرح به تصريحهم بانه يجوز في يتقى اثبات الياء وان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياء وهذه الموجودة اشباع فقط واذا خرجت الاية على هذا فالولي المتن وقيل اثبت حرف العلة رجوعاً الى الاصل من الجزم بالسكون ويصح تخريج المتن على هذا أيضاً (اذيها) بان انتقيا معا (فهي وما فيها كمتاع موضوع) (بصحراء) فيشترط في احرارها دام لحاظ من قوى او بين العمارات فهي كمتاع بسوق فيشترط لحاظ معتاد (والا) بان وجد ما

(حُرْز) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوي فيها) أو بقربها (ولو) هو (نائم) نعم اليقظان لا يشترط قربه بل ملاحظته ورؤية السارق له بحيث ينزجر به قاله البلقيني وهو أصوب مما وقع للزركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام بالباب أو بقربه بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشترط اسبأله للعرف فإن ضعف من فيها اشترط أن يلحقه غوث من يتقوى به ولو نجاه (١٣٩) السارق عنها فكما مر في النجاه عما نام عليه

ما بالنسبة لنفسها فيكفي مع اللحاظ وإن نام ولو بقربها شد اطمئناها وإن لم ترخ إذا لها قبل وما اقتضاه المتن أن فقد أحد هذين يجعلها كالمناجاة بالصحرَاء غير مراداه ورد بأنه لا يقتضي ذلك نعم قوله ولا يشمل وجود أحدهما ولا يرد أيضا لأن فيه تفصيلا هو أنه إن كان الارخاء وحده لم يكف مطلقا أي الامع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما مر أو الشد كفي مع الحارس وإن نام بالنسبة لها فقط كما تقرر والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم أو غيرها (بأبنية) ولو من نحو حشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ) نهارا من أمن أخذنا مما مر في دار متصلة بالعمارة وإن فرق بأنه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للعرف هذا إن احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والا فكافي قوله كما بحثه الزركشي كالأذرع (و) بأبنية مغلقة (ببرية يشترط) في أحرارها (حافظ ولو) هو (نائم) وخرج بالمغلقة فيهما المفتوحة فيشترط حافظ يقظ قوي

في ذلك العطف (قول المتن قوي) أي أو ضعيف يبالي به وقوله ولو نائم أي فيها أو بقربها اه معني (قوله) ورؤية السارق له الخ) خلافا للنهاية ووافقا للمعنى (قوله) وإذا نام) إلى قوله أما بالنسبة في المعنى وإلى المتن في النهاية لا قوله وإن نام ولو بقربها (قوله) فإن ضعف الخ) محترز قول المصنف قوي (قوله) أما بالنسبة لنفسها الخ) محترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله) شد اطمئناها) فاعل يكفي اه ع ش (قوله) غير مراد) فانه إذا وجد الشد فقط كفي اللحاظ المعتاد اه سم (قوله) والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما أو كونه حرزا حيثئذ بالشرط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل سم على حج وهو كما قال اه سيد عمر وع ش (قوله) نعم) إلى قول المتن وغيره متطورة في المعنى لا قوله نهارا إلى وذلك وقوله والحق إلى المتن وقوله بأن لا يطول إلى المتن وقوله فيشترط في أحرارهما ما مر وقول الشارح إذا الوجه في النهاية لا قوله بأن لا يطول إلى المتن (قوله) نهار الخ) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذنا مما مر الخ أنه لا بد من حافظ ولو نائم في الليل وزمن الخوف سم على حج اه ع ش واعتمد المعنى إطلاق المتن ولم يقيد به بالنهار وزمن الأمن وفرق بين ما هنا وما مر بما يأتي (قوله) مما مر) أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حرز نهارا زمن أمن واغلاقه اه سم (قوله) وذلك) راجع للتمن وكذا قوله هذا (قوله) بها) أي بأبنية الماشية المذكورة (قوله) والا) أي بأن اتصلت بالعمارة ولها جانب من جهة البرية معني ونهاية (قوله) فكافي قوله الخ) أي فيلتحق ذلك الجانب بالبرية فيشترط لكونها حرزا لحاظ معتاد في ذلك الجانب اه ع ش (قوله) في قوله) أي المصنف (قول المتن يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الاغلاق سم على حج اه ع ش (قول المتن حافظ) أي قوي أو ضعيف يبالي به فإن كان ضعيفا لا يبالي به السارق ولا يلحقه غوث فكالعدم كما مر اه معني (قوله) يقظ) بضم القاف وكسرهما اه مختار ع ش بمعنى مستيقظ لا نائم رشيدى (قوله) المعقولة) أراد به ما يشمل المقيدة (قوله) وغيرها) أي من الخيل والبغال والخيول وغيرها اه معني (قوله) على ما الخ) عبارة النهاية كما الخ (قوله) على ما في الشرح الصغير الخ) وهو الظاهر اه (قوله) فغير محرز) أي ما لم يره منها فقط وقوله كما إذا تشاغل عنها أي عن جميعها (قوله) نعم يكفي طروق الناس الخ) أي فيحصل الأحرار بنظرهم

(قوله) غير مراد) فانه إذا وجد الشرط فقط كفي اللحاظ المعتاد (قوله) لم يكف مطلقا) أي مع دوام اللحاظ اما معفه حرز كما بينه أولا بقوله فهى وما فيها كمتاع بصحرَاء فيشترط في أحرارهما دوام لحاظ (والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما أو كونه حرزا حيثئذ بالشرط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل (قوله) بلا حافظ نهارا) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذنا مما مر في دار متصلة بالعمارة أنه لا بد من حافظ ولو نائم في الليل والخوف كما ذكره هناك بقوله حرز مع اغلاقه وحافظ ولو نائم ضعيف ولو ليلا ولو زمن خوف اه (قوله) أخذنا مما مر) أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حرز نهارا زمن أمن واغلاق اه (قوله) يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الاغلاق (قوله) نعم يكفي طروق المارة للبرعى) عبارة شرح الروض بعد قول الروض فان نام أو غفل أو استبرأ مضاعف مانعه فان لم يخل المرعى عن المارين حصل الأحرار بنظرهم به عليه الرافعى أخذنا من كلام الغزالي اه

أو بإحاطة الغوث نعم يكفي نومه بالباب نظير ما مر ونحو الابل بالمرح المعقولة محرزة بنائم عندها لأن في حل عقلها ما يوقظه فان لم تعقل اشترط يتقظه أو ما يوقظه عند أخذها من نحو كلب أو جرس (وابل) وغيرهما من الماشية (بصحرَاء) ترعى فيها ملا ولا الحق بها المحال المتسعة بين العمران (محرزة بجافظ يراها) جميعها وإن لم يراها صرته على ما في الشرح الصغير ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين اكتفاء بالنظر لا مكان العدو إليها أما ما لم يره منها فغير محرز كما إذا تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن مقيدة أو معقولة نعم يكفي طروق المارة للبرعى (ومتطورة)

وغير مقطورة تساق في العمران يشترط في احرازها رؤية سائقها أو راكب آخرها جميعها وتقاد (يشترط التفات قائدها) أو راكب أولها (اليها كل ساعة) بان لا يطول زمن عرفا بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث يراها) جميعها والا فإيراه فقط ويكفي عن التفاته مروره بالناس في نحو سوق ولوركب غير الاول والاخر فهو سائق لما أمامه قائدا خلفه (و) يشترط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة لانها لا تسير الا كذلك غالبا (ان لا يزيد قطار) منهما (على تسعة) للعرف فإزاد كغير المقطورة فيشترط في احرازها مامرا وزعم ابن الصلاح ان الصواب سبعة بتقديم السين وان الاول تصحيف رده الاذرى بان ذاك هو المنقول لكن استحسن الرافعي وصحح المصنف قول السرخسي لا يتقيد في الصحراء بعدد وفي العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة الى عشرة وقال جمع متأخرون الاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفه (وغير مقطورة)

أسنى ومعنى (قوله طروق الناس) أى المعتاد اه عش (قوله و غير مقطورة) أى بالنسبة لغير الابل والبغال بقريته ما يأتى ثم هو فيما اذا كان هناك ملاحظ ليشارك قول المصنف الاق و غير مقطورة ليست محرزة كانه عليه سم اه رشيدى عبارة سم قوله و غير مقطورة يفارق قول المصنف الاق و غير مقطورة الخ بتصور هذا بالملاحظ وذاك بغيره اه (قوله يشترط الخ) وفي اشترط بلوغ الصوت لها ما سبق قريا اه معنى (قوله وتقاد) ويصور القود في غير المقطورة مع تعدده بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي أو يأخذ مام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولا وقصرا فحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة سم على حجج اه عش (قوله والا فإيراه الخ) اى فالحرز ما يراه فقط والباقي غير محرز (قوله مروره بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينفون السارق لنحو خوف منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكتفى بذلك اه عش اقول وينبغي تقييده بما اذالم تجر العادة بسرقه هؤلاء الممرور بهم واعا به بعضهم لبعضهم فيها كفى نحو سوق الجديدة في طريق الحج (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوله في ابل وبغال اخرج الخيل سم اه عش (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض اه معنى (قوله منهما) اى الابل والبغال (قوله فإزاد كغير المقطورة) عبارة الروض وشرحه فلوز ادعلى تسعة جاز اى وكان الزائد محرز فى الصحراء لا فى العمران وقيل غير محرز مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قول في احرازها) المناسب تذكير الضمير اه رشيدى (قوله مامرا) انظر ما المراد به فانه ان اراد به الحافظ في قوله السابق يحافظ يراها فالسابق والقائد كل منهما حافظ يراها وان اراد به التفات القائد او الراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه في الشرط فلا معنى لاشترط عدم زيادة القطار على تسعة اوشيا اخر فلم يظهر مروره سم على حجج اه عش ويمكن ان يراد به الاول ويدفع قوله فالسابق والقائد الخ بان قول الشارح السابق و غير مقطورة الخ مفروض في غير الابل والبغال كما هو قضية صنيع المعنى وقدمناه عن صريح الرشيدى والكلام هنا فيما فقط لكن يرد عليه ما يأتى عن الرشيدى فليتا مل (قوله تصحيف) أى تحريف من سبعة الى تسعة (قوله بان ذاك) أى تسعة بالناء المنشأة اوله (قوله لكن استحسن الرافعي الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما استحسنه المصنف كالرافعي من قول السرخسي الخ (قوله وصحح المصنف قول السرخسي الخ) وجرى عليه ابن المقرئ في روضه وهو الظاهر اه معنى (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول سم على حجج اه عش (قول المتن و غير مقطورة) عبارة المعنى وابل غير مقطورة كان كانت تساق ليست محرزة في الاصح لان الابل لا تسير (قوله و غير مقطورة الخ) يفارقه قول المصنف الاق و غير مقطورة الخ بتصور هذا بالملاحظة وذاك بغيره (قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة ايضا ومع قوله الاق ويشترط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح في شمول القود لغير المقطورة من غير الابل والبغال فليظنر ما معنى ترد غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤية جميعها او بعضها الا ان يصور بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي او يأخذ مام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولا وقصرا فحصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله ويشترط مع ذلك) أى الشرط وقوله في ابل وبغال اخرج الخيل (قوله فإزاد كغير المقطورة الخ) عبارة الروض وشرحه فلوز ادعلى تسعة جاز اى كان الزائد محرز فى الصحراء لا فى العمران وقيل غير محرز مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير اه (قوله مامرا) انظر ما المراد فانه ان اراد الحافظ في قوله السابق يحافظ يراها فالسائق والقائد كل منهما حافظ يراها اوشيا اخر فلم يظهر مروره فان اراد به التفات القائد او راكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه في الشرط فلا معنى حينئذ لاشترط عدم زيادة القطار على تسعة (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول

منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تسير كذلك غالباً ومن ثم اشترط في إحراز غير الابل والبغال نظرها (تنبيه) للبئها ونحو صوفها أو متاع عليها حكمها في الإحراز أو عدمه كما في الروضة وغيرها (١٢١) وظاهره بل صريحه أن الضرع وحده

كذلك غالباً كذا في أصل الروضة والخيل والبغال والحمير والغنم السائرة كالابل السائرة إذ لم تكن مقطورة ولم يشترطوا القطر فيها لكنه معتاد في البغال ويختلف عدم الغنم المحرزة بحارس واحد بالبلد والصحراء اه والذي عليه ابن المقرئ أن البغال كالابل تقطير أو عدمه وأن غيرهما من الماشية مع التقطير وعدمه مثلها مع التقطير وهو الوجه اه (قوله منها) المناسب لما قبله التثنية (قوله بغير ملاحظ) هذا إنما يأتي أن جعل قول المصنف وغير مقطورة في مطلق الماشية وأن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الابل كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ فيستثنى منه الابل والبغال كما مر أم بالنظر لموضوع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيته أنها مع الملاحظ محرزة وإيس كذلك كما علم مما مر ثم انظر ما معنى قوله بعد ومن ثم اشترط الخ هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تثنية كفي نسخ فإن كان مثني كما في نسخ أخرى ومرجعه الابل والبغال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى اه رشیدی ويمكن الجواب بحمل الملاحظة المنفية على الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله نظرها) أي الغير والتأنيث نظر البعثة (قوله تنبيه) إلى قوله إذا الوجه في المعنى (قوله للبئها) أي الماشية (قوله وظاهره) أي كلام الروضة وغيرها (ومحل الأول) وهو القطع فيها لو حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصاً بعبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف الخ (قوله لم يقطع) أي جزماً كما قاله شيخنا معنى ونهاية (قوله من إحراز) بفتح الهجزة (قوله ويؤيده) أي الوجه المذكور (قوله من مال الميت) إلى المتن في النهاية والمعنى (قول المتن محرز) بالجر صفة بيت اه معنى (قوله وعين الزر كشي) عبارة النهاية ولا يتعين كسر الراء خلافاً للزر كشي اه (قوله من كون البيت محرزاً) بفتح الراء (قوله لما مر) أي في الدار المتصلة بالعمارة (قوله من اختلافهما) أي البيت وما فيه بالنسبة للمحرز (قوله ففتحها) أي الراء (قول المتن محرز) بالرفع خبر كفن اه معنى واليه أشار الشارح بقوله ذلك الكفن (قوله ذلك الكفن) إلى قولهم في تاريخ البخاري في النهاية (قوله فيقطع سارقه) وإنما يقطع بأخراجه من جميع القبر إلى خارجه لا من اللحد إلى فضاء القبر وتركه ثم لحوف أو غيره لأنه لم يخرج من تمام حرزه نهاية ومعنى (قوله أم خارجه) خلافاً للمعنى (قوله لخبر البيهقي) إلى قوله وبحث في المعنى (قوله أن كان) إلى قوله وبحث في النهاية الأقوله بخلاف غير ما شرع إلى المتن (قوله أن كان) أي الكفن عبارة المعنى وكذا كفن بقبر بمقبرة كائنة بطرف العمارة فإنه محرز يقطع سارقه حيث لا حارس هناك لأن القبر في المقابر محرز في العادة اه (قوله لتعذر الحفر) الظاهر أن من تعذر الحفر صلابة الأرض لكون البناء على جبل وينبغي أن يلحق بذلك ما لو كانت الأرض خواردة سريعة الانهيار أو يحصل بهاء لقبرها من البحر ولولم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لأن في وصول الماء إليه تنكحاً لحرمة الميت وقد يكون الماء سبباً لهدم القبر اه ع (قوله لا مطلقاً) أي تحذر الحفر أو لا عبارة المعنى بخلاف ما إذا لم يتعذر الحفر ولا بدايضاً كما يحشه بعضهم أن يكون القبر محترماً ليخرج قبر في أرض مغسوبة اه (قوله بخلاف غير المشروع) والطيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطيب الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذي يدفن فيه كالزائد حيث كرهه والاقطع به اه نهاية أي بان كان بأرض غير ندية وغير خواردة ع (قوله كان زاد على خمسة) يفيد أن الزائد على الثلاثة في الذكر من الرابع والخامس مشروع ومحرز يقطع بسرقة (قوله كان زاد على خمسة) فليس الزائد محرزاً بالقبر كالأول وضع مع الكفن غيره إلا أن يكون القبر بيت محرز فإنه محرز به معنى وأسنى (قول المتن لا بمضعة) أي بقعة ضائعة وهي بضاد معجمة مكسورة بوزن معيشة أو ساكنة بوزن مسبعة اه معنى (قوله مع انقطاع الشركة) (قوله بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك أن التابوت إذا دفن فيه الميت أن شرع فحرز والافلاوان نحو الطيب حيث شرع ولم يغال فيه محرز والافلام (قوله كان زاد على خمسة) قال في شرع الروض فليس

ليس حرزاً للبن ولإنما حرزه حرزها وبه يعلم ضعف الوجه القائل بأنه لو حلب من اثنين فأكثر حتى بلغ نصاً لم يقطع لأنها سرقات من إحراز لأن كل ضرع حرز للبنه ومحل الأول إن كانت كلها لواحد أو مشتركة وإلا لم يقطع إلا بنصاب للمالك واحد إذ الوجه أن من سرق من حرز واحد عينين كل للمالك ومجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القاطع أن شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (وكفن) من مال الميت أو غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع في قبر بيت محرز ذلك البيت بما مر فيه وعين الزر كشي كسر الراء ويمكن توجيهه بأنه لا يلزم من كون البيت محرزاً بالنسبة لنفسه كونه محرزاً بالنسبة لما فيه لما مر من اختلافهما ففتحها يوم أنه باحرازه في نفسه يكون محرزاً بالنسبة لما فيه بخلاف كسرها فإنه لا يوم ذلك (محرز) ذلك الكفن فيقطع سارقه سواء أجرد الميت في قبره أم خارجه لخبر البيهقي من نبش قطعنا وفي تاريخ

البخاري أن ابن الزبير رضي الله عنهما قطع نباشاً (وكذا) أن كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الأرض وجعل عليه أحجار لتعذر الحفر لا مطلقاً (بمقبرة بطرف العمارة) فيكون محرزاً (في الأصح) بخلاف غير المشروع كان زاد على خمسة أو كفن به حربى كما هو ظاهر (لا) أن كان (بمضعة) ولا ملاحظ فلا يكون محرزاً (في الأصح) للعرف فيهما مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال

بصرفه للبيت فان حفت بالعمارة ونذر تخلف الطارقين عنها في زمن يأتي فيه النباش أو كان بهاجر س كانت حرز اولو لغير مشروع جز ما ولو سرقة حافظ البيت او المقبرة او بعض الورثة او نحو فرع احدثهم ليقطع ويبحث انه لو بلى الميت كان الملك فيه لله تعالى فيكون سرقة كسرقة مال بيت المال وانما يتجه ان كفن من (١٤٢) بيت المال والا فهو ملك للمالك ولا من وارث او اجني ولو غولى فيه بحيث لم يخل مثله بلا

حارس لم يكن محرزا الا بحارس وبحث الاذرعى ان ما بالفاسقى اى التى بالمقابر غير محرز وعلله بان اللص لا يلقي عناء في نبشها بخلاف القبر المحكم على العادة وانما يحتاج لهذا ان قلنا باجزاء الدفن فيها اما اذا قلنا بما مر عن السبكي انه لا يجزى فلا فرق بين ان يلقي ذلك وان لا على ان منها ما يحكم أكثر من القبر

(فصل) في فروع تتعلق بالسرقة من حيث بيان حقيقتها بذكر ضدها وبالسارق من جهة منها لقطعها وعدمه والحرز من جهة اختلافه باختلاف الاشخاص والاحوال (يقطع مؤجر الحرز) المالك له أو المستحق لمنفعته بسرقة منه مال المستأجر إذ لا شبهة لانتقال المنافع التي منها الاحراز للمستأجر إذ الغرض صحة الاجارة وبه فارق عدم حده بوطء أمته المزوجة لدوام قيام الشبهة في المحل وأفهم التعليل ان محل ذلك ان استحق الاحراز به والا كان استعمله فيما نهى عنه او في أضربا استأجر له كان استأجر أرضا للزراعة فأوى فيها مواشيه اى بخلاف ادخال مواشيه

اى بين صاحب الكفن والسارق اه ع ش (قوله بصرفه الخ) متعلق بانقطاع الشركة (قوله فان حفت) اى المقبرة (قوله عنها) اى عن المقبرة والجار متعلق بتخلف اهرشيدى (قوله ولو سرقة حافظ البيت الخ) ومثله حافظ الحمام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اه ع ش (قوله او نحو فرع احدثهم) اى الورثة (فروع) لو كفن الميت من التركة فنش قبره وأخذ منه طالب به الورثة من اخذوه ولو اكل الميت سبع او ذهب به سيل وبقى الكفن اقتسموه ولو كفنه اجني او سيد من ماله او كفن من بيت المال كان العارية للميت فيقطع به غير المسكفين والخصم فيه المالك في الاولين والامام في الثالثة ولو سرق الكفن وضاع ولم يقسم التركة وجب ابداله من التركة وان كان الكفن من غير ماله فان لم تكن تركته فكفن مات ولا تركته له وان قسمت ثم سرق استحب لهم ابداله هذا اذا كفن أو لافى الثلاثة التي هي حق له فانه لا يتوقف التكفين بها على رضا الورثة أما لو كفن منها بواحد فينبغي كما قاله الاذرعى ان يلزمهم تكفينه من تركته بشان وثالث والبحر ليس حرز الكفن الميت المطروح فيه فلا يقطع أخذه لانه ظاهر فهو كالو وضع الميت على شفير القبر فاخذ كفنه فان غاص في الماء فلا قطع على أخذه ايضا لان طرحه في الماء لا يعد احرازا كما لو تركه على وجه الارض وغيبه الريح بالتراب اه مغنى وزاد الاسنى والخمسة للمرأة كالثلاثة للرجل اه وكذا في النهاية الا مسائل البحر (قوله ولو غولى) الى قوله وبحث الاذرعى في النهاية والى قوله وانما يحتاج في المغنى (قوله لم يكن محرزا الخ) اى في غير البيت كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله وبحث الاذرعى الخ) عبارة النهاية ولو سرق الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنشها عنه كلقبر قطع والا فلا حيث لا حارس اه قال ع ش قوله وجوزنا الدفن الخ هذا هو المعتمد حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على انفرادهم ومع غيره عند ضيق الارض عن الحفر لسكل على حدته اه

(فصل) في فروع تتعلق بالسرقة (قوله في فروع) الى قوله قال شيخنا في النهاية الا قوله او المستحق لمنفعته وقوله والا الى لم يقطع (قوله بذكر ضدها) اى السرقة وكذا ضمير منعها (قوله لقطعها) متعلق بمنعها وقوله وعدمه اى عدم المنع (قوله والحرز) عطف على السارق (قوله والاحوال) كالو اخرج من من بيت دار الى صحنها حيث يفرق فيه بين كون البابين مفتوحين او مغلقين او غير ذلك على ما ياتي اه ع ش (قول المتن يقطع مؤجر الحرز) اى لاجارة صحيحة بخلاف ما لو كانت فاسدة فلا قطع مغنى وع ش (قوله بسرقة) الى قوله اى بخلاف في المغنى الا قوله فيما نهى عنه (قوله للمستأجر) متعلق بانتقال الخ (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله اذ لا شبهة الخ (قوله ان محل ذلك) اى قطع المؤجر (قوله ان استحق) اى المستأجر (قوله لم يقطع) الظاهر ان مثله اى المؤجر في عدم القطع الاجني فليراجع اهرشيدى (قوله وان ثبت له الفسخ) اى خيار فسخ الاجارة بافلاس المستأجر نهاية ومغنى (قوله وبعدها الخ) عبارة المغنى ويؤخذ من هذا اى من قولهم ان محل ذلك ان استحق الاحراز به الخ انه لو سرق منه بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع اه (قوله به) اى بالقطع بالسرقة بعدمدة الاجارة (قوله قال شيخنا وفيه) عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعديا اه اى بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة أو امتنع من التخلية مع امكانها بعد ان طلبها المالك بخلاف ما لو استدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التخلية الممكنة سم على حج اه ع ش (قوله فقط) اى بدون

الرائد بمحرز اه (قوله بان اللص لا يلقي عناء) فان لقيه فمحرز مر (فصل) يقطع مؤجر الحرز الخ (قوله يحتمل^(١)) على ما لو علم المستأجر اى او اخر التخلية مع امكانها

نحو الحرث على الاوجه لتوقف الزراعة عليها فكانت كالمأذون فيها لم يقطع ويقطع بسرقة منه في مدة الاجارة وان ثبت له اعلامه الفسخ وبعدها كما بصرح به تشبيه ابن الرفعة بقطع المعير قاله شيخنا وفيه كما قال الاذرعى وغيره نظرا له والحق ان المعير فيه تفصيل ياتي ومنه انه يقطع بعد الرجوع فقط (١) قول المحشى قوله يحتمل الخ ليس في نسخ الشرح وكذا قوله او رجوع بقيد الآتى اهن هامش

واعلامه بالرجوع (قوله وهذا) أى المؤجر (قول المتن وكذا معيره) أى الحرز اعارة صحيحة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع فيها معنى وعش (قوله يقطع إذا) إلى قوله وتعليقه في النهاية وكذا في المغنى لا اقوله لو رجع إلى امتنع (قوله فيما أذن له فيه) خرج به مالو استعار للزراعة فغرس ودخل المستعير فسرق من الغراس لم يقطع على قياس ما مر في صورة الاجارة السابقة (تنبيه) مثل اعارة الحرز مالو اعار رقيقا لحفظ مال او رعى غنم ثم سرق ما يحفظه رقيقه معنى واسنى ونهاية (قوله) وإن دخل بنية الرجوع) وإنما يجوز له الدخول إذا رجع نهاية واسنى فجرد النية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية أو فسختها ثم قوله وإنما يجوز له الدخول في حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المستعير ضرر بدخوله كما ارتضى بهذا الاطلاق م حين بحثت معه فيه سم على حج اه عش (قوله) إذ لا شبهة ايضا) عبارة المغنى لانه سرق النصاب من حرز محترم وإنما يجوز له الدخول إذا رجع والثاني لا يقطع لان الاعارة لا تلزم وله الرجوع متى شاء ويؤخذ من هذا ان محل الخلاف في العارية الجائزة اما الاعارة اللازمة فيقطع فيها قطعاً فالمؤجر اه (قوله) لاستحقاقه منفعة) فيه شيء سم أى ان المستعير إنما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقاق الانتفاع بهذا فلا محذور اه سيد عمر (قوله) لو رجع) أى المعير في العارية بالقول معنى وسم (قوله) واستعمله او امتنع من الرد تعديا) قال سم كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديدا بان احدث وضع امتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان في هذا الإشارة إلى جواز بقاء الامتعة بعد المدة اه ومحل ان لم يطالب المالك بالتفريغ كما نبه عليه هو في قوله اخرى اه رشيدى قوله تعديا عبارة المغنى بعد التمكن اه (قوله) وطره) أى قطع المعير اه عش (قوله) به) أى بالطر المذكور (قوله) نقب الجدار) أى نقب المعير الجدار واخذ ما في داخله (قوله) لعرق ظالم) يروى بالاضافة وتركها ووجه الاضافة ظاهر ولعل وجه التوین انه من المجاز العقلي والاصل لعرق ظالم صاحبه فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف اليه فاستتر الضمير كافي عيشة راضية اه عش (قوله) من غير علمه ورضاه) ضرب على الوافى اصل الشرح فليتامل وليحرر اه سيد عمر اى ومفاد ثبوت الوافى انه لا يسقط القطع إلا اذا علم المالك الوضع ورضى به ومفاد سقوطها أنه يكفي في سقوط القطع علم الوافى رضا المالك بالوضع لو علمه وان لم يعلم بالفعل ولعل هذا هو الاقرب (من غير علمه ورضاه) مفهومه انه إذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه وقد يشكك بان المؤجر اجارة فاسدة لا يقطع اذا سرق من مال المستاجر مع ان المستاجر انما وضع برضا المالك حيث سلطه عليه باجارته الا ان يقال ان المستاجر استند في الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو لفساده لا اعتبار به فالغنى ما تضمنه من الرضا بخلاف مالو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهى مقتضية للقطع اه عش وياتى في شرح أو أجنبى المغصوب الخ ما قد يخالفه (قوله) وكذا لا يقطع) الى قوله ولا

بعد طلب المالك كما هو ظاهر (قوله) وكذا معيره) عبارة الروض وشرحه وكذا يقطع بسرقة من داره فيما لو اعارها لغيره مال المستعير وضعه وإنما يجوز له الدخول اذا رجع اه ولم يذكر قول الشارح وان دخل بنية الرجوع الخ ولا منافاة بينهما لان نية الرجوع ليست رجوعا فجرد النية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية أو فسختها وقوله وإنما يجوز له الدخول اذا رجع صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة وانما يملك أن ينتفع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع م ر فى ذلك فاخذ باطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليتامل (قوله) واستعمله او امتنع من الرد تعديا) كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديدا بان احدث وضع امتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان بقى وهذا إشارة إلى مالو احدث جواز ابقاء الامتعة بعد المدة (قوله) أو رجع بقيد الاق) فيه نظر لانه سياتى انه لا قطع عند الرجوع بالقيد الاق الا ان يريد بالقيد بعض ما ياتى وهو العلم دون الاستعمال تعديا او اراد بالاقى ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما ياتى فليتامل (قوله) لاستحقاقه منفعة) فيه شيء

أو سرق اختصاصاً كما هو ظاهر أو (مالاً) ولو فلساً وان نازع فيه البلقينى (وأحرزه بحرزه

فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق فلا قطع عليه في الاصح لان له دخول الحرز وهتكه لا خذماله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم يفترق الحال بين المتميز عن ماله والمخلوط به ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لانه حرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نيته الاخذ للاستيفاء على (١٤٤) ما مرو من ثم قطع راهن ومؤجر ومعيرو ومودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه

نصا بآخر دخل بقصد سرقة اي او اختلف حرزهما اخذا مما في مسئلة الشريك فقوله لا يقطع مشتر وفرف الثمن باخذ نصاب مع المبيع محله ان دخل لا سرقة وقد اتحد حرزهما (او) سرق (اجنبي) منه المال (المغصوب) او المسروق (فلا قطع) عليه (في الاصح) وان اخذه لا بنية الرد على المالك لان المالك لم يرض باحراره فيه فكانه غير حرز وقد يؤخذ منه ان كل ما تعدى بوضع اليد عليه كالمبيع فاسدا ليس كالمغصوب من حيث أن مالك هذا لا يقال انه لم يرض باحراره وان كان مثله في الضمان (و) الركن الثاني السرقة ومراستها اخذ المال خفية من حرز مثله فحيث (لا يقطع محتلس ومتنهب وجاحد ودعيعة) او عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عيانا واولهما يعتمد الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا يتأتى منعه فقطع زجره والواحد من الخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجده فقطعها النبي ﷺ فالتقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لانها

ينافي في المعنى إلا مسئلة الاختصاص وقوله ولو فلسا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية (قول المتن فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التغليب (قوله فلا قطع عليه الخ) ينبغي ان يكون محله ان لم يدخل بقصد السرقة اخذا من التعليل فليراجع قاله الرشدي وقضية قول الشارح والنهاية ولا ينافي هذا الخ انه لا يقطع هنا مطلقا وقد يفيد ايضا قوله فلم يكن حرزا بالنسبة اليه اه (قوله لان له دخول الحرز وهتكه الخ) اي وان لم يتفق له اخذه اه عش (قوله ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اه عش (قوله بشرطه) لم يجعل له شرطا فيما مر اه رشدي ويحجب بان شرطه مفهوم قوله فيما مر ان حل وجد الغريم او ما طل اه (قوله او نية الاخذ) عطف على مطالبته (قوله للاستيفاء) أي بشرطه اخذا من قوله قيل بشرطه سم اه عش (قوله ومن ثم) اي لاجل الفرق بين الحرز بحق وغيره (قوله اخذ الخ) راجع لقوله اي واختلف الخ (قوله مما مر في مسئلة الشريك) اي من انه لو دخل حرز افيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكة قطع ان دخل بقصد السرقة اه عش (قول المتن أو اجنبي المغصوب) احترزه به عما لو سرق الاجنبي غير المغصوب فانه يقطع قطعا اه معنى (قوله لا بنية الرد الخ) اي بل بنية السرقة اه معنى (قوله وقد يؤخذ منه الخ) قد يتأفاه ما مر في اول الفصل من اعتبار الصحة في الاجارة والاعارة (قوله والركن الثاني) انظر ما المعطوف عليه عبارة المعنى واعلم ان السرقة اخذ المال الخ وهو ظاهر (قوله ومراستها) الى قوله واما حديث الخزومية في المعنى لا قوله مثلا وإلى قول المتن ولو تعاونا في النهاية لا قوله فتأمله إلى المتن وقوله ومعنى قولهم إلى أو كان (قوله يعتمد الحرب) أي عن غير غلبة اه معنى (قوله فقطع زجره) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الاغلب والافالاجاحد لا يقصد الاخذ عند وجوده عيانا فلا يمكن منعه بساطان ولا غيره اه معنى وقد يقال الجاحد يمكن المالك ان يشهد عليه عند الدفع فاذا جحد تخلص منه بنحو السلطان فان لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فانه لا حيلة فيه اه سيد عمر (قوله وإنما ذكر) اي جحد المتاع اه عش (قوله يشمل قاطع الطريق) اي مع انه يقطع اه سم (قوله ويحجب بان قاطع الطريق الخ) ويمكن ان يحجب بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم بما ياتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الغرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك وقوله فلم يشمل هذا الاطلاق فيه بحث ظاهر لان تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك انه اخص منه والاخص مشمول الاعم قطعا لا ترى ان للانسان شروطا تميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعا فليتأمل فالاولى جوابنا سم ولك ان تقول يجوز ان يكون مراد الشارح عين جواب المحشى الذي صرح به فحاصله ان المراد بالمتن من ياخذ عيانا ويعتمد الحرب ولا يكون قاطعا للطريق بقرينة ما ياتي في قاطع الطريق بقرينة قوله فلم يشمل الخ فانه قرينة واضحة على هذه الارادة وان كان في العبارة إجمال اه سيد عمر (قوله في ليلة) إلى قوله مستقلة في المعنى لا قوله الذي هتك إلى وهنا وقوله وقيل فيه خلاف (قول المتن وعاد الخ) اي قبل إعادة الحرز اه معنى (قوله اما اذا أعيد الخ) اي من المالك او نائبه اخذا مما مر فيما لو اخرج نصا بامرتين في ليلة اه عش (قول

عرفت بل لسرقة كما بينه اكثر الرواة بل في الصحيحين التصريح به وهو ان قرىشا اهمهم شأنها ما سرفت قيل تفسير المتن المتن يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج ويحجب بان قاطع الطريق له شروط تميز بها كما ياتي فلم يشمل هذا الاطلاق (ولو نقب) في ليلة (وعاد في) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك النقب (قطع في الاصح) كالمو نقب اول الليل وسرق اخره ابقاء للحرز بالنسبة اليه اما اذا أعيد الحرز

أو سرق عقب النقب فيقطع قطعا (قلت هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين ولا) بان علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (والله اعلم) لا تنهك الحرز فصار كالو نقب وأخرج غيره وفارق أخرج نصاب من حرز دفتين بأنه ثم متمم لا خذه الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ الثاني تابعا فلم يقطعه عن متبوعه إلا فاطع قوى وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لأنه يؤكد اهتك الواقع فلا يصلح قاطعا له وهنا مبتدىء سرقة مستقلة لم يسبقها اهتك الحرز باخذ (١٤٥) شئ منه لكنها مرتبة على فعله المركب

من جزء من مقصودين لا تبعية

بينهما نقب سابق وأخراج لاحق وإنما يتركب منها إن لم يقع بينهما فاصل اجنبى عنهما وإن ضعف فكفى تخال علم المالك أو الظهور فتأمل فان الفرق بمجرد أنه ثم متمم وهنا مبتدىء فرق ضرورى لو لا ما انطوى عليه من المعنى الظاهر الذى قرره وفى بعض النسخ ولا فيقطع قطعا وهو غلط (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بامر مالم يكن غير مميز أو اعجميا يعتد وجوب الطاعة بخلاف نحو قرد معلم لأن له اختيارا وادراكا وإنما ضمن انسانا أرسله عليه لان الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لان الأول لم يسرق والثانى اخذ من غير حرز نعم أن ساوى ما أخرجه بالنقب من الات الجدار نصابا قطع الناقب كما نص عليه وان لم يقصد سرقة الآلة لان الجدار حرز لآلة البناء ومعنى قولهم أو لا لم يسرق أى شيئا من داخل الحرز أو كان بازاء النقب ملاحظ يقظان فتغفله المخرج قطع ايضا (ولو تعاونا فى النقب)

المتن قلت (أى كما قال الرافعى فى قول الشارح وقوله هذا أى القطع فى مسئلة المتن اه معنى (قوله بان علم) أى المالك النقب وقوله أو ظهر أى للطارقين (قوله وفارق) أى ما هنا حيث اكتفى فيه باحد الامرين (قوله لانه) أى الظهور (قوله فلا يصلح) أى كل واحد من الثلاثة (قوله وهنا) عطف على ثم (قوله لكنها مرتبة الخ) فيه ترتب الشئ على نفسه إذ الجزء الثانى من المركب المرتب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر (قوله نقب سابق وأخراج الخ) بالجر على انهما بدل من جزأين أو بالرفع على انهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فان الفرق بمجرد انه الخ) اقتصر على هذا الفرق المعنى كما نبهنا عليه (قوله وهو غلط) أى والصواب اثبات حرف التنوين وهو موجود فى خط المصنف قاله الأذرى اه معنى (قول المتن وأخرج غيره) أى أخرج المال من النقب ولو فى الحال اه معنى (قوله ولو بامر م) أى قول المتن ولو تعاونا فى المعنى (قوله مالم يكن غير مميز الخ) عبارة المعنى هذا إذا كان المخرج ميزا امالو نقب ثم امر صيا غير مميز أو نحوه بالاخراج فأخرج قطع الامر وان امر مميز أو قردا فلا لانه ليس آله ولان للحيوان اختيارا فان قيل هلا كان غير المميز كالقرد هنا اجيب بان اختيار القرد اقوى فان قيل لو علمه القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمنه فهلا وجب عليه الحد هنا اجيب بان الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معلم أو لا يظهر الأول ولو عزم على غفريت فأخرج نصابا هل يقطع أو لا يظهر الثانى كما لو أكره بالغاميز على الأخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف نحو قرد الخ) أى من سائر الحيوانات المعلة كما لو علم عصفورا أخذ شئ فآخذه فلا قطع على ما تفيد هذه العبارة ومثل ذلك مالموعزم على غفريت كما ذكر الخطيب اه ع شر (قوله أرسله) أى نحو القرد المعلم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثانى ضمان الماخوذ اه معنى (قوله ومعنى قولهم الخ) الأولى فمضى الخ بالقاء بدل الواو اه رشيدى (قوله أولا) لعله من تحريف الناسخ والاصل لان الأول عبارة المعنى فيكون المراد حينئذ بقولهم لان الأول لم يسرق انه لم يسرق ما فى الحرز اه (قوله أو كان الخ) عطف على قوله ساوى الخ (قوله ملاحظ يقظان) أى وإن كان الحافظ نائما فلا قطع معنى واسنى (قوله ولو بان أخرج) أى قوله فلا اعتراض فى المعنى (قول المتن بالاخراج) أى لنصاب فاكثرو قوله فأخرج به آخرى مع مشاركتة له فى النقب وسأوى ما أخرجه نصابا فاكثرا معنى (قوله إذا المقسم الخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيفيدان المخرج شريك فى النقب اه (قوله تحويلة) أى المصنف وقوله من أحدهما إلى الناقب أى من الاسناد إلى أحدهما ضمير أو ظاهر إلى الاسناد إلى لفظ ناقب (قوله فيهما) أى فى صورتى المتن (قول المتن بوسط نقبه) بفتح السين لانه اسم اریده به موضع النقب اه معنى وعلى هذا لا يحتاج إلى قول الشارح أو ثلثة مثلاً وإنما زاده أى الشارح لحمله على سكن السين (قول المتن وهو يساوى نصابين) خرج به ما إذا كان يساوى دون والاخص مشمول للاعم قطعا لا ترى ان للانسان شروطا يميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعا فليأمل فالأولى جواز ايتامل (قوله ولو تعاونا فى النقب) ثم أخذه أحدهما الخ) كان التصوير بذلك الاختلاف فى قطعهما إذا بلغ المسال فى الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الاظهر انما يجرى فى الآخر كما هو ظاهر (قوله وأخرجه آخر) صفة محذوف أى ناقب (قوله إذا المقسم انهما تعاونا فى النقب) فقوله وضعه عطف على انفراد لا على تعاونا م

(١٩) شروانى وابن قاسم تاسع) ولو بان أخرج هذا لبنات وهذا لبنات (وانفرد أحدهما بالاخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب وأخرجه آخر) ناقب ايضا إذا المقسم انهما تعاونا فى النقب فلا اعتراض عليه لاسيما مع قوله قبله وأخرج غيره فلا قطع ثم رايت البلقى صرح بنحو ذلك وقال سبب توهم الاعتراض تحويلة الكلام من أحدهما إلى الناقب لكن الفاضل لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيهما لانه السارق (ولو) تعاونا فى النقب ثم أخذه أحدهما (وضعه بوسط نقبه) أو ثلثة مثلاً (فاخذه خارجا وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطع ما فى الاظهر) لان

كلا منهما لم يخرج منه من تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو ناوله الداخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناوله له خارجاً فإن الداخل يقطع

لأنه الذي أخرجه من تمام الحرز (ولو رماه إلى خارج حرز) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نحو نار فاحرقته علم بها أم لا على الأوجه أو وضعه بماء جار إلى جهة مخرجة فاخرجه منه أو راكداً وجار إلى غير جهة مخرجه وحركة حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الحرز كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سبل أو حركة غيره فإن الغير هو الذي يقطع وما إذا رمى حجراً لنحو ثمر فسقط في ماء وخرج لأنه لم يستول عليه (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) إلى جهة مخرجه أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لفهمها بما ذكره بالاولى (أو عرضة لريح هابة) حالة التعريض فلا أثر لهبوبها بعده (فاخرجته) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل أن يقع على الأرض لأن الإخراج في الجميع بفعله ومنسوب إليه قيل تنكيره الحرز مخالفاً لأصله غير جيد لا بهامه أنه لو أخرج نقداً من صندوقه للبيت فقتله أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك أهو ليس

النصابين فإنه لا قطع عليهما جز ما هـ معنى أي فالتصور بذلك لتعيين محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بناوله والضمير لوسط النقب خرج به ما إذا أخرج يده إلى خارج الحرز وناوله أه رشيدى (قوله بخلاف ما لو وضعه أو ناوله) أي الداخل له أي للخارج والجار متعلق بناوله فالاول محترز ما في المتن والثاني محترز ما في الشارح وقوله خارج تنازع فيه الفعلان (قوله فإن الداخل يقطع) ولو ربط المال لشريكه الخارج بخره قطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان ويقطع الأعمى بسرقته مادله عليه الزمن وإن حمله ودخل به الحرز ليدل على المال وخرج به لأنه السارق ويقطع الزمن بما أخرجه والأعمى حامل للزمن لذلك وكالزمن غيره وفتح الباب والفعل بكسر أو غيره وتصور الحادث كل منها كالنقب فيما مر معنى وروض مع شرحه (قول المتن ولو رماه الخ) أي المال المحرز أو أخذه في يده وأخرجه به من الحرز ثم أعادها له أه معنى (قوله من نقب) إلى قوله وما إذا في النهاية لا قوله أو جار إلى غير جهة مخرجه وقوله وإن كان إلى بخلاف وإلى قول المتن أو ظهر دابة في المعنى إلا ما ذكر (قوله ولو إلى الحرز الخ) وسواء أخذه بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تلف بالرمي أم لا معنى ونهاية (قوله إلى جهة مخرجه) أي مخرج الحرز (قوله نحو سبل) عبارة المعنى انفجار أو سبل أو نحوه أه (قوله فإنه الغير هو الذي يقطع) أي كان تحريكه لا جل إخراجيه للسرقه كما هو ظاهر فليراجع أه رشيدى (قوله لأنه لم يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنالك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لأنه أيضاً لم يستول عليه إلا أن يجاب بأنه هناك أحدث فعلاً في الحرز نشأ عنه خروج المال فعدم استوليا عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هناك وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع أه سم أقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قول المتن أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو ربط لؤلؤة مثلاً بجناح طائر ثم طيره قطع كالو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها أه معنى (قوله أو سيرها) إلى قول المتن فاخرجته في المعنى وإلى قول المتن ولا يضمن حرف في النهاية (قول المتن فاخرجته قطع) عموم شامل للمال أخذه المالك بعد خروجه من الحرز وقبل الرفع للقاضي ولعله غير مراد لما يأتي من أن شرط القطع طلب المالك للماله وبعد أخذه ليس له ما يطالبه به فتنبه له أه ع ش وتقدم في الشروح الثالثة ما يفيد (قوله بفعله ومنسوب الخ) الاولى لاقتصار على المعطوف كافي المعنى (قوله قيل تنكيره الخ) وافقه المعنى (قوله لو أخرج نقد الخ) عبارة المعنى لو فتح الصندوق وأخذ منه النقود رماه في أرض البيت فقتله الخ (قوله فقتله أو أخذه غيره) لا دخل لهذا في الاشكال كما لا يخفى بل حذفه البالغ في الاشكال أه رشيدى وفيه وقفة (قوله وليس كذلك) عبارة المعنى وفيه تفصيل يأتي أه (قوله فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز أه سم (قوله فإن قلت الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة في الإثبات لا عموم لها فقول له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كافي جمع الجوامع فقول له خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل سم على حج أه ع ش (قوله التنكير يفيد أنه لا بد الخ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وإنما يتأتى

(قوله على الأوجه) هو الأصح مر (قوله لأنه لم يستول عليه) قد يستشكل عدم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لأنه أيضاً لم يستول عليه إلا أن يجاب بأن هناك أحدث فعلاً في الحرز نشأ عنه خروج المال يعد به مستولياً عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هنا وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع أه (قوله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز نكرة في الإثبات فلا عموم له أي وأخرجه إلى خارج الحرز أي المعهود وهو ما كان فيه فليتامل (قوله فإن قلت التنكير الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة في الإثبات لا عموم لها فقول له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كافي جمع الجوامع فقول له خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل (قوله

في محله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز ولا الحرز أو غير حرز صدق أنه أخرجه إلى خارج حرز أو حرز فلم يفترق الحال بين التعريف والتنكير فإن قلت التنكير يفيد أنه لا بد من إخراجيه إلى مضیعة ليست حرز الشيء بخلاف التعريف

قلت ممنوع لأن ال في الحرز للعهد الشرعي فتساويا ومرانه لو اتلف نصابا أكثر في الحرز لم يقطع مالم يتحصل بماعلى بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فتخرج منه خارجا بلغت قيمتها (١٤٧) حالة الاخراج ربع دينار (أو) وضعه بظهر

دابة (واقفة فشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر مالم مشى لاشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (في الاصح) لانه اذا لم يسبقها مشى باختيارها قال البلقيني ومحل ان لم يستول عليها والباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق ففتحها لها قطع لانها لما خرجت بحمله وقد استولى عليها ففتحها ينسب الاخراج اليه قال وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده بحق فخرجت وهو معها انه يقطع لان فعلها منسوب اليه ولذا ضمن متلفها اه وورده مامر ان الضمان يكفي فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لاحكام (ولا يضمن حر) ومكانت كتابة صحيحة ومبعض (يبد ولا يقطع سارقه) وان صغر وخبر قطعه ^{صلى الله عليه وسلم} لمن يسرق الصبيان ويبيعهم ضعيف أو محمول على الارقاء وحكمهم ان من اخذ غير يميز من حرزه كفناء دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وان تبعه ثم اخذه خارج الحرز لم يقطع الا ان دعاه كبهمة تساق او تقاد وقضيته ان الاشارة

ان كان لفظ حرز في كلام المصنف للعموم مع أنه لا مسوغ له اه رشیدی (قوله قلت ممنوع لأن ال الخ) حاصل هذا الجواب كالا يخفى تسليم ما قاله المعترض في التكرير الذي هو حاصل جواب الاعتراض الاول وادعاء ان التعريف مثله يجعل ال للعهد الشرعي لكنه لا يمتد ان كان معنى العهد الشرعي هنا ما جعله الشارع حرز في الجملة ولو لم يغير هذا اما ان كان معناه ما جعله الشارع حرز لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة اه رشیدی (قوله ومرانه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فروع لو ابتلع جوهره مثالا في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه بعد لبقائها بحاله فاشبهه مالم يخرجها فيه او وعاء فان لم تخرج منه فلا قطع لاستهلا كهافي الحرز كالمأكول المسروق في الحرز وكذا لو خرجت منه لكن نقصت قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كما نه عليه البارزي ولو تضمن بطيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لان استعماله بعد اتلافه كالطعام اه (قوله مالم يتحصل الخ) عبارة النهاية ولو ان اجتمع بعد ذلك بماعلى بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصابا خلافا للبلقيني اه وقد مر آتفا عن المغني والروض مثلها (قوله مالم يتحصل) إلى المتن لم يتقدم في كلامه خلافا لما يقتضيه صنيعه فكان الاولى ان يزيد كلمة اي (قوله او يبلغ الخ) عطف على يتحصل (قوله حالة الاخراج) يعني حالة الخروج من جوفه اه رشیدی (قول المتن بوضعه) اي بسبب وضعه قاله سببية اه ع ش (قوله لانه اذا لم يسبقها الخ) عبارة المغني لان لها اختيارا في السير فاذا لم يسبقها فقد سارت باختيارها اه (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية وقول البلقيني ومحل الخ مردود بان الضمان الخ (قوله والباب مفتوح) المناسب لما ساقى او الباب بالف قبل الو او اه رشیدی (قوله ينسب) الاولى المضى (قوله قال) اي البلقيني (قوله وقضية هذا) اي قوله فان استولى عليها الخ (قوله ويرده) اي ما قاله البلقيني بصورته (قول المتن ولا يضمن حرید) اي بوضع يد عليه كالمأكول الذي لا حد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة اذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اه بجري عن شيخه العشماوى (قوله ومكانت) إلى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغني لا قوله وقضيته إلى ويميز (قوله وان صغر) اي الحرز لانه ليس بمال مغني وشرح المنهج وقضية صنيع الشارح ان المرجع كل من الحرو المكاتب والمبعض (قوله ويبيعهم) اي ثم يخرجهم في ارض اخرى اه مغني (قوله وحكمهم) اي الارقاء اه ع ش (قوله غير يميز) اي قنا غير يميز اصغرا وعجمة او جنون نهاية ومغني (قوله الذي ليس بمطروق) اي كان كان منعطفًا عن الطريق كذا ظهر فليراجع اه رشیدی (قوله وان تبعه الخ) عبارة المغني وسواء أحمله السارق او دعاه فاجابه لانه كالبهيمة تساق او تقاد اه وكذا في النهاية لا قوله لانه الخ (قوله وقضيته) اي الاستثناء المفيد للحصر (قوله اليه) اي القن الغير المميز (قوله ليست كدعائه) اي فلا قطع فقوله نظير مامر الخ راجع للنبي (قوله ويميز بنحو نوم الخ) عبارة المغني ولو حل عبد اعيزا قويا على الامتناع نائما او سكران قطع اه زاد النهاية او مضبوطا اه اي مربوطا ع ش (قوله كالمأكول) اي متيقظا نهاية ومغني (قوله حرا) إلى قوله لا لان كان في النهاية لا قوله كذا قالوه وقوله ان لاقت به (قوله ولو صغرا) قضية هذه الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع اه رشیدی اقول قضية قول المغني ولو سرق حرا صغير الا يميز أو مجنوناً أو أعجمياً أو أعمر من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الخ أما اذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بلا خلاف اه ان الكبير الكامل والاخذ من غير حرزه كل منهما ليس من محل الخلاف خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والنهاية (قوله او معه مال اخر) اي يليق به ايضا كما هو صريح شرح المنهج

مالم يتحصل بماعلى بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه) عبارة الروض وان ابتلع جوهره وخرج قطع ان خرجت منه وان تضمن بطيب وخرج لم يقطع

اليه بما كول ليست كدعائه نظير مامر في البهيمة ويحتمل الفرق بأنها أقوى ادراكا منه لتناولها مصالحها وكفها عن ضارها بخلافه ويميز به نحو نوم أو اكراهه حتى تبعه كغير المميز فان خدعه فقبه مختارا لم يقطع كالمأكول وهو قوى قادر على الامتناع (ولو سرق) حرا ولو (صغرا) أو مجنوناً أو نائما (بقلادة) وحلى يلقى به ويبلغ نصابا أو معه مال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه

وان أخذه من حرز (في الاصح) لان الحرز يد اعلی مامعه فهو محرز ولهذا لا يضمن سارق ما عليه ويحكم على ما يبداه انه ملكه كذا قالوه وقضيته انه لو نزع منه المال قطع لاخرجه من (١٤٨) حرزه ومحلّه كما صرح به الماوردي والرويان ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه

كغيره اه رشیدی عبارة المغنی أو مال غیرها بما یلیق به من حلیه وملا بسه وذلك نصاب اه (قوله وان اخذه الخ) قد مر ما فی هذه النایة (قوله فهو) ای مامع الحر الاثنی به محرز ای بالحر اه اسنی (قوله ولهذا لا یضمن سارقه) بمعنی انه لا یدخل فی ضمانه لو تلف مثلاً بغير السرقة اه رشیدی (قوله وقضيته) ای قولهم فهو محرز (قوله من حرزه) وهو الحر اه یجیری (قوله ومحلّه) ای ذلك المقترضی عبارة النایة والوجه كما قاله الشیخ واقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي انه ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه من النزع قطع ولا فلا اه (قوله أو بجاهرة) لعل المراد أنه أخذوه والصبي مثلاً ينظر لكنه في محل خفي حتى يصدق حد السرقة عليه فليراجع اه رشیدی (قوله وقول الاذرعی عن الزبیلی الخ) قال الزركشی ويتعين أن يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اه نایة هذا تنقیذ ثانی لكلام الزبیلی ای اما اذا نزعها منه قبل الاخراج من الحرز ای الحرز لها فیقطع لانه سرق ما لا من حرز مثله رشیدی (قوله عن الزبیلی) قال ابن شہبة فی طبقات الشافعية الزبیلی بفتح الزای فباء موحدة مكسورة قال السبکی انه الذي اشتهر على اللسان وقال الاسنوی هكذا ينطق به الذين ادركناهم ولا أدري هل له أصل ام هو منسوب الى دليل بدال مهجلة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فباء مشاة سا كنهة فلام وهو الظاهر قال ابن السمعاني انه قرية من قرى الشام فيما اظن ورايت بخط الاذرعی ان الصواب انه دليل ومن قال الزبیلی فقد صحفاه ثم رايت فی لب الالباب فی باب الدال المهمل ما نصه الديلی بالفتح والكسر نسبة الى دليل قرية بالرملة اه ع ش (قوله والاصح منه) ای من النزاع وقوله ولا ای ان لم ينزعها منه (قوله اما اذا لم تلق به) الى المتن فی المغنی لا قوله ان لاقت به (قوله فان أخذه) ای الحر الصغير أو المجنون الخ (قوله وأما اذا سرق ما عليه الخ) هل هذا غیر قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غیره فليحرروا وان كان هو فلم ذکرهما واعتبر الحرز هنا ثم سمع على حج ع ش ورشیدی اقول صنیع المغنی وكذا صنیع النایة آخر اصريح فی انهما غیران يعتبر فیهما الحرز بالتفصیل الآتی فالأول مفروض فیما اذا سرق طفلاً بقلادة مثلاً من حرزه واخرجه من الحرز ثم نزعها منه فلا یقطع على الاصح اما لو سرقة من غیر حرزه فلا یقطع بلا خلاف كما قدمناه عن المغنی أو نزعها منه قبل الاخراج من الحرز فیقطع كما قدمناه عن الرشیدی والثانی مفروض فیما اذا سرق قلادة دونه فان كان الخ (قوله فان كان بحرزه) ای الصغير حر او قناه مغنی (قوله قطع) هل یقید بما تقدم فی قوله ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بین سرقة ما عليه و بین نزع المال منه فتامل سم اقول الظاهر التقيده اه ع ش (قوله ولو صغيراً) وفاقاً للنایة وظاهر المغنی وقوله ويرد بان هذا ای التوجيه المذكور (قوله وجودهما) ای الصغير وغيره (قوله ومن ثم جعلوا النائم الخ) یفید انه لو لم يتم النصاب الا به كنی اه سم عبارة المغنی والعبد فی نفسه مسروق وتثبت علیه اليد وتعلق به القطع اه (قوله علیه أمتعة) الى قول المتن فلا فی النایة (قول المتن قطع) سواء أنزل به بعد ذلك عنه ام لا كما صرح به فی التهذیب اه مغنی (بالأولی)

ولو جمع من جسمه نصاب اه (قوله وقضيته انه لو نزع منه المال قطع) ظاهره وخصوصاً بعد قوله وان اخذه من غیر حرز الدال على انه لا فرق وان كان فی حرزاً كتفاء يكونه حرز الماعليه وانظر مع هذه المسئلة قوله الآتی واما اذا سرق ما عليه فان كانت هی هذه فلم جمع بينهما ولم یشرط فی هذه الاخذ من حرز على ما تقرّر واشترط فی ذلك الاخذ منه وان كانت غیرها فليحرر التمييز بينهما (وقول الاذرعی الى وامكنه منعه) قال الزركشی ويتعين ان يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز م (قوله واما اذا سرق ما عليه) هل هذا غیر قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غیره فليحرروا وان كان هو فلم ذکرهما ولم اعتبر الحرز هنا لا ثم (قطع) هل یقید بما تقدم فی قوله ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بین سرقة ما عليه و بین نزع المال منه فتامل (قوله ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق) یفید انه لو لم يتم النصاب الا به كنی (قوله

من النزع وقول الاذرعی عن الزبیلی محل الخلاف ان نزعها منه ای والاصح منه لا قطع والا فلا قطع قطعاً یحمل على ما اذا نزعها منه بجاهرة وامكنه منعه اما اذا لم یلق به ومثله مالو كانت ملكاً لغير الصبي فان أخذه من حرز مثلاً قطع قطعاً ومن حرز یلیق بالصبي دونها فلا قطعاً واما اذا سرق ما عليه او ما على قن دونه فان كان بحرزه كتفاء الدار قطع كتفاء الدار قطع والا فلا قلادة كلب بحرز دواب یقطع بها ان لاقت به أخذها وحدها ومع الكلب (ولو نام عبد) ولو صغيراً فيما یظهر خلافاً لمن قیده بالبالغ العاقل او بالمميز وان امکن توجيهه بان البعیر لا یحرزه مع النوم الا ان كان فی قوة على الاحراز لو استيقظ ويرد بان هذا انما یظهر مع الیقظة واما مع النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجودهما بین اهل القافلة كمتاع بین سوقة یلاحظونه فاستوي الصغير وغيره ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق (على بعیر) علیه أمتعة أو لا (فقاده واخرجه عن القافلة) الى مضیعة (قطع) فی الاصح لانه أخرجهما من حرزهما

بخلاف مالو أخرجه الى قافلة أو بلد كذا أطلقوه ويتعين حمل على قافلة أو بلد متصلة بالأولی بخلاف مالو كان بينهما مضیعة فانه ای باخرجه اليها أخرجه من تمام حرزه فلا یفیده احرازه بعد (او) تام (حر) أو مكاتب كتابة صحیحة او مبعض على بعیر فقاده واخرجه عن القافلة

سواء كان الحر ميرا أو بالغاً وغيرهما خلافاً لمن قيد بذلك هنا أيضاً المأمر أن له يداعلي مامعه (فلا) قطع (في الاصح) لأنه يیده وخرج بنام مالو كان العبد مستيقظاً وهو قادر على الامتناع فلا قطع لأنه بمنزلة الحر حينئذ (ولو نقله من بيت (١٤٩) مغلق إلى صحن دار) مشتملة على ذلك

البيت (بابها مفتوح) بفتح

غيره (قطع) لأنه أخرجه من

حرزه إلى محل الضياع

بخلاف مالو كان هو الفاتح

لأنه كالمغلق في حقه فلم

يخرجه من تمام الحرز كما

في قوله (ولاً) بان كان

الاول مفتوحاً والثاني

مغلقاً او كانا مفتوحين ولا

ملاحظ او مغلقين ففتحها

(فلا) يقطع لانتفاء الحرز

في الثانية او تمامه في الاولى

والثالثة كالمورماه من دار

الملك إلى أخرى له وبقولهم

او تمامه يعلم ان ما هنا

لا يخالف ما مران الصحن

ليس حرزاً لنحو نقد وحلي

ومن ثم قالوا لو اخرج نقداً

من صندوق مغلق إلى

بيت مغلق لم يقطع كما مر مع

ان البيت ليس حرزاً للنقد

باطلاقه (وقيل إن كانا

مغلقين قطع) لأنه أخرجه

من حرز ويرد بمنع ما علل

به (وبيت) نحو (خان)

ورباط ومدرسة من كل

ما تعدد ساكنو بيوته

(وصحبه كبيت) وصحن (دار)

لواحد (في الاصح فيقطع)

في الحال الاولى دون

الاحوال الثلاثة بعده

والفرق بان صحن الخان

ليس حرزاً لصاحب

البيت بل هو مشترك بين

أى القافلة الاولى (قوله سواء أكان الحر ميرا الخ) انظر ما وجه التقييد بالحرز ولا عزم لاذ مكتوبة الصغير متصورة تبعاً وما المانع من هذا التعميم في المبهض اه رشيدى وقد يقال وجه اقتصار المتن عليه فالعموم في المكاتب والمبهض مستفاد من جعلهما في الشارح في حكم الحرز (قوله وخرج بنام) إلى قوله لأنه في المغنى الا قوله العبد (قوله وخرج بنام مالو كان العبد) الاولى تقديمه على قول المتن او حرا الخ (قول المتن ولو نقله) أى المال من بيت مغلق الخ بخلاف مالو نقله من به ضرز او باب البيت لبعض آخر منه فلا يقطع اه معنى (قوله بان كان) إلى قوله كالمورماه في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ولا ملاحظ (قوله الاول) أى باب البيت وقوله والثاني أى باب الدار (قوله مغلقاً) أى والعروة حرز بالمخرج اسنى ومعنى (قوله ولا ملاحظ) قيد له بطرف فقط (قوله او مغلقين الخ) أى والعروة حرز بالمخرج اه معنى (قوله فلا يقطع) نعم إن كان السارق في صورة غاق البابين احد السكاكن المنفرد كل منهم ببيت قطع اه نهاية (قوله او تمامه الخ) عطف على الحرز والمغنى وله دم لإخراجه من تمام الحرز في الاولى والثانية وعلى المغنى والاسنى عدم القطع فيها بانه لم يخرجه من تمام الحرز (قوله كالمورماه الخ) (فرع) قال سم على المنهج لو فتح شخص الحرز ودخل الدار فحدث فيها مال وهو فيها فاخذه وخرج به فلا قطع لاخذه من حرز متهوك اه واعتمده مر اه عش (قوله لا يخالف ما مر الخ) كان وجه حمل ما هنا على ما إذا كان المنقول مما يكون الصحن حرز له اه سم وقد قدمنا من المغنى والاسنى التقييد بذلك ومع ذلك فالذى يظهر انه ليس مراد للشارح بل مراده كما يفيد سياقه ان المبنى فيما مرون الصحن بنفسه حرزاً تاماً لنحو النقد والمثبت هنا كون الصحن متم الحرز لنحو النقد فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الإشارة إلى عدم المخالفة ويحتمل انها إلى قوله او تمامه الخ وهو الاقرب (قوله لم يقطع) أى لأنه لم يخرجه من تمام الحرز (قوله مع أن البيت الخ) ظرف لقوله قالوا الخ (قوله ليس حرزاً) أى تاماً مستقلاً (قوله ورباط) إلى قوله وكما مر في النهاية الا قوله وإن اخذ إلى بان اعتياد (قوله والفرق) ردليل مقابل الاصح قوله نعم إلى قوله وكما مر في المغنى الا قوله وان كان له بواب (قوله نعم لو سرق الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار المتعدد ساكنو بيوته كما هو صريح المغنى وقد مننا عن النهاية ما يوافق (قوله احد السكاكن) أى في الحرز المشترك كالخان اه اسنى (قوله وان كان له) أى لنحو الخان (قوله في حجرة الخ) أى او بيت مغلق اه معنى (قوله قطع لا حرازه الخ) ومنه صندوق احد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقة اه عش (قوله فيما لو نقله) (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيقه او الجار من حانوت جاره او المغتسل من الحمام وان دخل ليسرق او المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس بحرزه اعلم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وان دخل الحمام ليسرق قال ابن الرفعة او ليغتسل ولم يغتسل فتغفل حمامياً وغيره استحفظ متاعاً لحفظه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف مالو لم يستحقه او استحفظ فلم يحفظ لنوم او اعراض او غيره ولم يكن حافظ اه روض مع شرحه زاد المغنى ولو نزع شخص ثياباً في الحمام والحامى او الحارس جالس ولم يسلمها اليه ولا استحفظه بل دخل على العادة فسرقت فلا قطع ولا ضمان على الحامى ولا على الحارس ولو سرق السفن من الشط وهو جانب النهر والوادي وجمعه شطوط وهى مشدودة قطع لانها محرزة بذلك فان لم تكن مشدودة فلا قطع لانها غير محرزة في العادة اه

إلى أخرى له) لعل المراد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضيعة (قوله لا يخالف) كان وجه حمل ما هنا على ما إذا كان المنقول مما يكون الصحن حرزاً له

السكاكن فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال يردو إن أخذ بقضيته كثيراً واعتمده جمع متأخرون بأن اعتياد ساكن نحو الخان وضع حقير الامة بصحته يلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح نعم لو سرق أحد السكاكن ما في الصحن لم يقطع لأنه ليس محرزاً عنه وإن كان له بواب أو ما في حجرة مغلقة قطع لا حرازه عنه وكما مر فيما لو نقله من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف وعلم التحريم وعدم الشبهة والاذن والتزام الاحكام والاختيار وفيما ثبت السرقة ويقطع بها وما يتعلق بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحرمة السرقة وقد عذر بل اولم يعذر حيث امكن جهله على احتمال لان الحديد را بالشبهة الممكنة (ومكره) (١٥٠) لرفع القلم عنهم وحرى ومن اذن له المالك وذو شبهة مامر لعذرهم نعم يعذر المميز

والحق به كل من سقط عنه القطع لشبهة ولا يقطع مكره بالسكس ايضا لما مر أن التسبب لا يقتضى حدا ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير مميز أو أعجميا يعتقد الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط (ويقطع مسلم وذمى) ولو سكران (بمال مسلم وذمى) إجماعا في مسلم بمسلم ولعصمة الذى والتزامه الاحكام وإن لم يرض بمكنا وكذا في الزنا ويفرق بين هذا وعدم قتل المسلم به بان ملحظ القود المائلة ولم توجد وملحظ السرقة الاخذ خفية بشروطه وقد وجد (وفي معاهد) ومستأن (أقوال أحسنها أن شرط قطعه بسرقة قطع) (لا التزامه) (والا) بشرط ذلك (فلا) يقطع لعدم التزامه (قلت الاظهر عند الجمهور لا قطع) بسرقة مال مسلم او غيره مطلقا كما لا يحذر ان زنى (والله اعلم) لا نعلم يلتزم الاحكام فاشبه الحربى نعم يطالب بقطع بارد ماسرقة او بدله ولا يقطع أيضا مسلم أو ذمى بسرقتها

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق (قوله في شروط) إلى قول المتن ويقطع في النهاية إلا قوله الركن الثالث وهو قوله بل اولم يعذر إلى المتن وقوله لعذرهم إلى ولا يقطع (قوله في شروط الركن الخ) أى في بعضها قوله وهي التكليف بيان للشروط من حيث هي لا التى في كلام المصنف في هذا الفصل اه رشيدى ولك ان تحمله على ظاهره بجمال المتن والشرح لا متزاجهما كأنهما كلام شخص واحد (قوله وهي) إلى قوله وما يتعلق بذلك في المغنى (قوله وعلم التحريم) أى تحريم السرقة (قوله وفيما ثبت الخ) من الاثبات (قوله ويقطع بها) أى وفيما يقطع بالسرقة وهو اطرافه على التفصيل الاقاه رشيدى (قوله وجاهل الخ) وأعجمى أمر بسرقة وهو يعتقد باحتيا اه معنى (قوله وقد عذر) أى بقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى وعش (قوله على احتمال) ينبغى ان يكون هذا هو الوجه بل لو قيل به بالاطلاق في الحدود وغيرها اكان وجبها لا تقا بمحاسن الشريعة اه سيد عمر وهو كلام حسن (قوله لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه اه معنى (قوله وحرى) لعدم التزامه اه معنى (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربى اه سم وقد يقال انه معذور بعدم التزامه الاحكام (قوله المميز) أى من الصبي والمجنون (قوله ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزنا في المغنى (قوله فيقطع فقط) أى كما لو أمره بلا اكراه اه نهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولعصمة الذى والتزامه الاحكام) عبارة المغنى واما قطعه بمال الذى فعلى المشهور لا نه معصوم بذمته واما قطع الذى بمال المسلم والذى فلا التزامه الاحكام اه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما اه (قوله بين هذا) أى قطع المسلم بمال الذى (قوله به) أى بالذى (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفي معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسرهما اه معنى (قوله ومستأن) إلى قوله وبحث الاذرعى في المغنى إلا قوله ولا يقطع ايضا إلى المتن وإلى قوله فعلم في النهاية (قول المتن ان شرط) أى عليه في عهده اه معنى (قوله لا التزامه) أى كل من المعاهد والمستأن (قوله او غيره) من الذى والمعاهد (قوله مطلقا) أى شرط قطعه بسرقة او لا (قوله نعم يطالب بقطع الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربى لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وإن كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل سم على حج اه عش (قوله برد ماسرقة) أى ان بقى او بدله أى ان تلف اه معنى (قول المتن وتثبت السرقة الخ) ضعيف اه عش (قول المتن يمين المدعى المردودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فينك عن اليمين فترد على المدعى ويحلف اه معنى (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لان ثبوته) أى المال باليمين المردودة عش ومعنى (قوله ان فصله) أى السارق الاقرار بما يأتى في الشهادة بها فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحزب بتعيين او وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وقضية كلامه انه لا يثبت القطع بعلم القاضى وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقضى بعلمه في رقيقه كما مر في حد الزنا اه معنى (قوله وان لم يتكرر كسائر الحقوق) عبارة المغنى مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار

(فصل) لا يقطع صبي ومجنون الخ (قوله ويقطع بها) المغنى وفيما يقطع بالسرقة وهو يده المغنى الخ (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربى (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل ع (قوله نعم يطالب بقطع الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربى لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وان كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) كتب عليه م

ماله لاستحالة قطعها بماله دون قطعه بماله (وتثبت السرقة يمين المدعى المردودة) فيقطع (في الاصح) الاقرار لانها كالاقرار والمنقول المعتمد لا قطع كما لا يثبت بها حد الزنا وحمل شارح المتن على ثبوتها بالنسبة للمال وهم لان ثبوته لا خلاف فيه (وبأقرار السارق) بعد الدعوى عليه ان فصله بما يأتى في الشهادة بها وإن لم يتكرر كسائر الحقوق وبحث الاذرعى قبول المطلق من فقيه وافق للقاضى في مذهبه ويرد بان كثيرا من مسائل الشبهة والحزب وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل

مطلقا نظير ما قدمته في الزنا أما إقراره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك (١٥١) ويثبت المال أخذا من قولهم لو شهد بسرقة

مال غائب أو حاضر حسبة
قبلا لكن لا يقطع حتى
يدعى المالك بماله ثم تعاد
الشهادة لثبوت المال لانه
لا يثبت بشهادة الحسبة
لا للقطع لانه ثبت بها وإنما
انتظر لتوقع ظهور مسقط
ولم يظهر فلم ان شرط القطع
دعوى المالك أو وليه أو
وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة
بشروطها ومر عن صاحب
البيان قبيل الثالث ماله تعلق
بذلك (والمذهب قبول
رجوعه) عن الاقرار
بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة
للقطع فقط (ومن أقر بعقوبة
لله تعالى) أي بموجبها كزنا
وسرقة وشرب مسكر ولو
بعد دعوى (فالصحيح ان
للقاضي) أي يجوز له كافي
الروضة وأصلها لكن أشار
في شرح مسلم إلى نقل
الاجماع على نده وحكاها في
البحر عن الأصحاب وقضية
تخصيصهم القاضي بالجواز
حرمته على غيره وهو
محتمل ويحتمل ان غير
القاضي أولى منه بالجواز
لامتناع التلقين عليه (أن
يعرض له) ان كان جاهلا
بوجوب الحد وقد عذر
على ما في العزيز ولكن
توقف فيه الأذرعى ويؤيد
توقفه ان له التعريض لمن
علم ان له الرجوع فكذلك لمن
علم ان عليه الحد (بالرجوع)
عن الاقرار وان علم جوازه

الاقرار كما في سائر الحقوق اه (قوله مطلقا) أي فقيها أو غيره اه ع ش (قوله) اما إقراره الخ لعله
مفروض في مالك حاضر حتى يغير مسألة الماتن الآتية ومع ذلك فتأخيره إلى هناك وذكره معها النسب اه
سيد عمر (قوله) أخذا من قولهم الخ قد يشكك هذا الأخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال
لانه إنما احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت
به فليتامل سم على حجج ع وش ورشيدى ويوافق الاشكال المذكور قول المغنى فان أقر قبله لم يثبت القطع
في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كإسأى اه حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع الجيرى
ذلك الاشكال بما نصه وقولها ويثبت عطف على قولها فلا يقطع وصرح بذلك لثلاثتهم من نفي القطع
عدم ثبوت المال وليس معطوفا على يدعى المالك ويكون ثبت حينئذ بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت
بالاقرار فلا معنى لاثباته اه (قوله) لا للقطع لانه ثبت الخ قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل
الدعوى فقد يشكك على الترتيب في قوله الآتى ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتامل وقد يجاب بان هذا
مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتامل سم على حجج لكن قد يقال ان
الجواب الثانى لا يتناق مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الثانى إذ
الضمير في قول سم أو بانه الخ راجع لثبوت المال باعادة الشهادة المسبوبة بدعوى المالك بماله فالترتيب
موجود هناك ضمنا (قوله) بها أي بشهادة الحسبة (قوله) قبيل الثالث أي من شروط المسروق في شرح
فلو ملكه بارت أو غيره قبل أخرجه من الحرز (قول الماتن والمذهب قبول رجوعه الخ) (فرعان)
لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال
القاضى سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في
شرح الروض سم على حجج لكن المعتبر فيه ما خلافة عند مر اى والخطيب وفيما تقدم اه ع ش (قوله) عن
الاقرار إلى قوله وقضية تخصيصهم في المغنى وإلى قوله رواه ابوداود في النهاية (قوله) لكن بالنسبة للقطع
ولو في أثباته لانه حق الله تعالى فيسقط كحد الزنا ولو بقى من القطع بعد الرجوع ما يضر بقاؤه قطع هو لنفسه
ولا يجب على الامام قطعه وأما الغرم فلا لانه حق آدمى مغنى وروض مع شرحه (قوله) فقط أي دون المال
اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم الخ والمعتبر الاول نهاية ومغنى اى الجواز سم وع ش (قوله)
القاضى بالجواز عبارة النهاية الجواز بالقاضى اه (قوله) ويحتمل ان غير القاضى أولى منه وهو الوجه
اه نهاية (قوله) لا تمتنع التلقين عليه اى على الحاكم دون غيره اه نهاية اى فهو أولى بالجواز رشيدى
(قوله) على ما في العزيز الخ ولعله جرى على الغالب إذ العالم قد تطرا له دهشة فلا فرق كما قاله البلقينى اه
نهاية اى بين العالم والجاهل ع ش (قوله) عرض به اى بالرجوع بقوله لملك قبلت فاخذت (قوله)
ما إخالك بكسر الهمزة على الافصح وبفتحها على القياس حلبي اى ما اظنك اه بجيرى (قوله)

(قوله) أخذا من قولهم قد يشكك هذا الأخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه إنما
احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت به
فليتامل (قوله) لا للقطع لانه ثبت بها قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل الدعوى فقد
يشكك على الترتيب في قوله الآتى ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتامل وقد يجاب بان هذا مخصص للترتيب
المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتامل (قوله) والمذهب قبول رجوعه عن الاقرار بالسرقة
الخ (فرعان) لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة
ثم رجع قال القاضى سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى
كذا في شرح الروض (قوله) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الاجماع على نده) والمعتبر الاول مر (قوله)
ويحتمل ان غير القاضى أولى) وهو الوجه مر (قوله) فكذا لمن علم ان عليه الحد) كتب عليه مر

فيقول لملك قبلت فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهيت لم تعلم ان ما شرته مسكر لانه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عز وقال
لمن أقر عنده بالسرقة ما إخالك سرقت قال بلى فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامر به فقطع رواه ابوداود وغيره

ويؤخذ منه أنه يندب تكريه التعريض (١٥٢) ثلاثا بناء على ندبه وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرض له بالانكار لأن فيه حملا على

الكذب كذا قيل وفيه نظر لما مر في الزنا أن انكاره بعد الاقرار كالرجوع عنه ثم رايهم صرحوا بأن له التعريض بالانكار وبالرجوع ويجاب عما علل به بأن تشوف الشارع الى درء الحدود الغنى النظر الى تضمن الانكار للكذب على أنه ليس صريحا فيه تخفف امره وقوله أقران له قبل الاقرار ولا بينة حمله بالتعريض على الانكار أي ما لم يخش أن ذلك يحمله على انكار المال أيضا على الأوجه وأنه لا يجوز التعريض اذ ثبت بالبينة وقوله لله أن حق الأدعي لا يجوز التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئا ويوجه بأن فيه حملا على محرم إذ هو كقطع العقد الفاسد (و) قطعوا بانه (لا يقول) له (ارجع) عنه أو اجده فيأثم به لأنه امر بالكذب وله أن يعرض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى أن رأى المصلحة في الستر وإلا فلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف أن ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير (و) يشترط للقطع أيضا كإمارة طلب من المالك أو وكيله للمال فعليه (لو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى

ويؤخذ منه) أي من الخبر (قوله) وأفهم قوله) أي المصنف (قوله) لا يعرض له) أي بعد الاقرار (قوله) وقوله) إلى قوله) ويوجه في المغنى لإلا قوله) أي ما لم يخش إلى وأنه لا يجوز وإلى المتن في النهاية (قوله) وقوله أقر) أي وأفهم قوله أقر (قوله) أي ما لم يخش (الخ) ولعل صورة انكار السرقة دون المال أن يقربه ويدعي أنه اخذه بشبهة أو نحو ذلك اهـ رشيدى (قوله) وأنه لا يجوز (الخ) عطف على قوله أنه لا (قوله) وقوله لله) أي وأفهم قوله لله (قوله) وقطعوا (الخ) عبارة المغنى وكلام المصنف يقتضى أن قوله ولا يقول أرجع من تنمة ما قال أنه الصحيح وليس مراد بل مجزوم به في كلام الرافعي وغيره اهـ (قوله) عنه) إلى قوله) وبه يعلم في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) فيأثم به) ومثل القاضي غيره اهـ عش (قوله) لأنه امر بالكذب) إن رجع للذين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسايم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر به فليحذر سم على حج اهـ عش (قوله) وله أن يعرض (الخ) وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغه الإمام وأنه يحرم تشفيعه فيه وأما قبل بلوغ الإمام فاجازها أكثر العلماء إن لم يكن المشفوع فيه صاحب شرواذى للناس فإن كان كذلك لم يشفع وسيأتي الشفاعة في التعزير في باب اهـ مغنى (قوله) وإلا فلا) شامل لما إذا لم ير مصلحة في واحد منهما كما صرح به الاسنى (قوله) ضياع المسروق (الخ) ومثله بالاولى ما لو خاف على نفسه أو ماله كما هو معلوم اهـ عش (قوله) أو حد الغير) عبارة الروض مع شرحه في الزنا ثم محل استحباب تركها أي الشهادة إذا لم يتعلق بتركها إيجاب حد الغير فإن تعاقب به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيأثم الرابع ويلزمه الاداء انتهى اهـ سم (قوله) للقطاع) أي بالاقرار أيضا أي كعدم الرجوع عن الاقرار (قوله) كما مر) حقه أن يؤخر عن قوله للمال (قوله) أو وكيله) أي أو وليه (قوله) فعليه) أي على اشتراط الطلب (قوله) أو بعد دعوى) إلى قول المتن ولو اختلف في النهاية لإلا قوله كما يأتي إلى المتن وقوله وقع إلى وكونها (قوله) الشامل وكالته لهذه) أي الدعوى كان وكله فيما يتعلق بالدعوى اهـ عش ويجوز إرجاع الإشارة للسرقة (قوله) بها) أي بالسرقة والجار متعلق بالشعور (قوله) أو شهد (الخ) عطف على قول المصنف أقر بلا دعوى وكان المناسب أن يؤخره عن قوله والحق به السفيه ويزيد له قوله أو دعوى ولي المالك (قوله) أو مال) إلى قوله كما مر في المغنى (قوله) أو مال غير مكلف) أي مال صبي أو مجنون (قول المتن حضوره) أي الغائب وفي معنى حضوره حضور وكيله في ذلك كما قاله الأذرعى وغيره اهـ اسنى (قوله) وكما له) أي غير المكلف والملحق به بالبلوغ والافاقة والرشد (قوله) ومطالبته) أي المقر له بعد الحضور والكمال (قوله) بالاباحة) أي بانه كان أباح له المال (فرع) لو أقر عبد بسرقة دون النصاب لم يقبل إلا أن صدقه سيده أو نصاب قطع كإقراره بجناية توجب قصاصا ولا يثبت المال وإن كان بيده كما عكس ذلك من باب

(قوله) وقوله أقر (الخ) وعلى ما تقدم من أن الانكار كالرجوع يكون التقيد بإقراره غيره بالاولى (قوله) لأنه امر (الخ) إن رجع للذين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع إلى الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسايم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر فليحذر (قوله) أن رأى المصلحة في الستر والأفلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف في الروض وشرحه في الزنا وكذا الشاهد يستحب له سترها بأن يترك الشهادة بها إن رأى مصلحة وإن رأى المصلحة في الشهادة بها كذا في الروضة فكلاهما فيما إذا لم ير مصلحة متدافع وكلام المصنف يقتضى أنه يشهد الأقرب خلافاً وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاقهم في باب الشهادات وغيره استحباب ترك الشهادة ثم محل استحباب تركها أن لم يتعلق بتركها إيجاب حد على الغير فإن تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيه فيأثم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اهـ وينبغي أن يقال

وكيل الغائب الشاملة وكالته لهذه من غير شعور للمالك بها أو شهد بها حسبة (أنه سرق مال زيد الغائب) أو الاقرار مال غير مكلف والحق به السفيه (لم يقطع في الحال بل) يحبس (و) ينتظر حضوره) وكما له ومطالبته (في الاصح) لأنه ر بما يقر له بالاباحة

والمالك فانه يسقط القطع وان كذبه كما رما به دعوى عن موكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الاباحة هنا ونحو الصبي يمكن ان يملكه عقب البلوغ والرد وقيل الرفع للقاضي فيسقط القطع ايضا ولا يشكل حبسه متابعه فيه فيما لو اقر بمال الغائب لان له المطالبة بالقطع في الجملة لا بمال الغائب ومن ثم لومات عن نحو طفل حبس لان له بل عليه المطالبة به حينئذ كما يأتي (١٥٣) قبيل القسمة ووجوب قبضه عين الغائب إنما

هو فيما اذا عرضها عليه من هي تحت يده كما يأتي ثم (او) اقر (انه اكره امة غائب على زنا) اوزنى بها (حد في الحال في الاصح) لانه لا يتوقف على طلب ولا يباح بالاباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره لانه يسقط بالاستسقاط واحتمال كونها وقفت عليه لا يؤثر لضعف الشبهة فيه ومن ثم جريا في موضع على الحد بوطء الموقوفة عليه نعم يحتمل انه نذر له بها وكانهم لم يراعوه لندوره (ويثبت) القسط (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلو) ادعى المالك او وكيله ثم (شهد رجل وامرأتان) او رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق او عتق دونهما ان كان التعليق قبل ثبوت الغصب والا وقعا بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فانه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الحسبة في المال كما مر (ويشترط) للقطع (ذكر الشاهد) هو للجنس اى كل من شاهده (شروط السرقة) السابقة اذ قد يظن ان ماليس بسرقة سرقة فيمينان المسروق منه والمسروق

الاقرار معنى واسنى مع الروض (قوله وانك) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكن سياق انه قد يبلغ الخ فيأتي نظيره في المجنون والسفيه اه عش وكان ينبغي ان يكتبه على قول الشارح او الاباحة لا لا اقرار بالمالك يتأتى من انك كما هو صريح الاسنى والمغنى (قوله وان كذبه) اى كذب المقر بالسرقه المالك المقر بملك السارق (قوله اما بعد دعوى عن موكل علم ذلك الخ) عبارة النهاية اما بعد دعوى الموكل فلا انتظار اه اى بان ادعى مثلا ثم سافر واقر المدعى عليه بعد سفر المدعى عش (قوله لعدم احتمال الاباحة هنا) اى والمالك ولول وجهه ان توكيله في دعوى السرقة بعد علمه بها يبعد سبق الاباحة والمالك (قوله ونحو الصبي) اى من المجنون والسفيه (قوله ان يملكه الخ) اى وان يقر له بانه مالك لما سرقه كالغائب معنى واسنى (قوله لانه) اى لالحاكم عش ومعنى (قوله ومن ثم لومات) اى الغائب اه رشيدى عبارة المغنى لومات الغائب من مال وخلفا طفل ونحوه فله ان يطالب المقر به ويحبسه اه (قوله حبس) اى المقر عش ومعنى (قوله لانه الخ) اى الحاكم عش ومعنى (قوله ووجوب قبضه الخ) جواب سؤال مشوه قوله لا بمال الغائب (قوله ثم) اى قبيل القسمة (قوله او اقر) اى قوله نعم في المغنى (قوله اوزنى بها) اشار به الى ان الاكره ليس بقيد (قوله لانه) اى حد الزنا (قوله ولا يباح) اى البضع (قوله واحتمال كونها الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله فيه) اى الواف (قوله في موضع) اى في باب الواف معنى ونهاية (قوله لندوره) افاد انه اذا وطئ الامة المندور له بها وهى بيد الناذر لا يحده وظاهر لانه ملكها بالنذر اه عش (قوله ويثبت القطع) كذا في النهاية بتد كبير القول والذى في المغنى والحلى وثبت السرقة الموجبة للقطع اه بتأنيث الفعل (قوله القطع) الى قول المتن ويشترط في المغنى (قوله غير الزنا) فانه خص بزيد العدد اه معنى (قوله ادعى المالك الخ) اى وليه (قوله كما ثبت بذلك الغصب الخ) عبارة المغنى كالوعلق الطلاق او العتق على غصب او سرقة نشهد رجل وامرأتان على الغصب او السرقة ثبت المال دون الطلاق والعتق اه (قوله بخلاف مالو شهدوا الخ) عبارة المغنى تنبيه محل ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد دعوى المالك او وكيله فلوشهدوا حسبة لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله كما مر) اى قبيل قول المصنف والمذهب (قوله اذ قد يظنان) الى قوله ويجاب في المغنى الا قوله ووقع الى كونها (قوله وان لم يذكر انه نصاب) اى لا يشترط ان يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فاذا ظهر له نصاب عمل بمقتضاه اه معنى (قوله فيه) اى في كون المسروق نصابا (قوله بهما) اى الشاهدين وقوله او بغيرهما شامل للقاضي نفسه (قوله ولا انه ملك الخ) عطف على انه نصاب اى ولا يشترط ان يذكر كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي ان يقول اسرق هذا ملك المالك يقول هذا ملكى والسارق يوافقه او يثبته المالك بغيرهما كذا في المغنى (قوله يقولان لانعلم الخ) من جملة الشروط المعترضة ذكرها اه عش (قوله وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الاولى تاخيرها الى قبيل المتن عبارة المغنى ويشترط اتفاقهما في شهادتهما وحينئذ لو اختلف شاهدان في وقت الشهادة كقوله الخ وهى اسبك (قوله ذكر اسم ونسبه) اى بحيث يحصل التمييز اه معنى (قوله واستشكل) اى قولهم ويشير ان الخ ومحط الاشكال قولهم والا ذكر الخ (قوله ويجاب الخ) عبارة المغنى وقد يجاب بانها لما تسمع تغليبا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويدعى بماله كما مر اه (قوله بتصويره) اى السماع اه

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وإن لم يذكر أنه نصاب لا النظر فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك اثباته بغيرهما ووقع في هذه والتي قبلها لبعضهم ما يخالف ذلك فاحذره وكونها من حرز بتعيينه او وصفه ويقولان لانعلم فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشيران للسارق ان حضروا الا ذكر اسمه ونسبه واستشكل بان البيعة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعززا ومتوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) اى أحدهما (سرق) هذه العين

او ثوبا ايضاً او (بكرة) قول (١٥٤) (الاخر) سرق هذه شير الاخرى او ثوبا اسود او (عشية فباطلة) للتناقض فلا يترتب

عليها قطع نعم للمسروق
منه ان يحلف مع احدهما في
الاولى ومع كل منهما في
الثانية ان وافقت شهادة
كل دعواه والحق في زعمه
وياخذ المال ولو شهد
واحد بكيس وآخر
بكيسين ثبت واحد وقطع
ان بلغ انصا باوله الحلف
مع الذي زاد وياخذوا
اثنان انه سرق هذه بكرة
واخران انه سرقها عشية
تعارضتا ولم يحكم بواحدة
منها فان لم يتوارد على شيء
واحد ثبتا وقطع لاذ
لا تعارض (وعلى السارق
رد ما سرق) وان قطع
للخبر الحسن على اليد
ما اخذت حتى تودي به ولان
القطع لله تعالى والغرم
للادى فلم يسقط احدهما
الاخر ومن ثم لم يسقط
الضمان والقطع عنه برده
للحرز (فان تلف ضمنه)
كنا فاعه بمثله في المثل
واقصى قيمه في المتقوم
(و قطع يمينه) اى السارق
الذى له اربع اذ هو الذى
يتاقي فيه الترتيب الآتى
اجماعا ولو شاء ان امن
نزف الدم ولان البطش
بها اقوى فكان البداء بها
اردع ولا تنالهم يقطع ذكر
الزاني لانه ليس له مثله وبه
يفوت النسل المطلوب

رشيدى (قوله للتناقض) الى قوله كذا نقله في النهاية الا قوله في الاولى وقوله في الثانية (قوله في الاولى) ثم
قوله في الثانية فيه نظر فليتأمل ا ه سم والمراد بالاولى الاختلاف في تشخيص الدين وبالثانية الاختلاف
في تشخيص اللون (قوله ومع كل منهما في الثانية) ونف ابن سم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونصها
وان شهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف مع
شاهده واستحقهما انتهى ا ه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قوله فباطلة اى بالنسبة الى القطع اما المال فان
حلف المسروق منه مع الشاهد اخذ الغرم منه والا فلا كذا قالاه فلما رد احلف مع من وافقت شهادته
دعواه او الحق في زعمه كما بينه في الكفاية ثم ذكر نظير ما مر عن الروض (قوله ان وافقت شهادة كل)
كان ادعى بعين فشهد احدهما انه سرقها بكرة والاخر عشية فيحلف مع كل منهما بمعنى انه ان شاء حلف
انه سرقها بكرة وان شاء حلف انه سرقها عشية فان وافقت دعواه شهادة احدهما دون الاخر كان ادعى
انه سرق ثوبا ايضاً فشهد احدهما بذلك والاخر بانه سرق ثوبا اسود فيحلف مع الاول لموافقة
شهادته دعواه ا ه ع ش (قوله والحق) بالنصف عطفاً على دعواه (قوله ولو شهد) الى قول المتن فان
تلف في المغنى الا قوله وله الحلف الى او اثنان (قوله ولم يحكم بواحدة الخ) اى وان كثرت عدد احدهما لان
الكثرة ليست مرجحة ا ه ع ش (قوله ثبتتا) اى التيقن (قول المتن وعلى السارق رد ما سرق) ولو كان
للمسروق منفعة استوفاهما السارق او عطلها وجبت اجزئها كالمغصوب ا ه غنى زاد سم وقد يؤخذ من قوله
الآتى كنافعه ا ه (قوله برده المال للحرز) اى ولو لم تثبت السرقة الا بعد الرد وقد يخرج بقوله برده الخ
مالو اخذه المالك قبل الرفع للقاضى كان رماه السارق خارج الحرز فاخذه المالك فلا ضمان ولا قطع له نذر
طالب المال والفرق انه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه ا ه ع ش (قوله اجماعا) الى قوله وقاطعها
في المغنى (قوله ان امن نزف الدم) اى فان لم يؤمن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى اخر
الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن نزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق القطع بعينها فاذا تعذر
قطعهما سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدهما رسم على
حج ا ه ع ش (قوله ولان البطش الخ) عطف على قوله اجماعا (قوله لانه ليس له مثله) اى والسارق له مثل
اليد غالباً فلم تفت عليه المنفعة بالسكية ا ه غنى (قوله وبه يفوت الخ) اى غالباً ا ه غنى وهو علة مستقلة كما
هو صريح المغنى (قوله وقاطعها في غير القن) اى من حره ومبعض ومكاتب اما القن فقاطعها السيد والامام
ا ه ع ش (قوله فلو فوضه) اى الامام او نائبه وقوله للسارق خرج به مالو فوضه للمسروق منه فيقع الموقع
وان امتنع التفويض له مخافة ان يردد عليه الالة فيؤدى الى اهلا كه وخرج بفوض اليه مالو فله بلا اذن
من الامام او نائبه فلا يقع حد وان امتنع القطع لزوات المحل ا ه ع ش وقوله وخرج بفوض اليه الخ فيه ان
الحكم في التفويض كذلك فاما معنى الخروج حينئذ على انه يخالف قول الشارح الآتى فاجز اسقوطها الخ

ايضا ان محل جواز تركها فيما اذا كانت المصلحة فيها ما ذكر الخ فليتأمل (قوله او ثوبا ايضاً الخ) في
الروض وان شهدوا بحدوث ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف
مع شاهده واستحقهما انتهى (قوله في الاولى ثم قوله في الثانية) فيه نظر فليتأمل م (قوله وعلى السارق
رد ما سرق) واجزته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الآتى كنافعه (قوله ان امن نزف الدم) اى فان
لم يامن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى آخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يامن نزف
الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا تعذر قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء
فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدهما م (قوله فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع) في الروض في باب
استيفاء القصاص قبيل الطرف الثانى مانصه ولو اذن الامام لسارق اى في قطع يده فقطع يده جاز ويجزى
ا ه قال في شرحه وما ذكره كاصله من الجواز نصه في اول الباب الثانى من ابواب الوكالة ا ه

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها بنحو أفة المصحح بوقوع فعله الموقوع وإن لم يفوضه إليه الإمام ثم رأت كلام الرافعي ليس نصافي ذلك وإنما هو عموم قط وهو أن التوكيد في استيفاء الحد متمتع ولا يقع الموقوع فليحمل على غير هذا لما صرحوا به فيما يأتي أن القطع تعلق بهين البين فاجز اسقوطها على أي وجه كان (فإن سرق ثانيا بعد قطعها) واندمل القطع الاول وفارق توالي قطعها في الحرابة لانها مضم حد واحد (فرجله اليسرى) هي التي تقطع (و) أن سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى) أن سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمنى) لخبر الشافعي بذلك وله شواهد وصح ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثانية والرابعة أن السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا وهما قطعان في مرة منها كما يأتي أما قبل قطعها فسياتي هذا كله حيث لا زائدة وشبهها على معصمه والا قطعت أصلية ان تميزت وأمكن استيفاؤها بدون الزائدة والاقطعتا كذا أطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء في أصلية وزائدة لم

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه قوله لا يقع الموقوع أي ويكون كالسقوط باقة وسياق ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموقوع والقول بعدمه بأن كلا منهما يسقط القطع إلا أن يقال إذا قلنا بوقوع الموقوع كان قطعها حدا جابر للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموقوع لم يكن سقوطها حدا لكنه تعذر الحد لفوات محله فلا يكون سقوطها جابر للسرقة وإن اشتركت الصورتان في عدم لزوم شيء للسارق بعدهما ويوافقه قول السيد عمر ما نصه قوله وهو مشكل بما يأتي الخ قد يقال سقوط القطع لفوات محله لا ينافي عدم وقوعه الموقوع أي عن الحد كالساقط باقة فإنه لا يقع عن الحد ويسقط به الحداه (قوله على أي وجه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء سم (قول المتن ثانيا بعد قطعها) الاولى لحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانيا (قوله واندمل) إلى قوله كما يأتي في المغنى الا قوله وله شواهد إلى وحكمه وإلى قوله هذا كله في النهاية (قوله واندمل القطع الخ) عطف على جملة سرق ثانيا ولو أخره عن قول المصنف فرجله اليسرى لكان أولى ويندفع توهم الحالية عبارة النهاية واندمال القطع الخ قال الرشيدى قوله واندمال القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لانه يومهم انه لا تقع رجله اليسرى إلا أن سرق بعد قطع البني واندمالها بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال اه وعبارة المغنى فإن سرق ثانيا بعد قطعها أي يده اليمنى فرجله اليسرى أن برئت يده اليمنى وإلا أخرت للبراءة اه وهي أحسن (قوله واندمل القطع الاول) فلو والى بينهما فئات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان اخذاما تقدم في الحدود اه ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة المغنى وانما يقطع الرجل إلا بعد اندمال اليد لثلاثا تقضى الموالاة إلى الهلاك وخالف مو الاتهما في الحرابة لان قطعها فيها حد واحداه (قوله لخبر الشافعي الخ) أي لما رواه الشافعي بإسناده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق أن سرق فاقطعوا يده ثم أن سرق فاقطعوا رجله ثم أن سرق فاقطعوا سرق فاقطعوا رجله اه (قوله بالاخذ) أي باليد والنقل أي بالرجل (قوله وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الثانية فتأمل اه رشيدى ويؤيده قول المغنى وانما قطع من خلاف ثلاثا يفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حر كته كافي قطع الطريق لان السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا والمحارب يقطع أولا يده اليمنى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى اه (قوله وشبهها) لعله أراد به ما سياتي في قوله أو مرتبا الخ (قوله كذا أطلقه شيخنا هنا الخ) اعتمد النهاية أي والمغنى انه لا تقع يدان مطلقا بسرقة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما اه سم (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتمل عبارته غير لانه عقب قوله فبقطعان بقوله وإن لم تتميز قطعت احدهما وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تتميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا اه سم عبارة شرح الروض فرع لو كان له كفان على معصمه قطعت الاصلية منهما ان تميزت اه زاد المغنى هذا ما اختاره الامام بعد ان نقل عن الاصحاب قطعها مطلقا والذي في التهذيب انه ان تميزت الاصلية قطعت والا فاحداهما فقط ولا تقطعان بسرقة واحدة قال الرافعي وهذا احسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق ورواه في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لو لم يمكن قطع الاصلية الا بالزائدة اولم يمكن قطع احدهما عند الاشتباه فانه يعدل الى الرجل اه

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليهم رش (قوله على أي وجه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء (قوله كذا أطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء الخ) اعتمد رآنه لا تقع يدان مطلقا بسرقة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتمل عبارته خلافه لانه عقب قوله ولا فاقطعان لقوله وان لم تتميز قطعت احدهما فقط انتهى وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تتميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا

تتميز انه تقطع احدهما وهو الاوجه ولك ان تقول لا تخالف بين عبارتيه لان قوله هنا والامعناه ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة

وحينئذ فتي أمكن استيفاء الاصلية وحدها أو إحداهما إن لم تتميز الاصلية قطعت وعليه يحمل ما في الوضوء والا قطعنا وعليه يحمل ما هنا فلا نظر لتمييز وعده بل لا مكان قطع واحدة وعده نعم في قوله كغيره ثم فإن لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا اصليتين أو احدهما ولم تتميز غموض إذ كيف يعلم مع عدم التميز انهما اصليتان تارة أو احدهما فقط تارة أخرى وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاولين بالاصالة (١٥٦) وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط وليس مجرد التقدم مقتضيا للاصالة فان لم يكن له الا

زائدة قطعت وان فقدت أصابعها وتقطع إحدى اصليتين في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الاصلية اصلية بان صارت عاملة فتقطع في سرقة أخرى وتعرف الزيادة بنحو فحش قصر ونقص أصبع وضعف بطش (وبعد ذلك أي قطع الاربع اذا سرق أو سرق أولا ولا أربع له (يعزر) لانهم يرد فيه شيء وخبر قتله منكروا لوصح لكان منسوخا أو محمولا على انه قتله بزاوا واستحلال كما قاله الاممة اما اذا لم يكن له الاربع فيقطع في الاولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بان لم يكن له الاربع يعني لانهم لم يجدوا ما قبلها تعلق الحق بها (ويغمس) ندبا (محل قطعه بزيت) خص كانه لكونه ابلغ (اودهن) آخر (مغلي) بضم الميم لصحة الامر ولانه يسد افواه العروق فينحسم الدم واقتصر جمع على الحسم بالنار وخير الشاشي بينهما واعتبر الماوردي عادة المقطوع الغالبة فللاحضري نحو الزيت وللبدوي الحسم

(قوله وحينئذ) لا حاجة اليه (قوله ثم) أي في باب الوضوء (قوله بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم الخ) أقول ان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادق بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما لان السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل وإنما ثبت الغموض لو كان المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول الذي ذكره فتأمل اه سم (قوله فان لم يكن) الى قوله كما قاله الاممة في النهاية الا قوله وتقطع الى وتعرف (قوله وتقطع إحدى اصليتين في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة الخ) أي ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هاتين المسئلتين على قول المصنف فان سرق ثانيا فرجله اليسرى واجيب عنه بانه انما تسكلم على الحلقة المعتادة الغالبة اه معنى (قول المتن وبعد ذلك يعزر) وفي العباب يعزر ويحبس حتى يموت وظاهر المتن انه لا يحبس اه ع ش (قوله اذا سرق) كان الاولى تقديره بين الواو ومدخولها حتى يظهر عطف ما بعده عليه فتأمل (قوله أو سرق أولا) الى قوله اما اذا لم يكن في المغنى (قوله ولا أربع له) أي ولا واحدة له من الاطراف الاربع (قوله لانهم يرد فيه شيء) أي والسرقة معصية فتعين التعزير اه معنى (قوله اما اذا لم يكن) الى قول المتن وتقطع في النهاية الا قوله واقتصر الى واعتبر (قوله اما اذا لم يكن له الاربع) أي جميعها وهو من سلب العموم عبارة النهاية لبعض الاربع اه (قوله ما قبلها) أي الرجل اليمنى ويحتمل ان مرجع الضمير الموجودة (قوله خص الخ) لعله في الحديث (قوله بضم الميم) أي وفتح اللام اسم مفعول من أغلى ما فتح الميم مع كسر اللام وتشديد الياء على زنة مفعول فلحن كما قاله ابن قاسم اه معنى (قوله واقتصر الخ) عبارة المغنى قضية كلامه امتناعه بغير الزيت والدهن واقتصر الشافعي في الام على الحسم بالنار وفصل الماوردي في الحاوي فجعل الزيت للحضري والنار للبدوي لانها عادت بهم وهو تفصيل حسن اه (قوله واعتبر الماوردي الخ) حسنه المغنى كما مر وضعفه ع ش بغير عزو (قوله ثم) لا تظهر فائدته (قوله أي الحسم) عبارة المغنى أي الغمس المسمى بالخمسة اه (قوله لان فيه) أي الحسم (قوله على تركه) أي السرقة والتذكير نظرا للمغنى (قوله لانه تداو) الى قوله وجزم به في المغنى (قوله ومن ثم لم يجبر الخ) بل يستحب له ويندب للامام الامر به عقب القطع ولا يفعله الا باذن المقطوع اه معنى (قوله هنا) الاولى على هذا (قوله وعليه ان تركه الامام لزم كل من علم الخ) أي فان لم يفعل اثم ولا ضمان عليه ولا على الامام ايضا اه ع ش (قوله ولان الاعتماد) عبارة المغنى والمعنى فيه ان البطش في الكف وما زاد من الذراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه (قول المتن من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد (تنبيه) يندب خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهيلا للقطع ويندب ان يقطع بحديدة ماضية دفعة واحدة وان يكون

(قوله وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاولين بالاصالة وعلى احدى الآخرين بالاصالة فقط) أقول ان كان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادقا بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما لان السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل وإنما ثبت الغموض لو كان المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول الذي ذكره فتأمل

بالنار ثم (قيل هو) أي الحسم (تتمة للحد) فيلزم الامام فعله هنا لا في القود لان فيه من بدال يلام يحمل المقطوع على تركه المقطوع (والاصح انه حق المقطوع) لانه تداو بدفع الهلاك بنزف الدم ومن ثم لم يجبر على فعله (فتوته عليه) هنا وكذا على الاول ما لم يجعله الامام من بيت المال كاجرة الجلاد (وللامام له مال) ما لم يؤد تركه لتلفه لتعذر فعله من المقطوع بنحو غماء كما بحثه البلقيني وجزم به الزركشي وهو ظاهر وعليه ان تركه الامام لزم كل من علم به وقدر عليه ان يفعله به كما هو ظاهر (وتقطع اليد من كوع) للاتباع رواه الدارقطني وقال به ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله على كرم الله وجهه ولان الاعتماد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم)

وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه (ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه إلا حد واحد على المعتمد وإنما) (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السبب فتدخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكالزنى بكر أو شرب مرارا وإنما تعددت فدية نحو لبس المحرم لان فيها حقا لآدمى باعتبار غالب مصرفها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع اليمنى مرارا كنى قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما ذكر ويكفى قطع اليمنى أو غيرها مما يجب قطعه (وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا) تجزىء (ولو ذهبت الخمس) الأصابع (١٥٧) منها (والله أعلم) لا طلاق اسم اليد عليها حيث دمع وجود الزجر بما

حصل له من الأيلام والتشكيل ومن ثم اجزأت وان سقط بعض كفها أيضا (وتقطع يد) أو رجل (زائدة أصبعا) فاكثرت (في الأصح) لشمول اسم اليد لها وفارق القود بان مقصوده المساواة (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو ظلم أو قودا أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم (سقط القطع) ولم تقطع رجله لتعلق الحق بعينها فسقط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقاء اليمنى (فلا) يسقط القطع (على) المذهب) لبقاء محل القطع وإنما سقط بقطع الجلاذها غلطا لوجود القطع والايلام بعلة السرقة

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

سمى بذلك لمنعه من ذلك لمنعه المرور فيها ببروزه لا خذمال أو قتل أو أراهب مكبرة اعتمادا على القوة مع عدم الغوث كما يعلم بما يأتى والاصل فيه قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية إذا الفقهاء وجمهور المفسرين وغيرهم على أنها نزلت فيه بدليل الا الذين تابوا فان

المقطوع جالس أو ان يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضد المقطوع في عنقه ساعة الزجر والتشكيل معنى وروض مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وإنما سقط في النهاية والى الباب في المغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله لم يلزمه الا حد واحد الخ) اي وان علمت السرقة الاولى والثانية ولم يقطع اه ع ش (قوله) وإنما كفت لا تظهر فائدة وإنما (قوله) وإنما تعددت الخ) اي كان لبس او لا ثم بعد نزاع الثوب او العمامة اعاد اللبس ثانيا اه ع ش (قوله فدية نحو لبس المحرم) اي وتطيه في مجالس مغنى واسنى (قوله) باعتبار غالب مصرفها) لان مصرف الكفارة اليه اه مغنى (قوله ويكفى الخ) دخول في المتن (قول المتن وان نقصت) اي يمينه اه مغنى او غيرها (قوله بذلك) اي بشئ مما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) اي قطع اليمنى وحكم الرجل حكم اليد فما ذكر اه مغنى (قوله) وإنما يسقط بقطع الجلاذ الخ) عبارة النهاية ولو اخرج السارق للجلاذ يساره فقطعه فان قال المخرج ظننتها اليمنى او انها تجزىء اجزائه والا فلا لان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه طريقة يومى الى ترجيحها كلام الروضة وصححها الرافعي في اخر باب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه وصححها الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلاذ فان قال ظننتها اليمنى او انها تجزىء عنها وحلف لزمته الدية واجزائه او علمتها اليسار وانها لا تجزىء لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلها اي عن اليمنى او اباحتها ولم تجزىء وجزم به ابن المقرئ اه قال ع ش قوله فان قال المخرج ظننتها اليمنى الخ معتمد اي ولا شئ على الجلاذ في الحالين اه وقال المغنى بعد ذكر الطريقتين مقدما للثانية مع زيادة بسط مانعه وهي اي الاولى في كلامه الصحيحة وان صحح الاسنوى الثانية اه وكلام الشارح يومى ترجيحها خلافا للنهاية

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

(قوله سمي بذلك) الى قوله ولا ذمى في المغنى (قوله ببروزه) الى قوله ولا ذمى في النهاية (قوله ببروزه) متعلق بيمينه (قوله لا خذمال الخ) اي او امرأة او امرءة للتمتع كياقوت (قوله او اراهب) اي اخافة (قوله مكبرة) اي مجاهرة ونصبه على الحال اه مجيرى (قوله مع عدم الغوث) اي مع البعد عن الغوث نهاية ومعنى اي ولو حكما كالودخول ادار او منعوا أهلها من الاستغاثة اه ع ش (قوله اذ الفقهاء الخ) عبارة المغنى والنهاية قال اكثر العلماء نزلت في قاطع الطريق لاني الكفار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت توبتهم بالاسلام وهو دافع للعقوبة قبل القدرة وبعدها اه (قوله بدليل الا الذين تابوا) اي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على يتقيد بقدرة ولو عكس كان اولي (قوله فلا يضمن نفسا ولا مالا) اي اتلفه او تلف يده واما اذا كان ما اخذه باقيا أو مكن نزع عنه نزع كما مر عن سم (قوله ولا ذمى الخ) عطف على لا حربي (قوله) وان المنصوص المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضى خروجهما اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله او سكران) الى قوله كذا اطلقوه في النهاية الا قوله

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

(قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضى خروجهما

الاسلام لا يتقيد بقدرة وبدفع القتل وغيره (هو مسلم) لا حربي وهو واضح لانه غير ملتزم لاحكاما فلا يضمن نفسا ولا مالا ومثله في عدم كونه قاطعا للمعاهد والمستأمن ولا ذمى على ما اقتضاه كلام الشيخين وابن الرفعة عملا بمقتضى سبب نزول الآية لكن أطال المتأخرون في رده وان المنصوص المعتمد انه كالمسلم فيما يأتى ومثله المرتد وقد يوجه الاول بان لذين احكاما أشد من احكام القطاع كانتفاض عهد الاول على ما يأتى المقتضى لاستباحة ماله ودمه وكقتل الثاني وبصير ماله فينا لنا وضمانه للنفس والمال (مكلف) أو سكران مختار ولو قنا وامرأة فلا عقوبة على صبي ومجنون ومكره وان ضمنوا النفس والمال (له شوكة) أي قوة

وقدرة ولو واحد يغلب جمعا أو يساويهم وقد تعرض للنفس أو للبضع أو المال مجاهرا (لا يختلسون يترضون لأخر قافلة) مثلا (يعتمدون الحرب) لا انتفاء الشوكة لحكمهم قودا وضمانا كغيرهم والفرق أن ذا الشوكة يعز دفعه بغير السلطان فغلظت عقوبته ردعاه بخلاف نحو المختلس (والذين يغلبون شرذمة بقوتهم (١٥٨) قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لا لقافلة عظيمة) لإذ اقوة لهم

أو يساويهم وفي المعنى الاقولة أو البضع (قوله أو سكران) أي متعدد (قوله وقدره) عطف تفسيره ع ش (قوله ولو واحد) ولو اثني يغلب جمعا أي إذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وكذا الخارج بغير سلاح إن كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو بالذكور والضرب بجمع السكك رقيق لا بد من آفة معني واسي (قوله وقد تعرض الخ) أي مع البدن عن الغوث كما يعلم من قوله بدد وفقد الغوث الخ اه معني (قوله للنفس أو البضع الخ) هلا قال أو لا لارهاب اه رشيدى (قوله أو البضع) لم يجمعوا فيما ياتي للمتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كغير قاطع الطريق اه ع ش عبارة الرشيدى وانظر المتعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه أو هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخل فيه فلم نص عليه اه (قول المتن لا يختلسون الخ) عبارة المعنى وخرج بالشوكة ما تضمنه قوله لا يختلسون قليلون يترضون لأخر قافلة عظيمة يعتمدون الحرب برخص الخيل أو نحوها أو العدو على الاقدام أو نحو ذلك فليسوا قاطعا (نبيه) قوله لا أخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لا ولها وجوانبها كذلك فلو قهرهم ولو مع كونهم قليلين فقطاع لاعتمادهم على الشوكة فلا تعداهل القافلة مقصرين لأن القافلة لا تجتمع كلتهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شرذمة) بذال معجمة طائفة من الناس اه معني (قول المتن قطاع في حقهم) أي وان هربوا منهم وتركوا الاموال لعلهم يعجز انفسهم عن مقاومتهم (نبيه) لو ساقهم للصوم مع الاموال الى ديارهم كانوا قاطعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المروزي اه معني (قوله اليهم) أي الجماعة اليسيرة اه معني (قول المتن لا لقافلة عظيمة) أي لا قطاع في حقهم اه معني (قوله فلو وجدت الخ) عبارة النهاية فلو وجدت الخ وهي المناسبة للتعليل الآتي (قوله يقاومونهم) أي يقدررون على دفعهم اه معني (قوله حتى اخذوهم الخ) عبارة المعنى حتى فشلوا واخذت اموالهم فنتهبون لا قطاع وان كانوا ضامين لما اخذوه اه (قوله كذا اطلقوه لكن بحث الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين اه سم (قوله واعتمده) أي البحث (قوله فالشوكة يكفي فيها الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لا تحصل غالبا الا بما ذكر انتهى اه سم (قوله وما مر معه) أي من المطاع والعزم (قوله قولها) أي الشيخين أي مفهومة (قوله لو نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذي الخ) متعلق باعتراض (قوله بل منتهبون) الى قول المتن واذا في النهاية والمعنى (قوله أو السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا وفي نظيره الا في التعبير بالو أو أي كافي المعنى أو ان المراد ان الموجود احدا لا مرين رشيدى وع ش (قوله ومنعوا اهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين ياتون للسرقة المسمون بالمنسرفي زماننا فهم قطاع طريق والمنسرفي كسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه ع ش وقال الرشيدى قوله ومنعوا هذا قديخرج اللصوص المسمين بالمنسرفي اذا جاهاروا لم يمنعوا الاستغاثة اه عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل أو يكفي ان يعلم من حالهم

بالنسبة اليهم فالشوكة امر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن استسلوا لهم حتى اخذوهم لم يكونوا قاطعا لانهم مضيعون فلم يصدر ما فعله أو لك عن شوكتهم بل عن تقييد الآخرين كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بان مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكة بل لا بد معه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالبا فليسوا مضيعين ولا ينبغي ان يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعا انتهى واعتمده جمع وعليه فالشوكة يكفي فيها فرض المقاومة بتقدير اجتماع الكلمة وما مر معه ثم رايت البلقبي صرح به فانه اعترض قولها عن تصحيح الامام وجزم الغزالي لو نالت كل من الاخرى فقطاع بان الذي ظهر له من كلام الشافعي واصحابه انه متى كان احتمال غلبة القاطع في اثبات عقوبة القاطع في حقهم غلبوا ام غلبوا لحصول اخافة السبيل بهم (وحيث يلحق غوث)

(قوله كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين (قوله وبقتديرا اجتماع الكلمة الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم اه (قوله أو السلطان) لعل الوجه التعبير

يمنع شوكتهم لو استغاثوا (ليسوا) وفي نسخة ليس فالضمير للذكور وهو ذو الشوكة ولكونه في معنى الجمع انهم راعاه في قوله (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمران أو السلطان (أو لضعف) باهل العمران أو بالسلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دارا وشهروا السلاح ومنعوا اهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وان كانوا بحضرة السلطان وقوته

(وقد يغلبون والحالة هذه) أي وقد ضعف السلطان أو بعده أو أعرانه (في بلد) لعدم (١٥٩) من يقاومهم من أهلها (فهم قطاع)

كالذين بالصحراء وأولى
لعظم جرائمهم (ولو علم
الامام قوما يخفون الطريق)
او واحدا (ولم ياخذوا
مالا) نصابا (ولا) قتلوا
(نفسا عززهم) وجوبا مالم
ير المصلحة في تركه كما يؤخذ
تماما في التعزير (بحبس
وغیره) ردعاهم عن هذه
الورطة العظيمة والحبس
فسر النفس في الآية ومن ثم
كان أولى من غيره فلا يتعين
وله جمع غيره معه كما اقتضاه
المتن ويرجع في قدره وقدر
غيره وجنسهما إلى الامام
والأولى أن يستدعى إلى أن
تظهر توبته وان يكون بغير
بلده وافهم قوله علم أن له
الحكم بعلمه هنا ما فيه من حق
الآدمي (وإذا اخذ القاطع
نصاب السرقه) ولو لجمع
اشتركوا فيه واتحد حرزه
وتعتبر قيمة محل الاخذ
بفرض ان لاقطاع ثم ان
كان محل بيع والا فاقرب
محل بيع اليه من حرزه كان
يكون معه او بقر به ملاحظ
بشرطه السابق من قوته او
قدرته على الاستغاثة فان
قلت القوة والقدرة تمنع قطع
الطريق لما مر انه حيث لحق
غوث لو استغث لم يكونوا
قطاعا قلت ممنوع لان لا
نعتبرهما في الحالة الراهنة
بل بتقدير كونه سارقا ولا
يلزم من وجودهما بهذا
التقدير منعهما لو وصف قطعه
للطريق لان ادنى قوة او

انهم لو استغاثوا لوقعوا بهم نحو قتل محل نامل اه اقول أخذنا ما قدمنا عن المغنى في حاشية قول المتن قطاع
في حقهم ان الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يغلبون) أي ذو الشوكة اه مغنى (قوله كالذين بالصحراء الخ)
عبارة المغنى لوجود الشروط فيهم ولا نهم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهي موضع الخوف فلان يجب
في البلده من موضع الامن أولى لعظم جرائمهم (تنبيه) اشعر كلامه بانه لو تساوت الفرقتان لم يكن
لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصح في الروضة واصلها خلافه اه (قول المتن قوما الخ) أي ولو كانوا غير
مكلفين اه ع (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله مالا نصابا) أي وان أخذوا دونهم وينبغي أن يقال أو
أخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة اه سم (قوله مالم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب أي الترك كان
علم انه ان عززه زاد في الطغيان وأدى من قدر على إيداعه اه ع (قوله ومن ثم) أي من اجل التفسير بذلك
(قوله فلا يتعين الخ) تفريع على الأولوية (قوله جمع غيره) أي غير الحبس (قوله في قدره) أي الحبس
(قوله لراى الامام الخ) فلا يقدر الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر توبته وقيل يقدر بستة اشهر ينقص منها
شيئا للثلاثين على تغريب العبد في الزنا وقيل يقدر بستة ينقص منها شيئا للثلاثين على تغريب الحر في الزنا
اه مغنى (قوله وان يكون بغير بلده) أي وقوفا مع ظاهر الآية اه رشیدی ولانه احوط وابلغ في
الزجر كما نبه عليه المغنى (قوله ان له الحكم الخ) أي الحكم عليهم بانهم قطاع كما هو ظاهر من افهام كلام المصنف
اما الحكم عليهم بالقتل او القطع فظاهر انه لا بد فيه من اثبات فليراجع اه رشیدی (قوله هنا) أي وان
قلنا بان الاصح ان القاضي لا يقطع بعلمه في حدود الله تعالى اه مغنى (قول المتن وإذا اخذ القاطع) أي
واحد او اكثر اه مغنى (قوله ولو لجمع) إلى قوله على انهم صرحوا في النهاية الا قوله أي بعد الاندمال كما
هو ظاهر بما مر (قوله اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوخ او الاعم حتى لو اخذ من كل شيئا وكان
المجموع يبلغ نصابا قطع الآخذ فيه نظرو ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم لكن قياس ما مر في السرقة الاول
ويؤيده انهم علوا القطع بالمشارك بان لكل واحد من الشركاء ان يدعى بجميع المال وفي المجاورة ليس
لواحد منهم ان يدعى بغير ما يخصه ومعلوم بما مر في السرقة ان القاطعين لو اشتركوا في الاخذ اشترط ان
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ ولو زرع على عددهم ولا فلا اه ع (قوله واتحد حرزه)
معطوف على قول المصنف اخذ القاطع اه رشیدی ولعل الصواب على قول الشارح اشتركوا فيه (قوله
وتعتبر) إلى قوله على انهم صرحوا في المغنى لا قوله فان قلت إلى من غير شبهة وهو له أي بعد الاندمال كما هو
ظاهر بما مر (قوله ثم) أي في محل الاخذ (قوله من حرزه) متعلق بقول المصنف اخذ وكذا قوله من
غير شبهة متعلق به اه رشیدی عبارة المنهج مع شرحه او باخذ نصاب بقيد زدهما بقولي بلا شبهة من
حرز الخ (قوله كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسير به الدواب بلا حافظ او كانت الجمال مقطورة ولم
تتعهد كاشترط في السرقة لم يجب القطع اه مغنى (قوله لا نالنا لاعتبر الخ) عبارة النهاية اذ القوة والقدرة
بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوهما كما علم بما مر بخلاف
الحرز يكتفي فيه بمبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق اه (قوله لا ادنى قوة او استغاثة) أي صرفها
في الخارج وبه يدفع قول سم قوله تمنع وصف السرقة الخ لعل الوجه ان يقال يكتفي في السرقة ولا يكتفي
في قطع الطريق اه المبني على ارادة القدرة عليها بدون صرفها واجرائها في الخارج (قوله تمنع) أي كل

بالو او وكذا قوله الآتي أو السلطان وتصحيح أو ان المراد وجود أحد الأمرين فقط (قوله نصابا) وان أخذوا
دونه (قوله ايضا نصابا) زائد على ما في شرح الروض والباب وغيرهما هو قيد ظاهر بل ينبغي ان يقال او
أخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة فليتل (قوله لان ادنى قوة او استغاثة تمنع وصف السرقة الخ)
هذا الكلام قد يفيد ان الملاحظ لو قدر على استغاثة يبالى بها السارق في حد ذاته ولا يبالى بها في تلك الحالة
لقوة ما معه من الاعوان الذين يصدر معاوتهم ثبتت السرقة الموجبة للقطع فليراجع (قوله تمنع وصف
السرقة) لعل الوجه ان يقال يدل هذا ان وجد معه السرقة او تحقق معه الحرز في المتحقق معها السرقة والا

استغاثة تمنع وصف السرقة ولا يمنع هنا وصف قطع الطريق الا قوة او استغاثة تقاوم شوكمته

من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة ويثبت ذلك برجلين لا بغيرهما إلا بالنسبة للمال وطلب المالك نظير ما مر في السرقة (قطع يده اليمنى) البال كالسرقة (ورجله اليسرى) للبحاربة (١٦٠) ومع ذلك هو حد واحد وخولاف بينهما ثلاث نفوت المنفعة كلها من جانب واحد ولو فقدت

منها اه ع ش (قوله من غير شبهة مع بقية شروطها الخ) أي السرقة عبارة الاسنى والمغنى قال الاذرعى وسكتوا هنا عن توقف القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دعوى الملك ونحوه من المسقطات وينبغي ان يأتى فيه ما مر في السرقة اه (قوله ويثبت ذلك) أي قطع الطريق اه ع ش والاولى اخذ القاطع للنصاب (قوله برجلين) وباقراره كما يأتى عن المغنى (قوله وطلب المالك) هو بصيغة الفعل عطف على قول المصنف اخذ اه رشيدى (قوله نظير ما مر الخ) أي فترك المصنف له إحالة على ما مر في السرقة اه ع ش (قول المتن قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة او على الولا اه مغنى (قوله ولو لشلها الخ) أي فالمراد بالفقد ما يشمل الحكى (قوله هو حد واحد) أي قطعهما ويحسم موضع القطع كما في السارق ويجوز ان تحسم اليد ثم تقطع الرجل وان تقطعا معا ثم يحسمانها به مغنى قال ع ش قوله وان تقطعا الخ ظاهره وإن خيف هلاكه وبوجه بانه حد واحد فلا يجب تفريقه اه (قوله بخلاف ما لو قطع الخ) وينبغي ان مثل ذلك في الضمان ما لو قطع يديه معا او رجله معا لانه خالف المنصوص عليه فيضمن اليد اليسرى والرجل اليمنى اه ع ش (قوله بشرطه) عبارة النهاية والمغنى إن تعدده اه (قوله واما القول بان قضية ذلك الخ) أي قوله ولو عكس ذلك الخ عبارة النهاية والمغنى والفرق ان قطعهما من خلاف نص يوجب خلافة الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهدا يسقط بمخالفته الضمان ذكره الماوردى والرويانى قال الزركشى وقضية الفرق أنه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عامدا أجزأ أن تقديم اليمنى عليها الخ وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجاز (قوله فيرد الخ) تعبيره بالمضارع يدل على انه من عندياته مع انه جواب شيخ الاسلام في شرح الروض فلعل هذا من باب توارد الخاطر اه سم (قوله وهو القراءة الشاذة) أي فاقطعوا ايمانها نهاية ومغنى (قوله فان فقدنا) إلى قوله وقياس في النهاية لا أقوله وعندى فيه وقفة (قوله قبل الاخذ) أي امالو فقدنا بعده فلا قطع للاخريين كما تقدم نظيره فيما لو سرق فسقط يده وفي سم على حجج عن شرح الروض او بعده سقط القطع كما في السرقة اه وقد يشعر بذلك قول الشارح السابق ولو قيل اخذ المال اه ع ش (قوله يقطعان) الاولى التانيث (قول المتن وإن قتل) أي ولم ياخذ مالا اه مغنى (قوله قتلا يوجب القود) عبارة المغنى معصوما مكافئا له عمدا كما يعلم بما يأتى اما إذا قتل غير معصوم او غير مكافئ له أو قتل خطأ أو شبه عمدا فلا يقتل اه (قوله وان كان القتل) إلى قوله واعتماد الزركشى في المغنى الا قوله وعندى فيه وقفة وقوله معترضا (قوله بعد ايام الخ) ظرفان لمات (قوله بعفو مستحق القود) ولا يعفو السلطان عن لا وارث له اه مغنى (قوله لاخذ المال) أي ولم ياخذ مالا يأتى من انه لو قتل واخذ المال صلب مع القتل ويعرف كون قتله لاخذ المال بقرينة تدل على ذلك اه ع ش (قوله نصابا الخ) عبارة

احداهما ولو قبل اخذ المال ولو لشلها وعدم امن نزف الدم اكتفى بالاخري ولو عكس ذلك بان قطع يده اليسرى ورجله اليمنى اساء واعتدبه لصدق الآية به بخلاف ما لو قطع مع يمينه رجله اليمنى فيلزمه قودها بشرطه والافديتها فته قطع رجله اليسرى أي بعد الاندمال كما هو ظاهر مما مر واما القول بان قضية ذلك لجزء قطع اليد اليسرى اول سرقة لان تقديم اليمنى عليها بالاجتهاد ولا قائل به من اصحابنا فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة السابق انها بمنزلة الخبر الصحيح بخلاف ما نحن فيه على أنهم صرحوا بوقوع اليسرى حد الدهشة أو نحوها (فان) فقد تأقبل الاخذ او (عاد) ثانيا بعد قطعها الى اخذ المال (فيسراه ويمناه) يقطعان للآية (وان قتل) قتلا يوجب القود وان كان القتل بجرح مات منه بعد ايام قبل الظفر به والتوبة (قتل حتما) لان المحاربة تفيد زيادة ولا زيادة هنا الا التحتم فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى قال البندنجى وانما يتحتم

فالادنى المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف وهو محقق لشرطها فليتأمل (قوله أيضا تمنع وصف الخ) لعل الوجه ان يقال يكفي في السرقة ولا يكفي في قطع الطريق مر (قوله ولو فقدت احداهما الخ) عبارة الارشاد ويقطع بربع دينار ولو لجمع ورده كالسرقة (قوله يده اليمنى ورجله اليسرى) او مابقي والاخريان ان فقدنا او عاد اه (قوله فيرد بان الخ) تعبيره بالمضارع يدل على انه من عندياته مع انه جواب شيخ الاسلام في شرح الروض فلعل هذا من باب توارد المناظر (قوله ايضا فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة) أقول برده على هذا الردان القراءتين في حكم نصين والقراءة المشهورة عامة لليمين واليسار والقراءة الشاذة خاصة باليمين فهم من قبيل افراد بعض افراد العام بحكمه وذلك لا يخصص كما تقرر في الاصول إلا أن يجاب بمنع أن القراءتين من باب العام والخاص حتى تكون الشاذة من القليل المذكور بل هما من باب المطلق والمقيد فليتأمل جدا (قوله فان فقدنا قبل الاخذ) قال في شرح الروض او بعده سقط القطع كما في السرقة اه (قوله ان قتل لاخذ المال) وظاهره وان لم ياخذ

ان قتل لاخذ المال واعتمده البلقينى وعندى فيه وقفة (وان قتل) قتلا يوجب القود (وأخذ مالا) نصابا كما قالاه وان نازع فيه البلقينى (قتل) بلا قطع (ثم) غسل ثم كفن ثم صلى عليه ثم (صلب) مكفنا متعرضا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل

لانه زيادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلابة اشتراط بقية شروط السرقة واما الزر كشي قطع الماوردى بانه لا يشترط هنا الحرز رد بان الماوردى لا يشترط هنا النصاب فالولى الحرز (ثلاثا) من الايام بلياها وجوب باليشتهر الحال ويتم النكال وحذف التاء لحذف المعدود سائغ (ثم ينزل) ان لم يخف تغيره قبلها والآنزل حينئذ (وقيل بيق) وجوبا (حتى) يتهرى و (يسيل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصلبه محل محاربه لان لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل اليه ويظهر ان هذا مندوب (١٦١) لا واجب (وفي قول يصلب) حيا (قليل) ثم ينزل فيقتل لان الصلابة عقوبة فيفعل به حيا

واعترض قوله قليلا بانه زيادة لم تحك عن هذا القول فان اريد به ثلاثة ايام كان احد أوجه ثلاثة مفرعة على هذا القول لانه من جملته ويجاب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا احفظ ان قليلا من جملة هذا القول قد مايم الذي يظهر ان المراد به أدنى زمن ينزجر به عرفا غيره وافهم ترتيبه الصلابة على القتل انه يسقط بموته حتف أنفه وبقتله لغیر هذه الجهة كقود في غير المحاربة لسقوط التابع بسقوط متبوعه وبما تقرّر فسر ابن عباس رضي الله عنهما الآية فانه جعل او فيها للتبوع دون التخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا او يصلبوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان اخذوه فقط او ينفوا ان أرعوا ولم ياخذوه وهذا منه اما توقيف وهو الاقرب ولغة وكلاهما من مثله حجة لاسما وهو ترجمان القرآن (ومن اعانهم وكثر جمعهم) ولم يزد على ذلك (عزربحس

النهاية يتقطع به في السرقة كما دل عليه كلامهما اه (قوله لانه زيادة تعذيب) أى وقد نهى عن تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا الفتلة اه معنى (قوله وقياس اشتراط النصاب الخ) عبارة المعنى وقياس ما سبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اه (قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلابة الى القتل دون تحتم القتل وحده مر اه سم (قوله من الايام) الى قوله واعترض في المعنى الا قوله ويظهر الى المتن ولم الى قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله وحذف التاء) أى من ثلاثا وقوله لحذف المعدود أى المذكور وهو الايام (قوله سائغ) أى كافي قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال اه معنى (قوله ان لم يخف تغيره) اي قبل الثلاث قال الاذرعى وكان المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه والافتي حبست جيفة الميت ثلاثا حصل النتن والتغير غالبا اه نهاية (قوله والا) اي بان خيفه قبل الثلاث (قوله انزل حينئذ) وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى (قوله وجوبا) ولا تجوز الزيادة عليها اه نهاية (قول المتن صديده) وهو ماء رقيق يخرج مختلطاً بدم معنى (قوله ان هذا) أى قولهم ومحل قتله الخ (قوله فاذا احفظا) أى الشيطان (قوله حتف أنفه) أى بلا سبب اه عش (قوله وبما تقرّر) اي في المتن من القطع في الاخذ وتحتم القتل في القتل وتحتم القتل والصلب فيهما (قوله مع ذلك) اي القتل (قوله توقيف) اي تعليم منه على الله عليه وسلم (قوله أرلغة) قال ابن قاسم لا يخفى ان كون اول للتبوع مما لا شبهة ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام في ارادته في الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف اه والظاهر ان مراد الشارح كابن حجر ان هذا المراد فهمه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لانه يفهم من أسرارها ما لا يفهمه غيره اه رشيدى (قوله من مثله) اي ابن عباس اه عش (قوله ولم يزد) الى قول المتن لو مات في المعنى الا قوله المتحتم وقوله الاصح تلزمه الكفارة والى قول الشارح ونازع في النهاية لا لافوله الاصح (قوله ولم يزد على ذلك) أى بان لم ياخذ ما لا نصا با ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المتحتم) وخارج به تله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البدن يجى سم على حج اى فليس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً اه عش (قول المتن معنى القصاص) الاضافة للبيان (قوله لان الاصل الخ) ولا نلو قتل بلا محاربة ثبت لوليه القصاص فكيف يحبط حقه بقتله فيها السنى ومعنى (قوله تغليب حق الاذى الخ) ولا يشك هذا بما مر من تقدم الزكاة على دين الاذى لان في الزكاة حقاً ادنياً ايضاً فانها تجب للاصناف فتقدمها ليس لمحض حق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقد تمت على ما فيه حق واحد اه عش (قول المتن الحد) اي معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمعنى ويستوفيه الامام بدون طلب الولي

(قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلابة الى القتل دون تحتم القتل وحده مر (قوله اول لغة) لا يخفى ان كون او ترد لغة للتبوع مما لا شبهة فيه ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام في ارادته في الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف (قوله وقيل يتعين التغريب) هذا اقرينته واضحة على انه يراد على الاول ان التغريب يجمع هذه المذكورات (قوله وقتل القاطع المتحتم) خرج قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البدن يجى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة شرح الروض ويستوفيه الامام بدون طلب الولي اه قال

(٢١ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وتغريب وغيرهما) كسائر المعاصي وعبر أصله بأو ولا خلاف بل المدار على رأى الامام نظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقتل القاطع) المتحتم (يغلب فيه معنى القصاص) لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمى تغليب حق الآدمى لبنائه على الضيق (وفي قول الحد) اذا لصح العفو عنه ويستقل الامام باستيفائه (فعلى الاول) الاصح

وقن للإصالة أو لعدم الكفارة بل تلزمه الدية أو القيمة (و) على الأول أيضا (لومات) القاتل بلا قتل (فدية) للقتول في ماله إن كان حرا أو لافقيته (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا) معا (قتل بواحد وللباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالاول (و) عليه أيضا (لوعفا وليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حدا) كالأول وجب قود على مرتد فغا عنه وليه ونازع فيه البلقيني بان المنصوص عليه الجهور انه لا يصلح عفو على القولين بمال ولا بغيره وأطال فيه (و) عليه أيضا لو تاب قبل القدرة عليه لم يسقط القتل (ولو قتل بمنقل أو يقطع عضو فعل به مثله) ونازع فيه البلقيني بان الذى يقتضيه النص انه يقتل بالسيف عليهما (و) يخنص التحتم بالقتل والصلب دون غيرهما خينئذ (لو جرح جرحا فيه قود كقطع يد فاندمل) أو قتل عقبه (لم يتحتم قصاص) فيه فى ذلك الجرح (فى الاظهر) بل يتخير المجروح بين القود والعفو على مال أو غيره لأن التحتم تغليظ لحق الله تعالى فاخص بالنفس

زاد سم قال فى العباب فيقتله الامام وإن كان المستحقون صغارا اه (قوله تلزمه الكفارة) أى بنحو ولده وكان الاولى تأخير به عطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا ابعد أو نحوه بمن لا يكافؤه كبنه وذى والقاطع مسلم وتلزمه الكفارة ولو قال الضمان بالمال كان اعم اه (قول المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله فى قطع الطريق اه مغنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى) أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله وقن) أى إن كان هو حرا أو لافه وقد يكون قنا كما قال الشارح فى تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه وعبرة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلا قتل أى قصاصا اه عبارة السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا فى الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكانه وقع كذلك فى نسخة المحشى سم وعبارته قوله بلا قتل أى اقتصاصا أو لافه قتله أحد تعديا وجب دية المقتول فى ماله أيضا كما هو ظاهر وتجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) لى قوله ولو ادعى فى المغنى إلا قوله يختص إلى المتن وقوله وإن لم يصلح عمله وقوله وإن صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا) أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا أو لافه لم يثبت قوله فى ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله ولا فقيته) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره أو لم يمت حلبي (قول المتن قتل بواحد) أى منهم بالقرعة اه مغنى (قوله فان قتلهم مرتبا الخ) المتن صادق لهذه ايضا محشى سم وعليه فكان ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبعاً للشارح المحقق السلامة من الإهام اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعاً بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول) أى حتما وإن أقيم كلام المتن خلافه حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحتم اه مغنى (قول المتن ولو عفا وليه) أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه مغنى (قول المتن ويقتل حدا) ظاهر تخصيص القتل حدا بصورة العفو انه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذميا أو فاحدا كما لا يقتل قصاصا اه ع ش أقول وبفيده ايضا تقيدهم قول المصنف المار وأن قتل الخ بقولهم قتلا بوجوب القود (قوله ونازع فيه البلقيني الخ) عبارة المغنى وعلى الثانى فالعفو لغو كما قالاه وان قال البلقيني انه لغو على القولين لأن القاطع لم يستفد بالعفو شيئا التحتم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصا بمنقل أو يقطع عضو أو بغير ذلك اه مغنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليبا للقصاص مغنى ونهاية (قوله ونازع) إلى التنبيه فى النهاية لا أقوله وإن لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونازع الخ) عبارة النهاية والمغنى وإن الخ بزيادة ان الوصلية (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومغنى (قوله درن غيرهما) أى كقتله بمنقل ما قتل به (قوله جرحا فيه قود) أى إما غيرهما كجائفة فواجبه المال اه مغنى (قوله أو قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل يؤهم ان الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراد افلوق قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان ايضا فى تحتم قصاص اليد اه (قوله فيه) يغنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله كالكفارة) أى كفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجيرى (قوله اما إذا سرى الخ) محترز فاندمل (قوله كما مر) أى فى

فى العباب فيقتله الامام وإن كان المستحقون صغارا أو قياس هذا عدم توقف القطع على طلب صاحب المال بخلاف السرقة وعن بعض المتأخرين توقفه وفيه وقفة اه وتقدم قول الشارح وطلب المالك نظير ما مر فى السرقة (قوله وقن) أى إن كان هو حرا أو لافه وقد يكون قنا كما قال الشارح فى تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا (قوله ولومات القاتل بلا قتل) أى اقتصاصا أو لافه قتله أحد تعديا وجب دية المقتول فى ماله أيضا كما هو ظاهر ويجب دية لورثته على قاتله كما قاله فى الروض وشرحه وإذا قتله أحد بلاذن من الامام فلورثته الدية على قاتله ولا قصاص لان قتله متحتم ولو لم يراع فيه القصاص لم تلزمه الدية بل مجرد التعزير لافتياته على الامام اه (قوله ان كان حرا) أى المقتول وهذا ان كان القاتل القاطع حرا أو لافه لم يثبت قوله فى ماله بل تسقط الدية (قوله فان قتلهم مرتبا الى اخره) المتن صالح لهذه ايضا

شرح فان قتل قتل حتما (قول المتن وتسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجع قبل رجوعه كاذكره في التنبيه في اوائل الاقرار اه معنى (قوله من تحتم القتل) اى دون اصل القتل فلا يسقط بنوبته بل يقتل قصاصا لاحد الا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله واصل ان عطف على قتل كان المعنى وتحتم صلبه مع ان الصلب يسقط من اصله فالمناسب عطفه على تحتم لان الصلب من حيث هو عقوبة تخصه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويده معا اه شيخنا (قوله وعبارته الخ) جواب عما يقال ان كلام المصنف يوهى خلافه فان الرجل هو المختصه بالقاطع واليد تشارك فيها السرعة اه شيخنا (قوله لان المختص به) الباء داخله على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص (قوله فهما) اى الرجل واليد اه عش (قوله بعضها) وهو هنا قاطع الرجل للمجارية وقوله كلها العمل الاولى الباقى وهو هنا قطع اليد (قوله الآية) اى لقوله تعالى لا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الا يقر المراد بما قبل القدرة ان لا تمتد اليهم يد الامام لهرب او استخفاف او امتناع اه نهاية عبارة الجبرمى المراد بالقدرة ان يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها ان ياخذ الامام في اسبابها كارسال الجيوش لامساكهم اه (قوله فيها) اى في الآية اه عش (قوله انها) اى التوبة قبلها اى القدرة (قوله لا تهمة فيها) عبارة المغنى بعيدة عن التهمة قريبة من الحقيقة اه (قوله وظهرت اماره صدقه) اى وان لم تظهر لم يصدق قطعا اه معنى (قوله لا مارة) اى اماره صدق (قوله نعم ان اقام بها بينة الخ) قد يشكك اقامة البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب الا ان يقال تستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة اه سم (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز ه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فاذا حصلت التوبة سقط الوصف الثانى وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا له اذان الوصفان ولا ينافى ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه اه سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وظيفة الامام فقط دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الولي الخ مجرد توسيع الدائرة وليس للامام بعد طلب الولي الا وصف الوجوب كما يفيد قول المصنف المارو يقتل حدا واما قول الشارح وان جاز او وجب الخ فافوه بمعنى بل

(قوله نعم ان اقام بها بينة قبل) قد يستشكل البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون عن غير مواطاة القلب الا ان يقال يستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز ه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه ولفظ البيضاوى اما القتل قصاصا فالى الاولياء يسقط بالتوبة وجوبه لا جواز ه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فان حصلت التوبة سقط الوصف الثانى وبقي الاول وليس في كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان من حيث كونه قصاصا ولا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا له اذان الوصفان فلا ينافى ذلك قوله اما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه وانه لاحاجة به الى تاويل لا يوافق مذهبه وإنما العجب من الاستطالة على البيضاوى ومحشيه بما لا منشأ له الا اهمال التأمل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

وتسقط عقوبات تخص القاطع من تحتم قتل واصل وقطع رجل وكذا يد وعبارته تشملها لان المختص به القاطع اجتماع قطعها فهما عقوبات واحدة وهى اذا سقط بعضها سقط كلها (بتوبة) عن قطع الطريق (قبل القدرة عليه) وان لم يصلح عمله للآية بخلاف ما لا يخصه كالقود وضمان المال (لا بعدها) وان صالح عمله (على المذهب) لمفهوم الآية ولا لم يكن لقبيلها لانهما فائدة والفرق انها قبلها لانهما فائدة وبعدها فيها تهمة دفع الحد ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبة قبله وظهرت اماره صدقه فوجهان والذى يتجه بينهما عدم تصديقه للتهمة ولا نظر لامارة يكذبها فله نعم ان اقام بها بينة قبل (تنبيه) وقع للبيضاوى في تفسيره ان القتل قصاصا يسقط بالتوبة وجوبه لا جواز ه وهو عجب

وأعجب منه سكوت شيخنا عليه في حاشيته مع ظهور فساد له لأن التوبة كما تقرر لا تدخل لها في القصاص أصلاً إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً حالاً وجوب وجواز لا أنظر نالاً إلى الولي فطلبه جائز له لا واجب مطلقاً والامام فان طلبه منه الولي وجب والامام يحجب من حيث كونه قصاصاً وان جاز أو وجب من حيث كونه حسداً (١٦٤) فتأمل له وأوله بعضهم بما لا يوافق قواعد مذهب البيضاوي فاحذر ههنا السبر قاض بانه

لا يجزم بمحكم على غير مذهبه من غير عزوه لقائله (ولا تسقط سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر (بها) أي بالتوبة قبل الرفع وبعده ولوفي قاطع الطريق (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم حذ من ظهرت توبته بل من اخبر عنها بها بعد قتلها واطال جمع في الانتصار لمقابلته بالآيات والاحاديث الدالة على ان التوبة ترفع الذنوب من اصلها نعم تارك الصلاة يسقط حده بها عليهما وكذا ذمى زنى ثم اسلم والخلاف في الظاهر اما فيما بينه وبين الله تعالى حيث تحت توبته يسقط بها سائر الحدود وقطعوا من حد في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الاصرار عليه ان لم يتب (فصل) في اجتماع عقوبات على شخص واحد (من لزمه قصاص) في النفس (وقطع) لطرف قصاصا (وحد قذف) وتعزير لاربعة (وطالبوه) عزروا واناخرشهم (جلد) للنفذ (ثم قطع ثم قتل) تقدما للاخف فالأخف لانه اقرب الى استيفاء الكل (و يبادر

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبته لمثل البيضاوي اه سم (قوله مطلقاً) أي سواء غلب في قتل القاطع معنى القصاص او معنى الحد (قوله فان السبر) أي تتبع كلام البيضاوي (قول المتن سائر الحدود) أي باقيها اه معنى (قوله المختصة) إلى قوله بل على الاصرار في المعنى إلا قوله قبل الرفع وبعده وقوله بل من اخبر إلى نعم وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكذا ذمى زنى ثم اسلم (قوله المختصة) صفة للحدود (قوله قبل الرفع) أي إلى الحاكم (قوله ولوفي قاطع الطريق) عبارة المعنى في قاطع الطريق وغيره اه وعبارة سم قوله ولوفي قاطع الطريق إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه (قوله بل من الخ) أي بل حد امرأة اخبر أي صلى الله عليه وسلم هذا لا يؤيد الاظهر فمأخذ ذكره في مقام الاستدلال له (قوله عنها بها بعد قتلها) كل من هذه الظروف الثلاثة متعلق باخبر والضمير الاول والثالث لمن والثاني للتوبة (قوله لمقابلته) أي مقابل الاظهر القائل بالسقوط بها قياساً على حد قاطع الطريق اه معنى (قوله عليهما) أي الاظهر ومقابلته (قوله وكذا ذمى الخ) وفاقاً للبغوي وخلافاً للنهاية عبارة ولا يسقط بها عن ذمى باسلامه كما مر اه (قوله وكذا ذمى) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى اه سم (قوله ومن حد في الدنيا الخ) انظر هل هو مبني على ان الحدود وجوا بر لا زواج او مبني عليهما اه رشدي (قوله بل على الاصرار الخ) او على الافدام على وجهه اه نهاية

(فصل في اجتماع عقوبات على شخص) (قوله في اجتماع عقوبات) إلى قول المتن في الاصح في المعنى إلا قوله ولا تجوز المبادرة به وقوله وخيف إلى المتن وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله ولا يجوز المبادرة به وقوله فان أي إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله ولو اجتمعهما إلى المتن (في اجتماع عقوبات) أي في غير قاطع الطريق وهي اما لأدنى او لله تعالى اولها وقد بدا بالقسم الاول اه معنى (قول المتن من لزمه) لأدنيين محلي ومعنى (لاربعة) كان الاولى ذكره عقب من لزمه قال البجيرمي فلو كانت لواحد لم يجب الترتيب شرعاً بل بارادته اه (قوله وان تاخر) أي موجه قال الرشدي هو غاية فيما بعده ايضاً اه (وخيف موته) سيد كر محترزه (لرضاه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزمن بمعنى الموالاة اه رشدي (قوله فيعجل)

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبته لمثل البيضاوي (قوله مع ظهور فساد الخ) أقول دعوى فساد فضلاء عن دعوى ظهور فسادة فسادوا واضحا (قوله لان التوبة لا تدخل لها في القصاص الخ) قلنا لم يدع البيضاوي ان لها دخلاً في القصاص بل ادعى ان لها دخلاً في صفة القتل قصاصاً وهي وجوبه أي تحتها وقوله إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً الخ قلت لم يدع ان له حالاً جواز وجوب بهذا القيد بل ادعى انه في نفسه له الحالان وهو صحيح على انه يمكن ان يدعى ان له الحالين بذلك القيد لكن باعتبارين باعتبار الولي وباعتبار الامام إذا طلب منه فقوله لا نالنا نظرنا الخ كلام ساقط لانه نفي النظر اليهما جميعاً ولا شك ان النظر اليهما جميعاً يقتضي ثبوت الحالين له بقيد كونه قصاصاً وقوله فتأمل قلنا تأملناه فوجدناه لم ينشأ إلا عن عدم التامل الصحيح فاجب مع ذلك من المسارعة إلى دعوى ظهور الفساد والتعجب من البيضاوي وحشيته والتثبت على ذلك بما لا منشأ له إلا الغفلة الفاحشة ولا حول ولا قوة إلا بالله سم (قوله ولوفي قاطع الطريق) إشارة إلى ان هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق (قوله وكذا ذمى الخ) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (فصل من لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع الخ)

بقتله بعد قطعه) بلا مهلة بينهما فتجب الموالاة لان الغرض ان المستحق مطالب والنفس مستوفاة (لاقطعه بمد جلده) فلا أي تجوز المبادرة به (ان غاب مستحق قتله) لانه قد يهلك بالموالاة فيفوت قود النفس (وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع) وأنا بادر بعده بالقتل وخيف موته بالموالاة بين الجلد والقطع (في الاصح) لانه قد يهلك بالموالاة فيفوت القتل قوداً مع ان له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة وايضاً بما عفا مستحق القتل فتكون الموالاة سبباً لقوات النفس فاتجه عدم نظرهم لرضاه بالتقديم اما لو لم يخف موته بالموالاة فيعجل جزماً

وأما لو كان به مرض مخوف يخشى منه موته بالجلد إن لم يبادر بالقطع فيبادر به وجوباً وخرج بطلابوه مالو طالبه بعضهم فله أحوال فحينئذ إذا
آخر مستحق النفس حقه) وطالب الآخران (جلد فاذا برأ) بفتح الراء وكسرها (قطع) ولا يؤول بينهما خوف الموت فيفوت قود النفس (ولو
آخر مستحق طرف) وطالب الآخران (جلد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف) لثلايفوت حقه واحتمال تأخير مستحق الطرف
لا إلى غاية فيفوت القتل لا نظر إليه لأن مبنى القود على الدرء والاسقاط ما أمكن فاندفع استحسان (١٦٥) جبره على القود والعفو والاذن

لمستحق النفس بالتقدم فإن
إني ممكن الحاكم مستحق
النفس (فإن بادر) مستحق
النفس (فقتل) فقد استوفى
حقه ولكنه يعزّر لتعديه
وحينئذ (فلمستحق الطرف
دية) في تركه المقتول لفوات
محل الاستيفاء (ولو آخر
مستحق الجلد) حقه وطالب
الآخران (فالمقياس صبر
الآخرين) وجوباً حتى
يستوفي حقه وإن تقدم
استحقاقهما لثلايفوت
حقه باستيفائهما أو استيفاء
أحدهما ولو قطع نحو أنملة
لأن الجرح عظيم الخطر
وربما أدى إلى الزهوق
فاندفع ما للبقي هنا (ولو
اجتمع حدود الله تعالى)
كان زنى بكر أو سرق وشرب
وارتد (قدم) وجوباً
(الآخف) منها (فالاخف)
حفظاً لمحل القتل كحد الشرب
ثم بعد برئه منه الجلد ثم بعد
برئه القطع فالقتل وتوقف
إبن الرفعة في تقديم قطع
السرقعة على التغريب ويتجه
تقديم التغريب لأنه الآخف
ولا يخشى منه هلاك ثم رايت
شارحاً رجح عكسه واعتمده
شيخنا في شرح منجه ولو

أي يجوز تعجيله أه رشيدى (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض سم وعش
(قوله) فيبادر به) أي بالقطع (قول المتن) إذا آخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فإن قيل كان المصنف غنياً عن
هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل أجيب بأنه إنما أعاده لضرورة التقسيم أه معنى (قوله) وطالب
الآخران) إلى قوله باستيفائهما في المغنى إلا قوله ولكنه يعزّر إلى المتن (قول المتن) وعلى مستحق النفس
الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر أه معنى (قوله) لا نظر إليه) خبر قوله واحتمال الخ (قوله)
استحسان جبره الخ) هذا لغة قليلة والكثير لجباره كما في المصباح أه عش (قوله) فإن أبى) أى من جميع ذلك
(قوله) ممكن الحاكم الخ) أى من القتل وهذا من تمة الاستحسان (قول المتن) فالمقياس) أى لما سبق في هذه
المسئلة كما قاله الرافعى في الشرح الكبير أه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية في المعطوف (قوله) نحو أنملة) عبارة
النهاية بعض أنملة أه (قوله) كان زنى) إلى قوله وجمع بينهما في المغنى إلا قوله ثم رايت إلى ولو اجتمع وقوله قال
المأوردى إلى قال القاضى (قول المتن) قدم الآخف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تدرى فهو المقدم وبه
صرح المأوردى أه معنى (قوله) ثم بعد برئه منه الجلد) أى والتغريب أيضاً على الوجه نهاية ومعنى (قوله) فالقتل)
أى بغير مهلة لأن النفس مستوفاة أه معنى (قوله) ويتجه تقديم التغريب) أى على قطع السرقة ومرة عن
النهاية والمعنى انفاً اعتماداً (قوله) رجح عكسه) أى تقديم قطع السرقة على التغريب والراجح أنه قبل قطع
السرقة أخذ من قودهم قدم الآخف أه شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص في
غير محاربة وقتل محاربة قدم السابق منهما ورجح الآخر إلى الدية وفي اندراج قطع السرقة في قتل المحاربة فيما
لو سرق وقتل في المحاربة وجهان أو جههما كما قال شيخنا نعم أه معنى ووافقه النهاية في الأولى دون الثانية
فقال أو جههما لا في قطع السرقة ثم يقتل ويصاب للمحاربة لأن الظاهر في ذلك أن حق الأدمى لا يفوت
بتقديم حق الله تعالى وإليه مال سم أه (قوله) لها) أى للسرقة والمحاربة أه عش (قوله) قال المأوردى
الخ) اعتمده النهاية عبارة تهرجم لأنه أكثر الخ كما قال المأوردى والرويانى وذهب القاضى الخ (قوله) رجم
الخ) ويدخل فيه قتل الردة رجحه الشهاب الرملى أه شوبرى (قوله) وقال القاضى الخ) اعتمده المغنى (قوله)
وجمع بينهما الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أى فإن رأى المصلحة في
قتله بالردة قتله بالسيف أو في قتله بالنار رجمه أه عش (قوله) ولو اجتمعا هما) أى قتل زنا وقتل ردة (قوله)
لأنه حق آدمى) قضيته أن حد الزنا ليس حق آدمى مع أن فى الزنا مع إكراه المزنى به الجنانية على الاعراض
أه سم (قوله) أو اجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء فى حقوقه تعالى وقوله أو للآدمى واستوت كقذف
أثنين سم على حج أه عش (قوله) مع هذه) أى حد الزنا والسرقعة والشرب والارتداد (قوله) وكان شرب الخ)
عطف على كان كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يفوت الخ والضمير لحق الله وحق الأدمى وقوله قتل

(قوله) وأما لو كان به مرض مخوف الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض (قوله) فيبادر به وجوباً) قاله
الأذرى مر (قوله) لأنه حق آدمى) قضيته أن حد الزنا ليس حق آدمى مع أن فى الزنا مع إكراه المزنى به الجنابة
على الاعراض (قوله) أو عقوبات الله تعالى الخ) ماصورة الاستواء وقوله أو للآدمى واستوت كقذف اثنين
(قوله) إن لم يفوت حق الله تعالى) فى الروض وشرحه فى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما لو سرق وقتل
اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما ثم رجمه للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة قال المأوردى والرويانى رجم لأنه أكثر نكالا
وقال القاضى يقتل للردة إذ فسادها اشد وجمع بينهما بأن الإمام يفعل ما يراه مصلحة ولو اجتمعا هما وقتل قطع الطريق قدم وإن قلنا أنه حد لأنه
حق آدمى (أو) اجتمع (عقوبات) لله تعالى أو للآدمى واستوت خفة أو غلظا قدم الأسبق فالأسبق والافعال القرعة أو عقوبات (لله تعالى
وللآدميين) كأن كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الأدمى أن لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلًا فيقدم
(حد قذف) (رقطع) (على) حد (زنا) لأن حق الأدمى مبنى على المضايقة ومن ثم قدم ولو اغلظ كما قال

(والاصح تقديمه) أى حد القذف وكذا (١٦٦) القطع (على حد الشرب) والاصح (ان القصاص: قتلا وقطاعية دم على) حد الزنا) ان كان

رجما بالنسبة للقتل لا القطع كما تقرر تقديم الحق آدمى لا بخلاف جلد الزنا وتغريبه وحد الشرب فانها يقدمان على القتل لثلاثا يفوتان وفي تحرير محل الخلاف ههنا تناف وقع بين الزركشى وغيره لاحاجة بنا اليه ولو اجتمع مع الحدود تعزير قدم عليها كلها كما علم مما مر لانه اخف وحق آدمى

﴿كتاب الاشربة﴾ جمع شراب بمعنى مشروب وفيه ذكر التعازير تبعا وجمع الاشربة لاختلاف انواعها وإن اتحد حكمها ولم يقل حد الاشربة كما قال قطع السرقة لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم ضرورة وأما هنا فالقصد بيان التحريم أيضا لحقائه بالنسبة في كثير من المسائل فلم يقل حد ليقدر حكم الشامل للحرمة والحد وغيرهما كالوجوب عند الغص شرب الخمر حرام اجماعا من الكبار وشربها المسلمون أول الاسلام قيل استصحابا لما كان قبل الاسلام والاصح انه بوحى ثم قيل المباح الشرب لا غيبة العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف وعليه

بصيغة المصدر خبر كانا (قول ابن ابي الاصح تقديمه على حد الشرب) ولا يوا الى بين حد الشرب وحد القذف بل يهمل لثلاثا بالثبوت الى اى معنى (قوله لا القطع) أى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا سم ومغنى أى رجما كان أو جلدا (قوله كما تقرر) أى في قوله وقطع على حد زنا سم على حج اه ع ش (قوله وحق آدمى) انظره مع ان التعزير قد يكون لله تعالى سم على حج إلا أنا وان كان حقا لله تعالى هو اخف فيقدم على غيره اه ع ش ﴿كتاب الاشربة﴾

(قوله جمع شراب) إلى قوله ومن قال بالتكفير في النهاية الا قوله أيضا وقوله فلم يقل إلى شرب الخمر وقوله حرام اجماعا وقوله وعليه الى حقيقة الخمر وقوله قياسى الى منصوص (قوله وفيه) اى في هذا الكتاب (قوله ذكر التعازير تبعا) أى فلا يقال لم أخلفا في الترجمة اه ع ش (قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع الخ) يتأمل اسم (قوله) وأما هنا فالقصد بيان التحريم الخ فيه منع ظاهر يعلم بما قدمناه أول السرقة اه رشيدى (قوله أيضا) أى كبيان الحد بالاشربة (قوله بالنسبة) لاحاجة اليه (قوله في كثير الخ) أى لكثير (قوله فلم يقل حد) اى لم يذكر لفظ حد (قوله ليقدر حكم) اى لياتى تقدير لفظ حكم (قوله والحد) اى بالاشربة (قوله شرب الخمر) الى قوله اى من حيث فى المغنى الا قوله ثم قيل الى وحقيقة الخمر (قوله شرب الخمر الخ) الاو لى وشرب الخمر بواو الاستئناف كفى النهاية والمغنى (قوله اجماعا) ولا تنفدت الى قول من حكى عنه ابا حنيفة اه مغنى (قوله من الكبار) وان مزجها بمثلها من الماء اه نهاية اى خلافا للحليمى فى قوله انها حينئذ من الصغار رشيدى عبارة ع ش اى بخلاف الموزجتها بكثير منها كما يأتى انه لاحد فى تناوله فلا يكون كبيرة اه (قوله من الكبار) بل هى ام الكبار كما قاله عمرو عثمان رضى الله تعالى عنهما اه مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة النهاية وكان شربها جائزا أول الاسلام بوحى ولو الى حد ينزل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان السكيات الخمس لم تبج فى ملة من الملل لان ذلك بالنسبة للجموع وقيل انه باعتبار ما استقر الخ قال الرشيدى قوله السكيات الخمس اى النفس والعقل والنسب والمسال والعرض اه وقال ع ش قوله الخمس قد نظمها شيخنا اللقاني فى عقيدته وزاد سادسا فى قوله وحفظ نفس ثم دين مال نسب ومثلها عقل وعرض قد وجب اه (قوله انه بوحى) ومع ذلك لم يتناولوه ^{صلى الله عليه وسلم} اه ع ش (قوله وزيفه المصنف) اى فى شرح مسلم وقال وهو اى القول بان شربه الى حد ينزل العقل حرام فى كل ملة لا أصل له اه مغنى (قوله وعليه) أى تزييف المصنف ذلك القول (قوله انه باعتبار ما استقر الخ) فمعنى انها لم تبج فى ملة اى لم يستقر ابا حنيفة فى ملة وان ابيحت فى بعضها فى بعض الاحيان اه رشيدى (قوله عندا كثير اصحابنا الخ) عبارة المغنى واختلف اصحابنا فى وقوع اسم الخمر على الانبذة حقيقة فقال المزنى وجماعة بذلك لان الاشتراك فى الصفة يقتضى الاشتراك فى الاسم وهو قياس فى اللغة وهو جائز عند اكثر من وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافعى الى الاكثر انه لا يقع عليها إلا اجازا اما فى التحريم والحد فهى كالتحريم لا يكثر مستحلبا بخلاف الخمر للاجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء فى تحريمها اه (قوله وإن لم يقذف بالزبد) واشترط ابو حنيفة ان يقذفه حينئذ يكون مجمعا عليه اه مغنى (قوله فتحريم غيرها) اى غير الخمر المفسر بما ذكر (قوله قياسى الخ) عبارة النهاية بنصوص دلت على ذلك اه (قوله اى بفرض الخ) لاحاجة اليه بناء على جواز

فى المحاربة وجهان احدهما وهو الاوجه نعم تغليبا لحق آدمى وثانيهما لا بل يقطع للسرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لان الظاهر فى ذلك ان حق آدمى لا يفوت بتقديم حق الله تعالى الا ان يقال لم يفوت بل اندرج فى القتل وفيه ما فيه (قوله لا القطع) اى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا (قوله تقرر) اى فى قوله وقطع على حد زنا (قوله له وحق آدمى) انظره واذا تعزير يكون حقا لله ﴿كتاب الاشربة﴾

(قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع) يتأمل (قوله اى بفرض الخ) لاحاجة اليه بناء على جواز

القياس فالمراد بقولهم بحرمة ذلك فى كل ملة انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا وحقيقة الخمر عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد فتحريم غير هاقياسى اى بفرض عدم ورود ما يأتى ولا فيسيعلم منه ان تحريم الكل منصوص وعندا لهم كل مسكر

ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالفعل فهو حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم مستحله من عصير العنب الصنف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطرة لانه يجمع عليه بل ضرورى ومن قال بالتكفير لكونه جمعا

عليه اعترض باننا لا نكفر من

ينكر اصل الاجماع ورد

بان الكلام فيمن اعترف

بكونه جمعا عليه وانكره

لان فيه حينئذ تكذيب

جميع حملة الشرع فهو

تكذيب للشرع والجواب

باننا لم نكفره لانكار المجمع

عليه بل لكونه ضروريا

لا يتأتى إلا على المعتمدين

لابد في التكفير من كونه

ضروريا اماما لا يشترط

ذلك فلا جواب إلا ما مر

فتامله (كل شراب اسكر

كثيره) من خمر او غيرها

ومنه المتخذ من لبن الزمكة

فانه مسكر مانع كما مر بيانه

في النجاسات (حرم قليله)

وكثيره لخبر الصحيحين كل

شراب اسكر فهو حرام وصح

خبر انها كم عن قليل

ما اسكر كثيره وخبر ما اسكر

كثيره قليله حرام وخبر الخمر

من هاتين العنبه والنخلة

وروى مسلم كل مسكر خمر

وكل خمر حرام وفي احاديث

ضعيفة ما يخالف ذلك فلا

يعول عليه كتناويل بعض

نلك الاحاديث بما ينبو عنه

ظاهرها من غير دليل (وحد

شاربه) وان لم يسكر اى

متعاطيه لما ياتى ان الحد

لا يتوقف على الشرب وان

اعتقد باحته لضعف ادلته

ولان العبرة في الحدود

القياس مع وجود النص اه سم (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر الخ) كذا اطلق المغنى كما مر وقيدته النهاية فقال ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر الخ وقال الرشيدى اى بخلاف مستحل الكثير منه فانه يكفر خلافا لابن حجر اه (قوله) اما المسكر بالفعل الخ) كان مقتضى مقابله لقوله قبل ولكن لا يكفر الخ ان يقول اما المسكر بالفعل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تنتقد بالقدر المسكر هذا ويبقى النظر في انه هل يكفر كما اقتضاه صدر عبارته او لا وهل هو كبيرة كالخمر او لا فيه نظر والا قرب انه يكفر وانه كبيرة بل كونه كبيرة ومفهوم قول الزبائدى وشرب ما لا يسكر من غير ما قلته صغيرة اه وقضية صنيع الشارح عدم التكفير كما مر وصنيع المغنى كما اصريح فيه كما مر (قوله) بخلاف مستحله) اى فيكفر به وقوله الذى لم يطبخ اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول بحالها بتلك الصفة بعض المذاهب اه ع ش (قوله) اعترض باننا لا نكفر الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولم يستحسن الامام لاطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال وكيف نكفر من خالف الاجماع ونحن لا نكفر من يرد اصله وانما نبذعه وأول كلام الاصحاب على ما اذا صدق المجمعون على ان تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حملناه فانه رد للشرع حكاه عنه الرافعى اه وبها يدفع قول السيد عمر (قوله) لان فيه حينئذ تكذيب الخ) محل تأمل إذ مخالفة اهل الاجماع وان حرمت ليس فيها تكذيب اهله بل تخطئهم في اجتهادهم ولو سلم انه تكذيب لهم لم يلزم منه تكذيب الشرع فليتأمل حق تأمل اه (قوله) والجواب) اى عن الاعتراض المار (قوله) من كونه) اى تحريم ما استحله مثلا (قوله) إلا ما مر) اى في قوله ورد بان الكلام الخ (قوله) من خمر) إلى قوله كما في النهاية (قوله) او غيرها) من نقيع التمر والزبيب وغيرهما اه مغنى (قوله) ومنه) اى من الغير (قوله) من ابن الرمكة) اى الفرس فى اول تناجها اه ع ش (قوله) وكثيره) إلى قوله كتناويل فى المغنى إلا الحديث الرابع (قوله) وروى مسلم كل مسكر خمر الخ) هذا قياس منطوق اذا حذف منه الحد الاوسط وهو المسكر الذى هو الخمر الواقع محمولا للصغرى وموضوعا للسبرى أتج كل مسكر حرام اه رشيدى (قوله) وفي احاديث الخ) عبارة المغنى وخالف ابو حنيفة فى القدر الذى لا يسكر من نقيع التمر والزبيب وغيره واستند باحاديث معلولة بين الحفاظ وايضا احاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اه (قوله) وان لم يسكر) إلى قوله ولان العبرة فى المغنى إلا لقوله لما ياتى إلى وان اعتقد إلى قوله وما تناكس فى النهاية إلا لقوله لما ياتى وان اعتقد وقوله وان حرمت إلى بل التعزير وقوله وحدوها إلى ولاحد (قوله) وان لم يسكر) اى حسبا لمادة الفساد كما حرم تقبيل الاجنية والخلو بها لافضائه إلى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم من شرب الخمر فاجلدوه وقيس به شرب النبيذ اه مغنى (قوله) لم يسكر) ببناء الفاعل من السكر (قوله) اى متعاطيه) تفسير لشاربه عبارة المغنى والمراد بالشارب المتعاطى شربا كان وغيره وسواء فيه المتفق على تحريمه والمختلف فيه وسواء جامده ومائعه مطبوخه ونبيئه وسواء تناوله معتقدا تحريمه ام باحته على المذهب اه (قوله) لما ياتى الخ) اى بقوله الاتى انفا بخلاف جامد الخمر وبقوله الاتى فى شرح ويحد بدرى الخ وكذا بتخيئه اذا اكله (قوله) وان اعتقد الخ) عطف على وان لم يسكر (قوله) وقول الزركشى الخ) عبارة المغنى ولو فرض شخص لا يسكر شرب الخمر حرم شر به للنجاسة لا الاسكار ويحد ايضا كما قاله الدهيرى وغيره حسبا للباب اه (قوله) عجيب الخ) قد يقول

القياس مع وجود النص (قوله) وان اعتقد باحته) قد يشك كل بعدم الجاهل بالحرمة الآتى بجامع ان هذا معذور باعتقاده الحل تقليد المن يجوز تقليده كما ان ذاك معذور بحمله وضعف ادلته هذا لا يعسر عن انتفاء ادلة ذلك راسا إلا ان يفرق بان الجاهل غافل عن المعارض لا اعتقاده هو القول بالتحريم وادلته فهو ابعد عن المخالفة وصورة المعاندة (قوله) وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار فى الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة) قد يقول الزركشى الاسكار

بمذهب القاضى لا المتداعيين وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار ففى الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة عن وجوب الحد فى القليل الذى لا يتصور منه اسكار فمضى كوى نه علة أنه مظنة له

وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت واسكرت على ما مر أول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطربة عنها كثير
البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة وحدوثها كان أوائل المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار التي لم تقع في العالم فتنة ارفع
ولا أذهب للنفس منها ولا حد بمذاها الذي ليس فيه شدة مطربة بخلاف جامد الخمر نظر الأصلها بل التعزير الزاجر له عن هذه المعصية الدينية
ومائتا كد المبالغة في الزجر عنه وإذاعة (١٦٨) أنه من الكبائر بل من أقبحها ما حدث الآن من استعمال كثير من السفهاء له من نبت

يسمى القبيسي يوجد بنحو
جبال مكة فإنه أسوأ
المخدرات لأن قليله يؤدي
إلى مسخ البدن والعقل
وزواله عن جميع اعتدالاته
وكثيره قاتل فوراً فهو أبلغ
من الأفيون في السمية وقبل
الآن من مركب يسمى
البرش ونحوه وهو أيضاً
ماسخ للبدن والعقل ولا
حجة لمستعمل ذلك في
قولهم إن تركناه يؤدي
للقتل فصار واجبا علينا
لأنه يجب عليهم التدرج في
تقيصه شيئاً فشيئاً لأنه
مذهب لشغف الكبد به
شيئاً فشيئاً إلى أن لا يضره
فقدته كما أجمع عليه من رأينا
من أفاضل الأطباء فتى لم
يسعوا في ذلك التدرج فهم
فسقة آثمون لا عذر لهم
ولا للاحد في إطعامهم إلا
قدر ما يحى نفوسهم لو
فرض فوتها بفقدته وحينئذ
يجب على من رأى فاقده
وخشى عليه ذلك إطعامه
ما يحيا به لا غير كإساعة
اللحمة بالخمر الآتية ويحرم

الزركشي الأسكار ولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد يورد عليه حينئذ أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس
الشارب أو المشروب سم على حج أه عش (قوله وخرج) إلى قوله ومائتا كد في المغنى (قوله وخرج
بالشراب ما حرم) أي وبأسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر المنتصف وهو ما يعمل من تمر ورطب
والخليط وهو ما يعمل من بسرور رطب لأن الأسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن
الشارب أنه ليس بمسكر ويكون مسكراً مغنى وأسنى (قوله ككثير البنج الخ) المراد بالكثير منها ما يغيب
العقل بالنظر لغالب الناس وأن لم يؤثر في المتناول له لا اعتياد تناوله أه عش (قوله والحشيشة الخ) ولا
تبطل بحملها الصلاة أه مغنى (قوله أوائل المائة السابعة) عبارة المغنى وقال ابن تيمية إن الحشيشة أول ما
ظهرت آخر المائة السادسة من الهجرة أه (قوله ولا حد بمذاها) أي المذكورات محلها ما لم تشدد بحيث
تقذف بالزبد وتطرب والاصارت كالخمر في النجاسة والحد كالخمر إذا ذاب وصار كذلك بل أولى أي
الخمر وفاقاً للطبلاوى والرملي ثانياً سم على المنهج أه عش (قوله لأصلهما) أي جامد الخمر ومذاب
المذكورات (قوله بل التعزير) أي بل فيها التعزير ما لم يصير إلى حاجة تاجئه إلى استعمال ذلك بحيث لو
تركه أصابه ما يبيح التيمم نعم يجب عليه السعي في إزالة الاحتياج إليه إما باستعمال ضده أو تقليله إلى أن يصير
لا يضره تركه أه عش (قوله وإذاعة الخ) عطف على المبالغة (قوله الآن) الأسبك ذكره قبيل منه
نبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيه زائدة واستعمال الخ فاعل حدث (قوله وزواله) عطف تفسير على
مسخ والضمير لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم أن وخبره (قوله ونحوه)
عطف على مركب (قوله وهو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله لمستعمل ذلك) راجع لكثير البنج
والزعفران الخ أيضاً (قوله تركناه) اسم أن (قوله فصار) أي استعمال ذلك (قوله لأنه يجب الخ) علة
لعدم الحجة (قوله لأنه مذهب الخ) أي التدرج في ذلك (قوله كما أجمع عليه) أي أذهب التدرج لذلك
(قوله ولا للاحد الخ) عطف على لهم (قوله لا قدر ما يحى الخ) أي من المخدورات المذكورة (قوله ذلك)
أي فوت نفسه (قوله إطعامه) فاعل يجب (قوله ويحرم الخ) إلى قول المتن ومن غص في النهاية إلا قوله لكن
ينبغي إلى المتن (قوله ويحرم شرب) إشارة إلى أن قول المصنف الأصيب الخ مستثنى من التحريم وجوب
الحد عبارة المغنى وظاهر قوله لا الأصيب الخ أنه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الأصحاب إنما ذكروه
في الحد أه (قوله على قياس ما مر) أي في السارق (قوله أو معاهدا) أي أو مؤمناً كما فهم بالاولى أه عش
(قوله لأنه لا يلتزم) إلى قوله كافي المجموع في المغنى إلا قوله ككل آكل أو شارب حرام (قوله مسكر أقهر)
عبارة المغنى أي مصبو في حلقة قهراً أه (قول المتن على شربها) وفي النهاية والمغنى على شربه أه أي المسكر
(قوله ويلزمه) أي المكروه كل أكل بلا توين (قوله ولا نظر إلى غدره) الأسبك تأخير عن الغاية (قوله
وأن لزمه تناول) أي كالمضطر أه عش (قوله لذلك) أي لزوم التقيؤ (قوله وعلى نحو السكران الخ)
عبارة المغنى ومن حدث شرب المسكر حال سكره في الشرب الاول حد ثانياً أه (قوله فيحد ثانياً) أي حال
صحوه اخذاً بما يأتي أنه لا يحد حال سكره أه بجيرى عن عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

ولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد يورد عليه حينئذ أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس الشارب والمشروب

شرب ما ذكر ويحد شاربه (إلا أصيباً ومجنوناً) لرفع القلم عنهما لكن ينبغي تعزير المميز على قياس ما مر (وحرماً) الخمر
أو معاهدا لعدم التزامه (وذمياً) لأنه لم يلتزم بالذمة مما لا يعتقده إلا ما يتعلق بالادمين (وموجراً) مسكراً قهراً إذ لا صنع له
(وكذا مكروه على شربها على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام تقيؤه أن أطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر
إلى غدره وأن لزمه تناول لأن استدামته في الباطن انتفاع به وهو محرم وأن حل ابتداءه لزوال سببه فاندفع استبعاد الأذرى واخذ غيره
بمقتضى استبعاده وعلى نحو السكران إذا شرب مسكراً حد واحد ما لم يحد قبل شربه فيحد ثانياً (ومن جهل كونها خمر) فشرها ظاناً

إباحتها (لم يحد) لعذره وفي البحر يصدق بعد صوره يمينه إذا ادعى هذا أو الأكره أي وبين معنى الأكره إن لم يعلم منه أنه يعرفه (ولو قرب إسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحد) لأنه قد يخفى عليه ذلك والحديد رأ بالشبهة ويؤخذ منه أن من (١٦٩) نشأ بين أظهرنا بحيث تقضى قرينة

حاله بأن تحريمها لا يخفى عليه حدوا اعتمده الأذرعى وغيره (أو) قال علمت التحريم (جهلت الحد) إذا كان عليه أذعن التحريم أن يتجنبها (ويحد بدردي نحر) أو مسكر آخر وهو ما يبق آخرانها لأنه منها وكذا بتجنبها إذا أكله (لا يتجنز عجن دقيقه بها) لأن عينها أضحت بالنار ولم يبق الا اثرها وهو النجاسة (ومعجون هي فيه) وماء فيه بعضها والماء غالب بصفاته لاستهلاكها (وكذا حقة وسعوط) بفتح السين لا يحد بهما (في الاصح) وان حصل منهما إسكار لأن الحد للزجر ولا حاجة اليه هنا إذا لا تدعو اليه النفس وبه فارق افطار الصائم بهما لأن المدار ثم على وصول عين للجوف (ومن غص) بفتح اوله المعجم كما يخطه ويجوز ضمه (بلقمة) وخاف الهلاك منها أن لم تنزل الى الجوف ولم يمكنه اخراجها كما هو ظاهر وظاهر ايضا ان خصوص الهلاك شرط للوجوب الآتي لا مجرد الاباحة اخذا من حصول الأكره المبيح لها بنحو ضرب شديد على أنه قد

الخبر اه معنى ومثلها غير هامن المسكرات فشرها إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا قوله أي وبين إلى المتن (قوله) إباحتها) أي كونها شرابا لا يسكر اه معنى (قول المتن لم يحد) أي ويجب عليه التقاؤه ع ش أي إن أطاقه (قوله لعذره) ولا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كالمغنى عليه معنى وروض مع شرحه وع ش (قوله وفي البحر يصدق الخ) يتردد النظر فيمن قال ظننتها حشيشة مذابة أو غيرها مما يحرم ولا حد فيه ومقتضى قول المصنف ومن جهل كونها الخ وقول الشارح فشرها الخ أنه يحد ويؤيده ما يأتي فيمن علم الحرمة وجهل الحد فليتأمل اه سيد عمر (قوله إذا ادعى هذا) أي الجهل وقال لم أعلم أن الذي شربته مسكر اه معنى (قوله والأكره الخ) ظاهره وإن لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهره أن مدعى الجهل يصدق وإن كذب ظاهر حاله ككونه معروفا بكثرة شرابها أو باصطناعها وهو محل تأمل وإن مدعى الأكره يصدق أيضا وإن كذب ظاهر حاله ككونه ناشوكا بحيث يقطع بعدم تصور أكرهه بترك البلد وهو محل تأمل أيضا وإن أمكن تأييد الظاهر في المستأين بكون الحدود تدرا بالشبهات ويؤيد التقييد في المستأين بحث الأذرعى الاتي فيمن جهل التحريم والله أعلم اه (قوله) أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكنه لجهله ظن أن مثله لأكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه اه سم (قوله) إن لم يعلم منه أنه يعرفه) أي الأكره أي فان علم منه معرفته فلا حاجة لبيان اه رشيدى (قول المتن ولو قرب إسلامه) أي أو نشأ بعيدا عن العلماء اه اسنى (قوله) واعتمده الأذرعى) عبارة النهاية كما اعتمده الأذرعى وعقب المغنى كلام الأذرعى بما نفيه ظاهر كلام الاصحاب الاطلاق وهو الظاهر اه (قوله) أو قال علمت) إلى قوله وبه فارق في المغنى إلا قوله وإن حصل منهما اسكار (قول المتن لا يتجنز عجن الخ) ولا بالكل لحم طبخ بها بخلاف مرقه إذا شربه أو غس فيه أو ثرد به فانه يحد ببقاء عينها معنى وروض مع شرحه (قوله وماء فيه بعضها) الظاهر أن الماء مثال فثله سائر المائعات اه ع ش (قوله والماء غالب بصفاته) أي بان لا يبقى للسكر طعم ولا لون ولا ريح اه حلي (قول المتن) وكذا حقة) أي بان ادخلها دبره وسعوط أي بان ادخلها أنفه اه معنى (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالقعود فان المراد به المصدر اه بجري (قوله ولا حاجة اليه) أي الزجر هنا أي في الحقة والسعوط وقوله إذ لا تدعو اليه أي المذكور من الحقة والسعوط (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله بفتح اوله) إلى قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله ويجوز ضمه) أي وهذا وإن كان أصله لازمال كنهه لماعدى بحرف الجر جاز بناؤه للمفعول وفي الصباح غصصت بالطعام غصصا من باب تعب ومن باب قتل لغة الغصة بالضم ما غص به الإنسان من طعام اه وهو صريح في أن الماضي غص بالفتح لا غير وأن في المضارع لغتين اه ع ش عبارة المغنى وحكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه اه وقوله وهو صريح في أن الماضي الخ فيه نظر ظاهر فان تعب من الباب الرابع فكلام المصباح يفيدان في ماضيه لغتين ايضا (قوله) أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رايت العلالة المذكورة اه سم (قوله) مما يأتي في المضطر) أي في كتاب الاطعمة (قوله به) أي بالهلاك (قوله ثم) أي في المضطر (قوله الحاقه به فيه هنا) أي الحاق نحو الهلاك بالهلاك في الوجوب في النقص باللقمة (قوله وجوبا) إلى قوله ولا حد في النهاية وإلى قوله وللزركشى في المغنى الا قوله أو صبي أو مجنون وقوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن ذكر وخاف الهلاك منها (قوله انقاذ النفس الخ) وعلى هذا لو

(قوله) أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكنه لجهله ظن أن مثله لأكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (قوله) أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رايت العلالة المذكورة (قوله) إن لم يجد غيرها) ينبغي أن لا حد وأن

فارتقت عدم وجوب
التداوى (والا صح
تحريمها) صرفا (لدواء)
لمكلف أو صبي أو مجنون
لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال
لمن سأله أنه يصنعها
للدواء أنه ليس بدواء
ولكنه داء وصح خبر
أن الله لم يجعل شفاء أمتي
فيما حرم عليها وما دل عليه
القرآن أن فيها منافع أنما هو
قبل تحريمها امام تهلكة
مع دواء آخر فيجوز التداوى
بها كصرف بقية النجاسات
أن عرف أو أخبره عدل
طب بنفعها وتعينها بأن
لا يغنى عنها طاهر ويظهر في
متنجس بخمر ونجس غيره
أنه يجب تقديم هذا ولو
احتج في نحو قطع يدمتأكلة
الى زوال عقله جاز بغير
مسكر مانع (و) جوع و
(عطش) لمن ذكر ولو لبهيمة
لأنها لا تزيله بل تزيد حرا
لحرارتها ويؤسستها وظاهر
كلامهم امتناعها للعطش وأن
أشرف على التلف وهو
بعيد ولا يبعد جوازها
حينئذ للضرورة ثم رأيت
الزركشي نقله عن الامام عن
اجماع الاصحاب ومع تحريمها
للدواء والعطش لاحد
وأن وجد غيرها على
المعتمد للشبهة وأن قيل
الاصح مذهب الحد

مات بشر به مات شهيدا ولو تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شر به تعديا وغص منه ومات فانه يموت عاصيا
لتعدي به بشر به اه عش (قوله فارتقت) اى الاساغة اى وجوبها (قوله صرفا) اى اما غير الصرف ففيه
تفصيل ستأتى الاشارة اليه اه رشيدى (قوله انه) اى المصنوع وهو الخمر (قوله ليس بدواء الخ) والمعنى
أن الله تعالى سلب الخمر منافعتها عند ما حرمها وبذل لهذا قوله صلى الله عليه وسلم أن الله لم يجعل شفاء أمتي الخ
وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله انما هو قبل تحريمها) وأن سلم بقاء المنفعة فتحريمها مقطوع به وحصول
الشفاء بها مضمون فلا يقوى على ازالة المقطوع اه معنى (قوله انما هو الخ) قد يقال هذا ينافية ظاهر
الاية حيث قرنت المنافع فيها بالاثم الذى هو ثمرة التحريم اه رشيدى (قوله امام تهلكة) الى قوله
وأن قيل فى النهاية الاقوله ويظهر لى ولو احتجج وقوله لمن ذكر (قوله فيجوز التداوى بها) واذا سكر
عاشر به لتداوى أو عطش أو اساغة لقمة قضى ما فاتته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولا نه تعمد الشرب
لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونها خيرا فلا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية مدة السكر كما صرح به
الروض (فرع) ثم صغير أئمة الخمر وخيف عليه اذالم يسق منها هل يجوز سقيه ما يدفع عنه الضرر قال
م أن خيف عليه الهلاك أو مرض يفضى الى الهلاك جاز والالم يجوز وأن خيف مرض لا يفضى الى الهلاك
اه سم على المنهج اقول لو قيل يكنى مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما أن غالب امتداد بالطفل لم يكن
بعيدا اه عش (قوله كصرف بقية النجاسات) كحكم حية وبول ولو كان التداوى بذلك لتعجيل شفاء
معنى وروض مع شرحه (قوله أن عرف) اى بالطب ولو فاسقا اه عش عبارة المغنى والروض بشرط
اخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتداوى به اه والشروط المذكورة راجعة لكل من المشبه
والمشبه به كما هو صريح صنيع الروض والمغنى (قوله وتعينها) عطف على نفعها (قوله تقديم هذا) أى النجس
الآخر (قوله فى نحو قطع يدمتأكلة الخ) عبارة النهاية لقطع نحو سلعة ويدمتأكلة الخ قال عش وهل
من ذلك ما يقع لمن اخذ بكرة أو تعذر عليه اقتضاها الا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو بنج أو حشيش فيه نظر
ولا يبعد أنه مثله لانه وسيلة الى تمسك الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها لم يحصل به
لها اذى لا يحتمل مثله فى ازالة البكارة اه (قوله بغير مسكر الخ) أنظر لولم يجد الا المسكر المانع سم على حج
والظاهر عدم جوازها فى الحالة قياسا على ما لو تعينت الخمر الصرفة للتداوى بها اه عش عبارة السيد عمر
قال المغنى وينبغى أن انه لم يجد غيره أو لم يزل عقله الا به جوازها ويقدم النبذ على الخمر لانه مختلف فى حرمة اه
وقوله وينبغى الخ أن كان باطلا فبشكل يمنع التداوى بها وأن كان محله اذا اشرف على الهلاك لولم يقطع
الماتأكلة فليس يبعد اخذ ما ياتى فى مسئلة العطش ويمكن ابقاؤه على اطلاقه ويفرق بتحقيق النفع هنا وهو
زوال العقل بخلاف التداوى اه (قوله لمن ذكر) أى المكلف والصبي والمجنون (قوله بل تزيده حرا الخ)
ولهذا يحصر شارها على الماء البارد قال القاضى ابو الطيب سالت اهل المعرفة بها فقال تروى فى الحال
ثم تثير عطشا شديدا اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية ولو اشرف على الهلاك من عطش جاز له
شربها كما نقله الامام الخ وعبارة المغنى ومحله فى شربها للعطش اذالم ينته الامر به الى الهلاك وان انتهى به الى
ذلك وجب عليه تناول الميتة للمضطر كما نقله الامام الخ وفى سم عن الشارح فى غير هذا الكتاب
مثلا (قوله ولا يبعد جوازها الخ) ظاهر صنيعهم أن الجوع كالعطش فى الجواز فى تلك الحالة فليراجع
ثم رأيت قال السيد عمر مانصه ينبغى أنه لو اشرف على التلف لجوع ولم يجد غيرها أن تجوز ايضا بالاولى لأن
نفعها فى دفع الجوع والتغذية لا ينسكرا اه (قوله للدواء والعطش) اى والجوع (قوله للشبهة) عبارة المغنى
وجد غيرها كما لا يجد بشرها للتداوى وان وجد غيرها كما سأتى بل اولى (قوله جاز بغير مسكر) انظر لولم
يوجد الا المسكر المانع (قوله ولا يبعد جوازها حينئذ) هو الوجه ويؤخذ منه أن الصغير لو شرب رائحتها
وخيف عليه منها أن لم يسق منها كان أخبر طبيب مسلم عدل بذلك أنه يجوز أن يسقى منها ما يدفع عنه الضرر
م (قوله ايضا ولا يبعد جوازها حينئذ للضرورة) عبارة فى غير هذا الكتاب ما لم ينته الامر الى الهلاك

(تنبيه) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقامها للبهائم ولزركشي احتمال انها كالادمي في امتناع اسقامها اياها للعطش قال لانها تثيره فيهلكها فهو من قبيل اتلاف المال انتهى والاولى تعليله بان فيه اضرار الهاواضرار (١٧١) الحيوان حرام وإن لم يتلف قال والمتنجه

منع اسقامها لها لا لعطش لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو متمتع وفي وجهه غريب حل اسقامها للخيل لتزداد حوا الى شدة في جريها قال والقياس حل اطعامها نحو حشيش وبنج للجوع وان تخدرت ويظهر جوازها لآدمي جاع ولم يجد غير ذلك وإن تخدر لان المخدر لا يزيد في الجوع انتهى

ملخصا (وخذ الحارار بعون) لخبر مسلم ان عثمان امر عليا بجلد الوليد فامر الحسن فامتنع فامر عبد الله بن جعفر رضى الله عنهم جلده وعلى يعد حتى بلغ اربعين فقال اى على امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين اى بشارته ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك وكل سنة وهذا احب الى وبه يرد زعم بعضهم اجماع الصحابة على الثمانين واستشكل ذكر الاربعين بما في البخارى انه جلده ثمانين وجمع بان السوط له راسان والقصة واحدة وقوله وكل سنة بما صح عنه ايضا انه صلى الله وسلم لم يسنه ولهذا كان في نفسه من الثمانين شيء وقال لومات وديته وكان يحذ في امارته اربعين وبجاب بحمل النبي على انه لم يبلغه

لشبهة قصد التداوى ومثله شربها للعطش اه اى او الجوع (قوله جزم صاحب الاستقصاء الخ) قد يقال المتنجه ما قاله صاحب الاستقصاء نعم بتجده بقاءه لما يلزمها فيه ضرر فان علم او ظن اضرارها به لم يعد التحريم اه سيد عمر (قوله بحل اسقامها للبهائم) واطفاء الحريق بها اه معنى (قوله قال) اى الزركشي (قوله حل اطعامها) اى البهائم (قوله لان المخدر الخ) لعله في بعض المخدرات واما في بعضها فالذى تقضى به القواعد الطبية انه يزيد في الجوع فليحذر اه سيد عمر (قوله لخبر مسلم) الى قول المتن والزيادة في النهاية الا قوله وبه يرد الى واستشكل وقوله ونقل غير واحد الى واما النضو وقوله ما امر عن على الى الاكثر من احوال (قوله فامر) اى على اه ع شر (قوله ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جميعهم اشكل شربهم الخرفانه ينافي العدالة ويوجب الفسق قلت يمكن ان من شرب منهم عرضت له شبهة تصورها في نفسه تقضى جوازها فشرب تعويلا عليها وليس هي كذلك عندهم رفع لخلده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والعبارة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظ انه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شهد منهم او روى حديثا لا يبحث عن عدالته فتقبل روايته وشهادته او روى شخص عن بهيم من الصحابة فقال حدثني رجل من الصحابة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا يوجب رتب عليه مئة تضاه من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به الحلي في شرح جمع الجوامع اه ع شر وقوله اى بشارته الخ بيان فائدة ذكرها في خلال كلام على رضى الله تعالى عنه اه رشيدى (قوله وكل سنة الخ) بقية كلام على رضى الله تعالى عنه (قوله سنة) اى طريقة (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون صرح به الكمال المقدسى في شرح الارشاد كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلى سم على حج اه ع شر عبارة البجيرمى اى الاربعون كما في ع شر والحلى وقال الشويرى اى الثمانون وهو الظاهر اه اقول وهذا اى الثمانون صريح صنيع المغني في الاستدلال على الثمانين الا في حيث جعل ما هنا وما ياتي حديثا واحدا فقال عقب هذا احب الى لانه اذا شرب مسكرا الخ (قوله وبه يرد) اى بقوله ثم قال جلد النبي (قوله زعم بعضهم اجماع الصحابة الخ) قال الحلى واجيب عنه اى بعد تسليم دعوى الاجماع بان الاجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه (قوله واستشكل ذكر الاربعين) اى في الرواية المذكور (قوله انه جلده) اى صلى الله عليه وسلم (قوله له راسان) اى كان له راسان (قوله وقوله الخ) اى واستشكل قول على رضى الله تعالى عنه وكذا ضمائر عنه ونفسه وقال وكان يحذ في امارته (قوله ويجاب بحمل النبي الخ) اى لم يسنه ويمنع هذا الحمل كون رجوع على رضى الله تعالى عنه عن الثمانين الى الاربعين في خلافته (قوله والاثبات) اى وكل سنة (قوله على انه) اى جلده صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يبلغه اى عليا رضى الله تعالى عنه (قوله اولم يسنه الخ) عطف على قوله لم يبلغه الخ (قوله ما يؤيد هذا) اى انه لم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله (قوله ما في جامع عبد الرزاق) هذا قد يؤيد الاول ايضا فتأمل اه سم اى انه بلغه ثانيا ويظهر ان ما في جامع عبد الرزاق محمول ايضا على سوط له راسان والقصة واحدة (قول المتن ورقيق عشرون) تنبيه لو تعدد الشرب كفى ما ذكره المصنف وحديث الامر بقتل الشارب في الاربعة منسوخ بالاجماع ويروى ان ابا عجمن الثقفي القائل اذا مت فادفني الى اصل كرامة * تروى عظامي بعد موتى عروقها

والاوجب نقله الامام عن اجماع الاصحاب (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون صرح به الكمال المقدسى في شرحه للارشاد مع حكاية القصة باسطة ما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلى (قوله رايت ما يؤيد هذا) قد يؤيد الاول ايضا فتأمل

اولا والاثبات على انه بلغه ثانيا اولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع عينيه وهي لا عموم لها ثم رايت ما يؤيد هذا وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الخثر ثمانين (ورقيق) اى من فيه رقوق وانزل (عشرون) لانه على النصف من الحر

ويجوز ما ذكره القوي السليم (بسوط ١٧٣) أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب (للتابع رواه البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من

قلته وشده حتى يؤلم (وقيل يتعين بسوط) لأن غيره لا يحصل به الزجر وصححه كثيرون ونقل غير واحد عليه إجماع الصحابة لكنه في شرح مسلم حكى الإجماع على الأول وجعل الثاني غلطاً فاحشاً لمخالفته للأحاديث الصحيحة ونظر فيه الأذرعى أما النضو ولو خلقة فيجلد بنحو عثكال ولا يجوز بسوط (ولو رأى الإمام بلوغه) أي حد الحر (ثمانين) جلدة (جاء في (الاصح) لما مر عن عمر رضي الله عنه لكن الأولى أربعون كما بحثه الزركشي لما مر عن علي أنه عليه السلام لم يسنه وفيه نظر لما مر أنه سنه إلا أن يقال الأكثر من أحواله عليه السلام الأربعون وجاء أن علياً أشار على عمر رضي الله عنهما بذلك أيضاً وعليه بانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى وحد الافتراء ثمانون (والزيادة) على الأربعين (تعزيرات) إذ لو كانت حدا لم يجز تركها لكن لو كانت تعزيرات جازت زيادتها لأن كل تعزير يجوز كونه تسعاً وثلاثين فالوجه أن فيها شائبة من كل منهما ومن ثم قال الرافعي اختص حد الشرب بتحتم بعضه ورجوع باقيه لرأى الإمام أو نائبه (وقيل حد)

ولا تدفئ في الفسلة فأنى أخاف إذا مامت أن لا أذوقها جلد عمر رضي الله تعالى عنه مراراً والظاهر أنه أكثر من أربع ثم تاب وحسنت أو بتة وذكراً أنه قد ثبت عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وانتشرت وهي معرشة على قبره بنو أحي جر جان أه مغنى (قوله) ويجلد ما ذكر القوي الخ) فعل ففعله المطلق المجازي ثم نائب فاعله (قول المتن بسوط) هو كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيور يلبس ويلف سمي بذلك لأنه يسوط اللحم بالدم أي يخلطه أه مغنى (قوله) (للتابع) إلى المتن في المغنى (قوله) ولا بد في طرف الثوب الخ) أي وجوب باعش (قول المتن وقيل يتعين السوط) أي للسليم القوي كحد الزنا والقذف أه مغنى (قوله) ونظر فيه (أي ما في شرح مسلم) (قوله) أما النضو (إلى المتن في المغنى) (قوله) ولا يجوز بسوط (ولو خالف وجلده فمات الجلود فالذي يظهر عدم الضمان كما لو جلد في حر أو برد ومات به أه عش (قول المتن ولو رأى الإمام الخ) قال القاضي لا بد في الحد من النية وخالفه شيخه القفال فلم يشترطها قال حتى لو ظن الإمام أن عليه حد شرب فجلده فبان غيره أجزأه وكذا لو ضرب به فبان أن عليه حداً أه وقديتوقف في قوله وكذا الخ لأن ضربه ظلماً قصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لو ضربه بلا قصد أنه عن الحد فينبغي الإجزاء محلاً للمطلق على ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه سم على المنهج أه عش (قول المتن جاز في الاصح) ويجزى الخلاف في بلوغه في الرقيق أربعين أه مغنى عبارة سم عن الأسنى أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز ولا يزاد عليها أه (قوله) لما مر (عبارة المغنى لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكر الخ (قوله) عن عمر (أي فعله) (قوله) وفيه نظر (أي في تعليل الزركشي لما مر أي عن علي رضي الله تعالى عنه) (قوله) وجاء أن علياً أشار على عمر الخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله السابق وهذا أحب الخ راجع للثمانين أه حلي (قوله) أشار على عمر (الأولى إسقاط على كإفعاله النهاية) (قوله) بذلك) أي الثمانين عش ورشيدى (قوله) وعليه (أي على رضي الله تعالى عنه الثمانين) (قوله) وإذا سكر هذى الخ) كان المراد أن السكر مظنة ذلك أه سم (قوله) وحد الافتراء الخ) لعل المراد بالافتراء القذف أه سيد عمر (قوله) على الأربعين (أي في الحر وعلى العشرين في غيره أه مغنى (قوله) جازت زيادتها) عبارة المغنى والنهاية فلتجز الزيادة على الثمانين وقدم منعوها أه (قوله) فالوجه أن فيها الخ) والمعتمد أنها تعزيرات وإنما لم تجز الزيادة اقتضاراً على ما ورد أه مغنى عبارة النهاية وجوابه أن الإجماع قام على عدم الزيادة عليها فهي تعزيرات على وجه مخصوص أه وهو عدم الزيادة على الثمانين وجواز مع عدم تحقق الجنابة عش (قول المتن وقيل حد) لأن التعزير لا يكون إلا على جنابة محققة نهاية ومغنى (قوله) ومع ذلك (أي كونها حداً وقوله ضمن خالفه النهاية فقال ومع ذلك لو مات به لم يضمن أه قال عش قوله ومع ذلك أي ومع كون الزيادة تعزيرات وقوله لا يضمن الخ هذا يخالف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال والزائد في حد يضمن بقسطه إلا أن يقال هذا تفريع على كون الزائد حداً لا تعزيراً وذلك مفرع على أنه تعزير إلا أنه يبعده قوله ومع ذلك فإنه كان الظاهر حينئذ أن يقول وعليه أو نحوه وينافيه تصريح شرح المنهج فيما يأتي بضمان عاقلة الإمام فيما إذا ضرب في حد الشرب ثمانين فمات أه عش (قول المتن ويحد بأقراره) أي الحقيقي أه زيادى واحترز به عن اليمين المردودة ولعل صورتها أن يرمى غيره بشرب الخمر فيدعى عليه أنه رماه بذلك ويرد تعزيره فطلب الساب اليمين من نسب إليه شربها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين أه عش (قوله) أو علم السيد (إلى قوله) وساغ في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله هيته وقوله وحد عثمان إلى المتن (قوله) دون غيره (أي غير ما ذكر من شهادة رجل وامرأتين واليمين المردودة) (قوله) ولورأى الإمام (بلوغه ثمانين جاز) قال في شرح الروض أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز فلا يزاد عليها أه (قوله) وإذا سكر هذى الخ) المراد أن السكر مظنة ذلك

أي ومع ذلك لو مات بها ضمن على ما اقتضاه كلامهم ويوجه باناً وإن قلنا أنها حدهى تشبه التعزير وعلم من حيث جواز تركها فاندفع ما للبقينى هنا (ويحد بأقراره أو شهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره نظير ما مر في السرقة (لا يبرح خمر

(و) هيئة (سكر وقي) لاحتمال انه احتقن او استعطى بها او شربها او انه شربها مع عذر لغلط او اكره او حذر عثمان رضى الله عنه بالقيء اجتهاده (ويكنى في اقرار وشهادة شرب خمر) او شرب او شرب بما شرب منه فلان فسكو وساخ له ذلك في شرب النبيذ لانه قد يسمى خمر اشرا وكونه قد يكون حنفيا فلا يفسق بخلاف الخمر امر خارج عما هو المقصود الذي هو الحد فلم يؤثر (١٧٣) في تغيير الشاهد عنه بالخروا ان لم يقل مختارا

وعالم كما فيهما في نحو بيع وطلاق لان الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب عليه بما يشربه (وقيل يشترط) في كل من المقر والشاهد ان يقول شربها (وهو عالم) به (مختار) لاحتمال ما مر كالشهادة بالزنا واختاره الاذرعى لانه انما يعاقب بيقين و فرق الاول بان الزنا قد يطلق على مقدماته كافي الحديث وفيه نظر فانه مر ان السرة لا بد فيها من لتفصيل وكما انها تطاق على ما لم يوجد فيه الشروط كذلك اشرب يطلق على ما لم يوجد فيه الشروط فلا فرق بينهما وقد يفرق بانهم ساءحوا في الخمر بسهولة حدها ما لم يساءحوا في غيرها وايضا فلا ابتلاء بكثرة شربها يقتضى التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره وعلى الثاني لا بد ان يريد من غير ضرورة احترام ازاء من الاساغوة والشرب لنحو تداء وقال الزركشى ومحل الخلاف حيث لم يرتب الحاكم في الشهود والواجب الاستفصال جز ما وقبسه انه اذا ارتاب في عقل الشارب لزمه ذلك ايضا ولا يحد حال

وعلم القاضي فلا ي توفيه بعلمه على الصحيح بقاء على انه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضرورى سم على حج اى لانه يستفاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهيته وان لم يتحقق بالاولى اه ع ش (قوله لغلط) الاولى من غلط كافي النهاية (قوله وحذر عثمان الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قول المتن ويكنى في اقرار وشهادة الخ) اى لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكنى فيهما الاطلاق معنى وع ش (قول المتن شرب خمر) اى حيث عرف الشاهد مسمى الخمر اه ع ش (قوله فسكو) اى الفلان اه رشيدى (قوله وساخ له) اى للشاهد ذلك اى التعبير بالخمر ولعله اخذ بما بعده لاذالم يكن القاضي حنفيا (قوله قد يسمى خمر) اى مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كما مر (قوله وكونه) اى المشهور عليه (قوله عنه) اى النبيذ (قوله وان لم يقل) اى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيهما في نحو بيع وطلاق وقوله لاحتمال الى واختاره ولى قوله وقال الزركشى في النهاية لا قوله فيهما وقوله واختاره الاذرعى وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله وان لم يقل الخ) اى كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كما فيهما الخ) اى كما يكنى إطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الاصل) الاولى ولان الخ عطف على قوله كما فيهما الخ (قوله لان الاصل عدم الاكراه والغالب الخ) اى فينزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من المقر الخ) عبارة المعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وانا عالم مختار وكقول الشاهد وهو عالم الخ (قوله لاحتمال ما مر) اى من انه شربه لعذر من غلط او اكره (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله و فرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قولهم شرب خمر الا يطلق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته ومنه نال العينين بالنظر فيقال زنى اذا قبل او نظر فاحتيج للتفصيل فيه دون الشرب اه ع ش ولك ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) اى حديث العينان يزيان (تنبيه) سكت المصنف هنا عن حكم رجوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمى يقبل الرجوع فيه اه معنى وسيأتى في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) اى كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تداء) اى كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اى المقر بالشرب (قوله لزمه ذلك) اى الاستفصال (قوله فيحرم ذلك) اى قوله لخبر البخارى في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولم يصير الى اعتد (قوله ولم يصير ملقى) اى فان صار كذلك لم يعتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف ينزجر اه ع ش (قوله الظاهر فيه) اى في الاعتداد (قوله ومن ثم) اى الظهور (قوله لا خلاف فيه) اى الاعتداد (قوله فيها) اى الحرمة (قوله لغوات ما ذكر) اى الزجر (قوله وكذا) الى قوله وانما في النهاية وعلى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) عبارة النهاية مع الكراهة حيث لا تلويث اه قال الرشيدى وع ش قوله حيث لا تلويث قيد للكرهية اى والا حرم اما الاجزاء فهو حاصل في المسجد مطلقا اه (قوله فيه) اى في الحد في المسجد اه اى للمسجد (قوله والتعازير) اى قوله ولا يلقى على وجهه في النهاية لا (قوله وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضرورى (قوله و فرق الاول الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات

سكره) فيحرم ذلك لغوات مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرارا فحد ولم يصير ملقى لاحر كفه فيه اعتد به كما صححه جمع لخبر البخارى الظاهر فيه ومن ثم قال بعض الأئمة لا خلاف فيه وكان قضية الحديث عدم الحرمة وكانهم نظروا الى إمكان تأويله فاحتاطوا فيها لحق الله نظرا لغوات ما ذكر وفي الاعتداد لحق الادبى وكذا يجزى في المسجد وان كره فيه ولا يتم بحرم خلافا للبدنيجى لحصول المقصود به فيه من غير استقذار فيه له (وسط الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) اى غصن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) بين (رطب ويا بس) بان

يعتدل عرفا جرمه وورطوبته ليحصل به الزجر مع عدم خثية نحو الهلاك فيمتنع كونه ليس كذلك لانه اما يخشى منه الضرر الشديد او لا يؤلم وفي
الموطأ من سبلانه صلى الله عليه وسلم اراد أن يجلد رجلا فأتى بسوط خلق فمال فوق ذلك فأتى بسوط جديد فقال بين هذين وهذا وان كان في زان
حجة هنا بتقدير اعتضاده وصحة وصله (١٧٤) كما قيل إذا فارق قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (ويفرقه) أي

قوله كما قيل وقوله لا مر على إلى فان جلده وقوله وأطال جمع في الانتصار له (قوله نحو الهلاك) كتلف عضو
أو منفعة (قوله فيمتنع كونه كذلك) أي فيجب كونه معتدلا الجرم والرطوبة كما قاله الزركشي اه مغنى
قال ع ش فلو فعل خلاف ذلك فلا قرب الاعتداد به في الثقل دون الخفيف الذي لا يؤلم اعتداله (قوله بسوط
خلق) بفتح اللام أي بال أعش (قوله وهذا) أي الخبر المذكور (قوله وإن كان في زان) أي ورد فيه
(قوله حجة هنا) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) أي المرسل المذكور (قوله كما قيل) أي بوجهه (قوله
الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة الهاتية ابن عبد السلام اه (قوله والسوط هو المتخذ الخ) كان هذا
حقيقته وإلا فالمراد بسوط العقوبة ما هو أعم من هذا كما هو ظاهر وإشارته إلى سم رشيدى وع ش (قوله أي
السوط) إلى قول المتن قيل في المغنى لا قوله والراس (قوله من حيث العدد) أي لا الزمن (قوله كما قاله الأذرع
الخ) راجع الوجوب (قوله ومن ثم) أي من أجل المنع من عظم الألم (قوله لا يرفع عضده الخ) أي فلور فعه
أثم وأجز اما الضرب به على وجهه لا يؤلم لم يعتد به اه ع ش عبارة المغنى (تنبيه) لا يجوز للجلاد رفع يده
بحيث يبدو بياض ابطه ولا يخفضها خفضا شديدا بل يتوسط بين خفض ورفع فيرفع ذراعه ولا يبالي بكون
المجلود رقيق الجلد يدنيه الضرب الخفيف اه (قوله لان القصد الخ) فيه مع قوله الآتي لا مر على الخ
بلا عطف ركة والاسبك ما صنعه المغنى من جعله علة لحرمة ضرب المقاتل عبارة فلا يضرب به عليها ما مر من
قول على و اتق الوجه والمذاكير و ظاهر كلامهم كما قال الأذرع أن ذلك واجب لان القصد زجره لا اهلاكه
وإلا الوجه فلا يضرب به عليه وجوب الخبر مسلم إذا ضرب أحدكم فليقلق الوجه ولا يجمع المحاسن فيعظم أثر شينه اه
(قوله كما يحتمل) أي الأذرع التحريم (قوله لا مر على على كرم الله وجهه بالاول) أي التفريق حيث قال للجلاد
واعط كل عضو حقه ونهيه عن الآخرين أي المقاتل والوجه أي ضربها حيث قال عقب ما مر عنه و اتق
الوجه والمذاكير اه مغنى (قوله والراس) عطف على الآخرين (قوله وقضية كلام الدارمى الخ) معتمد
ع ش (قوله لانه مستور بالشعر غالبا الخ) مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لفرع وخلق راس اجتنبه قطعها
اه نهاية (قوله بانه) أي خبر امرأى بكر بذلك (قوله باضراره) أي ضرب الراس (قوله والاحرم جزما)
أي وأجزأ وإذا مات منه لا ضمان اه ع ش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي وإن تاذى به
والاكره اه حلى (قوله بل ترك) إلى الفصل في المغنى لا قوله أي يحرم إلى ولا يمدد وقوله أي يكره إلى بل
يجلد وقوله أي يكره إلى بخلاف وقوله بل ينبغى إلى أن منعت وقوله أي وجوبها فيما يظهر وقوله ما أحذنه إلى
وان المتأفت (قوله وليضرب الخ) أي وجوب اه ع ش (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اه مغنى
(قوله أي يحرم ذلك) أي أن تاذى به والاكره نهاية (قوله التي لا تمنع) إلى الفصل في النهاية (قوله أي
يكره ذلك الخ) ينبغى حرمة إن كان على وجه مزر كعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى به كقميص
لا يلقى به اوازار فقط سم على حج اه ع ش (قوله وتؤمر الخ) عبارة المغنى ويترك على المرأة ما يسترها
(قوله قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف) في شرح المنهج وقيس بالسوط غيره وفي
هامشه بخط شيخنا الشهاب قوله وقيس بالسوط غيره اراد المتخذ من جلود سيور بخلاف قوله سابقا
وسوط العقوبة الخ فانه اراد بالسوط فيه ما هو أعم من هذا انتهى (قوله وإلا لصح المنع) ومحل الخلاف
حيث لم يترتب محذور تيمم بقول طيب ثقة ولا احرم جزما لعدم توقف الحد عليه م (قوله أي يكره ذلك)
ينبغى حرمة إن كان على وجه مزر كعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى به كقميص لا يلقى به
اوازار فقط (قوله وتؤمر أي وجوبها فيما يظهر) أي حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر

السوط من حيث العدد
(على الاعضاء) وجوبا كما
قاله الأذرعى لئلا يعظم ألمه
بالموالاتى موضع واحد ومن
ثم لا يرفع عضده حتى يرى
بياض ابطه كما وضعه وضعا
لا يؤلم (إلا المقاتل) كثرة
نحو وفرج لان القصد زجره
لا اهلاكه (والوجه) فيحرم
ضربها كما يحتمل أيضا لا مر
على كرم الله وجهه بالاول
ونهي عن الآخرين والراس
فان جلده على مقتل فمات
ففي ضمانه وجهان وقضية
كلام الدارمى نفي الضمان
كالجلد في حرا وبرد مفرطين
(قيل والراس) لشرفه
وأطال جمع في الانتصار له
لانه مقتل ويخاف منه العمى
والاصح المنع لانه مستور
بالشعر غالبا فلا يخاف
تشويهه بضربه بخلاف
الوجه ولا مرأى بكر رضى الله
عنه للجلاد بضربه وعلله بان
الشيطان فيه لكن اعترض
بانه ضعيف ومعارض بما مر
عن على ومحل الخلاف أن لم
يقبل طيب عدل رواية
باضراره ضرر أبييخ التيمم
وإلا احرم جزما لان الحد
لا يتوقف عليه (ولا تشديده)
بل تترك ليتق بها إن شاء
وليضرب غيرها ما وضعها عليه
لان وضعها بمحل يدل على

شدة تألمه بضربه ولا يلقى على وجهه أي يحرم ذلك فيما يظهر أخذنا ما مر من حرمة كب الميت على وجهه وإن أمكن الفرق ويشد
ولا يمد أي يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قائما والمرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) التي لا تمنع الم الضرب أي يكره ذلك أيضا فيما
يظهر بخلاف نحو جبة مخشوة بل ينبغى وجوب تجريدها أن منعت وصول الألم المقصود وتؤمر أي وجوبها فيما يظهر أيضا امرأة أو حرم

بشد ثياب المرأة عليها كلما تكشفت ولا يتولى الجلد الارجل واستحسن الماوردى ما أحسنه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر
زيادة في سترها وان المتهافت على المعاصي يضرب في الملاوذا الهيئة يضرب في الخلاء والخش (١٧٥) كالمراة لكن لا يتولى نحو شد ثيابها

الاحرم على الوجه (ويوالى
الضرب) عليه (بحيث
يحصل) له (زجر وتكيل)
بان يضرب في كل مرة ما يؤلمه
الماله وقع ثم يضرب الثانية
وقد بقي الم الاول فان فات
شرط من ذلك لم يعتد به
وحرم كما هو ظاهر

(فصل في التعزير وهو
لغة من سماء الاضداد لانه
يطلق على التفتيم والتعظيم
وعلى التاديب وعلى اشد
الضرب وعلى ضرب دون
الحد كذا في القاموس
والظاهر ان هذا الاخير غلط
لان هذا وضع شرعي لا لغوي
لانه لم يعرف الا من جهة
الشرع فكيف ينسب لاهل
اللغة الجاهلين بذلك من
أصله والذي في الصحاح بعد
تفسيره بالضرب ومنه سمي
ضرب مادون الحد تعزيرا
فاشار الى ان هذا الحقيقة
الشرعية منقولة عن
الحقيقة اللغوية بزيادة قيد
هو كون ذلك الضرب دون
الحد الشرعي فهو كلفظ
الصلاة والزكاة ونحوهما
المنقولة لوجود المعنى اللغوي
فيها بزيادة وهذه دقيقة مهمة
تفطن لها صاحب الصحاح
وغفل عنها صاحب القاموس
وقد وقع له نظير ذلك كثيرا
وكله غلط يتعين التفتن له
وأصله العزير بفتح فسكون
وهو المنع والنكاح والاجبار

ويشد عليها ثيابها ويتولى ذلك منها امرأة أو محرم ويكون بقرنها وان تكشفت سترها اه (قوله أى
ووجوب الخ) أى حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر سم على حج اه ع ش (قوله بشد
ثياب المرأة عليها) ويتجه وجوبه نهاية أى وجوب الشد ع ش (قوله كلما تكشفت) عبارة النهاية
كيلا تكشف اه (قوله ولا يتولى الجلد الارجل) ينبغى ان ذلك سنة اه ع ش (قوله وان المتهافت
الخ) عطف على ما أحسنه الخ (قوله الاحرم) أى ونحوه معنى واسنى قال ع ش فان لم يوجد المحرم تولاها كل
من الفريقين كما في غسله اذا مات ولا محرم له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل
مرة) أى فيكفى هذا فى الموالاتة وليس المراد ان هذا حقيقة الموالاتة الواجبة حتى تمتنع خلافه كما لا يخفى اه
رشيدى (قوله ثم يضرب الثانية) ولو جلد للزنا خمسين ولا وفى غده كذلك اجزا معنى وروض (قوله
قبل انقطاع الم الاولى) ظاهره سواء رضى به المحدود او لا ووجهه الزيادة بان اذا جاز للامام الزيادة على
الاربعين تعزير افهذ الاولى اه ع ش (قوله فان فات شرط من ذلك) أى من الايلا م ومن كونه له وقع ومن
الموالاتة اه رشيدى

(فصل في التعزير) (قوله في التعزير) الى قوله قيل فى النهاية الاقوله وهذه دقيقة الى واصله وقوله
والنكاح الى وما قلنا وقوله المشهور الى اقلوا (قوله من اسماء الاضداد) أى فى الجملة والا فالضرب الاقوى
ليس تمام ضد التفتيم والتعظيم وانما حقيقة ضد ذلك الالهانة اعم من ان تكون بضرب او غيره اه
رشيدى (قوله لانه يطلق) أى لغة وقوله والتعظيم عطف تفسير اه ع ش (قوله وعلى التاديب) اقتصر عليه
المعنى كما تاتى عبارة (قوله وعلى اشد الضرب) قضيته انه لا يطلق لغة على اصل الضرب ولكن سياق عن
الصحيح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه ع ش (قوله ان هذا الاخير) أى قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله
لان هذا وضع شرعى الخ) قد يقال سبر صنيع القاموس قاض بانه يدرج فيه المصطلحات الخاصة الشرعية
وغيرها وان كان اصل وضع كتابه لموضوعات اللغة كما انه عرف من سبره ايضا انه لا يميز بين الحقيقة اللغوية
والمجاز اللغوي وكلا الامرين واقع عن قصد وكان الداعى له الرغبة فى مزيد الاختصار والافتقار الى كلاً
الامر من مهم اه سيد عمر عبارة ع ش ويمكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثيرا ما يذكر
المجازات اللغوية وان كانت مستعملة بوضع شرعى والمجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفى سماع نوعه اه
اقول وقد يدفع كلام من جواب السيد عمر وجواب ع ش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الا ان
يحمل قوله لانه الخ على الاستخدام ويراد بقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازى (قوله ضرب
مادون الحد) مازائدة (قوله واصله العزير الخ) أى مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر مزبد وهو مشتق
من المجرد اه ع ش (قوله وهو المنع) اقتصر عليه المعنى (قوله والنكاح) أى الجماع كما فى القاموس
عبارته وهو لغة التاديب واصله من العزروه والمنع ومنه قوله تعالى تعزروه أى تدفعوا العدو عنه وتمنعوه
ويخالف الحد من ثلاثة اوجه احدها اختلافه باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات اخف ويسوون فى
الحدود والثانى تجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستحب ان الثالث التالف به مضمون خلافا لاني حنيفة ومالك
وشرعا تاديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة اه (قوله وما قلنا انه شرعى) وهو الاخير فى كلا القاموس
(قوله الله اولادى) الى قوله المشهور فى المعنى الاقوله ولما صح الى والخبر (قوله سواء الخ) كان الانسب
ذكره عقب قوله السابق اولادى عطف عليه كما فى المعنى (قوله مقدمة ما فيه حد) كباشرة أجنبية فى غير
الفرج وسرقه ما لافطع فيه والسب بما ليس بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالتزوير وشهادة

لا فصل يمر فى كل معصية لا حد فيها ولا كفارة الخ (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك)
لا يقال هذا لا يأتى على ان الواضع هو الله تعالى لانا نقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع

على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلنا انه شرعى هو ما تضمنه قوله (يعزير فى كل معصية) لله اولادى (لا حد فيها) أراد به ما يشمل
القود ليدخل نحو قطع طرف (ولا كفارة) سواء مقدمة ما فيه حد وغيرها اجماعا ولا مره تعالى الا زواج بالضرب عند النشوز ولما صح من

فعله صلى الله عليه وسلم والخبر أني داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال في سرقة تمر دون نصاب غرم مثله وجلدات نكال وأقضى به على كرم الله وجهه فيمن قال لا خير يا فاسق يا خبيث وما ذكره هو الاصل وقد ينتفي مع انتفائهما كذوى الهيئات للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ بهادرجة الحسن بل صححه ابن حبان (١٧٦) بغير استثناء أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي

رضي الله عنه بن لم يعرف بالشرايل أراد أصحاب الصغائر وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وفي عثراتهم وجهان صغيرة لا حديقها واول زلة اى ولو كبيرة صدرت من مطيع وكلام ابن عبد السلام صريح في ترجيح الاول منهما فانه عبر بالاولياء وبالصغائر فقال لا يجوز تعزير الاولياء على الشغائر وزعم سقوط الولاية بها جهل ونازعه الاذرى في عدم الجواز بان ظاهر كلام الشافعي سن العفو عنهم وبان عمر عزز غير واحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر احد عليه وقد ينظر فيه بان قول الام في موضع لم يعزر ظاهر في الحرمة وفعل عمر اجتهاد منه والمجتهد لا ينكر عليه في المسائل الخلافية وكن رأى زانيا باهله وهو محسن فقتله لعذره بالحية والغيب هذا ان ثبت ذلك ولا حل له قتله باطنا واقيده به ظاهرا كما في الام وكقطع الشخص

الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حقهما مع القدرة اه معنى (قوله قال في سرقة تمر دون نصاب الخ) انظر هل مقول القول جميع في سرقة تمر الخ او خصوص غرم مثله الخ فيكون قوله في سرقة الخ يانا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه رشيدى وجزم عيش بالثاني (قوله واقضى به) اى بالنعير اه عيش (وما ذكره) اى المصنف هو الاصل اى الغالب عبارة المعنى (تنبيه) اقتضى كلام المصنف ثلاثة امور الاول تعزير ذى المعصية التى لا حديقها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل الاولى اذا صدر من ولى الله تعالى صغيرة فانه لا يعزر كما قاله ابن عبد السلام الخ الثاني انه متى كان ذى المعصية حدا كانا او كفارة كالتمتع بطيب في الاحرام ينتفى التعزير لا بحجاب الاول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل الاولى الخ الثالث انه لا يعزر في غير معصية ويستثنى منه مسائل الاولى الخ (قوله وقد ينتفى مع انتفائهما) اى بان يفعل معصية لا حديقها ولا كفارة ولا يعزر عليها اه عيش (قوله ربما يبلغ) اى الحديث بها اى الطرق (قوله بغير استثناء) اى للحدود (قوله اقبلوا الخ) بدل من الحديث (قوله اقبلوا) اى وجوبا مالم بر المصلحة في عدم الاقالة اه عيش (قوله وفسرهم) اى ذوى الهيئات (قوله قيل اراد) اى الشافعي بقوله من لم يعرف بالشرايل (قوله وفى عثراتهم) اى في المراد بها اه عيش (قوله واول زلة الخ) الاولى الواو بدل او (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله منهما) اى من الوجهين ويحتل من الاختلاف في تفسير من لم يعرف بالشرايل والاختلاف في تفسير العثرات (قوله فقال لا يجوز تعزير الاولياء الخ) معتمداه عيش (قوله وزعم سقوط الولاية بها) اى الصغيرة جهل من مقول ابن عبد السلام (قوله ونازعه) الى قوله وفهم انتفاء في النهاية الا قوله وكدخل الى وقذفه (قوله وبان عمر الخ) اراد هذا يتوقف على المعزير عليه صغيرة او اول زلة وهى واقعة حال فعلية سم على حج عيش ورشيدى عبارة المعنى اوجب عنه اى عما فعله عمر بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا في اول زلة مطيع اه (قوله وقد ينظر فيه) اى في نزاع الاذرى بشقيه (قوله وفعل عمر الخ) اى وبان فعل عمر الخ (قوله وكن رأى) الى قوله وواقره في المعنى الا قوله هذا ان ثبت الى وكقطع الشخص (قوله لعذره الخ) عبارة المعنى فقتله في تلك الحالة فلا تعزير عليه وان افتات على الامام لاجل الحية اه (قوله والاحل له قتله الخ) اى بخلاف ما اذا ثبت عليه فانه يصير من الامور الظاهرة المتعلقة بالامام فقتله حينئذ فيه فتيات على الامام فحرم فاذا ذكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهرا رشيدى (قوله واقيده) من الاقادة يقال اقاد القاتل بالقتيل اذا قتله به كذا في القاموس (قوله لكن يمنع من الرعى) اى باخراج دوابه منه (قوله ونظر فيه الاذرى) وقال واطلاق كثيرين او الاكثرين يقتضى انه يعزرها اسنى (قوله ويؤيده) اى تنظير الاذرى (قوله فهذا اولى) لانه لا حرمة على الامام في الحمى اه سم (قوله وبهذا) اى بتعزير مخالف تسعير الامام (قوله لم يعص) اى الداخر المذكور (قوله ومنع الامام لمصلحة الضعيف) مبتدأ وخبر (قوله وبفرضه) اى اعتمادا بحث الاذرى لكن هل يناسب هذا الصنيع تاييده وقد يقال نعم اذ لا يلزم من تاييده من حيث المدرك اعتمادا لمخالفته للقول اه سيد عمر وهذا مبنى على انه من عند الشارح وهو قطع النظر عن الشرع (قوله وبان عمر الخ) اراد هذا يتوقف على ان المعزير عليه صغيرة او اول زلة وهو واقعة حال فعلية (قوله وكن رأى زانيا باهله وهو محسن الخ) قضية السياق حرمة القتل في هذه الحالة لان الكلام فيما انتفى فيه التعزير مع انتفاء الحد والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والاحل له قتله الخ عدم حرمة فليراجع (قوله فهذا اولى) لانه لا حرمة على الامام في الحمى

اطراف نفسه وكدخل قوى ما حاه الامام للضعفة فرعاه فلا يعزرو ولا يغرم وان اثم لكن يمنع من الرعى نقله في الروضة واقره خلاف ونظر فيه الاذرى ويؤيده تعزير مخالف تسعير الامام وان حرم على الامام التسعير فهذا اولى وبهذا يضعف قول البلقينى لم يعص وانما ارتكب مكروها ومنع الامام لمصلحة الضعفاء لا لتحريمه على غيرهم وبفرضه فاخراج دوابه تعزير يكنى في نحو هذا

قاله الماوردى وكن قال
لخاصه ابتداء ظالم فاجر
او نحوه كفى شرح مسلم وبه
ان صح يتقيد قول غيره
يعز في سب لاحد فيه وعلى
الاول فكان وجه استثناء
هذه الالفاظ ان احدا لا يخلو
عنها نظير ما مر في باب حد
القذف وكردة وقذفه لمن
لا عنها وتسكيفه قه مالا
يطبق وضربه تعديا لحيلته
ووطنها في دبرها اول مرة في
لكل لكن اعترضت الاخيرة
بوطء الحائض ويرد بان هذا
الحش للاجماع على تحريمه
وكفر مستحله على ان العلة
ان وطء الدبر ذيلة ينبغي
عدم اذا عتوا وكالاصل لحق
فرعه ماعدا قذفه كما مر
وكتاخير قادر نفقة زوجة
طلبها اول النهار فانه لا يحبس
ولا يوكل به وإن ائتم قاله
الامام وفهم انتفاء التعزير
منه الموجب للاستثناء فيه
نظر إذ مراده لا يحبس
لكونها دينا فانه لا يتحقق
إلا بعضى النهار إذ لو نشز
مثلا أثناء سقطت نفقتها
وكتعريض أهل البنى
بسبب الامام وقد يقال
انتفاء تعزيرهم لان التعريض
عندنا ليس كالنصریح
فليسوا بما نحن فيه لكن قضية
قول البحر ربما هيجهم
التعزير للقتال فيترك ان
تركه ليس لكون سبه غيره
معصية وكن لا يفيد فيه إلا

خلاف ظاهر صنيع الشارح بل سياقه كالنصریح في انه مقول البلقنى ولا يجوز العدول عنه إلا بنقل
فضمير وبفرضه حيثند للعضيان او التحريم فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) اى الدخول المذكور
(قوله قاله) اى قوله ومثله الخ (قوله وبه) اى بما فى شرح مسلم (قوله وعلى الاول) يعنى ما فى شرح
مسلم وكان الاول حذفه (قوله هذه الالفاظ) اى نحو ظالم (قوله ان احدا) اى من الامة (قوله لا يخلو
عنها) كون ذلك مسقطا للتعزير مع ما فيه من الابداء محل تأمل واما جواز التقاص فيه المشار فى باب القذف
فوجه واضح اه سيد عمر بان يرد المسبوب على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم ويا
احق وقوله محل تأمل اى كما اشار اليه الشارح بقوله إن صح وقوله واما جواز التقاص الخ (قوله وكردة)
إلى قوله لكن اعترضت فى المعنى إلا قوله وقذفه لمن لا عنها (قوله قنه) اى اودابته اه ع ش (قوله ووطنها فى
دبرها) قيل هذا بالنسبة له اما هي فتعزرو وهو ممنوع إلا بنقل م ر سم وع ش (قوله اول مرة) المراد به
قبل نهى الحاكم له ولو اكثر من مرة م ر اه سم وقوله المراد الخ يوم جريانه فى الكل اغنى قوله كردة وما
عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصوص بوطء المرأة فى الدبر فانه الذى تقدم بخلافه صاحب النهاية فيه اه
سيد عمر (قوله فى الكل) اى فى الردة وما عطف عليها اه سيد عمر وقال ع ش الظاهر رجوعه لما مر من قوله
كذوى الهيت إلى هنا ومعلوم ان التقيد لا يأتى فى مسألة الزانى ويدخل فيه حيثند من قطع اطرافه
مرات اه اقول والاول هو ظاهر سياق الشارح وصريح صنيع المعنى (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء
الحائض) اى فانه يعزربه م ر اه سم (قوله بان هذا) اى وطء الحائض (توله للاجماع على تحريمه الخ)
قضيته ان وطء الحليلة فى دبرها غير مجمع على تحريمه وعدم كفر مستحله اه ع ش اى كما صرح به القسطلانى
وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل انه محرف من على (قوله وكفر مستحله)
عطف على قوله تحريمه (قوله لحق فرعه) اى فلا يعز فيه وقوله ماعدا قذفه اى فيعز فيه اه ع ش (قوله
وكتاخير قادر) إلى قوله وقد يقال فى المعنى إلا قوله قاله الامام الى وكتعريض الخ (قوله قاله الامام) عبارة
النهاية كما قال الامام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدأ وخبره قوله فيه نظر (قوله وكتعريض اهل البنى) إلى
قوله ونوزع فى النهاية إلا قوله وإن أطال البلقنى فى رده (قوله لان التعريض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا ينبغي
ان تعريض الغير بما يكرهه من افراد الغيبة فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة اه رشيدى وع ش (قوله ليس
كالنصریح) فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه اه سم اى بل فى المعصية
(قوله ليس لكون سبه غير معصية) اى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة
ايضا معصية وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا
قضية ثبوت تعزير غيرهم بسبب الامام لذلك سم على حج اه ع ش (قوله وكن لا يفيد الخ) سياقى فى شرح
بحسب او ضرب ما يتعلق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كما نقله الامام عن المحققين وهو الاصح وإن

(قوله وكردة) قضيته ان الحد لا يشمل القتل مطلقا لكنه قدم فى قوله لاحد فيها انه اراد به ما يشمل القود
(قوله ووطنها فى دبرها الخ) قيل هذا بالنسبة له اما هي فلا تعزرو وهو ممنوع إلا بنقل م ر (قوله اول مرة)
المراد قبل نهى الحاكم له ولو اكثر من مرة م ر (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء الحائض) فاه يعز
به م ر (قوله ليس كالنصریح) لا ينبغي ان التعريض بالغير بما يكرهه من افراد الغيبة اخذ من قول الشارح
السابق فى مبحث خطبة النكاح فى حد الغيبة ولو باشارة او ايماء بل وبالقلب إن اصر على استحضاره اه
فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة فعدم التعزير عليه هنا إذا اعترف بقصده المعرض به بوجب الاستثناء
فقوله ليس كالنصریح فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه فليتأمل (قوله ليس
لكون سبه غير معصية) اى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة معصية
وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا ثبوت تعزير
غيرهم بسبب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الاصح م ر

وبحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير مبرح اقامة لصورة الواجب واعتمده التاج السبكي وقد يجامع التعزير الكفارة كجماع حليته نهار رمضان وان اطلال البلقيني في ردده وكالمظاهر وحالف يمين غموس وكقتل من لا يقاد به ونوزع فيها باختلاف الجهة وبينه الاسنوي في الاخيرة ثم قال وقضيته ايجاب التعزير في محرمات الاحرام ان كانت اتلافا كالحلق والصيد لا الاستمتاع كاللبس والتطيب وفيه نظر بل الكل على حد سواء ومن اختلافهما لو شهد بنائهم رجع (١٧٨) فيحد للنفاء ويعزر للشهادة الزور وقد يجامع الحد وحده او مع الكفارة كتعليق يد السارق

في عنقه ساعة زيادة في نكاله وكالزيادة على الاربعين في حد الشرب وكن زني بامة في الكعبة صائما رمضان معتكفا محر ما فيلزمه الحد والعق والبدنة ويعزر لقطع رحمه وانتهاك حرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام قيل ومن صور اجتماعه مع الحد ما لو تكررت رده انتهى وفيه نظر لانه ان عزر ثم قتل فقتله للاصرار وهو معصية اخرى وان اسلم عزر ولا حد فلم يجتمعوا وقد يوجد حيث لا معصية كغير مكلف فعل ما يعزر به المكلف او يحدو كمن يكتسب باللغو المباح فيعزر المحتسب الآخذو المعطى كما اقتضاه كلام الماوردي للصلحة وكني الخنث للصلحة وان لم يرتكب معصية ثم التعزير يكون (بحسب او ضرب) غير مبرح فان علم انه لا يزجره الا المبرح لم يحل المبرح ولا غيره على المعتمد وعليه فينبغي انه ينتقل به الى نوع آخر اعلى فان فرض ان جميع انواع التعزير لا تفيد فيه كان نادرا فيفعل به اعلاها من غير

بحث الخوياني في الشارح اعتماده أيضا (قوله وبحث فيه الرافعي بأنه الخ) قال في المهمات وهو ظاهر اه معنى (قوله التاج السبكي) عبارة النهاية جمع اه (قوله وقد يجامع التعزير) الى المتن في المعنى الا قوله ثم قال الى وقد يجامع الحد وقوله قيل الى وكن يكتسب (حليته) اي زوجته او امته (قوله وحالف يمين غموس) اي كاذبة ومحل ذلك اذا اعترف بحلفه كاذبا عمدا عالما او املا اذا حلف واقامت عليه البينة فلا تعزير لاحتمال كذبها ع ش وحلي (قوله وكقتل من لا يقاد به) كوله وعنده اه معنى عبارة ع ش هذا يشمل قتل الوالد وله وقد مثل به في شرح الروض سم على حج وهو مخالف لعموم قوله السابق ما عدا قذفه فتضم هذه الصورة الى القذف اه (قوله ونوزع فيها) اي في الصورة الاربع المستثناة (قوله وبينه الاسنوي الخ) اي بان ايجاب الكفارة ليس للمعصية بل لاعداد النفس بدليل ايجابها بقتل الخطا فلما بقي التعمد خاليا عن الزجر اوجبنا فيه التعزير اسنى ومعنى (قوله وقضيته) اي البيان (قوله لا الاستماع) الانسب تنكيره (قوله بل الكل على حد سواء) اي في عدم التعزير فيها (قوله ومن اختلافها) اي الجملة (قوله وقد يجامع الحد) الى المتن في النهاية الا قوله أو يحد (قوله وقد يجامع) اي التعزير (قوله وكالزيادة) الاولى حذف الكاف (قوله وكن زني الخ) مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع الاثنين (قوله ومن صور اجتماعه) اي التعزير (قوله وقد يوجد) اي التعزير (قوله وكن يكتسب باللغو) اي امانا من يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت العادة به في مصر نامن اتخاذه من يذكر حكايات مضحكة واكثرها اكاذيب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما ياخذ عليه ويجب رده الى دافعه وان وقعت صورة استخبار لان الاستخبار على ذلك الوجه فاسد ع ش وقوله في الحرام لعله محرف في الحد بمعنى التعريف (قوله المباح) كاللعب بالطار والغناء في القهاوى مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش (قوله وكني الخنث) وهو المتشبه للنساء وقوله للصلحة منه ادفع من ينظر اليه حين التشبه او من يريد التشبه بالنساء بان يفعل مثل فعله اه ع ش (قوله ثم التعزير الخ) اشار به الى ان قول المصنف بحسب الخ متعلق بقوله المار يعزر الخ (قوله وعليه) اي المعتمد المذكور (قوله به) اي من الضرب فالباء بمعنى من (قوله اعلى) اي من الضرب (قوله لذلك) اي لعدم الافادة (قوله وعلى هذا) اي فعل الاعلى عند عدم افادة الجميع يحمل ما مر عن الرافعي لانه لا يخفى بعد هذا الحل (قوله ما ياتي قريبا) اي في شرح وقيل ان تعلق بأدى الخ (قوله وهو الضرب) الى قوله انتهى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله او بسطها (قوله او تغريب) سياقي بيان مدته (او قيام) الاولى او اقامة كافي الاسنى (قوله او تسويد وجهه) اي او الاعراض عنه اه معنى (قوله وحلق راس) اي لمن يكرهه في زمننا اه نهاية (قوله لالحية) اي لا يجوز التعزير بحلقها وان اجز الو فعله الامام اه ع ش وحلي وسم على المنهج (قوله على كراهته التي عليها الشيخان) وآخرون وهي الاصح انها نهاية اي اذا فعله بنفسه ع ش (قوله فلا وجه للنع الخ)

(وكقتل من لا يقاد به) يشمل قتل الوالد وله وقد مثل به في شرح الروض في قوله فقتله من لا يقاد به قال في شرح الروض كوله وعنده (قوله الاصرار) يتامل (قوله يحمل ما مر عن الرافعي) كيف يتاقي ذلك

نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فعلم ان قولهم لم يحل المبرح ولا غيره لما هو في نوع الضرب فقط وما غيره من بقية خلافا انواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فاذا علم انه لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح انتقل لغيره من بقيتها كما ذكرته هكذا أفهم ثم رأيت ما ياتي قريبا عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكرناه (أو صفع) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو توبيخ) باللسان او تغريب او كشف راس او قيام من المجلس او تسويد وجهه قال الماوردي وحلق راس لالحية انتهى وظاهره حرمة حلقها وهو لما يجيء على حرمة التي عليها اكثر المتأخرين اما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للنع اذا رآه الامام لخصوص المعزر

أو المعز عليه فإن قلت فيه تمثيل وقد نبهنا عن المثلة قلت ممنوع لا مكان ملازمة لبنته حتى تعود فغايتها أنه كحسب دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه إذ لا امام الجمع بين أنواع منه كما ياتي واركابه الحمار من كسوا والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات قال الماوردي أو صلبه حيا خبر فيه ولا يجوز ثلاثة أيام ولا يمنع طعاما وشرابا ووضوءا يصلي (١٧٩) بالايام واعترض تجويزه بأنه يؤدي إلى الصلاة بالايام من غير ضرورة

إليه أي بالنسبة للإمام فلم يجز له النسب فيه فإن قلت ظاهر إطلاقهم أو صريحه أن له حبسه حتى عن الجمعة فقياسه هذا قلت قد يفرق بأن الاماء أضيق عذرا منها فسومح فيها بمالم يسامح فيه وبأن الخبر الذي ذكره غير معروف ويتعين على الامام أن يفعل من هذه الأنواع في حق كل معز ما يراه لا تقابه وبجنايته وإن يراعى في الترتيب والتدريج ما يراعيه في دفع الصائل فلا يرقى لرتبة وهو يرى مادونها كافيا فلو هنا للتبويب ويصح كونها لمطلق الجمع إذ لا امام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما يراه وقول ابن الرفعة إذا جمع بين الحبس والضرب ينبغي نقصه نقصا إذا عدل معه الحبس بضربات لا تبلغ ذلك أدنى الحدود نظرقه الأذرعى بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدات لما جاز حبسه قريب سنة وبأن الجلد والتغريب حد واحد وإن اختلف جنسه (ويجتهد الامام في جنسه وقدره) كما تقرر لأنه غير مقدر شرعا فوكل إلى رأيه واجتهاده لا اختلاف باختلاف مراتب

خلافا للنهية والمغنى وشرحي المنهج والروض (قوله أو المعز عليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أي خلق اللحية (قوله تمثيل) أي تغيير للخلق (قوله عن المثلة) بضم فسكون وبضمين (قوله ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أو لأن في الخلق مع ملازمة البيت اسرين لا ثلاثة (قوله إذ لا امام) لعل الأولى والامام الخ (قوله واركابه) إلى قوله ويصلي في النهاية وإلى قوله فإن قلت في المغنى (قوله الحمار) أي مثلا أه ع ش عبارة المغنى الدابة اه (قوله ويصلي بالايام الخ) عبارة النهاية ويصلي لاموميا خلافا لاهي الماوردي على أن الخبر الذي استدلل به غير معروف اه وعبارة المغنى ويصلي موميا ويعيد إذا ارسل قاله الماوردي واعترض منعه من الصلاة والظاهر أنه لا يمنع منها اه (قوله فقياسه) أي جواز الحبس عن الجمعة هذا أي جواز الصلب المؤدى إلى الصلاة بالايام (قوله وبأن الخبر الخ) الأولى على أن الخبر الخ (قوله ذكره) أي الماوردي (قوله ويتعين) إلى قوله فالو للتبويب في المغنى وإلى قوله وقول ابن الرفعة في النهاية (قوله وإن يراعى في الترتيب الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في زمننا من تحميل باب للمعز وثقب أنفه أو أذنه ويعلق فيه رغيغ أو يسمر في حيط فيجوز قال سم على المنهج عن شيخنا البرلسي ولا يجوز على الجديد باخذ المال انتهى اه ع ش (قوله فواو الخ) أي في المتن اه معنى (قوله ينبغي نقصه) أي الضرب (قوله إذا عدل معه الحبس الخ) أي إذا جعل مجموع الضرب والحبس عدلا بضربات (قوله لا يبلغ ذلك) أي مجموع الضرب والحبس (قوله بالجلدات) متعلق بالتعديل (قوله جد واحد) يعني لو سلطنا اعتبار التعديل فليعدل بمجموعهما بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلد والتغريب ليس في الحدود (قوله جنسه) أي جنس جزئيه (قوله كما تقرر) أي في قوله ويتعين على الامام الخ (قوله لأنه غير مقدر) إلى قوله ومن ثم في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقول جمع إلى مثلها وقوله ومن إلى وللسيد (قوله أنه ليس لغير الامام استيفاءه) أي ولو فعله لم يقع الموقع ويعزر على تعديه على المجنى عليه اه ع ش (قوله وسوء الادب) ظاهره ولو غير معصية اه حلي (قوله على السفية المهمل) عبارة النهاية على من طرأ تعزيره ولم يعد عليه الحجر اه قال الرشيدى قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لهما ضرب به وفيه وقفة لأن وليه حينئذ انما هو الحاكم لهما اه زاد ع ش الا أن يقال أنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الاب والجد في امواله منعهما من التاديب لأن الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبه في كل قضية لكن لو اراد هذا لم يتقيد بما اذا أعيد الحجر عليه اه (قوله ومثلها الام) ظاهره وأن لم تكن وصيته وكان الاب والجد موجودين ولعل وجهه أن هذا الكونه ليس تصرفا في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سومح فيه مالم يسامح في غيره وتقديم في فصل انما تجب الصلاة الخ ما يدل عليه اه ع ش (قوله وللعلم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تاديب من حصل منه ما يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره باقى صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فاذا الشيخ منه ولم يوقه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه أيضا هولا المسمون بمشايخ الفقهاء من أنه اذا حصل من احدهم تعد على غيره او امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عزره الشيخ بالضرب وغيره فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له عليهم اه ع ش (قوله تاديب المتعلم) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الاب

وقد فرض أنه يفعل أعلاها من غير الضرر والرافعى قال ينبغي ضرب به غير مبرح (قوله لا تقابه) فلا يجوز تعزير احد بما لا يليق به مر (قوله وللعلم تاديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الاب (قوله لكن باذن ولي المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد

الناس والمعاصي وأفهم كلامه أنه ليس لغير الامام استيفاءه نعم للاب والجد تاديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الادب وقول جمع الاصح أنه ليس لها ضرب البالغ ولو سفيها يحمل على السفيه المهمل الذي ينفذ تصرفه ومثلها الاموم من نحو الصبي في كفالته كما بحثه الرافعى وغيره وللسيد تاديب قته ولو لحق الله تعالى وللعلم تاديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير زوجته لحقه

كالنشوز لالحق الله تعالى أى الذى لا يبطل أو ينقص شيئا من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم ان له تأديب صغيرة للتعليم أو اعتياد الصلاة واجتناب المساوى وبحث ابن البرزى بكسر الموحدة انه يلزمه أمر زوجته بالصلاة أو أوقاتهما وضربها عليها وهو متجه حتى في وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل ان (١٨٠) توقف الفعل عليه ولم يخش ان يترتب عليه مشوش للعشرة يعسر تداركه (وقيل ان تعلق بأدى

لم يكف توبيخ) لنا كدحقه ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالدرة الآن لانه صار عارا في الذرية وهو حسن لكن لا يساعده النقل قاله الاذرى واقى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكتر الجناية على الناس ولم ينفع فيه التعزير حتى يموت (فان جلد وجب ان ينقص) عن اقل حدود المعز فتنقص (في عبد عن عشرين جلدة) ونصف سنة في الحبس والتغريب (وحر عن أربعين) جلدة وستة فيهما (وقيل) يجب النقص فيهما (عن عشرين) لخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين لكنه مرسل وقيل لا يزدان على عشر للخبر المتفق عليه لا يجلد فوق عشرة اسواط إلا في حد من حدود الله تعالى واختاره كثير من قالوا ولو بلغ الشافعى لقال به لكن نقل الرافعى عن بعضهم انه منسوخ واحتج له بعمل الصحابة رضى الله تعالى عنهم بخلافه من غير انكار انتهى وفيه نظر إذ المروى عن الصحابة مختلف وهو لا يثبت به النسخ ثم رايت القونوى قال حمله على

والاب لا يؤدب البالغ غير السفه سم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لو له تأديبه اه ع ش ويؤيد ما قاله سم تقييد المغنى المتعلم في باب الصيال بالصغير (قوله كالنشوز) ويصدق فيما فيه نشوز بالنسبة لتعزيرها لالسقوط نفقتها اه ع ش (قوله شيئا من حقوقه) أى الزوج كان شربت الزوجة خمرأ فحصل نفور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر اه ضربها على ذلك ان افاد وإلا فلا اه بجيرى عن سم عن م ر (قوله ومن ثم الخ) لم يظهر لى وجه هذا التفرغ (قوله ان له) أى للزوج (قوله انه يلزمه أمر زوجته الخ) في الوجوب نظرا اه أسنى عبارة الاجداد والحاصل ان كلامهم هنا يقتضى حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا وفي الامر بالمعروف يقتضى وجوبه حيث كانت مكلفة والذى يتجه الجواز لانه يحصل له بذلك مزيدا قبل عليها لمزيد نظافتها الناشئ عن الصلوات أو أوقاتهما دون الوجوب لما يترتب عليه من شدة المنافرة وانتفاء اللفة المطلوبة اه (قوله وهو متجه الخ) والمعتمد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه بجيرى عن م ر عبارة المغنى وللزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى لانه لا يتعلق به وقضيته انه ليس له ضربها على ترك الصلاة وان افق ابن البرزى بانه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة أو أوقاتهما ويجب عليه ضربها على ذلك واما امره لها بالصلاة فسلم اه (قوله لنا كدحقه) إلى قوله وقيل لا يزداد في النهاية إلا قوله الحبس (قوله ومنع ابن دقيق العيد الخ) يعنى منع نوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء اه رشيدى (قوله لانه صار) أى يصير (قوله وهو حسن) معتمدا اه ع ش (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله قاله) أى قوله وهو حسن الخ اه رشيدى (قوله واقى ابن عبد السلام) أى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما يفي بنفقته ثم ان لم يكن فيه شيء فينفق عليه من مياسير المسلمين ولو كانوا بغير بلده لان المسلمين كالجسد الواحد إذا تالم بعضه تبعه باقيه بالحمه والسهر اه ع ش (قوله من يكتر الجناية على الناس) أى بسبب او اخذ شيء وينبغى ان مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثرا اه ع ش (قوله المتن وجب ان ينقص الخ) محله إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق المالى فانه يحبس إلى ان يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى ان يؤديه او يموت كالصائل وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى ان يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة اخرى اه بجيرى عن الشوبرى عن م ر (قوله فيهما) أى الحبس والتغريب (قوله لخبر) إلى قوله والفرق في المغنى (قوله لكنه مرسل) وهو محتج به إذا اعتضد ولم يبين ما يسوغ الاستدلال به ومن المسوغات عدم وجود غيره في الباب اه ع ش عبارة المغنى وشرح المنهج عطف على خبر من الخ وكما يجب نقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم اه (قوله لا يزدان على عشر) أى لا يزداد في تعزيرهما على عشرة أسواط اه معنى (قوله قالوا) أى الكثيرون (قوله ولو بلغ) أى الخبر المذكور آنفا (قول المتن جميع المعاصى) السابقة أى معصية الشرب وغيره فى الاصح أى فليتحقق ما هو من مقدمات الحدود بما ليس منها إذ لا دليل على التفرقة اه معنى (قوله إذ لا نظره) إلى الباب فى النهاية (قوله وان كان لا يستوفيه) أى بدون عفا اه معنى (قوله والفرق) أى بين العفو فلا مام التعزير بعده وعدمه فلا تعزير له إلا بطلب مستحقه (قوله انه الخ) أى حق على الاب الذى يمتنع عليه ضرب الكامل م ر (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه

الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه ا هون من حمله على النسخ ما لم يتحقق (ويستوى في هذا) أى النقص عما ذكر المستحق فى كل قول (جميع المعاصى فى الاصح) وقيل تقاس كل معصية بما يناسبها ما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وان زاد على حد القذف وتعزير السبب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام فى الاصح) إذ لا نظره فيه (أو) مستحق (تعزير فله) أى الامام التعزير (فى الاصح) لتعلقه بنظره وان كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق انه بالعفو يسقط

فيبقى حق الاصلاح ليتكف عن نظير ذلك وقبل الطلب الاصلاح منتظر فلو اقيم (١٨١) لفات على المستحق حق الطب وحصول

التشفي وربما يفهم المتن انه لو طلب لا يلزم الامام اجابته وله العفو وهو احد وجهين رجحه ابن المقرئ لكن الذي رجحه الحاوي الصغير ومختصره وغيرهما انه ليس له العفو اما العفو فيما يتعلق بحق الله تعالى فيجوز له ان رآه مصلحة والله اعلم

(كتاب الصيال)

هو الاستطالة والثوب على الغير (وضمان الولاية) ومن متعلقهم ذكر الختان وضمان الدابة إذ الولي يحنن ومن مع الدابة ولي الاصل فيه قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وذكر اعتدوا للمقابلة واسارة الى افضلية الاستسلام الآتية والمثلية من حيث الجنس دون الافراد لما يأتي وللخير الصحيح انصر اخاك ظالماً او مظلوماً وفسر نصر الظالم بكفه عن ظلمه ولو بدفعه عنه (له) اي الشخص المعصوم وكذا غيره بالنسبة للدفع عن غير المعصوم فيما يظهر وكذا عن نفسه ان كان فيما يظهر اوائل الجراح ان غير المعصوم معصوم على

المستحق (قوله فيبقى حق الاصلاح الخ) اي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) اي المستحق (قوله وهو احد وجهين) الى الباب في المغنى (قوله انه ليس له العفو) اي عند طلب مستحقه كالتقصاص (قوله ان رآه مصلحة) وينبغي ان من المصلحة ترك التعزير على وجه يترتب على فعله تسلط اعوان الولاية على المعزور فيجب على المعزور اجتناب ما يؤدي الى ذلك ويعزير بغيره بل ان رأى المصلحة في تركه مطلقاً تركه وجوباً اه ع ش (خاتمة) يعزير من وافق الكفار في اعيادهم ومن يمسك الحية ومن يدخل النار ومن قال لذمي يا حاج ومن هنا بعيد ومن يسمى زائر قبور الصالحين حاجا والساعي بالنسيمة لكثرة افسادها بين الناس قال يحيى ابن كثير يفسد النعام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنة ولا يجوز للامام العفو عن الحدود ولا تجوز الشفاعة فيه ويسن الشفاعة الحسنة الى ولاية الامور من اصحاب الحقوق ما لم يكن في حدم من حدود الله تعالى او امر لا يجوز تركه كالشفاعة الى ناظر يقيم او وقف في ترك بعض الحقوق التي في ولايته فهذه شفاعة سوء محرمة اه مغنى

(كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) الى قوله كعبة بر في النهاية الا قوله ولو بدفعه عنه وقوله المعصوم وكذا الى المتن (قوله هو) اي لغة وقوله والثوب اي الهجوم عطف تفسير وقوله ومن متعلقهم اي الولاية اه ع ش (قوله ضمان الدابة) عطف على الختان عبارة المغنى واتلاف البهائم اه (قوله اذا الولي يحنن) اي مواليه (قوله للمقابلة) اي المشاكلة نهاية (قوله واسارة الخ) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام سم على حج ع ش ورشيدى (قوله الآتية) اي في شرح لاحد لا مسلم في الاظهر (قوله لما ياتي) ان الصائل يدفع بالاخف فالأخف اي ولو كان صائلاً على نفس (قوله وللخير الصحيح الخ) كان ينبغي حذف الجار كما فعله غيره ليظهر عطفه على قوله تعالى (قوله ولو بدفعه عنه) اي دفع الظالم عن ظلمه وانظر ما فائدة هذه الغاية (قوله وكذا عن نفسه الخ) هلا قال وكذا ان صال على حربي ليسلخ جلده اولية قطعه قطعاً اه سم (قول المتن له دفع الخ) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله ان لم يخف الخ اقول قضية صنيعهم في شرح كهو عن نفسه عدم الاشتراط مطلقاً كما سننبه عليه هناك وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج اه ع ش (قوله مكلف وغيره) عبارة المغنى مسلماً كان او كافراً عاقلاً او مجنوناً بالغاً او صغيراً قريباً او اجنبياً ادماً او غيره اه (قوله عند غلبة ظن صياله) اي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكتفي لجواز دفعه توهمه ولا الشك فيه او ظنه ظناً ضعيفاً على ما فهمه قوله غلبة ظنه لان معناها الظن القوي اه ع ش (قوله او منفعة) الى قول المتن او مال في المغنى (قوله او منفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لاتلافه نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجاً عن المتن زائداً عليه فليتأمل اه سم (قول المتن او مال) ويستثنى من جواز الدفع عن المال ما لو صال مكرهاً على اتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك ان يبقى روحه بماله كما ينال المضطر طعامه ولكل منهم ما دفع المكره له دفع مسلم عن ذمي ووالد عن ولده وسيد عن عبده لانهم

مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف بغير النسخ لزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر الا ان يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل لو فرض هذا افاده ايضاً لا يكتفي بوجود الزيادة من غير انكار في بعض المراتب (قوله لكن الذي رجحه الحاوي) كتب عليهم ر انه ليس له العفو بل تلزمه اجابته م ر

(كتاب الصيال)

(قوله واسارة) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام (قوله له اي الشخص) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله ان لم يخف الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل (قوله ان كان الصائل غير معصوم) هلا قال وكذا ان كان معصوماً اذا كان الصيال بما لا يسوغ كان صال على حربي ليسلخ جلده اولية قطعه قطعاً (قوله او منفعة) قد يقال الصيال على الطرف

مثله (دفع كل صائل) مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله (على) معصوم له او غيره من (نفس او طرف) او منفعة (او بضع) او نحو قبله محرمة

(أومال) وإن لم يتمول على ما اقتضاه (١٨٢) إطلاقهم كحجة بر ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير

الاختصاص ويحتمل تقيد نحو الضرب بالتمول على انه استشكل عدم تقدير المال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرق وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدي اليه وجوابه ان ذنك قدر حدهما فقدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال بخلاف ذنك وذلك لما في الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او اهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال واذا صيل على الكل قدم النفس اى وما يسرى اليها كالجرح فالبضع فالمال الخطير فالخفيف الا ان يكون لذى الخطير غيره او على صبي بلواط وامرأة بزنا قيل يقدم الاول اذا يتصور اباحتها وقيل الثانى للاجماع على وجوب الحد فيه وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم ولو قيل ان كانت المرأة فى مظنة الحمل قدم الدفع عنها لان خشية اختلاط الانساب اغلظ فى نظر الشارع من غيرها والا قدم الدفع عنه لم يبعد فان قتله بالدفع على التدريب الاق (فلا ضمان) بشىء وان كان صائلا على نحو مال الغير خلافا لابي حامد لانه مأمور بدفعه وذلك لا يجامع الضمان اى غالبا لما يأتى فى الجرة نعم

معصومون مغنى وروى مع شرحه وقولها ويستثنى الى قولها بل يلزم يأتى فى الشارح مثله (قوله) وإن لم يتمول قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلدميته اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب حج اقضى بذلك فليراجع سم على حج اه عش (قوله ويؤيده) اى العموم المذكور بالغاية (قوله) ان الاختصاص كالكلب المقتنى والسرجين مغنى (قوله) كالمال يفيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرجين ولو بقتله اه بجيرى عن سم على المنهج (قوله) نحو الضرب اى جواز الدفع به وقوله بالتمول اى يكون الصيال على المتمول (قوله) على انه لا يظهر له موضع هنا فالاسبق الاختصاص واستشكل الخ (قوله) بتقديره الخ متعلق باستشكل مع انه الخ اى كلام من القطعين (قوله) اى القتل (قوله) وجوابه الخ واجيب ايضا بان قطع الطرف محقق فاعتبر فيه ذلك بخلاف ذلك النفس اه مغنى (قوله) بخلاف ذنك استشكله سم (قوله) وذلك الى قوله الا ان يكون فى المغنى والى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله) وذلك الخ راجع الى المتن (قوله) دون دمه الخ اى فى المنع عن الوصول الى دمه الخ اه عش (قوله) ويلزم منه الخ وجه اللزوم انه لما جعله شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما ان من قتله اهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال مغنى وزيدى (قوله) واذا صيل على الكل اى ولم يمكن الدفع عن الكل اه سم عبارة المغنى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال قدم الدفع عن النفس على الدفع عن البضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسين او بضعين أو مالىين ولم يتيسر دفعهما معا دفع أيهما شاء اه (قوله) قدم النفس اى وجوبا اه عش (قوله) قدم النفس اى نفس غيره او نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) قيل يقدم الى المتن عبارة النهاية قدم الدفع اى وجوبا عنها اى المرأة كما هو اوجه احتمالين واقتضاه كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولما تخشى من اختلاط الانساب اى ولذلك كان الزنا شذوذة من اللواط اه بزيادة من عش (قوله) وهذا هو الذى الخ اعتمده النهاية كما مر انفا لا المغنى عبارة وقال بعضهم يبدأ بايها شاء وهو اوجه لعدم الاولوية اه (قوله) بالدفع الى قوله وقيدت فى النهاية الا قوله وتوقف الاذرعى الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله اى غالبا الى نعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله) بشىء اى لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المغنى ولا قيمة ولا اثم حتى لو صال العبد المغموب او المستعار على مال كقتله دفعه لم يبرأ الغاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل فى كلامهم ما لو صالت حامل على انسان فدفعها فالقتل جنيها ميتا فالاصح لا يضمنه اه وقوله تنبيه الخ فى عش عن سم على المنهج عن مر مثله (قوله) لانه الخ) علة لكلام المتن اه عش (قوله) وذلك اى الامر بالدفع (قوله) نعم يحرم دفع المضطر الخ اى ما لم يضطر له مال كما ايضا ويكفى فى حرمة الدفع وجود علامة قوية على الاضرار اه عش (قوله) ويلزم صاحب المال الخ فاذا قتله دفعا فله البقود اه مغنى (قوله) تمكينه اى يعوض حيث كان غنيا اه عش (قوله) والمكره بفتح الراء معطوف على المضطر (قوله) بل يلزم مال كاله الخ) وكل من المكره والمكره طريق فى الضمان وقراره على

شامل لا تلافة نفسه ولا تلافى منفعتة فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن زائد عليه فليتامل سم (قوله) او مال ان لم يتمول الخ) قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلدميته اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب ابن حجر اقضى بذلك فليراجع (قوله) بخلاف ذنك) فيه نظران اراد ان السرقه وقطع الطريق لا يكونان الا على الوجه المخصوص فهو ممنوع وان احدهما لا يثبت الا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المستول عنه بان لم يقيد الحكم بالوجه المخصوص فليامدون الصيال (قوله) واذا صيل على الكل ولم يمكن الدفع عن الكل دفعة (قوله) وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم (قوله) كتب عليه مر (قوله)

فى مال الغير اذا كان حيوانا
ويجب بان حرمة الادعى
أعظم منه وحق الغير ثابت
فى البدل فى الذمة نعم لو قيل
ان عد المكروه به حقير احتملا
عرفانى جنب قتل الحيوان
لم يحز قتله حيث لم يبعد (ولا
يجب الدفع عن مال) غير ذى
روح لنفسه من حيث كونه
مالا لانه يباح بالباحة نعم
يجب الدفع عن مال نفسه اذا
تعلق به حق للغير كرهن
واجارة وأما ذى الروح
فيجب دفع ماله و غيره عن
نحو اتلافه لنا كدحقه وبحث
الأذرى ان الامام ونوابه
يلزمهم الدفع عن اموال
رعايهم وقيدت بتلك الحثية
رد الماتوهم من منافاة هذا
لما ياتى ان انكار المنكر
واجب وبيانه ان نفي
الوجوب هنا من حيث الممال
واثباته ثم من حيث انكار
المنكر وكلام الغزالى
صريح فى ذلك (ويجب) ان
لم يخف على نحو نفسه او
عضوه او منفعة الدفع (عن
بضع) ولو لاجنية مهددة اذ
لا سبيل لباحته وهل يجب
عن نحو القبلة فيه نظروا
يعد وجوبه لانه لا يباح
بالباحة ثم رايت التصريح
بذلك ومران الزنا لا يباح
بالاكره فيحرم عليها
الاستسلام لمن صال عليها
ليزنى بها مثلاً وان خافت على
نفسها (وكذا انفس قصدها
كافر) محترم او مهدر فيجب
الدفع عنها لان الاستسلام له ذل دينى

المكروه بالكسر اه ع ش (قوله أى مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالا
قليلاً وفى لزوم وقاية ذلك اذا كان المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه فى قوله الا تاتى
نعم الخ اه سم (قوله فى مال الغير الخ) أى فى الاكره عليه (قوله فى الذمة) أى ذمة المكروه (قوله حقيراً
الخ) أى كضرب أو مال يسير (قوله لم يحز قتله الخ) استظهره سم كما مر انفا (قوله لنفسه) وسياق
الكلام على مال غيره سم اه ع ش (قوله يجب الدفع الخ) أى مالم يخش على نحو نفسه اخذاً بما ياتى
وكذا الامر فى قوله الا تاتى فيجب دفع ماله الخ (قوله كرهن) هو فى رهن التبرع ظاهر اذا كان فى يد المالك
وكان قد لزوم بان قبضه المرتين ثم رده اليه سم على حج وقضية قوله ثم رده الخ انه لو جنى المراهون فى يد
المرتين لا يجب على المالك دفع الجاني وينبغى خلافه اذ غايته انه كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه ع ش
(قوله وأما ذى الروح الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة سم على حج اقول
والاقرب الاول اه ع ش اقول ويصرح بالشمول ما ياتى من قول الشارح كالتباهة وكانهم انما الخ (قوله
فيجب دفع ماله) من اضافة المصدر الى مفعوله عبارة المغنى أما ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذ اقصد اتلافه
مالم يخش على نفسه او بضعه لحرمة الروح حتى لو رأى اجنبى شخصاً يتلف حيوان نفسه وجب عليه دفعه
على الاصح فى اصل الروضة اه (قوله لنا كدحقه) أى ذى الروح (قوله وبحث الأذرى الخ) عبارة
النهاية والوجه كما بحثه الأذرى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسياق وجوب دفعهم عن نفس رعايهم
آخر الصفحة سم وع ش (قوله وقيدت) بضم التاء أى الماتن بتلك الحثية أى حيثية كونه مالا (قوله
لما توهم من منافاة هذا لما ياتى الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور المنافاة وقوتها وضعف الجواب وبعده
اه سم (قوله وبيانه) أى عدم المنافاة (قوله واثباته) أى الوجوب (قوله فى ذلك) يظهر ان
المشار اليه مجموع المعطوف والمطوف عليه (قوله ان لم يخف) الى قوله ثم رايت فى المغنى والنهاية (قوله
ان لم يخف على نحو نفسه الخ) محله فى الصيال على بضع الغير بقريته قوله الا تاتى فيحرم عليها الاستسلام
الخ اه رشيدى (قول الماتن عن بضع) أى ولو بضع بهيمة كما أفاده المؤلف مر اه ع ش (قوله ولو
لاجنية الخ) الاولى حذف هذه الغاية لانها ستأتى فى قول المصنف والدفع عن غيره كمو عن نفسه اه رشيدى
(قوله وهل يجب الخ) عبارة المغنى ومثل البضع مقدماته اه عبارة النهاية ويتجه وجوبه ايضا عن مقدمات
الوطء كقبلة اه (قوله ومران الزنا) الى قول الماتن وقيل يجب فى النهاية (قوله مثلاً) أى او ليقبلها
(قول الماتن وكذا انفس) أى للشخص وظاهر ان عضوه ومنفعته كنفسه اه مغنى (قوله محترم) الى قوله
وكانهم فى المغنى الا قوله وجوب الدفع الى الماتن (قوله لان الاستسلام له ذل دينى) تنبيه محل منع
جواز استسلام المسلم للكافر اذ لم يجوز الاسرفان جوز لم يحرم كاسياق ان شاء الله تعالى فى السير مغنى وسم
(قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى ومقتضى هذه العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزركشى اه
عبارة البجيرمى عن سم على المنهيج وقضية هذا الكلام أى كلام الماتن انه يجب دفع الذمى عن الذى لا المسلم

أى مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالا قليلاً وفى لزوم رواية ذلك ان كان
المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه فى قوله الا تاتى نعم الخ فى اطلاق زيادته قوله أى
مثلاً ثم الاستدراك عليها ما فيه (قوله لنفسه) وسياق الكلام على مال غيره (قوله كرهن) هو فى رهن التبرع
ظاهر اذا كان فى يد المالك وكان قد لزوم بان قبضه المرتين ثم رده اليه (قوله وأما ذى الروح) يشمل الرقيق
المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة (قوله يلزمهم الدفع عن اموال رعايهم) وسياق وجوب
دفعهم عن انفس رعايهم آخر الصفحة (قوله لما توهم من منافاة الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور
المنافاة وقوتها وضعف الجواب المذكور عنها وبعده وان وصف المنافاة بالتوهم تحامل ليس فى محله (قوله
فيحرم عليها الاستسلام) كذا شرح مر (قوله وان خافت على نفسها) هذا مع قوله قبله ان لم يخف
على نحو نفسه الخ يقتضى الفرق بين الماتن بها وغيرها وان خوفها لا يمنع وجوب الدفع عليها بخلاف خوف

عن الذي فليحرروا لكن وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قدمناه من حصول الشهادة له دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كانه نهاية وجوب الدفع الخ (قوله) اشتراط اسلام الموصول عليه) معتمد اه ع ش (قوله) واشتراط الخ) اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم (قوله) وجوب الدفع عن الذي إنما يخاطب الخ) استئناف ياتي (قوله) لا احترامه) عطف على قوله اسلام الموصول عليه وفي اكثر النسخ لا احترامه بلام الجر ولعله من تحريف الناسخ (قوله) لا احترامه ويوجه) تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين اه سم (قوله) ويوجه) اي عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) محترم) سيد كر محترزه (قوله) ولو غير مكلف) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو مجنون او مراهقا او امكن دفعه بغير قتله اه (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه ما لو كان الموصول عليه عالما توحده عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما اُفتي به شيخنا الشهاب الرملي اه سم وفي البجيرمي عن مر والزيادي مثله ويفيد قول الشارح الآتي وبحث الاذرع الخ (قوله) خير ابني آدم) يعني قابيل وها بيل اه مغنى (قوله) استسلم عثمان رضى الله تعالى عنه بقوله الخ) واشتهر ذلك في الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه احدا اه مغنى (قوله) وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) كما هنا) راجع للنسب والمشار اليه مسئلة المتن (قوله) وكانهم) الى قوله اما غير المحترم ليس اصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرر اه سيد عمر (قوله) على شمول ما مر الخ) اي في قوله واما ذوالروح فيجب دفع ماله الخ (قوله) له) متعلق بشموله اه ع ش اي والضمير للقتل (قوله) وتارك الصلاة) اي بعد امر الامام اه ع ش (قوله) فكالكافر) اي فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه

غيرها يمنع وجوب الدفع عليه فليراجع (قوله) وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) حاصل ذلك انه لو كان كل من الصائل والموصول عليه كافر لم يجب الدفع على الموصول عليه وسياق عدم وجوبه على غيره المسلم ايضا في قوله نعم لو صال كافر على كافر الخ والحاصل انه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لا على الموصول عليه ولا على غيره وقياس ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر ايضا مطلقا فالذي يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم ثم ليراجع ذلك فانه بعيد وقد لا يوافق ما ياتي في الجزية انه يلزمنا الكف عنهم الا ان يقال لا يلزم منه وجوب الدفع عنهم وفيه ما فيه او يقال وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كما ذكره الشارح (قوله) اي المصنف وكذا نفس قصدها كافر) سياق في الجهاد فيما اذا دخل الكافر بلادنا قوله فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسر فله ان يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر في صورة تجويز الاسر ففعل هذا مستثنى مما هنا (قوله) وقضيته اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله) ايضا وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر (قوله) إنما يخاطب الخ) كذا شرح مر (قوله) لا احترامه ويوجه الخ) تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين (قوله) فلا يجب دفعه) يستثنى ما لو كان الموصول عليه عالما توحده عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما اُفتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى (قوله) ايضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لاجل حق السيد (قوله) يؤدي الى الشهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذي إذا لم تحصل له الشهادة لكن قضية قول الشارح وقضيته الخ خلافه في غير الامام (قوله) ايضا محله في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا) إذا لا شهادة وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذا لا شهادة لكن قول الشارح السابق لا الأحاد قد يقتضي خلافه الا ان يخص بالصائل الكافر على انه قد يمنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح ايضا فيما ياتي (قوله) اما غير المحترم) كذا مر ش (قوله) فكالكافر) اي فيجب دفعه عن المسلم

وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه وجوب الدفع عن الذي إنما يخاطب به الامام لا الأحاد لا احترامه ويوجه بان الكافر ممنوع من قتل المسلم المهدر (أو بهيمة) لانها تدبج لاستيفاء المهجة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم ولو غير مكلف فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يسن الاستسلام له للخبر الصحيح كن خير ابني آدم ومن ثم استسلم عثمان رضى الله عنه بقوله لا رفاقه وكانوا أربعائة من ألقى سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة محله في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا وكانهم إنما لم يعتبروا الاستسلام في القن بناء على شمول ما مر من وجوب الدفع له تغليبا للشائبة المال المقتضية لالغاء النظر للاستسلام إذ هو إنما يكون من مستقل اما غير المحترم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع تحم قتله فكالكافر

وبحث الاذرعى وجوب
الدفع عن العضو عند ظن
السلامة وعن نفس ظن
بقتلها مفسد في الحريم
والمال (والدفع عن غيره)
بما مر بانواعه (كهو عن
نفسه) جوازاً وجوباً
مالم يخش على نفسه نعم
لو صال كافر على كافر لم
يلزم المسلم دفعه عنه وإن
لزمه دفعه عن نفسه ولو صيل
على ما يده كوديعة لزمه
الدفع عنه لانه لزم حفظه
بل جزم الغزالي بوجوبه
عن مال الغير مطلقاً ان أمكنه
من غير مشقة بدن أو
خسران مال أو نقص جاه
قاله وهو أولى من وجوب
رد السلام ووجوب أداء
شهادة يعلمها ولو تركها
ضاع المال المشهود به ويجب
بمنع الاولوية اذ ترك الرد
والاداء يورث عادة صفات
مع عدم المشقة فيهما بوجه
بخلاف ما هنا (وقيل
يجب) الدفع عن الغير إذا
كان آدمياً محترماً ولم يخش
على نفسه (قطعاً) لان له
الايتار بحق نفسه دون حق
غيره واختاره جمع الحبر
أحمد من أذل عنده مسلم
فلم ينصره وهو يقدر أن
ينصره أذله الله على رؤس
الخلائق يوم القيامة ومحل
الخلاف في غير النبي فيجب
الدفع عنه قطعاً وفي غير

سم على حج اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو بحث حسن اه (قوله وجوب الدفع عن العضو الخ) اي لانه ليس هنا شهادة يجوز لها الاستسلام رشدي ومغنى عبارة سم ان كان هذا مفروضاً فيما اذا كان الصائل مسلماً فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافراً أو بهيمة بالاولى اه (قوله وعن نفس الخ) إذا أمكن اه مغنى (قوله بقتلها مفسد الخ) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من قصد ان يدفع عن نفسه وحرمة حيث أمكن الدفع اه ع ش (قوله والمال) عبارة المغنى والاطفال اه (قوله عن غيره بما مر الخ) عبارة المغنى عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً ولو رقية اه (قول المتن كره عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير اذا كان مرهوناً أو مؤجراً كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب بسم على حج وهو ظاهر ان كان المراد انه مرهون عند غير الدافع اما ان كان مرهوناً تحت يد الدافع فقد يقال بوجوب الدفع لانه لزم حفظه بقضه فاشبهه الوديعة الثانية اه ع ش (قوله جوازاً) الى قوله وظاهر في المغنى الا قوله ويجاب الى المتن (قوله مالم يخش الخ) قيد في الوجوب كما علم بما مر اه رشدي عبارة المغنى فيجب حيث يجب ويتنى حيث يتنى ومحل الوجوب إذا امن من الهلاك كما صرح به في اصل الروضة اه وقضية هذا ان جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقاً جاز الاستسلام ام لا (قوله نعم لو صال) عبارة النهاية لو صال حربي على حربي الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمارو الحمار يجب دفع من يريد قتله حتى ماله كم رسم على حج وهذا مخالف لما مر في قول الشارح ووجوب الدفع عن الذي الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما مر اه ع ش (قوله كافر على كافر) عبارة المغنى شخص على غير محترم حربي اه وهي موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها (قوله كوديعة الخ) عبارة المغنى قال الغزالي وإن كان اي المال الذي لا روح فيه مال بحجور عليه او وقف او مالا مودعاً وجب على من هو يده الدفع عنه اه وكذا في الرشدي لكنه نقله عن الاذرعى لا الغزالي (قوله لزمه الدفع الخ) اي اذا امن على نحو نفسه اه رشدي (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله مطلقاً) اي سواء كان يده كوديعة ام لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله ويجاب بمنع الاولوية) معتمد اه ع ش (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكابرة واضحة سم على حج وذلك لان صاحب المال إذا علم ان غيره قد رعى دفع اخذه بلا مشقة بوجه يتالم بذلك اشد من تألمه بعدم رد السلام عنه ومن عدم ادائه الشهادة له لا مكان الوصول إلى حقه بدون ادائه باحتمال ان من عليه الحق يقر عند عرض اليمين عليه مثلاً اه ع ش عبارة الرشدي فيه ان فرض كلام الغزالي ان لا مشقة واما عدم الضغائن فمنوع اه (قوله الدفع) الى المتن في النهاية إلا قوله واختاره الى ومحل الخلاف (قوله من اذل) ببناء المفعول (قوله فيجب الدفع عنه) اي ولو ميتاً فيمتنع من يتعرض له بالسب اه ع ش (قوله لوجوب ذلك) اي الدفع عن الغير عليهم اي الامام ونوابه (قوله وبحث) الى قوله قال الامام كان الاولى ذكره قبيل قوله نعم لو صال الخ كافي المغنى (قوله وبحث البلقيني عدم سقوط الوجوب الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا مثليه فاقبلوا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه بل السيد في ذلك كالا جنبي حكاه الرافي عن الامام يؤخذ منه كما قال الزركشي انه

(قوله وبحث الاذرعى وجوب الدفع عن العضو عند ظن السلامة) ان كان هذا مفروضاً إذا كان الصائل مسلماً فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافراً أو بهيمة بالاولى (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير اذا كان مرهوناً أو مؤجراً كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة لما له مال الغير و بالنسبة للترتين لا يزيد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه المرهون أو المؤجر لتوجه حق الغير عليه وهذا لم يتوجه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافه فليتأمل (قوله نعم لو صال كافر على كافر) عبارة مرهون لو صال حربي على حربي الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمارو الحمار يجب دفع من يريد قتله حتى ماله كم رسم (قوله بل جزم الغزالي بوجوبه) كذا شرح م (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكابرة

بالخوف على نفسه في قتال الحريين والمتردين قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم فهل للاحاد منه حتى بالقتل قال
الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال الرافعي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا المن علم شرب خمر أو ضرب طيور في بيت شخص أن يهجم عليه

لا يلزم الابن الدفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرضوا له أى لوضوحه اه معني (قوله بالخوف على نفسه) أى نفس
الدافع اه عرش (قوله فهل للاحاد منه الخ) عبارة النهاية للاحاد منه خلافاً لابيّن حتى لو علم شرب خمر
الخ وعبارة المغني بل من أقدم على محرم من شرب خمر أو غيره فليعض الآحاد منه ولو اتى على النفس كما قال
الرافعي انه الموجد في كتب المذهب حتى قالوا الخ والغزالي ومن تبعه عبروا بنا بالوجوب ولا ينافيه تغيير
الاصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه مخير فيه بل انه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك وهو صادق بالوجوب
اه (قوله أن يهجم عليه) أى على متعاطيه لازالته نهي عن المنكر اه معني (قوله ان محل ذلك) أى قولهم لمن
علم شرب خمر الخ (قوله لان التعجير بالنفس) أى تعريضها للملكة اه قاموس (قوله والتعرض الخ)
عطاف نفسير اه عرش (قول الماتن جرة) وهى بفتح الجيم إنا من غار اه معني (قوله مثلاً) إلى قول
الماتن ويدفع في المغني إلا قوله هذا قيد للخلاف وإلى قول الماتن وما كن هرب في النهاية إلا قوله نعم إلى
ولولم يجد (قوله من علو) بوزن قتل (قوله إذ لا اختيار الخ) علة للضمان (قوله يحال عليه) أى على اختياره
عبارة المغني حتى يحال عليها اه أى يحال السقوط على الجرة (قوله بخلاف البيهية) أى فان لها نوع اختيار
اه معني (قوله فصار) أى كاسر الجرة (قوله كروشن) المراد به الخارج إلى الشارع فانه يضمن تلفه
فكذا ما وضع عليه اه بجير مى (قوله لم يعضها كاسرها الخ) أى ويضمن واضعها ما تلف بها لتقصيره
بوضعها على ذلك الوضع ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة واخذ من قول
الشارح الآتي ولو تنازعا في أنه أمكنه الخ اه عرش (قوله ولو حالت بهيمة بينه الخ) أى لم تمكن جائعاً من
وصوله إلى طعامه إلا بقتلها اه معني (قوله فلا يلزمه دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها أى حيث كانت
واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فان وقفت في ملكه أى ما يستحق منفعة فصائلة عليه فيخرجها
بالاخف اخذاً بما ياتي قاله عرش وأشار الرشيدى إلى رده بقوله انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لنحو قتلها
وفي كلامهم إشارة إلى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطر إلى الطعام اه اقول وكذا يشير إلى الجواز
توجيه المغني الضمان هنا بقوله لانها لم تقصده وقتله لها دفع الهلاك عن نفسه بالجور فكان ككل المضطر طعام
غيره فانه موجب للضمان اه (قوله ويضمنها) أى إن دفعها لان الصورة انها لم تقصده ولم تقصد ماله اه
عرش (قوله وفارق) أى عدم ضمان البيهية هنا (قوله لانه حق الله) أى وما هنا حق آدمي (قوله المعصوم)
صفة الصائل وسيد كر محترمه بقوله اما المهدر الخ وقوله على شيء الخ متعلق بالصائل (قوله ومنه) إلى
قوله ويظهر في المغني (قوله ومنه) أى الصيال (قول الماتن بالاخف) وينبغي أن يعلم أنه يجوز دفع الصائل
بالدعاء عليه بكف شره عن الموصول عليه وإن كان بهلاً كما حيث غلب على الظن انه لا يندفع إلا بالهلاك وإنه
لا يجوز دفعه بالسحر لان السحر حرام لذاته اه عرش (قوله باعتبار غلبة ظن الموصول الخ) لعله جرى على
الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن الدافع اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أى على ما بعد الضرب (قوله بمعجمة
ومثلية) احتراز عن الاستعانة بمهملة وموحدة (قوله إن لم يترتب على الاستغاثة الخ) ظاهر السياق ان
الاستغاثة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الضرب ولعله غير مراد اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أى على
واضحة (قوله ولو حالت بهيمة بينه الخ) كذا في الروض كغيره ايضا وقال قبل ذلك يجوز دفع كل صائل عن
ادمي وبهية عن كل معصوم من نفس وطرف وبضع ومقدماته ومال وان قل اهو به تبضح الفرق بين مسئلة
حيلولة البيهية ومسئلة صياله على المال وانها في الاولى لم يوجد منها صيال على الطعام بل مجرد الحيلولة والمنع
من الوصول اليه وأنها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وان أدى إلى اتلافها
ولا ضمان على أن قوله فلا يلزمه دفعها لا ينافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه

وزيل ذلك فان أبوا قاتلهم
فان قتلهم فلا ضمان عليه
ويثاب على ذلك وظاهر ان
محل ذلك ما لم يخش فتنة من
وال جائز لان التعجير
بالنفس والتعرض لعقوبة
ولاة الجور ممنوع (ولو
سقطت جرة) مثلاً من علو
على انسان (ولم تندفع عنه الا
بكسرها) هذا قيد للخلاف
فكسرها (ضمنها في الاصح)
وان كان كسرها واجبا
عليه لولم تندفع عنه الا به
اذلا اختيار لها يحال عليه
بخلاف البيهية فصار كضطر
لطعام ياكله ويضمنه لانه
لمصلحة نفسه وبحث البلقيني
ومن تبعه ان صاحبها لو
وضعها بمحل يضمن كروشن
أو مائلة أو على وجه يغلب
على الظن سقوطها لم يضمنها
كاسرها قطعاً لان واضعها هو
الذى اتلفها ولو حالت بهيمة
بينه وبين طعامه لم تكن صائلة
عليه لانها لم تقصده فلا يلزمه
دفعها ويضمنها وفارق ما مر
فيما لو عم الجراد الطريق
لا يضمنه المحرم لانه حق الله
تعالى فموضح فيه (ويدفع
الصائل) المعصوم على شيء
مما مر منه أن يدخل دار
غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه
(بالاخف) فالاخف باعتبار
غلبة ظن الموصول عليه
ويجوز هنا العض ويظهر

أنه بعد الضرب وقبل قطع العض وعليه يحمل قولهم يجوز العض ان تعين للدفع
(فان أمكن) الدفع (بكلام) يزجره به (أو استغاثة) بمعجمة ومثلية (حرم الضرب) وظاهره استواء الزجر والاستغاثة وهو متجه
ان لم يترتب على الاستغاثة الحاق ضرره اقوى من الزجر كما مساك حاكم جائز له والاوجب الترتيب بينهما وعليه يحمل اطلاق

من أوجهه وواضح أن أوجبه فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم مما مر أنه لا ضمان بمثل (١٨٧) ذلك كالمساك للقاتل (أو يضرب

ييده حرم سوط أو بسوط
حرم عصا أو بقطع عضو
حرم قتل) لانه يجوز
للضرورة ولا ضرورة
للاغلظ مع امكان الاسهل
ومتى انتقل لمرتبة مع
الاكتفاء بدونها ضمن
نعم لمن رأى مولجا في
اجنية قتله وإن اندفع
بدونه على ما قاله الماوردي
والرويانى لانه في كل لحظة
مواقع لا يستدرك بالاناة
وفي قتله هذا وجهان أحدهما
قبل دفع فيختص بالرجل
ولو بكرة والثاني حد
فيقتل المحصن منهما ويجلد
غيره والاظهر قتل الرجل
مطلقة انتهى والذي في الام
بقتل المحصن منهما باطنا كما
مرارول التعزير واما غيره
فالأذى يتجه فيه انه لا يقتله
الا ان ادى الدفع بغيره
الى مضي زمن وهو
متلبس بالفاحشة ولو لم
يجد الموصول عليه الاسيف
جازاله الدفع به وإن كان
يندفع بالعصا إذ لا تفسير
منه في عدم استصحابها
ولذلك من احسن الدفع
طرف السيف من غير
بجرح يضمن به بخلاف
من لا يحسن ولو التحم
لفقتال بينهما خرج الامر
من الضبط سيما لو كان
لصائلون جماعة لإذ رعية
الترتيب حينئذ تؤدي إلى
هلاكة اما المهدر كران

ترتب ما ذكر على الاستغاثة (قوله من أوجه) أى الترتيب بينها (قوله فهو) أى لإيجاب الترتيب (قوله) لأنه جوز إلى المتن فى المغنى لإلا قوله نعم إلى ولولم يجد وقوله ولذلك إلى ولو التحم (ولا ضرورة للاغلاط الخ) ولو اندفع شره كان وقع فى ماء وانار وانكسرت رجله وحال بينها جدار او خندق لم تضربه كفى الروضة نهاية ومعنى (قوله ومتى انتقل لمرتبة الخ) ولو اختلف اصدق الدافع كما يأتى فى قوله وليكن الحكم كذلك فى كل صائل اه عش (قوله وإن اندفع بدونه الخ) كلام الشيخين وغيرهما مصرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد خلاف ما قاله الماوردى والرويانى وانه يجب الترتيب حتى فى الفاحشة انتهى اه سم عبارة المغنى وهو أى ما قاله الماوردى والرويانى مردود لقول الشيخين فى الروضة واصلا إذا وجد رجلا يزنى بامرأة او غيرهما لزمه منعه ودفعه فان هلك فى الدفع فلا شئ عليه وان اندفع بضرب وغيره ثم قتله لزمه القصاص ان لم يكن الزانى محصنا فان كان محصنا فلا قصاص على الصحيح اه فهذا دليل على اشتراط الترتيب اه وكذا اعتمد النهاية وجوب الترتيب فى الفاحشة وقال عش هو معتمد اه (قوله) لأنه الخ) هذا التعليل من كلام الماوردى والرويانى كما هو صريح المغنى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح (قوله) لا يستدرك بالاناة) أى لا يدرك منعه من الوقاع بالثانى فالسين والتاء زائدتان والضمير للموج على حذف المضاف والاناة بوزن قناة الثانى والتراخى والظاهر انه اسم مصدر لثانى اه بجيرى (قوله) فيختص بالرجل) أى ولا يقتل المرأة مطلقا (قوله مطلقا) أى محصنا أولا (قوله انتهى) أى قول الماوردى والرويانى (قوله بغيره) أى غير القتل (قوله ولولم يجد الخ) راجع إلى المتن: (قوله ولذلك) اسم الإشارة راجع لقوله إذ لا تصير منه اه عش (قوله بطرف السيف) أى ظهره (قوله يضمن به) أى بالدفع بالسيف أى بحده (قوله ولو التحم الخ) عبارة المغنى ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الاولى ولو التحم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سطة مراعاة الترتيب كما ذكره الامام فى قتال البغاة اه زاد النهاية وهو ظاهر لأنه فى هذه الحالة لوراعينا الاخف افضى إلى هلاكه اه (قوله) فلا تجب مراعاة هذا الترتيب الخ) أى ما لم يكن مثله اه عش (قوله صال محترم) إلى قول المتن ومن نظرى النهاية لإلا قوله وقضية المتن إلى المتن وقوله فعض وقوله المعصوم او الحربى وقوله أما غير المعصوم إلى قيل (قوله او تحصن) إلى قوله كذا قيل فى المغنى (قوله او تحصن الخ) عطف على هرب (قوله محترم على نفسه) أى نفس المصول عليه ولو قلب فقال على نفسه محترم كان اوضح اه عش (قوله بئشء) أى كحصن وجماعة اه معنى (قوله وظن الخ) عطف على جملة امكنه هرب (قوله فان لم يهرب) أى مع إمكانه (قوله وقتله) أى بالدفع (قوله على الاوجه) محله كما هو الفرض حيث ظن ان الحرب ينتجه فلو ظن انه ان هرب يطعم فيه ويتبعه ويقتله لم يجب الحرب

(قوله أو بسوط حرم عصا) أى أو بعصا حرم سيف (قوله وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما مصرح بخلاف هذا وعبرة العباب كالروض وأصله فإن اندفع بغير القتل فقتله فالقود أن لم يكن محصنا انتهى ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد خلاف ما قاله الماوردى والرويانى وأنه يجب الترتيب حتى فى الفاحشة اه لكن بوافق ما قالاه بالنسبة للمحصن ما فى شرح الروض وغيره مما نصه قال البلقينى ومحل اى رعاية الترتيب فى المعصوم اما غيره كالحرى والمرتد فله العدو لى قتل عدم حرمة إلا ان يستثنى من غير المعصوم الزانى المحصن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له لانه إذا جاز ابتداء الزانى المحصن بالقتل مع عدم تلبسه بالزنا حال صياله فع تلبسه به اولى نعم يمكن منازعة البلقينى فيما قاله بكلام الشيخين لتضمنه وجوب الترتيب فى الزانى المحصن مع عدم عصمته فان قضية ذلك انه لا فرق بين المعصوم وغيره فى وجوب الترتيب فليتامل لكن هذا غير ظاهر فى الحربى لجواز قتله ابتداء ولو فى غير صيال (قوله كزان محصن) قضيته استثناءؤه مما تقدم فيها وراى مولجافى اجنية على ما افاده كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لانه إذا وجب الترتيب مع الناس بالفاحشة فع غيرها اولى (قوله لزمه القود على الاوجه) وهو المعتمد ش م

محضن و تارك صلاة بشرطه فلا تجب مراعاة هذا الترتيب فيه (فان) صال محترم على نفسه و (أمكنه) (هرب) أو تحصن منه بشئ. و وظن النجاة به وإن لم يتيقنها (فالماذهب وجوبه و تحریم قتال) لانه ما مور بتخليص نفسه بالادون فالامون فان لم يهرب و قوله لزمه الله و دعى الاوجه

خلافا للبغوى ولو صيل على ماله ولم يمكنه (١٨٨) الحرب لم يلزمه كما بحثه الاذرى ان يهرب ويدعه له او على بضعه ثبت ان أمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه
كذا قيل والذي يتجه
وجوب الحرب هنا ان
امكن ايضا ومحل قولهم
يجب الدفع عنه ان تعين
طريقا بان لم يمكنه حرب
ونحوه ولو صال عليه
مرتد او حربى لم يجب
حرب بل لا يجوز حيث
حرم الفرار وقضية المتن
انه لو امكنه الحرب لم
يحرم عليه الزجر بالكلام
وهو متجه لان كان غير شتم
والا وجب وعليه يحمل
قول شيخنا فى منهجه كحرب
فرجر (ولو عضت يده)
مثلا (خلصها) بفك لحي
فضرب فم فسل يد فعرض
ففقء عين فقلع لحي
فمصر خصية فشق بطن
ومتى انتقل لمرتبة مع
امكان اخف منها ضمن
نظير مامر وقد اشار الى
هذا الترتيب بقوله
(بالاسهل من فك لحيه)
اى رفع احدهما عن الآخر
من غير جرح ولا كسر
(وضرب شديقه) ولا يلزمه
تقديم الانذار بالقول
(فان عجز) عن واحد منها
بل او لم يعجز كما اقتضاه
كلام الشافعى وكثيرين
قال الاذرى والوجه
الجزم به اذا ظن انه
لورتب افسدها العاض
قبل تخليصها من فيه فبادر
(فسلها) المعصوم او الحربى
(فندرت) بالنون (اسنانه)

اذلا معنى له حيثئذ بل له قتاله ابتداء ولا يلزمه شيء ان قتله اه عرش بادنى تصرف (قوله خلافا للبغوى)
فانه قال تلزمه الدية اه معنى (قوله على ماله) يعنى عليه لاجل ماله كما هي عبارة الرافعى اه رشيدى (قوله
به) اى مع المال (قوله ويدعه له) اى يترك المال للصائل (قوله على بضعه ثبت الخ) الظاهر ان الشارح
هنا خلط مسألة بمسئلة اخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها واما لو كان الصيال على حرمة فقضية البناء
على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب ويدعمه بل يلزمه الثبات اذا امن على نفسه ولان امكنه الحرب بهم
فكالحرب والتحصن بنفسه وأولى بالوجوب انتهت فهما مستلطان الاولى اما اذا أمكنه الحرب بنفسه دون
البضغ والثانية اذا امكنه الحرب به ومانسبه لبعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم
يتوارد طرفا الخلاف على محل واحد فتأمل اه رشيدى اقول وصنيع الشارح كالتهاية ظاهر فى ارادة بضع
الموصول نفسه لاحرمه كما يفيد قولها الآتى ومحل قولهم الخ وجرم بذلك عرش كما باتى آنفا (قوله
بناء على وجوب الدفع) معتمد وقوله عنه اى البضغ وقوله والذي يتجه وجوب الحرب هنا اى فيجب على
المرأة الحرب وليس المراد وجوب الحرب على من يدفع عنها اخذ من قوله ومحل قولهم الخ اه عرش
(قوله ان تعين الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولو صال عليه مرتد الخ) محترز قوله محترم (قوله
حيث حرم الفرار) اى بان كان فى صف القتال ولم يزد المرتد او الحربى على مثله عرش ومعنى وعبرة
سم سياقى ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف اه (قوله وقضية المتن الخ) اى حيث اقتصر على تحريم
القتال (قوله ان كان) اى الزجر (قوله وجب) اى الحرب وكان الواضح حرم اى الزجر (قوله وعليه
الخ) اى على الزجر بالشتم (قوله مثلا) الى قوله اما غير المعصوم فى المعنى الا قوله كما اقتضاه الى فبادر
وقوله المعصوم او الحربى (قوله مثلا) ينبغى ان نحو ثوبه كاليد اه سم (قوله فضر بضم) اى حيث لم
يكن الضرب اسهل من فك اللحي ولا قدم الضرب اخذا من قول المتن بالاسهل الخ اه عرش (فسل
يد) اى حيث ترتب عليه تناثر اسنانه ولا يفقد يكون السهل اسهل من ضرب الفم بل ومن فك اللحي اه
عرش (قوله اى رفع احدهما الخ) فيه ان اللحين هما العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى فلا يظهر
هذا التفسير فله اريد باللحين هنا العظم الذى فيه الاسنان الاسنان السفلى والذى فيه الاسنان العليا مجازا
عرش زاد الرشيدى وكان يمكن ابقاء المتن على ظاهره والمعنى فك اللحين اللذين هما الفك الاسفل عن الفك
الاعلى اى رفعهما عنه اه (قول المتن وضرب شديقه) بكسر الشين وهما جانب الفم اه معنى (قوله ولا
يلزمه تقديم الانذار الخ) اى حيث يعلم عدم افادته نهاية وسم (قوله عن واحد منهما) المناسب لاول
كلامه ان يقول عن كل منهما فتأمل (قوله الجزم به) اى بقوله اولم يعجز اه عرش (قوله اذا ظن الخ)
متعلق بالجزم به (قوله افسدها) اى اليده مثلا (قوله فبادر) عطف على قوله عجز عن واحد منهما اه
عرش اقول بل على قوله لم يعجز (قوله فى ذلك) اى فى سقوط الاسنان بالسل (قوله والعاض المظلوم)
اى كان اكراه عليه او تعدى عليه آخر دفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عرش ورشيدى (كالظالم)
اى فلا يجوز له العض مالم يتعين طريقا كما مر قاله عرش والاولى فلا تضمن اسنانه الساقطة بالسل (قوله
اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد اه سم اى والزانى والمحصن وتارك الصلاة بشرطه وقاطع الطريق المحتتم
قتله (قوله مع ذلك) اى عدم عصمة المعصوم (قوله ان العض لا يجوز بحال) اى فى غير الدفع كاعلم

(قوله حيث حرم الفرار) سياقى فى السير ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف (ولو عضت يده مثلا) ينبغى ان
نحو ثوبه كذلك (قوله فقلع لحي فعصر خصية) قد يتوقف فى اطلاق تقديم قلع اللحي على عصر الخصية (قوله
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاخف للزوم حيث افاد (ايضا ولا يلزمه تقديم
الانذار الخ) قال فى شرح الروض كما جزم به الهارودى والرويانى اه (قوله ايضا ولا يلزمه تقديم الانذار
بالقول) حيث يعلم عدم افادته مر (قوله اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد (قوله ان العض لا يجوز بحال)

أى سقطت (فهدر) لما فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بعدم الدية والعاض المظلوم كالظالم لان العض
لا يجوز بحال اما غير المعصوم الملتزم فيضمن على ما قاله البلقيني وغيره وهو بعيد لان العاض مع ذلك مقصر لما تقرر ان العض لا يجوز بحال

إلا فيأمر فان قلت يؤيده ما علم بما مر انه ليس للبهر دفع الصائل عليه المقتضى انه يضمه قلت ممنوع لان ذاك يجوز قتله من حيث ذاته وحرمة
إنما هي لنحو الافتيات على الامام بخلاف العض غير المتعين للدفع لا يتصور باحته ثم رأيت (١٨٩) بعض شراح الارشاد ذكر نحو ذلك قيل

قضية المتن التخيير بين الفلک والضرب وليس كذلك بل الفلک مقدم لانه اسهل اه وليس في محله لانه لم يخير بين الشيئين بل أوجب الاسهل منهما وهو الفلک كما تقرر ولو تنازعا في أنه امكنه الدفع بشيء فعدل لأغلظ منه صدق العضوض كما جزم به في البحر قال الاذرعى وليكن الحكم كذلك في كل صائل اه نعم ان اختلفا في أصل الصيال لم يقبل قول نحو القاتل الابينة او قرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسولا ولا اشرافه على حرمة (ومن نظر) بضم أوله (الى) واحدة من (حرمة) بضم ففتح ثم هاء اى زوجاته وامائه وعارمه ولو اماء وكذا ولده الامرد الحسن ولو غير متجرد وكذا اليه في حال كشف عورته وقيل مطلقا واختير ومثله خشي مشكل أو محرم للناظر مكشوفها (في داره) الجائز له الانتفاع بها ولو بنحو اعارة وان كان الناظر المعير كارجحه الاذرعى وغيره وكداره بيته من نحو خان أو رباط كما هو ظاهر دون نحو مسجد وشارع ومغصوب (من كوة

بما مر اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض والمنهج إلا اذا لم يمكن التخلص إلا به اه (قوله إلا فيأمر) اى في شرح ويدفع الصائل بالاخف وفي شرح ولو عضت يده خلاصها (قوله يؤيده) اى قول البلقينى وغيره (قوله بما مر) اى كانه يريد قوله اول الباب في شرح له دفع كل صائل ما نصه وكذا عن نفسه إن كان الصائل غير معصوم اه فانه يفيد منع دفعه إن كان معصوما اه سم (قوله لان ذاك) اى المهر (قوله وحرمة) اى قتل المهر (قوله ولو تنازعا) الى قوله فان قلت في المغنى الا قوله ولو اماء وقوله واختير وقوله لا يميزا وقوله اليه حالة تجرده (قوله نعم ان اختلفا الخ) ولو قتل شخص اخر في داره وقال انما قتلته دفعا عن نفسى او مالى وانكر الولي فعله البينة بانه قتله دفعا ويكفى قولها دخل داره شاهرا سلاحه ولا يكتفى قولها دخل بسلاح من غير شهر الا ان كان معروفا بالفساد او كان بينه وبين القتيل عداوة فيكفى ذلك للقرينة كما قاله الزركشى ولا يتعين ضرب رجله وان كان الدخول بهما لانه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو اخذ المتاع وخرج فله ان يتبعه ويقا له الى ان يطرحه ولا يجوز دخول بيت شخص الا باذنه ما لم يكن كان او مستعيرا فان كان أجنبيا أو قريبا غير محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا وان كان محرما فان كان ساكنا مع صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولكن عليه ان يشعره بدخوله فيه بتنحيح او شدة وطء او نحو ذلك ليستتر العريان فان لم يكن ساكنا معه فان كان الباب مغلقا لم يدخل الا باذنه وان كان مفتوحا فوجهان والوجه الاستئذان اه معنى وروض مع شرحه (قوله او قرينة الخ) ظاهر صنيعة ان القرينة كافية ولو بدون بيته وقدر انقاع المغنى والروض ما يخالفه (قوله بضم أوله) الى قوله وكداره في النهاية الا قوله وقيل مطلقا واختير (قوله بضم ففتح) جمع حرمة بضم فسكون (قوله وكذا ولده الامرد الخ) اى بناء على حرمة النظر اليه كافي شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان امرد حسنا كما هو ظاهر ونبه عليه ابن قاسم اه رشيدى (قوله وكذا اليه الخ) اى لرجل صاحب الدار وكذا ضمير مثله (قوله مكشوفها) اى حال كون كل من الخشي المشكل والمحرم مكشوف العورة (قول المتن في داره) الضمير فيه راجع لمن له الحرم أما النظر فلا فرق بين أن يكون الموضع الذى يطلع منه ملكه أو شارعا أو غيره لانه لا يحمل له الاطلاع اه معنى (قوله وكداره بيته) والخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان معنى (قول المتن من كوة) هى بفتح الكاف وحكى ضمها الطائفة اه معنى (قوله ولم يكن للناظر الخ) كقوله الاتى ولم يكن الناظر الخ عطفه على قول المتن ومن نظر الخ (قوله شبهة) فان نظر لخطبة او شراء امة حيث يباح له النظر لم يجز رمية اه نهاية (قوله ولو امرأة) اى وخشي مشكلا اه معنى (قوله مطلقا) اى متجردا أولا (قوله ومراحقا) عطف على قوله امرأة وكان الانسب او بدل الواو معنى (قوله ولم يكن الناظر اليه الخ) اخرج الناظر الى حرمة فليراجع اه سم اقول قضية صنيع المغنى والنهاية حيث اسقطا قوله اليه حالة تجرده وكذا قضية التعليل الشمول للناظر الى حرمة ايضا بل بعض نسخ النهاية المزيدي فيه وان حرم نظر هارريح فيه (قوله

قال في شرح المنهج قال ابن أبي عصرون الا اذا لم يمكن التخلص إلا به اه فان أريد لم يمكن التخلص إلا به بالنسبة لما ذونه لا لما فوقه لم يشكل على قول الشارح لان العض لا يجوز بحال قوله السابق فعرض فليتامل ثم رأيت قول الشارح الا فيأمر كانه يريد نحو قوله في شرح قول المصنف اول الباب له دفع كل صائل ما نصه وكذا عن نفسه ان كان الصائل غير معصوم فانه يفيد منع دفعه ان كان (قوله بل اوجب الاسهل منها وهو الفلک) لا يخفى أن ظاهر المتن أن الاسهل قد يكون ضرب شديقه ويوجه بانه قد يكون بلحبيه علة لا يؤمن معها من الفلک ان يحصل نحو جرح ويتأتى التخلص بضرب دون ذلك في الضرر (قوله وكذا اليه في حال كشف عورته) قد يكون هو امرد حسن فينبغى ان لا يتقيد بحال كشف عورته (قوله ولم يكن الناظر اليه) اخرج الناظر

أو ثقب (بفتح المثلثة صغير كل منهما) (عمدا) ولم يكن للناظر شبهة في النظر ولو امرأة أى لرجل مطلقا أو امرأة متجردة أخذها ماتت في الرجل أو المحرم المنظور اليه ومراحقا لا يميزا ولم يكن الناظر اليه حالة تجرده أحد أصوله كالا يحد بقذفه ولا يقتل بقتله فان قلت

تلك معصية انقضت فاقضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه حدها وهما معصية النظر باقية فلم يرم دفعله عنها قلت الدفع بهذا التقدير من باب الامر بالمعروف ولا نزاع في جوازها ووجوبه على الفرع وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص بقياس ما ذكر ان الفرع لا يفعله لان الشارع جعله كالحد بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بخلافه في الامر بالمعروف (فرماه) اى ذو الحرم ولو غير صاحب الدار اورمته المنظور اليها (١٩٠) كما بحث الاول البلقينى والثاني غيره في حال نظره لانولى (بخفيف كحصاة) او ثقل لم يجد

غيره (فاعماه او اصاب قرب عينه) بما خطى اليه منه غالباً ولم يقصد الرمي لذلك المحل ابتداء (فجرحه فمات فهدر) وان أمكن زجره بالكلام لخبر الصحيحين من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتقوا عينه وفي رواية صحيحة ففتقوا عينه فلا دية له ولا قصاص وصح خبر لو ان امرء اطلع عليك بغير اذنك ففقات ما كان عليك من حرج ولا نظر لكون المراهق غير مكلف لان الرمي لدفع مفسدة النظر وهي حاصلة به لما مر انه في النظر كالبالغ ومن ثم يرى انه ليس مثله فيه لا يجوز رمية هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته في المحل المنظور والمراهق لاشبهه له في ذلك على ان هذا من خطاب الوضع ومن ثم دفع صيصال لكنه هنا لا يتقيد بالمراهق كما هو ظاهر وانما يجوز له رمية (بشرط عدم) حل النظر بخلافه لنحو خطبة بشرط وعدم شبهة كما مر بان لا يكون ثم نحو متاع او (زوجه) او امة

تلك (اى كل من معصية القذف والقتل (قوله دفعه عنه) اى للاصل عن معصية النظر (قوله وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص الخ) اى مع امكان المنع منه بنحو هرب الحرمة (قوله بقياس ما ذكر) اى من القذف والقتل (قوله بخلافه في الامر بالمعروف) اى فانه لا يتمتع على الاجنبى اه ع شر (قوله اى ذو الحرم) اى قوله ويكفى على الاوجه في النهاية الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله اى ذو الحرم الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناظر من ملكه او من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنصب بيان للضمير المنصوب في المتن كما ان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع وقوله من ملكه او من شارع اى او غيرهما اه (قوله ولو غير صاحب الدار) اى وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كائى الزوجة واختها اه رشيدى اقول ويغنى عن الغاية المذكورة ما ذكره في شرح في داره الا ان يريد بها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين النظر وقد يؤيده قوله الاتى كما بحث الاول البلقينى اذ الساكن في الدار باذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلامعنى لبحث البلقينى له فليراجع (قوله في حال نظره) اى قوله ومن ثم في المغنى الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله في حال نظره) متعلق برماه خرج به ما عطفه عليه بقوله لانولى اه رشيدى (قوله منه) الاولى التانيث (قوله وان امكن زجره بالكلام) هذا التعميم لمجرد حل المتن والافقيه تفصيل يأتى في شرح قيل وانذار قبل رمية (قوله ولا نظر لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق ومراهق اه ع شر (قوله وفارق) اى المراهق (قوله على ان هذا) اى الرمي (قوله لكنه) اى الصبي هنا فى الصيصال (قوله حل النظر) اى قوله ويكفى في المغنى الا قوله بشرطه وقوله ولو مجردتين (قوله بخلافه) اى النظر (قوله والواو بمعنى او) الصواب انها يحالها كانه عليه سم اى لان القصد عدم الجميع وليس القصد عدم احدهما وان وجد الاخر لفساده اه رشيدى (قوله كون المحل مسكن) ولو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك اه سم ولك ان تقول انه داخل في كلام الشارح اذ المراد بالمسكن ما يجوز الانتفاع به ولو بنحو العارية كما مر في شرح في داره (قوله من ذكر) الاولى ما ذكر ليشمل المتاع (قوله ذلك) اى عدم كون من ذكر في المسكن (قوله والاصح لافرق الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وحسب المادة النظر) اى تقدير يستترحه عن الناس وان كن مستترات مغنى واسنى (قوله تقدير لا لاخف) اى قوله حيث لم يخف في النهاية الا قوله للاحاديث السابقة وقوله يفرق في المغنى الا قوله حيث لم يخف مبادرة الصائل (قوله كما مر) اى في الصيصال (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعين الاخف فالأخف اه نهاية قال ع شر قوله والواجب تقديمه ظاهره وان تكرر منه ذلك اه (قوله للاحاديث السابقة) اذ لم يذكر فيها الا انذار اه مغنى (قوله نعم بحث الامام الخ) عبارة المغنى وقال الامام ومجال التردد في الكلام الذى هو مو عظة وتخييل قد يفيد وقد لا يفيد الخ فاما ما يوثق فلا يجوز ان يكون في

الى حرمة فليراجع (قوله بمعنى او) فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يحالها (قوله مسكن احد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من

ولو مجردتين (ومحرم) مستور ما بين سرتها وركبتها او بمعنى او (لناظر) والام يجوز رمية لعذره حيث لا يكفى على الاوجه وجوب كون المحل مسكن احد من ذكر وان كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشبهة موجودة حيث لا يقبل (بشرط عدم) استتار الحرم) والابان استترن او كن في منطقت لا يراهن الناظر لم يحرم رمية والاصح لافرق لعدم الاخبار وحسب المادة النظر ومر ان نحو الرجل لا بد ان يكون متجردا وحيث فهل تجرده في منطف لا يراه منه الناظر يبيح رمية اكتفاء بالنظر بالقوة كما في المرأة او يفرق محل نظر وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل و) بشرط (انذار قبل رمية) تقديم لا لاخف كما مر والاصح عدم وجوبه للاحاديث السابقة نعم بحث الامام ان ما يوثق بكونه دفعا كتخفيف

أوزعة من عجة لا خلاف في وجوبه واستحسنه حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا قولهم لا يجوز له دفع من دخل داره تعديا قبل
انذاره لان ما هنا منصوص عليه وذلك مجتهد فيه فاجرى على القياس ويفرق ايضا بان النظر هنا يخفى ويؤدى إلى مفسد فاباح الشارع تعطيل
آلة النظر منه او ما قرب منها مبالغة في زجره لعظم حرمة وقضية هذه الاباحة ان لا توقف (١٩١) على انذار واما الدخول فليس فيه

ذلك فكان صائلا فأعطى
حكمه وخرج بنظر الاعمى
ونحوه ومستترق السمع
فلا يجوز رميها لفوات
الاطلاع على العورات الذى
يعظم ضرره وبالكوة وما
معها النظر من باب مفتوح
ولو بفعل الناظر ان تمكن
رب الدار من اغلاقه كما هو
ظاهر او كوة او ثقب واسع
بان ينسب صاحبها التفريط
لان تفريطه بذلك صيره
غير محترم فلم يجوز له الرمي
قبل الانذار نعم النظر من
نحو سطح ولو للناظر او منارة
كهو من كوة ضيقة إذ
لا تفريط من ذى الدار حيثئذ
وبعمد النظر خطأ او اتفاقا
فلا يجوز رميه ان علم الراى
ذلك نعم يصدق في ان الناظر
تعمد لان الاطلاع حصل
والقصد امر باطن قال
الشيخان وهذا ذهاب إلى
جواز الرمي من غير تحقق
القصد وفي كلام الامام ما يدل
على المنع حتى يتبين الحال
وهو حسن انتهى والذي
يتجه الاول حيث ظن منه
التعمد كما دل عليه الخبر
وكلامهم تحكما لقريئة
الاطلاع لان القصد امر
باطن لا يطلع عليه فلو توقف
الرمي على علم لم يرم احد

وجوب البداءة به خلاف قال الرافعى وهذا أحسن اه وهو ظاهر اه (قوله أوزعة) أى صياح (قوله
حيث لم يخف مبادرة الصائل) الاولى تركه إذ الكلام في دفع الناظر بخصوصه لافى مطلق الدفع الشامل
لدفع الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أى من تصحيح عدم وجوب البداءة بالانذار اه معنى (قوله داره)
أى او خيمته اه معنى (قوله تعديا) أى بغير اذنه اه معنى (قوله لان ما هنا) أى رعى المتطلع اه معنى (قوله
منصوص عليه) أى كقطع اليد في السرقة اه معنى (قوله وذلك) أى دفع الداخل اه معنى (قوله منه) أى
النظر (قوله او ما قرب منها) عطف على آلة النظر وكذا الضمير راجع إليها (قوله ان لا يتوقف) أى تعطيل
ما ذكر (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفسد النظر وزيادة إلا ان يكون الفرض
انه لم ينظر اه سم (قوله وخرج بنظر) إلى قوله وفي كلام الامام في النهاية لا قوله ولو بفعل الناظر إلى او
كوة وقوله قال الشيخان وإلى قوله وقضية المتن في المعنى لا قوله ونحوه وقوله كما دل إلى وبالحقيق (قوله
وخرج بنظر الاعمى) أى وان جهل عماء شرح روض وكذا بصير في ظلمة الليل لانه لم يطلع على العورات
بنظره اه ع ش (قوله ونحوه) أى كضعيف البصر اه ع ش (قوله لفوات الاطلاع) عبارة المعنى والاسنى
إذ ليس السمع كالبصر في الاطلاع على العورات اه (قوله وبالكوة الخ) قال في المعنى أى والاسنى اما الكوة
الكبيرة فكالباب المفتوح وفي معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار الا ان يذره فيرميه كما
صرح به الحاوى الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار
من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه وقد يؤخذ مما تقرر انه لو كان الشباك الواسع العين او الكوة الكبيرة في
جدار محتص بالناظر جاز رميه اذ لا تقصير حيثئذ من رب الدار ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه
سيد عمر (قوله او ثقب) ومنه الطاقات المعروفة الا والشيايك اه ع ش (قوله قبل الانذار) انظر مفهومه
اه رشيدى اقول مفهومه جواز الرمي بعده ان لم يندفع به كما مر عن المعنى والاسنى (قوله النظر خطأ الخ)
عبارة المعنى ما اذ لم يقصد الاطلاع كان كان مجنونا او كان مخطئا الخ (قوله ان علم الراى الخ) أى ظنه بقرينة
اه ع ش (قوله نعم يصدق الخ) معتمدا ع ش (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده النهاية كما مر اتفاقا وكذا المعنى
عبارة تهو ظاهر كما قال شيخنا ان ما ذكر ليس ذهابا بذلك اذ لا يمنع ذلك تحقق الامر بقرائن يعرف بها الراى
قصد الناظر ولا يجوز رمي من انصرف من النظر كالصائل اذ ارجع من صياها اه (قوله وكلامهم) عطف
على الخبر (قوله وبالحقيق) إلى قوله وكأنه في النهاية (قوله ونشاب) هو على وزن رمان النبل (قوله وهو
كذلك) اعتمده المعنى (قوله او لم يندفع به) أى برمى العين فاقرب منها (قوله على احد وجهين) رجح عبارة
النهاية في اوجه الوجهين اه (قوله او لم يندفع) إلى المتن في المعنى (قوله سن ان ينشده الخ) قضية السنة

تعين الاخف فالأخف م رش (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفسد النظر وزيادة
الا ان يكون الفرض انه لم ينظر (قوله ان لم يتمكن الخ) الذى في شرح الروض ويؤخذ من التعليل أى
بتقصير صاحب الدار انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه
وحاصله انه اذا كان الفاتح الناظر فان تمكن رب الدار من اغلاقه امتنع الرمي وان لم يتمكن جاز ولا يخفى ان
الموافق لذلك ان يقول الشارح ان تمكن رب الدار من اغلاقه بدل قوله ان لم يتمكن الخ لانه في بيان
ما يمتنع الرمي فيه فليتأمل ثم رايت في نسخة اصلا حياو افق شرح الروض (قوله على احد وجهين) على اوجه
الوجهين م ر (قوله سن ان ينشده بالله) قضية السنة جواز دفعه بالسلاح وان افاد الانشاد فليراجع (قوله

وعظمت المفسدة باطلاع الفساق على العورات وبالحقيق الثقل الذى وجد غيره كحجر ونشاب فيضمن حتى بالقود وقضية المتن
تخييره بين رمى العين وقربها لكن قال الازدعى وغيره المنقول انه لا يقصد غيرها إذا امكنه اصابتها وانه إذا اصاب غيرها البعيد
بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن ولا فلا وهو كذلك خلافا للبعوى نعم ان لم يمكن قصدها ولا ما قرب منها او لم يندفع به جاز رمى عضو آخر على
أحد وجهين رجح ولو لم يندفع بالحقيق استغاث عليه فان فقد مغيث سن ان ينشده بالله تعالى فان ابى دفعه ولو بالسلاح وان قتله (ولو عزر)

يعاند (وزوج) زوجته
الحرّة لنحو نشوز (ومعلم)
المتعلم منه الحر بماله دخل
في الهلاك وان ندر (فمضمون)
تعزيرهم ضمان شبه العمد
على العاقلة ان أدى الى هلاك
أو نحوه لتبين مجاوزته
للحد المشروع بخلاف
ضرب دابة من مستاجرها
أورائها اذا اعتدلاهما
لا يستغنيان عنه والآدمي
يعني عنه فيه القول اماما
لادخل له في ذلك كصفة
خفيفة وحبس أو نفي فلا
ضمان به وأما قن أذن سيده
لمعلمه أو لزوجها في ضربها
فلا يضمن به كما اذا أقر
كامل بموجب تعزير وطلبه
بنفسه من الوالى قاله البلقيني
وقيده غيره بما اذا عين له
نوعه وقدره وكأنه أخذه
من نظير الامام فيما ذكر
في اذن السيد بان الاذن
في الضرب ليس كهو في القتل
ومن قول ابن الصباغ
واستحسنه الاذرعى عندى
انه ان أذن في تاديبه أو
تضمنه اذنه اشترطت
السلامة كما اشترط في الضرب
الشرعى أى فاذا حمل الاذن
الشرعى على ما يقتضى
السلامة فكذا اذن السيد
المطلق بخلاف ما اذا عين
فانه لا تقصير بوجه حيث
امامعاند بان توجه عليه حق

جواز دفعه بالسلاح وإن أفاد الانشاد فليراجع سم والظاهر انه غير مراد بل ان غلب على ظنه افادته وجب
كما يؤخذ مما قدمه عن الامام من وجوب الانذار حيث افاداه ع (قوله من غير اسراف) سيذكر
محرزه (قوله كافر) اى فى او اخر فصل التعزير (قوله فى حل الضرب) متعلق بالحق وقوله وما يترتب عليه
عطف على حل الضرب والضمير المحرور للضرب (قوله كآله الخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم يعاند) اى من
رفع الى الوالى وسيذكر محرزه (قوله لنحو نشوز) منه البذاءة على نحو الجيران والطل من نحو طاعة اه ع
(قول المتن ومعلم) ظاهره وإن كان كافر او هو ظاهر حيث تعين للتعليم او كان اصلح من غيره للتعليم اه ع
(قوله المتعلم منه) عبارة المغنى صغيرا يتعلم منه ولو باذن وولي اه وعبارة ع ش وانما يجوز للمعلم التعزير
للتعلم منه إذا كان باذن من وليه كما قدمه الشارح اخر فصل التعزير اه (قوله الحر) سيذكر محرزه قيد
الحرية هنا وفيما قبله (قوله بماله دخل الخ) متعلق بعزرى المتن وسيذكر محرزه (قوله تعزيرهم) الى قوله
وكانه فى المغنى (قوله للحد الخ) اى القدر (قوله اذا اعتيد) اى الضرب فهلكت به فانه لا ضمان اه معنى (قوله
عنه) اى الضرب (قوله والآدمي يعنى عنه الخ) عبارة المغنى وقد يستغنى عن ضرب الآدمي بالقول اه
(قوله فى ذلك) اى الهلاك (قوله اولو زوجها) اى الامه (قوله فى ضربها) الاولى تنية الضمير او تذكيره
(قوله قاله البلقيني الخ) عبارة النهاية كما قاله البلقيني لكن قيده غيره الخ والضمير فى قوله راجع للشبه به فقط
(قوله وقيده غيره الخ) عبارة المغنى وينبغى كما قال ابن شهبة ان يقيد بما اذا عين الخ (قوله بما اذا عين له الخ)
معتمداه ع ش (قوله وكأنه) اى الغير اخذه اى التقيد بذلك (قوله عندى انه الخ) مقول ابن الصباغ (قوله
ان اذن الخ) اى السيد (قوله او تضمنه) اى الاذن فى التاديب اذنه اى اذن السيد فى التعليم (قوله فاذا
حمل الاذن الشرعى الخ) مراده بذلك وإن كان فى عبارة قصور ان اذن السيد فى ضرب عبده كاذن
الحر فى ضرب نفسه فيشترط فيه ما شرط فيه من التقيد المذكور فحمل عدم الضمان فيه اذعين له النوع والقدر
كما صرح به غيره بل التقيد المذكور فى الحر انما هو ما خوذ بما ذكره فى العبد اه رشيدى (قوله فكذا اذن
السيد المطلق) اعتمده النهاية ايضا وفى سم مانصه فى الروض وشرحه فرع لو قال المرتن للراهن
اضر به اى المرهون فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كآلو اذن فى الوطء فوطى فاحبل بخلاف
قوله له اذ به فانه اذا ضر به فمات يضمنه لان الماذون فيه هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا
ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سياتى اه ويؤخذ منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما
نحن فيه اه (قوله بخلاف ما اذا عين الخ) اى الكامل المذكور ويحتمل ان مرجع الضمير كل من السيد
والكامل المذكور (قوله اما معاند) الى قوله واطال فى النهاية وهكذا فى نسخ التحفة وكان الظاهر واما
اه سيد عمر وعبارة المغنى واستثنى الزركشى من الضمان الحاكم اذا عزر الممتع من الحق المتعين عليه مع
القدرة على ادائه اه (قوله للتوصل لماله الخ) عبارة النهاية لتوصل المستحق لحقه فيجوز عقابه حتى يؤدى
او يموت كما قاله السبكي اه (قوله فيعاقب) اى بانواع العقاب لكن مع رعاية الاخف فالأخف ولا يجوز
العقاب بالنار ما لم يتعين طريقا لخلاص الحق اه ع ش (قوله حتى يؤدى او يموت الخ) ذكر

وأما قن اذن سيده لمعلمه أو لزوجها في ضربها فلا يضمن الخ (فى الروض وشرحه فى باب الرهن مانصه فرع لو
قال المرتن للراهن اضر به اى المرهون فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كآلو اذن فى الوطء فوطى
فاحبل بخلاف قوله له اذ به فانه اذا ضر به فمات يضمنه لان الماذون هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب
تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سياتى فى باب ضمان المتلفات اه ويؤخذ
منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه (قوله اما معاند بان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة
عليه ولا طريق للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدى او يموت على ما قاله السبكي الخ) ذكر الشارح فى
كتاب التفليس فى شرح قول المصنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان ابى تولى بيع ماله او اكرهه
بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضره به لكن يمهل فى كل مرة حتى يبرأ من الم الاولى لثلاث يؤدى الى قتله

وأما إذا أسرف وظهر منه القتل فإنه يلزمه القودان لم يكن والدا أو الدية المغلظة في ماله وتسمية كل ذلك تعزير هو الأشهر وقيل ما عدا فعل
الامام يسمى تأديبا (ولو وحده) أي الامام أو نائبه ويصح بناؤه للفعل وهما المرادان أيضا ولو في نحو مرض أو شديد حر وبرد كامر (مقدرا)
لا مفهوم له إذا لم يكن إلا كذلك ويصح أن يحترزه عن حد الشرب فإن تخيير الامام فيه بين الأربعين والثمانين صيره غير مقدر بالنسبة
لارادته وإن كان مقدر الان كلاما من الأربعين والثمانين منصوص عليه كامر (فمات فلا ضمان) (١٩٣) اجماعا ولأن الحق قتله (ولو ضرب

شارب) للخمر الحد (بنعال
وثياب) فمات (فلا ضمان
على الصحيح) بناء على
جواز ذلك وهو الأصح
كامر (وكذا اربعون سوطا)
ضربها فمات لا يضمن
(على المشهور) لصحة
الخبر كامر بتقديره بذلك
واجمعت الصحابة عليه
ومحل الخلاف ان منعناه
بالبسيط والاول هو الأصح
لم يضمن قطعا وذكر هذا
مع دخوله في قوله ولو وحده
مقدرا لبيان الخلاف فيه
ويظهر جريان هذا الخلاف
في حد القذف وجلد الزنا
بجامع ان الآلة المحدود بها
لم يجمعوا على تقديرها
بشيء معين في الكل (أو)
حد شارب (أكثر) من
اربعين بنحو نعل أو سوط
(وجب قسطه بالعدد) ففي
أحد واربعين جزء من
الدية وفي ثمانين نصفها
وتسعين خمسة ألسعها
لوقوع الضرب بظاهر البدن
فيقرب تماثله فيسقط العدد
عليه وبهذا يندفع ما يأتي في
توجيه قوله (وفي قول
نصف دية) لموته من
مضمون وغيره وبحسب

الشارح في كتاب التفليس في شرح قول نلعنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ ما نصه فإن أتى ببيع ماله
أو أكرهه بالضرب والحبس إلى أن يبيعه ويكرر ضربه لكن يمهل في كل مرة حتى يبرأ من المأوى لئلا يؤدي
إلى قتله خلافا لما أطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي وقديس شعر بذلك قوله على ما قاله
السبكي فإن مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبري منه اه سم (قوله وأما إذا أسرف) أي من ذكر من
الولي والوالى والزوج والمعلم (قوله وظهر منه) أي من الأسراف في التعزير (قوله أو الدية المغلظة)
أي أن كان والد الا لانه عمد (قوله وتسمية) إلى المتن في المغنى (قوله وتسمية كل ذلك) أي من ضرب الولي
والزوج والمعلم تعزيراه والأشهر أي أشهر الاصطلاحين اه معنى (قوله ما عدا فعل الامام يسمى تأديبا)
أي لا تعزير فيختص لفظ التعزير بالامام ونائبه اه معنى (قوله أي الامام) إلى قول المتن والمستقل في
النهاية الا قوله ومحل الخلاف إلى المتن وقوله وبهذا إلى المتن (قوله وهما) أي الامام ونائبه (قوله المرادان
أيضا) أي على هذا اه سم (قوله ولو في نحو مرض) إلى قول المتن والمستقل في المغنى الا قوله وذكر هذا إلى
المتن وقوله وبهذا إلى المتن وقوله وبان الضعف إلى المتن (قوله ولو في نحو مرض) غاية في المتن (قوله الحد)
مفعول مطلق لضرب وكان الاولي للحد (قوله بتقديره) متعلق بصحة الخبر (قوله واجمعت الصحابة) عبارة
النهاية واجماع الصحابة اه (قوله ان منعناه) أي حد شارب الخمر (قوله والا) أي وان جوزناه بالسياس
وبغيره اه معنى (قوله وذكر هذا) أي قول المصنف وكذا اربعون الخ (قوله ويظهر جريان الخلاف الخ)
وعلى هذا يصير الخلاف في الجميع خيئذ فهل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا اه سم اقول وكذا
استدلال مقابل المشهور القائل بالضمان بان التقدير بالاربعين اجتهداى كافى في النهاية والمغنى قديس
عدم الجريان (قول المتن قسطه بالعدد) أي قسط الاكثر بعدد الجلدات نظر للزائد فقط ويسقط الباقي
اه معنى (قوله تماثله) أي الضرب وكذا ضمير عليه (قوله وبهذا الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله ان محل
ذلك) أي القولين اه ع ش (قوله والا) أي بان ضربه بعد انقطاع المأوى الاول اه سم (قوله ضمن دية كلاً
الخ) أي لانه حيث كان الزائد بعد زوال المأوى الاول كان ذلك قرينة على حالة الهلاك على الزائد فقط اه ع ش
(قوله قيل الخ) عبارة المغنى واستشكل بعضهم الاول بان حصة السوط الحادى والاربعين مثالا لا تساوى
حصة السوط الاول لان الاول صايف بدنا صحيحا قبل ان يؤثر فيه الضرب بخلاف الاخير فانه صايف
بدنا قد ضعف باربعين ولكن الاصحاب قطعوا النظر عن ذلك اه (قوله جلد مائة) الاولى العطف (قوله
وهو الحر) إلى قوله أي عدل رواية في المغنى الا قوله والمكانب وقوله بل في قطعها إلى المتن وقوله ولم يكن إلى
لان فيه وإلى قوله وبحسب الزركشى في النهاية الا قوله ولو احتمالا فيما يظهر وقوله وان نازع فيه البلقيني
وقوله وجعل حال الترك فيما يظهر (قوله البالغ الخ) أي كل منهما (قوله ولو سفيها) وموصى باعتاقه بعد
موت الموصى وقبل اعتاقه نهاية وينبغي أن مثله المذكور عتقه ومن اشتراه بشرط اعتاقه ثم رايت في سم

خلافا لما أطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي فإن مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبري
منه (قوله وهما المرادان أيضا) أي على هذا (قوله ويظهر جريان هذا الخلاف الخ) على هذا يصير الخلاف
في الجميع خيئذ هل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا (قوله والا ضمن الخ) أي بان ضربه بعد
انقطاع المأوى الاول (قوله فيه) صفة سلعة أي كائنة فيه

(٢٥ - شروانى وابن قاسم - تاسع) البلقيني أن محل ذلك ان ضربه الزائد وبقي المأوى الاول والا ضمن دية كلها قطعاً قبل الجزاء الحادى
والاربعون ما طرأ الا بعد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وهو قد صايف بدنا صحيحا ويوجب بأن هذا تفاوت سهل قد ساءلوا فيه بان
الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه (ويجربان) أي القولان (في قاذف جلد أحد أو ثمانين) سوطا فمات ففي الاظهر يجب جزء من أحد
وثمانين جزء وفي قول نصف دية وكذا في بكر زنى جلد مائة وعشرا (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولو سفيها (قطع سلعة)

بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة إلى البطيخة فيه بنفسه أو ما ذونه إزالته لشيئ من غير ضرر كالفصد ومثله في جميع ما يأتي العضو المتأكل (إلا خوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتملا فيما يظهر (أو) في كل من قطعها وتركها أخطر (لكن الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمتنع (١٩٤) القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه

البقي أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر أو لا خطر في واحد منهما فيجوز قطعها لأن فيه غرض من غير أدائه إلى الهلاك وبحث البلقيني وجوبه إذا قال الأطباء أن عدمه يؤدي إلى الهلاك قال الأذرعى ويظهر الاكتفاء بواحد أي عدل رواية وأنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب السلعة إن كان فيهما أهلية ذلك (ولاب وجد) لاب وان علا وألحق بهما السيد في قته والام إذا كانت قيمة ولم تقيد بذلك في التعزير لأنه أسهل (قطعها من صبي ومجنون مع الخطر) في كل لكن (إن زاد خطر الترك) على القطع لصونهما ماله فبدنه أولى بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطره اتفاقا أو استويا وفارقا المستقل بأنه يقتفر للانسان فيما يتعلق بنفسه مالا يقتفر له فيما يتعلق بغيره (لا) قطعها مع خطر فيه (اسلطان) ونوابه ووصى فلا يجوز إذ ليس لهم شفقة الاب والجد (وله)

على المنهج نقلا عن الناشرى خلافا في المنذور اعتاقه قال لأن كسبه لسيد وقياسه ان الشروط اعتاقه في البيع مثله للعة المذكورة وقد يتوقف فيه بان السيد يجب عليه العتق فورا فلا نظر لاحتمال تفويت الكسب عليه بهلا كذا بالقطع نعم يظهر ما قاله سم في المنذور اعتاقه بعد سنة مثلا وينبغي مثله في الموصى باعتاقه بعدم موت السيد بسنة ع (قوله بكسر السين) وحكى فتحها مع سكون اللام وفتحها اه مغنى فقيها اربع لغات (قوله من الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع (قوله فيه) صفة سلعة أي كائنة فيه سم وقوله بنفسه متعلق بقطع ع ع أي والضمير ان للسيد (قوله ومثله الخ) عبارة المغنى ومثل السلعة فيما ذكر وفيما يأتي العضو المتأكل قال المصنف ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة ويسن تركه ويحرم على المانم تعجيل الموت وان عظم المله ولم يطفه لأن برءه مرجو فلو التي نفسه من محرق علم انه لا ينجو منه إلى مائع مغرق ورآه اهون عليه من الصبر على لفحات المحرق جاز لأنه اهون وقضية التعليل ان له قتل نفسه بغير إغراق وبه صرح الامام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام اه وقوله ويحرم الخ كذا في الروض مع شرحه (قوله لأنه يؤدي الخ) أي شأنه هذا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك الخ لك ان تقول لا وجه له كرهذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجحول حاله امان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي واما ان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتامله سم وع ع (قوله وبحث البلقيني وجوبه الخ) ومثله يجري في مسألة الولي الاتية اه اسنى (قوله وجوبه إذا قال الخ) والوجه استحبابه اه مغنى (قوله وأنه يكفي علم الولي) أي بالطلب اه ع ع والاولى بان عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك (قوله وان علا) إلى قوله وبحث الزركشي في المغنى لا قوله السيد في قته وقوله ولم يقيد إلى المتن (قوله إذا كانت قيمة) أي من جهة القاضي أو أقامها الاب وصية وقوله ولم يقيد أي حكم الام بكونها قيمة ع ع (قوله في كل) أي من القطع والترك (قوله أو استويا) أي على الصحيح اه مغنى (قوله وفارقا) أي الاب والجد في حالة الاستواء اه ع ع (قوله إذ ليس لهم الخ) قضية هذا التعليل انه لو كانت الام وصية جاز لها ذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر اه مغنى وبفي ذلك قول الشارح المتقدم والام إذا كانت قيمة (قوله أي الاصل الاب والجد) هذا يصدق بالاب والجد إذ لم تكن لها ولاية وليس بمراد فالأولى أي للولي الاب أو الجد فسر به الشارح الجلال والنهاية اه رشيدى أقول أفاده الشارح بقوله الاتي واب لا ولاية له (قوله واب لا ولاية له) أي بان كان فاسقا اه ع ع أي وأورقيا أو سفيها كما يأتي عن المغنى والاسنى (قوله فان فعله) أي الاجنبى أو الاب الذى لا ولاية له (قوله للنفس) أي أو نحوها (قوله اقتص من الاجنبى) أي وعلى الاب الدية المغلظة لاعتق هذا اه ع ع (قوله وبحث الزركشي الخ) القلب إلى تقيد الزركشي أميل ثم رايت المحشى سم قال قوله اقتص من الاجنبى فيه ان الكلام مفروض مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكك بان القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما في قطع ائمة

(قوله بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه البلقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن الخ) قال في الروض فان قطعها أي العدة واليد المتأكلة من المستقل اجنبى بلا إذن قات. لزمه القصاص وكذا الامام أي يلزمه القصاص بقطعها بلا إذن اه ظاهره وان كان الغالب السلامة وقد يقال إذا غلبت لم يقصده بما يقتل غالبا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر لك ان تقول لا وجه له كرهذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجحول حاله امان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي واما ان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتامله (قوله فان فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبى) صريح

مع أي الاصل الاب والجد (ولسلطان) ونوابه والوصى (قطعها) إذا كان (بلا خطر) فيه أصلا وان لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر وليس للاجنبى وأب لا ولاية له ذلك بحال فان فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبى وبحث الزركشي في الاب والجد اشتراط عدم العداوة والظاهرة نظير ما مر في ولاية النكاح وفيه نظر اما أولا فانما يتوهم ذلك حيث اعتمد معرفة نفسه

اما اذا شهد به خير ان فلا وجه للتقييد بذلك واما ثانيا فالفرق واضح لان الاب لعداؤه قد يتساهل في الكف ولا كذلك فيما يؤدى للتلف فالوجه ما اطلقوه هنا (و) لمن ذكر (فصد وحجامة) ونحوهما من كل علاج سليم عادة اشار به طبيب لنفعه له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذى هو قطع السلعة أو الفصد أو الحجامة ومثلها ما فى معناها (فلا ضمان) بديهة ولا كفارة (فى الاصح) لئلا يمتنع من ذلك فيتضرر المولى نعم صرح الغزالى وغيره بحرمة تثقيب اذن الصبي او الصبية لانه ايلام تدع اليه حاجة قال الغزالى (١٩٥) لانه ثبت فيه من جهة النقل رخصة

ولم تبلغنا وكانه اشار بذلك الى رد ما قيل مما جرى عليه قاضيان من الحنفية فى فتاويه انه لا باس به لانهم كانوا يفعلونه جاهلية ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم وفى الرعاية للحنا بله يجوز فى الصبية لغرض الزينة ويكره فى الصبي واما ما فى الحديث الصحيح ان النساء أخذن ما فى آذانهن وألقينه فى حجر بلال والنبي ﷺ يراهن فليس فيه دليل للجواز لان التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه حله وزعم ان تاخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدى هنا لانه ليس فيه تاخير ذلك إلا لو سئل عن حكم التثقيب اوراى من يفعله او بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة واما شئ وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد اولا فلا حاجة ماسة لبيانه نعم خبر الطبرانى بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من الستة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى لان قول الصحابي من السنة كذا فى حكم المار فوع

مع السراية وكذا يقال فيما مر عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان اذا قطعاه من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطر ومات فوراً هل تتحقق السراية فى هذه الحالة اه سم (قوله) اما اذا شهد به خير ان الخ قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخبير انتهى اه سيد عمر (قوله) واما ثانيا الخ لك ان تقول العدو لا يتحمل فى كل محل على ما يليق به فالرتبة من العداوة التى تقتضى التساهل فى الكف لا تقتضى الاقدام على التلف لكنه قد يترقى عنها الى رتبة الاقدام على التلف وتتوفر القرائن على ذلك ولعل هذا هو مراد الزركشى إذ يبعد منه ان يكتب بالرتبة الاولى فليتام اه سيد عمر (قوله) ولمن ذكر) اى من الاب والجد والسلطان ونوابه والوصى بخلاف الاجنبى لانه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كالاجنبى كما بحثه الاذرى معنى واسنى (قوله) ونحوهما) الى قول المتن فلا ضمان فى المعنى لا قوله من كل علاج سليم عادة ولى قول الشارح والرعاية من حيث الخ فى النهاية (قوله) سليم صفة علاج (قوله) اشار به طبيب) اى او عرفه من نفسه بالطب كما تقدم اه ع ش (قوله) المولى) اى الصبي والمجنون اه معنى (قول المتن بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اه سم (قوله) نعم صرح الغزالى الخ) نقل المعنى فى الحقيقة كلام الغزالى واقره اه سيد عمر (قوله) وكأنه) اى الغزالى (قوله) وفى الرعاية) اسم كتاب اه ع ش (قوله) من سكوت عليه) اى على التثقيب السابق (قوله) حله) اى التثقيب (قوله) اوراى من يفعله الخ) اقول قد يقضى شيوع فعل ذلك فى عصره صلى الله عليه وسلم بأنه قد بلغه ذلك بل رأى من فعل به من البنات الصغيرة المترلدة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم (قوله) ولم يعلم الخ) قد يمنع بان اطراد العادة بذلك حتى فى عصره صلى الله عليه وسلم يفيد العلم بأنه يفعل بعد لو لم ينه عنه (قوله) فعل) لعل الاولى يفعل (قوله) انه عد الخ) اى ابن عباس رضى الله تعالى عنها (قوله) فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بهامش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالى اه سم (قوله) فى حكم المرفوع) خبر لان (قوله) وبهذا يتايد ما ذكر الخ) فالوجه الجواز نهاية اى فى الصبي والصبية ع ش (قوله) من حيث مطلق الحل) اخرج به التفصيل السابق عن الرعاية (قوله) مع قولها) اى ام زرع وقوله اناس اى ابوزع (قوله) من حلى) بفتح فسكون (قوله) اذنى) بشد الباء مفعول اناس (قوله) ان اذنيها) اى عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله) اذلم يدر الخ) وقد يقال ظهور ان الحارق احد والديها بنفسه او ماذونه وسكوت عليه صلى الله عليه وسلم عليه يدل على حله (قوله) انه حرام مطلقا الخ) اى ومع ذلك فلا

فى الاقتصاص منه مع ان الكلام مفروض ايضا مع انتفاء الخطر فى القطع فقد يشكك بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما فى قطع النملة مع السراية وكذا يقال فيما فى الها مش عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان اذا قطعاه من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطر ومات فوراً فهل تتحقق السراية فى هذا الحال (قوله) اما اذا شهد به خير ان الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخبرة (قوله) فلومات بجائز الخ) دخل فيه ما جاز للسلطان (قوله) نعم خبر الطبرانى بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من الستة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بهامش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالى اه (قوله) وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان) فالوجه الجواز مر (قوله)

وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان والرعاية من حيث مطلق الحل ثم رأيت الزركشى استدلل للجواز بما فى حديث أم زرع فى الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة كنت لك كفى زرع لام زرع مع قولها اناس اى ملا من حلى اذنى انتهى وفيه نظر يتلقى مما ذكرناه فى حديث النساء إذ يفرض دلالة الحديث على ان اذنيها كاتناخرقتين وأنه صلى الله عليه وسلم ملاهما حليا هو محتمل لاذلم يدر من خرقتها وقد تقرر ان وجود الحلى فيها لا يدل على حل ذلك التخرق السابق ويظهر فى خرقة الانف بحلقة تعمل فيه من فضة او ذهب انه حرام مطلقا لانه لازية

فذلك يغتفر لأجله إلا عند فرقة قليلة ولا عبرة بها مع العرف العام بخلاف ما في الأذان فإنه زينة للسمع في كل محل والحاصل أن الذي يتمشى على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لأنه لا حاجة له فيه يغتفر لأجله ذلك التعذيب ولا نظر لما يتوهم أنه زينة في حقه مادام

صغير إلا أن الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبفرضه هو عرف خاص وهو لا يعتد به لا في الصبية لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لهن للمصلحة فكذا هذا وأيضا جوز الأئمة لوليها صرف مالها فيما يتعلق بزيتها لبسا وغيره مما يدعو الأزواج إلى خطبتها وإن ترتب عليه فوات مال لا في مقابل تقديمها لمصلحتها المذكورة فكذا هنا ينبغي أن يغتفر هذا التعذيب لأجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سريعا فلم يكن في تجويزه لتلك المصلحة مفسدة بوجه فتأمل ذلك فإنه مهم (ولو فعل سلطان) امام أو نائبه أو غيرهما ولو أبا (بصبي) أو مجنون (مأمع) منه فوات (فدية مغلظة في ماله) لتعديده لا قودا لشبهة الإصلاح إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر والقاطع غير أب على ما قطع به الماوردي (وما وجب بخطا امام) أو نوابه (في حد) أو تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فعلى عاقلة) كغيره (وفي قول في بيت المال) أن لم يظهر منه تفسير لأن خطاه

يحرم على من فعل به ذلك وضع الحزام الزينة ولا النظر إليه ع (قوله حرمة ذلك) أي تثقيب الأذن (قوله مطلقا) أي سواء كان من أهل ناحية يعدونه في الصبي زينة أم لا (قوله لا في الصبية) عطف على في الصبي مطلقا (قوله أنه) أي الثقب أي ما فيه من الحلي (قوله فكذا هنا) أي في تثقيب أذن الصبية (قوله امام) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلا لقوله والقاطع غير أب وقوله وذكر ابن سريج إلى المتن (قوله أو غيرهما) كذا في أصله رحمه الله تعالى لكنه مع إصلاح الله أعلم بفعله والظاهر أو غيره به عبر في النهاية أه سيدعمر (قوله أو غيرهما) أي من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتض منه أه سم عبارة عش ومن الغير ما جرت به العادة من أن الشخص قدير بدختن ولده فيأخذ أو لا دغيره من الفقراء فيختهم مع ابنه قاصدا الفرق بهم فلا يكفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الخاتن إن علم تعدى من حضره له وكذا إن لم يعلم لأن المباشرة مقدمة على السبب أه ولا يخفى أن ما ذكره مع ما فيه من التساهل إذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الأولياء كما صرح به شرح المنهج وسم ويفيده سياق المتن قول الشارح لا قود ينبغي حل الضمان فيه على ما يشمل القود (قوله ولو أبا) إلى قوله إلا إذا كان في المغني (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك إذ لا خوف على البدن من ترك ختان أه سم وسيأتي إن شاء الله تعالى هناك عن المغني والاسني فرق أحسن من هذا (قوله لشبهة الإصلاح) أي وللعضية في الأب والجداه مغني (قوله إلا إذا كان) خلافا للمغني عبارته ودخل في عبارة المصنف مالمو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وإن قال الماوردي في هذه بوجوب القصاص أه (قوله حينئذ إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به أه سم (قوله على ما قطع الخ) عبارة النهاية كما قطع الخ (قول المتن في حد) كان ضرب في حد الشرب ثمانين أه شرح المنهج (قوله أو تعزير) إلى قوله ولو بتفسير الامام في المغني إلا قوله أو امرأتين إلى المتن (قوله أو تعزير) لعلة معطوف على خطأ وإلا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطأ كما مر لكن يعكز على هذا تقديمه على الحكم الذي هو من مدخول الخطأ أه رشيدى وقد يجاب بأن المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله فعلى عاقلة الخ وأما إذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يأتي عن المغني انفا (قوله وحكم في نفس) كان حكم بالقود في شبه العمد لظنه عمدا أه بجري (قوله أن لم يظهر منه الخ) عبارة المغني ومحل الخلاف إذا لم يظهر منه تقصير فانه ظهر منه كما لو أقام الحد على الحامل وهو عالم به فالقتل جنيئا فالغرة على عاقلة قطعا واحترز بخطئه عما تعدى فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقوله في حد أو حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد الناس أيضا كما إذا رمى صيدا فاصاب آدميا فيجب الدية على عاقلة بالاجماع أه (قوله لأن خطاه يكتر الخ) أي فيضرد ذلك بالعاقلة أه مغني (قوله بخلاف غيره) أي غير الامام (قوله وكذا خطؤه الخ) أي في ماله على المرجح من قولين والثاني في بيت المال مغني ولسطان (قول المتن ولو حده) أي الامام شخصا (قول المتن عدين) أي أو عدوين للشهود عليه أو أصلاه أو فرعاه أه مغني وفي قوله أو أصلاه الخ نظر فليراجع (قوله قودا) أي أن كان مكافئا له وقوله أو غيره أي أن لم يكن مكافئا أو عفا على مال أه بجري عن العزيزي (قوله أن تعمد) أي ووجدت

أو غيرهما) أي من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتض منه (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك وبأن من شأن السلعة الخوف منها على البدن ولا كذلك ترك الختان فليتأمل (قوله إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به

يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعا وكذا

شروط

خطؤه في المال (ولو حده بشاهدين) فوات منه (فبانا) غير مقبولى الشهادة كان باناً (عدين أو ذميين أو مراهقين) أو فاسقين أو امرأتين أو بان أحدهما كذلك (فان قهر في أخبارهما) بان تركه بالكلية كما قاله الامام (فألضمان عليه) قودا وغيره أن تعمد

والافعل عاقلة وبفسير الامام هذا يندفع تنظير الاذرعى في القود بان يدربا بالاشبهة اذ الك وغيره يقبلهما ثم رايت البلقنى صرح به فقال ليس صورة البينة التي لم يبحث عنها شبهة (والا) يقتصر في اختبارهما بل بحث عنه (فالقولان) اظهرهما ان الضمان على عاقلة والثاني في بيت المال (فان ضمنا عاقلة او بيت مال فلا رجوع) لاحدهما (على العبدین والذميين في الاصح) (١٩٧) لزعمهما الصدق والمتعدى هو الامام

بعدم بحثه عنهما وكذا المراهقان والفاسقان غير المتجاهرين بخلافهما فيرجع عليهما على المنقول المعتمد لان الحكم بشهادتهما يشعر بتدليس وتقرير منهما حتى قبلان الفرض انه لم يقصر في البحث عنهما (ومن) عالج كان (حجج) او فسد باذن معتبر من جازله تولى ذلك فحصل تلف (لم يضمن) والا لما تولى احد ذلك وذكر ابن سريج انه لو سرى من فعل الطبيب هلاك وهو من اهل الخندق في صنعته لم يضمن اجماعا والا ضمن قودا وغيره لتغيره قاله الزركشى وغيره وفي هذا رد لاقراء ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه ان يعين له المريض الدواء والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف لان مطلق الاذن تقيد القرينة بغير المتلف يجاب بحمل كلامه على غير الحاذق ويظهر انه الذي اتفق اهل فنه على احاطته به بحيث يكون خطؤه فيه نادر جدا وكما لطيب فيما ذكر الجرائحي بل هو من افراده كالكحال (وقتل جلاد وضربه بامر الامام كباشرة الامام

شروط العمد بان كان التعذيب بما يقتل غالبا اه سيد عمر (قوله والافعل عاقلة) اى وان لم يتعمد اه سم قال الرشيدى انظر ماصورة العمد وغيره والذى في كلام غيره انما هو التردد فيما ذكر هل يوجب القود او الدية اه (قوله هذا) اى قوله بان تركه بالسكينة (قوله يندفع الخ) هذا يتوقف على ان مالكا وغيره انما يقولون بالقبول عند البحث في الجملة وانه لو ترك البحث اصلا لا تقبل شهادته وهو خلاف المفهوم من كلام الاذرعى اه ع ش (قوله اذ مالكا وغيره يقبلهما) يعنى العبدین اذ هذا هو الذى في كلام الاذرعى اه رشيدى (قوله ٢) يقبلهما) كان الظاهر التثنية او الجمع (قوله صرح به) اى بما تضمنه الجواب المذكور من عدم الشبهة هنا (قوله بل بحث الخ) عبارة المغنى والاسنى بل بحث وبذل وسعه اه (قوله عنه) كان الظاهر عنهما كما عبر به فيما ياتى (قول الماتن فان ضمنا عاقلة) اى على الاظهر او بيت المال اى على مقابله مغنى وع ش (قوله بعدم بحثه عنهما) كان المراد بعدم كمال بحثه عنهما لقوله السابق بل بحث عنه اه سم قال الرشيدى وعبرة الزركشى وقد ينسب القاضى الى تقصير في البحث اه (قوله وكذا المراهقان) الى قوله وذكر ابن سريج في المغنى الا قوله لان الفرض الى الماتن (قوله وكذا المراهقان) اى والعدوان اه مغنى (قوله والفاسقان الخ) اى والمراتان اه اسنى (قوله بخلافهما الخ) اى المتجاهرين بالفسق ولا يقال ان الذى كالمتجاهر لان عقيدته لا تتخالف ذلك (تنبيه) افهم كلامه انه لا ضمان على المزكبين وهو ما فى اصل الروضة عن العراقيين قبيل الدعاوى لكن فى اصلها فى القصاص ان المازكى الراجع يتعلق به القصاص والضمان فى الاصح وهذا هو المعتمد كما قاله بعض المتأخرين اه مغنى (قوله معتبر) صفة اذن لكن يغنى عنه قوله من حاز الخ (قول الماتن لم يضمن) اى ما تولى منه ان لم يخطئ اه فان اخطا ضمن وتحملة العاقلة كما نص عليه الشافعى فى الخاتن قال ابن المنذر واجمعوا على ان الطبيب اذا لم يتعمد لم يضمن اه مغنى اى اذا كان من اهل الخندق اه سلطان عبارة النهاية ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من تطيب بغير علم كما قاله فى الانوار اه وعبرة ع ش قوله لم يضمن اى اذا كان عارفا وظاهره ولو كان كافرا لعدم تقصيره بالمعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه قبول خبره ويعلم كونه عارفا بالطب بشهادة عدلين عالين بالطب بمعرفته وينبغى الا اكتفاء باشهاره بالمعرفة بذلك لكثرة الشفاء بمعالجته وقوله وكذا اى تجب الدية على عاقلة اه (قوله ويجاب بحمل كلامه الخ) والحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان اه سم (قوله بحمل كلامه) اى ابن الصلاح (قوله فيضمن الامام) الى قوله وتسليمه فى المغنى (قوله فيضمن الامام) قودا ومالا اه مغنى (قوله عنه) اى نحو الجلد (قوله ليس له) اى للجلاد فى هذه الصورة اه ع ش (قوله واقره الخ) اعتمده المغنى والاسنى والزيادة (قوله ان مثل ذلك) اى فى ضمان الامام دون الجلاد اه ع ش (قوله وتسليمه الخ) ينبغى فرض الكلام فى غير الاعجمى الذى يعتقد وجوب طاعة الاماماهو فالضمان على امره اما ما كان او غيره اه ع ش (قوله وجوبه) اى المال عليه اى للجلاد اه ع ش (قوله بان علم) الى قول

(قوله والافعل عاقلة) اى والى يتعمد (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كمال بحثه لقوله السابق بل بحث عنه (قوله على المنقول المعتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضيته عدم الرجوع عليهما فى الشق الاول وهو ما اذا قصر فى اختبارها بان تركه ولم يتعمد (قوله والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف الخ) فى الانوار مانصه ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من تطيب بغير علم اه (قوله ويجاب الخ) فالحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا

ان جهل ظلمه) كان اعتقدا لا امام تحريمه والجلاد حله (وخطاه) فيضمن الامام لا للجلاد لانه الله ولئلا يرغب الناس عنه نعم يسن له ان يكفر فى القتل ونقل الاذرعى عن صاحب الوافى واقره ان مثل ذلك ما لو اعتقد وجوب طاعة الامام فى المعصية لانه بما يخفى انتهى وبتسليمه فهو انما يكون شبهة فى دفع القود لا المال وحينئذ فالذى يتجه وجوبه عليه وليس على الامام شى الا ان اكرهه كما فى قوله (والا)

بان علم ظله او خطاه كان اعتقد حرمة (١٩٨) او اعتقدها الجلاد وحده وقتله امثال الامر الامام (فالقصاص والضمان على الجلاد)

المتن ويجب في المغنى (قوله بان علم ظله أو خطاه) أشار به إلى أن الواو في قول المصنف وخطاه بمعنى أو (قوله) كان اعتقدا حرمة الخ) عبارة المغنى قبيل قول المصنف ويجب نصها تنبيه محل ما ذكر في الخطأ في نفس الامر فان كان في عمل الاجتهاد كقتل مسلم بكافر وحرر بعد فان اعتقدا انه غير جائز او اعتقدا الامام جواز هذون الجلاد فان كان هنا كراهه فالضمان عليهم ما ولا فعلى الجلاد في الاصح وإن اعتقدا الجواز فلا ضمان على احد وان اعتقدا الامام المنع والجلاد الجواز فقبل ببنائه على الوجهين في عكسه وضعفه الامام لان الجلاد مختار عالم بالحال فهو كالمستقبل كذا في الروضة واصلها وما ضمه جزم به جمع اه وكذا في الروضة وشرحه لا قوله فقبل ببنائه الخ فبما رتبها بدله فقتله الجلاد عملا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله) او اعتقدها الجلاد الخ) اى ولم يعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية اخذنا من انفا (قوله لتعديه) اى الجلاد إذ كان من حقه ما علم الحال ان يتمتع بمعنى واسنى (قوله فان كراهه الخ) هذا مشكل في ضمان الامام وقتله فيما إذا اعتقد الحرمة الجلاد وحده إذ كيف يضمن الامام ويقتل بسبب الا كراهه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالعبد او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل اه سم وقد يجب بان ضمانه وقتله اتسبه باكرهه الجلاد في ضمانه وقتله لا لتسبه بذلك في قتل مة قول الجلاد (قوله قطع سر المولود) إلى قوله الخبر ابى داود في النهاية لا قوله وهذا كله الى ويجب وقوله وروى ابوداود إلى المتن (قوله قطع سر المولود) الاولى سر المولود عبارة المختار والسر بالضم ما تقطعه القابلة من سره الصبي والسرة لا تقطع وانما هي الموضع الذى قطع منه السر انتهت اه ع شر (قوله هنا) الاولى بذلك اى بقطع السرة بعد نحو ربطها (قوله فن علم به) ومنه القابلة اه ع شر (قوله فان فرط) اى من علم به (قوله) فلم يحكم القطع) نلومات الصبي واختلاف الوارث والقابلة ثلاث في انه هل مات لدم الربط او احكامه او بغير ذلك صدق مدعى الربط او احكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن اى بالدية على عاقله وقوله وكذا الولي اى فيما لو اهمله فلم يحضره من يفعل به ذلك اه ع شر اى وبالأولى فيما لو حضر بنفسه فلم يحكم القطع الخ (قوله الرجل والمرأة) إلى قوله وبه يعلم في المغنى لا قوله وقد يجمع إلى وروى وقوله ودلالة الاقتران إلى وقيل وقوله وفي رواية اسرى للوجه وقوله وتسمى إلى قال المصنف (قوله ومنها) اى من ملة ابراهيم (قوله الختان) اى وجوبه كما في شرح المذهب فدل على المدعى اه بحيرى (قوله اختن الخ) اى ابراهيم اه ع شر (قوله وصح مائة وعشرون) اى صح انه اختن وعمره مائة الخ (قوله حسب) يعنى مبنى على حساب عمره (قوله بالقدم) بتخفيف الدال وقد تشدد اه قاموس (قوله آلة للنجار) ينحت بها وهى مخففة قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد والجمع قدم اه مختار اه ع شر (قوله التى عنك الخ) عبارة المغنى انه عليه السلام امر بالختان رجلا سلم فقال له التى الخ والامر للوجوب خرج الخ (قوله) خرج الاول) اى الامر بالقاء الشعر عن حقيقته (قوله الثانى) اى الامر بالاختن (قوله على حقيقته) من الوجوب اه سم (قوله وقيل واجب الخ) وقيل هو سنة لقول الحسن قداسم الناس ولم يختنوا اه معنى (قوله ونقل الخ) عبارة المغنى قال المحب الطبرى وهو قول اكثر اهل العلم اه (قوله تشبه الخ) فاذا قطعت بقى اصلها كالنواة اه معنى (قوله وتقليله) اى المقطوع اه ع شر (قوله اشئى) من الاشمام

فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان (قوله فان كراهه ضمنا المال وقتلا) هذا مشكل في ضمان الامام وقتله فيما إذا اعتقد الحرمة الجلاد وحده إذ كيف يضمن الامام ويقتل بسبب الا كراهه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالعبد او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل (قوله) ويجب قطع سر المولود) قال في شرح الروض لا ان وجوبه على الغير لانه لا يفعل الا فى الصغر كذا قاله الزركشى اه وفي قوله كذا اشارة الى التبرى منه ولعل وجهه انه لا مانع من انه قد يترك الى البلوغ فيجب له عليه كالختان (قوله فبقى الثانى على حقيقته) من الوجوب

وحده (ان لم يكن اكرهه) من جهة الامام لتعديه فان اكرهه ضمنا المال وقتلا (ويجب) قطع سر المولود بعد ولادته بعد نحو ربطها لتوقف امساك الطعام عليه والمخاطب هنا الولي اى ان حضروا الا فمن علم به عينارة وكفاية اخرى كارضاعه لانه واجب فورى لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع او نحو الربط ضمن وكذا الولي وهذا كله ظاهر وان لم اره ويجب ايضا (ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد اختنين لقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرون لكن الاول اصح وقد يجمع بان الاول حسب من حين النبوة والثانى من حين الولادة بالقدم اسم موضع وقيل آلة للنجار وروى ابوداود التى عنك شعر الكفرو اختن خرج الاول لدليل فبقى الثانى على حقيقته ودلالة الاقتران ضعيفة كما حقق في الاصول وقيل واجب على الرجال سنة للنساء ونقل عن اكثر العلماء ثم كيفيته فى (المرأة بجزء) اى بقطع جزء يقع عليه الاسم (من اللحمة) الموجودة (بأعلى الفرج) فوق ثقبه البول تشبه عرف الديك ويشمى البظر بموحدة

ولا تنهكي فانه أحظى الدرأه وأحب للبعل أي لزيادته فلهذا الجماع وفي رواية أسرى الوجه (١٩٩) أي أكثر لما نوه (و) في الرجل

بقطع (جميع) ما يغطي
حشفته حتى تنكشف كلها
وبه يعلم ان غرلته لو تقلصت
حتى انكشف جميع الحشفة
فان امكن قطع شيء مما يجب
قطعه في الختان منها دون
غيرها وجب ولا نظر لذلك
التفصيص لانه قد يزول قسم
الحشفة وإلا سقط
الوجوب كالولد محتونا
وقد كثر اختلاف الرواة
والحفاظ واهل السير في
ولادته ^{صلى الله عليه وسلم} محتونا لانه
جاء أنه ولد محتونا كثلثة
عشر نبياً وان جبريل خنته حين
طهر قلبه وان عبد المطلب
خنته يوم سابعه لكن لم
يصح في ذلك شيء على ما قاله
غير واحد من الحفاظ ولم
ينظروا لقول الحاكم ان
والذي تواترت به الرواية
ولد محتونا ومن اطال في
رده الذهبي ولا تصحيح
الضياء حديث ولادته محتونا
لانه ثبت عندهم ضعفه
والاوجه في ذلك الجمع بانه
يحتمل انه كان هناك نوع
تقلص الحشفة فنظر بعض
الرواة للصورة فسماء ختانا
وبعضهم للحقيقة فسماء
غير ختان وقد قال بعض
المحققين من الحفاظ الاشبه
بالصواب انه لم يولد محتونا
وانما يجب الختان في حي
(بعد البلوغ) والعقل اذ لا
تكليف قبلها فيجب
بعدهما فوراً إلا ان خيف

أي خذى من البظر قليلاً (قوله ولا تنهكي) أي لا تبالي (قوله وفي رواية) أي بدل أحظى المرأة (قوله
أي أكثر الخ) تفسير لكل من روايتي أحظى للمرأة وأسرى الوجه (قوله لما نوه) أي ماء وجهها اه معنى
(قوله جميع) إلى قوله وسكتوا عليه في النهاية إلا قوله وقيل يخن إلى ومن له ذكر ان وقوله ويفرق إلى المثنى
(قول المثنى ما يغطي - حشفته) ويدعى انها اذا نبتت بعد ذلك لا تجب ازالها للحصول الغرض بما فعل اولاه
عش (قوله حتى تنكشف كلها) فلا يكفي قطع بعضها ويقال لتلك الجلد القلفة اسنى ومعنى (قوله منها)
أي الغرلة (قوله وجب) أي قطع ذلك الشيء (قوله وإلا) أي وإن لم يمكن قطع شيء الخ (قوله وقد كثر
اختلاف الرواة الخ) عبارة المغنى (فائدة) أول من ختن من الرجال ابراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الاناث
هاجر رضى الله عنهما (تنبيه) خلق آدم محتونا وولد من الانبياء محتونا ثلاثة عشر شيت ونوح وهود وصالح
ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان ونيانصلى الله عليه وسلم ثم
ذكر روايتي ختن جبريل وختن عبد المطلب (قوله كثلثة عشر نبياً) وقد نظمهم الشيخ على السعدى
فقال
فآدم شيت ثم نوح نبيه * شعيب للوط في الحقيقة قد تلا
وموسى وهود ثم صالح بعده * ويوسف زكريا فافهم لتفضلا
وحظلة يحيى سليمان مكملا * لعدهم والخلف جاء لمن تلا
ختاناً لجمع الانبياء محمد * عليهم سلام الله مسكاً ومنذلا
ومنذلا اسم لعود البخور اه عش (قوله وان جبريل الخ) أي وجاء ان الخ (قوله في ذلك) أي في
شان ولادته صلى الله عليه وسلم محتونا (قوله غير واحد) عبارة النهاية جمع اه (قوله ولم ينظروا) أي
الحفاظ القائلون بذلك (قوله في رده) أي الحاكم (قوله ولا تصحيح الضياء الخ) عطف على لقول
الحاكم (قوله عندهم) أي الحفاظ المذكورين (قوله والاوجه في ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع
اه (قوله بانه يحتمل انه كان الخ) هذا إنما يفيد الجمع بين روايتي ولادته محتونا وغير محتون لا بين روايتي
ختن جبريل وختن جده عبد المطلب اه رشيدى (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد اه عش
(قوله وإنما يجب) إلى قوله كذا نقله في المغنى إلا قوله ويؤخذ الى ومن له ذكر ان وقوله ويفرق إلى المثنى
وقوله وبه يرد ويكره وقوله وفي وجهه الى ولا يحسب (قوله في حي) فمن مات بغير ختان لم يخن في الاصح
وقيل يخن في الكبير دون الصغير اه معنى (قوله والعقل) أي واحتمال الختان معنى واسنى (قوله
فيجب بعدهما فوراً إلا ان خيف الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقه يخاف عليه منه
فيترك حتى يغلب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخيرها حتى يحتمل اه زاد المغنى قال
البلقنى وهذا شرط لاداء الواجب لانه شرط الوجوب اه (قوله ان خيف عليه الخ) أي البالغ العاقل
(قوله ويأمر به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنمة يجبر الامام البالغ العاقل اذا احتمله وامتنع منه
ولا يصح منه حيث ان مات بالختان لانه مات من واجب فلو اجبره الامام فخن او خنته اب او جد في حر او برد
شديد فمات وجب على الامام دون الاب والجد نصف الضمان لان اصل الختان واجب والهلاك حصل من
مستحق وغيره ويفارق الحد بان استيفاءه الى الامام فلا يؤخذ بما يفرض الى الهلاك والختان يتولاه المحتون
أو والده غالباً اذا تولاه شرط فيه سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد في الختان اه (قوله
ويأمره) أي وجوباً اه عش (قوله حيثن) أي حين غلبة ظن سلامته منه (قوله ولا يضمنه) أي
بالاجبار (قوله ان مات) أي بالختان (قوله إلا ان يفعله به) أي يفعل الممتنع الختان باجبار الامام (قوله
(قوله فان امتنع أجبره ولا يضمنه إن مات إلا ان يفعله به في شدة حر او برد الخ) عبارة الروض فلو اجبره
الامام او خنته الاب او الجد في حر او برد شديد فمات وجب على الامام فقط أي دون الاب والجد نصف
الضمان ومن ختن من لا يحتمله فمات اقتص منه فان كان اباً او جدا ضمن المال او من يحتمل وهوولى فلا
ضمان او اجنبى فالتقصاص اه انظر قوله اولاً فقط وثانياً ضمن المال وكان الاول مخصوص بالبالغ والثاني

عليه منه فيؤخر حتى يغلب على الظن سلامة منه ويأمر به حيثن الامام فان امتنع أجبره ولا يضمنه إن مات إلا أن يفعله به في شدة حر أو برد

فيلزمه نصف ضمائه ولو بلغ مجنوا لم يجب ختانه وأهم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب ختان الخنثى المشكل بل لا يجوز لامتناع الجرح مع الاشكال وقيل يمتن فرجاه بعد بلوغه ورجحه ابن الرفعة فعليه يتولاه هو ان أحسنه أو يشتري أمة تحسنه فان عجز تولاه رجل أو امرأة للضرورة أو يؤخذ منه ان البالغ لا يجوز لغير حليته ختانه إلا أن عجز عن زوجة أو شراء أمة تحسنه وقياسه انه لو كان ثم أمة تحسن مداواة علة بفرجه لم يجز له توليته لغيرها الا ان عجز عن (٢٠٠) شرائها ومن له ذكر ان عاملان يختنان فان تميز الاصل منهما فهو فقط فان شك فكالخنثى

ويفرق بينه وبين ما مر آخر السرة بانه لا تعدى هنا فلم يناسبه التعليل بخلافه ثم (ويندت تعجيله في سابعه) اى سابع يوم ولادته للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم ختن الحسين رضى الله عنهما يوم سابع ما وبه يرد قول جمع لا يجوز فيه لانه لا يطيقه ويكره قبل السابع فان اخر عنه ففى الاربعين والافى السنة السابعة لانها وقت امره بالصلاة وفي وجه حرمة قبل عشر سنين ورد بخبره الاجماع ولا يحسب من السبع يوم ولادته لانه كلما اخر كان اخف ابلا ما وبه فارق العقيقة لانها بر فندب الاسراع به قال ابن الحاج المالكي ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث كذا نقله جمع مناعنه وسكتوا عليه وفيه نظر لان مثل هذا انما ثبت بدليل ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان اريد ان ذلك امر استحسانى لم يناسبه الجزم بسننه وظاهر كلامهم فى الولائم ان الاظهار سنة فيهما الا ان يقال لا يلزم

فيلزمه) اى الامامو (قوله نصف ضمائه) اى والنصف الثانى مدر اه عش (قوله ولو بلغ مجنونا الخ) محترز قوله والعقل ولو قال اما المجنوز الخ كان اولى اه عش (قوله فعليه) اى مارجحه ابن الرفعة (قوله يتولاه هو) اى الخنثى المشكل (قوله او يشتري الخ) عبارة غيره والا يشتري الخ (قوله فان عجز) اى عن الفعل بنفسه وتحصيل الامة (قوله تولاه امرأة او رجل الخ) اى كالطبيب اسنى ومعنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التقيد به مع ان غيره كهو فى حرمة النظر الى فرجه اه سم (قوله عن زوجة) اى تزوجها (قوله عاملان) قال فى الروض وهل يعرف اى العمل بالجماع او البول وجهان قال فى شرحه جزم كالروضه فى باب الغسل بالثانى ورجحه فى التحقيق سم على حجب ومارجحه فى التحقيق معتمداه عش (قوله فهو فقط) اى فالاصلى يجب ختته فقط (قوله ويفرق بينه الخ) قد ينتقض هذا الفرق بختان الاصلين جميعا وعدم قطعهما فى سرة واحدة اه سم (قولا وبه) اى بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) اى على الاول اه معنى (قوله والافى السنة السابعة) اى وبعدها ينبغي وجوبه على الولي ان توقفت صحة الصلاة عليه اه عش (قوله بالصلاة) اى والطهارة اه معنى (قوله من السبع) الاولى من السبعة (قوله فارق العقيقة) وحلق الرأس وتسمية الولد اه معنى اى حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة عش (قوله به) اى بالعقيقة والتذكير بتاويل البر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة النهاية ويسن الخ كانه نقله جمع عن ابن الحاج المالكي اه (قوله واخفاء ختان الاناث) اى عن الرجال دون النساء اه عش (قوله منا) اى معاشر الشافعية (قوله ان ذلك) اى الاخفاء (قوله لا يلزم من ندب وليمة الختان اظهاره الخ) المتبادر الذى يقتضيه السياق ان المراد لا يلزم من اظهار ندب وليمة الختان الشامل لختان المرأة اظهار ختانها على حذف المضاف ولا يخفى بعد ذلك النفي (قول المتن فان ضعف) اى الطفل اه معنى (قوله فى السابع) الى قوله كما مر فى النهاية ما يوافقه الا انه اسقط قول الشارح اى حال الى وإن قصد قوله أو فى حال وذكروا له ولمن قصد عقب قوله الاتى بخلاف الاجنبى لتعديده وهو حسن (قوله وجوب الخ) كذا فى المغنى (قوله اى حال يحتمله الخ) ان كان هذا هو قول المتن الاتى فان احتمله وختته ولى الخ فلم قدمه هنا ولم يحل فيه على ما ياتى فى المتن بان يقول كما ياتى وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم اه سم اقول صنيع المغنى والنهاية صريح فى ان هذا ذلك حيث لم يكتب بين قول المتن ومن ختته فى سن وقوله لا يحتمله شيئا اصلا ثم اقتصر على ذكر مسألة الاجنبى وما يتعلق بهائى شرح قول المتن الاتى فان احتمله وختته الخ (قوله وهو متجه) وفاقا للنهاية وخلافا لالاسنى والمغنى (قوله وكذا ختان الخ) اى لا قود عليه ويضمن بديه شبه العمى فى الصورتين اه عش (قوله فيهما) اى فيما قبل كذا وما بعده (قوله اى فى حال الخ) عطف على قوله حال يحتمله الخ (قول المتن لزمه قصاص) اى

من ندب وليمة الختان اظهاره فى المرأة (فان ضعف عن احتماله) فى السابع (أخر) وجوب الى أن يحتمله (ومن ختته فى سن) وليا اى حال يحتمله وهو ولى ولو قوما فلا ضمان أو وهو أجنبى قتل لتعديده وان قصد اقامة الشعار كما اقتضاه اطلاقهم وهو متجه خلافا للزركشى لان ظن ذلك لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع بدسارق بغير اذن الامام لاهدائها بالنسبة لكل أحد مع تعدى السارق بخلافه هنا نعم ان ظن الجواز وعذر بجهله فالقياس أنه لا قود عليه وكذا ختان باذن أجنبى ظنه وليا فيما يظهر فيهما أو فى حال (لا يحتمله) لنحو ضعف أو شدة حر أو برد فمات (لزمه القصاص) لتعديده بالجرح المهلك نعم

ان ظن انه يحتمله لم يلزمه قصاص على الاوجه لعدم تعديده (الاول والدا) وان علما ما رآه لا يقتل بولده نعم عليه الدية مغلظة في ماله لانه عمد محض وكذا مسلم في كافر وحر لئن ما رآه لا يقتل به أيضا (فان احتمله وختنه ولي) ولو وصيا أو قريبا (فلا ضمان في الاصح) لاحسانه بتقدمه لانه اسهل عليه مادام صغير بخلاف الاجنبى لتعديده كما رفق قلت قولهم هنالا نه اسهل بنا في ما رآه انما انه كلما أخر كان أخف ايلاما قلت لا منافاة لان المفضل عليه هنا بعد البلوغ ولا شك انه قبله اسهل منه بعده وثم حسابان يوم (١٠٢) الولادة ولا شك انه مع عدمه اخف منه مع حسابانه (وأجرته)

وبقية مؤنه (في مال المحتون) فان لم يكن له مال فعلي من عليه مؤته كالسيد (فصل) في حكم اتلاف الدواب (من كان مع) غير طير اذا لضمان باتلافه مطلقا لانه لا يدخل تحت اليد أى مالم يرسل المعلم على ما صار اتلافه طبعافيا يظهر ويؤيده قولهم يضمن بتسيب ماعلمت ضراوته ليلا ونهارا وافق البلقي في نحل قتل جملا بانه هدر لتقصير صاحبه دون صاحب النحل إذ لا يمكنه ضبطه فان قلت شرب النحل للعسل طبع له فهل قياس ما تقرر ضمانه بارساله عليه فشر به قلت الظاهر هنا عدم الضمان لان من شأن النحل ان لا يهتدى للارسال على شئ ولا يقدر على ضبطه ولا نظر لارساله لانه ضرورى لاجل الراعى وحينئذ لو شرب عسل الغير ثم مخ عسلا فهل هو لصاحب العسل يحتمل ان يقال لا أخذ من جعلهم شره للعسل المنتجس حيلة مطهرة له اذ هو صريح في استحالة ما شر به وان نزل منه فوراً ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به فكان

وليا كان أو غيره ان علم انه لا يحتمله اهمغنى (قوله ان ظن انه يحتمله) كان قال له أهل الخبرة يحتمله اهمغنى (قوله لم يلزمه قصاص الخ) ويجب عليه دية شبه العمد كما بحثه الزركشى مغنى وأسنى (قول المتن لا والد) أى ختنه في سن لا يحتمله اهمغنى (قوله وان علا) إلى الفصل في المغنى لا قوله وحر لئن وقوله كما رآه إلى المتن (قوله نعم عليه الدية مغلظة الخ) نعم تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتامل سم على حج اه ع ش (قول المتن فلا ضمان الخ) والبالغ المحجور عليه بسفاه ملحق بالصغير كما صرح به صاحب الوافى والمستقل إذا ختنه باذنه أخفى فهاه فلا ضمان وكذا السيد في ختنان رقيقه لا ضمان عليه اهمغنى (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص سم على حج ومنه ما يقع كثيرا ممن يريد ختنان ولده فيختن معه أيتاما قاصدا بذلك لإصلاح شأنهم واردة الثواب وينبغي ان الضمان على المزين كما علم من قولهم السابق وكذا خاتن الخ ومن أراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الختن وحيث ضمنه فينبغى ان يضمن بدية شبه العمد ولا قصاص للشبهة على ما مر في قوله نعم ان ظن الجواز الخ اه ع ش (قوله وبقيته مؤنه) إلى الفصل في النهاية (قوله فعلى من عليه الخ) ومنه بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لا ولى له خاص اه ع ش (قوله كالسيد) عبارة المغنى اما الرقيق فاجر ته على سيده ان لم يمكنه من الكسب لها اه (فصل) في حكم اتلاف الدواب (قوله في حكم اتلاف الدواب) أى وما يتبعه كمن حمل خطبا على ظهره ودخل به سوقا وان اريد بالدابة ما يشمل الأدمى دخل هذه لكن على ضرب من المساحة في قوله مع دابة لان من حمل هو والدابة لانه معها اه ع ش (قوله غير طير) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغنى لا قوله فيما يظهر إلى قوله وافتى (قوله مطلقا) أى ليلا ونهارا اه ع ش (قوله أى مالم يرسل الخ) راجع إلى قوله لاذلا ضمان باتلافه مطلقا وقوله المعلم بفتح اللام المشددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل (قوله على ما صار اتلافه الخ) أى فيضمن اه ع ش (قوله له) متعلق باتلافه والضمير راجع لما وقوله طبعاً أى للمعلم خبر صار (قوله جملا) أى مثلاً وقوله بانه أى الجمل وقوله لتقصيره أى حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل فى ملكه أو غيره اه ع ش (قوله فهل قياس ما تقرر) أى بقوله أى مالم يرسل الخ (قوله أن لا يهتدى) ببناء الفاعل وقوله ولا يقدر الخ ببناء المفعول عطف تفسير له (قوله وحينئذ) أى حين عدم الضمان (قوله لاذ هو) أى ذلك لجعل (قوله ويلزم من استحالة الخ) سياق في كلامه منعه (قوله لما لسه) أى النحل (قوله وأيضاً الخ) عطف على قوله أخذ الخ (قوله وهذا موجود هنا فاله الملك) سياق في كلامه منعه (قوله لما تقرر الخ) أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان الخ (قوله أنه غير مضمون) فيه ان عدم المضمونية إنما يتجه مع تلف العين لأمع بقائها اه سم (قوله ان كان) أى الخلط (قوله لما لسه) أى العسل

عليه م ر صرح (قوله نعم عليه الدية مغلظة) تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتامل (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص (فصل) من كان مع دابة او دواب ضمن اتلافها نفسا وما ليللا ونهارا الخ (قوله ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به) قد يقال ان اللازم كونه غير صفة لاذنا وذلك لا يقتضى خروجه عن ملكه كالموت فخر البيض المغصوب أو تخلل العصير ثم رأيت ما يأتى في الاحتمال الثانى (قوله انه غير مضمون) فيه ان عدم

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) لما لسه لالمالك هذا وايضا فقد مر زوال ملك المغصوب منه باختلاطه بما لا يتميز عنه وهذا موجود هنا فاله الملك ولا بدل هنا لما تقرر انه غير مضمون وان يقال نعم والاستحالة انما توجب تغير الوصف دون تغير الذات كما علم مما مر في النجاسة والخلط انما يزول به الملك ان كان ممن يضمن حتى ينتقل البدل لذمته وهنا لا ضمان فلا مزيل للملك على انالم نتيقن هنا خلطا لاحتمال ان لا عسل في جوف النحل غير هذا بل هو الاصل وان يقال ان قصر الزم بحيث تحيل العادة ان النازل منه غير الاول فهو لما لسه والا

(قوله لما لكها) أي النحل (قوله ولعل هذا) أي الاحتمال الأخير (قوله في الطريق) إلى قوله كما يعلم في المغنى وإلى قوله نظير ما مر في النهاية إلا قوله كما يعلم مما يأتي في مركبه وقوله أو عليها راكبان وقوله ولو رمحاً بطبعها على الأوجه وقوله كذلك إلى وما لو غلبته وقوله كما ذكر وقوله ومن ثم إلى لكن (قوله مثلاً) أي أو في سوق (قوله سواء كانت الخ) عبارة بالمغنى سواء كان مالها كاملاً مستاجراً أم ودعاً أم مستعيراً أم غاصباً أم (قوله أم غيره) الأولى أم بغيره كما في النهاية قال عرش قوله أم بغيره شمل المكره بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكره بكسر الراء لأنه إنما كرهه على ركوب الدابة لا على اتلاف المال لكن نقل عن شيخنا الزيادي أن قرار الضمان على المكره بكسر الراء أو المكره طريق في الضمان وعليه فلا فرق بين الأكره على الاتلاف والأكره على الركوب أم عرش (قوله ولو غيره مكف) وهذا ما إذا أكثره من وليه إنسان ليسوق دابته أو يقوده أو يرعاه أو اقتضت المصلحة إيجاره لذلك فقتضية ذلك أن الضمان على المصلي كركابه لمصلحة فأن استعمله صاحب الدابة في سوقها أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فينبغي أن يكون كالمؤار كركبه اجنبي أم بجري عن سم (قوله في مركبه) اسم فاعل (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد بعد عمله سم على حج وقد يقال اللقطة أمانة في يد واجدها والعبد ليس من أهل الولاية عليها فترك السيد لها في يده تفهيم منه ولا كذلك البهيمة أم عرش وقد يقال أيضاً أن اللقطة قد تصير مالاً للسيد بخلاف البهيمة (قوله ضمن الألف) كان الأولى تأخير عن قوله له يد (قول المتن ضمن الألف) (فرع) لو كان راكباً حماراً مثلاً ووراءه أحمش فأتلف شيئاً ضمنه كذا في فتاوى القفال رحمه الله تعالى أم عرش (قوله بجزء من أجزاءها) أشار به إلى أنه لا منافاة بين ما هنا وما يأتي من عدم الضمان بنحو بولها على ما يأتي فيه أم رشدي (قوله على العاقلة) عبارة بالمغنى تنبيه حيث أطلقوا ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة أم (قوله في ماله) المراد منه أنه لا يتعاقب بالعاقلة بل بذمته يؤديه من ماله فليس المراد بكونه في ماله أنه يتعاقب به كمتعاق الدين بالمرهون أم عرش (قوله لأن فعلها) إلى قوله ولو رمحاً في المغنى (قوله أو عليها راكبان ضمن الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة أو ركبها اثنان فعلى المتقدم دون الرديف كما قفى به الوالد رحمه الله تعالى لأن فعلها منسوب إليه أو يؤخذ من هذه العلة أن المتقدم لو لم يكن له دخل في تسيرها كريض وصغير اختص الضمان بالرديف سم وعرش ورشدي (أقول) وقد يؤخذ منها أيضاً أنها مالو تشارك في التسير فالضمان عليهما نصفين ويمكن أن يجمع بهذا بين كلام الشارح والمغنى وكلام النهاية (قوله أو هما) أي السائق والقائد (قوله وراكب) سئل بهض المشايخ عن أعمى راكب دابة وقاده بصير فأتلفت الدابة شيئاً فالضمان على أيهما فاجاب بأن الضمان على الراكب أعمى أو غيره أم سم (قوله وراكب) ظاهره ولو أعمى ونقله سم على المنهج عن الطبرلاوي ثم قال (فرع) لو ركب اثنان في جنبيها في كفي محاربتين فالضمان عليهما فلوركب ثالث بينهما في الظهر فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد أن يكون الضمان عليهم اثلاً وفاقاً للطبرلاوي أم وظاهره ولو كان الزمام بيد أحدهم أم عرش (قوله ضمن وحده) يؤخذ من

فهو لما لكها لأن نزوله منها سبب ظاهر في ملك مالها ولعل هذا هو الأقرب (دابة أو دواب) في الطريق مثلاً مقطوعة أو غيرها سائقاً أو قائداً أو راكباً مثلاً سواء كانت يده عليها بحق أم غيره ولو غير مكلف كما يعلم مما يأتي في مركبه وقائد سنده أم لا كما شمله كلامه فيتعلق متلفها برقبته فقط ويفرق بين هذا ولقطة أقرها يده فتلفت فانها تتعلق برقبته وبقيته أموال السيد بأنه مقصر ثم يتركها بيده المنزل منزلة يد المالك بعد عمله بها ولا كذلك هنا لا يقال القن لا يده لا نأقول ليس المراد باليد هنا التي تقتضي ملكاً بل التي تقتضي ضمناً وهو بهذا المعنى له يد كما هو ظاهر (ضمن اتلافها) بجزء من أجزاءها (نفساً) على العاقلة (ومالاً) في ماله (ليلاً ونهاراً) لأن فعلها منسوب إليه وعليه حفظها وتعهدها فان كان معها سائق وقائد أو عليها راكبان ضمننا نصفين أو هما أو أحدهما وراكب ضمن وحده لأن اليد له وخرج بقوله مع دابة

المضمونة إنما يتجه مع تلف العين لا مع بقائها (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد بعد عمله (قوله فان كان معها سائق وقائد الخ) سئل بهض المشايخ عن أعمى راكب دابة وقاده بصير فأتلفت الدابة شيئاً فالضمان على أيهما فاجاب بما نصه الضمان على الراكب أعمى أو غيره وعلى المتقدم من الاثنين الراكبين مثلاً أم وكان وجه تخصيص المتقدم من الراكبين أن سيرها منسوب إليه وإن كانت في يدهما بحيث لو تنازعا كانت بينهما وقد يقتضى هذا أنه لو نسب سيرها للمؤخر فقط كالمؤخر كان المتقدم نحو مريض لا حركة له محضون للمؤخر اختص الضمان بالمؤخر ثم قضية ما أفتى به في الأعمى أنه لا يعتبر في تخصيص الراكب بالضمان كون الزمام بيده بخلاف قول ابن يونس لعل تضمن الراكب إذا كان الزمام بيده فليتأمل إلا أن يفيد تضمن الأعمى بما إذا كان الزمام بيده (قوله ضمناً) هو أحد وجوه في الراكبين والآخر تضمن المتقدم فقط وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملي وإن كان لو تنازعا جعلت لهما أم (قوله ضمن وحده) يؤخذ

مالوا انقلبت بعد احكام نحو ربطها واتلفت شيئا فانه لا يضمن كاسيد كره ويستثنى من اطلاقه مالونخسها غير من معها فضمن اتلافها على
النخس ولور مو حاطبها على الاوجه مالم ياذن له من معها فعليه ولو كانت ذاهبة فردها (٢٠٣) آخر تعلق ضمان ما اتلفه بعد الرد به كذا

اطلقه بعضهم وينبغي
تقييده بما اذا كان رده
بنحو ضربها نظير النخس
فيما ذكر اما اذا اشار اليه
فارتدت فيحتمل ان لا ضمان
اذا الجاء حينئذ ومالو غلبته
فاستقبلها اخر فردها كما
ذكر فان الراد يضمن ما اتلفه
في انصرافها ومالو سقط
هو او مر كوبه ميتا على شيء
فاتلفه فلا يضمنه كمالو انفتخ
ميت فانكسره بضرورة
مخلاف طفل سقط عليها
لان له فعلا والحق الزركشي
بسقوطه بالموت سقوطه
بنحو مرض او ربح شديد
وفيه نظر والفرق ظاهر
ومالو كان راكبها يقدر
على ضبطها فاتفق انها غلبته
لنحو قطع عنان وثيق
واتلفت شيئا فلا يضمنه على
ما اخذه من كلامهم لعدم
تقصيره ومن ثم لو كانت
لغيره ولم ياذن له ضمن لكن
الذي اقتضاه كلام الشيخين
واعتمده البلقيني وغيره
الضمان نظير مامر في
الاصطدام بخلاف مامر
في غلبة السفينتين لراكبهما
لان ضبط الدابة يمكن بالاجام
وعلى الاول فيفرق بان ما هنا
اخف لاحتياج الناس اليه
غالبا بخلاف خصوص
الاصطدام لندرته وانباته
غالبا عن عدم احسان الركوب

هذا تضمنين الراكبة مع المسكاري القائد دونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الراكب اذا كان الزمام بيده
فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيده اسم على حجة وعبارته على المنهج يعلم بذلك ان الضمان على المارة التي تركب
الان مع المسكاري دون المسكاري مرام انتهى وهذا هو المعتمد اه عرش (قوله مالوا انقلبت الخ) وينبغي
عدم تصديقه في ذلك الا بينة اه عرش (قوله على النخس) اي ولو صغيرا من كان او غير من كان ما كان
من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره اه عرش (قوله بعد الرد به) اي بالرادم لم ياذن له من
معهما اخذا بما قدمه في النخس اه عرش عبارة الرشيدى انظر الى متى يستمر ضمانه وله ما دام مسيرها
منسوبا لذلك الراد فليراجع اه (قوله كذا اطلقه بعضهم) وكذا اطلقه النهاية كما مر (قوله اما اذا اشار اليها
الخ) وقد يتجه الضمان اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها اسم (قوله ومالو غلبته) الى قوله وفيه نظر في المغنى
(قوله كما ذكر) اي بنحو ضربها (قوله فالتلفه) اي السائط وقوله بخلاف طفل سقط عليها اي القارورة
فانه يضمن اه عرش (قوله والحق الزركشي الخ) اقره المغنى (قوله ومالو كان راكبها يقدر الخ) ينبغي ان
يتأمل هذا المقام غاية التأمل فان الذي اقتضاه كلام الشيخين من الضمان واعتمده البلقيني مصور يكون
الراكب لا يقدر على ضبطها كما نقله صاحب المغنى وهو كذلك في العز يز وغيره ومن تأمل تصويرهم وتعليله
لا يرتاب في ان المعتمد في هذه عدم الضمان كما اشار اليه القائل اخذ من كلامهم فهو اخذ شديد فليتأمل
حق تأمله اه سيد عمر عبارة المغنى خامسها اي المستثنيات لو كان الراكب لا يقدر على ضبطها فقصمت للاجام
وركت راسها فهل يضمن ما اتلفه قولان وقضية كلام اصل الروضة في مسئلة اصطدام الراكبين ترجيح
الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله ومن ثم لو كانت لغيره الخ) عبارة المغنى والاسنى ولور كصبي او
بالغ دابة انسان بلا اذن فغلبته فاتلفت شيئا ضمنه اه (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين) اعتمده
النهاية والشهاب الرملى (قوله وعلى الاول) اي عدم الضمان (قوله بان ما هنا اخف) الاول بان اخف
هنا (قوله ومالو اركب) الى قوله لكن هذا في المغنى الا قوله لا يضبطها مثلها وقوله لكن هذا الى وما ربطها
والى قوله واقى ابن عجيل في النهاية الا قوله كما مر في الغصب بقيد وقوله ومحل الى وخرج به (قوله اجنبى
الخ) قال في العباب وان اركبها الولي الصبي لمصلحة وكان بمن يضبطها ضمن الصبي والضمن الولي اه بجري
عن سم وفي الرشيدى عن الزركشي ما يوافقه (قوله لا يضبطها مثلها) ليس بقيد فالضمان على الاجنبى
مطلقا عرش ورشيدى (قوله لالنحو نوم) اي فانه يضمن عرش مغنى (قوله فلا يصح ايراده قد يقال

من هذا تضمنين الراكبة مع المسكاري القائد دونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الراكب اذا كان الزمام
بيده فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيدها (قوله اما اذا اشار اليها فارتدت فيحتمل ان لا ضمان) وقد يتجه الضمان
اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها (قوله ومن ثم لو كانت لغيره لم ياذن له ضمن) شرح الروض ولور كصبي
صبي او بالغ دابة رجل بغير اذنه فغلبته الدابة واتلفت شيئا فعلى الراكب الضمان بخلاف مالور كصبي المالك
فغلبته حيث لا يضمن في قول لانه غير متعذر صرح به الاصل (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين واعتمده
البلقيني الخ) عبارة الروض وان غلب المراكوب مسيره وانقلبت واتلفت لم يضمن اي لخروجه من يده وان
كانت يده عليها وامسك لجامها فركبت راسا فهل يضمن ما اتلفته قولان قال في شرحه قضية كلامه كاصله في
مسئلة اصطدام الراكبين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله واعتمده البلقيني) وافق به شيخنا
الشهاب الرملى (قوله وانقلبت دابته من يده وافسدت شيئا) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيمالو
غلبته لنحو قطع عنان وثاق لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين الخ يتحصل منهما الفرق بين غلبتها على الراكب
وبين انفلاتها وخرجها من يد غير الراكب وكان وجه الفرق وجود اليد في الاول عليها وعدم وجودها
مع العذر في الثاني تأمل (قوله لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده الخ) قد يقال ليس في كلام

ومالو اركب اجنبى بغير اذن الولي صيا او مجنو ناداة لا يضبطها مثلها فانه يضمن متلفها ومالو كان مع دو اب راع ففرقت لنحو هيجان ربح
وظلمة لالنحو نوم وافسدت زرعافلا يضمنه كمالو ندبغيره او انقلبت دابته من يده وافسدت شيئا لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده

عليه خلافا لمن زعمه ومالوربطها بطريق (٢٠٤) متسع باذن الامام أو نائبه كالمؤخر فيه لمصلحة نفسه وخرج بقولنا في الطريق مثلا من

ليس في كلام المصنف المعية حال الاتفاق سم على حج أي لكنه هو المتبادر منه وهو كاف في دفع الاعتراض اه عش (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهارا ولا ليلا سم على حج اه عش (قوله باذن الامام أو نائبه) أي بخلاف ما إذا كان بدون إذنها فيلزمه الضمان مطلقا اه معنى (قوله فلا يضمنه) ظاهره وإن كان غير مميز وقد توقف فيها لو دخل غير المميز باذن صاحب الدار فانه عرضه لاتلاف الكلب ونحوه وقد يؤخذ ضمانه بما ياتي فيها لو قال لصغير خذ من هذا التبن الخ اه عش (قوله إن علم) أي الداخل (قوله يمكن الاحتراز عنه) أي ولو لم يكن له طريق الاعليه وكان أعشى اه عش (قوله ومحل) أي محل عدم الضمان بالخارج (قوله وتحتها الخ) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان اه سم (قوله ولم يعرف بالضراوة) ينبغي ان يجري فيه قوله الآتي آنفا لكن ظاهر إطلاقهم الخ اه سم (قوله اوربطه) أي ربطا يكف ضراوته كما هو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتفت شيئا برجه فكلو لم يربطه كما هو ظاهر اه سم (قوله أو ملكه) انظره مع قوله قبله من دخل درابها كلب عقور أو دابة الخ ولعل الدابة فيسامر شأنها الضراوة اه رشیدی ويظهر ان قوله أو ملكه داخل في قوله السابق ولذا اقتصر المعنى على السابق (قوله فادخل) أي المؤجر (قوله لم يضمنه) لعلمه بالنسبة المكترى للتقصير اه عش عبارة سم ينبغي الا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحا لغلبة خروجهما ولا تفاهما وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتفت شيئا فلا ضمان أولا فالا لفرق وكل ذلك مشكل فليحذر اه سم أقول ان القيد المار في النصب كالصريح في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح أو ليلا ضمن من قوله أو مالورسلها في البلد الخ كالصريح في الضمان فيها لو ادخل دابته في داره الخ والله اعلم (قوله بعيده) عبارة هناك لم يضمن ما التفتته على المستاجر إلا ان غاب وظن ان البيت مغلق اه (قوله قيل يرد) الى قوله واقى في المعنى (قوله فانه يضمنهما) أي الصيد والشجرة ولا يشملهما نفسا ومالا اه سم (قوله بانها لا يخرجان عنهما) أي عن النفس والمال وهو لم يقل لآدمي اه معنى (قوله أي وقد ارسلاها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله اخذاعما ياتي في الضارية) أي بل هذه من افرادها لانها ضارية بالنسبة للنطح اه سم (قوله له) أي للضمان بالضارية (قوله الى تقييده) أي يعلم واضع اليد الضراوة (قوله مطلقا) أي عن القيود المذكورة بقوله إن كان النطح طبعها الخ (قوله كاعلم بامر) أي من قوله ومحل الخ (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم إذا حضر صاحب الاخرى ايضا اه سم (قوله فيضمنها) أي يضمن متلفها على حذف المضاف (قوله

دخل دارابها كلب عقور فعقره أو دابة فرفسته فلا يضمنه صاحبها ان علم بها وان اذن له في دخولها بخلاف ما اذا جهل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه ومحل كما يعلم بما ياتي فيها ليس تحت يده وتحتها ولم يعرف بالضراوة اوربطه وخرج به ايضا ربطها بموت أو ملكه فلا يضمن به متلفها اتفاقا ولو اجره دارا الا يتنا معينا فادخل دابته فيه وتركه مفتوحا فخرجت والتفت مالا للسكترى لم يضمنه كما مر في الغصب بعيده قيل يرد على قوله نفسا ومالا صيد الحرم وشجره وصيد الاحرام فانه يضمنها ويرد بانها لا يخرجان عنها واقى ابن عجل في دابة نطحت اخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد ارسلاها أو قصر في ربطها اخذا بما ياتي في الضارية لكن ظاهر إطلاقهم ثم لا فرق بين ان يعلم واضع اليد عليها ضراوتها ولا نعم لتعليمه له بقولهم اذ مثل هذه الى آخر ما ياتي يرشد الى تقييده والكلام في غير ما يدهو الا ضمن مطلقا كاعلم بما مر

المصنف اعتبار المعية حال الاتفاق (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهارا ولا ليلا (قوله وتحتها) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان وقوله ولم يعرف بالضراوة ينبغي ان يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي اول الصفحة لكن ظاهر إطلاقهم ثم الخ (قوله اوربطه) أي ربطا يكف ضراوته كما هو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتفت شيئا برجله فكلو لم يربطه كما هو ظاهر (قوله لم يضمنه) ينبغي الا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحا لغلبة خروجهما واتلافهما وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتفت شيئا فلا ضمان أولا فالا لفرق وكل ذلك يشكك فليحذر (قوله فانه يضمنها) أي ولا يشملها نفسا ومالا (قوله وقد ارسلاها) ظاهره ولو في وقت يعتاد الارسال فيه ويفرق بينها وبين غير الضارية حيث لا ضمان في ارسالها في وقت الارسال (قوله اخذاعما ياتي في الضارية) بل هذه من اقواها لانها ضارية بالنسبة للنطح (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى ايضا (قوله

وصرح العبادي فيمن ربط دابة بشارع فربط آخر اخرى بجانبها فعضت احدهما الاخرى على بان العاض ان كان هو الثانية ضمن صاحبها او الاولى فلا الا ان يحضر صاحبها فقط ولم يمنعها مع قدرته فيضمنها ولو اكترى من يتقل متاعه

على دابته وعادتها الضر او بشئ من اعضائها ولم يعلم به فالتف شيئا مع الاجير فالدعوى عليه لانها بيده لكن المالك غره بعدم اعلامه بها
فيرجع بما ضمنه عليه فان انكر الاجير اتلافها حلف على البت لان فعل الدابة منسوب لمن هي بيده ولوربط فرسه في خان فقال لصغير خذ من هذا
التبن واعلفها ففعل فرسته فمات وهو حاضرو لم يحذره منها وكانت رموحاضته على (٢٠٥) عاقلة (ولوبالت اوراثت بطريق فلتف به

نفس أو مال فلا ضمان)
والا لامتنع الناس من
المرور ولا سبيل اليه هذا
ما مشيا عليه هنا وهو
احتمال للامام والمنقول
عن نص الام والاصحاب
وجزم به في المجموع من
الضمان حيث لم يعتمد
المار المشي عليه لان
الارتفاق بالطريق
مشروط بسلامة العاقبة
قال الاذرعى وما هنا
لا ينكر اتجاهه لكن
المذهب نقل اه ويؤيد
الاتجاه قاعدة ان ما بالباب
مقدم على غيره لان الاعثناء
بتحرير ما فيه اكثر ومن
المقرر انهما لا يعترض
عليهما بمخالفتهما لما عليه
الاكثر ولما اشرت اليه
في شرح الخطبة (ويحترز)
المار بطريق (عمالا يعتاد)
فيها (ركض شديد في
وحل) اوفى بجمع الناس
(فان خالف ضمن ما تولد
منه) لتعديده كما لو ساق الابل
غير مقطورة او البقر والغنم
في السوق او ركب فيه مالا
يركب مثله الا في صحراء
ولان لم يكن ركض اما
الركض المعتاد فلا يضمن
ما تولد منه كذا قالاه

على دابته) اى المكترى (قوله ولم يعلم به) اى المستاجر الاجير (قوله ولوربط) الى قوله والمنقول في النهاية
(قوله فرسه في خان) اى مثلا (قوله فقال الخ) الفاء لطلق الترتيب اه ع ش (قوله ففعل) اى الصغير ويظهر
ان الفاء هنا للتعقيب العرفي (قوله وهو حاضرا الخ) انظر هل هو قيد وما وجه التقييد به اه رشيدى عبارة
ع ش مفهومه عدم الضمان اذا كان غائبا ولم يحذره وهى رموح سم على حج اقول وقد يتوقف فيه بانه
تسبب في اتلافه اه (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير حال الرمح بان رآها تر محه فلم يحذره فليراجع
اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله على عاقلة) اى الامر اه ع ش (قول المتن ولوبالت الخ) اى ولو واقفة اه
مغنى (قول المتن فلتف به نفس الخ) اى ولوبالزلق فيه ذهابها ع ش (قوله والا لامتنع) الى قوله ويؤيد
الاتجاه في المغنى لا قوله وجزم به في المجموع (قوله ولا سبيل اليه) اى الى المنع (قوله هذا) اى ما جزم
به من عدم الضمان انتهى مغنى (قوله ما مشيا عليه) اى في الشرح والروضة اه مغنى (قوله وهو
احتمال للامام) وهو المعتمد ولان زعم كثير ان نص الام والاصحاب الضمان نهاية اه سم وظاهر
قول الشارح الا ان يؤيد الاتجاه الخ اعتماده ايضا واعتمد المنهج والمغنى مانص عليه الام والاصحاب من
الضمان (قوله في غير هذا الباب) اى في باب الحج (قوله وجزم به) اى بما جريا عليه في غير هذا الباب
(قوله من الضمان) بيان لما جريا عليه الخ (قوله حيث لم يعتمد المار المشي عليه) فلو مشى قصدا على موضع
الروث او البول فلتف به فلا ضمان كما ذكره الرافعى ايضا هناك اه مغنى وقوله فلا ضمان اى قطعاً كما فى
ع ش وقوله هناك اى في باب الحج (قوله لان الارتفاق الخ) تعليل للضمان المنقول عن النص
والاصحاب (قوله وما هنا) اى من عدم الضمان (قوله ومن المقرر) الى قوله كذا قالاه في النهاية (قوله
ومن المقرر انهما لا يعترض الخ) لكن يشكل بمخالفة النص سم على حج وقد يقال المخالف يؤول النص
ويتمسك على ما ادعاه بنص اخر مثلاً اه ع ش (قوله لما اشرت اليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح
وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينص على ما صححه معظم الاصحاب نصها وهذا حيث لا دليل يعضد
ما عليه الاقلون والاتباع او من ثم وقع لهما اعنى الشيخين ترجيح ما عليه الاقل ولو لو واحد اى مقابلة الاصحاب
اه (قوله المار بطريق) الى قوله ومثله للبقينى في المغنى لا قوله وهو معاً الى المتن (قوله كما لو ساق الابل
الخ) قد علم بامراضمان مع الابل سائقا وغيره ولو مقطورة سم على حج اه ع ش (قوله او البقر والغنم
الخ) اى ولو واحدة اه ع ش (قوله لا فى الصحراء) كالدواب الشرسة اه ع ش (قوله فلا يضمن
ما تولد منه) فلوركضها كالعادة ركضاً ومحلا وطارت حصاة لعين انسان لم يضمن اه مغنى (قوله المنقول)
اى عن نص الام والاصحاب (قول المتن او بهيمة) اى عليها اه مغنى (قول المتن فسقط ضمنه) قال
الزركشى وقضية كلامهم تصوير المسئلة بما اذا سقط في الحال فلورق وساعة ثم سقط فمكن اسند خشبة
الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر اذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه مغنى (قوله
بنى مائلا) اى الى شارع او ملك غيره اه نهاية (قوله او ثم مال الخ) عبارة النهاية الا ان كان مستويا ثم
مال خلافا للبقينى اه (قوله حامل الخطب) اى على ظهره او على بهيمة (قول المتن سوقا) اى مثلاً اه

وهو حاضرا) مفهومه عدم الضمان اذا كان غائبا ولم يحذره وهى رموح فليتامل (قوله وهو احتمال
لل امام) وهو المعتمد رش (قوله ومن المقرر انهما لا يعترض عليهما بمخالفتهما لما عليه الاكثر) ومن
لكن يشكل بمخالفة النص (قوله كما لو ساق الابل غير مقطورة) قد علم بامراضمان مع الابل سائقا وغيره
ولو مقطورة (قوله ومرفى الجنابات ما يرد الثاني) يجوز ان يكون التمثيل على القول به

كالامام وفرعه الاذرعى على ما مر عنه في المتن فعلى مقابله المنقول يضمن به ايضا (ومن حمل خطبا على ظهره او بهيمة) وهو معها وسياتي حكمه ما لو
ارسلها (حكك بناء فسقط ضمنه) ليلاو نهار الوجود التلف بفعله او فعل دابته المنسوب اليه نعم ان كان مستحق الهدم ولم يتلف من الآلة شئ فلا
ضمان ومثله للبقينى ببناء بنى مائلا او ثم مال واضر بالمارة فيها ومرفى الجنابات ما يرد الثاني (وان دخل) حامل الخطب (سوقا فلتف به نفس او مال

مستقبلا كان أو مستدبرا (ضمنه) (إن كان زحام) أو لم يجد منعطف الضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي واعتمده الزركشي لتقصيره بفعل ما لا يعتاد (وإن لم يكن) زحام أو حدث وقد توسط السوق كما بحث (وتمزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمه إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه لان عليه الاحتراز منها (الاثوب) او متاع (٢٠٦) او بدن (اعمى) او معصوب العين (ومستدبر البهيمه فيجب تنبيهه) اى من ذكر فان لم يفعل ضمن

مغنى (قوله مستقبل) الى قوله لو به يعلم في النهاية والمعنى لا قوله إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه وقوله ولو مع زحام (قوله مستقبل كان الخ) اى ما تلف بذلك من النفس والمال (قول المتن ضمن إن كان زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرا بازقة مصر من دخول الجمال مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة او غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمال وان كثروا لانهم منسوبون اليه واما لو دفع الجمل بحمله مثلا على غيره فالتلف شيئا فالضمان على الدافع لا على من مع الدابة اه ع ش (قوله منعطف الضيق) عبارة غير منحر فالتلف وعدم عطف اه قال ع ش قوله وعدم عطف اى قريه فلا يكلف العود لغيرها اه (قوله لتقصيره الخ) علة للمتن (قوله او حدث وقد توسط السوق) عبارة غير او دخل السوق في غير وقت الزحام فحدث زحام اه (قوله إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه) الاولى حذفه فيظهر الاستثناء الآتى (قول المتن الاثوب اعمى) اى ولو مقبلا مغنى والاشبه ان مستقبل الخطب بمن لا يميز لصغر او جنون كالا عمى قاله الاذرعى ولو كان عاقلا او ملتفتا او مطرقا مفكرا ضمنه صاحب الخطب إذ لا تقصير حيثئذ نهاية اى ولو مفكرا فى امور الدنيا ع ش (قوله او معصوب العين) اى لمد ونحوه نهاية ومعنى (قوله من ذكر) اى الا عمى ومعصوب العين ومستدبر البهيمه (قوله فان لم يفعل) اى لم ينه ضمن الكل ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه اه ع ش (قوله كان وطى الخ) اى المار في السوق (قوله فالتلف) اى فعلى من وطى هو بهيمته نصف الضمان وقوله في الروضة ينبغي ان يقال ان انقطع مؤخر السابق فالضمان على اللاحق او مقدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق بردانه لا يشترط تساويهما في قوة الاعتماد وضعفه لعدم انضباطهما فسقط اعتبارهما ووجب احواله ذلك على السبين جميعا كافي المصطدين فانه لا عبرة بقوة مشى احدهما وقلة حركة الاخر اه نهايه (قوله لانه يفعلهما) اى فعل صاحب الثوب مثلا وفعل الواطى (قوله وان نبه فلم ينبهه) عبارة شرح الروض او مدبرا او اعمى ونهيهما فلم يحترز انتهت فراد الشارح فلم ينبهه لم يحترز لاعدم الشعور بالتنبيه اه سم (قوله وكعدم التنبيه) الى قوله كما بحثه البلقينى في النهاية الا قوله ولو بغير طريق وقوله على الاصح الى المتن (قوله وكعدم التنبيه الاصم) عبارة النهاية والمعنى والحق البغوى وغيره بما اذا لم ينبهه ما لو كان اصم اه (قول المتن وانما يضمه) اى صاحب البهيمه ما تلفته بهيمته اه مغنى (قول المتن بان وضعه بطريق) على بابه او غيره اه مغنى (قوله وان اذن له الامام الخ) ومنه ما جرت به العادة الان من احداث مساطب امام الحوانيت بالشوارع ووضع اصحابها عليها للبيع كالخضرية مثلا فلا ضمان على من اتلف دابته شيئا منها باكل او غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش (قوله وافقنى) الى قوله وكذا لو وضع في المغنى (قوله بان مثله) اى التعريض للدابة (قوله فزق) اى الخطب (قول المتن وان كانت الدابة وحدها الخ) هذا قسم قوله سابقا من كان مع دابة الخ اه مغنى (قوله اى من يده) الى قوله وقياسه في المغنى (قوله او غيره) الاولى او بغيره (قوله في نحو الوديع) اى كالا جبر (قوله ويرد) اى نزاع البلقينى بان هذا اى ان لا يرسلها الا بحفاظ عليه اى نحو الوديع (قوله بل العادة محكمة فيه الخ) اى في نحو الوديع اه ع ش فله ان يرسلها بلا حفاظ على العادة

(قوله او لم يجد منعطف الضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي الخ) عبارة شرح الروض وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منحر فاقضيه انه اذا لم يجد منعطف الضيق وعدم عطفه ضمن لانه في معنى الزحام نه عليه الزركشى اه (قوله اذا كان) اى لا بهه (قوله فلم ينبهه) عبارة شرح الروض او مدبرا او اعمى ونهيهما فلم يحترز اه فراد الشارح لم ينبهه لم يحترز لاعدم الامثال والشعور بالتنبيه

الكل الا ان كان من صاحب الثوب او المتاع فعلى من وطى هو او بهيمته ثوبه او مداسه فحذبه صاحبه ولو مع زحام فالتلف لانه بفعله ما به يعلم انه لا ضمان على الواطى الا فيما علم ان لفعله تائيرا فيه مع فعل الالبس فان تمحض فعلى احدهما فالحكم له وحده ولو علم تائير احدهما وشك في تائير الاخر اعتبر الاول فقط فيما يظهر ويحتمل تحكم القرينة القوية في ذلك وقد يدل له كلامهما وان نبه فلم ينبهه فلا وكعدم التنبيه الاصم وان لم يعلم انه اصم لان الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه (وانما يضمه) اى ما ذكر الحامل او من مع البهيمه (اذالم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق) ولو واسعا وان اذن الامام كما اقتضاه اطلاقهم لان الملحظ هنا تعرضه متاعه للضياع وهو موجود (او عرضه للدابة) ولو بغير طريق (فلا) يضمه لانه المضجع ماله وافقى الففال بان مثله مالو مر انسان بحمار الخطب يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا يضمه سابقا لانه المقصر بمروره عليه قال وكذا لو وضع

حطب بطريق واسع فربه انسان فتمزق به ثوبه (وان كانت الدابة وحدها) وقد ارسلها في الصحراء على الروضة اه وقال الرافي انه الوجه (فالتلف زرع او غيره نهار الم يضم صاحبها) اى من يده عليها بحق كوديع او اجير او غيره كغصب وان نازع البلقينى في نحو الوديع بان عليه ان لا يرسلها الا بحفاظ وردد بان هذا عليه من جهة حفظها لا من جهة اتلافها بل العادة محكمة فيه كالمالك (او لا يلا

ضمن) للحديث الصحيح ذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهارا والدابة ليلا ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو بحفظها فيها ضمن فيهما كما بحثه البلقيني وقياسه أنها لو جرت بعده فيهما لم يضمن فيهما مالم (٢٠٧) أرسلها في البلد فيضمن مطلقا خلافا لما

اقتضاه كلاهما في الدعاوى لمخالفته العادة وقضيته ان العادة لو اطردت به ادبر الحكم عليها ايضا كالصحراء الا ان يفرق بغلبة ضرر المرسلة بالبلد فلم تقو فيها العادة على عدم الضمان ويؤيده قول الرافعي ان الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها وحينئذ فيحمل تعليمهم بها على ان الغالب في سائر البلاد عدم إرسالها بالبلد فلم ينظر لعادة مخالفة لها بخلاف الصحراء فان العادة لم تستقر فيها بشيء على العموم فاناطوا بالحكم في كل محل بعادة أهله واستثنى من عدم الضمان نهارا المذكور في المتن ما اذا توسطت المراعى المزارع فارسلها بلاراع فانه يضمن ما افسدته ليلا ونهارا لان العادة حينئذ انها لا ترسل بلاراع ومن ثم لو اعتيد إرسالها بدون فلا ضمان كما صرحوا به وحينئذ فلا استثناء لان المدار في كل على ما اعتيد فيه ولا ينافي هذا ما قدمته في البلد لان العادة مختلفة غالبا هنا لاثم ومالو تكاثرت ففعجز أصحاب الزرع عن ردها فيضمن اصحابها كما رجحه البلقيني لمخالفته للعادة وما لو ربط دابة بطريق فيضمن متلفها نهارا وان اتسع الطريق مالم

أه رشدي (وله بعكس ذلك) عبارة المغنى والاسنى بارسال البهائم أو حفظ الزرع ليلا دون النهار اه (قوله انعكس الحكم) اي فيضمن مرسلا ما اختلفه نهارا دون الليل ابتداء لمعنى الخربول للعادة مغنى واسنى (قوله ضمن) اي اتلاف الدابة (قوله كما بحثه الخ) راجع للمعطوف فقط كما هو صريح المغنى والاسنى (قوله امالو ارسالها) الى قوله وقضيته في النهاية والمغنى الا قوله خلافا الى مخالفته (قوله مطلقا) اي ليلا ونهارا (قوله وقضيته) اي التعليل بمخالفة العادة (قوله ان العادة الخ) عبارة العباب نعم ان اعتيد ارسالها فيه اي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان انتهت اه سم واستظهره ع ش (قوله به) اي بارسالها الى البلد وحدها اه ع ش (قوله كالصحراء) لعله بدل منه ايضا (قوله ويؤيده) اي الفرق (قوله الرافعي ان الدابة الخ) قد يمنع التأييد بهذا لان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة اه سم (قوله بها) اي بمخالفة العادة (قوله في سائر البلاد) اي جميعها (قوله واستثنى) الى قوله واذا اخرجها في المغنى الا قوله كما صرحوا الى ومالو تكاثرت الى قوله ويحتمل عدمه في النهاية الا قوله ولا ينافيه الى ومالو تكاثرت وقوله ومالو ربطا الى ومالو ارسالها وقوله اخذ من كلام القاضي (قوله ولا ينافي هذا ما قدمته الخ) والمناقاة ظاهرة وقد اندفعها بما ذكره بعيد في الغاية (قوله في البلد) اي في المرسلة في البلد وحدها (قوله هنا) اي في المراعى المتوسطة بين ازارع لاثم اي ارسالها في البلد (قوله ومالو تكاثرت اي المواشي في النهار اه مغنى) (قوله ومالو ربط الخ) هذا مكرر مع ما قدمه في شرح بان وضعه بطريق ولذا اقتصر النهاية على ما هناك والمغنى على ما هنا (قوله بطريق) على باباه او غيره اه مغنى (قوله مالم ياذن الخ) اي كما تقدم اه سم (قوله من كلام القاضي) من انه اذا أرسلها في ملك الغير سواء كان ليلا او نهارا فهو مضمون لانه متعد في ارسالها اه مغنى (قوله واذا اخرجها الخ) كلام مستأنف (قوله عن ملكه الخ) عبارة المغنى وان نفر شخص دابة مسببة عن زرع فوق قدر الحاجة دخلت في ضمانه كما لو اقلت الريح ثوبا في حجره او جر السيل جبا فاقلاه في ملكه لا يجوز اخلاله وتضييعه بل يدفعه لملكه ولو لثابته فان لم يجد له فالخا كم فينبغي اذا نهرها ان لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تعود منه الى زرعها ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردها لملكها فان لم يجد له فالى الحاكم الا ان كان المالك هو الذي سببها فليحمل قهرهم اخرجها من زرعها ان لم يكن زرع محفوف بزرع غيره على ما اذا سببها المالك اما اذا لم يسببها فيضمنها مخرجا اذحقه ان يسلمها لملكها فان لم يجد له فالى الحاكم ويدفع صاحب الزرع الدابة عن زرعها دفع الصائل فان تنحت عنه لم يجز اخرجها عن ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره ولو دخلت دابة ملكه فرحتته فوات فكأن تلفها زرع في الضمان وعدمه فيفرق بين الليل والنهار اه بادي تصرف قال سم بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه مانصه ويتحصل من هذا ان ما سببها مال الكها يخرجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة وان لم تنفصل عن ملكه ضمنها وان مالم يسببها مال الكها يضمنها مطلقا ان اهمها بل يجب ردها لملكها او الحاكم وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسببها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيب في وقت اعتيد التسيب فيه والتسيب في غيره ثم راي الشارح تنبيه بعد عدم موافقة ما ذكره لما في الروضة وغيره افراد قوله الاتي ثم راي في الروضة وغيرها الخ ومع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وقضيته ان العادة الخ) عبارة العباب نعم ان اعتيد ارسالها فيه اي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان اه (قوله ويؤيده قول الرافعي ان الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها) قد يمنع التأييد بهذا لان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة (قوله مالم ياذن الخ) اي كما تقدم (قوله ايضا مالم ياذن له الامام في الواسع) فلا ضمان قال في شرح الروض قاله القاضي والبقوى اه والذي في اصل الروضة ولم

ياذن له الامام في الواسع ومالو ارسالها في موضع مقصوب فان تشرت منه لغيره وافسدته فيضمنه مرسلا ولو نهارا كما بحثه البلقيني أخذ من كلام القاضي واذا اخرجها عن ملكه فضاعت أو رمى عنها ما تااعا حمل عليها تعديا

ذلك ولم يسبها مال كسبها به
فيحتمل حينئذ الضمان لانها
حينئذ كسوب طير ته الرياح
إلى داره فيلزمه حفظها
واعلامه بها فوراً ويحتمل
عدمه والفرق أن الدابة
اختياراً بخلاف الثوب
وكلامهم في الامانة الشرعية
أقرب إلى الاول وهنا
أقرب إلى الثاني والاول
اوجه فان قلت يفرق ايضاً
بان له هنا غرضاً صحيحاً في
تقريع ملكه قلت ينجر
ذلك بان على مال كسبها اجرة
محلها كالمز في الوديعة أن
وجوب قبولها لا يمنع اخذ
أجرة حرزه ونحوه ثم
رأيت شارحاً أشار إلى
الاول بتقيد اخر اجها عن
ملكه بما اذا تألفت شيئاً
وظاهر ان خشية الاتلاف
مع العجز عن حفظها
كالاتلاف ثم رأيت في
الروضة وغيرها أن المالك
حيث سبها لم يضمن
باخراجها وإلا ضمن
لان المالك لما يقصر لزم
ردها اليه ان وجد وإلا
فالحاكم وظاهر تقيد هذا
بما قدمته ان الفرض انه
لم يخش من بقائها بملكه
اتلافها لشيء (الا ان لا
يفرض في ربطها) بان احكمه
واغلق الباب واحتاط على
العادة فخرجت ليلاً لنحو

الحاشية اه (قوله لافي نحو مفازة الخ) أما في نحو مفازة فوجها في الروض وقال في شرحه الوجه الضمان
سم وعش ورشيدى وخالفه في المغنى فقال الاوجه عدم الضمان لتعدى المالك وان قال بعض المتأخرين
الاوجه الضمان لتعدى الفاعل بالتضييع اه (قوله فيحتمل حينئذ الضمان الخ) عبارة النهاية فان الاوجه
فيه الضمان لانها حينئذ كسوب الخ (قوله كسوب طير ته الرياح الخ) ولو سقط شيء من سطح غيره يريد
ان يقع في ملكه فدفعه في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كقوله البغوي في فتاويه مغنى واسنى وفي
الروض مع شرحه وان تنخم في ممر حمام فزلق بها اي بنخامته رجل فتلف ضمنه اه (قوله عدمه) اي
عدم الضمان (قوله إلى الاول) اي الضمان وقوله إلى الثاني اي عدم الضمان (قوله يفرق) اي بين الدابة
والثوب وقوله هنا اي في الدابة (قوله كما مر في الوديعة الخ) اي لما مر (قوله إلى الاول) اي الضمان (قوله
بتقيد اخر اجها من ملكه الخ) اي ففهمه انه لا يجوز اخر اجها من ملكه اذ لم تألف شيئاً فيضمنها مخرجها
حينئذ (قوله وظاهر الخ) جواب عما يقال ان ما في كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل لا الحاشية
منه التي هي المدعى (قوله كالاتلاف) اي فلا يكون اخر اجها لها عند خشيتها الاتلاف مضمناً اه عش
اي مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن باخراجها) اي بقدر الحاجة فقط كما مر عن الروض والمغنى
وسياق في الشارح (قوله وإلا) اي وان لم يسبها مال كسبها (قوله تقيد هذا) اي قول الروضة وإلا ضمن
(قوله ان الفرض الخ) بيان لما (قول المتن إلا ان يفرض الخ) استثناء من قول المصنف او ليل ضمن (قوله
بان احكمه) إلى قول المتن وكذا ان كان في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى المتن (قوله بان احكمه الخ) عبارة المغنى
بان احكمه فانحل او غلق الباب عليها ففتحه لص او انهدم الجدار فخرجت ليلاً فتلفت زرع الغير
فلا ضمان لعدم التقصير منه اه (قوله لعدم تقصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك
فيحتمل تصديق المالك في انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر

يتعرض للفرق بين ربطه باذن الامام أو دون اذنه اه (قوله لافي نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجها في
الروض وفي شرحه ان الاوجه الضمان وعبارة الروض وان حمل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا اذن وغاب
فالقاه الرجل عنها وادخل دابته زرع غيره بلا اذن فاخرجهما من زرع اي فوق قدر الحاجة كما في شرحه في
الضمان وجها اه قال في شرحه احدهما لا لتعدى المالك والثاني وهو الاوجه نعم لتعدى الفاعل بالتضييع
اه (قوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسبها مال كسبها) في الروض وشرحه مانصه وان نفر شخص دابة
مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها اي دخلت في ضمانه كما لو ألقى الريح ثوباً في حجره او جر السيل حياً
فالقاه في ملكه لا يجوز اخر اجها وتضييعه فينبغي اذا نفرها ان لا يبلغ بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر
الذي يعلم انها لا تعود منه إلى زرع اه ثم قال وكذا يجب على الشخص رد دابة دخلت ملكه إلى مال كسبها فان
لم يجدده فإلى الحاكم إلا ان كان المالك هو الذي سبها فليحمل قوله فيما مر اخرجهما من زرع محفوفاً بزرع
غيره على ما اذا سبها المالك والا بان لم يسبها فيضمنها المخرج لها اذ حقه ان يسلمها للمالك فان لم يجدده فإلى
الحاكم اه وقوله فيما مر إشارة إلى الموضع الاول ويتحصل من الموضعين ان ما سبها مال كسبها مخرجها بقدر
الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة ضمنها وان لم يسبها مال كسبها يضمنها مطلقاً
ان اهلها بل يجب ردها للمالك او الحاكم قالا ويدفعها صاحب الزرع عن الزرع دفع الصائل فان تنحت عنه
لم يجز اخر اجها عن ملكه لان شغلها مكانه وإن كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره اه وظاهر
هذا امتناع اخر اجها عن ملكه وان سبها المالك وهو ظاهر كلام الشارح في شرح الارشاد ايضاً وعلى هذا
فن فوائد هذا الموضع من الموضع الاول بيان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تغييرها وان لم تنفصل عن ملكه
فليتأمل وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسبها المالك
الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيب فيه والتسيب في غيره ثم رأيت الشارح تنبه
بعد عدم موافقة ما ذكره في الروضة وغيره اذ قوله الاتي ثم رأيت في الروضة وغيره الخ ومع ذلك هو

وكذا لو خلاها بمحل بعيد لم يعتد ردها منه للنزول كما نقله البلقيني واعتمده ويؤيده قولهم لو (٣٠٩) بعد المريع عن المزارع وفرض انتشار

البهائم إلى أطرافها فلا ضمان على مرسلها إليه لما اتلفتة مطلقا لتفاء تقصيره (أو) فرط مالك ما اتلفتة كان عرضه أو وضعه بطريقةها (أو) (حضر صاحب الزرع) مثلا (وتهاون في دفعها) عنه لتفريطه نعم إن حلف محله بالمزارع ولزم من إخراجها منه دخولها لها لزمه بإبقاؤها بمحلها ويضمن صاحبها ما اتلفتة أي قبل تمكنه من نخور ربط فها فيها يظهر ولا فهو المتلف لما له ولو كان الذي بجانبه زرع مال كما فهل له إخراجها إليه فيه تردد ويتجه أنه لا يخرجها إليه لأنه لا ضرر عليه في إبقائها بمحلها لما تقرر أن مال كما يضمن متلفها وأفهم قوله وتهاون أن له تنفيرها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ولو داخل ملكه ضمن ما لم يكن مال كما سيبها كامر (وكذا إن كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحا في الأصح) لأنه مقصر بعدم غلقه (وهرة تلف طير أو) طعاما إن عهد ذلك منها) مرتين أو ثلاثا على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يظهر ثم رأيت شارحا اعتمده وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة وقال أنه قضية كلامهما وكأنه أخذه

تصديق صاحب الزرع لأن الاتفاق من الدابة وجد واقتضاؤه الضمان هو الأصل حتى يعلم ما يخالفه اه ع (قوله وكذا) إلى قوله ويؤيده في المغني (قوله وكذا لو خلاها) أي لا يضمن اه ع (قوله لم يعتد ردها) أي لم تجز العادة بردها اه مغني (قوله ويؤيده قولهم الخ) فيه توقف (قوله وفرض انتشار البهائم الخ) يظهر أنه بصيغة المصدر عطف على المريع أي وبعد احتمال انتشار البهائم الخ (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا (قوله كان عرضه أو وضعه بطريقةها) هذا مكرر مع قول المتن سابقا فإن قصر بان وضعه بطريق الخ عبارة المغني أو فرط في ربطها لكن حضر الخ وهي أحسن (قول المتن وتهاون في دفعها) أي حتى اتلفتة فلا يضمن على الصحيح وإن أشعر كلامه الجزم به اه مغني (قوله عنه لتفريطه) إلى قوله أي قبل تمكنه في المغني (قوله أن حلف محله الخ) عبارة المغني أن كان زرع محفوقا بمزارع الناس ولولم يمكن إخراجها إلا بادخالها من رعة غير لم يجز له أن يقي مال نفسه بمال غيره بل يصبر ويغرم صاحبها اه (قوله دخولها) أي الدابة لها أي للزراع وإن كان ما في المزارع دون قيمة الذي هي فيه كقصب وغيره اه ع (قوله أي قبل تمكنه) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في العادة اه ع (قوله من نخور ربط فها) أي ربط لا يؤدي إلى إتلاف الدابة فإن فعل بها ما يؤدي إلى ذلك ضمنها وإذا اختلف المالك والدافع في ذلك فالمدق الدافع لأنه الغارم اه ع (قوله ويتجه أنه لا يخرجها إليه) زاد النهاية عند تساويهما اه أي تساوى الزرعين في القيمة ع (قوله السيد عمر بعد ذكر قول النهاية المذكور فليتأمل اه أي فانه يفهم جواز الإخراج عند نقصان زرع مال كما قيمة الزرع الذي هي فيه (قوله أن له تنفيرها عن زرع بقدر الحاجة الخ) الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فإن نقر مسية عن زرع فوق الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مال كما فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سبيها فليحمل قولهم إخراجها من زرع على ماسيها المالك وإلا فيضمن اه قال في شرحه إذ حقه أن يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم انتهى وعبرة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر إذا شك هل سبيها المالك أو لاهل يحمل على المسية أولا وكيف الحكم اه سم أقول ولا يبعد أن يقال الأصل عدم النسيب فيحمل عليه ثم إذا تبين خلافه فيؤتى حكمه وان اختلفا فالمدق صاحب الزرع كامر عن ع (قوله كامر) انظر في أي محل مر سم أقول لعله أراد ما قدمه في شرح أو ليلا ضمن من قوله فاذا أخرجها من ملكه إلى المتن (قوله لأنه مقصر) إلى قوله وشيخنا في المغني (قوله وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة) واقفه النهاية وقال ع (قوله هو المعتمد اه) قول المتن أو طعاما) أي أو غيرهما أن عهد ذلك منها أي عهد المالك ونحو ذلك منها اه مغني (قوله وما قست عليه) أي من تعلم الجارحة (قوله يعني من يأويها) أي فليس ملكها قيدا حتى لو كانت مملوكة للغير وآواها غيره تعلق الضمان به وإلا فاهرة تملك كاصحروا به وهو ظاهر لأنهما من جملة المباحات تملك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكم كذلك اه رشدي أقول ويصرح بما قاله قول شرح الروض وقوله مال كما مثال والمراد من يأويها اه ثم قال الروض والفواسق الخمس لا تعصم ولا تملك ولا اثر ليدفيا باختصاص اه وقال شارحه والحق بها الإمام المؤذيات بطباعها كالأسد والذئب اه (قوله من يؤويها) الأنسب لما بعده من يأويها من باب الأفعال كما عبر به النهاية (قوله أي قاصدا إلى أياها) أي بحيث لو غابت تفقدها وقتش عليها اه

لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية فليتأمل (قوله ما لم يكن مال كما سبيها كامر) أنظر في أي محل مر هذا ثم اعلم أن الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فإن نقر مسية عن زرع فوق الحاجة ضمنها اه ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مال كما فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سبيها فيحمل قولهم إخراجها من زرع على ماسيها المالك والاتضمن اه قال في شرحه إذ حقه أنه يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم اه وعبرة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر

(٣٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) من العادة في الحيض وما قست عليه أنسب بما هنا كالا يخفى (ضمن مال كما)

يعني من يؤويها مادام من لم يملكها مؤويا لها أي قاصدا إلى أياها بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر (في الأصح ليلا ونهارا)

أدمل هذه ينبغي أن يربط ويكف شره ليلا ونهارا فعدم إحكام ربطه تقصير ومن ثم كان مثله في ذلك كل حيوان عرف بالاضرار وإن لم يملك فيضمن ذو جمل أو كلب عقور ما يتلفه إن أرسله أو قصر في ربطه وإنما لم يضمن من دعاه لداره وبابها فهو كلب عقور مربوط لم يعله به فافتقره لتقصير المدعو بعدم دفعه بنحو عصا مع ظهوره وعدم تقصير ذي اليد بربطه بخلاف مدعو لدارها بئر معطاة أو محلها مظلم أو المدعو به بنحو عصى لأن الداعي حينئذ هو المقصر بعدم إعلام المدعو بها إذ لا حيلة له حينئذ في الخلاص منها (والا) بعد ذلك منها (فلا) يضمن (في الأصح) لأن العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التي عهد منها ذلك إلا حالة عدوها فقط أي أن لم يمكن دفعها بدون القتل كالصائل كما دل عليه كلام الشيخين وجوزه القاضي مطلقا كالقواسم الخمس وردوه بان ضاروتها عارضة ومحل الخلاف في غير الحامل إذ لا جناية من حملها كذا قيل وفيه نظر ويلزم قائله أن الدابة الحامل لو صالت على إنسان لا يدفعها وهو بعيد جدا فالوجه جواز الدفع بل وجوبه ولا نظر للحمل وإن قلنا أنه يعلم لانا لم نتيقن

حياته وتبعنا ضارها لو لم يدفعها فروعى والله أعلم (كتاب السير)

عش (قوله إن أرسلها الخ) نعم لوربطها فانفلتت بغير تقصير منه فلا ضمان نهاية أي ويصدق في ذلك عش (قوله إذ مل هذه) إلى قوله ولو لم يضمن في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وإن لم يملك (قوله كان مثله كل حيوان) أي فيضمن ذو اليد ما يتلفه ذلك الحيوان وإن سلبه لصغير لا يقدر على منعه من الاضرار بخلاف ما إذا سلبه لمن يقدر على حفظه فانلف شيئا فالضمان على من هو بيده كما علم من قول المصنف من كان مع دابة الخ اه عش (قوله عرف بالاضرار) كالجمل والحمير والذين عرفا بعقر الدواب وانلافها اه مغنى (قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه إذ لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرسالها فقد يخالف قوله السابق املوا أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم او مفروض في إرساله في الصحراء اه سم عبارة عميرة على المنهج قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا أي فانه إن كان مما لا يعتاد ربطه كالحرة لم يضمن مطلقا والا ضمن نهارا لا ليلا كما فهم بالاولى اه (قوله بها) أي بالدار أي في داخلها (قوله به بنحو عصى) الجملة خبر المدعو (قوله بعد ذلك) إلى قوله كما دل عليه في النهاية والمغنى (قوله أي أن لم يمكن الخ) عبارة النهاية حيث تعين قتلها طريقا لدفعها والادفعها كالصائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة القطط وتكرر ذلك منها اه قال عش أي اما إذا لم يتعين بان امكن دفعها بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالاضرب فلا يخف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الحرة صغيرة لا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بان يخرجها من البيت ويغلقه دونها أو بان يكررها دفعها عنه مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا اه (قوله وجوزه القاضي) أي القتل مطلقا أي في حالة عدوها وغيرها امكن دفعها بدون القتل ام لا قال الشارح في الامداد وكان ابن عبد السلام اعتمده حيث ائق بقتل الهر إذا خرج اذاه عن العادة وتكرر منه واخاره الاذرى في هره مهمل لا مالك له إلحاقه بالكلب العقور ورجحه المملوك ايضا لانه لا تبقى له قيمة مع ظهور افساده اه (قوله فالوجه جواز الدفع) وفاقا للنهاية عبارتها وشمل ما تقرر مالو كانت حاملا فتداعى أو وإن سقط حملها كالحامل وهي حامل وسل البلقين عما جرت به العادة من ولادة حرة في محل وتالف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يوايهل يضمن مالك المحل متلفها واجاب بعدمه حيث لم تكن في بدا احد ولا ضمن ذواليد (خاتمة) لو دخلت بقرة مثلا مسيبة ملك شخص فاخرجهما من موضع يعسر عليها الخروج منه فنلتت ضمناها ولو ضرب شجرة في ملكه ليقطعها وعلم انها إذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلمه القاطع به فسقطت عليه فانلفته ضمته وإن دخل ملكه بغير إذنه فان لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم بذلك الإنسان ايضا ولم يعلم به لكن اعلمه القاطع به او لم يعلم به لم يضمنه إذ لا تقصير منه ولو حل قيد دابة غيره لم يضمن ما يتلفه كالحمل الحرة واخذ المال غيره أو اتلفت الدابة المستعارة أو المبيعة قبل قبضها زرعا مثلا للمالكها ضمته المستعير والبائع لانها في يديهما أو انلفت ملك غيرهما فان كان الزرع للبائع لم يضمنه وإن كان ثمن الدابة لانها اتلفت ملكه وبصير قابض الثمن بذلك كما مر في حمل وسل القفال عن حبس الطيور في اقفاص لسباع اصواتها وغير ذلك فاجاب بالجواز إذا تعهد هامل الكها بما تحتاج اليه لانها كالبهيمة تربط مغنى وكذا في الروض مع شرحه لا قوله وسل القفال الخ (كتاب السير)

إذا شك هل سبها المالك أو لاهل تحمل على المسبية أو لا وكيف الحكم (قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه إذ لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرساله فقد يخالف قوله السابق املوا أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم او مفروض في إرساله في الصحراء اه وفيه نظر لأن الظاهر أن ما نحن فيه لا فرق فيه بين الارسال بالبلد والصحراء فليتامل

(كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة والمقصود منها هنا اصاله الجهاد وإن جزم الزركشي بأن وجوبه (٢١١) وجوب الوسائل لا المقاصد إذ المقصود منه

الهداية ومن ثم لو أمكنت
بإقامة الدلائل كانت أولى منه
وقوله الهداية لا يرد عليه
أنهم لو بذلوا الجزية لزم
قبولها لأن هذا خاص بمن
يقبل منه على أن هدايتهم
لا سيما على العموم بمجرد
إقامة الدليل نادرة جدا بل
محال عادة فلم ينظروا إليها
وكان الجهاد مقصود لا
وسيلة كما هو ظاهر كلامهم
وترجه بذلك لاشتاله على
الجهاد وما يتعلق به المتلقي
تفصيل أحكامه من سيرته
ﷺ في غزواته وهي
سبع وعشرون غزوة قاتل
في ثمان منها بنفسه بدر
وأحد المريسع والخندق
وقريظة وخيبر وحنين
والطائف وبعث ﷺ
سبعاً وأربعين سرية وهي
من مائة إلى خمسمائة فما زاد
منسربون فسين مهملة إلى
ثمانمائة فما زاد جيش إلى
أربعة آلاف فما زاد جحفل
والخمس الجيش العظيم
وفرقه السرية تسمى بعشا
والكتيبة ما اجتمع ولم
ينتشر وكان أول بعوته
ﷺ على رأس سبعة أشهر
في رمضان وقيل في شهر
ربيع الأول سنة ثنتين من
الهجرة والاصل فيه الآيات
الكثيرة والاحاديث

بكسر السين وفتح المثناة التحتية اه معنى (قوله جمع سيرة) إلى قوله وإن جزم في النهاية (قوله وهي) أي
لغة اه ع ش (قوله والمقصود الخ) عبارة المعنى وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد وأحكامه اه (قوله
وإن جزم الزركشي بأن الخ) وافقه المعنى (قوله إذ المقصود منه الهداية) أي وما يتبعها من الشهادة أو ماقتل
الكفار فليس بمقصود اه معنى (قوله وقوله) أي الزركشي (قوله قبولها) أي الجزية (قوله
لأن هذا) أي لزوم القبول (قوله بمن تقبل منه) احتراز عن عابدين وخوثن وأصحاب الطوائف وغيرهم بما يأتي
في الجزية (قوله على أن هدايتهم) أي الكفار (قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو
أمكنت كما لا يخفى اه سم أي لأن الشرطية لا تقتضي وجود المقدم بل في تعبيره بل وإشارة إلى امتناعه (قوله
فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقاً فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو (قوله وكان الجهاد مقصوداً الخ) هذا
لا يتفرع على العلاوة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة من الجهاد
فلتأمل واعلم أن كون المقصود منها هنا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى اه سم وقوله كونها
مقصودة الخ لعل أصله عدم كونها الخ ثم سقط لفظة عدم من قلم الناسخ (قوله وترجه بذلك الخ) أي ترجم
المصنف هذا الباب بالسير لا بالجهاد أو بقتال المشركين كما ترجمه بعضهم لأن الجهاد متعلق من سيرته ﷺ
في غزواته اه معنى (قوله تفصيل أحكامه) أي الجهاد (قوله من سيرته الخ) الأولى سيره بالجمع أي
من أحواله كما وقع له ﷺ في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض اه بجري من
العزيزي (قوله قاتل في ثمان منها الخ) عبارة المعنى في تسع بنفسه كما حكاه الماوردي اه وكذا في ع ش عن
شرح مسلم بزيادة الفتح على أن مكة فتحت عنوة وفي البجيري بعد ذكر كلام الشارح ما نصه فيه نظر لما في شرح
المواهب عن ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد ولم يقتل أحد إلا أن بن خلف فيها اه إلا أن يراد أن
أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال بخلاف غيرهما فلم يقع فيه قتال منه فيها ولا منهم اه (قوله وهي) أي
السرية من مائة إلى خمسمائة عبارة القاموس من خمسة أنفس إلى ثلثمائة أو أربع مائة اه وسياق في السير
عن المعنى والرشيدي ما يوافقه (قوله فازاد منسراخ) عبارة القاموس والمنسركمجلس ومنبر من الخيل
ما بين الثلاثين إلى الأربعين أو من الأربعين إلى الخمسين أو إلى الستين أو من المائة إلى المائتين وقطعة من
الجيش تمر قدام الجيش الكثير اه (قوله جحفل) كجعفر (قوله الجيش العظيم) لأنه خمس فرق المقدمة
والقلب والميمنة والميسرة والساقة اه قاموس (قوله على رأس سبعة أشهر) أي من الهجرة فيكون في
السنة الأولى منها لأنها في ربيع الأول اه سيد عمر ولعله أطلع على نقل ورواية وإلا فظاهر السياق أن
قول الشارح سنة ثنتين الخ راجع إليه ايضاً (قوله والاصل فيه) عبارة المعنى والاصل فيه قبل الإجماع آيات
كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقاتلوا المشركين كافة واقبلوهم حيث وجدتموهم وأخبار كخبر الصحيحين
أمروا أن يقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وخبر مسلم لغدوة أروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما
فيها وقد جرت عادة الأصحاب تبعاً للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يذكر ما مقدمة في صدر هذا الكتاب
فلنذكر نبذة منها على سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله ﷺ يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين
سنة وآمنت به خديجة رضي الله تعالى عنها ثم بعدها قيل على رضي الله تعالى عنه وهو ابن تسع وقيل ابن عشر
وقيل أبو بكر وقيل زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهما ثم أمر ببلوغ قومه بعد ثلاث سنين من مبعثه وأول
ما فرض الله تعالى عليه بعد الإنذار والدعاء إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم
نسخ بما في آخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس إلى بيت المقدس ليلة الأسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين

(قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو أمكنت كما لا يخفى وقوله فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقاً
فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو وقوله وكان الجهاد مقصوداً الخ هذا لا يتفرع على العادة المذكورة إذ لا يلزم
من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة في الجهاد فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها هنا

الصحيحة الشهيرة وأخذ منها ابن أبي عسرون أنه أفضل الأعمال بعد الإيمان واختاره الأذري و ذكر أحاديث صحيحة
بمصرحة بذلك وألها الا كثرون يحملها على خصوص السائل أو المخاطب أو الزمن (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قبل الهجرة متمتعاً بالذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والانداز والصبر على أذى الكفار تالفاهم ثم بعدها أذن الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهى عنه في نيف وسبعين آية إذا ابتداهم الكفار به فقال وقتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم وصرح عن الزهري أول آية نزلت في الأذن فيه أذن (٢١٢) للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي أذن لهم في القتال بدليل يقاتلون ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم بقوله فإذا

الأنسلخ الأشهر الحرم الآية ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على الإطلاق بقوله أنفروا خفافاً وثقالاً وقاتلوا المشركين كافة وهذه هي آية السيف وقيل التي قبلها وقيل هما إذا تقرر ذلك فهو من حين الهجرة كان (فرض كفاية) لكن على التفصيل المذكور أجماعاً بالنسبة لفرضيته ولأنه تعالى فاضل بين المجاهدين والقاعدتين ووعده كلا الحسنيين بقوله لا يستوى القاعدون الآية والعاصي لا يبعد بها ولا يفاضل بين ماجور ومازور (تنبيه) ما حملت عليه إطلاقه هو الوجه الذي دل عليه النقل وأما ما اقتضاه صنيع شيخنا في شرح منبهه أنه من حين الهجرة كان يجب كل سنة فبعد مخالف لكلامهم (وقيل فرض عين) لقوله تعالى لا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً والقاعدون في الآية كانوا أحراراً وردوه بأن ذلك الوعيد لمن عينه صلى الله عليه وسلم لتعين الإجابة حينئذ أو عند قلة المسلمين وبأنه لو تعين مطلقاً لتطل المعاش (وأما بعدهم للكفار) الحريين (حالاً) أحدهما يكونون

وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بسنتين تقريباً وفرضت الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وقيل في السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حولت القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتداء صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيدا الأضحية ثم فرض الحج سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر واعتمر أربعاً وعشرين من رجب في ربيع الأول فقام بها عشر أياماً بالاجماع ثم أمر به إذا ابتدأ به الحج (قوله في نيف وسبعين آية الحج) متعلق بنهي أهـ عـش (قوله في غير الأشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لكنهم أبدلوا رجباً بشوال وكانوا تعاهدوا على عدم التنقل فيها كما يعلم من كلام البيضاوي أهـ عـش (قوله على الإطلاق) أي من غير تقييد بشرط ولا زمان مغنى وأسنى (قوله وهذه) أي آية وقاتلوا المشركين الحج وقوله وقيل التي قبلها وهو قوله تعالى أنفروا خفافاً وثقالاً عـش (قوله على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الحج سم ورشيدى أي من الأحوال الثلاثة (قوله أجماعاً الحج) عبارة المغنى أما كونه فرضاً فبالاجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى لا يستوى القاعدون الحج (قوله ما حملت عليه) أي التفصيل المذكور (قوله وأما ما اقتضاه صنيع شيخنا الحج) صدر في شرح المنهج بالإطلاق ثم ذكر في الآخر التفصيل فينزل ذلك الإطلاق عليه بقرينة السياق ويسقط اعتراضه أهـ سيد عمر (قوله لقوله تعالى) إلى قوله هذا ما صرح في النهاية (قوله والقاعدون الحج) عبارة المغنى وقائله قال كان القاعدون حراساً للمدينة وهو نوع من الجهاد أهـ (قوله وردوه بأن ذلك الوعيد لمن عينه) وقال السهيلي كان فرض عين على الأنصار دون غيرهم لأنهم بايعوا عليه قال شاعرهم

نحن الذين بايعوا محمداً * على الجهاد ما بقينا أبداً

وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بأن أحاط عدو بالمسلمين كالأحزاب من الكفار الذين تحزبوا حول المدينة فإنه مقتضى لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالان خلاف ما يوهمه قوله أي المصنف وأما بعد الحج أهـ مغنى (قوله مستقرين) إلى قوله هذا ما صرح في المغنى الأقول المؤمنين إلى وأما بأن وقوله بشرطه وقوله وظاهر إلى وأقله ثم قال وما ذكره المصنف محله في الغزو وأما حراسة حصون المسلمين فتعين فوراً أهـ (قوله) وأما بأن يدخل الإمام الحج ظاهره سقوط الفرض بأحد الأمرين من تشحين الثغور ودخول الإمام الحج قال مروى وهو المذهب لكن الشهاب البرلسي رد ذلك وله فيه تصنيف أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الأمرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك عـش ورشيدى وسيأتى عن سم مثلاً (قوله) أو نائبه بشرطه (له) المشار إليه بقوله السابق أنفاً وتقليد ذلك للأمراء المؤمنين الحج أهـ عـش وتحتل أن المشار إليه قوله الاتي في آخر السوادة وشرطه الخ فيكون راجعاً إلى الإمام أيضاً (قوله هذا) أي قوله ويحصل أما بتشحين الثغور الحج (قوله وصرىحه) أي هذا الجهاد لا يتأق وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى (قوله لكن على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم

أي كونهم (ببلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئاً (ة) الجهاد حينئذ (فرض كفاية) أجماعاً كما نقله القاضي عبد الوهاب أو ويحصل أما بتشحين الثغور وهي محال الخوف التي تلي بلادهم بمكافئين لهم لو تصدوا مع إحكام الحصون والحنادق وتقليد ذلك للأمراء المؤمنين المشهورين بالشجاعة النصيح للمسلمين وأما بأن يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجيش لقتالهم وظاهر أنه إن أمكن بعثها في جميع نواحي بلادهم وجب وأقله مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لأنه محمول عليه وصرىحه الاكتفاء

بالاول وحده ونوزع فيه بانه يؤدى الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا ويرد بان الثغور اذا شئت كما ذكر كان في ذلك اخذ لشوكتهم وإظهار لقهرهم بعجزهم عن الظفر بشيء منا ولا يلزم عليه ما ذكر لما ياتي انه اذا احتيج الى قتالهم اكثر من مرة وجب فكذا اذا كتفينا هنا بتحسين الثغور واحتيج لقتالهم وجب واما ادعاء ايجاب الجهاد كل سنة مرة مع تحسين الثغور فهو وإن أفهمته عبارات لكنه لما يتجه حيث لا عذر في تركه مرة في السنة ثم رايته عبارة شرح المذهب وعبارة الاذرعى في باب الاحصار صريحتين في الوجوب كل سنة مرة مطلقا زاد الاول لان تدعو حاجة الى التاخير اكثر من سنة والثاني ان ذلك متفق عليه وما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قهرية فتجب اقامته بحسب الامكان حتى لا يبقى الا مسلم او مسلما ولا يختص بمرة في السنة ولا يعطل اذا امكنت الزيادة وهو ضعيف وان اختاره الامام ثم وجه الاول بان تجهيز الجيوش لا ياتي غالبا في السنة اكثر من مرة ومحل الخلاف اذا لم تدع الحاجة الى اكثر من مرة والواجب وشرطه كالمرة ان لا يكون بناضعف او نحوه كرجاء اسلامهم والاخر حينئذ ويسن ان يبدأ بقتال من يلونا الا ان يكون الخوف من غيرهم اكثر فتجب البداء بهم وان يكثره ما استطاع ويثاب على الكل ثواب فرض الكفاية وحكم فرض الكفاية الذي هو مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله انه (اذا فعله من فيهم كفاية) وان لم يكونوا من اهل فرضه كذوى صبا او جنون او انوثة الا في مسائل كصلاة الجماعة على ما مر فيها (سقط الحرج) عنه ان كان من اهله (عن الباين) رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان

او ما صرح الخ والمآل واحد (قوله بالاول) أى بتشحين الثغور (قوله ولا يلزم عليه) أى على الاكتفاء بالاول ما ذكر اى عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان افهمته عبارات الخ) هذا الذى افهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما عن الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذرا في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل اهم سم (قوله مطلقا) اى وان حصن الثغور (قوله زاد الاول) اى شرح المذهب وقوله والثاني اى وزاد الاذرعى (قوله ان ذلك) أى الوجوب كل سنة مرة مطلقا (قوله وما يؤيد ذلك) اى الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) اى قول الاصوليين بوجوب الزيادة في سنة على مرة عند الامكان (قوله ثم وجه) اى الامام الاول اى الوجوب في كل سنة مرة مع التحسين (قوله ومحل الخلاف) الى المتن في النهاية (قوله ومحل الخلاف) اى في قدر الواجب في كل سنة (قوله ولا لآخر) اى وجوب باه ع ش (قوله وحكم فرض الكفاية) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله الا في مسائل الى المتن (قوله الذى الخ) صفة كاشفة لما هيته فرض الكفاية (قوله بقدر حصوله الخ) أى بقصد حصوله في الجملة فلا ينظر الى فاعله الا بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين انه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين او من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيها فرض عليه دون امته ولم يقيد بقصد الحصول بالجزم احترازا عن سنة الكفاية لان الفرض تمييز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر شرح جمع الجوامع للحلى (قوله وان يكونوا) الى قوله الا في مسائل في المغنى (قوله من اهل فرضه) الاول من اهله (قوله ومن ثم كان القائم به افضل الخ) وفاقا للاسنى وخلافا للحلى والمغنى والنهاية عبارة نعم القائم بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن المحققين وان اقره المصنف في الروضة اه وعبارة المغنى والمعتمدان فرض العين افضل كما جرى عليه الشارح في شرحه على جمع الجوامع اه (قوله وافهم السقوط) الى قوله اخذا في النهاية والمغنى (قوله السقوط) اى عن الباين (قوله يخاطب به الكل) اى كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه الكل) اى كل من اهل الفرض وغيرهم اخذنا مرامنا (قوله ثم اهل فرضه الخ) عبارة المغنى اثم كل من لا عذره من الاعذار الآتى بيانها اه (قوله كالتاخير الخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه الكل اثم اهل فرضه كلهم الخ ويحتمل الى خصوص قوله اى وقد قصر الخ (قوله ولما كان) الى قوله واما من استراب في المغنى الا قوله ولا يحصل الى قال الامام والى قوله وعليه حمل الخبر الحسن في النهاية الا قوله ووربما الى فاما وقوله واما الى فقال وقوله خلافا لما يورهمه كلام شارح وقوله ولانها الى قوله وببحث (قوله جملة في ابوابها) عبارة المغنى في الجناز

بعدها أذن الله تعالى للسلبين الخ (قوله وان افهمته عبارات الخ) هذا الذى افهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذر في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القائم به افضل من القائم بفرض العين الخ) نعم القائم

القائم به افضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ أبو على عن المحققين وأقر في الروضة الامام عليه وأفهم السقوط أنه يخاطب به الكل وهو الاصح وانه إذا تركه الكل ثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا اى وقد قصرنا في جهلهم به اخذنا من قولهم لتقصيرهم كالتاخير تجهيز ميت بقرية ممن تقضى العادة بتعبده فانه ياتهم وان جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شان فروض الكفاية منها لكثرتها وخفائها ذكر منها جملة في ابوابها ثم استطرد هنا جملة أخرى منها فقال (ومن فروض الكفاية القيام باقامة الحجج) العلوية والبراهين القاطعة في الدين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه منها والنسب والنبوت وصدق الرسل وما رسلوا به

من الامور الضرورية والنظرية (وحل المشكلات في الدين) لتدفع الشبهات وتصفو الاعتقادات عن تمويهات المبتدعين ومعضلات الملحدين ولا يحصل كالدلالة لا بافتان (٢١٤) قواعد علم الكلام المبنية على الحكيمات والالهيات ومن ثم قال الامام لو نبي الناس على

غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وفي اللقيط التقاط المنبوذ ذكر هنا الجهاد ثم استطرذ إلى ذكر غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيه شيء إلا ان يقال الضروري قديقام عليه الدليل سم وهو كذلك فقد يكون الضروري بالنسبة لبعض غير ضروري بالنسبة لآخر وقد يقام على الضروري منه لازالة خفاء فيه والمنه بصورة الدليل وان لم يسم دليلا حقيقة ولا يضرم تسميته دليلا حقيقة بالنسبة لما نحن فيه إذ القيام به عند الحاجة إليه من فروض الكفاية اه سيد عمر (قوله المتن وحل المشكلات) يظهر أن المشكل الأمر الذي يخفى ادراكه كدفعه والشبهة الأمر الباطل الذي يشتبه بالحق ولا يخفى أن المراد بالحجج غير حل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثاني سم على المنهج اه ع ش (قوله وتصفو) أي تخلص وقوله ومعضلات الخ أي مشكلات اه ع ش (قوله كمال ذلك) أي القيام باقامة الحجج وحل المشكلات (قوله والالهيات) من عطف الجزء على الكل (قوله قال الامام الخ) عبارة المغنى واما العلم المترجح بعلم الكلام فليس بفرض عين وما كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يشتغلون به قال الامام الخ (قوله في صفوة الاسلام) أي في النورانية التي كانت حاصلة في ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يفسد قلوبهم واحوالهم اه ع ش (قوله به) أي بعلم الكلام (قوله أي كما جاء عن الأئمة) عبارة المغنى والروض مع شرحه وما نص عليه الشافعي من تحريم الاشتغال بعلم الكلام محمول على التوغل فيه واما تعلم علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعين والسحر الخ ام وتعلم الشعر مباح ان لم يكن فيه سخر او حث على شر وان حث على التغزل والبطالة كره اه (قوله بل جعله) أي جعل الشافعي الاشتغال بعلم الكلام اه مغنى (قوله تلطم) حال من ضمير تركها وفي القاموس التلطم الامواج ضرب بعضها بعضا اه (قوله اه) أي كلام الامام (قوله وتبعه) أي الامام (قوله ذمه) أي علم الكلام اه ع ش (قوله حلال) أي مباح (قوله ويحب) إلى قوله وما بما تقرر في المغنى لا لقوله بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان يتعلم ادوية امراض القلب الخ) وقد ينهارحه الله تعالى في احياء علوم الدين بما لا مزيد عليه فليراجع من اراد قوله من كبر الخ بيان لامراض القلب اه ع ش (قوله زائد الخ) سيد كرمه بقره بقره اما ما يحتاج إليه الخ (قوله بان يكون مجتهدا الخ) ويأتى أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة سنة فلا يشترط في هذه الازمنة (قوله وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك أي ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من علوم العربية) بيان لما الموصولة (قوله وغير ذلك) عبارة المغنى وشرح الروض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج اليه لمعالجة الابدان والحساب المحتاج اليه لقسمة الموارث والوصايا والمعاملات واصول الفقه والنحو واللغة والتصريف واسماء الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم اه (قوله بذلك كله الخ) أي بما يتوقف عليه ذلك اه رشدي (قوله وما تقرر) أي من قوله وما يتوقف عليه الخ (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح) وهو الجلال المحلى جعله متعلقا بالفروع خاصة وصوبه سم واطال في

ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به ووربما نهينا عنه أي كما جاء عن الأئمة كالشافعي بل جعله اقبح مما عد الشريك فاما الآن وقد ثارت البدع ولا سبيل إلى تركها فانظم فلا بد من اعداد ما يدعى به إلى المسلك الحق وتحمل به الشبهة فصار الاشتغال بادلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات واما من استراب في اصل من اصول الاعتقاد فيلزمه السعي في إزالته حتى تستقيم عقيدته اه واقره في الروضة وتبعه الغزالي فقال الحق انه لا يطلق ذمه ولا مدحه ففيه منفعة ومضرة فباقراره منفعة وقت الانتفاع حلال او مندوب أو واجب وباعتبار مضرته وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يتعلم ادوية امراض القلب من كبر وعجب ورياء ونحوها كما يجب لكن كفاية تعلم علم الطب (و) القيام (ب) علوم الشرع كتنفير وحديث والفروع الفقهية زائد على ما لا بد منه (بحيث يصلح للقضاء) والافناء بان يكون مجتهدا مطلقا وما يتوقف عليه ذلك من علوم

بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقله عن المحققين وان أقره المصنف في الروضة مر (قوله الضرورية) فيه شيء مع كون الكلام في اقامة الحجج والبراهين إلا ان يقال الضروري قديقام عليه الدليل (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعريف الفروع للنفن الخ) قال المحقق المحلى وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اه وعبارة الروضة كاصلها مصرحة بما قاله حيث عبر بقوله واما فرض الكفاية فالقيام بعلم الشرع فرض كفاية ويؤيد ذلك التفسير والحديث على ما سبق في الوصية ومنها ان ينتهي في معرفة الاحكام إلى حيث يصلح للفتوى والقضاء اه وهو قرينة واضحة على ارادة توجيه المحقق للتعريف وله ان يؤيد هذا التوجيه من جهة المعنى بان كلامه من العلوم الثلاثة فرض كفاية في نفسه مع قطع النظر عن

العربية واصول الفقه وعلم الحساب المضطر إليه في الموارث والاقارات والوصايا وغير ذلك مما يأتي في باب القضاء توجيهه فتجب الاحاطة بذلك كله لشدة الحاجة إلى ذلك وما تقرر علم ان بحيث الخ متعلق بعلم خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعريف الفروع للنفن أ ولا نهالم تشتهر مرادها الفقهاء لا مع التعريف دون سابقها وبحث الفخر الرازي انه لا يحصل فرض الكفاية في اللغة والنحو

الابمعرفة جمع يلغون حد التواتر وعلله بان القرآن متواتر ومعرفة متوقفة على معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل

الوثوق بقولهم فيما سيله
القطع ويرد بان كتبها
متواترة وتواتر الكتب
معتد به كما صرحوا به فينبغي
حصول فرضها بمعرفة
الآحاد كما اقتضاه اطلاقهم
لتمكنهم من إثبات ما نوزع
فيه من تلك الاصول بالقطع
المستند لما في كتب ذلك
الفن ولا يكفي في اقليم مفت
وقاض واحد لعسر
مراجعته بل لا بد من
تعدد ما بحيث لا يزيد
ما بين كل مفتين على مسافة
القصر وقاضيين على مسافة
العسوى لكثرة
الخصومات اما ما يحتاج
اليه في فرض عيني أو في
فعل آخر اراد مباشرة
ولو بوكيله فقطع ظواهر
احكامه غير النادرة فرض
عين وعليه حمل الخبر الحسن
التفقه في الدين حق على كل
مسلم ونقل ابن الصلاح عن
الفراوى انه تحرم الاقامة
ببلد لا مفتى به وفيه نظر
وقضية مامر من اعتبار
مسافة القصر بين كل مفتين
ان الحرمة خاصة ببلد بينه
وبين المفتي اكثر من
مسافة القصر وبتسلم
عمومه ينبغي زوال الحرمة
بان يكون بالبلد من يعرف
الاحكام الظاهرة غير
النادرة لما تقرر انها التي
يجب تعلمها عينا بفرض

توجيه بما يعرف بمراجعته اه رشدي وأقره المفتي عبارة قال الشارح وعرف أى المصنف الفروع أى
بالالف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده وهو قوله بحيث يصلح للقضاء لئلا يتوهم عوده لما قبله ايضا اه (قوله)
ويرد بان كتبها متواترة الخ نظر فيه سم راجعه (قوله ولا يكفي في اقليم) الى قوله وعليه حل في المفتي إلا
قوله ولو بوكيله (قوله لا يزيد بين كل مفتين على مسافة القصر) أى لئلا يحتاج الى قطعها اه مفتي (قوله)
لكثرة الخصومات) أى وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين اه مفتي (قوله اما ما يحتاج اليه الخ)
عبارة المفتي والروض مع شرحه ويتعين من ظواهر العلوم لادقائتها ما يحتاج اليه لاقامة فرائض الدين
كاركان الصلاة والصيام وشروطها ولا بما يجب تعلمه بعد الوجوب وكذا قبله إذالم يتمكن من تعلمه بعد
دخول الوقت مع الفعل وكركان الحج وشروطه وتعلمها على التراخي كالحج والزكاة ان ملك مالا ولو كان
هناك ساع واحكام البيع والقراض ان اراد ان يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الخبز ان يعلم انه
لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بدقيقه وعلى من يريد الصرف ان يعلم انه لا يجوز بيع درهم بدرهمين ونحو
ذلك وأما اصول العقائد فلا اعتقاد المستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عين اه (قوله)
ولو بوكيله) ينبغي الاكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم (قوله ينبغي زوال الحرمة الخ) ولولم
يفت المفتي وهناك من يفتي وهو عدل لم يأمم فلا يلزمه الافتاء قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك
اه مفتي (قوله انها) أى الاحكام الظاهرة الخ (قوله عليه) أى التعليم والجار متعلق بيجب (قوله وانما
يتوجه) الى قوله وبقوله في المفتي إلا قوله ووقع الى ووجهها وإلى قوله لئلا يتخذ في النهاية إلا قوله ووقع إلى
وأوجهها وقوله ما قدمناه في الخطبة (قوله مكفي) أى قادر على الانقطاع بان يكون له كفاية اه مفتي
(قوله لا يسقط) أى فرض الفتوى به أى بالفاسق (قوله ويسقط بالعبء والمرأة الخ) لانها اهل للفتوى

توقف غيره منها عليه كما هو ظاهر عبارتهم حتى أن معنى قوله القيام بعلوم الشرع بكل واحد منها في نفسه
وحينئذ فلا يسوغ تعلق الحيثية المذكورة بالجميع لان القدر المؤدى للفرض من كل من التفسير والحديث
ليس مضبوطا بها بل لا يتأق ضبطها لان كلاهما في نفسه لا يكفي في حصول تلك الحيثية كما لا يخفى
والقدر الذى يتوقف عليه تلك الحيثية منها ليس هو القدر المؤدى لفرضها لانه يكفي في حصولها ان يكون
عنده من الاصول الصحيحة الجامعة من كتب احاديث الاحكام اصل فاكثر وان يعرف آيات الاحكام فقط
ومعلوم أن مجرد وجود اصل فاكثر عنده من ذلك لا يكفي في القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك
اتضح لك ما قاله المحقق المحلى وعلت ما فى كلام الشارح فتامله والحاصل ان القدر الذى يحصل به تلك الحيثية
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل لها لا يتوقف على تلك الحيثية فتامل
ذلك لتعلم ان ما ذكره الشارح بمعزل بعيد عن الصواب وان ما ذكره المحقق المحلى بما لا يمكن خلافة عند اولى
الاباب (قوله لا بمعرفة جمع يلغون حد التواتر) قد يقال بلوغ الجمع المذكور حد التواتر لا يفيد القطع
إلا إذا استندت معرفته إلى التواتر عن جمع من العرب يلغون ذلك والظاهر أن هذا غير متحقق في جميع
مسائل اللغة والنحو فليتأمل (قوله ويرد بان كتبها متواترة الخ) قد يقال ان اريد تواتر كتبها من مصنفها
الينا لم يفد أو تواتر ما فيها عن العرب بان كان ما فيها نقله جمع من النحاة مثلا بلغ حد التواتر عن جمع من
العرب كذلك فان هذا هو المفيد للقطع فهو ممنوع كليا لظهور انه في كثير منها ليس كذلك فهذا الرد كما ترى ثم
إن اجيب عن البحث بان تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم مغن عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه
وعصمته عن الخلل فيه فان فرض عدم تواتر بعض كيفية تلم يحتاج فيها لتواتر اللغة ورد عليه ان تواتر القرآن
إنما يعلم منه انه لا خلل فيه واما تمييز الفاعل من المفعول والمبتدأ من غيره وهكذا مع توقف المفتي على ذلك
فلا يعلم من تواتره إلا ان يقال المفتي ظن فيكفي معرفته بالآحاد (قوله ولو بوكيله) ينبغي الاكتفاء بمعرفة

الاحتياج اليها وبجبر الحساكم وجوبا أهل كل بلد تركوا تعلم ذلك عليه قال الماوردى وغيره وإنما يتوجه فرض الكفاية
في العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفي ولو فاسقا لكن لا يسقط به اذ لا تقبل فتواه ويسقط بالعبء والمرأة على أحد وجهين

وان لم يدخلا اه ووقع في الروضة عنه ما يقتضي خلاف ما ذكر من السقوط وبقوله غير بليد مع قول المصنف كابن الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثة ائمة يعلم انه لا ائمة على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ

درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا ابتداء بالنسبة اليها قبل الفروع ان عطف على تفسير اقتضى بقاء شيء من علوم الشرع لم يذكره او على علوم اقتضى انه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسد اه ويرده ما قدمناه في الخطبة ان علوم الشرع قد يراد بها تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها وقد يراد بها هي وآلاتها وهي عرفهم في مواضع اخر منها هذا الماصر حوايه ان الكل فرض كفاية فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد فيه خلافا لمن وهم فيه ثم رايت شارحا اشار لشيء من ذلك (و) منها اجماعا على قادر أمن على نفسه وعضوه وماله وان قل كما شمله كلامهم بل وعرضه اخذا من جعلهم اياه عذرا في الجملة مع كونها فرض عين الا ان يفرق بان لها شبه بدل وهو الظهور وان كانت صلاة مستقلة على حيالها ثم رايت بعضهم جزم بان العرض كالمال وعلى غيره بان لم يخف مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس والنهي

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض اه سم (قوله عنه) أى الماودى (قوله ووجهها الخ) كذا في النهاية والمعنى كما مر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أى إلى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين في المذهب والفتوى بل هذان ايضا عز ابل عدمان زمن طويل اه امداد (قوله ويرده الخ) عبارة النهاية ويوجب عنه بصحة ذلك على كل منهما اما الاول فتكون الكاف استقصائية أى او باعتبار الافراد الذهبية واما الثاني فلانه من عطف الخاص على العام اهتماما بشانه وقد يقال علوم الشرع قد يراد بها الخ (قوله على قادر) إلى قوله كما في الروضة في النهاية لا قوله اخذا إلى وعلى غيره وقوله بان لم يغلب على ظنه شيء من ذلك (قوله وعلى قادر) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قادر من رجل وامرأة حرو عبد ولصبي ذلك ويثاب عليه إلا انه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أى كدرهم اه عش (قوله اياه) أى الخوف على العرض (قوله وان كانت) أى الجملة (قوله وعلى غيره) إلى قوله ويحرم كذا في المعنى والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أى ومن على نفس وعضو وماله وعرض غيره (قوله عليه) أى الغير (قوله اكثر من مفسدة المنكر الخ) يشمل اربع صور الاقل بالنسبة اليه أى المرتكب والى غيره المساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة للاولى في الجملة ومحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية اما بالنسبة إلى المساوى في المرتكب فإى فائدة له وهل هو الاترجيح بغير مرجح واما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي إلى اضرار باخرو لو كانت مفسدة اقل ومن جملة المقرر ان الضرر لا يزال بالضرر لا سيما إذا كان المزال متمحضا لحق الله تعالى فكيف يسعى في ازالته بحصول ضرر فيه حق للعبود حق لله ايضا فانه لازم له اه سيد عمر وقد يقال فرق بين المحقق والمترقب (قوله ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة قياس هذا أن من طلب الشهادة وعلم أنه يترتب على شهادته اعظم مما يستحق بسبب المعصية حرم عليه الشهادة اه عش اقول بل ما ذكره من الافراد لما مر عن السيد عمر ان المراد بالغير ما يشمل المرتكب (قوله ويسن مع الخوف على النفس) مفهومه اخر ارج المال فليراجع قال عش واقول المال معلوم من النفس بالاولى بل المراد بالنفس هنا ما يشمل العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نشأ عما قبله (قوله كسره الخ) مثال لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أى كلا او بعضا وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى حد الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) إلى المتن في المعنى لا قوله كما في الروضة الى وان ارتكب (قوله ولا يزيد الخ) أى المرتكب المنكر عليه فيها وفيه عنادا اه معنى (قوله لما هو افحش الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذ لا فائدة سم وقد يقال فرق بين المحقق والمتنظر كما مر (قوله

الوكيل المباشر لذلك الفعل (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض (قوله فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد الخ) يجاب بان الكاف استقصائية او باعتبار الافراد الذهبية بانه معطوف على علوم ولا فساد لان غايته انه من عطف الخاص على العام لنكتة كاظهار من يتهاوى الاهتمام بشدة الحاجة اليها ومثل ذلك في غاية الحسن (قوله ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان اول من بدا بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنالك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه الخ وقد يقال كيف تاخر ابو سعيد رضي الله عنه عن انكار هذا المنكر حتى سبقه اليه هذا الرجل ثم ذكر احتمالات في الجواب منها قوله ويحتمل ان اباسعيد كان حاضرا من الاول لكن خاف على نفسه او غيره حصول فتنة بسبب انكاره فسقط الانكار عنه ولم يخف ذلك الرجل شيئا لا اعتضاده بظهور عشيره او غير ذلك او انه خافه وخطر بنفسه وذلك جائز في مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو افحش) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم

عن الالتقاء باليد الى التهلكة مخصوص بغير الجهاد كسره على فعل حرام غير زنا بأن
وقتل ولو فعل مكفر وأمن أيضا أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عنادا ولا ينتقل لما هو افحش منه

بان لم يغلب الخ) راجع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أى قطع النفقة وزيادة العناد والانتقال
 للاخش (قوله وان ظن الخ) غايه في قوله على قادر الخ عبارة المغنى ولا يشترط فيه ان يكون مسموع
 القول بل على المكلف ان يامروى به وان علم بالعادة انه لا يفيد فان الذكرى تنفع المؤمنين اه (قوله
 وان ظن الخ) خلافا للعقائد المضديه بعبارة مع شرحه للمحقق الدواني والامر بالمعروف تبع لما يؤمر به
 فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به والمنكر ان كان حراما
 وجب النهى عنه وان كان مكروها كان النهى عنه مندوبا وشرطه اى شرط وجوبه ونهيه أن لا يؤدي
 الى الفتنة فان علم انه يؤدي اليها لم يجب ولم يندب بل ربما كان حراما بل يلزمه ان لا يحضر المنكر ويعتزل في
 بيته لئلا يراه ولا يخرج الا للضرورة لا يلزمه مفارقة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان يظن قبوله فان
 لم يظن قبوله لم يجب سواء ظن عدم القبول او شك في القبول وفي الاخير تأمل واذا لم يجب بعدم ظن القبول
 لم يخف الفتنة فيستحب اظهارا لشعار الاسلام (قوله وان ارتكب الخ) عبارة المغنى ولا يشترط في الامر
 بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متعاطى الكاس أن ينكر على الجلوس وقال الغزالي يجب على من
 غصب امرأة على الزنا امرها بستر وجهها عنه اه (قوله باليد) الى قوله قال ابن القشيري في النهاية الا قوله
 فلا اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه وقوله وهذا الى وليس (قوله باليد فاللسان الخ) هذا انما ذكره في النهى
 عن المنكر وانظر ما معنى الامر باليد والقلب وبعد تسليم تصوره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رايت
 ابن قاسم اشار الى ذلك اه رشيدى عبارة سم انظر ما معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم اليد مع
 كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليد في
 النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ فليتأمل
 وقد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما تخير بينهما وان
 لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد
 منهما اقتصر على القلب اه (قوله فاللسان) قياس دفع الصائل تقديمه على اليد فليراجع اه ع ش ولعله
 اظهر من التخير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق انه يجب عليه الانكار على
 زوجته ذلك مطلقا لكن قوله اذله الخ صريح في انه جائز لا واجب وهو الذى ينبغى اذ الظاهر انه لحقه اه
 رشيدى (قوله مطلقا) اى مسكرا كان او غيره اه ع ش (قوله والقاضى) وقوله مقلد الخ معطوفان على الزوج

الوجوب في المساوى اذ لا فائدة فليتأمل (قوله الامر باليد) أنظر معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم
 اليد مع كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليد
 في النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ
 فليتأمل ثم رايت في كلام نقله في شرح مسلم عن القاضى عياض في شرح الحديث ما صورته فان غلب على
 ظنه ان تغييره بيده يسبب منكر اشد منه من قتله او قتل غيره بسببه كف يده واقتصر على القول باللسان
 والوعظ والتخويف فان خاف ان يسبب قوله مثل ذلك غير قلبه وكان في سعة وهذا هو المراد بالحديث ان شاء
 الله تعالى اه والكلام قد يقتضى وجوب الوعظ والتخويف وان لم يزل المنكر به وهو مشكل وحينئذ
 فقد يقال ان افاد ذلك زوال المنكر فينبغى تقديمه على اليد الا فينبغى عدم وجوبه مطلقا لكن قضية قوله
 السابق وان ظن انه لا يقبل خلافه (قوله باليد فاللسان الخ) قد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود
 بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما تخير بينهما وان لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر
 وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد منهما اقتصر على القلب (قوله والنهى عن المنكر)
 قال المصنف في شرح مسلم وما يتساهل اكثر الناس فيه من هذا الباب ما اذ ارأى انسانا يبيع متاعا معيبا
 او نحوه فانهم لا ينكرون ذلك ولا يعرفون المشتري بعيبه وهذا خطأ ظاهر وقد نص العلماء على انه يجب
 على من علم ذلك ان ينكر على البائع وان يعلم المشتري به والله اعلم اه

بان لم يغلب على ظنه شيء
 من ذلك وان ظن أنه لا يمثل
 كافي الروضة وان نوزع
 بنقل الاجماع على خلافه
 وان ارتكب مثل ما
 ارتكب أو أقبح منه
 (الامر) باليد فاللسان
 فالقلب سواء الفاسق
 وغيره (بالمعروف) أى
 الواجب (والنهى عن
 المنكر) أى المحرم لكن
 محله في واجب أو حرام مجمع
 عليه أو في اعتقاد الفاعل
 بالنسبة لغير الزوج اذله
 شافعيًا منع زوجته الحنفية
 من شرب النبيذ مطلقا
 والقاضى اذ العبرة باعتقاده

كأيات ومقدم لا يجوز
تقليده لكونه مما ينقض فيه
قضاء القاضي ويجب
الانكار على معتقد التحريم
وان اعتقد المنكر اباحته
لانه يعتقد انه حرام بالنسبة
لفاعله باعتباره عقيدته فلا
اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه
وليس لعامى يجهل حكم
مارآه ان ينكره حتى يخبره
عالم بانه يجمع عليه او في
اعتقاد الفاعل ولا للعالم ان
ينكر مختلفا فيه حتى يعلم من
الفاعل انه حال ارتكابه
معتقد لتحريمه كما هو ظاهر
لا احتمال انه حينئذ قد من
يرى حله او جهل حرمة امام
ارتكب ما يرى اباحته
بتقليد صحيح فلا يجوز
الانكار عليه لكن لو ندب
للخروج من الخلاف
برفق فلا باس وانما حد
الشافعي حنفيا شرب نبيذا
يرى اباحته لضعف ادلته
ولان العبرة بعد الرفع للقاضي
باعقاده فقط ولم يراع ذلك
في ذمى رفع اليه لمصلحة
تألفه لقبول الجزية والكلام
في غير المحتسب اما هو فينكر
وجوبه على من اخل بشيء
من الشعائر الظاهرة ولو
سنة كصلاة العيد والاذان
ويلزمه الامر بهما ولكن
لو احتجج انكار ذلك لقتال
لم يفعله الاعلى انه فرض

اه ع ش (قوله كاياني) اي آنفا (قوله ومقدم من لا يجوز الخ) اي فاعتقاده الحل لا يمنع من الانكار عليه اه
ع ش عبارة سم اي فاذا ارتكب ما يعتقد اباحته بتقليد تمتنع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه
محراما عند من يجب عليه تقليده اه (قوله او في اعتقاد الفاعل) اي محرم في اعتقاده اه نهاية (قوله ولا
لعالم الخ) المناسب ولا على عالم الخ اه رشدي (قوله او جهل حرمة) صريح ان جهل التحريم من الفاعل
مانع من الانكار وهو مشكل الا ان يخص بانكار ترتب عليه اذية فليراجع اه رشدي عبارة ع ش اي
لكنه يرشده بان يبين له الحكم ويطلب فعله منه بلطف اه وعبارة الروض مع شرحه ويرفق في التعبير بمن
يخاف شره وبالجاهل فان ذلك ادعى الى قبوله وازالة المنكر اه (قوله اما من ارتكب الخ) محترز قوله
ومقدم من لا يجوز الخ (قوله لكن لو ندب الخ) المراد بالندب هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة لا الندب
الذي هو احد الاحكام الخمسة كما هو ظاهر رشدي وع ش (قوله للخروج الخ) اي اللام بمعنى الى وقوله
برفق متعلق بندب (قوله فلا باس) عبارة الروض مع شرحه فحسن ان لم يقع في خلاف اخر او في ترك
سنة ثابتة لاتفاق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ اه (قوله وانما حد الشافعي الخ) جواب
عمان شام قوله اما من ارتكب الخ (قوله) ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط (الظاهر
ان هذا الاطلاق غير مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيع ما اصابه
من نحو كلب او مع الطهر بمستعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك
ثم رايت في باب كون النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه ولذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض
على من يخالفه اذالم يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه سم وياتي عن الروض والمغنى ما يوافق (قوله
والكلام في غير المحتسب) (تنبيه) يجب على الامام ان ينصب محتسبا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر
وان كان لا يختصان بالمحتسب فيتعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا بصلاة العيد وان
قلنا انها سنة ولا يامر المخالفين له في المذهب بما لا يجوز ونهوا ولا ينهاهم عما يرونه فرضا عليهم او سنة لهم ويامر
بما يعم نفعه كعمارة سور البلد ومشربه ومعوثة المحتاجين من ابناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت
المال ان كان فيه مال والافعل من له قدرة على ذلك وينهى الموسع عن عطل الغريم ان استعداه الغريم عليه
وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه موضع رية بخلاف مال ووجده معها في طريق
يطرقه الناس ويامر النساء بابقاء العدد والاولياء بنكاح الاكفاء والسادة بالرفق بالماليك واصحاب البهائم
بتعهدا وان لا يستعملوا في ما لا تطيق وينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من اهله
ويشهر امره لئلا يغتر به وينكر على من اسر في صلاة جهرية وزاد في الاذان وعكسهما اي ومن جهر في
سرية او نقص من الاذان ولا ينكر في حقوق الادميين قبل الاستعداد من ذى الحق عليه ولا يحبس
ولا يضرب للدين وينكر على القضاة ان احتجوا عن الخصوم او قصروا في النظر في الخصومات وعلى ائمة
المساجد المطروقة ان طرلو الصلاة ويمنع الخوثة من معاملة النساء لما يخشى فيها من الفساد وليس له حل

(قوله ومقدم من لا يجوز تقليده) علام العطف (قوله ايضا ومقدم من لا يجوز تقليده) لكونه مما ينقض فيه
قضاء القاضي) اي فاذا ارتكب ما يعتقد اباحته بتقليد تمتنع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه محراما
عند من يجب عليه تقليده (قوله ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر ان هذا الاطلاق غير
مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيع ما اصابه من نحو كلب او مع الطهر
بمستعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك فليحذر ثم رايت في باب كون
النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه وكذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض على من يخالفه اذالم
يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه وهو بظاهرة شامل لما نحن فيه (قوله ولكن لو احتجج انكار ذلك
لقتال لم يفعله الخ) في شرح مسلم قال امام الحرمين ويسوغ لاحاد الرعية ان يصدمو من ارتكب الكبيرة ان لم
يندفع عنها بقوله لم يفعله الامر الى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الامر الى ذلك ربط الامر بالسلطان اه

الناس على مذهبه مغنى وروض مع شرحه زاد شرح الروض لانه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في الفروع ولا ينكر احد على غيره مجتهدا فيه ولا ينكرون ما خالف نصا او إجماعا او قياسا جليا اه (قوله) وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسار قومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقتله او بامرأة ليزنى بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك وكذا لو عرف غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الامتار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه سم (قوله) وليس لاحد (اي من الامر والنهي اه اسنى) (قوله) واقتحام الدور (اي الدخول فيها للبحث عما فيها اه ع ش) (قوله) ولو بقرينة ظاهرة (انظر هذه الغاية وعبارة الانوار فان غلب على الظن استسار قوم بالمنكر بانار وامارة فان كان بما يفوت تدارك الخ اه رشدي) (قوله) ولا الخ) (اي وان لم يفوت تداركها فلا يجوز التجسس) (قوله) ولو توقف الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والانتكار للمنكر يكون باليد فان عجز فباللسان ويرفق بمن يخاف شره ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة فان عجز عنه رفع ذلك الى الوالى فان عجز انكر بقلبه اه (قوله) من هتك (اي لعرضه اه نهاية) (قوله) قاله ابن القشيري الخ) نعم لو لم ينزجر الا به اى الرفع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشيدى المناسب وجب كفى التحفة اه (قوله) وله احتمال بوجوبه) ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المال ولنظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله اذا احتمل ذلك المال عادة سم وفيه تامل اما اول فلان المتبادر الى الفهم ان المراد تغريم المرفوع كما هو شأن ولاية الجور واما ثانيا ففضية صنيع المحشى انه لا ينظر لتغريم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذى يتجه ان ينظر الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المال ويقيد اطلاقهم اذنى اطلاق الاخذ به ما يؤدى الى مفساد لا تليق بمحاسن الشريعة الغراء فليقت الله فاعل ذلك ويبدل جهده في النظر الى اخف المفسدتين اه سيد عمر (قوله) بل الوجه انه فرض عين) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر المرتبتان الاوليان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره

وذكر قبله عن القاضي عياض مثله (قوله) وليس لاحد البحث والتجسس) عبارة شرح مسلم قال أى امام الحرمين وليس للامر بالمعروف والبحث والتقير والتجسس واقتحام الدور بالظنون بل ان عثر على منكر غيره جهده هذا كلام امام الحرمين وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسار قومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلا برجل ليقتله او بامرأة ليزنى بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك وكذا لو عرف ذلك غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الامتار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله) وله احتمال بوجوبه) ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المال ولنظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله اذا احتمل ذلك المال عادة (قوله) تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر والنهي بالقلب من فروض الكفاية وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه فرض الخ) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر المرتبتان الاولتان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره فتأمل فانه هذا يزول اشكال كلامهم واما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانتكار بالقلب

وليس لاحد البحث
والتجسس واقتحام الدور
بالظنون نعم ان غلب على
ظنه وقوع معصية ولو
بقرينة ظاهرة كاخبار ثقة
جاز له بل وجب عليه التجسس
ان فات تداركها كاقفل
والزنا ولا فلا ولو توقف
الانتكار على الرفع للسلطان
لم يجب لما فيه من هتك
وتغريم المال قاله ابن
القشيري وله احتمال بوجوبه
اذا لم ينزجر الا به وهو
الوجه ثم رأيت كلام
الروضة وغيره اصريح فيه
(تنبيه) ظاهر كلامهم
ان الامر والنهي بالقلب
من فروض الكفاية وفيه
نظر ظاهر بل الوجه انه
فرض عين لان المراد منها

به الكراهة والافتقار به وهذا لا يتصور فيه أن يكون إلا فرض عين فتأمل فانه مهم نفيس (ولاحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا الصلاة (٢٢٠) والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانهما القصد الاكبر من بناء البيت وفي الاول لحياء تلك

المشاعر (تنبيه) ما ذكر من تعينهما هو ما جرى عليه جمع متأخرون وصريح عبارة الروضة تعين الحج وانه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها وصريح عبارة أصلها الاكتفاء بها بل وبنحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة وغيره عن أصلهما تعينهما غير مطابق لما فيهما الا بتأويل فتأمل ويتصور وقوع النسك غير فرض كفاية من لا يخاطب به كالارقاء والصبيان والمجانين لكن الوجه انه مع ذلك يسقط به كما مر فرض الكفاية كما تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ويفرق بينه وبين عدم سقوط فرض السلام عن المكلفين بردهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من أهله وهنا القصد ظهور الشعار وهو حاصل ولان الواجب المتعين قد يسقط بالمندوب كالجلوس بين السجدين بمجلس الاستراحة والوجه انه لا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من اهل مكة ويفرق بينه وبين اجزاء واحد في صلاة الجنائز

والحاصل أن الافتقار بالقلب بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم وعبرة السيد عمر قوله بل الوجه الخ محل تأمل إذ مستندهم في الترتيب المذكور الحديث وهو من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه فغنى بقلمه على ما يعطيه السياق فليغيره بقلبه بأن توجه بهمة إلى الله تعالى في إزالته وهذا لا يلزم تحققه في عموم الناس فحسن عذر تبة الامر بالقلب المراد ليطابق الحديث النبوي فتأمل إن كنت من أهله وفرض تحققه في عموم الناس وإن الفرض التوجه سواء صدر عن جرت عادة الله تعالى بأن لا يخيب توجههم أم من غيره فظاهر انه يكتبني بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهية لأن انتفاءها في فرد ينافي الايمان والعباد بالله تعالى اه أقول توجهه الاخير بعده ظاهر وتوجهه الاول الجارى على مشرب الصوفي وجهه في ذاته لكن يبعده عموم من رأى منكرا فليتأمل (قوله به) أى القلب والجوار متعلق بضمير المثني الراجع للامر والنهي (قول المتن وإحياء الكعبة) أى والمواقف التى هناك روض ومعنى (قول المتن كل سنة) (فائدة) الحجاج في كل عام سبعون الفا فان قصوا كلوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع بحجى عن القليوبى (قوله بالحج) إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله بالحج والعمرة) أى ولو بالقرآن اه سم (قوله وفي الاول) هو قوله بالحج والعمرة اه ع ش والصواب انه هو الحج (قوله فنقل شارح الخ) بمن نقل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة إلا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظرها اه سم عبارة المحلى عقب المتن بان يأتى بالحج والاعتكاف كافي الروضة وأصلها بدل الزيارة الحج والعمرة اه (قوله وغيره) أى ونقل غير ذلك الشارح (قوله غير مطابق الخ) خبر فنقل شارح الخ (قوله لا بتأويل) مرافقا عن سم (قوله ويتصور) إلى قوله والوجه عبارة المغنى فان قيل كيف الجمع بين هذا أى كون إحياء الكعبة من فروض الكفاية وبين التطوع بالحج لان من كان عليه فرض الاسلام حصل بما آتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض كفاية فلا يتصور حج التطوع احبب بان هنا جهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر بإحياء الكعبة وبان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا كاللمعة المغفلة في الوضوء تغسل في الثانية او الثالثة والجلوس بين السجدين بمجلس الاستراحة وإذا سقط الواجب المعين بفعل المندوب ففرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العبد والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن جوابا اه (قوله بمن لا يخاطب الخ) متعلق بمتصور ولو قال فيمن الخ كان اوضح (قوله كالارقاء الخ) لعل الكاف استقصائية (قوله والمجانين) أى بان يحرم الولى عن المجانين وكذا عن الصبيان او باذن المميزين منهم في الاحرام اه سم (قوله انه) أى نسك من ذكر مع ذلك أى كونه غير فرض (قوله كما مر) أى في الجهاد (قوله بينه) أى سقوط لإحياء الكعبة بفعل غير المكلفين (قوله فرض السلام) أى فرض جوابه (قوله ولان الواجب الخ) عطف على قوله كما تسقط الخ (قوله قد يسقط بالمندوب الخ) أى ففرض الكفاية أولى اه معنى (قوله والوجه) إلى قوله فان قلت في النهاية (قوله المعصوم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله ما يستلزم إلى المتن وقوله لعدم إلى ونذر (قوله على كفاية سنة الخ) أى وعلى وفاء ديونه وما يحتاج اليه الفقيه من الكتب والمحترف من الآلات اه ع ش (قوله ولمؤمنهم) أى ينبغي انه لا يشترط في الغنى ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمؤمنه جميع السنة بل يكفي في

بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم (قوله بالحج والعمرة) أى ولو بالقرآن اه سم (قوله فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة) بمن فعل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة إلا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظرها (قوله والمجانين

بأن القصد ثم الدعاء والشفاعت هما حاصلان به وهما إحياء وإظهار ذلك الشعار الاكبر فاشترط فيه عدد يظهر بذلك (ودفع ضرر) المعصوم من (المسلمين) وأهل الذمة والامان على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمؤمنهم وجوب

كما في الروضة وان قال البلقيني لا يقول له أحد لان الفرض في المحتاج لافي المضطر كما يعلم من قول الروضة وغيره في الاطعمة يجب على غير مضطر اطعام مضطر حالاً وان كان المالك يحتاجه بعد (ككسوة عار) ما يستر عورته او يقي بدنه من مضر كما هو ظاهر (واطعام جائع إذا لم يندفع) ذلك الضرر (بزكاة) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه او لمنع متولي ولو ظلم (٢٢١) ونذر وكفارة ووقف ووصية

صيانة للنفس ومنه يؤخذ

أنه لو سئل قادر في دفع

ضرر لم يجز له الامتناع

وان كان هناك قادر آخر

وهو متجه لئلا يؤدي الى

التواكل بخلاف المفتي له

الامتناع إذا كان ثم غيره

ويفرق بان النفس مجبولة

على محبة العلم وافادته

فالتواكل فيه بعيد جداً

بخلاف المال فان قلت

فرقوا بين هذا ونظيره

في أولياء النكاح والشهود

بان اللزوم هنا فيه حرج

ومشقة لكثرة الوقائع

بخلافه ثم وهذا يفهم خلاف

ما تقرر في الاطعام قلت

الفرق صحيح ولا يفهم ذلك

لان المسائل العلية تقتضي

مزيد تفحص وتطلب

ومن شأنه المشقة بخلاف

اعطاء المحتاج لامشقة

فيه الا بالنسبة لشح النفس

المجبول عليه أكثرها وذلك

غير منظور اليه والام

يوجبوا عليه شيئاً اصلاً

وقضية تعبيره بالضرر ان

الواجب سد الضرورة دون

الزيادة التي تلزم القريب وهو

كذلك كما اقتضاه تخريجها

وجوب المواساة أن يكون له نحو وظائف يتحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة به ع (قوله) كما في الروضة وان قال البلقيني (الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامه وجوب دفع الضرر وإن لم يبق لنفسه شيء ولكن الاصح ما في زيادة الروضة عن الامام انه يجب على الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة ومقتضاه انه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو وكذلك وان قال البلقيني هذا لا يقوله أحد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطر وإن كان يحتاجه في ثاني الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر اه (قوله لا يقوله) أي ان المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضي عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولمعونه (قوله لان الفرض الخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استلزامه له تأمل (قوله) او يقي بدنه من مضر الخ) بتعبير الروضة بستر العورة مثال اه نهاية عبارة المغنى ظاهر كلام المصنف ان المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتاء والصيف وتعبير الروضة بستر العورة معترض اه (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل ان يكون حيثنذ قرضاً على بيت المال اذا استاذن الامام وبه صرح الامام برساي اه سم (قوله ووقف) أي عام اه مغنى (قوله) ومنه) أي التعليم (قوله بخلاف المفتي) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه سم (قوله غيره) أي وهو عدل اه مغنى (قوله بين هذا) أي الافتاء اه سم وكذا قوله هنا (قوله بخلافه ثم) أي في النظر (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله وذلك الخ) أي الشح (قوله عليه) أي على شخص (قوله وهو كذلك) خالفه النهاية والمغنى فقالوا هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرق ام الكفاية قولان اصحهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ أي يرجع فيما لا يعلم الا منه كالشع اليه وقوله من شتاء وصيف أي لا من كونه قبيحاً او غيره اه (قوله ذلك) أي دفع الضرر (قوله بان الوجه الخ) أي قياساً على مؤنة القريب (قوله هنا) أي في دفع الضرر وقوله ثم أي في نفقة القريب (قوله ويلحق) إلى المتن في النهاية لا قوله وقد يفرق إلى وما يندفع وقوله خلافاً إلى ولو تعذر (قوله كاجرة طبيب الخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا له لا يجب اه سم (قوله سياقي) أي في الاطعمة (قوله على غير غنى تلزمه المواساة) أي على مالك فقير او غنى بكفاية سنة فقط (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان

أي بان يحرم الولي عن المجانين وكذا عن الصبيان او ياذن للبهزين منهم في الاحرام (قوله ما يستر عورته) عبارة الروض ويستر العاري قال في شرحه وتعبير المصنف بالعاري أولى من تعبيره بالبعورة لان الحكم لا يختص بها اه (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل ان يكون حيثنذ قرضاً على بيت المال ان استاذن الامام وبه صرح الامام بر (قوله بخلاف المفتي الخ) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه (قوله فان قلت فرقوا بين هذا) أي الافتاء (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) وتعبير الروضة بستر العورة مثال اه (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) في شرح الارشاد ولا يتقيد الحكم بستر العورة خلافاً لما توهمه عبارة الروضة الخ (قوله بان الوجه) كتب عليهم اه (قوله كاجرة طبيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا له لا يجب (قوله فليحمل الخ) كتب عليهم اه (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان المضطر

ذلك على مضطر وجد مية واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بان الوجه اعتبار ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجاب عنه بان المدار هنا على الضرر وهو ثم على المصاحبة بالمعروف فلم يجب هنا الا ما يحصل بتركه لضرر يخشى منه مبيع تيمم للقاعدة المقررة ان ما وجب للضرورة يتقدر بقدرها ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناها كاجرة طبيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر (تنبيه) سياقي ان المالك لا يلزمه بذل طعامه للضرر الا ببدله وحيثنذ قد يشكل بما هنا فليحمل ذلك على غير غنى تلزمه المواساة حتى يجمع كلامهم هذا ويفرق بان غرض احياء النفوس

ثم اوجب حمل الناس على البذل بان لا يكلفوه بما نامطلقا بل مع التزام العوض ولا لا متنعوا من البذل وإن عصوا فإودى إلى اعظم المفسدين
وهنا لفوات للنفس فلا موجب لمساخمتهم في ترك المواساة وهذا هو الوجه كما هو ظاهر فالحاصل انه يجب البذل هنا بلا بدل لا مطلقا بل بما زاد
على كفاية السنة وثم يجب البذل بما لم يحتج به حالا ولو على فقير لكن بالبذل وما يندفع به ضرر المسلمين والذين فك اسرائهم بتفصيله الآتي
في الهدنة وعمارة نحو سور البلد وكفاية (٢٢٢) القائلين بحفظها فؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين خلافا لمن حدهم

بانهم من يجدون بعد ما على كل ما يخصه بالتوزيع على عددهم ما يبقى معه يسارهم ولو تعذر استيعابهم خص به الوالى من شاء منهم (وتحمل الشهادة) على اهل له حضر اليه المشهود عليه او طلبه ان عذر بنحو قضاء او عذر جمعة اى ولم يعذر المطلوب ولو بنحو عذر جمعة ايضا فيما يظهر (واداؤها) على من تحملها ان كان اكثر من نصاب والا فهو فرض عين على ما ياتى (والحرف والصنائع) كالتيجارة والحجامة لتوقف قيام الدين على قيام الدنيا وقيامها على دينك وتغايرهما الذى اقتضاه العطف على خلاف ما فى الصحاح يكفى فيه ان الحرفة اعم عرفا لانها تشمل ما يستدعى عملا وغيره كان يتخذ صنعا يعملون عنده والصنعة تختص بالولى (تنبيه) صرحوا بكرة فعل بعض الحرف كالتيجارة مع تصريحهم هنا بفرضيته وهو مشكل وقد يجاب عنه بان الحيثية مختلفة ومع ذلك فيه ما فيه لا نأخذ انهن الناس عن فعل الحجامة مثلا من اى حيثية كان يلزم تركهم

المضطر غنيا فان الغنى لا ينافى الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله فى الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامرين اوجه من الفرق الذى ذكره لانه إذا وجبت المواساة بما نأبلا اضطرار رفع الاضطرار اولى اهمهم فالحاصل انه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقا البذل بيدل مع غنى المبدول اليه وبدونه مع فقره (قوله) (ثم) اى فى المضطر (قوله) بان لا يكلفوه (متعلق بالحمل والضمير المرفوع للناس والمنصوب للبذل (قوله) مطلقا) اى غنيا كان البذل اولا (قوله) وهنا) اى فى المحتاج (قوله) لمساخمتهم فى ترك المواساة) متعلق بموجب يعنى لئلا يرغب الناس فى المواساة لان نفي النفي لإثبات (قوله) وما يندفع) إلى قوله فؤنة ذلك فى المغنى (قوله) وكفاية القائلين بحفظها) اى البلد ومنه يؤخذ ان ما نأخذ الجند الا من الجوامك يستحقونه ولو زائد على قدر الكفاية حيث احتيج اليه فى اظهار شوكتهم ومن ذلك ما نأخذ امرؤهم من الخيول والماليك التى لا يتم نظامهم وشوكتهم الا بها لقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه عش (قوله) المذكورين) اى فى شرح ودفع ضرر المسلمين (قوله) حدهم) اى فسر القادرين (قوله) ما يبق الخ) مفعول يجدون (قوله) استيعابهم) أى القادرين المذكورين (قوله) خص به) أى بما ذكر من فك الاسرى وما بعده ويحتمل ان الضمير للتوزيع (قول المتن وتحمل الشهادة) عبارة المغنى ومن فروض الكفاية إعانة القضاة على استيفاء الحقوق للحاجة اليها وتحمل الخ (قوله) على اهل) الى التنبيه فى النهاية لا قوله اى ولم يعذر إلى المتن وكذا فى المغنى لا قوله على اهل له (قوله) على اهل الخ) اى عدل اه عش (قوله) ان كان) اى من تحمل الشهادة (قوله) من نصاب) وهو اثنان اه عش (قوله) ولألا) اى بان تحمل اثنان فى الاموال اه مغنى (قول المتن والحرف والصنائع) اعلم أنى لم أر من ذكر ما يحصل به فرض الكفاية فى الحرف هل يشترط وجود جميعها والمحتاج اليه بتلك الناحية وعلى كل تقدير فهل يشترط فى كل محل او يتقيد بمسافة القصر او بمسافة العدوى او يفصل فيها بين ما تشد الحاجة اليه وما تهم وما تنذر اه سيد عمر (قوله) كان يتخذ الخ) مثال للغير (قوله) وهو مشكل) اى لاستلزامه كون الشيء الواحد مطلوبا ومنها عنه (قوله) اكل كسبها) اى الحجامة (قول المتن وما يتم به المعاش) اى التى بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء والحرائر والخيطة وفى الحديث اختلاف أمتى رحمة وفسره الحلبي باختلاف الهمم والحرف اه مغنى (قوله) عطف مرادف) الى قوله والفرق فى النهاية الا قوله كما هو الى المتن وقوله لكن هنا الى ويسن وقوله للخبر المشهور فيه وقوله وفى الاذكار الى اما كونه وقوله ولم يضعفه (قوله) عن ذينك) اى الحرف والصنائع (قوله) لا يحتاج) الى قوله كما هو قياس الخ فى المغنى (قوله) وإن كرهت صيغته) كعليكم السلام كما ياتى اه عش (قوله) لكن هنا) الى قوله لو يسن عبارة النهاية ويرجى الرد فور اه عبارة شرح الروض ويجب على الغائب الرد فور باللفظ فى الرسول وبه او بالكتابة فى الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا اه سم (قوله) لكن هنا) اى فيما مع رسول او فى كتاب (قوله) ويحتمل خلافا) لعله الاقرب لكن ينبغى ان

غنيا فان الغنى لا ينافى الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله فى الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامرين اوجه من الفرق الذى ذكره لانه إذا وجبت المواساة بما نأبلا اضطرار رفع الاضطرار اولى واما الفرق المذكور فلا يقوى تلك القوة فليراجع (قوله) لكن هنا يكفى جوابه كتابة) عبارة شرح الروض ويجب على الغائب الرد فور باللفظ فى الرسول وبه او بالكتابة فى الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا (قوله)

لها فلا تخلص إلا اعتمادا ان المكروه أكل كسبها للحر لا فعلها فتأمله (وما يتم به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج لا عن ذينك (تنبيه) لا يحتاج فى هذه لامر الناس بها لان فطرهم بمجولة عليها لكن لو تماؤا على ترك واحدة منها أموا وقوتلوا كما هو قياس بقية فروض الكفاية (وجواب سلام) مسنون وان كرهت صيغته ولو مع رسول أو فى كتاب لكن هنا يكفى جوابه كتابة ويجب فيها ان لم يرد لفظا الفور فيما يظهر ويحتمل خلافاه ويسن الرد على المبلغ والبداة به فيقول وعليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه

من مسلم يميز غير متحالف به من الصلاة (على جماعة) أي اثنين فأكثر مكلفين وسكاري لهم نوع تمييز سمعوه أما وجوبه فاجماع ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لحقه لأن الحق لله تعالى وفي الإذكار يسن أن يحمله بنحو أبرأته من حق (٢٢٣) فإنه يسقط به حق الآدمي وأما كونه على

الكفاية فلخبر أبي داود ولم

يضعفه يجزئ عن الجماعة

إذا مروا أن يسلم أحدهم

ويجزئ عن الجلوس أن

يردا أحدهم فيه يسقط الفرض

عن الباقيين ويختص بالثواب

فإن ردوا كلهم ولو مرتبا

أثبوا ثواب الثواب

كالمصلين على الجنائز ولو

ردت امرأة عن رجل اجزأ

أن شرع السلام عليها ولا

فلا أوصي أو من لم يسمع

منهم لم يسقط بخلاف

نظيره في الجنائز لأن القصد

ثم الدعاء وهو منه أقرب

للاجابة وهنا الامن وهو

ليس من اهله وقضيته انه

يجزئ. تشميت الصبي عن جمع

لأن القصد التبرك والدعاء

كصلاة الجنائز ولو سلم جمع

مترتبون على واحد فردرة

قاصدا جميعهم وكذا وأطلق

على الأوجه اجزاء ما لم

يحصل فصل ضار ودخل

في قول مسنون سلام امرأة

على امرأة أو نحو محرم أو

سيد أو زوج وكذا على

اجنبي وهي عجز لا تشتهى

ويلزمها في هذه الصور رد

سلام الرجل اما مشتبهة

ليس معها امرأة أخرى

فيحرم عليها رد سلام

اجنبي ومثله ابتداءه ويكره

له رد سلامها ومثله

ابتداءه أيضا والفرق أن

لا يؤخره عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اه سيد عمر (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أو صفة له اه ع ش أي كقول المتن على جماعة (قوله أو سكارى الخ) خلافا للمعنى (قوله سمعوه) صفة لجماعة ويحتمل لمكلفين أو سكارى الخ (قوله ولا يؤثر) إلى قوله ومثله في المعنى الا قوله وفي الإذكار إلى وأما كونه وقوله ولم يضعفه (قوله فيه) أي في فرض الرد (قوله إسقاط المسلم) بشد اللام عبارة المعنى فرع لو سلم على انسان ورضي أن لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتولي لانه حق الله تعالى ويأثم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقدر على القيام به وان بعد عن المحل وكذا يأثم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بذكر البلد وصغره كما قاله الامام اه (قوله حق الآدمي) أي لاحق الله تعالى (قوله عن الجلوس) جمع جالس (قوله فيه الخ) من عند الشارح (قوله ويختص) أي الراد منهم (قوله ولوردت امرأة الخ) أي في لو سلم على جماعة فيهم امرأة اه معنى (قوله عن رجل) أي وعن نفسها كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله أن شرع السلام عليها) أي بان كانت نحو محرم له أو غير مشتبهة اه ع ش (قوله أو صبي) منه يعلم أن عموم قوله السابق وإن لم يكونوا من اهل فرضه كذوى صبا الخ غير مراد اه ع ش (قوله منهم) أي من جماعة سلم عليهم وهو راجع إلى قوله أو صبي أيضا وفرض المسئلة أن فيهم مكلفا أيضا كما هو ظاهر (قوله وقضيته) أي الفرق (قوله عن جمع) أي مكلفين هو فيهم (قوله مترتبون) عبارة النهاية دفعة أو مرتبا اه (قوله لم يحصل فصل ضار) عبارة النهاية لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب اه (قوله ضار) كذا كان في اصله رحمه الله ثم الحققت فاه بالراء فصار صارف فليتأمل سيد عمر (قوله أو نحو محرم) أي كعبدها معنى ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني فيها لو سلم عليها نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا اجنبي وهي عجز لا تشتهى (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما إذا كان معها رجل فأكثر وقضية ما ياتي آتافا عن المعنى والاسنى عدم الحرمة حينئذ (قوله ويكره له) أي للاجنبي اه ع ش (قوله ومثله ابتداءه أيضا) نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تخف فتنة نهاية وفي سم بعد نقل مثله عن شرح الروض مانصه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظرا اه سيد عمر (قوله والخثي) إلى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مع الرجل الخ) ومع الخثي كالرجل مع المرأة معنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة المعنى والاسنى ولا يكره على جمع نسوة أو عجز لا تنفاه خوف الفتنة بل يندب الابتداء به ممنهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله على جمع نسوة) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين (قوله

من مسلم يميز) ولو صيا (قوله لهم نوع تمييز) ظاهره انه لا يجب على من ليس لهم ذلك وان تعدوا بالسكر ثم رأيت ما ياتي اول الصفحة الآتية (قوله ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة الخ) في شرحه للارشاد ولا يبعد أن الامر دكالشابة فيها ذكر الا ان يفرق بان صوت المرأة جرى خلاف في كونه عورة بخلاف صوت الامرء أو أيضا فبين المرأة والرجل من شدة الحياء الزائد بمحادثتها له فيفتح بذلك باب الفتنة ما ليس بين الامرء والرجل اه والفرق هو الموافق لقوله الآتي هنا والظاهر أن المراد الخ (قوله ويكره له رد سلامها الخ) قال في شرح الروض نعم لا يكره من الجمع الكثير من الرجال السلام عليها أن لم يخف فتنة ذكره في الإذكار اه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظرا (قوله والخثي مع الرجل كرامة) قضيته انه إذا كان غير شاب فله حكم العجز مع الرجل حتى يجب عليه رد سلام الرجل كما يجب على العجز كما تقدم وان إذا كان شابا حرم عليه ابتداء السلام على الرجل ورده عليه وفيه نظر اذا لا تحرم بالشك ويحجب بانالو نظرنا لذلك لم يحرم النظر مع ان المقرر حرمة فليتأمل (قوله ولو سلم على جمع نسوة) لم يفصح بسن السلام ممنهن عليه ولا منه عليهن وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ردها وابتداءها بطمعه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده والخثي مع الرجل كرامة أو مع المرأة كرجل في النظر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احدها ان لا يخشى فتنة حينئذ ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين والظاهر ان الامرء هنا كالرجل

ابتداء ورد أو سلام ذمى فيجب رده بعليك كما اقتضاء كلام الروضة لكن قال البلقيني والأذرعى والزركشى أنه يسن ولا يجب وسلام صبي أو مجنون ميز فيجب رده أيضا وكذا سكران (٢٢٤) ميز لم يعص بسكره وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير

المميز وزعم أن المجنون والسكر ينافيان التمييز غفلة عما صرحوا به من عدم التنافي أما المتعدى ففاسق وأما غير المميز فليس فيه أهلية للخطاب كالمجنون والملاحق بالمكلف إنما هو المتعدى فإن قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وإن لم يميز كالصلاة قلت فائدة الوجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء منتفية هنا لأن الرد لا يقضى كما صرحوا به فاندفع ما للشراح هنا نعم لو قيل فائدته الأثم وإن لم يسمع تغليظا عليه لم يبعد ولعله مراد ذلك الشارح وخرج به السلام على قاضى الحاجة ومن معه فلا يجب رده كما يأتي وإنما يجزى الرد أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه وخرج بغير متحلل أخ سلام التحلل من الصلاة إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الأوجه ويفرق بينه وبين سلام التلاقي بأن القصد به الأمن وهو لا يحصل إلا بالرد وهنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به لتعود عليه بركته وذلك حاصل وإن لم يرد وإنما حث به الخالف على ترك الكلام والسلام

ابتداء وردا أى فيسن لكل منه. أعلى الآخر ويجب عليه الرد (قوله وسلام ذمى) عطف على سلام امرأة اه سم (قوله فيجب الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله بعليك) عبارة النهاية والمغنى بعليك بزيادة الواو ثم نبه المغنى على جواز إسقاطها أيضا (قوله وسلام صبي الخ) عطف على سلام امرأة (قوله أو مجنون ميز) خلافا للنهاية ولظاهر المغنى وقوله ميز راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه وكذا سكران ميز خلافا للنهاية والمغنى (قوله أما المتعدى) أى بسكره (قوله ففاسق) أى وسياق أنه لا يجب رد سلامه (قوله وأما غير المميز) أى السكران غير المميز (قوله كالمجنون) أى غير المميز (قوله قضية هذا) أى الإلحاق (قوله عليه) أى السكران المتعدى والجار متعلق بوجوب (قوله في حقه) أى المتعدى (قوله وإن لم يسمع) أى لسكره (قوله وخرج به) أى بقوله مسنون (قوله ومن معه) أى عطفًا عليه (قوله وإنما يجزى) إلى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله أن اتصل الخ) قضية أنه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لأن الفصل ليس باجنبي اه سم (قوله به) أى بالسلام وكذا ضمير بركته (قوله وذلك) أى عود البركة للحاضر (قوله وإنما حث به) أى بقصد الحاضر بسلام التحلل (قوله والسلام) الواو بمعنى أو المنوعة (قوله ولا رد سلام) إلى قوله ولا بد فى المغنى لإقوله وإن شرع سلام (قوله ولا رد سلام) ظاهره أنه عطف على قوله رده من قوله فلا يلزمه رده الخ ولا يخفى ما فيه من إيهام تقريره على ما قبله فكان الأولى وكذا لا يلزمه رد سلام الخ (قوله زجر الخ) عبارة المغنى إذا كان في تركه زجر الخ اه (قوله أول غيره الخ) الأولى التثنية لما مر عن سم أن المعطوف بأو المنوعة كالمعطوف بالواو (قوله فرض عين عليه) أى إلا أن كان المسلم أو المسلم عليه مشتهراً والآخر رجلا ولا نحو محرمية بينهما فلا يجب الرد اه معنى (قوله من رفع الصوت الخ) فإن شك أى الرادى سماعه أى المسلم زاد فى الرفع فإن كان عنده نيام خفض صوته اه نهاية أى ندب أجمع الإجماع للمسلم وإن أدى إلى إيقاظ النائم عش (قوله

نسوة أو مجوز أى لا يكره ابتداء ولا رد عليهن ما نصه بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله وسلام ذمى) عطف على سلام امرأة فى قوله ودخل فى قوله الخ وقضية استحباب سلام الذمى على المسلم ولم أره فراجع (فائدة) فى فتاوى السيوطى فى الباب الجامع آخرها ما نصه مسألة رجل سلم على جماعة مسلمين وفيهم نصراني فأنكر على ذلك فقال ما قصدت إلا المسلمين فقيل له من حثك أن تقول السلام على من أتبع الهدى فهل يجزىء اللفظ الأول أو يتعين الثانى (الجواب) لا يجزىء فى السلام إلا اللفظ الأول ولا يستحق الرد إلا به ويجوز السلام على المسلمين وفيهم نصراني إذا قصد المسلمين فقط وأما السلام على من أتبع الهدى فأنما شرع فى صدور الكتب إذا كتبت للكافر كما ثبت فى الحديث الصحيح (مسألة) إذا قال من يشمت العاطس بـرحم الله سيدى أو قال من يتبذد السلام على سيدى أو الرادى على سيدى السلام هل يتأدى بذلك السنة أو الفرض (الجواب) قال ابن سورة فى كتاب المرشد ولكن التسميت بلفظ الخطاب لأنه الوارد قال ابن دقيق العيد فى شرح الإمام وهو لاء المتأخرون إذا خاطبوا من يعظموه قالوا بـرحم الله سيدنا أو ما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الأمر فى الحديث قال وبلغنى عن بعض علماء زماننا أنه قيل له ذلك فقال قل بـرحمك الله يا سيدنا قال وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم اه ويقاس بذلك مسائل السلام (مسألة) رجل قال اللهم أجمعنا فى مستقر رحمتك فأنكر عليه شخص فن المصيب (الجواب) هذا الكلام أنكره بعض العلماء ورد عليه الأئمة منهم النووي وقال الصواب جواز ذلك ومستقر الرحمة هو الجنة اه (قوله أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه) قضية أنه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لأن الفصل ليس باجنبي م (فلا يلزمه رده على الأوجه)

لأن المدار بينهما على صدق الاسم لا غير ولارد سلام فاسق أو مبتدع زجراله
نعم
أول غيره وإن شرع سلامه وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه ولا بد فى الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع

بالفعل ولو في ثقل السمع نعم ان سر عليه مر بها بحيث لم يبلغه صوته فالذي يظهر انه يلزمه (٢٢٥) ويؤيدون العد وخلفه وظاهر انه

لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداء وردا والفرق بينه وبين اجابة مؤذن سماع بعضه ظاهر ومرانه لو بلغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام لان الفصل ليس باجني وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني ويجب في الرد على الاصم الجمع بين اللفظ والاشارة بنحو الابد ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة ويغني عن الاشارة في الاول كما بحثه الاذرعى العلم بان الاخرس فهم بقرينة الحال والنظر الى فهم الرد عليه وتكفي اشارة الاخرس ابتداء وردا وصيغته ابتداء وجوابا عليك السلام وعكسه ويجوز تنكير لفظه وان حذف التنوين فيها يظهر وانما لم يجز سلام الصلاة حتى عند الرافي كما هو ظاهر لانه ليس في معنى الوارد بوجه وجزم غير واحد بانه يجزى سلام عليكم وكذا سلام الله قبل لاسلامى وفيه نظير الاوجه اجزاء عليك وعكسه كما بحث والافضل في الرد واوقبله وتضري الا ابتداء كالاقتصار في احدهما على احد جزأى الجملة الا وعليك رد السلام الذي وان نوى اضممار الآخر خلافا لما يوهمه كلام الجواهر ويسن عليكم في الواحد نظرا لمن

نعم ان مر) اى المسلم عليه اى الرد (قوله والفرق بينه) اى بين الرد (قوله سمع بعضه) الجملة صفة مؤذن والضمير المجرور الاذان المفهوم من المقام (قوله ظاهر) خبر والفرق (قوله ومرانه) الى قوله ويجب الخ حقه ان يكتب قبيل قوله وخرج بغير متحمل (قوله لان الفصل الخ) اى وهو لا يتنافى اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويجب في الرد) الى قوله وان حذف التنوين في النهاية والمغنى (قوله على الاصم) متعلق بالرد (قوله لا ان جمع له الخ) فلا يحصل سنة السلام عليه الا بذلك الجمع (قوله المسلم) بكسر اللام عليه اى الاصم (قوله في الاول) اى لسقوط الاثم وكذا في الثاني لحصول السنة ع ش وسيم (قوله بان الاخرس) الظاهر الاصم سيد عمر عبارة سم عبارة غيره انه اى الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف اه (قوله وتكفي اشارة الاخرس الخ) اى ان فهمها كل احدها الا كانت كناية فتعتبر معها النية لو جوب الرد ولحصول السنة منه اه ع ش (قوله عليك السلام) لكن مكرهه في الابتداء ويجب فيه الرد نهاية ومعنى وأسنى (قوله ويجوز تنكير لفظه) لكن التعريف فيها افضل نهاية ومعنى اى في الابتداء والرد (قوله وانما لم يجز) اى حذف التنوين (قوله في سلام الصلاة) اى سلام التحلل منها (قوله سلاما) بالتنوين (قوله لاسلامى) بالاضافة الى بآء المتكلم (قوله وعكسه) اى عليك سلام الله وعليك سلامى (قوله والافضل) الى قوله ولا يجب في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لما يوهمه كلام الجواهر وقوله ومغفرته (قوله ولو قبله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضري في الابتداء) فلو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده والاشارة بيداً ونحوها من غير لفظ خلاف الاول ولا يجب لها ردوا الجمع بينهما وبين اللفظ افضل ولو سلم بالعجمية جاز وان قدر على العربية حيث فهمها الخطاط وجوب الرد نهاية ومعنى (قوله كالاقتصار الخ) فلو قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكف مغنى ونهاية ومثله سلام مولانا اه ع ش (قوله وان نوى الخ) * (فائدة) * في فتاوى السيوطى مسئلة اذا قال من يشمت العاطس برحم الله سيدى او قال من يبتدىء السلام على سيدى او الراد وعلى سيدى السلام هل يتادى بذلك السنة والفرض الجواب قال ابن صودة فى المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ابن دقيق العيد فى شرح الامام وهو لاء المتأخرون يقولون برحم الله سيدنا وما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر فى الحديث اه وبلغنى عن بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل برحمك الله يا سيدى وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم ويقاس بذلك مسائل السلام اه سم (قوله ويسن الخ) اى في الابتداء والرد نهاية ومعنى (قوله في الواحد الخ) ويكفى الافراد فيه ويكون آتيا باصل السنة دون الجماعة ومعنى ونهاية فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكفيه ان يقول فى الرد عليك السلام ع ش (قوله وزيادة ورحمة الله الخ) عطف على قوله عليكم الخ عبارة المغنى وزيادة ورحمة الله

هل يسن (قوله بالفعل ولو في ثقل السمع مع قوله الآتى ويجب في الرد على الاصم الخ) يعرف به الفرق بين ثقل السمع والاصم (قوله ومرانه) انه لو بلغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام (وعبارة شرح الروض فيقول وعليه وعليك السلام اه) (قوله وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني) يؤيد عدم القضاء او يصرح به قول الاذكار ما نصه فصل قال الامام ابو محمد القاضى حسين والامام ابو الحسن الواحدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان أخره ثم رد لم يعد جوابا وكان آتيا بترك الرد اه فقوله لم يعد جوابا وكذا قوله وكان آتيا بترك الرد يقتضى ذلك لاذل كان يقتضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله ويغنى عن الاشارة في الاول) هلا كان الثانى كذلك وعبارة شرح الروض شاملة له (قوله بان الاخرس فهم بقرينة الخ) عبارة شرح الروض وغيره انه اى الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف (قوله وعكسه) قال فى الروض فان قال عليكم السلام جاز وكراهه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واو خبر (قوله وتضري في الابتداء) كافى الاذكار عن المتولى (قوله

(٢٩) - شروانى وابن قاسم - تاسع) ورحمة الله بركاته ومغفرته ولا تحجب وان اتى المسلم بها ويظهر اجزاء سلمت معه من الملائكة وزيادة عليك وانما مسلم عليك ونحو ذلك أخذنا مما مر انه يجزى في صلاة التشهد صلى الله على محمد والصلاة على محمد ونحوهما (ويسن)

وبركاته على السلام ابتداء ورداً أكمل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أتى بلفظ الرحمة والبركة قال ابن شبة وفيه نظر أرى لقوله تعالى وإذا حييتم بتحية الآية اه (قوله عينا) إلى قوله نعم في المغنى لا قوله وجوابه وإلى قوله وكذا إن سكت في النهاية ما يوافقه إلا فيما سانه عليه (قوله) كالتسمية (الاكل) أى وللجماع (قوله) وتشميت العاطس) والاضحية في حق أهل البيت والاذان والاقامة اه مغنى (قوله وجوابه) انظر ما معنى كونه سنة كفاية مع ان ظاهر كلامهم الاتى ان جواب التشميت إنما يسن للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فليراجع (قوله به) أى بالسلام وتقديره لفظه به مبنى على أرجاع ضمير ابتداءه للشخص والظاهر رجوعه للسلام كما جرى عليه المغنى واستغنى عن التقدير عبارته أى السلام على كل مسلم حتى على الصبي اه (قوله عند إقباله الخ) أى من ذكر الواحد والجماعة (قوله على مسلم) متعلق بضمير به ويحتمل تعلقه بالإقبال والانصراف على التنازع وأعمال الاول (قوله وفارق) أى ابتداء السلام حيث كان سنة (قوله بان الابتداء) أى مع كونه سنة أفضل أى من الرد الفرض وقوله انه أى المسلم (قوله بعد تكلم الخ) ظاهره ولو يسير أو منه صباح الخير ثم مفهومه انه إذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداد به فيجب الرد لكن قضية قوله سابقاً ونما يجزى الرد ان اتصل بالسلام الخ بطلانه بالتكلم وان قل ويمكن تخصيص ما مر بالا حتراف عما إذا طال الفصل بينهما وما هنا بما إذا قل الفصل ويفرق بينه وبين البيع بانه بالكلام يعد مع رضاعن البيع والمقصود هنا الامان وقد وجد بمجرد الصيغة فلا يضر الكلام به من المبتدى ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل بكلام اجنبى مطلقاً ولا بسكوت طويل لانه بذلك لا يعد قابلاً للامان بل معرضاً عنه فكانه رده اه ع ش (قوله انه لا يفوت الابتداء) ومثله الرد اه ع ش (قوله اما الذى الخ) محترز قوله على مسلم (قوله فيحرم ابتداءه بالسلام) فان بان من سلم عليه ذمياً فليقل له ندباً استرجعت سلامى او رد سلامى تحقير الهوى يستثنيه وجوباً ولو بقلبه ان كان بين مسلمين وسلم عليهم ولا يبدؤه بتحية غير السلام ايضا كأنعم الله صباحك او اصبحت بالخير الالعذر وان كتب إلى كافر كتب ندباً بالسلام على من اتبع الهدى ولو قام على جليس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل داراً ندب ان يسلم على اهله وان دخل موضعاً خالياً ندب ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى قبل دخوله ويدعو بما احب ثم يسلم بعد دخوله مغنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله لغائب الخ) ينبغى ولو فاسقاً فيلزمه تبليغه لانه تحمّل الامانة وان جاز ترك رد سلام الفاسق زجراً م ر اه سم اه ع ش (قوله يشرع له السلام الخ) خرج الكافر والمرأة الشابة اه سم (قوله بصيغة الخ) حال من سلامه (قوله لا بنحو سلمى عليه) أى الا ان يأتى الرسول بصيغة معتبرة كان يقول له فلان يقول لك السلام عليك او السلام عليك من فلان كما أنه فيما إذا قل قل له فلان يقول لك السلام عليك يكفي قول الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل انه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل او الرسول م ر اه سم وسياق ما فيه عن الرشيدى (قوله لزوم الرسول الخ) جواب ولو ارسل الخ زاد المغنى ويجب الرد كما مر (قوله ان يبلغه) أى ولو بعد مدة طويلة بان نسي ذلك ثم تذكره اه ع ش (قوله بنحو فلان يسلم الخ) ظاهر كلامه انه لا يشترط وجود صيغة معتبرة مما مر من المرسل ولا من الرسول وفاقاً للبغنى وخلافاً للنهاية عبارة الرشيدى قوله فان أتى المرسل بصيغة الخ والحاصل انه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل او الرسول خلافاً لابن حجر وحاول الشباب ابن قاسم رد كلامه إلى كلام الشارح بما لا يقبله كما علم بمراجعتهم اه (قوله كفى الاذكار ايضا) راجع لقوله

عينا للواحد وكفاية للجماعة كالتسمية للاكل وتشميت العاطس وجوابه (ابتداءه) به عند اقباله او انصرافه على مسلم للخبر الحسن ان أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وفارق الرد بان الايحاش والاخافة في ترك الرد اعظم منهما في ترك الابتداء وأقضى الفاضى بأن الابتداء أفضل كإبراء المعسر أفضل من انظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلم سهواً أو جهلاً وعذر به انه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه أما الذى فيحرم ابتداءه بالسلام ولو أرسل سلامه لغائب يشرع له السلام عليه بصيغة مما مر كقل له فلان يقول السلام عليك لا بنحو سلمى عليه على ما قيل والذى في الاذكار خلافه وعبارته أو أرسل رسولاً وقال سلم لى على فلان لزوم الرسول أن يبلغه بنحو فلان يسلم عليك كما في الاذكار أيضاً فانه أمانة ويجب أدائها

ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به) في الروض عطف على المستحب وأنه يبدأ به قبل الكلام اه ولم يزد شرحه على الاستدلال له (قوله لغائب) ينبغى ولو فاسقاً فيلزمه تبليغه لانه محل الامانة وان جاز ترك رد سلام الفاسق زجراً م ر (قوله يشرع له السلام) خرج الكافر والمرأة الشابة (قوله لا بنحو سلمى عليه) أى الا ان يأتى الرسول بصيغة معتبرة كان يقول فلان يقول لك السلام عليك فيسكنى قول الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل انه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل او الرسول م ر (قوله

ومنه يؤخذ ان محله ما اذ ارضى بتحمل تلك الامانة اما لو ردها فلا و كذا ان سكت اخذ ان قولهم لا ينسب لساكت قول وكما جعلت بين يديه ودية فسكت ويحتمل التفصيل بين ان تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه ثم رأيت (٢٢٧) بعضهم قال قالوا يجب على الموصي به تبليغه

ومحله ان قبل الوصية بلفظ

يدل على التحمل لتعليم

بانه امانة اذ تكليفه

الوجوب بمجرد الوصية

بعيد واذ قلنا بالوجوب

فالظاهر انه لا يلزمه قصده

بل اذا اجتمع به وذكر

بلغه انتهى وما ذكره

آخرا فيه نظر بل الذي يتجه

انه يلزمه قصد محله حيث

لا مشقة شديدة عرفا عليه

لان اداء الامانة ما امكن

واجب فان قلت الواجب

في الوديعة التخلية لا الرد

قلت محله اذا علم المالك بها

والاوجب اعلامه بقصده

الى محله او ارسال خبرها

له مع من يثق به فكذا

هنا ومن ثم قالوا في الامانة

الشرعية كشوب طيرته

الريح الى داره يلزمه فورا

ان عرف مالكة اعلامه

به (الاعلى) نحو (قاضي

حاجة) بول او غائط او جماع

للتبليغ عنه في سنن ابن ماجه

ولان مكالمته بعيدة عن

الادب (و) شارب و

(آكل) في فمه اللقمة لشغله

عن الرد (و) كائن في (حمام)

لا شغاله بالاغتسال ولانه

ماوى الشياطين وقضية

الاولى ندبه على غير

المشتغل بشيء ولو داخله

والثانية عدم ندبه على

من فيه ولو بمسلخه وهو

بنحو فلا يخالف فكان الاولى ان يزيد هناك لفظاً أى (قوله) ومنه (الخ) أى التعليل (قوله) ان محله أى وجوب التبليغ (قوله) اذ ارضى أى الرسول (قوله) اما لو ردها (الخ) هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المسلم المرسل اما لو ردها بعد مفارقتها كائنا الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ او لا يصح كالورد الوديعة بعد غيبة المالك فانه لا يصح هـ ا الرد فيه نظر ولعل الاقرب الثاني اه سم عبارة ع ش قال مر اى بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لانه لا يعقل الرد في غيبته اه فليتأمل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر انه بخلاف ما لو جاءه كتاب وفيه سلم لى على فلان فله رده في الحال لانه لم يحصل له تحمل ولما طلب منه تحمل هذه الامانة عند وصول الكتاب اليه فله ان لا يتحملها بان يردّها في الحال فليتأمل اه سم على المنهج اه (قوله) بين ان تظهر منه (الخ) لعل الاولى بين ان يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصدا جازما وعدمه (قوله) على الموصي به) اى بالسلام وقوله وما ذكره آخر اه هو قوله فالظاهر انه لا يلزمه قصده (قوله) قلت محله قضيته انه اذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يشق فليحرر رسم وفيه نظر اذ الظاهر ان وجوب الرد ونيل ثوابه متوقف على التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله) بول الى قوله ولانه في النهاية لا قوله للتبليغ الى المتن وإلى قوله وقضية الاولى في المغنى (قوله) ندبه على من فيه) عبارة النهاية ندبه في المسلح وهو كذلك اه وقضيته ايضا انه ان لم يكن مشغولا في الحمام بغسل ونحوه سن ابتداءه بالسلام ووجب الرد ع ش ورشيدى (قوله) رجحوا انه يسلم) اعتمده المغنى وكذا النهاية كما مر (قوله) على من بمسلخه) اى ويجب عليه الرد اه معنى (قوله) ويسن) الى قوله ويتجه في المغنى لا قوله بل يسن الى ومبتدع وقوله لا لعذر او خوف مفسدة وقوله بان شق الى المتن وقوله اى ان قرب الى ورجح (ويسن السلام) جملة حالية او عطف على محلم (قوله) على من فيه) اى السوق (قوله) ويلزمهم) اى المسلم عليهم في السوق (قوله) والا على فاسق) الى قوله وظاهر قولهم في النهاية لا قوله بان شق الى ومتخاصمين وقوله ويحرم الى ورجح وقوله لانه الآن الى ويسن (قوله) ولا على فاسق بل ويسن تركه (الخ) مفاده انه ان كان مخفيا لا يسن ابتداءه بالسلام بل يباح وان كان مجاهر ايسن ترك السلام عليه وابتداءه به خلاف الاولى اه ع ش (قوله) ومرتكب) معطوف على مجاهر اه رشيدى والظاهر انه كقوله ومبتدع عطف على فاسق كما هو صريح صنيع النهاية في الثاني وع ش في الاول حيث قال كالزنا وهو عطف أخص على اعم اه (قوله) ذنب عظيم) كان المراد به بعض الصفات الشنيعة التي لم تصل بشاعتها الى رتبة الكبيرة اه سيد عمر ولعل هذا احسن مما مر عن ع ش (قوله) ومبتدع) اى لم يقسق ببدعته اه ع ش (قوله) لا لعذر (الخ) ينبغى رجوعه للجميع ومنه خوفه ان يقطع نفقته اه ع ش (قوله) او خوف مفسدة) فديقال الواو اولى لان عطفه على العذر من عطف الخاص على العام وهو من خصائص الواو اه سيد عمر اقول بل الاولى كخوف الخ كما عبر به الاسنى (قوله) ولا على مصل (الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء او لا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه سم (قوله) وطلب) اى في النسك اه معنى (قوله) ومؤذن (الخ) والضابط كما قاله الامام ان يكون الشخص على حالة لا يجوز

ا ما لو ردها) هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المسلم المرسل اما لو ردها بعد مفارقتها كائنا الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ او لا يصح كما ورد الوديعة بغير غيبة المالك فانه لا يصح هذا الرد فيه نظر ولعل الاقرب الثاني مر (قوله) قلت محله اذا علم المالك) قضيته انه اذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يشق فليحرر (قوله) ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلخه) كتب عليه مر (قوله) والا على مصل وساجد) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء انه سئل هل يشرع السلام على

قضية كراهة الصلاة فيه إلا لأن يفرق ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلخه ويوجه بان كونه محل الشياطين لا يقتضى ترك السلام عليه ألا ترى أن السوق محلم ويسن السلام على من فيه ويلزمهم الرد ولا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومرتكب ذنب عظيم لم يتب منه ومبتدع لا لعذر او خوف مفسدة والا على مصل وساجد وطلب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب

بدعاء إن شق عليه الرد أكثر من مشقة الآكل كما يقتضيه كلام الأذكار ومتخصصين بين يدي قاض (ولاجواب) يجب (عليهم) الاستماع الخطيب فانه يجب عليه وذلك لوضعه السلام في غير محله بل يكره لقاضي حاجة ونحوه كالجامع ويسن للآكل نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد ولمن بالحمام وملب ونحوهما باللفظ والمصل ومؤذن بالاشارة ولا فبعد الفراغ إن قرب الفصل ويحرم على من سلم عليه نحو حربي أو مرتد ورجح المصنف ندبه على القاري وإن اشتغل بالتدبر وجوب الرد عليه ويتجه اخذاً مما مر في الدعاء أن الكلام في متدبر لم يستغرق التدبر قلبه وإلا وقد شق عليه ذلك لم يسن ابتداء ولا جواب لانه الآن بمنزلة غير المميز بل ينبغي فيمن استغرقه هم كذلك أن يكون حكمه ذلك ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف أو مضطجع وراكب عليهم وقليلين على كثيرين لأن نحو الماشي يخاف من نحو الراكب ولزيادة مرتبة نحو الكبير على نحو الصغير وظاهر

أولا يليق بالمروءة القرب منه فيها معنى وأسنى (قوله ومستمعه) هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو بالقوة سيد عمر وقدير رجح الثاني تعبير المغنى بحاضر الخطيب اه (قوله ومستغرق القلب الخ) الأذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولاً فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغويته الثواب المترتب عليها سم على حج اه عش (قوله بدعاء الخ) أي أو مراقبة الصوفيين (قوله أكثر من مشقة الآكل) أي من مشقة الرد على الآكل وقد يقال لم لا يكتفى بالمساواة اه سيد عمر (أقول) وقد يفيد صنيع النهاية والمغنى حيث أسقط ذلك التصوير (قوله وذلك) أي عدم وجوب الجواب عليهم (قوله بل يكره) أي الجواب (قوله ويسن للآكل) أي باللفظ اه أسنى (قوله ولمن بالحمام) أي يسن الجواب لمن الحمام غير المشغول بالاعتسال ونحوه اه عش (قوله ولمصل الخ) أي وساجد لتلاوة اه أسنى (قوله بالاشارة) أي المفهمة لرد السلام برأسه أو غيره اه عش (قوله ولما) أي وإن لم يرد بالاشارة (قوله إن قرب الفصل) أي عرفاً بأن لا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع اه عش (قوله نحو حربي) لعله أراد بنحوه المعاهد والمؤمن فليراجع (قوله ندبه) أي السلام (قوله على القاري) ومثله المدرس والطابة فيندب السلام عليهم ويجب الرد اه عش أي بشرط عدم الاستغراق الآتي (قوله ولا جواب) أي واجب عليه عبارة النهاية ولا يجب رد اه وهي صريحة في المقصود اه سيد عمر (قوله استغرقه هم) ظاهره ولودنيوياً (قوله حكمه ذلك) أي لا يسن ابتداءه بالسلام ولا يجب عليه الرد (قوله عند التلاقي) ويكره تخسيس البعض من الجمع بالسلام ابتداء ورداً ويندب أن يبدأ بالسلام قبل الكلام وإن كان مراً في سرق أجمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته فان جالس إلى من سجد سقط عنه سنة السلام أو إلى من لم يسجد معه سلم ثانياً ولا يترك السلام لحرف عدم الرد عليه لتكبر أو غيره مغنى وروض مع شرحه (قوله سلام صغير الخ) فان عكس أي بأن سلم كبير على صغير وواقف أو مضطجع على ماش وغيره راكب على راكب وكثيرون على قليلين لم يكره نهاية ومغنى وروض (قوله على كبير) ولو علم نحو الكبير والماشي أن الصغير والراكب لا يسلم عليهما فهل يندب له السلام أولاً وعلى الأول فالتردد المحسكي في الشارح بقوله وظاهر قولهم الخ محمول على غير من ذكر كمن ظن عند الملاقاة أن ملاقيه يعمل بالسنة أو شك فيه وأنه في هذين الحالين لا يشرع له السلام بلا شك اه سيد عمر (قوله وماش على واقف أو مضطجع) كذا في الروض والنهاية والمغنى وظاهر أنه مندرج في قولهم الآتي وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع الخ ففيه تكرار (قوله وقليلين على كثيرين) ولو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارض نهاية وأسنى أي فلا أولوية لأحدهما على الآخر عش (قوله لأن نحو الماشي) أي كالصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أي كالكبير وكثيرين (قوله ولزيادة الخ) يتأمل وجه انطباقه على مدلوله لأن الأقل مرتبة يخاف من ضده فكان ينبغي للضدان يسلم حتى يؤمن كالراكب مع الماشي اه سيد عمر وقد يجب بان المراد بالمرتبة الأخروية لا ما يشمل النبوية فقوله لأن الأقل مرتبة يخاف الخ ممنوع هنا (قوله نحو الكبير) أي كالكثيرين وقوله على نحو الصغير أي

المشتغل بالوضوء ويسن له الرد أولاً فاجاب بان الظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه ويفارق ذلك ما مر في المغتسل بان من شأنه أن يكون متجرداً كلاً أو بعضاً فيشق عليه مكالمته في هذه الحالة (قوله ومستغرق القلب بدعاء الخ) الأذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولاً فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغويته الثواب المترتب عليها واحتمال أن لا يفوت بعذره بالرد يعارضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال أن لا يكون معذوراً بالرد في الواقع فليتأمل نعم إن قيد الكلام في الأخبار بما ليس خبر اتجه أنه لم يضر فلا كلام في ندب السلام معها ووجوب الرد (قوله صغير على كبير الخ) قال في الروض وإن عكس لم يكره اه (قوله وقليلين على كثيرين) قال في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارض اه (قوله ولزيادة مرتبة نحو الكبير)

إلا ما استثنى أنه لا يجب الرد هنا في ابتداء من لم يندب له ويحتمل لأن وجوبه عدم السنية هنا لا مخرج هو مخالفة نوع من الأدب وخرج بالتلاقي الجالس والوافد والمضطجع فكل من ورد على أحد هم يسلم عليه مطلقا ولو سلم كل على الآخر فان تربا كان اثنا في جوابا أي مالم يقصد به الابتداء وحده على ما بحثه بعضهم والالزم كلا الرد (تتمة) لا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله (٢٣٩) بالخير أو قواك الله جوابا

ودعاؤه له في نظيره حسن إلا أن يقصد باهماله تأديبه لتركه سنة السلام وحنى الظاهر مكروه وقال كثيرون حرام للحديث الحسن أنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وعن التزام الغير وتقييله وأمر بمصاحته وأفتى المصنف بكرهه الانحناء بالرأس وتقبيل نحو رأس أويده أو رجل لاسما لنحو غنى الحديث من تواضع لغنى ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لنحو صلاح أو علم أو شرف لأن أباعبدة قبل يد عمر رضي الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو نسب أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أول من ير جى خيره أو يخشى من شره ولو كفر أخشى منه ضررا عظيما أي لا يحتمل عادة فيما يظهر ويكون على جهة البر والاكرام لا الرياء والاعظام ويحرم على الداخل أن يحب قيامهم له للحديث الحسن من أحب أن يمثل الناس له قياما فليتبوأ مقعده من النار ذكره في الروضة وحمله

كالقليل اه سم (قوله إلا ما استثنى) وهو مستمع الخطيب (قوله أنه لا يجب الخ) خبر قوله وظاهر قولهم (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي الخ وقوله ويحتمل وجوبه لعلمه الظاهر اه سم (قوله من لم يندب الخ) كنحو الصغير (قوله هنا) أي في سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج) إلى قوله لخبر البخاري في المغنى لا قوله وحده إلى والاقوله وقال إلى واقى وقوله للحديث إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم وقوله للحديث الحسن إلى واستمراره وقوله أو طلبا إلى إمامنا من أحبه (قوله مطلقا) أي سواء كان الوارد صغيرا أم لا قليلا أم لا أهمغنى (قوله ولو سلم كل) أي من اثنين تلاقيا مغنى ونهاية (قوله أي مالم يقصد به الخ) عبارة النهاية نعم أن يقصد به الابتداء صرفه عن الجواب أو يقصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أولا اه (قوله والا) أي بأن كانا معا (قوله لا يستحق مبتدئ) إلى قوله وقوله إن لم يشمت في النهاية الا قوله وقال إلى واقى وقوله لاسما إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله لخبر البخاري إلى ويسن وقوله الاتباع إلى ويحرم وقوله بمهلة إلى إذا حمد وقوله للحديث الحسن إلى وإجابة مشتمه (قوله لا يستحقه مبتدئ بنحو صبحك الله الخ) وأما التحية بالاطقة وهي اطال الله بقاءك فقيل بكرهتها والوجه أن يقال كما قال الأذرى أنه إن كان من أهل الدين أو العلم أو من ولاية العدل فالدعاء بذلك قرينة ولا فكره اه معنى زاد الاسنى بل حرام اه (قوله جوابا) أي بحسب أصل الشرع حتى لا ينافي ما لو غلب على ظنه وقوع ضرر إن لم يحبه فإنه لا يبعد وجوب الجواب حينئذ لكنه لمعارض اه سيد عمر (قوله إلا أن يقصد باهماله الخ) أي فترك الدعاء له أحسن أسنى ومغنى (قوله وحنى الظاهر مكروه) ولا يغير بكثرة من يفعله بمن ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما أسنى ومغنى (قوله لاسما لنحو غنى) كشوكة ووجهة فشد الكراهة اه مغنى (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك اه سم (نقوله لنحو صلاح) أي من الأمور الدينية ككبر سن وزهد اه مغنى عبارة ع ش من النحو المعلم المسلم اه وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كالفاضل رشيدى وع ش (قوله مصحوبة) صفة ولاية (قوله بصيانة) أي عن خلاف الشرع ويظهر أن صيانة كل زمن بحسبه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) عبارة الاسنى قال الأذرى بل يظهر وجوبه في هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما أشار إليه ابن عبد السلام فيكون من باب دفع المفساد اه (قوله أول من ير جى خيره) لعل المراد الخير الآخرى كالمعلم حتى لا ينافي الحديث المار سيد عمر وينبغي أن من الخير الآخرى نحو الانفاق بالنسبة إلى المحتاج (قوله ويكون) أي هذا القيام اه أسنى (قوله ويكون على جهة البر الخ) أي وجوبه اه ع ش (قوله والاعظام) انظر ما المراد به رشيدى (قوله ذكره) أي قوله ويحرم وكذا ضمير حمله (قوله وحمله) إلى قوله إمامنا من أحبه عبارة الاسنى والمراد بتمثلهم له قياما أن يقعد ويستمر واقيا كما عادة الجبابرة كما أشار إليه السيقي ومثله حب القيام له تفاخر أو تطاولا على الأقران اه (قوله واستمراره) أي قيامهم (قوله أو طلبا) لعلمه معطوف على قوله واستمراره وهو جالس باعتبار المعنى (قوله وهذا) أي قوله أو طلبا الخ وقوله من الأول أي قوله واستمراره (قوله أذهو) أي الأول (قوله ولا باس) عبارة الروض والمغنى وتقبيل خد طفل لا يشتمى ولو لغيره وأطراف شفته مستحب اه سم (قوله وجه طفل) بل أي محل فيه ولو في الفم وقوله طفل أي لا يشتمى ذكر أو أنثى

أي كالكثير وقوله على نحو الصغير أي كالقليل (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي عنه الخ وقوله ويحتمل وجوبه ولعلمه الاظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثيرا وقليل (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة الخ) عبارة الروض

بعضهم على ما إذا أحب قيامهم واستمراره وهو جالس أو طلبا للتكبر على غيره وهذا أخف تحريما من الأول إذ هو التمثل في الخبر كما أشار إليه البيهقي إمامنا من أحبه جودا منهم عليه لما انه صار شعار اللودة فلا حرمة فيه ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة ومردة لخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه إبراهيم وقال وقد قبل الحسن لن قال لي عشرة من الأولاد ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم

خدعائشة لحي اصابتها رواه
ابوداود ويسن تقبيل قادم
من سفر ومعايقته للاتباع
الصحيح في جعفر رضى الله
عنه لما قدم من الحبشة ويحرم
نحو تقبيل الامرء الحسن
غير نحو المحرم ومس شيء
من بدنه بلا حائل كما مروى
تشميت العاطس بمهمل
ومعجمة لان العاطس حركة
من عجة بما تولد عنه نحوه
فناسب ان يدعى له بالرحمة
المتضمنة لبقائه على سمته
وخلقه والمنافة من شماته
عدوه به اذا حذر حمك الله
أوربك ولمناسن في السلام
ردا وجوا باضفير الجمع ولو
المواحد لاجل الملائكة الذين
معه كما مر ولصغير بنحو
اصلحك الله اوبارك فيك
ويكره قبل الحمد فان شك
قال يرحمك الله من حمده او
يرحمك الله ان حمدته ويسن
تذكيره الحمد للخبر المشهور
من سبق العاطس بالحمد
امن من الشوص اى وجع
الضرس واللوص اى وجع
الاذن والعلوص وهو وجع
البطن وتكرير التشميت
إلى ثلاث ثم بعدها يدعوله
بالشفاء وقده بعضهم بما
إذا علمه من كوما وحذوه
لان الزيادة على الثلاث مع
تتابعها عرفا مظنة الزكام
ونحو يظهر انها لو لم تنابع
كذلك يسن التشميت
بتكررها مطلقا ويسن
للعاطس وضع شيء على

اه عش (قوله ومحرم الخ) عطف على طفل (قوله ويسن تقبيل الخ) وتندب المصافحة مع بشاشة الوجه
والدعاء بالمغفرة وغيره التلاقي ولا اصل للمصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر ولكن لا بأس بها فانها من
جملة المصافحة وقد حث الشارع عليها وان قصد بالغير مغلقة يندب ان يسلم على اهله ثم يستاذن فان لم يجب
اعاده إلى ثلاث مرات فان اجيب فذاك والارجع فان قيل له بعد استذانه من انت ندب ان يقول فلان بن
فلان ونحوه بما يحصل به التعريف التام ولا بأس ان يكفى نفسه او يقول القاضي فلان او الشيخ فلان
أو نحوه إذا لم يعرفه المخاطب إلا به ويكره اقتضاره على قوله أنا أو الخادم وتندب زيادة الصالحين والجيران
غير الاشرار والاخوان والاقارب وكرههم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فتختلف زيادتهم باختلاف
احوالهم ومراتبهم وفرغهم ويسن ان يطالب منهم ان يزوروه وان يكثروا زيارته بحيث لا يشق وتندب
عيادة المرضى مغنى وروض مع شرحه (قوله تقبيل قادم) اى وجهه صالحا لا اه اسنى (قوله من سفر)
اى او نحوه اه اسنى (قول ومعايقته) ويكره ذلك اى التقبيل والمعاينة لغير القادم من سفر او نحوه ولا فرق
في هذا بين ان يكون المقبل والمقبل صالحين أم فاسقين أم أحدهما صالحا والآخر فاسقا ذكر ذلك في الاذكار
اه روض مع شرحه (قوله غير نحو المحرم) كالملك اى من غير شهوة كاه وظاهر اه عش (قوله ويسن)
إلى قوله ولمناسن في المغنى لا قوله بمهمل إلى إذا حذر (قوله ويسن تشميت العاطس الخ) ويندب رد الثناوب
ما استطاع فان غلبه ستر ففريده او غيرها وان يرحب بالقادم المسلم بان يقول له مرحبا وان بابي المسلم
المنادى له بان يقول له ليك وسعيدك اولىك فقط اما الكافر فلا قال الاذرى والذى يظهر تحريم تلبية
الكافر والترحيب به وبعد استحياب تلبية الفاسق والترحيب به أيضا وان يخبر اخاه بحبه له في الله وان
يدعوا احسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا او حفظك الله ونحوهما ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه
او صلاحه او نحوهما جعلنا الله فداك اوفداك اى وامى ودلائل ما ذكر من الاحاديث الصحيحة كثيرة
مشهورة اه روض مع شرحه وكذا في المغنى لا قوله قال الاذرى إلى وان يخبر (قوله بمهمل الخ) اى في
التشميت اه شرح القاموس (قوله نحوه لقوة) للقوة داء في الوجه اه قاموس (قوله والمنافة الخ) عطف
على قوله المتضمنة (قوله إذا حذر) متعلق بيسن وقوله يرحمك الله متعلق بتشميت العاطس عبارة المغنى
والروض مع شرحه والتشميت للمسلم يرحمك الله أوربك ويرد يهديك الله او يغفر الله لكم وتشميت الكافر
يهديك الله ونحوه لا يرحمك الله اه (قوله ردا) الا صوب ابتداء (قوله لاجل الملائكة الذين معه) فيه توقف
لأذم العاطس ملائكة ايضا ويناقشه ايضا قوله الاقنى نحو يهديكم الله بضمير الجمع (قوله ولصغير) اى
وما تقدم لكبير ويشمت لصغير الخ وظاهره ولو غير يمين فلير اجمع (قوله بنحو اصلحك الله الخ) كانشاك الله
انشاء صالحا اه عش (قوله ويكره الخ) اى التشميت ظاهره ولو لصغير وعلى تسليمه ينبغى اختصاصه
بالمميز فلير اجمع (قوله قبل الحمد) اى فلا يعتد به ويأتى به ثانيا بعد الحمد اه عش (قوله قال يرحمك الله من
حمده الخ) اى وتحصل به اسنة التشميت اه عش (قوله ويسن تذكيره الحمد) اى ان تركه اه مغنى (قوله
والعلوص) كسنوراه قاموس (قوله وتكرير التشميت) إلى قوله وقيدته في المغنى (قوله يدعوله بالشفاء)
كعافك الله او شفاك الله اه عش (قوله وقيدته) اى الدعاء بالشفاء (قوله وحذوه) اى حذف غير ذلك
القيد (قوله ويظهر) عبارة النهاية والوجه اه (قوله انها) اى العاطس الزائدة (قوله كذلك) اى عرفا
اه عش (قوله بتكررها) الاولى التذكير (قوله مطلقا) اى زاد على الثلاث ام لا (قوله ويسن) إلى قوله
ولم يجب في المغنى لا قوله للحديث إلى وإجابة (قوله وضع شيء) يده او ثوبه او نحوه اه مغنى (قوله وخفض

وتقبيل خد طفل ولو لغيره لا يشتهى وأطراف شفته مستحب اه (قوله ويسن تشميت العاطس الخ)
قال في شرح الروض وإذا قال العاطس لفظ اخر غير الحمد لم يشمت إلى ان قال صرح بذلك في الروضة (قوله)
ويظهر انها لو لم تنابع كذلك يسن التشميت بتكررها الخ) عبارة شرح الروض فان تكررها منه العاطس
متواليا سن تشميته لكل مرة إلى ثلاث الخ فتقيده بقوله متواليا فيهم ما ذكره الشارح بقوله ويظهر الخ

صوته ما أمكنه للحديث الحسن العطسة الشديدة من الشيطان واجابة شتمته بنحو يهديكم الله ولم يجب لانه لا اخافة بتركه بخلاف رد السلام وقوله ان لم يشمت يرحني الله ومر ان المصلى يحمده سر او نحو قاضى الحاجة يحمده في نفسه بلا لفظ (ولا جهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لخبر البخارى جهاد كن الحج والعمرة ولا نهاجبلت على الضعف ومثلها الخنثى (٢٣١) (ومريض) مرضا يمنعه الركوب او القتال

بان يحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبج التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الاعشى وكالمريض من له مريض لا تمسك له غيره وكالاعشى ذو رمد وضعيف بصر لا

يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرج بين) ولو في رجل ان قدر على الركوب للآية في الثلاثة وخرج بينه يسيره

الذى لا يمنع العدو (واقطع واشل) ولو لمعظم اصابع يد واحدة اذ لا بطش لها ولا نكابة ومثلها فاقد

الانامل ويفرق بين اعتبار معظم الاصابع هنا لا في العتق عن الكفارة كما مر بان هذا يقع في نادر من

الازمنة فيسهل تحمله مع قطع اقلها وذلك المقصود منه اطاقة للعمل الذى يكفيه غالبا على الدوام وهو لا

يتاق مع قطع بعض الاصابع وبحث عدم تأثير قطع اصابع الرجاين اذا امكن معه المشى من غير عرج بين (وعبد)

ولو مبعضا ومكاتبه انقصه وان امر سيده والقياس ان مستاجر العين كذلك وذى لانه بذل الجزية

لنذب عنه لا ليزب عنا نعم يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة كما مر (وعادم امة قتال) كسلاح ومؤنة نفسه

صوته الخ) وان محمد الله عقب عطاسه اهمعنى زاد الاسنى بان يقول الحمد لله قال في الاذكار فلو قال الحمد لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل اه (قوله بنحو يهديكم الله) اى كغفر الله لكم ولو زاد عاياه ويصلح بالكم كان حسنا اعش عبارة المغنى ويرد يهديكم الله او يغفر الله لكم وابتدأه ورده سنة عين ان تعين والاف كفاية اه (قوله ولم يجب) اى رد التشميت (قوله وقوله الخ) اى ويسن قول العاطس (قوله ان لم يشمت) ببناء المفعول (قوله ان المصلى) الى المتن في المغنى (قول المتن ولا جهاد) اى واجب الاعلى مسلم او مرتد كما قاله الزركشى بالغ عاقل ذكر مستطيع له حرو لو سكران واجدا هبة القتال اه غنى (قوله لعدم تكليفهما) الى قول المتن والدين في النهاية لا قوله الآية في الثلاثة وقوله كذا اطلقوه وقوله ان عم في الموضعين (قوله ومثلها الخنثى) كذا في المغنى (قوله مرضا يمنعه الخ) عبارة المغنى بتعذر قتاله او تعظم مشقته فلا عبرة بصداغ ووجع ضرر اه (قوله ومثله) اى المريض الى قوله ويفرق في المغنى لا قوله باولى وقوله وكالمريض الى وكالاعشى وقوله ذو رمد (قوله لا يمكنه معه الخ) قيد في كل من ذى رمد وضعيف بصر اه عش (قوله ولو في رجل) اى واحدة (قوله الآية في الثلاثة) عبارة المغنى لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اه (قوله ولو لمعظم الخ) راجع لكل من الاقطع والاشل (قوله ولو لمعظم الخ) اما فاقد اصبعين كخضرو وبصر فيجب عليه اه عش (قوله ومثلها) اى الاقطع والاشل (قوله فاقد الانامل) اى اكثرها اه عش عن سم على المنهج عن العياب (قوله بان هذا) اى الجهاد وقوله وذلك اى العتق في الكفارة (قوله وهو) اى العمل المذكور او الاطاقة له والتذكير لتاويل المصدر بان مع الفعل (قوله وبحث) عبارة النهاية والاوجه اه (قوله عدم تأثير قطع اصابع الرجلين الخ) جزم به المغنى (قوله ولو مبعضا) الى قوله او يورث في المغنى الا قوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله ولو مبعضا الخ) لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم ولا مال للعدو ولا نفس بملكها فلم يشمله الخطاب اه غنى (قوله وان امره سيده) اى لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاك اه غنى (قوله كذلك) اى كالعبد اى من غير نظر الى الغاية كما هو ظاهر رشيدى (قوله وذى) مفهومه وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والحربي وهو ايضا مقتضى قوله لانه بذل الجزية الخ وعبارة شرح المنهج ولا على كافر اه وهى شاملة للذمى وغيره وقديقال انما عبر بالذمى لكونه ملتزما لاحكامنا لا للاحتراز به عن غيره اه عش عبارة المغنى فلا يجب على كافر ولو ذميا اه (قوله المتن وعادم امة قتال) ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المؤمن كما ذكره القاضى ابو الطيب اه غنى (قوله ومؤنة نفسه) تطف على سلاح (قوله او بمونه) كذا مؤنتهما كما فهم بالاولى اه عش وعبارة السيد عمر قوله او بمونه ذهابا او ايا باباى فقد احدى المؤنتين في الذهاب او في الاياب كاف في سقوط الجهاد اه (قوله ذهابا او ايا بابا) وكذا اقامة ويكفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاد قلته بحثا وهو ظاهر اه عميرة اه عش (قوله مطلقا) اى اطاق المشى ام لا (قوله او دونه) الاولى التانيث (قوله ولو طرأ عليه فقد ذلك) عبارة المغنى ولو مرض بعدما خرج او فنى زاده او هلكت دابته اه (قوله ويمكنه الخ) وقوله او يورث الخ كل منهما بالجزم عطفا على مدخول لم في قوله لم يبق الخ (قوله فشلا) اى ضعفا اه عش (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان علم انه لا يجد ما ينفعه على نفسه وانه يحصل له مشقة لا تحتمل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشى ميبح تيمم اه عش (قوله ان محله) اى حرمة (قوله وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسرا وانظر لو كان ماله غائبا بعيدا واراد

او امره ذهابا او ايا بابا وكذا مر كعب والمقصد مسافة قصر مطلقا او دونه ولا يطبق المشى قياسا على ما مر في الحج ويلزمه قبول بذلها من بيت المال دون غيره ولو طرأ عليه فقد ذلك جازله الرجوع ولو من الصنف بالم يفقد السلاح ويمكنه الرمي بحجر مثلا او يورث انصرفه فشلا في المسلمين والاحرم كذا اطلقوه ويتجه ان محله

إن لم يظن الموت جوعاً ونحوه ولم ينهرف (وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار) فانه وإن منع وجوب الحج إن عم لا يمنع وجوب الجهاد (٢٣٢) إن أمكنت وفاة أو منهم كما يجبه الاذرعى لانه مبنى على المخاوف (وكذا) خوفها (من)

لصوص مسلمين) يمنع وجوب الحج إن عم ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين الحال) ولو لذى وإن كان به رهن وثيق أو كفيل موسر (محرم) على من هو في ذمته ولو والدا هو موسر بان كان عنده أزيد مما يبقى للفلس فيما يظهر قيل وكذا المعسر ونقل عن الأصحاب والحق بالمدن ولبه (سفر جهاد وغيره) بالجر وإن قصر رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (تنبه) يظهر ضبط القصير هنا بما ضبطوه به في التنفل على الدابة وهو ميل أو نحوه وحينئذ فليتنبه لذلك فإن التساهل يقع فيه كثيراً (الأبازن غريمه) أو ظن رضاه وهو من أهل الأذن والرضا لرضاه باسقاط حقه نعم قال الماوردي والرويانى لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظاً للدين انتهى وظاهر أن هذا مندوب لا واجب والا إن استتاب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظائره دين ثابت على ملء وظاهر كلامهم أنه لا أثر للأذن والى الدائن وهو متجه إذ لا مصلحة له

الانصراف أهـ (قول) إن لم يظن الموت جوعاً (الخ) أي ولا جازله الانصراف (قول) المتن وكل عذر (الخ) عبارة المغنى ثم أشار إلى ما سبق وغيره بـ (وله وكل عذر الخ) (قول) المتن منع وجوب حج) ومنه احتياج الفقيه لكتبه والمحترف لآلته أهـ (قول) أي وجوبه) إلى قوله وإن كان في المغنى لا قوله كما يجبه الاذرعى وقوله إن عم في المحالين (قول) إن أمكنت (الخ) عبارة المغنى تنبيه محل الوجوب في صورتين إذا كان له قوة تقاومهم ولا فمومعذور أهـ (قول) لذلك) أي لأن الجهاد مبنى على المخاوف (قول) المتن والدين الحال) أي وإن قل كفاس أهـ (قول) ولو لذى) إلى قول المتن ويحرم في النهاية إلا قوله قبل إلى والحق وقوله ومن ثم إلى المتن وقوله وظاهر إلى ولا إن (قول) ولو لذى) هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن ينبغي أنهما كالذى ويشهلم ما قول المنهج مسلماً كان أي رب الدين أو كافر أبل يشمل ما لو كان الدين لحري لوم المسلم بعقد أهـ (قول) قول الاسنى مسلماً كان أو ذمياً وقول المغنى على وسر لم أو ذمى موافقان لتعبير الشرح كانهما بالذى فينبغى حل تبعير المنهج عليه إلا أن يوجد نقل بخلافه فإبراجع (قول) المتن يحرم) بكسر الراء المشددة أهـ (قول) وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسر انتهى أهـ (قول) عبارة المغنى وأما المعسر فليس أغريه منه على الصحيح في أصل الروضة إذ لا مطالبة في الحال أهـ (قول) والحق بالمدن ولبه) عبارة المغنى وكاد يوزو له كما يجبه بض المتأخرين لانه المطالب أهـ (قول) المتن سفر جماد وغيره) أي ولو كان رب الدين مسافراً معه أو في البلد الذي قصداه من عليه الدين لانه قد يرجع قبل وصوله إليها أو يموت أحدهما شر وسر (قول) بالجر) أي طاعاً على جهاد (قول) تنبيه يظهر (الخ) عبارة النهاية والأوجه ضبط القصير هنا بالعرف لا بما ضبط به في التنفل (الخ) (قول) ضبط القصير) لعل الوجه ضبط السفر ولا فالقصير والطويل سواء هنا كما لا يخفى أهـ (قول) قال الماوردي) إلى قوله ومثله في المغنى لا قوله وظاهر إلى ولا إن (قول) ولا يتعرض (الخ) أي حيث جاهد بالأذن وقوله حفظاً للدين أي يحفظ نفسه أهـ (قول) وظاهر أن هذا مندوب) وهو وظاهر النهاية وصرح بالاستحباب في المنتقى نقلاً عن البندنجي لكنه إنما ذكر عدم التعرض في المؤجل بناء على عدم المنع منه وهو معلوم أنه لا فرق بينه وبين الحال عند الأذن أهـ (قول) سيد عمر (قول) ولا إن استتاب (الخ) عطف على قول المصنف إلا بأذن غيره أي فلا تحريم لو صول الدائن إلى حقه في الحال ويعلم من هذه العلة أنه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة إن حج أهـ (قول) على المنهج بقى ما لو امتنع الوكيل من الدفع أو عزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا ويجبر على التوفية حيث قبل الوكالة فيه نظر والظاهر جواز ذلك وعدم إجباره على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالقاضى أهـ (قول) من مال حاضر) أي بخلاف ماله الغائب فانه قد لا يصل مغنى وعش (قول) ومثله) أي مثل المال الحاضر أهـ (قول) دين ثابت) أي لم يرد السفر أهـ (قول) على ملء) أي وأذن لمن يستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يكفي الأذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدم من أن الشخص لا يكون وكلاء عن غيره في إزالته لمسلكه وطريقة في ذلك أن يحيل رب الدين بماله على المدين أهـ (قول) وظاهر كلامهم) إلى قول المتن ويحرم في المغنى لا قوله بشرط ألا مطالبة (قول) لا أثر (الخ) أي في السفر أهـ (قول) مطلقاً) أي مخوفاً وغيره أهـ (قول) لما يحل له فيه القصر) أي كخارج العمران

السفر لما دون مسافته أو مثلها وقد يقال إذا حل له أخذ الزكاة لغنية ماله كان كالمعسر وقد يفرق (قول) إلا بأذن غريمه) ظاهره امتناع السفر بغير أذن غريمه وإن كان الغريم غائباً وظاهره أيضاً وإن كانت غيبته في المحل الذي يريد المدين السفر إليه وهو محتمل وقد يوجه بأنه ربما حضر بعد سفره فنفت عليه مطالبته ولما في السفر من الخطر الذي قد يفوت المطالبة لنحو تلف المدين أو ماله فيه ولو سافر معه ولم يصرح له بأذن ولا منع فهل يجوز فيه نظره وقضية إطلاق العبارة عدم الجواز وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع

في ذلك (والمؤجل لا) يمنع سفر مطلقاً وإن قرب حله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل إذ لا مطالبة

لمستحقه إلا نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله (وقيل يمنع سفر المخوفاً) كالجهاد وركوب البحر صيانة لحق الغير (ويحرم)

استئذان سیده ایضا والقن
يحتاج لاذن سیده لأبويه
ويحرم عليه ايضا بلا اذن
سفر مع الخوف وان قصر
طلقا وطويلا ولومع الامن
للاعدركما قال (لا سفر تعلم
فرض عين) ومثله كل
واجب عيني وان اتسع وقته
لكن الظاهر ان لها منعه من
من الخروج لحجة الاسلام
قبل خروج قافلة أهل بلده
اي وقته في العادة لو ارادوه
لانه إلى الآن لم يخاطب
بالوجوب ومن ثم يبحث ان
لها منع من أراد حجة
الاسلام ولم يجب عليه وفيه
نظرو قضية ما مر من جواز
فعلها عن لم يخاطب بها في
حياته تنزيلا لها منزلة
الواجب رعاية لعظيم فضلها
جوازه هنا بل أولى لانه
يسقطها عن ذمته لو استطاع
بعد (وكذا كفاية) من علم
شرعي أو آله فلا يحتاج
إلى اذن الاصل (في الاصح)
ان كان السفر أمنا أو أقل
خطره. وإلا كمخوف
أسقط وجوب الحج احتيج
لاذنه حينئذ على الاوجه
لسقوط الفرض عنه حينئذ
ولم يجد بيلده من يصلح
لكمال ما برده او رجي

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - تاسع)
 بقرينة زيادة فراغ أو إرشاد أستاذ كما يكتفي في سفره الأمن لتجارة بتوقع
 زيادة أو رواج وإن لم يأذن الأصل وسواء أخرج وحده أو مع غيره كان يبilde متعددون يصلحون للاقتناء أم لا وفارق الجهاد لخطره نعم
 ينبغي أن يتوقع فيه بلوغ مقصده والاكتليل لا يتأتى منه ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لأجل ذلك لأنه كالعبث ويشترط الخروج

ولولفه ضرر رشفده وأن لا يكون امر درج بالا لان كان... نحو محرم يامن به على نفسه ولولزمته نفقة الاصل احتاج لاذنه او انا بة من يمونه من مال حاضر وأخذ منه البلقنى أن الفرع (٢٣٤) لولزمت الاصل نفقته امتنع سفره الا باذن الفرع الادل او انا بة كذلك ثم بحث أنه لو أدى

نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وفيه نظر ويفرق بان المؤجل التقصير فيه من المستحق لرضاه بذمته مع أنه خصلة واحدة لا يتجدد الضرر به ولا كذلك في الاصل او الفرع فالوجه منعه فيهما وكذا في الزوجة الا باذن أو انا بة كما اطلقوه ولا فرق في المنع من السفر الخوف كبحر اى وان غلبت فيه السلامة كما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيت الامام وغيره صرحوا بذلك وكسلوك بادية مخطرة ولولعلم او تجارة ومنها السفر لحجة استؤجر عليها ذمة او عينا بين الاصل المسلم وغيره اذ لا تهمة (فان اذن ابواه) اوسيده (والغريم) في الجهاد (ثم) بعد خروجه (رجعوا) او كان الاصل كافرا ثم اسلم وصرح بالمنع (وجب) عليه ان علم ولم يخش خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجعل (الرجوع) كما لو خرج بلا اذن (ان لم يحضر الصف) والاحرم الاعلى العبد بل يستحب وذلك لان طرو المانع كابتدائه فان لم يمكنه الرجوع لنحو خوف على معصوم وامكنه أن يسافر لما من أو يقيم به

أى فيمن يسافر اتعلم فرض الكفاية (قوله ولوللفرض) شامل لفرض العين وعبارة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله رشفده) اى اما غير الرشيد فلا يجوز له السفر وينبغي ان يحمله مالم يكن معه من يتعهده في السفر والاجاز الخروج على وليه ان ياذن لمن يتعهده حيث لم تكن له ولاية اه ع ش وقوله وينبغي ان يحمله الخ يفيد قول المغنى وقيد الافرغى الخارج وحده بالرشيد اه (قوله امر درج بالا) اى يخشى عليه اه معنى (قوله احتاج لاذنه) اى اذن الاصل ولو كان كافرا اه معنى (قوله او انا بة من الخ) عطف على اذنه (قوله من مال حاضر) ومثله كما تقدم انفاذين ثابت على ملى (قوله وأخذ منه) اى من قولهم ولولزمته الخ (قوله امتنع سفره) اى الاصل (قوله الا باذن الفرع الادل) اى للاذن وهذا يلغز به فيقال والادل يسافر الا باذن ولده اه معنى (قوله ثم بحث) اى البلقنى اقره المغنى واعتمده النهاية ورد فرق الشارح الاقى بما ياتى عنه (قوله لو أدى) اى الاصل او الفرع (قوله حل له السفر فيه) اى في ذلك اليوم اى بقيقته (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو متجه ونظا فيه بعضهم و فرق بان المؤجل التقصير ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت أى اثبتت به الذمة وهو الدين المؤجل فلان لا يمنع مالم تتعاق به وهو نفقة الذم في حق الاصل او الفرع او الزوجة الاولى اه بزيادة تفسير قال ع ش قوله وهو متجه هذا بخلاف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لمونه نفقة الذهاب والاياب اه (قوله منعه) اى السفر (قوله فيهما) اى الاصل والفرع (قوله او تجارة الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد كيلا ينقطع معاشه ويضطرب امره الا للخروج لركوب بحر وبادية مخطرة فيشترط ذلك اه (قوله بين الاصل الخ) ظرف لقوله ولا فرق الخ (قوله اوسيده) اى قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله في الجهاد) اى قوله ولو حدث في المغنى (قوله وصرح) اى الاصل بعد لاسلامه (قوله برجوعه) راجع للخوف ايضا (قوله والاحرم) يغبى عنه قول المصنف الاقى فان شرع الخ فكان الاولى تركه كقول العبد بل يستحب هناك كما فعله المغنى (قوله الاعلى العبد) انظر لولزم من رجوعه نحو الهزيمة او انكسار القلب اه سم عبارة المغنى فروع لو خرج بلا اذن وشرع في القتال حرم الانصراف ايضا لما مور رجوع العبدان خرج بلا اذن قبل الشروع في القتال واجب وبعده مندوب وانما لم يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من اهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد او عرج عرجا بينا او تلف زاده او دابته فله الانصراف ولو من الوقعة ان لم يورث فشا في المسلمين والاحرم عليه انصرافه منها ولا ينوى المنصرف من الوقعة لمرض ونحوه فرارا فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقة دار الحرب لا بعده لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الاتمام بخلاف من شرع في تعلم علم لا يلزمه اتمامه وان آنس من نفسه الرشديه لان الشروع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا اه (قوله بل يستحب) ظاهره وان حصل بانصرافه كسرقوب المسلمين هذا ولو قيل بوجوب الانصراف على العبد حيث رجع سيده لم يبعد اه ع ش (قوله لزمه) وان لم يمكنه الاقامة ولا الرجوع فله المضى مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل كما نص عليه في الامام اه معنى (قوله الا ان صرح الدائن بمنعه) اى والحال انه موثر كما هو معلوم اه ع ش (قوله مامر في الابتداء) اى في الدين الحال (قوله ومنه يؤخذ) اى من قوله وفارق الخ (قوله المستغرق) بكسر الراء وقوله اجله فاعله وقوله السفر مفعوله وقوله وغيره بالجر عطف على المستغرق والضمير له (قوله لانه)

(قوله حل له السفر) هو متجه مر (قوله ويفرق بان المؤجل الخ) قيل ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الذمة فلان لا يمنع ما لو تعلقت به بالاولى اه (او تجارة ومنها السفر لحجة) ولا اى ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد الا لركوب بحر وبادية مخطرة ووض (قوله الاعلى العبد) انظر لولزم

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لزمه ولو حدث عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه الا ان صرح الدائن بمنعه وفارق مامر في الابتداء بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر فيه ومنه يؤخذ أن حلول المؤجل في الاثناء كذلك فلا محرم عليه استمرار السفر الا ان صرح له بالمنع فان قلت قضية قولهم لا يمنع لذى المؤجل المستغرق اجله السفر وغيره لانه مضى لآماله

ان له السفر وان صرح له بالمنع ويؤيده ايضا قولهم لو تأجل نحو المهر لم يحبس لقبضه وإن حل لانها رخصت بدمته قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء واما الثاني فيفرق بينه وبين ما هنا بان مقتضى التأجيل ثم الرضا بتسليمه البضع قبل اقباضه مقابلته فغومل به واما هنا فليس قضية التأجيل منع المطالبة وطلب الحبس بعد الحلول فكنهه من ذلك وهذا يعلم أن الذي دل عليه كلامهم اما الامتناع بالمنع أو عدمه واما جزم بعضهم بانه بمجرد الحلول تلزمه الاقامة ويحرم عليه استمرار السفر بلا إذن كابتداء السفر (٢٣٥) مع الحلول فبعيد بل ليس في محله (فان)

التقى الصفان أو (شرع في القتال) ثم طرأ ذلك وعلمه (حرم الانصراف في الاظهر) لعدم الامر بالثبات ولانكسار القلوب بانصرافه نعم يكون وقوفه اخر الصف ليحرس وينبغي حمله على ما مر (الثاني) من حال الكفار (يدخلون) أي دخولهم عمران الاسلام او خرابه او جباله كما افهمه التفسير ثم في ذلك يفصل بين القريب بمدخلوه والبعيد منه فان دخلوا (بلدة لنا) او صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان خطبا عظيم (فيلزم اهلهما) عينا (الدفع) لهم (بالممكن) من أي شيء اطاقوه ثم في ذلك تفصيل (فان امكن تاهب لقتال) بأن لم يهجموا بغتة (وجب الممكن) في دفعهم على كل منهم (حتى على) من لا يلزمه الجهاد نحو (فقير) بما يقدر عليه (وولد ومدين وعبد) وامرأة فيها قوة (بلا اذن) ممن مر ويغتفر ذلك لهذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لاهماله (وقيل ان حصلت مقاومة احرار) مناهم (اشترط اذن سيده) أي العبد للغنية عنه والاصح

أي صاحب الدين المؤجل (قوله ان له الخ) خبر قضية الخ والضهير للدين (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في شرح والمؤجل لا بقوله نعم له الخروج اه سم (قوله واما الثاني) أي قولهم لو تأجل الخ (قوله بتسليمه) أي الزوج (قوله فكنهه) أي الدائن (قوله من ذلك) أي طالب الحبس (قوله اما بالمنع) وهو الذي دل عليه القياس على الدين الحادث في السفر وعلى هذا يحمل قولهم لا منع لذى المؤجل الخ على الابتداء كما اشار اليه وقوله أو عدمه أي عدم الامتناع مطلقا وان منعه وعلى هذا يحمل قولهم لا منع لذى المؤجل الخ على اطلاقه فيشمحل الحلول اه سيد عمر (قوله بمجرد الحلول) أي وإن لم يصرح الدائن بالمنع (قوله التقى الصفان) إلى قوله كما افهمه في النهاية والمغنى لا قوله وينبغي حمله على ما مر (قوله ثم طرأ ذلك) أي رجوع من ذكر و اسلام الاصل وتصريحه بالمنع وعلمه أي علمه عن حضرة اه ف ذلك (قوله على ما مر) أي في شرح الاباذن غريمه من أنه مندوب لا واجب (قول المتن يدخلون الخ) عبارة المغنى ما تضمنه قوله يدخلون الخ (قوله أي دخولهم الخ) بوجه بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كما في تسمع بالمعدي وحينئذ فيدخلون اول بالمصدر سم ويحتمل ان يكون قول الشارح أي دخولهم بيانا لحاصل المغنى أي الثاني مضمون يدخلون الخ ولا حاجة إلى اعتبار تقدير ان اه سيد عمر أي كما جرى عليه المغنى (قوله او خرابه وجباله) أي ولو بعيدا عن البلدة مغنى واسنى (قوله كما افهمه) أي العموم المذكور (قوله او صار إلى قول المتن ان يستسلم في النهاية لا قوله عينا وإلى التنبيه في المغنى (قوله كان خطبا الخ) جواب فان دخلوا (قوله عنها) أي فيكون الجهاد فرض عين اه مغنى (قول المتن فان أمكن) أي لاهلهما أهب أي استعداد اه مغنى (قوله بان لم يهجموها) بابه دخل اه مختار ع ش (قوله بما يقدر الخ) متماق بالدفع بواسطة حتى أي حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدره المغنى عقب الممكن ايضا فقال أي الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه (قوله وامرأة الخ) قال الرافعي ويجوز ان لا تحتاج المرأة إلى اذن الزوج (قوله فيها قوة) ولا فلا تحضر اه مغنى (قوله ممن مر) من ابوين ورب دين ومن سيد اه مغنى (قوله ويغتفر ذلك) أي عدم الاذن اه ع ش (قول المتن فن قصد) أي من المكلفين ولو عبدا أو امرأة او مريضا او نحوه اه مغنى (قول المتن إن علم) أي ظن كما يأتي (قول المتن ان اخذ قتل) بضم اولها اه مغنى (قوله لا امتناع الاستسلام لكافر) أي في القتل فلا يتأني ما يأتي في المتن اه رشيدى (قول المتن وإن جوز) أي المكلف المذكور اه مغنى (قوله ان امتنع منه) أي من الاستسلام (قوله من قسمي التمكن) أي من التاهب وقوله وعدمه أي عدم التمكن من التاهب والافاضة للبيان والمقسم دخول الكفار في دارنا (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع أن في قسمي العدم يتعين لكل قيد والذي ذكره هنا قيد احدهما الذي زاده في الشارح اه سم وقد يقال انما خصه بالذكر لانه المقصود

من رجوعه نحو الهزيمة وانكسار القلوب (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في راس الصفحة في قوله نعم له الخروج الخ (قوله أي دخولهم) بوجه ذلك بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كما في تسمع بالمعدي وحينئذ فيدخلون مؤول بالمصدر (قوله من قسمي التمكن) لعل المراد من قسمي التاهب (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع انه

لا لتقوى القلوب (والا) يمكن تاهب لهجومهم بغتة (فن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوبا (ان علم أنه ان اخذ قتل) وان كان ممن لا جهاد عليه لا امتناع الاستسلام لكافر (وان جوز الاسرو والقتل فله) ان يدفع (ان يستسلم) ان ظن انه ان امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل (تنبيه) ما ذكر في المتن من قسمي التمكن وعدمه بقيدته وهو ان ظن الخ هو ما في الروضة وعبارتها يتعين على اهلهما الدفع بما أمكنهم والدفع مرتبتان احدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم أو تاهبهم للحرب فعل كل

ذلك بما يدر عليه ثانیتهما ان يشاهم الكفار ولا يمتنعوا من اجتماع وتدابير وف عليه كافر او كفار وعلم انه يقتل ان اخذ فعليه ان يدفع عن نفسه بما امكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولو امتنع من الاستسلام لقتل جاز ان يستسلم فان المكافأة والحالة هذه استعجال للقتل والاسر يحتل الحلاص انتهت مانعة ويستفاد منها في الحالة الثانية ان من دلم اي ظن كما هو ظاهر ان من اخذ قتل هينا امتنع عليه الاستسلام وكذا ان جواز الاسر والقتل ولم يعلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا علم ذلك لعله الروضة المذكورة ويجيب من شيخنا مع جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منهجه وان لم يخل عن ايهام انه لم يقبض في شرح الروض على ما اخل به من عبارة الروضة (٢٣٦) المذكورة كما يعلم بالوقوف عليها ويلزم الدفع امرأة علمت وقوع فاحشة بها الان بما

أمكنها وان أدى الى قتلها لانها لا تباح بخوف القتل قال فان امتن ذلك حالا لا بعد الاسر احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا اريد منها ذلك (ومن هودون مسافة القصر من البلد) وان لم يكن من اهل الجهاد (كاهلها) في تعين وجوب القتال وخروجه بلا اذن من مران وجد زاد او يلزمه مشى اطاقه وان كان في اهلها كفاية لانهم في حكمهم (ومن) هم (على المسافة) المذكورة فما فوقها (يلزمهم) ان وجدوا زادا وسلاحا وركوبا وان اطاقوا المشى (الموافقة) لاهل ذلك المحل في الدفع (بقدر الكفاية) ان لم يكف اهلها ومن يلزمهم دفع عنهم وانقاذهم وافهم قوله بقدر الكفاية انه لا يلزم الكل الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فهم كفاية (قيل) تجب الموافقة على من بمسافة القصر فما فوقها (وان كفوا) اي

ببانه لسكوت المتن عنه بخلاف قيد القسم الاول وهو ان علم الخ فوجود في المتن (قوله ذلك) أي النأهب (قوله ثانيهما) المناسب التانيث (قوله ثم قال) اي صاحب الروضة (قوله وان كان) اي من وف عليه الكافر (قوله ولو امتنع الخ) حال من فاعل يجوز يعني ان ظن انه لو امتنع الخ فان المكافأة اي المقابلة (قوله والاسر يمتنع) طاف على اسم از وخبره (قوله منها) اي عبارة الروضة (قوله في الحالة الثانية) اي المراتبة الثانية (قوله كما هو الخ) اي التفسير المذكور (قوله عينا) اي قتلا متعينا بالتجويز اسر (قوله وكذا ان جواز الخ) هذا مفهوم القيد الذي زاده الشارح اخذا من قول الروضة ولو امتنع من الاستسلام الخ (قوله بخلاف ما اذا علم ذلك) اي انه يقتل ان امتنع من الاستسلام اي فيجوز له الاستسلام لعله الروضة المذكورة وهي قولها فان المكافأة الخ (قوله على ما اخل) اي الروض به الخ ولعله قولها فظن وقف الى قوله ثم قال وقولها ولو امتنع من الاستسلام لقتل (قوله عليهم) اي الروضة والروض (قوله ويلزم) الى قوله قال في النهاية وإلى قول المتن ولو اسروا في المغنى الا قوله وسلاحا وقوله قبل (قوله ويلزم الدفع امرأة الخ) ومثله الامررد كما يحتمل بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامها الخ) جزم به عس اخذا من صنيع النهاية (قوله ثم تدفع الخ) اي وان أدى الى قتلها اخرج (١) (قوله وان لم يكن) الى المتن في النهاية لا قوله وخروجه الى وان كان وقوله الامام عند العجز (قول المتن كاهلها) وليس لاهل البلدة ثم الاقربين فالاقربين اذا قدر و اعلى القتال ان يلبثوا الى حقوق الاخرين (تتمه) لا تتسارع الاحاد والطوائف منا الى دفع ملك منهم عظيم شو كته دخل اطراف بلادنا لما فيه من عظيم الخطر مغنى وروض مع شرحه (قوله بلا اذن من مر) اي من الاصل والدائن والسيد والزوج (قوله هذا الوجه لا يوجب ذلك الخ) جزم به المغنى ثم قال فكان ينبغي أن يقول ومن على المسافة قبل يلزمهم الاقرب فالاقرب والاصح ان كفى اهلها لم يلزمهم اه (قوله ولو نحو قن) كالولد والمرأة اخرج (قوله خلافا لبعضهم) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهم اه (قول المتن فالاصح وجوب النهوض اليهم) اي وان لم يدخلوا دارنا وقوله ان توقعناه اي بان يكونوا قريبين اما اذا لم يمكن تخايصه بان لم نرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر للضرورة اه مغنى (قوله اعظم) اي من حرمة الدار مغنى (قوله من يدل ذلك) ومنه ان محل الدب عند عدم تعذيب والاسرى لا وجبت اهر شديدي (قوله مفادته بالمال) ينبغي بغير آلة الحرب للمامر من حرمة بيعها لهم ولو كان قوتيا كونه ونحو حديد يمكن اتخاذه سلاحا ولو قيل هنا يجوز دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يبعد اخذا بما ياتي في رد سلاحهم لهم في تخليص اسرائنا منهم اه عس وما ذكره اخر اه والظاهر والله اعلم (قوله فيرجع عليه الخ) ينبغي اذا لم يشترط نحو عدم الرجوع كما هو ظاهر (قوله على ما مر الخ) عبارة النهاية كما علم من آخر الضمان اه

في قسم العدو يتعين كل قيد والذي ذكره هنا قيد أحدهما والذي ذكره في الشرح (قوله بانهم قد كفوا) انظره مع وان كفوا

(فصل) أهل البلد من يلزمهم في الدفع لمعظم الخطب وردوه بانه يؤدي إلى الايجاب على جميع الامم وفيه أشد الحرج من غير حاجة لكن قيل هذا الوجه لا يوجب ذلك بل يوجب الموافقة على الأقرب فالاقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم) فورا على كل قادر ولو نحو قن بغير إذن نظير ما مر خلافا لبعضهم (لخلاصه ان توقعناه) ولو على ندور فيما يظهر وجوب عين كدخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم ويسن للامام بل وكل موسر كما هو ظاهر ويأتى في الهدنة مزيد لذلك عند العجز عن خلاصه مفادته بالمال فن قال لكافر اطلق اسيرك وعلى كذا فاطلقه لزمه ولا يرجع به على الاسير الا ان اذن له في مفادته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع على ما مر قيل الشريعة (١) قوله وان لم يكن الى المتن كذا بخطه ولعل الاولى إلى الفصل اه من هامش

(فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الغزو) (قوله في مكروهات) إلى قوله والخبر مسلم في النهاية لإفرله كما صح إلى ريسن وقوله وذكرت إلى المن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز قتالهم به اه معني (قوله لان الغازي الخ) أي وسمى المقاتل غازيا لان الخ اه عش (قوله يطالب اعلاء كلمة الله) أي المطلوب منه ذلك اه عش (قول المن أو نائبه) أو بمعنى الوار اه سيد عمر (قوله لان احدهما) إلى قول المن وإذا بحث في المغني لإفرله أي ولم يخش إلى المن وقوله ما لم يخش فتنة (قوله لان احدهما) عبارة النهاية لإذ كل منهما اه وهي احسن (قوله منه) عبارة المغني من غيره اه (قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال الأذرعى تخصيص ذلك بالمتطوعة واما المرتزقة فلا يجوز لهم ذلك لانهم مرصدون لمهمات تعرض للاسلام يصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الامراء اه (قوله انه ليس الخ) قضية انه لا فرق بين ان يعطل الامام الغزو وان لا وعليه فيختص ما يأتي من عدم كراهة الغزو وبغير اذن بالمتطوعين بالغزو اه عش (قوله لم يرتزق) هو من اثبت اسمه في الديوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله والبلقيني الخ) عبارة المغني تنبيه استثنى البلقيني من الكراهة صورا احدها ان يفوته المقصود بذهابه للاستثناء ثانيها اذا عطل الامام الغزو واقبل هو وجنوده على امور الدنيا كما يشاهد ثالثها اذا عطل على ظنه انما اذا استأذنه لا ياذنه اه (قوله او ظن انه لا ياذن) أي وان كان المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة سم وسيد عمر (قوله منع مخذل) من التخذيل عبارة المغني وشرح الروض ويرد المخذول وهو من يخوف الناس كان يقول عدونا كثيرا وجنودنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم ويرد المرجف وهو من يكثر الاراجيف كان يقول قتلت مربية كذا والحق مدد للعدو من جهة كذا اولهم كمين في موضع كذا ويرد ايضا الخائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات بالمكاتب والمراسلة ويمنع هذه الثلاثة من اخذ شيء من الغنيمة حتى سلب قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المبلغ والاخراج اه رشيدى (قوله علم منه) لعل المراد به ما يشمل الظن الغالب (قوله فيمن علم الخ) أي الامام أو نائبه عبارة النهاية حيث غلب على ظنه حصول ذلك منه اه (قوله ومر بيانها) أي أنها من مائة إلى خمسمائة اه سم عبارة المغني وهي طائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربعمائة سميت بذلك لانها تسرى في الليل وقيل لانها خلاصة العسكر وخياره روى ابن عباس ان النبي ﷺ قال خير الاصحاب اربعة وخير السرايا اربعمائة وخير الجيش اربعة الاف ولن تغلب اثنا عشر الفا من القلة رواه الترمذى وابو داود وزاد ابو يعلى الموصلى اذا صبروا او صدقوا اه وفي الرشيدى ما يوافقه في المقدار ووجهى التسمية لكنه مال إلى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر المقدار المذكور والوجه الاول عن تحرير المصنف مانصه وضعف ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانه خلاصة العسكر وخياره من الشيء السرى النفيس اه (قوله وذكروا امثال) او اراد بها اعم من معناها السابق اه سم (قول المن ان يؤمر عليهم) ينبغي وفاقا للطلابوى الوجوب إذا أدى تركه إلى التغرير بالظاهر المؤدى إلى الضرر سم على المنهج اه عش ويأتى عن سم عند قول الشارح الاقوى ومن ثم اوجب جمع الخ ما يوافقه (قوله من يوثق) ببناء المفعول وعبارة غيره يتق (قوله وخبرته) قال الشافعى رضى الله تعالى عنه في الاموال لا ينبغي أن يولى الامام الغزو الا ثقة في دينه شجاعا في بدنه حسن الانابة عارفا بالحرب يثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلاب وان يكون ذاريا في السياسة والتدبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة وتدبير الحرب في انتهاز الفرصة وان يكون من اهل الاجتهاد في احكام الجهاد وما في الاحكام الدينية فقيه في جهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب ان يخرج بهم يوم الخميس اول النهار وان يبعث الطلاب ويخرجهم اخبار الكفار ويعقد الرايات

(فصل في مكروهات

ومحرمات ومندوبات في

الغزو وما يتبعها) يكره

غزو) وهو لغة الطلاب لان

الغازي يطالب اعلاء كلمة

الله تعالى (بغير اذن الامام

او نائبه) لان احدهما

اعرف منه بالحاجة الداعية

للقتل ولم يحرم حل التغرير

بالنفس في الجهاد وبحث

الزركشي وغيره كالاذرعى

انه ليس لم يرتزق استقلال

بذلك لانه بمنزلة اجير لغرض

مهم يرسل اليه والبلقيني انه

لا كراهة ان فوت الاستئذان

المقصود أو عطل الامام

الغزو أو ظن انه لا ياذنه

أي ولم يخش منه فتنة كما هو

ظاهر (ويسن) للامام أو

نائبه منع مخذل ومر جف

من الخروج وحضور الصف

واخراجه منه ما لم يخش فتنة

ويظهر وجوب ذلك عليه

فيمن علم منه ذلك وان وجده

مضر لغيره و (اذا بعث

سرية) ومر بيانها اول الباب

وذكرها مثال (أن يؤمر

عليهم) من يوثق بدينه وخبرته

ويأمرهم بطاعة الله ثم الامير

ويوصيه بهم

(فصل يكره غزو بغير اذن الامام) (قوله أو ظن انه لا ياذن) أي وإن كانت المصلحة في الاذن أما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة والافلا فائدة في الاستئذان (قوله ومر بيانها) وانها من مائة إلى خمسمائة (قوله وذكروا امثال) او اراد بها اعم من معناها السابق (قوله فان امر نحو فاسق

فان امر نحو فاسق حرم فيما يظهر اخذ من تحريمهم عليه توليته نحو الاذان (وباخذ البيعة) عليهم رهي بفتح الموحدة اليمين بالله تعالى (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع (٢٣٨) فيهما كما صح عنه عليه السلام ومن ثم اوجب جمع التامير لانه استمر عليه عمله صلى الله عليه وسلم وعمل الخلفاء

بعده ويسن التامير لجمع
قصدوا سفرا وتجب طاعة
الامير فيما يتعلق بما هم فيه
وذكرت له احكاما اخرى
حاشية الايضاح (وله) اي
الامام او نائبه (الاستعانة
بكفار) ولو حريين وخبر
مسلم انا لانستعين بمشرك
لا يقتضي المنع بل ان الاولى
ان لا يفعل كقوله ليس منا
من استنحى من الريح على
انه صلى الله عليه وسلم انما قال ذلك
لطالب اعانة به تفرس فيه
الرغبة في الاسلام فردده
فصدق ظنه (تؤمن خيانتهم)
كان يعرف حسن رايهم
فيما به يعلم انه لا بد ان
يخالقوا العدو في معتقدهم
(ويكونون بحيث لو انضمت
فرقتا الكفر قاومناهم)
لان ضررهم حينئذ ويشترط
في جواز الاعانة بهم الاحتياج
اليهم ولولم نخو خدمة او قتال
لقلتنا ولا ينافي هذا اشتراط
مقاومتنا للفرقتين قال
المصنف لان المراد قلة
المستعان بهم حتى لا تظهر
كثرة العدو بهم واجاب
البلقيني بان العدو اذا كان
مائتين ونحن مائة وخمسون
ففيما قلة بالنسبة لاستواء
العددين فاذا استعان بخمسين
فقد استوى العددين ولو
انحاز الخمسون اليهم امكنتنا

ويجعل لكل فريق راية وشعارا وان يحرضهم على القتال وان يدخل دار الحرب بنفسه لانه احوط وارهب
وان يدعو عند النقاء الصفين ويستنصر بالضعفاء ويكبر بلا اسراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في
سير النبي صلى الله عليه وسلم مغني وروض مع شرحه (قوله فان امر نحو فاسق) اي وتجب طاعته لئلا يختل امر الجيش
اه ع ش (قوله حرم الخ) ينبغي الا ان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنديسم اه ع ش (قوله
عليه) اي الامام (قوله توليته) اي الفاسق (قوله نحو الاذان) كالامامة (قوله للاتباع فيهما) اي
التامير واخذ البيعة (قوله ومن ثم اوجب جمع الخ) لا يبعد القول بالوجوب ان خيف من ترك التامير
الضرر او نكايه الكفار في السراية اه سم (قوله لجمع الخ) بان يؤمروا واحدا منهم عليهم اه ع ش
(قوله قصدوا سفرا) اي ولو قصيرا اه ع ش (قوله وذكر له) اي للامير (قول المتن الاستعانة)
اي على الكفار مغني (قوله ولو حريين) كذا في المغني (قوله وخبر مسلم الخ) جواب سؤال (قوله
لا يقتضي المنع) خبر وخبر مسلم (قوله بل ان الاولى الخ) اي بل المراد ان الاولى الخ (قوله لطالب)
اي من المشركين (قوله تفرس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتر له صلى الله عليه وسلم (قوله فصدق) من
التصديق (قول المتن تؤمن خيانتهم الخ) عبارة المغني ولا تنما جواز الاستعانة بهم بشرطين احدهما
ذكره بقوله تؤمن خيانتهم قال في الروضة وان يعرف حسن رايهم في المسلمين والرافعي جعل معرفة حسن
رايهم مع امن الخيانة شرط واحد وانما هما ما ذكره بقوله ويؤمنون الخ اه (قوله وبه يعلم الخ) فيه توقف
اه سم (قوله انه لا بد ان يخالقوا العدو) وقفا للمغني وخلافا للنهاية عبارة ولا يشترط ان يخالقوا معتقد
العدو كاليهود مع النصاري كما قال البلقيني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للباوردي اه
(قوله لا من ضررهم) الى قوله لا يجنون في النهاية لا اقوله ويؤخذ الى ويفعل والى قوله والموصى بمنفعته
في المغني لا اقوله ومدين الى المتن وقوله ومن ثم لم يولكون ما هنا (قوله في جواز الاعانة) الاولى الاستعانة
(قوله ولا ينافي هذا) اي قوله او قتال لقلتنا ومنشأوا هم المنافة ان المسلمين اذا قلا حتى احتاجوا للمقاومة
فرقة الى الاستعانة بالآخرى كيف يقدر على مقاومتهم معا اه مغني (قوله قال المصنف) اي في توجيه
عدم المنافة (قوله كثرة العدو بهم الخ) اي لو انضمو اليهم (قوله واجاب البلقيني الخ) عبارة المغني قال
البلقيني وفيه اي توجيه المصنف لين ثم اجاب بان الخ قال وايضا في كتب جمع من العراقيين اعتبار الحاجة
من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان اه (قوله بان العدو اذا كان الخ) لكن في
توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اي من جواب
البلقيني من قوله لعدم زيادتهم على الضعف (قوله ان يكونوا) اي المستعان بهم (قوله ونفعل الخ) اي
وجوبا اه ع ش (قوله الاصلاح) اي ما يراه الامام مصلحة اه مغني (قوله من افرادهم) اي بجانب
الجيش وتفريقهم اي بين المسلمين والاولى ان يستاجرهم لان ذلك احقر لهم اه مغني (قوله باذن
الازواج) اي والاولياء ولو في الرشيدة كما يشمله قول شيخ الاسلام باذن مالك امره اه ع ش عبارة
المغني تنبيه الخثائي والنساء وان كانوا احرار افعالهم اه مغني (قوله باذن مالك امره اه ع ش) فكالعبيد في
استئذان السادة اه (قول المتن ومراهقين اقوياء) اي في قتال وغيره اه مغني عبارة سم تقيده بالاقياء

حرم) ينبغي الا ان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنديسم (قوله ومن ثم اوجب جمع التامير الخ)
لا يبعد القول بالوجوب ان خيف من ترك التامير الضرر او نكايه الكفار في السرية بلا فائدة (قوله وبه يعلم
الخ) فيه تامل (قوله وبه يعلم انه لا بد ان يخالقوا العدو الخ) لا يشترط خلافا للباوردي مر (قوله واجاب البلقيني
بان العدو اذا كان مائتين الخ) لكن في توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر (قوله ومراهقين اقوياء

لان
مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف ويؤخذ منه أن الضابط أن يكونوا بحيث لو انضمو اليهم لم يزيدوا على ضعفنا ونفعل لان
بالمستعان بهم الاصلاح من افرادهم وتفريقهم في الجيش (وبعبيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدين وفرع باذن دائن وأصل
(ومراهقين اقوياء) باذن الاولياء والاصول ولو نساء أهل الذمة وصبيانهم لان لهم نفعا ولو سبق الماء وحراسة الامتعة ومن ثم جاز بمميز

ولو غير قوى لا يجنون لانه لا يمتدى لنفعه ولو كره ما هنا فيه تمرين على الشجاعة والعبادة فارق امتناع السفر بالصبي في البحر على ما مر والمرص بمنفعته لبيت المال والمكاتب كتابة صحيحة لا يحتاج لاذن سيدهما على ما قاله البلقيني لان (٢٣٩) لهما السفر بغير اذنه وقد ينظر فيه بان هذا

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء اه (قوله ولو غير قوى) اي لئلا ما ذكرناه
اي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المرافقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اي غير مميز اخذا
من التعليل (قوله ولو كره ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على ما مر) اي في باب الحجر اه سم (قوله
فيهما) اي في الموصي بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا
للبلقيني نهاية ومعنى (قوله ليتال) الى قوله ومعنى الخبر في المغنى ولى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتعينه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك)
اي بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومحل في المسلم اما الكافر فلا بل يرجع فيه الى رأى الامام
لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله
نعم ان بذل) اي كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان
ما يحصل له من الغنيمة للباذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش
(قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صييا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اي الفن والمعدور (قوله عينا
او ذمة) راجع الى المتن (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كاقدمه في الاجارة) وانما ذكره
هنا توطئة لقوله ويصح استئجار ذمى الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اي في الحالة الثانية للكفار (قوله
وانما صح التزام من لم يحج الخ) اي بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستاجر
لحج عنه في السنة الاولى من وقت الايجار اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون
هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اي خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان
تخدم (قوله وما ياخذ المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اي ومرتبهم اه معنى (قوله ومن
اكره) الى قوله نعم في المغنى (قوله ان تعين) اي فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اي
على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اي الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش
(قوله مطلقا) اي للمدة كلها (قوله هنا) اي الجهاد (قوله مطلقا) اي حضر الواقعة ام لا اه ع ش والاولى
للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اي يستحق مطلقا
ع ش عبارة الرشيدى اي في اصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذمى) الى قوله ولمن عينه في المغنى
(قوله ونحو الذمى) كالمعاهد والمستامن اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمى وقوله والمستاجر عطف
عليه اي المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك واعطيك ما تستعين به اه معنى (قوله
استحق الخ) خبر ونحو الذمى اه ع ش (قوله اجرة المثل) اي للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) اي وان لم
يقابل (قوله فقط) اي وان تعطلت منافعه في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذكف شأوا ولا حبس ولا
استئجار وان رضوا بالخروج ولم بعدهم الامام بشىء رضى لهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا
خرجوا بلا اذن من الامام فلا شىء لهم سواء انهم عن الخروج ام لا بل له تعزيرهم فيما نهم عنه ان رآه
اه معنى وروض مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اي لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء اه (قوله ولو غير قوى) اي لئلا ما ذكرناه
اي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المرافقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اي غير مميز اخذا
من التعليل (قوله ولو كره ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على ما مر) اي في باب الحجر اه سم (قوله
فيهما) اي في الموصي بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا
للبلقيني نهاية ومعنى (قوله ليتال) الى قوله ومعنى الخبر في المغنى ولى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتعينه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك)
اي بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومحل في المسلم اما الكافر فلا بل يرجع فيه الى رأى الامام
لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله
نعم ان بذل) اي كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان
ما يحصل له من الغنيمة للباذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش
(قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صييا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اي الفن والمعدور (قوله عينا
او ذمة) راجع الى المتن (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كاقدمه في الاجارة) وانما ذكره
هنا توطئة لقوله ويصح استئجار ذمى الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اي في الحالة الثانية للكفار (قوله
وانما صح التزام من لم يحج الخ) اي بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستاجر
لحج عنه في السنة الاولى من وقت الايجار اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون
هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اي خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان
تخدم (قوله وما ياخذ المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اي ومرتبهم اه معنى (قوله ومن
اكره) الى قوله نعم في المغنى (قوله ان تعين) اي فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اي
على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اي الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش
(قوله مطلقا) اي للمدة كلها (قوله هنا) اي الجهاد (قوله مطلقا) اي حضر الواقعة ام لا اه ع ش والاولى
للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اي يستحق مطلقا
ع ش عبارة الرشيدى اي في اصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذمى) الى قوله ولمن عينه في المغنى
(قوله ونحو الذمى) كالمعاهد والمستامن اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمى وقوله والمستاجر عطف
عليه اي المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك واعطيك ما تستعين به اه معنى (قوله
استحق الخ) خبر ونحو الذمى اه ع ش (قوله اجرة المثل) اي للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) اي وان لم
يقابل (قوله فقط) اي وان تعطلت منافعه في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذكف شأوا ولا حبس ولا
استئجار وان رضوا بالخروج ولم بعدهم الامام بشىء رضى لهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا
خرجوا بلا اذن من الامام فلا شىء لهم سواء انهم عن الخروج ام لا بل له تعزيرهم فيما نهم عنه ان رآه
اه معنى وروض مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اي لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

تقيده بالاقراب لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء (قوله على ما مر) اي في باب
الحجر (قوله لا يحتاج لاذن) المعتمد الاحتياج فيهما مر (قوله وكذا للاحاد) قال في شرح الروض ومحل
في المسلم اما الكافر فلا بل يرجع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون اه (قوله
وبحث ان غير المكلف كذلك) كتب عليه مر (قوله كذلك) وجهه انه من جنس من يتعين عليه او نقول
من شان المسلم التعيين (قوله بمجهول) كان قال ارضيك

غزوهم ولمن اكرهه على الغزو ولا اجرة له ان تعين عليه والاستحقاق من خروجه الى حضوره الواقعة نعم المكلف بذمى يستحقها
الاجرة مطلقا لانه لا يتعين عليه وان حضر ثم رايتهم صرحوا في الفن المكروه بانه يستحق هنا الاجرة مطلقا وان قلنا يتعين عليه اذا دخلوا بلادنا
وهو صريح فيما ذكرته ونحو الذمى المكروه والمستاجر بمجهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والا فللذهاب فقط من خمس الخمس ولمن عينه امام

او نائبه اجبارا لنجهيز ميت اجرة في التركة ثم في بيت المال تستقط (وبصح استئجار ذمي) ورواه دمسقي ومستأمن بل وحربي الجهاد (الامام) حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخمس دون (٢٤٠) غيره لانه لا يقع عنه واغترفت جهالة العمل للضرورة ولا نه يحتمل في معاودة الكفار مالا

يحتمل في معاودة المسلمين فان لم يخرج ولو لنحو صلح فسخت واسترد منه ما اخذه وان خرج ودخل دار الحرب وكان ترك القتال بغير اختيار فلا ولو استوجرت عين كافر فاسلم فقتضيه قولهم لو استاجرت طاهر لخدمة مسجد فحاضت انفسخت الاجارة لانفساخ هنا الا ان يفرق بان الطارىء ثم يمنع مباشرة العمل فتعذر ويلزم من تعذره الانفساخ والطارىء هنا ليس كذلك فلا ضرورة الى الحكم بالانفساخ (قيل ولغيره) من المسلمين استئجار الذمي كالاذان والاصح لا احتياج الجهاد الى مزيد نظر واجتهاد ولان الاجير هنا كافر قد يغدر ويبحث الزركشى ان الامام لو اذن له فيه جاز قطعاً (ويكره) تنزيهاً (لغاز قتل قريب) لان فيه نوعاً من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة لانه ^{صلى الله عليه وسلم} منع أبا بكر من قتل ابنه عبد الرحمن رضى الله عنهما يوم احد (قلت الا ان يسمعه) يعنى يعلمه ولو بغير سماع (يسب) اى يذكر بسوء (الله تعالى) او نديان الانبياء (أورسوله) محمد (صلى الله عليه وسلم)

(قوله او نائبه) أما لو كان المكروه غيرهما فالاجرة على المكروه حيث لا تركه عش (قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر سم على حج اه عش (قول المتن استئجار ذمي) أى ولو باكثر من سهم لراجل او فارس مغنى وروض مع شرحه (قوله ومعاهد) الى قوله فان لم يخرج في المغنى الا قوله بل وحربي والى قوله كما استمر عليه في النهاية لا قوله او الاسلام الى المتن وقوله بل لو قيل الى محل قتلهم وقوله للنهي الصحيح في الصبي والمرأة (قوله حيث تجوز الاستعانة به) اى بان احتجنا لهم واما خيانتهم وكانوا بحيث لو انضمت فرقنا الكفر قوا ومنهم ما تقدم اه عش (قوله دون غيره) اى من اصل الغنيمة واربعة أخماسها اه سم عبارة المغنى قضية كلامه صحة استئجار الذمي ونحوه باى مال كان من مال نفسه ومن اموال بيت المال وليس مراد ابل انما يعطى من سهم المصالح سواء كان مسمى ام اجرة مثل ولو من غير غنيمة قتاله لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة أخماسها لانه محضر للمصلحة لانه من اهل الجهاد اه (قوله لانه الخ) علة للمتن (قوله لا يقع عنه) اى من الذمي فاشبه استئجار الدواب اه مغنى (قوله للضرورة) فان المقصود القتال اه مغنى (قوله فسخت) ظاهره ان الاجارة لا تنفسخ بنفسها حينئذ بل لا بد من اللفظ فليراجع (قوله واسترد منه الخ) اى فلو كان صرفه في آلات السفر او نحوها غرم بدله اه عش (قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه أو بعد دخولها وترك القتال باختيار سم على حج (اقول) والظاهر انه يسترد منه ما اخذه اه عش (قوله وكان ترك القتال بلا اختيار) اى من الذمي ولو بوجه فيفصل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب فلا يسترد منه ما اخذه وكونه قبل دخوله فيسترد منه وقوله فلا أى فلا يسترد اه عش (قوله لو استوجرت) أى اجارة عين اه عش (قوله الانفساخ هنا) معتمد عش ومغنى (قوله بان الطارىء الخ) اى الحيز وقوله والطارىء هنا اى الاسلام (قوله من المسلمين) الى قول المتن وبحرم في المغنى الا قوله او الاسلام الى المتن وقوله وبحث الى المتن (قوله استئجار الذمي) أى ونحوه (قوله هنا كافر) اى وفي الاذان مسلم اه مغنى (قوله لو اذن له) اى للغير اه عش (قوله جاز قطعاً) ولو اختلف الامام وغيره في الاذن وعدمه صدق الامام لان الاصل عدم الاذن اه عش (قوله وقتل قريب محرم الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على حج اى بان كان محرم ما لا قرابة له كمحرم الرضاع والمصاهرة اه عش (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ) ثم اسلم بعد ذلك رضى الله تعالى عنه اه عش (قوله ولو بغير سماع) اى بطريق يجوز له اعتماده اه مغنى (قوله نيام الانبياء) اى وان اختلف في نبوته كلفهم الحكم ومرم بنت عمر ان اه عش (قوله ما ياتى) اى أنفاً (قوله فلا كراهة حينئذ) بل ينبغي الاستحباب وكذا لا كراهة اذا قصد هو قتله فقتله دفاعاً عنه اه مغنى (قوله ويحرم قتل صبي) ويقتل مراهق نبت الشعر الحشن على عاتقه لان نباته دليل بلوغه لا ان ادعى استعجاله بدواء وحلف انه استعجله بذلك فلا يقتل بناء على ان الانبات ليس بلوغاً بل دليله وحلفه على ذلك واجب وان تضمن حلف من يدعى الصبا لظهور اماراة البلوغ فلا يترك جرد دعواه مغنى وروض مع شرحه (قوله ولم يكن لها كتاب) كالدهرية وعبد الاوثان (قوله على الاوجه) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغنى (قوله ومن بهرق) الى قول المتن

(قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر (قوله دون غيره) من اصل الغنيمة واربعة أخماسها (قوله لانه لا يقع عنه) هلا وقع عنه بناء على ان الكفار مكفون بفروع الشريعة فانه شامل لذلك كما هو قضية اطلاقهم وان قال كان قتله عنه الاسنوى في بعض الكتب التي لا استحضرها الآن انهم مكفون بما عدا الجهاد (قوله وان خرج ودخل دار الحرب) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخولها وترك القتال باختيار (قوله وقتل قريب محرم أشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله فيسترقون

أخذاً بما ياتى (والله اعلم) فلا كراهة حينئذ تقديم الحق لله تعالى ولحق انبيائه (ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة) وان لم يكن لها كتاب على الاوجه خلافاً لمن قيدها بذلك (وخشى مشكل) ومن به رق

إلا إذا قاتلوا كما باصله أو سبوا من مر كذا أطلقوه وينبغي تخصيصه بالمميز بل لو قيل بالمكلف كالنساء لم يرد ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة وغيره ألحق بها الخنثى وهو ظاهر ومحل قتلهم أن لم ينهز موا وإلا لم تنبهم أو تترس بهم الكفار وإن أمكن دفعهم بغير القتل للنهي الصحيح في المرأة والصبي نعم للمضطر قتل هؤلاء لا كلام (ويحل قتل) ذكر (راهب) وهو عابد (٢٤١) النصارى وسوقة (واجير) لأن

فيهم رأيا وقتالا (وشيوخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأى في الاظهر) لعموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم كما استمر عليه ﷺ وعمل الخلفاء الراشدين أما ذو قتال أو رأى من الشيخ ومن بعده فيقتل قطعاً وإذا جاز قتل هؤلاء (فيسترقون)

أي يضرب الامام عليهم الرق أن شاء لما سيذكره أن الكامل يخير فيه بين الاربعة الآتية وأما قول الأذرعى يتعين استرقاقهم فبعيد جدا بخلاف ما إذا قلنا بعدم حل قتلهم فانهم يرقون بنفس الاسر (وتسبي نسأوهم) وصبيانهم (و) تغنم (أموالهم) لا هدارهم ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وغيرها (وإرسال الماء عليهم) وقطعه عنهم (ورمهم بنار منجنيق) وغيرهما وإن كان فيهم نساء وصبيان ولو قدرنا عليهم بدون ذلك كما قاله البندنجي وأن قال الزركشى الظاهر خلافه وذلك لقوله تعالى وخذوهم واحصروهم ولأنه ﷺ حصر أهل

فيسترقون في المغنى إلا قوله بالمميز بل لو قيل وقوله ومحل قتلهم إلى أو تترس (قوله) إلا أن قاتلوا قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفوا بغيره لا مدبرين اه سم ويأتى مثله في الشارح وعبارة الروض مع شرحه إلا أن قاتلوا فيجوز قتلهم وإن أمكن دفعهم بغيره اه (قوله من مر) عبارة المغنى والاسنى الاسلام والمسلمين اه (قوله كذا أطلقوه) أي استثناء من سب من مر (قوله تخصيصه) أي إطلاق الاستثناء المذكور (قوله) وغيره ألحق بها الخنثى) عبارة المغنى والاسنى الخامسة أي من المسائل المستثناة عن حرمة القتل إذا سب الخنثى أو المرأة الاسلام والمسلمين اه (قوله الخنثى) ينبغي والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالمكلف اه سيد عمر (قوله ومحل قتلهم) أي إذا قاتلوا اسم على حج اه عش عبارة السيد عمر أي إذا قاتلوا أو سبوا اه (قوله والالم تنبهم) ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال وينبغي خلافه سيما إذا خيف انضمامهم لجيش الكفار ومعاونتهم اه عش (قوله أو يتترس الخ) عطف على قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ) راجع إلى قوله وإن لم ينهز موا أيضا اسم على حج اه عش هذا مبني على أن قول الشارح أو يتترس الخ معطوف على لم ينهز موا وأما إذا عطف على قاتلوا كما هو صريح صنيع المغنى ومتعين بالتأمل فمختص بقوله أو يتترس الخ (قوله في المرأة والصبي) والحق المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة لاحتمال انوثته مغنى واسنى (قوله) وهو عابد النصارى) شيخا أو شابا اه اسنى زاد المغنى ذكر أو اثني اه (قوله وسوقة) بضم السين وسكون الواو اه اسنى وفي القاموس السوقة بالضم الرعية للواحد والجمع والمذكر والمؤنث اه (قول المتن واجير) أي منهم بأن استأجروه لما ينتفعون به اه عش (قوله لأن فيهم) أي الراهب والسوقة والواجير (قوله رأيا وقتالا) أشار به إلى أن قول المتن لا قتال الخ راجع للشيخ ومن بعده فقط كما يصرح به قوله الاتي أما ذو قتال الخ (قوله نعم الرسل) أي منهم اه عش (قوله لا يجوز قتلهم) أي حيث دخلوا الجرد تبليغ الخبر فإن حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين جاز قتلهم اه عش (قوله بخلاف ما) إلى قوله وظاهر في المغنى إلا قوله وإن قال الزركشى الظاهر خلافه (قوله بخلاف ما الخ) راجع إلى قوله وإذا جاز الخ (قوله وصبيانهم) إلى قوله وسبى تابعيه في النهاية إلا قوله وقال إلى وبحث (قوله وصبيانهم) أي ومجانينهم اسنى ومغنى (قوله وغيرهما) من هدم بيوتهم والقاء حيات أو عقارب عليهم اه مغنى (قوله) كما قال البندنجي وإن قال الزركشى الظاهر خلافه) عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وإن قدرنا عليهم بدون ذلك وقول بعضهم أن الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضته أي خلافه مصلحة المسلمين اه (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله ورمهم بالمنجنيق) أي وقبس به ما في معناه بما يعم الأهلak به شيخ الاسلام ومغنى (قوله بمحل من حرم مكة) عبارة المغنى بمكة أو بموضع من حرما اه (قوله أن محله) أي الاستدراك المذكور (قوله لذلك) أي الحصار وما بعده (قوله للاتباع) إلى قوله خلافا في المغنى (قوله)

(قوله) إلا إذا قاتلوا قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفوا بغيره لا مدبرين اه (قوله) ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة الخ) لما قال في الروض ويحرم قتل امرأة وخنثى وصبي ومجنون إلا أن قاتلوا قال في شرحه وفي معنى القتال سب المرأة والخنثى للمسلمين اه (قوله ومحل قتلهم) إذا قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ) راجع لقوله أن لم ينهز موا أيضا (قوله وإرسال الماء عليهم الخ) وظاهر كلامهم أنه يجوز اتلافهم بما ذكر وإن قدرنا عليهم بدون ذلك الزركشى وبه صرح البندنجي لكن الظاهر خلافه اه شرح الروض وقوله وظاهر كلامهم الخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يحمل على ما إذا اقتضت

(٣١) — شرواني وابن قاسم — تاسع) الطائف ورمهم بالمنجنيق رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن حريون بمحل من حرم مكة لم يجز حصارهم ولا قتالهم بما يعم تعظيما للحرمة وظاهر أن محله حيث لم يضطر لذلك (وتبنيهم) أي الإغارة عليهم ليلا (في غفلة) للاتباع رواه الشيخان وقال عن نساءهم وذرائعهم لما سئل عنهم

هم منهم وبحث الزركشي كالبقيني كراهته حيث لا حاجة اليه لانه لا يؤمن من قتل مسلم يظن انه كافر ولا يقا تل من علمنا انه لم تبلغه الدعوة بهذا ولا بغيره حتى يعرض عليه الاسلام والا ضمن خلافا لمن قال ان عرضه عليه مستحب اما من بلغته فله قتله ولو بما يعيهم وسي تابعيه الى ان يسلم ويلتزم الجزية ان كان اهلها (وان (٢٤٢) كان فيهم مسلم) واحدا فكثر (اسير او تاجر جاز ذلك) اى احصارهم وقتلهم بما يعيهم وتبنيهم

في غفلة وان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيه ما امكن (على المذهب) لئلا يعطوا الجهاد علينا بحبس مسلم عندهم نعم يكره ذلك حيث لم يضطر اليه كان لم يحصل الفتح الا به تحرزا من ايذاء المسلم ما امكن ومثله في ذلك الذمي ولا ضمان هنا في قتله لان الفرض انه لم تعلم عينه (ولو التحم حرب فترسوا بنساء) وخنائ (وصبيان) ومجانين وعبيد منهم (جاز رميهم) اذا اضطررنا اليه للضرورة (وان دفعوا بهم عن انفسهم) التحم حرب أولا (ولم تدع ضرورة الى رميهم فالأظهر تركهم) وجوبه بالثلاث يؤدي الى قتلهم من غير ضرورة لكن المعتمد ما في الروضة من الجواز اى مع الكراهة وهو قياس ما مر في قتلهم بما يعيهم قال في البحر ويشترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجا لهم (وان تترسوا بمسلمين) او ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم) وجوبا صيانة لهم ولكون حرمتهم لاجل حرمة الدين والعهد فارقوا نحو الذرية على المعتمد لان حرمتهم لحفظ حق

سئل) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله وبحث الزركشي الخ) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الآتي نعم يكره الخ سم اقول تقديم المغنى هذا البحث على التبييت صريح في الرجوع (قوله ولا يقا تل الخ) اى لا يجوز قتلهم مغنى واسنى (قوله بهذا) اى الحصار وما عطف عليه (قوله والا) اى ان قتل منهم احد قبل عرض الاسلام اه مغنى (قوله ضمن) اى باخس الديات اه ع ش (قوله فله) اى الامام بل للمسلم مطلقا (قوله ان كان من اهلها) احترام عن نحو عابد وثن (قوله واحد) الى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله او الوجوب وكذا في المغنى الا قوله وقضية التعليل الى ومع الجواز (قوله فاكث) عبارة المغنى وكالمسلم الطائفة من المسلمين كما قاله الرافعي وقضيته عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك اه (قوله توقيه) اى المسلم (قوله يكره ذلك) اى حصارهم الخ اه ع ش (قوله حيث لم يضطر اليه الخ) والا فلا يكره وان علم انه يصيب مسلما اه اسنى (قوله كان لم يحصل الفتح الخ) وكخوف ضررنا بهم مغنى واسنى (قوله ومثله) اى المسلم (قوله ولا ضمان هنا) اى لادية اه اسنى (قوله في قتله) اى المسلم او الذمي اه ع ش (قوله لم تعلم عينه) فان علم عينه ضمنه اه ع ش (قول المتن جاز رميهم) ويتوقى من ذكر اه مغنى (قوله من الجواز) اى جواز رميهم كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة ولان كان يصيدهم ولئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد او حيلة الى استبقاء القلاع لهم مغنى واسنى (قوله ويشترط) اى في جواز الرمي اه مغنى (قوله بذلك) اى رمى نحو النساء (قوله بمسلمين او ذميين) او بواحد منهما مغنى وروض (قوله لان حرمتهم) اى الذرية ونحوها (قول المتن جاز رميهم) على قصد قتال المشركين نهاية ومغنى (قوله ويتوقون) ببناء المفعول والضمير للمسلمين والذميين عبارة المغنى وتتوق المسلمين واهل الذمة بحسب الامكان اه لان مفسده الكف اى الاعراض (قوله عنهم) اى المسلمين والذميين المتترس بهم (قوله اعظم) اى من مفسدة الاقدام اه مغنى (قوله عن بيضة الاسلام) اى جماعة الاسلام اه ع ش (قوله وقضية التعليل الخ) عبارة النهاية ولما لم نقل بوجوبه لوقوع الخلاف في الجواز (قوله وكان للمقابل الخ) كذا في النهاية ايضا بالمشاة القوقية ولعله من تحريف الناسخ واصله للمقابل بالموحدة التحتية اى القاتل بعدم الجواز (قوله لان غايته الخ) علة لقوة المقابل والضمير للاضطرار (قوله ان نخاف) اى من الانكشاف عن المتترس بهم (قوله ودم المسلم) اى والذمي المتترس به (قوله راعيناه) جواب لما والضمير للخلاف (قوله ومع الجواز) اى الاصح او الوجوب اى الذى يقتضيه التعليل (قوله يضمن المسلم الخ) وان ترس كافر بترس مسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه كالتلف مال غيره عند الضرورة اه فيها مسئلتان الاولى اذا تترسوا بمسلمين والثانية اذا تترسوا

مصلحة المسلمين خلافا له مر (قوله وبحث الزركشي كالبقيني) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الآتي نعم يكره ذلك الخ (قوله ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمي بالدية او القيمة والكفارة ان علموا ممكن توقيه وعبارة الروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان عليه القاتل مسلم ان كان يمكنه توقيه والرمي الى غيره بخلاف ما اذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما لشدة الضرورة لا القصاص وان ترس كان ترس بمسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه كالتلف مال غيره عند الضرورة اه فيها مسئلتان الاولى اذا تترسوا بمسلمين والثانية اذا تترسوا

الغائمين لا غير (والا) بان تترسوا بهم في حال التحام الحرب واضطررنا لرميهم بان كنا لو انكفنا عنهم ظفروا بنا او وكالذمي عظمت نكايتهم فينا (جاز رميهم في الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مفسدة الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وقضية التعليل وجوب الرمي الا ان يجاب بان الجواز لما وقع الخلاف فيه وكان للمقابل قوة لان غايته ان نخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكرام راعيناه فقلنا بالجواز فقط ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمي بالدية او القيمة

والكفارة ان علم وامكن توقيه (ويحرم الانصراف) على من هو من اهل فرض الجهاد الان لا غيره ممن مر (عن الصنف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لقواه اتم الى فلا تولى لهم الادبار وصرح انه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبقات وخرج بالصف مالم يلق مسلم كافرين فطلبها او طلباه فلا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات اتمامه (٢٤٣) في الجماعة وقضيته ان المسلمين ليقا اربعة

الفرار لان المسلمين ليسوا جماعة ويحتمل ان مرادهم بالجماعة هنا ما مر في صلاتها فدخل المسلمان فيها ذكر ولاهل بلد قصدوا التحصن منهم لان الاثم اتماما فوهمن فر بعد اللقاء ولو ذهب سلاحه وامكنه الرمي بالحجارة لم يحجز له الانصراف على تناقض فيه وكذا من مات فرسه وامكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكاه فيهم وجب الفرار وقديومه ما ياتي (اذالم يزد عدد الكفار على مثلينا) والواقع الخلف في خبره تعالى وحكمة وجوب مصابرة الضعف ان المسلم يقا تل على احدى الحسينين الشهادة او الفوز بالغنيمة مع الاجر والكافر يقا تل على الفوز بالدين فقط اما اذا زادوا على المثلين فيجوز الانصراف مطلقا وحر م جمع يجتهدون الانصراف مطلقا اذا بلغ المسلمون اثني عشر الفا لخبر لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) اي زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) اي بذلك الخبر (قوله خصت الاية) اي مفهومها (قوله أي منتقلا) الى قوله أما جعله في المغنى (قوله ليكن) اي يفتق في موضع فيهمم اه اسنى وبابه دخل ع ش (قوله اوريح) اي تنسف التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) اي بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجد بها) اي يستنصر بهذه الفئة اه بجري (قوله بان تكون) اي الفئة المتحيز اليها اه رشيدى (قوله غوثها) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحية اي الفئة التي تحيز هو عنها اه رشيدى (قوله الاية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئة اي طائفة قريبة نليه من المسلمين يستنجد بها للقتال

وكالذى المستأمن والعبد لكن حيث تجب في الحردية تجب في العبد قيمته اه (قوله والكفارة ان علم الخ) صريح في ان الكفارة لا تمانح بالقيدين المذكورين وصرح بالروض وشرحه خلافاً لرشيدى وسم عبارة المغنى والروض مع شرحه واذامى شخص الهم فاصاب مسلماً الزمته الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدبة ان عليه القاتل ماله واما كان يمكنه توقيه الرمي الى غيره ولا قصاص لانه مع تجوز الرمي لا يجتمعان اه (قوله ان علم) اي على التعيين اه ع ش (قوله على من هو) الى قوله وقضيته في المغنى ولى قوله وجزم في النهاية لا قوله الان لا غيره ممن مر وقوله على تناقض فيه الان اي حين الانصراف (قوله لا غيره ممن مر) كمر يض وامرأة مغنى وشرح منهج (قوله بعد التلاقي) اي تلاقي صف المسلمين وصف الكفار اه مغنى (قوله وان غلب الخ) لا فيما ياتي قريبا عن بعضهم اه سم عبارة ع ش اي لان قطع به عاب انتهى سم على المنهج اي فلا يحرم الانصراف اه ويظهر ان مراد العباب بالقطع الظن الغالب الذي عبر به الشارح وغيره هنا فراد الشارح بالبعض الاتي هو العباب (قوله الموبقات) أي المهلكات اه ع ش (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله ان المسلمين ليقا اربعة الفرار) معتمد اه ع ش (قوله ولاهل بلد) ظاهره وان كثروا ع ش (قوله قصدوا) اي قصدهم الكفار اه نهاية (قوله ولو ذهب) الى قوله وجزم في المغنى (قوله وامكنه الرمي) اي بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف (قوله وامكنه القتال الخ) اي بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف اه مغنى (قوله ويؤيده ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي اي قبيل قول المصنف وتجوز المبارزة من قول الشارح واذ اجاز الانصراف الخ فما اذا زاد على ذلك اه سم وقد يجاب بان ما ذكره انما ردلو كان الشارح ادعى نحو الافادة لا التأييد (قوله للاية) الى قوله اما اذا في المغنى والى قول المتن ولا يشار ك في النهاية الا قوله بحيث الى المتن (قوله للاية) يعنى لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه مغنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) اي الاية والتذكير بتاويل قوله تعالى اول رعاية الخبر (قوله امر بلفظ الخبر) اي لنصبر مائة لما تين شيخ الاسلام ومغنى (قوله فيجوز الانصراف) اي لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشيدى (قوله مطلقا) اي ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا اه رشيدى قال ع ش اي سواء كان المسلم في صف القتال ام لا هو الاول اظهر بل متعين (قوله وحر م جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ماله بلغوا اثني عشر الفا واما خبر لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) اي زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) اي بذلك الخبر (قوله خصت الاية) اي مفهومها (قوله أي منتقلا) الى قوله أما جعله في المغنى (قوله ليكن) اي يفتق في موضع فيهمم اه اسنى وبابه دخل ع ش (قوله اوريح) اي تنسف التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) اي بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجد بها) اي يستنصر بهذه الفئة اه بجري (قوله بان تكون) اي الفئة المتحيز اليها اه رشيدى (قوله غوثها) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحية اي الفئة التي تحيز هو عنها اه رشيدى (قوله الاية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئة اي طائفة قريبة نليه من المسلمين يستنجد بها للقتال

كافر بمسلم وقال في الروض قبل ذلك فان اصاب أي المسلم بما يعم أو بغيره وقد علمه فيهم وجبت دية وكفارة والاف كفاة قال في شرحه وهكذا احكامه الاصل عن الروايات والمعتمد عدم وجوب الدية كما تقرر ذلك في الجنائيات اه (قوله وان غلب على ظنه الخ) لا فيما ياتي قريبا عن بعضهم (قوله وقديومه ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي فيما اذا زاد على ذلك (قوله ايضا) وقد

كما هو واضح (الا متحيزا للقتال) أي منتقلا عن محله ليكن أو لا رفع منه أو أصون عن نحو شمس أو ريح أو عطش (أو متحيزا) أي ذاهبا (الى فئة) من المسلمين وان قلت (يستنجد بها) على العدو وهي قريبة بان يكون بحيث يدرك غوثها المتحيز عنها عند الاستغاثة للاية ولا يلزم تحقيق قصده بالرجوع للقتال لان الجهاد لا يجب قضاؤه والكلام فيمن تحرف أو تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اما جعله وسيلة لذلك

الله في العزائم (ويجوز)
التحيز (الى فئة بعيدة) حيث
لا أقرب منهم أى تطيعه في
ظنه كما هو ظاهر (في الاصح)
لا طلاق الاية وان انقضى
القتال قبل عوده او يجيئهم
اكتفاء باجتماعهم في دار
الحرب ولو حصل بتحيزه كسر
قلوب الجيش امتنع على
ما اعتمده الاذرى وغيره
ولا يشترط لعله استشاره
بجزأه الى الاستنجاد
وقال جمع يشترط واعتمده
ابن الرفعة (ولا يشارك)
متحرف محل بعيد على الاوجه
ومن اطلق انه يشارك لانه
كان في مصلحتنا وخاطر
بنفسه أكثر من الثبات في
الصف يحمل كلامه على
القريب الذى لم يغب عن
الصف غيبة لا يضطر اليها
لاجل التحرف لان ما ذكر
من التعليل انما يتأتى فيه
فقط كما هو ظاهر ولا
(متحيز الى) فئة (بعيدة)
الجيش فيما غنم بعد مفارقتها
ويشارك متحيز الى) فئة
(قريبة في الاصح) لبقاء
نصرته ويصدق يمينه انه
قصد التحرف او التحيز وان
لم يعد الا بعد انقضاء القتال
على الاوجه ومن ارسل
جاسوسا يشارك فيما غنم في
غيبته مطلقا لانه مع كونه في
مصلحتهم خاطر بنفسه أكثر
من بقاءه (فان زادوا على
مثلنا جاز الانصراف)
مطلقا للاية (الا انه يحرم

ينضم اليها ويرجع معها بجار يا فيجوز انصرافه لقوله تعالى الا متحر فالتقال او متحيز الى فئة والتحيز أصله
الحصول في حزو هو الناحية والمكان الذى يحوزه والمراد به هنا الذهاب بنية الانضمام الى طائفة من المسلمين
ليرجع معهم تحاربا ولا يلزمه العود ليقا تل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان عزمه العود لذلك رخص له
الانصراف فلا حرج عليه بذلك والجهاد لا يجب قضاؤه لانه لا يجب بالذرة الصريح كما لا يجب به الصلاة على
الميت في العزم اولى اه (قوله فشد يد الاثم) ولا يشكل هذا بان الحيلة المخلصة من الربا ومن الشفعة والزكاة
ونحوها مكروهة لان الكلام ثم مفروض في حيلة نشأت من عقد صحيح أضمر معه على أن يفعله للتخلص من
الاثم وما هنا مفروض في قصد ترك القتال لا غير وان اخبر ظاهر التحلف فهو كذب لمخالفة ما في نفسه اه ع ش
(قوله في العزائم) أى فيما يعزم على فعله ويريد اه ع ش (قول المتن الى فئة بعيدة) والاوجه ضبط
البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القرية بحد الغوث اه نهاية وسيأتى
ما فيه (قوله حيث لا أقرب منهم الخ) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او أكثره من وجه العدو بعد
الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منعه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه كنز اه سم
(قوله لا طلاق الاية) ولقول عمر رضى الله تعالى عنه انا فئة لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالشام
والعراق كذا في المغنى كالعزيم وبه يعلم ما في ضبط صاحب النهاية للبعيدة بحد القرب فليتامل الا ان يكون
مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيدة اه سيد عمر (قوله وان انقضى القتال الخ) أى في ظنه وسكت
عن هذه الغاية المغنى والروض وشرحه وشرح المنهج فليراجع (قوله او يجيئهم) أى المتحيز اليهم قال
الرشيدى انظر هل هو مضاف لفاعله أو مفعوله اه أقول والظاهر الثانى (قوله ولو حصل بتحيزه الخ) يظهر
ان المراد مطلقا أى ولو الى فئة قريبة (قوله امتنع الخ) معتمد اه ع ش (قوله ولا يشترط الخ) ويندب لمن
في العجز او غيره مما ذكر قصد التحيز او التحرف ليخرج عن صورة الفرار المحرم اه روض مع شرحه زاد
المغنى وإذا عصى بالفرار هل يشترط في توته ان يعود الى القتال او يكفيه انه متى عاد لا ينهزم كما امر الله تعالى
فيه وجهان في الحاوى والظاهر الثانى اه (قوله لعله) أى التحيز اه ع ش (قوله وقال جمع الخ) عبارة
النهاية وان ذهب جمع الخ بصيغة الغاية (قوله ولا يشارك متحرف الخ) أى الجيش فيما غنم بعد مفارقتها
ويشاركه فيما غنم قبلها اه مغنى (قوله متحرف) الى قوله لان ما ذكر في المغنى لا لقوله لانه الى محل وإلى
قول المتن وتجوز في النهاية (قوله متحرف) أى المنتقل عن محله ليكن او لرفع منه الخ اه ع ش (قول المتن
الجيش) مفعول يشارك (قول المتن فيما غنم بعد مفارقتها) اما ما غنمه قبل مفارقتها فيشاركه فيه مغنى ونهاية
(قول المتن ويشارك متحيز الخ) أى الجيش فيما غنم بعد مفارقتها نهاية ومغنى (قوله ويصدق) أى
المنصرف عن الصف (قوله وان لم يعد الخ) خلافا للمغنى في المتحرف حيث قال فيه صدق يمينه ان عاد قبل
انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف وإلا ففى المحوز بعد عوده فقط اه (قوله ومن ارسل) الى
قول المتن وتحوز في المغنى (قوله ومن ارسل جاسوسا) أى ارسله الامام لينظر عدد المشركين وينقل اخبارهم
الىنا اه مغنى (قوله مطلقا) أى قرب او بعد اه ع ش أى عاد قبل انقضاء القتال او بعده (قوله فى
مصلحتهم) أى جيش المسلمين (قوله من بقاءه) أى فى الجيش وثباته فى الصف (قول المتن فان زادوا) أى
الكفار (على مثلين) أى منا (جاز الانصراف) ولورجى الظفر حيث بان ظنناه ان ثبتنا استحباب لنا الثبات
مغنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أى سواء كان فينا قوة المقاومة لهم ام لا ولا نأخذ كرهذا الاطلاق ليظهر
الاستثناء الا ترى (قول المتن مائة بطل) أى منا وقوله عن مائتين الخ أى من الكفار اه ع ش (قوله
يؤيده ما يأتى) أى قيل قوله الا ترى وتجوز المبادرة واذ جاز الانصراف الخ (قوله ويجوز التحيز الى فئة
بعيدة) قيل والاوجه ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القريب بحد الغوث
مرش (قوله ايضا ويجوز التحيز الى فئة بعيدة) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او أكثره من وجه
العدو وبعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقد منع الا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه

مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين ابطالا (في الاصح) اعتبارا بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص يخصه لانهم يقاومونهم لو ثبتوا لهم
ولما يراعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه (٢٤٥) ولا يراكب وما شبل الضابط كما قاله

الزركشي كالبقيني أن يكون في المسلمين من القوة وما يغلب على الظن أنهم يقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعف ما لا يقاومونهم وإذا جاز الانصراف فان غلب الهلاك بالانكابة وجب أو بها استحباب (وتجوز) أي تباح (المبارزة) كما وقعت بيد وغيرها وبحث البقيني امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها (فان طلبها كافر استحباب الخروج اليه) لما في تركها حينئذ من استهتارهم بنا (وانما تحسن) أي تباح أو تسن المبارزة (من جرب نفسه) فعرف قوته وجراوته (وبأذن الامام) أو أمير الجيش لانه أعرف بالمصلحة من غيره فان اختلف شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجات بلا اذنه لجواز التغرير بالنفس في الجهاد وحرما الماوردى على من يؤدى قتله لهزيمة المسلمين واعتمده البقيني ثم أبدى احتمالا بكرهاتها مع ذلك والوجه مدركا الاول هذا

مائة ضعفاء) أي منا و قوله عن مائة وتسعة وتسعين الكفار (قوله لجواز الخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة النهاية والمعنى بناء على انه يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه اه (قوله لجواز استنباط معنى من النص الخ) أي على الاصح كما خصص عموم اول مستمسك النساء بغير المحارم والمعنى الذي شرع القتال لاجله وهو الغلبة يدور مع القوة والضعف لا مع العدد فيتعلق الحكم به اه معنى (قوله لانهم يقاومونهم) علة لوجود المعنى المذكور هنا المفيد لحرمة الانصراف (قوله بل الضابط الخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعف بنحو عشرين أو أكثر اه ع ش (قوله ما لا يقاومونهم) أي ما يغلب على الظن أنهم لا يقاومون الكفار وان نقصوا عن الضعف (قوله فان غلب) أي على ظننا سنى ومعنى (قوله بلا نكابة) أي في الكفار ع ش ومعنى (قوله وجب) أي الانصراف علينا لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة معنى واسنى (قوله أو بها) أي بنكابة في الكفار استحباب أي انا الانصراف (قول المتن المبارزة) هي ظهور اثنين من الصفين للقتال من البروز وهو الظهور معنى (قوله كما وقعت بيد) لان عبد الله بن رواحة وابنى عفره رضى الله عنهم بارزوا فيها ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اه معنى (قوله وبحث البقيني) عبارة النهاية وتمتع على ما بحثه بعض المتأخرين على مدين وفرع ماذون لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة وقول لم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البقيني وغيره الى كراهتها اه وهى مخالفة لما حكاه الشارح عن البقيني في القن وسياق عن المعنى والاسنى ما يوافقها (قوله رجعا) أي الدائن والاصل (قوله) وقول لم يؤذن له الخ) عبارة المعنى قال البقيني وغيره ويعتبر في استحباب المبارزة ان لا يكون عبدا ولا فرعا ولا مديونا ماذوناهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز والافسكه اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فقيه تصريح عن البقيني بكرهاتها فقط لقول لم يؤذن له في خصوصها اه أي خلافا لما حكاه الشارح عنه فيه من الامتناع والحرمة (قوله لما في تركها) إلى قوله واعتمده البقيني في المعنى الا قوله تباح وقوله وجات الى وحرماها الى قوله هذا في النهاية لا قوله أي تباح الى المتن (قوله من استهتارهم بنا) أي من استضعافهم وعدم مبالاةهم بنا (قوله أي تباح) أي عند طلب الكافر (وقوله أو تسن) أي عند طلبه (قوله فان اختلف شرط الخ) قد بنا فيه مامر عن المعنى اذ مقتضاه انه كان بلا طلب ولم ينكره صلى الله عليه وسلم فيصير مباحا و مندوبا (قوله من ذلك) أي من التجربة والاذن (قوله كرهت الخ) ويكره نقل رؤس الكفار ونحوها من بلادهم الى بلادنا لما روى البيهقي ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه انكر على فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وماروى من حمل راس اى جمل فقد تكلموا في ثبوته وتقدير ثبوته إنما حمل من موضع الى موضع لا من بلد الى بلد وكانهم فعلوه لينظر الناس اليه فيتحققوا موته نعم ان كان في ذلك نكابة للكفار لم يكره كما قاله الماوردى والغزالي معنى وروض مع شرحه (قوله الاول) أي الحرمة اه ع ش (قوله قال الماوردى الخ) خبرو الذى (قوله وفيه) أي في شرح الروض (قوله وهذا لا يخالف مامر الخ) ممنوع بالنسبة الى العبد كامر عن سم الا ان يراد من الامتناع فيما مر ما يشمل الكراهة (قوله انفا) أي في شرح وتجوز المبارزة (قول المتن اتلاف بنائهم) بالتخريب (وشجرهم) بالقطع وغيره وكذا

كمنز (قوله وبحث البقيني امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها) في شرح الروض والبهجة قال البقيني وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ماذوناهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز والافتسكه لهما ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين انتهى فقيه تصريح عن البقيني بكرهاتها فقط لقول لم يؤذن له في خصوصها فليراجع (قوله واعتمده البقيني) لا ينبغي التردد فيه حيث غلب عليه الهلاك

أعني ما نقل عن الماوردى ما ذكره شارح والذى في شرح الروض لشيخنا قال الماوردى ويعتبر في الاستحباب أن لا يدخل بقتله ضرر علينا كهيئة تحصل لنا لكونه كبيرنا اه وفيه ايضا قال البقيني وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ماذوناهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة ولا افتسكه لهما ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين اه وهذا لا يخالف مامر انفا عن البقيني كما هو واضح (ويجوز اتلاف بنائهم وشجرهم

لحاجة القتال والظفر بهم) للاتباع في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فسادوا والشيطان وفي كروم أهل الطائف رواه البيهقي وأوجب جمع ذلك إذا توافف الظفر (٢٤٦) عليه (وكذا) يجوز أن تلافها (إن لم يرج حصوها لنا) لإغاطة واضعافهم (فإن رجى) أي ظن

حصوها لنا (نذب الترك) وكره الفعل حفظا لحق الغانمين (ويحرم اتلاف الحيوان) المحترم بغير ذبح يجوز أكله رعاية لحرمه روحه ومن ثم منع مالكة من إجاعته وتعطيشه بخلاف نحو الشجر (الا) ما يقاتلون عليه) فيجوز اتلافه (لدفنهم أو ظفر بهم) قياسا على ما مر في ذرارهم بل أولى (أو غنمنا وخفنا رجوعه اليهم وضرره) فيجوز اتلافه أيضا دفعا لهذه المفسدة أما خوف رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للاكل وأما غير المحترم كخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا إلا أن كان فيه عدو فيجب (فصل) في حكم الاسر وأموال الحريين (نساء الكفار) غير المرتدات وإن لم يكن لهن كتاب فيما يظهر من كلامهم خلافا لما وردى أو كن حاملات بمسلم ومثلهن الخنثى (وصبيانهم) ومجانينهم حالة الاسر وإن تقطع جنونهم (إذا أسروا رقوا) بنفس الاسر فحسمهم لاهل الخنس وباقيهم للغانمين (وكذا العبيد) ولو مسلمون يرقون بالاسر أي يدام عليهم حكم

كل ما ليس بحيوان اه معنى (قول المتن لحاجة القتال الخ) ليس بقيد كما يفيد قوله وكذا إن لم يرج الخ (قوله للاتباع الخ) عبارة المغنى لقوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وسبب نزولها انه عليه السلام امر بقطع نخل بني النضير فقال واحد من الحصن ان هذا لفساد يا محمد وانك تنهى عن الفساد فنزلت اه (قوله لما زعموه الخ) ظرف للنازل (قوله) وأوجب جمع ذلك الخ) حرم به المغنى (قول المتن فإن رجى نذب الترك) أما إذا غنمناها بان فتجنادهم قهرا أو صلحا على أن تكون لنا أولهم أو غنمنا أمه وأولهم وانصرفنا فيحرم إلّا فها مغنى وروض مع شرحه (قوله يجوز أكله) من التجوز (قول المتن إلا ما يقاتلون عليه) أي أو خفنا أن يركبوا وروضه مغنى (قوله في ذرارهم) أي في الترس بهم اه مغنى (قول المتن أو غنمنا وخفنا رجوعه الخ) وإن خفنا أنه ترداد أناسهم وصبيانهم ونحوهما ما لم يقتلوا لئلا أكد احترامهم (تمة) ما أمكن الاتفاق به من كتبهم الكفرية والمبدلة والهجووية والفحشية لا التواريخ ونحوها مما يحل الاتفاق به ككتب الشعر والطب واللغة تحبى بالغسل أن أمكن مع بقاء المكتوب فيه والامزق وإنما نقره بأيدي أهل الذمة لا اعتقادهم كفي الخرو وندخل المغسول والممزق في الغنيمة وخروج يتميزه تحريقه فحرام لما فيه من تضییع المال لأن للممزق قيمة وإن مات قبل قد جمع عثمان رضي الله عنه ما بأيدي الناس وأحرقه أو أمر بأحراقه لما جمع القرآن ولم يخالفه غيره أوجب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك أشد منها فها مغنى وروض مع شرحه (قوله لا يجوز إلّا فها) من الجواز (قوله كخنزير) وكاب عقوراه نهاية (قوله فيجوز) وكذا يجوز إلّا ف الخور لا أو أنها الثمينة فلا يجوز اتلافها بل تحمل فإن لم تكن ثمينة بأن لم ترد قيمتها على مؤنة حياها أتلفت هذا إذ لم يرغب أحد من الغانمين فيها وإلا فينبغي أن تدفع اليه ولا تنفق مغنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان فيه عدو أو لا (قوله إلا أن كان فيه) عدو) وإلا فوجهان قال في المجموع ظاهر نص الشافعي أن يتخير قال الزركشي بل ظاهره الوجوب وبه صرح الماوردي والرويانى وهو الظاهر لأن الخنزير تراق وإن لم يكن فيها عدو اه مغنى وكذا في الاسنى إلا قوله وهو الظاهر (قوله فيجب) ظاهره أن مجرد اتصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن في وقت العدو وتقدم في أول البيع ما يخالفه اه ع ش

(فصل في حكم الاسر وأموال الحريين) (قول المتن نساء الكفار) أي الكافرات اه مغنى (قوله غير المرتدات) إلى قوله فيسرى لكله في النهاية إلا قوله بناء إلى قوله ما قررته (قوله غير المرتدات) أي أما هن فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المستقلة من دين إلى آخر وظاهر استثناء المرتدات فقط أن المنتقلة يضرب عليها الرق اه ع ش وقوله فلا يضرب عليهن الرق أي بل يطالبهن الامام بالاسلام وإن امتنعن فالسيف اخذنا ما يأتي عن المغنى (قوله ومثلهن) إلى قوله كذا أطلقوه في المغنى (قوله الخنثى) أي البالغون وأما الصغار فداخلون في الصبيان بجري (قوله) ومجانينهم حالة الاسر الخ) أي من اتصفوا بالجنون الحقيقي حالة الاسر وإن كان جنونهم متقطعاً في حد ذاته اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه من تقطع جنونه العبرة فيه بحالة الاسر كما يحتمل الامام وصححه الغزالي اه (قول المتن رقوا) بفتح الراء اه مغنى (قول المتن وكذا العبيد) أي ولو كانوا مرتدين اه مغنى (قوله ولو مسلمين) أي بان أسلموا عندهم رشيدى وع ش (قوله) أي يدام عليهم الخ) عبارة المغنى تنبيه عطف العبيد ههنا مشكل لأن الرقيق لا يرق فالمراد استمراره لا تجده اه (قوله حكم الرق) الظاهر أن الاضافة للبيان (قوله) انه يجوز) أي للامام أرقاق بعض شخص أي من

(فصل) نساء الكفار وصبيانهم إذا أسروا رقوا وكذا العبيد الخ (قوله نساء الكفار الخ) قال في الروض ولا يقتلون أي النساء والصبيان والعبيد فإن قتلهم الامام ضمن للغانمين اه (قوله

الرق المنتقل اليها في خمس سنون أيضا وكالعبد فيما ذكر البعض تغليا لحقن الدم كذا أطلقوه وظاهر أن محله بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه الحر فيظهر أنه يتخير فيه بين الرق والعدا وقد أطلقوه أنه يجوز أرقاق بعض شخص فيأتي في باقيه

بناء على عدم السراية اليه ما قررته من وفداء ولا مام قتل امرأة وقتن قلا مسلما كذا ذكره شارح وفيه وقفة لان الحربى لا قود عليه مع ما فيه من تقويتهم على الغائبين وقد يجاب بان المصلحة في هذه الصورة الخاصة قد تظهر للامام في قتلها تنفيذا لهم عن قتل المسلم ما يمكن وحينئذ فقتلهم ليس قودا (وبجته الامام) أو أمير الجيش (في) الذكور (الاحرار الكاملين) أى المكافين إذا أسروا (ويفعل) وجوبا (الاحظ للسلين) باجتهاده لا بتشهيه (من قتل) بضرب العنق لا غير الاتباع (ومن) عليهم بتخيلة (٢٤٧) سيبلهم من غير مقابل (وفداء باسرى)

مناؤ من الذمين على الالوجه

ولوا وحدا في مقابلة جمع

مناؤ منهم (او مال) فيخمس

وجوبا أو بنحو سلاحنا

ويفادى سلاحهم باسراانا

على الالوجه لا بمال إلا ان

ظهرت فيه المصلحة ظهورا

تاما من غير رية فيما يظهر

ويفرق بينه وبين منع بيع

السلاح لهم مطلقا بان ذلك

فيه إعتانهم ابتداء من الآحاد

فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا

أمر في الدوام يتعلق بالامام

فجاز ان ينظر فيه إلى

المصلحة (واسترقاق) ولو

لنحو وثني وعربي وبعض

شخص فيسرى لكاه على

ما يحته الزركشى اخذا من

السراية في احرمت بنصف

حجة و اوقت نصف طلفة

وفيه نظر ظاهر بحثاوا اخذا

لوضوح الفرق بامكان

التبعض هنا فلا ضرورة

للسراية بخلافه ثم فتخمس

رقابهم ايضا (فان خفى)

عليه (الاحظ) حالا (حبسهم)

وجوبا (حتى يظهر له)

الصواب فيفعله (وقيل

لا يسترق وثني) كما لا يقر

بجزية ويرد بوضوح الفرق

الاحرار الكاملين (قوله بناء على عدم السراية اليه) وسيأتى ما فيه قريبا اه سم (قوله من من وفداء) أى لا القتل لانه يسقط بضرب الرق على بعضه اه ع ش (قوله ولا مام) الى المتن عبارة النهاية ولو قتل قن او اثني مسلما وراى الامام قتلها مصلحة تنفيذا عن قتل المسلم جاز كما ذكره بعضهم فلا يعارضه قولهم لا قود على الحربى اه (قوله قتل امرأة) ومثلها الخنى وقتن الخ ولعل هذا مقيد بما إذا كانا مكافين فليراجع (قوله) وقد يجاب بان المصلحة (الخ) هذا كالصريح في عدم الضمان خلافا لظاهر المغنى والروض مع شرحه عبارة ما ولا يقتل من ذكر اى النساء والصبيان والمجانين والخناثى لللهي عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناه فان قتلهم الامام ولو لشرهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغائبين كسائر الاموال اه (قول المتن) ويجتهد (الامام الخ) هذا في الكفار الاصلين واما المرادون فيطالبهم الامام بالاسلام وان امتنعوا فالسيف اه معنى (قوله او امير الجيش) الى قوله أى إلا في المغنى لا قوله ولو واحد الى المتن (قوله لا غير) أى لا بتغريق وتحريق معنى واسنى ولا تمثيل وروض وع ش (قول المتن فداء) بكسر الفاء مع المد وبفتحها مع القصر اه معنى (قول المتن باسرى) أى رجال أو نساء أو خناثى ع ش ومعنى (قوله على الالوجه) راجع للبعطوف فقط (قوله مناؤ منهم) راجع الى قوله واحد فقط دون قوله جمع واما عكس ذلك المتبادر فلا يظهر عليه فائدة للغاية عبارة الروض مع شرحه وان قلوا عنهم كان فدى مشركين بمسلم اه وهى احسن (قوله او منهم) أى الذمين اه ع ش (قول المتن او مال) أى يؤخذ منهم سواء كان من مالهم او من مالنا فى ايديهم اه معنى (قوله مطلقا) أى ظهرت فيه مصلحة ام لا اه ع ش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة الروض ويصح استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الراعى بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته انتهت اه سم زاد المغنى عليهما وإذا منعنا استرقاق بعضه فخالق رق كله وعلى هذا يقال لنصورة يسرى فيها الرق اه (قوله هنا) أى فى الاسترقاق (قوله فلا ضرورة للسراية الخ) وفاقا للاسنى والمغنى والنهاية ونقل البجيرمى عن الزياى والشوبرى اعتماد السراية وفاقا للبعوى فليراجع (قوله فتخمس) الى التنبيه فى النهاية لا قوله بل روى الى ومن قتل (قوله حتى يظهر له الصواب) أى بامارات تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه ع ش (قوله بوضوح الفرق) أى بان فى الاسترقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من اموالنا كالبهيمة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينا له من التصرف الذى قد يتقوى به على محاربتنا اه ع ش (قوله الخبر) الى التنبيه فى المغنى (قوله اسير غير كامل) وهو المرأة والخنى والصبي والمجنون والعبد (قوله لزمته قيمته) أى الا الامام فيما امر (قوله او كاملا الخ) عبارة المغنى والاسنى فرع من استبد بقتل اسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلا تثنى عليه سوى التعتير لا فتيانه على الامام وان ارقه الا امام ضمنه القاتل بقيمته وتكون غنيمة وان من عليه فان قتله قبل وصوله فى مامته ضمن ديتة لورثته او بعده هدر دمه وان فداه فان قتله قبل قبض الامام فداه ضمن ديتة للغنيمة او بعد قبضه وإطلاقه الى مامته فلا ضمان عليه لعوده الى ما كان عليه قبل اسره وقضية هذا التعليل ان محل ذلك إذا وصل الى مامته وإلا فيضمن ديتة لورثته وهو ظاهر اه (قوله له الرجوع الخ) أى هل له ذلك (قوله ولا إلى ان اختياره) أى الامام لخصلة (قوله اما الاول) أى الرجوع عما اختاره وقوله فهو أى التفصيل فيه (قوله به) أى بالاجتهاد بناء على عدم السراية) وسيأتى ما فيه قريبا (قوله وفيه نظر ظاهر بحثاوا اخذا الخ) عبارة الروض ويصح

(وكذا عربى فى قول) لخبر فيه لكنه ضعيف بل واه بل روى البخارى انه صلى الله عليه وسلم سبي قبائل من العرب كهوازن وبني المصطلق وضرب عليهم الرق ومن قتل اسير غير كامل لزمته قيمته او كاملا قبل التخيير فيه عزز فقط (تنبيه) لم يتعرضوا فيما علمت إلى ان الامام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أولا ولا إلى ان اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذى يظهر لى فى ذلك تفصيل لا بد منه اما الاول فهو انه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له به ان الاحظ غير هافان كانت رقالم يحزله الرجوع عنها

وإذا جاز رجوع مقر بنحو الزنا بمجرد تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهنا أولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي او فداء او منالم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعين المصلحة في الثاني عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لزوال موجب الاول بالكلية وأما الثاني فهو أن الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل كالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكفي فيه لفظ ملتزم البدل مع قبض الامام له من غير لفظ بخلاف الخصلتين الاخرين لحصولهما بمجرد الفعل (ولو اسلم اسير) كامل أو بذل الجزية قبل ان يختار الامام فيه شيئا (عصم دمه) للحديث الاتي ولم يذكره هنا وماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقعة ولا صغار ولده للعلم باسلامهم تبعاً له وان كانوا ابداء الحرب أو ارقاء والاصل المسلم قناتن كلامه

(قوله مطلقا) اي لسبب زال ام لا (قوله بنحو الزنا) اي كالسرقة وقطع الطريق (قوله بالثاني) اي من الاجتهادين (قوله عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يتكرر تغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر اه سم (قوله واما الثاني) اي التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخصلتين الخ) فيه شيء في ان اذ مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه اه سم وقد يقال يدل عليه بقرينة كالصريح بان حل قيده قبيله بالمان والاشارة بنحو اليد بالذهاب إلى وطنه وايقاله إلى مأمته بلا لفظ (قوله كامل) إلى قوله ولم يذكر في المعنى وإلى قوله والاصل في النهاية (قوله كامل) عبارة المعنى مكف اه وعبارة الروض مع شرحه حره مكف اه (قوله او بذل الجزية الخ) لعل المراد مطلق الكامل لا بقيد كونه اسير امع انه لا حاجة إلى ذكره هنا لانه سيأتي في باب الجزية وايضاً لا يتأتى فيه قول المصنف الاتي وبقي الخيار في الباقي قاله الرشيدى ويرده قول المعنى في شرح حبسهم حتى يظهر مانصه ولو بذل الاسير الجزية في قبولها وجهان قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل وإذا بذل الجزية حره قتله ويخير الامام فيما عدا القتل كما لو اسلم كما صححه الرافعي في باب الجزية اه (قوله شيئاً) عبارة المعنى منا ولا فداء اما اذا اختار الامام قبل اسلامه امان او الفداء اه التخيير وتبين ما اختاره الامام اه (قول المتن عصم) اي الاسلام دمه في حره قتله اه معنى (قوله لانه لا يعصمه) وقوله صلى الله عليه وسلم واهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يجرها ومن حقها ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمته معنى ونهاية (قوله اذا اختار الخ) قضية هذا القيد انه اذا اختار غير الرق يعصم ماله وانظر دمع قوله ومن حقها ان ماله الخ ولم ار هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه رشيدى (اقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساخ نكاح الاسير كما يأتي كالصريح في اعتباره هنا (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه اذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يغنم قبل اسلامه وإلا فلا كلام في انه لا يعصمه لان الغائبين ملكوه او تعلق حقهم بعينه فكان اقوى كما يأتي في شرح فيقتضى من ماله الخ (قوله ولا صغار ولده الخ) اي ولم يذكر المصنف هنا وصغار ولده للعلم الخ وبه يعلم انه كان ينبغي ان يزيدوا وبين لا ومدخولها (قوله باسلامهم) اي صغار ولده (قوله والاصل المسلم قناتن) مطبوع على اسم كان وخبره (قوله والاصل المسلم قناتن) انظره مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا ينافيه قوله السابق ولم يذكر هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً ولا قول المصنف الاتي وبقي الخيار في الباقي لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حراً نعم اشكل عليه قوله عصم دمه لان الرقيق يتمتع قتله مطلقاً لحق الغائبين إلا ان يراد وان كان حراً اه سم وتقدم تغيير الروض مع شرحه بحر مكف اه وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الشارح (قوله من كلامه الخ) متعلق بالعلم (قوله اذ التقييد الخ) جواب سؤال (قوله فيه) اي في كلام المصنف الاتي (قوله بخلافها هنا) اي في الاسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها

استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته اه (قوله نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يكون بتغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر فليحرر (قوله بخلاف الخصلتين الاخرين) فيه شيء لا مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه اذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر (قوله والاصل المسلم قناتن) انظره مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا ينافيه قوله ولم يذكره هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً السكت ينافيه قوله الاتي وبقي الخيار في الباقي اذ الخيار الاتي انما يتأتى في الحر الا ان يحجب بمنع المناقاة لان المراد بقي الخيار في الباقي حيث امكن نعم المشكل ان الرقيق الاسير يتمتع قتله لحق الغائبين فلا يصدق فيه قوله عصم دمه الا ان يراد

وأما صغار أولاده فالماحظ في الصورتين واحد كما يعلم أيضاً من كلامه السابق في التعليق وزعم المخالفة بين ما هنا وشم وان عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في إسلامه بعد الظفر ولا يعصمون به عن الرق ليس في محله انصر يحرم بتبعيتهم له قبل الظفر فبعده كذلك اذا دخل للظفر بل وضرب الرق عليه في منع التبعية بوجه وقد صرحوا في مبحث التفريق بين الامة وولدها بأن الصغير (٢٤٩) واصله القنين اذا أسلم الاصل تبعه

الصغير فاولى اذا كان الاصل هو القن وحده وصرحوا ايضا بان من أسلم بعد ما استرقت زوجته الحامل يحكم بإسلام الحمل ولم يطل رقه وبان اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الاسلام فكونه في قضة الامام اولى وبان الاسلام لا يوقف ويلزم من قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فان اختار الرق فلا تبعية أو غيره تبعية وفي الروضة لو اسر امه او ابنته البالغة رقت بنفس الاسر ثم قال والحق ابن الحداد الولد الصغير بالام وهو هفوة عند الاصحاب لان المسلم يتبعه ولده الصغير في الاسلام فلا يتصور سبيه اه فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر والقن ولذا لم يعترضوا هذا الاطلاق مع اعتراضهم لنفيه تصور سبيه بصور يتصور فيها سبيه وأما قول الحلبي لو سباه ذمي ولم يحكم بإسلامه ثم سبي أبواه ثم أسلموا لا يحكم بإسلامه فضعيف قال الاذرعى وعلى قياسه لو لم يسيئهم أسلموا بدار الحرب أو خرجا منها بأنفسهما ثم أسلموا يصير مسلماً بإسلامهما

(قوله وأما صغار أولاده) أى عصمتهم (قوله في الصورتين) أى في الاسلام قبل الظفر والاسلام قبل الاختيار (قوله أيضاً) أى كالمعلم من كلامه الاقنى (قوله وزعم المخالفة الخ) الاولى التفريع (قوله وشم) أى كلام المصنف الاقنى (قوله وان عموم ذلك الخ) عطف نفسير للمخالفة والمشار اليه كلام المصنف الاقنى قوله مقيد بهذا أى بالنسبة إلى هذا أى ما هنا (قوله ولا يعصمون به الخ) من عطف السبب على سببه فكان الاولى التفريع (قوله ليس في محله) خبر فزعم الخ (قوله بتبعيتهم له) أى في الاسلام (قوله عليه) أى الاصل المسلم بعد الظفر (قوله فأولى إذا كان الخ) هل وجه الاولوية ان ملك الولد ربها يمنع تبعية امه سم (قوله استرقت الخ) فتعق عليه (قوله رقه) أى رق الحمل تبعاً لرق امه (قوله فكونه) أى الاصل المسلم (قوله وبان الاسلام) أى اسلام الولد الصغير (قوله عند الرق) أى رقية الاصل (قوله وقفه) أى وقف اسلام ولد صغير لا سير اسلام قبل اختيار الامام فيه شيئاً (قوله وفي الروضة لو اسر الخ) بان دخل مسلم منفرداً دار الحرب واسر امه الخ اه سم (قوله رقت الخ) أى فتعتق عليه (قوله ثم قال) أى صاحب الروضة (قوله وألحق ابن الحداد الخ) أى في الرقية بالاسر (قوله وهو) أى الاطلاق (قوله فلا يتصور سبيه) أى مطلقاً لآمنه ولا من غيره (قوله اه) أى ما في الروضة (قوله فلم يفرقوا الخ) أى الاصحاب حيث أطلقوا قولهم ان المسلم يتبعه الخ (قوله لنفيه) أى لقول الروضة فلا يتصور سبيه (قوله بصور الخ) منها ما سيذكر في اخر السواد (قوله ولوسياه) أى حرياً (قوله وعلى قياسه) أى قول الحلبي (قوله ويوافقونه) أى الحلبي في ذلك أى في عدم إسلام الولد بإسلام أبويه في دار الحرب أو بعد خروجهما منها (قوله اه) أى كلام الاذرعى (قوله قال غيره) أى غير الاذرعى وهو أى الامر كما قال أى الاذرعى ان الاصحاب لا يوافقون الحلبي على عدم الاسلام (قوله على كلامه) أى الحلبي (قوله لقولهم) أى الاصحاب (قوله وإسلام كافر الخ) بدل من قولهم (قوله وإذا تبعوه الخ) لعل الاولى التفريع (قوله على من قارن اسلامه حرية) أى قبل الاسر ولا فقد تقارن في الاسر لكن بعد الاسر قاله سم ولا حاجة اليه لانه يتمتع طر والرق على الاسير بعد التقارن ايضاً (قوله أو ارقاء) عطف على قوله أحرار (قوله لم ينقض رقتهم) ينبغى أن ينظر إلى مالكمهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حرياً جاز سبيه فينتقل الملك عنه فليتامل اه سم وقوله جاز سبيه أى ولو من أصله فيعتق عليه (قوله واسترقاقه) الاولى ويرق (أى باقى الخصال) إلى قول المتن وكذا اعتيقه في المغنى لا قوله وبه ردوا إلى المتن وإلى قول المتن على المذهب في النهاية لا قوله وفرق إلى المتن وقوله ويرد إلى المتن (قوله أى باقى الخصال) ومنه الرق كما يصرح به قول المصنف وفي قول الخ سم عبارة المغنى والاسنى وهو المن والارقاق والفداء لان الخير بين أشياء اذا سقط بعضها لتعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالعجز عن العتق في الكفارة

وان كان حراً (قوله فاولى) هل وجه الاولوية ان ملك الولد ربها يمنع تبعية (قوله وفي الروضة لو اسر امه) بان دخل مسلم منفرداً دار الحرب واسر امه الخ (قوله وإذا تبعوه في الاسلام) وظاهر ان الكلام في اولاد لم يسبقوا قبل اسلامه والا فلا كلام في استرقاقهم (قوله لم يرقوا) فيمتنع ارقاقهم بخلافه هو لتقدم سبيه على اسلامه فلم يقارن اسلامه حرية قبل الاسر (قوله لا تمتنع طر والرق على من قارن اسلامه حرية) قبل الاسر ولا فقد تقارن في هذا الاسير لكن بعد الاسر (قوله لم ينقض رقتهم) ينبغى أن ينظر إلى مالكمهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حرياً جاز سبيه فينتقل الملك عنه فليتامل (قوله أى باقى الخصال)

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) لانقراده عنهما قبل ذلك وما أظن الاصحاب يوافقونه على ذلك اه قال غيره وهو كما قال اه أى بل خالفوه صريحاً فيما قاسه الاذرعى على كلامه لقولهم الاقنى في المتن واسلام كافر قبل ظفر به الخ وإذا تبعوه في الاسلام وهم أحرار لم يرقوا لا تمتنع طر والرق على من قارن اسلامه حرية ومن ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسي ولا يسترق أو ارقاء لم ينقض رقتهم ومن ثم لو ملك حربى صغيراً ثم حكم بإسلامه تبعاً لاصله جاز سبيه واسترقاقه (وبقى الخيار في الباقي) أى باقى الخصال السابقة

أو بعدان اختار المن أو
الغداء أو الرق تعين ومحل
جواز المفاداة مع ارادة
الاقامة في دار الكفران
كان له ثم عشيرة يامن معها
على نفسه ودينه (وفي قول
بتعين الرق) بنفس
الاسلام كالذرية يجامع
حرمة القتل و فرق الاول
بانه لم يخير في الذرية في
الاصل بخلافه (واسلام
كافر) مكلف (قبل ظفر
به) أي قبل وضع أيدينا
عليه (يعصم دمه) أي نفسه
عن كل مامر (وماله) جميعه
بدارنا ودارهم لما مر في
الخبر المتفق عليه فاذا قالوها
أي الشهادة عصموا مني
دماءهم وأموالهم وبه
ردوا قول القاضي لأبدان
ينضم لقولها الاقرار
بأحكامها والالم يرتفع
السيف (وصغار) ومجانين
(ولده) الاحرار وان
سفلوا ولو كان الاقرب
حيا كافرا عن الاسترقاق
لأنهم يتبعونه في الاسلام
ومن ثم كان الحمل كنفصل
والبالغ العاقل الحر كمنفصل
(لا زوجته على المذهب)
ولو حاملا منه فلا يعصمها
عن الاسترقاق لاستقلالها
ولما عصم عتيقه

اه (قوله أو بعدان اختار الخ) عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شيئا اه سم (قوله أو الرق) بقى القتل
وكانه تركه لظهور امتناعه اه سم (قوله تعين) أي ما اختاره الامام جزم به العباب أي وشرح المنهج فقد
ينافي هذا ما قدمه في التنبيه من أنهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التين يستلزم امتناع الرجوع
وعدم علمه بما في العباب أي وشرح المنهج بعيد إلا ان يجعل ذلك محض وصا بن لم يسلم اه سم (قوله ومحل
جواز المفاداة الخ) ينبغي ان منلها المان بالاولى ع ش وسم (قوله ان كان له الخ) أي ولا فلا يجوز للامام
فداؤه لحرمة الاقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكر اه ع ش (قوله ان كان له ثم عشيرة) أو كان عزيزا
في قومه ولا يخشى فتنة في دينه ولا نفسه وروضه مغنى (قوله بخلافه) أي الاسير الكامل (قول المتن واسلام
كافر) رجلا كان او امرأة في دار حرب او اسلام اه مغنى (قوله مكلف) قيد به ليتاقي قوله دمه وصغار ولده
كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا اه سم (قوله أي نفسه عن كل مامر)
دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لامتناع طر والرق الخ ثم بقوله هذا مع ما قرره في
قول المصنف السابق ولو أسلم أسير عصم دمه الخ يعلم أن الدم هنا أريد به غير ما أريد به هناك اه سم (قوله
بدارنا ودارهم) ويوجه مع عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سيأتي ان الاسلام اقوى من الامان
وقال لم إلا ان يوجد نقل بخلافه سم وع ش (قوله مامر) انظر في أي محل وقد قال في شرح عصم دمه
للحديث الآتي فاعلم ما هنا على توهم انه ساق الحديث هناك بتمامه (قوله لقولها) أي الشهادة (قوله الاقرار)
فاعل ينضم (قوله وإلا الخ) أي وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة (قوله الاحرار) خرج به الارقاء لأنهم
ملوكون لغيره فأمرهم تابع لامره لأنهم من جملة أهواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا
فكذلك أو حريبا فحكمهم حكم أهوال الحرى اه سم أي فيجوز سبيهم وينتقل الملك عنهم كما مر
(قوله عن الاسترقاق) متعلق بعصم المقدور بالعطف (قوله لأنهم يتبعونه في الاسلام) قال في التكملة
ومن هذه العلة تؤخذ عصمته باسلام الامام سم على المنهج اه ع ش وقد قدمنا عن المغنى ما يوافقه آنفا
(قوله كان الحمل كنفصل) أي فيعصم تبعاله إلا ان استرقت امه قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه رقه
كالمنفصل مغنى وروض (قوله والبالغ العاقل الحر كمنفصل) الظاهر عطفه على اسم كان وخبره ثم في
التشبيه هنا ما لا يخفى عبارة المغنى اما البالغ العاقل فلا يعصمه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام اه (قول المتن
لا زوجته) ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم اه سم وفي ع ش عنه على المنهج وحينئذ يقال لنا
ومنه الرق كما يصرح به قوله وفي قوله الخ (قوله أو بعدان اختار المن) عطف على قوله السابق قبل أن يختار
الامام فيه شيئا ثم هل حكمه بالتعين مبنى على ما بحثه في التنبيه السابق او ذاك مخصوص بمن لم يسلم فان التعين
هنا مجزوم به في العباب فقد ينافي قولهم أنهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التعين يستلزم امتناع
الرجوع وعدم علمه بما في العباب بعيد فليتأمل (قوله أو الرق) بقى ما لو كان بعد ان اختار القتل وكانه تركه
لظهور امتناعه (قوله ومحل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة في دار الكفر الخ) ان كان سبب هذا التقيد انه
يخشى من المفاداة رجوعه إلى دار الكفر والمن عليه يخشى منه ذلك فهلا قيدوه أيضا ثم كان يمكن اطلاق جواز
المفاداة ومنعه من الرجوع إلى دار الكفر إلا بالشرط المذكور فليتأمل (قوله مكلف) قيد به ليتاقي قوله
دمه وصغار ولده كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا وقوله عن كل مامر
يدخل فيه الرق وقد علم امتناعه من قول شارح السابق لامتناع طر والرق الخ (قوله أي نفسه عن كل
مامر) بهذا مع ما قرره في قوله السابق ولو اسلم أسير عصم دمه وبقي الخيار في الباقي يعلم أن الدم هذا أريد به
غير ما أريد به هناك (قوله عن كل مامر) يدخل فيه القتل والرق ودارهم ويفارق عدم دخول ما بدارهم في
الامانة على ما يأتي فيه بان الاسلام اقوى من الامان (قوله الاحرار) خرج الارقاء لأنهم ملوكون لغيره
فأمرهم تابع لامره لأنهم من جملة أهواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا فحكمهم حكم أهوال الحرى
فحكمهم حكم أهوال الحرى (قوله لا زوجته) يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم (قوله

كافر اعتقه مسلم والتحق
بدار الحرب لان الولاء
بعد ثبوته واستقراره لا
يمكن رفعه بحال بخلاف
النكاح (فاذا استترقت)
أي حكم برقها بان اسرت
اذ هي ترق بنفس الاسر
(انقطع نكاحه في الحال)
ولو بعد وطء والملكها
عن نفسها ذلك الزوج عنها
أولى ولحرمة ابتداء ودوام
نكاح الامة الكافرة
على المسلم (وقيل ان كان)
اسرها (بعد دخول انتظرت
العدة فلعلها تعتق فيها)
فيدوم النكاح كالردة ويرد
بان الرق نقص ذاتي
ينافي النكاح فاشبه الرضاع
(ويجوز ارقاق زوجة
ذمي) بمعنى انها ترق بنفس
الاسر وينقطع نكاحه اذا
كانت حرة حادثة بعد
عقد الزمة او خارجه عن
طاعتها حين عقدها (وكذا
عتيقه) الصغير والكبير
والعاقل والمجنون (في
الاصح) اذا لحق بدار
الحرب يجوز استرقاقه
لجوازه في سيده لو لحق
بها فهو أولى (لاعتيق مسلم)
حال الاسر وان كان كافرا
قبله فلا يجوز ارقاقه اذا
حارب لما مر ان الولاء
بعد ثبوته لا يرتفع (ولا
زوجته) الحرة فلا
يجوز ارقاقها ايضا (على
المذهب) والمعتمد فيها
الجواز كزوجة حرة
اسلم (واذا سبي زوجها

امراة في دار الحرب يجوز سبيها دون حملها اهـ (قوله عن الارقاق) اخرج غيره لانه لا يزيد على حراصل
قريب لمسلم اهـ (قوله اعتقه مسلم) أي ولو قبل اسلامه كما يأتي (قوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره الخ)
هذا مخصوص بولاء المسلم كما أفاده شيخ الاسلام في شرح الفصول اهـ أي ويفيده قول المصنف الآتي
وكذا عتيقه في الاصح لاعتيق مسلم (قول المتن في الحال) أي حال السبي اهـ (قوله ولو بعد وطء الخ)
أي ولو كان الاسر بعد الخ (قوله فملك الزوج عنها) أي من الانتفاع بها (قوله اذا كانت حرة الخ) متعلق
بيجوز الخ وجواب الاشكال اورد هنا عبارة المغني والاسني فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحرة
اذا بذل الجارية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اجيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد
فبتناؤها العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناؤها او يحمل ما هناك
على ما اذا كانت زوجته داخلته تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك اهـ (قوله اذا لحق)
إلى قوله ولو لحق به في المغني الا قوله والمعتمد الى المتن (قوله استرقاقه) الانسب ارقاقه (قوله في سيده) أي في
الذي وقوله فهو أي عتيقه (قول المتن لاعتيق مسلم) أي لا ارقاق عتيق الخ فهو بالجر اهـ عش (قوله حال
الاسر) أي للعتيق ظرف لمسلم (قوله وان كان) أي المعتق كافر اقبله أي الاسر عبارة المغني سواء كان
المعتق مسلما حال الاعتاق ام كافرا ثم اسلم قبل اسر العتيق اهـ (قوله لما مر) أي آتفا (قوله ان الولاء) أي
لمسلم كما مر (قوله المتن ولا زوجته) أي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى لا يخالف قوله السابق فيمن
اسلم قبل ظفر به لازوجته اهـ سم (اقول) سياق عن المغني ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان الى
لما في خبر مسلم بل قول الشارح الآتي ومثله في الاسني كزوجة حرة اسلم كالصريح في إرادة ذلك
(قول المتن على المذهب) وهو المعتمد خلافا لمقتضى كلام الروضة اهـ نهاية عبارة المغني وهذا ما صححه في المحرر
وهو المعتمد وان كان مقتضى كلام الروضة والشرحين الجواز فانهم اسوا في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
الحرة إذا اسلم لان الاسلام الاصل اقوى من الاسلام الطاريء قال ابن كجب ولو تزوج بذمية في دار
الاسلام ثم التحقت بدار الحرب فلا تسترق قولا واحدا اهـ (قوله والمعتمد فيها الجواز) وفاقا للروض
والمنهج وخلافا للنهاية

عن الارقاق) اخرج غيره كالقتل لانه لا يزيد على حراصل قريب لمسلم (قوله وامتنع ارقاق كافر اعتقه
مسلم والتحق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال) في شرح الفصول لشيخ
الاسلام في مبحث الولاء فلو اعتق الكافر كافرا فالتحق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقيل
ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له او لا وقيل للثاني لان عتقه اقرب الى الموت وهو الراجح فقد قال ابن اللبان
انه قول الشافعي ومالك وقيل بينهما فانظر هذا مع تعليل الشارح بقوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره اذ
يخص ذلك بولاء المسلم (قوله ويجوز ارقاق زوجة ذمي) قال في شرح الروض واستشكل ما ذكره بما قاله
من ان الحرة إذا عقدت له الحرية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وأجيب بان المراد ثم الزوجة الموجودة
حين العقد لتناول العقد لها على وجه التبعية وهنا الزوجة المتجددة بعد عقد الزمة لعدم تناوله أو يحمل ما هناك
على ما إذا كانت زوجته داخلته تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما إذا لم يكن كذلك فقوله الشارح حادثة بعد
عقد الزمة إشارة إلى هذا الجواب (قوله او خارجه عن طاعتها حين عقدها) بخلاف من كانت تحت الطاعة
حينئذ (قوله وكذا عتيقه) انظر هل يرد على التعليل بان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال أو يخص
ذلك بعتيق المسلم (قوله حال الاسر الخ) قضيته ان قوله لا زوجته معناه لازوجة مسلم حالة الاسر فيشمل زوجة
كافر اسلم وينافي قوله السابق لازوجته الخ (قوله ايضا حال الاسر) هذا يدخل عتيق الاسير الذي اسلم لانه
مسلم حال اسر العتيق فليتأمل وعبارة الروض وكذا أي تسترق زوجة المسلم لا عتيقه قال في شرحه كافي زوجة
من اسلم وعتيقه اهـ (قوله ايضا حال الاسر) أي للعتيق (قوله ولا زوجته) أي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى
لا يخالف قوله السابق فيمن اسلم قبل ظفر به لازوجته (قوله والمعتمد فيها الجواز كزوجة حرة اسلم) عبارة
المنهج فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة او زوج حرة ورقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة او زوجة حرة

أو أحدهما انفسخ النكاح) بينهما (٢٥٢) (ان كانا حرين) وان كان الزوج مسلما بناء على المعتمد السابق لما في خبر مسلم انهم لما

امتعوا يوم أو طاس من وطء المسنيات المتزوجات نزل والمحضات اى والمتزوجات من النساء الا ما ملكت أمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسنيات ومحل في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الامام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج بحرين مالمو كان أحدهما حرا فقط وقد سبيا أو الحرة وحده وأرقه الامام فيها اذا كان زوجا كاملا فيفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف مالمو سبى الرقيق وحده لعدم حدوته كما لو كانا رقيقين (قبل أو رقيقين) فيفسخ أيضا لانه حدث سبى يوجب الاسترقاق فكان كحدوث الرق والاصح المنع سواء اسبيا أم أحدهما وسواء اسلم أو أحدهما أم لا لان الرق موجود وانما انتقل من شخص الى آخر وهو لا يؤثر كالبيع) وإذا أرق الحرى (وعليه دين) لمسلم أو ذمى أو معاهد أو مستأمن (لم يسقط) لان له ذمة أو لحرى سقط كالمو رقه له دين على حرى وألحق به هنا المعاهد والمستأمن والفرق انه وان كان غير ملتزم لاحكام كافر في السرقة لكن تأمينه اقتضى انه يطالب بحقه مطلقا ولا يطالب بما عليه لحرى وفيه نظر والوجه عدم

والمغنى كما رآنا (قول المتن وإذ اسى زوجان) أى معاه مغنى (قول المتن أو أحدهما) اى ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق اه سم (قول المتن انفسخ النكاح) اى سواء أ كان ذلك قبل الدخول أم بعده اه مغنى (قوله) وان كان الزوج (الى قوله نعم فى النهاية الا قوله بناء على المعتمد السابق وقوله وفيه نظر والوجه عدم الفرق (قوله) وان كان الزوج مسلما) غاية اى بان اسلم بعد الاسر أو قبله اه ع ش هذا على معتمد النهاية والمغنى وأما على معتمد الشارح والروض وشيخ الاسلام فينبغى ان يقال ولو كان اسلامه اصليا (قوله بناء على المعتمد السابق) عبارة المغنى ومحل الانفساخ فى سبى الزوجة إذا كان الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل تسمى أو لا اه (قوله انهم) اى اصحابه ^{صلوات الله عليهم} الغانمين (قوله فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسنيات) فدل على ارتفاع النكاح والا لما حلان اه مغنى (قوله ومحل في سبي زوج الخ) اى وحده مبتدأ وخبر ولا يخفى ركة عبارة المغنى ومحل الانفساخ فى سبى الزوج اذا كان صغيرا أو مجنونا أو كاملا واختار الامام الخ (قوله أو مكلف) الاول كامل ليخرج الرقيق (قوله وخرج بحرين الخ) لا يخفى ما فى التعبير بالخروج المقتضى للمخالفة فى الحكم وليس كذلك عبارة المغنى ثانيهما اى التبيين التقيد بكونهما حرين يقتضى عدم الانفساخ فيهما اذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وليس مرادا فلو كانت حرة وهو رقيق سيدت وحدها ومعه انفساخ ايضا والحكم فى عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكلف أو مكلفا وارقة الامام اه (قوله وارقة الامام الخ) هلا قال ورق اى بان كان غير مكلف أو رقه الامام اذا كان الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح اه سم (قوله فيهما) اى سبيهما وسبى الحر وحده (قوله بخلاف مالوسبى الخ) اى فى المفهوم تفصيل اه سم (قوله الرقيق وحده) اى أو الحر الكامل وحده ولم يرقه الامام اه سم (قول المتن وإذا رق) كذا فى نسخ الشرح باف واحد بعد الدال وفى النهاية والمغنى بعدها الفان (قوله أو لحرى سقط) لعدم احترامه مغنى واسى (قوله كالمو رق الخ) اى فانه يسقط اه ع ش (قوله وألحق به الخ) اى بالحرى فى السقوط اه ع ش (قوله المعاهد الخ) إلحاق المعاهد فى شرح الروض اه سم (قوله والفرق) اى بين ما هنا حيث إلحق فيه المعاهد والمستأمن بالحرى وما هناك حيث إلحق فيه بالذمى (قوله انه وان كان) اى المعاهد أو المستأمن وكذا الضمير فى قوله انه يطالب الخ (قوله يطالب) ببناء الفاعل (قوله طافعا) اى على حرى أو غيره (قوله ولا يطالب) ببناء المفعول (قوله وفيه نظر) اى فى إلحاق والفرق (قوله والوجه عدم الفرق) خلافا للنهاية ووفقا للمغنى والاسنى عبارتهما ولو كان الدين لحرى على غير حرى ورق من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وان مات رقيقا ففى اه (قوله بخلافه على ذمى الخ) اى فلا يسقط اه ع ش (قوله على ذمى) اى ومعهاد ومستأمن لما مر آتفا (قوله وفيه نظر الخ) ووفقا للنهاية والمغنى عبارة الاول وفى كل من المقيس والمقيس عليه نظر لظهور الفرق الخ (قوله وفيه نظر الخ) الظاهر ان التنظير فى مطالبة

لوسبيا و كانا حرين وفيما لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا ورق الزوج بما مر اى بسببه أو أرقاه سواء اسبيا أم أحدهما وكان المسمى حرا وان اؤهم كلام الاصل خلافه اه لكن فى التقيد بقوله ورق الزوج نظر بان رقه الزوجة بان كانت حرة وسببت وحدها ومعه كذلك (قوله أو أحدهما) اى ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق (قوله وارقة) هلا قال ورق اى بان كان غير مكلف أو أرقه الامام الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح (قوله بخلاف مالوسبى الخ) اى فى المفهوم تفصيل بهذه العناية (قوله ايضا بخلاف مالوسبى الرقيق وحده) أو الحر وحده ولم يرقه الامام (قوله لمسلم أو ذمى) كذا فى الروض وقوله أو معاهد زاده فى شرحه (قوله والحق به هنا المعاهد الخ) إلحاق المعاهد فى شرح الروض (قوله والفرق انه) كان الهاء بالمعاهد والمستأمن فلم يسقط عنه حيث كان الدائن محتوما بخلاف ثبوته له فغير معهود ففصل قوة محله بين فيه وضعفه (قوله وفيه نظر الخ) الظاهر ان التنظير فى مطالبة السيد

نظهور الفرق بين العين بقرض تسليم ما ذكر فيها او ما في الذمة على انا ان قلنا بملك السيد الدين فلا وجه للتقييد بالعق او بعدم ملكه له فلا وجه للمطالبة الذي توجه في اعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لم يقبته (٢٥٣) لا يستلزم ملكه له ماله بل القياس انها ملك

ليبت المال كالمال الضائع
واما دينه ففضية تنزيلهم
ما في الذمم منزلة أعيان
الاموال في نحو الزكاة والحج
وغيرهما انه مثلها هنا ايضا
نعم يتردد النظر فيما اذا عتق
ولم يأخذها الآمام هل
يكون احق بهما لان الزوال
لأنما كان لاصل دوام الرق
وقد بان خلافه ولاحق له
فيهما لان الرق بمنزلة الموت
في بعض الاحكام فينتقل به
ليبت المال مستقرا كل
محتمل ثم رايتهم صرحوا في
الاقرار بانه لو اقر بعين أو
دين لحربي ثم استرق لم يكن
المقر به لسيده وهو صريح
فيما ذكرته او لا وذكرت
ثم عقب ذلك انه يوقف فان
عتق فله وإن مات قناه فوفىء
فان قلت كيف يتصور
مطالبة السيد على القول
بها وهو لا يملك جميعه لانه
غنيمة مخمسة قلت يتصور
ملكه لملكه بان يسيه ذي
كما ياتي ولو كان الدين للسباي
سقط بناء على ان من ملك
قن غيره وله عليه دين سقط
وفيه تناقض للشيخين ومحل
السقوط فيما يختص بالسباي
دون ما يقابل الخمس لانه
ملك لغيره وإذالم يسقط
(فيقضى من ماله ان غنم
بعد ارقاقه) فقد ماله على

وأما البقاء في الذمة كالودائع فمجزوم به حتى في الروض وغيره (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم
العق (قوله فيما ذكرته أولا) كان المراد بما ذكره أولا عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتجز باولا
عما يحشه من أنها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتأمل (قوله
وذكرت ثم عقب ذلك) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا فانه عقب قول الروض فان
استرق وله دين على مسلم او ذمي لم يسقط كوديعته قال مانصه فيوقف فان عتق فله وان مات رقيقا ففيه اه
وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته (قوله لانه) اي الرقيق (قوله ولو كان الدين للسابي سقط) كما رجحه
في الروض من زيادته (قوله بناء على ان من ملك قن غيره الخ) ويمكن الفرق فليتأمل (قوله لانه ملك لغيره)
فلو كان السابي ذميا سقط الجميع لانه يملك جميعه (قوله فيقضى من ماله) هل المراد بما له ما يشمل دينه حيث
لم يسقط (قوله) ولو اقترض حربي من حربي الخ) عبارة المنهج ولو كان للحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم
احدهما اي باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط اه قال في شرحه وكالحربي مع مثله اذا عصم

والغنيمة كالوصية وإن حكم بزوال ملكه بالرق كما يقضى دين المرتد وإن حكم بزوال ملكه بالردة أما إذا لم يكن له مال فيبقى في ذمته إلى عتقه وأما إذا غنم قبل إرقاقه أو معه فلا يقضى منه لأن الغنائم ملكه أو تعلق حقهم بعينه فكان أقوى (ولو اقترض حربي من حربي)

أو غيره (أو اشترى منه) شيئا أو كان له عليه دين معاوضة غير ذلك (ثم أسلما) أو أحدهما (أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معا أو مرتبوا ولم يمتنع منه وهما حريان قاصدا الاستيلاء عليه (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بعقد صحيح بخلاف نحو خمر وخنزير (ولو اتلف) حربي (عليه) أي الحربي شيئا أو غصبه منه في حال الحراية (فأسلما) أو أسلم المتلف (فلا ضمان في الاصح) لانه لم يلتزم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه ولان الحربي لو اتلف مال مسلم أو ذمى لم يضمه فاولى مال الحربي ولو استاجر مسلم مال حربي أو نفسه لم تبطل برقه أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه وكذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من اهل الحرب) وليس لمسلم والا لم يزل ملكه بأخذهم له قهر امنه فعلى من وصل اليه ولو لبشر ارده اليه (قهر) لهم حتى سلوه أو جلو عنه (غنيمة) كما مر مبسوطا في بابها واعاده هنا توطئة لقوله (وكذا ما اخذه واحد) مسلم (أو جمع) مسلمون (من دار الحرب) أو من اهلها ولو يبلدنا حيث

كالغصب فيسقط وكالحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه سم أي فيسقط في الثاني دون الاول (قوله أو غيره) من مسلم أو ذمى أو معاهد أو مستامن (قوله شيئا) أي مالا اه معنى (قوله دين معاوضة غير ذلك) كعقد صداق اه نهاية (قوله) ولم يمتنع منه أي المديون من الدين وأدائه (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان ذلك الغير هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحربي أي المسلم بخلاف الذمى ونحوه فيسلم له الجميع (قوله قاصدا الخ) حال من فاعل يمتنع (قوله الذي يصح) إلى قوله أو قهر حربي في المغنى (قوله لالتزامه الخ) افهم ان ما اقترضه المسلم أو الذمى من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد اه عش أي ما لم يمتنع المسلم أو الذمى منه قاصدا الاستيلاء عليه كما مر عن سم انفا (قوله بخلاف خمر وخنزير) أي ونحوهما تمالا يصح طلبه اه معنى (قول المتن ولو اتلف عليه الخ) قال في الكنزيعي كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه سم وقد سر مثله عن المنهج (قوله حربي) أي أو غيره كما مر عن المنهج (قول المتن فأسلما) أو قبلا الجزية اه معنى أو قبلها المتلف أو حصل لها أو للبتلف امان كما مر عن المنهج (قوله أو أسلم المتلف الخ) في شرح الروض أي والمنهج وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقيد الاصل باسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه سم (قوله المتلف) أي أو الغاصب اه معنى (قوله مسلم) أو ذمى اه معنى أي أو معاهد أو مستامن (قوله مال حربي) أي كداره (قوله لم تبطل) أي الاجارة فكان له استيفاء مدته لان منافع الاموال ملوكة ملكا تاما مضمونة باليد كاعيان الاموال اه معنى (قوله برقه) أي أو بغير ماله اه معنى (قوله ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره ولا يميز اه سم وفي الروض مع شرحه ايضا ويطل الدين في الاولى والرق في الثانية والنكاح في الثالثة اه (قوله وكذا بعضه) أي من اصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) إلى قوله خلافا لما رجحه في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى فان كان وقوله ثم إلى ويظهر (قوله أي الذي أخذه المسلمون) سيد كر محترزه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لزمى اه سم بل ينبغي ان المراد بالمسلم غير الحربي فيشمل المعاهد والمستامن ايضا (قوله والا) أي بان كان لمسلم لم يزل ملكه أي ملك المسلم عنه اه عش (قوله رده اليه) وعن هذا ما وقع السؤال عنه من ان جماعة من اهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا بها الى بلادهم فاشترها منهم نصراني ودخل بها الى بلاد الاسلام فمرفها من اخذت منه واثبتا ببينة فتوخذ من هي بيده وتسلم لصاحبها الاصلى ولا مطالبة للحربي على مالها بشيء لبقائها في ملكه أمالو تلفت بيد الحربي فلا ضمان عليه اه عش (قوله توطئة الخ) عبارة المغنى لضرورة التقسيم الدال عليه قوله وكذا الخ (قول المتن وكذا ما اخذه واحد أو جمع من دار الحرب الخ) أي ولم يدخلها بامان مغنى وروض (قوله أو اختلاسا) كان في اصل النسخة عقبه أو سومما و تابعه

أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه (قوله ثم أسلما أو أحدهما) قال في الكنزيعي لو لم يسلم أحدهما وتحكما أو النجاء خلاف الحكم بينهم عند الترافع اليه أو افلا تعرض لهم اه (قوله أو قبلا جزية) أي أو أمانا كما يستفاد من عبارة المنهج بالهامش (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة (قوله ولو اتلف عليه) قال الاستاذ في الكنزيعي كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه (قوله فأسلما أو أسلم المتلف الخ) في شرح الروض وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقيد الاصل باسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه (قوله أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا ثم قال قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لزمى (أو سومما) قال في

(أو وجد كهيئة اللقطة) بما

يظن أنه لكافر فأخذها لكل غنيمة خمسة أيضا (في الاصح) لأن تغيره بنفسه قائم مقام القتال ومن ثم لو أخذه سوما ثم هرب أو جرده اختص به ويوجه بأنه لما لم يكن فيه تغير لم يكن في معنى الغنيمة فإن كان المأخوذ ذكرا كاملا تخير الامام فيه أما ما أخذه ذمي أو ذميون كذلك فإنه يملك كله لأخذه (فإن أمكن كونه) أي الملتقط (لمسلم) ثم تاجر أو مقاتل مثلا ويظهر أن امكان كونه لذمي كذلك (ووجب تعريفه) سنة ما لم يكن حقيرا فدونها كلقطة دار الاسلام خلا لما رجحه البلقيني انه يكفي بلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة (فرع) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراي والارقام المجلوبين وحاصل معتمد مذهبنا فيهم ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وحاصل التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أولا حربي أو ذمي فإنه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه

في النهاية وكتب عليه المحشي بأنه مخالف للروضة والروض اهو كانه لم يقف على ما وقع في التحفة من الاصلاح اه سيد عمر (قول المتن او وجد كهيئة اللقطة) أي أولم يؤخذ سرقة بل كان هناك أي في دار الحرب مال ضائع ووجد كهيئة اللقطة فأخذه شخص بعد علمه أنه لكافر فإنه غنيمة على الاصح المنصوص واما المهرمون الذي للحربي عند مسلم أو ذمي والمؤجر الذي له عند أحدهما إذا انفك الرهن أو انقضت مدة الاجارة فهل هو في أو غنيمة فوجهان شبههما كما قال الزركشي الثاني اه معنى (قوله) بما يظن أنه لكافر) أي وان توهم انه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنف الاتي فان أمكن كونه لمسلم وعبرة الجلال أي والمغني بما يعلم انه لكافر اه رشيدى (قوله في الاصح) والثاني هو لمن أخذه خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه (تنبيه) يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى اللقطة في دار الحرب هروبه من مخاوفنا من غير قتال فإنها في قطعها واما إذا كان بقتالناهم فهو غنيمة قطعها اه معنى (قوله) اختص به (ولا يخمس اه اسنى) (قوله) ويوجه الخ) قضية ان لقطة دارنا إذا علم أخذها انها لحربي دخل دارنا بلا أمان منا يختص بها فلا تخمس فليراجع ثم رأيت قال الروض مع شرحه ولو دخل صبي أو امرأة أو مجنون أو وختي منهم بلادنا فأخذه مسلم أو أخذ ضالة للحربي من بلادنا كان المأخوذ فينا لأنه مأخوذ بلا قتال ومؤنة اه وهذا يفيد ان تلك اللقطة في (قوله) فان كان المأخوذ الخ) راجع إلى ما بعد وكذا متناوشرحا (تخير الامام فيه) هذا صريح في انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لو قهره حربي كما تقدم سم عبارة الروض مع شرحه أو دخلها أي بلادنا رجعل حربي فأخذه مسلم فغنيمة لان أخذه مؤنه تخير الامام فيه فان استرقه كان الخنس لاهله والباقي لمن أخذه بخلاف الضالة للمسلم اه (قوله) أما ما أخذه ذمي الخ) أي سواء كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره غش وفي التعميم الثاني توقف فليراجع (قوله) كذلك) دخل فيه السرقة لكنه ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمي الخ وخرج بسباه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه إلا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا إلا بالأخذ فليحروا ويراجع اه سم وعبارته هناك بعد كلام وقد أوردت على م لم كان سبي الذمي مملوكه ومسروقه غنيمة كما أفاده ما سمعته مع أن كلا استيلاء قهري فأجاب بما لم يتضح اه (قوله) فإنه يملك الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق اه سم (اقول) ظاهره نعم (قوله) ثم) أي في دار الحرب (قوله) ويظهر ان امكان كونه لذمي الخ) هل وان كان قاطنا ثم بان عقدت له الذمة بدار الحرب اه سم (اقول) ظاهر اطلاقه نعم (قوله) سنة) إلى الفرع في المغني (قوله) فدونها) أي فان كان حقيرا عرفه بحسب ما يليق به اه نهاية (قوله) خلا لما رجحه البلقيني الخ) عبارة المغني واعتمد البلقيني ما قاله الامام ونقله عن نص الام في سير الواقدي وقال أنه خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقير وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الاسلام في التعريف اه وهذا هو الظاهر (قوله) كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية إلا قوله لجوازه عند الأئمة إلى نعم (قوله) إن لم يعلم الخ) ببناء الفاعل أو المفعول وظاهره وان ظن كونه منها (قوله) البائع له) أي مثلا (قوله) فإنه) أي من أسره حربي أو ذمي (قوله) وهذا كثير الخ) أي كونه أسره البائع له أولا حربيا أو ذميا (قوله) بنحو سرقة الخ) أي بما فيه تعزير

الروض وشرحه كالروضة وان أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فهو له ولا يخمس اه فليتامل ما قاله الشارح (قوله) تخير الامام فيه) صريح في انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لو قهره حربي كما تقدم (قوله) اما ما أخذه ذمي أو ذميون كذلك فإنه يملك كله لأخذه) دخل في قوله كذلك السرقة لكن ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح وخرج بسباه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه إلا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا إلا بالأخذ فليحروا ويراجع (قوله) فإنه يملك الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق (قوله) ويظهر ان امكان كونه لذمي كذلك) هل وان كان قاطنا ثم

الاعلى الضيف انه لا يخمس عليه فقول جمع متقدمين تظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السرارى المجاورة من الروم والهند والترك إلا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم ان الغانم له المسلمون وانه لم يسبق من اميرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا فهو له لجوازه عند الائمة الثلاثة وفى (٢٥٦) قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله

أن يحرم بعض الغانمين لكن رده المصنف وغيره بانه يخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنيمة لم تخمس ردها لمستحق علم وإلا فللمناضى كالمال الضائع أى الذى لم يقع اليأس من صاحبه وإلا كان ملك بيت المال فلن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له اخذه وإن ظلم الباقر نعم الورع لمريد التسرى ان يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخميس والياس من معرفة مال كها فتكون ملكا لبيت المال (وللغانمين) ولو أغنياء وبغير إذن الامام سواء من له سهم او رضى إلا الذى كما اعتمده البلقينى (التبسط) أى الترسع (فى الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الاباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالضيف لا يتصرف فيما قدم اليه إلا بالاكل نعم له ان يضيف به من له التبسط وإفراضه بمثله منه بل وبيع المطعوم بمثله ولا ربا فيه لانه ليس

بنفسه كأخذ لقيطهم (قوله الاعلى الضيف الخ) أى مقابل الاصح فى المتن (قوله بتعين حمله) أى قول ذلك الجمع (قوله على ما علم) الاولى من (قوله من اخذ شيئا فهو له) مراد اللفظ فاعل لم يسبق (قوله لجوازه) أى القول المذكور واختصاص كل بما اخذه ذلك القول عند الائمة الخ اه رشيدى (قوله وله) أى الامام (قوله من وقع بيده غنيمة الخ) أى بهدية او شراء او غيرهما (قوله لم تخمس) أى يعلم انها لم تخمس اخذ من اول كلامه (قوله لمستحق علم) أى ان علم من بيده الغنيمة استحقاقها بها (قوله ولا الخ) أى وإن لم يعلم من بيده الغنيمة مستحقها فإيردها للقاضى العدل (قوله أى الذى الخ) تقييد للمال الضائع (قوله ولا الخ) أى وإن ايس من معرفة صاحب المال الضائع (قوله ان من وصل له شيء) أى من بيت المال بأى طريق كان (قوله وإن ظلم الباقر) أى من المستحقين (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل معتمد مذهبنا الخ (قوله الورع لمريد التسرى) ظاهره ولو كان من المستحقين لما فى بيت المال (قوله ان يشتري ثانيا) أى بثمان غير الذى اشتري به اولا ويشترط ان يكون ثمن مثلها اه عش (قوله فتكون ملكا لبيت المال) أى ككل ما ايس من معرفة مال كها اه رشيدى (قوله ولو أغنياء) الى قوله ونازع البلقينى فى النهاية إلا قوله الا الذى الى المتن وقوله رواه البخارى (قوله ولو أغنياء) اخذه من قول المصنف الآتى والصحيح انه لا يختص الجواز الخ اه عش (قوله وبغير إذن الامام) الى قول المتن وعلف فى المعنى إلا قوله الا الذى الى المتن (قوله سواء من له سهم او رضى) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لا سهم له ولا رضى كالذى المستاجر للجهاد والمسلم المستاجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط اه عش (قوله إلا الذى الخ) خلافا للنهاية والمعنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه لإطعام خدمة المحتاج اليهم لنحو اية المنصب الذين حضروا بعد الواقعة اه رشيدى اقول وقول المصنف الآتى وان لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله نعم له) أى للغانم (قوله منه) أى من المغنم (قوله وإنما هو) أى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لقمة الخ) أى وهو جائز اه عش (قوله بلقمتين) أى بدلهما (قوله ومطالبتة) أى الدائن من المقرض والبائع المديون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أى العوض (قوله من المغنم) أى الغنيمة (قوله مالم يدخل دار الاسلام) أى فان دخلاها سقطت المطالبة اه عش زاد المعنى وكذا لو فرغ الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) أى من قولهم مالم يدخل الخ (قوله انه) أى المديون (قوله وفائدتة) أى الدفع (انه) أى الدائن (قوله احق به) أى بالمدفوع لحصوله فى يده اه معنى (قوله ولا يقبل منه ملكة) الضمير الاول للبائع وما بعده المشتري المفهوم من الكلام اه رشيدى وعبارة عش قوله ولا يقبل أى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض اه والاولى إرجاع الضمير الاول للدائن الشامل للبائع والمقرض وما بعده للبدين الشامل للمشتري والمقرض (قوله ولا اثم الخ) قال الزركشى وينبغى ان يقال به فى علف الدواب وهو ظاهر معنى واسنى (قوله رضى) أى الزائد على حاجته (قوله كما لو اكل) أى من له التبسط فوق الشبع أى لزمه بدله اه معنى والمصدق فى القدر هو الآخذ والآكل مالم تدل القرائن على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه عش (قول المتن وما يصلح) ببناء المفعول (قوله كزيت وسمن وعسل وملح ولحم الخ) ولو قال لكلم ليكون ذلك مثلالا يصلح به لكان اولى اه معنى (قوله لا لنحو طيره) من النحو الدواب الغير المحتاج اليها فى الحرب على ما يأتى اه عش عبارة المعنى ولحم لا للكلاب وبازات وشحم لا للدهن الدواب

وبعنا حقيقيا وإنما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فاكثر ومطالبتة بذلك من المغنم فقط مالم يدخل دار الاسلام وإنما يؤخذ منه أنه بعد الطلب يجبر على الدفع اليه من المغنم وفائدتة انه يصير احق به ولا يقبل منه ملكة لان غير المملوك لا يقبل بمملوك (باخذ) ما يحتاجه لأكثر منه والأثم رضى كالأكل فوق الشبع سواء أخذ (القوت) وما يصلح به) كزيت وسمن (ولحم وشحم) لنفسه لا لنحو طيره

(و) كل (طعام يعتادا كاه عمر ما) اى على العموم كما باصله لفعل الصحابة رضى الله عنهم لذلك رواه البخارى ولان دار الحرب مظنة لعزة الطعام فيها وخرج بالقوت وما بعده غيره مكر كوب وملبوس نعم ان اضطر لسلح يقاتل به او نحو فرس يقاتل عليها اخذه بلاجرة ثم رده وبعموما ما يندر الاحتياج اليه كسكر وفانيد ودواء فلا ياخذ شيئا من ذلك فان احتاجه فبالقيمة او يحسبه من سهمه (وعلف) ضبطه شارح بفتح اللام وشارح بسكونها فعلى الاول هو معطوف على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير (٢٥٧) الوصفية وعلى الثانى معطوف على اخذ

وتبنا وما بعده معموله (الدواب) التى يحتاجها للحرب او الحمل ولان تعددت دون الزينة ونحوها (تبنا) وشعير او نحوهما) كقول لان الحاجة تمس اليه كؤنة نفسه (وذبح) حيوان (ما كول للحمه) اى لا كل ما يقصد اكله منه ولو غير لحم ككرش وشحم وجلد ولان تيسر بسوق للحاجة اليه ايضا نعم ينبغي فى خيل الحرب المحتاج اليها فيها منع ذبحها بدون اضطرار لان من شأنه اضعافنا ونازع البلقينى فى ذبح الما كول بان قضية خبر البخارى منعه وهو اصاب الناس الجوع فاصبنا ابل او غنما وكان صلى الله عليه وسلم فى اخريات الناس فعبجوا وذبحوا ونصبوا القدور فامر صلى الله عليه وسلم بالقدور فاكفت ثم قسم فعدل عشر من الغنم بيعير ويرد بان هذه واقعة فعلية محتملة انهم ذبحوا ازائدا على الحاجة فانهم ^{صلى الله عليه وسلم} بذلك ويدل له قول الراوى عجلا وذبحوا وحيث لا دليل فيها ويجب رد جلده الذى لا يؤكل معه

ولانما يجوز ذلك لاكل اه (قول المتن وكل طعام يداد) اى اللادى معنى ومنهج (قوله اى على العموم الخ) يمكن ان يرجح على قول المصنف عمر ما بانه يتروهم انه تميز وهو فاسد سواء كان تميز مفردا ونسبة فتأمل اه سم عبارة ع ش اى فهو منصوب بنزع الخافض اه (قوله ولان دار الحرب الخ) قال الامام ولو وجدنى دارهم سواقا وتمسك الشراء جاز التبسط ايضا الخافض الدارهم فيه بالسفر فى الرخص وقضيته انالو جاهدناهم فى دارنا امتنع التبسط ويجب حمله كما قال شيخنا على محل لا يعز فيه الطعام اه معنى وفى النهاية ما يوافقه (قوله نعم ان اضطر لسلح الخ) ولان احتاج الى الملبوس لبردا وحر البسه الامام له اما بالاجرة مدة الحاجة ثم يرد له الى المغنم او يحسبه عليه من سهمه معنى وروى مع شرحه (قوله ثم رده) فان تلف فالا قرب انه لا يضمنه ان كان التلف لمصلحة القتال اه ع ش (قوله او يحسبه) بانه نصر كفى المختار اه ع ش (قوله فعلى الاول) اى فتح اللام (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقات كان يجعل التقدير مسمى تب الخ اه سم عبارة ع ش اى بناء على انه متى وقع الحال جامدا اول بمشقة قال الاشئرف وفيه تكلف ولا فهذا ونحوه لا يحتاج الى تاويل اه وعبارة كافية ابن الحاجب مع شرحه للفاضل الجامى وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذارد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق اه (قوله وعلى الثانى) اى الى قوله نعم فى المغنى بسكون اللام (قوله التى يحتاجها للحرب) اى كالفرس (قوله او الحمل) اى حمل سلاحه ونحوه (قوله ونحوها) اى التفرج كفهود ونمور فليس له علفها من مال الغنيمة قطعا اه معنى (قوله ولان تيسر بسوق) هذه الغاية معتبرة فى غير ذبح الحيوان ايضا (قوله فى خيل الحرب) اى خيل مسمى الغنيمة للحرب بخلاف ما لا تصلح له كالسكرى اه ع ش (قوله منع ذبحها الخ) وان ذبحها بدون اضطرار فعل الا قرب عدم الضمان وليراجع (قوله وهو) اى خبر البخارى (قوله ويرد) اى نزاع البلقينى (قوله بان هذه) اى ما تضمنه خبر البخارى (قوله فانهم من التايب اى لا مهم بذلك اى بالامر با كفاء القدور) (قوله ويدل له قول الراوى عجلا) فى دلالة نظره اه سم (قوله فيها) اى فى تلك الواقعة (قوله ويجب) الى قوله كما قاله فى المغنى الى قول المتن فى الاصح فى النهاية الا قوله اى الذى الى والعنب وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فلا يجوز) اى ويضمن قيمة المذبح حيا اه ع ش (قوله فى الفانيد) هلا زادوا السكر (بان تناول الحلوى غالب) اى فجاز تناولها ولو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه ان الملاحظ فى الجواز كثرة تناول وفى المنع ندوره فليتأمل سيد عمر (قوله وذلك) توجيه لقول المصنف والصحيح الخ وقوله لان ذلك اى ما ذكر من الفاكهة ونحوها ع ش ورشيدى (قوله والعنب) عطف على العسل (قوله لاجل) الى قوله كذا عبروا به فى المغنى بان عقدت له الذمة بدار الحرب (قوله اى على العموم) يمكن انه يرجح على قول المصنف عمو ما بانه يتروهم انه تميز وهو فاسد سواء كان تميز مفردا ونسبة فتأمل وقد اوضحناه بهامش المتن (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقات كان يجعل التقدير مسمى تب الخ فليتأمل (قوله ويدل له قول الراوى عجلا) فى دلالة نظره

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع) عادة الى المغنم وكذا ما اتخذ منه كسقاء وحذاء ولان زادت قيمته بالصنعة لوقوعها هدر ا بل ان نقص بها واستعمله لزمه النقص او الاجرة اما اذا ذبحه لاجل جلده الذى لا يؤكل فلا يجوز وان احتاجه لنحو خوف ومداس (والصحيح جواز الفاكهة) رطبها ويا بسها والحلوى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن يتأف به ما من فى الفانيد لاد هو عسل السكر المسمى بالمرسل كما مر فى الرابا لان يفرق بان تناول الحلوى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك لان ذلك قد يحتاج اليه لاشتهائه طبعيا وقد صح ان الصحابة كانوا ياخذون العسل اى الذى من النحل لاد هو المراد منه حيث اطلق والعنب (و) الصحيح انه (لا تجب قيمة المذبح)

لاجل نحو لحمه كما لا تجب قيمة الطعام (و) الصحيح (انه لا يختص الجوز بمحتاج إلى طعام و علف) بفتح اللام بل يجوز اخذ ما يحتاج اليه منهما إلى وصول دار الاسلام وإن كان معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم إن قل الطعام وازدحموا عليه اثر الامام به ذوى الحاجات وله التزود لمسافة بين يديه كذا عبر وابه و ظاهره أنه لا يتزود لما خلفه في رجوعه منه إلى دارنا والذي يتجه أنه لذلك أيضاً وأن التعبير بذلك مجرد تصوير أو للغالب (و) الصحيح (أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) لانه أجنبي عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كاصله والروضة جواز له لمن لحق بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحيازة أو معها وقضية العز يزوتبه الحاوى انه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه وبين عدم استحقاقه للغنمة

وبين عدم استحقاقه للغنمة بان التبسط امر تافه فسمح فيه مالم يسامح فيها ثم رایت شيخنا فرق بذلك (و) الصحيح (ان من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عزوة وهى ما في قبضتنا وإن سكنها اهل ذمة او عهد (ومعه بقية لزمه ردها إلى المغنم) أى محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها وفى الصحاح ان المغنم باقى بمعنى الغنمة وتصح ارادته هنا لانها المال المغنوم فاتضح صنيع من فسر به المحل ومن فسر به المال وذلك لتعلق حق الجميع به قد زالت الحاجة اليه ما بعد قسمتها فيرد للامام ليقسمه ان امكن والارده للمصالح (و) موضع التبسط دارهم) أى الحربيين لانها محل العزة أى من شأنها ذلك فلا ينافى حله ولو مع وجوده ثم للبيع فاذا رجعوا لدارنا وتمكنوا من الشراء امسكوا وخرج بدارهم دارنا لكن اعتمد البلقنى قول القاضى لو كان الجهاد بدارنا ولم يتيسر شراء

(قوله لاجل نحو لحمه) وخرج به مالم يذبحه للاحتياج لجلده فتجب قيمته اه ع ش أى كما مر (قوله اثر الامام) أى وجوبها اه ع ش (قوله ذوى الحاجات) وعليه فلو اخذ غير ذوى الحاجة فلا قرب انه لا يضمه بربده اه ع ش (قوله لمسافة بين يديه) قد يقال ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيد عمر ورشيدى (قوله في رجوعه منه) أى من سفره (قول المتن ذلك) أى التبسط المذكور اه مغنى (قوله لانه أجنبي) إلى قوله وعلى الاول فى المغنى (قوله وقضية العز يزوتبه الحاوى الخ) وهو المعتمد هنا وقضى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله بينه) أى بين استحقاقه للتبسط (قوله فيها) أى الغنمة (قوله ووجد حاجته الخ) مفهومة انه إذا لم يجدها لم يلزمه الردها سم (قوله وهى) إلى المتن فى المغنى (قول المتن لزمه ردها الخ) أى مالم تكن تافهة اه ع ش (قوله قبل قسمتها) متعلق بلزمه الخ وسيد كر محترزه (قوله ارادته) أى معنى الغنمة اه ع ش (قوله وذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالباقي مما تبسط به (قوله فيرد) أى الباقي (قوله إن امكن) أى قسمته بان كان كثيراً اه مغنى (قوله والارده للمصالح) أى جعله الامام فى سهم المصالح قال الامام ولا ريب أن إخراج الخمس منه ممكن ولما هذا فى الاربعة أخماس اه مغنى (قوله أى الحربيين) إلى التنبيه فى المغنى (قوله حله) أى التبسط (قوله ولو مع وجوده) أى الطعام ثم أى فى دار الحربيين (قوله وتمكنوا من الشراء) أى بلا عزة اخذاً مما مر فليراجع اه رشيدى (قوله جاز التبسط) أى بحسب الحاجة اه مغنى (قوله فى غير دارهم كخرب دارنا) لعل الاولى اسقاط لفظة فى عبارة المغنى محل الرجوع اه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلو لم يجدوا فيها ذلك فلا اثر له فى منع التبسط فى الاصح لبقاء المعنى اه مغنى (قوله والوصول) مبتدأ خبره قوله كخرب الخ ونحو اهل هدة فى دارهم الاخصر لدارنا ونحو اهل هدة عبارة المغنى وكدار الاسلام بلد اهل ذمة او عهد لا يتمتعون من معاملتنا اه (قوله ولم يتمتعوا) الجملة حال من نحو اهل هدة (قوله كخرب) أى كالوصول (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ

(قوله وله التردد لمسافة بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطع فى المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وقضية العز يزوتبه الحاوى الخ) هو المعتمد (قوله ووجد حاجته) مفهومة انه إذا لم يجدها لا يلزم الرد (قوله معلوم من قوله الخ) فان قلت فى دعوى علمه من قوله المذكور بحث وذلك لاننا افاده ما هنا ان موضع التبسط غير دارهم أيضاً إلى عمر ان الاسلام ولا يفيد ذلك قوله المذكور لصدة على تقدير ان لا يكون ذلك الغير من موضع التبسط لكن تعدى باستصحاب تلك البقية إلى دار الاسلام قلت يعبد صدقه على ذلك التقدير التقييد بدار الاسلام نعم ما هنا يفيد محل القطع ومحل الخلاف (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ

طعام جاز التبسط (وكذا) فى غير دارهم كخرب دارنا (مالم يصل عمر ان الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام منهجه والعلف لا مطلق عمر انه (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه والوصول لنحو اهل هدة فى دارهم ولم يتمتعوا من مبايعه من مربيهم كخرب لعمرانا (تنبيه) قوله وموضع التبسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ فالنصريح به ايضاح وقد يقال ليس معلوماً منه من كل وجه بل يستفاد من هذا مالم يستفد من ذلك لان مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى ومن هذا أن وصولهم لدار الاسلام مانع من الاخذ أى ان تمكنوا من الشراء ولم يكن الجهاد بها فمما حكمان مختلفان فوجب التصريح بهما لذلك (ولغانم حر رشيد

ولو هو (محجور عليه بفلس الاعراض عن الغنيمة) بقوله اسقطت حتى منها الاوهبت (٢٥٩) مردابه التملك (قبل القسمة) واختيار

التملك لانه به يحقق
الاخلاص المقصود من
الجهاد لتكون كلمة الله هي
العليا والمفلس لا يلزمه
الاكتساب باختيار
التملك وخرج بحر القن
فلا يصح اعراضه وإن
كان رشيدا او مكنا بل
لا بد من اذن سيده على
الالوجه نعم يصح اعراض
بعض وقع في نوبته والا
ففيما يخص حريته فقط
وليس لسيده اعراض عن
مكاتبه وقته الماذون إذا
احاطت به الديون كما
يحتمل الاذرعى وإن نظر غيره
في الثانية ويفرق بينه وبين
المفلس بان تصرفه عن نفسه
فصح اعراضه بخلاف
الماذون وبرشيد صبي
ومجنون وسفيه كسكران لم
يتعد فلا يصح اعراضهم
نعم يجوز عن كمل قبل
القسمة وانما صح عفو
السفيه عن القود لانه
الواجب عينا فلا مال بوجه
وهنا ثبت له اختيار
التملك وهو حق مالى فامتنع
منه اسقاطه لانه لاهلية
فيه لذلك فاندفع اعتماد
جمع متأخرين وتبعهم
شيخنا في منهجه صحة اعراضه
زاعمين ان ما ذكره مبنى
على ضعف اما بعد القسمة
وقبولها فامتنع لاستقرار
الملك وكذا بعد اختيار
التملك (والاصح جوازه)
اي الاعراض لمن ذكر
(بعد فرز الخس) وقبل
قسمة الاخماس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) (الاصح) (جوازه لجميعهم) لما مر في جواز اعراض بعضهم

منهجه وقوله لما مر الى ويصرف (قول المتن ولو محجورا عليه بفلس) اي او مرض او سكران متعدي بسكره
وقوله عن الغنيمة اي حقه منها سهمها كان او رضخاها معنى (قوله بقوله اسقطت حتى منها) اي فلا بد لصحة
الاعراض من هذا اللفظ ونحوه مما يدل عليه فلا يسقط حقه بترك الطالب وإن طال الزمن اعمش (قوله
منها اي الغنيمة (قوله لاوهبت الخ) عبارة المغنى فان قال وهبت نصيبى منها للغانمين وقصد الاسقاط
فكذلك او تملككم فلا لانه محجور اه (قوله لان به يحقق الاخلاص) عبارة المغنى والاسنى لان الغرض
الاكظم من الجهاد ادلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض
الاكظم اه (قوله المقصود) صفة الاخلاص بقوله من الجهاد الخ بيان الاخلاص المقصود وقوله لتكون
الخ متعلق بالجهاد (قوله والمفلس الخ) عبارة المغنى وانما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده
الاخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك اه (قوله لا يلزمه
الاكتساب) اي ما لم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اثم لان غايته انه ترك
التكسب وتركه له لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد التكسب اعمش (قوله وخرج بحر)
اي الذى قدره الشارح (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل
في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه لسيده فلا اعراض له نهاية ومعنى (قوله
او مكنا الخ) جزم المنهج باطلاق صحة اعراضه اه سم (قوله نعم يصح) الخ عبارة النهاية واما البعض
فان كان بينه وبين سيده مهايأة فلا اعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والافصح اعراضه عنه اه
(قوله وقع) اي الاستحقاق ولو قال عما وقع كان اوضح (قوله والا ففيمما يخص الخ) دخل في قوله ولا ما وقع
في نوبته سيده فقط وما وقع لافى نوبته واحد منهما بان لم تكن مهايأة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حريته في
الصورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمه محض الرق
ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزيادتي الحر البعض فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مهايأة وفيما
يقابل رقه ان لم تكن اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية المارة انفا ولكن يمكن ان يمنع الدخول
بان يفسر قول الشارح والابان لا يكون بينهما منابذة فيوافق ما في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس
لسيد) الى قوله كذا عرفت في المغنى الا قوله وتبعهم شيخنا في منهجه (قوله وإن نظر غيره) اي شيخ الاسلام
في الاسنى اه معنى (قوله بينه) اي السيد في حق قته الماذون إذا احاطت به الديون وقوله بخلاف الماذون
يعنى سيد الماذون فان تصرفه عن غيره (قوله وبرشيد) عطف على قوله بحر (قوله فلا يصح اعراضهم) لان
عبارتهم ملغاة ولا اعراض ولى الاولين لعدم الحظ في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله بمن كمل الخ)
اي بالبلوغ والافاق من الجنون والسكر وبك الحبحر (قوله صحة اعراضه) اي السفيه (قوله ان ما ذكره)
اي الشيخان من عدم صحة اعراض السفيه (قوله مبنى على ضعف) اي من ان السفيه يملك بمجرد الاغتنام
فيلزم حقه ولا يسقط بالا اعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمة الخ) محترز قبل القسمة في المتن (قوله
وقبولها) اي القسمة لفظا كما ياتي (قوله لن ذكر) اي الحر الرشيد اه معنى (قوله حق كل منهم) اي
الغانمين (قول المتن لجميعهم) اي الغانمين نهاية ومعنى (قوله لما مر في جواز الخ) عبارة المغنى لان المغنى المصحح

(قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل في سيده (قوله فلا يصح
اعراضه وإن كان رشيدا او مكنا بل لا بد من اذن سيده على الالوجه) جزم في المنهج باطلاق صحة اعراض
المكاتب (قوله والا ففيمما يخص حريته فقط) دخل في قوله والا ما وقع في نوبته سيده فقط وما وقع لافى نوبته
واحد منهما بان لم تكن مهايأة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حريته في صورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس
عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمه محض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزيادتي
التقيد بالحر والمكاتب الرقيق غير المكاتب والمبعض فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مهايأة وفيما

قسمة الاخماس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) (الاصح) (جوازه لجميعهم) لما مر في جواز اعراض بعضهم

ويصرف مصرف الخمس (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وإن انحصروا فى واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث وخصمهم لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور (٢٦٠) فيها اعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب قهرا (والمعرض) عن حقه (كن لم يحضر)

فيضم نصيبه للقيمة ويقسم بين الباقيين وأهل الخمس كذا عبرا به غير واحد وهو موهم والمراد أن اعراضه إن كان قبل القسمة بالكلية أخذ أهل الخمس خمسهم وقسمت الاخماس الاربعة على الباقيين ففائدة الاعراض عادت اليهم فقط لأن أهل الخمس لا يزيد ولا ينقص خمسهم باعراض بعض الغانمين ولا بعدهم وإنما تختلف الاربعة فانها كانت تقسم على خمسة مثلاً فصارت إذا كان المعرض واحداً تقسم على اربعة او بعدها فان أخذ كل حصته وأفرزت حصة اخرى فاعرض عنها ردت على أهل الاخماس الاربعة لا غير لما تقرران أهل الخمس اخذوا خمس الكل الغير المختلف بالاعراض وعدمه فان قلت لو أعرض الكل فاز أهل الخمس به فلم يقسم حق المعرض اخماساً بينهم وبين الغانمين تنزيلاً له منزلة غنيمة اخرى قلت يوجه ذلك بأنه ما بقى من الغانمين احد فهو الاحق لانه من الجنس بخلاف ما إذا فقد الكل لانه للضرورة حينئذ ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة تنقل حصته إلى صنفه أو بعضه إن

للاعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله ويصرف) أى حقهم اه معنى (قول المتن وبطلانه من ذوى القربى) والمراد الجنس فيتناول اعراض بعضهم اه معنى (قوله) لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة (الخ) أنظر لو فرض انحصارها اه سم (اقول) حكمة معلوم من قول الشارح وإن انحصروا لانهم (الخ) (قوله) وهو موهم) أى لتقسيم حق المعرض بين من ذكر ولو كان الاعراض بعد قسمة الغنيمة (قوله) قبل القسمة بالكلية (أى قبل فرض الخمس (قوله على الباقيين) أى من الغانمين (قوله الاربعة) أى الاخماس الاربعة حق الغانمين (قوله فانها كانت الخ) أى بدون اعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمة عطف على قوله قبل القسمة (قوله) اخرى (الاولى التانيث (قوله) له) أى لم يرد الاعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الاخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ اه سم (قوله فاز أهل الخمس به) أى بجميع المال اه سم (قوله بوجه ذلك) أى ما صححه المصنف المراد به ما ذكر (قوله بخلاف ما إذا فقد الكل) أى كل من الغانمين ولو باعراضهم فيفوز أهل الخمس بجميع الغنيمة (قوله) ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة (الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز له كما هو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم انتهت فليتأمل مع ما نظر به هنا اه سم (اقول) ولا يخالفه لأن ما ذكره هناك فى الفقد يلد المال وما نظر به هنا فى الفقد بغير بلد المال (قوله) فقد بعض اصناف الزكاة (أى مع كفاية نصيب الباقيين لهم (قوله إلى صنفه) أى إذا امكن قسمة نصيب المفقود بين افراده الموجودة فى غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بغض صنفه إذا لم يمكن قسمته لقلته وقوله إن وجد أى صنفه فى غير بلد المال وقوله فلصنف آخر أى فى غير بلد المال (قوله) ويؤخذ من التشبيه (إلى قول المتن والصحيح فى النهاية (قوله من التشبيه) أى فى قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا اثر لرجوعه عن الاعراض) أى لا يعود حقه بالرجوع عنه (قوله مطلقاً) أى قبل القسمة أو بعدها اه ع (قوله رد الوصية) أى فان للوصى له رد الوصية (قوله) بعد الموت وقبل القبول (ظرف للرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعده وبعد القبول فله الرجوع فى الوصية بالقبول بعد الموت فى الاول وبدونه فى الثانى (قوله) وليس له الرجوع (الخ) كان الاظهر الفاء بدل الواو وعلما للحال اه رشيدى (اقول) بل الواو هى الظاهرة وإن كان بعض النسخ بالفاء (وكما لو اعرض

يقابل رقه إن لم تكن اه (قوله) لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض) أنظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الاخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ (قوله فاز أهل الخمس به) أى بجميع المال وفى الروض وشرحه ما نصه فلو اعرضوا جميعا جازو مصرف الجميع مصرف الخمس اه وقوله فلم يقسم حق المعرض اخماساً الخ لا يخفى انه لو قسم كذلك لزم ان يكون الحاصل لبقية الغانمين مما عده دون اربعة الاخماس ولاصحاب الخمس مما عده ازيد من الخمس وذلك لا يسوغ فهلا اجاب عن هذا السؤال بذلك فليتأمل (قوله) ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة بنقل حصته إلى صنفه أو بعضه (الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز له كما هو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم اه فليتأمل مع

وجدوا لا فلصنف آخر فتأملوه ويؤخذ من التشبيه أنه لا أثر

(الخ)

لرجوعه عن الاعراض مطلقاً وهو متجه كموصى له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول فليس له الرجوع فيها كما مر وأما بحث شارح عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلاً لاعراضه منزلة الهبة وللقسمة منزلة القبض وكما لو أعرض مالك كسرة عنها

له العود ولا خذها فبعيد وقياسه غير صحيح لان الاعراض هنا ليس هبة ولا منزلا من اهلها لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس كما مروا لان الاعراض عن السكرة يصير هبة باحة لا ملوكة ولا مستحقة للغير فجاز المعرض اخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يجز له الرجوع فيه (ومن مات) من الغانمين ولم يعرض (حقه لو ارثه) كسائر الحقوق فله طلبه والاعراض عنه (ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) مع الرضا بها باللفظ لا بالاستيلاء ولا لامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع منها (ولهم) أي الغانمين (التملك قبلها) باللفظ بان يقول كل بعد الحيازة وقبل القسمة اخترت ملك نصبي فيملك بذلك أيضا (وقيل يملكون) بمجرد الحيازة لزوال ملك الكفار بالاستيلاء (وقيل) الملك موقوف فحينئذ (إن سلمت) الغنيمة (إلى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (وإلا) بان تلفت أو أعرضوا عنها (فلا) لأن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالقسمة (ويملك العقار بالاستيلاء) مع القسمة وقبولها أو اختيار التملك بدليل قوله (٢٦١) (كالمنقول) لأن الذي قدمه فيه هو ما ذكر

أو أراد ان يملك يختص أي يختصون به بمجرد الاستيلاء كما يختصون بالمنقول (ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع لصيد أو حراسة) وأراد به بعضهم أي الغانمين أو أهل الخمس (ولم ينزع) فيه (أعطيه) إذ لا ضرر فيه على غيره (وإلا) بان نوزع فيه (قسمت) عددا (إن أمكن) (وإلا) يمكن قسمها عددا (أقرع) بينهم قطعا للنزاع اماما لا نفع فيه فلا يجوز اقتناؤه واستشكل الرافعي قولهم هنا عددا فقال مرفى الوصية إنه تعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة وينظر إلى مناقعها فيمكن ان يقال بمثله هنا وقد يفرق بان حق المشاركون ثم من الورثة أو بقية الموصى لهم أكد من حق بقية الغانمين هنا فسومح هنا بما لم يسامح به ثم ثمر رايت شيخنا فرق بما يؤل لذلك (والصحيح إن سواد العراق) من إضافة الجنس إلى بعضه إذ السواد ازيد من العراق

(الخ) عطف على قوله تنزيلا لاعراضه الخ (قوله له العود الخ) جواب لو (قوله فبعيد) جواب أما (قوله) ولان الاعراض الخ) عطف على قوله لان الاعراض هنا الخ (قوله والاعراض هنا) أي في الغنيمة اه عش (قوله من الغانمين) إلى قول المتن ولهم في المعنى إلا قوله باللفظ (قول المتن إلا بقسمة) أي أو باختيار التملك كما في الروضة كاصحابها مغي ويغده قول المصنف الاتي ولهم التملك (قوله مع الرضا بها) أي القسمة اه عش (قوله وإلا الخ) عبارة المعنى لانهم لو ملكوها بالاستيلاء كالأصطياد والتحط لم يصح اعراضهم ولان للامام ان يخص كل طائفة بنوع من المال ولو ملكوها لم يصح ابطال حقهم من نوع بغير رضاهم اه (قوله لا تمتنع الاعراض الخ) أي مع ان كلا منهما جائز عش (قوله وتخصيص كل طائفة الخ) أي وإن رغب غير تلك الطائفة فيما يخص به تلك الطائفة اه عش (قوله منها) أي الغنيمة (قوله قبلها) أي القسمة (قوله كل) ليس بقيد (قوله فيملك بذلك) أي ويملك كل نصيبه شائعا فيورث عنه ولا يصح رجوعه عنه اه عش (قوله أيضا) أي كما تملك بالقسمة مع الرضا بها (قوله بمجرد الحيازة) أي ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض اه معني (قوله أو اختيار التملك) عطف على القسمة (قوله لصيد) إلى قوله واستشكل في المعنى (قوله من إضافة الجنس) إلى قوله لان مساحة العراق في المعنى وإلى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح من إضافة الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه سم وعش ورشيدى (اقول) مراده بالجنس الكل بقريضة قوله اذ السواد الخ (قوله والسواد) أي مساحة السواد (قوله وهو غير صحيح الخ) وقد يجاب بان الإضافة هنا للبيان على خلاف ما في المتن والمراد بالسواد هنا مطلق ارض ذات زروع وأشجار (قوله في ثمانين) الأولى تعريفة لطابق نعتة (قوله وجملة العراق) أي باسقاط لفظه سواد (قوله سمي) إلى قوله وعراق في المعنى وإلى قوله وقيل لم يقفه في النهاية الا قوله وقيل عشرة قوله وقيل لثلا إلى المتن (قوله سمي) أي مسمى سواد العراق وكان الأولى وسمي بواو الاستئناف (قوله والخضرة الخ) وأيضا ان بين اللوين تقار بافطلق اسم احدهما على الآخر اسنى ومعني (قوله وعراقا) عطف على سوادا (قوله اذ اصل العراق الخ) أي لغة اه عش (قوله بينهم) أي الغانمين اه معني (قوله بذلوه له) أي أعطوه له لعمر بعوض وبغيره معني واسنى (قوله أي الغانمون) إلى قوله وقيل لم يقفه في المعنى الا قوله مساكنه وقوله وقيل عشرة وقوله وقيل (قوله وذوو القرى) أي المحصورون في زمن عمر رضي الله تعالى عنه (قوله بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق

ما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه (قوله لان له ان يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق في وقف حصتهم لهم فلا حق لغيرهم فيها (قوله

بخمسة وثلاثين فرسخا لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجملة سواد العراق بالتكسیر عشرة الاف فرسخ قاله الماوردي كذا ذكره شارح وهو غير صحيح إذ حاصل ضرب طول العراق في عرضه عشرة الاف وطول السواد في عرضه اثنا عشر الفا وثمانمائة فالتفاوت بينهما الفان وثمانمائة وهو حاصل ضرب الخمسة والثلاثين الزائدة في طول السواد ثمانين التي هي العرض وحينئذ فصول العبارة وجملة العراق سمي سوادا لكثرة زرعه وشجره والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لا ستواء أرضه وخلوها عن الجبال والودية إذ اصل العراق الاستواء (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه (عنة) بفتح أوله أي قهر الماصح عنه انه قسمه في جملة الغنائم ولو كان صلحا لم يقسمه (وقسم) بينهم كما تقر (ثم) بعد ملكهم له بالقسمة واستأله عمر رضي الله عنه قلوبهم (بذلوه) له أي الغانمون وذوو القرى واما أهل الخمس الاربعه فالامام لا يحتاج في وقف حقهم إلى بذل لأن له أن يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله (ووقف)

مأداه ساكنه وأبنته أي وقفة عمر (على المسلمين) وأجره لاهله اجارة، وبدة للصحة السكينة بخراج معلوم يؤدون كل سنة فجرب الشعير درهمان والبر أربعة والشجرو قصب السكر ستة والنخل ثمانية وقيل عشرة والغنم عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستة أذراع والباعث له على (٢٦٢) وقفة خوف اشتغال الغائبين ببلادته عن الجهاد وقيل لئلا يختصوا هم وذريتهم به عن بقية

المسلمين (وخراجه) زراعا او غرسا (اجرة) منجمة (تؤدى كل سنة) مثالا (لمصالح المسلمين) يقدم الاله فلا هم فعلى هذا يتمتع ببيع شيء مما عدا ابنته ومساكنه وقيل لم يقفه بل باعه لاهله بثمن منجم على عمر الزمان للصحة ايضا وهو الخراج لان الناس لم يزالوا يبيعونه من غير انكار ورد بان عمر أنكر على من اشترى شيئا منه وابطل شراءه من نازع في ذلك البلقيني بانه لم يصح عنه اجارة ولا بيع وانما أقرها في ايدي أهلها بخراج ضربه عليهم وابن عبد السلام بان الحكم بالوقف على ذى اليد من غير بينة ولا اقرار لا يوافق قواعدا اذ اليد لا تزال شرعا بمجرد خبر صحيح ويرد الاول بان ابقاءها بأيديهم بالخراج في معنى الاجارة بل هو اجارة بناء على جواز المعاطاة والثاني بان محل ذلك في يد لم يعلم اصل وضعها فهذه هي التي لا تنزع بخبر صحيح من غير بينة ولا اقرار اماما علم اصل وضع اليد عليه وانها غير يملك لكونه لا يملك فيعمل بذلك في سائر الايدي بعدها الا ترى ان

في وقف حصتهم لهم فلاحق لغيرهم فيها اه سم (قوله وأبنته) تطف تفسير لما يأتي في قوله ومحل في البناء الخ اه ع ش (قوله للصحة الخ) عبارة المغنى والاسنى على خلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك للصحة السكينة في أموالهم مالا يجوز في أموالنا اه (قوله فجرب الشعير الخ) والجرب عشر تصبات كل قصبة ستة أذرع بالهاشي كل ذراع ست قبضات كل قبضة اربع اصابع فالجرب مساحة مربعة من الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعا هاشيا وقال في الانوار الجرب ثلاثة آلاف وستة أذراع اه اسنى ومغنى عبارة الرشيدى الجرب هو المعروف في قرى مصر بالقدان وهو عشر تصبات الخ (قوله واشجر) أي ما عدا النخل والغنم والزيتون وانظر حكمة عدم تعرضه لبقية الحبوب ولعلها لم تكن تقصد للزراعة على حدة اه ع ش (قوله والباعث له) أي لعمر رضى الله تعالى عنه (قوله خوف اشتغال الغائبين الخ) أي لو تركه بأيديهم (قوله به) أي بسواد العراق (قوله يتمتع) أي لاهل السواد بيع شيء ورهنه وهبته لكونه صار وقفاً لهم اجارته مدة معلومة لا مودة كسائر الاجارات ولا يجوز لغير ساكنيه ان عاجهم عنه ويقول أنا أستقبله وأعطي الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعدد بعض آبائهم مع عمر رضى الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنسخ بالموت مغنى وروض مع شرحه (قوله وهو) أي الثمن المنجم (قوله في ذلك) أي في كل من قوله الونف والبيع (قوله لم يصح عنه) أي عمر رضى الله تعالى عنه (قوله اقرها) أي ارض السواد (قوله وابن عبد السلام) تطف على البلقيني (قوله على ذى اليد) متعلق بالخبر من غير بينة أي من غير ذى اليد ولا اقرار أي من ذى اليد (قوله ويرد الاول) أي نزاع البلقيني وقوله والثاني أي نزاع ابن عبد السلام (قوله اماما علم أصل وضع اليد الخ) لقائل أن يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل اه سم (قوله لكونه لا يملك) يتأمل لان كونه لا يملك فرع ثبوت وقفه وهو محل النزاع اه سيد عمر (قوله بذلك) أي بخبر صحيح (قوله في سائر الايدي الخ) لعله على حذف العاطف والمعطوف عليه والاصل في تلك اليد الموضوعة عليه وفي سائر الايدي الخ (قوله بما يتعجب الخ) قد يقال لا تعجب لان استحكال المنقول لا يخرج عنه الاعتماد والصلاحيه للافتاء وبفرض انه اعتمد ما ذكر وصححه مخالف للاحكام فيحتمل تغير الزممين واختلاف الظنرين ولا تعجب حينئذ ايضا لانه من تغير الاجتهاد اه سيد عمر (قوله انه ائق) أي ابن عبد السلام (قوله أي السواد) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قوله اه في المغنى الا قوله ومن عذبتها إلى المتن وقوله وعكس ذلك إلى المتن (قوله أي السواد) أي سواد العراق (قول المتن من عبادان) مكان بقرب البصرة اه مغنى (قوله بفتح أوليهما) عبارة المغنى بجاء مهملة وميم مفتوحتين وقيدت الحديثة بالموصل لا خراج حديثه أخرى عند بغداد سميت الموصل لان نوحا ومن كان معه في السفينة لما نزلوا على الجودي ارادوا ان يعرفوا قدر الماء المتبقى

أما ما علم أصل وضع اليد عليه الخ) لقائل ان يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل (قوله ان البصرة) قال في شرح مسلم ويقال لها البضيرة بالتصغير قال صاحب المطالع ويقال لها تدمرو ويقال لها المؤتفكة لانها ائتفكت بأهلها في أول الدهر قال السمعاني يقال البصرة قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة من الهجرة وسكنها الناس سنة ثمان عشرة ولم يعبد الصنم قط على ارضها هكذا كان يقول ابو الفضل عبد الوهاب بن احمد بن معاوية الواعظ

الخلاف في ملك مكة لاهلها وعدمه استند لغير بينة ولا اقرار من ذى اليد وليس ملحظه الا ما قررته من العلم بأصل الوضع على عند كل من المجتهدين بما ظهر له من الدليل بل بما يتعجب منه أنه أفتى بهم ما بالقراقة من الابنية مستندا في ذلك لما ورد أن عمر وقفها على موتى المسلمين (وهو) أي السواد (من) أول (عبادان) بتشديد الواحدة (إلى) آخر (حديثه الموصل) بفتح أوليهما (طولا

ومن) أول (القادية) ومن عذيباوه وبضم اوله وفتح ثانية المعجم قريب من الكوفة (إلى) آخر (حلو ان) بضم المهملة (عرضا) باجماع المؤرخين (قلت الصحيح ان البصرة) بتثنية أوله والفتح أفصح وتسمى قبة (٢٦٣) الاسلام وخزانة العرب (ولم) كانت

داخلة في حد السواد

فليس لها حكمه) لانها

كانت سبخة احياءها عثمان

ابن أبي العاص وعتبة بن

غزو ان في زمن عمر رضي

الله عنهم سنة سبعة عشر

بعد فتح العراق (إلا في

موضع غربي دجلتها)

بفتح اوله وكسرها ويسمى

نهر الصراة) وموضع

شرقيها اي الدجلة ويسمى

الفرات وعكس ذلك

شارحان والاشهر بل

المعروف ما قرناه (و)

الصحيح (ان ما في السواد

من الدور والمساكن

يجوز بيعه) لانه لم يدخل

في وقفه كامر (والله أعلم)

وحله في البناء دون

الارض لشمول الوقف

لها ومن ثم قال الزركشي

كالاذرعى يشبه ان محل

جواز بيع البناء ما اذا

كانت الآلة من غير اجزاء

الارض الموقوفة وإلا

امتنع وعليه حمل ما نقله

البلقيني عن النص من ان

الموجود منها حال الفتح

وقف لا يجوز بيعه وهو

بعيد والذي يتجه حمله على

انه مبني على الضعيف ان

عمر وقف حتى الابنية

وليس لمن يده ارض من

السواد تناول ثمر أشجارها

على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا فيه حبرا ثم دلوه في الماء فلم يزالوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل فلما وصل الحجر سميت الموصل اه (قول المتن ومن القادية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك لان قواما من قادات نزلوها اه (قوله بضم المهملة) بلدمعروف اه مغنى (قوله باجماع المؤرخين) راجع إلى تحديد السواد طولا وعرضا بما ذكر (قوله والفتح افصح) اي في غير النسبة واما فيها فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبة الاسلام) ولم يعبد بها صنم قط مغنى وسم (قول المتن في حد السواد) أي سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أي في الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يدفع ما لان قاسم هنا اه رشيدى اي من قوله يتأمل هذا الدليل اي قول الشارح لانها كانت سبخة الخ فقد يقال غاية الامر ان محلها كان مواتا لكان شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه (قوله سبخة) بكسر الباء ارض ذات سباخ اي ملح اه عش (قوله نهر الصراة) بفتح الصاد (قول المتن وموضع شرقيها) وما سوى هذين الموضعين منها كان مواتا احياء المسلمون اه مغنى (قوله شارحان) منهما المحلى اه عش (قوله وحله) اي جواز البيع (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لئلا من الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتاخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله حمله) اي ما نقله البلقيني عن النص (قوله وليس لمن) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله تناول ثمر أشجارها) اي التي كانت موجودة قبل اجارة الارض اذ الحادث بعد ذلك ملك لمحدثه والاجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه أجر جريب النخل والعنب والزيتون اه عش عبارة السيد عمر هذا واضح في الشجر القديم وما تفرع منه املوا انى بغراس من محل آخر وغرسه بالسواد المذكور فواضح انه ملك صاحبه وثمره كذلك اه وعبارة الرشيدى قوله لما مر انها اي ارض السواد وهذا في الاشجار الموجودة عند الاجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة اه اقول ومع هذا الاشكال باق على حاله إذ ظاهر كلامهم انه ما استثنى من وقفية السواد أو اجارته الا الابنية وان هذه خارجة عن قواعد الاجارة فتكون الاشجار القديمة داخلة في اجارته بل قولهم السابق وأجر جريب الشجر والنخل والعنب والزيتون صريح في ذلك ومقتضاه ان ثمره القديمة ملك لاهل السواد ايضا فليحرر (قوله فيصره او ثمنه الامام الخ) (تنبيه) لوراي الامام اليوم ان يقف ارض الغنيمة كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه وعقاراتها او منقولاتها جاز ان رضي الغنمون بذلك كنظيره فيما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه لا قهر اعليهم وان خشى انها تشغلهم عن الجهاد لانها ملكهم لكن يقهرهم على الخروج إلى الجهاد بحسب الحاجة ولا يردشئ من الغنيمة إلى الكفار الا ارضا الغنمين لانهم ملكوهم ان يتملكوها مغنى وروض مع شرحه (قوله كادل عليه) الى قوله واما ما في فتح البارى في النهاية (قوله وهو الذى) اي وقوله تعالى وهو الخ (قوله الذين اخرجوا) اي وقوله تعالى الذين الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لا يخفى اه رشيدى عبارة عش قد يتوقف في دلالة هذه لان اخر اجهم لم يكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور مملوكة لهم اذ ذاك

بالبصرة اه المقصود نقله (قوله لانها كانت سبخة احياءها عثمان الخ) يتأمل هذا الدليل فقد يقال غاية الامر ان محلها كان مواتا لكان شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته وكونه كان سبخة لا يقتضى انقطاع حكم الفتح عنه لانه مع ذلك مال ينتفع به لا يقال الكلام في ابنتها لما سأتى لانا نقول فلا خصوصية لها بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين ابنتها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لئلا من

لما مر انها في أيديهم بالاجارة فيصره او ثمنه الامام لمصالح المسلمين (وفتح مكة صلحا) كادل عليه قوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا أى اهل مكة وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة الذين اخرجوا من ديارهم أى المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم والخبر الصحيح من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبى سفيان فهو آمن ومن اتى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابا فهو آمن واستثناء افراد أمر يقتلهم

يدل على عموم الامان الباقي ولم يسبب عليه السلام احد الا ولا قسم عقار او لا منقولا ولو فتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك ولما دخلها صلى الله عليه وسلم متاه بالقتال خوفا من غدرهم ونقضهم للصلح الذي وقع بينه وبين ابى سفيان رضى الله عنه قبل دخولها وفي البويطى ان اسفلها فتحة خالدا لدعوة واعلاها فتحة الزبير رضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهته فصار الحكم له وبهذا تجتمع الاخبار التي ظاهرها التعارض وأما ما في فتح البارى انه صح منه عليه السلام الامر بالقتال حيث قال أترون إلى أوباش قريش واتباعهم أحصدوهم حصدا حتى توافوني بالصفاء فجاءه ابوسفيان فقال ايحت خضرأ قريش فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابيه فهو آمن وان هذا حجة الاكثرين القائلين بالعنوة كوقوع القتال من خالده وكتصريحه صلى الله عليه وسلم بانها احاطت له ساعة من نهار ونهيه عن التماسي به في ذلك وان تركه القسمة لا يستلزم عدم العنوة فقد بين عليهم بدورهم بعد الفتح عنوة وأن قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا إلا اذا كفوا عن القتال وظاهر الاحاديث الصحيحة ان قريشاً يلتزموا ذلك لانهم استعدوا للحرب فيجانب عنه وان سكنت عليه تلامذته وغيرهم اما عن الاول فبان صريح قوله حتى (٣٦٤) توافوني بالصفاء امره إنما كان لخالد ومن معه الداخلين من اسفلها وقد بين موسى

ابن عتبة وغيره انه امرهم ان لا يقاتلوا الامن قائلهم فالامر بالقتل فيما ذكره محمول على هذا التفصيل اى احصدوهم ان قاتلوكم ولا مانع انه كرر قوله من اغلق بابيه فهو آمن وأما عن الثاني فهو ان وقوع القتال من خالد إنما كان لمن قاتله كما امر صلى الله عليه وسلم وبه صرح ائمة السيروى وبفرض انه باجتهاد منه فلا عبرة به مع رايه صلى الله عليه وسلم وأما عن الثالث فبان حلها له لا يستلزم وقوع القتال منه لمن يقاتله وكم احل له صلى الله عليه وسلم اشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسبر خصائصه صلى الله عليه وسلم وأما عن الرابع فهو اننا لم نجعل عدم القسمة دليلا

اه **(قوله يدل الخ)** خبر والخبر الصحيح **(قوله ولم يسب)** ببناء الفاعل من باب الافعال أى لم يعط السلب **(قوله إلى أوباش قريش)** الاوباش الاخلاط والسفلة اه قاموس **(قوله بالصفاء)** جبل معروف في مكة **(قوله وان هذا الخ)** كقوله وان تركها الخ وقوله وان قوله الخ عطف على قوله انه صح الخ **(قوله بانها)** اى مكة **(قوله لم يلتزموا ذلك)** اى الانكفاف **(قوله فيجانب)** جواب اما قوله عنه اى عما في الفتح **(قوله اما عن الاول)** وهو قوله انه صح عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالقتال **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من اين اه سم **(قوله فيما ذكره)** أى في الحديث الذى ذكره صاحب الفتح **(قوله ولا مانع)** جواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره في جملة احاديث تقتضى عموم الخطاب به وهو يناق ما ادعاه من ان امره بذلك إنما كان لخالد ومن معه **(قوله واما عن الثاني)** وهو قوله كوقوع القتال الخ **(قوله واما عن الثالث)** وهو قوله وكتصريحه الخ **(قوله واما عن الرابع)** وهو قوله وان تركه القسمة الخ **(قوله واما عن الخامس)** وهو قوله وان قوله صلى الله عليه وسلم الخ **(قوله لا عبرة بها)** اى بجهة غير جهة دخوله صلى الله عليه وسلم **(قوله لانه)** اى النأهب **(قوله لخوف بادرة)** المبادرة على وزن نادرة ما يدر من حدثك في الغضب من قول أو فعل اه قاموس **(قوله وحامل رايته)** عطف على سيد الخزرج **(قوله بمر الظهران)** اسم موضع بقرب مكة **(قوله وان كان)** غاية **(قوله لان معناه الخ)** هذا خلاف المتبادر فلا يدفع التايد **(قوله من ان يضرب الخ)** متملق باطلاق **(قوله كادات)** إلى قوله واما خبر في المغنى إلا ما انبه عليه وإلى قوله قيل في النهاية **(قوله نعم الاولى)** عدم بيعها الخ مقتضاه ان بيعها وإجارتها خلاف الاولى كافي المجموع ومال المغنى إلى ما قاله الزركشى من كراهتهما **(قوله من خلاف من منعها)** ومن منع بيعها أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه **(قوله فلا خلاف في حل بيعها الخ)** اى إذا لم يكن البناء من اجزاء ارض مكة كما يؤخذ مما روى في بناء سواد العراق مغنى **(قوله رابعها)** اى منازلها اه عش **(قوله قيل الخ)** ومن قال به المغنى **(قوله لان قضيته)** اى الصلح **(قوله اما بنفس الحصول)** اى على المرجوح من ان النية يصير وفقا بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتاخر الوقف عن الفتح **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من اين

مستقلا بل مقويا على انك أن تجعله مستقلا بأن تقول الاصل في عدم القسمة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على خلافه فعدمها ظاهر في الصلح وان لم يستلزمه وما نحن فيه يكتب في بالظاهر واما عن الخامس فهو ان اكبرهم كفوا عن القتال ولم يقع إلا من اخلاطهم في غير الجهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا بمن بها لانهم كانوا الاخلاط لا يعبأهم كما طبق عليه أئمة السيروى وبفرض تاهب قريش للقتال فهو لا يقتضى رد الصلح لانه لخوف بادرة تقع من شوا ذلك الجيش الحافل لاسما وقد سمعوا قول سعد سيد الخزرج وحامل رايته بمر الظهران لابي سفيان اليوم يوم الملحمة اى القتل وإن كان صلى الله عليه وسلم قال كذب سعد واخذ الراية منه واعطاها الولده قيس اول على اول الزبير رضى الله عنهم فان قلت يؤيد العنوة قوله عليه السلام ثانى يوم الفتح في خطبته لاهل مكة اذ هبوا فانتم الطلقاء قلت لا يؤيده لان معناه فانتم الذين أطلقهم الله بواسطة تركهم للقتال من أن يضرب عليهم أسرا واسترقاق وحينئذ فهو دليل للصلح لا للعنوة (فدورها وارضا المحياة ملك اتباع) كادلت عليه الاخبار ولم يزل الناس يتبايعونها نعم الاولى عدم بيعها واجارتها خروجا من خلاف من منعها في الارض اما البناء فلا خلاف في حل بيعه وإجارته واما خبر مكة لا يتابع رابعها ولا تؤجر دورها فضعيف خلافا للجاكم قيل قوله فدورها الخ يقتضى ترتب كونها ملكا على الصلح وليس كذلك لان قضيته انها وقف لانها في وهو وقف اما بنفس حصوله

أو لإيقافه وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك أيضا لأن المفتوح عنوة غنيمة خمسة والصواب أنه عليه السلام أقر الدور يدها لها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظر في ذلك إلى أنها فتحت صلحا أو عنوة اه ويرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يشير إليه قول المعترض والصواب الخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك (٢٦٥) لاهلها يتصرفون فيه كيف شاؤوا ولا

يترتب ذلك على العنوة لأنها إذا كانت غنيمة يكون خمس خمسها للصلح وثلاثة أخماس خمسها لجهات عامة فلا يتمكن البقية من التصرف فيها كذلك فصح التفريع في كلامه على الصلح لا على العنوة وبأن أنه لا اعتراض عليه ومصر فتحت عنوة وقبل صاحبها وهو مقتضى نص الام في الوصية وحمله الاولون على ان المفتوح صلحا هي نفسها لا غير وإنما بقيت الكنائس بها القوة القول بأنها وجميع لإقليمها فتحت صلحا قيل ولا احتمال أنها كانت خارجة عنها ثم اتصلت فيه نظرا لأن الكنائس موجودة بها وبإقليمها فلا يتصور حينئذ إلا القول بأن الكل صلح الا ان يجاب بانهم راعوا في إبقائها قوة الخلاف كما تقرر ودمشق عنوة عند السبكي ومنقول الرافعي عن الروياني ان مدن الشام صلح وأرضها عنوة وبسطت الكلام على ذلك كما كثر بلاد الاسلام بما لا يستغنى عن مراجعته

أو لإيقافه) أي على المذهب من أن الامام مخير بين أن يجعله وقفًا على تقسم غلته على المرتزقة وان يبيعه ويقسم ثمنه بينهم (قوله وكونها الخ) عطف على قوله كونها ملكا الخ (قوله فيه) الاولى الثانية (قوله وثلاثة أخماس خمسها الخ) لم يقل واربعة أخماس خمسها ولم ترك أربعة أخماس الغنائم مع أنها تمنع ملك اهلها اه سم (قوله كذلك) أي كيف شاؤوا (قوله وبأن الخ) أي ظهر (قوله ومصر فتحت عنوة) كذا في النهاية والمعنى وشرح المنهج وقال الرشيدى أي ولم يصح أنها وقعت كما في فتاوى والده وعليه فلا خراج في أرضها لأنها ملك الغنائم ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة نقلا عن جماعة من العلماء أنها فتحت عنوة وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج فليحرروا لينظروا وضع الخراج فيها على قواعد مذهبا ثم رايت في حواشي ابن قاسم في الباب الاق ما هو صريح في ان المراد بمصر المفتوحة عنوة خصوص البلد لا جميع أراضيها وبه يلتقي الاشكال اه عبارة ع ش قوله وفتحت مصر عنوة أي وقرها ونحوها ما في إقليمها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج نقلا عن فتاوى شيخ الاسلام اه (قوله وحمله الاولون الخ) عبارة المعنى تنمة الصحيح ان مصر فتحت عنوة ومن نص عليه مالك في المدونة وأبو عبيد والطحاوى وغيرهم وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج وفي وصية الشافعي في الام ما يقتضى انها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب انها فتحت صلحا ثم نكثوا فافتتحها عمر رضى الله تعالى عنه ثانيا عنوة ويمكن حمل الخلاف على هذا فن قال فتحت صلحا فنظر لاول الامر ومن قال عنوة نظر لآخر الامر (قوله هي نفسها) والمراد بها مصر العتيقة والذى اعتمده شيخنا الحنفى ان مصر وقرها فتحت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لاهلها بل ملكا للغنائم فلذا اخذ عليها الخراج إلا ان يقال يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطارق وانهم ورثة الغنائم وايا ما كان فضرب الخراج لا ينافى الملك كما إذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون اخراجه كما ياتي في آخر الجزية اه بجيرى على شرح المنهج (قوله ان مدن الشام) أي فتحها اه ع ش

(فصل في امان الكفار) (قوله في امان الكفار) إلى قول المتن ويجب في النهاية لإا قوله ونازع فيه البلقينى وقوله واطال الى المتن (قوله في امان الكفار) أي وما يتبع ذلك اه ع ش أي من قوله والمسلم بدار كفر الخ (قوله والمنحصر) أي مطلق الا امان اه ع ش (قوله لانه) إلى قوله وعلى المعنى في المعنى (قوله ان تعلق بمحصور الخ) قضيته ان تامين الامام غير محصورين لا يسمى امانا وليس مراد احلبي وزياى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الا امان اه بجيرى (قوله فالاول) أي امان الكفار اه ع ش (قوله او بغيره لا إلى غاية الخ) قضيته ان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد انتهى شيخنا زياى أى وإنما المراد أن الجزية لا يشترط كونها لمحصورين اه ع ش أى فالتقدير خرج مخرج الغالب بجيرى وقوله وإنما المراد ان الجزية الخ اه والهدنة (قوله فالثاني) أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة اه ع ش (قوله واصله) أي الاصل في مطلق الا امان (قوله يسعى بها) أي يتحملها ويعقدها مع الكفار اه بجيرى (قوله اداناهم) أي كالريقة المسئلة لكافر اه ع ش (قوله فن اخفر) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار الخفير المجير واخفره نقض عهده وعذره ومثله في المصباح اه ع ش عبارة الرشيدى والهمزة فيه (قوله ثلاثة أخماس خمسها) ولم ترك أربعة أخماس الغنائم مع أنها تمنع ملك اهلها

(فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حربى الخ

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - تاسع) في افتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مصر محتجا بأنها فتحت عنوة (فصل) في امان الكفار الذى هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الامن لهم المنحصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بمحصور فالاول أو بغيره لا إلى غاية فالثاني واليا فالثالث وأصا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فن أخفر مسلما أى نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين رواه الشيخان والذمة العهد والامان

والحرمة والحق وكل صحيح هنا وقد تطلق على الذات والنفس اللتين هما محلها في نحو ذمته كذا وبرئت ذمته منه وعلى المعنى الذي يصلح للالزام والالتزام كما مر (يصح من كل مسلم مكلف) وسكران (مختار) ولو أمة لكافر وسفيها وفاسقا وهو ما لقوله في الخبر يسعى به أدناهم ولان عمر رضى الله عنه أجاز أمان عبد على جميع الجيش لا كافرا لانها مه وصيبا ومجنونا ومكرها كسائر العقود نعم من جهل فساد أمان أو لك يعرف ليلغ مأمته (أمان حرى) ولو قنا وامرأة لا أسيرا إلا من أسره ما بقي بيده ومن الامام (وعدد محصور) من الحريين كالمائة (فقط) أى دون غير المحصور كاهل بلد كبير لان هذه هدنة وهى لا تجوز لغير الامام ولو أمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد أو بعضه بطل الكل ان وقع ذلك معا وإلا فظاهر الخلل به فقط (ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم) (ولا لغيرهم) (في الاصح) لانه مقهور معهم فهو كالمكره ولانه غير آمن منهم والمراد بمن معهم

للازالة أى من أزال خفارتها بأن قطع ذمته اه (قوله والحرمة) أى الاحترام اه عش (قوله هنا) أى في الحديث (قوله) وقد تطلق أى الذمة شرعا اه عش (قوله اللتين هما محلها) أى فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الحال على المحل كما صرح به الزيدى وانظر إطلاق الذمة على الذات والنفس بأى معنى من المعنى الاربعة المذكورة وفى كل منها بعد لا يخفى فليتامل اه رشيدى وقوله وانظر الخ لم يظهر وجهه بعد تسليم التجوز وظهور ان كلاما من المعانى الاربعة حال الذات والنفس محله (قوله محلها) أى الذمة اه عش (قوله) في نحو ذمته كذا الخ وفى جعل هذا مثالا لمعنى الذات والنفس وقفة والاظهر التمثيل به للمعنى الآتى فتأمل اه رشيدى (قوله كامر) أى فى البيع اه معنى (قول المتن يصح الخ) أى ولا يجب اه معنى (قوله) وسكران) أى متعدد بسكره اه معنى (قوله ولو أمة) أى قوله نعم فى المعنى إلا قوله وهو ما إلى لا كافرا (قوله) ولو أمة) أى مسلمة اه عش (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيدها وانظر ما للفرق بينها وبين الاسير بل يقال انها من افراد اه رشيدى (قوله على جميع الجيش) أى وكانوا محصورين فلا ينافى ما يأتى من ان شرط الامان أن يكون فى عدد محصور اه عش (قوله لا كافرا الخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان ينبغي جره عطفا على قول المصنف كل مسلم الخ وقد يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا يصح من كافر اه (قوله يعرف الخ) أى وجوبا اه عش أى يعرف الحرى المذكور بفساد امانه (قوله ليلغ مامته) انظر لم يقل وبلغ مامته كما يقتضيه ما يأتى فى شرح ان لم يخف خيانة ثم رايت ان الروض عبر بذلك عبارة مع شرحه فان اشار مسلم لكافر فظنه امانه باشارته فجاءنا وانكر المسلم انه امانه او امنه صبي ونحوه من لا يصح امانه وظن صحة أى الامان بلغناه مأمته ولا نغتاله لعذره فان قال فى الاولى علمت أنه لم يرد الامان وفى الثانية علمت انه لا يصح امانه لم يبلغ المامن بل يجوز اغتياله لاذلا امان له فان مات المشير قبل ان يبين فلا امان ولا اغتيال فيبلغ المامن (قوله ولو قنا الخ) أى ولو كان الحرى قنا الخ اه عش (قوله لا أسيرا) إلى قول المتن ورسالة فى المعنى إلا قوله بمن معهم إلى قوله المقيد وقوله ورذا السنوى إلى قوله وعليه قال (قوله لا أسيرا) أى فلا يصح امانه اه عش (قوله كالمائة) أى او اكثر ما لم ينسده باب الجهاد ولا ينافيه قول المصنف فقط لانه صفة لقوله محصور اه عش (قوله لان هذه) أى تأمين غير المحصور اه عش أى والتاثير لرعاية الخبر (قوله ولو آمن) هو بالمد والتخفيف أصله آمن به من تين أبدلت الثانية ألفا كما فى المختار اه عش وقال البجيرمى بالمد على الافصح ويجوز قصره مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سد باب الجهاد الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد سم اه عش وعبارة البجيرمى وعلم من ذلك أنه لو أدى أمان الآحاد لمحصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا الشورى فالمراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كانه سم عن شرح الاشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أى التامين لمائة الف (قوله وإلا) أى بان وقع مرتبا (قوله فما ظهر الخلل به) عبارة المغنى وشرح المنهج فينبغى صحة الاول فالاول إلى ظهور الخلل اه (قوله ولا نه غير امن الخ) عبارة المغنى تنبيه على الخلاف فى الاسير المقيد والمحبوس وإن لم يكن مكرها لانه غير مقهور الخ ولا نضع الامان أن يأمن المؤمن وليس الاسير آمنا اما اسير الدار وهو المطلق بدار الكفر الممنوع من الخروج منها فيصح امانه كما فى التنبيه وغيره (قوله والمراد بمن معهم) أى المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بعد وليس المراد ظاهره كما يصح به صنيع الشارح حيث قال والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد بالمقيد والمحبوس فكان المصنف قال ولا يصح امان اسير مقيد او محبوس وحينئذ فلا يأتى قول الشارح فيما مر ولا لغيرهم إلا ان

(قوله ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد او بعضه بطل الكل الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد

على ان لا يخرج من دارهم صح امانه كالتاجر ورد الاسنوى له بان الاصح انه لافرق (٣٦٧) مردود بان الاصح هو الفرق وعليه قال

الموردى إنما يكون مؤمنه
آمنابدارهم لا غير الا ان
يصرح بالامان في غيرها
(ويصح) الامان (بكل لفظ
يفيد مقصوده) صريح
كأجرتك أو امتك أو لا
باس أو لا خوف أو لا فزع
عليك أو كناية بنية ككن
كيف شئت أو أنت على
ما تحب (وبكتابة) مع النية
لانها كناية (ورسالة) بلفظ
صريح أو كناية مع النية ولو
مع كافر وصي موثق بخبره
على الاوجه توسعة في حقن
الدم (ويشترط) لصحة
الامان (علم الكافر بالامان)
كسائر العقود فان لم يعلمه
جازت المبادرة بقتله ولو لم
يؤمنه ونزع فيه البلقيني
(فان رده) كقوله ما قبلت
امانك أو لا آمنك (بطل
وكذا ان لم يقبل) بان سكنت
(في الاصح) لانه عقد كالهبة
وأطال البلقيني وغيره في
ترجيح المقابل (وتكفي)
كتابة (أو إشارة) أو اماره
كتركه القتال أو طلبه
الاجارة (مفهمة للقبول)
أو الايجاب ثم هي كناية من
ناطق مطلقا وكذا الخرس
ان اختص بفهما فطنون
وذلك لبناء الباب على التوسعة
ومن ثم جاز تعليقه بالغرر كان
جاء زيد فانت آمن اما غير
المفهمة فلغو (ويجب ان
لا تريد مدته) في الذكر المحقق
(على اربعة اشهر) سواء

أبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مراد فالأقح حذفه فيما مر فتأمل اه رشيدى أى وان يقول
والمراد بلن هو معهم باعادة اللام (قوله على ان لا يخرج من دارهم الخ) ولا يجب عليه الوفاء بالشرط
المذكور فيخرج من دارهم حيث أمكنه الخروج كإياني في قول المصنف ولو شرطوا الخ اه ع ش (قوله
كالتاجر) أى منادى بهم (قوله وعليه) أى الفرق وصحة امان الاسير المطلق بدار الكفر (قول المتن ويصح
الامان بكل لفظ الخ) يخرج منه انه لا امان لما لهم المدفوع لمسلم على سبيل القراض أو التوكيل حيث لم يقتصر
به ما يشعر بما ذكر وينبغي ان يقال فيه أخذنا بما تقدم في الاخذ منهم على سبيل السوم أنه ان قصد الاستيلاء
عليه اختص به فلا يخفى س والافغنية فيخمس اه سيد عمر وقوله والافغنية الخ لم يظهر وجهه فليراجع
وليحرر (قوله صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربى كالامثلة المذكورة والعجى كترس أى
لا تخف معنى وروض (قوله بلفظ) الى قول المتن فان رده في المعنى الا قوله وصي موثق بخبره على الاوجه
(قوله مع النية) راجع للمعطوف فقط (قوله ولو مع كافر) عبارة المغنى سواء كان الرسول مسلما ام كافرا
اه (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى حيث قال لا بد من تكليفه كما هو من اه (قوله أولا
امتك) عبارة الروض فان قيل وقال لا تؤمنك فهو رد انتهت أى لان الامان لا يختص بطرف اه رشيدى
(قوله وأطال البلقيني الخ) مال اليه المغنى (قوله في ترجيح المقابل) وهو الاكتفاء بالسكوت لكن يشترط
السكوت مع ما يشعر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به الموردى (اقول) وعليه فالخلاف
لفظى لما يأتى من قول الشارح أو اماره كتركه القتال معنى (قوله كناية) انظر فائدته مع قول المصنف
وبكتابة والجواب ان هذا في القبول وذلك في الايجاب سم على حج وإشارة الناطق لغو في سائر الابواب
الاهنا والحق بذلك الإشارة بجواب السائل من المفتى وبالأذن في دخول الدار وللضيوف في الاكل مما قدم لهم
اه ع ش (قوله الاجارة) أى الامان (قوله أو الايجاب) لعل الاولى حذفه هنا وان افاد فائدة زائدة على ما مر
لانه يلزم عليه ان يكون هنا بقوله كتابة مكررا بالنسبة اليه وان يكون مجرد ترك القتال تامينا والظاهر انه
غير مراد فليراجع اه رشيدى عبارة المغنى تنبيهان احدهما قديوم كلامه ان الإشارة لا تكفى في ايجاب
الامان والمذهب الاكتفاء بها كما مر الثاني ان محل الخلاف في اعتبار القبول اذ لم يسبق منه استئجار فان سبق
لم يحتج للقبول جز ما اه (قوله ثم هي) أى الإشارة (قوله مطلقا) أى سواء اختص بفهما فطنون ام لا
رشيدى وع ش (قوله وكذا الخرس) الانسب من خرس (قوله ان اختص بفهما فطنون) فان فهمها
كل احد فصريحة معنى ونهاية (قوله وذلك لبناء الباب الخ) علة للاكتفاء بإشارة الناطق هنا دون سائر
الابواب كالا يخفى لا لكون الإشارة من الناطق كناية مطلقا وان اومه السياق اه رشيدى ويصرح
به أيضا صانع المغنى فكان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخرس كافي النهاية (قوله فلغو) (فرع) ما مر من
اعتبار صيغة الامان هو فيها اذا دخل الكافر بلادنا بلا سبب امام من دخل اليها رسول ولا لسماع القرآن او نحوه
بما ينقاد به للحق اذا ظهر له فهو آمن لان من دخل لتجارة فلو اخبره مسلم ان الدخول للتجارة امان فان صدقه
بلغ المامن والاغتيل وللإمام لا لاحاد جعل الدخول للتجارة امانا ان رأى في الدخول لها مصلحة اه روض
مع شرحه زاد المغنى ولا يجب إجابة من طلب الامان الا اذا طلبه لسماع كلام الله تعالى فتجب قطعوا ولا يميل
أربعة أشهر بل قدر ما يتم به البيان اه وقوله البيان لعل صوابه السماع (قوله في الذكر) الى قوله وفي الروضة
في النهاية الا قوله خلافا للقاضى وان تبعه البلقيني وقوله ويظهر وقوله ثم رايهم صرحوا به (قوله للاية)
هى قوله تعالى فسبحوا فى الارض اربعة اشهر اه ع ش (قوله فان بلغت) الى قول المتن وليس في المغنى
(قوله ومن ثم جاز) أى الامان فى المرأة والخنى فانها ليست من اهل الجزية اه مغنى (قوله من غير
تقييد) أى بمدة (قوله فان زاد) أى الامان على الجائر أى الاربعة اشهر (قوله هذا) أى قول المصنف ويجب
(قوله أو كناية) انظر فائدته مع وبكتابة والجواب أن هذا في القبول وذلك في الايجاب

أ. كان المؤمن الامام أم غيره للآية (وفي قول يجوز ما لم تبلغ) المدة (سنة) فان بلغت امتنع قطعاً لترك الجزية ومن ثم جاز في المرأة والخنى
من غير تقييد فان زاد على الجائر بطل في الزائد فقط تفريقاً للصفة هذا ان لم يكن بناضعف والا كان الزائد للضعف المنوط بنظر الامام

كهو في الهدنة ولو اطلق الامان حل على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها المام بخلاف الهدنة لان بابها الضيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو من امام (امان يضر) بفتح اوله (المسلمين كجاسوس) وطليعة كفار لخبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تبليغ المام لان دخول مثله خيانة اما لا يضر فيجوز وإن لم تظهر فيه (٢٦٨) مصلحة خلافا للقاضي وإن تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان الأحاد اما امان الامام فشرطه المصلحة (وليس للامام)

فضلا عن غيره (نبذ الامان) الصادر منه او من غيره كما هو ظاهر (إن لم يخف خيانة) لانه لازم من جهتنا امام مع خوفها فينبذه الامام والمؤمن بكسر الميم اما لمؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء يظهر انه حيث بطل امانه وجب تبليغه المام ثم رايتم صرحوا به (ولا يدخل في الامان ماله واهله) اي فرعه غير المكلف وزوجته الموجودان (بدار الحرب) لان القصد تامين ذاته من قتل وورق دون غيره فيغنم ماله وتسبى ذراريه ثم نعم ان شرط دخول ماله واهله ثم على الامام او نائبه دخلا (وكذا مامعه) بدار الاسلام (منهما) ومثلها مامعه لغيره فلا يدخل ذلك كله (في الاصح) لما ذكر (الإبشرط) نعم ثيابه ومركوبه وآلة استعماله ونفقة مدة امانه الضروريات لا تحتاج لشرط وفي الروضة في موضع آخر دخول مامعه بلا شرط وهو ما عليه الجمهور وجمع يحمل هذا على ما إذا كان المؤمن الامام او نائبه والاول على ما إذا كان المؤمن غيرهما ويفرق بان ما يكون منهما

أن لا تزيد مدته الخ (قوله كهو في الهدنة) قضيته التشبيه بالهدنة جواز الزيادة على الاربعة أشهر الى عشرين حيث راي المصلحة ولا تجوز الزيادة على العشر اه ع (قوله الامان) نائب فاعل اطلق (قوله بخلاف الهدنة) فانه يبطل عقدها عند الاطلاق سم ومعنى (قوله لان بابها الضيق) بدليل عدم صحتها من الاحاد بخلاف الامان اه معنى (قول المتن ولا يجوز امان يضر المسلمين) فلو آمنة أحاد على طرق الغزاة واحتجنا إلى حل الزاد والعلق ولو لا الامان لاخذنا طعمة الكفار لم يصح الامان للضرر اسنى ومعنى (قول المتن كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحا ونحوه مما يعينهم الى دار الحرب اه معنى (قوله لخبر لا ضرر ولا ضرار) اي لا يضر نفسه ولا يضر غيره فالمعنى لا ضرر تدخلونه على انفسكم ولا ضرار لغيركم اه ع (قوله ثم قال) اي البلقيني اه معنى (قوله هذا) اي الخلاف (قوله اما امان الامام فشرطه الخ) هذا ظاهر اه معنى (قوله فينبذه الامام الخ) وجوبه باقوله لم ينبذه هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها النبذ او لا فيه نظر والاقرب الاول لوجود الخلل المنافي لابتدائه وكل مانع من الصحة إذا قارن ولو طرأ الفساد الامان صواعلى خلافه اه ع (قوله والمؤمن) الو او بمعنى او (قوله حيث يبطل امانه) اي منا او منه اه ع (قوله اي فرعه) الى التنبيه في المعنى (قوله غير المكلف) اي الصغير والمجنون اه معنى (قوله وزوجته) قال شيخنا الزيادة المعتمدة انها لا تدخل إلا بالتخصيص عليها ومثله في سم على المنهج نقلا عن الشارح اه ع شروكان ينبغي ان تكتب هذه على قول الشارح الآتى نعم ان شرط الخ ثم ما نقله عن الزيادة خلاف ما اتفق عليه التحفة والنهاية والمعنى وشرح المنهج لا يعمل به في الافتاء والقضاء (قوله ثم) اي في دار الحرب (قوله على الامام او نائبه) اي خلاف ما إذا شرط على غيرهما فلا يدخلان حينئذ نهاية ومعنى (قوله دخلا) الانسب التثنية (قوله بدار الاسلام) اي وان لم يكن في حيازته اه معنى (قوله لما ذكر) اي من ان القصد تامين ذاته الخ (قول المتن لا بشرط) اي إذا امنه غير الامام فان امنه الامام دخل مامعه ولو اغيره بلا شرط ومعنى ونهاية (قوله وآلة استعماله) أى في حرفته اه معنى (قوله لا تحتاج لشرط) اي امنه الامام او نائبه او غيرهما (قوله وجمع) الى التنبيه في المعنى لا قوله ويفرق إلى لو انعكس (قوله وجمع الخ) وحاصل ذلك دخول مامعه في الامان بما لا بدله منه غالبا كشيء بنفقة مدته مطلقا وما زاد على ذلك يدخل ايضا ان كان المؤمن الامام والام لم يدخل إلا بشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان امنه الامام وشرط دخوله والا فلا نهاية (قوله يحمل هذا) اي ما في موضع اخر من الروضة وقوله والاول اي ما هنامن عدم الدخول إلا بشرط (قوله بأن أمن) اي الحربي (قوله بها) أي الموجودان بدار الحرب (قوله وإلا) أي بأن أمنه غيرهما اه معنى (قوله وما لا يحتاجه الخ) اي خلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط اه معنى (قوله فان كانا) اي أهله وماله (قوله ان شرطه الامام) أي أو نائبه (قوله عندنا) أي الموجودين في دارنا (قوله وإن نقض) غاية والضمير المستتر للامان وفي الاسنى ومن اسباب النقض ان يعود ليطون ثم اه (قوله ما بقي حيا) وان مات فولده الذي عندنا إذا بلغ وقبل الجزية تركه ولا يبلغ المام واما ماله الذي عندنا فهو لو ارثه الذي فقط دون الحربي فان فقدوا رثه الذي في اه روض مع شرحه (قوله وإلا) اي وإن تمكن من ذلك وأخذ شيئاً منه ثم عاد ليأخذ الباقي اه أسنى (قوله أي حرب) إلى قوله ولا أظن في النهاية (قوله كذلك) أي كدار الحرب في التفصيل الآتى (قوله لشرفه) إلى التنبيه في المعنى لا قوله ولم تحرم الى لورجى ظهور الاسلام

(قوله بخلاف الهدنة) فان الاطلاق يبطلها

في الدار التي فيها ذاته تكون التبعية فيه أقوى مما ليس بتلك الدار ومن ثم لو انعكس ما تقرر بان أمن وهو بدارهم دخل أهله وماله (قوله) هاولو بلا شرط ان امنه الامام او نائبه والام لم يدخل أهله وما لا يحتاجه من ماله إلا بشرط فان كانا بدار نادخلا ان شرطه الامام لا غير (تنبيه) يبقى امان ماله واهله عندنا وإن نقض ما بقي حيا وله دخول دارنا لاخذة ولو متكررا لكن إن لم يتمكن من أخذ الكل دفعة ولا اجاز قتله واسره (والمسلم بدار كافر) اي حرب ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان امكنه اظهار دينه) لشرفه او شرف قومه وان فتنة في دينه

ولم يرج ظهور الاسلام هناك بمقامه (استحب له الهجرة) الى دار الاسلام ثلاثا بكثر سوادهم وربما كادوه ولم تجب لقدرته على اظهار دينه ولم تحرم لان من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لورجا ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه افضل او قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبالا لمحله دار اسلام فلو هاجر لصادر حرب ثم إن قدر على قتالهم ودعائهم للاسلام لزمه ولا فلا (تنبيه) يؤخذ من قولهم لان محله دار اسلام ان كل محل قدر أهله فيه على الامتناع من (٣٦٩) الحريين صاردار اسلام وحيتد الظاهر أنه

يتعذر عوده دار كفر وإن استولوا عليه كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فقولهم لصار دار حرب المراد به صيرورته كذلك صورة لاحكام ولا لزم أن ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب ولا اظن اصحابنا يسمون بذلك بل يلزم عليه فسادوه وانهم لو استولوا على دار اسلام في ملك أهله ثم فتحناها غوة ملكناها على ملاكها وهو في غاية لبعد ثم رايت الرافعي وغيره ذكروا انقلا عن الاصحاب ان دار الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية ملكوه او لا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الرافعي وعدم القسم الثاني بين انه يكفي في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامام وإن لم يكن فيها مسلم قال واما عدم الثالث فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكفي لاستمرار الحكم ورايت لبعض المتأخرين ان محله إذ لم يمنعو المسلمين منها

(قوله ولم يرج الخ) ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة الاسلام بهجرته أخذنا بما ياتي اه ع ش (قوله بمقامه) بدل من هناك (قول المتن استحب له الهجرة) وينبغي تقييده بما إذا لم يكن في إقامته مصلحة للمسلمين ولو بمحصول التقوى بها للضعفاء العاجزين عن الهجرة اخذنا بما ياتي في شرح ولا وجبت إن اطاقها (قوله ثلاثا بكثر الخ) ببناء الفاعل من التثنية (قوله وربما كادوه) أي أو يميل اليهم أسنى ومعنى (قوله ولم تجب) أي الهجرة اه ع ش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله لان من شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به انخيازه عنهم في مكان من دارهم بجبري (قوله بالهجرة) أي بمجيئه اليهم اه ع ش (قوله كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو الخ) دعوى صراحة الحديث فيما افاده محل تأمل إذ المتبادر منه ان المراد بعلوه انتشاره واشتهاره ولو اخذ الكفر إلى ان ياتي الوقت الموعود به قرب الساعة وهذا لا ينافي صيرورة بعض داره دار حرب كما لا ينافي غلبة الكفار لاهله ونصرتهم عليهم في كثير من الوقائع اه سيد عمر (قوله فقولهم الخ) هذا التاويل خلاف ظاهر اللفظ إذ المتبادر كونه كذلك حقيقة وحكما لا صورة فقط وبعد من حيث المعنى اذ صيرورته كذلك صورة فقط لا محذور كليا فيه فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح علل التاويل المذكور بقوله ولا لزم الخ فزعمه دون علته مكابرة في علم المناظرة (قوله بذلك) أي يعود دار اسلام دار حرب وكذا ضمير عليه (قوله على ملاكها) أي مستعليها عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل يخالف لما صرحوا به ان المسلم لا يزول ملكه باخذ اهل الحرب له منه قهر افعلى من وصل اليه ولو بشر امدده اليه كما مر في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أي في الحال (قوله أولا) يسكون الواو (قوله وعدم القسم الثاني) أي من دار الاسلام (قوله قال) أي ثم قال الرافعي (قوله إن محله) أي كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحيث فكلهم صريح الخ) يتأمل هذه الصراحة ان ما اخذها مما سبق في كلامه اه سيد عمر اقول ما اخذها رواية الرافعي وغيره عن الاصحاب انهم عدوا القسم الثالث من دار الاسلام وبه يتدفع ايضا ما في سم المبنى على ان ما اخذها قول الرافعي فقد يوجد في كلامهم ما يشعر الخ (قوله مطلقا) أي غلب عليه الكفار بعد ما لا يمنعوا المسلمين منها لا (قوله يمكنه) إلى قوله لكن إن أمنت في المعنى لا قوله واثم بالاقامة وإلى قوله واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة) وسميت هجرة لانهم هجروا ديارهم ولم يقيدوا ذلك بامن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي عدم الوجوب إن خاف على نفسه من خوف الطريق او من ترك الزاد او من عدم الراحلة اه معنى وياتي في الشارح ما يوافقه (قوله واثم بالاقامة) من عطف لازم (قوله على نفسها) أي او بضعها (قوله فعذور) أي الى ان يطبقها فان فتح البلد قبل ان يهاجر سقط عنه الهجرة أسنى ومعنى (قوله وللخبر الصحيح الخ) في الاستدلال به توقف عبارة الأسنى والمعنى وخبر اني داود وغيره ان ابري من كل مسلم يقم بين أظهر المشركين اه (قوله وخبر لا هجرة الخ) استئناف ياتي (قوله أي من مكة) خبر وخبر لا هجرة الخ (قوله واستثنى)

(قوله او قدر على الامتناع الخ) قد يقتضى وجوب المقام على الامام او نائبه مع من معه من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وقدر على الامتناع كما هو الغالب ولم يحتل امر دار الاسلام بمقامهم هناك ولا تخلو عن البعد فليتأمل (قوله وحيث فكلهم صريح الخ) في الصراحة نظر خصوصاً مع احتمال ان يراد بالاستيلاء

ولا أنهى دار كفر اه وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد نقلا ومردكا كما هو واضح فحيث فكلهم صريح فيما ذكرته ان ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (ولا) يمكنه اظهار دينه او خاف فتنة في دينه (وجبت) الهجرة (إن اطاقها) واثم بالاقامة ولو امرأة وإن لم تجد محرما لكانت إن أمنت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كما هو ظاهر فان لم يطبقها فعذور وذلك لقوله تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم الآية وللخبر الصحيح لا تنقطع الهجرة ما فو تل الكفار وخبر لا هجرة بعد الفتح أي من مكة لانها صارت دار اسلام إلى يوم القيامة واستثنى من في إقامته مصلحة للمسلمين أخذنا بما جاء أن العباس رضى الله عنه أسلم قبل بدروا استمر تخفيا لإسلامه

إلى فتح مكة يكتب بإخبارهم إلى النبي ﷺ وكان يحب القدوم عليه فيكتب له أن مقامك بمكة خير والاستدلال بذلك يتوقف على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأنه كتب إليه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها إسلام ولا عدمه وبفرض ذلك كله فهو كأن آمنا غير خائف من فتنه ومن هو كذلك (٢٧٠) لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلاً ثم رايت شيخ الإسلام الحافظ في الاصابة قال

في ترجمته حضر بيعة العقبة مع الانصار قبل أن يسلم وشهد بدرا مع المشركين مكرها فافتدى نفسه وعقيلاً ورجع إلى مكة فيقال أنه أسلم وكتب قومه ذلك فكان يكتب الأخبار إليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل أه وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتمد أن الهجرة كانت مجتنباً منها من بلاد إسلام أظهر بها حقاً وأجبا ولم يقبل منه ولا قدر على إظهاره ويوافقه قول البغوي في تفسير سورة العنكبوت بحب على كل من كان ببلد يعمل فيه المعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهيها العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الأذري والزرقي وأقره وينازع فيه ما مر في الأولية أن من بجواره آت له لا يلزمه الانتقال وعلة السبكي بأن في مفارقة داره ضرراً عليه ولا فعل منه فإن قلت ذلك مع النقلة يصدق عليه أنه في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فإنه بالنقلة

إلى قوله أخذ في الاسنى وإلى قوله الاستدلال في المغنى عبارة الاول واستثنى البلقيني من ذلك ما إذا كان في إقامته مصلحة للمسلمين فتجوز له الإقامة اه وعبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره أن إسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل بدر وكان يكتبه ويكتب إلى النبي ﷺ بإخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يحب الخ (قوله إلى فتح مكة) أي إلى قريته فلا يخالف ما يأتي عن الاصابة (قوله بذلك) أي بقصة العباس رضى الله تعالى عنه (قوله قبل الهجرة) أي هجرة العباس (قوله وأنه الخ) أي وثبت أنه الخ (قوله ولم يثبت ذلك) أي كل منهم ما ولعل مراده لم يثبت بخبر صحيح ولا فطلق ورود الخبر بذلك لا ينكر كما مر (قوله على أن الكتابة الخ) لما ورد عليه أن المثبت مقدم على الثاني احتاج إلى هذا الجواب العلوي (قوله وبفرض ذلك الخ) أي من ثبوت الأمرين واستلزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ ولا بد في عدم اللزوم من بيان أنه كان يمكنه إظهار دينه أيضاً ولم يبين ذلك أه سم (قوله في الاصابة) في أسماء الصحابة والجار متعلق بقال وقوله في ترجمته أي العباس رضى الله تعالى عنه بدل منه (قوله فافتدى نفسه وعقيلاً) أي بعد أسرها (قوله وهو صريح بما ذكرته) يعني في عدم ثبوت إسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته ﷺ إليه بأن مقامك بمكة خير أقول وفي كونه صريحاً في الأمرين نظر لاسماني الثاني إذا الاصابة ساكت عنه والساكت عن شيء لا ينسب إليه ذلك الشيء (قوله وذكر صاحب المعتمد) إلى قوله وافرده في المغنى والاسنى الإقوله أي واجبا (قوله هنا) لعل كلمة من سقطت من قلم الناسخ عبارة المغنى من دار الكفر أه (قوله تجب من بلاد إسلام الخ) وفي الفروع لابن مفلح المقدسي الحنبلي مانصه ولا تجب الهجرة من بين أهل المعاصي وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى أن أَرْضِي وأسعة الخ أن المعنى إذا عمل بالمعاصي في أرض فخرجوا منها وبه قال عطاء وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث وعلى هذا العمل أه سيد عمر (قوله ويوافقه) أي ما ذكره صاحب المعتمد (قوله إلى حيث تنهيها للعبادة الخ) فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك أي الحق كافي زماناً فلا وجوب بخلاف أه مغنى (قوله نقل ذلك) أي ما في المعتمد (قوله وأقره) ومن أقره الاسنى والمغنى (قوله وينازع فيه) أي فما ذكره صاحب المعتمد (قوله آت لهو) أي استهالها (قوله لا يلزمه الانتقال) أي من جبرتها (قوله ولا فعل منه) جملة حالية (قوله ذاك) أي من في جواره (قوله مع النقلة) أي إلى دار بعيدة (قوله فلم يلزمه) أي التحول (قوله بخلاف هذا) أي من عجز عن إظهار الحق (قوله قضية هذا) أي الفرق (قوله أن ذاك) أي من في جواره آت لهو وكذا الإشارة بقوله وهذا الخ (قوله إذا لم يلزمه) أي الانتقال (قوله فإولى البلد) الأولى من البلد (قوله على أن قضية الخ) ولما كان قوله لأنه إذا لم يلزمه الخ قابلاً للانعكاس بما مر في قوله فإن قلت الخ احتاج إلى هذا الجواب العلوي (قوله وبفرض اعتماد ذلك) أي ما ذكره صاحب المعتمد (قوله به) أي بذلك القيد (قوله وبأن شرط الخ) أي وصرح بأن الخ (قوله أن يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك) فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك كافي زماناً فلا وجوب بخلاف أه مغنى (قوله والحاصل أن الذي يتعين الخ) محل تأمل والذي يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشروط المذكورة من غير توقف على ما ذكره القديم الاستيلاء الأصلي وهو ما كان للمسلمين من أول الأمر إلا أن يقال من لازم استيلاء المسلمين الطرول سبق الكفر وعروض الإسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ لا بد في عدم اللزوم من بيان أنه كان

يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صريحه أن ذاك يلزمه الانتقال من البلد وهذا لم يلزمه به لأنه إذا لم يلزمه من الجوار من فأولى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكور أنه لا نظر لبلد ولا لجرار بل للشقة وهي في التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما إذا لم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذ من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى ثم رأيت البلقيني صرح به وبأن شرط ذلك أيضاً أن يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج والحاصل أن الذي يتعين اعتياده في ذلك أن شرط

وجوب الانتقال بهذه الشروط المذكورة ان تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك المحل بحيث لا يستحي اهلها كلهم من ذلك ان تركهم ازالها مع القدرة لان الافامة حينئذ معهم تعدا عانة وتقريرا لهم على المعاصي (ولو قدر اسير على هرب لزمه) وإن أمكنه اظهار دينه كما صححه الامام واقتضى كلام الزركشي اعتماده تخليصاً لنفسه من رق الاسر لكن الذي جزم به القمولى (٢٧١) ومن تبعه وقال الزركشي انه قياس مامر

في الهجرة أنه لا يمايلز منه ذلك لأن لم يمكنه اظهار دينه وذلك أن تقول ان أطلقوه من الاسر بان ابحوا له ماشاء من مكث عندهم وعدمه تعيين الثاني والاتين الاول كما هو ظاهر من تغليبه المذكور (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيوا واخذوا للبال لانهم لم يستامنوه وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهي ان يتخذه فيذهب به لمحل خال ثم يقتله (او) أطلقوه (على انهم في امانه) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لان الامان من احد الجانبين متعذر نعم إن قالوا آمناك ولا امان لنا عليك اى ولا امان يجب لنا عليك جاز له اغتيالهم (فان تبعه قوم) او واحد منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوبا ان حاربوه وكانوا مثليه فاقبل والا فندبا كذا قيل ويرده مامر أن الثبات للضعيف إنما يجب في الصف (ولو يقتلهم) ابتداء ولا راعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم بذلك على المعتمد كذا قيل ايضا وهو واضح إن سلم انتقاض امانهم بذلك سواء ارادوا بجر درده انم تحو قتلته وفي عموم نظر

من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حيث يتيها له العبادة ان تجزئه الهجرة إلى ادنى محل يامن فيه على نفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعد مقبلا معهم ودخوله إلى البلد في بعض الاحيان لقضاء حاجة ضرورية لا يعد به مقبلا ولا ينافى هجرته اه سيد عمر (قوله المعاصي الخ) لعل ال للجنس لا الاستغراق (قول المتن ولو قدر اسير) اى في ايدي الكفار اه معنى (قوله وإن أمكنه) إلى قوله لكن الذي في النهاية والمغنى (قوله) واقتضى كلام الزركشي اعتماده) وهو الاصح انهاية (قوله لكن الذي جزم به القمولى الخ) عبارة المغنى وإن جزم القمولى وغيره بتقييده بعدم الامكان اه (قوله إن لم يمكنه لإظهار دينه) أى ولا لا يسن (قوله الثاني) أى عدم اللزوم وقوله الاول اى اللزوم (قوله من تغليبه) اى الامام وهو قوله تخليصا لنفسه الخ (قوله قتلا) إلى قوله إن حاربوه في المغنى لا قوله اى ولا امان يجب لنا عليك وإلى قوله على المعتمد في النهاية لكن بزيادة قيد يأتى (قوله وهى) اى حقيقة الغيلة (قوله) أو أطلقوه على انهم في امانه (اى وإن لم يؤمنوه) كائنص عليه في الام اه معنى (قوله أو عكسه) اى او وجد عكسه اه ع ش ويجوز جره عطف على مدخول على عبارة المغنى وكذا لو أطلقوه على أنه في امانهم اه (قوله لان الامان الخ) عبارة المغنى وقام بما التزمه ولا نهم إذا آمنوه وجب ان يكونوا في امان منه اه (قوله جاز له اغتيالهم) اى لفساد الامان لما مر من تعذر من احد الجانبين اه رشيدى (قول المتن فان تبعه قوم) راجع للمسئلتين اه يجزى ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للمسئلة الثانية فقط اذ لا يراعى الترتيب في المسئلة الاولى مطلقا كما في شرح الروض عن الروضة (قوله ويرده مامر الخ) اى فيكون المعتمد الندب مطلقا اه ع ش (قوله ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم) اى حيث قصدوا نحو قتلته ولا لم ينتقض في دفعهم كالصائل اه نهاية (قوله ومن ثم) اى للنظر في عموم (قوله صرح جمع الخ) ومنهم المغنى (قوله وهو مبنى الخ) اى ما صرح به الجمع (قوله وهو متجه) اى عدم الانتقاض (قوله فليحمل) إلى المتن في النهاية ما يوافق (قوله هذا) اى ما صرح به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله الاول) اى ما قيل من عدم الرعاية (قوله فالؤمن) بفتح الميم (قوله بهذا الشرط) إلى قوله بل هنا في النهاية وكذا في المغنى لا قوله على مامر (قوله بل يلزمه الخروج) وله عند خروجه اخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو امنهم عليه ولا يضمه لانه لم يكن مضمونا على الحربى الذى كان بيده بخلاف المعصوب اذا اخذه شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمه لانه كان مضمونا على الغاصب فادىم حكمه (فروع) لو التزم لهم قبل خروجه ما لا فداء وهو مختار وان يعود اليهم بعد خروجه إلى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمدوا الشرط في اطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزام بغير حق فالمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الرويانى وغيره لانه ما خوذ بغير حق ولو اشترى منهم شيئا لبيع اليهم ثمناه او اقترض فان كان مختارا لزمه الوفاء او مكرها فالذهب ان العقد باطل ويجب رد العين فان لم يجز لفظ بيع بل قالوا اخذ هذا وابتعنا كذا من المال فمات نعم فهو كالشراء مكرها ولو وكلوه ببيع شيء لهم بدارنا باعه ورد ثمنه اليهم معنى وروض مع شرحه (قوله ما لم يمكنه الخ) ظرف لقول المصنف لم يجز الوفاء (قوله فلا يلزمه الخروج) تفريع على المفهوم او هنا سقطه من قلم الناسخ عبارة النهاية والا فلا يلزمه الخ وعبارة المغنى وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة اه وكل منهما ظاهر (قوله على مامر) اى من القمولى ومن تبعه عبارة النهاية كما مر اه (قوله فيمينه لغو) اى ولا يمكنه اظهار دينه ايضا ولم يبين ذلك (قوله وان أمكنه اظهار دينه) كتب عليه م وقوله كما صححه الامام كتب عليه ايضا م

ومن ثم صرح جمع بانه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبنى على عدم انتقاض امانهم بذلك وهو متجه ان لم يريدوا نحو قتلته فليحمل هذا على ارادة مجرد الرد والاول على ارادة نحو القتل لان الذى اذا انتقض عهده بقتالنا فالؤمن أولى (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فورا بدينه من الفتن وبنفسه من الذل مالم يمكنه اظهار دينه فلا يلزمه الخروج على مامر بل يسن ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيره مكرها على الحلف فيمينه لغو

يبحث بالخروج اه معنى (قوله والاحث الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان حلف لهم ترغيبا لهم لينقوا به ولا يتهموا به بالخروج ولوقبل الاطلاق حث بخروجه اه (قوله والاحث) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه بوجوب الحث وان كان الخروج واجبا سم على حج اى والقياس عدم الحث اه ع (قوله ومن الاكر اه ان يقولوا الخ) اى فلو حلف حينئذ فاطلوه فخرج لم يثبت ايضا كمالوا اخذ المصوص رجلا وقالوا لا تركك حتى تحلف اُنك لا تخبر بمكاننا خلف ثم اخبر بمكانهم لم يثبت لانه يمين اكر اه اسنى ومعنى (قوله بل هنا اكر اه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكر اه الثانى مع الحث عارض قوله السابق ولا حث ولا فلا اثر لذكرا هنا اه سم اى فكان ينبغى حذفه كما فعله النهاية والمغنى إلا ان يقال انه مقول لا اكر اه الاول لا مؤثر مستقل وفي ع ش هنا جواب لا يلا فى السؤال (قول المتن ولوعاقد الامام) اى اونا تبه اه معنى (قوله هو الكافر) الى قول المتن فان لم تكن فى المغنى الا قوله وعليه الى وخرج وقوله وان تعلق الى وذلك وقوله و صوب الى المتن والى قوله اذا سلام الجوارى فى النهاية لا قوله و صوب الى المتن وما سانه عليه (قوله هو الكافر الغليظ الخ) ويطلق ايضا على المسلم المتصف بذلك كما ذكره الاذرى اه رشدى عبارة القاموس العليج بالكسر الرجل من كفار العجم ورجل عليج ككثف وصر دو خ لرشدى صريع معالج الامور اه (قوله باسكان اللام) اى وفتح القاف وقوله محصورة اى ولا فلا يصح اه معنى (قوله على الاوجه) راجع الى قوله او مبهمة من قلاع الخ (قوله اى على اصل طريقها الخ) عبارة المغنى اما لانه خفى علينا طريقها اوليد لنا على طريق خال من الكفار اوسهل او كثير الماء او الكلاء او نحو ذلك اه (قوله ويعينها الامام) ويحبر العليج على القبول لان المشروط جارية وهذه جارية اسنى ومعنى (قوله بالدلالة) اى الموصلة الى الفتح كما ياتى (قوله ولو من غير كلفة الخ) وفاقا للمغنى والروض وخلافا للنهاية حيث عقب قول الشارح ولو من غير كلفة الى قوله اما المسلم بما نصه كذا قاله بعضهم والاوجه حمل ما هنا على ما اذا كان فيه كلفة ليوافق ما مر ثم اه (قوله كان يكون تحتها الخ) عبارة المغنى حتى لو كان الامام نازلا تحت قلعة لا يعرفها فقال من دلى على قلعة كذا قاله منها جارية فقال العليج هى هذه استحق الجارية كفى الروضة واصلها ولم يعتبروا التعب هنا ولهذا قال العليج بمكان القلعة كذا ولم يمش ولم يتعب استحق الجارية فكذلك هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستتجار على كلفة لا تتعب مسئلة العليج للحاجة اه (قوله وبه فارق) اى بقوله للحاجة (قوله لان فيها الخ) ولان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد والدلالة نوع منه فلا يجوز اخذ العوض عليه اسنى ومعنى (قوله وقال اخرون لافرق الخ) وهو المعتمد نهية ومعنى (قوله وعليه) اى على عدم الفرق (قوله فيعطاهما) اى المسلم اه ع (قوله وان اسلمت) غاية اه ع ش (قوله فلو ماتت الخ) هذا يجرى فى الكافر ايضا كما ياتى وإذا تأملت كلامه وجدت حكم معاودة المسلم حكم معاودة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية المذكورة اه بجزى اى وان اسلمت (قوله فله قيمتها) اى للمسلم (قوله وخرج بقوله الخ) عبارة المغنى واحترز بقوله وله منها جارية عما اذا قال الامام وله جارية بما عندى مثلافه لا يصح للجهل بالجعل كما اثر الجمالات وتعبيره بالجارية مثال ولوقال جعل كفى التنبيه لكان اشمل اه (قوله للجهل بالجعل بلا حاجة) عبارة شرح المنهيج والمغنى على الاصل فى المعاودة على مجهول اه وهى احسن (قوله وفتحها معاودة) جملة حالية لكن فيه جعل الصفة مبتدأ بلا اعتماد على نى او استفهام على ما جوزه الاخفش (قوله ولو فى مرة اخرى) كان تركناها بعد دلالة ثم عدنا اليها اسنى ومعنى (قوله معه) اى العلم اه رشدى (قوله لاعكسه) اى بان اسلمت قبله اه ع ش عبارة سم اى بان اسلم هو بعدها لا انتقال الحق منها الى قيمتها اه (قوله

ثان شرعى على الخروج لوجوبه كما تقرر (ولو عاقد الامام علجا) هو الكافر الغليظ الشديد سمى بذلك لدفعه عن نفسه ومنه العلاج لدفعه الداء (يداه) (على) نحو بلد أو (قلعة) باسكان اللام وفتحها معينة أو مبهمة من قلاع محصورة على الاوجه اى على أصل طريقها أو أسهل أو أرفق طريقها (وله منها جارية) مثلا ولو حرة مبهمة ويعينها الامام (جاز) وإن كان الجعل مجبولا غير مملوك للحاجة مع ان الحرية ترق بالاسرو يستحق بالدلالة ولو من غير كلفة كان يكون تحتها فيقول له وهى هذه للحاجة أيضا وبه فارق ما مر فى الاجارة والجمالة اما المسلم فقال جمع لا تجوز هذه المعاودة معه لان فيها أنواعا من الضرر واحتملت مع الكافر لانه أعرف بقلاعهم وطرقهم وقال اخرون لافرق ورجحه الاذرى والبلقى وغيرهما وقضية كلام الشيخين فى الغنينة اعتماده وعليه فيعطاهما ان وجدت حية وان أسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها وخرج بقوله منها قوله بما عندى فلا يصح للجهل بالجعل بلا حاجة (فان فتحت) عنوة (بدلته) وفتحها معاودة

(قوله والاحث) هذا يفيد أن الخروج مع التمكن من تركه بوجوب الحث وإن كان الخروج واجبا (قوله بل هنا اكر اه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكر اه الثانى مع الحث عارض قوله السابق ولا حث ولا فلا اثر لذكرا هنا (قوله وبه فارق ما مر فى الاجارة) والاوجه حمل ما هنا على ما فيه كلفة ليوافق ما مر مر (قوله وقال اخرون لافرق) كتب عليه م (قوله لاعكسه) لا انتقال الحق منها الى قيمتها (قوله ايضا لاعكسه)

كأبأنى (اعطياها) وان لم يوجد سواها وان تعلق بها حتى لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذ لا اعتداد بمعاملتهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقيقا بالشرط قبل الظاهر (أو) فتحها معاقدته (بغيرها) أى دلالة لو غير معاقدته ولو (٢٧٣) بدلالته (فلا) شيء له (في الاصح) لفقد

الشرط وهو دلالته وصوب

البلقينى الاستحقاق وينتجه اعتماده ان كان الفاتح بدلالته نائباً عن دله (وان لم تقتح فلا شيء) له لتعلق جعلاته بدلالته مع فتحها فالجعل مقيد به حقيقة وان لم يجز لفظه (وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله أجرة المثل) لوجود الدلالة ويرده ما تقرر هذا إذا كان الجعل فيها وإلا لم يشترط في استحقيقه فتحها اتفاقاً على ما قاله الماوردى وغيره (فان) فتحها معاقدته بدلالته و (لم يكن فيها جارية) أصلاً أو بالوصف المشروط (أو ماتت قبل العقد فلا شيء له) لفقد المشروط (أو) ماتت (بعد الظفر وقبل التسليم) اليه (وجب بدل) لانها حصلت في قبضة الامام فالتلف من ضمانه (أو) ماتت (قبل ظفر فلا) شيء له (في الاظهر) كما لو لم تكن فيها إذ الميتة ومثلها الحاربة غير مقدور عليها (وان اسلمت المعينة) الحرية كذا قيد به شارح والثانى غير قيد بل لافرق وزعم ان الحرية إذا اسلمت قبل الظفر لا يعطى قيمتها مردود وكذا الاول إذ اسلام

كما أبأنى) أى فى قوله هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيها الخ (قول المتن أعطيها) أى أعطى العليج الجارية التى وقع العقد عليها من المعينة أو المبيمة التى عنها الامام اه عش (قوله وان تعلق الخ) غاية ثانية (قوله وذلك) راجع إلى ما فى المتن (قوله أو غير معاقدته) عطف على معاقدته (وله لفقد الشرط) هذه علة الصورة الاولى فقط قال المغنى وأما فى الثانية فلا تنفاه معاقدته مع من فتحها اه (قوله وصوب البلقينى الخ) أى فى الصورة الثانية اخذ من آخر كلامه (قوله عن دله) لعل صوابه عن معاقدته (قوله بدلالته مع فتحها) فالاستحقاق مقيد بشيئين الدلالة والفتح اه مغنى (قوله مقيد به) أى بالفتح (قوله ما تقرر) أى فى قوله فالجعل مقيد به اه عش (قوله هذا) أى الخلاف (قوله فيها) عبارة المغنى من القلعة اه فى بمعنى من (قوله اتفاقاً الخ) لعل صورته انه عوقد بجعل معين من مال الامام أو بيت المال والا فقدر انه لو عاقده بجارية من غير القلعة لم يصح للجعل بالجعل بلا حاجة اه عش وقد يقال لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق أجرة المثل (قول المتن أو ماتت قبل العقد) جعل فى شرح المنهج من الصور التى لا شيء فيها مالوا اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها اه سم وسأبأنى عن المغنى والاسنى ما يفيد (قوله والثانى) أى الحرية (قوله بل لافرق) هذا قد ينافيه قوله الآتى لان اسلامها يمنع رقها إلا ان يقال بالتوزيع الآتى فى كلام سم اه عش (قوله وكذا الاول) أى وكذا التعيين ليس بقيد (قوله إذ اسلام الجوارى) أى الموجودة فى القلعة (قوله كذلك) أى كاسلام المعينة (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد الخ عبارة المغنى مع المتن وان اسلمت دون العليج بعد العقد وقبل ظفرها أو بعده فالمذهب الخ أمالوا اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبأنها فاتته كما قاله البلقينى وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف استحقيقه لانه عمل متبرعاً اه وفى سم بعد ذكر مثل قوله أمالوا اسلمت الخ عن الاسنى مانصه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجرى فيما إذا ماتت قبل العقد اه اقول الفرق بين الموت والاسلام ظاهر (قوله وبعده) الاولى ام بدل الواو (قوله ان لم يسلم) أى العليج (قوله مالم يكن اسلامه بعدها) أى بان اسلم معها أو قبلها (قوله لا انتقال الخ) أى وان كان اسلامه بعد اسلامها فلا يعطاها لا انتقال الخ (قوله وان نازع فيه البلقينى) أى بانه استحقيقها بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولى كسماهم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها إلى آخر ما اطال به مما حكاه فى شرح الروض اه سم وقال المغنى وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع عقد لازم وما هنا جعالة جائزة مع المساحة فيها مالا يتسامح فى غيرها فلا تلحق بغيرها اه (قوله لان اسلامها) إلى قوله قال فى النهاية والمغنى (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أى يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها إذا اسلمت الحرة بعد الاسر واسلمت الرقيقة فليتامل سم على حجج اه عش

بان اسلم هو بعدها (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده الخ فى شرح الروض أمالوا اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبأنها قد فاتته لانه عمل متبرعاً ذكره البلقينى وكلام غيره يقتضيه اه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجرى فيما إذا ماتت قبل العقد (قوله ايضا سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم الخ جعل فى شرح المنهج من الصور التى لا شيء فيها مالوا اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان اسلم بعدها اه (قوله وإلا اعطيها) يتامل هذا مع ما قدمه فى شرح ولو اسلم اسير عصم دمه الخ من قوله لا متناعه طر و الرق على من قارن اسلامه حرية فان اسلام هذا قارن حريتها إذ لا ترق إلا بالاخذ (قوله وان نازع فيه البلقينى) بانه استحقيقها بالظفر وقد كانت إذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولى كسماهم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها الخ ما اطال به مما حكاه فى شرح الروض (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أى يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء

(٣٥ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الجوارى كلهن فى المبيمة كذلك فيما يظهر سواء كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم وإلا اعطيها مالم يكن اسلامه بعدها لا انتقال حقه لبيد لها قاله الامام والماوردى وغيرهما بناء على منع تملك الكافر للمسلم وان نازع فيه البلقينى (فالمذهب وجوب بدل) لان اسلامها يمنع رقها واستيلاء عليها فيعطى البذل

من اخماس الغنيمة الاربعة فان لم تكن غنيمة فالذى يظهر وجوبه من بيت المال (وهو) اى البدل (اجرة مثل وقيل قيمتها) وهو المتمد كافي الروضة وأصلها عن الجمهور قالوا محل الخلاف في المعينة أما المهمة إذامات كل من فيها وأوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال (٢٧٤) يسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل المرات اه والاوجه الاول ورجح بعضهم الثاني قال

فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها له لو كن احياء وخرج بعنوة مالمو فتحت صلحا بدلائله ودخلت في الامان فان امتنع من قبول بدلها وهم من تسليمها بذال الصلح وبلغوا المأمن فان رضوا بتسليمها ببذلها اعطوه من محل الرضخ

﴿كتاب الجزية﴾

تطلق على العقد وعلى المال الملزم به وعقبها للقتال لانه مغياها في الآية التي هي كاخذه ﷺ لياها من اهل نجران وغيرهم الاصل فيها قبل الاجماع من المجازاة لانها جزء اعصمتهم منا وسكنناهم في دارنا فهي اذلال لهم لنحلمهم على الاسلام لا سيما اذا خالطوا اهلهم وعرفوا بحاسنه لافي مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله اعز الاسلام واهله عن ذلك وتقطع مشروعاتها بنزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم لاني لا يبق لهم حينئذ شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكما به متلقيا له عنه ﷺ من القرآن والسنة

ورشيدى (قوله من الاخماس الاربعة) اى لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح اه معنى عبارة النهاية من حيث يكون الرضخ كما هو اوجه احتمالين اه (قوله اى البدل) اى حيث وجب اه معنى (قوله كل من فيها) اى في القلعة من الجوارى (قوله والاوجه الاول) اى اجرة المثل خلا للنهاية والمعنى (قوله ورجح بعضهم الثاني) اى قيمة من تسلم اليه اعتمده النهاية والمعنى (قوله فيعين) اى الامام اه ع ش (قوله وخرج) الى الكتاب في النهاية والمعنى (قوله ودخلت في الامان) وإن كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح على امان صاحب القلعة واهله ولم تسكن الجارية منهم سلمت الى العلاج اه معنى (قوله فان امتنع) اى العلاج (قوله وهم من تسليمها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولم يرض اصحاب القلعة بتسليمها اليه واصروا على ذلك نقضنا الصلح وبلغوا المأمن بان يردوا الى القلعة ثم يستأنف القتال وإن رضى اصحاب القلعة بتسليمها الى العلاج بقيمتها دفعنا لهم القيمة اه (قوله بذال الصلح) لانه صلح منع الوفاء بمأشر طنا قبله اه اسنى (قوله فان رضوا بتسليمها الخ) لا يخفى ان دخولها في الامان منع استرقاقها فكيف تسلم للعلاج ببذلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة اه سم (قوله من محل الرضخ) اى من الاخماس الاربعة لا من اصل الغنيمة ولا من سهم المصالح

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله تطلق) الى قوله لان الله تعالى أعز الاسلام في المعنى لا لقوله وسكنناهم في دارنا ولا الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية (قوله تطلق) اى شرعا اه ع ش (قوله على العقد) وهو المراد في الترجمة (قوله وعقبها للقتال) الاول وعقب القتال بها (قوله في الآية التي الخ) وهى قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية مغنى (قوله لياها) اى الجزية (قوله من اهل نجران) وهم نصارى واول من بذل الجزية بجيرى (قوله وغيرهم) كمجوس هجروا اهل ايلة مغنى واسنى (قوله كاخذه الخ) في موضع الحال من هى وقوله الاصل خبره اه ع ش اى والجملة صلة التي (قوله فيها) اى الجزية (قوله من المجازاة) عبارة النهاية والمعنى وهى ماخوذة من المجازاة اه (قوله وسكنناهم في دارنا) ليس بقيد كما يأتى (قوله فهى الخ) لعل الاول الواو بدل الفاء (قوله لافي مقابلة تقريرهم الخ) عطف على قوله اذلال لهم (قوله عن ذلك) اى جزء تقريرهم على الكفر (قوله فلم يقبل) الاول فلا يقبل (قوله وهذا) اى انقطاع مشروعاتها بنزول عيسى (قوله حاكما به) اى بشرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله بدل من قوله عنه والمراد انه ﷺ بين سيدنا عيسى حكم كل ما يريده بذكره ﷺ له دليله المصرح به من القرآن او السنة او الاجماع وقوله او عن اجتهاده الخ عطف على قوله عنه الخ والضمير لعيسى والمغايرة بين المعطوفين ظاهرة إذ التلق على الاول بغير واسطة وعلى الثانى بواسطة الاجتهاد (قوله او اجتهاد النبي الخ) لعل مراده مطلق النبي الشامل لسيدنا عيسى او خصوص سيدنا عيسى وإلا فلا يطاق المدعى (قوله لانه لا يخطئ) اى فهو كالنص رشيدى (قوله واركانها) الى قوله ورجح في المعنى لا لقوله مع الذكور (قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

عليها إذا أسلمت الحرة بعد الاسر أو أسلمت الرقيقة فليتلأمل (قوله ودخلت في الامان الخ) لا يخفى أن دخولها في الامان يمنع استرقاقها فكيف الصلح ببذلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

والاجماع أو عن اجتهاده مستمدان هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب في زمنه لا يعمل منها إلا بما يوافق ما يراه لانه اه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبي ﷺ لانه لا يخطئ كما هو الصواب المقرر في محله وأركانها عاقدة ومعقوده ومكان ومال وصيغة ولاهيتها بدأها فقال (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقرر تكم كما بأصله

ورجح لاحتمال الاولى الوعد ومن ثم اشترط ان يقصد به الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واعتراضه بان المضارع عند التجرد عن
القرائن يكون للحال وبأن المضارع يأتي للانشاء كاشهد يريد بأن هذا لا يمنع احتماله الوعد (٢٧٥) على ان فيه خلافا قويا أنه للاستقبال حقيقة

وقدم في الضمان ان أودى

المال او احضر الشخص
ليس ضمانا ولا كفالة وفي
الاقرار ان اقر بكذا لغو
لانه وعدوه يتايد ما تقرر
إلا ان يوجه إطلاق المتن
بان شدة نظرهم في هذا
الباب لحقن الدم اقتضى
عدم النظر لاحتماله للوعد
عملا بالمشهور انه للحال او
لهامر ثم اعني في الضمان
ما يؤيد ذلك ويوضحه
فراجع (بدار الاسلام)
غير الحجاز كذا قاله شارح
وظاهره انه لا بد من ذكر
ذلك في العقد والظاهر انه
غير شرطا كتنفاه باستثنائه
شرعا وان جهله العاقدان
فيما يظهر على ان هذا من
اصله قد لا يشترط فقد
نقرهم بها في دار الحرب
وحينئذ فصيغة عقده فيما
يظهر أقركم في داركم على ان
تبدلوا جزية وتامنوا منا
ونأمن منكم (أو أذنت في
إقامتكم بها) أو نحو ذلك
(على ان تبدلوا) أي أعطوا
(جزية) في كل حول قال
الجرجاني ويقول أول
الحول أو آخره ويظهر أنه
غير شرط (وتنقادوا للحكم
الاسلام) أي لكل حكم من

اه سم (قوله ورجح) قد رجع صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة
العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليتأمل سم على حج اه ع ش
ورشيدى (قوله لاحتمال الاولى) أي ما في المتن بصيغته المضارع (قوله اشترط الخ) خلافا للنهائية والمغنى
والمشرط لذلك اليلقنى كافي المغنى (قوله واعتراضه) أي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى
ووافق المعترض النهائية والمغنى (قوله يكون للحال) أي كالاستقبال اه رشيدى وفيه نظر (قوله يريد بان
هذا لا يمنع احتماله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن اه سم (قوله
على ان فيه) أي في المضارع (قوله ما تقرر) أي اشترط أن يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال أو قوله ورجح
لاحتمال الاولى الوعد الخ (قوله إلا ان يوجه إطلاق المتن الخ) اعتمده النهائية والمغنى كاسم (قوله ذلك) أي
التوجيه المذكور (قوله من ذكر ذلك) أي من التصريح باستثناء الحجاز (قوله والظاهر) إلى قوله وحينئذ
في النهائية (قوله على ان) إلى قوله وحينئذ في المغنى (قوله على ان هذا) أي قوله بدار الاسلام اه ع ش (قوله
قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد نقرهم) الفاء تعليلية (قوله بها) أي
الجزية اه مغنى (قوله وحينئذ) أي حين نقرهم بالجزية في دراهم (قوله أو نحو ذلك) إلى قول المتن ولو
وجد في النهاية إلا قوله أو ما أقركم الله (قول المتن ان تبدلوا) بابه نصر اه ع ش (قوله أي أعطوا) بمعنى
تأتمروا اه مغنى (قوله المتن جزية) أي هي كذا اه مغنى (قوله في كل حول) إلى قوله ويظهر في المغنى
(قوله انه) أي ذكر كونه أول الحول أو آخره (قوله غير شرط) أي فيحمل ماقاله الجرجاني على الاكمل
اه نهاية (قوله أي لكل حكم الخ) قد يقال لعل نكتة عدول المصنف إلى الافراد الاشارة إلى حكم الاسلام
بالنسبة اليهم لا بالنسبة للمسلمين وحكم الاسلام فيهم هو وجوب الانقياد لبعض الاحكام الاسلامية دون
بعض وهو لا تعدد فيه وان تعددت متعاقباته فليتأمل اه سيد عمر (قوله أي لكل حكم الخ) عبارة المغنى في
غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة
دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح المحسوس للحارم (لا يرونه) أي لا يبيحونه ولا يعتقدون حله وبه
يعلم ما في قول سم والرشيدى (قوله كالزنا والسرقة) أي تركهما اه (قوله ومن عدم تظاهروا) الظاهر انه
معطوف على بما لا يرونه إذ هو من جملة الاحكام كما لا يخفى فهو أولى من جعل الشهاب بن قاسم له معطوفا على
من احكامه اه رشيدى (قوله وبهذا الالتزام) إلى قوله وظاهر كلامهم في المغنى إلا قوله قال إلى ولا يرد
(قوله وبهذا الالتزام) أي التزام احكامنا اه مغنى (قوله فسروا) وقالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه
بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله اسنى ومغنى (قوله ووجب التعرض) أي في الايجاب اه مغنى (قوله
لهذا) أي التزام احكامنا (قوله قال الماوردى الخ) أي عطفًا على ان تبدلوا الخ حينئذ كان المناسب في قوله

(قوله ورجح لاحتمال الاولى الخ) قد رجع صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي
يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليتأمل (قوله
يرد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد) يرد عليه ان احتماله الوعد لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه
بالقرائن كالم يمنع ان يقصد به الحال مع الاستقبال في هذا الرد ما فيه (قوله ايضا لا يمنع احتماله الوعد)
هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد يقال هو ايضا
مستفاد من قوله الآتي وتقداد الخ اذ من حكم الاسلام امتناع إقامتهم بالحجاز على ما يأتي (قوله على أن هذا
من اصله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال (قوله كالزنا) أي كترك الزنا (قوله ومن
عدم التظاهر) لعله عطف على من احكامه يجعل من فيه بيانية لا تبعية لتعذر هاهنا أو تبعية تجعل البعض

أحكامه غير نحو العبادات بما لا يرونه كالزنا والسرقة لا كشرب المسكر ونكاح المحسوس للحارم ومن عدم التظاهر بما يبيحونه وبهذا الالتزام
فسروا الصغار في الآية ووجب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد لانه مع الجزية عوض عن تقريرهم فكان كالثمن في البيع والاجرة
في الاجارة قال الماوردى وان لا يجتمعوا على قتالنا كما آمنوا منا ويرد وان نقله الامام عن الأئمة بان هذا داخل في الانقياد

ولا يرد عليه صحة قول الكافر اقررتي بكذا الخ فقال الامام اقررتك لانه لما اراد ضرورة عتدها الاصل من الموجب اما النساء فيمكن فيهن الانقياد لحكم الاسلام اذلا جزية عليهن (٢٧٦) وظاهر كلامهم ان ما ذكر صريح وانه لا كناية هنا لفظا ولو قيل ان كنيات الامان اذا

ذكر معها على ان تبدلوا الخ تكون كناية هنا لم يبعد (والاصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالثمن والاجرة وسياتي اقلها (لا كف للسان) منهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ ودينه بسوء فلا يشترط ذكره لانه داخل في الانقياد (ولا يصح العقد) للجزية معلنا ولا (مؤقتا على المذهب) لانه بدل عن الاسلام في العصمة وهو لا يؤقت فلا يكفي اقرمك ماشاء الله أو ما اقرمك الله وانما قاله صلى الله عليه وسلم لا تنتظاره الوحي وهو متعذر الان او ماثلت او ماشاء فلان بخلاف ما شتم لانها لازمة من جهتنا جائزة من جهتهم بخلاف الهدنة (ويشترط لفظ قبول) من كل منهم لما اوجب العاقد ولو بنحو رضى وبشارة اخرس مفهومة وبكناية ومنها الكتابة وكذا يشترط هنا سائر ما مر في البيع من نحو اتصال القبول بالايجاب والتوافق فيها على الوجه وافهم اشتراط القبول انه لو دخل حربي دارنا ثم علمناه لم يلزمه شيء بخلاف من سكن دار امدة غصبا لان عماد الجزية القبول ولو فسد عقدها من الامام او نائبه لزم لكل سنة دينار لانه اقلها بخلاف ما لو بطل كان

تجتمعوا وقوله امنوا الخطاب (قوله ولا يرد عليه) أي المصنف حيث اقتصر على الصورة المذكورة (قوله لانه) أي المصنف (قوله اما النساء) أي المستقلات اه رشيدى وهو محترز قوله السابق مع الذكور (قوله فيمكن) بل يتعين (قوله فيهن) أي في العقد معهن (قوله الانقياد الخ) أي ذكره والافتقار عليه (قوله ان ما ذكر) أي في المتن (قوله هنا) أي في الايجاب بدليل ماسياتي في القبول اه رشيدى (قوله لفظا) أي بخلافها فعلا فانها موجودة كالكتابة وبشارة الاخرس اذا فهمها الفطن دون غيره اه عس (قوله على ان تبدلوا الخ) نائب فاعل ذكر (قوله تكون الخ) خبر ان وقوله لم يبعد جواب لو (قوله اقلها) وهو دينار اه عس (قول المتن عن الله الخ) أي عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الا في بسوء متعلق به (قوله ذكره) أي الكف (قوله معلنا) وتقدم صحة تعليق الامان اه سم (قوله لانه بدل) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله والتوافق فيها (قوله لانه) أي العقد وقوله وهو أي الاسلام (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التأنيت بمعلوم كسنة أما المحمول كاقركم ماشئنا او ماشاء الله أو زيد أو اقرمك الله فالذهب القطع بالمنع واما قوله صلى الله عليه وسلم اقرمك ما اقرمك الله فانما جرى في المهادنة حين اودع يهود خيبر لافي عقد الذمة ولو قال ذلك غيره من الانتم لم يصح لانه ﷺ يعلم ما عاهد الله بالوحي بخلاف غيره وقضية كلامهم انه لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضى التأييد اه (قوله ولانما قاله) أي اقرمك الله نهاية ومعنى (قوله او ماشئت الخ) بضم التاء (قوله لانها الخ) الاولى التذكير (قوله بخلاف الهدنة) لا تصح بهذا اللفظ أي ماشئت لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اسنى ومعنى (قول المتن ويشترط) أي صحة العقد من ناطق اه مغنى (قوله من كل منهم) ينبغى او من وكلهم سم على حج اه عس (قوله وبشارة الخ) لا يخفى ما في عطفه على غاية للفظ قبول عبارة المغنى أما الاخرس فيكفى فيه الاشارة المفهومة تكفى الكتابة مع التنية كما بحثه الاذرى كالباع بل اولى كما صرحوا به في الامان اه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وانه لا كناية هنا لفظا فيه شيء اذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك اه سم وتقدم عن عس ما يوافقه (قوله والتوافق فيها) قد يغنى عنه قوله سابقا لما اوجب العاقد (قوله لم يلزمه شيء) وجاز لنا قتله غيلة واسترقاقه واخذ ماله ويكون فينا والمن عليه بنفسه وماله وولده وروض مع شرحه (قوله بخلاف من سكن الخ) أي من الملتزمين لاحكام فانه يلزمه الاجرة اه اسنى (قوله لان عماد الجزية الخ) أي وهذا الحرب لم يلزم شيئا بخلاف الغاصب اه اسنى (قوله لزم لكل سنة دينار) أي ويسقط المسمى لفساد العقد اه روض مع شرحه (قوله اقلها) أي الجزية (قوله فانه لا يلزم شيء) أي على المعقود له وان اقام سنة ويبلغ المأمن اه اسنى (قوله غير الاربعة المشهورة) وهي الحج والعمرة والخلع والكتابة ويضم اليها ما هنا فتصير خمسة اه عس اقول بل يزيد عليها كما يعلم بسير كلامهم (قوله او لا سلم) إلى قوله وكناهم اكتفوا في المغنى لا قوله او بنحوه وإلى قول المتن والاخر وثنى في النهاية الا قوله وبه حكمت الى قوله قيل (قوله ولو بما فيه مضرة الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولو في وعيد وتهديد سواء كان معه كتاب ام لا اه (قول المتن او بامان مسلم) أي وان عين المسلم وكذبه لاحتمال نسيانته عس اه بجيرى (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح به قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون

منه مجموع أحكامه وعدم التظاهر (قوله لانه انما اراد صورة عقدها) قد يجاب أيضا بأن من صور الاصل على الاطلاق تقدم الايجاب (قوله معلنا) وتقدم صحة تعليق الامان (قوله بخلاف الهدنة) قال في شرح الروض لا تصح لهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اه (قوله من كل منهم) ينبغى او من وكلهم فيه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وانه لا كناية هنا لفظا فيه شيء اذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح بهذا

صدر من الآحاد فانه لا يلزم شيء وهذا يعلم أن لنا ما يفرق فيه بين الباطل والفاسد غير الاربعة المشهورة (ولو وجد كافر بدارنا انتهى فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى) أو لا سلم أو لا بذل جزية (أو) دخلت (رسولا) ولو بما فيه مضرة لنا (أو) دخلت (بامان مسلم) يصح أمانه

(صدق) وحاف ندبان انهم تغليب الحقن الدم نعم ان اسر لم يصدق في ذلك إلا ببينة وفي الاولى يمكن من الاقامة وحضور مجالس العلم قدرا تقضى العادة بازالة الشبهة فيه ولا يزداد على اربعة اشهر (وفي دعوى الامان وجه) انه لا يصدق إلا ببينة لسمو لها ورده بان الظاهر من حال الحربى انه لا يدخل إلا به أو بنحوه (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) العام أو في عقدها لانها (٢٧٧) من المصالح العظام فاختصت بمن له النظر العام (وعليه) أى أحدهما

(الاجابة إذا طلبوا) ها الامر به في خبر مسلم ومن ثم لم يشترط هنا مصلحة بخلاف الهدنة (إلا) اسيرا او (جاسوسا) منهم وهو صاحب سر الشر بخلاف الناموس فانه صاحب سر الخير (نخافه) فلا تجب إجابتهما بل لا يقبل من الثاني للضرورة ومن ثم لو ظهر له ان طلبهما مكيدة منهم لم يجبهن (ولا تعقد إلا لليهود والنصارى) وصابئة وسامرة لم يعلم انهم يخالفونهم في اصل دينهم سواء العرب والعجم لانهم اهل الكتاب في آيتنا (والجوس) لانه صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوس هجر وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب رواه البخارى ولان لهم شبهة كتاب (وأولاد من تهود او تنصر قبل النسخ) او معه ولو بعد التبديل وان لم يحتنوا المبدل تغليب الحقن الدم وبه فارق عدم حل منا كحتهم وذيحتهم مع ان الاصل في الابضاع والميتات التحريم بخلاف ولد من تهود بعد بعثة عيسى بناء على انها ناسخة او تنصر بعد بعثة نينا صلى الله عليه وسلم وكانهم إنما اكتفوا

انتهى ولعل المراد أنه لا يعتبر على الإطلاق فلا ينافى أنه يوجب تبليغ المأمون في الجملة ففي الروض في باب الامان وإن آمنه صبي ونحوه فظن صحته بلغناه مامنه سم و قوله هل يجب الخ الظاهر انه يجب ويترتب عليه انه لا يجوز نبذه اه ع ش وقد يقال ان قضية التعليل والرد الآتى عدم الوجوب ويؤيده إطلاق المتن والروض والمنهج وسكوت شيخ الاسلام في شرحيهما عن التقييد بذلك وعليه ففائدة تقييد الشارح كالنهاية والمغنى بذلك إنما يظهر فيما اذا صرح بمؤمنه وعينه فينظر هل هو بما يصح امانه شرعا ام لا (قول المتن صدق) أى فلا تعرض له مغنى وشيخ الاسلام (قوله تغليب الخ) عبارة شيخ الاسلام لان قصد ذلك يؤمنه والغالب ان الحربى لا يدخل بلادنا الا بامان اه (قوله نعم اسرا الخ) عبارة المغنى ومحل ذلك إذا ادعاه قبل ان يصير عندنا اسيرا أو لا فلا يقبل إلا ببينة اه (قوله إلا ببينة) لا يخفى تعسرها في الثلاثة الاول (قوله وفي الاولى) أى دعوى دخوله لسماع كلام الله تعالى اه ع ش (قوله يمكن) ببناء المفعول من التمكن (قوله او بنحوه) كالترام الجزية او كونه رسولا اه ع ش ويظهر انه مستدرك لا موقع له هنا (قوله لانها) أى الجزية بمعنى العقد (قوله أى أحدهما) أى من الامام أو نائبه (قوله إذا طلبوها) فيه كتابة الآلف في آخر الفعل المتصل بالضمة ولو قدر عقدها كافي المغنى سلم من ذلك (قوله للامرية) أى بقبول مطلوبهم (قوله مصلحة) بل عدم المضرة (قوله إلا اسيرا) عبارة العباب وإن بذلها أى الجزية اسير كتابى حرم قتله لا رفاقه وغنم ماله انتهى اه سم ومثلهما في الروض مع شرحه (قول آمان نخافه) أى الجاسوس ويحتمل انه راجع للاسيرا ايضا (قوله بل لا تقبل) أى لا تجوز اجابتهن (قوله من الثاني) أى الجاسوس (قوله لو ظهر له) أى العاقد من الامام أو نائبه (قوله منهم) أى الكفار مطلقا جاسوسا كانوا أم لا (قوله لم يجبهن) أى لا تجوز اجابتهن اه بجيرى عن سم عن الطبلاوى (قوله لم يعلم انهم يخالفونهم الخ) أى بان علمنا موافقتهم او شككنا فيها اه ع ش عبارة المغنى والروض مع شرحه واما الصابئة السامرة فيعقد لهم الجزية إن لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في اصول دينهم وإلا فلا نعقد لهم وكذا نعقد لهم لو اشكل امرهم اه (قوله لانهم) أى اليهود والنصارى اه مغنى (قوله فى آيتنا) أى الجزية (قوله ولان لهم شبهة كتاب) والظاهر انه كان لهم كتاب فرغ اسنى ومغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله فارق) أى جواز العقد معهم (قوله مع ان الاصل الخ) حال من ضمير بهو تايد لعدم حل ما ذكر (قوله بعد بعثة عيسى) هذا شامل بعد بعثة نينا فلا حاجة لما زاده النهاية والمغنى عقب ناسخة من قولها او تهود (قوله بناء على انها ناسخة) أى وهو الراجح اه ع ش (قوله وسببه) عطف تفسير اه ع ش (قوله وقضية عبارته) يتامل سم على حجج وجه التامل ان قول المصنف من تهود كما يصدق بكل من الابوين يصدق باحدهما فن اين الاقتضاء الا ان يقال لما كانت من صيغ العموم كان المتبادر منها ذلك اه ع ش وقوله لما كانت الخ لا يخفى ما في هذا التوجيه ولو قال الا ان يقال المطلق ينصرف الى الكامل وهو فى ولد من تهود من دخل كل من الابوين كان له وجه (قوله لعقدها) علة الاتجاه (قوله وبه الخ) أى بجواز العقد للشكوك فى وقت دخول ابويه (قوله وتقييده أولادهم) أى يكون اصولهم تهودت او تنصرت قبل النسخ اه ع ش (قوله

(قوله ايضا يصح امانه) قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون اه ولعل المراد انه لا يعتبر على الإطلاق فلا ينافى انه يوجب تبليغ المأمون فى الجملة ففي الروض فى باب الامان ان آمنه صبي ونحوه وظن صحته بلغناه مامنه (قوله اسيرا الخ) عبارة العباب وان بذلها أى الجزية اسير كتابى حرم قتله لارفاقه وغنم ماله اه (قوله وقضية عبارته) يتامل

بالبعثة وإن كان النسخ يتاخر عنها لانها مظنته وسببه وقضية عبارته أن الضار دخول كل من الابوين بعد النسخ لا أحدهما وهو متجه خلافا للبلقنى لعقدها لمن احدا بويه وثنى كما يأتى (او شككنا فى وقته) أى دخول الابوين هل هو قبل النسخ او بعده تغليباً للحدثن أيضا وبه حكمت الصحابة رضوان الله عليهم فى نصارى العرب قيل لا معنى لاطلاقه لليهود والنصارى وتقييده أولادهم

ولو عكس كان أولى ثم انه يوم ان من تهوداوت نصر قبل النسخ عقد لا ولاده طلقا وليس كذلك إنما عقد لهم ان لم ينتقلوا عن دين ابائهم بعد البعثة اه ويرد بان ذكر اول الاصل (٢٧٨) وهم اليهود والنصارى الاصليون الذين ليس لهم انتقال ثم لما ذكر الانتقال عبر فيه بالاولاد

والمراد بهم الفروع وان سفلوا لان الغالب ان الانتقال انما يكون عند طرو البعثة وذلك قد انقطع فلم يبق الا اولاد المنتقلين فذكرهم ثانيا فاندفع زعم أن العكس أولى وأما زعم ايها ماذكر فغير صحيح أيضا لان الكلام في اولاد لم يحصل منهم انتقال والا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه (وكذا زاعم التمسك بصحف ابراهيم وزبور داود صلى الله) على نبينا و (عليهم وسلم) وصحف ثيبت ابن آدم لصلبه صلى الله عليه وسلم لانها تسمى كتبنا فاندرجت في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (ومن احدا بويه كتابي) ولو الام اختار الكتابي أم لم يختتر شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بان ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج بما يوم ان اختيار ذلك قيد هنا ايضا غير مراد وانما المراد انه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره (والاخر وثني على المذهب) تغليا لذلك أيضا نعم ان بلغ ابن وثني من كتابية ودان بدین آیه لم یقر جز ما ومنه یؤخذ ان محل عقدها لمن

ولو عكس) كان يقول ولا تعدد الامان تهوداوت نصر قبل النسخ اولادهم اه ع ش (قوله ثم انه) ای قول المصنف واولاد من تهوداوت نصر الخ (قوله طلقا) ای انتقلوا عن دين ابائهم ام لا (قوله إنما عقد لهم) ای بل إنما الخ (قوله ويرد بان) فيه ما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله الذين ليس الخ) من اين اه سم وقد يقال علم من انصراف المطلق الى الكامل المتبادر (قوله لما ذكر الانتقال) ای اراد ذكر الانتقال (قوله ثانيا) ای بعد ذكر اصولهم (قوله لم يحصل منهم الخ) من اين اه سم (قوله ولالا) ای ولان كان الكلام في الاولاده طلقا (قوله لم يكن للنظر الى ابائهم وجه) هذا ممنوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام يكون انتقالهم قبل النسخ سري والاحترام لا ولادهم وان انتقلوا اتباعا لهم فتأمل اه سم على حج اه ع ش (قوله وصحف ثيبت) الى المتن في النهاية (قوله عليهم) كذا في اصله رحمه الله تعالى يضمير الجمع (قوله ولو الام) ای ولو كان الكتاب الام (قوله اختار الكتابي) ای اختار الولد اباه الكتابي ای اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن مثلا لا يقر كما سيذكر اه سم (قوله وفارق) ای جواز العقد من احدا بويه كتابي ولو لم يختتر شيئا (قوله اختيارها الكتابي) أي دينه اه ع ش (قوله إن اختيار ذلك) ای دين آیه الكتابي (قوله هنا) ای في الجزية (قوله لا لتقريره) ای ولما فسرطه ان لا يختار دين الوثني مثلا اه ع ش (قوله تغليا) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية وإلى قوله ويرد في المغني لا قوله إن بلغ إلى محل عقدها وقوله وخلاف إلى المتن وقوله وهذا غير إلى صورته (قوله نعم الخ) هذا مفهوم قوله المار اختار الكتابي ولو لم يختتر شيئا والظاهر ان حكم عكس هذا لا استدراك كذلك فراجع اه رشیدی وسياق من ع ش الجزم بذلك ويصرح بذلك أيضا قول الشارح الاق ومنه يؤخذ الخ وقول المغني والروض مع شرحه الاق هناك (قوله إن بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فقوله السابق اختار الكتابي عليه بدل البلوغ وقوله ودان الخ انظر اذا بلغ ولم يظهر منه تدین بواحد من الدينين ومفهوم ذلك انه يقر وفوضه صريح قوله السابق ولو لم يختتر شيئا لانه في البالغ كما مرسم على حج اه ع ش (قوله بدن آیه) ومثله عكسه اه ع ش (قوله ومنه يؤخذ ان محل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو توش نصراني بلغ المام ثم اطفال العتوثين من امهم النصرانية نصارى وكذا من امهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لانه ثبت له علاقة التنصر فلا تزول بما يحدث بعد اه (قوله لاذ لم يختتر الخ) خبر ان والضمير لمن بلغ الخ (قوله ويقبل) الى قوله ويرد في النهاية لا قوله وهذا غير إلى صورته (قوله ويقبل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو ظفر ناقة قوم وادعوا او بعضهم التمسك تبعها لتمسك ابائهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبدل صدقا المدين دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف إلا من جهتهم فان شهد عدلا زولو منهم بان اسلم منهم اثنان وظهرت عدالتهم بكتبهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قتالهم ان بان كذبهم اغتلتناهم وكذا ان لم يشرط في أحد وجبرين نقله الادريجي وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتابعيهم علينا اه وقوله فان شهد الخ في النهاية ما يوافق (قوله ندب تحليفهم) ای بالله ولذا اريد التغليظ عليهم باخذ صفتهم كالذي فاق الحبة واخرج النيات اه

(قوله ويرد بان الخ) فيه ما لا يخفى على المتأمل (قوله الذين ليس لهم انتقال) من اين (قوله لم يحصل منهم انتقال) من اين (قوله ولالا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه) هذا ممنوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام لكون انتقالهم قبل النسخ سري الاحترام لا ولادهم وان انتقلوا اتباعا لهم فتأمل اه (قوله اختار) ای الولد قوله الكتابي ای اباه الكتابي (قوله ان اختاره) ای اختار احدا بويه الكتابي ای اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن فلا يقر كما سنذكره بل قال البلقيني وكذا ان لم يختتر شيئا قال الشهاب البرلسي فيه نظر لقولهم انه يتبع اشرف ابويه في الدين اللهم الا ان يقال فرضت مسئلتنا في البالغ فاذا بلغ ولم يختتر لم يقر اه ثم رايت الاصلاح المذكور (قوله نعم ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فان كان كذلك فقوله السابق

بلغ من اولاد نصراني توشن من نصرانية أو وثنية تغليا لما ثبت لهم من شبهة التنصر اذا لم يختتر دين الوثني ويقبل قولهم أنهم من عقدهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا ان جهتهم وينبغي ندب تحليفهم وانهم كلامه انها لا تعقد

لغير من ذكر كعابد وثن
أو شمس أو ملك وأصحاب
الطبائع والفلاسفة والمعتلين
والدهريين وغيرهم كإمر
في النكاح (ولا جزية على
امرأة) إجماع وخلاف ابن
حزم لا يعتد به (وخنى)
لاحتيال أنوته فلو بذلها
أعلم أنها ليست عليهم فإن
رغباً بها فهي هبة فلو بان
ذكر أخذ منه لما مضى
وفارق ما مر في حربي لم يعلم
به إلا بعد مدة بأن هذا غير
ملتزم فليس أهلاً للضمان
بخلاف الخنى فإنه ملتزم
لحكمنا وإنما أسقطنا عنه
الجزية لاحتمال أنوته
فلما بان ذلك كورته عومل
بقضيتها وظاهر أن المأخوذ
منه دينار لكل سنة وقول
وقول أبي زرعة أخذ من
كلام شيخه البلقيني لعل صورته
أن تعقد له الجزية حال
خنوته يرد بأن هذا
لا يحتاج إليه لما تقرر أنها
اجرة وهي تجب وإن لم
يقع عقد بل لا يصح لانها
لو عقدت له كذلك تبين
بذلك كورته صحة العقد ولم
يقع خلاف في لزوم لان
العبرة في العقود بما في نفس
الامر (ومن فيرق) ولو
مبعضاً لنقصه ولا على سببه
بسببه وخبر لاجزية على
العبد

عش (قوله لغير من ذكر) سواء فهم العربي والعجمي وعند أي حنيفة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعند مالك تؤخذ من جميع المشركين إلا مشركي قريش اه معني (قوله كعابد وثن أو شمس الخ) أي وإن أرادوا أن يتمسكوا بدين من تعقد له لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الاسلام اه عش (قول الماتن ولا جزية على امرأة وخنى) عبارة الروض مع شرحه وتعقد الذمة لامرأة وخنى طلبها بلا بذل جزية ولا جزية عليهما ويعلمهما الامام بانه لاجزية عليهما اه (قوله فلو بذلها) أي لو طلبا عقد الذمة بالجزية اه معني (قوله عليهما) المناسب للتثنية (قوله فهي هبة) أي لجهة الاسلام اه عش (قوله هبة) أي لا تلزم إلا بالقبض اسنى ومعني (قوله فلو بان) أي الخنى وقوله اخذ منه لما مضى هل يطالب وإن كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو محل ذلك إذ لم يدفع والذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين انه من اهل الجزية فما يدفعه يقع جزية هكذا قال بعضهم واعتمد شيخنا الزيادي الاول وقال لانه إنما كان يعطى هبة لاهل الدين وما قاله شيخنا الزيادي الا قرب اه عش (قوله ما مر في حربي) أي في شرح ويشترط ان يظن قبول من أنه لم يلزمه شيء (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فانه ملتزم الخ) انظر من ابن كان ماتزماً إلا ان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام ثم رايت التصوير الآتي اه سم (قوله لعل صورته ان تعقد) صورها في شرح الروض بذلك اه سم وجزم بذلك التصوير ايضا النهاية والمعنى كما اشرنا (قوله حال خنوته) افهم انه لو لم تعقد ومضى عليه مدة من غير دفع شيء لم تؤخذ منه كالحربي إذا اقام بدارنا بلا عقد لعدم التزامه اه عش وهذا على ما جرى عليه النهاية والمعنى من اعتماد هذا التصوير ويأتي في الشارح رده واختيار لزوم الجزية عليه وإن لم يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لانه ان اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحربي السابقة بل هذا اولى وإن اقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضي المال ولو على العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخنى على ان على الذكر منهم كذا فليتامل ثم رايت قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا فليتامل اه سم (قوله لان العبرة الخ) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفاً فيه وليس كذلك فاستناده إلى هذا في جزمه بقوله بل لا يصح بما لا يصح اه سم (قوله ولو لم يبعضاً) فن كله رقيق اولى ولو مكاتباً لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والعبد مال والمال لاجزية فيه اه معني (قوله

اختار الكتابي الخ محله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع اشرف ابويه في الدين (قوله ودان بدن ابيه) انظر اذا باع ولم يظهر منه تدين بو احد من الدينين ومفهوم ذلك انه يقر وهو صريح قوله السابق او لم يتختر شيئاً لانه في البالغ بدليل ان الصغير لاجزية عليه وانه يتبع اشرف ابويه في الدين وانه لا اثر لا اختياره فليتامل (فانه ملتزم) انظر من ابن كان ملتزماً إلا ان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام ثم رايت التصوير الآتي ان يعقد الخ صورها في شرح الروض بذلك (قوله وان لم يقع عقد) فيه نظر لانه ان اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحربي السابقة بل هذا اولى لان الحربي مع تحقق ذلك كورته اذ لم يلزمه شيء بالاقامة الخنى اولى وإن اقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضي المال ولو على العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخنى على ان على الذكر منهم كذا فليتامل ثم رايت قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا فليتامل (قوله لان العبرة في العقود بما في نفس الامر) أقول إنما يصح الاستدلال هنا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفاً فيه وليس كذلك بدليل انهم صرحوا في الخلاف فيمن باع مال مورثه او زوج امته ظاناً حياً توفيان ميتاً هل يصح او يبطل وصرحوا بجريان هذا الخلاف في الاجارات والهبات والعق والطلاق والنكاح وغيرها كما يعلم من الروضة وغيرها في الكلام على شروط البيع فاستناده الى هذا في جزمه بقوله لا يصح بما لا يصح سم

لا أصل له (وصي ومجنون) لعدم التزامها (فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) ويظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنة ولو لم تقابل (٣٨٠) باجرة غالباً وقد يؤخذ هذا من قولهم (أو تقطع كثيراً كيوم ويوم فالأصح تلفيق الافة)

إن أمكن (فاذا بلغت) أيام الافة (سنة وجبت) الجزية لسكنائه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم الجنون في الكل على الوجه وكذا لو قلت افاقته بحيث لم يقابل مجموعها باجرة وطروجنون اثناء الحول كطروموت اثناءه (ولو بلغ ابن ذمي) أو أفاق أو عتق قن ذمي أو مسلم (ولم يبذل جزية الحق بمانه) ولا يغتال لانه كان في امان ابيه أو سيده تبعاً (فان بذها) ولو سفيها (عقدله) عقد جديد لاستقلاله حينئذ (وقيل عليه كجزية ابيه) ويكتفي بعقد ابيه لانه لما تبعه في أصل الامان تبعه في أصل الذمة وصححه جمع لان أحدا من الأئمة لم يستأنف لمن بلغوا عقداً وعلى الأول فيظهر انه اذا مضت عليهم مدة بلا عقد لزمتهم لما مضى اجرة المثل لسكنائهم بدارنا المذهب فيها معنى الاجرة وهي هنا أقل الجزية فيما يظهر ايضاً وعلى الثاني فيظهر ان اباه لو كان غنياً وهو فقير أو عكسه اعتبر في قدرها حاله لا حال ابيه لكن ظاهر كلامهم يخالفه (والذهب وجوبها على ز من وشيخ هرم) لا رأي لها (وأعمر وراهب وأجير) لانها اجرة فلم يفارق المعدور

لا أصل له) أي فلا يستدل به اه رشیدی زاد ع ش بل بالنقص اه (قول المتن وصي) ولو عقد على الرجال ان يؤدوا عن نسائهم وصبيانهم شيئاً غير ما يؤدونه عن انفسهم فان كان من أموال الرجال جاز ولزمتهم وان كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الامام اه معنى (قوله لعدم التزامها) اي لعدم صحته منهما اه رشیدی (قول المتن قليلا) حال من جنونه (قول المتن لزمته) قياس ما تقدم عن اى زرعته وير هذا بما اذا عقدت له في افاقته اه سم (قوله ضبطه) اي القليل (قوله لم تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والافاليوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشیدی (قول المتن فاذا بلغت سنة) ومعلوم ان ذلك لا يحصل الا من اكثر من سنة وهو صادق بسنين متعددة اه ع ش (قوله ايام الافة) اي ازمنتها المنفردة اه معنى (قوله فان لم يكن) لعله بان لم يكن اوقاته منضبطة اه رشیدی (قوله أجرى عليه حكم الجنون الخ) اي فلا جزية عليه اه ع ش (قوله وطروجنون الخ) اي متصل فيما يظهر فان كان متقطعاً فينبغي اخذاً بما تقدم ان تلفق الافة وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حج اه ع ش عبارة المغنى هذا أي ما في المتن اذا تعاقب الجنون والافة فلو كان عاقلاً فجن في اثناء الحول فكسوت الذمي في اثنائه وان كان مجنوناً فافاق في اثنائه استأنف الحول من حينئذ اه (قوله كطروموت اثناءه) وسياتي انه يلزمه تسطه سم وع ش (قول المتن ولو بلغ ابن ذمي) اي ولو بنات عانته اه معنى (قوله اوافق) الى قوله وصححه في المغنى الى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله وصححه الى وعلى الاول (قوله او مسلم) وعن مالك ان عتق المسلم لا يضرب عليه الجزية لحرمه ولانه اه معنى (قول المتن ولم يبذل) اي لم ياتزم اسنى وروض (قول المتن فان بذها) اي من ذكر اه معنى (قوله ولو سفيها) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيهاً فعقد نفسه أو عقده وله بدینار صح لان فيه مصلحة حقن الدم او باكثر من دينار لم يصح لان الحقن يمكن بدینار ولو اختار السفيها ان يلحق بالما من لم يمنعه وله لان حجره على ماله لا على نفسه اه (قوله عقد جديد) اي ولا يكتفى بعقد او سيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده اذا بلغ أو عتق كان قال قد التزمت هذا عن وعن ابني اذا بلغ وعبدى اذا عتق ويجعل الامام حول التابع والمتبوع واحداً ليسهل عليه اخذ الجزية ويستوفي مالزم التابع في بقية العام الذي اتفق السكال في اثنائه ان رضی او يؤخره الى الحول الثاني في اخذه مع جزية المتبوع في آخره ثلاثاً تختلف أو اخر الاحوال وان شاء افردهما بحول في اخذ مالزم كلاهما عند تمام حوله معنى وروض مع شرحه (قول المتن عليه) اي الصبي اه معنى (قوله وعلى الاول) اي لزمت عقد جديد (قوله عليهم) اي من بلغ ومن افاق ومن عتق (قوله لزمتهم لما مضى الخ) قد يشكل هذا بما مر في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة الا ان يقال ان هذا لما كان في الأصل تابعاً لا ماناً به مثلاً نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه ع ش ومر عن سم نحوه (قوله اقل الجزية) اي لكل سنة دينار (قوله وعلى الثاني) اي كفاية عقد الاب (قوله فيظهر الخ) في المسئلة بسط في أصل الروضة فليراجع اه سيد عمر (قوله اعتبر في قدرها حالة الخ) هذا التردد يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف اه سم (قوله لا رأي لهما) الى قوله وافهم في النهاية (قوله اصلاً) الى قوله وافهم في المغنى (قوله ولم يفصل) عطف على اصلاً (قوله به) اي بسببه وكان الظاهر منه اه رشیدی اقول بل الظاهر حملة على التضمنين النحوى واصله او يملك به فاضلاً عن قوته الخ (قوله لما مر) من ان الجزية اجرة فلم يفارق الخ (قول المتن ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) سواء كان ذلك بجزية

(قوله لزمته) قياس ما تقدم عن اى زرعته تصوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته (قوله وطروجنون اثناء الحول) اي متصل فيما يظهر وان كان متقطعاً فينبغي اخذاً بما تقدم ان تلفق الافة ويكمل منها على ما تقدم سنة (قوله كطروموت اثناءه) وسياتي انه يلزمه قسط ما مضى (قوله اعتبر في قدرها حاله) لا حال ابيه هذا التردد

فيهما غيره أما من له رأى فنلزمه جزماً (وفقير عجز عن كسب) أصلاً أو لم يفضل به عن قوت يومه ووليلته آخر الحول ما يدفعه فيها أم وذلك لما مر (فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته) تبتى حوالاً أكثر (حتى يوسر) كسائر الديون (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) يعني

الاقامة به ولو من غير استيطان كما أفهمه قوله بعد وقيل له الاقامة الخ وأفهم كلامهم ان له شراء أرض فيه لم يقيم بها وهو متجه وان قيل الصواب منعه لان ما حرم استعماله حرم اتخاذه ويرد بان هذا ليس من ذلك كما هو واضح اذ لا يجزأ اتخاذه هذا الى استعماله قطعاً وانما منع من الحجاز لان من وصاياه صلى الله عليه وسلم عندهم ته آخر جوا المشركين من جزيرة العرب متفق عليه وفي رواية للبيهقي آخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم اخرجوا اليهود من الحجاز وفي آخر جوايهود الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب قال الشافعي ليس المراد جميعها بل الحجاز منها لان عمر رضي الله عنه أجلهم منه وأقرهم باليمن مع انه منها اذهى طولاً من عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة وما والاها من ساحل البحر الى الشام وعكس ذلك في القاموس وايد بان المشاهدة قاضية بخلاف الاول اي وان نقله الرافعي عن الاصمعي وتبعوه سميت بذلك لاحاطة بحر الحبشة وبحر فارس ودجله والفرات بها (وهو) أي الحجاز سمي بذلك لانه حجز بين نجد وتهامة (مكة) (٢٨١) والمدينة واليامة) مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين

من الطائف وقال شراح البخاري بينها وبين الطائف مرحلة واحدة سميت باسم الزرقاء التي كانت تنظر من مسيرة ثلاثة أيام (تنبيه) ما ذكره من ان اليامة على مرحلتين او مرحلة من الطائف خلاف المشهور اليوم ان اليامة اسم لبلد مسيلة الكذاب التي تنبأ فيها وجرى اليه ابو بكر رضي الله عنه زمن خلافته الجم الغفير من الصحابة فكان بها قتله والوقعة المشهورة وهذه على نحو عشرين مرحلة من مكة لانها في أقصى بلاد نجد وبها قبور الصحابة مشهورة تزار وي تبرك بها وبين التحديدين بون بائن ثم رايت في القاموس كالحياة ما يؤخذ منه ان اليامة اسم لبلاد متعددة وحيث قد كان الاثمة أرادوا أن أولها منتهى الحجاز وما ينهوا بين الطائف مرحلتان

أم لا اه معنى (قوله وهو متجه) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله وان قيل الصواب منعه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله لان ما حرم استعماله الخ) كالأواني والالات الملاهي واليه اي المنع يشير قول الشافعي في الام ولا يتخذ الذي شيئا من الحجاز داراً معني ونهاية (قوله ليس هذا) اي اتخاذه الكافر ارضاً في الحجاز (قوله من ذلك) اي الاتخاذ الممنوع اه رشدي (قوله اذ لا يجزأ اتخاذه الى استعماله) اي لانه لا يمكن اه سم (قوله وانما منع) الى التنبيه في النهاية الا قوله قال الشافعي وقوله وعكسه الى سميت وكذا في المعنى الا قوله وقال الى سميت (قوله آخر ما تكلم به الخ) أي في شأن اليهود اه عش (قوله ليس المراد) أي بجزيرة العرب (قوله اجلاهم) اي اخرجهم اه عش (قوله اذهى) اي جزيرة العرب (قوله من ساحل البحر) لعله بيان لما ولا يصح ان تكون من فيه ابتدائية كالايخني اه رشدي (قوله سميت) اي جزيرة العرب (قوله بذلك) اي بالجزيرة اه عش (قوله مدينة) عبارة المعنى وهي مدينة بقرب اليمن على أربع الخ (قوله سميت) اي تلك المدينة اه عش (قوله باسم الزرقاء) اي باسم المرأة الملقبة بالزرقاء وهو اليامة (قوله ان اليامة الخ) بيان للمشهور (قوله تنبأ) اي ادعى مسيلة الكذاب النبوة (قوله قتله) أي مسيلة (قوله وهذه) أي بلدة مسيلة الكذاب (قوله وبها قبور الصحابة) الى قوله وبين الخ لعل الانسب تقديمه على قوله وهذه على الخ (قوله بون بائن) اي مسافة بعيدة (قوله كالحياة) اي لا مام الحرمين (قوله لبلاد) اي القطر مشتمل على بلاد (قوله وهو) اي اولها (قوله ما بينه الخ) اي بلد بينه الخ (قوله دون ماعدها) حال من هو في قوله وهو ما بينه الخ والضمير لا اولها (قوله وهو الخ) اي ماعدا اولها (قوله وغيرها) اي غير بلدة مسيلة (قوله وجارية الخ) أي اسم جارية (قوله وبلاد الجومنسوبة الخ) مبتدأ وخبر وقوله اليها أي الزرقاء (قوله سميت) أي بلاد الجوم (قوله باسمها) اي اسم الزرقاء وهو اليامة (قوله اكثر تخيلاً الخ) خبر ثالث لبلاد الجوم (قوله وبها) اي في بلاد الجوم (قوله تنبأ) في اصله رحمه الله تعالى بخطه تنبأ اه سيد عمر (قوله دون المدينة) اي قرية منها (قوله عن مكة الخ) متعلق لما قبله اي عن جانب مكة وبالنسبة اليها ومن الكوفة نحوها خبر فيبتدأ والضمير لستة عشر مرحلة (قوله وبين) اي القاموس في الجوم في مقام بيان معاني الجوم (قوله ظاهر كلام القاموس) اي قوله اكثر تخيلاً من سائر الحجاز وقوله انه موضع بالحجاز (قوله ان تلك البلاد) اي بلاد الجوم (قوله لا نظر اليه الخ) يعني انه من تساهله (قوله على انه) اي القاموس (قوله فلم يجعل الخ) لعل الاولى ولم الخ بالواو (قوله منه) اي الحجاز ومخالفها جمع بخلاف اي قراها اه اسنى (قوله الا ان يريد الخ) راجع الى قوله فلم يجعل الخ (قوله فيؤيد) اي ذلك المراد (قوله وهو) اي ما ذكرته (قوله اي الثلاث) يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف (قوله اذ لا يجزأ اتخاذه الى استعماله) اي لانه لا يمكن (قوله)

(٣٦ - شرواني وابن قاسم - تاسع) أو مرحلة دون ماعدها من بقية تلك البلاد وهو بلد مسيلة وغيرها وعلى هذا فلا مخالفة بين كلام الاثمة وما هو المشهور وعبارة القاموس واليامة القصد كالتمام وجارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام وبلاد الجوم منسوبة اليها سميت باسمها لانها أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وبها تنبأ مسيلة الكذاب وهي دون المدينة في وسط الشرق عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصرة ومن الكوفة نحوها وبين في الجوانه موضع بالحجاز في ديار اشجع وبين في اشجع انه من غطفان ابو قبيلة فان قلت ظاهر كلام القاموس ان تلك البلاد كلها من الحجاز قلت لا نظر اليه في ذلك على انه عرف الحجاز بانه مكة والمدينة والطائف ومخالفها فلم يجعل التامة منه اصلاً الا ان يريد انها من مخالف الطائف فيؤيد ما ذكرته وهو اننا لنعبر من البلاد المسماة باليامة الا المنسوبة للطائف وهي ما على مرحلتين أو مرحلة منها دون ماعدا تلك البلاد فتأمل ذلك فانه مهم (وقراها) أي الثلاث

كالطائف وجدة وكخبير والينبع وما احاط بذلك من مفارزه وجباله وغيرها (وقيل له الاقامة في طرته الممتدة) بين هذه البلاد لانهم تعقد فيها نعم التي بحرم مكة يمنعون منها طعما كما يعلم (٢٨٢) من كلامه الا لا في لان الحرمة للبقعة وفي غير الخوف اخلاطهم باهلها ولا يمنعون ركوب

بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة اى وغيرها وانما قيدوا بها للغالب قال القاضي ولا يمكنون من المقام في المراكب اكثر من ثلاثة ايام كالبر قال ابن الرفعة ولعله اراد اذا اذن الامام واقام بموضع واحد وهو ظاهر معلوم بما ياتي (ولو دخل) كافر الحجاز (بغير اذن الامام) او نائبه (أخرجه وعززه ان علم انه ممنوع) منه لتعديده بخلاف ما اذا جهل ذلك فانه يخرج به ولا يعززه (فان استاذن) في دخوله (اذن له) وجوبا كما اقتضاه صنيعه لكن صرح غيره بانه جائز فقط (ان كان دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه) كثير من طعام وغيره وكارادة عقد جزية او هدية لمصلحة وهنا لا ياخذ منه شيئا في مقابلته دخوله امام عدم المصلحة فيحرم الاذن كما هو ظاهر (فان كان) دخوله ولو مرة (للتجارة ليس فيها كبير حاجة) كعطر (لم ياذن) اى لم يجز له ان ياذن في دخول الحجاز (الا) ان كان ذميا كما نقله البلقيني عن الاصحاب و (بشرط

أورد عليه ان اليامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجوع وهو ولا يستلزم أن يكون لكل قري اه عش (قوله كاطائف وجدة) اى ووج لمكة اه معنى (قوله وكخبير والينبع) اى للمدينة اه معنى (قوله وما احاط بذلك) اى بما ذكر من مكة والمدينة واليامة وقراها وكذا ضمير مفارزه (قوله وغيرها) اى كطرق الحجاز الاتية وكان الاولى التثنية (قول المتنله) اى الكافر الاقامة في طرقة اى الحجاز اه معنى (قوله بين هذه البلاد) اى قوله اى وغيرها في المغنى الا قوله كما يعلم الى ولا يمنعون الى المتن في النهاية الا قوله لان الحرمة الى ولا يمنعون (قوله لانهم تعقد) اى الاقامة فيها اى الطرق عبارة المغنى لانها ليست بجمع الناس ولا موضع الاقامة والمشهور انهم يمنعون منها لان الحرمة للبقعة اه (قوله التي بحرم الخ) اى الطرق التي بحرم الخ عبارة المغنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله من كلامه الا) وهو قوله ويمنع دخول حرم مكة (قوله لان الحرمة) اى حرمة الاقامة في حرم مكة للبقعة الخ توجيه الاتفاق في حرم مكة والاختلاف في غيره اى وحرمة الاقامة في غير حرم مكة (قوله باهلها) اى الحجاز (قوله ركوب بحر) اى بحر الحجاز اه معنى (قوله خارج الحرم) لبيان الواقع واحتراز عمالو وجد بعد (قوله بخلاف جزائره) اى وسواحلها وروضه معنى (قوله جزائره) اى جزائر البحر الذي في الحجاز اه عش (قوله اى وغيرها) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمغنى وظاهر الروض (قوله بها) اى المسكونة (قوله قال القاضي ولا يمكنون الخ) اى لا فرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله قال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ولعل مراده كما قال ابن الرفعة اذا الخ (قوله ان اذن الامام) اى اما اذا لم ياذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الاقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده اه رشيدى (قوله كافر الحجاز) الى الفصل في النهاية الا قوله كما كان الى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى الى المتن (قوله لتعديده) الى المتن في المغنى (قوله ولا يعززه) ويصدق في دعواه الجهل اه عش (وجوبا كما اقتضاه صنيعه) وهو المعتمد اه نهاية (قوله لكن صرح غيره بانه الخ) ومن صرح بذلك الاسنى (قوله وهنا) اى في الدخول لو اذن في المتن والشرح (قوله لا ياخذ منه شيئا) ولا من غير متجدد دخل بامان وان دخل الحجاز مغنى وروض مع شرحه (قوله فيحرم الاذن) اى ومع ذلك لو اذن له ودخل لاشيء عليه ايضا لعدم التزامه ما لا اه عش (قوله ان كان ذميا الخ) وفاقا للنهاية كما اشرنا وخلافا للمغنى وظاهر الروض والمنهج عبارة الاول وظاهر كلامهم في الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذمى وغيره وهو كذلك وان خصه بالبقينى بالذمى وقال ان الحربى لا يمكن من دخول الحجاز للتجارة اه وعبارة المغنى ولا يؤخذ من حربى دخل دار نارسولا او بتجارة فاضطر تخن اليها فان لم يضطر واشترط الامام عليهم اخذ شيء ولو اكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع اكثر من نوع ولو اعفاهم جاز ولا يؤخذ شيء من تجارة ذمى ولا ذمية الا ان شرط عليهم ما مع الجزية اه وفي الروض نحوها وفي شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره (قوله وبشرط الخ) عطف على ذميا وكان الاولى او بدل الواو اه (قوله فيمهلهم للبيع) اى بخلاف ما اذا شرط ان ياخذ من تجارتهم اى متاعهم اه معنى اى يمهلهم الى ثلاثة ايام فاقول كما ياتي (قوله لو لم يضطر الخ) مقول قولهم (قوله فان شرط عليهم عشر الثمن امهلوا الخ) اى بخلاف ما لو شرط ان ياخذ من تجارتهم اه اسنى (قوله لا يكلفون) اى البيع اه عش (قوله بدله) اى بدل المشروط من ثمن متاع التجارة (قوله عوضا عنه) اى المشروط من الثمن (قوله في قدره) اى المشروط (قوله كما كان عمر رضى الله تعالى عنه ياخذ الخ) فانه كان ياخذ من القبط اذا اتجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالقطيفة وياخذ نصف قال القاضي ولا يمكنون الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر (قوله لكن صرح غيره بانه جائز فقط) والمعتمد الاول شرح مر (قوله الا بشرط اخذ شيء منها الخ) في الروضة ولا يؤخذ من تجارة ذمى ولا ذمية

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجزية (ولا يقيم) بالحجاز حيث دخل ولو لتجارته ولو المضطر اليها في موضع واحد بعد الاذن له في دخوله (الا ثلاثة ايام فاقبل) غير يومى الدخول والخروج اقتداء بعمر رضى الله عنه فان اقام بمحل ثلاثة ايام فاقبل ثم بآخر مثلهما وهكذا لم يمنع ان كان بين كل محلين مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا (٢٨٣) المسجد الحرام اى الحرم اجماعا (فان كان

رسولا الى من بالحرم من الامام او نائبه (خرج اليه الامام او نائبه ليسمعه) ويخبر الامام فان قال لا تؤذيها الامانة تعين خروج الامام اليه لذلك أو مناظر اخرج له من يناظره وحكمة ذلك انهم لما اخرجوه **صلوات الله عليه** لكفرهم وعوقب جميع الكفار بمنعهم منه مطلقا ولو اضطرورة كافي الام وبه ردوا قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتيج اليه وحمله على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض اليه منظر فيه (فان مرض فيه) اى الحرم (نقل وان خيف موته) بالنقل لظلمه بدخوله ولو باذن الامام (فان مات) وهو ذمى (لم يدفن فيه) تطهير للحرم عنه (فان دفن نبش وأخرج) لان بقاء جيفته فيه اشد من دخوله له حيا نعم ان تقطع ترك ولا فضلية حرم مكة وتميزه بما لم يشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوبا بل ندبا حرم المدينة وصح انه **صلوات الله عليه** أنزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول براءة سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في امر المسيخ وغيره

العشر من الخطة والشعير ترغيبا لهم في حملها للحاجة اليهما المغنى (قوله ولا يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامرة ولو تردوا اوليت المسكاسة تفعل بالمسلمين كذلك ويكتب لمن اخذ منه براءة حتى لا يطالب مرة اخرى قبل الحول اه وكذا في الروض الا قوله وليت الى قوله ويكتب وعبارة سم يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقوه عليه مر اهو عبارة ع ش ظاهره وان تكرر الدخول وتعدد الاصناف واختلفت باختلاف عدد مرات الدخول ولو قبل يؤخذ من كل صنف جاؤا به وان تكرر دخوله في كل مرة لم يكن بعيد الا انه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة اه وعبارة البجيرمى عن سم وع ش قوله الامرة اى من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع اخذ من ذلك النوع والانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشتري به شيئا آخر ولو من النوع الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة قرر ه شيخنا الطبرلاوى وصمم عليه اه (قوله بالحجاز) الى قول الماتن فان كان في المغنى (قول الماتن الاثلاثة ايام الخ) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة وهو ممنوع منها لمصلحة ام لا ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر لقضاء دين بل يوكل من يقضى دينه ان كان ثم دين لا يمكن استيفاؤه في هذه المدة مغنى وروض مع شرحه (قول الماتن ويمنع دخول حرم مكة) ولو بذل على دخوله الحرم ما لا لم يجب اليه فان اجيب فالعقد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج وثبت المسمى او دون المقصد فبالقسط من المسمى (قاعدة) كل عقد اجارة فسد يسقط فيه المسمى الا هذه المسئلة لانه قد استوفى العوض وليس لمثله اجرة فرجع الى المسمى مغنى وروض مع شرحه (قوله ويخبر الامام) فيه اخراج الماتن عن ظاهره اذا ضمير فيه للخارج من الامام او نائبه وهذا يعين كونه لثانث ثم انه يقتضى ان المراد نائبه نائبه في خصوص الخروج والسماع وهذا كان المراد نائبه العام والمغنى خرج الامام ان حضروا لاثانثه اه رشيدى اى كما وقضية صنع المغنى حيث قال عقب الماتن مانصه اذا امتنع من ادائها الا اليه والابعث اليه من يسمع وينهى اليه اه (قوله لا تؤذيها) اى الرسالة ع ش (قوله او مناظرا) الى قوله كافي الام في المغنى (قوله او مناظرا) عطف على رسول لا عبارة المغنى وان طلب منا المناظرة ليسم خرج اليه من يناظره وان كان لتجارة خرج اليه من يشتري منه اه (قوله منه) اى دخول حرم مكة (قوله ولو اضطرورة) تفسير لقوله مطلقا (قوله حمله على ما اذا الخ) لعل المراد ان الحكم الذى تضمنه هذا الحمل غير صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كج عليه وان اوهمة العبارة اه رشيدى (قوله منظر فيه) عبارة النهاية وحمل بعضهم له على ما اذا الخ غير ظاهر اه (قوله وهو ذمى) الى الفصل في المغنى الا قوله وجوبا بل ندبا وقوله وفي الروضة الى الماتن (قوله ولا فضلية الخ) لانه لا تنفاه الا للاحق اه رشيدى (قوله بالم يشارك فيه) اى بالنسك اسنى ومغنى (قوله في ذلك) اى في منع دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الروضة واصلمها) عبارة النهاية نقل حتما لحرمة المحل وهو المعتمد وان ذكر في الروضة الخ (قوله نقل) عبارة المغنى لم يدفن هناك فان دفن ترك اه (قوله فلا يجزى ذلك فيه الخ) عبارة المغنى فلا يدفن فيه بل يغرى الكلاب على جيفته فان تأذى الناس بريحه وورى كالجيفة اه

اتجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة) يجوز ان يأخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقوه عليه مر (قوله لكن جرى على تفصيل الماتن الحاوى الصغير الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن الماتن وهو اوجه معنى وهو المعتمد

(وان مرض في غيره اى) الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) او خيف نحو زيادة مرضه (ترك) وجوبا بتقديما لا عظم الضررين (والا تعظم فيه) (نقل) وجوبا بالحرمة المحل وفي الروضة واصلمها عن الامام انه ينقل مطلقا وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه جرى مختصروها لكن جرى على تفصيل الماتن الحاوى الصغير وغيره وهو اوجه معنى (فان مات) فيه (وتعذر نقله) منه لنحو خوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتعذر نقل اما الحربى او المار تد فلا يجزى ذلك فيه لجواز اغراء الكلاب على جيفته فان اذى ريحه غيبت جيفته

﴿فصل أقل الجزية﴾ من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ (لكل سنة) للخبر الصحيح خذ من كل حالم أي محتمل (٢٨٤) دينار أو عدله أي مساوي قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقويم عمر الدينار

بأثنى عشر درهما لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا حد لاكثرها أما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضته مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في جميعه حيث وجب فلو مات أولم نذب عنهم الا اثناء السنة وجب القسط كما يأتي اما الحى فلا يطالب اثناء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه يطالب لولا ما طلب هنام من مزيد الرفق بهم لعلمهم يسلمون (ويستحب) وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب (للامام) عند قوتنا اخذ ما تقرر (عما كسته) أي طلب زيادة على دينار من رشيدولو وكلا حين العقد وان علم ان أقلها دينار (حتى) يعقد باكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أبي حنيفة فانه لايجزها الا بذلك بل حيث امكنته الزيادة بان علم أو ظن اجابتهم اليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن انهم لايجبونه لاكثر من دينار

﴿فصل أقل الجزية﴾ (قوله من غنى) إلى قوله ان اقتضته في المغنى لا قوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولا حد وإلى قول المتن ويستحب في النهاية (قوله دينار خالص الخ) والمراد به الميثاق الشرعى وهو يساوى الآن نحو تسعين نصفوا اكثر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن الميثاق الشرعى الربع والعبرة بالميثاق الشرعى زادت قيمته ونقصت اه ع ش (قوله فلا يجوز العقد الا به) قد يشكل مع او عدله الا ان يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتامل اه سم عبارة الاسنى والمغنى وظاهر الخبر ان أقلها دينار او ما قيمته دينار وبه اخذ البلقينى والمنصوص الذى عليه الاصحاب ان أقلها دينار وعليه اذا عقد به جاز ان يعتاض عنه ما قيمته دينار وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه اخر المدة اه (قوله وان اخذ قيمته) أي جاز اخذ قيمته اه ع ش (قوله وهو بفتح العين الخ) وفي المختار وقال الفراء العدل بالفتح ما عادل الشئ من غير جنسه والعدل بالكسر المثل نقول عندى عدل غلامك إذا كان غلاما يعدل غلاما فاذا اردت قيمته من غير جنسه ففتح العين ووربما كسرها بعض العرب فكانه غلط منهم اه وعليه فقول الشارح ويجوز كسرها مبنى على هذه اللغة اه ع ش (قوله وتقويم عمر الخ) مبتدا خبره لانها كانت الخ (قوله لاكثرها) أي الجزية (قوله بانقضاء الزمن) أي الحول اه مغنى (قوله حيث وجب) أي بان كانوا يبلادنا اه ع ش (قوله فلو مات) أي اثناء السنة اه رشيدى (قوله اولم نذب) من باب قتل اه ع ش (قوله كما يأتي) أي عن قريب (قوله فلا يطالب) أي فلا يجوز لنا ذلك اه ع ش (قوله وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب) لعلة محمول على ما سيذكره الشارح بقوله بل حيث امكنته الخ (قوله عند قوتنا) إلى قوله بل الاصحاب في النهاية (قوله اخذ ما تقرر) أي بقوله ولا حد لاكثرها اما عند ضعفنا الخ وقد يتوقف في الأخذ بان محل الجواز بالأقل حيث لم يرضوا باكثر وهذا لا ينافى استحباب المما كسة لاحتمال ان يجيبوا باكثر اه ع ش (قوله طلب زيادة) إلى قوله والمما كسة في المغنى لا قوله وإن علم المتن (قوله حين العقد) متعلق بما كسة (قوله وان علم) أي الوكيل أي ولا يقال ان تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للوكيل قاله الرشيدى والظاهر ان الضمير مطلق للعائد الشامل للعائد لنفسه والعائد لموكله (قوله ليخرج الخ) ولان الامام متصرف للمسلمين فينبغى ان يحتاط لهم اه مغنى (قوله لا بذلك) أي بالاربعة في الغنى وبدينارين في المتوسط اه ع ش (قوله وجبت) أي المما كسة عليه أي فلو عقد بأقل اثم وينبغى صحة العقد بما عقده لما تقدم من ان المقصود الرفق بهم تالفاهم في الاسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما امكن اه ع ش (قوله والمما كسة كما تكون) عبارة النهاية والمما كسة تكون عند العقدان عقدا الاشخاص فثبت عقد على شئ امتنع اخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذ ان عقد على الاوصاف كصفة الغنى او التوسط وحينئذ فيسن للامام او نائبه بما كستهم حتى ياخذ الخ وعبارة سم اعلم ان المما كسة تكون عند العقد وتكون عند الأخذ فالاولى ان بما كسه حتى يعقد عليه باكثر من دينار فان

﴿فصل أقل الجزية دينار لكل سنة الخ﴾ (قوله الا به) قد يشكل مع او عدله الا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتامل (قوله وجبت عليه) هل فائدة الوجوب الاثم بتركها حينئذ مع صحة العقد بالدينار او فساد العقد ايضا فيه نظر (قوله والمما كسة كما تكون في العقد كما ذكر تكون في الأخذ) اعلم ان المما كسة تكون عند العقد وعند الأخذ فالاولى ان بما كسه حتى يعقد عليه باكثر من دينار فان اجابه للاكثر وجب العقد به كالو اجاب اليه بدون ما كسة او علم انه يجيب اليه وان ابى وجب العقد له بدينار واما الثانية فعلى وجهين احدهما ان يعقد له بدينار ثم عند الاستيفاء بما كسه حتى ياخذ منه اكثر فهذا لا يجوز ويجب الاقتصار على اخذ ما عقده حتى لو عقد لفقير بدينار وصار في اخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على ان على الغنى اربعة دنائير والمتوسط دينارين

اجابه

فلا معنى للمما كسة لو جوب قبول الدينار وعدم جواز

اجبارهم على اكثر منه حينئذ والمما كسة كما تكون في العقد كما ذكر تكون في الأخذ بل الاصحاب وتبعهم المصنف إنما صدر وبذلك في الأخذ

أجابه لا أكثر وجب العقد به كالأجابه اليه بدون بما كسبه وان أبى وجب العقد له بدينار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما ان يعقد له بدينار ثم عند الاستيفاء بما كسبه حتى يأخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب الاقتصاد على اخذ ما عقده به حتى لو عقده لفقر بدينار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على ان على الغنى اربعة دنانير والمتوسط دنانيرين والفقر دينارا مثلا في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه إذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك دنانير فان عاد ووافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه وجب الفقير ما لم يثبت غناه او توسطه بطريقة الشرعي وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمل على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعبرة البجيرى والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقص والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلا قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله فحينئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر بيمينه الا ان تقوم بينة بخلافه او عدله مال وكذا من غاب واسلم ثم حضر وقال اسلمت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليه اي المتوسط والغنى فواضح والافليس له ان يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه عش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجاب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب الامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجز أخذ شيء من ائده عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشيخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اي اذا ما كسهم في العقد فيأخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) أي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه مغنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى التوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغنى (قوله ورجعه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حجر عليه بسفه (قوله كالفقة) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيما ان يملك بعد ما اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالفقة كقوله

والفقر دينارا مثلا في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه إذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك دنانير فان عاد ووافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه وجب الفقير ما لم يثبت غناه او توسطه بطريقة شرعية وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمل على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعبرة البجيرى والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقص والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلا قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله فحينئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر بيمينه الا ان تقوم بينة بخلافه او عدله مال وكذا من غاب واسلم ثم حضر وقال اسلمت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليه اي المتوسط والغنى فواضح والافليس له ان يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه عش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجاب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب الامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجز أخذ شيء من ائده عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشيخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اي اذا ما كسهم في العقد فيأخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) أي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه مغنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى التوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغنى (قوله ورجعه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حجر عليه بسفه (قوله كالفقة) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيما ان يملك بعد ما اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالفقة كقوله

بجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة إذ لا مواساة هنا ولا العرف

لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطهما باختلاف الابواب اما السفية فيمتنع عقده أو عقودليه باكثر من دينار فان عقدرشيدا باكثر ثم سفه اثناء الحول لزمه ما عقده فيما يظهر (٢٨٦) ترجيحه كما لو استاجر باكثر من اجرة المثل ثم سفه يؤخذ منه الاكثر كما هو واضح ثم رابت

قولي الاتي او حجر عليه بسفه تبعا لشرح المنهج ولو شرط على قوم في عقد الصلح ان على مترسطهم كذا وغنيهم كذا اجاز وان كثر (ولو عقدت باكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه) كن غن في الشراء (فان ابوا) من بذل الزيادة (فلا يصح انهم ناقضون) للعهد بذلك فيختار الامام فيهم ما ياتي (ولو اسلم ذمي) او جن (او مات) او حجر عليه بسفه او فلس كانت الجزية اللازمة له كدين آدمي في حكمه فتؤخذ من ماله في غير حجر الفلس ويضارب بها مع الغرماء فيه وإذا وقع ذلك بعد سنة او سنيين اخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا والارثان خلف وارثا ولو لا فتركته فيء فلا معنى لاخذ الجزية منها لانها من جملة الفاء فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي (ويسوى بينهما وبين دين الادمي على المذهب) لانها اجرة فان لم تف التركة بالكل ضاربهم الامام بقسط الجزية (او) اسلم

ولا العاقلة خلافا لظاهر ضابطه من عطاه كقوليه ولا العاقلة عن النفقة عبارة النهاية والاوجه ضبط الغنى والمتوسط هنا وفي الضيافة بالنفقة لا بالعاقلة ولا بالعرف اه محذوف (قوله لانه مختلف) ادل الضمير للغنى والمتوسط فنامل اه رشيد بن دينار من قول لشارح كما يصرح به الخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين رجوعه للعرف في الغنى والمتوسط (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى ممتنع فكان هذا مستثنى للمصلحة اه سم وقد منعان الروض والمغنى التصريح بصحة عقده بنفسه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم (قوله فيمتنع الخ) عبارة المغنى ومعلوم مما مر ان السفية لا يما كس هو ولا وليه لانه لا يصح عقده باكثر من دينار اه (قوله لزمه ما عقده الخ) ظاهره لزومه لسل عام اه سم (قوله فيما يظهر ترجيحه) اي من وجهين اه سم (قوله قولي الاتي) اي قبيل قول المصنف في خلال سنة (قوله من دينار) الى التنبيه في المغنى لا لقوله او حجر الى المتن وقوله او حجر عليه بسفه (قول المتن ثم علموا) اي بعد العقد اه مغنى (قول المتن لزمهم ما التزموا) اي في كل سنة مدة بقائهم اه عش (قول المتن فان ابوا) اي بعد العقد اه مغنى (قوله فيختار الامام الخ) عبارة المغنى فيبلغون المامن كما سياتي والثاني لا يوقع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد به وعلى الاول لو بلغوا المامن ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار اجبوا اليه كما لو طلبوه اولا اه (قوله او جن) او نبذ العهد اه مغنى (قوله او حجر عليه) الى المتن مجرد تاكيد لما علم من كلام المصحح السابق وفقير عجز عن كسب (قوله او فلس) اي بعد فراغ السنة على ما ياتي اه عش (قوله ولمذا وقع الخ) والاولى التفريع (قول المتن من تركته) اي في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومعنى (قوله فان كان) اي الوارث اه عش (قوله اخذ الامام من نصيبه بقسطه الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه واطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى ان لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم (قوله وسقط الباقي) اي حصة بيت المال اه مغنى ومعنى ذلك ان لو كان له بنت فلها نصف التركة يؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون فيئاعش (قوله ضاربهم) اي الغرماء (قوله او اسلم الخ) او نبذ العهد اه مغنى ما ذكرته اي انفاء في شرح او في خلال سنة (قوله وهو مشكل) عبارة النهاية وقول الشيخ في اسقاط شرح منهجه او سفه في غير محله اه (قوله

ولم لا فلس له ان ياخذ منهم ما زيادة على ما شرط في العقد (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى ممتنع فكان هذا مستثنى للمصلحة (قوله فان عقدرشيدا باكثر ثم سفه الخ) في العباب ولو قبل رشيد بن دينار ثم سفه فهل تلزمه الزيادة وجهان اه وظاهره ان القائل بالزيادة لا يخصها بعام السفه بل يوجبها لسل عام (قوله لزمه ما عقده به فيما يظهر ترجيحه) ظاهره لزوم عاقده به لكل عام (قوله او حجر الخ) فقي هو السقوط في المستقبل وهو ممنوع لان كلاما السفية والفلس من اهل الجزية (قوله اخذت جزيتهم من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي) هذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه فاطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله ايضا وسقط الباقي) كذا في شرح الروض (قوله او حجر عليه بسفه) ان اريد انه يؤخذ القسط ويسقط الباقي فلا وجه له لان السفية من اهل الوجوب فلا وجه للسقوط وان اريد مجرد تعجيل اخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آخرها فقيه نظر ثم اخذ القسط في الاثناء لا مقتضى له مع استمرار كونه من اهل الوجوب فليتامل ثم رابته الحق

اوجن او مات او حجر عليه بسفه (في خلال سنة فقسط) لما مضى يجب في ماله او تركته كالاجرة (تنبيه) ما ذكرته في الاكثر المحجور عليه بسفه هو ما في شرح المنهج وهو مشكل لانه ان اريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي اخر الحول المسمى ايضا لم يكن لاخذ القسط معنى او مع اخذ القسط من دينار للباقي فقيه نظر لانه لما التزم بالعقد اكثر منه وهو رشيد لم يسغ اسقاط

الاكثر نظير الاجرة كما مر انفا ولا يخرج على الخلاف في عقد هاللسفيه باكثر من دينار خلافا لمن قال به للفرق الواضح بين من هو عند عقدها رشيد ومن هو عنده سفیهة فالجواب ان اخذ القسط بالمعنى الاخير لما يتضح على التخيير المذكور وقد علمت ما فيه ولا ياتي هذا في المفلس على ما ياتي فيه لان الباقي يؤخذ منه بما عقده به ولو انما المسوغ لاخذ القسط منه انه الذي خص بيت المال بالقسمة فلم يحز لناظره تاخير قبضه ويصدق في وقت اسلامه يمينه اذا حضر وادعاه ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء بحصة ما مضى كذا نقله البلقيني عن نص الام وقال انه لم يرم من تعرض له ويظهر انه ان اراد بذلك سقوط ما بعد الحجر كان مبنيا على الضمير انه لا جزية على الفقير اما على الاصح فالجزية مستمرة عليه ولو انما المضارب للفوز من ماله بحصة ما مضى ثم رايت البلقيني قال في محل اخر قضية (٢٨٧) كلامهم انه لا يؤخذ منه القسط حينئذ وهو

الجاري على القواعد لكن نص في الام على الاخذ اه فافهم ان التردد انما هو في الاخذ حينئذ لا في السقوط وهو صريح فيما ذكرته والذي يتجه ما في الام وكون خلافه هو الجاري على القواعد ممنوع كيف وتأخير القسمة الى اخر الحول مضر بالغرماء وفوزهم بالكل مفوت لما وجب فكانت القسمة مع اخذ ما يخص قسط ما مضى هو القياس الجاري على القواعد لما فيه من الجمع بين الحقيين (وتؤخذ الجزية) ما لم تؤد باسم الزكاة (بأهانة فيجلس الآخذ ويقوم الذي ويطأ طيء رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب) بكفه مفتوحة (لهزمتيه) بكسر اللام والزاي وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين أي كلا منهما

الاكثر) الاولى اسقاط الزائد (قوله كما مر آنفا) أي قبيل قول المصنف ولو عقدت (قوله ولا يخرج) أي عقدر رشيد سفیهة بعده (قوله به) أي بالتخيير على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أي الاشكال المذكور (قوله على ما ياتي فيه) أي في المفلس انفا (قوله انه الذي الخ) خبر المسوغ والضمير للقسط (قوله ويصدق) أي قوله ولو حجر في المغنى (قوله ويظهر انه) أي البلقيني (قوله عليه) أي المفلس (قوله حينئذ) أي حين الحجر عليه بفلس (قوله والذي يتجه ما في الام) عبارة النهاية ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء حالا ان قسم ماله ولا فخر الحول اه وعبارة المغنى وحمل شيخنا الضم على ما اذا قسم ماله في اثناء الحول وكلام البلقيني على خلافه وهو حمل حسن اه (قوله وكون خلافه) أي خلاف ما في الام وهو ورد لكلام البلقيني (قوله وتأخير القسمة الخ) أي بدون رضا الغرماء (قوله وفوزهم) أي الغرماء (قوله لما وجب) أي لبيت المال (قوله هو القياس) الضمير للقسمة وتذكيره لرعاية الخبر (قوله بين الحقيين) أي حتى الغرماء وحق بيت المال (قوله الجزية) أي قوله ومن ثم نص في المغنى وكذا في النهاية الا قوله قال جمع من الشراح (قوله ما لم تؤد باسم الزكاة) أي ولا استقطت الا هاته قطعا اه معنى (قول المتن فيجلس الآخذ) بالمد أي المسلم اه معنى (قول المتن ويضعها) أي الجزية (قوله لاحدهما) أي الجانبين (قوله أي ماذكر) أي من الهيئته (قول المتن مستحب) أي لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سيأتي اه معنى (قول المتن فعلى الاول) أي الاستحباب اه محلي (قوله أي المسلم) أو الذمي (قوله وعلى الثاني) أي الوجوب (قوله لان كلا) من الذمي الوكيل والذمي الموكل (قول المتن باطله) بل تؤخذ خبره في كسائر الديون نهاية ومعنى قال عش قوله كسائر الديون معتمد اه (قوله نص في الام على اخذها الخ) قيل ولو اطاع عليه المصنف لاستشهد به اه عميرة (قول المتن اشد خطا) أي من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشراح فضلا عن وجوبها إشارة الى أن دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى الاستحباب اه سم عبارة المغنى من دعوى جوازها ودعوى وجوبها اشد خطا من دعوى استحبابها وكان القياس ان يقول اشد بطلانا ليطابق قوله باطله قال ابن قاسم وكانه اراد بالبطلان الخطا اه (قوله فيحرم فعلها) اقتصر عليه المغنى وزاد النهاية ان غالب على المتن تاذبه والا فتكره اه (قوله لما فيها) أي في فعلها على حذف المضاف (قوله راما استناد الاولين) وهم طائفة من اصحابنا الخراسانيين نهاية

التنبيه الملاحظ بالهامش (قوله اشد خطا) أي من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر لا من دعوى وجوبها كما توهمه بعضهم فاعترض بان الامر بالادكس وقول الشراح فضلا عن وجوبها إشارة الى أن دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى الاستحباب (قوله بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لا احتمال رفعه من ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ

ضربة واحدة وبحث الراغبين الا كنفاء بضربة واحدة لاحدهما قال جمع من الشراح ويقول له يا عدو الله ادحق الله (وكله) أي ما ذكر (مستحب وقيل واجب) لان بعض المفسرين فسر الصغار في الآية بهذا (فعلى الاول له توكيل مسلم) وذمى (بالاداء) لها (وحرالة) بها (عليه) أي المسلم (و) الله سلم (ان يضمنها) عن الذمي وعلى الثاني يمتنع كل ذلك لفوات الاهانة الواجبة حتى في توكيل الذمي لان كلامهم مرد بالاصحار (قلت هذه الهيئته باطله) إذ لا اصل لها من السنة ولا فعلها احد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص في الام على اخذها باجمال أي برفق من غير ضرر احد ولا نيله بكلام قبيح قال الصغار ان يجري عليهم الاحكام لان يضر بوا ويؤذوا (ودعوى استحبابها) فضلا عن وجوبها (اشد خطا والله اعلم) فيحرم فعلها على الاوجه لما فيها من الايذاء من غير دليل واما استناد الاولين الى ذلك التفسير فلا يس في محله إلا لو صح ذلك التفسير عنه صلى الله عليه وسلم او عن صحابي وكان لا يقال من قبل الراي وليس كذلك

بل هذا يقال من قبله ولذا افسره الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره بغير ذلك وهذا يندفع ما اشار اليه الشارح من التورك على المصنف في تشنيعه المذكور (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما مر في الاقل (للامام) او نائبه (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلا (ان يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم) او بلادنا كما اعتمدته الاذرعى وهو اوجه من نقل الزركشي خلافا وافرده (ضيافة من يربهم من المسلمين) ولو غنيا غير مجاهد للتابع وانقطاع سنده يحبره (٢٨٨) فعل عمر بقضيته ويظهر انه لا يدخل عاص بسفره لانه ليس من اهل الرخص بل ولا من كان

سفره دون ميل لانه حينئذ لا يسمى ضيفا وإن ذكر المسلمين قيد في النذب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لاهل النية خلافا لمن زعم انه للطارقين وإنما يشرط ذلك حال كونه (زائدا على اقل جزية) فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد من الجزية التملك ومن الضيافة الاباحة (وقيل يجوز منها) اى الجزية التى هي اقل لانه ليس عليهم غيرها ويرد بان هذا كالمما كسة (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط) اى عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر (لا فقير) فلا يجوز كما هو ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانها تتكرر فيعجز عنها (ويذكر) العاقد عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجالا و فرسانا) اى ركبانا واثرا الخيل لشرفها وذلك لانه اقطع للنزاع وانفى للغرر فيقول على كل غنى او متوسط جزية كذا وضيافة عشرة مثلا كل يوم او سنة مثلا خمسة رجالة فرسان او عليكم ضيافة

ومغنى (قوله) بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفعه مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه يقال من قبل الراى غاية ما يقتضيه ذلك هو التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الجزم بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح اه سم وقد يقال قد تقرر في الاصول ان ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم ولم يوجد عند اهله من الرواة فهو مقطوع بكذبه (قوله بغير ذلك) اى كما مر انفا (قوله في تشنيعه الخ) اى على ما في الحرر (قوله او نائبه) الى قوله وانقطاع سنده في المغنى والى قول المتن ولا يجوز في النهاية إلا قوله وانقطاع سنده ويظهر وقوله لانها تتكرر فيعجز عنها (قول المتن إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان اه سم (قوله شرط الضيافة الخ) اشارة الى تنازع يستحب وامكن في ان يشترط الخ واعمال الاول على مختار السكوفين (قول المتن ان يشترط عليهم الخ) ينبغى اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر اه سم (قوله او بلادنا) اى وانفردوا فى قرية اه مغنى (قوله لا يدخل عاص بسفره الخ) وعليه فالاخذ المسافر المذكور لا يحسب مما شرط عليهم بل الحق باقى جهتهم بطالبون به ويرجعون عليه بما اخذه منهم اه ع ش (قوله لانه ليس من اهل الرخص) انظر ما تعلق هذا بالرخص اه رشيدى وقد يجاب ان الغرض من اشتراط للمسافر كالرخص (قوله لانه حينئذ لا يسمى ضيفا) فيه نظر اه سم وقد يجاب ان الغرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لمن كان سفره دون ميل (قوله وان ذكر المسلمين الخ) عطف على قوله انه لا يدخل الخ (قوله بان هذا) اى المشروط اه ع ش وعليه فقوله كالمما كسة اى كالزائد بالمما كسة (قوله عند نزول الضيف الخ) اى ليلا او نهارا اه ع ش (قول المتن ويذكر) اى وجوبا اه ع ش (قوله العاقد) الى قوله واعترض في المغنى الا قوله واثرا الخيل لشرفها (قوله وذلك) اى وجوب ذكر العدد وقوله لانه اى ذكر العدد (قوله جزية) بالتونين (قوله وضيافة عشرة) اى عشرة انفس اه مغنى (قوله خمس) هو فى الموضوعين بتونين وانما حذف منه التاء لان المعدود مخذوف اى خمسة اضياف رجالة الخ اه رشيدى اى اولانه مؤنث اى خمس منها اى من العشرة انفس (قوله كل سنة مثلا) الاولى تقديمه على رجالة كذا (قوله يتوزعونهم الخ) عبارة المغنى ثم يوزعون فيما بينهم او يتحمل بعضهم عن بعض اه (قوله بانه) اى ذكر عدد الضيفان اى وجوبه (قوله انها) اى الضيافة (قوله ذكر عدد) الانسب ذكر العدد (قوله وذكر الرجالة الخ) اى واعترض ذكر الرجالة الخ (قوله اذ لا يتفاوتون) اى الرجالة والفرسان وكان الاولى التثنية (قوله ويرد الاول) اى من الاعتراضين (قوله بل هو) اى ذكر العدد (قوله والثانى)

التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه يقال من قبل الراى غاية ما يقتضى التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الاخذ بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح (قوله إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان (قوله ان يشرط عليهم الخ) ينبغى اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر (قوله لانه حينئذ لا يسمى ضيفا) فيه نظر (قوله ان يبين عددا ايام الضيافة فى الحول) عبارة كنز الاستاذ

ألف مسلم رجالة كذا و فرسان كذا اكل سنة مثلا يتوزعونهم فيما بينهم بحسب تفاوتهم فى الجزية واعترض ذكر العدد بانه بناء فى اصل الروضة على ضعف انها من الجزية اما على الاصح انها زائدة عليها فلا يشترط ذكر عدد وذكر الرجالة والفرسان بانه لا معنى له اذ لا يتفاوتون إلا بعلف الدابة وقد ذكره بعد ويرد الاول بمنع ما ذكره من البناء بل هو مبنى على الاصح ايضا كما جرى عليه مختصرو الروضة والثانى بان الآتى ذكر مجرد العلف والذى هنا ذكر عدد الدواب اللازم لذكر الفرسان واحدهذين لا يغنى عن الاخر كما هو ظاهر ويشترط فيما إذا قال على كل غنى او متوسط عدد كذا ولم يقل كل يوم ان يبين عدد ايام الضيافة فى الحول

مع ذكر قدر مدة الإقامة كما
 سيد كره (و) يذ كر (جنس
 الطعام والادام) كالبر
 والسمن وغيرهما بحسب
 العادة الغالبة في قوتهم وقد
 يدخل في الطعام الفاكة
 والحلوى لكن محل جواز
 ذكرهما إن غلبا ثم على
 الاوجه ويظهر ان اجرة
 الطبيب والخادم مثلهما في
 ذلك ومن صرح بان ذلك
 غير لازم لهم يحمل كلامه
 على ما إذا سكنت عنه اولم
 يعتد في محلتهم (وقدرهما)
 يذ كر ان (لكل واحد) من
 الاضياف (كذا) منها
 بحسب العرف ويفاوت
 بينهم في قدر ذلك لاصفته
 بحسب تفاوت جزيتهن
 وليس لضياف تكليفهم ذبح
 نحو دجاجهم ولا غير الغالب
 قيل لا معنى للواو في ولكل
 اه ويرد بان لها معنى كما افاده
 ما قدرته (و) يذ كر (علف
 الدواب) ولا يشترط ذكر
 جنسه وقدره فيكفي
 الاطلاق ويحمل على تن
 وحشيش بحسب العادة لا
 على نحو شعير نعم إن ذكر
 الشعير في وقت اشتراط بيان
 قدره ولا يجب عند عدم تعيين
 عدد دواب كل علف اكثر
 من دابة لكل واحد (و)
 يذ كر (منزل الضيفان)
 وكونه يدفع الحر والبرد
 (من كنيسة وفاضل مسكن)
 وبيت فقير

أي يرد الاعتراض الثاني (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان يبين عدد أيام
 الضيافة لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام اه سم (قوله كما سيد كره) أي بقوله ومقامهم
 (قوله كالبر) إلى قوله قيل في المغنى لا قوله على الاوجه إلى المتن (قوله في قوتهم) عبارة المغنى والمعتبر
 فيه طعامهم وادامهم نفيا للشيقة عنهم قال الماوردي فان كانوا يقتاتون الحنطة ويتادمون باللحم كان
 عليهم ان يضيفوهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتادمون بالالبان اضافوهم بذلك اه (قوله
 وقد يدخل في الطعام الخ) أي يدخل في الطعام في قوتهم ويذ كر جنس الطعام اه رشيدى (قوله لكن
 محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المغنى وفي ذلك تفصيل وهو ان كانوا ياكلونها غالبا في كل يوم
 شرط عليهم في زمانها بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التي لا تؤكل في كل يوم اه (قوله ان غلبا)
 الاولى التانيث (قوله ثم) أي في محلهم (قوله في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله ومن صرح بان ذلك
 غير لازم) عبارة الروض أي والمغنى ولا يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه سم (قوله بان
 ذلك) أي اجرة الطبيب والخادم غير لازم لهم أي الذمين (قوله على ما إذا سكنت عنه) أي فاذا ذكره
 الامام فيذكره بالشرط الذي في ذكر الطعام (قوله اولم يعتد) أي ما ذكر من الطبيب والخادم (قوله
 في محلتهم) الاولى إسقاط التاء كافي النهاية قال ع ش قوله في محلهم المراد بمحلهم قريتهم مثلا التي هم بها
 والمراد بعدم اعتياده في محلهم انهم لم يجروا عاداتهم باحضاره للريض منهم فان جرت عادتهم باحضاره
 لكونه في البلد او قريبا منها عرفا وجب احضاره اه ع ش (قول المتن ولكل واحد كذا) صريحه بالنظر
 لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الاجمال ثم التفصيل وهو مخالف للكلام غيره اه رشيدى (قوله منها)
 أي الطعام والادام (قوله ويفاوت بينهم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزية
 استحب ان يفاوت بينهم في الضيافة فيجعل على الغنى عشرين مثالا وعلى المتوسط عشرة ولا يفاوت بينهم في
 جنس الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم
 او عكسه خير المزدحم عليهم وإن كثرت الضيفان عليهم بدوا بالسابق لسبقه وإن تساوا اقرع بينهم وليكن
 للضيفان عريف يرتب أمرهم اه (قوله ولا غير الغالب) أي من أقواتهم اه مغنى (قوله قيل الخ) وافقه
 المغنى عبارة تولا معنى لاثبات الواو وعبارة المحرر وبقدر الطعام والادام فيقول لكل واحد كذا من الخبز
 وكذا من السمن اه (قوله ويرد بان لها معنى) إن كان مراد المعترض انه يكفي ان يقول وقدرهما لكل
 واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره مع انه يقتضي انه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر
 التفصيل والكلام في ذلك فليراجع عبارة الروض وقدرها لكل واحد انتهت اه سم (قوله ولا يشترط)
 إلى المتن في المغنى (قوله لا عن نحو شعير) عبارة المغنى ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التصريح به فان ذكره
 بين قدره اه (قوله نحو شعير) كقول اه ع ش (قوله ان ذكر الشعير) أي او نحوه اه مغنى (قوله علف
 اكثر) فاعل يجب (قوله وبيت فقير) أي وإن كان لا ضيافة عليه كما مر كان يقول وتجعلوا المنازل بيوت

ويذ كر عدداً أيام الضيافة وجوب الجماعة في الحول ولولم يذ كره وشرط ثلاثة أيام مثلاً عند قدوم قوم جاز
 اه (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان يبين عدد أيام الضيافة لأن بيان عدد
 أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الروض ولا
 يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه (قوله لاصفته) عبارة شرح الروض ولا يفاوت بينهم في حسن
 الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان اه (قوله قيل لا معنى للواو في ولكل) عبارة
 الروض وقدرهما لكل واحد اه (قوله ويرد بان لها معنى الخ) إن كان مراد المعترض بانه لا معنى للواو
 انه لا وجه لها لان المراد انه يذ كر قدر مال لكل والواو تنافي ذلك ولا تناسبه لم يندفع بهذا الرد لكن كان ينبغي
 الاعتراض على ذكر كذا لعدم الحاجة اليه على هذا (قوله ايضا ويرد بان لها معنى) ان كان مراد المعترض
 انه يكفي ان يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره

ولا يخرجون أهل منزل منه (٢٩٠) ويشترط عليهم إعلاء أبوهم ليدخلها المسلمون ركبانا كما شرطه عمر على أهل

الشام (و) يذكر
(مقامهم) أي مدة إقامتهم
(ولا يجاوز ثلاثة أيام)
أي لا يندب له ذلك لأنها
غاية الضيافة كما في
الاحاديث فان شرط
عليهم أكثر جاز وعن
الاصحاب انه يشترط
تزويد الضيف كفاية
يوم وليلة ولو امتنع قليل
منهم اجبروا او كلهم او
أكثرهم فناقضون وله
حمل ما أتوا به ولا يطالبهم
بعوض ان لم يمر بهم
ضيف ولا بطعام ما بعد
اليوم الحاضر ولو لم يأتوا
بطعام اليوم لم يطالبهم
به في العد كذا اطلقوه
وقضيته سقوطه مطلقا وفيه
نظر وإنما يتجه ان شرط
عليهم اياما معلومة فلا يحسب
هذا منها امالو شرط على
كلهم او بعضهم ضيافة
عشرة مثلا كل يوم فقوت
ضيافة القادمين في بعض
الايام فيحتمل ان يقال
يؤخذ بدله لاهل النية
ويحتمل سقوطها والا قرب
الاول والا لم يكن
لا شرائط الضيافة في هذه
الصورة كبير جدوى (ولو
قال قوم) عرب او عجم
(تودي الجزية باسم صدقة
لا جزية) وقد عرفوا
حكمها (فللام اجابتهم
اذا راي ذلك) ويضعف
عليهم الزكاة اقتداء بفعل
عمر رضي الله تعالى عنه ذلك

الفقراء اهرشدي (قوله ولا يخرجون) إلى قوله كذا اطلقوه في المغنى إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله أو
أكثرهم (قوله ولا يخرجون الخ) أي فلو خالفوا اثنوا والظاهر انه لا اجرة عليهم لمدة سكنتهم حيث كانت
بقدر المدة المشروطة اه ع (قوله اهل منزل منه) أي من منزله وإن ضاق اسنى ومغنى (قوله أبوهم) أي
ابواب دورهم لا ابواب المجالس (قوله مدة إقامتهم) أي إقامة الضيفان في الحول كدشرين يوما اه مغنى
(قول المتن ولا يجاوز) أي الضيف في المدة اه مغنى وعبرة سم كان المراد في الشرط اه وآليه يشير قول
الشارح أي لا يندب الخ (قول المتن ثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول والخروج اه ع (قوله لانه الخ) أي
الزمن المذكور (قوله فان شرط) إلى الفصل في النهاية (قوله انه يشترط) أي ندبا كما مر اه ع (قوله
ولو امتنع الخ) أي من الضيافة عبارة المغنى ولو امتنع من الضيافة جماعة اجبروا عليها فلو امتنع الكل فتولوا
فان قالوا انتقض عهدهم قاله محلى اه (قوله فناقضون) أي فلا يجب تبليغهم المامن كما ياتي في قول المصنف
ومن انتقض عهده بل بتخير الامام فيهم بين القتل والرق والمن والقداء على ما يراه اه ع (قوله وله حمل
ما أتوا به) عبارة المغنى ولضيفهم حمل الطعام من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة اه
وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه ما نصه وقد تشعر بان الضيف يملك الطعام وانه يتصرف فيه بغير
الاكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة
ما نصه نعم ضيف الذي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم اليه اتفاقا فله الارتحال به اه وقوته تعطى انه
يملكه بالتقديم اه (قوله ولا بطعام ما بعد اليوم) أي لا يطلب تعجيله منهم اه ع (قوله مطلقا) أي
عن التفصيل الآتي آنفا (قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته انه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه اه سم يحذف
(قوله فقوت) ببناء المفعول (قوله فيحتمل) إلى قوله ولا عبارة النهاية اتجه اخذ بدله لاهل النية لاسقوطها
اه (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه المطالبة في الحال والاجبار جدوى أي جدوى اه سم (قوله عرب)
إلى الفصل في المغنى إلا قوله قال البلقينى إلى المتن وقوله لا يقال إلى المتن (قوله حكمها) أي الزكاة أي وشرطها
مغنى واسنى (قول المتن فلا امام الخ) يفهم انه لا يلزمه الاجابة وهو كذلك بخلاف بذلهم الدينار نعم تلزمه
الاجابة عند ظهور المصلحة فيه لقوتهم وضعفناوا وغير ذلك إذا أبو الدفع الا باسم الصدقة اه مغنى (قول المتن
اجابتهم الخ) هذا إذا تيقنا وفاء هادينار وإلا فلا يجابوا ولو اقتضى إجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض
ما التزموه فانهم يجابون ولبعضهم ان يلتزم عن نفسه وعن غيره وغرضنا تحصيل دينار عن كل راس فيقول
الامام في صورة العقد جعلت عليكم صدقة او صدقة عليكم عليه او نحوه مغنى وروض مع شرحه (قول
المتن ويضعف) أي وجوبا اه ع (قوله بنو تغلب) بفتح المشاة فوق وبكسر اللام والنسبة اليها انغالي

مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع (قوله ولا يجاوز
ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط (قوله وله حمل ما أتوا به) عبارة الروض فرع لضيفهم حمل الطعام قال
في شرحه من غير اكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة انتهى وقد يشعر بان الضيف
يملك الطعام وانه يتصرف فيه بغير الاكل كالبيع فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة ما نصه
نعم ضيف الذي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به انتهى وقوته تعطى انه يملكه
بالتقديم (قوله أيضا وله حمل ما أتوا به) تنبيه هل يملك الضيف ما أحضر له من الطعام بوضعه بين يديه أو
بوضعه في فيه أو بغير ذلك وهل يجري عليه حكم الضيف في غير ذلك أو يفرق بينهما والظاهر الفرق بدليل
انه هنا له حمل ما أتوا بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيما أحضره له بغير الاكل كالبيع وكذا
يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة في ذلك نظر ويحتمل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الاكل
(قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته انه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه لكن ينزع فيه انهم لما ذكروا عدم
المطالبة قالوا بناء على ان الضيافة زائدة على الجزية وإنما يتجه هذا البناء على السقوط إذ لو لم يسقط صح
بناؤه ايضا على انها غير زائدة على الجزية إذ لا يفوت شيء فليتأمل (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه

مع من تصرف من العرب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وهم بنو تغلب وتوخ وبهراء وقالوا لا تؤدى الا كالمسلمين بالكسر

فابي فارادوا الحقوق بالروم فصالحهم على تضعيف الصدقة عليهم وقال هؤلاء حتى ابوالاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ابعرة شاتان و) من (خمس وعشرين) بعير (بنتا مخاض) ومن ست وثلاثين بنتا لبون وهكذا و) من (عشرين) (٢٩١) دينار ادينارو) من (ماتى درهم)

فضة (عشرة وخمس
المعشرات) المسقية بلامؤنة
والافعشرها المامر عن عمر
رضى الله عنه ويجوز غير
تضعيفها كتريعها على
ما يراه بل لو لم يف التضعيف
بقدر دينار لكل واحد
وجبت الزيادة الى بلوغ
ذلك يقينا كما انه لو زاد جاز
النقص عنه الى بلوغ ذلك
يقينا ايضا قال البلقيني ان
اراد تضعيف الزكاة
مطلقا وردت زكاة الفطر ولم
ار من ذكرها او فيما
ذكره وردت زكاة التجارة
والمعدن والركاز في الام
والتخضر تضعيفها او
مطلق المال الزكوى
اقتضى عدم الاخذ من
المعلوفة وهو بعيد ولم أره
انتهى والذي يتجه
التضعيف الا في زكاة الفطر
وهو ظاهر والافى
المعلوفة لانها ليست زكوية
الان ولا عبرة بالجنس
والالوجبت فيما دون
النصاب الا ترى (ولو وجبت
بنتا مخاض مع جبران) كما
في ست وثلاثين عند فقد
بنتي اللبون (لم يضعف
الجبران في الاصح) فياخذ
مع كل بنت مخاض شاتين

بالكسر على الاصل ومنهم من يفتح للتخفيف استنقالاتا الى كسرتين مع بقاء النسب وقوله وتروخ هو
بالثاء المثناة فوق وبالزيرى مخففة وقوله وبهر او في المصباح وبهراء مثل حراء قبيلة من قضاة و النسبة اليها
بهراني مثل نجراني على غير قياس وقياسه بهر او ي اه ع ش (قوله فابي) اى عمر رضى الله عنه اه ع ش
(قوله فصالحهم الخ) ولم يخالفه احد من الصحابة فكان ذلك اجماعا معنى راسنى (قول المتن فن خمسة ابعرة
شاتان) ومن عشرة اربع شياء ومن خمسة عشر ست شياء ومن عشرين ثمان شياء ومن اربعين من الغنم
شاتان ومن ثلاثين من البقر تديعان ومائتين من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون ولا يفرق فلا
ياخذ اربع حقا وخمس بنت لبون كما لا يفرق في الزكاة اه كذا قالاه وقال ابن المقرئ قلت وفيه نظر
اذ لا تشقيص هنا بخلاف ما هناك وهو الظاهر اه معنى (قوله ويجوز غير تضعيفها الخ) عبارة المعنى
والروض مع شرحه فان في قدر الزكاة بلا تضعيف او نصفها ان نصفها بالدينار يقينا لا ظنا كفى اخذه فلو
كثر او عسر عددهم لمعرفة الوفاء بالدينار لم يجز الاخذ بغلبة الظن بل يشترط تحقق اخذ دينار عن كل راس
ولا يتعين تضعيفها ولا تنصيفها فيجوز ترييعها وتخميسها ونحوهما على ما يرويه بالشرط المذكور اه (قوله
لوزاد) اى الضعيف على دينار (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث
امكنته الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة اه
سم (قوله قال البلقيني الخ) اى اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضعيف الزكاة بلا قيد ومن التصوير
بقولهم فن خمسة ابعرة الخ اه ع ش (قوله وهو ظاهر) اذ لا تجب على كافر ابتداء نهاية (قوله والافى
المعلوفة الخ) اى فلا ياخذ منها شيئا لا بمضاغة ولا عدمها اخذ من قوله والالوجبت الخ اه ع ش (قوله
لانه لو ضعف الخ) ولا نه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص اه معنى (قوله لضعف علينا
الخ) اى وهو ممنوع قطعاه معنى (قوله والخيرة فيه) اى الجبران اى في دفعه او اخذه وقوله هنا اى في الجزية
اى بخلافه في الزكاة فان الخيرة فيه للدافع ما لكان او ساعيا كما مر ثم رشيدى وع ش (قوله للامام) ويعطى
الجبران من النقي كايصرفه اذا اخذه الى النقي اه معنى (قول المتن ولو كان بعض نصاب الخ) وهل يعتبر
النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقير
والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثانى وهو كما بحثه بعض المتأخرين اه معنى (قوله المال
الزكوى) اى للكافر (قوله اذ لا يجب فيه شىء على المسلم) اى واثر عمر رضى الله تعالى عنه ورد في تضعيف
ما يلزم المسلم لا في ايجاب المالم يجب فيه شىء على المسلم اه معنى (قوله في الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة
بعشرين لغيره اخذ منه شاة ان ضعفنا اه معنى (قوله لا ناقل لا نأخذ الخ) فلو تلفت اموالهم قبل تمام

المطالبة في الحال والاجبار جدوى اى جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بنتا لبون) وهكذا قال في الروض
وياخذ من مائتين اى من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون قلت وفيه نظر اذ لا تشقيص انتهى (قوله بل
لو لم يف التضعيف بقدر دينار الخ) عبارة الروض فان في قدر الزكاة اى بلا تضعيف او نصفها بالدينار
يقينا لا ظنا كفى اخذه اه (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنته
الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة (قوله ولو كان
بعض نصاب) قال في شرح الروض وهل يعتبر النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب
الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار الغنى والفقير والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثانى اه
(قوله لا ناقل لا نأخذ الخ) فلو تلفت اموالهم قبل تمام (قوله لا ناقل لا نأخذ الخ) فلو تلفت اموالهم قبل تمام
الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للمرد الشرعى وهو دينار عن كل واحد فيه نظر ولا يبعد ان الامر

او عشرين درهما لانه لو ضعف اخذ الضعف علينا فيما اذ اردناه اليهم والخيرة فيه هنا للامام دون المالك نص عليه
(ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يجب قسطه في الاظهر) اذ لا يجب فيه شىء على المسلم ومن ثم يجب القسط
في الخلطة الموجهة للزكاة لا يقال يارم عليه بقاء سرهم بل اجزى لا ناقل لا نأخذ الخ لا نظر هنا للاشخاص بل لجموع الحاصل هل ينفى برقسهم

الحول هل تستمر صحة العقود يرجع للرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظروا لا يبعد ان الامر كذلك
 اه سم (قوله هل بني برؤسهم) اي بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله كما تقرر) اي في شرح وخمس المعشرات
 (قول المتن ثم الماخوذ) اي باسم الزكاة مضعفا وغير مضعف جزية بالرفع على الجزية اه مغني (قول المتن
 فلا يؤخذ) اي نبي (قول المتن من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة وخنثى بخلاف الفقير مغني
 وروض مع شرحه (قوله اجيبوا) اي وجوب باه ع ش (قوله اجيبوا) ولا ينافي هذا ما مر من انها لو عقدت
 باكثر من دينار ثم علموا جواز دينار لزومهم ما التزموا لان الزيادة هنا في مقابلة الاسم وقد اسقطوه اه مغني
 وفي سم بعد ذلك كرمثله عن شرح الروض ما نصه وقضيته انهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة
 الاسم فليراجع ثم هل تحتسج اجابته لتجديد عقد اه اقول والاول ظاهر والاقر في الثاني عدم
 الاحتياج والله اعلم

﴿فصل في جملة من احكام عقد الذمة﴾ (قوله في جملة) الى قول المتن أو أسلم في النهاية (قول المتن يلزمنا
 الكف) أي الانكفاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم اه رشيدى ويصرح بذلك تصوير شرح
 المنهج الكف بقوله بان لا تتعرض لهم نفسا وما لا وسائر ما يقرون عليه كخمر الخ (قوله نفسا) الى قوله اما
 عند شرط في المغني لا افوله وائر الى المتن وقوله والحق الى المتن (قوله كخمر وخنزير) إنما افردهما
 بالذكر مع دخولهما في الاختصاص لان لهما قيمة عندهم اولدفع ما يتوهم من منعهم إظهارهما من عدم
 لزوم الكف عن التعرض لهم فيهما اه ع ش (قوله او انتقصه) اي احتقره بضرب او شتم او غيرهما هو
 وما بعده تفصيل لبعض افراد الظلم فهو من عطف الخاص على العام كافي ع ش وإن كان باو اه بحيرى
 (قوله فانا حجيجه) اي خصمه لمخالفته لشريعتي من وجوب عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر
 والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذمي اه بحيرى عن القليوبي (قول المتن نفسا وما لا) منصوبان
 على التمييز من الكف وحذف من قوله وضمان ما نتلفه لدلالة ما سبق والتمييز اذا علم جاز حذفه ولا يجوز
 ان يكون الكف وضمان من تنازع العاملين لانك اذا عملت الاول منهما اضمرت في الثاني فيلزم وقوع
 التمييز معرفة وإن عملت الثاني لزم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضعيف اه مغني اقول ولعمل
 الثاني هو مختار البصريين كافي الكافية واكثر استعمالا كما في شرحه للفاضل الجامى (قوله ورد الخ) عطف
 على الكف (قوله ورد ما ناخذ الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه واحترز بالمال عن الخمر والخنزير
 ونحوهما فن اتلف شيئا من ذلك لاضمان عليه سواء اكانوا اظهروه ام لا لكن من غصبه يجب عليه رده عليهم
 ومؤنة الرد على الغاصب ويعصى بالتلاف ما لا ان اظهره وهاو تراق الخمر على مسلم اشترها منهم وقبضها ولا
 ثمن عليه لهم لانهم تعدوا باخراجها اليه ولو قضى الذمي دين مسلم كان له عليه بثمانه خمر او نحوه حرم على المسلم
 قبوله إن علم انه ثمن ذلك لانه حرام في عقيدته والا لزمه القبول اه (قوله لان ذلك) اي ما ذكر من الضمان
 والرد (قوله كما افادته آيتها) انظر وجه الافادة فيها اه رشيدى اقول وجهها المغني بان الله تعالى غياقتاهم
 بالاسلام او ببذل الجزية والاسلام يعصم النفس والمال وما الحق به فكذا الجزية اه (قوله وائر
 الاولين) اي اهل الحرب اه ع ش (قوله لانه يلزمنا الذب عنها) اي عن دارنا ومنع الكفارة من طرقها
 اه مغني (قوله لم يلزمنا الدفع عنهم) اي دفع غير المسلم اخذنا من قوله الاتي فان اريد الخ سيد عمر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال في الروض ولا تؤخذ من مال صبي ومجنون وامرأة
 قال في شرحه وخنثى بخلاف الفقير اه (قوله اجيبوا) قال في شرح الروض لان الزيادة أثبتت لغير الاسم
 فان رضوا بالاسم وجب إسقاطها اه وقضيته انهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة الاسم
 فليراجع (قوله ايضا اجيبوا) هل يحتاج حينئذ لتجديد عقد

﴿فصل يلزمنا الكف عنهم الخ﴾ (قوله فان كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله
 السابق والذمة والاسلام انه لا يلزمنا حينئذ دفع اهل الاسلام وقد يقتضى عدم لزوم ذلك جواز تعرضنا لهم

أولا كما تقرر (ثم الماخوذ
 جزية) حقيقة فيصرف
 مصر فها كما أفهمه قول عمر
 السابق ورضوا بالمعنى (فلا
 تؤخذ من مال من لا جزية
 عليه) ولو زاد المجموع على
 أقل الجزية فسألو الإسقاط
 الزيادة وإعادة اسم الجزية
 أجيبوا

﴿فصل في جملة من احكام
 عقد الذمة﴾ (يلزمنا) عند
 إطلاق المقعد عند الشرط
 أولى (الكف عنهم) نفسا
 وما لا ورضوا اختصاصا
 وعما معهم كخمر وخنزير
 لم يظهره الخبر ابي داود
 ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه
 أو كلفه فوق طاقته أو اخذ
 منه شيئا بغير طيب نفس فانا
 حجيجه يوم القيامة (وضمان
 ما نتلفه عليهم نفسا وما لا)
 ورد ما ناخذ من اختصاصاتهم
 كالسلم لان ذلك هو فائدة
 الجزية كما افادته آيتها (ودفع
 اهل الحرب) والذمة
 والاسلام وائر الاولين
 لانهم الذين يتعرضون لهم
 غالبا (عنهم) إن كانوا ابدارنا
 لانه يلزمنا الذب عنها فان
 كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا
 الدفع عنهم إلا ان شرطوه
 علينا

أو انفردوا بجوارنا والحق بدارنا دار حرب فيها مسلم فإن أريد أنه يلزم من ادفع المسلم عنه أو أنه (٣٩٣) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع

عنهم فمقرب أو دفع الحربين
عنهم بخصوصهم فبعيد جدا
والظاهر أنه غير مراد (وقيل
أن انفردوا ولم يلزمنا الدفع
عنهم) كالألزامهم الذب
عنا والأصح أنه يلزمنا الدفع
عنهم مطلقا حيث أمكن
لأنهم تحت قبضتنا كاهل
الاسلام أما عند شرط أن
لا نذب عنهم فإن كانوا معنا
أو بمحل إذا قصدوهم مروا
علينا فسد العقد لتضمنه
تمكين الكفار منا وإلا فلا
(ونمنعهم) وجوبا (أحداث
كنيسة) وبيعة وصومعة
للتعبد ولو مع غيره كنزول
المارة (في بلد أحداثنا)
كالبصرة والقاهرة (أو اسلم
أهله) حال كونهم مستقلين
ومتغلبين (عليه) بأن كان
من غير قتال ولا صلح كاليمين
وقول شارح والمدينة فيه
نظر لأنهم من الحجاز وهم
لا يمكنون من سكنه مطلقا
كأمر وذلك لخبر ابن عدي
لاتبني كنيسة في الاسلام
ولا يحدد ما خرب منها
وجاء معناه عن عمر وابن
عباس رضي الله عنهم ولا
مخالفة لها ويهدم وجوبا
ما أحدثوه وإن لم يشرط
عليهم هدمه والصلح على
تمكينهم منه باطل وما وجد
من ذلك ولم يعلم أحداثه بعد
الأحداث أو الاسلام أو

(قوله أو انفردوا إلخ) أي وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه رشدي (قوله بجوارنا) بكسر الجيم
وضمها والكسر انفتح كما في المختار اه ع ش (قوله فيها مسلم) أي فتمنعهم عنهم ومن يتعرض لهم بأذى
يصل إلى المسلم وظاهره وإن اتسعت أطر دار الحرب اه ع ش (قوله فإن أريد إلخ) أي من الإلحاق
اه ع ش (قوله عنهم بخصوصهم) أي الذميين بدار الحرب (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي وإنما المراد
ما قدمنا من منع المسلم عنهم ومنع من يتعرض إلخ اه ع ش (قول الماتن يلد) أي بجوار دار الاسلام كما قيده
في الروضة اه مغني (قوله كالألزامهم الذب إلخ) أي عند طروق العدو لنا اه مغني (قوله مطلقا) أي
سواء كانوا بدارنا أو بجوارها (قوله أما عند شرط) محترز قوله عند إطلاق العقد إلخ (قوله أو بمحل إذا)
هذا صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قول شرح الروض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا
أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه سم ولك أن تمنع المخالفة بأن
المراد كما يفيد السياق أو بمحل بجوارنا (قوله إذا قصدوهم) أي قصد أهل الحرب بسوء الذميين الكافرين
في هذا المحل (قوله وجوبا) إلى قول الماتن أو أسلم في المغني إلا قوله ولو لمع غيره (قول الماتن كنيسة) وبيت
نار للنجوس اه مغني (قوله وبيعة) بالكسر للنصارى مختار اه ع ش (قوله وصومعة) كجوهرة بيت
للنصارى اه قاموس (قوله حال كونهم مستقلين إلخ) عليه ويجوز جعل على المصاحبة أي أو اسلم أهله
معها أي مصاحبين له وكأثنين فيه أو بمعنى في أي كأثنين فيه فليتامل اه سم (قوله كاليمين) إلى قوله قال
الزركشي في النهاية إلا قوله وذلك إلى وإن لم يشرط وقوله ومر إلى أمما بنى وقوله فقط (قوله وقول شارح
إلخ) تبع المغني هذا الشارح ثم رأيت في الروضة كالمدينة والين انتهى ويحجب عن نظر الشارح بأن
دخولها في هذا القسم المقتضى ثبوت هذا الحكم لا ينافي في اختصاصها بمحكم آخر وهو منع سكنها لاسيما وهذا
المنع إنما كان في آخر الاسلام وتحقق العدل بالحكم الأول في بدء الاسلام قبل منع السكنى اه سيد عمر عبارة
ع ش وقد يحجب بأن مراده التمثيل به لما اسلم أهله عليه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من
الإقامة فيه اه وعبارة الرشدي وقد يقال أن المراد التمثيل لأصل ما اسلم أهله عليه من قطع النظر عن
الأحداث وعدمه اه (قوله مطلقا) أي أحدثوا كنيسة ونحوها م لا (قوله لخبر ابن عدي لاتبني إلخ)
عبارة المغني لما رواه أحمد بن عدي عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاتبني إلخ (قوله وجاء معناه
عن عمر إلخ) عبارة المغني وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا
أنهم لا يبنون في بلادهم ولا فمأخوذ لهادير أو لا كنيسة ولا صومعة راهب ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس
ولا يخالف لهما من الصحابة اه (قوله لهما) أي عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله والصلح إلخ)
عبارة المغني ولو عاقداه الإمام على التمكن من أحداثها فالعقد باطل اه (قوله وما وجد) إلى قول الماتن
وإن أطلق في المغني إلا قوله بعد الأحداث إلى قوله يبق وقوله وكذا إلى قوله أما ما بنى وقوله فقط وقوله ومر
الجواب عنه في مصر (قوله بعد الأحداث أو الاسلام) نشر على ترتيب اللف وقوله أو الفتح أي عنوة الاتي
وقدمه إلى هنا مجرد الاختصار (قوله في الصلح) أي في صورتي الفتح صلحا (قوله كمصر) أي القديمة ومثلها
في الحكم المذكور مصرنا الآن لأنها وإن لم تكن موجودة حالة الفتح فأرضها المنسوبة إليها للغائمين فيثبت
لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة
الآن اه ع ش وبأني عن سم ما يوافقه ومر في الشارح ما يخالفه ويشير إليه بقوله الاتي ومر

لكن جواز تعرضنا منادى لمقصود عقد الذمة وما يفهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم بدار الحرب قوله
الاتي فإن أريد إلخ (قوله أو بمحل إلخ) وهو صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قوله في شرح الروض بخلاف
ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يمر بنا أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا اه أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط
(قوله أو اسلم أهله عليه) أي مصاحبين له وكأثنين فيه أو بمعنى في أي كأثنين فيه فليتامل (قوله يقينا) تقييد

الفتح يبق لاحتمال أنه كان بيرية أو قرية واتصل به العمران وكذا يقال فيما يأتي في الصلح ومر في القاهرة ماله تعلق
بذلك مع الجواب عنه أما ما بنى من ذلك لنزول المارة فقط ولو منهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كمصر

على ما مروى بلاد المغرب (لا يحدونها (٢٩٤) فيه) أي لا يجوز تمكينهم من ذلك ويجب هدم ما أحدثوه فيه لأن المسلمين ملكوها بالاستيلاء

(ولا يقرون على كنيسة كانت فيه) حال الفتح بقينا (في الأصح) لذلك قال الزركشي وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر والعراق لانهما فتحا عنوة انتهى ومر الجواب عنه في مصر والمنهدة ولو بفتحنا أي قبل الفتح فيما يظهر لا يقرون عليها قطعاً (أو فتح صلحا بشرط الأرض لنا وشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (لهم جاز) لأن الصلح إذا جاز بشرط كل البلد لهم فبعضها أولى ولهم حينئذ ترميمها وقضية قوله وابقاء منع الأحداث وهو كذلك وليس منه إعادتها وترميمها ولو بآلة جديدة ونحو تطينها وتويرها من داخل وخارج وقضيته أيضا منع شرط الأحداث وبه صرح الماوردي ونقل عن الروياني وغيره جوازها وبقائه وحمله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة قالوا لا فلا وجه له ورد بان الوجه إطلاق الجواز (وان أطلق) شرط الأرض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالأصح المنع) من إبقائها وإحداثها فتهدم كلها لأن الإطلاق يقتضي صيرورة جميع الأرض لنا ولا يلزم من بقاءهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلمون وقد يخفون عبادتهم (أو)

الجواب عنه في مصر (قول على ما مر) أي قبل فصل الأمان أن مصر فتحت عنوة وقبل صلحا اه (قول المتن لا يحدونها الخ) وكلا يجوز إحداثها لا يجوز إعادتها إذا انتهت اه (قول حال الفتح الخ) تقييد لمحل الخلاف وسيدكر محترزه بقوله والمنهدة الخ (قول قال الزركشي الخ) عبارة المغنى وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قول فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد اه سم (قول ومر الجواب عنه) أي قبل فصل الأمان اه سم (قول والمنهدة) أي والم لم يعلم وجوده حال الفتح اخذ من قوله المار بقينا (قول والمنهدة الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في القائمة عند الفتح أما المنهدة أو التي هدمها المسلمون فلا يقرون عليها قطعاً (تنبيه) لو استولى أهل حرب على بلدة أهل ذمة وفيها كنائسهم ثم استعدناهم عنوة أجرى عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء أهل حرب قاله صاحب الوافي واستظهره الزركشي (قول المتن جاز) المراد به عدم المنع إذا جواز حكم شرعي ولم يرد الشرع بجواز ذلك نبه عليه السبكي اه مغنى (قول لأن الأصح) إلى قوله وبه صرح في النهاية (قول وليس منه) أي من الأحداث اه ع ش (قول ولو بآلة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقدمة وحدها اه نهاية وقال في المغنى والروض مع شرحه ولهم ترميم كنائس جوزنا لابقائها إذا استهدمت لانها بمقاة فترمم بماتهدم لا بالآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه انها ترمم بالآلة الجديدة اه (قول ونحو تطينها الخ) وليس لهم توسيعها لأن الزيادة في حكم كنيسة محدثة متصلة بالاولى اه مغنى وروض مع شرحه (قول وتويرها) عطف مغاير اه ع ش (قول منع شرط الأحداث) أي منهم علينا سواء ابتداء من جانبهم وواقفهم الامام او عكسه اه ع ش (قول وبه صرح الخ) عبارة النهاية وهو كذلك إن لم تدع له ضرورة والاجاز اه (قول وحله الزركشي الخ) اعتمده النهاية كأم (قول رد الخ) عبارة المغنى ومقتضى التعليل الجواز مطلقا وهو الظاهر اه (قول شرط الأرض) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ولا يلزم إلى المتن (قول وسكت عن نحو الكنائس) أي فلم يذكر فيه ابقائه ولا عدمه اه مغنى (قول المتن قررت الخ) ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كخمر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم ويمنعون من إيواء الجاسوس وتبليغ الاخبار وسائر ما تنضرر به في ديارهم مغنى وروض مع شرحه وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه لا قوله ويمنعون الخ مانعه وظاهر صنيعه أنهم يمتنعون من ذلك فيما تقدم اه أي كإسبات التصريح بذلك (قول المتن ولهم الأحداث الخ) هل يشترط لصحة الصلح مع شرط الأحداث تعيين ما أحدثوه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو

لمحل الخلاف (قول وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد (قول ومر الجواب عنه) أي قبل فصل الأمان (قول وليس منه إعادتها وترميمها ولو بآلة جديدة ونحو تطينها وتويرها الخ) في الروض وشرحه ولهم عمارة أي ترميم كنائس جوزنا لابقائها إذا استهدمت فترمم بماتهدم لا بالآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه انها ترمم بالآلة الجديدة قال في الأصل ولا يجب إخفاؤها فيجوز تطينها من داخل وخارج لإحداثها فلوانهدمت الكنائس المبقاة ولو بهدمها لتعديا خلافا للفقار في إعادتها وليس لهم توسيعها اه (قول ولو بآلة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقدمة وحدها مر (قول ونقل عن الروياني وغيره جوازه) جزم به الروض (قول وحله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة) كتب عليه مر (قول ولهم الأحداث في الأصح) زاد في الروض وشرحه ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كخمر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم بشرط أن تكون الأرض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الأحداث في الأصح) لأن الأرض لهم

بشرط أن تكون الأرض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الأحداث في الأصح) لأن الأرض لهم يكنى

(تنبيه) ما فتح من ديار الحرمين بشرط ما ذكر لو استولو اعليه بهد كبيت المقدس كان عمر رضى الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا وابق لهم الكنائس ثم استولو اعليه ففتح صلاح الدين بن ايوب كذلك ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشروط الاول لانه بالفتح الاول صار دار اسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم ومرفى فصل الامان ماله تعلق بذلك أو بالشروط الثاني لان الاول نسخ به وان لم تصدر دار كفر كل محتمل لكن الوجه هو الاول وعجيب من افتى بما وافق (٢٩٥) الثاني ومعنى لهم هنا وفي نظائره الموهمة

حل ذلك لهم واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط لانه من جملة المعاصي في حقهم أيضا لانهم مكلفون بالفروع ولم ينكر عليهم كالكفر الاعظم لمصلحتهم بتمكينهم من دارنا بالجزية ليسلبوا او يامنوا ومن هنا غلط الزركشى وغيره جمعا توهموا من تقرير الاصحاب لهم في هذا الباب على معاص انهم غير مكلفين بها شرعا وهو غفلة فاحشة منهم لاذفرق بين لا يمتنعون ولهم ذلك اذ عدم المنع اعم من الاذن الصريح في الاباحة شرعا ولم يقل بها احد بل صرح القاضي ابو الطيب ان ما يخالف شرعا لا يجوز إطلاق التقرير عليه وإنما جاء الشرع بترك التعرض لهم والفرق ان التقرير يوجب فوات الدعوة بخلاف ترك التعرض لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة اهـ ولكون ذلك معصية حتى في حقهم ايضا افتى السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا لايحار نفسه للعمل

يكفي الاطلاق فيه نظر الذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالكبر والصغرا هـ ش (قوله ما فتح) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله كان عمر الى ثم فتح وقوله ومرفى الى او بالشروط وقوله وعجيب الى ومعنى لهم (قوله كذلك) اى صلحا على ان الارض لنا الخ (قوله ثم فتح الخ) عطف على قوله استولو اعليه (قوله لكن الوجه) قدمنا عن المغنى ما يوافقه (قوله هو الاول) اى ان العبرة بالشروط الاول اهـ ش (قوله ومعنى لهم) الى قوله ايضا في المغنى (قوله هنا) اى في قول المصنف ولهم الاحداث الخ (قوله حل ذلك) اى احداث نحو الكنيسة فلا يباين عليه في الآخرة وقوله واستحقاقهم له اى فيجوز للامام الاذن لهم فيه بياهم بالمنع منه (قوله عدم المنع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم المنع منه فقط) اى عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفتيهم به اهـ نهاية (قوله فقط لانه الخ) عبارة المغنى عن السبكي وليس المراد انه جائز بل هو من جملة المعاصي التي يقررون عليها كشرب الخمر ولا نقول ان ذلك جائز اهـ (قوله ومن هنا) اى من اجل ان معنى لهم هنا وفي نظائره عدم المنع منه فقط (قوله في هذا الباب) اى باب الجزية (قوله وهو) اى هذا التوهم (قوله منهم) اى الجمع المذكور (قوله الصريح الخ) صفة كاشفة الاذن (قوله ان ما يخالف الخ) اى بان ما الخ (قوله انتهى) اى كلام القاضي (قوله وليكون ذلك) اى نحو احداث الكنيسة (قوله افتى السبكي) الى قوله وانتصر في المغنى (قوله لا يجوز لحاكم) عبارة المغنى عن السبكي لا يحل للسلطان ولا للقاضي ان يقول لهم افعلوا ذلك اهـ (قوله فسخطناه) اى الاجار المذكور (قوله ثم اختار) اى السبكي من كل ترميم وإعادة اى لنحو كنيسة مطلقا اى سواء استحققت الابقاء ولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المغنى فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز للمسلم دخول كنائس اهل الذمة الا باذنتهم ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كانت وهى لا تنفك عن ذلك حرم هذا اذا كانت بما يقررون عليها ولا اجاز دخولها بغير اذنتهم لانها واجبة الازالة وغالب كنائسهم الان بهذه الصفة اهـ (قوله معظمة) احتراز عن الصورة المنقوشة في الاحجار المقروشة (قوله ما فتح) الى قوله على المعتمد في المغنى لا قوله ولا يشترط الى او على انه (قوله او على انه لنا) اى او فتح صلحا على ان الارض لنا (قوله وللإمام رده) خبر ما فتح الخ (قوله وتؤخذ الجزية) عبارة المغنى فالماخوذ منهم اجرة لان ذلك عقد اجارة فلا يسقط باسلامهم ولا يشترط فيه ان يبلغ دينار او الجزية باقية فنجب مع الاجرة اهـ (قوله لانه) اى الخراج (قوله لا تسقط الخ) خبر ثان لان فكان الاول التذكير (قوله من ارض نحو صبي) اى من لاجزية عليه كجنون وامرأة وخشئ اهـ معنى (قوله ولهم الاجار) لان المستاجر يؤجر اهـ معنى (قوله لا نحو البيع) اى بما يزيل الملك كالهبة (قوله ولا يشترط الخ) اى فى رده اليهم بخر اج معين (قوله او على انه) اى ما فتح صلحا الخ وهذا عطف على قوله او على انه لنا الخ وكان الانسب تقدمة على قوله والارض التى الخ (قوله كل سنة) يعنى يؤدونه كل سنة (قوله صح) اى الصلح المذكور (قوله واجريت عليه) اى الخراج الماخوذ احكامها اى الجزية فيصرف مصرف النوى ولا يؤخذ من ارض صبي وجنون وامرأة وخشئ اهـ معنى (قوله وان لم يزرعوا) اى الارض (قوله فان اشترها) او اتبها اهـ معنى (قوله صح) اى وعليه الثمن والاجرة اهـ معنى (قوله

فيه فان رفع النوا فسخطناه ثم اختار لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وإعادة مطلقا وانتصر له ولده ولا يجوز دخول كنائسهم المستحقة الابقاء الا باذنتهم مالم يكن فيها صورة معظمة (تنمية) ما فتح عنوة أو على أنه للإمام رده عليهم بخر اج معين يؤدونه كل سنة وتؤخذ الجزية معه لانه اجرة لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من أرض نحو صبي ولهم الاجار لا نحو البيع ولا يشترط بيان المدة بل يكون مؤبدا كما هو في أرض العراق والارض التي عليها خراج لا يعرف اصله محكم بحل أخذه لاحتمال انه وضع بحق كما تقرر أو على انه لهم بخر اج معلوم كل سنة يفى بالجزية عن كل حال منهم صح وأجريت عليهم اكها بها فؤخذ وان لم يزرعوا ويسقط باسلامهم فان اشترها أو استأجرها مسلم صح

والخراج على البائع والمؤجر (وينون) (٣٩٦) وإن لم يشترط منهم في عقد الذمة على المعتد (وجو) وأقول ندباً من رفع بناء لهم ولو

لخوف سراق يقصدونهم فقط على الأوجه (على بناء جار مسلم) وإن كان في غاية القصر وقدر على تعليته من غير مشقة نعم بحث البلقيني تقييده بما إذا اعتيد مثله للسكنى والالم يكلف الذمي النقص عن أقل المعتاد وإن عجز المسلم عن تنعيم بنائه وذلك لحق الله تعالى وتعظيم لدينه فلا يباح برضا الجار أما جار ذمي فلا منع وإن اختلفت ملتهما على الأوجه وخرج برفع شراؤه لدار عالية لم تستحق الهدم فلا يمنع الالم من الاشراف منها كصبيانهم فيمنع من طلوع سطحها إلا بعد تحجيرها كما قاله الماوردي وغيره ونزع فيه الأذرعى بانه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء وبجواب بانه لمصلحة فلم ينظر فيه لذلك وله استجارها أيضاً وسكنها لكن ياتى ما تقرر عن الماوردي هنا أيضاً كما هو ظاهر وتردد الزركشى في بقاء وشها لأن التعلية من حقوق الملك والروشن لحق الاسلام وقد زال وقضية كلامهم بقاؤه لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا نسلم أن التعلية من حقوق الملك لا غير بل هي من حقوق

على البائع (الخ) أى باق عليهم إلا نه جزية اه سم (قوله) وإن لم يشترط (إلى قوله) والأوجه في النهاية إلا قوله على المعتد وقوله فقط (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحو منعم أن تعين الرفع طريقاً في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز اه سم (قول الماتن على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء على من يهدم والجواب أن المتجه أنه يهدم لأنه صدق عليه أعلا بناء ذمي على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذمي بنقصه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه اه سم بحذف (قوله) وإن كان (إلى قوله) ولا نسلم في المغنى إلا قوله كما قاله إلى وله استجاره وقوله لكن ياتى وتردد (قوله) وقدر (إلى المسلم) (قوله) نعم بحث البلقيني) عبارة النهاية نعم يتجه كما قاله البلقيني اه وعبارة المغنى ومحل المنع كما قال البلقيني إذا كان بناء المسلم بما يعتاد في السكنى فلو كان قصيراً لا يعتاد فيها لانه لم يتم بناؤه أو لانه هدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذمي من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى اه (قوله) وإن عجز المسلم (الخ) غاية في قوله لم يكلف الذمي (الخ) (قوله) وذلك (راجع إلى ما في الماتن) (قوله) أما جار ذمي (الخ) يحترز قول المصنف مسلم (قوله) شراؤه (الخ) وكذا ما بنوه قبل تملك بلادهم لانه موضع بحق فإن الهدم البناء المذكور امتنع العلم والمساواة معنى (قوله) عالية (إلى) أو مساوية بالاولى (قوله) فلا يمنع (إلى) الذمي (قوله) من الاشراف (إلى) على المسلم (قوله) كصبيانهم (إلى) كمنع صبيانهم من الاشراف على المسلم بخلاف صبياننا حكماء في الكفاية عن الماوردي اه معنى (قوله) فيمنع (إلى) كل من الذمي وصبيانهم (قوله) إلا بعد تحجيرها (إلى) نصب ما يمنع الاشراف (قوله) كما قاله (إلى) قوله وله (الخ) عبارة النهاية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة لتعليته إن كان بنحو بناء لانه ما كان لمصلحة تنظر فيه لذلك (قوله) ونزع فيه (إلى) في الاستثناء المذكور (قوله) بانه (إلى) التحجير (قوله) وله استجارها (الخ) أى بخلاف اه معنى وينبغي واستعارتها إلا أن يوجد نقل بخلافه فلا يرجع (قوله) أيضاً (إلى) كالشراء (قوله) لكن ياتى (إلى) في السكنى (قوله) ما تقرر (إلى) من منع طلوع سطوحها إلا بعد تحجيرها (قوله) وتردد الزركشى (الخ) تردد مفروض فيما لو ملك داراً لها روشن كما افادته عبارة شرح الروض (إلى) والمعنى اه سم عبارة نقلها عن الزركشى وهل يجري مثله فيما لو ملك داراً لها روشن حيث قلنا لا يشرع له روشن (إلى) وهو الأصح ولا يجري لأن التعلية (الخ) (قوله) وقد زال (إلى) حق الاسلام (إلى) بانتقال الدار إلى الذمي (قوله) وقضية كلامهم (الخ) عبارة المغنى والأوجه الاول اه (إلى) جريان حكم التعلية في الروشن (قوله) ولا نسلم (الخ) يشير بهذا إلى رد قول الزركشى في ترده لأن التعلية من حقوق الملك (الخ) اه رشيدى (قوله) أيضاً (إلى) كما أنها من حقوق الملك (قوله) أن المسلم لو اذن (الخ) (إلى) للذمي في اخراج الروشن في هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا اشكال في ذلك وإن استشكله الشهاب ابن قاسم لأن الذمي إنما يمنع من الاشراف في الطرق المسبلة لانه شبه بالاحياء وهو ممنوع منه ولا كذلك الاشراف في ملك المسلم بأذنه لأن المنع إنما كان لخصوص حق الملك كما لا يخفى اه رشيدى وقوله وقول الجرجاني (الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشيخ الاملا م لكن زاد الاول مانصه نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة

وظاهر صنيعه أنهم يمنعون من ذلك فيما تقدم (قوله) والخراج على البائع والمؤجر (أى) لانه جزية (قوله) ولو لخوف سراق (بل ظاهره) ولو لخوف القتل ونحوه نعم أن تعين الدفع طريقاً في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز فلو لم يمكن الاحتراز منه إلا بالاتقال إلى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وإن شق حساً ومعنى لمفارقة المألوف أو لافيه نظر (قوله) على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء دار ولهما جار مسلم هل يهدم والجواب أن المتجه أنه يهدم لأنه صدق عليه أنه على بناء ذمي على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذمي بنقصه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه فان قيل كيف قدم المقتضى للهدم وهو جهة الذمي على المانع فلماذا هدم والمانع مقدم على المقتضى (قوله) وتردد الزركشى (الخ) ترده مفروض فيما لو ملك داراً لها روشن كما افادته عبارة شرح الروض (قوله) لو اذن (الخ) ظاهره اذن للذمي وحيث

الاسلام أيضاً كما صرحوا بقولهم لو رضى الجار به لم تجز لأن الحق لله تعالى على أنها أولى بالمنع من الروشن ألا ترى أن المسلم لو ملاصقة اذن في اخراج روشن في هواء ملكه جاز ولا كذلك التعلية والأوجه أن الجار هنا أربعون من كل جانب كما في الوصية وقول الجرجاني

المراد أهل محله لا كل أهل البلدة نظروا واستظهروا الزركشي وغيره لا أنه قد لا يعلو على أهل عاتيه ويعلو على ملاصقة من محله أخرى نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب عرفاً بحيث صار لا ينسب اليه لم يعد اعتماده حينئذ (والاصح المنع من المساواة) أيضاً تمييزاً بينهما (و) الاصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين كطرف متقطع (٢٩٧) عن العمارة بأن كان داخل السور مثلاً وليس بحارتهم مسلم

يشرفون عليه لبعده ما بين البناءين فاندفع استشكل تصوير الانفصال مع عده من البلد (لم يمنعوا) من رفع البناء إذا ضرر هنا بوجهه ولو لاصقت أبينتهم دوراً للبلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حيث لا اشرف منه وأقوى أبو زرعة بمنع بروزهم في نحو النيل على جار مسلم لا ضرارهم له بالاطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلاء قال قياس منع المساواة ثم منعها هنا انتهى وإنما يتجه أن جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حتى المسلم كما مر في أحياء الموت فلا وجه لذلك هنا نعم يتصور في نهر حادث مملوكه حافته ولورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدنة بتعليق المسلم وكذا بيعه لمسلم على الأوجه أخذاً من قولهم في مواضع من الصلح والعمارة ثبت للشترى ما كان لبايعه ويتردد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم والذي يتجه إبقاؤه ترغيباً في الإسلام كما يسقط

ملاصقة أه قال الرشدي قوله نعم في هذه الحالة الخ فالخاصل حينئذ أنه لا يعلو على أهل محله وإن لم يلاصقه ولا على ملاصقيه وإن لم يكونوا من أهل محله أه وهو أيضاً حاصل قول الشارح الاتي نعم إن شرط الخ (قوله المراد أهل محله الخ) عبارة النهاية والأوجه أن الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره أه أي فازاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بنائه له وأورثناه عليه ولو لم يصل للاربعين داراً أه عش (قوله ويعلو على ملاصقه الخ) قد يقال كل ملاصقه من أي جانب كان هو من محله أه سم (قوله بذلك) أي بما قاله الجرجاني (قوله بعده) أي بناء الذي (قوله بحيث صار) أي بناء الذي لا ينسب إليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يعد اعتماده) أي قول الجرجاني (قوله أيضاً) إلى قوله بأن كان في المغنى وإلى قوله ويتردد النظر في النهاية الا قوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهما) أي بناء المسلم وبناء الذي (قول المتن بمحلة) والمحل يفتح الحاء والكسر لغرض موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المسكان الذي ينزل القوم أه عش عن المصباح (قوله كطرف) أي من البلد أه مغنى (قوله بأن كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد أه رشدي (قوله وليس بحارتهم الخ) حال من الواو في كانوا (قوله مع عده) أي المنفصل (قوله من رفع البناء) إلى قوله أي حيث في المغنى (قوله بمنع بروزهم) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه في حافة النهر أقرب منه بالنسبة إلى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعليل الاتي إذا يلزم من القرب المذكور الاطلاع على عورة جاره البعيد منه بالنسبة إلى النهر فليحذر (قوله في نحو النيل) عبارة النهاية في نحو الخ لجان أه (قوله على جار مسلم) عبارة النهاية على بناء جار مسلم أه قال عش قوله على بناء جار مسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخ لجان بغير هذا القيد وحيث قيد بالجار فانظر في أي صورة يخالف الخ لجان فيها غيرهما من الدور حتى تكون مقصودة بالحكم أه عش وتظهر المخالفة بما قدمته آتقان المراد بالبروز (قوله كالأعلاء) أي كالأضرار به (قوله ثم) أي في البناء (قوله نعم يتصور) أي البروز (قوله ولورفع) إلى قوله أخذ في المغنى (قوله وكذا يبيعه لمسلم الخ) ظاهره وإن لم يحكم بالهدم كما قبل البيع وعبارة شيخنا الزيادي ولو بنى داراً عالية أو مساوية ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم إذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقاط أه عش وذكر المغنى عن ابن الرفعة مثلها وأقره (قوله والذي يتجه إبقاؤه الخ) قال عش استظهره شيخنا الزيادي أه وقال سم أفتى به شيخنا الشهاب الرملي أه وعبارة النهاية وقيل الأوجه بقاءه ترغيباً في الإسلام وأفتى الوالد بخلافه وهو مقتضى إطلاقهم أه وأعله أفتى بهما في وقتين متغايرين فليراجع (قوله قال الأذرعى وحكمت الخ) أقره المغنى (قوله وبالنقص الخ) لعله عطف تفسير (قوله فمقالاه) أي الشيخ والأذرعى (قول المتن ويمنع الذي) أي في بلاد المسلمين أه مغنى (قوله أي الذكر) إلى قوله على ما رجحه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ومثله إلى المتن (قوله أي الذكر الخ) يفيدان الاتي وغير المكلف لا يمنعون أه سم فليراجع ذلك فإنه مشكل (قوله ويعلو على ملاصقه من محلة أخرى) قد يقال كل ملاصق له من أي جانب هو من محله (قوله نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب) ولو لاصقت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لأنه لا جار فيه كثر (قوله والذي يتجه إبقاؤه ترغيباً في الإسلام) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وخالفه في هامش الانوار فكتب فيه عدم التقرير وفرق بما كتبناه ببعض الهوامش (قوله أي الذكر الخ)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

عنه الرجم باسلامه ثم رأيت شيخنا قال فيما باعه لمسلم أو أسلم الظاهر أخذاً من كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الأذرعى وحكمت أيام قضائي على يهودى بهدم بناء أعلاه وبالنقص عن المساواة لجاره المسلم فأسلم فأقرته على بنائه أه فمقالاه في الإسلام يوافق ما ذكرته ومقاله شيخنا في البيع لمسلم يخالف ما ذكرته والأوجه ما ذكرته لما علمت أنه الموافق لكلامهم (ويمنع الذي) أي الذكر المكلف ومثله معاهد ومستأمن كما هو ظاهر (ركوب خيل) لما فيها من العز

والفخر لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا على (٢٩٨) مارجحه الزركشي كالاذرعى واعترض ويوجه بان العزينا في الدلة المضروبة عليهم في سائر الامكنة

والا زمنة إلا أن يقال لا نظر لذلك مع كونهم بغير دارنا إذ لا عز فيه بالنسبة لنا والحق بها تعليم من لم يبرج اسلامه علوم الشرع والاتباع الا نحو علوم العربية على أن بعضهم عمم المنع لان في ذلك تسليطا لهم على عوامنا (لا) براذين خسيصة كما قاله الجويني وغيره قال الزركشي وهو حسن وعبارة أصل الروضة واستثنى الجويني البراذين الخسيصة وسكت عليه ففهم منه في الروض اعتماده فحرم به لكن قال الزركشي وغيره بالجمهور على أنه لا فرق ولا من ركوب نفيسة زمن قتال استعناهم فيه كما بحثه الاذرعى ولا ركوب (حير) نفيسة (وبغال نفيسة) لحسنتهما ولا عبرة بطر وعزة البغال في بعض البلدان على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الاعيان بهيئة ركوبهم التي فيها غاية التحقير والاذلال كما قال (ويركب)ها عرضا بان يجعل رجله من جانب واحد وبحث الشيخان تخصيصه بسفر قريب في البلدان (با كاف) أو برذعة وقد يشملها (وركاب خشب

أى كاسينيه عليه اشرح اقول والنخر) دلف تفسيره عرش (قول لا في محله) الاول في محل اه سيد عمر عبارة النهاية نعم لو انفردوا في محل غير دارنا لم ينعوا اه زاد المغنى في اقرب الوجهين الى النص كما قاله الاذرعى اه (قوله على مارجحه الزركشي) اعتمده لزيادى (قوله كالاذرعى) اقره الاسنى (قوله واعترض) اى مارجحه الزركشي من استثناء غير دارنا (قوله ويوجه) اى الاعتراض (قوله بان الد) اى في غير دارنا (قوله في سائر الامكنة) اى في جميعها (قوله لا ان يقال الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله لذلك) اى العز (قوله والحق بها) اى بالتحليل في المنع (قوله تعلم من لم يبرج الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله نحو علوم العربية الخ) شامل للصرف والتجو فآير اجمع (قوله لا براذين) الى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله كما قاله الجويني) اقره النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى الجويني) ضعف ولا يخلو من نظر اعتبارا بالجنس اه حج اه عرش ولعل ما نقله عن حج في غير التحفة والافصنيها كالاسنى والنهاية والمغنى ترجيح الاستثناء واعتماده (قوله وسكت) اى اصل الروضة (قوله ففهم) اى صاحب الروض منه اى السكوت (قول في الروض) الاول حذف في (قوله على انه لا فرق) اى في منع ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قوله ولا من ركوب نفيسة الخ) دلف على قوله لا براذين الخ بملاحظة المغنى (قوله نفيسة) اى من الخيل اه معنى (قوله زمن قتال الخ) وفاقا للنهاية والمغنى وقال عرش هو المعتمده (قوله استعناهم فيه) اى حيث يجوز انتهى معنى (قوله كما بحثه الاذرعى) ظاهره ولم يمتدح ذلك طريقا لنهر المسلمين وينبغي ان لا يكون مرادا وإن ذلك يقتدر للضرورة اه عرش (قول ولا ركوب حير نفيسة) اى قطعوا لور فبعضة القيمة اه معنى (قوله نفيسة) الى قول المتن ولا يورق في النهاية لا قوله وقد يشمله وقوله ومن ثم كان ذلك واجبا وقوله كالجزية الى المتن وقوله وفي عومه فظرو قوله بالقيدين الذين ذكرتهما (قول المتن وبغال نفيسة) اى في الاصح والحق الامام والغزالي البغال النفيسة بالخل واختاره الاذرعى وغيره فان التجمل والتعظيم بركوبها اكثر من كثير من الخيل وقال البلقي لا توافق عندنا في الفتوى بذلك لانه لا يركبها في هذا الزمان في الغالب إلا اعيان الناس او من يتشبه بهم اه وينع تشبههم باعيان الناس او من يتشبه بهم قول المصنف ويركب اه معنى (قوله لحسنتهما) اى باعتبار الجنس انتهى رشيدى (قوله على انهم الخ) قد يقال ان ذلك موجود في الخيل ايضا (قوله ويركبها) اى البراذين الخسيصة والحير والبغال (قوله عرضا) الى قوله ومن ثم في المغنى لا قوله وقد يشمله (قوله بان يجعل رجله الخ) اى ظهره من جانب اخر اه معنى (قوله وبحث الشيخان الخ) اقره النهاية وشيخ الاسلام واستظهره المغنى وضعفه عرش وفاقا للزيادى (قوله بسفر قريب في البلد) عبارة الشيخين بمسافة قريبة من البلد اه رشيدى وعبارة الاسنى قال في الاصل ويحسن ان يتوسط في فرق بين ان يركبوا الى مسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون في الحضر انتهى زاد المغنى وهو ظاهر اه (قوله وليتميزوا عانا الخ) عبارة المغنى والمعنى فيه ان يتميزوا الخ (قوله مطلقا) اى عرضا ومستويا والسكلام في غير الخيل اه عرش (قوله لما فيه من الاهانة) اى للمسلمين عبارة الاذرعى من الاذى والتاذى اه رشيدى (قوله ويمنعون) الى التنبيه في المغنى لا قوله واستحسنه الى قال وقوله وجوبا (قوله من حمل السلاح) قال الزركشي ولعل منعه من حمل السلاح محمول على الحضر ونحوه دون الاسفار الخوفة والطويلة معنى واسنى (قوله واستخدام مملوك فاره) قال المختار الفاره الحاذق والمليح الحسن من الناس انتهى ولعل الثاني هو المراد بقرينة التشليل بالتركى اه عرش (قوله ومن خدمة الامراء) مصدر مضاف لمفعوله والمراد بخدمتهم اياهم الخدمة بالمباشرة والكتابة وتولية المناصب ونحو

يفيدان الاثنى وغير المكلف لا يمتنعون (قوله لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا الخ) عبارة الروض وشرحه فان انفردوا ابليدة او قرية في غير دارنا فوجهان ثم قال في شرحه قال الاذرعى وهو اى عدم المنع الاقرب الى

لا حديد) أو رصاص (ولا سرج) لكتاب عمر بذلك وليتميزوا عانا بما يحقرهم ومن ثم كان ذلك واجبا وبحث الاذرعى منعه من ذلك الركوب مطلقا في مواطن زحمتا لما فيه من الاهانة ويمنعون من حمل السلاح وتحتم ولو بضعة واستخدام مملوك فاره كتركى ومن خدمة الامراء

كما ذكرهما ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشي ومثلما الثانية بل الاولى قال ابن كنج (٢٩٩) وغير الذكر البالغ اي العاقل لا يلزم

ذلك كما هو واقع والسيوطي في ذلك تصيف حافل اه رشيدى عبارة ع ش أى خدمة تؤدى إلى تعظيمهم
كاستخدامهم في المناصب المحوجة إلى تردد الناس اليهم وينبغي ان المراد بالامراء كل من له تصرف في امر
عام يقتضى تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف الكبير وكشايخ الاسواق ونحوهما وان محل الامتناع ما لم
تدع ضرورة إلى استخدامه بان لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله كما ذكرهما) اي المنع
من الاستخدام والمنع من الخدمة المذكورين (قوله قال ابن كنج الخ) محترز قوله اي الذكر المكاف وكان
الاولى ان يقول اما غير الذكر البالغ الخ اه ع ش عبارة المغنى اما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمنعون من
ذلك كما لا جزيه عليه حكاه في اصل الروضة عن ابن كنج واهره اه (قوله نحو الغيار) كالزناز والتميز
في الحمام اه معنى (قوله ولا يمشون) اي وجوبا اه ع ش (قوله لا يقال هذا) اي الاجزاء (قوله بان
ذاك) اي التعليل (قوله وهذا بالقيد الخ) اي بفهمهم ما من عدم قصد التعظيم وان لا يعد تعظيما في
العرف (قوله ولئن سلم) اي الضرر والحاصل ان التعلية مشتملة على امرين الضرر ودوامه وهنا
متنفيان فيما نحن فيه أو أحدهما رشيدى (قول المتن ولا يوقر) أى لا يفعل معه أسباب التعظيم اه ع ش (قول
المتن ولا يصدر الخ) اي ابتداء ولادواما فلو كان يصدره مكان ثم جاء بعده سلمون بحيث صار هو في صدر
المجلس منع من ذلك بجبري من عن الرشيدى (قوله به مسلم) إلى قوله ولو بالمهاداة في المغنى لا اقوله لا من حيث
إلى بالقاب وقوله ولو نجواب وابن إلى قوله اخذ في النهاية إلى قوله واضطار إلى وتكره وقوله وعلى هذا
التنزيل إلى والحق (قوله وتحرّم وادته اي الميل الخ) ظاهره وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان او دفع
مضرة عنه وينبغي تقبيد ذلك بما اذا طلب حله والميل بالاساترسال في اسباب المحبة بالقاب ولا فلا لا مور
الضرورة لا تدخل تحت حد التكليف وتتقدّر حصوها يسعى في دفعها ما يمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم
يؤاخذها اه ع ش (قوله بالقاب) متعلق بوادته اه سيد عمر (قوله واضطار محبتها الخ) عبارة المغنى فان
قيل الميل القلبى لا اختيار للشخص فيه اجيب بامكان رفعه بقطع اسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كاقبل
الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله للتكسب) خبر مقدم لقوله مدخل الخ والجملة خبر واضطار الخ (قوله
وتكره) اي المودة (قوله إن لم يرج إسلامه) اي ولم يرج منه تفعاذنيويا لا يقوم غيره فيه مقامه كان
فوض له عملا يعلم انه ينصح فيه ويخلص او قصد بذلك دفع ضرر عنه اه ع ش (قوله او تكن الخ) او بمعنى
الواو عبارة النهاية ويلحق به ما لو كان بينهما نحور حم او جوار اه (قوله كميادته) عبارة شرح الروض
في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اي كرجاء اسلام استجبت
والاجازت اي العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر الاصل في تعزية الذمي بالذمي بجوارها والمجموع
بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندها وكلام المصنف يوافقه
قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذمي بالذمي او بالمسلم الا اذا رجي اسلامه اه وقال في باب
الاحداث ويمنع الكافر من مسه اي القران لاسماعه وان كان معاندا لم يحجز تعليمه ويمنع تعليمه في الاصح

النص اه (قوله وهذا بالقيد الخ) يتأمل (قوله اخذنا من كلامهم في مواضع كميادته وتعزيته الخ) عبارة
شرح الروض في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اي كرجاء اسلام
استجبت والاجازت أي العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر يعني الاصل في تعزية الذمي بالذمي بجوارها
وفي المجموع بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندها وكلام المصنف
يوافقه قال السبكي وينبغي أن لا تندب تعزية الذمي بالذمي أو بالمسلم الا اذا رجي اسلامه اه وقال في
باب الاحداث ويمنع الكافر من مسه اي القران لاسماعه وان كان معاندا لم يحجز تعليمه ويمنع تعليمه في
الاصح وغير المعاندين رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح والافلا اه وقال قيل السجدة هو والمتن ما
نصه ويستحب الاذن فيه اي في دخول المسجد لسماع قران ونحوه كفقّه وحديث رجاء اسلامه وان لم يرج
اسلامه بان كان حاله يشعر بالاستهزاء او العناد لم يؤذن له كما جزم به في المطلب اه وتقدم في اثناء هذه

بصغارهم ما روي في كالجزيه
وعليه يستثنى نحو الغيار
لضرورة التمييز (ويلاحظ)
وجوب باعذار حام المسلمين
بطريق (الى اضيق الطرق)
لامره ﷺ بذلك لكن
بحيث لا يتأذى بنحو وقوع
في وهداة او صدمة جدار
قال الماوردي ولا يمشون
الا افرادا متفرقين
(تنبية) قضية تمييزهم
بالوجوب اخذنا من الخبر
أنه يحرم على المسلم عند
اجتماعها في طريق ان يؤثره
بواسعه وفي عمومها نظار
والذي يتجه ان محله ان قصد
بذلك تعظيمه او عدته ظميا
له عرفا ولا فلا وجه للحرمة
لا يقال هذا من حقوق
الاسلام فلا يسقط برضا
المسلم كالتعلية لا نأقول
الفرق واضح بان ذاك
ضرورة يدوم وهذا بالقيد
الذين ذكرتهما لا ضرر
فيه ولئن سلم فهو ينقض
سريعا (ولا يوقر ولا يصدر
في مجلس) به مسلم اي يحرم
علينا ذلك اهاته له وتحرم
موادته اي الميل اليه لا من
حيث وصف الكفر والا
كانت كفر بالقلب ولو
نحو اب وابن واضطار
محبتها للتكسب في الخروج
عنها مدخل اي مدخل
وتكره بالظاهر ولو
بالمهاداة على الاوجه ان لم
يرج اسلامه او يكن لنحو

رحم او جوار فيما يظهر اخذنا من كلامهم في مواضع كميادته وتعزيته وتعليمه القرآن

او نحوه وعلى هذا التفصيل يحمل اختلاف كلام الشيخين والحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عومه نظار والذي يتجه حمل الحرمة على ميل مع ايناس له اخذا من قولهم يحرم الجلوس مع الفاسق ايناساهم (ويؤمر) وجوبا عند اختلافهم بنا وإن دخل دار الرسالة او تجارة وإن قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاه إطلاقهم (٣٠٠) (بالغيار) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس كان يخطط فوق أعلى ثيابه كما يفيد كلامه

الآتي بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يخالف لونها ويكفي عنه نحو منديل معه كما قاله واستبعده ابن الرفعة والعمامة المعتادة لهم اليوم والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى الازرق وبالمجوس الاسود وبالسامرة الاحمر لان هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة الاولى فلا يرد كون الاصفر كان زى الانصار رضى الله عنهم على ما حكى والملائكة يوم بدر وكانهم انما اثروهم به لغلبة الصفرة في ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد القلب كما في حديث ولا افسد من قلب اليهود ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد منعوا خوف الاشتباه وتؤمر ذمية خرجت بتخالف خفيها والحق بها الخثي (والزنا) بضم الزاى (فوق الثياب) وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد بالوسط نعم المرأة والحق بها الخثي تشده تحت أزارها لكن تظهر بعضه والالم يكن له فائدة وقول الشيخ ابى حامد تجعله

وغير المعاندان رضى اسلامه جاز تعليمه في الاصح وإلا فلا اه وتقدم في شرح ويمنع ركوب خيل الكلام على علوم الشرع اه سم (قوله او نحوه) كفقته وحديث اه سم (قوله في ذلك) اى مامر من الحرمة والكرامة اه ع ش (قوله ايناساهم) اى اماما عشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم او جلب نفع فلا حرمة فيه اه ع ش (قوله وجوبا) الى قوله ونازع فيه الاذرى في النهاية لا قوله واستبعده ابن الرفعة وقوله كافي حديث الى ولو اراد قوله وهو المنقول عن عمر وقوله وان نوزع فيه (قوله وجوبا عند اختلافهم بنا) عبارة المغنى الذى او الذمية المكنين في دار الاسلام وجوبا اما اذا انفردوا بحل فلهم ترك الغيار كما قاله في البحر وهو قياس ما تقدم في تعليمة البناء اه (قول الماتن بالغيار) اى وان لم يشترط عليهم اه معنى (قوله بكسر المعجمة) الى قوله وبالسامرة في المغنى الا قوله كما يفيد كلامه الاتي (قوله كلامه الاتي) وهو قوله فوق الثياب (قوله بوضع) متعلق بيخطط (قوله ما يخالف) مفعول يخطط وقوله لونها الاولى التذكير عبارة شيخ الاسلام ما يخالف لونه لونه ويلبسه اه (قوله واستبعده ابن الرفعة) عبارة المغنى وان استبعده الخ (قوله والعمامة المعتادة الخ) ويحرم على المسلم لبس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليهم علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا تهدي بها تمييز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور يهودى مثلا على سبيل السخرية فيعز ز فاعل ذلك اه ع ش (قوله اليوم) وقد كان في عصر الشارح للنصارى العمامات الزرق ولليهود العمامات الصفرة وقد أدركنا ذلك والآن لليهود الطرطور التمر هندى او الاحمر وللنصارى البرنيطة السوداء اه حاي (قوله والاولى الخ) اى في الغيار كما هو صريح صنيع الاسنى والمغنى (قوله وبالمجوس الاسود) عبارة المغنى وشرحي المنهج والروض وبالمجوس الاحمر او الاسود اه ولم يذكرنا السامرة (قوله وبالسامرة) عبارة النهاية وبالسامرى قال ع ش مراده به من يعبد الكواكب اه (قوله آثروهم) اى اليهود (قوله وتؤمر) الى قوله ونازع فيه الاذرى في المغنى لا قوله والحق به الخثي في موضعين وقوله فيه الوان وقوله وقول الشيخ الى ويمنع وقوله وهو المنقول الى ولا يمنعون (قوله بتخالف خفيها) كان تجعل احدهما اسود والآخر ابيض اه اسنى (قول الماتن والزنا) اى ويؤمر الذى ايضا بشد الزنا قال الماوردى ويستوى فيه سائر الالوان معنى واسنى (قوله نعم المرأة الخ) ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها معنى واسنى (قوله ويرد بان فيه تشبيها الخ) قد يقال جعله فوق الازار لا يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم (قوله تشبيها) الاولى تشبيها (قوله ويمنع ابداله) اى ابدال الزنا حيث أمر به الامام فلا ينافى ما تقدم في قوله ويكفي عنه اى الغيار نحو منديل معه الخ اه ع ش (قوله والجمع بينهما) اى الغيار والزنا اه رشيدى (قوله تاكيد) اى ليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلانسنا بعلامة فيها معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمنعون من نحو ديباج الخ) كالا يمنعون من رفع القطن والكتان اسنى ومعنى (قوله بخلاف محذور التطيلس الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكم فليتأمل اه سم (قول الماتن واذا دخل) اى الذى متجردا حماما وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه

الصفحة الكلام على علوم الشرع (قوله رد بأن فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال الخ) قد يقال جعله فوق الازار لا يستلزم ان يكون على الوجه المختص بالرجال (قوله بخلاف محذور التطيلس من محاكاة عظماثنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكم فليتأمل

فوقه مبالغة في التمييز رد بأن فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال وهو حرام وبفرض عدم حرمة فقيه ازاراء مذكرا قبيح بالمرأة فلم تؤمر به ويمنع ابداله بنحو منطقة أو منديل والجمع بينهما تاكيد ومبالغة في الشهرة وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فلا مام الامر بأحداهما فقط وان نوزع فيه ولا يمنعون من نحو ديباج أو طيلسان ونازع فيه الاذرى بالنختم السابق ويرد بان محذور النختم من الخيلام يتأتى مع تمييزه عنا بما مر بخلاف محذور التطيلس من محاكاة عظماثنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك (واذا دخل حماما فيه مسلمون)

او مسلم (او تجرد) في غيرة (عن ثيابه) وشم مسلم (جدل في عنقه) او نحوه (خاتم) اي طروق (حديد اورصاص) بفتح الراء وكسر هاء من الحن العامة (ونحوه) بالرفع اي الخاتم كجلاجل وبالكسر اي الحديد او الرصاص كنجاس وجو باليتميز وتمنع الذمية من حمام به مسلة فلا يتأتى ذلك (يا ويمنع) وجو باران لم يشرط عليه من الذمية بمحمد واحد والخلفاء الاربعة (٣٠١) والحسين رضي الله عنهم على ما قاله بعض

أصحابنا قال الاذرعي ولا ادري من اين له ذلك والمنع من محمد واحد يحتمل عندى خشية السخرية به وقد يعترض بانهم يسمون بموسى وعيسى وسائر أسماء الانبياء دأنا من غير تكبير مع عداوة بعضهم لبعض الانبياء نعم روى ان عمر رضى الله عنه كتب على نصارى الشام ان لا يكونوا بكنى المسلمين اه قال غيره وما ذكره من الجواز في غير محمد وأحد ظاهر وأما ما يشعر برفعة المسمى فيمنعون منه كما قاله العراقي واشعر به كلام الماوردى ويمنع (من اسماءه المسلمين شركا) كالثالث ثلاثة (و) يمنع من (قولهم) القبيح ويصح نصبه عطفًا على شركا (في) عزيز والمسيح صلى الله على نبينا وعليهما وسلم انهما ابنا الله والقرآن انه ليس من الله تعالى (ومن) ابتذال مسلم في مهنة باجرة أو لا وارسال نحو الضفائر لانه شعار الاشراف غالبا (ومن) (اظهار) منكريننا (نحو خمر وخنزير وناقوس) وهو ما يضرب به النصارى لاوقات الصلاة (وعيد)

مذ كر انى قوله فيه مسلمون اه مغنى (قوله او مسلم) الى قوله من الذمية في النهاية الا قوله فلا يتأتى ذلك فيها (قوله وشم مسلم) اي ولو غرمت مجرد كما هو ظاهر الحصر لالباس اه رشيدى (قول المتن جدل) اي وجوب اه مغنى وسيأتى في الشارح ايضا (قول المتن خاتم) بفتح الخاء وكسر هاء اه مغنى (قوله بالرفع الخ) لعل وجه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جعل بناء على انه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول له ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه سم اه رشيدى عبارة المغنى وقوله ونحوه مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفًا على خاتم لارصاص واراد بنحو الخاتم الجلاجل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد حينئذ بنحوه النجاس ونحوه بخلاف الذهب والفضة اه (قوله وبالكسر) الاولى بالجر (قوله وتمنع الذمية من حمام به مسلة) ترى منها ما لا يبدو في المهنة اه نهاية اي فلو لم تمنع حرم على المسئلة الدخول معها حيث ترب عليه نظر الذمية لما لا يبدو منها عند المهنة وحرم على زوجها ايضا تمكينها عس (قوله فلا يتأتى ذلك) اي جعل نحو الخاتم في نحو العنق فيها اي الذمية (قوله وجو باو لان لم يشرط عليه) اي فى العقود به صرح القاضى ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهما اه مغنى (قوله والخلفاء الخ) اي اسمائهم (قوله وقد يعترض) اي المنع من محمد واحمد قوله انتهى اي قول الاذرعي (قوله قال غيره) اي غير الاذرعي وكان الاسبق وقال الخ بالعطف (قوله وما ذكره) اي الاذرعي (قوله كالثالث) الى قول المتن ومن انتقض في النهاية لا قوله ابتذال مسلم الى المتن وقوله لما مر في نكاح المشرک وقوله لما مر الى المتن (قوله ويمنع من قولهم القبيح الخ) ينبغى ان ما يمنعون منه اذا خالفوا عزروا اه سم (قوله ويصح نصبه الخ) نقل المغنى النصب عن خط المصنف واقتصر عليه عبارة عس وهو اي النصب اولى اذ لا طريق الى منعهم من مطلق القول اه (قوله انهما الخ) بدل من القبيح اه رشيدى (قوله ابتذال مسلم) الى قول المتن ومن انتقض في المغنى لا قوله ومر الى ويجدون وقوله لما مر في النكاح وان فعلوا كانوا نافضين وقوله لكن الى المتن وقوله وقتلهم الى المتن وقوله وانسك الى المتن وقوله وقتلنا بالانتقاض (قول المتن ومن اظهر خمر الخ) ويمنعون ايضا من اظهار دفن موتاهم ومن اسقاء مسلم خمر او من اطعامه خنزير او من رفع اصواتهم على المسلمين مغنى وروض مع شرحه (قوله ومن اظهر منكر الخ) وينبغى ان يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب في رمضان اه سم (قوله ونحو لطم ونوح) اي لانها من الامور المنكرة اه عس (قوله كاظهار شعار الخ) عبارة المغنى واظهار الخ بالواو (قوله فان اتقى الاظهار الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وفهم من التقييد بالاظهار انه لا يمنع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقرية نص عليه في الام فان اظهروا شيئا من ذلك غرروا وان لم يشرط في العقد اه (قوله ومرضايط الاظهار الخ) وهو ان يمكن الاطلاع عليه بلا تجسس اه عس (قوله ويجدون الخ) ولا يعتبر رضاهم اه مغنى (قوله له جوز نا الخ) اي بما يعتقدون تحريره اه مغنى (قوله لا خمر) اي لا لنحو خمر مما يعتقدون حله اه مغنى (قول المتن ولو شرطت الخ) اي في العقد اه مغنى (قول المتن هذه الامور) اي من احداث الكنيسة فابعد اه مغنى (قوله وان فعلوا الخ) عطف على الامتناع يعنى

(قوله بالرفع) لعل وجه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جعل بناء على انه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه (قوله ويمنع من قولهم القبيح) ينبغى ان ما يمنعون منه اذا خالفوا عزروا (قوله ومن اظهر منكر الخ) ينبغى ان يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب في رمضان

ونحو لطم ونوح وقراءة نحو تورا وانجيل ولو بكسائهم لان في ذلك مفسد كاظهار شعار الكفر فان اتقى الاظهار فلا منع وتراق خمر لهم اظهرت ويتلف ناقوس لهم اظهر ومن رضايط الاظهار في الغصب ويجدون لنحو زنا او سرقة لانهم لما مر في نكاح المشرک (ولو شرطت) عليهم (هذه الامور) التى يمنعون منها اي شرط عليهم الامتناع منها او ان فعلوا كانوا نافضين

(خالفوا) ذلك مع تدينهم بها (لم ينتقض العهد) إذ ليس فيها كبر ضرر علينا لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قاتلونا) بلا شبهة لما مر في البغاة كان صال عليه مسلم فقتله (٣٠٣) دفعاً وقاتلهم لنحو ذميين يلزمنا الذب عنهم قتال لنا في المعنى كما هو ظاهر فله حكمه (أو امتنعوا)

وشرط عليهم انتقاض العهد بها (قوله خالفوا ذلك) أي باظهارها اه معنى (قوله إذ ليس فيها كبر ضرر الخ) بخلاف القتال ونحوه بما ياتي وحملوا الشرط المذكور على تحريفهم معنى واسنى (قوله لكن يبالغ في تعزيرهم الخ) ظاهره انه عند عدم الشرط لا تعزيراه سم وقد مر خلافه عنه وعن المعنى وشرح المنهج وايضا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه (قوله بلا شبهة الخ) اما اذا قاتلوا بشبهة كان اعانوا طائفة من اهل البغي وادعوا الجهل او صال عليهم طائفة من ملتصقي المسلمين او قطعاهم فقاتلوه هم فلا يكون ذلك نقضا معنى ونهاية (قوله لما مر في البغاة) عبارة الاسنى بخلاف ما اذا قاتلوا بشبهة كما مر في البغاة اه (قوله كان صالح الخ) مثال للشبهة المنفية (قوله وقاتلهم) مبتدأ خبره قوله قتال لنا (قوله يلزمنا الذب الخ) أي كان يكونوا في دارنا (قوله لغير عجز) اما العاجز اذا استمهل فلا ينتقض عهده بذلك اسنى ومعنى (قوله عهد الممتنع) الاولى ليشمل المقاتل عهدهم بذلك كما عبر به الروض والمغنى وشرح المنهج (قوله وكذا الممتنع من الاخير) يتامل وكان المراد الممتنع منه بلا قتال اه وعبارة المغنى والاسنى قال الامام ولا يثبتر عدم الانقياد لاحكام الاسلام اذا كان يتعلق بقوة وعدو ونصب لقتال واما الممتنع منه ما رابا فلا ينتقض عهده وجزم به في الحاوى الصغير اه (قول المتن ولوزني ذمي بمسلة) أي مع عليه باسلامها حال الزناوسياتي جواب هذه المسئلة وما عطف عليها في قوله فالاصح الخ فان لم يعلم الزاني اسلامها كما لو عقد على كافرة فاسلمت بعد الدخول بها فاصابها في العدة فلا ينتقض عهده بذلك مطلقا فقد يسلم فيستمر نكاحه اه معنى وقوله فان لم يعلم الخ في الاسنى مثله (قوله والحق به الخ) زاد النهاية ومثل الزنا مقدماته كما قاله الناشري اه (قول المتن أو دل اهل الحرب الخ) أو أي جاسوسا لهم اسنى ومعنى (قوله أو القرآن) يغني عنه ما مر آنفا في المتن (قوله او قتل مسلما) او قطع طريقا عليه روض ومعنى (قوله عمدا) وإن لم توجب القصاص عليه كذمي حر قتل عبدا مسلما اسنى ومعنى (قول المتن فالاصح الخ) أي في المسائل المذكورة اه معنى قال عرش لا يقال هذا مناف لما تقدم من اهم لو اسلموا المسلمين شركا او اظهروا الخ ونحو ذلك لم ينتقض عهدهم وان شرط عليهم الانتقاض بذلك لان ما تقدم فيما يتدينون به او يقرون عليه كشرب الخمر وما هنا فيما لا يتدينون به ويحصل به اذى لنا كما يشير اليه قوله الآتي أما ما يتدين به الخ اه (قول المتن إن شرط انتقاض بذلك الخ) ينبغي ان ياتي هذا التفصيل فيما لو ضرب المسلم وقوله انتقض أي فيترتب عليه احكام الحربيين حتى لو عفت رثة المسلم الذي قتله عمدا عنه قتل للحاربة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته اه عرش (قوله على الاوجه) خلافا للمغنى حيث استظهر ما قاله صاحب الاقتصار من انه يجب تنزيل المشكوك فيه على انه مشروط (قوله وصح في اصل الروضة الخ) عبارة النهاية وهذا أي التفصيل المذكور هو المعتمد وان صحح الخ (قوله من حد الخ) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عمدا كما هو ظاهر اه عرش (قوله فلو رجم الخ) عبارة المغنى والروض مع شره ولو شرط عليه الانتقاض بذلك ثم قتل بمسلم او بزناه حال كونه محضا بمسلة صار ماله فيا لانه حر مقتول تحت ايدينا لا يمكن صرفه لافاره الذميين لعدم التوارث ولا للحربيين لانا إذا قدرنا على ما لهم اخذناه فينا او غنيمته وشرط الغنيمه ليس موجودا اه (قوله وقلنا بالانتقاض) مرجوح اه عرش وفي إطلاقه نظر لما مر من التفصيل فالاولى ان يقول كما إذا شرطنا الانتقاض بذلك

تغلباً (من) بذل (الجزية) التي عقدها لغير عجز وإن كانت أكثر من دينار كما مر (أو من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهد الممتنع وإن لم يشرط عليه ذلك لا تيانه بنقيض عهد الذمة من كل وجه أما الموسر الممتنع بغير نحو قتال فتؤخذ منه قهر أو لا انتقاض وكذا الممتنع من الاخير (ولو زني ذمي بمسلة) والحق به اللواط بمسلم (أو اصابها بنكاح) أي بصورته مع عليه باسلامها فيهما (أو دل اهل الحرب على عورة) أي خلل (للمسلمين) كضعف (أو فتن مسلما عن دينه) أو دعاء للكفر (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر) جهرا الله تعالى (أو رسول الله ﷺ) أو القرآن أو نبياً (بسوء) مما لا يتدينون به او قتل مسلما عمدا او قذفه (فالاصح انه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض) لمخالفة الشرط (ولا) بشرط ذلك أو شك هل شرط او لا على الاوجه (فلا) ينتقض لانها لا تخل بمقصود العقد وصح في اصل الروضة أن لا نقض مطلقاً وضعف وسواء انتقض أم لا يقام عليه موجب فعله من حد أو تعزير

(قوله لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير (قوله ولو قاتلونا بلا شبهة الخ) فلو قاتلوا بشبهة مما مر في البغاة أو دفعاً للصائين أو قطعاً طريقاً منال ينتقض مر (قوله وكذا الممتنع من الاخير) يتامل ذلك وكان المراد الممتنع منه بلا قتال (قوله فالاصح ان شرط انتقاض الخ) كيف عليهم (قوله اما ما يتدين به) ينبغي ان يمتنعوا من اظهار ذلك وان يعزروا على اظهاره (مرقه غير كامل^(١)) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل امانه كما سياق في قوله لم يبطل امان نسائهم والصبيان في الاصح (قوله

فلورجم وقلنا بالانتقاض صار ماله فينا أما ما يتدين به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله وإن الله ثالث ثلاثة (قوله (١) قول المحشى قوله من رقه غير كامل ليس في نسخ الشرح التي بايدينا اه

فلا نقض به مطلقا (ومن انتقض عهده بقتال جائز بل وجب (دفعه رقابا) ولا يبلغ الممان اعظم جنايته ومن ثم جاز قتله وان أمكن دفعه
بغيره فيما يظهر من كلامهم ويظهر أيضا ان محله في كامل ففي غيره يدفع بالاخف (٣٠٣) لانه اذا اندفع به كان مالا للسلين ففي

عدم المبادرة إلى قتله
مصلحة لهم فلا تقوت
عليهم (او بغيره) أي القتال
(لم يجب ابلاغه مامنه في
الظاهر بل يختار الامام)
فيه ان لم يطلب تجديد
عقد الذمة والا وجبت
لإجابه (قتلا ورقا) الوار
هنا وبعد بمعنى او
وآثرها لانها أجود في
التقسيم عند غير واحد
من المحققين (ومنا وفداء)
لانه حربى لا بطلاله امانه
وبه فارق من دخل بامان
نحو صبي اعتقده امانا قبل
ما قاله هنا يتنافى قولها
في الهدنة من دخل دارنا
بامان او هدنة لا يقتال
وان انتقض عهده بل يبلغ
المؤمن مع ان حق الذي
أكد ولم يظهر بينهما فرق
اه وقد يظهر بينهما فرق
بان يقال جناية الذي
اخش لكونه خالطنا خلطة
الحقته باهل الدار فنلظ
عليه أكثر (فان أسلم)
المنتقض عهده (قبل
الاختيار امتنع الرق)
والقتل كما هو معلوم
والفداء كما يعلم من امتناع
الرق فلا يردان عليه
بخلاف الاسير لانه لم
يحصل في يد الامام بالقهر
وله امان متقدم فخف

(قوله فلا نقض به) ويحذرون على ذلك معنى (قوله مطلقا) أي شرط انتقاض العهد بذلك أو لا
(قوله بل وجب) إلى قوله فيما يظهر من المتن وإلى الباب في النهاية لا يعرفه كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى
بخلاف الاسير (قوله من ثم جاز قتله) عبارة المعنى وحيد فيختار الامام فيمن ظم بهم منهم من الاحرار
السكان كما يتخير في الاسير اه معنى (قوله في غيره الخ) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل امانه كما
سيأتى في قول المصنف لم يبطل امان نسائهم الخ اه وقد يقال ان ما يأتي في الاما لم يقتل غير الكامل
وما هنا إذا قاتل فليراجع (قوله فلا تقوت عليهم) أي فلو خالف وقته ابتدأ لم يضمه اه ع ش (قوله
أي القتال) إلى قول المتن قتلا في المعنى (قول المتن مامنه) بفتح الميمين أي مكانا يامن فيه على نفسه اه معنى
(قوله والا وجبت الخ) ظاهره وان تكرره ذلك وينبغي ان محله حيث لم تدل قرينة على ان سؤاله تقية
فقط اه ع ش (قوله لانه حربى) إلى قوله قيل في المعنى (قوله وبه فارق من دخل بامان صبي) فانه يبلغ الممان
اه سم (قوله بان يقال الخ) وبان الذي ملتزم لاحكامنا وبالاقتضا زال التزامه لها بخلاف ذلك فانه
ليس ملتزما لها وقضية الامان رده إلى مامنه اه اسنى (قوله لكونه خالطنا الخ) جرى على الغالب اه
رشيدى لعله اراد به دفع تنظير سم بما نصه فيه شيء إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقا ولا الخلطة
المذكورة اه (قوله المنتقض) إلى الباب في المعنى لا أقوله كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى لانه (قول المتن
قبل الاختيار) أي من الامام لشيء مما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل انه يتعين المن نهاية
فلو قال المصنف تعين منه كان أولى معنى (قوله فلا يردان) أي القتل والفداء عليه يعنى على مفهوم كلام
المصنف (قوله لانه) المنتقض عهده (قوله والحاصل الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة (قوله لم يبطل
امان ذرارهم الخ) فلا يجوز سبيهم في دارنا ويجوز تفريرهم اه معنى (قوله ولو طلبوا الخ) عبارة المعنى
والروض مع شرحه ولو طلبوا الرجوع إلى دار الحرب أجيب النساء دون الصبيان لانه لاحكم لاختيارهم
قبل البلوغ فان طلبهم مستحق الحضانة أجيب فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك وإلا الحقوا بدار الحرب
والخائى كالنساء والمجانين كالصبيان والافاقه كالبلوغ اه (قول المتن بلغ الممان) قال الاذرى هذا في
النصرانى ظاهره وأما اليهودى فلا ممان له فعليه بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصرانى فيما
احسب وهم اشد عليهم منا فيجوز ان يقال لليهودى اختار لنفسك مامنا والحق بى دار الحرب شئت اه
رشيدى (أي المحل الذى هو) ولا يلزمنا الحاقه بلده الذى يسكنه فوق ذلك إلا ان يكون بين بلاد الكفر
ومسكنه بلد لسلين محتاج للبرور عليه ولورجع المستمان إلى بلده باذن الامام لتجارة او رسالة فهو باقى على
امان في نفسه وماله وان رجع للاستيطان انتقض عهده ولورجع ومات في بلاده واختلف الوارث والامام
هل انتقل للاقامة فهو حربى او للتجارة فلا ينتقض عهده أجاب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان
الاصل في رجوعه إلى بلاده الاقامة اه معنى (لانه لم تظهر منه خيانة) ولا ما وجب نقض عهده فبلغ مكانا
يامن فيه على نفسه (خاتمة) الاولى للامام ان يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقده ودينه وحليته فيتعرض لسنه

وبه فارق من دخل بامان نحو صبي اعتقده امانا فانه يبلغ الممان (قوله وقد يظهر بينهما فرق بان يقال جناية
الذى الخ) في شرح الروض راجب بان الذى يلتزم باحكامنا وبالاقتضا زال التزامه لها بخلاف ذلك
فانه ليس ملتزما لها وقضية الامان رده إلى مامنه اه (قوله لكونه خالطنا خلطة الحقته باهل الدار) فيه شيء
إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقا ولا الخلطة المذكورة (قوله ولو طلبوا دار الحرب أجيب النساء الخ)
قال في شرح الروض ركالنساء الخائى وكالصبيان المجانين والافاقه كالبلوغ اه (قوله لا الصبيان) عبارة
الروض دون الصبيان حتى يبلغوا او يطلبهم مستحق الحضانة قال في شرحه فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك

امرهم (ولا ذابطل امان رجال) الحاصل بجزية أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نسائهم والصبيان في الاصح) إذ لا جناية منهم
تناقض أمانهم وإنما تبعوا في العقد لا النقض تغليا لامرهم فيهم ولو طلبوا دار الحرب أجيب النساء لا الصبيان إذ لا اختيار لهم (ولو إذا
اختار ذمى نذ العهد والحق بدار الحرب بلغ الممان) أي المحل الذى هو اقرب بلادهم من دارنا يامن فيه على نفسه وماله لانه لم يظهر منه خيانة

على ترك القتال المدة الآتية بعوض أو غيره وتسمى مودعة ومسالمة ومعاهدة ومهادنة وأصلها قبل الاجماع أول سورة براءة ومهادنته ^{صلوات الله وسلاماته} قرىشا عام الحديبية وهي السبب لفتح مكة لان أهلها لما خالطوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم أكثر ممن أسلم قبل وهي جائزة لا واجبة أى أصالة وإلا فالوجه وجوبها إذا ترتب على تركها إلحاق ضرر بنا لا يتدارك كما يعلم بما يأتي (عقدها) لجميع الكفار أو (لكفار اقليم) كالهذه (يختص بالامام) ومثله مطاع باقليم لا يصله حكم الامام كما هو قياس نظائره (ونائبه فيها) وحدها أو مع غيرها ولو بطريق العموم لما فيها من الخطر وجوب رعاية مصلحتها (و) عقدها (بلدة) أو أكثر من إقليم لا كله وفاقا للفوراني وخلافا للعمرائي يجوز لو إلى الاقليم أيضا) أى كما يجوز للامام أو نائبه لاطلاعه على مصلحة وبحث البلقيني جوازها مع بلدة مجاورة لإقليمه إذا رأى المصلحة فيها لأهل إقليمه لأنها حيثئذ

أهو شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وأسانه واثار وجهه ان كان فيه اثار ولونه من سمرة وشقرة وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عريفا مسلما يضطربهم ليعرفه بمن مات أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم الجزية أو يشتكى إلى الامام ممن يتعدى عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كان كافرا وإنما اشترط إسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره مغنى وروض مع شرحه

(باب الهدنة)

(قوله من الهدون) إلى قوله وهي السبب في المعنى لا لقوله لان إلى إذ وإلى قول المتن ومتى زاد في النهاية إلا قوله لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن وقوله للاتباع في الاولى وماسانبه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق منه اه اسنى (قوله اذ هي الخ) والاولى وهي (قوله مصالحة الحريين الخ) الاظهر ان يقال - فقد يتضمن مصالحة الحريين الخ وكانه عبر بما ذكر قصدا للنسبة بين المعنى الشرعى واللغوى مع كون المقصود معلوماه ع ش عبارة المعنى ويفهم من تعبير المصنف بعقدها اعتبارا لايجاب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان اه (قوله بعوض أو غيره) سواء فيهم من يقر على دينه ومن لا يقر مغنى وعميرة (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مساها (قوله وأصلها) عبارة غيره والأصل فيها اه فالإضافة بمعنى (قوله أول سورة براءة) وقوله تعالى وان جنحو للسلام فاجنح لها معنى وشيخ الاسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شورى اه بجيرى (قوله وهي) أى مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أى فى شرح أو أن يدفع مال اليهم (قول المتن يختص بالامام الخ) قال الماوردى ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهدنة فى ذلك (تنبيه) قد علم من منع عقدها من الاحاد لاهل اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب اولى وقد صرح في المحرر بالامرين جميعا فان تعاطاها الاحاد لم يصح لكن لا يعتالون بل يبلغون المأمن لانهم دخلوا على اعتقاد صحة امانهم اه معنى (قوله ومثله مطاع الخ) أى فى انه يعتد لاهل إقليمه اه رشيدى (قوله لا يصله الخ) أى لبعده اه ع ش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النيابة فلا ينافى قوله الآتى لا كله الخ (قوله لما فيها الخ) علة الاختصاص بالامام ونائبه (قوله أو أكثر) إلى قوله وبحث فى المعنى (قوله لا كله الخ) وفاقا للمعنى والمنهج والروض وخلافا للنهاية (قوله وفاقا للفوراني الخ) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره ان وإلى الاقليم لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح الفوراني وهو اظهر من قول العمراني ان له ذلك وقضية كلامه ايضا انه لا يشترط إذن الامام للوالى فى ذلك أى فى عقدها لبعض إقليمه وهو قضية كلام الرافعى لكن نص الشافعى على اعتبار اذنه وهو الظاهر والاقليم بكسر الهمزة احد الاقاليم السبعة التى فى الربع المسكون من الارض واقليمها اقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة اسهم على تقدير الهيئة اه واقرب النهاية القضية الثانية عبارة وشمل ذلك ما لو فعله الوالى بغير إذن الامام اه ويوافقه قول الشارح الآتى وإنما يتجوز الخ (قوله وخلافا للعمرائي) ما قاله العمراني هو المعتمد مر اه سم عبارة النهاية ولو لجمع اهل إقليمه كما صرح به العمراني وهو المعتمد اه (قوله وبحث البلقيني الخ) معتمد اه ع ش (قوله لاهل إقليمه) أى بخلاف ظهور مصلحة لغير إقليمه فقط كالامن لمن يربهم من المسلمين ونحو ذلك لان تولية الامام للوالى المذكور لم تشمله اه ع ش (قوله وتعين الخ) هو بالنصب عطف على جوازا اه رشيدى (قوله

(كتاب الهدنة)

والا الحقوا بدار الحرب اه (قوله على ترك القتال) وقع السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقا كعلى ترك القتال فرسانا والمتجه الجواز بل قد يقال بالاولى لانها إذا جازت على ترك القتال مطلقا فلتجوز على ترك نوع منه بالاولى فليتأمل (قوله وفاقا للفوراني) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ (قوله وخلافا للعمرائي) ما قاله العمراني هو المعتمد مر

حيث تردد في وجه المصلحة (ولما يعقد المصلحة) لما فيها من ترك القتال ولا يكتفي انتفاء المفسدة قال تعالى فلا تنهوا وادعوا إلى السلم وانتم الاعلون والمصلحة (كضعفنا بقلة عدد أهبة) لانه الحامل على المهادة عام الحديبية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء لإسلام أو بذل

جزية) أو إعانتهم لنا أو كفهم عن الاعانة علينا أو بعدد ادهم وان كنا اقوياء في الكل للاتباع في الاول (فان لم يكن) بناضعف كما باصله وراى الامام المصلحة فيها (جازت أربعة أشهر) ولو بلا عوض للآية السابقة (لا سنة) لانها مدة الجزية فلا يجوز تقريرهم فيها بدون جزية (وكذا دونها) وفوق أربعة أشهر (في الاظهر) للآية ايضا نعم لا يتقيد عقدها لنحو نساء وما لم يمدد (ولضعف) بنا (تجوز عشر سنين) فما دونها بحسب الحاجة (فقط) لانها مدة مهادة قريش ومتى احتيج لاقبل من العشر لم تجز الزيادة عليه وجوز جمع متقدمون الزيادة على العشر ان احتيج اليها في عقود متعددة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشر وهو قياس كلامهم في الوقف وغيره لكن نازع فيه الاذرعى بانه غريب ويوجه بان المعنى المقنضى لمنع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم دراية ما يقع بعدها موجود مع التعدد ففيه مخالفة للنص اذا اصل منع

حيث تردد الخ) أى وأما اذا ظهرت له المصلحة بالتردد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم ان بان خطوه فلم الامام بعد ما انقضضها اه ع ش (قول المتن كضعفنا الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في التمثيل مساحاة اه سم (قوله عطف على ضعف) اى لا على قلة اه معنى (قوله او بعدد ادهم) لعل المصلحة في الهدنة لذلك ان محاربة الكفار ماداموا على الحراية واجبة وهى مع بعد الدار توجب مشقة عظيمة في تجهيز الجيوش اليهم فنكتفي بالمهادنة حتى ياذن الله اه ع ش (قوله للاتباع) لانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان ابن أمية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظها راعيه ولا يكتفى بذلك لرجاء اسلامه فاسلم قبل مضى مغنى وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهو رجاء الاسلام (قوله بناضعف) الى قول المتن ومتى زاد في المعنى لا لقوله وهو قياس لكن وقوله ويوجه الى نعم (قوله بناضعف الخ) هلا زاد ولا رجاء اسلام او بذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر اه سم واجاب الرشيدى بما نصه لما قصر المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز عقدها على اكثر من أربعة أشهر لما عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة اصلا وان اقتضته المصلحة كما صرحوا به فاندفع ما للشهاب ابن قاسم وكانه نظر فيه الى مجرد المنطوق اه (قوله للآية السابقة) اى قوله تعالى في اول براءة فسيحروا في الارض أربعة أشهر (قوله لنحو نساء) اى من الخنثى والصبيان والمجانين (قوله لانها) اى العشر اه ع ش (قوله مدة مهادة قريش) اى في الحديبية وكان ذلك قبل ان يقوى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة النهاية وقول جمع يجوزها اى الزيادة على العشر الخ صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى المقنضى الخ ونقل شيخ الاسلام ذلك القول عن الفورانى وغيره وافرده لكن المعنى وافق الشارح كما يأتى (قوله في عقود متعددة) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم انقضضت الخ وفيه تأمل اه سم ويأتى عن المعنى ما يوافقه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المعنى جزم به الفورانى وغيره وقال الاذرعى عبارة الروضة ولا تجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضضت المدة والحاجة باقية استؤنف العقد وهذا صحيح واما استئناف عقدا عقدا كما قاله الفورانى فغريب لا احسب الاصحاب يوافقون عليه اصلا اه وهذا ظاهر اه (قوله ويوجه الخ) اى النزاع (قوله من كرتها) اى العشر (قوله فقيه) اى في تجوز الزيادة على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) اى على النص (قوله وبه) اى بخالفة النص (قوله فارق نظيره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع اه سم (قوله نعم ان انقضضت الخ) هذا الاستدراك من تنمة التوجيه اه رشيدى (قوله عند طلبهم لها) اى الهدنة اه ع ش (قوله ولودخل الخ) هذه المسئلة لا محل لها هنا ما ولا فاتها من مسائل الامان لا الهدنة واما ثانيا فقد تقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان وما قيل انها تقيد لقول المصنف جازت أربعة أشهر بما اذا لم يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان هذا امان وايضا قول المصنف المذكور لمنع الزيادة لا التقصان ايضا اه ببحرئى (قوله فتكرر سماعه) عبارة الروض فاستمع

(قوله كضعفنا بقلة عدد الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وأن في التمثيل مساحاة (قوله كما باصله) هلا زاد ولا رجاء إسلام او بذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر (قوله ان احتيج اليها في عقود) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم ان انقضضت الخ وفيه تأمل (قوله وبه فارق نظائره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع (قوله فتكرر سماعه الخ) عبارة الروض فاستمع في مجالس يحصل فيها البيان أى التام بلغ المأمون ولا يمهل أربعة أشهر اه

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الزيادة عليه وبه فارق نظائره نعم ان انقضضت المدة والحاجة باقية استؤنف عقد آخر وهكذا ولو زال نحو خوف اثناء المدة وجب ابقاؤها ويجتهد الامام عند طلبهم لها ولا ضرر وي فعل الاصلح وجوبا ولودخل دارنا بامان لسماع كلام الله تعالى فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده أخرجه ولا يمهل أربعة أشهر (ومتى زاد) العقد (على الجائز)

من أربعة أشهر أو عشرين مثلاً (فقولاً تفريق الصفة) فيصح في الجائز ويطل فيباز ادعليه ويشكل عليه ان نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل إلا ان يفرق بان المذهب هنا النذر لحقن الدماء وللصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الاصل فروع ذلك ما أمكن (واطلاق العقد) عن ذكر المدة في غير نحو النساء لما مر (يفسده) لاقتضائه التأييد الممتنع ويفرق بين هذا وتنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر بان المفسدة هنا اخطر (٣٠٦) لتشبههم بعقد يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد فيفسده ايضا (على

الصحيح بان) أى كان (شرط) فيه (منع فك أسرا) منهم (أو ترك ما) استولوا عليه (لنا) الصادق باحدنا بل الذى يظهر ان مالذمى كذلك (لهم) الصادق باحدهم بل الذى يظهر ايضا ان شرط تركه لذمى او مسلم كذلك اورد مسلم اسير افلت منهم او سكناهم الحجاز او اظهروهم الخبز بدارنا او ان تبعث لهم من جاءنا منهم لا التخلية بينهم وبينه ويأتى شرط رد مسلمة تاتينا منهم (او) فعلت (لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد (او) لاجل ان (يدفع) ويجوز جره عطفاً على دون (مال) مناوهل مثله الاختصاص قضية نظائره نعم إلا ان يفرق (اليهم) لمنسافة ذلك كله لعزة الاسلام نعم ان اضطررنا لبذل مال لفداء أسرى يعذبونهم او لاحاطتهم بنا وخوف استئصالنا وجب بذله ولا يملكونه لفساد العقد حينئذ وقولهم يسن فك الاسرى في محله في غير المعذنين إذا امن قتلهم

في مجالس يحصل فيها البيان أى التام بلغ المامن ولا يعمل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله ويشكل في المغنى وإلى قوله فالخالف في النهاية إلا قوله منا إلى المتن وقوله مر إلى محل ذلك (قوله من أربعة أشهر) أى في حال قوتنا او عشرين سنين أى في حال ضعفنا اه مغنى (قوله مثلاً) أى اودون العشر وفوق أربعة أشهر (قوله على المدة الجائزة) أى كثلث سنين شرط الواقف ان لا يؤجر الموقوف باكثر منها وقوله بلا عذر أى كالا احتياج إلى العمارة ولم يوجد من يستاجر إلا باكثر منها (قوله في غير نحو النساء) أى من الصبيان والمجانين والخنائى والمال اه ع ش (قوله لما مر) أى قيل قول المتن ولضعف (قوله بين هذا) أى اطلاق عقد الهدنة (قوله لتشبههم) أى تعلقهم بعقد يشبه عقد الجزية لعل وجه الشبه ان عقد الهدنة لا يكون من الاحاد وتشرط لصحته ان يكون لمصلحة اه ع ش (قوله استولوا عليه) افاد به ان مالنا بفتح اللام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوقف ويجوز ايضا اه ع ش أى كما جرى عليه المغنى (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لانه ان جعل وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال في امثال ذلك كقوله الآتى انفا الصادق باحدهم اه سم (اقول) والظاهر الاول وتوصيف المجموع بوصف بعض اجزائه مجاز شائع ويأتى جواب آخر (قوله بل الذى يظهر الخ) عبارة المغنى قال الزركشى بحثا او مال ذمى اه (قوله ان مالذمى كذلك) خلافا للاسنى عبارة وخارج بالمسلم أى الاسير وماله الكافر وماله فيجوز شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة لترك مالهم وقوله باحدهم أى بالترك لاحدهم (قوله ان شرط تركه) أى ترك مالنا اول لذمى (قوله اورد مسلم) بالرفع عطفاً على منع فك وقوله افلت نعت ثان لمسلم وفى البجيرمى عن الشوبرى قال فى النهاية التقلت والافلات والانفلات التخلص من الشيء من غير تمكن اه وفى الصحاح افلت الشيء وتقلت وانفلت بمعنى وافلته غيره اه (قوله او سكناهم الحجاز) اودخوهم الحرم مغنى وشيخ الاسلام (قوله ويأتى) أى فى المتن عن قريب (قوله او فعلت) أى الهدنة انظار لم لم يقدر عقدت (قوله لاجل الخ) اشار به إلى انه معطوف على تعقد وقال المغنى اول تعقد لهم ذمة ويدفع مال اليهم ولم تدع ضرورة اليه فهو معطوف على بدون اه (قوله ويجوز جره الخ) ويرسم بالباء الموحدة دون الياء المتناة من تحت اه ع ش ولا يخفى ان مثله يتوقف على النقل (قوله لمنسافة) إلى قوله وفيه نظر فى المغنى (قوله وخوف استئصالنا) يذمى او خوف استيلائهم على بلادنا (قوله وجب بذله) أى من بيت المال ان وجد فيه شىء ولا فى مياسير المسلمين وينبغى ان محل ذلك إذا لم يكن للباسور مال والا قدم على بيت المال اه ع ش (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى اه مغنى (قوله ما يعلم الخ) فاعل مر (قوله ان محل ذلك) أى بذل المال لهم لفداء الاسرى (قوله إذا لم نتوقع خلاصهم الخ) أى كان استقر الاسرى ببلادهم لان فكهم قهراً حينئذ يترتب عليه مالا يطاق اه نهاية (قوله والاوجب الخ) عبارة النهاية اما إذا اسرت طائفة مسلما ومروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فكهم بكل وجه ممكن إذا عذر لهم فى تركه حينئذ اه وان توقف الفك على بذل مال وجب على الترتيب الذى قدمناه ع ش (قوله بما مر فى شراء الماء الخ) عبارة هناك ويتجه فى المقيم (قوله الصادق) هذا تركيب عجيب لانه ان جعله وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال فى امثال ذلك كقوله الآتى انفا الصادق باخذهم (قوله

وقال شارح النذب للاحاد والوجوب على الامام وفيه نظر ومر قبيل فضل يكره غزوما يعلم اعتبار منه أن محل ذلك ان لم يتوقع خلاصهم منهم بقتال ولو على ندور والاوجب عينا على كل من توقعه وقدر عليه وان لم يعذبوهم فالخالف ان من عجزنا عن خلاصه ان عذب لزم الامام من بيت المال فداءه والاسن وهل يجب على كل موسر بما مر فى شراء الماء فى التيمم فداء المعذب لانه أولى من شراء الماء الا لان هذا لما يحتاج به الامام فقط او يفرق بين قلة الفداء وكثرته عرفا كل محتمل

والاقرب الاول حيث غاب على ظنه خلاصه بما يذله فيه فاضلا عما تقرروا بفرق بين ما تقررون من ايجاب خلاصه بقتال مطلقا بخلافه بالمال بان في القتال عز الاسلام بخلاف بذل المال فلم يجب الا عند الضرورة (وتصح الهدنة على (٣٠٧) ان ينقضها الامام) او مسلم ذكر معين

عدل ذو رأى في الحرب يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها (متى شاء) وتحرم عليه مشيئته أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا أو أكثر من عشرين عند ضعفنا وخرج بذلك ما شاء الله أو ما أقرم الله وانما قاله رسول الله ﷺ لعليه به بالوحي ولا ما تولى بعد عاقدها نقضها إن كانت فاسدة بنص أو اجماع (ومتى) فسدت بلغوا ما منهم وجروا وانذرناهم قبل أن نقاتلهم إن لم يكونوا بدارهم ولا فلنا قتالهم بلا انذار ومتى (صححت وجب) علينا (الكف) لا ذانا أو أذى الذين الذين يبلادنا فيما يظهر بخلاف أذى الحريين وبعض أهل الهدنة (عنهم) وفاء بالعهد إذا قصد كف من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم بخلاف أهل الذمة (حتى تنقضي) مدتها أو ينقضها مدتها أو ينقضها من علق بمشيئته أو الامام أو نائبه بطريقة كما يعلم بما يأتي (أو ينقضوها) هم ونقضها منهم يحصل (بتصريح) منهم بنقضها (أو) بنحو (قتالنا) أو مكتبة أهل الحرب

اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة اه (قوله الاول) أي الوجوب على كل موسراخ (قوله عما تقرر) أي عن مؤنة يوم وليلة (قوله مطافا) أي عذاب أم لا (قول المتن وتصح الهدنة على الخ) عبارة المحرر ويجوز ان لا تؤقت الهدنة ويشترط الامام بنقضها متى شاء اه رشیدی (قوله او مسلم) إلى قول المتن ومتى في المغنى لا لا قوله ويحرم إلى وخرج وإلى قول المتن وإذا انتقضت في النهاية لا لا قوله أي عمدا كما هو ظاهر (قوله بذلك) أي بقوله متى شاء وقوله ما شاء الله وما أقرم الله فانه لا يجوز اه معنى (قوله وانما قاله) أي أقرم ما أقرم الله تعالى اه معنى (قوله بنقضها إن كانت فاسدة الخ) انظر ما معنى النقص مع فرض فسادها ولعل المراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبلغهم المام اه عش (قوله بنص الخ) أي فان كان فسادها بطريق الاجتهاد لم يفسخه معنى وروض (قوله وانذرناهم) واعلمناهم اه معنى (قوله والا) أي وان كانوا بدارهم (قوله علينا) عبارة المغنى على عاقدها وعلى من بعد من الائمة اه (قوله لا ذانا) إلى قول المتن وإذا انتقضت في المغنى الا قوله أي الذين إلى بخلاف وقوله أو الامام إلى المتن وقوله أي عمدا كما هو ظاهر وقوله ابواه إلى وإن جهلوا (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) فلا يلزمنا كفهم عنهم نعم ان اخذ الحريون ما لهم بغير حق وظفرنا به ردناه اليهم وإن لم يلزمنا استنقاذه معنى وروض مع شرحه (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) أي والذين الذين ليسوا ببلادنا اخذنا من أول كلامه (قوله وبعض أهل الهدنة) أي وان قدرنا على دفعهم اه عش (قوله او ينقضها الخ) عبارة المغنى ان ينقضها الامام اذا علق بمشيئته وكذا غيره اذا علق بمشيئته اه (قوله بما يأتي) أي من قول المصنف ولو خاف خيانتهم الخ قول المتن أو قتالها) أي حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان اعانوا البغاة مكرهين فلا ينتقض كما يحتمل الزركشي اه معنى (قوله أو بنحو قتالنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك اه سم (اقول) نعم كما يعلم بالأولى من قول الشارح الآتي انفا وذمى بدارنا (قول المتن بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم اه سم (قول المتن أو قتل مسلم) ثم ان لم يتكر غير القاتل مثلا عليه بعد علمه انتقض عهده ايضا كما يأتي انتهى عش (قوله بدارنا) لعليه قيد في الذمى فقط فليراجع اه رشیدی (اقول) هذا صريح صنيع المغنى (قوله أو فعل شيء الخ) عبارة المغنى ولا ينحصر الانتقاض فيما ذكره بل ينتقض باشيء منها ان يسبوا الله تعالى أو القرآن أو رسول الله ﷺ وكل ما اختلف في انتقاض الذمة به تنتقض الهدنة به جز ما لان الهدنة ضعيفة غير متأكدة ببذل الجزية اه (قوله ابواه الخ) أي ابواه شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الاخبار إلى الكفار اه عش (قوله أو اخذنا لنا) أي جميعهم في الصور كلها أو فعل بعضهم شيئا من ذلك وسكوت الباقي عنه انتهى اسنى (قوله ان ذلك) أي بنحو قتالنا وما عطف عليه (قوله لقوله تعالى الخ) الاولى تأخير اه عن قول المصنف وبياتهم كما فعله الاسنى والمغنى (قوله من بعد عهدهم) أي الآية اه معنى (قول المتن وإذا انتقضت جازت الخ) انظر هل هو شامل لما اذا نقضها من فوض اليه نقضها من المسلمين اه رشیدی (اقول) ظاهر صنيعهم لا سيما المغنى كما مر في شرح حتى تنقضي الشمول (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله نهارا)

أو بنحو قتالنا هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك (قوله بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم (قوله ببذل جزية) لو عقدت بعوض فانه جائز كما تقدم فهل يمتنع حينئذ نقضها بما اختلف في نقض عقد الذمة به (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه (قوله

بعورة لنا أو قتل مسلم) أو ذمى بدارنا أي عمدا كما هو ظاهر أو فعل شيء مما اختلف في نقض عقد الذمة به مما مر وغيره لعدم تأكدها ببذل جزية أو ابواه عين للكفار أو اخذ ماله وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم (وإذا انتقضت) بغير قتال (جازت الاغارة عليهم) نهارا (وبياتهم) أي الاغارة عليهم ليلا إن كانوا ببلادهم ورسيل الباب

ماله تعلق بذلك فان كانوا ابيلا دنا بلغوا امامهم اى محلا يامنون فيه منا ومن اهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن جعله دار الحرب اراد باعتبار الغالب ومن له ما منان يتخير الامام (٣٠٨) ولا يلزمه اى بلاغ مسكنه منها على الاوجه وافهم قوله ولماذا الى آخره انه يضم لما بعد حتى

ويصلوا امامهم (ولو نقض بعضهم الهدنة ولم ينكر الباقون) عليه (بقول ولا فعل) بل استمروا على مساكنتهم وسكتوا (انتقض فيهم ايضا) لاشعار سكوتهم برضاهم بالنقض ولا يتأتى ذلك فى عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعتزالهم او باعلام الامام) او نائبه (ببقائهم على العهد فلا) نقض فى حقهم لقوله تعالى أنجينا الذين ينهون عن السوء ثم ينذر المعلمين بالتمييز عنهم فان ابوا فناقضون ايضا (ولو خاف) الامام او نائبه (خيانتهم) بشىء مما ينقض اظهاره بأن ظهرت اماره بذلك (فله نبذ عهدهم اليهم) لقوله تعالى ولا تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماره حرم النقض لان عقدها لازم وبعد النبذ ينتقض عهدهم لا بنفس الخوف وهذا مراد من اشرط فى النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغى المامن) وجوبا وفاء بالعهد (ولا ينبذ عقد الذمة بتهمة) بفتح الهاء لانه

الى قوله ومن له فى النهاية الا قوله ومضى الى فان كانوا (قوله ماله تعلق بذلك) لعله اراده بقر المصنف ر إذا بطل امان رجال الخ وعليه كان المناسب ان يؤخر قوله ومضى الى الباب الخ عن قوله فان كانوا الخ لان ما مر فيما إذا كانوا ابيلا دنا كما يظهر بالمراجعة (قوله فان كانوا ابيلا دنا بلغوا الخ) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فلا حترازه من فوائد قوله بغير قتال اه سم (قوله ولو بطرف الخ) غاية فى قوله ولو بطرف بلادنا (قوله ومن جعله) اى المامن اه رشيدى (قوله ومن له مامنان الخ) اى يسكن بكل منهما اه نهاية (قوله ولا يلزمه اى بلاغ مسكنه الخ) خلافا للنهاية فان سكن باحدهما لزمه اى بلاغ مسكنه منهما على الاوجه اه (قوله وافهم قوله واذا الخ) قديقال قوله واذا الخ لادلاله فيه على تبليغ المامن حتى يفهم الضم المذكور وقوله لما بعد حتى الخ اى فى قوله حتى تنقضى وقوله ويصلوا امامهم نائب فاعل يضم اه سم (قول المتن ولو نقض بعضهم الخ) اى بشىء مما سمر اه معنى (قول المتن ولم ينكر الباقون) ظاهره وإن قلوا اه ع ش ويقال مثله فى قول المصنف ولو نقض بعضهم (قوله عليه) الى قول المتن ولا يجوز فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ثم ينذر الى المتن وقوله وبعد النبذ الى المتن (قوله بل استمروا على مساكنتهم) اى لم يعتزلوهم (قوله لاشعار سكوتهم برضاهم الخ) فجعل نقضهم كما كان هدنة البعض وسكوت الباقين هدنة فى حق الكل اه معنى (قوله لقوته) اى وضعف الهدنة اه معنى (قول المتن باعتزالهم او باعلام الامام الخ) اى اعلام البعض المنكرين الامام فان اقتصروا على الانكار من غير اعتزال او اعلام الامام بذلك فناقضون وانما اتى بمثالين لان الاول انكار فعلى والثانى قولى اه معنى (قوله فلا نقض فى حقهم) اى وان كان الناقض رئيسهم والقول قول منكر النقض يمينه معنى وروض مع شرحه (قوله ثم ينذر المعلمين الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم نظرت فان تميزوا عنهم يبتناهم اى منتضى العهد والا نذرناهم اى الباقين لتمييزوا عنهم او يسلموهم اليها فان ابوا ذلك مع القدرة عليه فناقضون للعهد اه (قوله حرم النقض) اى فلو فعله لم ينتقض اولا فيه نظر والا قرب الثانى اه ع ش وفى المغنى ما قد يؤيده (قوله وبعد النقض) اى النبذ كما عبر به غيره (قوله واستيفاء ما وجب الخ) اى ان كان اه اسنى (قوله ولانهم فى قبضتنا الخ) اى فاذا تحققت خيانتهم امكن تداركها بخلاف اهل الهدنة معنى واسنى (قوله غالبا) عبارة الاسنى وجروا فى التعليل الثانى على الغالب من كون اهل الذمة ببلادنا واهل الهدنة ببلادهم اه (قول المتن ولا يجوز شرط الخ) اى فى عقد الهدنة وبحث بعض المتأخرين ان الخشى كالمرأة اه معنى (قوله مسلبة) الى قوله ومسلم فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله ولخوف الفتنة الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية ولانه لا يؤمن ان يصيدها زوجها الكافر او تزوج بكافرا ولا نها عجزه عن الحرب عنهم وقرية من الافتتان لنقصان عقلها وقلة معرفتها ولا فرق فى ذلك بين الحرقة والامة اه (قوله ووقع ذلك) اى شرط رد المسلبة (قوله ما فى الممتحنة) اى قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار اه معنى (قوله ولم يجز به الخ) اى بذلك الشرط اه سم زاد ع ش ولو قال ولم يشمل المرأة كان اولى اه (قوله احتياطا الخ) اى لما مر من خوف الفتنة عليها لنقص عقلها

فان كانوا ابيلا دنا بلغوا امامهم هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فلا حترازه من فوائد قوله بغير قتال (قوله وافهم قوله واذا الخ) قديقال قوله واذا الخ لادلاله فيه على تبليغ المامن حتى يفهم الضميمة المذكورة (قوله لما بعد حتى) اى فى قوله حتى تنقضى وقوله ويصلوا امامهم نائب فاعل يضم (قوله ويبلغهم المامن) هلا قال ان كانوا ابيلا دنا (قوله ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاء نامسلبا منهم صح ولم يجز به رد مسلبة الخ) فى الروض فصل صالح اى هادن بشرط رد من جاء نامسلبا منهم مسلما صح ولم يجز اى بذلك الشرط رد المرأة اى المسلبة اه

آ كدلتا يده ومقابله بمال ولا لولانهم فى قبضتنا غالبا (ولا يجوز شرط رد مسلبة تأتينا منهم) مسلبة أو كافرة ثم تسلم (قوله) لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار ولخوف الفتنة عليها لنقص عقلها ووقع ذلك فى صلح الحديبية نسخته ما فى الممتحنة لنزولها بعد ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاء نامسلبا منهم صح ولم يجز به رد مسلبة احتياطا لامرها لخطره (فان شرط)

رد المسئلة (فسد الشرط) لانه اهل حراما (وكذا العقد في الاصح) لا فترانه بشرط (٣٠٩) فاسد قيل ما عبر عنه بالاصح هنا هو بعض

ما عبر عنه بالصحيح فيما مر
فكررونا قاضاه ويتجابه
بانه لا يرد ذلك إلا لو كان
ما مر صيغة عموم وليس
كذلك وإنما هو مطلق
وهذا تقييده فلا تكرر
ولا تناقض ووجه قوته هنا
 صحة الخبر به كما تقرر فكان
مستثنى من ذلك وسره أن
فيه إشعارا بتمام عزة الاسلام
واستغناء اهله كما يرشد اليه
قوله ^{صلى الله عليه وسلم} من جاءنا منكم
رددناؤه من جاءكم منافسحقا
سحقاً (ولإن شرط) بالبناء
للمفعول أي شرطوا علينا
أو الفاعل أي شرط لهم
الامام (رد من جاء) منهم
الينا أي التولية بينهم وبينه
(أولم يذ كررد) ولا عدمه
(فجاءت امرأة) مسئلة (لم
يجب) علينا لاجل ارتفاع
نكاحها باسلامها قبل وطء
أو بعده وإن حلنا بينه وبينها
(دفع مهر الى زوجها في
الظاهر) لأن البضع غير
مقوم فلا يشملها الامان
وقوله تعالى وآتوهم ما
أنفقوا لا يدل على وجوب
خصوص مهر المثل ويوجه
بانه لا يمكن الاخذ بظاهره
لشموله جميع ما أنفقه
الشخص من المهر وغيره
ولا نعلم قائلًا بوجوب ذلك
ولا حمله على المسمى لانه
غير بدل البضع الواجب في
الفرقة في نحو ذلك ولا مهر

(قوله رد المسئلة) ومثلها الخثي فيما يظهر اسنى ونهاية (قول اتين فسد الشرط) أي قطعه اسواء كان لها عشرة
أم لا اه معنى (قوله قيل ما عبر عنه الخ) عبارة المغنى تنبيه هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا شرط فاسد
على الصحيح إلا انه ضعفه هناك وقواه هنا فكررونا قاضاه ويتجابه عن ذلك الشارح فقال اشار به إلى
قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صور تقدمت بالصحيح إشارة إلى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر ولا
تخالف اه (قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم اه سم (قوله بانه لا يرد ذلك الا
الخ) ولك أن تقول ولا يردوان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه اه
سم (قوله وهذا تقييده) أي من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين اه سم (قوله ووجه قوته)
أي الخلاف (قوله صحة الخبر به) أي كافي صالح الحديبية وقوله كما تقرر يتأمل اه سم وقد يجاب اشار
الشارح به إلى قوله السابق انقاه وقوع ذلك في صالح الحديبية نسخ الخ وقصده بيان انه وإن صح الخبر به
لكنه منسوخ فلا يردانه مع صحة الخبر به لم صار مرجوحا (قوله فكان) أي ما هنا وقوله مستثنى من ذلك أي
من حيث الخلاف كما مر عن سم أو عند مقابل الاصح وقد يؤيد هذا الاحتمال قوله وسره الخ أي الاستثناء
(قوله ان فيه) أي شرط رد المسئلة (قوله أي شرطوا علينا) أي وقبل الامام أو نائبه وقوله أي شرط لهم
الامام أي أو نائبه وقبلوه (قول المتأولم يذ كررد) كذا اصله في أصله رحمه الله تعالى بعد ان كان ردا
بالف بعد الدال وهو كذلك فيما وقعت من نسخ المحلى والمغنى والنهاية وبه يعلم ترجيح كون شرط مبني
للفاعل واقتصر المذ كورون في الحل عليه اه سيد عمر (قوله فجاءت امرأة مسئلة) وإن اسلمت أي وصفت
الاسلام من لم تزل مجنونة فأن أفاقت رددناها له لعدم صحة اسلامها وزوال ضعفها فان لم تنفق لم ترد وكذا ترد
ان جاءت عاقلة وهي كافرة لا ان اسلمت قبل مجيئها أو بعده ثم جنت أو جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان
شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها أو بعده فانها لا ترد ووض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله لاجل الخ)
علة لعدم الوجوب (قوله وان حلنا الخ) غاية أي وإن حصل مناحيلولة بينها وبين زوجها (قوله غير متقوم)
أي غير مال نهاية ومعنى (قوله وقوله تعالى الخ) رد دلليل مقابل الاظهر (قوله ويوجه) أي عدم الدلالة
(قوله ولا نعلم قائلًا الخ) أي فهو أي ظاهره مخالف للاجماع (قوله ولا حمله على المسمى الخ) نفي الامكان
هنا فيه نظر اه سم (قوله لانه غير بدل البضع الخ) أي فان بدله مهر المثل اه نهاية (قوله ولا مهر المثل)
عطف على المسمى وفي نفي الامكان هنا نظر (قوله وهذا) أي التوجيه المذ كور مع ما فيه لعله إشارة
إلى ما في علتي نفي الاحتمالين الاخيرين من البديل عدم استلزام المدعى (قوله الصادق بعدم الوجوب)
عبارة المحلى أي والمغنى الصادق بعدم الوجوب وهي أولى سم ورشيدى أي لان النذب خاص وعدم
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله الموافق الخ) أي الوجوب لان الاصل في صيغة
أفعل الوجوب حللي وقيل صفة لعدم بجري على الكردى وفسر الاصل ببراءة الذمة (قوله ورجحوه

(قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم (قوله ويجاب بانه لا يرد ذلك) لك أن تقول هو
لا يردوان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله وهذا تقييده) أي
من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين (قوله ووجه قوته هنا صحة الخبر به) أي ما في صالح
الحديبية (قوله كما تقرر) يتأمل (قوله لم يجب علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلامها الخ) في الروض
وشرحه وان اسلمت أي وصفت الاسلام من لم تزل مجنونة فأن أفاقت رددناها له لعدم صحة اسلامها
وزوال ضعفها والتقييد بالافاقة من زيادته ذكره الاذرعى وغيره للاحتراز عما إذا لم تنفق فلا ترد أخذنا
بأن في المجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة سواء طلبها في صورتين زوجها أم محارمها لان اسلمت قبل
مجيئها أو بعده ثم جنت أو جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها فانها لا ترد
ولا نعطيه مهرها اه (قوله ولا حمله على المسمى) نفي الامكان هنا فيه نظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

المثل لان المقابل لم يقل به فتعين أن الامر لنذب تطليب خاطره بأى شيء كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجواب بأنها وان كانت
ظاهرة في وجوب غرم المهر محتملة لنذبه الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم

أى النذب اه عش (قوله لما قام عندهم) أى من أن الأصل براءة الذمة حلي وكردى وقال الشورى عن
الطباوى أى من إعزاز الاسلام واذلال الكفر اه (قوله انتهى) أى الجواب (قوله ما ذكرته من
أن حمل الخ) يعنى قوله ولا نعلم قائلا بوجوب ذلك (قوله يمكن ذلك) أى فيتحد الجوابان (قوله من
الرد) أى رد من جاءنا منهم (قول المتن ولا يرد صبي الخ) لضعفهما ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما
اسنى ومعنى (قول المتن ومجنون) طرا جنونه بعد بلوغه مشركا أم لا اه مغنى (قوله انثى) إلى قوله أى
لا يجوز فى النهاية إلا قوله أم لا وإلى المتن فى المغنى إلا أنه قيد الصبي بوصف الاسلام واطلق المجنون (قوله
وصفا الاسلام) أى اتيابكلمة الاسلام اه نهاية (قوله أم لا) أسقطه المنهج والاسنى والنهاية (قوله
فان كمل الخ) عبارة المغنى فان بلغ الصبي وفاق المجنون ثم وصفا الكفر ردا وكذا إذا لم يصفنا شيئا كما يحتمل
بعض المتأخرين وإن وصفا الاسلام لم يرد اه (قوله ومحل قولهم الخ) أى الدال على جواز رد الصبي الذى
اسلم لا بويوه وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد إلى دار الكفر
اه سم (قوله بالغ) إلى قول المتن وحر فى النهاية (قوله ولو مستولدة) عبارة المغنى اما الامة المسلمة ولو مكتوبة
ومستولدة فلا ترد قطعا اه (قوله ثم ان اسلم الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو هاجر قبل الهدنة أو
بعدها العبد أو الامة ولو مستولدة ومكتوبة ثم اسلم كل منهما عتق لأنه إذا جاء قاهر السيده ملك نفسه بالقهر
فيعتق ولأن الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ما حكمه أو اسلم ثم هاجر قبل
الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهر وحال الاباحة أو بعده فلا يعتق لأن أمه والهم محظورة حينئذ فلا يملكها
المسلم بالاستيلاء ولا يرد إلى سيده لأنه جاءه مسلما مراغما له والظاهر أنه استرقه وبينه ولا عشيبة له تحميه بل
يعتقه السيد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم ولهم ولاؤه وأعلم أن هجرة
الينا ليست شرطاً فى عتقه بل الشرط فيه أن يغيب على نفسه قبل الاسلام إن كانت هدة ومطالبة إن لم تكن فلو
هرب إلى مانه ثم اسلم ولو بعد الهدنة أو اسلم ثم هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلومات قبل هجرته مات حرا
برث ويورث وإنما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم عتقه غالبا واما المكتوبة فتبقى مكتوبة إن لم يعتق فان أدت نجوم
الكتابة عتقت بها ولاؤها السيدها وأن عجزت وورقت وقد أدت شيئا من النجوم بعد الاسلام لا قبله حسب
ما أدته من قيمتها الواجبة له فان وفى بها أو زاد عليها عتقت لأنه استوفى حقه ولاؤها المسلمين ولا يترجع
من سيدها الزائد وان نقص عنها وفى من بيت المال اه وبذلك علم ما فى كلام الشارح هنا وكان ينبغى أن يقول ثم
إن هاجر قبل الاسلام مطلقا أو بعده وقبل الهدنة عتق أو بعدهما واعتقه الخ كما اشار إليه سم بسوقه ما مر عن
الروض مع شرحه (قوله بعد الهجرة) أى ولو بعد الهدنة اه سيد عمر (قوله عتق) أى بنفس الاسلام اه عش
(قوله أو بعدهما) أى بعد الهجرة والهدنة اه عش (قوله كذلك) أى بالغ عاقل سم ورشيدى أى مسلم
روض (قوله ردا أحدهما) أى العبد والحر المذكورين (قوله عند شرط) إلى المتن فى النهاية والمغنى

فى ذلك اه فان قلت ما
ذكرته من أن حملها على
وجوب الكل يخالف
الاجماع وعلى المسمى يخالف
القاعدة وعلى مهر المثل
يخالف ما يقوله المقابل
يمكن أنه الذى قام عندهم
قلت يمكن ذلك بلا شك
(و) عند شرط ما ذكره من
الرد (لا يرد صبي ومجنون)
أنثى أو ذكر وصفا الاسلام
أم لا امرأة وخنى أسلم
أى لا يجوز ردهم ولو للاب
أو نحوه لضعفهم فان كل
أحدهما واختارهم مكناه
منهم ومحل قولهم تسن
الحيلولة بين صبي أسلم
وأبويه فيمن هم بدارنا لانا
ندفع عنه (وكذا) لا يرد
لهم (عبد) بالغ عاقل أو
أمة ولو مستولدة جاء الينا
مسلمًا ثم ان أسلم بعد
الهجرة أو قبل الهدنة عتق
أو بعدهما وأعتقه سيده
فواضح والاباحة الامام
لمسلم أو دفع لسيده قيمته
من المصالح وأعتقه عن
المسلمين والولاة لهم (وحر)
كذلك (لا عشيبة له) أوله
عشيبة ولا تحميه فلا
يجوز رد أحدهما (على
المذهب) لثلا يفتنوه

عبارة المحلى الصادق به عدم الوجوب وهى أولى (قوله ولا يرد صبي ومجنون) قال فى شرح الروض لضعفهما
ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما اه (قوله ومحل قولهم) أى الدال على جواز رد الصبي الذى اسلم لا بويوه
ولا كانت الحيلولة واجبة وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد
(قوله ثم ان أسلم الخ) فى شرح الروض وأعلم أن هجرة الينا ليست شرطاً فى عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على
نفسه قبل الاسلام أن كانت هدة ومطالقا لم تكن فلو هرب إلى مانه ثم اسلم ولو بعد الهدنة أو اسلم ثم
هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلومات قبل هجرته مات حرا يرث ويورث وإنما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم
عتقه غالبا اه (قوله أيضا ثم ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما الخ) عبارة الروض وشرحه
ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدهما ثم اسلم عتق لأنه إذا جاء قاهرا لسيده ملك نفسه بالقهر فيعتق أو اسلم ثم
هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهر حال الاباحة أو بعدها فلا يعتق لأن أمه والهم محظورة حينئذ
فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه (قوله والاباحة الامام) أى على سيده (قوله وحر كذلك) أى بالغ عاقل

(ويرد) عند شرط الرد لا عند الاطلاق إذ لا يجب فيه رده طلقاً (من) أي حرّ ذكر بالغ عاقل ولو لمسلم (له عشرة) تحمية وقد (طلبت) أو واحد منها ولو بوكيل كما هو ظاهر (اليها) لأنه صلى الله عليه وسلم ردّها باجندل على أبيه سهيل بن عمرو وكذا استدلوا به ورد بان هذا وإن جرى في الحديبية إلا أنه قبل عقد الهدنة معهم ورواه البخاري (لإلى غيرها) أي عشيرته الطالبة له (٣١١) فلا يرد ولو بأذنهم فيما يظهر فاليها

متعلق بكل من الفعلين (لإلى) أن يقدر المطلوب على قهر الطالب والهرب منه (فيرد) إليه وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير لما جاء في طلبه رجلان فقتل أحدهما وهرب منه الآخر (ومعنى الرد) هنا (أن نخلى بينه وبين طالبه) كما في الوديعه ونحوها (ولا يجبر على الرجوع) مع طالبه لحرمة إجبار المسلم على إقامته بدار الحرب (ولا يلزمه) أي المطلوب (الرجوع) مع طالبه بل يجوز له أن خشي فتنة وذلك لأنه لم يلزمه إذ العاقد غيره ولهذا لم ينكر صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه ولا قتله لطالبه بل سره ذلك ومن ثم سن أن يقال له سر لا ترجع وإن رجعت فاهرب متى قدرت (و) جاز (له قتل الطالب) كما فعل أبو بصير (ولنا) التعريض له به (كأعرض عمر لابي جندل رضي الله عنهما بذلك لما طلبه أبوه بقوله اصبراً باجندل فأتاها هم مشركون ولم تأدم أحدهم دم كلب رواه أحمد والبيهقي (لا التصريح)

(قوله عند شرط الرد) أي لمن جاءنا منهم قال الزركشي وإذا شرط رد من له عشرة تحمية كان الشرط جائزاً صرح به العراقيون وغيرهم قال البندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شعبة وهو ضابط حسن اه معني (قوله مطلقاً) أي سواء كان له عشرة أو لا (قوله أو واحد) إلى قوله كذا استدلو في المغني (قوله على أبيه سهيل) ثم أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه رضي الله تعالى عنه اه ع ش (قوله إلا أنه قبل عقد الهدنة الخ) أي والكلام هنا فيما بعده (قوله أي عشيرته الطالبة) عبارة النهاية أي لا يرد إلى غير عشيرته الطالب له اه وعبارة المغني ولا يجوز رده إلى غيرهما أي عشيرته إذا طلبه ذلك الغير لأنهم يؤذونه اه فكان ينبغي للشارح تذكير الطالبة (قوله بكل من الفعلين) أي يردو طلبته اه سم (قوله في رد) إلى قوله والوجه في المغني الإقوله ومن ثم إلى المتن (قوله في رد) أي الطالب أما إذا لم يطلبه أحد فلا يرد أسنى ومعني (قوله وعليه حملوا الخ) قضية هذا الخلل أن الجاني في طلب أبي بصير لم يكن من عشيرته ولا وكيلاً لهم اه سم (قوله كافي الوديعه الخ) عبارة المغني ولا تبعد تسمية التخلية رداً كافي الوديعه اه (قوله لحرمة إجبار المسلم الخ) عبارة النهاية لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه قال ع ش وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من الملتزمين في زمننا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزرعه وأصوله في تلك القرية اه (قوله ولهذا) أي لعدم الوجوب لم ينكر الخ ولو كان الرجوع واجباً لأمره بالرجوع إلى مكة اه معني (قوله ومن ثم) أي من أجل سروره صلى الله عليه وسلم بذلك (قول المتن وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ اه سم (قوله كما فعل أبو بصير) أي ولم ينكر صلى الله عليه وسلم عليه (قول المتن ولنا الخ) هو صادق بالامام وأحاديث المسلمين اه معني عبارة النهاية ولو لم يحضره الامام خلافاً للبقيين اه (قول المتن له به) أي للمطلوب بقتل طالبه اه معني (قوله كأعرض) إلى قوله وكذا أن طلق في النهاية إلا قوله والوجه إلى المتن (قوله بذلك) أي بقتل طالبه عبارة المغني والنهاية بقتل أبيه اه (قوله لأنهم في أمان) فالمتنافي للأمان التصريح لا التعريض اه سم (قوله لأنه لم يتناوله الخ) عبارة النهاية والمغني لأنه لم بشرط على نفسه أماناً لهم ولا يتناوله شرط الامام كما قاله الزركشي اه (قوله وضده) أي ضد كل منهما (قوله من جاءهم) إلى قوله وكذا أن اطلق في المغني إلا قوله على المعتمد (قوله من الرجال والنساء) عبارة النهاية ولو امرأة ورقيقا اه (قوله وحينئذ لا يلزمهم الرد) ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد الرقيق المرتد لنا بعد أخذ قيمته ردناها اليهم بخلاف نظيره في المهر مغني ونهاية

(قوله وربان هذا الخ) قد يجاب بان رده بعد الهدنة كرده قبلها إن لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من الفعلين) أي يردو طلبته (قوله وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير الخ) قضية هذا الخلل أن الجاني أي في طلب أبي بصير لم يكن من عشيرته ولا وكيلاً لهم (قوله وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ (قوله لأنهم في أمان) فالمتنافي للأمان التصريح لا التعريض (قوله من الرجال والنساء) قال في الروض ويغرمون مهرها أي المرتد قال في شرحه قال البقيين وهو عجيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة فالزامهم المهر مع انفساخ النكاح أو إشرافه على الانفساخ لا وجه له اه وصرح اعني في شرح الروض عن تصريح أصله

لأنهم في أمان نعم من جاءنا مسلماً بعد الهدنة يجوز له التصريح للمطلوب بقتل طالبه لأنه لم يتناوله الشرط (ولو شرط) عليهم (أن يردوا من جاءهم مرتداً منا لزمهم الوفاء) به حراً كان أو ذكراً أو ضده عملاً بالتزامهم (فان أبو ابقد نقضوا) العهد لخالفتهم الشرط والالوجه أن الرد هنا أيضاً بمعنى التخلية (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) من جاءهم مرتداً منا من الرجال والنساء على المعتمد لأنه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديبية من جاءنا منكم ردناه ومن جاءكم منافسحقوا حيثن لا يلزمهم الرد

الاصح عندهم وان خالف فيه الماوردي واعتمده الزركشي (فرع) يجوز شراء أولاد المعاهد من منهم لاسببهم وموافقه في رابع شروط البيع وأقضى أبو زرعة بأنه لا يصح صلح من بأيديهم اسير حتى يشترط عليهم اطلاقه اذ لا سبيل الى ابقائه بأيديهم بل يجب عينا على كل أحد السعي في خلاصه منهم ولو بمقابلتهم وتردد فيها اذا كان بيد غيرهم وهم قادرون على تخليصه والذي يتجه صحة عقد الصلح في الاولى ان اضطررنا اليه وفي الثانية وانه يجب ان يشترط عليهم رده فان أبوا انتقض عهدهم

*(كتاب الصيد)

مصدر بمعنى اسم المفعول وأفرده نظر اللفظه ويصح بقاؤه على مصدره لان أكثر الاحكام الآتية تتعلق بالفعل وعطف الذبائح عليه لا ينافي ذلك (والذبائح) جمع ذبيحة وجمعها لانها تكون بسكين وسهم وجارحة واصلها الكتاب والسنة والاجماع واركانها فاعل ومفعول به وفعل وآلة وستاقى كلها وذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه أكثر اصحاب لان في أكثرها نوعان الجنابة وخالف في الروضة فذكرها آخر ربع العبادات لان فيها شربا تاما منها (ذكاة الحيوان) البري (الماء كول) المبيحة لئلا يأكله انما هو ل (بذبحة في حاق) وهو أدنى العلق بطريقتين

وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا يلزمهم الرد وصرح في شرح الروض عن تصريح أصله بعد لزوم الرد اذا اطلق العقد أيضا ثم بين انهم يفرمون مهرها فراجعهم اهـ سم (قوله على الاصح عندهم) أي الاصحاب (قوله فرع) الى قوله ومرفى المغنى وشرح المنهج (قوله يجوز شراء أولاد المعاهد) عبارة القليوبي على المحلى يجوز شراء أولاد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لانه لا يملك بالقبول من أبيه لازماً أباه اذا قهره وأراد بيعه دخل في مالكة فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهد منهم انتهت بجري وحله الشارح في البيع على اطلاقه وأجاب عما يرد عليه من عدم استقرار ملك الاب لولده بما فيه بعد نيه عليه هناك وأشار اليه هنا بقوله الآتي ومرفى الخ (قوله في رابع شروط البيع) الا صوب شروط المبيع ولعل الميم سقطت من قلم الناسخ (قوله حتى يشترط عليهم الخ) أي ويقبلوا ذلك الشرط منا (قوله والذي يتجه صحة عقد الصلح الخ) أي بلا اشتراط ذلك وقوله وفي الثانية أي باضطرار وبدونه وقوله وانه يجب الخ أي والذي يتجه وجوب السعي في اشتراط ذلك في الاولى والثانية فان قبلوه فيها والا فيصح الصلح بدونه في الثانية مطلقا وفي الاولى ان اضطررنا اليه وقوله فان أبو الخ أي فيما اذا قبلوا ذلك الشرط هذا ما ظهر لي في فهم المقام والله اعلم

*(كتاب الصيد والذبائح)

(قوله بمعنى اسم المفعول) أي المصيد مغنى وشرح المنهج يعني ما يعتبر فيه من حيث اصطياده ليحل هو أي المصيد (قوله على مصدره) أي على معنى الاصطياذ يعني ما يعتبر فيه ليحل المصيد (قوله ذلك) أي بقائه على مصدره (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوحة مغنى وشرح المنهج والتاء للوحدة بجري معنى ما يعتبر فيها من حيث ذبحها لتحل (قوله واركانها الخ) عبارة غيره واركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبيح وذابح وذبيح وآلة اذ قال الرشيدى قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر أي الانذباح وكون الحيوان مذبوحا وانما فسرنا بهذا اليناير الذبيح الذي هو احد الاركان والاركان اتحاد الكل والجزء اهـ (قوله فاعل ومفعول به وفعل وآلة) والمراد بكونها أركانها لا بدلتحققها منها والافليس واحد منها جزءا منها ما عدا عرش (قوله وما بعده) لعله الى كتاب القضاء وعبارة النهاية والاطعمة والذرا فليراجع (قوله لان فيها الخ) عبارة النهاية والمغنى لان طلب الحلال فرض عين اهـ قال الرشيدى هذا كما يحسن مناسبة ذكرها هناك محسن ايضا مناسبة ذكرها عقب الجهاد الذي يظهر ان صاحب الروضة انما ذكرها هناك لمناسبة الاضحية للهدى لا شترأ كهما في أكثر الاحكام ومن ثم ذكرها عقبه قبل الصيد والذبائح اهـ (قوله لان فيها الخ) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والجبرانات ونحو ذلك اهـ سم قول المتن ذكاة الحيوان الخ هذه العبارة تفيد الحصر لعوم المبتدأ أي كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر اهـ سم (قوله البري) الى قوله وهي بالمعجمة في المغنى (قوله انما تحصل الخ) أي تحصل شرعا

بعد لزوم الرد ان أطلق العقد أيضا ثم بين انهم يفرمون مهرها ايضا فراجعهم (قوله وكذا ان اطلق العقد) بخلاف ما تقدم في آخر الصفحة السابقة ان من جاء منهم لا يجب رده عند الاطلاق (قوله ايضا وكذا ان اطلق العقد) في شرح الروض عن تصريح أصله عدم اللزوم عند الاطلاق ايضا فراجعهم

*(كتاب الصيد والذبائح)

(قوله لان فيها شربا تاما منها) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والحيوانات ونحو ذلك (قوله ذكاة الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعوم المبتدأ أي كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر (فرع) قال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابتة في أي محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته في المذبح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمري فقط فهل يتعين في الحل اصابة المذبح أولا لان قطع البعض من الحلقوم والمري ليس ذبحا شرعيا فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظري ويتجه

(اولية) بفتح اوله وهي
أسفله (ان قدر عليه)
وسيدكر انها إنما تحصل
بقطع كل الحلقة ومو المرى
فالدبح هنا بمعنى القطع الآتى
وهى بالمعجمة لغة التطيب
ومنه رائحة ذكية والتميم
ومنه فلان ذكى أى تام
الفهم سعى بها شرعا الذبح
المبيح لانه أطيب أكل
الحوان باباحته إياه وبهذا
يعلم رد ما قيل تعريفه لها
بذلك غير مستقيم لانها لغة
الذبح فقد عرف الشيء
بنفسه أى المساوى له
مفهوما وما صدقا ووجه
رده منع قوله انها لغة الذبح
على انه لو سلم اطلاقها عليه
لغة كان المراد بها مطلقه
وهو غير الذبح شرعا لانه
يعتبر فيه قيد المبيح فلم
يعرف الشيء بنفسه على انه
ليس هنا تعريف أصلا
وانما صواب العبارة ان فيه
تحصيل الشيء بنفسه
وجوابه ما علم ان مطلق الذكاة
غير خصوص الذبح المبيح
ولاشك أن المطلق يحصل
بيانه بذكر المقيد ولا يرد
عليه حل الجنيين بذبح أمه
وان أخرج رأسه وبه حياة
مستقرة او هو ميت لان
انفصال بعض الولد لا اثر
له غالبا وذلك لان
الشارع جعل ذبحها
ذكاة له واعترضت

بطريقين ذكر المصنف إحداهما في قوله بذبحه الخ والثانية في قوله والافبع الخ اه معنى (قول المتن
اولية) ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو محلل او محرم فهل يحل ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان
الاصل وقوعه على الصفة المجزئة اه (قوله بفتح اوله) عبارة المعنى بلام وموحدة مشددة مفتوحة
اه (قوله) فالذبح هنا بمعنى القطع الخ فكان الاولى ذكرهما في موضع واحد اه معنى (قوله وهى) أى
الذكاة (قوله وبهذا) أى قوله وهى بالمعجمة إلى هنا (قوله تعريفه) أى المصنف لها بذلك أى للذكاة بالذبح
(قوله لانها) أى الذكاة (قوله منع أنها لغة الذبح) أى لما مر أنها لغة التطيب والتميم (قوله كان المراد
بها الخ) أى فى اللغة مطلقه وهو مطلق القطع وهو غير الذبح الشرعى أى المراد بالذكاة هنا أى والمراد بالذبح فى
كلامه المعنى اللغوى الذى هو مطلق القطع وبه يدفع ما فى سم عبارته قوله لانها لغة الذبح هذا كبعض
كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى
والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد بها مطلقه وهو غير الذبح شرعا
الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى وبالذبح
المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا اه بخذف (قوله على انه ليس هنا تعريف
أصلا) بل هنا تعريف ضمني اه سم أى الاولى اسقاط أصلا (قوله) وانما صواب العبارة (أى فى الاعتراض
على المتن (قوله وجوابه) أى الاعتراض بهذه العبارة (قوله ان مطلق الذكاة) يعنى الذبح الذى جعل جزءا
من التعريف غير خصوص الذبح المبيح يعنى الذى هو المراد من الذكاة المعروف (قوله ولا شك ان المطلق
يحصل بيانه بذكر المقيد) يتأمل اه سم ويمكن الجواب بان المعنى ان الدال على الماهية اجمالا بين بما يدل
عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع معرفاتها (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية
والمغنى واللائظ الاخير فان قيل يرد على الحصر فى الطرفين الجنيين فان ذكاته بذكاة اه اجيب بان كلامه فى
الذكاة مستقلا لا وسياق الكلام على الجنيين فى باب الاطعمة اه فكان المناسب ذكره بعد قول المصنف
والافبع قرمز الخ كما فعلوه (قوله او هو ميت) المعتمد خلاف هذا مر اه سم عبارة البجيرمى عن
الشوبرى وضابط حل الجنيين ان ينسب موته إلى ذكاته اه ولو احتمل ان يموت بتذكيته او يبق عيشه
بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت او يشك هل مات بالتذكية أو بغيره فاحل لانها سبب فى حله والاصل عدم
المانع فخرج مالهو تحققناه وانه قبل تذكيته كماله اخرج رأسه ميتا وحياتهم مات ثم ذكيت ومالهو تحققنا
عيشه بعد التذكية ثم مات كماله اضطررب بطنها بعد تذكيته زمانا طويلا وتحرك فى بطنها تحركا شديدا ثم
سكن ثم ذكيت اه (قوله لان انفصال بعض الولد الخ) علة للغاية (قوله وذلك) أى عدم الورد (قوله
واعترضت) إلى قوله فلم فى المعنى الإقوله أى نكاحنا لاهل ملته وقوله لما يأتى (قوله بانه سيعبر عنه بالنحر)

الثانى وفاقا لم (قوله لانها لغة الذبح) هذا كبعض كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف
بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا
اشكال أصلا (قوله كان المراد بها مطلقه) وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى
بالمعنى الشرعى ويرد عليه انه قطعاً المقصود الشرعى إلا انه قد يجاب عنه بانه من قبيل التعريف بالاختصاص وهو
جائز على قول لكن قد يناهيه ما دل عليه قوله الآتى ولا يرد عليه الخ لدلالته على ملاحظة القول باعتبار كون
للتعريف جامعاً مانعاً وإلا فلا حاجة إلى دفع ورود هذا فتأمل ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى
وبالذبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا لانه حيث لا يرد عليه ان المقصود بيان
معناها الشرعى لانه لم يخالف ذلك ولان المعنيين مختلفان فلا يفسر احدهما بالآخر لانه لم يقتصر فى تعريفها
على مجرد معنى الذبح لغة بل اضاف اليه قيودا صريحا وإشارة يحصل من مجموعها معناها الشرعى فتأمل
(قوله لانه يعتبر فيه قيد المبيح) قد يقال الا باحة حكم مرتب عليه فلا تعتبر فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف
الخ) بل هنا تعريف ضمني (قوله ولا شك أن المطلق يحصل بيانه الخ) تأمل (قوله او هو ميت) المعتمد

ويرد بانه لا مانع من تسميته ذبحا ونحر او بفرض منعه لا مانع من تسميته به تغليا (والا) يقدر عليه (فبعقر مزهق حيث كان) اى باى موضع منه وجد تحصيل ذكاته لما يأتى (وشرط (٣١٤) ذابح وصائد) وعاقرا ليحل نحوه مذبوحه (حل منا كحته) اى نكاحنا لاهل ملته لاسلامهم

أو كتائبهم بشروطهم وتفاصيلهم السابقة في النكاح لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم اى ذبائحهم وان لم يعتقدوا حلها كالابل فعلم ان من لم يعلم كونه اسرائيليا وشك في دخول اول اصوله قبل مامر ثم لا تحل ذبيحته ومن ثم افتى بعضهم في يهود اليمن بحرمه ذبائحهم للشك فيهم قال بل نقل الائمة أن كل اهل اليمن اسلموا اه ولا خصوصية ليهود اليمن بذلك بل كل من شك فيه وليس اسرائيليا كذلك ومريبيل نكاح المشرك ما له تعلق بذلك فخرج نحو مرتد وصائى وسامرى خالف في الاصول ومجوسى ووثنى ونصارى العرب ويعتبر هذا الشرط من اول الفعل الى آخره فلو تخلف رد مسلم او اسلام مجوسى لم يحل وسيعلم من كلامه ان شرط الصائد البصر ومثله جارح نحو الناد الاق ولا يرد عليه المحرم فان مذبوحه الذى يحرم عليه صيده ميتة لانه مباح الذبيحة في الجملة وذلك لان المكروه كانه ذبيحة قال ابن الرفعة وعلى هذا يظهر من مسئلة اكره المجوسى ان لا حل وفيما لو اكره المسلم مجوسيا على الذبيح ان يحل اه (قوله فلو تخلف رد مسلم او اسلام مجوسى لم يحل) اى كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابتة وسيأتى فيما لو ارسل مسلم كلبه فزاد عدوه باغراء مجوسى انه يحل ويمكن الفرق (قوله لكن لا بالتاويل الخ) اما بذلك التاويل فلا استثناء بل هي داخله فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) اى بذلك التاويل (قوله انه لا يرد

أى ومقتضاه أنه لا يسمى ذبحا اه معنى (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) ويرد ايضا بأن المراد بالذبح مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولبة فتدبر اه سم (قوله فبعقر) هو بفتح العين وسكون القاف الجرح (قول المتن مزهق) اى للروح اه معنى (قوله اى باى موضع منه وجد) تفسير لحيث كان وقوله تحصيل ذكاته تقدير متعلق ببعقر (قوله لما يأتى) اى مع استثناء عقر الكلب للتردى (قول المتن وصائد) اى لغير سمك وجراد اما صائدهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور لان ميتهما حلال فلا عبرة بالفعل اه معنى (قوله نحوه مذبوحه) اى من مصيده ومعقوره (قول المتن حل منا كحته) اى للمسلمين (تنبيه) ان قلنا تحل منا كحة الجن حلت ذبيحتهم وإلا فلا وتقدم الكلام على ذلك في محرمات النكاح معنى (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقولهم او كتائبهم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية في قوله اى ذبائحهم او في قوله او كتائبهم وهو صريح صانع المعنى (قوله فعلم) اى من قوله او كتائبهم بشر وطهم الخ (قوله في دخول اول اصوله) اى في دين النصراني او اليهود قبل مامر اى قبل بعثة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم اى في النكاح (قوله للشك فيهم) اى يهود اليمن اى دخول اصولهم (قوله انتهى) اى فتوى بعضهم (قوله فخرج الخ) مفرع على المتن (قوله خالف) اى كل منهما وكان الظاهر خالفا اه سيد عمر (قوله ومجوسى الخ) ولو اكره مجوسى مسلما على الذبيح او محرم حلالا حل نهاية وسم (قوله هذا الشرط) اى حل المنا كحة (قوله فلو تخلفه) الى قوله وسيعلم في النهاية ولى قوله ومثله في المعنى (قوله فلو تخلفه رد مسلم الخ) اى كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابتة وسيأتى فيما لو ارسل مسلم كلمة فزاد عدوه باغراء مجوسى انه يحل ويمكن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم صيده برمى وكتب (قوله ومثله) اى مثل الصائد في اشتراط البصر (قوله ولا يرد الخ) عبارة للمعنى ولم يشترط في الذابح كونه غير محرم في الوحشى او المتولد منه والمذبح كونه غير صيد حرمى على حلال او محرم لانه قدم ذلك في محرمات الاحرام ولان المحرم مباح الذبيحة في الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة الى الصيد البرى اه (قوله عليه) اى على منعه (قوله فان مذبوحه الخ) علة للمتن وقوله لانه الخ علة للنفي (قوله وذاك) اى كونه مذبوحه الذى صاده ميتة (قوله لعارض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتحل ذكاة أمة كتابية) لعموم الاية المذكورة معنى ونهاية (قوله وهذه) الى قوله لكن في المحلى والمعنى (قوله ما قبلها) اى قول المتن وشرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتاويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته اى واما بذلك التاويل فلا استثناء بل هي داخله فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) اى بذلك التاويل (قوله انه لا يرد

خلاف هذا مر (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) يرد ايضا بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولبة فتدبر (قوله ومجوسى ووثنى ونصارى العرب الخ) قال في الروض فان اكره مجوسى مسلما على الذبيح او امسك له صيدا فذبحه او شاركه اى في قتله بسهم او كلب وهو في حركة المذبح او في رد الصيد على كلبه اى المسلم بان رده اليه لم يحرم اه وفي مختصر الكفاية لابن النقيب اذا اكره مجوسى مسلما على الذبيح حل وكذا اذا اكره محرم حلالا على ذبح الصيد قال في الروضة عن ابراهيم المروزي وقال الرافعي لو اكره مسلم مسلما على الذبيح يمكن ان نقول ان اعتبرنا فعله وعلقنا به القصاص حلت الذبيحة وان جعلناه كالآلة فكذلك لان المكروه كانه ذبيحة قال ابن الرفعة وعلى هذا يظهر من مسئلة اكره المجوسى ان لا حل وفيما لو اكره المسلم مجوسيا على الذبيح ان يحل اه (قوله فلو تخلف رد مسلم او اسلام مجوسى لم يحل) اى كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابتة وسيأتى فيما لو ارسل مسلم كلبه فزاد عدوه باغراء مجوسى انه يحل ويمكن الفرق (قوله لكن لا بالتاويل الخ) اما بذلك التاويل فلا استثناء بل هي داخله فيما قبلها (قوله لكن لا بالتاويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته (قوله في غير الشاة

(أمة كتابية) ولان لم يحل نكاحه لان الرق لا تأثير له في منع نحو الذبيح بخلاف النكاح لما يلزم عليه من نحورق الولد وهذه (مستثناة من مفهوم ما قبلها لكن لا بالتاويل الذى ذكرناه) به يعلم قوله انه لا يرد (١) قول المحشى قوله في غير الشاة ليس في نسخ الشرح

ايضا امهات المؤمنين رضى الله عنهن وانه لا يحتاج للجواب عنه بحل نكاحهن قبله صلى الله عليه وسلم وله وهو رأس المؤمنين وتحرم مذبوحه ملاقاة وقطعة لحم باناء **الإباح** يغلب فيه من تحل ذكاته وإلا ان أخبر من تحل ذبيحته ولو كافرا (٣١٥) بانه ذبحها وقضية التقيد بالملاقاة ان

غيرها يحل مطلقا ويظهر ان محله ان لم يتحصن نحو الجوس بمحملها وخرج بالتى في اناء الملقاة فتحرم مطلقا وعمل بالقرينة في الحل في بعض هذه الصور مع ان الاصل قبل الذبح التحريم وهو لا يرتفع بالشك لان لها دخلا في حل الاموال ومشقة العمل بذلك الاصل (ولو شارك مجوسى) او نحوه من تحرم ذبيحته (مسلميا) او كتانيا ولو احتمالا في غير الملقاة وقطعة اللحم المذكورين (في ذبح أو اصطياد) قاتل كان امرا سكينيا على مذبحة شاة او قتل صيدا بسهم او كلب واحد (حرم) المذبوح أو المصيد تغليبا للحرم اما اصطياد لا قتل فيه فلا اثر للشركة فيه (ولو ارسلنا كلبين أو سهمين) أو احدهما سهمما والاخر كلبا على صيد (فان سبق الة المسلم فقتل) الصيد (او أنهاه الى حركة مذبوح حل) كالمذبوح فقتلها فقتلها مجوسى فان لم ينهه لذلك فاصابته آله المجوسى فانتهه اليه حرم وضمنه المجوسى للمسلم بقيمته وقت اصابته آله لانه أفسد ملكه بجعله ميتة (ولو انعكس) بان سبق الة المجوسى فقتل او انهاه لذلك (او جرحاه معا)

(الخ) عبارة المغنى واستثنى الاسنوى ايضا زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فانهن لا تحل منا كحتمهن وتحل ذبيحتهن واعترضه البلقيني بانه كان يحل نكاحهن للمسلمين قبل ان ينكحهن صلى الله عليه وسلم وبعد ان ينكحهن فالتحريم على غيره لاعليه وهو رأس المؤمنين صلى الله عليه وسلم قال ابن شعبة ويمكن انه يصحح الاستثناء بان يقال زوجاته صلى الله عليه وسلم بعد موته يحرم نكاحهن وتحل ذبيحتهن اه والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهم على غيره صلى الله عليه وسلم لا شىء فيهن وإنما هو تعظيما له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا امر فيها وهو رقتها مع كفرها (تنبيه) علم من كلامه حل ذكاة المرأة المسلمة بطريق الاول وان كانت حائضا وقيل يكره ذكاة المرأة الاضحية والخنثى كالاشياء وعبرة النهاية وشمل كلامه الحائض والاقلف والخنثى والاخرس فتحل ذبيحتهم اه (قوله ايضا) يعنى كعدم ورود المحرم وفيه تامل (قوله يحل نكاحهن) اى للمسلمين وقوله وله الخ تعطف على هذا المقدر (قوله وتحرم) الى قوله وقضية التقيد في النهاية (قوله وقطعة لحم باناء) او خرقه اه عش (قوله لا يحل يغلب فيه من تحل الخ) اى بخلاف ما اذا غلب أو ساوم نحو المجوسى له اه عش (قوله من تحل ذكاته) مسلما أو كتانيا (قوله ان أخبر من تحل) عبارة النهاية اخبر فاسق او كتابى انه الخ قال عش اخرج به الصي والمجنون ولو مع نوع تمييز فلا يقبل خبرهما فيحرم ما أخبر ابذبحه وظاهره وإن صدقهما الخبر اه (قوله وقضية التقيد) ظاهر كلام النهاية عدم الفرق بين الملقاة وغيرها وان المدار على الشك في ذبحها اه ومن تحل ذكاته او غيره اه فتى غلب من تحل ذكاته فظاهرة مطلقا وإلا فنجسة مطلقا فاي راجع (قوله ان لم يتحصن الخ) ظاهره الشمول لمسلم واحد مثلا وفيه بعد ولعل الاقرب ان لم يغلب نحو المجوس فاي راجع (قوله بمحملها) الاول التذكير (قوله وخرج بالتى في اناء الملقاة) اى المرمية مكشوفة اه عش (قوله مطلقا) اى غلب من تحل ذكاته ام لا (قوله في بعض هذه الصور) وهو قطعة لحم باناء بشرطها (قوله لان لها) اى القرينة (قوله من تحرم الخ) كوثنى ومرتداه نهاية (قوله ولو احتمالا) اى المشاركة (قوله في غير الملقاة الخ) لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يحل الخ اه سم (قوله المذكورين) الاول التنايث (قوله قاتل) اى مؤدلى القتل ولو بعد مدة (قوله كان امرا) الى قوله وزعم شارح في المغنى الاقوله اما اصطياد الى المتن وقوله ولو بان الى المتن وقوله وايراد الى ويحل (قوله تغليبا للحرم) لانه متى اجتمع المباح والمحرّم غلب الثاني انه نهاية اى في هذا الباب وغيره عش (قول المتن ولو ارسلنا) اى مسلم ومجوسى اه معنى (قول المتن فان سبق الة المسلم) اى يقينا اخذا من قوله الاتى او جهل اه عش (قول المتن فقتل) اى كلب المسلم او سهمه المعبر عنه بالآلة اه رشيدى (قول المتن وانهاه الخ) فان لم ينهه اليها فهو داخل في قوله او مرتبا الخ اه سم (قوله كالمذبوح الخ) اى ولا يقدر ما وجد من المجوسى كالمذبوح الخ اه معنى (قوله فان لم ينهه الخ) عبارة المغنى ولو اتخن مسلم بجرحه صيد او قذازال امتناعه ملكه فاذا جرحه مجوسى ومات بالجرحين حرم وعلى المجوسى قيمته متخنا لانه افسده بجعله ميتا ولو اكره مجوسى مسلما على ذبح او امسكه صيدا فذبحه او شاركه في قتله بسهم او كلب وهو فى حركة مذبوح او شاركه في رد الصيد على كلب المسلم بان رده اليه لم يحرم اه وقوله ولو اكره الخ في سم عن الروض مثله (قوله وضمنه المجوسى الخ) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر اه سم اى بان ازال امتناعه (قوله لذلك) اى الى حركة مذبوح (قوله ولو بان كان الخ) لا حاجة الى زيادة بان (قوله مذقفا) اى قاتلا سريعا (قول المتن ومرتبا الخ) بان سبق الة احدهما لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يحل الخ (قوله أو أنهاه الى حركة مذبوح) فان لم ينهه اليها فهو داخل في قوله او مرتبا الخ (قوله وضمنه المجوسى للمسلم) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر (قوله

وحصل الهلاك بهما ولو بان كان أحدهما مذفقا والآخر غير مذفف لكنه يعين على المذفف على المعتمد (أو جهل) أسبقهما القاتل اولم يعلم ايها قتله (أو جرحاه) مرتبا ولم يذفف احدهما اى لم يقتله سريعا (حرم) تغليبا للتحريم وكذا الوسيق كلب مجوسى

فامسكه فقط فقتله كلب مسلم لانه ٣١٦ بامساكه صارمة ودور عليه فلم يحل بقتل كلب المسلم وايراد هذه عليه فيه نظر ويحل ما اصطاده

الآخر فهلك بهما اه معنى (قوله فامسكه فقط) أى لم يقتله ولم يجرحه اه معنى (قوله) ولا يراد هذه (الخ) ومن اوردته المغنى (قوله عليه) اى على قول المصنف ولو انعكس الخ (قوله ويحل) الى قوله وعبارته فى النهاية (قوله ويحل ما اصطاده الخ) وكذا ما اصطاده المجوسى بكلب المسلم حرام قطعاً اه ع ش (قول المتن ويحل ذبح صبي الخ) اى مذبحه والافه ولا يحاطب بحل ولا حرمة وكذا يقال فى قوله الآتى نعم يكره الخ اه رشيدى (قول المتن ذبح صبي الخ) اى وصيده وقوله وعبارته اى ان كان مسلماً اه معنى (قوله فى عدم صحة ذبحه الخ) الا صوب إسقاط عدم (قوله الآتى) أى قبيل قول المتن وتحل ميتة السمك (قوله بالاولى) اى بالنسبة الى حل صيده (قوله يطبق) الى قول المتن ويحرم فى المغنى والى قوله وظاهر المتن فى النهاية الا قوله وقتله الى المتن وقوله فى البحر (قوله يطبق الذبح) اى بالنسبة لما ذبحه اه ع ش عبارة المغنى وحل ذبح غير المميز إذا طاق الذبح فان لم يطبق لم يحل نص عليه فى الام والمختصر قاله البلقينى بل المميز إذا لم يطبق فالحكم فيه كذلك ونقل عن نص الام اه وبما مر عن ع ش ينحل توقف السيد عمر بما نصه ينبغى أن يحرق قيد الاطافة فانها تختلف باختلاف الحيوان واختلف الآلة اه (قوله لا تميز لها أصلاً) تقييد لحل الخلاف عبارة المغنى وحل الخلاف فى المجنون والسكران اذ لم يكن لها تمييز اصلاً فان كان لها اذنى تمييز حل قطعاً قاله البغوى اه وقال البجيرمى قوله كصبي ومجنون وسكران اى لهم نوع تمييز والام يصح ذبحهم كما يرشد اليه تعليل الشارح اى شيخ الاسلام بقوله لان لهم قصد او ارادة فى الجملة عبارة سم قوله او مجنون قال الطيلاوى ينبغى ان يحل ما لم يصير مائى كالخشب لا يحس ولا يدرك والافه كالتائم اه وقال مثله فى السكران اه وهذا خلاف ظاهر المناهج وصريح شروحه إلا ان يحل المتن فيها على ادراك الكليات والمثبت فى كلامه على ادراك الجزئيات المحسوسة كما يرشد اليه ما نقله عن سم عن الطيلاوى (قوله نعم يكره الخ) اى اكل ما ذبحه اه ع ش (قول المتن وتكره ذكاة اعمى) ظاهره لو لدله بصير على المذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه انه قد تخطى فى الجملة وقياس كراهة اكل ما ذبحه غير المميز كراهة اكل مذبوح الاعمى الا ان يقال ان علة الكراهة فى ذلك ما ذكر مع جريان الخلاف فى مذبوحهم بخلاف الاعمى فانه لم يذكر خلافاً فى حل مذبوحه اه ع ش (قوله ونحو كلب) اى بارسال كلب وغيره من الجوارح اه نهاية (قوله نحو الجراح) الاولى نحو الكلب (قوله فى ظلمة) اى او من وراء شجرة او نحوهما اه نهاية (قوله وظاهر المتن) الى قوله قال فى المغنى والنهاية (قوله حل صيد من ذكر) اى الصبي والمجنون والسكران الغير المميزين (قوله وهو ما صححه الخ) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به فى الروض فقال لا صيدهم اى المجنون وغير المميز والاعمى اى لا يحل اه سم وعبارة المغنى وقول الروضة وأصلها أن الوجهين فى الاعمى بجريان فى اصطلاح الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد فى الجميع وان جرى ابن المقرئ فى روضه على الاتحاد واما ذبيحة الاخرس فتحل وان لم تفهم اشارته كالمجنون (فرع) قال فى المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتاني ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز معنى الاخيرين اه وقوله قال فى المجموع الى قال شيخنا فى سم عن شرح الروض مثله (قوله قال) اى فى المجموع (قول المتن وتحل ميتة السمك والجراد) بالاجماع سواء اما تابسبب ام لا وان كان نظير الاول فى البرحر ما ككلب اه معنى (قوله والمراد) الى قوله واعلاله فى المغنى (قوله والمراد به) عبارة النهاية بالاجماع وسواء فى ذلك ما صيد حيا ومات ومات حتف افه اى بلا سبب واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه او إذا خرج منه صار عيشه عيش مذبوح وان لم يكن على صورته المشهورة اه بل وان كان على صورة ما لا يؤكل فى البر ككلب وتكره ذكاة اعمى الخ (فرع) فى المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتاني ثم المجنون والسكران والصبي غير المميز معنى الاخيرين شرح الروض (قوله وهو ما صححه فى المجموع) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به فى الروض فقال لا صيدهم اى

مسلم بكلب مجوسى قطعاً (ويحل ذبح صبي مميز) مسلم او كتاني لصحة قصده وعبادته وزعم شارح كراهة ذكاته لقصوره عن المكلفين إنما تنجى ان كان فى عدم صحة ذبحه خلاف يعتد به وظاهر كلام المجموع الآتى انه لا خلاف فيه بالاولى (وكذا غير مميز) يطبق الذبح (ومجنون وسكران) لا تميز لها اصلاً فيحل ذبحهم (فى الاظهر) لان لهم قصداً فى الجملة بخلاف التائم نعم يكره خوفاً من خطئهم فى المذبح (وتكره ذكاة اعمى) خوفاً من ذلك (ويحرم صيده) وقتله لغير مقدور عليه (برى) لنحو سهم (و) بنحو (كلب) وقد دله على نحو الصيد بصير (فى الاصح) لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد فصار كاسترسال نحو الجراح بنفسه اما اذا لم يدله عليه احد فلا يحل قطعاً وفى البحر ان البصير إذا احس به فى نحو ظلمة فرماه حل اجماعاً وكان وجهه ان هذا مبصر بالقوة فلا يعد عرفاً رمية عبثاً بخلاف الاعمى وان اخبر وظاهر المتن حل صيد من ذكر قبل الاعمى برى او جازح وهو ما صححه فى المجموع قال اما المميز فيحل اصطياً قطعاً ونزع فيه الاذرى واطال (وتحل

وان طفلا لانه صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر بالمدينة وهو الحوت الذي طفاره واه مسلم (والجراد) للخبر الصحيح احل لنا ميتتان الحوت والجراد واعلاله بوقفه على ابن عمر لا يؤثر لان هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع ولا يجب تنقية ما في جوف الجراد وصغار السمك لعسره ويسن ذبح سمك كبير يطول بقاؤه ويظهر ان المراد بذبحه قتله كما يرشد اليه تعليلهم بالا راحته نعم ان كان في توقف حله على خصوص ذبحه وحينئذ اتجه تعينه خصوصه خروجه من ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه (٣١٧) الكراهة ما فيه من ايها ما توقف حله على ذبحه وحينئذ فالمراد بها

خلاف الاولى ولو تغيرت سمكة وتقطعت بجوف اخرى حرمت ونوزع في اعتبار التقطع ويحجب بان العلة انها صارت كالرث ولا تكون مثله الا ان تقطعت واما مجرد التغير فهو بمنزلة نتن اللحم او الطعام وهو لا يحرمه (ولو صادها) او ذبح السمك (مجوسي) حل ميتتهما فلم يؤثر فيهما فعله نعم قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله المحرم على غيره لكن قال البلقيني المعتمد انه لا يحرم على غيره اهو قد تناقض المجموع في كسر المحرم ليض صيد لكنه في الحل جملة الصواب وفي الحرمة جعلها الاشهر وبه يعلم ان المعتمد الاول وحينئذ فليكن المعتمد هنا ايضا بجامع ان كلا لا يتوقف حله على ما فعله المحرم فيه (وكذا) يحل (الدود المتولد من الطعام) وان التي وكان تولده منه بعد لقائه كما هو ظاهر خلافا للزركشي لان الفاء هو تولده منه حينئذ لا وجه لكونه سببا في تحريمه ولا نجاسته إذ غايته انه كلحم نتن وقد صرحوا بحل اكله (كحل

وآدمي عش (قوله وإن طما) عبارة المغني سواء كان طافيا أم راسبا خلافا لابي حنيفة في الطافي اه (قوله الذي طما) اي فوق الماء وعلا عليه (قوله ولا علاه) اي الخبر المذكور (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار اه سم (قوله ويسن) الى قوله وكان وجه الكراهة في النهاية والمغني الا قوله ويظهر الى ويكره (قوله ويسن ذبح سمك الخ) والا ولي ان يكون الذبح من ذيله او لعل ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف اما ما هو على صورة حمار وادمي فينبغي ان يكون الذبح في حلقه وابنته كالحيوانات البرية اه عش (قوله اتجه الخ) اي في تحصيل المسنون (قوله وكان وجه الكراهة) عبارة المغني والاسني لانه عنت وتعب بلا فائدة اه (قوله بها) اي الكراهة (قوله ونوزع الخ) وافقه المغني فقال وشمل حل ميتة السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف اخرى فتحل كالومات حتف انفها الا ان تكون متغيرة وان لم تقطع كما قاله الاذرع لانها صارت كالرث والقيء اه (قول المتن ولو صادها الخ) غاية اه عش (قوله على غيره) اي غير المحرم القاتل (قوله لكن قال البلقيني الخ) وافقه المغني فقال واما قتل المحرم الجراد فيحرمه عليه واما غيره ففيه قولان اصحهما انه لا يحرمه عليه وجزم به في المجموع اه (قوله في كسر المحرم الخ) اي في حله لغیر المحرم (قوله لكنه في الحل) اي حل المكسور على غير كسره المحرم (قوله وبه يعلم الخ) اي بما ذكر من الجعلين (قوله الاول) اي الحل (قوله فليكن) اي الاول المعتمد هنا اي في جراد قتله المحرم (قوله ان كلا) اي من الجراد والبيض (قوله وان التي الخ) اي الطعام (قوله حينئذ) الاول بعده (قوله نتن) بوزن كرم (قول المتن كحل) اي وجب اه مغني (قول المتن وفاكهة) والحق بعض المتأخرين اللحم المدود بالفاكهة اه مغني (قوله ومثله الخ) اي الحل ويحتمل الدود عبارة المغني والنهاية ويقاس بالدود المتولد من الطعام التمر والباقلاء المسوسان اذا طبخوا ومات السوس فيهما اه (قوله لان الغالب الخ) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه اه سم (قوله فبحث انه الخ) اقره المغني عبارة تعوقضية هذا التعليل انه اذا سهل تمييزه كالتفاح يحرم اكله معه قال ابن شبة وهو ظاهر اي اذا كان لا مشقة فيه اه (قوله كبحث انه الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة وعمل ما ذكره حيث لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره والاحرم قال الرشدي وقوله ولم يغيره اما اذا غيره فانه يحرم ما فيه الدود لنجاسته حينئذ كما مرفى الطهارة لكن هذا انما يكون في المائع كما هو ظاهر فليراجع اه (قوله بان الضرورة هنا أكد) لان وقوع ما لانفس له سائلة يمكن صون المائع عن كثرته بخلافه هنا (قوله لاثم) يتأمل اه سم (قوله قال البلقيني ولو نقله الخ) اعتمده النهاية كما مروا كذا المغني عبارة وخرج بقوله معه اكله منفردا فيحرم لنجاسته واستفادته وكذا الوجه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني او تنحى بنفسه ثم عاد بعد امكان صونه عنه كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله او نحاه) لعل او هنال للتوزيع في التعبير ولذا

المجنون وغير المميز والاعمى اي لا يحل (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار (قوله وكان وجه الكراهة ما فيه الخ) عليها في شرح الروض بانه تعب بلا فائدة (قوله ونوزع في اعتبار التقطع) الذي اعتبره في الروضة ولم يعتبره في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه (قوله كبحث انه اذا كثر وغير حرم) كتب عليه مر (قوله لاثم) يتأمل (قوله قال ولو نقله او نحاه الخ) كتب عليه مر

وفاكهة) ومثله نحو التمر والحب (اذا اكل معه) ولو حيا يعني اذا لم ينفردوا اثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه (في الاصح) لعسر تمييزه عنه اي ان من شأنه ذلك فبحث انه اذا سهل فصله كدود نحو التفاح وسوس نحو الفول حرم فيه نظر كبحث انه اذا كثر وغير حرم كيتة لانفس لها سائلة ويفرق بان الضرورة هنا أكد ومن ثم جوزت اكل الحي والميت هنا لاثم قال البلقيني ولو نقله او نحاه من موضع من الطعام لآخر

حرم في الاصح وينبغي حمله على ما اذا فصله عنه ثم عاد اليه وإن قلنا فيما لا نفس له سائلة أن ما نشره منه إذا انفصل وعاد لا ينجز لان العلة هنا غيرها ثم اما المنفرد عنه فيحرم وان اكل معه لنجاسته إن مات والافلاستغذاره ولو وقع في عسل نمل وطبخ جاز اكله او في لحم فلا سهولة تنقيته كذا جزم به غير واحد وفيه نظر ظاهر اذ العلة ان كانت الاستهلاك لم يتضح الفرق مع علمه بما يأتي في نحو الذبابة وغيره فغايتها انه ميتة لادم لها سائر وهي لا يحل اكلها مع ما ماتت فيه وان (٣١٨) لم تنجسه نعم افي بعضهم بان ان تعدر تخليصه ولم يظن منه ضرر اكله معه او في

حار نحو ذبابة أو قطعة لحم آدمى ونهرت واستهلك في لم يحرم كما يأتي (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) أو جرادة حية اى يكره له ذلك كافي الروضة وبحث الاذرعى وغيره حرمة لما فيه من التعذيب ويكره أيضا قليها وشيها حية و قول أبي حامد يحرم بناء في الروضة على حرمة ابتلاع حية والاصح انه مباح واستشكل بانه لا يلزم من حل الابتلاع حل القلي لما فيه من التعذيب بالنار وقضية جواز قلى وشى الجراد حل حرقه مطلقا لكن قال القاضى يدفع عن نحو زرع بالاخف فالاخف فان لم يندفع الا بالحرق جاز وكذا نحو القمل اه واوله بعضهم ليوافق ذلك على جوازه بلا كراهة اى بخلاف حرقه بلا حاجة فانه مكروه وجه بعضهم الحل بان حرقه وكذا غيره ولا ينافيه تعليل الروضة حل ذلك في السمك بانه في البر كالمنذوح لان الجراد مع كونه بريما كولا

اقتصر النهاية على نقله والمغنى على نحاه (قوله حرم) أى كما هو معلوم من قوله الآتى أما المنفرد الخ (قوله وينبغي حمله الخ) لعل مراده ان هذا هو محل التردد والتصحيح بخلاف النقل المذكور فان الحرمة حينئذ ظاهرة (قوله ثم عاد) اى بنفسه (قوله اذا انفصل الخ) اى ولو بفعل آدمى (قوله لان العلة هنا غيرها ثم) فيه تأمل (قوله ولو وقع) الى قوله او لحم في النهاية والى قوله كذا في المغنى (قوله جاز اكله) اى النمل (قوله غير واحد) ومنهم المغنى كما اثرنا اليه (قوله وفيه نظر ظاهر اذا العلة الخ) قد يقال لا ورود لهذا بعد قوله لسهولة تنقيته تدبر (قوله لم يتضح الفرق) اى بين العسل واللحم فيجوز اكله ايضا (قوله مع علمه) اى عدم الفرق (قوله او غيره) عطف على الاستهلاك (قوله انه الخ) اى النمل (قوله مع ما ماتت به الخ) اى عسلا كان او لحما او غيرهما (قوله حل اكله) اى النمل معه اى العسل (قوله او في حار) الى قوله كما يأتي في النهاية والى قوله و قول ابي حامد في المغنى الا قوله كما يأتي وقوله وبحث الى ويكره (قوله او في حار الخ) عطف على في عسل نمل الخ (قوله نحو ذبابة) عبارة المغنى نملة واحدة أو ذبابة ومثل الواحدة الشيء القليل من ذلك فيما يظهر اه (قوله كما يأتي) اى في الاطعمة (قوله ويكره ايضا قليها الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قليه وشيه حيا وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فانه حاصل ما اعتمده في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بان حياته في البر حياة مذبح وما في شرح الروض بما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فانه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتها اه سم وقوله دون الجراد اعتمده النهاية كما يأتي وسياتي في الاطعمة عن ع ش عن العباب ما يوافقه (قوله على حرمة ابتلاعها) اى السمكة او الجراد (قوله لما فيه) اى القلى (قوله وقضية جواز القلى الخ) اى مع الكراهة كما مر ويأتي (قوله مطلقا) اى امكن دفعه بغيره ام لا (قوله يدفع) الى قوله انتهى في النهاية (قوله بالاخف فالاخف) اى كالمصائل نهاية قضيته انه يحرم قتله اذا اندفع بغيره والظاهر انه غير مراد رشيدى (قوله واوله) اى قول القاضى (قوله ذلك) اى ما يقتضيه كلام الروضة من حل حرقه مطلقا (قوله على جوازه الخ) متعلق باول (قوله الحل) اى حل حرق الجراد مطلقا (قوله ولا ينافيه) اى التوجيه المذكور (قوله حل ذلك) اى القلى والشى (قوله لان الجراد الخ) علة عدم المنافاة (قوله لانه كقتله الخ) وقوله والنهى عن التعذيب محل تأمل (قوله انما هو الخ) قد يمنع بان المطلق ظاهر او نص في العموم كما مر (قوله بعضها) اى السمكة او الجراد (قول المتن او بلغ سمكة حية حل الخ) هذا تصريح بحل بلع السمكة الكبيرة الحية ما في جوفها وكان وجهه انه لا يسهل تنقيته مع الحياة اه سم (قوله او جرادة) الى قول المتن واذا رمى في المغنى (قول المتن حل في الاصح) وعليه يكره ذلك اه معنى اى اكل البعض المقطوع والبلع (قوله

(قوله ويكره ايضا قليها وشيها حية الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قليه وشيه حيا وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فانه حاصل ما اعتمده في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بان حياته في البر حياة المذبح وما في شرح الروض بما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فانه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتها (قوله او بلغ سمكة حية حل بلعها في الاصح) هذا تصريح بحل بلع الحية الكبيرة مع ما في جوفها وكان وجهه لا يسهل تنقيته مع الحياة

يجوز قتله بلا ذبح بخلاف سائر حيوان البر الما كول فجاز حرقه لانه كقتله بلا ذبح بجامع أن في ذلك تعذيبا والنهى عن التعذيب بصير بالنار انما هو فيما لم يؤذن في قتله لا كاله بلا ذبح (فان فعل) اى قطع بعضها حل اكله لان ما بين من حي كيتته وانما حرم المنفصل من الصيد لان جميعه لا يحل الا بمزق وقطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك فانه يحل وان مات حتف انفه (او بلغ) بكسر اللام مع مضغ او لا (سمكة) او جرادة (حية حل) بلعها (في الاصح) لانه ليس فيه اكثر من قتله وهو جائز اما الميتة الكبيرة فيحرم بلعها لسهولة تنقيته ما في جوفها من النجاسة بخلاف الصغير وبهذا يعلم ضبط الصغير والكبير ولوزالت الحياة بقطع البعض او بلعها لتأو حل قطعها (واذا رمى)

بصير لا غيره (صيدا متو حشاو بعير انداوشاة شردت بسهم) أو غيره من كل محد يجرح ولو غير حديد (أو أرسل عليه جراحة فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال) بان لم يبق فيه حياة مستقرة والا اشترط ذبحه ان قدر عليه وسيد كراهه يكتفى جرح يفضي الى الزهوق وان لم يذفق (حل) (اجماع في المستوحش والخبر الصحيحين في رمي البعير الناد بالسهم وقيس انما فيه غير هور ويا ايضا ما اصبحت بقوسك فاذا كراسم الله عليه وكل ولا تطلق خبر أبي ثعلبة في الكلام ولم يفصل بين محل ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه (٣١٩) حال الاصابة فلورمي نادا فصار مقدورا

عليه قبلها لم يحل الا ان اصاب مذبحة أو مقدورا عليه فصار نادا عندها حل وان لم يصب مذبحة ولا يشكل اعتبارها هنا باعتبار حل المناكحة من أول الفعل الى آخره كما لم يمكن الفرق بان القدرة نسبية لاختلافها باختلاف الاشخاص والافواق فاعتبرت بالمحل الحقيقي وهو الاصابة ولا كذلك حل المناكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي ومقدمته اما صيد تانس فكما قدور عليه لا محل إلا بذبحه وبحث الأذرعى اشتراط رمي المالك او غيره بقصد حفظه عليه لاتعديا لان هذا رخصة يرد بان حله من حيث هو لا بقيد المالك رخصة فلم يؤثر فيها التعدي على ان ظاهر الحديث وكلام الاصحاب انه لا فرق (ولو تردى بعير ونحوه في) نحو (بئر) ولم يمكن قطع حلقومه ومريته فكنا (في حله بالرمي لحديث فيه حمل على ذلك وكذا بارسال الكلب) (قلت الاصح لا يحل) المتردى (بارسال الكلب) الجارح عليه

بصير (الخ) أى لما مر انه يحرم صيد الاعشى (قوله متو حشا) وهو الذى ينفر من الناس ولا يسكن اليهم اه ع ش (قول المتن ند) أى هرب اه نهاية عبارة المغنى أى ذهب على وجهه شاردا اه (قول المتن جراحة) أى من سباع أو طيور اه مغنى (قول المتن شيئا من بدنه) أى حلقا أو لبنة او غير ذلك مغنى ونهاية (قوله ان قدر عليه) أخرج ما لا ذم لم يقدر وسيعلم حكمه مما يأتى اه سم أى آفا (قوله بما فيه) أى بالبعير وقوله غيره أى كالشاة والبقر (قوله بين حمل الخ) بفتح الاولين (قوله والاعتبار) الى قوله وبحث في النهاية والمغنى الا قوله ولا يشكل الى اما صيد (قوله والاعتبار) أى في نحو التوحش (قوله فلورمي نادا الخ) (فرع) صال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحة بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابتها فى محل كان والا فلا ولو قدر على اصابتها فى المذبح لكن بحيث يقطع بعض الحلقوم والمرى فقط فحل بتعين فى الحل اصابة المذبح أو لا لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس ذبحا شرعا فلا فرق بين اصابتها واصابة غيره فيه نظروا بوجه الثانى وفاقا لمراه سم عبارة ع ش (فرع) وقع السؤال فى الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كول فضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظر والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي ان مثل قطع الراس مالو اصاب غير عنقه كيدنه مثلا فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه اه (قوله ومقدمته) أى كارسال نحو السهم (قوله اما صيد تانس) أى بان صار لا ينفر من الناس اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى اشتراط) أى فى حل الناد بالرمى (قوله او غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالمذبح حيوانا بغير اذن مالكة فانه يحل كما هو ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا يتناسب كتابته هنا قول الشارح لاتعديا وانما وقع الرد الاتى فانه موافق ومؤيد له (قوله انه لا فرق) أى بين التعدي وعدمه (قول المتن ولو تردى) أى سقط اه مغنى (قوله لحديث فيه) أى الحل بالرمى وذلك الحديث ما سجد كره فى شرح ويكفى فى الناد الخ قال انسب ذكره هنا كفى النهاية ثم الاحالة عليه هناك (قوله على ذلك) أى المذكور من المتردى والناد (قول المتن بارسال الكلب) أى ونحوه اه نهاية (قوله صاحب البحر الخ عبارة المغنى) وهو بغير همن نسبة لرويان من بلاد طبرستان عبد الواحد ابو المحاسن شافعى زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احترقت كتب الشافعى امليتها من حفظى اه (قوله فى أنه) أى للشافعى لم يصححه أى الحلية (قوله وفارق السهم بانه الخ) عبارة غيره والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة اه (قوله يعنى أمكن الخ) عبارة المغنى (نتيجه) كلامه يفهم انه متى أمكن وتعسر ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لا بد من تحقق العجز عنه فى الحال اه (قوله أى الصيد) الى قوله للحديث فى النهاية (قوله بمهمله ثم نون) عبارة المغنى بمهمله و نون بخطه من العون ويجوز قراءته بمعجمة ومثلثة من الغوث اه (قول المتن بمن يستقبله) أى مثلاه مغنى (قول المتن فمقدور) أى حكمه كحيوان مقدور اه مغنى (قوله اما اذا تعذر لحوقه حالا) أى بحسب العرف كان لا يدركه فى ذلك الوقت ولو بشدة العدو وراه واذ ترك ربما استقر فى محل آخر فيدركه فى غير الوقت الذى تدفيه فلا يكلف الصبر الى صيرورته

(قوله ان قدر عليه) أخرج ما لا ذم لم يقدر وسيعلم حكمه مما يأتى (قوله أو غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالمذبح حيوانا بغير اذن مالكة فانه يحل كما هو ظاهر (قوله بان حله من حيث هو الخ) يتأمل فيه

(وصححه الرويانى) صاحب البحر عبد الواحد ابى المحاسن فخر الاسلام (والشافعى) صاحب الحلية محمد بن أحمد فخر الاسلام تلميذ الشيخ أبى اسحاق والنزاع فى انهم يصححه لا يلتفت اليه (والله اعلم) وفارق السهم بانه يتباح به الزكاة مع القدرة بخلاف نحو الكلب (ومضى تيسر) يعنى أمكن ولو بعسر (لحوقه) أى الصيد والناد (بعده واستعانة) بمهمله ثم نون او بمعجمة ثم مثلثة (بمن يستقبله فمقدور عليه) فلا يحل إلا بذبحه فى مذبحة أما اذا تعذر لجوفه حالا فيحل باى جرح كان كما مر (ويكفى فى) الصيد المتوحش (والناد والمتردى

جرح بفضي إلى الزهوق) كيف كان (٣٢٠) للحديث الصحيح لو طعنت في فخذها لأجرك أي المتردية أو المتوحشة كما قاله أبو داود

والناد في معنى المتوحش
(وقيل يشترط) جرح
(مذق) أي قاتل حالاً نعم
ارسل الجارحة لا يشترط
فيه تذيق جز ما ولو تردى
بعير فوق بعير فنفذ الرمح
من الأعلى للأسفل حلاً وان
جهل ذلك كما لو نفذ من
صيد إلى آخر (وإذا ارسل
سهما أو كلباً أو طائراً على
صيد) أو نحو ناد بما مر
(فاصابه ومات فإن لم يدرك
فيه حياة مستقرة) قبل
موته (أو أدركها) قبل
موته (وتعذر ذبحه بلا
تقصير) منه (بان سل
السكين) أو اشتغل بطلب
المذبح أو بتوجيهه للقبلة أو
وقع منكساً فاحتاج لقلبه
ليقدر على الذبح (فمات قبل
امكان) لذبحه (أو امتنع)
منه بقوته أو حال بينه وبينه
حائل كسبع (ومات قبل
القدرة عليه حل) لعذره
وكذا لو شك هل تمكن من
ذبحه أو لا أي إحالة على
السبب الظاهر ويستحب
فيها إذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة أن يمر السكين على
مذبحه وتعرف بامارات
كحركة شديدة بعد القطع
أو الجرح أو تفجر الدم
وتدفقه أو صوت الحلق أو
بقاء الدم على قوامه
وطبيعته وتكفي الأولى
وحدها وما يغلب على
الظن بقاؤها من الثلاث

كذلك ومنه ما لو أراد ذبح دجاجة ففتر منه ولم يمكن قدرته عليها لا بنفسه ولا بمعينه ع ش (قول المتن
جرح) بفتح الجيم مصدر جرحه وأما بالضم فهو اسم عمام على الجأى أي الأثر الحاصل من فعل الجارح اه
ع ش (قول المتن بفضي) أي غالباً اه معنى (قوله كيف كان) أي سواء أذفت الجرح أم لا اه معنى
(قوله للحديث الصحيح لو طعنت) أي في جواب يارسول الله أمان تكون الذكاة إلا في الحلق واللثة اه نهاية
(قوله أي المتردية) تفسير لضيم فخذها عبارة النهاية قال أبو داود وهذا لا يصح إلا في المتردية والمتوحش اه
(قول المتن وقيل يشترط) أي في الرمي بسهم اه معنى (قوله أي قاتل) إلى قوله ويفرق في المغنى (قوله
أو نحو ناد بما مر وقوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما يغلب إلى فإن شك (قوله ولو تردى) إلى قول المتن ومات
في النهاية (قوله حلاً) وإن مات الأسفل ينقل الأعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالنقل
لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوى اه معنى (قوله وإن جهل ذلك) أي وجود الأسفل (قول المتن وإذا
ارسل) أي الصائد كلباً أو طائراً اه معناه اه معنى (قوله أو نحو ناد) انظر ما المراد بنحو الناد عبارة النهاية
أو بعير أو نحوه تعذر لحوقه ولو بالاستعانة اه وهي ظاهرة (قول المتن فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة
بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فإن لم يدرك الخ أنه لو مات بالمزهق مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يحل اه
سم ويبقى عن النهاية ما يصرح بذلك (قول المتن فإن لم يدرك فيه) أي الصائد في الصيد اه معنى (قوله
منه) أي الصائد (قول المتن بان سل السكين) أي كان سل الخ أو ضاق الزمان أو مشى له على هيئة ولم ياته عدوا
اه معنى (قوله بطلب المذبح الخ) أو بتناول السكين اه معنى (قول المتن حل) أي في الجميع كما لو مات ولم
تدرك حياته اه معنى (قوله وكذا لو شك الخ) عبارة المغنى ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل
في الاظهر لأن الأصل عدم التقصير اه (قوله هل تمكن) أي هل كان متمكناً (قوله أي إحالة الخ) أي حل
إحالة الخ (قوله على السبب الظاهر) وهو آلة الصيد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله ويستحب) إلى قوله
ويفرق في النهاية إلى قوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما تغلب إلى فإن شك (قوله فيما إذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة) عبارة المغنى إذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله أن يمر السكين) كذا في النهاية وعبارة المغنى
أن يذبحه وفي نسخة من النهاية أمر السكين على مذبحة ليرجحه اه وهي مضمونة بعبارة الروضة فإن لم يفعل
وتركه حتى مات فهو حلال اه فتعين أن الكلام فيها فيه حياة لم تكن غير مستقرة بخلاف ما لم يبق فيه حياة
بالكلية فلا معنى لأمرا السكين عليه وإن أهمته عبارة الشارح اه سيد عمر وقوله عبارة الروضة الخ في
النهاية مثله وقوله فتعين أن الكلام فيها الخ يصرح به ما قدمنا من عبارة المغنى (قوله وتعرف الخ) عبارة
المغنى وللحياة المستقرة قرائن وأمارات تغلب على الظن بقاء الحياة فيدرك ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها الحركة
الشديدة الخ وعبارة النهاية والحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات تغلب الخ وأما
الحياة المستمرة فهي الباقية إلى خروجها بذيخ أو نحوه وأما حركة المذبح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا
ابصار ولا حركة اختيار اه (قوله بعد القطع) أي قطع الحلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله أو الجرح) إسقطه
المغنى والنهاية فتأمل (قوله أو تفجر الدم الخ) أي بعد قطع الحلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله وتدفقه) الو أو
فيه معنى أو كما عر بها شرح الروض في موضع اه ع ش وقضية قول الشارح الآتي من الثلاث أنه بمعناه (قوله
وتكفي الأولى) أي الحركة الشديدة وحدها وما يغلب الخ ومحل ذلك كما يأتي قبيل قول المتن إذا لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك (قوله فإن شك الخ) أي في حصول الحياة المستقرة ولم يترجح وكذا إدخال ظن حرم
نهاية ومعنى (قوله ولا يشترط عدو) أي سرعة سير من الرأى والمرسل بكسر السين ع ش وسم ورشيدى

(قوله) الاخر فإن شك فكعدمها ولا يشترط عدو بعد إصابة سهم أو كلب ويفرق بينه وبين وجوب عدو توقف عليه
إدراك الجمعية على خلاف فيه بأنه ثم لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهنا حصل منه ذلك وهو إرسال الكلب أو السهم إليه فلم يكلف غيره

وأيضاً هذا يكثر حتى في الوقت الواحد فلو كلف العدو في كل مرة لثقت مشقة شديدة لا تختمل بخلافه ثم قيل قوله فأصابه ومات لا يستقيم جملة
مورداً للتقسيم الذي من جملة ما إذا أدركه به حياة مستقرة اه وهو غير سديد فإنه عطف مات بالواو والمصرحة بأنه وجدت أصابة وموت
وهذا صادق بما إذا تحلله ما حياة مستقرة أو لا (وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤنث سميت
بذلك لأنها تسكن حرارة

الحياة ومدة لأنها تقطع مدتها
(أو عصبت) منه ولو بعد
الرمي (أو نشبت) بفتح
فكسر (في الغمد) أي
الغلاف بأن علقته فيه وعسر
آخر اجها منه ولو لعارض
بعد أصابته لكن بحث
البلقيني فيه وفي الغصب
بعد الرمي أنه غير تقصير
(حرم) لتقصيره وقد يشك
غصب سكينه بأحالة حائل
بينه وبينه كما سرق وقد يفرق
بأنه مع الحائل لا يعد قادراً
عليه بوجه بخلافه مع عدم
السكين ثم رأيت من فرق
بأن غصبها عائد إليه ومنع
الحائل عائد للصيد وهو معنى
ما فرقت به والالم يتضح
(ولورماه فقد نصفين) يعني
قطعتين ولو متفاوتتين كما
يفيده ما ذكره في بابة العضو
وافهم تعبيره بالقدانه لم
يبق في أحدهما حياة
مستقرة (حلا) لحصول
الجرح المذقق (ولو أبان
منه عضواً) كيد (بجرح
مذقق) أي قاتل له حالا
(حل العضو والبدن) أي
بأقيه لما سر أن محل ذكاته
كل البدن (أو) أبانه (بغير
مذقق) ولم يزم منه (ثم ذبحه
أو جرحه جرحاً آخر مذققاً
حرم العضو) لأنه أبين من

(قوله وأيضاً هذا) أي الاصطلاح (قوله بخلافه ثم) أي العدو في ادراك الجمدة وكان الأولى استعاط ثم
وأرجاع الضمير إلى الادراك (قوله قيل) رافة المغنى (قوله الذي من جملة) عبارة المغنى فإن منها ادراكه
بالحياة المستقرة والميت لا حياة فيه وعبارة المحرر والشرح والروضة فاصابه ثم أن ادراك الصيد حي الخ اه
(قوله وهو) أي الاعتراض المذكور (قوله فانه) أي المصنف (قوله أو لا) فيه تأمل والأولى أن يقول بما
تحللت الحياة المستقرة بينهما وما لا (قول المتن لتقصيره) أي الصائد بأن أي كان اه معنى (قوله تذكر)
إلى قوله وهو معنى في النهاية لا لقوله بأنه إلى بأن غصبها (قوله وتؤنث) وقد استعملها المصنف هنا حيث
قال معه سكين ثم قال غصبت واستعمل التذكير فقط في قوله بعد ولو كان بيده سكين فسقط اه معنى وفيه نظر
(قوله ومدة) عطف على ذلك (قول المتن أو غصبت) بضم المعجمة أوله أي أخذها منه غاصب أولم تكن
محدودة أو ذبح يظهرها اه معنى (قوله بفتح) إلى قوله ولو لعارض الخ زاد المغنى بعده ما نصه نعم لو اتخذ
للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعبير بالتقصير به على ذلك الزركشي اه (قول المتن
في الغمد) بغير معجمة مكسورة ومعنى ومحلى (قوله ولو لعارض) كحرارة اه ع ش (قوله لكن بحث البلقيني
الخ) عبارة النهاية نعم رجع البلقيني الحل فيما لو غصبت بعد الرمي أو كان الغمد معتاداً غير ضيق فعلم لعارض
اه وصنيعها يشعر بالميل إليه وهو وجه اه سيد عمر وقال ع ش قوله أو كان الغمد معتاداً الخ معتمد
اه (قوله فيه) أي التشب لعارض بعد الاصابة عبارة المغنى نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض
حل كما يفهمه التعبير بالتقصير به على ذلك الزركشي اه (قوله لتقصيره) لأن من حق من يعانى الصيد
أن يستصحب الآلة في غمده موافق وسقوطها منه وسرقتها تقصير معنى ونهاية (قوله وقد يفرق الخ) هذا
لا يأتي على ما بحثه البلقيني من أن غصبها بعد الرمي لا يمنع الحل فإن فيه التسوية بين الغصب والحيلة نعم أن
كانت الحيلة قبل الرمي احتيج إلى الفرق اه ع ش (قوله بأن غصبها عائد إليه) أي وصف له بكونها غصبت
منه فنسب لتقصير اه ع ش (قوله ولا الخ) أي وإن لم يرد به ما فرقت به (قول المتن ولورماه) أي الصيد
فقد اه قطعه نصفين أي مثلاً مغنى (قوله يعني) إلى قول المتن وذكاة في المغنى لا لقوله كما يفيد إلى المتن
(قول المتن حلاً) لكن إن كانت التي مع الرأس في صورة لتفاوت أقل حل بلا خلاف فإن ذلك يجري مجرى
الذكاة وإن كان العكس حلاً أيضاً خلافاً لاني حنيفة وهو إحدى الروايتين عن أحمد اه معنى (قول المتن ولو
أبان منه) أي أزال من الصيد اه نهاية (قوله أي قاتل له حالا) عبارة النهاية بنحو سيف ومات في الحال حل
العضو الخ أما إذا لم يمت في الحال وامكنت ذكاته وتركه حتى مات فلا محل اه (قوله لما سر) أي آتفا في قوله
ويكنفى في الصيد المتوحش والتاد الخ (قوله أن محل ذكاته) أي نحو الصيد (قوله بالذبح) أي في الصورة
الأولى أو التذفيف أي القائمة مقام الذكاة في الصورة الثانية اه معنى (قوله أما إذا أزمه) أي بالجرح
الأول في الصورة الثانية وقوله فيتعين الذبح أي لا يجوز الجرح الثاني لأنه مقدور عليه معنى ونهاية (قول
المتن حل الجميع) أي العضو والبدن اه معنى (قول المتن وقيل يحرم العضو) وأما باقي البدن فيحل جزماً
اه معنى (قوله وهو الأصح) إلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله وهو الأصح) وهو المعتمد اه نهاية
(قوله وغيرها) أي الشرحين والجمهور ع نهاية ومعنى (قوله لأنه أبين من حي) فاشبهه ما لوقطع إليه شاة ثم
ذبحها لا تحل الآلية نهاية ومعنى (قول المتن قدر عليه) أي وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه اه معنى
(قول المتن بقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال إن

(قوله بقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان في كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال إن

(٤١) - شرواني وابن قاسم - تاسع

حي (وحل الباقي) لوجود ذكاته بالذبح أو التذفيف أما إذا
أزمه فيتعين الذبح (فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الأول (حل الجميع) لأن الجرح السابق كذب الجرح (وقيل يحرم العضو) وهو
الأصح كما في الروضة وغيرها لأنه أبين من حي (وذكاة كل حيوان) برى وحشى أو أنسى (فقد عليه بقطع كل الحلقوم وهو مخرج النفس) يعني

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالأصلي وإن اشتبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي وكذا الأمر فيما لو خلق له مريثان ولو خلق حيوانان ملتصقان وملكك على التعيين لشخصين فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أو لافيه نظروا الأول غير بعيدا أه سم (قوله ومثله) أي الحلقوم (قوله الثاني) أي المرتفع (قوله المتصل) أي كالمتصل فهو كناية عن القرب والافتلا اتصال حقيقة كما هو مشاهد (قوله بالفم) أي آخره (قوله ويسمى الحرقدة) وهي بفتح الحاء والقاف عقدة الخنجور أه قاموس (قوله فيه) أي المستدير (قوله أن لم ينخرم منه الخ) يعني إن لم يبق منه جزأ لم تمر السكين عليه ولم ينقص بها (قوله لاسيما كلام الأنوار) عبارة الخامسة قطع تمامهما ولو ترك منهما أو من أحدهما شيئا وإن قل ومات الحيوان أو انتهى إلى حركة المذبوح ثم قطع الباقي حرم وكذا لو خرج السلاح من راسهما أو من راس أحدهما ولو أمر السكين ملتصقا باللحيتين فوق الحلقوم والمرى وأبان الراس حرم أه (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الراس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى انتهى سم (قوله والخارج عنه) أي عن المستدير عطف تفسير لآخر اللسان (قوله ويسمى) أي آخر اللسان الخ (قوله وراء الحرقدة الخ) أي في جهة الرأس (قوله وكل المرى) ولا بد من مباشرة السكين لها حتى ينقطع ما فلو قطع من غيرهما كان قطع من الكتف ولم تصل للحلقوم والمرى لم يحل المذبوح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لاراحته كالخمار الزمن مثلا أه عش (قوله بالهمز) على وزن أمير أه قاموس عبارة المغنى بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله أه (قول المتن مجرى الطعام) أي من الخلق إلى المعدة أه مغنى (قوله والشراب) إلى قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المغنى لا قوله فلو ذبح إلى وجود الحياة وقوله خلافا إلى ما يخالفه لكن بلا عزو (قوله ووجود الحياة الخ) عطف على تمحض (قوله قاله الأمام الخ) وفي زيادة الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيحه أه مغنى (قوله وهو المعتمد) خلافا لظاهر صنيع النهاية (قوله إلى تمامه) أي الذبح بقطع الحلقوم والمرى جميعا (قوله وسياتي) أي في شرح وإن يحدشفرته (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتانيه الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح وأوضح من ذلك في

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالأصلي وإن اشتبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريثان فينبغي أن يقال إن كانا أصليين وجب قطعهما وإن كان أحدهما زائدا فالعبرة بالأصلي فإن اشتبه بالزائد لم يحل بقطعهما ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقرروا لو خلق حيوانان متعلقان وملك كلا واحد فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أو لافيه نظروا الأول غير بعيد (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الراس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتانيه في القطع الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح

بجراه دخولا وخروجا قال بعضهم ومنه المستدير الناقى المتصل بالفم كما يدل عليه كلام أهل اللغة وتسمى الحرقدة فتى وقع القطع فيه حل إن لم ينخرم منه شيء كما يدل عليه كلام الأصحاب لاسيما كلام الأنوار بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة بكسر الحاء والقاف كما في تكملة الصغاني وهذا وراء الحرقدة السابقة (و) كل (المرى) بالهمز (وهو مجرى الطعام) والشراب وهو تحت الحلقوم لأن الحياة إنما تنعدم حالا بانعدامهما ويشترط تمحض القطع فلو ذبح بسكين مسموم بسم موح حرم ووجود الحياة المستقرة عند ابتداء الذبح خاصة قاله وهو المعتمد خلافا لمن قال لا بد من بقائها إلى تمامه وسياتي ندب اسراع القطع بقوة وتحامل ذهابا وعودا ومحلّه إن لم يكن بتانيه في القطع ينتهى الحيوان قبل تمام قطع المذبوح إلى حركة المذبوح والأوجب الاسراع فان تأنى حينئذ حرم لتقصيره

وخرج بالقطع خطف رأس بنحو بندقة لأنه في معنى الخلق وبقدرة عليه غيره وقد سرر بكل ذلك بمعنى وانتهى الى حركة المذبح ثم قطع الباقي فلا يحل فاعلم انه يضرب تمام يسر من احدهما الى الجدة لان فرقهما وفي كلام غير واحد (٣٢٣) تفريعا على ما قاله الامام كما هو ظاهر

ان من ذبح بكال فقطع بعض الواجب ثم ادركه فورا آخر قائمه بسكين اخرى قبل رفع الاول يده حل سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا وفي كلام بعضهم أنه لو رفع يده لنحو اضطرابها فاعادها فورا وأتم الذبح حل أيضا ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم ذكاته كوثى أو سبع فيقبت الحياة مستقرة فقطع الباقي كله من تحل ذكاته حل لان هذا امام فرع على مقابل كلام الامام واما لكون السابق محرما فاول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة عنده وهذا وجه وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحل فهو اما مفرع على ذلك أو يحمل على ما اذا أعادها لا على الفور ويؤيده افتاء غير واحد فاما لو انقلبت شفرته فردها حالاً أنه يحل وأيده بعضهم بان النحر عرفا الطعن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع الناحر جانبا ثم يرجع للاخر فيقطعه ومراً الجنين يحل بذبحه ما إذا خرج بعضه

هذا ما يأتي في شرح الافلام من قوله نعم لو تاني اه سم (قوله رخرج) الى قوله فعلم في النهاية (قوله خطف رأس) (اصفورا وغيره وقوله بنحو بندقة كيد اه طائفة ميتة نهاية ومعنى (قوله رقد سر) اي في اول الباب (قوله وبكل ذلك) اي كل الحلقوم والمرى (قوله بعينه الخ) عبارة النهاية بالوقف بوضع وانتهى الخ (قوله ثم قطع الباقي) فيه اشارة الى انه قطع البعض الاول ثم تراخي قطعه للثاني بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فورا او سقطت من يده فاخذها وتم الذبح فانه يحل كما عرج به ابن حجر وقولنا واعادها فورا من ذلك قلب السكين لقطع باقي الحلقوم والمرى او تركها ادم حدثها او اخذ غير هافورا فلا يضرا عرش وعبارة سم قوله ثم قطع الباقي اي بعد ترك القطع لامع تواليه ايضا اخذنا ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم اه (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور اخذنا من قوله الا في آنفا او يحمل على ما الخ او مع وجود الحياة المستقرة اه سم (قوله سواء اوجدت الحياة الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالكال والثاني فتامله وسياتي في شرحه وان يحد شفرته ما ينبت في هامشته على مخالفتها عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله لنحو اضطرابها) اي كاضطراب الحيوان وسقوط السكين من يده (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم تبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامل اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) اي ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقاء الحياة المستقرة حين شروع الثاني وقولهم لو قطع البعض الخ اي المفيد لاشتراط بقائها حين شروع الثاني (قوله لان هذا الخ) علة لعدم المناقاة والمشار اليه قولهم لو قطع الخ (قوله فاول الذبح) اي الشرعي (قوله وكذا) اي لا ينافي ذلك (قوله على ذلك) اي مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) اي الحل المذكور (قوله وايده) اي الحل ويحتمل الافتاء (قوله فيقع) اي الطعن (قوله جانباً) اي من الحلقوم (قوله ومر) اي اول الباب ان الجنين الخ اي فهو مستثنى مما هنا عبارة المغنى وقد يدخل في قوله قدر عليه ما اذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صح في زيادة الروضة حله وسياتي الكلام عليه مستوفى باب الاطعمة اه (قول المتن ويستحب قطع الودجين) ولا يسن قطع ما وراء ذلك اه معنى عبارة عرش والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل بحرمتها لانه زيادة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة كما يؤخذ مما يأتي في شرحه وان يحد شفرته (فرع) لو اضطر شخص لاكل ما لا يحل اكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل العفونات ام لا لان ذبحه لا يفيد وقوعه في ذلك تردد في الاقرب عدم الوجوب لكن ينبغي انه اولى لانه اسهل لخروج الروح اه (قوله بفتح الواو) الى قوله وما افترضته في النهاية الى قوله لا عمل الذبح في المذبح الا قوله لما اه الى المتن وقوله فحينئذ الى الان وقوله نعم الى ومن اه (قول المتن في صفحتي العنق) اي من مقدمه اه نهاية (قوله وهما الوريدان) اي في الادمى اه معنى (قوله اذهر) اي قطع الودجين (قول المتن ولو ذبحه) اي الحيوان المقدور عليه اه معنى (قوله لافيه من التعذيب) وللعدول عن محل الذبح اه نهاية (قوله

واوضح من ذلك قوله الا في اخر الصفحة نعم لو تاني الخ (قوله ثم قطع الباقي) بعد ترك القطع لامع تواليه ايضا اخذنا ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور او مع وجود الحياة المستقرة (قوله ايضا قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعده على الفور اخذنا من قوله الا في آنفا او يحمل على ما اذا أعادها لا على الفور (قوله سواء اوجدت الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالكال والثاني فتامله هذا وسياتي في الصفحة لانية ما نذبه في هامشته على مخالفتها عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامله (قوله ومراً الجنين) اي اول الباب

وان كان فيه حياة مستقرة (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والدال (وهما عرفان في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرى وهما الوريدان لانه من الاحسان في الذبح المأمور به اذ هو اسهل لخروج الروح (ولو ذبحه من قفاه) او من صفحتي عنقه (نعى) لما فيه من التعذيب (فان اسرع) في ذلك (بان قطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة) رلو ظنا بقرينة

كأمر (حل) لأن الذكاة صادقة وهو حي (ولاً) تكن به حياة مستمرة حينئذ بان وصل الحركه مذبح لما انتهى إلى قطع المريء (فلاً) يحل لأنه صار ميتة قبل الذبح وما اقتضته العبارة من اشتراط وجود الحياة المستمرة عند قطعها بما جزمها غير مراد بل الشرط رجوعها عند ابتداء القطع هنا أيضاً حينئذ لا يضر انتهائه لحركه مذبح لما ناله بسبب قطع الغشاء لأن أفحى مرقع الذبذب به وجودها عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتهائه لحركه مذبح قبل تمام (٢٢٤) فطمها لم يحل لنفسه يبره ومن أنه وشرع في قطعها مع الشروع في قطع الغشاء مثلاً حتى النقي

القطعان حل غير مراد أيضاً بل لا يحل كالوقارن ذبحه نحو إخراج حشوته بل أو غيره بماله دخل في الهلاك وإن لم يكن مذقاً لأنه اجتمع مع المبيح ما يمكن أن يكون له أثر في الإزهاق والأصل التحريم بخلاف مسألة المتن لأن التذفيف وجد منفرداً حال تحقق الحياة المستمرة وظن وجودها بقرينة نعم لو انتهى لحركه مذبح بمرض وإن كان سببه أكل نبات مضر كقني ذبحه لأنه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فإن وجد كان أكل نباتاً يؤدي إلى الهلاك أو انهدم عليه سقف أو جرحه سبع أو هرة اشترط وجود الحياة المستمرة فيه عند ابتداء الذبح فعلم أن النبات المؤدى لمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى للهلاك أي غالباً فيما يظهر إذا لا يحال الهلاك عليه إلا حينئذ (وكذا إدخال سكين بأذن ثعلب) مثلاً لقطعهما داخل الجلد حفظاً لجلده فانه حرام للتعذيب ثم إن ابتداء قطعها مع الحياة المستمرة حل والأفلا (ويسن

كأمر) أي في شرح وإذ أرسل سها الخ (قوله لأن الذكاة صادقة الخ) كما وقطع يد الحيوان ثم ذكاه مغنى ونهاية (قوله تكن به حياة مستمرة) عبارة المغنى بأن لم يسرع قطعها ولم تكن فيه حياة مستمرة اه (قوله لما انتهى الخ) بفتح اللام وشد الميم (قوله عند قطعها) أي الحلقوم والمريء (قوله عند ابتداء القطع) أي قطعها اه سم عبارة المغنى عند ابتداء قطع المريء اه وهي أوضح (قوله حينئذ) أي حين وجودها عند ابتداء القطع هنا وقوله لا يضر انتهائه الخ أي قبل تمام قطع الحلقوم والمريء وبه يندفع قول السيد عمر (قوله حينئذ لا يضر) ينبغي أن يتأمله اه (قوله لم يحل الخ) أي كأمر انفا (قوله بل لا يحل الخ) يؤخذ من قوله الاتي بخلاف مسألة المتن الخ أن محل عدم الحل هنا حيث لم تتحقق الحياة المستمرة ولم يظن وجودها بقرينة سيد عمر وفيه نظر (قوله كالوقارن الخ) عبارة النهاية ولا بد من كون التذفيف متمحضاً بذلك فلو أخذ في قطعها وأخر في نزع الحشوة أو نخس الخاصرة لم يحل اه (قوله أو ظن وجودها الخ) عبارة المغنى ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستمرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وحل ذلك ما لم يتقدمه ما يحال عليه الهلاك فلو وصل بمرح إلى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله أن الحياة المستمرة عند الذبح تارة تيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فإن شككنا في استقرارها حرم للشك وتغليباً للنحریم اه وفي عرش بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه ما نصه أي بخلاف ما إذا وصل إلى حركة المذبح وليس فيه تلك الحركة ثم ذبح فاشتدت حركتها أو انفجرت منها فيحل اه (قوله نعم لو انتهى الخ) استدراك على قول المتن وإلا فلا (قوله وإن كانت سببه الخ) خلافاً للمغنى عبارته وإن مرض أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار آخر رمق كان سبباً للهلاك عليه فلم يحل كما جزم به القاضي مرة وهو أحد احتماليه في مرة أخرى وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله أو انهدم إلى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله اشترط وجود الحياة الخ) فإن ذبحت وفيها حياة مستمرة حلت وإن تيقن موتها بعد يوم أو يومين وإن لم يكن فيها حياة مستمرة لم تحل اه نهاية وكذا في الروض مع شرحه إلا أنه قال وإن تيقن هلاكه بعد ساعة اه قال عرش قوله وإن تيقن موتها بعد يوم الخ وكان الأولى أن يقول وإن تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله لا يؤثر) قد مر ما فيه (قوله مثلاً) إلى المتن في النهاية إلا قوله ابتداء وإلى قول المتن وللقبلة في المغنى إلا قوله قيل يكره إلى ظاهر عبارته وقوله خلافاً إلى المتن وقوله فإن فرض إلى المتن (قوله مثلاً) أي فلو فعل ذلك بغيره كان الحكم كذلك اه مغنى (قوله لقطعها) أي الحلقوم والمريء (قوله أي طعننا الخ) عبارة النهاية ويسن نحر ابل ونحوه مما طال عنقه وهو قطع اللبة أسفل العنق لأنه أسهل الخ ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمريء كما جزم به المجموع اه وقوله وهو قطع اللبة الخ شامل كما ترى لقطعها عرضاً بدون الطعن (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) جزم به النهاية بلا عز وكأمر والمغنى مع العز واليه (قوله كاللاوز) والنعام والبطاه مغنى (قوله وخيل) إلى قوله وقيل في النهاية (قوله من غير كراهة) لكنه خلاف الأولى اه نهاية (قوله قيل الخ) وافقه المغنى كما أشرنا إليه (قوله مخصوص) أي كل منهما (قوله وليس كذلك الخ) عبارة المغنى وليس مراد ابل

(قوله عند ابتداء القطع) أي قطعها

نحر ابل) أي طعننا بماله حتى منحرها وهو الهدية التي في أسفل عنقها المسمى باللبة للامر به في سورة الكوثر وفي الصحيحين بحريان ولأنه أسرع لخروج الروح لطول العنق ومن ثم بحث ابن الرفعة وتبعوه أن كل ما طال عنقه كاللاوز كالابل (وذبح بقرو غنم) وتخيل وحمار وحش وسائر الصيود للاتباع (ويجوز عكسه) أي ذبح نحو الابل ونحو البقر من غير كراهة وقيل يكره ونص عليه في الام قيل إن ظاهر عبارته أن إيجاب قطع الحلقوم والمريء ونذب قطع الودجين مخصوص بالذبح وليس كذلك كما في المجموع وغيره خلافاً لقضيه كلام

البندنجي اه وهو عجيب مع قوله اول الباب اول الصريح في شمول الذكاة للنحر ايضا وقوله هنا وذكاة كل حيوان الخ يشملهما ايضا فالقول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكر سهو (و) سن (أن يكون البعير قائما) فان لم يتيسر فباركوا ان يكون (معة وول ركة) وكونها اليسرى للاتباع (و) ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما (مضجعة جنبها الايسر) لما صح في الشاة وقيس بها غيرها ولكون الايسر أسهل على الذابح ويسن للاعسر انا بة غيره ولا يضجعهما على يمينها (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتستريح بتحركها (وتشد باقي القوائم) لئلا تضطرب فيخطيء المذبح قال في البسيط ويجب الاحتراز عن حركتهما ما أمكن حتى لا تحصل اعانة على (٣٢٥) الذبح فان فرض اضطراب يسير لا يمكن الاحتراز عنه عادة

يجريان في النحر أيضا كما جزم به المجموع وحكاها في الكفاية عن الحاوي والنهاية وغيرهما (قوله وهو) أي القول المذكور (قوله مع قوله) أي المصنف (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله يشملهما الخ أي الذبح والنحر ولو قال فانه يشملهما الخ يعطف وقوله هنا على قوله اول الخ كان أسبك (قوله مع ذلك) أي مع القولين المذكورين للمصنف (قوله وكونها) إلى اثنين في النهاية (قول المتن والبقرة والشاة) أي حال ذبح كل منهما اه معنى (قول اثنين مضجعة الخ) ويندب اضجاعها برفق اه نهاية (قوله ولكون الايسر أسهل الخ) أي في اخذه الآلة باليمين وامساك راسها باليسار نهاية ومعنى (قوله ويسن) إلى قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يضجعهما الخ) أي يكره ذلك اه ع شر (قوله حتى لا تحصل) أي الحركة وقوله اعانة مفعول له لقوله يجب الاحتراز الخ (قوله بضم اوله) إلى قوله ولكون هذا في النهاية الا قوله فان ذبح إلى وندب وما سانه عليه (قوله بفتح اول) ويضم ايضا اه شورى (قوله وآثرها الخ) أي والمراد هنا السكين مطلقا وانما أثر المصنف الشفرة لانها الخ اه نهاية (قوله فان ذبح بكال الخ) عبارة المغنى تنبيه لو ذبح بسكين كال حل بشرطين ان لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وان يقطع الحلقة ومو المرى قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه (قوله وقطع الحلقة ومو الخ) عطف على لم يحتاج القطع الخ (قوله وقطع الحلقة ومو المرى) قبل انتهائه لحركة مذبح (هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعها فقط وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكال فقط قطع بعض الو اجب ثم انه آخر فور انه يحل وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الاخير على ان الدم اخف منه وقوله فقد اكتم في ذلك بوجوده عند ابتداء قطعها فقط مع القطع فيهما بكال وزوالها فيهما زمان القطع بذلك الكال وكون الاتمام بفعل آخر ان لم يوجب ضعفا ما اوجب قوة الا ان يفرق بان الفرض ثم التعميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فان الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا يتقدح ويمكن حمل ما هنا على ما مر بان يريد بقوله وقطع الحلقة ومو المرى معنى شرعى في قطعهم ما فليتأمل فان قياس ما هنا ضعيف ما تقدم اه سم اقول وما مر عن المغنى أنفا كالصريح في عدم كفاية وجود الحياة المستقرة في ابتداء قطعها فالظاهر ضعف ما تقدم في الشارح والله اعلم (قوله بقوة) كذا في المغنى لكن عبارة النهاية برفق اه (قوله وسقيها) عبارة المغنى وان يعرض عليه الماء قبل الذبح لان ذلك اعون على سهولة تسخينه اه (قوله وسوقها) أي إلى الذبح اه نهاية (قوله وسالخها) عبارة النهاية والمغنى ابانة راسها (قوله قبل خروج الخ) ظرف لقوله وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع (قوله للاتباع) ولانها افضل الجهات مغنى ونهاية (قوله أي مذبحها) إلى قوله ولا يقال في المغنى الا قوله ونصب الشبهة (قوله لم يكن الخ) علة لقوله إلى مذبحها لا وجهها (قوله ولكون هذا الخ) عبارة المغنى فان قيل ه لا كره كالبول إلى القبله اجيب بان هذه عبادة ولهذا شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الاصابة) ويحصل اصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه بجير مى عن الشورى (قوله وانما كره) إلى قوله فلا

(قوله وقطع الحلقة ومو المرى قبل انتهائه لحركة مذبح) هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند

وهو الاستقبال المندوب له ايضا ولكون هذا عبادة ومن ثم سنت له التسمية فارق البول للقبلة وقول الاحياء يحرم بقارة الطريق ضعيف وغاية أمره أنه مكروه كالبول فيها على ان الدم اخف منه (وأن يقول) عند الذبح وكذا عند رمى الصيد ولو سماك وجرد او ارسال الجارحة ونصب الشبهة وعند الاصابة (بسم الله) والافضل بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال المقام لا يناسب الرحمة لان تحليل ذلك لنا غاية في الرحمة بنا ومشروعية ذلك في الحيوان رحمة له لما فيه من سهولة خروج روحه وانما كره تعمد ترك التسمية ولم يحرم لانه تعالى اباح ذبائح الكيا بين وهم لا يسمون غالبوا وقد امر صلى الله عليه وسلم فمأشك ان ذابحه سمي أم لا بأكله فلو كانت التسمية شرطا لما حل عند الشك والمراد بما يذكر اسم الله عليه في الآية ما ذكر عليه اسم الصنم بدليل وأنه لفسق إذا اجماع منعقد على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفاسق فلا فرق

فرق في النهاية إلا قوله غالباً والمراد إلى قوله ولو ذبح ما كولا في المغنى إلا قوله فلا فرق إلى ويسن وقوله
ويأتي إلى المتن (قوله) وإنما كرهه عبارة المغنى ولا يجب فلو تركه أحمد أو سهواً حل وقال أبو حنيفة إن تعدد
يحل وإجاباً امتناباً بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلا ما ذكرتم فإباح المذكي ولم يذكر التسمية
وبأن الله تعالى إباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون
غالباً يدل على إباحة غير واجبة اهـ (قوله) بين جعل الواو أي في قوله تعالى وأنه لفسق اهـ مغنى (قوله) ولغيره
أي للعطاف (قوله) في كل ذبيحة الخ أي كالمقيقة والهدى (قوله) ويسلم إلى قوله ولو قال في النهاية إلا قوله
والقول إلى المتن (قول المتن) ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز أن يقول الذابح أي
والصائد كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر كافي أصله للتشريك
فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا يحل ذبيحة كتابي للمسيح
ومسلم لمحمد أو للكعبة أي مثلاً فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظيماً لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاز
انتهت وبه يعلم أن تسمية محمد على الذابح على الأفراد أو بالعطف يحرم وإن أطلق ولا يحرم أن أراد التبرك
وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد التعظيم والعبادة
كفرو وحرمت الذبيحة وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد معه التعظيم والعبادة اهـ سم
وفي المغنى ما يوافق (قوله) أي يحرم عليه ذلك أي القول لا المذبح ورشيدى وعش عبارة سم والحرام
هذا القول والافضل أكل لذبيحة كاهن وظاهر اهـ (قوله) التبرك عبارة غيره لإيهامه التبرك وهو
أحسن إذ لا تبرك في التبرك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم يحرم أخذ ما ساقى
عن آتوسب الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ ما ساقى من كلام الروض اهـ سم (قوله) فلا
باسم عبارة المغنى فإنه لا يحرم له ولا يكره كما يحتمل شخبنا له إيهامه التبرك (قوله) وبما لا ذرعى الخ
عبارة المغنى قال الزركشي وهذا ظاهر في النجوى أما غيره فلا يتجه فيه اهـ (قوله) فهم أسبان أي الجر الرافع

ابتداء قطعهما فقط وهذا يخالف ما تقدم في لو ذبح بكال فقطع بهض الواجب ثم أتمه آخر فوراً أنه يحل وإن
فقدت الحياة المستقرة عند شروعه ذلك الأخير فقد اكتفى في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعها فقط مع
القطع فيهما بكال وزوالها فيهما ما زال القطع بذلك الكال وكون الاتمام ثم بفعل آخر إن لم يوجب ضعفاً ما
أوجب قوة إلا أن يفرق بأن التسميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فإن الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة
المستقرة لا ينقدح ويمكن حل ما هنا على ما مر بأن يريد بقوله وقطع الحلقوم والمرى معنى شرع في قطعهما
فليتأمل فإن قياس ما هنا تضعيف ما تقدم (قوله) ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز
أن يقول الذابح أي والصائد كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر
كافي أصله للتشريك فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا تحل
ذبيحة كتابي للمسيح ومسلم لمحمد أو للكعبة فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظيماً لكونها بيت الله أو لكونهم
رسل الله جاز اهـ وبه يعلم أن تسمية محمد على الذبح على الأفراد أو عطفه على اسم محرم أن أطلق ولا يحرم أن
أراد التبرك وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد
التعظيم والعبادة كفر وحرمت الذبيحة (قوله) أي يحرم ذلك أي والحرام هذا القول والافضل أكل
الذبيحة كاهن وظاهر (قوله) للتشريك الخ عبارة غيره لإيهامه التشريك وهي أحسن ويستشكل التحريم
هنا والكره في مطرنا بنو كذا أو يمكن الفرق بأن الإيهام هنا أقرب لأن الأنبياء وقع كثيراً التبرك
باسمائهم وعبادتهم بخلاف النوم وأعلم أنه لو قصد التشريك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم
يحرم أخذ ما ساقى من تصوير الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ ما ساقى من قول الروض
ولا تحل ذبيحة كتابي للمسيح ولا مسلم لمحمد أو للكعبة أي مثلاً قال في شرحه أن ذبح لذلك تعظيماً
وعبادة كفر اهـ وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد معه التعظيم والعبادة

بين جعل الواو للحال
ولغيره ويسن في الاضحية
أن يكبر قبل التسمية ثلاثاً
وبعد ما كذلك وأن يقول
اللهم هذا منك واليك فتقبل
منى ويأتي ذلك في كل ذبيحة
هو عبادة كاهن وظاهر (و)
أن (يصل) ويسلم (على
النبي ﷺ) لأنه محل يسن
فيه ذكر الله تعالى فكان
كالأذان والصلاة والقول
بكرامتها بعيد لا يقول
عليه (ولا يقول بسم الله
واسم محمد) أي يحرم عليه
ذلك للتشريك لأن من حق الله
تعالى أن يجعل الذبيح باسمه
فقط كافي اليمين باسمه نعم
أن أراد أذبح باسم الله
وأ تبرك باسم محمد كره فقط
كما صوبه الرافعي ولو قال
بسم الله ومحمد رسول الله
بالرفع فلا بأس وبما لا
الذرعى تقييده بالعارف
والأفهام سيان عند غيره
ومن ذبح تقر بالله تعالى
لدفع شر الجن عنه لم
يحرم أو بقصد حرم

وكذا يقال في الذبح للكمة أو قدوم السلطان ولو ذبح ما كولا نيزا كاله ليمحرم وان (٣٢٧) أتم بذلك (فصل) في بعض شروط

الآلة والذبح والصيد ه
(يحل ذبح مقدور عليه
وجرح غيره بكل محد
بتشديد الدال المفتوحة أى
شئ له حد (بجرح كحديد)
ولو في قلادة كلب ارسله
على صيد فجرحه بها وقد
علم الضرب بها والام يحل
(ونحاس) ورصاص والتظير
فيه بعيد لان الفرض ان له
حدا يجرح (وذهب)
وفضة (وخشب وقصب
وحجرو زجاج) لان ذلك
اوحى لازهاق الروح قبل
تعبيره معكوس فصوابه
لا يحل المقدور عليه الا
بالذبح بكل محد الخورد
بان الكلام هنا في الآلة
وكون المقدور عليه لا يحل
الا بالذبح قدمه اول الباب
وأقول لو فرض أن هذا لم
يتقدم فالأيراد فاسدا ايضا
لان مقابلة ذبح المقدور
بجرح غيره الصريح في ان
الذبح قيد في الاول دون
الثاني يفهم ما اورده (الا
ظفر او سن او سائر العظام)
للحديث المتفق عليه ما انهر
الدم وذكر اسم الله عليه
فككوا ليس السن والظفر
أما السن فعظم وأما الظفر
فقدى الحيشة أى وهم كفار
وقد نهينا عن التشبه بهم
أى لمعنى ذاتى في الآلة
التي وقع التشبه بها فلا يقال
بمجرد النهى عن التشبه
بهم لا يقتضى البطلان بل

في الحرمة (قوله وكذا يقال الخ) فان ذبح للكمة أو للرسل تعظيما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاز
قال في الروضة وهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم أو للكمة اه معنى (قوله او قدوم السلطان
الخ) عبارة المعنى ويحرم الذبيحة اذا ذبحت تقر بالى السلطان او غيره لما مر فان قصد الاستبشار بقدومه فلا
باس كذبح العقيقة لولد المولود اه (قوله وان اثم) ويظهر انه اذا لم يقصد تطهارة نحو جلده
(فصل في بعض شروط الآلة والذبح والصيد) (قول المتن بكل محد) وينبغى ان من المحدد بالمعنى الذى
ذكره ما لو ذبح بخيط يؤثر مروره على حلق نحو العصفور قطعه كتأثير السكين فيه فيحل المذبوح فيه وينبغى
الاكتفاء بالمشار المعروف الان (فائدة) يكفى الذبح بالمدي المسمومة فان السم لا يظهر له اثر مع القطع
اه ع ش يحذف ولا يخفى ان ما ذكره آخر الخائف لما مر في السواد بعد قول المصنف وهو مجرى الطعام الا
ان يحمل على سم غير مسرع للقتل وان ما ذكره اوله من الاكتفاء بالخيط او المنشار ينبغى ان يقيد بما مر في
الذبح بسكين كالمن الشراطين والله اعلم (قوله بتشديد الدال) الى قوله وقد علم في النهاية (قول المتن بجرح)
أى يقطع اه معنى (قوله المتن كحديد الخ) أى محد حد يدو محد ونحاس وكذا بقية المعطوفات معنى ونهاية
(قوله وعلم الضرب الخ) من التعليم كما صرح به الاسنى وع ش (قوله ورصاص) الى قوله قيل في النهاية الا
قوله والتظير الى المتن والى قوله وأقول في المعنى الا ذلك القول (قوله اوحى) أى اسرع اه قاموس (قوله
قيل تعبيره معكوس الخ) اقول زعم ان التعبير المذكور معكوس وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور
بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به الذبح فتأمل فانه دين ما ذكره
المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وهذا عجيب منه فانه حسن ظاهر غفل عنه
الشارح بقوله ورد الخ (قوله في الآلة) أى في بيان ما يحل به اه معنى (قوله قدمه اول الباب) أى
بقوله وذكاة الحيوان المأكول بذبحه في حلق اوله ان قدر عليه اه معنى (قوله الصريح في ان الذبح قيد
الخ) الصراحة بمنوعة قطعا بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد جائزا في الآخر والمقابلة
لا تنافي ذلك بل تحتمله فدعوى فساد الايراد فيه ما فيه اه سم اقول غاية ما هناك ان دعوى الصراحة
مبالغة وأما ما يوهمه كلام المحشى من المساواة وعدم ظهور المقابلة فيما قاله الشارح فكأثرة (قول المتن وسائر
العظام) ظاهره دخول الصدف المعروف الذى يعمل به السكتان فلا يكفى وينبغى الاكتفاء به لان الظاهر
انه ليس بعظم فليراجع اه ع ش (قوله للحديث) الى قول المتن او اصابه في المعنى الا قوله أى لمعنى الى
والحكمة والى قول المتن فسقط في النهاية الا قوله والحكمة الى نعم وقوله بمدية كالة وقوله بضم العين أى
جانبه وقوله جرحه او لا وقوله ولا يحتاج الى المتن (قوله ما انهر الدم) أى اساله وقوله عليه أى على مذبحه
او المنهر المأخوذ من انهر بدليل قوله فككوه أى المنهر بضم الميم وفتح الهاء وقوله ليس أى ما انهر الدم (قوله
واما الظفر الخ) هذا قد يقتضى ان الظفر ليس من العظام وهو مخالف لظاهر قول المصنف وسائر العظام اه
ع ش اقول والصريح قول المنهج الاعظام كسن وظفر اه (قوله اما السن فعظم واما الظفر الخ) والحق
بهما باقى العظام نهاية ومعنى (قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به) وهل ينهى عن تنجس العظم في غير
الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور اه سم عبارة المعنى فلو جعل نصل سهم عظما فقتل به صيد احرم
(تنبيه) قد يؤخذ من علة النهى عن الذبح بالعظم انه بمطعم الاذى اولى كان يذبح بحرف ر غيف محذاه

(فصل يحل ذبح مقدور عليه الخ) (قوله قبل تعبيره معكوس الخ) اقول زعم ان التعبير المذكور معكوس
وهو وعكس لان تخصيص حل المقدور بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به
الذبح فتأمل فانه حسن ظاهر غفل عنه المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله (قوله
الصريح في ان الذبح قيد) الصراحة بمنوعة قطعا بين العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد الجائزين
فيه والمقابلة لا تنافي ذلك بل تحتمله ففى دعوى فساد الايراد ما فيه (قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به الخ)
هل ينهى عن تنجس العظم في غير الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور

ولا الحرمة في نحو النهى عن السدل واشتمال الصماء والحكمة في العظم تنجسه بالدم مع انه زاد الجن ومن ثم نهى عن الاستنجاء به

نعم تاب الكلب وظفيرة لا يؤثر كما أتى لا يرد على قوله وجرح غيره (الموتى) بنية كلة أو (بقتل) بفتح القاف المشددة (أو قتل عدد كبدقة وسوط وسهم بلا قتل ولا د) أمثلة الاول وذن أمثلة الثاني قتل بقتل - وهم لانه ل أو - د (أو) قتل (بهم) وبندقة او جرح - سهم وأثر فيه عرض السهم) يغتم الذين أي جانب (٣٢٨) (في مروره ومات بهما) أي الجرح وان تأخير (أو الخنق باحبولة) وهي حبال تشد للصيد ومات (أو أصابه سهم)

جرحه أولا (فوقع بارض عالية كسطح كابدل لقوله الآتي فسقط بالارض وحينئذ فلا اعتراض عليه ولا يحتاج لتصويره بما اذا لم يجرحه السهم (أو جبل ثم سقط منه) فيهما ومات (حرم) في السكل لقوله تعالى والمنخنقة والموقوذة أي المقتولة بنحو حجر أو ضرب ولأنه في الاربعة الاول مات بلا جرح وفيما عداها الا لخنق لا يدرى الموت من الاول المبيح والثاني المحرم فغلب المحرم (ولو أصابه السهم (بالهواء) أو على شجرة فجرحه وأثر فيه (فسقط بارض ومات حل) ان لم يصبه شيء من اغصان الشجرة حال سقوطه عنه ولا اثر لتأثير الارض فيه ولا لتدحرجه عليها من جنب الى جنب لان الوقوع عليها ضروري ومن ثم لو وقع بيثر بهما ماء او صدمه جدارها حرم اما اذا لم يؤثر فيه فلا يحل جرحه ولا الماء لطيره كالارض ان أصابه وهو فيه وان كان الراى بالبر او في هوائه والراى بسفينة مثلا فان كان

(قوله نعم تاب الكلب الخ) عبارة للمغنى والنهاية وهو الموم بما أتى ان ما قتله الجرح - بظفيرة أو نابها - لال فلا حاجة الى استثنائه (قول التز او قتل عدد) وبالم بما أتى ان المقتول بقتل الجرح - كقوله قول بجر - ها اه نهاية (قوله الاول) أي المقتول وقوله ومن أمثلة الثاني أي القتل بقتل عدد (قوله كابدل له الخ) عبارة للنهاية بديل قوله أو جبل اه (قوله الآتي الخ) دلالا كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا ايضا اه سم (قوله فلا اعتراض عليه الخ) عبارة للمغنى به ذكر ما يوافق كلامنا في الجرح - ما اذا أصابه سهم فوقع بارض فقد اختلف كلام المصنف في تصويره فمنهم من صور به اذا أصابه السهم في الهواء ولم يؤثر فيه جرحا بل كسر جناحه فوقع فانه لا يحل كسبها في قتلها ومنهم من صور به اذا جرحه جرحا وثرا ووقع بارض عالية ثم سقط منها وجرحه من ورر الموت بسببه ولا يدرى بآيها مات وهذا هو الظاهر ولو دبر كالحرر والروضة بوقوعه على طرف سطح كان أولى ولا بد في تصوير الارض والجبل بان يكون فيه حياة مستقرة اما اذا انتهى السهم الى حركة مذبح فانه يحل ولا اثر لصدمة الارض والجبل اه (قول التز منه) أي ما وقع عليه من أرض أو جبل (قوله فيهما) أي في المستثنين اه معنى (قوله في الاربعة الاول) يتأمل اه سم أقول ويندفع الظاهر بقول المغنى ومنه أي القتل بقتل عدد السكين الكال اذا دحمت بالتحامل عليهما اه فالمراد من الاربعة الاول البندقة والسوط والسهم ونقل عدد (قوله لا يدرى الخ) عبارة للنهاية والمغنى مات بسببه يبيع ومحرم فغلب الثاني لانه الاصل في الميتات اه (قوله او على شجرة) الى قوله قال الاذرعى في المغنى والنهاية (قوله فجرحه) راجع لكل من المعطوفين وسيد كر محترزه (قول التز ومات) أي قبل وصوله الارض أو بعده اه معنى (قوله ان لم يصبه شيء الخ) أي فان أصاب غصنها وقع على الارض حرم نهاية ومعنى أي لا حتمل ان موته بالغصن ومنه يؤخذ انه لا بد في الغصن من كونه يمكن احالة الهلاك عليه لغايته مثلا عش قوله من كونه الخ لعل الاولى ان يكون له دخل في الهلاك فليراجع (قوله سقوطه عنه) أي عن الشجرة فكان الظاهر الثاني (قوله ضروري) أي فغنى عنه نهاية ومعنى (قوله اما اذا لم يؤثر الخ) محترزه قوله المارواثر فيه عبارة للنهاية فلم يلجأ به بل كسر جناحه فوقع ومات او جرحه جرحا لا يؤثر فطل جناحه فوقع ومات لم يحل لعدم مبيح محال موته عليه اه (قوله والماء لطيره الخ) كذا في المغنى وعبارة للنهاية فان رمى طيرا على وجه الماء الخ قال عش قوله فان رمى الخ هذا التفصيل ذكره الزياى في طير الماء دون غيره وكلامنا شارح يقتضى انه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل اه وسيأتى ما يتعلق بما هنا (قوله كالارض) أي لغير طير الماء اه معنى (قوله ان أصابه وهو فيه) أي أصاب السهم طير الماء حالة كون الطير في الماء ومات فيحل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله او في هوائه الخ) عطف على قوله فيه عبارة للمغنى وان كان الطير في هواء الماء فان كان الراى في الماء ولو في نحو سفينة حل او في البحر حرم اه (قوله فان كان خارجا) عبارة للمغنى ولو كان الطير خارج الماء فرماه فوقع في الماء سواء كان الراى في الماء ام خارجا حرم اه (قوله او بهوائه الخ) عطف على خارجا وهو محترزه قوله او في هوائه والراى الخ (قوله والا فهو غريق الخ) وقضية كلامهما ان طير البر ليس كطير الماء فبما ذكره لكن البغوى في تعليقه جعله مثله فان حمل الاضافة في طير الماء في كلامهما على معنى في فلا مخالفة وهذا هو الاول قال الماوردى واما الساقط في النار فحرام اه معنى ويوافق هذا الحل تعبير النهاية المارآ نفا في البجيرى مانصه ونقل سم عن مر ان المراد بطير الماء ما يكون فيه او في هوائه حالة الراى يجعل الاضافة على معنى في اه (قوله واعتمده وحمل (قوله كابدل له قوله الآتي) هلا قال كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا ايضا (قوله ولأنه في الاربعة الاول)

خارجا ثم وقع فيه أو بهوائه والراى بالبحر حرم هذا كله حيث لم ينه السهم لحركة مذبح والالم يؤثر شيء مما ذكره حيث لم يغتمه السهم أو ينغمس لتقل جثته في الماء قبل انتهائه لحركة مذبح والا فهو غريق قاله الاذرعى ونقل البلقينى عن الزاى عن عامة الاصحاب أنه متى كان الطير في هواء الماء حل وان كان الراى في البر واعتمده وحمل الخبر الظاهر في تحريمه على غير طير الماء

وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) اتفق المصنف بحل رمى الصيد بالبندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام وبحل

والموردى يحرم لان فيه تعريض الحيوان للهلاك ويؤخذ من علمتهما اعتماد ظاهر كلامه في شرح مسلم من حل رمى طير كبير لا يقتله البندق غالبا كالاوز بخلاف صغير قال الاذري وهذا مما لا شك فيه لانه يقتلها غالبا وقتل الحيوان عبثا حرام والكلام في البندق المعتاد قديما وهو ما يصنع من الطين اما البندق المعتاد الآن وهو ما يصنع من الحديد ويرى بالنار فيحرم مطلقا لانه محرق مذنب سريعا غالبا ولوفي الكبير نعم ان علم حاذق انه لما يصيب نحو جناح كبير فيثبته فقط احتمال الحل (ويحل الاصطياد) المستلزم لحل المصاد المدرك ميتا او في حكمه (بجوارح السباع والطير ككلب وفهد) ونمر قبل التعليم وان سلم ندوره والافلاو عليه يحمل تناقض الروضة والمجموع (وباز وشاهين) لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح اى صيدها اما الاصطياد بمعنى اثبات الملك على الصيد فيحصل باى طريق تيسر كما يأتى (بشرط كونها معلية) للآية (بأن ينزجر جارحة السباع بجزر صاحبه) اى من هو بيده ولو غاصبا كما هو ظاهر ثم رأيت منصوصا

(الح) اى البلقينى (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) هذا يدل على ان المراد بطير الماء ما شأنه ان يكون فيه وان لم يلزمه لا مجرد ما يتفق حلوله فيه اوفى هو انه اسم (قوله) ويؤخذ من علمتهما (الح) هذا التفصيل هو المعتد انتهى شيخنا الزيادى اقول وكالرمى بالبندق ضرب الحيوان بعصا ونحوها وان كان طريقا للوصول اليه حيث قدر عليه بغير الضرب كما يقع في امساك نحو الدجاج فانه قد يشق امساكها فيجوز ذلك لا يبيع ضربها فانه قد يؤدى الى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منعه منه فتنبه له اه ع ش (١) قوله اعتماد ظاهر كلامه (الح) (قوله) بخلاف صغير (قوله) كالصانير وصغار الوحش فيحرم معنى وعش اعتمده المغنى ايضا (قوله) وهذا (الح) أى التفصيل المذكور او قوله بخلاف صغير (قوله) يقتلها (الح) اى الصغير فكان الظاهر التذكير (قول المتين) ويحل الاصطياد (الح) لو علم خنزيرا الاصطياد حل الصيد وان حرم من حيث الاقتناء بحته الطبلاوى واقره سم على المنهج اه ع ش (قوله) المستلزم (الح) اى حل الاصطياد دلى حذف المضاف عبارة المغنى اى اكل المصاد بالشرط الاق غير المقدور عليه اه (قوله) المدرك (الح) اى حيث لم تكن فيه حياة مستقرة بان ادركه ميتا اوفى حركة المذبوح اه مغنى (قول المتين بجوارح السباع) جمع جارح وهو كل ما يجرح سمي بذلك لجرحه الطير بغفره او نابه اه مغنى (قوله) قبل التعليم (الح) لمراده بهذا بيان ما قبل التعليم من هذا النوع والافناط الحل كونه معلية بالفعل لا قبوله اه رشيدى (قوله) ندوره (الح) اى قبول الفهد والنمر التعليم (قوله) والافلا (الح) اى وان لم يقبل التعليم فلا يحل الاصطياد بهما (قوله) وعليه (الح) اى على هذا التفصيل (قوله) وعليه (الح) عبارة المغنى قال في المجموع وقوله في الوسيط فريسة النهدي والفرح حرام غلط مردود وليس وجها في المذهب بل هما كالكلب نص عليه الشافعى وكل الاصحاب انتهى فان قيل قد صرحا في الروضة واصحابنا بعد النمر في السباع التى يحل الاصطياد بها وقالوا في كتاب البيع لا يصح بيع النمر لانه لا يصلح للاصطياد اجيب بان ما ذكر في البيع في نمر لا يمكن تعاليمه وما هنا لانه فاذا كان معلية او امكن تعاليمه صح بيعه اه (قوله) لقوله تعالى (الح) اى ان فى المغنى (قوله) اى صيده (الح) اى صيده اه ع ش فكان الاولى تذكير الضمير (قوله) فيحصل (الح) اى فلا يختص بالجوارح بل يحصل (الح) (قوله) كاياتى (الح) اى فى الفصل الاق (قول المتين بشرط كونها معلية) ولو بتعليم الجوى اه نهاية (قوله) اى تنف (الح) اى قوله وكذا الوهر فى المغنى لا لقوله ومن لازم الى المتين (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يحل (الح) قال في شرح الروض واشترط ان لا ينطق بنفسه لما هو للحل كما سيأتى فى كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله انتهى ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلية ولا يحل انتهى وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبه اليه فليتأمل ثم انظر جزءه ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه يتأمل (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) هذا يدل على ان المراد بطير الماء ما شأنه ان يكون فيه وان يلزمه لا مجرد ما يتفق حلوله فيه اوفى هو انه (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يحل (الح) قال فى شرح الروض واشترط ان لا ينطق بنفسه لما هو للحل كما سيأتى فى كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله اه ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلية ولا يحل اه وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبه اليها فليتأمل ثم انظر جزءه ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه فى تعاليمه لا لأن يكون هذا فى ابتداء التعليم والاقتى فيما بعد ظهور التعليم (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يحل كما سيذكره (الح) اى ببيان فساد تعاليمه لكتبته بشكل كما قالاه عن الامام وعبارة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان ينطق باطلاق صاحبه وانه لو انطاق بنفسه لم يكن معلية وراه الامام بشكل من حيث أن الكلب دلى اى صفة كان لى اذا رأى صيدا بالقرب منه وهو دلى كلب الجوع يبيد انفكاكه اه

كاسيد كره (ويذكر الصيد) أي يحبس صاحبها فإذا جاء تحلى عنه (ولا ياكل منه) بعد إمساكه قبل قتله أو بعده ولو من نحو جلده لانهو
شعره للنهي الصريح عن الاكل، أكلت منه وكأله منه مقاتله دونته وكذا لوهر في وجهه صاحبه عند اخذه الصيده كما يحبس ابن الرفعة قال لان
من شرائط التعليم في الابتداء أن لا يهر في وجه صاحبه اهـ ويتجه أن عمله إن كان هره للطمع فيه لا مجرد عادة وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق
بين أكله عقب إمساكه أو بعده وإن طال (٣٣٠) الفصل وتليه في فرق بينه وبين ما يأتي قريبا بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم ما لا يغتفر

في ابتدائه ثم رايت في كلام شيخنا ما يقتضي استواءهما في التفصيل الآتي وفي كلام الزركشي ما يؤيد ذلك (ويشترط ترك الاكل في جراحة الطير في الاظهر) كجراحة السباع وكذا يشترط فيها بقية الشروط حتى انزراجها بزجر صاحبها ولو بعد العدو كما انتصرله البلقني لكن نقلا عن الامام واقراه ان هذا لا يشترط وهو الوجه لا طباق اهل الصيد على استحالة ذلك فيها (ويشترط تكرار هذه الامور) المعتبرة في التعليم (بحيث يظن) في عادة اهل الخبرة بالجوارح (تادب الجارحة) ولا يضبط بعدد (ولو ظهر كونه معلما) فارسله صاحبه فلم يسترسل او زجره فلم ينزجر او استرسل (ثم اكل من لحم صيد) او حشوته او جلده او اذنه او عظمه قبل قتله او عقبه (لم يحل ذلك الصيد إلا في الاظهر) للنهي السابق ولان عدم لاكل شرط في التعليم ابتداء فكذا داموا والخبر الحسن

بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والآتي فيها بعد ظهور التعليم اهـ وصنيع النهاية والمغني كالصريح في أن أكله مما استرسل عليه بنفسه لا يقدح في كونه مأكلا (قوله كاسيد كره) عبارة الروضة وقد ذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان يطاق باطلاق صاحبه وانما لو انطلق بنفسه لم يكن، لما ورآه الامام شكلا أي من حيث ان الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو على غلبة الجوع يهدد انكشافه اهـ سم (قوله أي يحبس) إلى قوله وكذا في النهاية إلا قوله للنهي إلى وكأله (قوله أي يحبس صاحبها) ولا يخل به يذهب مغني ولا يقتله نهاية (قوله تحلى عنه) عبارة المغني والنهاية تحلى بينه وبينه ولا يذمه عنه اهـ (قوله أو بعده) عبارة النهاية والمغني عقبه اهـ (قوله ولو من نحو جلده) كحشوته واذنه وعظمه نهاية ومغني (قوله لانهو شعره) كحشوته وريشه نهاية ومغني (قوله اكلت) أي الجارحة (قوله مقاتله دونته) أي منع الصائد من الصيد اهـ معنى عبارة النهاية ولو اراد الصائد اخذه منافاة مع وصاريه ان لا دونته كالأكل منه اهـ (قول لوهر) أي صوت دون الباح قاموس (قوله أن لا يهر) بضم الهاء وكسره (قوله أن عمله) أي البحث قوله فيه أي الصيد (قوله أنه لا فرق الخ) خلافا للمغني عبارته اما إذا اكل منه ولم يقاتله أو قتله ثم انصرف وداديا فاكل منافاة لا يضركه وهذا نصية قول النهاية فيها مردنه آنفا عقبه (قوله يغتفر بعد ظهور التعليم) أي كافي الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه أي كذا اهـ سم (قوله ما يقتضي الخ) وقفا لظاهر صنيع النهاية وصريح المغني كما مر آنفا (قوله الآتي) أي في شرح لم يحل ذلك الصيد في الاظهر (قوله ولو بعد العدو) مذهب الظاهر كما جرى عليه شيخنا في منهجه اهـ معنى (قوله وهو الوجه) وقفا لظاهر النهاية وخلافا للمغني والمنهج كما مر آنفا (قوله على استحالة ذلك) أي انزجارها بعد طيراتها فلا يشترط اهـ ع ش (قوله المعتبرة) إلى قول المتن ولو ظهر في المغني (قوله في عادة اهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين اهـ معنى (قول المتن ولو ظهر) أي بما ذكر من الشروط اهـ معنى (قول المتن ثم اكل) أي مرة كافي المحرر اهـ معنى وهو تنبيه لحل الخلاف كما يأتي (قول المتن ثم اكل من لحم صيد الخ) راجع لمصوص او استرسل انط (قوله أو حشوته) إلى المتن في النهاية وإلى قول المتن ولا يجب في المغني إلا قوله ومن ثم إلى وخرج (قوله أو حشوته) بالضم والكسر اعماه اهـ بحيرى عن الصحاح (قوله السابق) أي في شرح ولا ياكل منه (قوله اما في سنده الخ) لا يخفى ما فيه عبارة المغني والثاني يحل اكله لخبر أبي داود باسناد حسن إذا رسل الخ واجاب الاول باز في رجاله من تكلم فيه وإن صح حمل على ما إذا الخ وهي ظاهرة (قوله فالة ولان) أي الاظهر ومقابله (قوله وإلا الخ) أي وإن اكل منه بعد ما قتله وانصرف عنه (قوله وخرج) إلى قوله وإذا حرم في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى ولو تكرر وقوله آخر إلى ولا يؤثر (قوله ما سبقه) أي ما اصطاده قبله (قوله فلا يحرم) خلافا لابي حنيفة اهـ معنى (قوله ومن ثم قال في الشرح الصغير) عبارة المغني وحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فلو تكرر الخ (قوله وكذا ما اكل منه الخ) أي بخلاف ما سبقه مما ياكل منه (قوله على الاقوى) أي الاصح اهـ معنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة المغني والنهاية وإنما يخرج بالاكل عن التعليم إذا اكل مما ارسل عليه فان استرسل المعلم (قوله بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم) كافي الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه كما هنا (قوله آخر اقطعا) يتأمل

وإذا أرسلت كلبك المعلم فكل وإن أكل منه

بأنه بنفسه اما في سنده متكلم فيه أو محمول على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو اكل منه بعد ما قتله وانصرف بان طال الفصل عرفا ومن ثم قال في المجموع ان اكل منه عقب القتل فالفولان ولا حل قطعاً وخرج بذلك الصيد ما سبقه مما ياكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير ولو تكرر منه الاكل وصار عادة لحرم ما اكل منه آخر اقطعا وكذا اكل منه قبل على الاقوى ولا يؤثر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعاقبه

ولما ذكر ما ذكره به (في شرط تعليم جديد) فساد التعليم الاول اي من - بين الاكل (ولا اثر له في الدم) لانه لا يسمى اكل مع عدم قصده (ومع من الكلب من الصيد نجس) نجاسة مغاظة كغيره مما اصابه به من اجزاء الكلب (٣٣١) مع رطوبة (والاصح انه لا يفي عنه)

لندرتة (و) (الاصح) انه يكفي غله بماء (سبعاً) (وتراب) في احداً من كغيره (ولا يجب ان يقور ويطرح) لانه لم يرد وتشرب اللحم بابعاءه لا اثر له لانه لا نجاسة على الاجواف كما نص عليه (فرع) يحرم اقتناء كلب ضار وما لا نفع فيه مطلقاً وكذا ما فيه نفع الا ان اراد به الصيد حالاً ليصطاد به ان تاهل له او حفظ نحو زرع او دار بعد ملكهما لاقبله ويجوز تربية جرو لذلك وكذا اقتناء كبير لتعليمه ان شرع فيه حالاً فيما يظهر وفيما قبل الان ينقص من اجرة كل يوم قيراطان كما صح به الخبر ونقل احمد في مسنده ان اصغرها كاحد قال جماعة من الصحابة وتعدد القرار يربط بتعدد الكلاب (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته) او انتهت لحركة مذبح (بشقام) او بصدمتها او بعضها او بقوة امساكها (حل في الاظهر) لا تطلق قوله ته الى فكلوا بما امسكن عليكم ولا نهى بعسر تعليمه ان لا يقتل الا جرحاً ولا نماحرم الميت بعرض السهم لانه من سوء الرمي وتسميتها جوارح باعتبار ما من شأنها او

بنفسه يقتل واكل لم يقدح في كونه مأكلاً طعاماً (قول) (ولما ذكر حرم الخ) دخول في الماتن واشارة الى أنه اوفر على عدم الحل الاظهر (قول) (ما ذكر) اي من اكل المعلم من اللحم الصيد ونحوه او عدم استرساله اذا ربه صاحبه او عدم انزجاره اذا زجره (قول) (الصيد) مفعول حرم (قول) (فساد التعليم) الى قول الماتن ولا يجب في النهاية (قول) (من بين الاكل) اي او عدم الاسترسال او عدم الانزجار (قول) (لانه لا يسمى كلا) اي والمنع في الخبر منوط بالاكل (قول) (مع عدم قصده) اي الصائد (قول) (لندرتة) عبارة المغني كولو غه اه وعبارة النهاية كالواصاب ثوباً (قول) (وتشرب اللحم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول) (اقتناء كلب الخ) اي كبير اخذ ما ياتي (قول) (مطلقاً) اي عن الاستثناء الا في ويحتمل ان المراد اصلاً (قول) (ان تاهل) اي الشخص له اي الاصطيات بالكل بعد ويحتمل ان المعنى ان تاهل الكلب الاصطيات به حالاً فليراجع (قول) (نحو زرع الخ) كالماشية (قول) (بعد ملكهما الخ) متعلق باراد المقدر بالعطف لا بحفظ الخ (قول) (لذلك) اي ليصطاد به بعد تاهله او ليحفظ به نحو زرع ملكه بالفعل فيما يظهر فليراجع (قول) (وفيما قبل الا) اي في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالاً اه سم (قول) (او انتهت) الى قوله ولا يؤثر في المغني الا قوله ولا نماحرم الى ولومات وقوله ولا نماحرم الى الماتن (قول) (بقلمه او بصدمتها الخ) اي من غير جرح اه معنى (قول) (لا تطلق) الى الماتن في النهاية (قول) (لا تطلق قوله ته الى الخ) عبارة النهاية والمغني لعموم قوله الخ (قول) (الاجرحا) الاولى بجرح (قول) (وتسميتها الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قول) (بالباء) لعله احراز عن الباء المثناة (قول) (او فزع الخ) عطف على بجرح عبارة المغني وخرج بقوله بثقله مالم مات فزعاً من الجارحة او من عدوها فانه يحرم قطعاً اه (قول) (او بشدة عدوها) اي او فزعاً بشدة عدو الجارحة اه سيد عمر (قول) (حرم قطعاً) وكذا لو تعبد من كثرة العدو ومات قبل ان يدركه الكلب كما في العزيز اه سيد عمر (قول) (فيما سم) اي في قوله بان ينزجر الى ويشترط (قول) (والمعنى اخرى) وهو انها اسم للحيوان الذي يجرح وأن كان انشئ ولفظ الحيوان مذكر اه عش (قول) (ويشترط الخ) كذا في الروض والعباب حيث قالوا واللفظ الاول ولا بد فيهما اي الذبيح والعقر من قصد الين بالفعل وان اخطا في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوبه او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقاً قطعه لم تحل إذ لم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الا في فيما لو قصد ما ظنه حجراً او خنزيراً فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره اه سم (قول) (في الذبيح) الاولى في الذكاة (قول) (قصد العين) اي وان اخطا في الظن او الجنس اي وان اخطا في الاصابة كما سيأتي تصويرهما اه معنى (قول) (بالفعل) متعلق بالقصد (قول) (الماتن سكين) وقوله صيد وقوله شاة اي مثلاً وقوله وهو في يده اي سواء حر كهم لا وقوله وانقطع حلقه وم الخ اي وتقر به صيدها معنى (قول) (لفقد القصد) اي المعتبر في الذبيح انتهى نهاية (قول) (وانما لم يشترط في الضمان الخ) اي فتى تألف شيء بفعله ضمه وان لم يقصده به انتهى

وجه هذا القطع والخلاف فيما قبل (قول) (وفيما قبل الا) في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالاً (قول) (ويشترط في الذبيح الخ) كذا في الروض فقال فلا بد فيهما اي الذبيح والعقر من قصده العين بالفعل وان اخطا في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه وفي شرحه اما التصريح في الذبيح من زيادته اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوب او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقاً قطعه لم تحل إذ لم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الا في فيما لو قصد ما ظنه حجراً او خنزيراً فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره ويؤيد ذلك انه لما قال في الروض بعد ذلك انه لو رمى شاة فاصاب مذبحاً ولو اتفاقاً حلت علة في شرحه بقوله لانه قصد الرمي اليها اه فدل على انه لو اتفق القصد اليها لم تحل ولما قال في العباب ولا بد فيهما اي الذبيح والعقر من

الجوارح الكوااسب بالباء ولومات بجرح مع الثقل حل قطعاً او فزعاً منها بشدة عدو حارم قطعاً (تنبيه) ان هذا الجارحة وذكرها فيما مر نظر للفظ تارة وللمعنى اخرى (و) يشترط في الذبيح قصد العين او الجنس بالفعل فينشد (لو كان بيده سكين فسهط والجرح باه بد) (و) (او احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقها ومريتها) لم تحل لفقد القصد وانما لم يشترط في الضمان لانه اوسع (او استرسل

كلب) مثلا (بنفسه فقتل لم يحل) لان الارسال شرط كافي للحديث الصحيح ولا يؤثر اكله هنا في فساد تعليمه ويفرق بينه وبين فساد في المسائل السابقة بانه ثم عاند صاحبه ومع المعاندة (٣٣٢) لم يبق للتعليم اثر فوجب استثنائه وهنالك يعانده فانه لما انطلق بنفسه فوقع اكله لضرورة

الطبع لا لمعاندة تفسد تعليمه (وكذا لو استرسل) كلب مثلا بنفسه فاغراه صاحبه او غيره (فزاد عدوه) لا يحل الصيد (في الاصح) لاجتماع الاغراء المبيح والاسترسال المحرم فغلب فان لم يزد عدوه حرم جز ما ولو زجره فان زجر ثم اغراه فاسترسل حل جز ما ولو ارسله مسلم فزاد عدوه باغراء نحو مجوسى حل كذا نقله عن الجمهور ثم تعقبه بجزم البغوى بالتحريم واختيار شيخه ابي الطيب له لانه قاطع او مشارك له وهو الاوجه مدركا (وان اصابه) اى الصيد (سهم باعانة ريح) طراه بوجهها بعد الارسال وقبله كما اقتضاه اطلاقهم وكان يقصر عنه لولا الريح (حل) لتعذر الاحتراز عنها فلم يتغير بها حكم الارسال وكذا لو اصابه مع انقطاع وتره او صدمه بحائط مثلا لان اثر الرامى باق مع ذلك بخلاف ما لو وقع بالارض ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم لا لقطع حكمه بوقوعه عليها وخرج باعانتها محض الاصابة بها فلا يحل (ولو ارسل سهمها) او كلبا (لاختبار قوته او الى غرض) او الى مالا يؤكل او لا لغرض (فاعترض صيدا) او كان

عش (قول المتن كلب) اى معلم اه معنى (قوله هنا) اى فى الاسترسال بنفسه (قوله المسائل السابقة) اى فى قوله ولو ظهر كونه معلما فارسله صاحبه الخ (قوله او غيره) الى قوله ولو ارسله فى النهاية وقلى قوله كذا نقله فى المغنى (قوله فان زجر الخ) وان لم ينزجر ومضى على وجهه حرم جز ما قاله النهاية وقال المغنى فعلى الوجهين واولى بالتحريم اه (قوله فزاد عدوه) وباغراء نحو مجوسى حل (جزم به الروض اه سم عبارة السيد عمر قوله حل لان حكم الارسال لا ينقطع بالاغراء وان ارسله مجوسى فاغراه مسلم حرم لذلك كذا جزم المغنى فى المسئلتين ولم يتعرض لعزو الاول للجمهور ولا لتعقب الشيخين اه (قوله واختيار شيخه الخ) اى باختيار شيخ البغوى (قوله لانه) اى لغيره نحو المجوسى قاطع اى لحكم ارسال المسلم (قوله) وهو الاوجه) اى التحريم مدركا اى لاحكاما (قوله اى الصيد) الى قوله وكذا فى النهاية الى الفصل فى المغنى لا قوله بخلاف ما الى وخرج وقوله اما بفتحها الى المتن وقوله او من سرب اخر وقوله لكن خالفه الى كماله امسك وقوله والتحريم الى المتن وقوله ولو وجد الخ (قول المتن باعانة ريح) اى مثلا اه معنى (قوله) وكان يقصر الخ) عطف على اصابة سهم الخ (قوله عنه) اى عن اصابة الصيد (قوله عنها) اى الريح او اعانتها عبارة النهاية والمغنى عن هوبها اه (قوله مع انقطاع وتره) الوتر حركة القوس ومعلتها اه قاموس (قوله فانه يحرم) خلافا للمغنى والروض مع شرحه عبارتهما ولو اصاب السهم الارض او جدارا او حجرا فازدلف ونفذ فيه او انقطع الوتر عند نزع القوس فصدم الفرق فارتقى السهم واصاب الصيد فى الجيع حل لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم اه وقرها سم (قول المتن او الى غرض) بحركة هدف يرمى اليه اه قاموس (قوله او الى مالا يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو قصد غير الصيد كمن رمى سهمها او ارسل كلبا على حجر او عينا فاصاب صيدا حرم اه قال عش قوله ولو قصد غير الصيد الخ من ذلك ما لورمى سهمها على نخلة مثلا بقصد رمى بلعها فاصاب صيدا فلا يحل ذلك اه (قول المتن حرم فى الاصح) وقول الشارح الا لى لا غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصور كما بيناه انما هم (قوله بوجه) اى لا معين ولا مبهما اه معنى (قول المتن ولورمى صيدا) اى فى نفس الامر (قوله لا غيره) اى فلا يحل لانه الخ عبارة للمغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو قصدوا خطا فى الظن والاصابة معا كمن رمى صيدا ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم لانه قصد محر ما فلا يستبعد الحل بخلاف عكسه بان رمى حجرا او خنزيرا ظنه صيدا فاصاب صيدا فافت حل لانه قصد محبا اه (قوله لانه قصد محرما) لا يخفى انه قصد محرما ايضا فاما اذا اصاب ذلك الصيد فن ذلك يعلم ان قصد المحرم انما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له اه سم (قوله محرما) اى شيئا لا يؤكل وبه يندفع توقف السيد عمر بما نصه قوله لانه قصد محرما واضح

قصد الفعل وجنس الحيوان اى عينه اه قال فى شرحه واشترط القصد فى الذبح هو ما ذكره وقال ابن الرفعة وينبغي ان يشترط ايضا ان يقع القطع فيما قصد قطعه ولو ضرب جدار ايسيف فاصاب عتق شاة لم تحل كما قاله القاضى وغيره اه ما فى شرح العباب وقد يقال ما ذكره ابن الرفعة هو صريح اشتراط قصد جنس الحيوان او عينه فليتأمل (قوله فزاد عدوه) باغراء نحو مجوسى حل (جزم به فى الروض) (قوله بخلاف ما لو وقع بالارض) ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم عبارة الروض وكذا اى يحل لو اصاب الارض او جدارا فازدلف او انقطع الوتر فصدم الفوق فارتقى واصاب الصيد اه قال فى شرحه لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم اه (قوله حرم فى الاصح) وقوله الا لى لا غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصورة وقد بيناه فى هامش الصفحة السابقة (قوله لا غيره) لانه قصد محرما عبارة الروض فى هذا وكذا لو قصدوا خطا فى الظن والاصابة معا كمن رمى صيدا ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم قال فى شرحه لانه قصد محر ما فلا يستفيد الحل اه ثم قال فى الروض لا يمسكه قال فى شرحه بان رمى

موجودا (فقتله حرم فى الاصح) لانه لم يقصد الصيد بوجهه به فارق ما فى قوله (ولورمى صيدا ظنه حجرا) فيما مثلا او حيوانا لا يؤكل فاصاب ذلك الصيد لا غيره لانه قصد محرما (حل) ولا اثر لظنه كالمقطع حلق شاة يظنها ثوبا او حيوانا لا يؤكل

ولورمى نحو خنزير او حجر ظنه صيد افاصاب صيدا حل لانه قصد مباحا (او) رى (سرب) بكمراولة اى قطع (ظباء) او نحو قطا (فاصاب واحدة حل) لانه فى الاولين ازهته بغملة ولا اعتبار بالنصد فى الاخرة قصد اجمالا بما بقتها فهو الابل وما رعى من المائل (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) منه او من سرب اخر (حل فى الاصح) لانه قصد (٣٣٣) الصيد فى الجملة وكذا الوارسل كلبا على صيد

فعدل لغيره ولو فى غير جهة الارسال كفى السهم وان ظهر للكلب بعد ارساله على ما هو ظاهر كلامهم لكن خالفه جمع فيما اذا استدبر المرسل اليه وقصد آخر وهو الاوجه لمعاندته للصائد من كل وجه ومن ثم لو كان عدوله لفوت الاول لم يؤثر كالأومسك صيدا ارسل عليه ثم عن له آخر ولو بعد الارسال فامسكه لان المعتبر ان يرسله على صيد وقد وجد (فلو غاب عنه الكلب) مثلا (والصيد) قبل ان يجرحه الكلب (ثم وجده ميتا حرم) وان كان الكلب ملطخا بدم (على الصحيح) لاحتمال موته بسبب آخر والدم من جرح اخر مثلا والتحرير محتاط له لانه الاصل هنا (وان جرحه) الكلب او اصابه بسهم فجرحه جرحا يمكن احالة الموت عليه ولم ينهه لحركة مذبوح (وغاب) عنه (ثم وجده ميتا حرم فى الاظهر) لما ذكر والثانى يحل ومال اليه فى الروضة وصححه بل صوبه فى المجموع واختاره فى التصحيح وشرح مسلم قال وثبت فيه احاديث صحيحة ولم يثبت فى التحريم شيء

فيما اذا ظنه حيرا انا لا يؤكل لافيا اذا ظنه حيرا فليجرح اه وقد فزعنا عن المعنى والنهاية والروض مع شرحه ريانى فى الشارح ما يصرح بدم الفرق بين ظنه حيرا وظنه خنزيرا (قوله ولورمى نحو خنزير الخ) هذا عكس ما اشار الشارح اليه بقوله لا غيره كما سرن المعنى وغيره (قوله او نحو قطا) بكسر فتوتين جمع قطاة بالفتح طائر اه قاموس (قوله فى الاولين) اى فيها ظنه حيرا او حيوانا لا يؤكل وقوله بالنصد اى الظن وقوله فى الاخرة اى فى سرب نحو ظباء (قوله اما بقتها) اى السين (قوله لانه قصد) الى المتن فى النهاية لا لافوله وهو الاوجه كالأومسك (قوله وان ظهر اى الصيد بعد ارساله) معتمد اه عش (قوله لمعاندته الخ) وكان الفرق انه بالاستدبار اعرض بالكلية عما ارسله اليه مما حبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه مجرد الانحراف فكان لم يعدل اه عش (قوله لو كان عدوله الخ) اى ولو مع الاستدبار (قوله وقد وجد) اى الارسال على صيد (قوله قبل ان يجرحه) الى الفصل فى النهاية (قوله جرحا يمكن الخ) راجع للمتن ايضا (قوله ولم ينهه الخ) فان انهاء اليها فيحل قطعانها بمغنى قول المتن حرم فى الاظهر وقد نقل فى المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المعتمد كما قاله البلقينى اه نهاية ويأتى عن المعنى مثله (قوله وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث) اى وقد صحت الاحاديث به وسيأتى عن الجواب عنه بقوله وبانه جاء الخ (قوله واعترضه) اى ما اختاره النووي فى الكتب المذكورة من الحل (قوله على الاول) اى ما فى المتن من الحرمة (قوله تلك الاحاديث الخ) عبارة المعنى والنهاية بقية الروايات ويدل على التحريم فى محل النزاع انتهى وهو ما اذا لم يعلم اى لم يظن ان سهمه قتله اه وزاد الاول فتحرر من ذلك ان المعتمد ما فى المتن وجرى عليه مختصره اه اى المنهج (قوله او جرح) اى اخر

﴿فصل فيما يملك به الصيد﴾ (قوله وما يتبعه) اى من قوله ولو تحول حمامه الخ بجرمى (قول المتن يملك الصيد) اى ولو غير ما كول عش (قوله لغير نحو محرم الخ) هذا الحل صريح فى ان يملك مبنى للجهول وانظر ما وجه تعيينه مع ان بناءه للفاعل افيد من حيث تضمنه النص على المالك اه رشيدى اى كما جرى عليه المعنى (قوله لغير نحو محرم ومرتد) انظر ما فائدة لفظة نحو المزيادة على المنهج والنهاية والمعنى عبارة الاخير يملك الصائد الصيد غير الحرمى معتنا كان ام لا ان لم يكن به اثر ملك وصائده غير محرم وغير مرتد اما الصيد الحرمى والصائد المحرم فقد سبق حكمهما فى محرمات الاحرام واما المرتد فسبق فى الردة ان ملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين ان ملكه من وقت الاخذ ولا فو باق على اباخته اه (قوله اى الذى) الى قوله باطل فى النهاية ولى قوله ولو حكفى المعنى (قوله اى الذى يحل اصطياده الخ) ومن ذلك الاوز والعراقى المعروف فيحل اصطياده وآكله ولا عبرة بما اشتهر على الالسة من ان له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير صحته فيجوز ان ذلك الاوز من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقس جناح فينبغى ان يكون لقطة كغيره بما وجد فيه ذلك اه عش (قوله باطل منعه) اى امتناعه عن برده والجار متعلق بيملك فى المتن (قوله ولو حكفا) كضبطه بيده والجار له المضيق وتعشيشه فى بناءه ومثلى الخوض والسفينة الاتيتين واما الابطال الحسى فكجرحه بمذفف وازمانه (قوله مع القصد) خرج به مالو وقع اتفاقا

حجرا وخنزيرا فاصاب صيدا فاصاب صيدا او مات حل لانه قصد مباحا اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله رى خنزيرا او حجرا الخ (قوله لانه قصد محرم) لا يخفى انه قصد محرم اى اصابه فم ذلك يعلم ان قصد المحرم إنما يضرب اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له ﴿فصل﴾ يملك الصيد بضبطه الخ (قوله ولو حكفا مع القصد) عبارة المنهج فصل يملك صيد باطل منعه

وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث واعترضه البلقينى بان الجمهور على الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما يقيد تلك الاحاديث المطلقة بان يعلم اى او يظن ظنا قويا فيها يظهر انه قتله وحده ولو وجده بماؤ فيه أنرا آخر كصدمة أو جرح حرم جزما (فصل) فيها يملك به الصيد وما يتبعه (يملك) لغيره محرم ومرتد لم يعد عادلا لسلام (الصيد) الذى يحل اصطياده وليس عليه اثر ملك باطل منعه ولو حكفا مع القصد

في ملكه وقد ر عليه بتو حل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخه شرح المنهج
(قوله ويحصل ذلك) أي الابطال (قول المتن بضبطه) قد يتبادر أنه من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف
فاعله أي ضبط الانسان إياه وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قول المصنف
بيده وفيه أنه لا ينافي ما قلناه اه سم (قوله أي الانسان) إلى قوله ولو زجره في النهاية إلا قوله أو نصبها لاله
وقوله بخلاف إلى اما (قوله نعم إن لم يكن له نوع تميز) أي أو كان اعجميا يعتد وجوب طاعة الامراء ع ش
(قوله وأمره غيره الخ) وإن لم يأمره أحد فقصده له ان كان حرا أو لسيده إن كان قنوا وأما ان كان يميز وأمره
غيره فان قصد الامر فالحصيلة أي الامر والا فلنفسه اه بجرمى عبارة ع ش ولو لم يأمره أحد أي فيملك
ما وضع يده عليه ولا يضر في ذلك عدم تميزه اه (قول المتن بيده) ومنه ما لو تعقل بنحو شبكة نصبها ثم
أخذها الصيد بما فيها وانفك منها الصيد بعد أخذها فلا يزول ملكه عنها ع ش (قوله كسائر المباحات)
إلى قوله وبارساله في المغنى (قوله يملكه الخ) هذا الحل لا يناسب لتقديره ولا يحصل الخ ولا للحل يملك في
المتن على بناء المجهول (قول المتن مذوق) أي مسرع للهلاك (قوله بحيث يعجز عن الطيران والعدو الخ)
أي ان كان عما يتمتع بهما ولا فباطال ماله منهما اه مغنى (قوله بحيث يسهل لحوقة الخ) قد يمثل به لقوله
أو حكاه سم (قوله وبعطشه الخ) عبارة المغنى ولو طرده فوقف اعياء أو جرحه فوقف عطشا لعدم
الماء يملكه حتى يأخذه لان وقوفه في الاول استراحة وهي معنية له على امتناعه من غيره وفي الثاني لعدم
الماء بخلاف ما لو جرحه فوقف عطشا لعجزه عن وصول الماء فانه يملكه لان سببه الجراحة اه (قوله طرد
اليها) عبارة المغنى سواء كان ما مضى ام غائبا طرده اليها طاردا أم لاه (قوله لانه بعد ذلك الخ) فان
قيل لو غصب عبدا أو امره بالصيد كان الصيد للمالك العبد بخلافه هنا اجيب بان للعبد اذا استولى عليه دخل
في ملك سيده قهر او احتز بقوله نصبها عمالو وقعت الشبكة من يده بلا قصد وتعقل بها صيد فانه لا يملكه
على الاصح اه مغنى (قوله بخلاف ما لو لم ينصبها الخ) أي فلا يملكه وقياس نظائرهما انه يصير احق به
(قوله أو نصبها لاله) فان مجرد نصبها لا يكفي حتى يقصد نصبها للصيد اه مغنى (قوله أما إذا قدر) أي
الصيد معه أي الوقوع على ذلك أي الخلاص (قوله فلا يملكه الخ) وكذا لا يصير احق به فيما يظهر (قوله
فمن أخذه ملكه) ويصدق في أنه ما صار مقدور عليه بما فعله الاول اه ع ش (قوله وبارسال الخ) أي ويملكه
باو سال الخ (قوله فامسكه الخ) لا يخفى ما في عطفه (قوله ولو زجره) أي بعد استرساله بارسال صاحبه
وقوله له أي للفضولي (قوله وبين مامر انفا) في شرح فاغراه صاحبه الخ (قوله بناء على الحرمة)

حسا أو حكاه قصدا اه قال في شرحه وخرج بقصدا ما لو وقع اتفاقا في ملكه وقد ر عليه بتو حل أو غيره ولم
يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخه اه وقد مثل لقوله ولو حكما بمسئلة الشبكة (قوله بضبطه)
قد يتبادر أنه إن كان من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله أي ضبط الانسان إياه وتفسير الشارح قد
يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قوله بيده وفيه أنه لا ينافي ما قلناه (قوله أو بحيث يسهل لحوقة)
قد يمثل به لقوله أو حكاه (قوله وبعطشه بعد الجرح الخ) عبارة الروض أو جرحه فوقف عطشا لعدم الماء
أي فلا يملكه لا بعجزه عن الوصول إلى الماء أي بل يملكه اه ويفرق بينه وبين مامر في أعلى الصفحة (قوله
وبالجائه الى مضيق) عبارة العباب واما بالجائه إلى مضيق بيده لا ينعكس منه كبيت ولو مغصوبا اه وفي
شرح من المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقلنا بالاصح انه لا يملكه فاغلق اجنبي عليه لم يملكه صاحب
الدار ولا الاجنبي لانه منفرد لم يحصل الصيد في يده بخلاف من غصب شبكة وصادها اه ثم قال في العباب
واما باغلاق ذي اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج الخ اه قال في شرحه وقوله لئلا يخرج هي عبارة الروضة
والمجموع وغيرهما عبارة ابن الرفعة وغيره فيغلق عليه الباب فاصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه اما
غير ذي اليد بان لم يكن له عليه يد ولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منهما اه فعلم ان اغلاق
الاجنبي باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك والا فلا وان مراد العباب باليد في العبارة

ويحصل ذلك (بضبطه) أي
الانسان ولو غير مكلف نعم
ان لم يكن له نوع تمييز وامره
غيره فهو لذلك الغير لانه
اللة له محضة (بيده) كسائر
المباحات وان لم يقصد
تملكه كان اخذه لينظر اليه
فان قصده لغيره الآذن له
ملكه الغير (و) يملكه وان
لم يضع يده عليه (بجرح
مذوق وبازمان) ونحو
(كسر جناح) وقصه بحيث
يعجز عن الطيران والعدو
جميعا أو بحيث يسهل لحوقة
وأخذه وبعطشه بعد الجرح
لا لعدم الماء بل لعجزه عن
وصوله (وبوقوعه) وقوعا
لا بقدر معه على الخلاص
(في شبكة) ولو مغصوبة
(نصبها) للصيد كما باصله وان
غاب طرد اليها أم لا لانه
يعد بذلك مستوليا عليه
بخلاف ما لو لم ينصبها أو
نصبها لاله اما اذا قدر معه
على ذلك فلا يملكه مادام
قادرا فمن أخذه ملكه
و بارسال جارح عليه سبعا
كان أو كلبا ولو غير معلم له
عليه يد ولو غصبا فامسكه
وزال امتناعه بان لم ينفك
منه ولو زجره فضولي فوقف
ثم اغراه كان ما صاده له
بخلاف ما لو زاد عدوه
باغرائه من غير وقوف
ويفرق بينه وبين مامر انفا
في اغراء المجوسى بناء على
الحرمة بانه يحتاط لها
(وبالجائه الى مضيق)

لا يفت) بضم ثم كسر من افلتي الشيء وتفلت منى انفلت (منه) كبت او برج اغلق بابه عليه (٣٣٥) ولو مغصوبا لانه صار مقدورا عليه

وأفهم قوله مضيق أنه لا بد من ان يمكنه اخذه منه من غير كلفة وبتعشيشه في بنائه الذي قصده له كدار أو برج فيملك بيضه وفرخه وكذا هو على المقول المعتمد بل حتى جمع القطع به فان لم يقصده لم يملك واحدا من الثلاثة لكنه يصير أحق به أماما عليه أثر ملك كوسم وقص جناح وخضب وقرط فهو لقطعة وكذا دارة وجدها بسمكة اصطادها وهي مثقوبة وإلا فله قال ابن الرفعة عن الماوردي ان صادها من بحر الجوهر اى وإلا فهي لقطعة ايضا وإذا حكم بانها له لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها كبيع دار احياءا وبها كنز جهله فانه له هذا حاصل المعتمد في ذلك وإن أوهمت عبارة غير واحد خلا فولو دخل سمك حوضه ولو مغصوبا فسد بسد منفذه ومنعه الخروج منه ملكه ان صغر بحيث يمكن تناول ما فيه باليد والاصار احق به فيحرم على غيره صيده لكنه يملكه (ولو وقع صيد في ملكه) اتفاقا أو بما يحل له الانتفاع به ولو بعارية كسفينة كبيرة (و صار مقدورا عليه بتوخل وغيره) صار أحق به فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه

أى المرجوحة (قول المتن لا يفتل منه) وإن قدر الصيد على التفلت لم يملكه المالحى ولو أخذه غيره ملكه اه مغنى (قوله بضم) إلى قوله على المنقول في النهاية والمغنى (قوله اغلق بابه عليه) اى من له يد على البيت لا من لا يدله عليه اه نهاية عبارة سم عبارة العباب واما بالجائى إلى مضيق يده لا يفتل منه كبت ولو مغصوبا اه وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقلنا بالاصح انه لا يملكه فاعلق عليه اجنبى لم يملكه صاحب الدار ولا الاجنبى ثم قال فى العباب واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج اه وفي شرحه قوله لئلا يخرج هي عبارة الروضة والمجموع وغيرهما وعبارة ابن الرفعة فيغلق عليه الباب قاصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه أماغير ذى اليد بان لم يكن له عليه يد ولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحدا منهما اه فعلم ان اغلاق الاجنبى باب الدار إن كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك وإلا فلا اه بحذف (قوله الذى قصده له) اى واعتيد الاصطياد به اه نهاية وقره سم وعش ورشيدى وياتى فى الشارح ما يوافقوه وكذا فى المغنى ما يوافقوه (قوله وكذا هو) اى الصيد (قوله على المنقول المعتمد) اى خلافا للجواهر والعباب عبارة البجيرى ثم المملوك بهذا الطريق اى التعشيش لانهما هو البيض والقرخ كما صرح فى الجواهر وعبارة العباب ومن بنى بناء لعشش فيه الطير فعشش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لاحسا ولا حكا بمجرر التعشيش سم وقضية الحاوى ملك الطائر ايضا واخذ به القونوى وهو ظاهر الروض واعتداه الطباوى وكذا م ر بشرط ان يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش اه بحذف (قوله لكنه يصير احق به) اى فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه (قوله اماما عليه) إلى قول المتن ومتى ملكه فى المغنى لا قوله وعلم إلى وان السفينة (قوله اماما عليه اثر ملك الخ) محترز قوله وليس عليه أثر ملك (قوله فهو لقطعة) أو ضالة اه مغنى (قوله وكذا دارة الخ) عبارة المغنى (فرع) الدرة التى توجدى السمكة غير مثقوبة ملك للصياد إن لم يبع السمكة وللشترى إن باعها تبعا لها قال فى الروضة كذا فى التهذيب ويشبه ان يقال انها فى الثانية للصياد ايضا كالكنز الموجود فى الارض يكون لمحبيها وما حتمه وما جزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم فان كانت مثقوبة للبايع ان ادعاها فان لم يكن بيع او كان ولم يدعها البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكر بما إذا صادها من بحر الجوهر وإلا فلا يملكها بل تكون لقطعة اه وقوله فللبائع ان ادعاها الخ كذا فى النهاية وقال ع ش اى وان لم تكن لانتفة به وبعد ملكه لمثلها اه (قوله مثقوبة) اى مثلا (قوله والا) اى ان لم تكن مثقوبة (قوله فله) اى الصائد (قوله ان صادها الخ) جزم به النهاية بلا عزو (قوله من بحر الجوهر) وينبغى او من غيره لكن علم خروجها من بحر الجوهر عبارة ع ش قوله من بحر الجوهر مجرد تصوير اه (قوله لم تنتقل عنه الخ) وفاقا للمغنى كما مرو خلافا للنهاية والشهاب الرملى عبارة سم (قوله لم تنتقل عنه الخ) هو ما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه (قوله ولودخل سمك) يعنى تسبب فى ادخاله كما هو ظاهر اه ع ش (قوله حوضه) اى الخوض الذى بيده (قوله والا الخ) اى بان كان كبيرا لا يمكنه ان يتناول ما فيه الا بجهود تعب او القاء شبكة فى الماء لم يملكه به ولو كان صاخر الخ مغنى ونهاية (قوله فيحرم على غيره الخ) اى بغير اذنه نهاية ومغنى (قوله او بما يحل الخ) عبارة المغنى أو مستأجر له أو معار أو مغصوب تحت يد الغاصب اه (قول المتن وغيره) الو او بمعنى أو (قوله لكنه) اى الغير (قوله لا يقصد به) الاصطياد اى والقصد مرعى فى التملك نهاية ومغنى

الثانية ما يشمل بد الغاصب (قوله وبتعشيشه فى بنائه الذى قصده له) واعتيد الاصطياد له مر (قوله واذا حكم بانها لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها) فان كانت مثقوبة فللبائع ان ادعاها والا فلقطة مر (قوله لم تنتقل عنه) وما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف

وانما (لم يملكه) من وقع فى نحو ملكه (فى الاصح) لان مثل هذا لا يقصد به الاصطياد

نعم إن قصد بسق الارض ولو مغصوبة تو حل الصيد بها فتو حل و صار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتمد من تناقض لها فيه ومحل له ان كانت بما يقصد به اذ كان علم ما (٢٢٦) قررته أن الغصب ينافي النحر لالملك فتقيده بملكه قيد للنحر المطوى او للخلاف وان

(قوله نعم إن قصد الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ما ذكره المصنف ما لم يقصد به الاصطياد فان قصد به واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف منافي الروضة عن الامام وغيره وإن لم يعتد الاصطياد به فلا وعليه يحمل ما نقله في إحياء الموات عن الامام ايضا اه (قوله ومحل) أي المعتمد (قوله ان الغصب ينافي النحر) خلافا للمغنى ولما قدمه الشارح انفا في سمك الخوض (قوله للنحر المطوى) أي المذكور بقول الشارح صارا حتى به اه سم (قوله وان السفينة الخ) ولو حذر حذرة ووقع فيها عصيد ملكه ان كان الحفر للصيد والا فلا اه مغنى (قول المتن لم يزل ملكه) أي كالأبق العبد أو شردت البهيمة اه مغنى (قوله ومن اخذه) إلى قوله فقطن المغنى لا قوله وكذا إلى ولو ذهب وإلى قوله إن علم في النهاية لا قوله كما صححه في المجموع وقوله ويوجه إلى ولو ذهب (قوله ومن اخذه الخ) الأولى التفرغ كافي المغنى (قوله هو لا غيره) أي الصيد فان قطعها غيره فأنفكت فهو باق على ملك صاحبها فلا يملكه غيره نهاية ومغنى (قوله عجزه) أي الكلب عنه أي الصيد (قوله ولو ذهب الخ) الأولى التفرغ كافي النهاية (قول المتن وكذا بارسال الملك الخ) سواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى أم لا نهاية ومغنى (قوله كالأبق العبد الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن رفع اليد لا يقتضي زوال الملك كالأبق الخ وزاد الثاني فليس لغيره ان يصيده إذ اعرفه اه (قوله لانه يشبه الخ) ولانه قد يختلط بالمباح فيصا دنهاية ومغنى أي وهو يؤدي إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير اذنه اه عش (قوله نعم إن قال الخ) عبارة النهاية ومحل حرمة الارسال ما لم يقل مرسله ابحتة فان قال ذلك وهو مطلق التصرف وإن لم يقل لمن ياخذ حل لمن اخذه كله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين اه يعني شيخ الاسلام ووافقه المغنى وسم عبارة الاول ولو قال مطلق التصرف عند إرساله ابحتة لمن ياخذها وابتحتة فقط كما بحثه شيخنا حل لمن اخذه كله بلا ضمان وله إطعام غيره منه كما بحثه شيخنا ايضا ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه وهل يحل إرساله في هذه الحالة أو لا لم ارم ذكره لكن افتى شيخني بالاول اه وعبارة الثاني قوله اكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجهه جد الان غيره كان يجوز له اخذه واكله فاي مانع من إطعامه وإن خالف في ذلك مر اه وعبارة عش وينبغي أن مثل الآخذ عياله فلم الاكل منه فيما يظهر فان كان غير مأكول فينبغي أن لمن اخذه الانتفاع به من الوجه الذي جرت العادة بالاتفاق به منه وخرج باكله اكل ما تولد منه فلا يجوز لأن الاباح لم يتناول له فیرسله لمن ياخذ اه وقوله وخرج باكله الخ فيه وقفة (قوله اما غير مطلق التصرف الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في الهالك مطلق التصرف راما الصبى والمجنون والمحجور عليه بسفه أو فلس والمكانب الذي لم ياذن له سيده فلا يزل ملكه عنه قطعاه اه (قوله ومر) إلى قوله وقوله في النهاية لا ما سأل به عليه (قوله ومر ان من احرم الخ) أي فلا حاجة إلى استثنائه (قوله واستثنى) إلى قوله وقوله في المغنى (لا ما سأل به عليه (قوله واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النهاية ويستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ

السكن (قوله نعم ان قصد بسق الارض الخ) على هذا يحمل ما نقله في الروضة هناعن الامام وغيره مر (قوله ومحل ان كانت بما يقصد به اذ كان علم ما) خلاف ما إذا لم يعتد الاصطياد بذلك وعليه يحمل ما نقله في الروضة عن الامام في إحياء الموات مر (قوله فتقيده بملكه قيد للنحر المطوى) المذكور بقول الشارح صارا حتى به (قوله نعم ان قال الخ) هل الارسال مع هذا القول جائز فيه نظر مر (قوله ابحتة لمن ياخذ) وكذا ابحتة فقط فيما يظهر برلسى ومر (قوله ابيع لا أخذه اكله) ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين مر (قوله اكله فقط) أي فلا ينفذ تصرفه فيه كما قاله في الروضة ببيع او غيره وقوله اكله قال في شرح الروض وكذا اطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجهه جدا لأن غيره كان يجوز له اخذه واكله فاي مانع من اطعامه وان خالف في ذلك مر (قوله واستثنى الزركشي)

السفينة ان اعدت للاصطياد بها وازال الوقوع فيها امتناع الصيد وصغرت بحيث يسهل اخذها منها ملكه من هي يده ولو غاصبة بمجرد وقوعها فيها فيما يظهر (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانقلاته) ومن اخذه لزمه رده له وان تو حش نعم ان قطع الشبكة هو لا غيره وانفكت منها صار مباحا وملكه من اخذه كما صححه في المجموع وكذا لو افلته الكلب ولو بعد ادراك صاحبه ويوجه بانه بان بذلك عجزه عنه فلم يتحقق زوال امتناعه ثم رأيتهم صرحوا بنحو ذلك ولا اثر لقطعها بنفسها ولو ذهب بها وبقي على امتناعه بان يعدو ويمتنع بها فهو على اباحتها والافلاصاحبها ولو سعى خلف صيد فوقف اعياء لم يملكه حتى ياخذ (وكذا لا يزول) ملكه (بارسال الهالك) المطلق التصرف (له في الاصح) كما لو سيب بهيمته بل لا يجوز ذلك لانه يشبه سوا تب الجاهلية نعم ان قال عند ارساله ابحتة لمن ياخذ ابيع لا أخذه اكله فقط كالضيف ان علم بقول الهالك ذلك واما بحث شيخنا ان له اطعام غيره فينبغي حمله على ما اذا علم رضامبيحه بذلك او على أن

اكل الثاني له انما استفاده من قول الهالك ذلك لكن يشترط على هذا علم الثاني بذلك القول او اعتقته لم يبيع ذلك اما غير مطلق التصرف (قوله كما كتبت لم ياذن له سيده فلا يزول بارساله قطعاه و مر ان من احرم وبملكه صيد زال ملكه عنه فيلزمه ارساله واستثنى الزركشي ما اذا خشي على

ولذلك لم يصد أو على أم ولد صاده دونها الحديث الغزاة التي أطلقها النبي ﷺ لآلاده لما استجارت به في الأولى وحدث الحرة التي أخذ فرخها لجأت إليه تمرش فامر بردها إليها في الثانية قال وهما صحيحان فيجب الإفلات حيث ذبحهما أي إلا أن يراد ذبح الولد لما كول وقوله صحيحان غير صحيح فإن حديث الغزاة ضيف من سائر طرقه وأعله أخذ في الخادم من اجتماع طرقه قوله أنه حسن ثم رأيت الحافظ ابن كثير قال لا أصل له ومن نسبته للنبي ﷺ فقد كذب وغيره رد عليه بأنه ورد في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض وأما الحرة وهي بضم المهملة فمهم مشددة وقد تخفف طائر كالصفرور فحدثها صححه الحاكم وفيه التعبير بفرخها وبأنه ﷺ قال رده رده رحمة لها وكذا عبر بالفرخ بالآفراد الترمذي وابن ماجه وفي رواية الطيالسي يبيضا قال الدميري وحكمة الأمر (٣٣٧) بالرد احتمال إحرام الأخذ وانها لما

استجارت به أجارها أو كان الإرسال في هذه الحالة واجبا له وما قاله آخره يوافق ما قاله الزركشي قال ومن معه طير أو غيره ولم يجد ما يذبحه به ولا ما يطعمه إياه يلزمه إرساله أيضا ويحل إرسال معتاد العود ويجب على احتمال إرسال ما نهي عن قتله كالخطف والهدد لأنه لما حرم التعرض له بالاصطياد حرم حبسه كصيد الحرم ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء ويحل حبس ما ينتفع بصوته أو لونه اه ملخصا وبما ذكره آخره يقيد احتماله في نحو الخطف بأن يكون حبسه لانتحو صوته فرع يزول ملكه بالأعراض عن نحو كسرة خبز من رشيد وعن سنابل الحصادين وبرة الحدادين ونحو ذلك بما

(قوله في الأولى) أي صيد الأم دون الولد (قوله تعرش) يعني تقرب من الأرض وترفرف بجناحيها اه عش (قوله في الثانية) أي صيد الولد دون أمه (قوله قال وهما صحيحان) عبارة المغني والحديثان صحيحان نبه على ذلك الزركشي ومحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولد أن لا يكون ما كولا ولا فيجوز ذبحه اه وعبارة النهاية والحديثان صحيحان لكن نقل الحافظ السخاوي عن ابن كثير أنه لا أصل له وإن من نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ أنه ورد في عدة أحاديث يقوى بعضها بعضا اه (قوله وفيه) أي صحيح الحاكم (قوله بفرخها) أي بالآفراد (قوله في هذه الحالة) أي تفريق الولد عن أمه بصيد أحدهما دون الآخر (قوله وما قاله آخره) وهو قول الدميري أو كان الإرسال الخ وقوله ما قاله الزركشي أي من استثناء ما إذا خشى على ولد صيدت أمه دونه أو على أم صيدت ولدها دونها (قوله قال) أي الدميري (قوله كالخطف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه زاهد فمما يابدهم طائر أسود الظهر أبيض البطن يابو البيوت في الربيع اه معنى (قوله على وجه الاقتناء) أخرج غيره اه سم (قوله وبما ذكره آخره) وهو قول الدميري ويحل حبس ما ينتفع الخ (قوله يزول ملكه) إلى قوله لكن بحث في المغني والنهاية إلا قوله منه يؤخذ أنه (قوله من رشيد) سيد كر عن البلقيني وغيره ما يقيد أنه ليس بقيد ويوافقه تعبير النهاية والمغني هنا بمن ماله اه (قوله وبرادة) بضم الباء وتخفيف الراء (قوله فيملكه آخذة) أي وإن كان غير مميز وعلم من المالك عدم إخراج الزكاة عما أخذ منه ذلك لأن هذا عما يقصد الأعراض عنه فكان الزكاة متعلقة به وذلك إذا لم يأمره غيره بذلك فيملكه بأخذه وحيث أمره غيره بذلك ملكه الأمر وإن أذن له إذا عا ما كان قال له التقط لي من السنابل ما وجدت اه أو تيسرك وتراخي فمل المأذون له عن إذن الأمر ولو أذن له أو أن مثلا كان التقاطه منها ملكا لها لم يقصد الأخذ لنفسه اه عش وقوله ما لم يقصد الخ هذا لا يظهر في المميز والموافق لكلامهم فيه أن يقول أن قصد الأخذ للأمر (قوله وينفذ تصرفه فيه) بالبيع وغيره نهاية ومعنى وقضية نفوذ التصرف أنه ملكها بنفسه الأخذ وعليه فلو طلب ما لهما ردها إليه لم يجز دفعها له وهو ظاهر عش (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله أنه لا فرق في ذلك الخ) جزم به النهاية والمغني كما أشرنا إليه (قوله أعراضه) أي المالك (قوله قال) أي الزركشي (قوله على ما يؤخذ الخ) أي على زكاة الخ (قوله نعم) إلى قوله ثم رايته في النهاية (قوله وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك الخ) سيد كر الشارح عن البلقيني وغيره خلافه ثم يؤيده بكلام المجموع (قوله أن محل حل الخ) مفعول نقل (قوله وعبارة المتولى الخ) عطف على قوله ثم رايته الخ

أي من عدم جواز الإرسال قوله ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء أخرج غيره (قوله) ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره كسب عليه م (قوله وبه يعلم أن مال المحجور)

(٤٣) — شرواني وابن قاسم — تاسع) يعرض عنه عادة فيملكه آخذة وينفذ تصرفه فيه أخذا بظاهر أحوال السالف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مسافة بذلك لاعتقاده عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنابل والبالك مأمور بجمعها وإخراج نصيب المستحقين منها إذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز يحول على ما لا زكاة فيه أو على ما إذا زادت أجره جمعا على ما يؤخذ منها اه ومر في زكاة النبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجع نعم محل جواز الأخذ ذلك كما هو ظاهر ما لم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يلقطه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رايته في الروضة في اللفظة نقل عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنابل إن لم يشق على المالك وعبارة المتولى وإن كان المالك يلقطه ويثقل عليه النقاط الناس له

فلا يحل وعبارة شيخه القاضي إن كان في وقت لا يدخلون بمثل تلك السنابل حل وتجعل دلالة الحال كالأذن أو يدخلون بمثله فلا يحل وبه يعلم صحة قولي ما لم يدل الخ وعبارة مجلي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والناس مختلفون في ذلك وقل أن يوجد منهم من يترك غبة أي فينبغي الاحتياط ورايت الأذرعى بحث في سنابل المحجور أنه لا يحل التقاطها كالموكل حال المالك ورضاء المعبر وغيره اعتبره بما بهتة البلقنى في عيون مر الظهر أن أن لا يحتفل به ملاك ولا يمنع منه أحد أو اطردت عادتهم بذلك حل الشرب منه وإن كان لمحجور فيه شركة أه ويرد بان المساحة في مياه العيون أكثر منها في السنابل (٣٣٨) على أن التحقيق في تلك العيون أن واضعى أيديهم عليها لا يملكون ماءها إلا أن ملكوا

منبعها وهو أصل تلك العيون وملسكه متعذر لأنه في بطون جبال موات لا يدري أصله فيكونون حينئذ أحق بتلك المياه لا غير ثم رايت البلقنى صرح في السنابل بما صرح به في الماء فقال كلام الروضة يقتضى اثبات خلاف في السنابل وليس كذلك وإن كان الزرع لنحو صغير أه قال غيره وهو جيد ويدل له إطلاق المجموع الآتى على الأثر أن اعتياد الإباحة كاف من غير نظر إلى كونه لمحجور أو غيره لأن تكليف وليه المشاحة له فيما اطردت العادة بالمساحة به أمر مشق وهذا ينظر في تنظير ابن عبد السلام في حل دخول سكة أحد ملاكها محجور أه ويحرم أخذ ثمر متساقط أن حوط عليه وسقط داخل الجدار وكذا أن لم يحوط عليه أو سقط خارجه لكن لم تعتد المساحة بأخذه وفي المجموع ما سقط خارج الجدار أن لم تعتد إباحته حرم وإن اعتدت حل عملا بالعادة المستمرة

(قوله فلا يحل) أي الالتقاط (قوله وعبارة شيخه) أي المتولى (قوله إن كان الخ) أي الالتقاط (قوله بمثله) الانسب التانيث (قوله وعبارة مجلي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل) أي فلا يكفي مجرد عدم قرينة عدم الرضا لا بد من قرينة الرضا فالمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن كما يفيد ما سيذكره عن المجموع (قوله وغيره) أي الأذرعى (قوله أو اطردت الخ) أو بمعنى الواو (قوله بذلك) أي عدم المنع (قوله وملسكه) أي منبعها (قوله أه) أي كلام البلقنى (قوله قال غيره) أي البلقنى (قوله وهو الخ) أي ما قاله الغير وكذا ضمير له (قوله على الأثر) أي انفا (قوله أن اعتياد الإباحة الخ) مقول قال (قوله له) أي للمحجور (قوله وبهذا) أي بقوله لأن تكليف الخ (قوله أه) أي كلام الغير (قوله لكن لم تعتد الخ) راجع للمعطوفين (قوله وفي المجموع الخ) هو الموعود في قوله السابق إطلاق المجموع الآتى (قوله أه) أي كلام المجموع (قوله ومن أخذ) إلى قوله ومر في النهاية وإلى قول المتن فإن اختلط في المغنى إلا قوله أو بإباحة إلى المتن وقوله الذى إلى المتن (قوله أعرض عنه) فإن لم يعرض عنه ذواليد لا يملكه الدابغ له ولا شيء له في نظير الدبغ ولا في ثمن مادبغ بهو ينبغي أنه لو اختلف الآخر صاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم الأعراض ما لم تدل قرينة على الأعراض كالفائه على نحو الكوم أه ع ش (قوله واختلط بمباح الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والنهاية ولو اختلط حمام مملوك أي محصورا أو لا بمحام مباح غير محصور أو انصب ماء مملوك في نهر لم يحرم على أحد الاصطياد والاستقاء من ذلك استصحا بالماء كان وأن لم يزل ملك المالك بذلك لأن حكمه لا ينحصر لا يتغير باختلاطه بما ينحصر أو بغيره كالموكل اختلطت حرمة بنساء غير محصورات يجوز له الزواج منهن ولو كان المباح محصورا حرم ذلك كما يحرم الزواج في نظيره أه (قوله حرم الاصطياد) ولا يخفى أن للمالك أن يأخذ منه ما شاء ولو بلا جهاد لأنه مملوك عليه صار ملكه لأنه أن كان مملوكا فلا كلام أو مباحا مملوكه وضع بدنه عليه أه سم (قوله ومر بيانه) أي المحصور في النكاح أي في باب ما يحرم من النكاح (قوله أو بمباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وحينئذ يشكك لأنه في حين ولو تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل أه سم أي إلا أن يتكلف بأن المغنى دخل المباح مع حمامة بعد الاختلاط ببرجه ولو قال أو اختلط حمامه بمباح الخ لسلم عن الإشكال (قوله ولو شك الخ) عبارة المغنى ولو شك في كون المخلوط لحما مملوكا لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر أنه مباح أه زاد النهاية ولو ادعى إنسان تحول حمامه إلى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه أه (قوله فالورع تركه) ويجوز التصرف فيه لأن الأصل الإباحة مر أه سم (قوله أن تميز) إلى قول المتن فإن اختلط في النهاية إلا قوله أما إذا لم يأخذه (قوله أن تميز) ويأتى في المتن مفهومه (قوله فهو أمانة شرعية الخ) عبارة النهاية والمغنى ومراده بالرداعلام ماله كونه متمكنه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة فإن لم يرد ضمنه أه (قوله فهو لملك الأثر) هذا إنما يظهر أثره فيما إذا كان أحدهما يملك الأناث فقط والآخر كتب عليه مر (قوله أو بمباح دخل برجه) عطف على مباح محصور وحينئذ يشكك لأنه حينئذ في حين ولو تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل (قوله فالورع) قضية التعبير بالورع عدم الحرمة (قوله أيضا فالورع تركه)

الذكر المغلبة على الظن إباحتهم له كما تحل هدية أو صلح أميز أه ومن أخذ جلد ميتة أعرض عنه فدبغه ملكه لزوال ما فيه من الاختصاص الضعيف بالأعراض (ولو تحول حمامه) من برجه إلى صحراء واختلط بمباح محصور حرم الاصطياد منه ومر بيانه في النكاح أو بمباح دخل برجه ولم يملكه لكبر البرج صار أحق به ولو شك في إباحته فالورع تركه أه (إلى برج غيره) الذى له فيه حمام فوضع بدنه عليه بأن أخذه (لزمه رده) أن تميز بقاء ملكه أما إذا لم يأخذه فهو أمانة شرعية يلزمه الإعلام بها فور أو التولية بينها وبين مالكها فان حصل بينهما فرخ أو بيض فهو لملك الأثر (فان اختلط) حمام أحد البرجين بالآخر أو حمام كل منهما بالآخر وتعين البلقنى

الذكر اما اذا كان كل منهما يملك من كل منهما فلا فقد لا يتميز بيض او فرخ ناث احدهما عن بيض او فرخ اناث الاخر اه رشيدى عبارة عن ش فلو تنازعا فيه فقال صاحب البرج هو بيض اناثى وقال من تحول الحمام من برجه هو بيض اناثى صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد الاختلاط تقضى العادة فى مثلها ببيض الحمام المتحول لاحتمال انه لم يبيض او باض فى غير هذا المحل اه (قوله لهذا التصور) اى الثانى (قوله عجيب) خبر وتعيين البلقينى الخ (قوله ونحوهما) الى قوله فان بين فى المغنى الا قوله وزعم الى نعم وقوله الى وقوله ولو له الى ولو وكل (قوله لعدم تحقق ملكه) لا يظهر فى صورة السك اه سم اى كما اشار اليه الشارح بقوله لذلك الشىء الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة المغنى وعلم من كلامه امتناع بيع الجميع من باب اولى وصرح به فى البسيط اه (قوله هو ما رجحه فى المطلب) ولا يشكلى بما مر فى تفرق الصفقة من الصحة فى نصيبه لان محل ذاك فيما اذا علم عين ماله رشيدى وسم (قوله ان يملك الخ) اى بيع او هبة او غيرهما من سائر التمليكات (قوله للضرورة) وقد تدعو الحاجة الى التسامح باختلال بعض الشروط ولهذا صححوا القراض والجمالة مع ما فيها من الجبالة مغنى ونهاية (قوله اى المال كان) الى قوله ولو له الى فى النهاية الا قوله وزعم الى نعم (قوله المختلط) بالا فراد نظر الى المغنى والا فحق التعبير الحمامين المختلطين كما فى النهاية والمغنى (قوله وكل لا يدري) الواو للحال اه ش (قوله ووزع الثمن على اعدادهما) اى فالتن بينهما اثلاثا فى المثال المتقدم اه نهاية (قوله فى المبيع) اى حصة كل منهما والا فجموع المبيع لاجل جهل فيه اه سم (قوله له) اى للثالث (قوله بالجزئية) اى كنصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجهه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك احدهما اه سم (قوله بانه متعذر) اى التوزيع حينئذ اى عند جعل القيمة (قوله نعم الخ) عبارة المغنى والروض فالحيلة فى صحة بيعهما الثالث ان يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما او يوكل احدهما الاخر فى بيع نصيبه فيبيع الجميع شمن ويقسماه او يصطلحان فى المختلط على شىء بان يتراضيا على ان ياخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعا له لثالث فيصح البيع اه وقال شرح الروض مانصه وقضية كلامه كاصله ان الثالثة طريق للبيع من ثالث مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق للبيع مطلقا اه (قوله ان قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط والا نافي قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويحاج بمنع المناقاة لان قوله السابق المذكور يصور بما اذا باعه شيئا معينا بالشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تعليل ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشىء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقينى ايضا فانه قال فى قول المصنف شيئا منه محله اذا وهب او باع شيئا معينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك امالو تبين انه ملكه يصح وكذا لو لم تبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بعثك جميع ما يملكه بكذا فيصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كما لو باع من ثالث مع جهل الاعداد شمن معين اى لكل واحد

فيجوز التصرف فيه لان الاصل الاباحه مر (قوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشىء بخصوصه) لا يظهر فى صورة الملك (قوله هو ما رجحه فى المطلب) فان قلت قد يشكلى لانه من قبيل بيع ملكه وملك غيره بغير اذنه وهو صحيح فى ملكه كما تقدم فى تفرق الصفقة قلت لعله يجب بان محل ذلك اذا علم عين ماله وهو هنا جاهل به (قوله فى المبيع) اى حصة كل منهما والا فجموع المبيع لاجل جهل فيه ولم يقل وفى الثمن بالنسبة لكل كانه لا تنفك الجمل فيه لانه اذا كان العدد معلوما والقيمة سواء كان مال السكلى منهما من الثمن معلوما له (قوله المعين بالجزئية) اى كنصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجهه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك احدهما (قوله نعم ان قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط والا نافي قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويحاج بمنع المناقاة لان قوله السابق المذكور يتصور بما اذا كان باعه شيئا معينا بالشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تعليل

ويغفر الجهل بقدر المبيع للضرورة اه سم ثم ساق عن شيخه البرلسي ما يؤيده وبوجهه (قوله وقوله لي لا بد منه) خلافا لظاهر النهاية والمعنى (قوله فان بين الخ) جواب او (قوله من انه لا يحتاج هنا الخ) هذا قضية ما قدمنا انفا عن المعنى والروض عبارة سم قوله وما اوهمه كلام شارح الخ هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور عبارتهم مصرحة به ثم قال بعد ان ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فانظر قوله في صورة التوكيل بثمان ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشرح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه وثمان موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام عين المنقول فتأمل اه (قوله لو اختلط مثلي) عبارة المعنى والنهاية ولو اختلطت دراهم او دهن حرام بدرهم او بدنه او نحو ذلك ولم يتميز فيز قدر الحرام وصرفه الى ما يجب صرفه فيه وتصرف في الباقي بما اراد جاز للضرورة كحمامة لغيره اختلطت بحمامة فانه ياكله بالاجتهاد فيه الا واحدة كالمو اختلطت تمره بغيره بتمره ولا يخفى الورع وقد قال بعضهم ينبغي للبتق ان يحتجب طير البرج وبناءها اه قال ع ش قوله وصرفه الخ مفهومه ان مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه في الباقي ويمكن توجيهه بانه باختلاطه به صار كالمشترك واحد الشريكين لا يتصرف قبل القسمة والقسمة انما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة القسمة للضرورة اه

وقوله لي لا بد منه وإن حذف من الروضة وغيرها ولو وكل أحدهما صاحبه فباع للثالث كذلك فإن بين ثمن نفسه وثمان موكله كما هو ظاهر صرح أيضا لما ذكر وما اوهمه كلام شارح من انه لا يحتاج هنا لبيان الثمن بل يقتسمانه بعيد للجهل بالثمن حيثئذ لان الغرض جهل العدد أو القيمة (فرع) لو اختلط مثلي حرام كدرهم أو دهن أوجب

ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقيني ايضا فانه قال في قول المصنف شيئا منه حله اذا باع او وهب شيئا معينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين انه ملكه فصحيح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما لملكه او قال بعثك جميع ما املكه منه بكذا فيصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كما لو باع من ثالث مع جهل الاعداد بثمان معين اى لكل واحد ويغفر الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي الفرق بينهما ان في المقيس عليه جملة المبيع للمشتري معلومة وما يلزمه لكل منهما من الثمن معلوم وان لم يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فاغفر الجهل بذلك للضرورة مع انه لا يترتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم من اغتفار الجهل به اغتفار الجهل بجملة ما اشتراه اه قال شيخنا الشهاب البرلسي اقول وقول العراقي ان جملة المبيع معلومة للمشتري في المقيس عليه في شيء وذلك ان مراده ان جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة فلشيخه ان يقول سلمنا ذلك ولكنه غير نافع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العقد من كل منهما وتعددت الصفقة بذلك الا ترى ان بيع عبيد جمع بثمان لا يصح وإن كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن معلومة اذ هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغفر فيه الجهل بقدر المبيع اذ كان على الوجه المذكور انتهى (قوله وما اوهمه كلام شارح الخ) هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور عبارتهم مصرحة به وعبارة الروض ما نصه ولو جهل العدد اى ولم تستو القيمة كما بينه في شرحه فالخيلة ان يبيع كل نصيبه بكذا او بكل احدهما الاخر في البيع بثمان ويقتسمانه او يصطلحا فيه اى في المختلط على شيء اى ثم يبيعهما لثالث واحتملت الجهالة اى في عين المبيع وقدره للضرورة اه فانظر قوله في صورة التوكيل بثمان ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشارح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه وثمان موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام هو عين المنقول فتأمل وقد يمنع انه لا معنى مع ذلك لما ذكر لاحتمال ان المراد انهما يقتسمان الجملة المقبوضة على حسب التفصيل الذي بينه في العقد ولا يخفى بعده (قوله فرع لو اختلط مثلي حرام الخ) قال في الروض فرع وإن اختلط حمام بملوك اى محصور او غير محصور بحمام بلد مباح غير محصور لم يحرم الاصطياد ولو كان المباح محصورا حراما اه ولا خفاء ان للمالك ان ياخذ منه ما شاء ولو بلا اجتهاد لانه مهمما وضع يده عليه صار ملكه لانه ان كان مملوكا له فلا كلام او مباحا ملكه بوضع يده عليه واما غير المالك فله الاجتهاد في المباح كالمو اختلط ملك المحصور بملك غيره المحصور فان له الاجتهاد واخذ ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز اخذه ولا يضر احتمال

بمثله له جازله ان يعزل قدر الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان وجد والا فلناظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة اذ الفرض الجمل بالمالك فاندفع ما قبل يتعين الرفع للقاضي لقسمة عن المالك وفي المجموع طريقه ان يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط او خلط نحو دراهم جماعة

ولم تتميز طريقه ان يقسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمه باطل وفيه كالروضة ان حكم هذا كالحمام المختلط ومراده التشبيه به في طريق التصرف لافي حل الاجتهاد اذ لا علامة هنا لان الفرض ان الكل صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحمام فان قلت هذا ينافي ما مر في الغصب ان مثل هذا الخلط يقتضي ملك الغاصب ومن ثم اطل في الانوار في رد هذا بذاك قلت لا ينافيه لان ذاك فيما اذا عرف المالك وهذا فيما اذا جهل كما تقررو بفرض استوائهما في معرفته فاهنا انما هو ان له افراز قدر الحرام من المختلط اي بغير الارد او هذا لا ينافي ملكه له لانه ملك مقيد باعطاء البدل كما مر فتامله وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان) ازمناه بمجموع جرحيهما

ويؤيده قول الشارح الاتي لانه ملك مقيد الخ وباقى عن سم والرشيدى ما يتعلق بالمقام (قوله ب مثله) متعلق باختلاط وقوله له اي لشخص حال من مثله (قوله جازله ان يعزل الخ) قال في الروض كحماية اي لغيره اختلطت بحمامه يا كله بالا اجتهاد الا واحدة اسم (قوله ان وجد) اي ان عرفه وقوله والا فلناظر بيت المال او صرفه هو بنفسه لمصالح بيت المال ان عرفها اعمش (قوله فاندفع الخ) فيه تامل (قوله وفي المجموع الخ) تقدم عن المغنى والنهاية ما يوافق (قوله طريقه) اي تمييز حقه ان يصرف الخ انظره مع قوله السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال اه سم وقوله او يراد بما يجب الخ محل تامل وعبرة الرشيدى قوله ان يصرف قدر الحرام انظر هل الصرف المذكور شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراده (قوله ومن هذا) اي اختلاط المثل بمثله (قوله ان يقسم الخ) الظاهر انه ببناء المفْعُول (قوله وفيه) اي المجموع (قوله ان حكم هذا) اي نحو دراهم مختلطة او مخلوطة بلا تمييز لجماعة (قوله هذا ينافي) اي ما مر في اول الفروع ويجوز رد الاشارة الى ما ذكره عن المجموع والروضة (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد منه الفعل فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول بالاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له اه سم (قوله وهذا لا ينافي ملكه لانه) الخ فيه نظر اه سم (قوله ازمناه بمجموع جرحيهما الخ) اي بان لا يكون واحد منهما على حاله من مانوا وسكت عن هذه الحالة المنهج والنهاية والمغنى لدخولها في قول المصنف او ازمنه دون الاول الخ (قوله لما ياتي) اي من ان الاول جرحه وهو مباح (قوله فان جرحه) اي الاول (قوله ويمكن الثاني من ذبحه) اي وتركه (قوله نظير ما ياتي) اي في قوله اما اذا تمكن من ذبحهم الخ (قوله وعليه ما نقص الخ) وكذا اذا لم يذفق وتمكن الثاني من الذبح وذبحه (قوله وكذا) اي يلزم الاول قيمة الصيد مجروحاً بالجرحين الاولين (قوله نظير ما ياتي الخ) يحتمل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا الخ ايضا وعلى كل ياتي فيما بعد كذا الاستدراك الاتي (قوله اي لم يوجد) الى قوله وهذا هو الراجح في المغنى الا قوله وقول الامام الى المتن والى قوله ففيما يلزم في النهاية الا قوله ويؤخذ الى المتن وقوله كذا من قوله وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى ينبغي (قوله

اخذ المملوك كالا يضرب في اجتهاد من اختلط ملكه بملك غيره احتمال اخذ ملك غيره فيه نظر (قوله جازله ان يعزل قدر الحرام الخ) قال في الروض كحماية اي لغيره اختلطت بحمامه يا كله بالا اجتهاد الا واحدة اه قال في شرحه وهذا ما ذكره البغوي والذي حكاه الروياني انه ليس له ان يأكل واحدة منه حتى يصالح ذلك الغير او يقاسمه اه وهو ظاهر ان علم المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظره مع قوله جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب اذا وجد منه الفعل الذي هو الخلط فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول في الاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له (قوله هذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقيد) فيه نظر

فهو للثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان جرحه ثانيا ايضا ولم يذفق وتمكن الثاني من ذبحه ضمن ربع قيمته توزيعا للنصف على جرحيه المهدر احدهما نظير ما ياتي مع استدراك صاحب التقریب اذ فق فان اصاب المذبح حل وعليه ما نقص من قيمته بالذبح والاحرم وعليه قيمته مجروحاً بالجرحين الاولين وكذا ان لم يذفق ولم يتمكن الثاني من ذبحه نظير ما ياتي وان (ذفق الثاني او ازمن دون الاول) اي لم يوجد منه تذييف ولا ازمان (فهو للثاني) لانه المؤثر في امتناعه ولا شيء على الاول لانه جرحه وهو مباح (وان ذفق الاول) هو (له) لذلك

لكن على الثاني ارش ما نقص بحر حه من لحمه وجلده لانه جنى على ملك الغير (وان اذن من) الاول (ه) هو (له) لذلك (ثم ان ذفف الثاني يقطع حلقوم ومرى فهو حلال وعليه للاول ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زمنا ومذبحا كذبحه شاة غيره متعدد باوقول الامام لما يظاهر التفاوت في مستقر الحياة تعقبه البلقيني بان الجلد (٣٤٢) ينقص بالقطع وان ذفف لكانه حيثما انما يضمن نقص الجلد فقط ويؤخذ منه صحة كلام

الامام لانه انما تفي في غير مستقر الحياة التفاوت بين قيمته مذبحا وزمنا لا مطلق القيمة فلا يرد عليه ما ذكر في الجلد (وان ذفف لا يقطعها) اي الحلقوم والمرى فحرام لانه مقدور عليه وهو لا يحل الا بذبحه (اولم يذفف ومات بالجرحين فحرام) لاجتماع المباح والمحرم (ويضمنه الثاني للاول) لانه افسد ملكه اي يضمن له في التدفيع قيمته زمنا وكذا في الجرحين الغير المذققين ان لم يتمكن الاول من ذبحه على ما اقتضاه كلامهم لكن صححا استدرك صاحب التقریب عليهم بانه ينبغي لاداساوى سليما عشرة ومن ما تسعة ومذبحا ثمانية انه يلزمه ثمانية ونصف لحصول الزهوق بفعلها فيوزع الدرهم الفاتت بهما عليهما اما اذا تمكن من ذبحه فتركه فله قدر ما فوته الثاني لاجمع قيمته زمنا لانه بتفريطه جعل فعل نفسه افسادا ففي هذا المثال تجمع قيمته سليما وزمنا تبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته وهو عشرة خصة الاول لو ضمن عشرة

لكن على الثاني ارش ما نقص الخ) اي ان كان اه مغنى (قوله) وقول الامام لما يظاهر التفاوت في مستقر الحياة) تتمته فان كان متالما بحيث لولم يذبح لملك فاعندى انه ينقص بالذبح شيء اه سم ونهاية (قوله) تعقبه البلقيني الخ) خبر وقول الامام الخ وافر النهاية تعقبه (قوله) ويؤخذ الخ) هذا من كلام الشارح وقوله منه اي الاستدراك (قوله) فلا يرد عليه الخ) فيه نظر اه سم (قوله) وكذا في الجرحين الخ) اي يضمن قيمته زمنا اه سم اي التسعة في المثال الاتي (قوله) على ما اقتضاه كلامهم لكن صححه الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره سم ورشيدى (قوله) لكن صححا الخ) معتمد اه بجيرى وجزم به النهاية والمغنى (قوله) ومذبحا) اي لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف اه سم (قوله) انه يلزمه ثمانية ونصف) اي لا تسعة كما اقتضاه كلامهم اه سم (قوله) فتركه الخ) ولو ذبحه لزم الثاني الارش ان حصل بحر حه نقص مغنى ونهاية (قوله) فعل نفسه) وهو لزمانه الصيد (قوله) ففي هذا المثال الخ) وان كانت الجنانية ثلاثة وارش كل جنانية دينار جمعت القيم التي هي عشرة وتسعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فتقسم العشرة عليها اه نهاية (قوله) تجمع قيمته سليما الخ) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت رمى الاول عشرة دنانير وعند رمى الثاني تسعة فيقسم ما فوته وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني تسعة اجزاء من التسعة عشر وذلك اربعة دنانير ونصف دينار ويفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فتكون جملة ما على الاول خمسة دنانير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار وجملة ما على الثاني اربعة دنانير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار اه سم (قوله) تبلغ الخ) اي قيمتها سليما وزمنا عبارة المغنى والنهاية فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ) وهي احسن (قوله) فيقسم عليهما) اي على القيمتين (قوله) ما فوته وهو العشرة) اي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه اه بجيرى (قوله) لو ضمن) ولا فاهو مالكة (قوله) من تسعة عشر جزء من عشرة) من الاولى تبعية والثانية ابتدائية اه بجيرى (قوله) اللازمة له) اي على الاول (قوله) وهذا الخ) اي ما صححه الشيخان من استدراك صاحب التقریب (قوله) على ملوك) عبارة النهاية على عبده مثلا اه (قوله) جراحة الخ) مفعول مطلق نوعى لقوله جنى (قوله) لانه الخ) من مقول ابن الصلاح وعلة للتعين (قوله) بما يقطعها عنها) اي بكيفية تقطع الواقعة عن النظائر (قوله) فاقل تلك الاوجه الخ) جواب اذا (قوله) هو هذا) اي اقلها ما طبق عليه العراقيون وقوله

(قوله) وقول الامام لما يظاهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متالما بحيث لولم يذبح لملك فاعندى انه ينقص بالذبح شيء (قوله) فلا يرد عليه) فيه نظر (قوله) وكذا في الجرحين) اي يضمن قيمته زمنا (قوله) على ما اقتضاه الخ) ثم قوله لكن صححا الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره (قوله) ومذبحا) اي لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف اه (قوله) انه يلزمه ثمانية ونصف) لا تسعة كما اقتضاه كلامهم (قوله) ففي هذا المثال تجمع قيمته سليما وزمنا يبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته وهو عشرة خصة الاول لو ضمن عشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من عشرة وحصة الثاني تسعة اجزاء من ذلك فهي اللازمة له) ايضا لك ان تقول لو فرض قيمته وقت

اجزاء من تسعة عشر جزء من عشرة وحصة الثاني تسعة اجزاء من ذلك فهي اللازمة له وهذا على الراجح في اصل هذه المسئلة وهو ما لو جنى على ملوك قيمته عشرة جراحة ارشها دينار ثم جرحه آخر جراحة ارشها دينار ومات بهما فقيما يلزم الجرحين ستة اوجه للاصحاب وكلامهم في تحريرها طويل متشعب والذى اطبق عليه العراقيون منها واعتمده الحاوى الصغير وفروعه وغيرهم وقال ابن الصلاح انه متعين لانه لا يمكن بدم مخالف للنظائر والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عنها فاقل تلك الاوجه محذورا وهذا انه يجمع

بين قيمته فتكون تسعة عشر ثم يقسم عليه ما فواتاه وهو عشرة فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (و ان جرحا) ه (معا وذفقا) ه بجرهما (او ازمنا) ه به او ذفقه احدهما و ازمته الاخر او احتمل كون الا زمان بهما او باحدهما (ف) هو (لها) وان تفاوت جرحاهما او كان احدهما في المذبح لا اشتراكهما (٣٢٣) في سبب الملك لكن ظاهر في الاخيرة

ومن ثم ندب لكل أن يستحل الآخر ولو علم تذيف احدهما وشك في تأثير جرح الآخر سلم النصف الاول ووقف النصف الآخر فان بان الحال او اصطلاحا فواضح والا قسم بينهما نصفين ويسن لكل ان يستحل الآخر فيما يخصه بالقسمة (وان ذفقت احدهما او ازمنا دون الآخر) وقد جرحاه معا (ف) هو (له) لانفراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لانه جرح مباحا ويحل المذفق ولو بغير المذبح (وان ذفقت واحد) لا بذبح شرعي (وازمنا الآخر) فيما إذا ترتبا (وجهل السابق) منهما (حرم على المذهب) تغليبا للحرم لانه الاصل كما مر فانه يحتمل سبق التذيف فيحل وتأخره فلا إلا بالذبح ومن ثم لو ذبح المذفق حل قطعاه الاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة دون ابتداء الرمي

أنه يجمع الخ خبر والذي أطلق الخ (قوله بين قيمته) أي قيمته سلبيا وقيمه مجروحا بالجرح الاول اه نهاية (قوله فيكون) أي مجموع القيمتين (قوله عليه) أي على مجموع تسعة عشر (قوله بجرهما) إلى الكتاب في المغنى (قوله او احتمل الخ) عبارة المغنى ولو جهل كون التذيف او الا زمان منهما او من احدهما كان لها لعدم الترجيح اه (قوله في الاخيرة) وهي صورة الاحتمال (قوله ومن ثم) أي من اجل عدم العلم بالمذفق في الاخيرة (قوله تذيف احدهما) عبارة المغنى تأثير احدهما اه (قوله ولا قسم الخ) أي النصف الموقوف فيخصص للاول ثلاثة ارباع الصيد والآخر ربعه اه مغنى (قوله ويسن الخ) أي فيما إذا لم يتبين الحال (قوله ويحل المذفق) بفتح الفاء (قوله لا بذبح شرعي) أي في غير مذبح اه مغنى (قوله كما مر) أي في مواضع (قوله ومن ثم لو ذبحه المذفق الخ) عبارة المغنى أما لو ذفقت احدهما في الذبح فانه يحل قطعاه ويكون بينهما كما استظهره في المطلب لان كلام الجرحين ملك لو انفرد فان جهل السابق لم يكن احدهما أولى به من الآخر فان ادعى كل منهما انه المازن له ولا فذلك تحليف صاحبه فان حلفا اقتسماه ولا شيء لاحدهما على الآخر او حلف احدهما فقط فهو له وله على الناكل ارش ما نقص بالذبح (خاتمة) لو ارسل كلبا وسهما فازمنه الكلب ثم ذبحه السهم حل وان ازمنا السهم ثم قتله الكلب حرم ولو اخبر فاسق او كذابي انه ذبح هذه الشاة مثلا حل اكلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الشاة هل هو مسلم او مجوس لم يحل اكلها للشك في الذبح المبيح والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون اغلب كافي بلاد الاسلام فينبغي كما قال شيخنا ان تحمل كذا ظن في باب الاجتهاد عن الشيخ ان حامد وغيره فيما لو وجد قطعة لحم اما إذا لم يكن فيه مجوسى فتحل وفي معنى المجوسى كل من لا تحل ذبيحته اه (قوله والاعتبار) إلى الكتاب في النهاية

(كتاب الاضحية)

(قوله بكسر الهمزة الخ) لو قدم هذه السودة على قول المصنف كما فعله غيره كان اسبك واستغنى عن قوله الا تى ثم مذهبا ان التضحية (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وروى الترمذى في النهاية إلى قوله وكأنه لم ينظر في المغنى لا قوله لكن على نزاع فيه وقوله رشيد إلى قادر وقوله وصح إلى وجاء وقوله ويوافقه إلى ثم (قوله بكسر الهمزة وضما) وجعها اضاحى بتخفيف الياء وتشديد ها وقوله ويقال ضحية واضحية وجمع الاول ضحايا والثاني اضحى بالتوين كارتاة وارطى وقوله بفتح اول كل وكسره فهذه ثمان لغات فيها مغنى وبجيرى (قوله سميت) عبارة غير وهى ماخوذة من الضحوة سميت الخ (قوله باول ازمنا) أي باسم ماخوذ من اسم اول الخ اه سم (قوله الكتاب) كفة وله تعالى فصل لربك وانحر أي صل صلاة العيد وانحر نفسك والسنة كخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكباشين املحين اقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحيهما شيخ الاسلام ونهاية ومغنى (قوله انها) أي الاضحية (قوله والخبر الخ) مبتدأ خبره قال ابن

رمى الاول عشرة دنائير وعند رى الثاني تسعة فيقسم ما فواتاه وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فنها تسعة دنائير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر وذلك خمسة دنائير وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر وذلك اربعة دنائير ونصف دينار يفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخصص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخصص الثاني تسعة اجزاء منه فيكون جملة ما على الاول خمسة دنائير ونصف وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار بر

(كتاب الاضحية)

أول كل وكسره سميت بأول أزمنا فعلمها وهو وقت الضحى والاصل في مشروعيتها الكتاب والسنة واجماع الامم روى الترمذى والحاكم وهو صحيح لكن على نزاع فيه خبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل احب إلى الله تعالى من ارافة الدم انها لثاني يوم القيامة بقرونها وظلالها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا والخبر المذكور في الرافعي وغيره عظموا اضحيا كم فانها على الصراط

(كتاب الاضحية) (هى) بكسر الهمزة وضما مع تخفيف الياء وتشديد ها ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاق ويقال ضحية واضحية بفتح

مطابقاً كما قال ابن الصلاح ذير ثابت ثم مذهبنا ان التضحية (سنة) في حقنا الحر أو مريض مسلم مكلف رشيد نعم الولي الاب أو الجد لا غير التضحية عن موليّه من مال نفسه (٣٤٤) كما يأتي قادر بان نضل عن حاجة مونه ما ر في صدقة التطوع ولو مسافر أو بدوي أو حاجا بني

والصالح (قوله في حقنا) الى قوله بان نضل في النهاية الا قوله مكلف الى قادر (قوله في حقنا) وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فواجبة لخبر الترمذي والدارقطني الا تبين اه معنى (قوله أو مريض) اى إذا ملك ما لا يبعثه الحر اه معنى (قوله من مال نفسه) اى لا من مال المولى لان المولى مأمور بالاحتياط لمال موليّه وممنوع من التبرع به والاضحية تبرع اه معنى (قوله كما يأتي) اى قبيل الفصل (قوله بان نضل الخ) قال الزركشى ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من مونه على ما سبق في صدقة التطوع لانها نوع صدقة انتهى وظاهر هذا أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه وليته وكسوة فصله كما مر وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد أو أيام التشريق فانها وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك اه معنى وأقره السيد عمرو في البجيرمى عن العناني عن الرملى ما يوافقه (قوله عن حاجة مونه) ومنه نفسه اه سم (قوله خلافاً لشد الخ) عبارة المغنى لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبرر رواه الشيخان وبهذا رد على العبدري في قوله انها لا تسن للحاج معنى وأن الذى ينحره هدى لأضحية اه (قوله لخبر الترمذي الخ) تعليل لما فى المتن من السنة (قوله) وهو سنة لكم) قد يقال السنة بالمعنى المعروف اصطلاحاً حادث فأنى يحمل عليه الحديث فالظاهر أن المراد بها معناها اللغوى وهو الطريقة فلا ينافى الوجوب اه سيد عمرو وقد يجاب بان مقابلتها بأول الحديث قرينة دالة على أن المراد بها المعنى المعروف (قوله مخافة أن يرى الناس الخ) لا يقال هذا يندفع بالأخبار بعدم وجوبها لانه قد اجب عن مثل هذا في مواضع تتفق بفعله صلى الله عليه وسلم بما حصله أن عدم الفعل أقوى في انقياد النفوس واعتقادها لما دل عليه الترك من عدم الوجوب من القول لانه يحتل المجاز وغيره من الاشياء المخرجة له عن الدلالة اه عرش (قوله ويوافقه) اى ما ذكر من الاخبار (قوله تفويضها) اى الاضحية اه عرش (قوله ثم ان تعدد) الى قوله وببحث في النهاية لا قوله فتجزى الى والافسنة (قوله فتجزى من واحد رشيد الخ) شامل لغير القائم على أهل البيت اه سم عبارة عرش قال مر الاقرب أن المراد بأهل البيت من تلزم نفقة منهم شخصاً واحداً قال والقياس على هذا أن شرط وقوعها عنهم أن يكون المضحي هو الذى تلزمه النفقة حتى لو ضحى بعض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض وفى حجج خلافه وهو الاقرب لانه المناسب لكونها سنة كفاية اه وسياق ما يتعلق به (قوله ومن ثم كان افضل الخ) هل المراد ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع اه سم (اقول) والظاهر أن المراد جميع الاضحية وفضل الله تعالى واسع (قوله وببحث البلقينى اخذ من زكاة الفطر الخ) فى الاخذ بحث لا يخفى اه سم عبارة السيد عمر ولك أن تتوقف فى هذا الاخذ فان وجه عدم الخطاب بزكاة الفطر انتفاء الموجب لانهم صرحوا بان موجبها مجموع الامرين أعنى آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال بخلاف ما نحن فيه فان كلامهم ظاهر أو صريح فى أن الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن المعين فن صار بمن يصح عنه فى جزء منه ضحى عنه قياساً على نحو الصلاة فتدبر حق تدبر اه (قوله عقب دخوله) عبارة المغنى وان انفصل بعد فى يوم النحر أو بعده اه (قوله انتهى) اى كلام الأذرى (قوله وكأنه لم ينظر) اى البلقينى (قوله يرد ذلك) اى الاحتمال المذكور لان المراد بالمشبه به المتولد فى يوم العيد (قوله كما تقرر) اى بقوله ما يذبح من النعم الخ (قوله ويرد بان الخ) ويرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او للاضحية لكن مع حذف مضاف اى ذبح اه

وان أهدى خلافاً لمن شذ مؤكدة لخبر الترمذي امرت بالنحر وهو سنة لكم والدارقطني كتب على النحر وليس بواجب عليكم وصح خبر ليس فى المال حق سوى الزكاة وجاء باسناد حسن أن أبابكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس وجوبها وبوافقه تفويضها فى خبر مسلم الى ارادة المضحي والواجب لا يقال فيه ذلك ثم ان تعدد أهل البيت كانت سنة كناية فتجزى من واحد رشيد منهم لما صح عن أنى أبوب الانصارى رضى الله عنه كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته والافسنة عين ويكره تركها للخلاف فى وجوبها ومن ثم كانت افضل من صدقة التطوع وببحث البلقينى أخذ من زكاة الفطر ان ندبها لا يتعلق بمن كان حلالاً أول وقتها وان انفصل عقب دخوله ثم رأيت احتج أيضاً بقول الاصحاب لا يضحى عما فى البطن كما لا تخرج عنه الفطرة اه وكأنه لم ينظر الى احتمال أن مرادهم

ادام بخننا لان التشبيه بزكاة الفطر يرد ذلك قيل قوله هى سنة غير مستقيم لان الاضحية غير
كما تقرر ويرد بان ذكر الاضحية فى الترجمة دال على أن الراد منها ما يعم الامرين فاعاد الضمير
سم

على أحدهما لظهوره من

قرينة السياق ففيه نوع استخدام (نتيجه) لم يبنوا المراد بآهل البيت هنالك من ينوهم في الوقف فقالوا الو قال وقتت على آهل بيتي فهم أقارب الرجال والنساء فيحتمل أن المراد هنالك أيضا وواقعه ما مر أن آهل البيت أن تعددوا كانت سنة كفاية ولا فسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كحالة الجنابة وفي قصر يحتمل بندها لكل واحد من آهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المحاجير ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا ويفرق بين ما هنا والوقف بأن مداره على المتبادر من الالفاظ غالبا حتى يحمل عليه لفظ الواقف وإن لم يقصده وهنا على من هو من آهل المواساة إذا الضحية كذلك ومن هو في نفقة غيره ليس من آهل المواساة غالبا وقول أبي أيوب يذبها الرجل عنه وعن آهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد به ظاهره وهم الساكنون بدار واحدة بان اتحدت مرافقها وإن لم يكن بينهم قرابة به جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تمت في شرح العباب فراجعها فانها مهمة (لا

سم (قوله على أحدهما) وهو التوضيحية (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وإن أراد في الترجمة أحدا الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر منوعة ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن أراد بها في الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذبها الخ وأن يريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال أه سم (قوله يبنوهم) الأولى أفراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) إلى قوله وفي قصر يحتمل في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهذا مخصص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطالب أه سم (قوله ومعنى كونها الخ) عبارته في شرح الإرشاد ومعنى كونها سنة كفاية إذا فعلها واحد من آهل البيت أي عرفا فيما يظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بآهل البيت مثنى عليه الطالب لاوى كذا في حاشية سم على شرح المنهج وينبغي أن يكون هو الماعول عليه وإن قال في التحفة أنه بعيد أه سيد عمر (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل أن المراد أصل الطالب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطالب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب أه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وإن لم تلزمه النفقة أه ع ش (قوله لا حصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه إن أشرك غيره في ثوابها جاز أه نهاية أي كان يقول أشركتك أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التوضيحية لنفسه وهو قريب ع ش (قوله أن المراد بهم) أي بآهل البيت (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت ما يجمعهم نفقة منفق الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعا وسئل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرابة بينهم فضحى واحد منهم هل يجزى عنهم وحاصل ما اعتمده في ذلك عدم الإجزاء أه سم ومر ع ش عن الرمي ما يوافقه وكذا في البحيرى عن الزيادة ما يوافقه (قوله وهنا) أي في الاضحية وعطفه على ما قبله مبنى على توهم أنه قال فيه أن المدار هناك الخ (قوله كذلك) أي من المواساة (قوله يحتمل المعنيين)

للاضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وأن أراد بها في الترجمة أحدا الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر منوعة ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن أراد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذبها الخ وأن يريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال أه سم (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهو تخصيص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطالب ثم قال في شرح العباب عن الأذرع قضية كلام الشيخين وبه صرح إبراهيم المروزي أنه لو نوى بالشاة نفسه وآهل بيته لم يجز إذا لا تقع إلا عن واحد الحديث محمول على الاشتراك في الثواب لا الاضحية وقال الفوراني لو قال هذه عني وعن آهل بيتي كانت شاة لحم إلا أن يريد وقوعها عن نفسه وإنما أشرك غيره في ثوابها وخبر اللهم هذا عن أمي وفي رواية غمن لم يضح من أمي محمول لنص البويطى على أن من نواها عنه وعن آهل بيته إجزاء على الشركة في الثواب لا الاضحية لاستحالة وقوعها عن كلهم عن كل جزء من شاة ولا أحسب فيه خلافا أه وبما قدمته علم أن معنى نفي الإجزاء عدم حصول ذلك الثواب بخصوص وأن حمل الفوراني له على حقيقته فيه نظر الخ أه (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أصل الطلب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطلب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد) هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح

الاتزام ورد عليه التزم
اضحية أو هي لازمة لي وان
اشتريت هذه الشاة فله
على ان أجعلها أضحية ولا
وجوب فيها أو خصوص
النذر ورد جعلت هذه
أضحية أو هذه أضحية فانها
تجب فيها الحاقا لهما
بالتحريم والوقف اه
ويجب باختيار الثاني ولا
يرد ذاك للعلم بهما من
قوله الآتي وكذا لو قال
جعلتها أضحية والاول وينم
ايراد تلك الثلاثة بان الذي
يتجه في الاولين انهما كناية
نذرو في الثالث انها لا تصير
أضحية بالشراء بل بالجعل
بعده فيلزمه ان قصد الشكر
على حصول نعمة الملك والا
كان نذر لجاج فاندفع اطلاق
قوله ولا وجوب فيها (ويسن
لمريدها) غير المحرم ولا
يقوم نذره بلا ارادة لها مقام
ارادته لها لانه قد يحل
بالواجب (ان لا يزيل شعره)
ولو بنحو عانته وابطه
(ولا ظفره) ولا غيرهما من
سائر أجزاء البدن حتى الدم
كما صرحوا به في الطلاق
قاله الاسنوى لكن غلطه
البلقيني بانه لا يصح لعهده
من الاجزاء هنا وانما المراد
تبقية الاجزاء الظاهرة نحو
جلدة لا يضر قطعها ولا
حاجة له فيه (في عشر ذي الحجة

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر المندوبات) إلى قوله ويجب في المعنى لا لقوله او هي لازمة لي
(قوله وصرح به) أي بعد قوله هي سنة اه معنى (قوله ثلاثا توهم الخ) وللتلويح بمخالفة أبي حنيفة حيث
أوجبها على مقيم بالبلد مالك لنصاب زكوى وللتنبه على ان نية الشراء للأضحية لا لتصير به أضحية لان ازالة
الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كما لو اشترى عبد ابنة العتق او الوقف اه معنى وعبرة سم اقول
في التصريح به افادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك
وهذا فائدة أي فائدة اه (قوله الطريقة) أي التي هي اعم من الواجب والمندوب اه معنى (قوله وإن
اشتريت الخ) عبارة الروض فان قال الله على ان اشتريت شاة ان اجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها قال في
شرحه هذا ان قصد الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج اه ثم قال في الروض فان عينها في
لزوم جعلها أضحية وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية انتهى اه سم وعبرة المعنى وما لو قال
ان اشتريت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية ثم اشترى لزمه ان يجعلها أضحية كما هو اقيس الوجهين
في المجموع تعليقا لحكم التعيين وقد أوجبها قبل الملك فيلغو كالمعلق به طلاقا أو عتقا بخلاف ما لو قال ان
اشتريت شاة فله على ان أجعلها أضحية ثم اشترى شاة لزمه ان يجعلها أضحية وفاء بما التزمه في ذمة هذا ان قصد
الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج وسيأتي اه (قوله او هذه أضحية الخ) ينبغي ان يكون
محله ما لم يقصد الاخبار فان قصده أي هذه الشاة التي اريد التضحية بها فلا تعين اه سيد عمر (قوله فانها
تجب فيهما) أي مع انهما ليستا بنذر اه معنى (قوله والاول) عطف على الثاني (قوله وينم الخ) او يقال
ان المراد مطلق الاتزام الشرعي ولا يرد عليه شيء فتدبره اه سيد عمر (قوله انهما كناية نذر) جزم به
الاستاذ في كثره اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر ان المراد به ان يقول بعد
شرائه جعلتها أضحية (قوله فيلزمه ان قصد الخ) ومر عن المعنى والروض وشرحه انه في المنكر لا في المعروف
(قول المتن ويسن لمريدها الخ) قال الزركشي وفي معنى مريد الاضحية من اراد ان يهدي شيئا من النعم إلى
البيت بل اولى وبه صرح ابن سراقه اه معنى ونقل ع ش عن سم على المنهج مثله (قول المتن لمريدها)
أي التضحية يخرج ما عدا من يريدها من أهل البيت ولو وقعت عنهم اه سم (قوله غير المحرم) أي أما المحرم
فيحرم عليه ازالة الشعر والظفر اه معنى (قوله نذره) أي نحر الاضحية وقوله لها أي التضحية تنازع فيه
قوله نذره وقوله ارادة (قول المتن ان لا يزيل شعره ولا ظفره) أي شيئا من ذلك اه نهاية (قوله ولو بنحو
عانته) إلى قوله حتى الدم في النهاية والمعنى (قوله ولو بنحو عانته الخ) عبارة النهاية والمعنى وسواء في ذلك شعر
الراس واللحية والابط والعانة والشارب وغيرها اه (قوله لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر الكنز على
الجزم بما قاله الاسنوى بلا عزو اه سم (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذاك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة
جلدة ولو بنحو وقوله فيه أي القطع (قول المتن في عشر ذي الحجة) أي ولو في يوم الجمعة ع ش وعبرة (قوله
الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرع اسئل شيخنا الشهاب الرملي عن جماعة سكنوا بيتنا ولا قرابة بينهم
فضحى واحد منهم هل يجوز ع عنهم وحاصل اعتماده في ذلك عدم الاجزاء (قوله وصرح به ثلاثا توهم الخ)
اقول في التصريح به افادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل
على ذلك وهذا فائدة أي فائدة (قوله وان اشتريت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية الخ) عبارة الروضة
فان قال الله على ان اشتريت شاة ان اجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها قال في شرحه هذا ان قصد الشكر
على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج اه ثم قال في الروض فان عينها في لزوم جعلها وجهان ولا
تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية اه (قوله انهما كناية نذر) جزم به الاستاذ في كثره فقال ولو قال
التمت الاضحية او هي لازمة لي فكناية نذرا اه (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به (قوله لمريدها) يخرج
ما عدا مريدها من أهل البيت وان وقعت عنهم (قوله قاله الاسنوى لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر في
الكنز على الجزم بما قاله الاسنوى من غير عزو (قوله بانه لا يصلح) لم ذاك

التشبه بالحرمين والالكره نحو الطيب والمحيط فان فعل كره وقيل حرم وعليه احمد وغيره مالم يحتاج ولا لا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي او كتنظف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذلك هنا رعاية شمول المغفرة اولى وقد يباح كقطع سن وجعة وسلعة واعترض الاسنوي التمثيل بختان الصبي بانها تحرم من ماله واجاب بتصورها بان يكون من اهل البيت او بان يشركه بالغ معه ثم رده بان الاخبار وعبارات الائمة لا تمددت على الكراهة في حق مريد التضحية وهذا لم يردوا وخالفه غيره فبحث ندب ذلك لمولى ارادها عنه وليه من مال الولي وقياسه الندب في مستثنى الاسنوي لوقوعها فيهما عن الصبي ويضم على الاوجه لعشر ذى الحجة ما بعده من ايام التثريق الى ان يضحي ولو فانت ايام التثريق ان شرع القضاء بان اخر النادر التضحية بمعين فانه يلزمه

للامر) الى قوله لا التشبيه في النهاية والمغنى (قوله شمول المغفرة الخ) لعل المراد الشمول قصد احتي إذا ازالها لم يشملها كذلك اه سم عبارة البجيرمي انظر اى فائدة لشمول العقق لما مع انها لا تعود حين البعث واجاب الاجمورى بانها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بحقة كعدم غسلها من الجنابة او يخاله حيث ازالها قبل ذلك اه (قوله ولا) اى ان قصد التشبه بالحرمين (قوله فان فعل) الى قوله ويوجه في المغنى لا قوله وقيل الى مالم يحتاج وقوله وقد يباح الى واعترض وقوله وخالفه الى ويضم وقوله بناء الى والذي (قوله) فان فعل كره) كذا في النهاية (قوله مالم يحتاج) عبارة النهاية ومحل ذلك فيما لا يضر اما نحو ظفر وجلدة تضر فلا اه وعبارة المغنى واستثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة الخ (قوله فقد يجب) اى الفعل اى الازالة (قوله وكتنظف لمريد احرام) عبارة المغنى وقول الزركشي لو اراد الاحرام في عشر ذى الحجة لم يكره له الازالة قياسا على ماله دخل يوم الجمعة فانه يستحب له اخذ شعره وظفره ممنوع في المقيس والمقيس عليه إذ لا يخلو العشر من يوم الجمعة اه (قوله اولى) لعله خبر رعاية الخ والاولى ان يقول بل اولى (قوله بانها تحرم) اى الاضحية اه سم (قوله بتصورها) اى الاضحية من الصبي (قوله ثم رده بان الاخبار الخ) اعتمده المغنى عبارة قال الاسنوي ولقاتل ان يمنعه وهو الاوجه ويقول الاحاديث الواردة بالامر وعبارات الائمة الخ وقد مناعن سم ما يوافقه (قوله وهذا) اى الصبي المذكور (قوله وخالفه) اى الاسنوي (قوله) فبحث ندب ذلك الخ) لعل هذا البحث اقرب وقوله وقياسه الذب الخ فيه توقف لاسيما بالنسبة الى المسئلة الاولى (قوله في مستثنى الاسنوي) اى مسئلة كونه من اهل البيت ومسئلة الاثراك (قوله لوقوعها فيهما الخ) فيه بالنسبة الى المسئلة الاولى وتوقف يظهر بمراجعة مآته في معنى كونها سنة كفاية (قوله ويضم) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله ولو فانت الى ولو تعددت (قوله ولو فانت الخ) كان ينبغي ان يسقط قوله من ايام التثريق حتى تظهر هذه الغاية او يجملة كلاما مستانفا كما في المغنى (قوله بمعين الخ) يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المصنف الاتي لزمه ذبحها الخ ان ذبح المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب (فرع) لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها بوقت الاضحية ولو قال لله على ان اضحي شاة فكذلك في الاصح وفي وجه يجوز في جميع السنة الخ اه سم (قوله انتفت الكراهة الخ) تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاء الى العام الثاني واد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يضحي خلافا لما توهم انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة له في العام الاول

(قوله وحكمته شمول المغفرة والعق من النار الخ) قضيته انه لو زال ما ذكر قبل التضحية لم تشملها المغفرة والعق من النار حتى انه يعذب دون بقية الاجزاء وهو بعيد ويحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد احتي إذا ازالها لم يشملها كذلك (تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاء الى العام الثاني واد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة مع العام الثاني حتى يضحي خلافا لما توهم من انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني فان هذا فاسد لانه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية (قوله وكتنظف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي الخ) ويحتمل الفرق بين مريد الاحرام فلا تكره له الازالة لانه قد يتصور في الاحرام بالشعر ويحتاج لازالة قلزمه الفدية ومريد حضور الجمعة ففكره له الازالة لانه لو احتاج للزلة لم يلزمه شيء وينبغي ان يلحق بمريد الجمعة الكافر اذا اسلم فانه يسن له ازالته شعر الكفر (لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذلك هنا رعاية شمول المغفرة اولى) لقاتل ان يقول بين ادلة طلب الازالة يوم الجمعة وادلة طلب عدمها لمريد الاضحية عموم وخصوص من وجه وهما متعارضان في مريد الاضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للترجيح فليتأمل سم (بانها تحرم من ماله) اى الاضحية (قوله بمعين) يؤخذ من قوله الاتي في شرح قول المصنف لزمه ذبحها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بعد ذلك وافهم قولنا اداء الخ ان غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب فرع لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها

بالاول على الاوجه ايضا بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه وقضيته أنه لو نواها متعددة لم تنف بالاول والذي يتجه أنه لا فرق ويوجه بان القصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يذبحها بنفسه) إن أحسن للتابع نعم الافضل للخشي واللائي أن يوكلا (والا) يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه (فيشدها) ندبالمافى الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة رضى الله عنها

فان هذا فاسد لانه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على أن المغفرة في العام الاول غير قطعية اه سم وايضا ان الكمال يقبل الكمال (قوله على الاوجه) ولكن الافضل ان لا يفعل شيئا من ذلك إلى آخر ضحاياه اه معنى (قوله وقضيته انه الخ) ما وجهه اه سم (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فلا احتياط ترك الازالة اه سم وقد يقال ما ذكره إنما يفيد افضلية الترك لا كراهة الفعل (قول المتان وان يذبحها الخ) اى الاضحية الرجل ومغنى ونهاية ومنهج وينبغي ان يستحضر في نفسه عظم نعم الله تعالى وما سخره له من الانعام ويجدد الشكر على ذلك عيش وشوبرى (قوله ان احسن) الى قوله وسيأتى في النهاية الاقوله وان تقول الى وافهم الى قول المتن وشرط ابل في المغنى الاقوله وان تقول الى ووعداها وقوله وسيأتى (قوله نعم الافضل الخ) قال الاذرعى والظاهر استحباب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض او غيره وان امكنه الاتيان ويتأكد استحبابه للاعمى وكل من تكره ذكاته اه معنى (قوله والا يرد الذبح الخ) اى لعذر او غيره اه معنى (قوله وان تقول الخ) عطف على ذلك (قوله ووعداها الخ) عطف على امر الخ (قوله وان هذا الخ) عطف على قوله انه صلى الله عليه وسلم الخ كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وافهم المتن صحة الاستنابة) وبها صرح غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة فنحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين ثم اعطى عليا رضى الله تعالى عنه المدية فنحر ما غير اى بقى والافضل ان يستتيب مسلماتها يباب الاضحية وتكره استنابة كتابى وصي واعمى قال الرويانى واستنابة الخائض خلاف الاولى ومثلها النفساء اه معنى وقوله والافضل الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وسيأتى) أى في المتن (قوله في بيته) وفي يوم النحر وان تعددت الاضحية مسارة للخيرات اه معنى (قوله بمشهد اهله) لفرحوا بالذبح ويتمتعوا باللحم اه معنى (قوله وله اذا الخ) عبارة بالمغنى ويسن للامام ان يضحي من بيت المال عن المسلمين بدنة في المصلى وان ينحرا بنفسه رواه البخارى وان لم تيسر بدنة فشاوة وان ضحى عنهم من ماله ضحى حيث شاء (قوله التضحية) عبارة بالمغنى اى الاضحية قال الشارح من حيث التضحية بها اى لا من حيث حل ذبحها واكل لحما ونحو ذلك اه (قوله ويظهر انه لا يجوز) اى المتولد بين ضأن ومعز أو بقر عبارة بالمغنى والمتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم يجوز عن واحد فقط كما هو ظاهر وان لم ار من ذكره اه ويفهم منه كما به عليه السيد عمر ان المتولد بين ابل وبقر يجوز عن سبعة والله اعلم (قول المتن ان يطعن) اى يشرع اه نهاية (قوله بضم العين) ويجوز الفتح ايضا عيش ورشيدى (قوله عنه) اى الطعن (قوله اذن لازم) اى تمام الخامسة (قول المتن في الثانية) بالاجماع نهاية ومعنى (قوله لذلك) اى لتظير ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) الى قوله وفي خبر مسلم في المغنى والى قوله اذ لا يخلو في النهاية الاقوله وفي هذا التأويل الى المتن (قوله هذا) اى اشترط ذلك في الضأن (قوله قبلها) اى السنة (قوله والا) اى وان اجذع قبل تمام السنة اى سقط سنة كفى ويكون ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام نهاية ومعنى (قوله ان عجز) اى مرید التضحية (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ)

بوقت الاضحية ولو قال الله على أن أضحي بشاة فكذلك في الاصح وفي وجه يجوز في جميع السنة الخ (قوله بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى) قد يمنع ان هذا من المعلق على كل ويدعى انه متعلق بكل واحدة (قوله وقضيته انه لو نواها متعددة الخ) ما وجهه (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فلا احتياط ترك الازالة (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ) وجه المنافاة ان قولهم الاتى افاد تقديم جذعة الضان على مسنة المعز والتأويل افاد العكس لان مسنة من جملة المسنة في

بذلك وأن تقول ان صلاتي ونسكى الى وانا من المسلمين ووعداها بانه يغفر لها بابل قطرة من دمها كل ذنب عملته وان هذا لعموم المسلمين وافهم المتن صحة الاستنابة فيها وسيأتى ويسن لغير الامام ان يضحي في بيته بمشهد اهله وله اذا ضحى عن المسلمين أن يذبح بنفسه في المصلى عقب الصلاة ويخليا للناس للتابع (ولا تصح) التضحية (الامن ابل وبقر) اهلية عراب او جواميس دون بقر وحش (وغنم) للتابع وكالزكاة فلا يكفى متولد بين واحد من هذه وغيرها بخلاف متولد بين نوعين منها على الاوجه ويعتبر على الاوجه ايضا سنها باعلاها سنا كسنتين في متولد بين ضأن ومعز أو بقر ويظهر انه لا يجوز اى واحد لانه المتين (وشرط ابل أن يطعن) بضم العين (في السنة السادسة) ويعبر عنه بتمام الخامسة زمن لازمه الطعن فيما يليها (و) شرط (بقر ومعز) ان يطعن (في) السنة (الثالثة) ويعبر عنه بتمام الثانية لذلك وكل من هذه الثلاثة يسمى ثنية ومسنة (و) شرط (ضأن)

أن يطعن (في) السنة (الثانية) ويعبر عنه بتمام السنة لذلك ايضا هذا ان لم يجز ع قبلها والا كفى كفى خبر أحمد وغيره وفي وجه خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تذبح الا ان عجز عن المسنة وتاوله الجمهور بحمله على الذب أى يسن لكم ان لا تذبحوا الا مسنة فان عجزتم فجذعة ضأن وفي هذا التأويل نظر ظاهر لمنافاته لقولهم الاتى ثم ضأن ثم معز والمسنة في الخبر تشمل الثلاثة السابقة كفى شرح مسلم عن العلماء

(ويجوز ذكره واثني) اجماعا لكن الذكرو لو بلون مفضل فيها يظهر افضل لان لحمه اطيب إلا إذا كثرت زوائنه فاثني لم تفضل منه ويجزى ختي إذ لا يخلو عنها والذكر افضل منه لاحتمال انوثته وهو افضل من الاثني لاحتمال ذكوره (وخصي) للاتباع ولان لحمه اطيب والخصيتان غير مقصودتين بالا كل عادة بل حرم غير واحد كلها بخلاف الاذن (و) يجزى (٣٤٩) (البعير والبقرة) الذكرو الاثني منها اى

كل منهما (عن سبعة) من البيوت هنا ومن الدماء وان اختلفت اسبابها كتحلل المحصر لخبر مسلم به وان اراد بعضهم مجرد لحم ثم يقسمون اللحم بناء على انها افراز وهو ما صححه في المجموع وعلى انها يمتنع القسمة لما مر ان بيع اللحم الرطب بمثله لا يجوز فن طريقه ان يبيع أحد الشريكين لصاحبه حصته بدراهم ولا تجزى في الصيد البدنة عن سبعة ظباء لان القصد المماثلة وظاهر كلامهم اجزاؤها عن سبع شياه في سبع اشجار ويوجه بأنه لا مماثلة فيه وخرج بسبعة ماله وذبحها ثمانية ظنوا انهم سبعة فلا تجزى عن أحد منهم (و) تجزى (الشاة) الضائنة والماعزة (عن واحد) فقط اتفاقا لاعنا اكثر بل لو ذبحا عن شاتين مشاعتين بينهما يجزى لان كلامه يذبح شاة كاملة وخبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد محمول على التشريك في الثواب وهو جائز ومن ثم قالوا له ان يشرك غيره في ثواب

وجه المناقاة ان قولهم الاثني افاض تقديم جذعة الضأن على مسنة المعز والتأويل افاض العكس لان مسنة المعز من جملة المسنة في الخبر اه سم زاد البجيرمي وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها سنتان مقدمة على التي اجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر لحم او محل تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال فليحرم اه اقول عبارة النهاية كشرح المنهج صريحة في تقديم الضأن على المعز مطلقا حيث اقرا التاويل المذكور وقال ع ش ماجرى عليه الجمهور من الحل على التدب هو المعتمد اه فاجاب القليوبي عن التفسير الاثني عن شرح مسلم عن العلماء بانه تفسير لغوي (قوله اجماعا) الى قول المتن والشاة في المغنى لا قوله ولو بلون الى افضل وقوله بل حرم الى المتن وقوله وعلى انها الى ولا تجزى وقوله وظاهر كلامهم الى وخرج (قوله افضل) اى من الاثني وظاهره ولو سميته وسيأتى ما فيه اه ع ش (قوله لان لحمه الخ) عبارة المغنى وجبر ما قطع من زيادة لحمه طيبا وكثرة نسف الفحل افضل منه ان لم يحصل منه ضراب اه (قوله اى كل منهما) راجع الى المتن (قول المتن عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى تصديق واحد عن الجميع كما هو ظاهر لانه في حكم سبع اضاح اه سم (قوله من البيوت) الى قوله وعلى انها في النهاية (قوله ومن الدماء الخ) عبارة المغنى ولا يختص اجزاء البعير او البقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لم تمشي سبع شياه باباب مختلفة كالتمتع والقران والفوات ومباشرة محذورات الاحرام جاز عن ذلك بعير او بقرة اه (قوله كتحلل المحصر) الظاهر انه مثال للدماء لاللاسباب المختلفة (قوله وان اراد الخ) غاية (قوله بعضهم) اى بعض الشركاء في البعير او البقر (قوله انها افراز) جزم به المغنى والنهاية عبارة ما ولهم قسمة اللحم لان قسمته قسمة افراز اه وزاد الاول على الاصح كما في المجموع اه (قوله فمن طريقه) اى بيع اللحم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشك في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن اراد مجرد الاحم خاصة اه سم (قول المتن والشاة عن واحد) ولو ضحى بدنة او بقرة بدلة شاة واجبة فالزائد على السبع تطوع فله صرفه مصرف اضحية التطوع من اهداء وتصديق مغنى ونهاية (قوله فقط) الى قوله وظاهره في النهاية والمغنى (قوله بل لو ذبحا عن شاتين الخ) وكذا يقال فيما لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين او بعيرين كذلك لم يجز عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بقرة او بعير من كل واحد من ذلك اه مغنى (قوله له ان يشرك غيره الخ) اى كان يقول أشركتك او فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب اه ع ش (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم اقول ويشكل ايضا بما تقدم في شرح في عشر ذى الحجة حتى يضحى من ثمانية مسئلتى الاسنوى ومر انفا عن ع ش ما يصرح بجواز اشراك الحي ايضا وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله ويفرق بينه) اى جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) اى الميت (قوله ذلك) اى الفرق (قوله وهو مامر الخ) فيه تأمل إذ مامر في سقوط الطلب عن بقية اهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشريك المراد هنا واضح (قوله ان الثواب الخ) بيان لما بحثه بعضهم (قوله للمضحي خاصة) ظاهره ولو قصد تشريكهم

الخبر (قوله عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى تصديق واحد عن الجميع كما هو الظاهر لانها في حكم سبع اضاح (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشك في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن اراد مجرد الاحم خاصة (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

أضحيتة وظاهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر ان كان ميتا قياسا على التصديق عنه ويفرق بينه وبين ما يأتي في الاضحية الكاملة عنه بانه يقتصر هنا لكونه مجرد اشراك في ثواب مالا يقتصر ثم ثم رايت ما يؤيد ذلك وهو مامر في معنى كونها سنة كفاية الموافق لما بحثه بعضهم ان الثواب فيمن ضحى عنه وعن اهل بيته للمضحي خاصة لانه الفاعل كالقائم بفرض الكفاية (وافضلها)

عند الانفراد فلا ينافي قوله الآتي سبع شياه الخ (بغير) لانه أكثر لحما من البقرة (ثم بقرة) لانها أكثر لحما بعددها (ثم ضأن) لان لحمه أطيب (ثم معز) احتاج لثم لان بعده مراتب أخرى تعلم من كلامه ومشارك من بدنة ثم بقرة (وسبع شياه) لأقل كما اقتضاه كلامهم وان أوهم تعليلهم بتعدد إراقة الدم خلافه ويوجه (٣٥٠) بأن سبع البعير يقاوم شاة فلا يقاومه مع الزيادة عليه إلا السبع (أفضل من بعير)

في الثواب وهو أيضا ظاهر قول المغني فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز وعليهما حل خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين وقال اللهم من محمد وال محمد ومن أمة محمد وهي في الأولى سنة كفاية إلى ان قال ولكن الثواب فيما ذكر للبضحي خاصة لانه الخ (قوله عند الانفراد) أي الاقتصار على التضحية بواحد من الأنواع الأربعة (قوله عند الانفراد) إلى قول المتن وسبع شياه في النهاية (قوله احتاج لثم) أي لثم معز بقريته ما يليه عبارة المغني وبعد المعز المشاركة كما سيأتي فالاعتراض بأنه لا شيء بعد المعز ساقط اهـ (قوله لانه بعد مراتب أخرى) أقول لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن اهـ سم (قول المتن وسبع شياه أفضل الخ) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه انه يقع اضحية وانه لا أحد لاكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك اهـ سم أقول ويدل على ذلك ما سيأتي من انه صلى الله عليه وسلم نحر مائة بدنة الخ (قوله ويوجه) أي ما اقتضاه كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله يقاوم) أي سبع البعير بضم السين (قوله فلا يقاومه) أي البعير (قوله مع الزيادة عليه) أي البعير في الفضيلة وقول السيد عمر أي في عدد الإراقة اهـ فيه تساهل (قوله إلا لسبع) أي من الشياه (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله للانفراد الخ (قوله ولان كان) أي الشريك (قوله لمن نظرفيه) وافقه المغني عبارة وفرضية لإطلافة ان الشاة أفضل من المشاركة وان كانت أكثر من سبع كما لو شارك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الوافي تفقها لكن الشارح قد ذكّر ذلك بقوله بقدرها فافهم انه إذا زاد على قدرها يكون أفضل وهو الظاهر اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل اعتبار الأفضلية في الضأن والمعز بالأطبية لا بكثرة اللحم (قوله السبع) أي من الشياه نائب فاعل فضلت (قوله الاكثر) بالنصب نعت للبعير (قوله وقدمت الخ) مستأنف (قوله أكثرية اللحم الخ) في البعير والبقر بالنسبة إلى الضأن والمعز (قوله فاتجه الخ) محل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المغني عقب تعليل قول المصنف سبع شياه الخ بما مر نصه وقيل البدنة أو البقر أفضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي ولم يذكر اهـ (قوله وبما يؤيد ذلك) أي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) إلى قوله فعل في النهاية وإلى قوله قال في المغني (قوله كثرة الثمن هنا أفضل الخ) أي في النوع الواحد مغني ورشيدى (قوله فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها أقرب إلى البيضاء من الصفراء اهـ سم (قوله فالبلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سوداوي باض وكذا البلقاء بالضم اهـ والظاهر ان المراد هنا ما هو أعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسوداوي لفرقه من البياض بالنسبة للسوداوي وينبغي تقديم الأزرق على الأحمر وكلما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على غيره اهـ ع ش (قوله بأنه خلاف السنة الخ) اعتمده المغني كما مر

ومن بقرة وان كان كل من هذين أكثر لحما من السبع لان لحمه أطيب مع تعدد إراقة الدم (وشاة أفضل من مشاركة في بعير) للانفراد بإراقة الدم مع طيب اللحم وبه يعلم اتجاه ما اقتضاه المتن أنها أفضل من الشريك وان كان أكثر البعير وقد صرح صاحب الوافي بنحو ذلك وهو ظاهر خلافا لمن نظرفيه والحاصل أن لحم الابل والبقر لما تقاربا في الرداءة اعتبرت الأفضلية فيهما بمظنة أكثرية اللحم والضأن والمعز لما تقاربا في الطبية اعتبرت الأفضلية فيهما بالأطبية لا بكثرة اللحم ومن ثم فضلت السبع البعير الأكثر لحما وقدمت أكثرية اللحم على طبيعته لان القصد اغناء الفقراء فاتجه بما ذكرته كلامهم وأنه لا اعتراض عليه وأنه لا يرد على قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي فتأمله وبما يؤيد ذلك قولهم كثرة الثمن هنا أفضل من كثرة

قد يشكل مع هذا ما تقدم من جواب الاسنوي الثاني عن اعتراض التثليل بختان الصبي فان حمل التشريك هنا على التشريك في نفس الاضحية بان اذن الصبي له في التضحية عن بعض بدنة ففيه ان الصبي ليس من اهل الاذن فليتأمل (قوله لان بعده مراتب أخرى) أقول بل لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن (قوله وسبع شياه أفضل من بعير) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه ان يقع اضحية وانه لا أحد لاكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك (قوله فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها أقرب إلى

العديد بخلاف العتق لان القصد هنا طيب اللحم وشم تخليص الرقبة من الرق فدل أن الاكمل من كل منها الاسمن (قوله) فعمية أفضل من هز يلتين وإن كانتا بلون أفضل أو ذكرين فيما يظهر وكثرة لحم غرردى ولا خشن أفضل من كثرة الشحم وأفضلها البيضاء لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين والاملاح الأبيض وقيل ما يباعه أكثر من سواده فالصفراء فالعفراء وهي ما لم يصف بياضا فالعفراء فالبلقاء فالسوداء قال الماوردي والأفضل لمن يضحي بعدد ان يفرقه في أيام الذبح ورده المصنف بأنه خلاف السنة

فانه ^{صلى الله عليه وسلم} نحر مائة بدنة في يوم واحد مسارة للخيرات (وشرطها) أى الاضحية لتجزىء حيث لم يلتزمها ناقصة (سلامة) وقت الذبح حيث لم يتقدمه إيجاب ولا فارق خروجه عن ملكه (من عيب ينقص) بالتخفيف كيشكر في الافصح كما مر (الحما) حالا كقطع فلفة كبيرة من نحو نخود ما لا كعرج بين لانه ينقص رعيها فتهزل والقصد هنا اللحم فاعتبر ضبطها بما لا ينقصه كما اعتبرت في عيب المبيع بما لا ينقص المالية لانها المقصودة ثم ويلحق باللحم ما في معناه من كل ما كول فلا تجزىء مقطوع بعض آلية أو أذن كما يأتي ولا يردان عليه لأن اللحم قد يطلق في بعض الابواب على كل ما كول كما في قولهم يحرم بيع اللحم بالحيوان أو مالو التزمها ناقصة كان نذر (٣٥١) الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها

أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزىء ضحية وإن اختص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وافهم قولنا ولا الخ انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحي به وثبت له احكام التضحية وافهم المتن عدم اجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الاصحاب لان الحمل ينقص لحمها كما صرحوا به في عيب المبيع والصداق ومخالفة ابن الرفعة فيه ردوها بان المنقول الاول وقوله إن نقص اللحم ينجر بالجنين ردوه ايضا بانه قد لا يكون فيه جبر اصلا كالعلقة وبان زيادة اللحم لا تجبر عيبا كعرجاء او جرباء سمينة ولا بما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والجميع بين قول الاصحاب ذلك ونقل الباقين عنهم كالنص الاجزاء بحمل الاول على ما إذا حصل بالحمل عيب فاحش والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك يرد

(قوله نحو مائة بدنة) نحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله تعالى عنه فنحر تمام المائة اه معنى زاد القليوبي وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته ^{صلى الله عليه وسلم} اه (قوله أى الاضحية) إلى قوله ولا بما عدوها في المعنى لا قوله وقت الذبح إلى المتن وقوله ولا يردان إلى اما وقوله وافهم قولنا إلى وافهم المتن وإلى قوله قيل في النهاية لا قوله فاعتبر إلى ويلحق (قوله إيجاب) أى بنذر اه ع ش (قوله ولا فارق خروجهما الخ) يعنى وإن اوجبها قبل الذبح فشرطها التجزىء لسلامة وقت الايجاب فكان الاولى ولا فارق الايجاب (قوله كيشكر) بفتح أو له وض م ثائه (قوله في الافصح) ويجوز فيه ايضا ضم الياء مع تشديد القاف وكسرها اه ع ش (قوله فلفة) بكسر فسكون (قوله فتهزل) هو بفتح المشاق وكسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبني للفاعل كما في مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف ما اشتهر ان هزل لم يسمع إلا مبني للمجهول فتنه لذلك اه رشيدى اى وان اريد معنى بناء الفاعل (قوله اللحم) اى ونحوه اه معنى (قوله فاعتبر الخ) عبارة المعنى فاعتبر ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه (قوله ولا يردان) اى مقطوع بعض آلية أو اذن عليه اى على قول المصنف لحما (قوله على كل ما كول) الاولى مطلق الما كول (قوله اما لو التزمها الخ) يحترز الحثية الاولى (قوله بمعية الخ) لعل الصورة انها معينة اه رشيدى (قوله أو صغيرة) اى لم تبلغ سن الاضحية اه ع ش (قوله او قال الخ) عطف على نذر الخ (قوله ولا تجزىء ضحية) اى لا مندوبة ولا مندورة في ذمته اه ع ش (قوله وهو سليم) الو او حاله اه ع ش (قوله وثبت له احكام التضحية) قضيته اجز او هافى الاضحية وعليه في فرق بين نذرها سليمة ثم تنعيب وبين نذرها ناقصة بانه لما التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد نذرها فحكم بأنها ضحية وهى سليمة بخلاف المعية فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه ع ش (قوله بانه قد لا يكون الخ) عبارة المعنى بان الجنين قد لا يبلغ حد الاكل كالمضغة اه (قوله كالعلقة) تصریح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزىء فبالضغة اولى بعدم الاجزاء اه سم وفي دعوى الاولوية تامل (قوله ولا بما عدوها) اى الحامل (قوله بين قول الاصحاب ذلك) اى الذى فى المجموع (قوله ونقل الخ) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله كالنص) اى كنهله عن النص (قوله الاجزاء) مفعول ونقل الخ (قوله بحمل الاول) اى ما فى المجموع (قوله والثاني) اى ما نقله الباقين (قوله يرداه الخ) خبر والجمع الخ (قوله قيل الخ) وافقه المعنى عبارته ويلحق بها اى الحامل قرينة العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع به عليه الزركشى (قوله وقضية الضابط) اى ضابط الاضحية اه (قوله والذي يتجه خلافه الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما سار انفا (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة سم ورشيدى (قوله قناتها الاولى) وهوانها (قوله وهى التى) الى قوله وظاهر المتن فى النهاية والمعنى الا قوله بحيث الى الخبر (قوله ذهب مخها) والمخ ذهن العظام اه معنى زاد القليوبي فيشمّل غير الراس اه (قوله وفى رواية العجفاء) اى بدل البيضاء من الصفراء (قوله كالعلقة) تصریح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزىء فبالضغة اولى بعدم الاجزاء (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة

ما تقرر ان الحمل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وإن قل قبل وقضية الضابط أيضا أن قرينة العهد بالولادة لا تجزىء أيضا لنقص لحمها بل هى أسوأ حالا من الحامل ولهذا لا تؤخذ فى الزكاة على وجهه مع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذى يتجه خلافه ويفرق بينها وبين الحامل بان الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم رديئا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم فى الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا باقى مثله هنا فانها إن اخذت بولدها ضار المالك أو بدونه ضرها وولدها (فلا تجزىء عجفاء) وهى التى ذهب مخها من الهزال بحيث لا يرغب فى لحمها غالب طالبي اللحم فى الرغاء الخبر الصحيح أربع لا تجزىء فى الاضاحى العوراء البين عورها والمربعة البين مرضها أو العرجاء البين عرجها

والكسيرة وفي رواية العجفاء التي لا تنقي أي (٣٥٢) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المخ (ومجنونة) أي ثولاء إذ حقيقة الجنون

ذهاب العقل وذلك للنهي عنها ولأنها تترك الرعي أي الاكثار منه فتتزل وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تجزى ولو سميته لانها مع ذلك تسمى معيبة (ومقطوعة بعض) ضرع أو الية أو ذنب أو بعض (اذن) إيبين وأن قل حتى لو لم يلح للنظر من بعد لذهاب جزء ما كقول ولما في خبر الترمذي أنه عليه السلام أمر باستشراف العين والاذن أي بتأملهما لئلا يكون فيهما نقص وعيب وقيل بذبح واسع العينين طويل الاذنين ونهى عن المقابلة أي مقطوع مقدم اذنها والمدايرة أي مقطوعة جانبها والشرقاء أي مشقوقتها وأفهم المتن عدم اجزاء مقطوعة كل الاذن وكذا فاقدتها بخلاف فائدة الالية لان المعز لا الية والضرع لان الذكر لا ضرعه والاذن عضو لازم غالبا والحقا الذنب بالالية واعترضا بتصريح جمع بانه كالاذن بل فقده اندر من فقد الاذن ويردد النظر فيما يعتاد من قطع طرف الالية لتكبر فيحتمل إلحاقه ببعض الاذن ويؤيده قولهم وأن قل ويحتمل أنه أن قل جدا لم يؤثر كما صرح به قولهم المخصص لعموم قولهم وإن قل لا يضر قطع

الكسيرة (قوله لا تنقي) أي لا تخ لها اه معنى (قوله أي من النقي الخ) وكان معنى لا تنقي حيث لا تنصف بالنقاء أي المخ لفقده منها للزال اه سم (قوله أي ثولاء) أي بالمثلثة كما يستفاد من القاموس اه سيد عمرو الذي في النهاية والمعنى وشرح المنهج بالمشاة وفي القاموس لها معنى مناسب للتمام أيضا (قوله) إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل (أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه سم) (قوله) وذلك للنهي عنها الخ (عبارة المتني) هي عنها لهما وقضيته اجزاء السميثة وهو الظاهر حيث سلم اللحوم مع ذلك من الرداءة فلا يرد منع جر بآه سميثة اه سيد عمرو وقد يقال ان قضيته ايضا اجزاء العرجاء السميثة بالاولى ولكن جرى الشارح والنهاية والمعنى على خلافه وايضا قول الشارح الاتي وظاهر المتن الخ صريح في خلاف ما استظهره من اجزاء المجنونة السميثة (قوله للنهي عنها ولائها الخ) عبارة النهاية لانه ورد للنهي عن الثولاء وهي المجنونة التي تستدبر المرعى إلا القليل وذلك يورث الهزال اه (قوله تسمى معيبة) فيه تأمل (قوله ضرع) إلى قوله حتى في النهاية والمعنى (قوله أو الية) أي لغير ان تكبر كما يأتي (قوله أو ذنب) أو لسان معنى وعش (قوله أو بعض اذن) الانسب الاخصر أو اذن باو واسقاط بعض (قوله إيبين) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق اذنها وخرقها اه سم (قوله وأن قل) قال ابو حنيفة إن كان المقطوع أي من الاذن دون الثلث اجزاء اه معنى وفي ايضاح المناسك للبصنف ولا يجزى ما قطع من اذنه جزءين اه ويمكن حمله على ما في التحفة بان يراد بالبين فيه ما لا يلوح للنظر من قرب (قوله لم يلح) بضم اللام (قوله وقيل) أي في تفسير باستشراف العين الخ بذبح العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على امر الخ (قوله وأفهم المتن) إلى قوله والحقا في النهاية وإلى قوله واعترضا في المعنى (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقها اه سم عبارة عش أي بان لم يخلق لها اذن اصلا اما صغيرة الاذن فتجزي لعدم نقصها في نفسها كصغيرة الجثة وهل مثل قطع بعض الاذن ما لو اصاب بعض الاذن آفة اذهمت شيئا منها كما كل نحو القراد لشيء منها ولا يفرق بالمشقة التي تحصل بارادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه نظروا الاقرب الثاني اه وقوله والاقرب الثاني فيه توقف (قوله بخلاف فائدة الالية) أي خلقه وعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما اه سم عبارة المعنى اما اذا فقد ذلك أي الضرع أو الالية أو الذنب بقطع ولو لبعض منه أو قطع بعض لسان فانه يضر لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم اه (قوله لان المعز لا الية له) بقي ما لو خلق المعز بلا ذنب هل تجزى ام لا فيه نظر ثم رايت الروض صرح بالاجزاء في ذلك اه عش (قوله والضرع) والذنب معنى وزيادى (قوله والاذن) بالنصب عطف على المعز (قوله والحقا الذنب بالالية) اعتمده الروض والزيادى كما مر انفا (قوله ويحتمل انه إن قل جدا الخ) افق هذا اذا كان المقطوع يسير اشيخنا الرمل اه سم عبارة النهاية نعم لو قطع من الالية جزء يسير لاجل كبرها فالأوجه الاجزاء كما افق به الوالد رحمه الله تعالى بدليل قولهم لا يضر فقد فلقه يسيرة من عضو كبير اه قال عش وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد فلقه يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن هذا ويبقى النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك في ان المقطوع كان كبيرا في الاصل فلا يجزى ما قطع من الية الآن أو صغيرا فيجزى فيه نظر والاقرب الاجزاء لانه الاصل في اقاطعت منه والموافق للغالب في ان الذي يقطع لكبر الالية صغير اه (قوله لا يضر) إلى قوله وهذا بدل من قولهم المخصص زاد المعنى عقب ذلك ما نصه كفخذ لان ذلك لا يظهر بخلاف

(قوله أي من النقي بكسر النون الخ) وكان معنى لا تنقي حيث لا تنصف بالنقي أي المخ لفقده منها للزال (قوله) إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل (أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل) (قوله إيبين) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق اذنها وخرقها (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقه (قوله بخلاف فائدة الالية الخ) اعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما (قوله ايضا بخلاف فائدة الالية) أي خلقه (قوله ويحتمل انه ان قل جدا الخ) افق هذا اذا كان المقطوع يسيرا شيخنا الشهاب الرمل

أليتها في صغرها لتعظم وتحسن كما لا يضر خصاء الفحل اه لكن في اطلاقه مخالفة لكلامهم كما علم بما قرره فتعين ما قيدته به وتردد الزر كشي في شلل الاذن ثم بحث تخريجه على اكل اليد الشلاء وفيها وجهان قال فان اكلت جاز والا فلا اه وفيه نظر لاختلاف مدرك الاجزاء هنا والا كل كافي اليد الشلاء وتوكل وتمنع الاجزاء الذي يتجه ان شلل الاذن كجرها فان منع هذا فاولى الشلل والا فلا (وذات عرج) بين بان يوجب تحلفها عن المشية في المرعى الطيب وإذا ضر ولو عند اضطرابها عند الذبح فكسر (٣٥٣) العضو وفقده اولى وان نازع ابن

الرفعة في الاولوية (و) ذات (عور) فالعمياء اولى بين بان يذهب ضوء احدى عينيها ولو بياض عمه او اكثره كما نقله البلقيني واعتمده نعم لا يضر ضعف البصر ولا عدمه ليلا (و) ذات (مرض) بين وهو ما يظهر بسببه الهزال (و) ذات (جرب بين) للخبر السابق فيهن وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطف الخاص على العام إذا جرب مرض وسواء انقصت بهذه العيوب ام لا (ولا يضر يسيرها) اى الاربع لانه لا يؤثر كفقده قطعة يسيرة من عضو كبير كفقده (ولا فقد قرن) وكسره لاذ لا يتعلق به كبير غرض وإن كانت القرناء افضل للخبر فيه نعم إن اثر انكساره في اللحم ضرر كما علم من قوله وشرطها الخ ولا تجزى مفارقة جميع الاسنان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء حمل على ما اذا لم يكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وهو بعيد لانه لا يؤثر بلا شك كما قاله الرافعي بخلاف

الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزى لنقصان اللحم اه (قوله في صغرها الخ) متعلق بالقطع (قوله فتعين ما قيدته الخ) يعنى قوله ان قل جدا وقد يقال يعنى عنه قيد الاعتداد في كلام الباحث (قوله ثم بحث تخريجه الخ) اعتمده المغنى عبارته وبحث بعض المتأخرين ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر إن خرج عن كونه ما كرلا اه (قوله فان اكلت) اى الاذن الشلاء (قوله بين) الى قول المتن ويدخل في النهاية لا قوله وإن نازع إلى المتن وقوله بين الى نعم وقوله للخبر فيه وقوله ونقل الى بخلاف فقده وقوله بخلاف مالى او يحمل وقوله به الى المتن (قوله بان يوجب) اى العرج (قوله) ولو عند اضطرابها الخ) اى ولو حدث العرج عند الخ عبارة غير باضطرابها الخ بالباء بدل عند (قوله فكسر العضو الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع الذهاب معه للبرعى فلو فعل هذا ذلك عند ارادة الذبح ليمكن الذابح من ذبحها لم تجز اه عش مخذف (قوله وفقده) اى غير ما مر استثناءه في السوادة انفا (قوله فالعمياء اولى) كذا في المغنى (قوله عمه او اكثره) اى العين فكان الاولى التانيث (قوله نعم لا يضر الخ) عبارة المغنى وتجزى العمشاء وهى ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والمكوية لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهى التى لا تبصر في الليل لانها تبصر وقت الرعى غالبا اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انها لو لم تبصر وقت الرعى لم تجز (قوله ضعيفة الخ) المناسب لما بعده ضعف الخ كافي النهاية (قوله للخبر السابق) اى فى شرح فلا تجزى عجماء (قوله) عطف الاخيرة الخ) هى ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام اه سم (قوله انقصت) فى اصله بغير همزة اه سيد عمر (قول المتن ولا فقد قرن) اى خلقة اه معنى (قوله وكسره) الى قوله المفهوم الخ فى المغنى الا قوله ونقل الى بخلاف الخ (قوله وكسره) اى وان دى بالكسر اه معنى (قوله اذ لا يتعلق الخ) يؤخذ منه اجزاء فاقد الذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان اثر قطعه في اللحم ضرر اه عش (قوله وان كانت القرناء افضل للخبر فيه) ولانها احسن منظار ابل يكر غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله) ولا تجزى مفارقة جميع الاسنان) ظاهره ولو خلقة (قوله) ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله عش عن الجمال الرملى ايضا فيما اذا كان الفقد خلقيا ثم قال فليحرق (قوله حمل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله) وهو بعيد) اى هذا الحل (قوله فانه لا يضر الخ) عبارة المغنى لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وقضية التعليل ان ذهاب البعض اذا اثر يكون كذلك اى كذهاب الكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لئلا يفهم) اى الخرق والثقب اه عش وقال سم يمكن حملها على ما يمنع الترادف اه (قوله وعليه) اى ذهاب شىء بذلك (قوله السابق) اى فى شرح ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) اى كراهة التنزيه اه معنى (قوله لمفهوم الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله خبر اربع) اى الى اخره (قوله السابق) اى فى شرح ولا تجزى عجماء (قوله على الاعتداد بمفهوم العدد) اى كما رجحه في جمع الجوامع (قوله ان ماسواها الخ) بيان لمفهوم الخبر (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرافعي انه قضية ما اورده المعظم صريحا ودلال ونقلوه عن نصه في الجديده اه معنى (قوله لانه) الى قوله عملا فى المغنى الا قوله وبه الى المتن (قوله والودك) (قوله وعطف الاخيرة على ما قبلها) ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى وذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام (قوله لئلا يفهم) يمكن حملها على ما يمنع الترادف

(٤٥) — شروانى وابن قاسم — (تاسع) فقد معظمها فانه لا يضر ان لم يؤثر في ذلك (وكذا شق اذن وخرقها وثقبها) تا كيد لئلا يفهم (فى الاصح) ان لم يذهب منها شىء لبقاء لحمها بحاله بخلاف ما اذا ذهب بذلك شىء وإن قل وعليه يحمل خبر الترمذى السابق أو يحمل على التنزيه لمفهوم خبر أربع السابق أى بناء على الاعتداد بمفهوم العدد أن ماسواها يجزى (قلت الصحيح المنصوص يضر يسير الجرب والله اعلم) لانه يفسد اللحم والودك والحق به الشبور والقروح

وبه يتضح ما قدمناه في الشلال (و يدخل رقنها) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح وم النحر) وهو عاشر الحجة (ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) راجع لكل من الركعتين والخطبتين عملا بقاعدة الشافعي السابقة في الوقف أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وأن كان كل منهما مثني في نفسه كما في هذان خصمان اختصموا إذ يجوز اختصاصهما أيضا اتفاقا فاندفع اعتراضه بأنه قيد في الخطبتين مع أنه قيد في الركعتين أيضا وضابطه أن يشتمل على (٣٥٤) أقل مجزئ من ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزى وكان تطوعا كما في الخبر المنفق عليه أو بعده

أجزأ وإن لم يذبح الإمام خلافا لما وقع في البيوطي نعم أن وقفوا بعرفة في الثامن غلطا وذبخوا في التاسع ثم بان ذلك أجزأهم تبعا للحج ذكره في المجموع عن الذاري كذا ذكره شارح وهو غلط فاحش فإن الحج لا يجزى في الثامن أجماعا فأى تبع في ذلك والذي في المجموع ليس في ذلك بل في الوقوف في العاشر فإن الأيام تحسب على حساب وقوفهم فيذبحون بعد مضى أيام التشريق وقد حررت ذلك في حاشية الأيضاح مع فروع نفيسه لا يستغنى عن مراجعتها (ويبقى) وقت التضحية وإن كره الذبح ليلا إلا الحاجة أو مصلحة (حتى تعرب) الشمس (آخر) أيام (التشريق) للخبر الصحيح عرفة كلها موقف وأيام منى كلها منحر وفي رواية في كل أيام التشريق ذبح وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وقال الأئمة الثلاثة يومان بعده (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم) عقبه (مضى)

محركة الدسم اه قاموس (قوله وبه الخ) أى بالالحاق (قوله في الشلال) أى شلال الاذن (قوله أى التضحية) إلى قوله وإن لم يذبح في النهاية إلا قوله فاندفع إلى وضابطه (قوله بقاعدة الشافعي الخ) وهي رجوع الصفة المتأخرة للكل (قوله أو أن الثانية الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني اه سم (قوله نظرا للفظين) أى يجعل كل منهما قسما وليس المراد اللفظين من حيث كونهما اللفظين كما قد يتبادر اه رشيدى عبارة السيد عمر اى المدلوليهما فإن الركعتين لها وحدة باعتبار انهما صلاة والخطبتين لها وحدة باعتبار انهما خطبة اه (قوله كما في هذان خصمان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله سم اه رشيدى (قوله إذ يجوز الخ) أى في غير القرآن اه ع ش (قوله بأنه قيد في الخطبتين) أى فقط في كلام المصنف مع أنه قيد في الركعتين أى في الواقع ايضا أى كما أنه قيد في الخطبتين (قوله وضابطه) أى ما في المتن اه رشيدى (قوله أن يشتمل) أى فعل الركعتين والخطبتين بعد الارتفاع كرمح (قوله تطوعا) أى صدقة التطوع عبارة المغنى لم تقع اضحية اه وعبارة النهاية شاة لحم اه (قوله نعم) إلى قوله فيذبحون في النهاية إلا قوله في الثامن إلى في العاشر (قوله كذا ذكره شارح وهو غلط الخ) عبارة المغنى وهذا لما يأتى على رأى مرجوح وهو أن الحج يجزى ما لا يصح أنه لا يجزى فكذا الاضحية اه (قوله بل في الوقوف الخ) أى غلطا اه ع ش (قوله فإن الأيام) أى للذبح اه نهاية (قوله تحسب على حساب وقوفهم) أى فتكون أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور اه ع ش قال الرشيدى وانظر هل هذا الحكم خاص باهل مكة ومن في حكمهم اه (اقول) الظاهر نعم والله اعلم (قوله على حساب وقوفهم الخ) خلافا للمغنى عبارته تنبيه لوقفوا العاشر غلطا حسبت أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم اه (قوله بعدم مضى أيام التشريق) يعنى إلى مضى ثلاثة أيام بعد العاشر (قوله وقت التضحية) إلى قوله وصوب في المغنى إلا قوله إلا الحاجة أو مصلحة وقوله أقل إلى المتن وفي النهاية إلا قوله وقال إلى المتن وقوله خلافا لما زعمه شارح (قوله وإن كره الذبح) شامل لغیر الاضحية واطهر منه في الشمول قول المغنى ويكره الذبح والتضحية ليلا لانهى عنه اه (قوله إلا الحاجة) كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية أو مصلحة كتيسر الفقراء ليلا أو سهرة حضورهم اه ع ش (قوله أن وقت العيد) أى وقت صلاته نهاية ومعنى (قوله بل نازع البلقين الخ) اقره المغنى (قوله واحدة) إلى قوله مشكل في النهاية إلا قوله وإن نازع فيه البلقين وقوله وإن كانت إلى المتن وما سأنبه عليه (قوله لا كظبية) أى فانه لغو فلا يجب ذبحها في أيام التضحية ولا في غيرها بخلاف ما لو نذر أن يتصدق بها فانه يجب ولو حية ولا يتقيد بالتصدق بها من على ما يفهم من قوله لا بالصدقة المذكورة اه ع ش (قوله والحقت) أى المعيشة التى تجزى في الاضحية ع ش ورشيدى (قوله لا بالصدقة المذكورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن ويصرح به كلام البهجة في باب الاعتكاف وقال شيخ الاسلام في شرحه كذا في الرافعي هناك كنه قال في كتاب النذر ان الصدقة كالزكاة

(قوله أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وأن كان كل منهما مثني في نفسه) يجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني (قوله كما في هذان خصمان) فيه بحث لظهور الفرق فتامله (قوله لا بالصدقة المذكورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن (١) وعبارة البهجة في باب الاعتكاف لا لأن يصلها والتصدقات أى

قدر) أقل مجزئ خلافا لما زعمه شارح من (الركعتين والخطبتين والله أعلم) بناء على أن وقت العبد يدخل ويجوز بالطلوع وهو الاصح كما وصوب الاذرعى ومن تبعه ما في المحرر نقلا ودلا ولا ليس كما قالوا بل نازع البلقين في أن ارتفاع الشمس فضيلة بان تعجيل النحر مطلوب عند الشافعي فيسن تعجيل الصلاة عقب الطلوع وفيه نظر والمعتمد نذب تأخير ذلك حتى ترتفع كرمح خروجا من الخلاف (ومن نذر) واحدة من النعم ملوكه (معينة) وإن لم تجز اضحية كعينة وفصيل لا كظبية والحقت بالاضحية في تعيين زمنها لا بالصدقة المذكورة لأن شبهها بالاضحية أقوى (١) قول المحشى وعبارة البهجة الخ هكذا في النسخ التى بأيدينا وانظر عبارة البهجة وشرحها

لا سيما وارقة الدم في هذا الزمان أكمل فلا يرد كونها شبيهة بالاضحية وليست بالاضحية (فقال الله على) أو على وان لم يقل الله كما يعلم من كلامه في النذر (أن أضحي بهذه) أو جعلتها أضحية أو هذه وهي أضحية أو هدى زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق بمال بعينه وإن نازع فيه البلقيني و (لزمه ذبحها) وإن كانت مجزئة فحدث فيها ما يمنع الاجزاء كما مر (في هذا الوقت) السابق أداء وهو أول وقت يلقاه بعد النذر لأنه التزامها أضحية فتعين لذبحها وقت الاضحية وإنما لم يجب الفور في أصل النذور والكفارات لأنها رسالة في الذمة وما هنا في عين وهي لا تقبل تأخيرا كما لا تقبل تأجيلا ويشكل عليه أنه لو قال على أن أضحي بشاة مثلا كانت كذلك إلا أن يجاب بان التعيين هنا هو الغالب فالحق به ما في الذمة بخلافه في تلك الابواب وخرج بقوله قال نية ذلك فهي لغو كنية النذر وأفهم انه مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه لأنه صريح وحينئذ فما يقع فيه كثير من العامة أنهم يشتركون

ويجوز تقديمها اه أي على الزمن المعين لها في النذر وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن اه سم (قوله كونها) الاولى أنها كما في النهاية (قوله شبيهة بالاضحية وليست الخ) أي فلا يتعين لها وقت اه رشيدى عبارة ع ش أي خفيها ان لا يتقيد بذبحها بايام التضحية اه (قول المتن فقال الله على الخ) ومعلوم ان اشارة الاخرس المفهمة الناطق كنطق كما قاله الاذرعى وغيره معنى (قوله او على) الى قوله كالمو نذرى المغنى لا افوله كما يعلم الى المتن وقوله او هدى (قوله او هدى) أي او عقيقة (قول المتن لزمه ذبحها) أي ولا يجزىء غير هاولو سليمة عن معية عينها في نذره اه ع ش (قوله وان كانت مجزئة فحدث الخ) أي او كانت معية مثلا عند الالتزام كما تقدم انفا اه سم (قوله كما مر) أي في شرح وشرطها اسلامه من عيب ينقص لحما (قوله السابق) الى قوله وانما في المغنى (قوله وهو اول وقت يلقاه الخ) احتراز عن وقتها من عام اخر اه رشيدى عبارة ع ش أي وهو جملة الايام الاربعة التي يلقاها بعد وقت النذر لا اول جزء منها اه (قوله فتعين لذبحها الخ) أي ولا يجوز تأخيرها للعام القابل اه معنى (قوله ولانما لم يجب الخ) عبارة النهاية وتفرق البذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها اصاله بانها ملزمة برسلة الخ (قوله في أصل النذور) أي المطلقة اه ع ش (قوله لانها رسالة الخ) وفي سم ما حاصله انه لا حاجة للفرق المذكور لان ما هنا من النذر في زمن معين حكما لان الالتزام بالاضحية التزام لا يقاها في وقتها فيجمل على اول ما يلقاه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال الله على ان اتصدق بهذا الدينار والظاهر انه غير مراد ويصرح بذلك قول البهجة وشرحها في باب الاعتكاف اه ع ش (قوله ويشكل عليه) أي على التقيد بالمعينة انتهى معنى ويجوز ارجاع الضمير للفرق المذكور في كلام المصنف (قوله كانت كذلك) أي كالمعينة في عين اول وقت يلقاه بعد النذر (قوله هنا) أي في نذر الاضحية (قوله فالحق به) أي بالمعين انتهى ع ش (قوله في تلك الابواب) أي ابواب النذور اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله كنية النذر في المغنى (قوله نية ذلك) أي بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية النذر) قد يرد عليه انه من تشبيه الجزئى بكليه (قوله وافهم) أي قول المصنف قال (قوله لا نصريح الخ) فيه ان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم (قوله جاهلين الخ) وانما لم يسقط عنهم وجوب الذبح جهلهم لتقصيرهم بعدم التعلم ولان الجهل انما يسقط الاسم لا الضمان انتهى ع ش (قوله بل وقاصدين) الى قوله وفي التوسط عبارة النهاية بدل تصير به اضحية واجبة تمتنع عليه اكلم منها ولا يقبل قوله اردت اني اتطوع بها خلافا لبعضهم اه قال ع ش قوله ولا يقبل الخ المتبادر عدم القبول ظاهر او ان ذلك ينفعه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وان كان قوله هذه اضحية صريحا لان الصريح يقبل الصرف الا ان يحمل قرا مو لا يقبل الخ على معنى لا ظاهرا ولا باطنا

لا نذر للصلاة والصدقات في زمن قال شيخ الاسلام في شرحه فلا يتعين كذا في الراعى هنا لكنه رجح في كتاب النذر التعيين في الصلاة الى ان قال فالصدقة كالزكاة ويجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه وقد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع الذمة لكن في شرح الارشاد للشارح بل يجوز التقديم أي تقديم الصلاة عليه أي الزمن المعين لها في النذر والتأخير عنه خلافا لما مال اليه الاسنوى من جواز التقديم فقط اه (قوله فحدث منها ما يمنع الاجزاء) او كانت معينة مثلا عند الالتزام كما تقدم في اول الصفحة السابقة (قوله وانما لم يجب الفور الخ) ان كان المراد بالفور هنا وجوب ذبحها في وقت الاضحية الذي يلقاه بعد النذر فلا حاجة للفرق لانه انما وجب في هذا الوقت لانه عينه حكما لان التزام الاضحية التزام لا يقاها في وقتها والحل على اول ما يلقاه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه لكن ما في الحاشية الاخرى عن شرح الارشاد يخالف ذلك وقد يشكل بشموله العين على قوله وما هنا في عين وقد يفرق بان الاضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه في تلك الابواب) قد يدل الجواب ان للبعين في تلك الابواب حكم ما في الذمة فليراجع (قوله لا نصريح الخ) فيه

اضحيتهم من اوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه اضحية جاهلين فيما يترتب على ذلك بل وقاصدين

الاخبار عما أضمره وظاهر كلامهم أنهم (٣٥٦) مع ذلك تترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا هدى ظاهر كلام

فيوافق قوله يمنع عليه أكله منها اه (قوله عما أضمره) أى من إرادته أنه سيتطوع بها (قوله وظاهر كلامهم الخ) حال من كثير الخ (قوله مع ذلك) أى الجهل والقصد لما ذكر (قوله مشكل) خبر قوله فابقع الخ (قوله في هذا هدى) أى بيان حكمه (قوله وهو الخ) عطف على قوله ظاهر كلام الشيخين الخ (قوله بالاقرار اشبه) أى فيقبل قوله اردت به أن تطوع بها (قوله انتهى) أى ما في التوسط (قوله ويرد) أى قول التوسط وهو بالاقرار اشبه الخ (قوله بانه) أى قول الشخص هذا هدى (قوله وفى ذلك الخ) أى فيما افهمه كلام المصنف من أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية الخ (قوله جرح شديد) وتأتى عنه محاسن الشرع الشريف ولذلك مال سم وافق السيد عمر بخلافه كما يأتى (قوله ويؤيده) أى كلام الأذرعى او قبول الارادة بحل الاكل (قوله) أى اكل قائله وموونه منها أى من هذه الحقيقة (قوله ما قاله اولاً) وهو قوله وكلام الأذرعى يفهم الخ (قوله بما مر الخ) فيه نظر إذ غاية ما مر أن ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كاتين فى هو امش باب الحوالة اه سم وقد مناعن ع ش ما يوافقه وقال السيد عمر ما نصه ينبغي أن يحل أى التعيين بقوله هذه اضحية مالم يقصد الاخبار بان هذه الشاة التى أريد التضحية بها فإن قصده فلا تعين وقد وقع الجواب كذلك فى نازلة رفعت لهذا الحقير وهى ان شخصا اشترى شاة للتضحية فليخصه فقال ما هذه فقال اضحيتى اه (قوله فى رد كلام الأذرعى) أى فى التوسط (قوله وثانياً) وهو قوله ويؤيده قولهم يسن الخ (قوله لم يرد) أى فى السنة (قوله) وهذا صريح فى الدعاء الخ قضيته أنه لو قال مثله هنا بان يقول بسم الله اللهم هذه اضحيتى لا تصبر واجبة اه ع ش زاد الرشيدى والنظر هل هو كذلك اه (قوله وافهم) إلى قوله او فضات فى المغنى لا قوله أى لها إلى وناخير هو إلى قول المتن فان ألتفها فى النهاية لا قوله أو فضلت إلى ولو اشترى وماسأ به عليه (قوله لزمه ذبحها الخ) أى فور اقياساً على إخراج الزكاة لتعلق حق المستحقين بها وظاهره وإن اخر لندراه ع ش وسيأتى عن المغنى الجزم بذلك (قول أمان فان تلفت) أى الاضحية المذكورة المعينة اه معنى (قوله او فيه) أى وقت الاضحية (قول المتن فلا شئى عليه) بى ما لو اشترفت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب ويصرف لهما مصرف الاضحية أو لا فيه نظر وقد يؤخذ ما يأتى من أنه لو تعدى بذبح المعينة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فبإذا ذكر والتصديق بلحمها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فيغنى ضمانه لها اه ع ش وقد يدعى دخوله فى قول الشارح الآتى او قصر حتى تلفت (قوله فهى كوديعة عنده) فلا يجوز له بيعها فان تعدى وباعها استردها إن كانت باقية وإن تلفت فى يد المشتري استردا كثر قيمها من وقت القبض الى وقت التلف كالتلف كالتلف والبائع طريق فى الضمان والقرار على المشتري ويشترى البائع بتلك القيمة مثل التالفة جنسا ونوعا وسنا فان نقصت القيمة عن تحصيل مثلها وفى القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو فى ذمته مع نيته عند الشراء أنه اضحية صار المثل اضحية بنفس الشراء وإن اشترى فى الذمة ولم يذبحها اضحية فيجعلها اضحية ولا يجوز لإجارتها أيضا لانها بيع للمنافع فان اجرها وسلمها للمستاجر وتلفت عنده بر كوب او غيره ضمنها المأجر بقيمتها وعلى المستاجر اجرة المثل نعم إن علم الحال فالقياس ان يضمن كل منهما الاجرة والقيمة والقرار على المستاجر ذكره الاسنوى وتصرف الاجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بها ما يفعل بها وتقدم بيانها واما أعارتها فإثارة لانها إرفاق كما يجوز له الاتفاق بها للحاجة برق فان تلفت فى يد المستعير لم يضمن ولو كان التلف بغير الاستعمال فى الموضع المشار إليه لان يده غيره يد امانة فكذا هو كذا ذكره الرافعى وغيره فى المستعير من المستاجر ومن الموصى له بالمنفعة قال ابن العباد وصورة المسئلة ان تلف قبل وقت الذبح فان دخل وقته وتمكن من ذبحها وتلفت ضمن لتقصيره أى كما يضمن معيره لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله هذا) أى العبد (قوله بالعق) (قوله بالعتق)

الشيخين انه صريح فى إنشاء جعله هدايا وهو بالاقرار اشبه لان ينوى به الانشاء اه ويرد بانه نظير هذا حر او مبيع منك بالف فكما ان كلام هذين صريح فى بابه فكذلك ذلك ثم رايت بعضهم قال وفى ذلك جرح شديد وكلام الأذرعى يفهم قبول إرادته أنه سيتطوع بالاضحية بها ويؤيده قوله يسن أن يقول بسم الله هذه عقبة فلان مع تصريحهم بحل الاكل منها اه ويرد ما قاله اولاً بما مر فى رد كلام الأذرعى وثانياً بان ما ذكره لم يرد وإنما السنة ما يأتى اللهم هذه عقبة فلان وهذا صريح فى الدعاء فليس مما نحن فيه وبفرض أنهم ذكروا ذلك لا شاهد فيه ايضا لان ذكره بعد البسملة صريح فى أنه لم يرد به إلا التبرك فلم ان هذا قرينة لفظية صارنا ولا كذلك فى هذه اضحية وافهم قولنا اداء انه متى فات ذلك الوقت لزمه ذبحها بعده قضاء وهو كذلك فيصرفه مصرفها (فان تلفت) او ضلت او سرت او تعبت بعيب يمنع الاجزاء (قبله) أى وقت الاضحية بغير تفريط او فيه قبل تمكنه من ذبحها وبغير تفريط ايضا (فلا شئى عليه) فلا يلزمه بدله الزوال ملكة عنها بالاقرار ففى كوديعة عنده وإنما يلزم الملك على أن أعتق هذا إلا بالعتق وإن لم يحز

ذبحها أجزأ ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب التعيب فإن ذبحها قبل الوقت تصدق باللحم ولا يأكل منه شيئا لأنه فوت ما التزمه بتقديره وتصديق بغيره أدرهم أيضا ولا يلزمه أن يشتري بها الضحية أخرى لأن مثل المعينة لا يجزئ الضحية وإن كان التعيب بعد التمكن من ذبحها لم تجزئ لتقديره بتأخير ذبحها ويجب عليه أن يذبحها ويتصدق بلحمها لأنه التزم ذلك إلى هذه الجملة ولا يأكل منه شيئا لما رووا أن يذبح بذلها سائمة ولو ذبح المنذورة في وقتها ولم يفرق لحمها حتى فسد لزومه شراء اللحم بدله بناء على أنه مثلي وهو الأصح ولا يلزمه شراء أخرى لحصول إراقة الدم ولكن له ذلك وقيل يلزمه قيمة ما جرى عليه من المقتضى تبعاً لأصله بناء على أنه مقدم وأما المعينة عما في لزومه فلو حدث بها عيب ولو حالة الذبح بطل تعينها وله التصرف فيها ويبقى عليه الأصل في ذمته اهـ (قوله أبدله) أي وجوباً عرشاً ومنهني واسنى (قوله لا تفككها عن الاختصاص الخ) ولا يتوقف انفكاكها عن الاختصاص على إبدالها بسايم فقبل الإبدال يجوز أن يتصرف فيها ببيع وغيره كما يصرح بذلك ما مر انفكاكها عن المغنى والاسنى خلافاً لما في عرش من التوقف اخذاً من ذكر الانفكاك بعد الإبدال (قول المتن فإن تلفها الخ) وإن ذبحها الناذر قبل الوقت لزومه التصديق بجميع اللحم ولزومه أيضاً أن يذبح في وقتها مثلها بدلاً عنها وإن باعها فذبحها اشتري قبل الوقت اخذ البائع منه اللحم وتصديق به واخذ منه الارش وضم إليه البائع ما يشتري به البدل مغنى وروى مع شرحه (قوله أو قصر) إلى قوله وتضيق كلامهم في المغنى إلى قوله أي وقد ألى المتن إلى قوله لا إلا أكثر في النهاية الا قوله لأنه يوم النحر وقوله وفيما إذا زاد إلى ولو كانت وما سأنه عليه (قوله أو قصر حتى تلفت) ومنه ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وإن كان التأخير لا يشتغاله صلاة العيد لأن التأخير وإن جاز مشروط بسلامة العاقبة اهـ عرش وقد يقال ومنه أيضاً ما مر عنه أنها لو اثرقت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها ولم يذبحها لزومه قيمتها اهـ ولعل اللازم هنا قيمتها وقت الاثراف كما هو ظاهر ما مر عنه إلى فقيمه وقوله لا إلا أكثر منها ومن قيمتها يوم النحر فإيراجع (قوله وقد فات الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو أن تضيقه أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وإن علم أنه لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت والياس منها ويخالفه قول الروض وشرحه أي والمغنى مانصه وإن قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمثونة وذبح بدله وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده اهـ سم وشرى (قوله وما مر أنفاً) أي قوله أو فضلت غير تقصير الخ (قوله أو سرت) تلفت على تلفت (قوله أو نحوه) كالسرقة اهـ عرش (قوله ومثلها) تلفت على قيمتها وعلى ضمير المجزور بدون إعادة الجار كما جوزه ابن مالك عبارة النهاية وتحويل مثلها اهـ وعبارة المغنى وقيمة مثلها اهـ (قوله لأنه بالتزامه الخ) عبارة المغنى كالمغنى كالمغنى باعها وتلفت عند المشتري ولأنه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فوتها وبهذا فارق اتلاف الاجنبي اهـ (قوله إذا تساوى) أي المثل والقيمة اهـ نهاية (قوله أو زادت القيمة) أي في يوم نحو التالف ثم الأولى إسقاطه لاغناء قوله الاتي ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله بين القيمة) أي بين النقد الذي عينه عن القيمة والا

ضل أبدله بسايم وله اقتناء تلك المعينة والضالة لا تفككها عن الاختصاص وعودها للمالك من غير انشاء تملك خلافاً لما يوهمه كلام جمع (فإن تلفها) أو قصر حتى تلفت أو ضلت أي وقد فات الوقت وأيس منها فيما يظهر وبه يجمع بين هذا وما مر أنفاً أو سرت (لزومه) أكثر الأمرين من قيمتها يوم تلفها أو نحوه ومثلها يوم النحر لأنه بالتزامه ذلك التزم النحر وتفرقة اللحم فقيماً إذا تساوى أو زادت القيمة يلزمه (أن يشتري بقيمتها) يوم نحر الاتلاف (مثلها) جنساً ونوعاً وسناً (و) أن يذبحها فيه أي الوقت لتعديده ويصير المشتري متعيناً للضحية إن اشتراها بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية كونه عنها ولا فيجعله عدل الشراء بدلاً عنها وقضية كلامهم تعين الشراء بالقيمة فلو كان عنده مثلها لم يجز أخراجه عنها وهو بعيد

مع قوله لا تفككها الخ إلا أن يريد بتملكها تصرفه فيها تصرف المالك (قوله وعودها للمالك من غير انشاء تملك) خلافاً لما يوهمه كلام جمع (مر) (قوله أي وقد فات الوقت الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو أن تضيقه أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وإن علم أنه لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت والياس منها ويخالفه الروض وشرحه مانصه وإن قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمثونة وذبح بدله وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده ومن التقصير تأخير الذبح إلى خروج أيام التشريق فلا عذر فعلياً البديل لا إلى خروج بعضها فليس بتقصير اهـ وقوله لا إلى خروج بعضها الخ لعل في الضالة فلا يتأتى قوله السابق وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فتلفت

والذي يظهر اجزاؤه وظاهر كلامهم تمكينه من الشراء وان كان بالتلاف ونحوه ويوجه بان اشارة جعل له ولاية الذبح والتفرقة المستدعية لبقاء ولايته حتى على البذل وليست العدة الشرطية هنا حتى تنتقل الولاية للحاكم بخلافه (٣٥٩) في نحو وصي خان فاندفع توقف الاذرعى

في ذلك وبجته أن الحاكم هو المشتري وفيما إذا زاد المثل يحصل مثلها لحصول ذنك الملتزمين بكل من هذين ولو كانت قيمتها يوم الاتلاف أكثر فخص الغنم وفضل عن مثلها شيء اشترى كريمة او شاتين فاكثر فان لم يجد كريمة ولم توجد شاة ولو باى صفة كانت بالفاضل اخذ به شقضا بان يشارك في ذبيحة اخرى وان لم يجز فان لم يجده اخذ به لحما على الاوجه فان لم يجده تصدق بالدرهم على فقير او اكثر ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر ولو اُتلفها اجني أخذ منه الناذر قيمتها او ذبحها في وقتها ولم يتعرض للحما اخذ منه ارش ذبحها واشترى بها او به مثل الاول ثم دونها ثم شقصا ثم اخراج درهم كاتقرر ولو اُتلف اللحم او فرقوه وتعذر استرداده ضمن قيمتها عند ذبحها الا اكثر من قيمتها وقيمة اللحم ولا ارش الذبح وقيمة اللحم وهذا جار في كل من ذبح شاة انسان مثلا بغير اذنه ثم اُتلف اللحم (وان نذر في ذمته) اضحية كعلي اضحية (ثم عين) المنذور بنحو عينت هذه الشاة لنذري ويلزمه تعيين سليمة إلا ان يلزم

فالقيمة في ذمته ليست منحصرة في شيء بعينه اه ع ش (قوله ونحوه) كان قصر حتى تلفت الخ (قوله بخلافه) اي العدل (قوله في ذلك) اي تمكينه من الشراء (قوله ان الحاكم الخ) الاول ان المشتري هو الحاكم (قوله وفيما إذا زاد الخ) عطف على قوله فيما إذا تساوى الخ (قوله يحصل مثلها) اي وفي القيمة من ماله اه مغنى (قوله لحصول ذنك الملتزمين) وهما التجرع وتفرقة اللحم بكل من هذين وهما الشراء واخر اج ما عنده وكان حق هذا التعليل ان يذكر عقب قوله السابق والذي يظهر اجزاؤه ولعل تأخيرها الى هنا من الناسخ (قوله ولو كانت) الى قوله لا الاكثر في المغنى لا قوله ولا يؤخرها الى ولو اُتلفها وما سابه عليه (قوله او شاتين الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه او مثل المتلفة واخذ بالزائد اخرى ان وفيها وان لم يف بها ترتب الحكم كما ياتي فيما إذا اُتلفها اجني ولم تنف القيمة بما يصح الاضحية واستحب الشافعي والاصحاب ان يتصدق بالزائد الذي لا يفي بأخرى وان لا يشتري به شيئا أو يأكله وفي معناه بدل الزائد الذي يذبحه ولا يتم يجب التصديق بذلك كالاصل لانه مع ان ما كذا ياتي بدل الواجب كما لا اله (قوله اخذ به شقة صالح الخ) عبارة للروض مع شرحه اشترى به سهما من ضحية صالحة للشركة من بغير او بقرة لاشاة اه (قوله فان لم يجده الخ) عبارة للنهاية او تصدق به درهم اه ومراتفان المغنى والروض مع شرحه ما يوافق (قوله ولا يؤخرها) اي الدرهم لو جوده اي الى ان يوجد اللحم فيشتري بها (قوله او ذبحها في وقتها الخ) ولو ذبحها اجني قبل الوقت لزمه الارش وهل يعود اللحم ملكا او يصرف مصارف الضحايا وجهان فان قلنا بالاول اشترى الناذر به وبالارش الذي يعود ملكا اضحية وذبحها في الوقت وان قلنا بالثاني وهو كما قال شيخنا الظاهر فرقوه واشترى بالارش اضحية ان امكن ولا فكا ياتي اه مغنى (قوله واشترى بها) بخلاف العبد المنذور عتقه إذا اُتلفه اجني فان الناذر ياخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عباذ يعتقه ما امر ان ما كذا لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد ملك ومستحقوا الاضحية باقون مغنى وروض مع شرحه (قوله ثم دونها الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يجد بها مثلها اشترى دونها فاذا كانت المتلفة ثنية من الضان مثلا وتقتت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة من الضان ثم ثنية معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من الاضحية ثم لحما وظاهر كلامهم انه لا يتعين لحم جنس المنذورة ثم يتصدق بالدرهم للضرورة (قوله ثم اخراج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحما ثم اخراج درهم اه سم اي كافي المغنى والروض مع شرحه (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجني وعبرة الروضة أي وفي الروض مع شرحه والمغنى مثلها فيه قال فان اكله او فرقوه في مصارف الاضحية وتعذر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه الى المضحي فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول انتهى وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع اه سم (قوله وهذا الخ) اي قوله ضمن قيمتها الخ (قوله اضحية) الى قوله وتقييد شارح في النهاية لا قوله إلا ان ياتزم معية (قوله تعين) جواب الشرط اه سم (قوله وهى) اي الاضحية (قوله وبهذا) اي بوجود الفرض في التعيين هنا (قوله بتقصير ومثلها يوم النحر كان المعنى وقيمة مثلها كما عبر به في شرح الروض (قوله والذي يظهر اجزاؤه) كتب عليه مر وقوله وظاهر كلامهم تمكينه كتب عليه مر (قوله ثم اخراج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحما ثم اخراج درهم (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجني وعبرة الروضة صريحة فيه قال فان اكله او فرقوه في مصارف الاضحية وتعذر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه إلا المضحي فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول اه وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع (قوله تعين) جواب الشرط (قوله لزمه ذبحه فيه) قال في الروض وان عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غيرها اي مع وجودها في اجزائها تردد

معية تعين وزال ملكه عنها بمجرد التعيين (لزمه ذبحه فيه) أي الوقت لانه التزم اضحية في الذمة وهى مؤقتة ومختلفة باختلاف أشخاصها فكان في التعيين عرض أي غرض وبهذا فارقت ما لو قال عينت هذه الدرهم عما في ذمتي من زكاة أو نذر لم تعين

أى لانه لا غرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الروضة بان تعيين كل من الدراهم وما في الذمة ضعيف إلا أن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به ف يرجع للاول أما إذا التزم (٣٦٠) معية ثم عين معية فلا تتعين بل له أن يذبح سليمة وهو الأفضل فعلم أن المعيب ثبت في

الذمة وأما قولهما عن التهذيب لو ذبح المعية المعينة للتضحية قبل يوم النحر تصدق بلحمها ولا يأكل منه شيئاً وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشترى بها أخرى لأن العيب لا يثبت في الذمة محمول على أنه أراد أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة (فان تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه) كما كان (في الأصح) لبطان التعيين بالتلف إذ ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وتقييد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لافرق هنا كما هو واضح (فرع) عين عما بذمته من هدى أو اضحية تعين كما علم مما مر وما يصرح به قولهم أنه بالتعيين يخرج عن ملكه وقولهم أن الضال هو الأصل الذي تعين أو لا وبه يعلم أن الأرجح من خلاف إطلاقه وكذا المجموع أنه لو ذبح غير المعين مع وجوده كاملاً لم يجز هو وإنما اجزأ في نظيره من كفارة يمين عين عبدا عنها فإنه وإن تعين يجزئ عتق غيره مع وجوده كاملاً لانه لا يزول الملك عنه بالتعيين كما مر فقول الأذرعى هذا مشكل جوابه ظاهر كما هو واضح (وتشترط النية) هنا لانها عبادة وكونها

أى لانه لا غرض (الخ) أى لعدم اختلافها غالباً حتى لو تعلق غرضه لجودتها أو كونها من جهة حل لا يتعين اه ع ش (قوله في تعيينها) أى الدراهم (قوله بان تعين كل الخ) لم يظهر لي حاصل هذا الفرق لاسيما بقطع النظر عن قول الشارح إلا أن يقال الخ فليراجع (قوله أما إذا التزم معية الخ) كأن قال لله على أن اضحى بعوراء أو عر جاء اه ع ش (قوله بل له أن يذبح سليمة) مفهومه أنه ليس له أن يذبح معية أخرى غير المعينة مع وجودها على حالها فليراجع (قوله لو ذبح المعية) إلى قوله فمحمول كذا في الروض وقال الاسنى عقبه أى بغير التزام له لئلا يشكّل بما مر في قوله وكذلك التزم عوراء في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية اه (قوله المعينة للتضحية) أى ابتداء كأن قال جعلت هذه اضحية وهى عوراء أو نحوها أو فصيل أو سخة اه روض (قوله وعليه قيمتها الخ) أى ان لم يتصدق بلحمها قاله ع ش وكلام الروض كالصريح في ضمان القيمة مطلقاً عبارة تصدق بجميع لحمها و بقيمتها دراهم اه (قوله فمحمول على أنه الخ) قد مر عن الاسنى تأويل آخر (قوله بدل المعيب) أى المعين عما في الذمة (قوله لا يثبت في الذمة) أى لا يثبت شاة بدل المعية في ذمته وإلا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة اه ع ش (قوله في المعينة) أى عن النذر في الذمة اه معنى (قوله لبطان التعيين) عبارة شيخ الاسلام والمعنى لأن ما التزمه ثبت في الذمة والمعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء اه (قوله إذا ما في الذمة لا يتعين الخ) وهذا كالأولى اشترى من مدينه سلعة بدنيه ثم تلفت قبل تسلمها فإنه يفسخ البيع ويعود الدين كما كان نهاية وشرح المنهج (قوله لا يتعين الخ) أى يقينا يسقط به الضمان فلا ينفى ما مر (قوله وتقييد شارح الخ) وقد يكون التقييد لتعيين محل الخلاف اه سم أى يفيد القطع بالبقاء عند التقصير (قوله عين الخ) أى لو عين على حذف أداة الشرط (قوله مما مر) أى فى شرح ثم عين (قوله وقولهم أن الضال الخ) سند ذكر آتفاعن الروض مع شرحه ماوضحه (قوله) وبه يعلم الخ عبارة المغنى ولو عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غير هاهم وجودها في اجزائها خلافاً ويؤخذ مما مر أنه يزول ملكه عنها عدم الاجزاء ولو ضلت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غير هاهم اجزأ أنه فان وجد هاهم يلزمه ذبحها بل يتلصقها كما صرح به الراغب اه وكذا في الروض مع شرحه لا أقوله ويؤخذ مما لو ضلت ثم قال فلو وجدها قبل الذبح لغير هاهم يلزمه ذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لانها الأصل الذي تعين أو لا اه (قوله وكذا المجموع) أى أطلقه (قوله وإنما اجزأ) أى غير المعين مع وجود المعين (قوله فانه الخ) هذا علة ثبوت الاجزاء في الكفارة وقوله الآتى لانه الخ توجيه للاجزاء وعلة اثباته فلا اشكال (قوله كما مر) أى فى شرح فلا شىء عليه (قوله هذا مشكل) أى الاجزاء في الكفارة دون الاضحية (قوله ما ذكر) أى أنه لا يزول الملك الخ (قوله هنا) إلى قوله ولو عين في النهاية والمعنى لا أقوله من تناقض فيه (قوله هنا) أى فيما إذا عينها عما في الذمة بخلاف ما لو عينها في نذره ابتداء اه ع ش (قوله فسيأتى) أى فى قوله كما يكتفى

أى خلاف فلو ضلت المعينة فذبح غير هاهم اجزأ أنه فان وجد هاهم يلزمه ذبحها بل يتلصقها فلو وجدها قبل الذبح لم يذبح الثانية أى لم يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط (فرع) لو عين عن كفارة تعين فان تعيب أو مات وجب غيره ولو اعتق غيره مع سلامته اجزأ اه وفرق في شرحه بين الاجزاء هنا وعدمه على وجه في مسألة التردد السابقة بان المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافه هنا (قوله ١) وإن حدث به عيب (انظره مع قوله للسابق قبيل المتن فان اتلفها ولو عين سليمان نذره ثم عيبه أو تعيبه إلى قوله ابدل بسليم مع قول الروض وشرحه اما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت أو بعده ولو في حالة الذبح مبطل التعيين لها وله بيعها وسائر التصرفات وعليه البدل بمعنى أنه بقي عليه الأصل في ذمته اه (قوله محمول الخ) عبارة شرح الروض لأن المعيب لا يثبت في الذمة أى بغير التزام له لئلا يشكّل بما مر في قوله وكذلك التزم عوراء في الذمة أى يلزمه ذبحها وقت الاضحية الخ (قوله ان بدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك (قوله وتقييد شارح التلف الخ) قد

(عند الذبح) لأن الأصل اقترانها بأول الفعل هذا (ان لم يسبق) افراز أو (تعيين) ولا فسيأتى (وكذا) تشترط النية اقترانها عند الذبح (ان قال جملة أضحيتها في الأصح) من تناقض فيه (١) قول المحشى قوله وإن حدث به عيب ليس في نسخ الشرح التى بأيدينا

ولا يكتفى عنها بما سبق من الجعل لان الذبح قربة في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المندورة الالية بان صيغة الجعل لجريان الخلاف في اصل الزوم بها منحة عن النذر فاحتاجت لقولها وهو النية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما يكفي اقترانها بافراز او تعيين ما يضحى به في مندوبة وواجبة معينة عن نذر في ذمته كما تجوز في الزكاة عند الافراز (٣٦١) وبعده وقبل الدفع وكل هذا افهمه قوله ان

لم الخ وقد يفهم أيضا ان المعينة ابتداء بنذر لا يجب فيها نية عند الذبح وهو كذلك بل لا يجب لها نية أصلا ولو عين عما في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذبح ويفرق بينه وبين ما مر في المعينة عما في ذمته بان ذاك في مجرد التعيين بالجعل وهذا في التعيين بالنذر وهو أقوى منه بالجعل ﴿ تنبيه ﴾ ما قررت به عبارته من ان وكذا عطف على المثبت هو ظاهر العبارة وزعم أن ظاهرها العطف على المنفى ليوافق قول الامام والغزالي وجرى عليه في المجموع في موضع ان التعيين بالجعل كهو بالنذر تكلف ليس في محله لان الذي في المجموع في موضعين ونقله عن الاكثرين كالروضة ما قدمته من الفرق بينهما (تنبيه ثان) أطبقوا في الاضحية والهدى على ان النية فيهما حيث وجبت او نذبت تكون عند الذبح ويجوز تقديمها عليه لا تاخيرها عنه وذكر في المجموع عن الروايان

اقترانها الخ (قوله عنها) أي النية عند الذبح (قوله اليها) أي النية اه ع ش (قوله وفارقت) أي المجمعة اضية (قوله الالية) أي في قوله ويفهم أيضا ان المعينة الخ (قوله عن النذر) أي عن صيغته اه معنى (قوله فاحتاجت) أي صيغة الجعل (قوله لو اقترنت بالجعل) أي بان كانت مع الجعل او بعده اخذ بما ياتي انفا (قوله كما يكتفى اقترانها الخ) لعل المراد بالاقتراان هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز او التعيين وقبل الدفع كما يفهمه قوله كما يجوز في الزكاة عند الافراز وبعده الخ ويصرح بذلك قول المغنى مانصه وهذا أي ما في المتن من اشتراط النية عند الذبح وجهه الاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كافي بتقديم النية على تفرقة الزكاة لكن يشترط صدور النية بعد تعيين المذبح فان كان قبله لم تجز كافي نظيره من الزكاة حيث تعتبر النية بعد افراز المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل يشترط لذلك دخول وقت الاضحية او لافرق فيه نظرا والوجه الاول اه (قوله ولو عين عما في ذمته بنذر) بان قال الله على ان اضحى بهذه عوضا عما في ذمتي بالنذر السابق المطابق اه سيد عمر أي بلا نية عند التعيين كما ياتي عنه وعن سم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية عند الذبح بل انه تسكنى النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضى ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عن التعيين وسقوطها راسا اه سم (قوله ما مر) كانه يريد بما مر قوله السابق وواجبة معينة عن نذر الخ لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول هنا لم يحتج للنية عند الذبح ولا عند التعيين لاحتاج للفرق بينهما ولا لافجرد عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل اه سم (قوله تنبيه الخ) يتأمل هذا التنبيه اه سيد عمر (قوله من ان وكذا عطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى عدم السبق على المثبت أي المذكور في المتن (قوله وزعم ان ظاهرها العطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى السبق (قوله على النفي) أي مفهوم ان لم يسبق الخ وهو لا تشترط النية عند الذبح ان سبق تعيين (قوله كهو بالنذر) أي في عدم الاحتياج إلى النية (قوله في موضعين) أي اخرين (قوله من الفرق بينهما) أي بان التعيين بالنذر أقوى منه بالجعل (قوله حيث وجبت) أي النية (قوله او نذبت) أي كالمعينة ابتداء والمعينة عما في الذمة بنذر او بجعل او افراز مقرون بنية (قوله عند التفرقة) سكت عليه سم وسيد عمر وع ش (قوله والهدى مثلها) جملة اعتراضية (قوله لانهما) أي الاضحية (قوله فكانت وقت الاراقة) إلى قوله ومن دماء النسك يتأمل فيه ولعل حق التعبير ان يقول والاراقة هو الذبح فتعين قرن النية به اصالة (قوله قدمت فرقا اخر الخ) أي في الحج في مبحث الدعاء عبارته هناك وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا يجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها إلا ان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وشم اراقه الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك إلا

يكون التقييد بمحل الخلاف (قوله لم يحتج لنية عند الذبح) مجرد هذا لا يحوج لفرق فتأمل (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية بل انه تسكنى النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضى ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عند التعيين وسقوطها راسا (قوله ما مر) كانه يريد قوله السابق وواجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - تاسع) وغيره في مبحث دماء النسك وأقرهم وتبعه السبكي وغيره أن النية فيها عند التفرقة وعليه يجوز تقديمها عليها كالزكاة ولا تنافي بين البابين لا مكان الفرق بان المقصود من الاضحية والهدى مثلها اراقه الدم لانها فداء عن النفس فكان وقت الاراقة هو الذبح فتعين قرن النية بها اصالة ومن دماء النسك جبر الخل وهو إنما يحصل بارفاق المساكين والحاصل ان ذلك هو التفرقة فزدين قرن النية بها اصالة فان قلت لم جاز في كل التقديم لمن تعين دون التأخير قلت لانا عهدنا

في العبادات تقديم النية على فعلها ولو لم يهدف فيها تأخيرها عن فعلها وسره أن المقدم يمكن استصحابه إلى الفعل فلو كان الفعل كالمتمصل به بخلاف
المؤخر عن الفعل فإنه انقطع عنه نية لم يكن انقطاعه عليه وما يؤيد ما فرقت به أولاً قوله لم في بحث الدماء عند اشتراط مقارنة النية للفرقة
ما يفرع عليه وهو لو ذبح الدم فسرق أو (٣٦٢) غصب مثلاً ولو بلا تقصير من الذابح قبل التفرقة لزمه إما إعادة الذبح أو التصديق به وهو

الافضل وإما شراء بدله لحما
والصدق به اى لان النية
المشترط مقارنتها للفرقة
لما وجدت عندها مع سبق
صورة الذبح حصل المقصود
الذى هو ارفاق المساكين
كما تقرر نعم يتجه انها حيث
وجدت عند الفرقة لا بد
من فقد الصارف عند الذبح
ويفرق بينه وبين بعض
صور الاضحية التى لا تجب
لها نية عند الذبح فان
الصارف لا يؤثر فيها بانه
وجد هنا من التعيين ما
يدفعه فلم يؤثر بخلافه ثم
فان الدم من حيث هو لم
يوجد له ما يعينه فآثر
الصارف فيه فتامل ذلك
كله فانه مع كونه مهما أى
مهم كما علمت لم يتعرضوا
لشئ منه) وان وكل بالذبح
نوى عند اعطاء الوكيل
المسلم على ما بحثه الزركشى
ما يضحى به وان لم يعلم أنه
اضحية (او) عند (ذبحه)
ولو كافرا كتابيا كوكيل
فرقة الزكاة ويفرق بين
ذبح الكافر واخذه حيث
اكتفى بمقارنة النية للاول
دون الثانى بان النية فى
الاول قارنت المقصود
فوقعت فى محلها بخلافها فى
الثانى فانها تقدمت عليه

إن قارنت نية القرية ذبحها فتأمل اه (قوله في العبادات) أى كالزكاة والصوم (قوله فكان الفعل) بتخفيف النون المفتوحة (قوله وما يؤيد الخ) فيه تأمل ظاهر (قوله ما فرقت به أولاً) يعنى الفرق بين الاضحية ودماء النسك (قوله ما يتفرع عليه) مقول قولهم (قوله وهو الخ) أى ما يتفرع على اشتراط ما ذكر (قوله قبل التفرقة) متعلق بقوله فسرق الخ (قوله بينه) أى دم النسك (قوله التى لا تجب الخ) صفة لبعض صور الخ والتأنيث نظر اللغنى (قوله لا يؤثر فيها) أى فى نيتها عند الذبح (قوله بانه وجدناها من التعيين ما يدفعه) لعل حق التعبير أن يقول بان ما وجدناه من التعيين للاضحية بالنذر يدفعه (قول الماتن عند إعطاء الوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله الاول ومفعوله الثانى قول الشارح ما يضحي به (قوله المسلم) إلى قوله كوكيل الخ فى النهاية (قوله المسلم الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى قال الزركشى ويستثنى ما لو وكل كافر فى الذبح فلا يكتفيه النية عند الذبح فى الظاهر اه والظاهر الاكتفاء بذلك اه (قوله وان لم يعلم) أى الوكيل (قوله وأفهم) الى الماتن فى المغنى الا قوله او غيره ولفظه نحو (قوله له تفويضها) الى الماتن فى النهاية (قوله أو غيره) أى بان يوكل فى النية غير وكيل الذبح اه سيد عمر عبارة سم قوله او غيره يشمل الوكيل فى الافراز ويقضى ان له التوكيل فى الافراز والنية عنده اه (قوله ولا نحو مجنون) أى غير عيز (قوله استنابة كافر) أى فى الذبح (قوله وذبح اجنبى) مبتدا خبره قوله لا يمنع الخ سم ورشيدى (قوله لو اوجب نحو اضحية الخ) أى كعقيقة (قوله ممين) صفة نحو اضحية الخ (قوله بنذر) راجع الى الصورتين فالعين ابتداء بنذر كنه ان اضحي بهذه والمعين بنذر عما فى الذمة كنه على ان اضحي بهذه عما لزمت فى ذمى وقد تقدم أن فى هذين الحالين لا يحتاج الى النية أصلاً سيد عمر وسم (قوله فى وقته) متعلق بالذبح (قوله لا يمنع من وقوعه الخ) وياخذ من ارش ذبحها كما ذكره قبيل قول المصنف وان نذر فى ذمته فهاهنا وهناك مفروض فى حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فاذا ذبح الاضحية والهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء او عما فى الذمة فصولى فى الوقت واخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقوع لانه مستحق الصرف اليهم ولان ذبحها لا يقتدر الى النية فاذا فعله غيره اجز اولزم الفضولى ارش الذبح وان ضاق الوقت وان كانت معدة للذبح او مصرف الاصل فيشتري به او بقدرة المالك مثل الاصل ان امكن والا

هنالم يحتاج لنية عند الذبح ولا عند التعيين ليحتاج للفرق بينهما والافجر عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل (قوله او غيره) يشمل الوكيل في الافراز ويقتضى ان له التوكيل في الافراز والنية عنده (قوله وذبح اجنبى) مبتدأ وقوله لا يمنعه خبر (قوله وذبح اجنبى) واجب اى لا يمنعه من وقوعه وموقعه وياخذ منه ارش ذبحها كما ذكره في راس الصفحة بقوله اخذ منه ارش ذبحها الخ فها هنا وفي راس الصفحة مفروض في حالة واحدة وعبرة الروض وشرحه فان ذبحها اى الاضحية او الهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء او هما في الذمة فضولى في الوقت واخذ منه المالك اللحم وفرقه على مستحقة وقع الموقع لانه مستحق الصرف اليهم ولان ذبحها لا يفتقر الى النية فاذا فعله غيره اجزاء ولم يمه اى الفضولى الارش اى ارش الذبح وان ضاق الوقت وان كانت معدة للذبح ومصرفه مصرف الاصل فيشتري به او يقدره المالك مثل الاصل ان امكن والافكامر اه باختصار وقوله فكما مر إشارة الى قوله قبل تمام دونها فان كانت ثنية من الضان فقصة القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة ضان ثم ثنية معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من ضحية ثم لحام ثم يتصدق بالدرهم اه باختصار (قوله او عما في الذمة بنذر) ينبغى رجوعه لهما اخذان قوله السابق ويفرق

مع مقارنته مانعها وهو الكفر فان اعطاها للكافر مقدمة للذبح وهي ضعيفة وقد قارنها كافر الآخذ الذي ليس من فكما

أهل النية فلم يعتد بتقدمها حينئذ ولو ليس كافتقارها بالعزل لأنهم لم يقارنه مانع وأفهم المتأن أنه لا يصح تفويض النية للوكيل وليس على إطلاقه بل له تفويضها للمسلم بمن وكيل في الذبح أو غيره لا كافر ولا نحو مجنون وسكران لأنهم ليسوا من أهلها ويكره استنابة كافر وصبي وذبح اجنبي لو أجب نحو أضحى أو هدى معين ابتداءً وعمافي الذمة بنذري وقته لا يمنع من وقوعه موقعه لأنه مستحق الصرف لهذه الجهة من غير نية له

(وله) أي المضحى عن نفسه ما لم يرتد فلا يجوز الكافر الأكل منها طاعة أو يؤخذ منه (٣٦٣) الفتيور والمهدى إليه لا يطعمه منها ويوجه بان

القصد منها إرفاق المسلمين
بأكلها فلم يحز لهم تمكين
غيرهم منه (الأكل من
أضحية أطوع) وهدية بل
يسن وقيل يجب لقوله
تعالى فكلوا منها ولاتتبع
رواه الشيخان أما الواجبة
فلا يجوز الأكل منها سواء
المعينة ابتداء أو عما في الذمة
وبحث الرافعي الجواز في
الأولى سبقه إليه الماوردي
لكن بالغ الشائني في رده
بل هي أولى ولا يجوز الأكل
من نذر المجازاة قطعاً لانه
كجزء الصيد وغيره من
جبران الحج (و) له (إطعام
الاغنياء) المسلمين منه شيئاً
ومطبوخاً لقوله تعالى
وأطعموا القانع والمعتز
قال مالك أحسن ما سمعت
أن القانع السائل والمعتز
الزائر والمشهور أنه المتعرض
للسؤال (لاتملِكهم) شيئاً
منها للبيع كما قيد به في
الوجيز والبيع مثال ومن
ثم عرّج بآنه لا يجوز أن
يملكهم شيئاً ليتصرفوا فيه
بالباع ونحوه بل يرسل إليهم
على سبيل الهدية فلا يتصرفون
فيه بنحو بيع وهبة بل
بنحو أكل وتصدق وضيفة
لغنى أو فقير مسلم لأن غايته
أنه كالمضحى واعتماد جمع
أنهم يملكونه ويتصرفون
فيه بما شاؤوا ضعيف وإن
أطالوا في الاستدلال له نعم

فكأمر انتهى باختصار اه عبارة عش قوله لا يمنع من وقوعه الخ أي حيث ولي المالك تفرقه وإلا
فكألفه فلزم القيمة الأجنبية بتمامها ويدفعها للناذر فيشترى بها بدلتها ويذبحها في وقت التضحية وإلّا لم
يكتف بتفرقة الأجنبية مع أنها خرجت عن ملك الناذر بالنذر لانه فوت تفرقة المالك التي هي حقه اه (قوله
أي المضحى) إلى قوله وببحث في النهاية إلا قوله وقيل إلى أما الواجبة (قوله أي المضحى عن نفسه) خرج به ما
لوضعي عن غيره فلا يجوز الأكل منها اه نهية عبارة المغنى والاسنى وخرج بذلك من ضحي عن غيره كمت
بشرطه الاتي فليس له ولا لغيره من الاغنياء الأكل منها وبصرح الفقهاء ودلله بان الاضحية وقعت عنه
فلا يحل الأكل منها إلا بأذنه وقد أعذر فيجب التصديق بها اه (قوله مطلقاً) أي فقيراً أو غنياً مندوبة أو
واجبة اه عش (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم جواز أكل الكافر منها مطلقاً (قوله أن الفقير والمهدى
إليه الخ) لكن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز نهية أي وهو ضعيف كما يعلم بما يأتي في الشارح اه
رشيدى وسيأتى تضعيفه أي كلام المجموع وعن سم عن الأيعاب أيضاً (قوله بل يسن) إلى قوله سواء في المغنى
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء اه سم قال المغنى فإن أكل أي المضحى منها شيئاً غرم
بدله اه (قوله وببحث الرافعي الخ) وافقه الروض ورده شارحه عبارة ما ولا يجوز الأكل من دم وجب
بالحج ونحوه كدم تمتع وقران وجبران ولا من أضحية وهدي وجباً بنذر ومجازاة كان عاق البر بهما بشفاء
المريض ونحوه فلو وجباً بالنذر المطلق ولو حكى بان لم يعاقب التزامهما بشيء كقوله لله على أن أضحي هذه
الشاة أو بشاة أو هدي هذه الشاة أو شاة أو هدي اه هذه أضحية أو هدياً أكل جوازاً من المدين ابتداء كالطوع
تبع في هذا ما يحتمل الأصل وتضحية ما قدمناه في النوع الثاني من وجوب التصديق بجميع اللحم أنه لا يجوز أكله
منه وبصرح في المجموع دون المدين عن الماتزم في الذمة فلا يجوز أكله منه اه بخذف (قوله في الأولى) أي
المعينة ابتداء (قوله سبقه) أي الرافعي وقوله إليه أي البحث (قوله في رده) أي الماوردي (قوله بل
هي) أي الأولى أولى أي بالامتناع (قوله من نذر المجازاة) أي نذر التبرر المعاق كان شفي مريضى لله على
أن أضحي هذه الشاة أو بشاة اه اسنى (قوله وغيره) عطف على جزاء الصيد (قوله المسلمين) إلى قوله بل
بنحو أكل في المغنى إلا قوله شيئاً إلى شيئاً إلى قوله قال ابن الرفعة في النهاية إلا قوله قال مالك أحسن ما سمعت
وقوله الزائر والمشهور أنه وقوله شيئاً وقوله واعتماد جمع إلى نعم (قوله منه) الأولى التانيث (قوله أن
القانع السائل) يقال تقع بقنع قنوعاً بفتح عين الماضي والمضارع إذا سأل وقنع بقنع قناعة بكسر عين الماضي
وفتح عين المضارع إذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر إن قنع * والحر عبد إن قنع فاقنع ولا تقنع وما * شيء يشين ويى الطمع
مغنى وحاشي (قول الماتن لاتملِكهم) أي كان يقول ما سكتكم هذا لتصرفوا فيه بما شئتم ولم يبينوا المراد بالغنى
هنا وجوز الجمل الرمى أنه من تحرم عليه الزكاة والفقير هنا من تحمل له الزكاة سم على المنهج اه عش (قوله
بنحو بيع وهبة) أي وهدية كما قال في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف بنحو
أكل اللحم فهل يثبت في حق وارثه ما يثبت في حقه أو يطاق تصرفه فيه اه سم والقاب إلى الأولى أميل
أخذاً بما يأتي في الشرح في وراثت المضحى ثم قوله أي وهدية الخ قد يخالفه ما يأتي من قول الشرح بل بنحو
أكل الخ وقوله لأن غايته أنه الخ فإن ظاهرهما يشمل الهدية (قوله لأن غايته) أي المهدى إليه اه نهية
(قوله نعم) إلى قوله ثم الأكل في المغنى (قوله يملكون ما استطاعوا الامام الخ) أي الاغنياء وظاهره أنهم
يتصرفون فيه حتى بالبيع اه عش (قوله في الأكل) أي ونحوه اه مغنى (قوله ثم الأكل الخ) ثم

الخ إذا يفيد أن مجرد التعيين بالجعل لا يكفي عن النية وكذا من قوله هو والماتن وكذا يشترط النية عند الذبح الخ
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء (قوله المسلمين) هذا التقييد لا يأتي على ما في الحاشية
عن المجموع (قوله وهبة) أي وهدية كما قاله في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف

بما كوز ما استطاع لامام لهم من ضحية بيت المال كجثة الباقى (وياً كل ثلثاً) أي يسن من ضحي لنفسه أن لا يزيد في الأكل عليه ثم الأكل

كما يأتي ان لا يأكل منها الا لقما يسيرة تبركا بها للاتباع ودونه كل ثلث والتصدق بثلثين ودونه كل ثلث والتصدق بثلث واهداء ثلث قياسا على هدى التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر (وفي قول) قديم يأكل (نصفاً) أى يسناً لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أى اعطاء ولو من غير لفظ مملك كما كادوا ان يطبقوا عليه حيث اطلقوا انها التصدق

وعبروا في الكفارة بانه لا بد فيها من التملك واما ما في المجموع عن الامام وغيره انهما قاسا هذا عايتها وأقرهما فالظاهر اخذان كلام الاذرعى انه مقالو ويفرق بان المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصله ومن الكفارة تدارك الجنابة بالاطعام فاشبهه البدل والبدلية تستدعى تملك البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) مما ينطلق عليه الاسم قال ابن الرفعة عقب هذا قال في الحاوى وهو ما يخرج عن القدر التافه الى ما جرى في العرف ان يتصدق به فيها من القليل الذى يؤدى الاجتهاد اليه اه وذلك لانها شرعت رفقا للفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشى انه لا بد من لحم يشبعه وهو المقدّر في نفقة الزوج المعسر لانه أقل واجب لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصدق بادنى جزء كفاه

هنا لترتيب الذكرى (قوله كما يأتي) أى فى المتن (قوله والتصدق بثلث) أى للفقراء واهداء ثلث أى للاغنياء اه معنى (قوله قياسا الخ) ظاهره انه علة للمرتبتين الاخيرتين وجعله المغنى وشيخ الاسلام علة لسن مطلق الاكل من اضحية تطوع (قوله أى يسناً لا يزيد الخ) أى فى الاكل ونحوه واستثنى البلقينى من اكل الثلث على الجديد والنصف على القديم تضحية الامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) أى الاضحية فكان الاولى التانيث (قوله انه مقالة) أى ضعيف (قوله فاشبه) أى المقصود من الكفارة الا قوله قال ابن الرفعة الى نعم (قوله فوجب) أى التملك (قوله لو على فقير) الى قوله وتردد فى المغنى (قوله ولو على فقير الخ) عطف على قوله ولو من غير لفظ مملك (قول المتن ببعضها) أى المندوبة وهل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وإن تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه اه سم (قوله فيها) أى الاضحية وفى معنى من وقوله من التعليل بيان للموصول (قوله انتهى) أى كلام ابن الرفعة (قوله وذلك) أى وجوب التصدق ببعضها (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله وهو المقدّر في نفقة الزوج الخ) أى كرتل (قوله ينافيه) أى ذلك البحث (قوله نعم) الى قوله ولا يصرفه فى النهاية الا قوله اخذان كلام الماوردى (قوله تقييده) أى قول المجموع (قوله بغير التافه جدا) أى فلا بد ان يكون له وقع فى الجملة كرتل اه ع ش (قوله ويجب ان يملكه نيا الخ) ولا يغنى عن ذلك الهدية نهاية ومعنى أى للاغنياء ع ش (قوله ومنه) أى بما لا يسمى لحماً (قوله وتردد البلقينى الخ) عبارة النهاية والوجه عدم الاكتفاء بالشحم إذ لا يسمى لحماً نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى ما ذكر من الجلد وما ذكر معه (قوله وللفقير) الى المتن فى المغنى الا قوله أى لمسلم الى ولو اكل (قوله يبيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهبة ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله أى لمسلم أى فلا يجوز نحوه يبيعه لكافرا سم اقول وقوة كلامهم تفيد انه لا يجوز للفقير نحوه يبيع نحو جلد الكافر ايضا فليراجع (قوله او اهداء) أى للمغنى (قوله غرم قيمة ما يلزمه الخ) عبارة النهاية غرم ما ينطلق عليه الاسم وياخذ بثمانه شقصان امكان والا فلا وله تاخير عن الوقت الا كل منه اه وعبارة المغنى والاسنى غرم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزمه صرفه الى شقص اضحية ام كفى صرفه الى اللحم وتفريقه وجهان فى الروض اصحهما كافى المجموع الثانى وجرى ابن المقرئ على الاول وله على الوجهين تاخير الذبح وتفريق اللحم عن الوقت ولا يجوز له الاكل من ذلك لانه بدل الواجب اه عبارة البجيرمى عن الحلبي ويشترى بقيمته لحماً ويتصدق به اه (قوله ولا يصرف شيء الخ) قال فى شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال اليه المحب الطبرى انه يجوز اطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه سم (قوله منها) أى الاضحية (قوله ولا لقن) أى ما لم يكن رسولا غير اه نهاية (قوله ومكاتب) كذا فى النهاية والمغنى (قوله

بنحو كل اللحم فهل ثبت فى حق وارثه ما ثبت فى حقه او يطلق تصرفه فيه (قوله والاصح وجوب تصدق ببعضها) هل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله يبيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهبة ولو للمضحي كما هو ظاهر (قوله أى لمسلم) أى فلا يجوز نحوه يبيعه لكافر (قوله ولا يصرف شيء منها لكافر على النص) قال

بلا خلاف نعم يتعين تقييده بغير التافه جدا اخذان كلام الماوردى ويجب ان يملكه نيا طاريا لا قديدا ولا يجوزى ما لا يسمى لحماً ان مما يأتي فى الايمان كما هو ظاهر ومنه جلد ونحو كبد وكرش اذ ليس طيبها كطيبه وكذا ولد بل له اكل كله وان انفصل قبل ذبحها وتردد البلقينى فى الشحم وقياس ذلك انه لا يجوزى وللفقير التصرف فيه ببيع وغيره أى لمسلم كما علم مما مروى واتى ولو اكل السكك او اهداء غرم قيمة ما يلزم التصدق به ولا يصرف شيء منها لكافر على النص ولا لقن الا لمبعض فى نوبته ومكاتب أى كتابة صحيحة فيها يظهر

(والأفضل) أن يتصدق (بكلها) لأنه أقرب للتقوى (إلا لقما يتبرك باكلها) لآية والاتباع ومنه يؤخذ أن الأفضل الكبد لخبر البيهقي أنه صل الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحيته وإذا تصدق بالبعض وأكل الباقي أثيب (٣٦٥) على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق

به ويجوز ادخالهما ولو في زمن الغلاء والنهي عنه منسوخ (ويتصدق بجلدها) ونحو قرنها أي المتطوع بها وهو الأفضل للاتباع (أو) ينتفع به (أو) يعيره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه بيعه كسائر أجزائها وأجارته وأعطائه أجره للذابح بل هي عليه للخبر الصحيح من باع جلد اضحيته فلا أضحية له ولزوال ملكه عنها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحث السبكي أن لورثته ولاية القسمة والتفقه كهو ويؤيده قول العلماء له الأكل والاهداء كورثته أما الواجبة فيلزمه التصديق بنحو جلدتها (وولد الواجبة) المنفصل كما يشعر به التعبير بولد ويذبح وبواقفه قولها في الوقف الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا (يذبح) وجوباً سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة علق به قبل النذر أم معه أم بعده لأنه تبع لها فان ماتت بقي أضحية كالآلة يرتفع تدبير ولد مدبرة بموتها (وله أكل كله) إذا ذبح معها لأنه جزء منها وبه يعلم بناء هذا على جواز الأكل منها وقدم أن المعتمد حرمة مطلقاً فيحرم من ولدها كذلك كما أفاده كلام المجموع

أن يتصدق إلى قوله ولزوال ملكه في المغنى وإلى قوله كما لا يرتفع في النهاية الإقوله أو نحو قرنها إلى المتن (قوله) لأنه أقرب إلخ) وأبعد عن حفظ النفس ولا يجوز نقل الاضحية عن بلدتها كما في نقل الزكاة مغنى ونهاية أي مطلقاً سواء المندوبة والواجبة والمراد من الحرم في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضية قوله كما في نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه عش (قول المتن الإلقما) أو لقمة أو لقمتين أه مغنى (قوله ومنه) أي من المتبع (قوله من كبد اضحيته) أي غير الأولى لما تقدم أنها واجبة عليه ومنه يؤخذ أن الواجب يسقط بالأولى أه عش (قوله أثيب على التضحية إلخ) أي ثواب التضحية المندوبة وقوله والتصدق إلخ أي ثواب الصدقة أه عش (قوله ويجوز إلخ) أي من غير كراهة انتهى نهاية (قول المتن أو ينتفع به) كأن يجعله دلو أو لعلاً أو خفاه أه مغنى (قوله نحو بيعه إلخ) ليس فيه إفصاح ببطلانه وقضية قوله ولزوال ملكه عنها إلخ البطلان أه سم (قوله بحث السبكي إلخ) عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه السبكي إلخ (قوله والنفقة) أي مؤن الذبح انتهى عش (قوله ويؤيده) أي البحث (قوله قول العلماء إلخ) عبارة المغنى ولومات المضحي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلو فلو أرثه أكله أه (قوله له الأكل) أي لو أرث المضحي بعد موته (قوله سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة) وسواء كان التعيين بالنذر أو بالجعل مغنى وشرح المنهج (قوله فان ماتت) أي الاضحية (قوله بقي اضحية) أي فيجب التصديق بجميعه أه عش (قول المتن وله أكل كله) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للأول هذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وليس مبنياً على القول بجواز أكله من أه خلافاً لجمع متأخرين أه قال عش قوله خلافاً لجمع الخ منهم ابن حجر أه أي وشيخ الإسلام وقدم أي في شرح وله الأكل من اضحية تطوع (قوله مطلقاً) أي عينت ابتداء النذر أو عما في الذمة (قوله فيحرم) أي الأكل من ولدها وفاقاً لشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية والمغنى كما مر انفاً (قوله كذلك) أي مطلقاً أه سم (قوله لكن انتصر بعضهم إلخ) وكذا انتصر لهم النهاية والمغنى بما يأتي (قوله بما يقع عليه إلخ) أي أصالة أه نهاية (قوله والولد ليس كذلك) أي لا يسمى اضحية لنقص سنه أه مغنى وقوله لنقف الخ هذا نظر للغالب والأولى أن يقول أصالة كما مر عن النهاية (قوله لكونه كجنيثها) أي تبعها ولا يلزم أن يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجهه

في شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الأصحاب وهو وجه مال إليه المحب الطبري أنه يجوز إطعام فقراء الذميين من اضحية التطوع دون الواجبة أي كما يجوز إعطاء صدقة التطوع له وقضية النص أن المضحي لو أرث لم يجز له الأكل منها وبه جزم بعضهم وأنه يتمتع بالتصدق منها على غير المسلم والاهداء إليه أه وعبارة المجموع بعد أن حكى عن ابن المنذر أنهم اختلفوا في إطعام الفقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب البنا وكره مالك إعطاء النصراني جلد الاضحية أو شيئاً من لحمها وكرهه الليث قال فإن طبخ لحماً فلا بأس بالكل الذي مع المسلمين منه ما نصه هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاماً فيه ومقتضى المذهب أنه يجوز إطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة أه (قوله نحو بيعه) ليس فيه إفصاح ببطلانه وقضية قوله ولزوال ملكه عنها البطلان (قوله علق به قبل النذر) تقدم أنه لو نذر التضحية المعينة لم يذبحها ولا تجزى اضحية فإن شمل العيب فيه الحمل فقوله هنا علق به قبل النذر لا يقتضي أنها حينئذ تقع اضحية على أن الفرض أنه ان فصل قبل ذبحها فيقبل أن لم يلتزم معية (قوله وله أكل) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله فيحرم) أي الأكل (قوله من ولدها كذلك) أي مطلقاً

واعتمده قال الأذرعى ويجب تنزيل كلام الروضة والشرحين عليه لكن انتصر بعضهم لهذه الثلاثة والمتن بأن التصديق إنما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية والولد ليس كذلك ولزوم ذبحه معها لكونه كجنيثها وبأنه يجوز للوقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقفاً فكذلك الولد هنا

اه وليس بصحيح وما ذكره من الحصر إنما هو في المقطوع بها والكلام هنا في الواجبة وهي قد زال ملكه عنها وعن جميع اجزائها التي يقع عليها اسم الاضحية وغيره او يفرق بينه وبين ولد الموقوفة بأن القصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بفوائد الموقوف والولد من جملتها وبالنذر في الفقره اكل جميع اجزائها ومنها الولد فلا (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتن بالاولى حكم جنيها لما اذا بحث فئات بموتها وذبح فن حرم اكل

الولد حرم هذا بالاولى ومن اباحه اباح هذا المامرا نه بناء على حل اكلها فان قلت كيف يلائم هذا مامرا ان الحمل عيب يمنع الاجزاء قلت لم يقولوا انها ان الحامل وقعت اضحية وإنما الذي دل عليه كلامهم ان الحامل اذا عينت بنذر تعينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اضحية كالأول عينت به معيبة بعيب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها اضحية تعين حملها على ما اذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم يشكل على ذلك قول جمع له اكل جميع ولد المتطوع بها سواء أذبحها معه أم دونه لوجوده بطنها ميتا ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفريع هذا على الضعيف انه تجوز التضحية بحامل ثم رأيت شيخنا ذكر مامرا إلى قولي على انهم ولا يجوز الاكل قطعا من ولد واجبة في دم من دماء النسك (و) له يكره (شرب فاضل لبنها) أي الواجبة ومثلها بالاولى المندوبة عن ولدها وهو مالا يضره ففنده ضرر الاحتمال كمنعه نموه كامثاله فيما يظهر كما ان له ركوبها

اه معنى (قوله انتهى) أي ما انتصر بعضهم (قوله وليس بصحيح) أي ذلك الانتصار (قوله من الحصر) أي بقوله إنما يجب الخ (قوله وعن جميع اجزائها) أي ولو باعتبار الاصل فتشمل ولدها ويظهر عطف قوله وغيره على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع اه سم (قوله بينهما) أي ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) إلى قوله فن حرم في النهاية (قوله فن حرم الخ) كالشارح وشيخ الاسلام تبعاً للجموع (قوله ومن اباحه الخ) كالتهايق والمغني تبعاً للدين والثلاثة المتقدمة (قوله على حل اكلها) أي الام (قوله فان قلت) إلى قوله نعم في النهاية (قوله يلائم هذا) أي قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ أي المقتضى لصحة التضحية بالحامل (قوله إذا عينت بنذر) انظر التقييد به اه سم اقول المراد بالنذر هنا ما يشمل الحكمي كجعلت هذه اضحية فلا إشكال (قوله كما لو عينت به) أي بالنذر وقوله بعيب آخر أي غير الحمل اه عش (قوله ووضع قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها حائلاً ثم حملت انها تجزى اضحية لما تقدم في شرح فان تلفت قبله فلا شيء عليه من قوله او تعينت فضحية ولا شيء عليه اه عش عبارة سم قوله ووضع قبل الذبح هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والا الخ ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما لا يخفى فليتامل اه اقول فانما قيد الشارح بالوضع قبل الذبح ليناسب تعبير المصنف بالوضع والحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً كما نبه عليه شيخ الاسلام والمغني والنهاية (قوله على ذلك) أي الجواب الثاني العلوي (قوله اكل جميع الخ) مقول الجمع (قوله لوجوده الخ) راجع للعطوف فقط (قوله تفريع هذا) أي قول الجمع المذكور (قوله مامرا) أي من السؤال والجواب (قوله في دم من دماء النسك) لعله في جزاء الصيد والافشرط دماء النسك ان تجزى في الاضحية قاله السيد عمر والاولى حملها على ما اذا حملت بعد تعينها بالنذر عما في ذمته من دماء النسك ووضعت قبل الذبح (قوله يكره) أي مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سقيه وغيره بلا عوض اه معنى (قوله أي الواجبة) إلى قوله على المنقول في النهاية إلا قوله كمنعه إلى كما (قوله مثلها بالاولى الخ) قد تقتضي الاولوية نفي الكراهة فليراجع اه سم (قوله المندوبة) عبارة النهاية المعزولة اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) أي فاضل اللبن (قوله لا يضره) أي ولدها (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت اه سم أي إلا ان يقال ان العلة بمجرع المنة والضمان (قوله واركابها الخ) عطف على ركوبها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركابها محتاج الخ اه سم (قوله فهو) أي المستعير الذي يضمنه خلافاً للمغني (قوله وبهذا) أي التعليل المذكور (قوله قياس الاسنوي الخ) وافقه المغني كما مر في مبحث تلف الاضحية المندوبة (قوله لهذا) أي مستعير الاضحية من ناذرها (قوله من نحو مستاجر) أي كالموصى له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع (قوله إذا عينت بنذر) انظر التقييد به (قوله ووضع قبل الذبح) هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا ولا الخ إلا ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما فيه فليتامل (قوله ومثلها بالاولى المندوبة) قد تقتضي الاولوية الكراهة هنا فليراجع (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت (قوله لكن يضمن) أي صاحبها على ما اقتضاه قوله الاتي لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فليحرج (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركابها محتاج الخ

لكن الحاجة بان يعجز عن المشي ولم يجد غيرها بأجرة وجدها ولا أثر لقدرة على الاستعارة لما فيها من المنة والضمان (قوله) واركابها محتاج بلا أجرة لكن يضمن المضحي نقصها بذلك إلا ان حصل في يد مستعير فهو الذي يضمنه على المنقول الذي اعتمدته ابن الرفعة والقمولي وغيرهما لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فكذا هو وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا والتفصيل السابق في المستعير انه لا يضمن ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف غير هو يندفع قياس الاسنوي لهذا على المستعير من نحو مستأجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

أن معيره ثم ملك المنفعة فنزل منزلته لانه فرع بخلاف معيره هنا وما أحسن قول الأذرعى بعد ذكره بعض ذلك فلا يصح ما ذكره الأسنوى
تفقها وقياسا وفارق اللبن الولد بانه يضربها حبسه ويحبس ولو جرح لشد بسرج فيه وإن خرج عن ملكه ويحرم عليه نحو بيعه ويسن له
التصدق به وله جز صرفها أن أضربها والانتفاع به (ولا تضحية لرفيق) بسائر أنواعه (٣٦٧) لعدم ملكه ومن ثم كان المبعض فيما

يملكه كالحر (فإن أذن
سيده) له ولو عن نفسه
(وقعت له) أي السيد لانه
نائب عنه والغاء لقوله عن
نفسك لعدم امكانه واخذ
بقاعدة اذا بطل الخصوص
بقي العموم اذا ذنه متضمن
لنية وقوعها عن تصالح له ولا
صالح لها غيره فأنحصر
الوقوع فيه وبه يجاب عما
يقال كيف تقع عنه من غير نية
منه ولا من العبد نيابة عنه
ثم رأيت شارحا اجاب
بما ذكرته ثم قال ويحتمل أن
المراد أنه أذن له ونوى عن
نفسه أو فوض النية له فنوى
عنه اه وظاهر كلامهم خلاف
هذا (ولا يصحى مكانب
بلاذن) من السيد لانها
تبرع وهو ممنوع منه لحق
السيد فان أذن له فيها وقعت
للمكانب (ولا تضحية)
تجوز ولا تقع (عن الغير)
الحى (بغير اذنه) لانها عبادة
والاصل منعها عن الغير الا
لدليل وذبح الاجنبى للمعينة
بالنذر لا يمنع وقوعها عن
التعيين فتقع الموقع للمامر
انه لا يشترط لهانية ويفرق
صاحبها لهما ولا ترد عليه

(قوله فنزل) أي المستعير (قوله لانه) أي المستعير (قوله فلا يصح الخ) مقول الأذرعى (قوله وفارق)
إلى قول المتن فان أذن في المغنى (قوله وفارق اللبن الولد) أي عند من منع اكلا اه معنى (قوله وإن خرجت
الخ) غاية والضمير الاضحية الواجبة (قوله ويحرم) إلى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله) ويسن له التصديق
به) أي اللبن ويجلاها ولائها اه نهاية (قوله أن أضربها) أي أن تركه إلى الذبح والا فلا يجزه أن
كانت واجبة لانتفاع الحيوان به في دفع الأذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وكالصوف فيما ذكر
الشعر والوبر اه معنى (قوله والانتفاع به) خرج به البيع فلا يجوز له اه ع ش (قوله بسائر أنواعه)
إلى قوله ولا ترد هذه في المغنى الا فرله ثم رأيت إلى ويحتمل وقوله وظاهر كلامهم خلاف هذا (قوله ومن
ثم كان المبعض الخ) ظاهره وان لم تكن مهاياة اه سم عبارة ع ش أي ولو في نوبة السيد (قوله كالحر)
فيضحى بما ملكه يبيعه الحرة ولا يحتاج إلى إذن السيد اه معنى (قول المتن فان أذن سيده) أي فيها وضحي
وكان غير مكانب اه معنى (قوله ولو عن نفسه) أي الرفيق (قوله والغاء لقوله الخ) عطف على لانه نائب
الخ عبارة النهاية ويلغو قوله الخ وهى أحسن (قوله غيره) أي السيد (قوله وبه الخ) أي بقوله واخذ
الخ (قوله نيابة عنه) (راجع) للمعطوفين جميعا (قوله خلاف هذا) أي الاحتمال المذكور (قول المتن
ولا يصحى مكانب الخ) أي كتابة صحيحة اه ع ش (قوله من السيد) إلى قوله كما علم في النهاية (قوله
وقعت للمكانب) بفتح التاء اه ع ش الا قوله وذبح الاجنبى إلى الولوى (قوله الالدليل) عبارة المغنى
الاما خرج بدليل اه (قوله للمعينة بالنذر) أي ابتداء أو عمافى الذمة بالنذر ونحوها مما لا يحتاج إلى نية
عند الذبح كما يعلم مما مر قبيل قول المصنف وله الا كل الخ (قوله عن التعيين) أي جهته أي المعين (قوله
للمامر) أي غير مرة (قوله ويفرق صاحبها الخ) أي وتفريق الاجنبى كاتلافه كما مر اه ع ش (قوله
ولا ترد) أي مسألة ذبح الاجنبى عليه أي المتن (قوله لان هذا) أي ذلك الذبح منه أي الاجنبى (قوله
وللإلى الخ) خبر مقدم لقوله التضحية الخ (قوله لا غير) أي لا غيرهما من الاولياء اه رشيدى (قوله
لانه) أي الغير (قوله عنه في هذا) كل من الجارين متعلق بولا يتم والضمير راجع للمحجور واسم الإشارة
للتضحية المتقدمين رتبة (قوله من ماله) أي الولوى (قوله عن محجوره) أي وكان ملكه له وذبحه عنه باذنه
فيقع ثواب التضحية للصبي والاب ثواب الهبة اه ع ش (قوله ولا ترد عليه هذه) صحة تضحية الولوى عن
مولاه (قوله وان الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطالب عن الاغنياء فالتمسود بذلك مجرد حصول الثواب لهم
ويذبحى أن مثل ذلك التضحية بما شرط الواقف التضحية به من غلة وقته فانه يصرف إلى شرط صرفه لهم ولا تسقط
به التضحية عنهم وبأكلون منه ولو اغنياء وليس هو تضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الواقف
اه ع ش وقوله ويذبحى سياتى عن سم ما يوافقه (قوله الذبح عن المسلمين) أي بدنة في المصلى فان لم تتيسر
فشاة اه رشيدى (قوله ان اتسع) ليس هذا من جملة ما تقدم اه رشيدى (قوله ولا ترد هذه) أي
المسائل الثلاث (قوله رحيث) إلى قوله اما باذنه في المغنى (قوله فان كانت معينة) قال في الروض بالنذر
اه سم وبه يندفع توقف ع ش حيث قال تأمل فيما احتزبه عنه فانها متى ذبحت عن غير المضحي

(قوله ومن ثم كان المبعض فيما يملكه كالحر) ظاهره وان لم تكن مهاياة (قوله للمعينة بالنذر) أي ابتداء
أو عمافى ذمة بالنذر كما علم من أو اخر الورقة السابقة (قوله فان كانت معينة) قال في الروض بالنذر (قوله
كما علم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسألة

لان هذا منه لا يسمى تضحية وللولى الاب فالجد لا غير لانه لا يستقل بتمليكك فتضعف ولا يته عنه في هذا التضحية من ماله عن محجوره كاله اخراج
الفطرة من ماله عنه ولا ترد عليه هذه أيضا لانه قائم مقامه وممرانه يجوز اشراك غيره في ثواب اضحيته بما فيه وانه لو ضحي واحد من اهل
البيت اجز اعنهم من غير نية منهم وان للامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتسع ولا ترد هذه ايضا عليه لان الاشارة في الثواب ليس اضحية
عن الغير وبعض أهل البيت والامام جعلهما الشارع قائمين مقام الكل وحيث امتنعت عن الغير فان كانت معينة وقعت عن المضحي والا فلا

اما باذنه فيجزىء كما علم من قوله السابق وان وكل بالذبح الخ كذا قاله شارح وليس بصحيح لا يهاهه ان اذنه للغير مقيد بما مر ان الوكيل انما يذبح ملك الآذن وأنه النأوى مالم يفوض اليه بشرطه والظاهر أنه لا يشترط هنا الاول أخذنا بما أتى في الميت أنه لا يشترط أن يعطيه مالا وما مر أنه لو قال لغيره اشترى كذا بكذا ولم يعطه شيئا (٣٦٨) فاشتراه له به وقع للوكل وكان الثمن قرضاله فيرد بدله وحينئذ فقياس هذا انه يكفي

هنا صح غنى ويكون ذلك متضمنا لا فتراضه منه ما يجزىء أضحية أى أقل يجزىء فيما يظهر لانه المحقق ولاذنه له في ذبحها عنه بالنية منه ويأتى في وصى الميت إذا لم يعين له مالا احتملان والذي يظهر أنهما لا يأتیان هنا لان كلا من تبرع الوصى وكون الوصية في الثلث امره معهود في الميت لوصول الصدقة اليه إجماعا ولان الشارع جعل له الثلث يتدارك به ما فرط او يجوز به الثواب ولا كذلك الحى الآذن فهما (ولا) تجوز ولا تقع أضحية (عن ميت ان لم يوص بها) لما مر ويفرق بينها وبين الصدقة بأنها تشبه الفداء عن النفس فتوقف على الاذن بخلاف الصدقة ومن ثم لم يفعلها وارث ولا اجنبى وان وجبت بخلاف نحو حج وزكاة وكفارة لان هذه لا فداء فيها فأشبهت الديون ولا كذلك التضحية والحق العتق بغيرها مع انه فداء ايضا لتشوف الشارع اليه أما إذا أوصى بها فتصح

كانت معينة اه (قوله) اما باذنه الخ) محترز قول المصنف بغير اذنه (قوله) كما علم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسألة الوكالة فان المضحي به من مال الموكل اه سم (قوله) كذا قاله الخ) أى قوله اما باذنه فتجزىء الخ (قوله) مالم يفوض) أى الاذن النية اليه أى وكيل الذبح بشرطه أى التفويض من كون المفوض اليه النية مسلمات (قوله) هنا) أى في التضحية عن الغير باذنه (قوله الاول) أى كون المذبح ملك الآذن (قوله قرضاله) الاولى عليه (قوله فقياس هذا) أى ما مر (قوله ذلك) أى قول الشخص ضح عنى (قوله لانه) أى الاقل (قوله ولاذنه الخ) عطف على لا فتراضه الخ (قوله بالنية منه) حال من ذبحها والضميم للوكل (قوله ويأتى) أى انفا (قوله) إذا لم يعين) أى الميت (قوله هنا) أى في ضح عنى (قوله لوصول الخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط (قوله اليه) أى الميت وقوله ولان الشارع الخ راجع للمعطوف فقط (قوله جعل له) أى للميت (قوله) فهما) أى وصول الصدقة اليه وتعين الثلث لما ذكر (قوله لما مر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله لما مر) أى عقب قول المصنف بغير اذنه (قوله بينها) أى الاضحية وكذا ضمير لم يفعلها وضمير بغيرها (قوله) اما إذا أوصى الخ) وقيل تصح التضحية عن الميت وان لم يوص لانه ضرب من الصدقة وهى تصح عن الميت وتنفعه وتقدم في الوصايا ان محمد بن اسحاق السراج النيسابورى احداشياخ البخارى ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمة وضحي عنه بمثل ذلك اه مغنى (قوله لما صرخ الخ) عبارة المغنى فان أوصى بها جاز في سنن ابى داود والبيهقى والحاكم ان على ابن ابى طالب كان يضحي بكبشين عن نفسه وكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنى ان اضحي عنه فاننا اضحي عنه ابد الكنية من شريك القاضى وهو ضعيف اه (قوله ويجب) إلى قوله لانه نائبه في النهاية والمغنى لا قوله سواء وارثه إلى التصديق (قوله على مضح عن ميت الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية وخرج بذلك أى بقول المصنف وله الاكل من اضحية تطوع من ضحي عن غيره كميته بشرطه الآتى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها به صرح القفال وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها عنه اه (قوله من مال عينه) أى من حيث كونه من مال نفسه او مال ماذونه وقياس ما قدمه في التضحية عن الحى باذنه انه لو لم يبين قدر المال يحمل على اقل يجزىء فليراجع (قوله في ثلثه) أى الميت (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب (فرع) ما يقع في الاوقاف ان الواقف بشرط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغى صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء وها حكم الاضحية من

الوكالة فان المضحي به من مال الموكل (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) قال في شرح الروض ومحل ذلك أى استحباب الاكل من اضحية التطوع إذا ضحي عن نفسه فلو ضحي عن غيره باذنه كميته أوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها به صرح القفال في الميتة وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه فقد تعذر فيجب التصديق به عنه اه (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) فرع ما يقع في الاوقاف ان الواقف بشرط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغى صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء وها حكم الاضحية من حيث وجوب ذبحها في وقتها ويجب تفرقتها كما شرط فلوقات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء فيه نظروا ويتجه ان يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب

لما صح عن على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يضحي عنه كل سنة وكانهم لم ينظروا لضعف سندده حيث لا نجباره ويجب على مضح عن ميت باذنه سواء وارثه وغيره من مال عينه سواء مال ماذونه فيما يظهر فان لم يعين له مالا يضحي منه احتمال صحة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل ان يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه التصديق بجميعها لانه نائبه في التفرقة لاعلى نفسه وعمونه لا لتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم أنه نائبه في التفرقة أنه لا تصرف هنا للوارث غير الوصى في شىء منها ويفرق بينه وبين هذا

ومامر عن السبكي بان المورث عزله هنا بتفويض ذلك لغيره بخلافه ثم ويشجه اخذاً من هذا ان للوصي اطعام الوارث منها ومان للولي الاب فاجلد التضحية عن موليه وعليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولي كما هو ظاهر وإن اقتضى (٣٦٩) التقدير نظائر لذلك اما اولاً فلان اقرب

النظائر اليها العقيقة عنه وهي لا تقدير فيها كما يصرح به كلامهم وأما ثانياً فلانه يلزم عليه منع المقصود منها من الأكل والتصدق كسائر اموال المحجور وحينئذ فهل للولي اطعام المولى والظاهر نعم ﴿فصل﴾ في العقيقة وهي لغة شعر رأس المولود حين ولادته وشرعاً ما يذبح عند حلق شعره تسمية لها باسم مقارنها كما هو عاداتهم في مثل ذلك وأنكر أحمد هذا لان العقيقة الذبح نفسه وصوبه ابن عبد البر لان علق لغة قطع والاصل في الخبر الصحيح الغلام مرتين بعقيقته اى فاع تركها لا ينعمون أمثاله قال احمد رضى الله عنه اولاً يشفع لأبويه قال الخطابي وهذا احسن ما قيل فيه واستبعده غيره وهذا لا بعد فيه لانه لا مدخل للرأى في ذلك فاللائق بجلالة أحد واحاطته بالسنة انه لم يقله إلا بعد ان ثبت عنده توقيف فيه لاسيما نقله الحلبي عن جمع متقدمين على احمد وشرعت اظهار للبشر ونشر للنسب وكره الشافعي تسميتها عقيقة اى لانه

حيث وجوب ذبحها في وقتها وتجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء فيه نظراً ويتجه انه يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر اه سم (قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح او ينتفع به اه سم (قوله عزله) اى الوارث غير الوصى (قوله من هذا) اى الفرق (قوله ومر) اى اتفانى شرح بغير اذنه (قوله فلا يقدر الخ) تقدم خلافه عن ع ش بل تعليله السابق في عدم جواز تضحية غير الاب والجد مفيد للتقدير (قوله اما ولا) اى اما وجه عدم التقدير أولاً (قوله عنه) اى المولى (قوله) وأما ثانياً فلانه يلزمه الخ قد يمنع اللزوم اذ لا ضرر على المولى اه سم (قوله وحينئذ) اى حين عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر نعم) وفاقاً للنهاية ﴿فصل في العقيقة﴾ (قوله في العقيقة) من علق يعق بكسر العين وضماً معنى وشوبرى (قوله) وهي لغة) الى قوله وظاهر كلام المتن في النهاية لا لقوله وانكر الى والاصل وقوله واستبعده الى فاللائق وقوله اى الى بل وكذا في المعنى لا لقوله فاللائق الى نقله (قوله عند حلق راسه) اى عند طلب حلق شعره وان لم يحلق اه ع ش (قوله تسمية الخ) علة لمقدر اى وانما سمي ما يذبح الخ بذلك الخ (قوله باسم مقارنها) اى متعلق مقارنها اذ ذبح العقيقة إنما يقارن الحاق المتعلق بالشعر لا بنفس الشعر المسمى بالعقيقة لغة (قوله في مثل ذلك) اى في النقل من المعنى اللغوي الى الشرعي (قوله وانكر احمد هذا) اى وجه التسمية المذكور او كون العقيقة لغة ما ذكر (قوله لان العقيقة) اى لغة الذبح الخ اى المذبح فالعقيقة فعيلة بمعنى مفعولة فسكون من نقل العام الى الخاص كما هو الغالب في الاسماء المنقولة من المعنى اللغوي الى الاصطلاحى (قوله الغلام مرتين بعقيقته) تمته كما في النهاية والمعنى تذبح عنه يوم السابع ويحلق راسه ويسمى اه قال ع ش لعل التعبير بالغلام لان تعلق الوالدين به اكثر من الاثنى فقد حشهم على فعل العقيقة ولا فاللائق كذلك اه (قوله) ولا يشفع لأبويه) اى لا يؤذن له في الشفاعة وإن كان اهلاً لهما لكونه مات صغيراً او كبيراً وهو من اهل الصلاح اه ع ش (قوله وشرعت الخ) فهو معقول المعنى وليس تعبداً محضاً اه ع ش (قوله للبشر) هو بفتح او ضم فسكون البشارة وبكسر فسكون الطلاقة كذا في القاموس وفسره ع ش بالنعمة ولعله تفسير مراد (قوله وكره الشافعي الخ) وظاهر صنيع المعنى والاسنى وشرح المنهج اعتماد الكراهة ايضا عبارة الاولين ومقتضى كلامهم والاخبار انه لا يكره تسميتها عقيقة لكن روى ابو داود انه قال ^{صلى الله عليه وسلم} قال لا يحب الله العقوق فقال الراوى كانه كره الاسم ويوافقه قول ابن ابي الدم قال اصحابنا يستحب تسميتها نسيكة او ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة اه واقتصر الاخيران على ما ذكره ابن ابي الدم وارقاه وقال ع ش قوله ويكره تسميتها عقيقة ضعيف اه ووافقه شيخنا عبارته وفي البجيرى عن سلطان مثلاً والمعتمدانها لا تكره لورودها في الاحاديث اه (قوله كان يكره الفال الخ) اى وفيها تفاؤل بان يعق الولد والديه (قوله ان ينسك) بضم السين كما في المختار اه ع ش عبارة الشوبرى يقال نسك ينسك نسكاً بفتح السين وضماً في الماضي وبضمها في المضارع وباسكانها في المصدر اه (قوله والقول بوجوبها) اى كاللث ودادوا بانها بدعة اى كالحسن اه معنى (قوله إفراط) اى مجاوزة اه ع ش (قوله افضل من التصديق الخ) قضيته ان التصديق بقيمتها يكون عقيقة وقد يخالفه ما ياتي من ان اقل ما يجزى عن الذكر شاة وقولهم يحصل اصل السنة في عقيقة الذكر بشاة فلعل المراد

(قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح او ينتفع به (قوله) وأما ثانياً فلانه يلزم عليه قد يمنع اللزوم لانه لا ضرر على المولى

﴿فصل﴾ (يسن ان يعق عن غلام بشاتين الخ) (قوله لان علق لغة قطع الخ) قد يقال هذا يمنع ان العقيقة

صلى الله عليه وسلم كان يكره الفال القسيح بل تسمى

(٤٧ - شروانى وابن قاسم - تاسع)

نسيكة أو ذبيحة ولم تجب لخبر أبى داود من احب ان ينسك عن ولده فليفعل والقول بوجوبها أو بانها بدعة إفراط كما قاله الشافعي رضى الله عنه وذبحها افضل من التصديق بقيمتها وظاهر كلام المتن والاصحاب انه لو نوى بشاة الاضحية والعقيقة لم تحصل واحدة منهما

أن ثواب الذبيح للعقيقة أفضل من التصديق بقيمتها مع كونه ليس عقيقة اه ع ش (قوله وهو ظاهر) خلافا
للهاية عبارة ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة حصلا خلافا لمن زعم اه (قوله لان كلامهما
الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها بواحدة حصول كل منهما بدونها
اه سم عبارة الجبري عن الحلبي والشو برى ولو نوى بها العقيقة والاضحية حصلا عند شيخنا خلافا لابن
حج حيث قال لا يحصل لان كلا الخ وهو وجه (قوله الضيافة الخاصة) ما المراد من الخصوص هنا مع انه
لا فرق بينهما في الاكل والتصدق والاهداء كما يأتي (قوله يختلفان) الاولى التانيث (قوله كما يأتي) أى في
شرح والاكل والتصدق كالاضحية (قوله سنة مؤكدة) إلى قوله فيما يظهر في النهاية والمغنى لا قول خلافا
إلى لا قبله (قوله وان مات) قال في العباب ويعق عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او
التمكن من الذبيح قال الشارح في شرحه على ما اقتضاه كلام الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم
به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول الاذرعى يبعد نديها عن مات عقب الولادة او قبل
السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإلّا بما غاية
الامر ان في المسئلة خلافا لجري في الروضة على وجه منه وجري عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى
على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت العقيقة عندنا خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في
مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المغنى والاسنى والنهاية ويسن ان
يعق عن مات قبل السابع وبعد التمكن من الذبيح اه (قوله لكن ينبغي حصول اصل السنة الخ) خلافا
لظاهر النهاية والروضة ولصريح الاسنى والمغنى عبارتهما ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ولا تحسب قبله
بل تكون شاة لحم اه وعبارة ع ش قوله لا قبله اى فان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) إلى قوله
وفي مشروعيها في النهاية وكذا في المغنى لا قوله اى إلى قبل (قوله والعاق) اى من يسن له العق اه رشيدى
(قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا اه رشيدى (اقرل) لعله متعلق بمقدر معلوم من المقام اى
يعق من مال الخ (قوله لا الولد) اى اما ماله فلا يجوز للولى ان يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو ممتنع
من مال المولود فان فعل ضمن كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الخ)
عبارة المغنى ولو كان الولي عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابع استجبت في حقه وان
ايسر بها بعد السابع مع بقية مدة النفاس اى اكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وفيما إذا ايسر بها
بعد السابع في مدة النفاس تردد للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبته بها ولا يفوت على الولي
الموسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ يحسن له ان يعق عن نفسه تداركاً لما فات اه (قوله قبل مضى الخ) متعلق
بيسار العاق اه رشيدى (قوله والالم تشرع) وفاقا للمغنى كما مر آنفا (قوله حيثئذ) اى حين إذا لم تشرع
لوليه (قوله احتمالا ان) تشرع لا تشرع اه سيد عمر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر صنيعة انه معطوف
على قوله وفي مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة الجبري عن

وهو ظاهر لان كلامهما
سنة مقصودة ولان القصد
بالاضحية الضيافة العامة
ومن العقيقة الضيافة
الخاصة ولا يمتثلان في
مسائل كما يأتي وبهذا يتضح
الرد على من زعم حصولها
وقاسه على غسل الجمعة
والجناية على أنهم صرحوا
بان مبنى الطهارات على
التداخل فلا يقاس بها
غيرها (يسن) سنة مؤكدة
(ان يعق عن) الولد بعد
تمام انفصاله وان مات
بعده على المعتمد في المجموع
خلافا لمن اعتمد مقابله لا
سيا الاذرعى لا قبله فيما
يظهر من كلامهم لكن
ينبغي حصول أصل السنة به
لان المدار على علم وجوده
وقد وجدو العاق هو من
تلزمه نفقته بتقدير فقره من
مال نفسه لا الولد بشرط
يسار العاق أى بأن يكون
من تلزمه زكاة الفطر فيما
يظهر قبل مضى مدة أكثر
النفاس ولم يشرع له وفي
مشروعيها الولد حيثئذ
بعد بلوغه احتمالا ان في
شرح العباب وان ظاهر
اطلاقهم

فعلية بمعنى مفعولة وهى التي تذبح لانها مقطوعة أى مذبوحة تأمل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة ولان
القصد بالاضحية الضيافة العامة الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها
بواحدة حصول كل منهما بدونها (قوله يسن ان يعق عن الولد بعد تمام انفصاله الخ) قال في العباب ويعق
عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او التمكن من الذبيح قال في شرحه على ما اقتضاه كلام
الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول
الاذرعى يبعد نديها عن مات عقب الولادة لا قبل السبعة ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس
في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإلّا بما غاية الامر ان في المسئلة خلافا لجري عليه في الروضة على وجه
منه وجري عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت
العقيقة عنه خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الخ اه

سما لمن لم يعق عنه بعد بلوغه الاول لانه حينئذ مستعمل فلا ينتفى الذنب في حقه بانتمائه في حق عمله وخبرنا انه صلى الله عليه وسلم عني عن نفسه بعد النبوة قال في المجموع باطل وكأنه قل في ذلك انكار البيهقي وغيره له وليس الامر كما قالوا في كل طرقة فتدروا هـ احمد والبرار والطبراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في احدهما ان رجاله رجال الصحيح الا واحد او هـ وثمة اه وعنه صلى الله (٢٧١)

كاناني نفقته لا عسار ابويهما او معنى عني اذن لا يبيها او اعطاه ما عني به وعن تلزمه النفقة الامهات في ولد زنا ولا يلزم من ندها اظهارها المثاني لا خفاءه والولد الفتن يذبح لاصله الحر العق عنه وان لم تلزمه نفقته لانه لعارض دون السيد لانها خاصة بالاصل والافضل ان يعق عن (غلام) اي ذكر (بشاتين) ويسن تساويهما (و) يسن ان يعق عن (جارية) اي اثني ومثلا الخثي على الوجة فان قلت ما فائدة الخلاف لاذ الشاة تجزى حتى عن الذكر قلت فائدة ان الاقتصاريه على شاة هل يكون خلاف الاكمل كالذكر او لا كالاثني ولانما رجحنا هذا لان الحكم على ذابح واحدة عنه بانه خالف الاكمل مع الشك بعيدا وما قول البيان يذبح عنه شاتين فينبغي حمله على ان الافضل له ذلك فيه لاحتمال ذكره وان كان لو اقتصر على واحدة لا يحكم عليه بانه خالف الاكمل لاننا لم

الشو برى نفسه فان أيسر بعدها أي مدة النفاس فلا يندب له قاله في العباب قال في الايداب وهو كنعينهم بلا يؤمر بها صريح في ان الاصل المورس بعد الستين اي اكثر مدة النفاس او فعله قبل البلوغ لم تنفع عقيقة بل شاة لحم وقولهم لا الحلو وقتها محمول على ما إذا كان الاصل مورس في مدة النفاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان عمله لم يخاطب بها كان هو كذلك او تحصل بفعله مطلقة لانه مستعمل فلا ينتفى الثواب في حقه بانتفاؤه في حق اصله كل محتمل وظاهر اطلاقهم الاتي ان من بلغ ولم يعق احد عنه يسن له ان يعق عن نفسه يشهد للثاني اه اذا علمت هذا فكان حق التعبير ان يقول وفي شرح العباب ان ظاهر اطلاقهم الخ ولعل تاخير الواو الى هنا من قلم الناسخ (قوله سنه) مفعول اطلاقهم اه سم (قوله الاول) خبر ان سم اي احتمال انها تشرع اه سيد عمر وجزم به المغني كما مر انفا (قوله وخبرانه) الى قوله وعن تلزمه في المغني الا قوله وكأنه الى وعقه (قوله باطل) أي فلا يستدل به الاول (قوله وكأنه) أي المجموع (قوله في ذلك) اي القول بالبطلان (قوله له) اي لذلك الخبر (قوله وعقه) الى قوله والولد في النهاية (قوله وعقه الخ) جواب عما يرد على قولهم والعاق من تلزمه نفقته الخ (قوله او اعطاه) اي اباهما (قوله وعن تلزمه النفقة الامهات الخ) عبارة المغني قال الاذري واطلاقهم استحباب العقيقة لمن تلزمه نفقة الولد يفهم انه يستحب للام ان تعق عن ولدها من زنا وفيه بعد لما فيه من زيادة العار وانها لو ولدت امته من زنا او زوج معسر او مات قبل عقه استحباب للسيد ان يعق عنه وليس مرادا اه (قوله يذبح لاصله الخ) خلافا للنهية (قول المتن بشاتين) وكالشاتين سبعان من نحو بدنة اه فليؤني (قوله ويسن تساويهما) كذا في النهاية والمغني (قوله على الوجة) وفاقا للشيخ الاسلام والمغني وخلافا للنهية والشهاب الرمي (قوله وانما رجحنا هذا) اي كون الخثي كالاثني (قوله عنه) أي الخثي (قوله فينبغي حمله الخ) لا يخفى ان هذا الحمل يتوقف على مغايرة الافضل للاكمل (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط المطلوب امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل اه سم (قوله للخبر الخ) عبارة النهاية والمغني لخبر عائشة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفع عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة رواه الترمذي وقال حسن صحيح اه (قوله ولكونها) الى قوله هذا ان لم تنذر في المغني الا قوله واثرا الى فالافضل وقوله اي للتأبلة (قوله ولكونها الخ) متعلق باشبهت (قوله وتجزى) الى قوله هذا ان لم تنذر في النهاية (قوله واثرا) اي المصنف (قوله نظير ما مر) هو رفع نظير خبر اعن الافضل اه رشيدى (قوله من سبع شياه الخ) هل هو مخمصر ص بالذ كرام لا وظاهر الاطلاق الثاني (قوله ثم الابل ثم البقر) ولو ذبح بقرة او بدنة عن سبعة اولاد جاز وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء اراد كلهم العقيقة او بعضهم ذلك وبعضهم نهاية ومغني (قوله وغير ذلك) اي من الافضل منها وتعينها اذا عينت مغني

(قوله سنه) مفعول اطلاقهم (قوله الاول) خبر ان (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل (قوله

نتحقق سبب هذه المخالفة (بشاة) للخبر الصحيح بذلك ولكونها فداء عن النفس أشبهت الدية في كون الاتي على النصف من الذكر وتجزى شاة أو شرك من ابل او بقر عن الذكر لانه صلى الله عليه وسلم عني عن كل من الحسينين رضی الله عنهما بشاة واثرا للشاة تبركا بلفظ الوارد ولما فالافضل هنا نظير ما مر من سبع شياه ثم الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة (وسنها) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب والنية (والاكل والتصدق) والاهدام والادخار وقدر الماكول وامتناع نحو البيع وغير ذلك مما مر (كالاضحية) لانها شبيهة بها في الذنب

(و) لكونها فداء عن النفس قد تفارقها في احكام قليلة جدا منها ان ما يهدى منها للغنى يملكه ويتصرف فيه بما شاء لانها ليست ضيافة عامة بخلاف الاضحية ومنها انه (يسن طبخها) لانه السنة كما رواه البيهقي عن عائشة نعم الافضل اعطاء رجلها الى اصل الفخذ فيما يظهر والافضل الميمن كما هو ظاهر أيضاً للقابلية نية للخبر الصحيح به هذا لم تذكره الاوجب التصديق ببعضها نيتاً كما بحثه الاذرعى نظير ما مر في الاضحية وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نية (٣٧٢) فان لم نقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما بحثه ثم رايت الزركشي قال الظاهر انه

يجب التصديق بلحمها نيتاً كالاضحية وشيخنا نظر فيه ثم قال بل الظاهر انه يسلك بها مسلكتها بدون النذر اه فاما التنظير في كلام الزركشي فهو محتمل واما ما قاله الشيخ فان اراد بمسلكتها مسلكت الاضحية الغير المنذورة كان عين بحث الاذرعى وقد علت رده او مسلكت العقيقة الغير المنذورة لم يفد النذر شيئاً فالوجه ما ذكرته لانها تميزت عن الاضحية باجزاء المطبوخة وان شاركتها في وجوب التصديق بالبعض والنذر لا بدله من تأثير وهو لما يظهر في وجوب التصديق بالكل فان قلت لم اثر في هذا دون وجوب كونه نيتاً قلت لان هذا وصف تابع لا يترتب عليه كبير امر بخلاف التصديق بالكل فاكتفى به ثم رايت المسئلة في المجموع وعبارته وتعين الشاة اذا عينت للعقيقة كما ذكرنا في الاضحية سواء لافرق بينهما انتهت فأفاد أن التعيين هنا يحصل بالنذر والجعل ونحو

ونهاية (قوله ولكونها) أي العقيقة وقوله قد تفارقها أي الاضحية اه عش وكان الاولى للشارح أن يقول في كونها فداء عن النفس وتفارقها الخ (قوله الميمن) الاولى اليمنى كما في النهاية (قوله للقابلية الخ) متعلق بالاعطاء (قوله هذا) أي سن طبخها (قوله والاوجب التصديق الخ) وفاقا لظاهر النهاية عبارة ولو كانت أي العقيقة مندورة فالظاهر كما قاله الشيخ انه يسلك أي العقيقة المنذورة مسلكتها أي العقيقة أي فليجب التصديق بجميع لحمها نيتاً اه بزيادة تفسير الضائرات الثلاثة عن عش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال عش ظاهر في انه يجب التصديق ببعضها نيتاً بخلاف باقيها اه (قوله مطبوخة) أي ندبا أخذاً من السؤال والجواب الآتين في كلامه (قوله بلحمها الخ) أي بكلها كما يفيد قوله الاتي وبه يتايد الخ (قوله او مسلكت العقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مر وكذا جرى عليه المغني وأشار إلى منع قول الشارح لم يفد النذر بجعل وجه الشبه سن الطبخ عبارة (تنبيه) ظاهر كلامهم انه يسن طبخها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشي انه يجب التصديق بلحمها نيتاً هو ظاهر كما ترى انها كالاضحية المنذورة في وجوب التصديق بالجميع وكالعقيقة المسنونة في سن الطبخ فيوافق قول الشارح فالوجه الخ (قوله ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة (قوله عن الاضحية) أي المنذوبة (قوله لم اثر) أي النذر في هذا أي في وجوب التصديق بالكل (قوله لان هذا) أي كونه نيتاً (قوله وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كما ذكرنا الخ خبره وهو قوله سواء خبر مبتدأ محذوف أي هما متساويان والجملة تأكيد لما قبلها وقوله لافرق بينهما تأكيداً لذلك او خبر ثان للبتدأ المحذوف (قوله فافاد) الاولى التانيث (قوله ومنه) أي الجميع (قوله بل وأنه يجب كونه نيتاً) قد يقال أنه مستثنى علم استثناء باطلاقهم سن طبخ العقيقة كما علم استثناء وقت الاضحية باطلاقهم دخول وقت العقيقة بتمام انفصال المولود فالوجه ما ذكره او لا من وجوب التصديق بالجميع مطبوخاً كما اقتصر عش والبيهقي على حكايته عنه ولم يذكر اماماً اليه ثانياً هنا من وجوب التصديق بالجميع نيتاً (قوله وارسالها) إلى قوله وظاهر كلام النخ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر إلى ولا تحسب (قوله وارسالها) أي العقيقة مطبوخة اه معنى (قوله أفضل الخ) ولا بأس بنداوم اليها اه معنى (قوله لك) عبارة النهاية والمغني منك اه (قوله واليك) أي ينتهي فعلى اليك لا يتجاوزك إلى غيرك اه عش (قوله اللهم هذه عقيقة) يؤخذ منه انه لو قال في الاضحية المندوبة بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك هذه اضحيتي لا تصير بهذا واجبة وهو قريب فليراجع اه عش (قوله وان يطبخها بحلو الخ) ولا يكره طبخها بحامض مغني وعيرة قال السيد عمر وفي النهاية ويكره بالحامض اه وفي اصل الروضة ولو طبخ بحامض ففي كراهته وجهان أحدهما لا يكره اه فلعل لا ساقطة من النهاية اه (قول الماتن ولا يكسر عظم) أي يسن ذلك ما أمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله اه معنى (قوله ولكنه خلاف الاولى) والا قرب كما قاله الشيخ انه لو عوق عنه بسبع بدنة وتأتى قسمتها بغير كسر تعدى استحباب ترك الكسر بالجميع إذ ما من جزء الا والعقيقة فيه حصة نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله للختين اه عش (قول الماتن ويسمى فيه) ويبنى ان التسمية حق من له عليه الولاية من الاب وإن لم تحب عليه نفقة لفقره ثم الجد ويبنى ايضا ان تكون التسمية قبل العق كما قد يؤخذ من قوله

هذه عقيقة وأنه يجري هنا جميع احكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وأنه يجب كونه نيتاً وبه يتايد ما مر عن الزركشي وينتفى التنظير فيها وارسالها مع رقها على وجه التصديق للفقراء افضل من دعائهم اليها والافضل ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة لان الخبر البيهقي به وان يطبخها بحلو تفاؤلاً بحلاوة الولد (ولا يكسر عظام) تفاؤلاً بسلامة اعضاء المولود فان فعل لم يكره ولكنه خلاف الاولى (وإن تدخ يوم سابع ولا دته) فيحسب يومها كما مر في الختان مع الفرق بينهما ولا تحسب الليلة بل اليوم الذي يليها (و) ان (يسمى فيه) للخبر الصحيح بهما

وان مات قبله بل تسن تسمية سقط نفخت فيه الروح فان لم يعلم اذ كروا نثى سمي بما يصلح لها كهنود وطلحة ووردت اخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وحملها البخارى على من لم يرد العق يوم السابع وظاهر كلام أئمتنا نذها يومه وان لم يرد العق وكانهم رأوا ان اخباره اصح وفيه ما فيه ويسن تحسين الاسماء واحبها عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء (٣٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثم قال

الشافعي في تسمية ولده محمد اسميته باحب الاسماء الى وكان بعضهم اخذ منه قوله معنى خبر مسلم أحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن انها أحية مخصوصة لا مطلقة لانهم كانوا يسمون عبد الدار وعبد العز فكانه قيل لهم احب الاسماء المضافة للعبودية هذان لا مطلقا لان احبها اليه كذلك محمد وأحمد اذ لا يختار لنيه صلى الله عليه وسلم الا الافضل اه وهو تاويل بعيد يخالف لما درجوا عليه وما علل به لا ينتج له ما قاله لان من أسماه صلى الله عليه وسلم عبد الله كافي سورة الجن ولان المفضل فذي ثور لحكمة هي هنا الاشارة الى حيازته لمقام الحد وموافقته للمحمود من اسمائه تعالى كما مروى بذلك انه سمي ولده ابراهيم صلى الله عليه وسلم دون واحد من تلك الاربعة لاحياء اسم ابيه ابراهيم ولا حجة له في كلام الشافعي لان عدوله عن الافضل لسكتة لا تقتضي ان ما عدل اليه هو الافضل مطلقا ومعنى كونه احب الاسماء اليه اي بعد ذينك فنامله

السابق ويقول عند ذبحها بسم الله الخ اه عش (قوله وإن مات قبله) ظاهره انه يسمى في السابع وان مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل انه غاية في اصل التسمية لا بقيد كونها في السابع فليراجع اه رشيدى عبارة المغنى ولو مات قبل التسمية استحب تسميته بل يسن تسمية السقط اه وهذا الصنيع كالصريح فيما ذكره آخره (قوله ووردت الخ) عبارة المغنى ولا باس بتسميته قبله وذكر المصنف في اذكاره ان السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل منهما باخبار صحيحة وحمل البخارى اخبار يوم الولادة على من لم يرد العق واخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم اره لغيره اه (قوله وحملها البخارى الخ) هذا الحمل حسن كما قاله بعض المتأخرين سمى اه بجبري (قوله وكانهم) اي ائمتنا (قوله ان اخباره) أي نذها يوم السابع (قوله ويسن) الى قوله ومن ثم قال في النهاية والمغنى (قوله ويسن تحسين الاسماء) لخبر انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم واسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم اه معنى (قوله ثم عبد الرحمن) كذا في النهاية ثم وعبر المغنى بالواو (قوله اسم نبي او ملك) ويسوطه خلافا لما لك اه معنى (قوله بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ) وفي كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس انه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي مسند الحارث بن ابي سلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم احدهم بمحمد فقد جهل قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم في ذلك اثر اه معنى (قوله في تسميته الخ) أي سبها (قوله وكان) بشد النون (قوله منه) أي قول الشافعي المذكور (قوله ومعنى) خبر الخ مقول البعض (قوله المضافة) اي المنسوبة (قوله لا مطلقا) اي لا مطلق الاسماء مضافة الى العبودية ام لا (قوله اليه) اي الله تعالى وقوله كذلك اي اجنية مطلقة (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله لما درجوا اليه) اي من ان عبد الله وعبد الرحمن احب الاسماء مطلقا (قوله وما علل به) أي قوله لان احبها اليه الخ (قوله لان من أسماه) رد لقول البعض لان احبها الخ وقوله ولان المفضل الخ رد لقوله لا يختار الخ (قوله ويؤيد ذلك) اي التعليل الثاني (قوله من تلك الاربعة) أي عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحد ولا حجة اي للبعض (قوله ومعنى كونه) اي محمد مبتدأ خبره قوله اي بعد الخ وكان الاولى التفرغ (قوله اليه) اي الشافعي (قوله اي بعد ذينك) اي عبد الله وعبد الرحمن (قوله فتامله) ويظهر ان كلام الشافعي المذكور على ظاهره من الاطلاق ومنشؤه كمال محبته له صلى الله عليه وسلم (قوله بمن اعتمده) أي قول البعض (قوله ويكره) الى قوله قال الاذرعي في النهاية الا ما سانه عليه وإلى قوله اه في المغنى الا ما سانه عليه (قوله ويكره قبيح) اي من الاسماء ويسن ان تغير الاسماء القبيحة وما يتطير بنفيه مغنى وروض مع شرحه (قوله ويحرم ملك الملوك) وشاهان شاة ومعناه ملك الاملاك مغنى وزياى والاولى ملك الملوك (قوله عبد النبي) خلافا للنهية والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول وكذا عبد الكعبة او النار الخ ومثله عبد النبي اي او عبد الرسول على ما قاله الاكثر ونوالوجه جوازه اي مع الكراهة لاسيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم اه بزيادة تفسير في موضعين من عش (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل (قوله لا يهاه) اي نحوهما (قوله لا يهاه المحذور) اي التشريك اه عش (قوله وحرمة قول بعض العامة الخ) اي وان لم يقصد ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة الخ في شرح الروض قال في المجموع والتسمية بست الناس او العلماء

ولا تغتر بمن اعتمده غير مبال لخالقته لصريح كلامهم ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة وما يتطير بنفيه كيسار ونافع وبركة ومبارك ويحرم ملك الملوك لان ذلك ليس لغير الله تعالى وكذا عبد النبي او الكعبة او الدار أو على او الحسين لا يهاه التشريك ومنه يؤخذ حرمة التسمية بحار الله ورفيق الله ونحوهما لا يهاه المحذور أيضا وحرمة قول بعض العامة اذا حمل ثقلا الحملة على الله قال الاذرعي نقلنا

عن بعض الاصحاب ومثله قاضى القضاة وانطاع منه حاكم الحكم اه وما ذكره عن بعض الاصحاب يردده تجويز القاضى ابي الطيب الاول واستدل له بتجويزهم الثانى لكن فيه (٣٧٤) نظر بالنسبة الاول بل الذى عليه الماوردى وغيره تحريمه وزعم القاضى ان المراد ملك

المعنى المستحب على الله تعالى لايامه اياه اه عش (قوله عن بعض الاصحاب) عبارة المغنى عن القاضى ابي الطيب اه وهى مخالفة لما يأتى فى الشرح فايراجع (قوله ومثله) اى ملك الملوك فى الحرمة (قوله وانطاع الخ) هذا من جملة المنة قول (قوله منة) اى من ملك الملوك (قوله الاول) اى ملك الملوك اه سيد عمر (قوله واستدل له الخ) هذا هو عطف الرد (قوله الثانى) اى قاضى القضاة (قوله فيه نظر) اى فى الرد او فيما اختاره القاضى (قوله واما الثانى) اى قاضى القضاة سيد عمر (قوله لعله يحتل الخ) المعتمد الكرامة زياى اه بجيرى (قوله عليه) اى جواز الثانى (قوله اقرب) وفى البجيرى عن الزياى اعتماد انه كملك الاملاك حرام وكذا اقر المغنى الاذرى فى حرمة كل من قاضى القضاة وحاكم الحكم كامر (قوله تسمى به) اى بملك الملوك (قوله فاستفتى) اى الوزير عنه اى الماوردى (قوله ثم هجره) اى الماوردى الوزير فسال اى الوزير عنه اى الماوردى وزاد اى الوزير فى تقريره اى الماوردى وقال اى الوزير لو كان اى الماوردى يحاى اى بيل (قوله وقال الحلبي) الى قوله اه فى المغنى (قوله وفى حديث) بالتونين خبر مقدم لقوله لا تقولوا الخ مراد به لفظه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله اه سم (قوله ووجهه) اى وجه الحلبي ذلك الحديث وقوله بانه اى الشخص المعالج للمريض وقوله والطيب العالم الخ مبتدا وخبر عبارة المغنى وانماسمى الرفيق لانه يرفق بالعليل واما الطيب فهو العالم الخ وليس هذه الا لله تعالى اه (قوله لتجويزهم التسمية الخ) ففى تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى اهل التوحيد من النار واول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي حتى اذا لم يبق من وافق اسمه اسم نبي قال انتم المسلمون وانا السلام وانتم المؤمنون وانا المؤمن فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين اه معنى (قوله فان سلمت) اى كراهة الطيب (قوله ولا باس) الى قوله وان الحرمة فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله ومن ثم الى ويكره وقوله ولا يعرف الى ويحرم (قوله باللقب الحسن) ويحرم تلقب الشخص بما يكره وان كان فيه كالا عوروا الاعمش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يعرفه الا به اه معنى (قوله حتى سموا) اى لقبوا اه معنى (قوله بفلان الدين) اى كضياء الدين وعلاء الدين فيكره اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل قبح ذلك التلقب (قوله انها) اى تسمية السفلة وتلقبهم بنحو يحى الدين من الالقاب العلمية (قوله نحو ست الناس الخ) بل ينبغى الكراهة بنحو عروب وناس وقضاة وعلما بدون ست اه عش (قوله لانه من اقبح الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحق بى اه عش (قوله ولا يعرف الست الخ) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى والحن والصواب سيدتى انتهى اه سم (قوله ومرادهم) اى العوالم اه معنى (قوله ويحرم التسكنى باني القاسم الخ) ويسن ان يكنى اهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر قال فى الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية للتكرمة وليسوا من اهلها بل امرنا بالاغلاظ عليهم الا خوف فتنة من ذكره باسمه او تعريف ويسن ان يكنى من له اولاد با كبار اولاده اى لو انثى ولا باس بتسكنية الصغير اى ولو انثى ويسن لولد الشخص وتليذه وغلماه ان لا يسميه باسمه اى ولو فى المكتوب والادب ان لا يكنى الشخص نفسه فى كتاب او غيره الا ان كان لا يعرف بغيرها او كانت اشهر من الاسم معنى ونهاية (قوله مطلقا) اى سواء كان اسمه محمدا لا اه عش اى وسواء كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده (قوله ان الحرمة الخ) بيان لما ينبغى (قوله كله) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله وفيه الى ونحوه اشد كراهة وقد منعه العلماء بملك الملوك وشاهان شاه اه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله (قوله ولا تعرف الست الا فى العدد) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى

ملوك الارض بعيد لان اللفظ صريح فى خلافه واما الثانى فله محتمل ومن ثم اطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بان هذا اشهر فى المخلوقين فقط بخلاف الاول وحاكم الحكم يردد النظر فيه والحاقه بقاضى القضاة فيها ذكرناه اقرب ولا نسلم ان افطعته ان سلمت تقتضى تحريمه لانه مع ذلك محتمل لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردى اقرب الناس عنده فاستفتى عنه فافق بحرمته ثم هجره فسال عنه وزاد فى تقريره وقال لو كان يحاى احد الجبابرة وقال الحلبي قال الحاكم وفى حديث لا تقولوا الطيب وقولوا الرفيق فانما الطيب الله ووجهه بانه رفيق بالعليل والطيب العالم بحقيقة الداء والدواء والقادر على الشفاء اه والوجه حله الا ان صح الحديث الذى ذكره بل مع صحته لا يبعد ان النهى للتزنية لتجويزهم التسمية والوصف بغير لفظ الله والرحمن بل ظاهر هذا عدم الكراهة ايضا فان سلمت اطردت فى كل ما شبهه الطيب فى انه لا يتبادر منه

الا الله وحده ولا باس باللقب الحسن الا ما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الدين ومن ثم قيل انها الغصة التى لا تساغ ويكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو العرب أو القضاة أو العلماء لانه من اقبح الكذب ولا تعرف الست الا فى العدد ومرادهم صيده ويحرم التسكنى باني القاسم مطلقا كامر فى الخطبة بما فيه مما ينبغى مجيئه هنا وان الحرمة خاصة بالواضع أولا (و) ان (يخلق رأسه)

ويكره وقوله وبحث الحرمة إلى ويكره وقوله واستدل إلى ويسن (قوله كله) ولا يكتفى حلق بعض الرأس ولا تقصير الشعر ولو لم يكن برأسته شعر ففي استحباب امرار موسى عليه احتمال اه معنى (قوله فيه) اى اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطب (قوله تلطixه) اى الرأس اه ع ش (قوله وكان القياس الخ) عبارة النهاية ولا عالم يحرم لروايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة المغنى وإتمام يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فاهر قوا عليه دما واميطوا عنه الاذى بل قال الحسن وقتادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به) اى بطلب التلطix (قوله صحيحة) فكيف كره اه سم (قوله كما قاله) اى ضعفها وقوله غيره اى غير المجموع وقوله قال بها الخ صفة رواية والضمير المجرور عائد اليها (قوله وبحث الحرمة مخالف) مبتدا وخبر (قوله للنقول) اى من عدم الحرمة المار في قوله ويكره تاطixه الخ (قوله عليه) اى ذلك البحث وقوله لولم تظهر له اى للنقول وقوله وقد ظهرت اى العلة وهى الرواية المتقدمة (قوله ويكره القزع) ومنه الشوشة اه ع ش (قوله خلافا لالخ) عبارة المغنى وهو حاق بهض الرأس طلقا وقيل حاقه مواضع متفرقة واما حاق جميع الرأس فلا باس به لمن اراد التنظيف ولا يتركه ان اراد ان يدهنه ويرجله واما المرأة فيكره لها حلق رأسها لالضرورة اه (قوله بالخلق) هو بالفتح ضرب من الطيب اه ع ش (قوله فيه) اى تقديم الذم على الحلق (قوله للخبر) إلى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم كان) اى الذهب افضل والخبر محمول على انها كانت هى المتيسرة لاذلك (تنبيه) من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له كما قال الزركشى ان يفعله هو به بعد بلوغه ان كان شعر الولادة باقيا والاتصدق بزنته يوم الحاق فان لم يعلم احتياط واخرج الاكثر اه معنى عبارة النهاية ومن ثم كان افضل فاو فى كلامه للتنويع للتخير لان القاعدة متى بدىء بالاغظ قبل او كانت للتنويع او بالاسهل فللتخير اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله والحلق بها الخ (قوله وذكر) اى ابن عباس منها اى السبعة وقوله ويتصدق الخ مفعول ذكر (قوله فرع ذكروا الخ) (خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غبا بكسر الغين اى وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان يكتحل وترا لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الظفر وينتف الابط ويجوز حلق الابط وتنف العانة ويكون اتيا باصل السنة قال المصنف فى تهذيبه والسنة فى الرجل حلق العانة وفى المرأة تنفها والخنى مثلها كما يحبه شيخنا والعانة الشعر النابت حول الفرج والوبران يقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيانا ظاهرا ولا يخفيه من اصله ويكره تاخير هذه المذكورات عن الحاجة وتاخيرها إلى بعد الاربعين اشد كراهة وان يغسل البراجم ولو فى غير الوضوء وهى عقد الاصابع ومفاصلها وان يغسل معاطف الاذن وصماخيا فيزيل ما فيه من الوسخ بالمسح وان يغسل داخل الانف تيامنا فى كل المذكورات وان يخفض الشعر الشائب بالخرقة والصفرة وهو بالسواد حرام الا لمجاهدى الكفار فلا باس وخضاب اليدن والرجلين بالخناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها طلقا والخنى فى ذلك كالرجل احتياطا ويسن فرق شعر الرأس وتشيطه بماء او دهن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اثار اللرودة وتنف الشيب واستعجال الشيب بالكبريت او غيره طلبا للشيخوخة وتنف جانبي العنقة وتشعبها اظهارا للزهد وتصفيفها طاقة فوق طاقة للترن او التصنع والنظر فى سوادها وياضها إعجابا وافتخارا والزيادة فى الغذارين من الصدغ والنقص منهما ولا باس بترك سباليه وهما اطراف الشارب معنى ونهاية قال ع ش قوله ان يدهن اى يدهن الشعر الذى جرت العادة بتزيينه بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة اى متوالية وقوله وهو بالسواد حرام اى للرجل والمرأة كما شمله اطلاقه وقوله الا للمجاهدى اى بالنسبة للرجل فقط وقوله حرام اى ولو بعد الموت وقوله ويسن فرق الخ اى عند الحاجة اليه وقوله وتنف جانبي العنقة ومنه ازالة ذلك بنحو المقص اه وقوله اى يدهن الشعر الخ فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله اى بالنسبة

أولحن والصواب سيدق اه (قوله لولا رواية صحيحة) فكيف كره

الاولى المذكور (فرع) ذكرنا هنا فى اللحية

ونحوها خصا لا مكرهه منها انتفها وحلقها وكذا الحاجبان ولا ينافيه قول الحلبي لا يحل ذلك لامكان حمله على ان المراد في الحل المستوى الطرفين والنص على ما يوافقه ان كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك او يحرم كان خلاف المعتمد وصح عند ابن حبان كان صلى الله عليه وسلم يأخذ من طول لحيته وعرضها وكانه مستند ابن عمر رضى الله عنهما في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوفير اللحية اى بعدم اخذ شيء منها وهذا مقدم لانه اصح على انه يمكن حمل الاول على انه لبيان ان الامر بالتوفير للتدب وهذا اقرب من حمله على ما اذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود لان ظاهر (٣٧٦) كلام ائمتنا كراهة الاخذ منها مطلقا وادعاء انه حينئذ يشوه الخلقة ممنوع وإنما المشوه تركه تعهدا بالغسل

والدهن وبحث الاذرعى كراهة خلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح (و) يسن ان يؤذن في أذنه اليمنى ثم يقام في اليسرى (حين يولد) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم اذن في أذن الحسين حين ولد وحكته ان الشيطان ينخسه حيثئذ يشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما وروى ابن السني خبر من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره ام الصبيان وهي التابعة من الجن وقيل مرض يلحقهم في الصغر ويسن ان يقرأ في اذنه اليمنى فيما يظهر واني اعنيها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ويزيد في الذكر التسمية وورد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود الاخلاص فيسن ذلك أيضا (و) ان (يحكنك بتمر) بأن يمضغه ويدلك به حنكه ويفتحه حتى يصل

للرجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردى في حاشيته قوله ويحرم تسويد الشيب ولو للمرأة الخ كذا في الاسنى عن المجموع لكن قال الشهاب الرملى في شرح الزبيدي يجوز للمرأة ذلك باذن زوجها او سيدها لان له غرضا في تزويجها به وقد اذن لها فيه اه ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح السابق قبيل الوضوء اه (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) اى قوله منها انتفها وحلقها (قوله والنص الخ) مبتدأ وجملة ان كان الخ خبره (قوله على ما يوافقه) اى قول الحلبي (قوله على ذلك) اى نفي الحل الخ (قوله او يحرم كان خلاف المعتمد الخ) قال في شرح العباب (فائدة) قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله تعالى عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي في شعب الايمان واستاذ القفال الشافعى في محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كما يفعله القلندرية اه سم (قوله اى بعدم اخذ شيء الخ) ويحتمل ان المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حمل الاول) هذا يتوقف على تأخره عن الامر بالتوفير (قوله وهذا اقرب من حمل الخ) فيه تأمل (قول المتن وأن يؤذن) اى ولو من امرأة لان هذا ليس من الاذان الذى هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الدلالة للتبرك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان كان المولود كافرا او هو قريب اه ع ش بخذف (قوله اليمنى) الى قوله لم تمسه النار في المغنى لا قوله للخبر الى وحكته وقوله وقيل الى ويسن والى قوله وفي ذكرهم في النهاية الى قوله كذا قاله الى نعم وقوله خلافا للبقينى (قوله ينخسه) من باب نصر قاموس (قوله حينئذ) اى حين تولده (قوله واني الخ) عبارة اصل الروضة وتبعه المغنى والنهاية اى بغير واو اه سيد عمر (قوله ويزيد الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وان كان الولد ذكر اعلى سبيل التلاوة والتبرك بلفظ الاية بتاويل ارادة النسمة اه (قوله النسمة) هي محركة الانسان اه قاموس (قوله في اذن مولود) اى اذنه اليمنى معنى وعش (قوله ثم) اى في فطر الصائم (قوله هنا) اى في تحنيك المولود (قوله ما ذكر) اى من كون الخلو عقب التمر (قوله استدراك) اى نسبة ترك الاولى وعدم عليه (قوله نعم قياس ذاك ان الرطب) عبارة النهاية والوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم اه وظاهر عبارة المغنى وهي وفي معنى التمر الرطب اه عدم افضلية الرطب من التمر (قوله والاشي) الى قوله وفي ذكرهم في المغنى لا قوله اى الى يبارك (قوله خلافا للبقينى) اى حيث خصه بالذكر اه معنى (قوله من اهل الصلاح) فان لم يكن رجل فامرأة صالحة اه معنى (قوله ويسن تهنية الوالد الخ) اى سواء كان الولد ذكرا او انثى اه عش (قوله يبارك الله لك الخ) ويحصل اصل السنة بالدعاء بغير ذلك للوالد او الولد اه عش (قوله وشكرت الواهب) اى جعلك شاكر اه (قوله وبلغ) اى الموهوب (قوله ورزقت) ببناء المفعول (قوله وفي ذكرهم)

(قوله او يحرم كان خلاف المعتمد) في شرح العباب قاعدة قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي

بعضه لجوفه للخبر الصحيح فيه فان فقد تمر فحلو لم تمسه النار نظير فطر الصائم كذا قاله الشارح اى وهو انما يتأتى على قول الرويانى ان الخلو مقدم على الماء لكنه ضعيف ثم ومع ذلك الاوجه هنا ما ذكره ويفرق بان الشارع جعل بعد التمر ثم الماء فادخال واسطة بينهما فيه استدراك على النص به انما يريد بعد التمر شيء فالحقنا به ما في معناه نعم قياس ذاك أن الرطب هنا أفضل من التمر كونه والاشي كاذب كرهنا على الاوجه خلافا للبقينى وينبغي ان يكون المخزن من اهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة ريقه لجوفه ويسن تهنية الوالد اخذ امام في التهنية عند الولادة يبارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا وفي ذكرهم الواهب نظرا لان يكون صحيح به حديث ولم نره ثم رايته في المجموع

قال قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن رضى الله عنه انه علم انسانا التهئة فقال قل بارك الله لك الخ اه فاطباق الاصحاب على سن ذلك مصرح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجهه لا البصري لان الظاهر ان هذا لا يقال من قبل الراى فهو حجة من الصحابي لا التابعي وحيث اوضح منه جواز استعمال الواهب وانه من الاسماء التوقيفية ولم يستحضر (٣٧٧) بعضهم ذلك فانكره يادىء رايه واما قول

الاذرعى الظاهر انه البصري فيرد بانه يلزم عليه تحطئة الاصحاب كلهم لان ما يجيء عن التابعي لا تثبت به سنة وينبغي امتداد زمنها ثلاثا بعد العلم كالتعزية ايضا (خاتمة) المعتمد من مذهبنا الموافق للحديث الصحيحة كما يثبت في المجموع وادعاء نسخها لم يثبت ما يدل له وان سلم ان اكثر العلماء عليه ان العتيرة بفتح المهمة وكسر الفوقية وهى ما يذبح في العشر الاول من رجب والفرع بفتح الفاء والراء وبالعين المهمة وهى اول تاج البهيمة يذبح رجاء بركتها وكثرة نسلها مندوبتان لان القصد بهما ليس الا التقرب الى الله بالتصدق بلحماهما على المحتاجين فلا تثبت لهما احكام الاضحية كما هو ظاهر (كتاب) بيان ما يحل ويحرم من (الاطعمة) ومعرفة ما من اكد مهمات الدين لما في تناول الحرام من الوعيد الشديد المشار الى بعضه بقوله صلى الله عليه وسلم اى لحم نبت من حرام النار اولى به والاصل فيها قوله تعالى ويحل لهم

اى الاصحاب (قوله) قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ هذه العبارة ليست صريحة فى ان مستندهم فى سن ذلك مجرد بجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجهه ما سم وقد يقال اطباقهم عليها كالصرية فى ذلك (قوله) فقال الخ من عطف الفصل على المجمل (قوله) ان هذا اى القول باستحباب التهئة بما ذكر (قوله) فهو حجة اى فى حكم المرفوع فى الاحتجاج به (قوله) وحيث اى حين حجية قول الصحابي فيما ليس للراى فيه مجال (قوله) اوضح منه اى ما جاء عن الحسن رضى الله تعالى عنه (قوله) ذلك اى قوله فاطباق الاصحاب الخ ويحتمل ان الاشارة الى ما ذكره عن المجموع (قوله) وينبغي الى قوله لان القصد فى المعنى لا قوله خاتمة الى ان العتيرة (قوله) امتداد زمنها اى التهئة (قوله) بعد العلم اى او القدوم من السفر اه نهاية (قوله) وان سلم الخ غاية (قوله) عليه اى النسخ (قوله) ان العتيرة الخ قال ابن سراقه اكد الدماء المسنونة الهدايا ثم الصحايا ثم العقيقة ثم العتيرة ثم الفرع اه معنى (قوله) وهى ما يذبح الخ ويسمونه الرجبية ايضا اه معنى

(كتاب الاطعمة)

(قوله) بيان الى قوله قيل النسب فى النهاية لا قوله ومن نظر الى المتن وقوله والفاء الى المتن وقوله جرى الى وقيل وما سانه عليه وكذا فى المعنى لا قوله او حى الى المتن وقوله ولا يتنجس به الدهن وقوله ولو حيا (قوله) بيان ما يحل الخ اى وما يتبع ذلك كاطعام المضطر اه عش (قوله) ويحرم الاول وما يحرم كفى المعنى (قوله) ومعرفة ما اى ما يحل وما يحرم اه عش (قوله) المشار الى بعضه بقوله الخ عبارة المعنى والنهاية فقد ورد فى الخبر اى لحم الخ وهى اولى واخصر (قوله) الى بعضه اى بعض افراد الوعيد (قوله) او حى مقابلته لما قبله تفيد ان ليس عيشه عيش مذبوح اه سم عبارة عش قوله او حى عطف على مذبوح وعليه فالمراد او حى حياة مستقرة ولا فاحر كته حركة مذبوح يصدق عليه انه حى (فرع استطراى) وقع السؤال عن بشر تغير ماؤها ثم فتشت فوجد فيها سمكة ميتة فاحل التغير عليها فهل الماء طاهر او متنجس والجواب ان الظاهر بل المتعين الطهارة لان ميتة السمك طاهرة والتغير بالطاهر لا يتنجس ثم ان لم ينفصل منها اجزاء تخالط الماء وتغيره فهو طهور ولا فغير طهور ان كثر التغير بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه اه (قوله) لكنه لا يدوم) سياق يحترزه فى قوله دائما عقب قول المصنف وما يعيش اه رشدى (قوله) بسبب اى ظاهر كصدمة حجر او ضربة صياد او انحصار ماء اه معنى (قوله) وصح خبره الطهور ماؤه الخ عبارة المعنى واليه اى التفسير المذكور يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور الخ (قوله) ومر اى فى اوائل باب الصيد (قوله) حرم اى تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته اه عش (قوله) وانه يحل الخ اى ومرايه الخ (قوله) وانه يحل اكل الصغير) وكذا الكبير ان لم يضرا ما فى الكبير وشبهه قال ثم فقتضى تقييدهم حل ذلك بالصغير حرته وقره سم على المنهج وينبغي ان المراد بالصغير ما يصدق عليه

فى شعب اليمان وأستاذة القفال الشاشى فى محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقة واحدة لغير غلة بها كما فعله القلندرية (قوله) قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ هذه العبارة ليست صريحة فى أن مستندهم فى سن ذلك مجرد بجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجهه ما

(كتاب الاطعمة)

(قوله) او حى الخ مقابلته لما قبله تفيد انه ليس عيشه عيش مذبوح فكيف يشكل حيث اطلاق قولهم لئنا

(٤٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حيوان البحر) أى ما يعيش فيه بان يكون عيشه خارجه عيش مذبوح او حى لكنه لا يدوم (السمك منه حلال كيف مات) بسبب او غيره طافيا اوراسبا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطامه اى مصيده ومطومه وفسر طعامه جمهور الصحابة والتابعين بما طاف على وجه الماء وصح خبره الطهور ماؤه الحل ميتته ومرايه صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر وكان طافيا نعم ان انتفخ الطافي واضر حرم وانه يحل اكل الصغير ويتساح بما فى جوفه

ولا يتنجس به الدهن وأنه يحل شيه وقايه وابعه ولو حيا (وكذا) يحل كيف مات (غيره في الاصح) بما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافي
تصحیح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكا (٣٧٨) ومنه القرش ودوالحم بفتح اللام والمجمعة ولا تظفر الى تقويه بناه ومن اظفر لذلك

في تحريم التمساح فقد
تساهل وإنما العلة الصحيحة
عيشه في البر (وقيل لا) يحل
غير السمك لتخصيص الحل
به في خبرا حل لنا ميتتان
السمك والجراد ويردهما
تقرر ان كل ما فيه يسمى
سمكا (وقيل ان اكل مثله في
البر) كالقبر (حل والا)
يؤكل مثله فيه (فلا) يحل
(كالكلب وحمار) لتناول
الاسم له ايضا (وما يعيش)
دائما (في روبرو بحر كضفدع)
بكسر ثم كسروا وفتح وفتح
ثم كسروا بضم ثم بفتح والفاء
ساكنة في الكل (وسرطان)
ويسمى عقرب الماء وتمساح
ونسناس (وحية) وسائر
ذوات السموم وساحفأة
والترسة وهي اللجاة بالجمع
جری بعضهم على انها
كالساحفأة وبعضهم على
حلمها لانها لا يدوم عيشها في
البر وجرى عليه في المجموع
في موضع لكن الاصح
الحرمة وقيل اللجاة هي
الساحفأة (حرام) لاستخبائه
وضرره مع صحة النهي عن
قتل الضفدع اللازم منه
حرمة وجريه على هذا في
الروضة واصلها ايضا
لكن تعقبه في المجموع
فقال الصحيح المعتمد ان

عرفاً أنه صغير فيدخل فيه كبار البسارية المعروفة بصرو وإن كان قدر أصبعين مثلاً اه عش (قوله) ولا
يتنجس به الدهن (ليس هذا من جملة ما مر (قوله) ولا يتنجس به الدهن) أي فهو أي الدهن باق على طهارته
وليس ينجس معفو عنه اه عش (قوله) وأنه يحل شيه الخ) وأنه لو وجد سمكة في جوف أخرى حل أكلها الا
ان تكون قد تغيرت فيحرم لانها صارت كالقئ مغنى ونهاية (قوله) شيه الخ) أي صغير السمك من غير ان
يشق جوفه اه مغنى (قوله) ولو حيا) يشمل الحياة المستقرة على ما مر وفيه ما فيه اه رشیدی عبارة عش
قال صاحب العباب بحر مقل الجراد وصرح في اصل الروضة بجواز ذلك قياساً على السمك انتهى والا قرب
عدم الجواز لان حياته مستقرة بخلاف السمك فان عيشه عيش مذبح فالتحق بالميت اه ورجح
الشارح في باب الصيد جواز قلى الجراد وعقبه سم هناك بما يوافق ما قاله صاحب العباب راجعه (قوله) ما
ليس الخ) كخنزير الماء وكلبه ولا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان لا يعيش إلا في الماء مغنى (قوله) بما ليس
على صورة السمك المشهور) لعل المراد ما لم يشتهر باسم السمك وان كان على صورته حتى يتأق قوله ومنه
القرش والافه على صورة السمك كما هو ظاهر اه رشیدی (قوله) ومنه) أي الغير (قوله) القرش
بكسر فسكون قاموس ومغنى (قوله) غير السمك) أي المشهور اه سم (قوله) ويرده) أي تعليل
القول بما ذكر (قوله) كالقبر) أي ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستمرة اه عش (قول
المتن حل) أي أكله ميتاً اه مغنى (قوله) لتناول الاسم له الخ) فاجرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه ما لا نظير
له في البر يحل اما اذا ذبح ما اكل شبهه في البر فانه يحل جزماً ولو كان يعيش في البر والبحر لانه حينئذ
كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبحاً فحل الخلاف اذا اكل ميتاً مغنى وسم وعش (قوله) دائماً)
اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم اه سم (قوله) ونسناس) بفتح النون مصباح وضبطه في
شرح الروض اي والمغنى بكسر النون اه عش (قول المتن وحية) ويطلق على الذكرو الانثى ودخلت التاء
للوحدة لانه واحد من جنسه كدجاجة (تنبيه) قد يفهم كلامه ان الحية التي لا تعيش الا في الماء حلال
لكن صرح الماوردی بتحریمها وغيرها من ذوات السموم البحرية اه مغنى عبارة الرشیدی قوله
حية اي من حيات الماء كما صرح به غيره اه (قوله) وسائر ذوات السموم) كعقرب اه مغنى (قوله) وساحفأة)
بضم السين وفتح اللام وبمهمة ساكنة مغنى ورشیدی (قوله) والترسة) مبتدأ خبره قوله جرى الخ (قوله)
وهي اللجاة الخ) عبارة النهاية قيل هي السحفاة وقيل اللجاة هي السحفاة اه (قوله) على انها كالسحفاة)
اي في الحرمة او في الخلاف واصحح الحرمة (قوله) لكن الاصح الحرمة) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله)
لاستخبائه وضرره) عبارة المغنى للسمية في الحية والعقرب والاستخباء في غيرهما اه (قوله) عن قتل
الضفدع) اي صغير كان او كبير اه عش (قوله) وجريه على هذا) الاشارة لما في المتن اه رشیدی (قوله) في
الروضة واصلها الخ) اعتمده النهاية عبارة كذا في الروضة كاصلها وهو المعتقد وان قال في المجموع ان
الصحيح المعتمد الخ واعتمد المغنى ما في المجموع كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله) ايضاً) لا موقع له هنا (قوله)
ان جميع ما في البحر الخ) اي وان كان يعيش في البر ايضاً (قوله) محمول على ما في غير البحر) اي فالحية والنسناس
والساحفأة البحرية حلال وعلى ان السحفاة هي الترسة الذي قدمه تكون الترسة المعروفة الآن حلالاً
على ما في المجموع وان كانت تعيش في البر فاحفظه فانه دقيق اه عش (قوله) قيل النسناس) الى
قوله قيل زاد المغنى قبله وهو اي النسناس على خلفة الناس قاله القاضي ابو الطيب وغيره اه (قوله) يقفز)

حل شيه وقليه لان عيشه بعد خروجه من الماء عيش المذبح (قوله) وقيل لا يحل غير السمك) اي المشهور
(قوله) دائماً) اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم (قوله) لكن تعقبه في المجموع فقال الصحيح المعتمد ان
جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم الخ) قال في شرح العباب قال الدميري ويحرم الارنب

جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم وما ذكره الاصحاب او بعضهم من تحريم السحفاة والحية والنسناس محمول على من
ما في غير البحر اه قيل النسناس يوجب جرحاً اثر الصين يثب على رجل واحدة وله عين واحدة يتكلم ويقتل الانسان ان ظفره يقفز كقفز الطير

قليل يرد عليه نحو بيط وأوزفاته يعيش فيهما وهو حلال اه ويرد بمنع عيشه تحت الماء دائما الذي الكلام فيه قال الزركشي ولم يتعرضوا
للدنيلس وقد سمت به البلوى في بلاد مصر كما سمت البلوى في الشام بالدر اطين وعن ابن عدلان أنه أفتى بالحل لا كل نظيره في البر وهو الفسق
وهذا عجيب أي من شئين اعتبار المثل في البر وهو ضعيف وعدم فهمه إذ المراد عليه ما أكل (٣٧٩) مثله من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

عبد السلام انه كان يفتي
بتحريمه وهو الظاهر لانه
اصل السرطان لتولده منه
كما نقل عن اهل المعرفة
بالحيوان اه واعتمد
الدميري الحل ونازع في
صحته ما نقل عن ابن
عبد السلام ونقل ان اهل
عصر ابن عدلان وافقوه
(وحيوان البريجل منه
الانعام) اجماعا وهي
الابل والبقر والغنم
(والخيل) العربية وغيرها
لصحة الاخبار بحملها
وخبر النهي عن لحومها
منكر وبفرض صحته هو
منسوخ باحلالها يوم خيبر
ولا دلالة في تركبوها
وزينة على ان الآية مكية
اتفاقا والحر لم تحرم
إلا يوم خيبر فدل على
أنه صلى الله عليه وسلم
لم يفهم من الآية تحريم
الحر فكذا الخيل والمراد
في جميع ما مروياتي الذكر
والانثى (وبقرة وحش
وحماره) وان تانسأ لطبيهما
واكله صلى الله عليه وسلم
من الثاني وامره بالاكل
منه رواه الشيخان وقيس
به الاول (وظي) اجماعا
(وضع) بضم بانه أفصح
من اسكانها لصحة الخبر

من الباب الثاني أي يشباه قاموس (قوله يرد عليه) أي المتن (قوله وهو حلال) الواو حالية والضمير
لنحو بيط (قوله) وقد سمت البلوى به) أي بأكله (قوله انه أفتى بالحل) أي حل الدنيلس وهذا هو
الظاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه اه مغنى (قوله عليه) أي الضعيف (قوله ما أكل مثله من
الحيوان الخ) ما المانع ان يكون للناحيوان يسمى بالفتق كما هو المتبادر من كلام ابن عدلان اه سيد عمر
وفي دعوى التبادر وقفة (قوله وهو الظاهر) خلافا للمغنى كما مر آتفا وللنهاية كما يأتي آتفا (قوله لانه
أصل السرطان الخ) عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أي في كلام نفسه عن ابن المطرف في السرطان
انه متولد من الدنيلس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمه السرطان
فليتأمل وجه ذلك اللهم إلا أن يقال ما ذكره ابن مطرف ممنوع وفي تصريحهم بحل الدنيلس وحرمة
السرطان دليل على ان كلامهما اصل مستقل وليس احدهما متولدا من الآخر اه عرش (قوله) واعتمد
الدميري الخ) عبارة النهاية واما لدنيلس قائمته مدله كما جرى عليه الدميري وافتى به ابن عدلان وأئمة
عصره وأفتى به الوالدر رحمه الله تعالى اه (قوله في صحة ما نقل الخ) أي صحة نقله (قوله ونقل) أي الدميري
(قوله اجماعا) إلى قول المتن والاصح في النهاية إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله حقه إلى امره
وقوله وهو السنجاب إلى وزعم وقوله وكذا أهلية إلى وكذا (قوله وهي الابل) إلى قول المتن والاصح
في المغنى إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله وام حيين إلى المتن وقوله اعجمي معرب وقوله وزعم إلى المتن
وقوله وشق وقوله وقال جمع إلى المتن وقوله كربه الريح وقوله قيل إلى وقيد الغراب (قوله وغيرها) أي
غير العربية (قوله بحملها) أي الخيل (قوله ولا دلالة) عبارة المغنى والاستدلال على التحريم بقوله تعالى
لتركبوا هوزينة ولم تذكرا الا كل مع انه في سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكية
بالا اتفاق ولحوم الحر إنما حرمت يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق فدل على انه لم يفهم النبي ﷺ ولا الصحابة
من الآية تحريما للحمر ولا لغيرها فانها لو دلت على تحريم الخيل لدلت على تحريم الحمر ولم يمنعوا منها
بل امتدت الحال إلى يوم خيبر فحرمت وايضا الاقتصار على ركوبها والتزين بها لا يدل على نفي الزائد عليهما
ولإنما خصهما بالذكر لانهما معظم مقصوداه (قوله وان تانسأ) أخذه غاية في الحمار ظاهر لدفع توهم
انه إذا تانسأ صار أهليا فيحرم كسائر الحر الأهلية واما أخذه غاية في البقرة فلم يظهر له وجه لان الأهلية من
البقرة حلال عرايا كان أو جواميس اه عرش أي فالأولى الافراد ليرجع إلى الثاني فقط عبارة المغنى ولا
فرق في حمار الوحش بين ان يستانس ويبقى على توحيشه كانه لا يفرق في تحريم الأهلية بين الحالين اه (قوله
وامره) عطف على حقه (قوله ولا يسقط له سن) أي إلى ان يموت مغنى ونهاية (قوله وانه الخ) عطف على

البحري وهو حيوان رأسه كراس الارنب وبدنه كبذن السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدف وهو
من السموم إذا شرب منه قتل ولا يرد على ذلك ان ما أكل في البر يؤكل شبهه في البحر لان هذا لا يشبه الارنب
الشكل بل في الاسم ولا عبرة به اه وقوله يؤكل شبهه في البحر أي وان عاش في البر ايضا كما هو ظاهر هذا
الكلام إذ لو لم يرد ذلك فلا فائدة في التقييد بالمشبه لان الحل حينئذ لا يتوقف عليه ثم هذا لا ينافي قول المصنف
وما يعيش في البر وبحر لان كلامه في الميتات وفيما لا شبه له في البر وهذا الكلام فما يذكى مما لا شبه له في البر
والحاصل ان الورأناحيوا انما يؤكل في البر كغنم وبقرة واوز ودجاج يعيش في البر والبحر حل بتذكيته
(قوله واعتمد الدميري الخ) وافتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله وحماره الخ) قال في شرح الروض
وفارقت أي الحر الوحشية الأهلية بانها لا ينتفع بها في الركوب والحمل فانصرف الانتفاع بها إلى لحومها خاصة

بانه يؤكل ونا به ضعيف لا يتقوى به وخبر النهي عنه لم يصح وبفرض صحته فهو نهى تنزيه للخلاف فيه كذا قبل وفيه نظر لان ما خالف
سنة صحيحة لا يراعى ومن عجيب حمقه انه يتناوم حتى يصاد وأمره أنه سنة ذكر وسنة أنثى ويحيض (وضب) وهو معروف لذكره
ذكر ان ولاتناه فرجان ولا يسقط له سن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر آكله بحضرته ثم بين حله وانه إنما تركه لانه لم يلفه متفق عليه

(وَأَرْنَب) لَانَهُ يَكُلُ مِنْهُ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ وَهُوَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ عَكْسُ الزَّرَاقَةِ بِطَأْ أَرْضٍ بِمَوْخِرِ قَدَمَيْهِ (وَتُعَلَبُ) بِمَثَلَتِهِ أَوَّلُهُ لَانَهُ طَيِّبٌ وَالْخَبْرَانُ فِي تَحْرِيمِهِ ضَعِيفَانِ (٢٨٠) (وَيَرْبُوعٌ) وَهُوَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ جَدَا طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ لَوْنُهُ كَلَوْنِ الْغَزَالِ لَانَهُ طَيِّبٌ أَيْضًا وَنَابِهًا

ضَعِيفٌ وَمِثْلُهُمَا قَنْفَذٌ وَوَبْرٌ وَأَمَّ حَبِيبٌ بِجَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ فَوْحُودَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَتَحْتِيَّةٌ تَشَبُّهُ الضَّبِّ وَهِيَ أَيْضًا الْحَرَابِيُّ (وَفَنَكٌ) بِفَتْحٍ الْفَاءُ وَالنُّونُ وَسَنْجَابٌ وَقَاقِمٌ وَحَوْصَلٌ (وَسُمُورٌ) بِفَتْحٍ فَضْمٌ مَعَ التَّشْدِيدِ اعْجَمِي مَعْرَبٌ وَهُوَ وَالسَّنْجَابُ نَوْعَانِ مِنْ ثُعَالِبِ التَّرَكِّ زَعَمَ أَنَّهُ طَيْرٌ أَوْ مِنَ الْجُنِّ أَوْ نَبَتٌ غَلَطَ (وَيَحْرَمُ) وَشَقٌّ (وَبَغْلٌ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ كَالْحِمَارِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَلِتَوْلَدَهُ بَيْنَ حَلَالٍ وَحَرَامٍ وَمِنْ ثَمٍّ لَوْ تَوَلَّدَ بَيْنَ فَرَسٍ وَحِمَارٍ وَحَشَى مِثْلًا حَلَّ اتِّفَاقًا (وَحِمَارٌ أَهْلِيٌّ) لَمَّا ذَكَرَ (وَكُلُّ ذِي نَابٍ) قَوِيٌّ بِحَيْثُ يَعْدُوهُ (مِنْ السَّبَاعِ وَتُخَلَّبُ) بِكَسْرِ فَسَكُونٌ وَهُوَ الطَّيْرُ كَالظَّفَرِ لِلإِنْسَانِ (مِنْ الطَّيْرِ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُمَا فَالْأَوَّلُ (كَاسِدٌ) وَفَهْدٌ (وَنَمْرُودٌ) وَدَبٌّ وَفِيلٌ وَفَرْدٌ (وَالثَّانِي نَحْوُ) (بَارِزُ شَاهِينَ وَصَقْرٌ) عَامٌّ بَعْدَ خَاصٍّ لَشُمُولِهِ لِلْبَرَاةِ وَالشَّوَاهِينِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُلِّ مَا يَصِيدُهُو بِالسِّينِ وَالضَّادِ وَالزَّايِ (وَنَسْرٌ) بِتَثْنِيَّةٍ أَوَّلُهُ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ (وَعَقَابٌ) بِضَمٍّ أَوَّلُهُ وَجَمِيعُ

بِخِلَافِ الْإِهْلِيَّةِ أَهْ (قَوْلُهُ وَسُمُورٌ) عِبَارَةٌ الرُّوضُ وَالسَّمُورُ وَالسَّنْجَابُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهُمَا نَوْعَانِ مِنْ ثُعَالِبِ التَّرَكِّ (قَوْلُهُ وَهَرَةٌ وَحَشَى) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفَارَقَ الْهَرَ الْوَحْشَى الْحِمَارَ الْوَحْشَى حَيْثُ الْحَقُّ بِالْهَرِ الْإِهْلِيِّ لَشَبَّهِهُ لَوْنًا وَصُورَةً وَطَبْعًا فَانَّهُ يَتَلَوَّنُ بِالْوَانِ مُخْتَلَفَةً وَيَسْتَأْنِسُ بِالنَّاسِ بِخِلَافِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ مَعَ

وَحَوْلُ جَوَارِحِ الطَّيْرِ وَقَالَ جَمْعُ بَحْرَمَةِ النَّسْرِ لَا سِتْخَابَ لَهُ لَانَهُ لَمْ يُخَلَّبْ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَظْفَرْ كَظْفَرِ الدَّجَاجَةِ (وَكَذَا ابْنُ آوَى) بِالْمَدِّ وَهَرٌ كَرِيهَ الرِّيحِ طَوِيلُ الْمَخَالِبِ وَالْأَظْفَارُ يَمْوِي إِذَا اسْتَوْحَشَ بِمَا يَشَبُّهُ صِيَاحُ الصَّيْدَانِ فِيهِ شَبُّهُ مِنَ الذَّنْبِ وَالثَّلْبِ وَهُوَ فَوْقَهُ وَدُونَ الْكَلْبِ لَا سِتْخَابَ لَهُ وَعَدُوهُ بَنَابُهُ (وَهَرَةٌ وَحَشَى فِي الْأَصْح) لَعَدُوهُ هَاوُ كَذَا إِهْلِيَّةٌ قِيلَ جَزْمًا وَقِيلَ فِيهَا الْخِلَافُ وَكَذَا النَّسْرُ

(ويحرم ما ندب قتله) اذ لو جاز اكله لحل اقتناؤه (كحبة وعقرب و غراب ابقع) اى فيه سواد وياض (وخداة) بوزن عنبه (وفارة وكل) بالجر (سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف اى عاد للخبر الصحيح فى الفواسق الخمس (٣٨١) انهن يقتلن فى الحل والحرم وهى غراب ابقع

وحداة وفارة وعقرب
وكل عقور وفى رواية لمسلم
ذكر الحية بدل العقرب
وفى اخر زيادة السبع الضارى
قيل البيمة التى وطئها
الادى مامور بقتلها مع
حلمها اه ومر ان قتلها
وجه ضعيف فلا استثناء
على انها لا ترد وإن قلنا
بقتلها لانه لعارض
واللورد مالو صال
عليه حيوان يحل اكله فانه
يجب قتله ومع ذلك هو
حلال وقيد الغراب بالا ببق
تبع للخبر وللالتقاء على
تحريمه والا فلا سود وهو
الغدا الف كبير ويسمى
الجبل لانه لا يسكن الا
الجبال حرام ايضا على الاصح
وكذا العقق وهو ذولونين
ايض واسود طويل
الذنب قصير الجناح صوته
العققة وخرج بضار
نحو ضبع وتعلب لضعف
نابه كامر (وكذا رخصة)
للهى عنها رواه البيهقي
ولخبثها (وبغائة) بموحدة
مثلثة فمعجمة ثم مثلثة طائر
ايض او غير بظى الطير ان
اصغر من الحداة يا كل
الجيف والاصح (حل غراب
زرع) وهو اسود صغير
يقال له الزاغ وقد يكون حجر
المنقار والرجلين لانه
مستطاب وفى اصل الروضة

وحول مصباح اعرش (قول المتن ما ندب قتله) اى لا يذاته اه معنى (قوله حل اقتناؤه) اى فكانه
لا يقتل اه سم (قول المتن كحبة) يقال للذكر والانثى وعقرب اسم للانثى ويقال للذكر عقربان بضم
العين والراء اه معنى (قول المتن وفارة) بالهمز وكنيتها ام خراب وجمعها فتران بالهمز والبرغوث بضم
الباء والزبور بضم الزاى والبق والقمل وانما ندب قتلها لا يذاتها ولا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة لا يستحب
قتله لنفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالحنافس جمع خنفساء بضم الفاء افصح من فتحها
والجعلان بكسر الجيم وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق تعض البهائم فى فروجها فتعرب وهى اكبر من
الخنفساء شديدة السواد فى بطنها لون حمرة للذكر قرنان والرخم والكلب غير العقور الذى لا منفعة فيه
مباحة معنى وروض مع شرحه (قوله وفى اخرى الخ) عبارة النهاية والمغنى وفى رواية لابي داود والترمذى
ذكر السبع العادى مع الخمس اه قال ع ش لعله مع الرواية الاولى اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارة
واستثنى من عموم تحريم ما امر بقتله البيمة المأكولة اذا وطئها الادى فانه يحل اكلها على الاصح كما
ذكر فى باب الزنا مع الامر بقتلها اه (قوله لعارض) وهو الستر على الفاعل اه ع ش (قوله وهو الغداف)
بالدال المهملة اه ع ش عبارة القاموس فى فصل الغين الغداف كغراب غراب القيط اه (قول
المتن رخصة) وهو طائر ابقع يشبه النسر فى الخلقة والنهاس بسين مهملة طائر صغير ينس اللحم بطرف
منقاره واصل النهس اكل اللحم بطرف الاسنان والنهش بالمعجمة اكله بجمعها فتحرّم الطيور التى تنهش
كالسباع التى تنهش لاستخبائها معنى وروض مع شرحه (قول المتن وبغائة) هى غير الجوزية المسماة
بالنورسية وقد اقي بجلها الشهاب الرملى اه رشيدى (قوله او اغبر) اسقطه المغنى وعبارة النهاية
ويقال اغبراه (قوله وهو اسود) الى قوله وفى اصل الروضة النهاية والمغنى (قوله وهو اسود صغير الخ)
ولوشك فى شىء هل هو بما يؤكل او من غيره فينبغى الحرمة احتياطا اه ع ش لعل ما ذكره مخصوص
بالشك فى انواع الغراب والا فيخالف ما يأتى قبيل التنبيه الثانى (قوله وفى اصل الروضة الخ) قال شيخنا
والشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة اه سم ووافقه اى الشهاب الرملى النهاية والمغنى عبارة
الاول واما الغداف الصغير وهو اسود رمادى اللون فمقتضى كلام الراعى حله وبه صرح جمع منهم
الرويانى وعلمه بانه ياكل الزرع وهو المعتمد وإن صح فى الروضة تحريمه اه وعبارة الثانى ثالثها الغداف
الصغير وهو اسود رمادى اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صحه فى اصل الروضة وجرى عليه ابن
المقرئ وقيل يحله كما هو قضية كلام الراعى وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوى والجرجاني والرويانى
واعتمده الاسنوى اه بخذف (قوله حرام) خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى كما مر وروى كل مادف
ودع ما صنف معنى واسنى (قوله انه غلط) اى ما فى اصل الروضة (قوله بفتح الموحدين) الى قوله واعارض
فى المغنى الا قوله وفى القاموس الى المتن والى قول المتن وكذا فى النهاية الا قوله اذ النفر الى المتن وقوله فتامله
الى المتن (قوله مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها اه معنى (قوله بضم المهملة) وتشديد الراء المفتوحة
له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن وطاوس) هو طائر فى طبعه العفة وحب
الزهر بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه وهو مع حسنه يتشام به اه معنى (قول المتن وتحل نعمة الخ)
كذا الحبارى طائر معروف شديد الطيران والشقراق بفتح المعجمة وكسر هاء مع كسر القاف وتشديد الراء
وبكسر هاء مع اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشقراق وهو طائر اخضر على قدر الحمام روض مع
شرحه ونهاية (قول المتن وكركى) على وزن دردى بشدالياء (قول المتن وبط) بفتح اوله اه معنى (قوله)

الاهلى اه (قوله حل اقتناؤه) فكان لا يقتل (قوله وفى اصل الروضة ان الغداف الصغير الخ) قال شيخنا
الشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة

ان الغداف الصغير وهو اسود رمادى حرام واعارض بما لا يجدى بل الاسنوى انه غلط (وتحرم بيغا) بفتح الموحدين مع تشديد الثانية
ثم معجمة وبالقصر وهو الدرة بضم المهملة ولونها مختلف والغالب انه اخضر (وطاوس) لخبثها (وتحل نعمة) اجماعا (وكركى وبط)

قال الدميري هو الاوز الذي لا يطير (واوز) بكسر فتحة وقد تحذف همزته (ودجاج) بتثنية اوله في الذكر والاثنى والفتح أفصح لطبيها كسائر طيور الماء الا اللقلق (وحمام وهو كل ما عب) أي شرب الماء بلا تنفس ومص وفي القاموس العب شرب الماء او الجرع او تتابعه (وهدر) أي رجع صوته وغرد وذكروا كيدوا لا فهو لازم للاول ومن ثم اقتصر في الروضة في موضع على عب وزعم أنها متلازمان فيه نظر اذ النغر من العصافير يعب ولا يهدر (وما على شكل عصفور) بضم اوله أفصح من فتحه (وان اختلف لونه ونوعه كعندليب) وهو الهزار (وصعوة) بمهملتين مفتوحة فساكنة وهو عصفور احمر الراس (وزرزور) بضم اوله لأنها من الطييات (لا خطاف) للنهي عن قتله في مرسل اعتضد بقول صحابي وهو الخفاش عند اللغويين وفرق بينهما المصنف في تهذيبه بان الاول عرفا طائر اسود الظهر ابيض البطن أي وهو المسمى الان بعصفور الجنة لأنه لم يأكل من قوت الدنيا شيئا والثاني طائر صغير لا ريش له يشبه الفارة يطير بين المغرب والمساء

قال الدميري) عبارة المغنى تنبيه عطفه أي الاوز على البط يقتضى تغايرهما وفسر الجوهري وغيره الاوز بالبط وقال الدميري الخ (قوله بتثنية اوله الخ) عبارة المغنى وهو بتثنية اوله والفتح أفصح يقع على الذكر والاثنى والواحدة دجاجة وليست الهاء للتثنية وحله بالاجماع سواء انسيه وحشيه ولا نه صلى الله عليه وسلم اكلمه رواه الشيخان اه وعبارة ع ش قال الشامي في سيرته روى الشيخان عن ابى موسى الاشعري قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل لحم الدجاج حبسه ثلاثة ايام اه (قوله كسائر طيور الماء الخ) رسول الله ﷺ المناسبات قد يمه على قول المصنف رد جاج كما في النهاية والمغنى (قوله لا اللقلق) وهو طائر طويل العنق يأكل الحيات ويصنف فلا يحل لاستخباؤه واقله المصنف والاصح حل غراب زرع مع تفسير الشارح اياه بالاسود الصغير (قول المتن وحمام) ويحل للورنبان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين الفاخنة والحامة وتحل القطا جمع قطاة وهو طائر معروف والحجل بفتح الاو لين جمع حجلة وهي طائر على قدر الحمام كالقطا احمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة انها ادرجت في الحمام مغنى وروض مع شرحه عبارة النهاية ودخل في كلامه القمري والدبسي والحمام والفواخت والقطا والحجل اه (قوله بلا تنفس ومص) أي بان شرب جرعة بعد جرعة من غير مص اه معنى (اي رجع) من الترجيع (قوله وغرد) وفي القاموس غرد الطائر كفرح وغرد تغريد ارفع صوته وطرب به اه (قوله وذكره تاكيد) الى ومن ثم ضرب عليه في اصل المصنف ثم اصلح بما نصه وذكره من باب ذكر الخاص بعد العام اه وليس هذا الاصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب الاصل فليحذر فان الظاهر أنه غير متعين وعبارة النهاية موافقة لما كان سابقا من غير اصلاح اه سيد عمر (اقول) بل لا بد من الاصلاح واولاه ان تزداد الواقيل فيه نظر فيكون حينئذ وزعم معطوفا على اقتصر فيصير دعوى التلازم بما في الروضة كما يصرح به قول المغنى وجمع ما بينهما تبعاً للمحرر وقال في الروضة انه لا حاجة الى وصفه بالهدر مع العب فانها متلازمان اه ويؤيده صنيع النهاية حيث قال بدل قوله وزعم انها الخ ونظر بعضهم في دعوى ملازمتها اه وأما اصل كلامه بلا اصلاح فيرد عليه ان قوله اذ النغر الخ كما يقتض عدم التلازم بينهما كذلك يفيد عدم لزوم الثاني للاول ولذا قال سم ما نصه قوله يعب ولا يهدر انظر هذا مع قوله فهو لازم للاول إلا ان يكون ذلك منقوله وهذا مختاره اه ومعلوم ان عدم الزوم مستلزم لعدم التلازم (قول المتن كعندليب) بفتح العين والبدال المهملتين وبينهما نون واخره موحدة بعد تحتانية اه معنى (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشدي (قول المتن وزرزور) طائر من نوع العصفور وسمى بذلك لزرزرتة أي تصويته ونغر بضم النون وفتح المعجمة عصفور احمر الانف ولبليل بضم الباءين وكذا الحجرة بضم الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة قال الراعي ويقال ان اهل المدينة يسمى البلبل النغرو الحجرة مغنى وروض مع شرحه ونهاية (قول المتن لا خطاف) عبارة المغنى ولا يحل مانهي عن قتله وهو أمر منها خطاف بضم الخاء وتشديد الطاء وجمعه خطاطيف ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه مزدهر فبما في ايديهم من الافوات وقال الدميري ومن عجب امره ان عينه تطلع فتعود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يطينه بطن جديد والهدد والسرود وهو بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر فرق العصفور اربع ضخم الراس والمنقار والاصابع بصيد العصافير اه بادنى زيادة من الاسنى وكذا في الروض مع شرحه إلا قوله وقال الى والهدد (قوله وهو الخفاش الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهما ان الخطاف والخفاش متغايران واعتراضا بان الخفاش والخطاف واحد وهو الوطواط كما قاله اهل اللغة واجيب بان كلامهما ليس باعتبار اللغة ففي تهذيب الاسماء واللغات ان الخطاف عرفا وهو طائر اسود الظهر ابيض البطن ياوى البيوت في الربيع واما الوطواط وهو الخفاش فهو طائر صغير الخ (قوله اذ النغر من العصافير يعب ولا يهدر) أنظر هذا مع قوله وهو لازم للاول إلا أن يكون ذلك منقوله وهذا مختاره

وأعترض جزمها بحرمتها هنا بحرمتها ما بان فيه القيمة على المحرم فان ذلك يستلزم حلها كله وبجواب يمنع هذا الاستلزام اذ المتولد بما يحل ويحرم حرام مع وجوب الجزاء فيه فلهذا الخفاش عندهما من هذا افتقار له فان المتأخرين كانوا ان يطبقوا على تغليطها وليس كذلك (وتمل ونحل) لصحة النهي عن قتلها وحملها على التمل السليمانى وهو الكبير اذ لا اذى فيه بخلاف الصغير لاذاه فيحل قتله بل وحرقة إن لم يندفع إلا به كالقمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهى صغار دواب الارض (كخنفساء) بضم أوله فثالثه (٣٨٣) مع القصر أو المد أو بفتح المد

(ودود) منفرد لما مر فيه في الصيد والذباح ووزغ بانواعها وذوات سموم وأبر والصرارة وذلك لاستخباثنا نعم يحل منها نحو يربوع ووبر وأم حبين وقنفذ وبنت عرس وضب (تنبيه) استدلل الرافعى لتحريم الوزغ بأنه نهى عن قتلها وهو سبق قلم بلا شك فقد روى مسلم أن من قتلها في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفي ذلك حض أى حض على قتلها قيل لأنها كانت تنفخ النار على إبراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ما تولد) يقينا (من ما كول وغيره) كسمك بكسر فسكون لتولده بين ذئب وضبع وكررافة فتحرم بلا خلاف كما في المجموع لكن اطال الأذرعى وغيره في حلها لتولدها بين ما كولين من الوحش وخرج يقينا ما لو ولدت شاة كلبه ولم يتحقق نزول كلب عليها فماتت بغيره (قوله) بضم أوله فثالثه (٣٨٣) مع القصر أو المد أو بفتح المد

ولهذا أفردهما الفقهاء بالذكر ولم أطلق اللغويون اسم أحدهما على الآخر اه (قوله) واعترض جزمها الخ) عبارة المغنى واما الخفاش فمقطع الشيخان بتجريمه مع جزمها في محرمات الاحرام بوجوب قيمته لاذقته المحرم أو قتل في الحرم مع تصريحهما بان ما لا يؤكل لا يجب ضمانه والمعتمد ما هنا اه (قوله) حرام مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول يجب الجزاء فيه مع انه حرام (قوله) لصحة النهي الى قوله بلا شك في المغنى الا قوله فيحل الى المتن (قوله) وحملها) الى النهي عن قتل التمل (قول المتن كخنفساء) وهى انواع منها نبات وردان وحمار قبان والصرصار ويحرم سام ابرص وهو كبار الوزغ والعضاء وهى بالعين المهملة والصاد المعجمة ودوية اكبر من الوزغ واللحكا بضم اللام وفتح الحاء المهملة ودوية كانها سمكة ملساء مشربة بحمرة توجد في الرمل فاذا احست بالانسان دارت بالرمل وغاصت اه مغنى (قوله) او بفتح اه) أى ثالثه وهو الاشهر نهاية ومغنى (قول المتن ودود) جمع دودة وجمع الجمع ديدان وهو انواع كثيرة يدخل فيها الارضة ودود القز والدود الاخضر الذى يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدم حل دود الخلل والفاكهة معه اه مغنى (قوله) وابر) بكسر الهمزة اه رشيدى جمع ابرة أى وذوات ابر كعقرب وزنبور (قوله) والصرارة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرصار ويسمى الجدد اه اسنى وهو معطوف على خنفساء كما هو صريح صنيع المغنى والروض (قوله) يحل منها) أى الحشرات اه مغنى (قوله) قيل الخ) وفي المشكاة عن ام شريك ان رسول الله ﷺ امر بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على ابراهيم متفق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لأنها كانت تنفخ النار الخ) أى لان اصلها الذى تولدت هى منه كان ينفخ الخ فثبتت الخسة لهذا الجنس اكراما لابراهيم اه ع (قوله) يقينا) الى قوله ويجوز في المغنى الا قوله لكن الورع تركها الى قوله انهم نزلوا في النهاية الا قوله بلا خلاف الى وخرج وقوله ان فرض الى الذى يظهر وقوله وفي شرح الارشاد الى ومع ذلك (قوله) وكررافة الخ) بفتح الزاى وضما الغتان مشهورتان اه ع ش زاد المغنى كما حكاهما الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العوام اه (قوله) فتحرم قيل لان النافقة الوحشية لاذوردت الماء طرقها انواع من الحيوانات بعضها ما كول فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه ع (قوله) ولم يتحقق نزول كلب الخ) أى لم يعلم نزول الكلب عليها او علم لكن في وقت يعلم منه عادة ان ما ولدته ليس منه اه ع (قوله) وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع اه (قوله) ان كان الخ) يظهر ان مرجع الضمير ما تولد يقينا من ما كول وغيره وإن اقتضى صنيع الشارح كالتحريم ان مرجعه نحر كلبه ولدتها نحو شاة من غير تحقق نزول كلب عليها فكان ينبغى على الاول تقديم قوله وقال آخرون الخ) على قوله وخرج الخ فليراجع (قوله) ومنها) أى الامام (قوله) مسخ الخ) أى لو مسخ الخ (قوله) لكن يتأفيه الخ) وقد منع المنافاة بان كلام الطحاوى في نسل المسوخ وما هنا في المسوخ نفسه (قوله) فظاهره الخ) فيه تامل (قوله) وفي إطلاق هذا) أى ما في فتح البارى من اعتبار المسوخ اليه وما قبله أى من اعتبار المسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم ان المبدل الذات او الصفة اه سم عبارة السيد عمر قوله ان بدلت لذات الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى باللام وينبغى ان يتامل المراد بتبديل الذات (قوله) والذى يظهر ان ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم ان المبدل الذات او الصفة

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون إن كان أشبه بالحلال خلقة حل ولا فلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها لا من الفحل (فرع) مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل او عكسه اعتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم عملا بالاصل لكن يتأفيه ما في فتح البارى عن الطحاوى ان فرض كون الضب بمسوخا لا يقتضى تحريم أكله لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له اثر اصلا وإنما كره صلى الله عليه وسلم أكله لما وقع عليه من سخط الله تعالى كما كره الشرب من مياة عوداه فظاهره اعتبار المسوخ اليه لانه نظر للحالة الراهنة وفي إطلاق هذا وما قبله نظر والذى يظهر ان ذاته ان بدلت لذات اخرى اعتبر المسوخ اليه والابان لم تبدل الا صفة فقط اعتبر ما قبل المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعناه مهم ومع ذلك فالذي يتعين اعتماده في الأدعي الممسوخ أنه لا يجوز أكله هطلقا كما يدل عليه الحديث الصحيح (٣٨٤) انهم نزلوا بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

والصفات اه وعبارة عش لكن يبقى النظر في معرفة ما تحول اليه أهو الذات أم الصفة فان وجد ما يعلم به احدهما فظاهر ولا فينبغي اعتبار اصله لاننا نتحقق تبدل الذات فتحكم ببقائها وان المتحول هو الصفة وقد عهد تحول الصفة في انخلاع الولي الى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملك على غير صورتها الاصلية مع القطع بان ذاتها لم تتحول وانما تحولت الصفة اه (قوله مطلقا) اي تبدلت ذاته اوصفته (قوله فاكفؤوها) بصيغة الامر من باب الافعال والضمير للقدور (قوله ولا ينافي ذلك) اي الحديث المذكور (قوله حملا للاول) اي الامر بالا كفاء وقوله للثاني أي الاذن في أكلها (قوله قبل ذلك) أي مسخ أمة من بني اسرائيل (قوله وتردد) إلى التنبيه في النهاية لا قوله فاندفع إلى المتن وقوله بشرط إلى المتن وقوله لكن طباعهم إلى الحق وقوله واعترضه إلى وامام اسبق (قوله فقلب) ببناء المفعول والضمير للمغصوب او الفاعل والضمير للولي ويؤيد الثاني قوله الآتي ولا ضمان على الولي بقلبه الخ (قوله والوجه عدم حله) اي لغير ما لمكة كالا يخفى اه رشدي (قول المتن وما لانص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لانص فيه بشيء مما مري شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطابة ولا استخبات ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد به عدلان اسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره انتهى اه سم بحذف (قوله من كتاب) الى قوله وهذا قد ينافي في المعنى لا قوله بشرطه الى المتن وقوله سواء الى المتن وقوله وببحث الى فقد صرحوا وقوله ويظهر إلى فان استوى (قوله ولا سنة) ولا إجماع اه معنى (قوله فاندفع الخ) ما وجه اندفاعه اه سم (اقول) وجهه التعميم بقوله خاص ولا عام بتحريم او تحليل الخ (قوله ما للبلقيني هنا الخ) فانه قال ان اراد نص كتاب اوسنة لم يستقم فقد حكم بحل الثعلب وتحريم البيغا والطاوس وليس فيها نص كتاب ولا سنة او نص الشافعي او احدا صحابه فهو بعيد لان هذا لا يطلق عليه نص في اصطلاح الاصوليين اه معنى (قول المتن اهل يسار) اي ثروة وخصب اه معنى (قوله العيافة) اي الكراهة (قوله مادب) اي عاش ودرج أي مات اه بجيرى عن عش (قول المتن في حال رفاهية) أي اختيار بجيرى (قوله سواء ما يبلد العرب الخ) اي فانه يرجع الى العرب في جميع ذلك اي خلافا لمن ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيها يبلد العجم اه رشدي (قوله بالحيث) عبارة النهاية والمعنى بالحيث (قوله ومحال الخ) خبر مقدم لقولهم اجتمع الخ (قوله على ذلك) اي الاستطابة والاستخبات

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين الخ) حكينا عبارته بهامش تشطير الصادق (قوله وما لانص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لانص فيه بشيء مما تقرر شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطابة ولا استخبات ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد عدلان اسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره قال في الحاوى فعلى هذا لو اختلفوا اعتبر حكمه في اقرب الشرائع الى الاسلام وهي النصرانية فان اختلفوا عاد الوجهان عند تعارض الاشباه اه كلام الروضة لا يقال يشكل على كون النصرانية اقرب الشرائع الى الاسلام ان النصراني من انواع الكفر ما ليس لنحو اليهودى كالتثليث وقولهم بالا قانيم لاننا نقول انما ادعينا ان الشرع الذي جاء به رسولهم اقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراني اقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لا ينافي بعدم مخالفتهم وتغالبيهم في كفرهم فليتأمل (قوله فاندفع ما للبلقيني هنا الخ) ما وجه اندفاعه

ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واخشى ان تكون هذه فاكفؤوها ولا ينافي ذلك انه اذن في اكلها حملا للاول على انه يجوز مسخها وللثاني على انه علم بعدان الممسوخ لا نسل له ففي خبر مسلم وغيره ان الله لم يجعل للممسوخ نسلا ولا عقبا وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك وتردد بعضهم في مال مغصوب قدم لولي فقلب كرامة له دما ثم اعيد الى صفته او غير صفته والوجه عدم حله لانه يعود الى المالية يعود للملك مالكة كما قاله في جلد ميتة دبع ولا ضمان على الولي بقلبه الى الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بحاله (وما لانص فيه) من كتاب ولا سنة خاص ولا عام بتحريم او تحليل ولا بما يدل على احدهما كالامر بقتله او النهي عنه فاندفع ما للبلقيني هنا من الاعتراض على المتن (ان استطابه اهل يسار) بشرط ان لا تغلب عليهم العيافة الناشئة عن التعم (وطباع سليمة من العرب) الساكنين في البلاد والقرى دون البوادي لانهم يا كلون مادب ودرج (في حال رفاهية حل) سواء ما يبلد

العرب أو والعجم فيما يظهر (وإن استخبوه فلا) يحل لانه تعالى أناط الحل بالطيب والحرمة بالحيث ومحال عادة اجتماع العالم على ذلك لا اختلاف طباعهم فتعين أن المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الاعدل طباعا والاكمل عقولا ومن ثم أرسل

صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة كما في حديث وفي آخر من أحبه من أحبهم ومن أبغضهم فبغضى أبغضهم لكن طباعهم مختلفة أيضا فرجع إلى غرب زمنه صلى الله عليه وسلم على ما قاله جمع والحق ما بحثه الرافعي أنه يرجع في كل عصر إلى الأكل الموجودين فيه وهم من جمعوا ما ذكره واعترضه البلقيني بما إذا خالف أهل زمن من قبلهم أو بعدهم بأنه انرجع للسابق لزم أن لا يعتبر من بعدهم وبالعكس ورد بان العرب إنما يرجع إليهم في الجهول وأما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قد صار معلوم الحكم فلا يلتفت لكلامهم فيه وبحسب الزركشي أنه يكفي خبر عدلين منهم وأنه لو خالفهما آخران أخذ بالحظر لانه لا حوط وكأن كلامه في هذا التصوير بخصوصه والافتد صرحوا بأنه لو استطاب به البعض واستخيه البعض أخذ بالاكثر فان (٣٨٥) استووا رجح قريش لانهم أكل العرب

عقلا وفتوة فان اختلف القرشيون ولا مرجع أو شكوا أو سكتوا ولم يوجدوا هم ولا غيرهم من العرب الحق باقرب الحيوان به شها كما ياتي أما اذا اختلف شرط ما ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذ (وان جهل اسم حيوان سئلوا) عنه (وعمل بتسميتهم) حلالا وحرمة (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) من الحيوانات صورة أو طعما من عدو أو ضده أو طعما للحم ويظهر تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة فان استوى الشبهان أو لم نجد له شها حل لقوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما الآية وهذا قد يناق في ترجيح الزركشي الحرمة فيما مر الا ان يفرق بان اتمارض في الاخبار ثم أقوى منه هنا (تنبيه) قولهم أو طعما متعذر من جهة التجربة لتوقفها على ذبح

(قوله فبحسب) من اضافة المصدر إلى مفعوله أي بحسب أي عا (قوله وهم) أي الاكل اه رشيد (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله واعترضه) أي ما بحثه الرافعي (قوله بما اذا خالف) أي فيما اذا اختلف (قوله او بعدهم) لا حاجة إليه (قوله في الجهول) أي في أمر الحيوان الجهول حكمه اه عا (قوله لكلامهم) أي العرب الذين بعدهم قال سم قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح اه (قوله بالحظر) أي الحرمة اه عا (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآتي آنفا فان استووا رجح قريش اذ قضيته ان احدا الجانبين في هذا التصوير اذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل اه سم (قوله في هذا التصوير الخ) أي في حالة التساوي واتحاد القبيلة (قوله وفتوة) أي مروءة وكرما (قوله ولم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب الماء منه فيما يظهر اه عا (قوله ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما اذا فقدوا ووجد غيرهم اه رشيد (اول) يعلم حكمه من قولهم أخذ بالاكثر فان استووا رجح قريش فانه اذا قدم الاكثر ولو من غير قريش على الأقل من قريش فيعتبر قول غير قريش عند فقد قريش بالاولى (قوله به شها كما ياتي) عبارة المغني شها به صورة أو طعما فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه خلال لا ينفك لا اجد فيما أوحى إلى محرما الخ ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعا لنا فاعتماد ظاهر الآية المقتضية للحل اولى من استصحاب الشرائع السالفة اه ومرعن الروضة والروض ما يوافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله اما اذا اختلف الخ) عبارة المغني وخرج باهل اليسار المحتاجون وبسليمة الطباع اجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها اه (قوله ما ذكر) أي في المتن اه رشيد (قول المتن سئلوا) أي العرب اه مغني (قوله حلالا وحرمة) تميزان لعمل لا لتسميتهم كما لا يخفى اه رشيد وفيه ما لا يخفى عبارة المغني بما هو حلال او حرام لان المرجع في ذلك إلى الاسم وهم اهل اللسان اه وهي صريحة في انه مفعول للتسمية على حذف مضاف (قوله وهذا) أي قوله فان استوى الشبهان الخ (قوله لتوقفها) أي التجربة (قوله على ذبح) بالتووين (قوله او قطع فلذة) كقطعة لفظا ومعنى (قوله على المشابهة الطبيعية الخ) الاخصر الاولى على المشابهة الصورية (قول المتن واذا ظهر تغير لحم الخ) أي ولو يسير من نعم أو غيره كدجاجة اه مغني (قوله أي طعمه) إلى قوله و قول الشارح في النهاية والمغني الا قوله كما ذكره الى ومن اقتصر (قوله كما ذكره) أي شمول التغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآتي آنفا فان استووا رجح قريش اذ قضيته ان احدا الجانبين في هذا التصوير اذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - تاسع) أو قطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تحمل وحيوانات تحرم إلى أن نجد الاشبه وذلك لا يمكن القول به لانه لا غاية له على أنه قد لا ينتج لو فعل كثير من ذلك فالذي يتجه تعيين حل كلامهم على ما لا اذا وجدنا عدلا ولو عدل رواية بخبر بمعرفة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحل أو يحرم فيعمل بخبره ويقدم - يتنزه على الاشبه به صورة وأما اذا لم يوجد هذا فلا يعول الا على المشابهة الطبيعية فالصورية فنأمله (وإذا ظهر تغير لحم جلالة) أي طعمه أو لونه أو ريحه كما ذكره الجويني واعتمده جمع متأخرون ومن اقتصر على الاخير أراد الغالب وهي آكلة الجلة بفتح الجيم أي النجاسة كالعدرة وقول الشارح وهي التي تاكل العدرة اليابسة أخذ من الجلة بفتح الجيم لا يوافق قول القاموس والجلالة البقرة تتبع النجاسات ثم قال والجللة مثلثة البعر والبصرة اه فتقيده باليابسة

وقوله اخذ الخ يحتاج فيه السند (حرم) (٣٨٦) أكله كسائر أجزائها وما تولد منها كلبها ويضها وبه قال أحمد ويكره اطعام

أى الريح (قوله يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة اه سم (قول المتن حرم الخ) وينبغي كما قاله البلقينى تعدى الحكم إلى شعرها وصوفها المنفصل في حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ووجدت الرائحة الخ قضية التقيد بما ذكر انتفاء كراهة الجنين إذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها انه لا فرق وعبارة شرح الروض قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا أو ذكي ووجدت فيه الرائحة اه وهى تقتضى انه إذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه إذا خرج حيا ثم ذكى فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه (قوله اكله) إلى قوله ويكره في المعنى وإلى قوله وافهم في النهاية لا قوله وبه قال احمد (قوله ويكره اطعام ما كولة نجسا) المتبادر من النجس نجس العين وقضيته انه لا يكره اطعامها المنتجس اه ع ش ويصرح بذلك قول الروض مع شرحه والمعنى ويعلف جواز المنتحس دابته لخبر صحيح فيه اما نجس العين في كره علفها به اه (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه اه سم ويؤيده بل يصرح به قول المحلى في بيان تغير اللحم مانصه بالرائحة والنتن في عرفها وغيره اه (قوله لان النهى) إلى قوله وبه فارت في المعنى وإلى قول المتن ولو تنجس في النهاية (قوله لا يحرم) من التحريم (قوله لو نتن) ككره وضرب اه قاموس (قوله ويكره ركبها الخ) ظاهره وإن لم ترق اه ع ش (قوله ومثلها) أى الجلالة سخله ربيت بلبن كلبة او خنزيرة اه معنى (قوله إذا تغير لحمها) لعل المراد تغييره بالقوة بان يقدر انه لو كان بدل اللبن الذى شربه في تلك المدة عذرة م لا ظهر فيه التغير نظير ما سياتى في كلام البغوى ولا فاللبن لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فليراجع اه رشيدى (قوله لا زرع الخ) عبارة المعنى ولا يكره الثمار التى سقيت بالمياه النجسة ولا حب زرع نبت في نجاسة كزبل اه (قوله ومنه) أى التعليل (قوله او متنجسا) كشعر اصابه ماء نجس اه معنى (قوله كما بحثنا) ببناء المفعول عبارة النهاية كما هو ظاهر كلام الروض اه وعبارة المعنى كما هو ظاهر كلام التبيين اه (قوله فهو تفرع عليهم) قد يقال ان ما قدره لا ينتج هذا لانه اخذ الحل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكراهة ولهذا احتاج للتقيد بقوله بلا كراهة والذى ينتج له ما ذكر أن يقول عقب قول المتن حل أى لم يحرم ولم يكره فالمراد ايح اه رشيدى عبارة المعنى وقول المصنف حل المراد به زوال التحريم على الاول والكراهة على الثانى فلو قال لم يكره لكان أولى إذا حل بجامع الكراهة إلا ان يريد حلا مستوى الطرفين (قوله اما طيبه الخ) عبارة المعنى وخرج بعلف ما لو غسلت هى او لحمها بعد ذبحها او طبخ لحمها فزال التغير فان لكراهة لا تزول وكذا بمرور الزمان كما قاله البغوى وقال غيره يزول قال الأذرى وهذا ما جزم به المروذى تبعه اللقاضى وقال شيخنا وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك اه (قوله غذيت بحرام) أى بعلف حرام كالمغصوب اه معنى (قوله ورجع ابن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف باكله وبيع وغيرهما قبل اداء بدل المغصوب او لا كما لو خط المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هنارا سابحيث انعدمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

(قوله وقوله اخذ الخ يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سد فان هذا أمر نقل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه (قوله وقيل يكره الخ) في الروض قبل الكلام على الجلالة ويحرم ما تقوت بنجس اه قال في شرحه خبث غذائه والمراد به ما شانه ان يتقوت بنجس لثلاث لجلالة اه لعل المراد ما شانه ذلك بحسب نوعه وإلا فلوان بقرة او شاة مثلا لزمت التقوت بالنجس من حين ولادتها حلت كما هو ظاهر كالصريح من كلامهم (قوله كما لو نتن لحم المذكاة) في هذا القياس تأمل (اما طيبه بنحو غسل) عبارة شرح الروض اما طيبه بالغسل او الطبخ فلا تنفى به الكراهة والقياس خلافه قال البغوى وكذا لا تنفى بمرور الزمان عليه نقله عن الاصحاب مع نقله خلافه بصيغة قيل وعبارة المجموع قال البغوى لا يزول المنع وقال غيره يزول قال الأذرى وبالثانى جزم المروذى تبعه اللقاضى قلت

ما كولة نجسا وافهم ربط التغير باللحم انه لا اثر لتغير نحو اللبن وحده وهو محتمل لانه يغتفر في التبع ما لا يغتفر في التبع (وقيل يكره قلت الاصح يكره والله اعلم) وبه قال ابو حنيفة ومالك لان النهى لتغير اللحم وهو لا يحرم كالأول نتن لحم المذكاة أو يضها ويكره ركبها بلا حائل ومثلها سخله ربيت بلبن كلبة اذا تغير لحمها لا زرع وثمر سقى او ربي بنجس بل يحل اتفاقا ولا كراهة فيه لعدم ظهور اثر النجس فيه ومنه أخذ انه لو ظهر ريحه أى مثلا فيه كره ومعلوم ان ما اصابه منه متنجس يطهر بالغسل (فان علفت طاهرا) أو متنجسا او نجسا كما بحثنا اولم تعلق كما اعتمدته البلقينى وغيره وابتصار أكثرهم على العلف الطاهر جرى على الغالب ان الحيوان لا بدله من العلف وانه الطاهر (فطاب لحمها حل) هو ويضها ولبنها بلا كراهة فهو تفرع عليهما وذلك لزوال العلة ولا تقدر لمدة العلف وتقديرها باربعين يوما في البعير وثلاثين في البقر وسبعة في الشياه وثلاثة في الدجاجة للغالب اما طيبه بنحو غسل او طبخ

اظهره اسم (قوله انها لا تحرم) وهل تكره أم لا فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش عبارة المغنى وقال
 الغزالي ترك الاكل من الورع اه (قوله حل ذاته) اى الغذاء الحرام اه رشيدى (قوله) وإنما حرم لحق
 الغير) اى وغير المكاف لا يخاطب بالحكمة اه رشيدى (قوله وبه) اى بقوله حل ذاته فارتقت اى الشاة
 المعلوفة بلف حرام (قوله غير اللحم) جواب لو وقوله حرمت جواب ان وقوله مبنى الخ خبر ومافى
 الانوار الخ (قوله مبنى على الضعيف الخ) فيه امور منها ان كونه مبنيا على حرمة الجلالة من جملة مافى الانوار
 خلا فاما يوهمه كلام الشارح ومنها ان ما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذى اعتمدته البغوى فى فتاويه
 خلا فاما يوهمه سياق الشارح ومنها ان قوله ومافى الانوار الخ لا موقع له بعد ما ذكره عن الغزالي وابن
 عبد السلام اذ هو متأت على القول بالحرمة والقول بالكراهة اذ الظاهر انه لا كراهة فى الشاة المذكورة
 ايضا للمغنى الذى ذكره الغزالي وابن عبد السلام ولعلمهما وإنما اقتصر اعلى نفي الحرمة لانها التى كانت
 تتوهم من غذائها بالحرام وقد سبق ان ما قالاه سبقهما إليه البغوى اه رشيدى (قول المتن طاهر) اى مائع
 محلى ومغنى (قول المتن ودبس) هو بكسر الدال المهملة ما سال من الرطب اه ع ش عبارة القاموس الدبس
 بالكسر وبكسر تين غسل التمر وعسل النحل اه (قوله بالمعجمة) إلى قوله ولا يحرم فى المغنى لا قوله
 هذا الى ولا يكره (قوله تناوله) إلى المتن فى النهاية لا قوله للخبر إلى ولا يكره وقوله ولبن وقوله او من غير
 ما كول وقوله وعبره وقوله ومن ثم إلى ولو وقعت (قوله هذا) اى الباقي (قوله هو المحترز عنه) اى بذائب
 اه سم (قوله مطلقا) اى مالا فى النجس وغيره (قوله ولا يكره أكل بيض الخ) كما لا يكره الماء اذ سخن
 بالنجاسة اه اسنى (قوله ولا يحرم من الطاهر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويحرم تناول ما يضر
 البدن او العقل كالخمر والتراب والزجاج والسّم بثلاث السين والفتح افصح كالافيون وهو لبن الخشخاش
 لان ذلك مضر وربما يقتل لكن قليلا اى السم يحل تناوله للتداوى به ان غلبت السلامة واحتج إليه ويحل
 اكل كل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبع الخ (قوله ومنه) اى التراب (قوله وسم) كقوله وجلد عطف
 على نحو حجر (قوله إلا ان لا يضره) اى القليل منه اما الكثير فيحرم اه ع ش (قوله ونبت ولبن جوز
 انه سم أو من غير ما كول) كذا فى العباب قال الشارح فى شرحه كما ذكره القاضى لكن اعترضه النووى
 بانه يتعين تخريجهما اى النبت واللبن المذكورين على الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان اه
 سم (قوله جوز) لعل المراد به الظن لا ما يشمل التوهم ولا لافيه حرج لا يخفى فليراجع (قوله انه سم
 او من غير ما كول) نشر على ترتيب اللف (قوله مسكر) قال فى الروض ويحرم مسكر النبات وان لم يطرب
 ولا حذفيه اه وقضيته عدم الحدوان اطرب والظاهر انه المعتمد خلافا لما فى شرحه عن الماوردى اه سم
 عبارة شرح الروض والمغنى ولا حذفيه ان لم يطرب بخلاف ما اذا اطرب كما صرح به الماوردى ويجوز
 التداوى به عند فقد غيره بما يقوم مقامه وان اسكر للضرورة ما لا يسكر الا مع غيره يحل اكله وحده لا مع

وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة اذ ازال التغير بذلك قال البلقينى وهذا فى مرور الزمان على اللحم فلو
 مر على الجلالة ايام من غير ان تاكل طاهر افزالت الرائحة حلت اه (قوله انها لا تحرم) هل يجوز التصرف
 باكل وبيع وغيرهما قبل اداء بدله المغصوب او لا كما لو خلط المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه
 إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هنارا سابحيث انعدمت عينه ومالته بالكلية ولم يبق
 منه فى الحيوان شئ متمول ولا كذلك هناك ولعل هذا اظهر (قوله وبه فارتقت حرمة المرباة بلبن كلبة على
 الضعيف) قال فى الروض وللسخلة المرباة بلبن كلبة كالجلالة (قوله هذا هو المحترز عنه) بذائب (ونبت
 ولبن جوز انه سم او من غير ما كول) كذا فى العباب قال الشارح فى شرحه كما ذكره القاضى قال وكذا لو وجد
 مذبو حاشك هل ذبحه من يحل ذبحه او غيره لكن اعترضه النووى فى النبات واللبن بانه يتعين تخريجهما على
 الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان ويفرق بينهما وبين المذبوح بان الاصل فيهما التحريم حتى
 يعلم الميسح ولم يعلم بخلافهما فان الاصل فيهما الحل اه كلام شارح العباب وما ذكره فى المذبوح شامل لما

انها لا تحرم وان غذيت به
 عشر سنين لحل ذاته وإنما
 حرم لحق الغير وبه فارتقت
 حرمة المرباة بلبن كلبة على
 الضعيف ومافى الانوار
 عن البغوى من ان الحرام
 ان كان لو فرض نجسا غير
 اللحم حرمت وإلا فلا
 مبنى على الضعيف ان
 الجلالة حرام (ولو تنجس
 طاهر كحل ودبس
 ذائب) بالمعجمة (حرم)
 تناوله لتعذر تطهيره كما
 آخر النجاسة بدليله اما
 الجامد فيزيل النجس
 وما حوله ويأكل بافيه
 للخبر هذا هو المحترز عنه
 فلا يقال ظاهره ان
 المتنجس الجامد لا يحرم
 مطلقا ولا يكره أكل بيض
 سلق فى ماء نجس ولا يحرم
 من الطاهر إلا نحو حجر
 وتراب ومنه مدر وطفل
 لمن يضره وعليه يحل
 اطلاق جمع متقدمين
 حرمة بخلاف من لا يضره
 كما قاله جمع متقدمون
 واعتمده السبكي وغيره
 وسم وان قل إلا ان
 لا يضره ونبت ولبن
 جوز انه سم او من غير
 ما كول

ومسكركثير أفون وحشيش وجوزة وعبروزعفران وجلددبغ ومستقدر أصالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كخاط ومنى وبصاق وعرق لا لعارض كغسالة يدو لحم (٣٨٨) مثلاً أنتن وخرج بالبصاق وهو ما يرى من الفم الريق وهو ما فيه فلا يحرم فيما يظهر

من كلامهم لانه غير مستقدر مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يمس لسان عائشة وصح في حديث هلا بكر اتلاعها وتلاعبك مالك ولعابها بضم اللام وقول عياض انه بكسر اللام لا غير مردود فلا غراء على ريقها صريح في حل تناوله ولو وقعت ميتة لانفس لها سائلة ولم تكثر بحيث تستقدر أو قطعة يسيرة من لحم آدمى في طيبخ لحم مذكى لم يحرم اكل الجميع خلافا للغزالي في الثانية واذا وقع بول في قلى ماء ولم يغيره جاز استعمال جميعه لانه لما استهلك فيه صار كالعدم (وما كسب بمخامرة نجس كحجامة وكنس مكروه) للحرمان كسبه قن للنهى الصحيح عن كسب الحمام ولم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم أعطى حاجه أجرة ترواه البخارى ولو حرم لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاجرة الناحية الا لضرورة كاعطاء شاعر أو ظالم أو قاض خوف منه في حرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحاجم خبيث فاوله الجمهور بان المراد به الذى على حد

غيره اه (قوله ككثير أفون وحشيش الخ) أما القليل بما ذكر الذى لا ضرر فيه بوجه يحل تناوله من غير قيد الاحتياج والتعين لانه طاهر لا ضرر فيه نعم من علم من عاداته ان تناوله لقليل شئ من ذلك يدعو إلى تناول ما يضر منه حرم عليه ذلك كما هو ظاهر اه ايعاب (قوله وجوزة) اى جوزة طيب اه نهاية (قوله وجلددبغ) اى لميته اما جلد المذكاة فيحل اكله وان دبغ مغنى واسنى (قوله كخاط ومنى) والحيوان الحى غير السمك والجراد كما علم بما مر في باب الصيد وفي حل اكل بيض ما لا يؤكل خلاف قال في المجموع وإذا قلنا بطهارته اى وهو الراجح حل اكله بلا خلاف لانه طاهر غير مستقدر بخلاف المني ومال البلقينى الى المنع اه مغنى (قوله مثلاً) عبارة المغنى ولو نتن اللحم او البيض لم ينجس قال في المجموع قطعاً ويحل اكل النفاق والشوى والهرايس كما قاله ابن عبدالسلام وإن كان لا يخلو من الدم غالباً اه (قوله فيه) اى الفم (قوله لانه غير مستقدر الخ) قديقال بمنع هذا لانه مستقدر لا لعارض نحو محبة وهذا لا نظر اليه فهو مستقدر أصالة بالنسبة لغالب الطباع السليمة اذا استقداره انما ينفى بالنسبة لنحو المحب من الافراد فقامل اهرشيدى (قوله بحيث تستقدر) اى اما ما استقدرت فتحرم وإن لم يستقدره خصوص من اراد تناوله لكونه ليس من ذوى الطباع السليمة اه ع (قوله او قطعة) اى قوله في الثانية في المغنى الا قوله لحم مذكى (قوله لم يحرم اكل الجميع) ظاهره وان لم تستهلك وتميزت لكن في شرح العباب خلافه اه سم عبارة المغنى قال الغزالي لم يحل منه شئ من حرمة الآدمى وخالفه في المجموع وقال المختار الحل لانه صار مستهلكاً فيه ولو تحقق اصابة روث الثيران القمح عند دوسه ففحق عنه ويسن غسل الفم عنه كما في المجموع ومرة الاشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة اه (قول المتن وكنس) اى لنجس كزبل مغنى وشرح منهج (قول المتن مكروه) اى تناوله شرح المنهج (قوله للحرم) الى قوله وقيل في النهاية وإلى قوله فيكره في المغنى الا قوله واقاض وقوله واما خبر الى وعلته خبته (قوله وإن كسبه قن) فيه اشارة إلى ان ما فى المتن موصولة وفسر المغنى قول المصنف ما كسب بالكسب ثم قال وقد علم بما قرررت به كلام المصنف ان ما فى كلامه مصدرية لا موصولة ولا لسان المني ان المكسوب بذلك مكروه ونفس الكسوب لا يوصف بكرهه ولا غيرها وانما تتعلق الكراهة بالكسب اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الخ) هذا الدليل انما يأتى على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم اه رشيدى اى المرجوح (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما اعطاه ذلك ليطعمه رقيقه وناضحه اجيب بانه لو كان كذلك لبيته له صلى الله عليه وسلم اه مغنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسنى إلا ان يقال لعله كان معلوماً اه (قوله كاعطاء شاعر) لئلا ينجوه مغنى واسنى ومقتضاه ان اعطاه ليظهر الثناء عليه لا يحرم كما قال اليه ع ش آخر (قوله او ظالم) اى لئلا ينجوه حقه او لئلا يأخذ منه شيئاً أكثر مما اعطاه مغنى واسنى (قوله في حرم الاخذ فقط) اى ولا يحرم الاعطاء لما تستدفع به الضرورة اه ع (قوله علة خبته) اى كسب الحاجم وكذا ضمير به (قوله نعم صحح الخ) عبارة النهاية لأفصاد على الاصح لقلة مباشرته لها وكذا حلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وما شقة إذ لا مباشرة للنجاسة فيها اه قال ع ش ومثل الماشطة القابلة اه (قوله وقيل دناءة الحرفة الخ) عبارة

لذا غلب المسلمون أو لا فلا يراجع كلامهم في باب الاجتهاد فانهم ذكروا ذلك هناك وفضلوا فيه ثم (قوله ومسكركثير أفون وحشيش الخ) في الروض ويحرم مسكرك كالبات وان لم يطرب ولا حد فيه اه وقضيته عدم الحد وان اطرب والظاهر انه المعنى خلافاً لما في شرحه عن الماوردى (قوله وجلددبغ) عبارة الروض ويحل اكل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبغ قال في شرحه وخرج بالميتة جلد المذكاة فيحل اكله ان دبغ اه (قوله او قطعة يسيرة من لحم آدمى في طيبخ لحم مذكى لم يحرم) ظاهره وان لم تستهلك وتميز لكن في شرح الباب خلافه فراجع اه (قوله ولو حرم لم يعطه) قال في شرح الروض وفيه نظر لاحتمال انه ولا يتمم الحديث منه تنفقون وعلة خبته مباشرة للنجاسة ومن ثم الحقوا به كل كسب حصل من مباشرتها كزبال ودباغ وقصاب نعم صحح في أصل الروضة انه لا يكره كسب الفصاد لقلة مباشرته لها وقيل دناءة الحرفة وانتصر له البلقينى

المغنى

فيكره كسب كل ذي حرفة دينية كحلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وصحاح في الروضة انه لا يكره كسب حائك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لكثرة اخلافهم والوعود والوقوع في الربا والذي في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره الحرف وغيره مكسوب بحرقة دينية وفي خبر لابي داود الطيالسي الكذب الناس الصباغون والصواغون وحرم الحسن كسب الماشطة لانه لا تخلو غالباً عن حرام او تغيير لخلق الله (ويسن) للحر (أن لا يأكله) بل يكره له أكله وهو مثال لذكرنا وجوه الاتفاق (٣٨٩) حتى التصديق به كذلك كما بحثه الاذرعى

والزر كشي (و) أن يطعمه رقيقه وناضحه) اي بعيره الذي يستق عليه لتهيئه ^{صلى الله عليه وسلم} من استاذنه في اجرة الحجام عنها فلا زال يسأله حتى قال له اعطه ناضحك وأطعمه رقيقك وآثر لفظ الرقيق والناضح مع لفظ الاطعام تبركا بلفظ الخبر والمراد ويمون به ما يملكه من قن وغيره ولدناؤه القن لاق به الكسب الذي بخلاف الحر (فرع) يسن للانسان ان يتحرى في مؤنة نفسه ومونه ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها كما صححه في المجموع وانكر قول الغزالي بالحرمة مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاسب الزراعة لانه اعم نفعا واقرّب للتوكل واسلم من الغش ثم الصناعة لان فيها تعباً في طلب الحلال اكثر ثم التجارة (ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة) وان اشعر للخبر الصحيح يا رسول الله انا نحر

المغنى ولو كانت الصنعة دينية بلا مخامرة نجاسة كفصدوحيا كالم تكره إذ ليس فيها مخامرة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكرهاته ما مر عند الجمهور وقيل الخ (قوله فيكره الخ) مفرع على كون العلة دناءة الحرفة (قوله لكثرة اخلافهم الخ) راجع لكل من الصباغين والصواغين وقوله والوقوع الخ راجع للصواغين فقط (قوله والوقوع في الربا) ليعمهم المصوغ باكثر من وزنه اه معنى (قوله والذي في المجموع الخ) اعتمده شيخ الاسلام وكذا النهاية والمغنى كما مر (قوله بحرقة دينية) ومنها حرفة الماشطة اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب تقدّمه على قوله والذي في المجموع (قوله بل يكره) الى قول المتن ويحل في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وآثر الى والمراد ما سانه عليه يفهم جواز ان يشتري به ملبوسا ونحوه ولا كراهة في ذلك والظاهر كما قال الاذرعى التعميم بوجوده الاتفاق حتى التصديق به اه (قوله بل يكره الخ) ولا يكره للرقيق ولأن كسبه حر اه معنى (قوله وهو مثال الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قوله ان لا يأكله (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا اه سم ويظهر الثاني اخذاً من قولهم الاتى ولدناؤه القن (قوله عنها) أى اجرة الحجام والجار متعلق بالنهاى (قوله وآثر) أى المصنف (قوله ولدناؤه الخ) متعلق بقوله لاق الخ (قوله يسن للانسان الخ) عبارة المغنى قال في الذخائر اذا كان في يده حلال وحرام او شبهة والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه أكد لا نديعه له والعيال لا تعلمه ثم قال والذي يجي على المذهب انه واهله سواء في القوت والملبس دون سائر المؤن من اجرة حمام وقصارة ثوب وعمارة منزل وخم تنور وشراء حطب ودهن سراج وغيره من المؤن اه (قوله ولا تحرم الخ) عبارة المغنى ولو غلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطيته وانكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزراعة) اي ولولم يباشرها بنفسه بل بالعملة اه ع ش (قوله ثم التجارة) اي لان الصحابة كانوا يكتسبون بها اه معنى (قول المتن وجد ميتا) او عيشه عيش مذبوح في بطن مذكاة بالمعجمة سواء كانت حر كاتها بذبحها او ارسال سهم او كلب عليها اه معنى (قوله وان اشعر) الى قوله كما قاله في النهاية والمغنى إلا قوله كما صححه الى فذبح وقوله وان طالت (قوله وان اشعر) اي نبت شعر (قوله مالم يتم الخ) ظرف لقول المصنف ويحل الخ (قوله لو خرج) أى رأس الجنين اه معنى قوله أو ميتا عطف على قوله وبه حياة مستقرة (قوله بكلام الامام) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام فقالوا او اللفظ الاول وان خرج بعد ذبح امه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها ما ناطو ولا ثم سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتمد وعليه لو اخرج راسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان خرج راسه ميتا ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يحل كما يدل عليه كلام الامام وهو الاصح خلافاً للبعوى اه اقول ويفهم ضعف ما قاله البغوى مما سيذكره الشارح عن البلقيني بالاولى (قوله خلافه) اي خلاف كلام الامام (قوله وغيره) اي ورايت غير ابن الرفعة (قوله فذبح) عطف على قوله خرج (قوله حل) اي اذا مات عقب خروجه أعطاه له لطعمه رقيقه وناضحه اه وقد يجاب بأنه لو حرم عليه بينه له الا أن يقال لعله كان معلوماً (قوله والذي في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره) كتب عليه م (قوله بحرقة دينية) ومنه حرفة الماشطة (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا

الابل ونذبح البقر والشاة فنجذ في بطنها الجنين أى الميت فنلقيه أم نأكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه وذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعاً لها مالم يتم انفصاله وفيه حياة مستقرة والا اشتراط ذبحه فعلم انه لو خرج وبه حياة مستقرة كما صححه في الروضة والمجموع وان نوزع فيه بانه صار مقدوراً عليه أو ميتاً كما ذكره البغوى وان نوزع فيه بكلام الامام بل رجح غير واحد خلافه ثم رأيت ابن الرفعة رجح كلام البغوى وغيره قال أنه أقرب للقول فذبح قبل انفصاله حل لان للنفصل بعضه حكم المتصل كله غالباً ولا أثر لخروجه بعد ذبحها حياً

لكن حر كته حركة مذبح وان طالت بخلاف ما لوبق بطنها يضطرب زمانا طويلا كما قاله القاضي ونقله في المجموع عن الجويني وقره واعتمده الاذرعى وكذا الزركشى لكنه قاسه على ما فيه نظر قال البلقيني ومالم يوجد سبب يحال عليه الموت ولو احتالا ولا كان ضرب بطنها لم يحل وما لم يكن علقه لانه دم او مضغة لم تبين فيه صورة (٣٩٠) كما اقتضاه كلامهما وعلوا بما يصرح بان المدار هنا على ما ثبت به الاستيلا دلالة انما

يسمى ولدا تبعا لها حينئذ والتقييد بنفخ الروح فيه ضعيف (ومن) اضطر وهو معصوم بان لم يجد حلا لا او لم يتمكن منه الا بعد نحو زنا به كما ياتي (وخاف على نفسه مو تا او مرضا مخوفا) او غير مخوف او نحوهما من كل مبيح للتيمم (ووجد محرما) غير مسكر كيتة ولو مغلظة ودم (لزمه) اي غير العاصي بسفره ونحوه والمشرع على الموت بان وصل الحالة تقضي العادة ان صاحبها لا يعيش وان اكل (أكله) او شر به لقواه تعالى فن اضطر الاية مع قوله ولا تقتلوا انفسكم وكذا خوف العجز عن نحو المشي او التخلف عن الرفقة ان حصل به ضرر لا نحو وحشة كما هو ظاهر وكذا اذا جهده الجوع وعيل صبره ويكفي غلبة ظن حصول ذلك بل لو جوز التلف والسلامة على السواء حل له تناول المحرم كاحكاه الامام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعام من بذله لمضطرة لا بعدو طئها زنا لم يجز لها تمكينه بناء على الاصح ان الاكره بالقتل لا يبيح الزنا والواط وكونه مظنة في الجملة لا اختلاط الانساب شدد فيه اكثر

بذكاة أمه مغنى وأسنى ونهاية (قوله لكن حر كته الخ) أى فيحل اه سم (قوله وان طالت) خلافا لظاهر ما مر انفاعن المغنى والاسنى والنهاية (قوله بخلاف ما لوبق بطنها الخ) أى فيحرم اه سم (قوله قال البلقيني) إلى قوله كما اقتضاه في المغنى الا قوله ولو احتالا (قوله قال البلقيني الخ) أى عطف على ما لم يتم انفصاله الخ (قوله ولا كان ضرب الخ) عبارة المغنى فلو ضرب حاملا على بطنها وكان الجنين متحركا فسكن حتى ذبحت أمه فوجد ميتا لم يحل اه (قوله ومالم يكن الخ) عطف على قوله ما لم يتم الخ وليس من مقول البلقيني (قوله او مضغة) عطف على علقه (قوله على ما ثبت به الاستيلا) يعنى لو كان من ادعى اه مغنى (قوله والتقييد الخ) ولو كان للذكاة عضو اش حل كسائر اجزاها مغنى ونهاية (قوله ومن اضطر) أى كان مضطرا (قوله وهو معصوم) إلى قوله وظاهر في النهاية الا قوله ولم يتمكن إلى المتن وقوله او شر به (قوله نحوزنا به الخ) أى كالواط به اخذ ما ياتي (قوله او نحوهما) أى المرض الخوف وغير الخوف (قوله من كل مبيح للتيمم) كزيادة المرض وطول مدته قال الزركشى وينبغي ان يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كافي للتيمم مغنى وروض مع شرحه (قوله كيتة) إلى المتن في المغنى الا قوله او شر به وقوله ان حصل إلى ويكفي وقوله بناء إلى وظاهر (قوله ولو مغلظة) وميتة الكلب والخنزير في مرتبة اخذ ان اطلاقه اه عش (قوله أى غير العاصي الخ) حال من ضمير لزمه الرجوع للصوصل خلافا لما يوهمه صنيعه انه تفسير له فكان الاولى اسقاط أى (قوله ونحوه) أى نحو السفر كاقامته كما ياتي عن الاسنى والمغنى عن الاذرعى (قوله وكذا خوف العجز الخ) هذا داخل في قوله او نحوهما الخ فالتصريح به لدفع توهم اورد بخالف (قوله عن نحو المشي) كالركوب اه مغنى (قوله او التخلف) عطف على العجز (قوله وعيل) أى فقد اه عش (قوله ويكفي غلبة ظن الخ) قضية اطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بامارة يدركه وقياس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه او معرفته بالطب اه عش (قوله حصول ذلك) أى الموت وما عطف عليه (قوله على السواء) أفهم انه اذا جوز التلف مع كون الغالب السلامة لم يجز تناوله اه عش (قوله لم يجز تمكينه) وخالف اباحة الميتة في ان المضطر فيها إلى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهنا الاضطرار ليس إلى المحرم وإنما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا يندفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعدو طئها اه مغنى (قوله ولكونه الخ) أى الزنا اه عش والاولى أى إلى ما ذكر من الزنا والواط (قوله شدد فيه أكثر) أى من اللواط قاله عش وهو بخالف لقول الشارح كالنهاية بناء على الاصح الخ ولقوله السابق لا بعدد زنا به الخ فليراجع (قوله كما يجوز) إلى قوله لم يظهر في المغنى الا قوله أى إلى او مغلظة وقوله اما المسكر إلى واما العاصي وقوله ونحوه إلى المتن في النهاية الا قوله ويظهر واما الشرف (قوله للسلم) أى الصائل اه مغنى (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا اه سم (قوله أى كادى الخ) عبارة المغنى كشاة وحمار اه

(قوله لكن حر كته حركة مذبح) أى فيحل (قوله بخلاف ما لوبق بطنها يضطرب زمانا طويلا) أى فيحرم (قوله كما قاله القاضي) كتب عليه مر (قوله من كل مبيح للتيمم) شامل لنحو بطء البرء في لزوم الاكل لخوفه نظر ظاهر بل قد ينظر في اللزوم لخوف نحو الشين الفاحش في عضو ظاهر ايضا (قوله غير العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي بسفره مراق الدم كالمرتد والحري فلا ياكلان من ذلك حتى يسلبا قاله البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين ومتمكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا

بخلاف نظائره وظاهر ان الاضطرار لغیر القوت والماء كسيرة خشى بتركها ما يأتى فيه جميع أحكام المضطر السابقة (قوله والآية (وقيل يجوز) كما يجوز الاستسلام للسلم ورفق الاول بان هذا فيه اثار طلبا للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد ميتة يحل مذبحها وأخرى لا يحل أى كادى غير محترم فيها يظهر تخير أو مغلظة وغير هاتين غير هاتين في المجموع واعتراض الاسنوى مردود واما المسكر

عطش كامر واما العاصي
بفسره ونحوه فلا يجوز له
تناول المحرم حتى يتوب
قال البلقيني وكذا مر تد
وحرني حتى يسلبا وتارك
صلاة وقاطع طريق حتى
يتوبا اه ويظهر فيمن لا
تسقط توبته قتله كزان
محسن انه يا كل لانه لا يؤمر
بقتل نفسه واما المشرف
على الموت فلا يجوز له
تناوله ايضا لانه لا ينفعه
ولو وجد لقمة حلالا لزمه
تقديمها على الحرام (فان
توقع اي ظن كاهو ظاهر
(حلالا) يجده (قريبا)
اي على قرب بان لم يخش
محدورا قبل وصوله (لم
يجز غير سد) بالمهمة وهو
المشهور او المعجزة
(الرمق) وهو بقية الروح
على المشهور والقوة على
مقابله (والا) يتوقعه (في
قول يشع) لاطلاق
الاية اي يكسر سورة
الجوع بحيث لا يسمى جائعا
لان لا يجد للطعام مساغا
اما ما زاد على ذلك فحرام
قطعا ولو شبع ثم قدر على
الحل لزمه ككل من تناول
محرم ما ولو مكرها التقيوان
اطاقه بان لم يحصل له منه
مشقة لا تحتمل عادة
(والاظهر سد الرmq
فقط) لانه بعده غير مضطر
نعم ان توقف قطعه لبادية
مهلكة على الشبع وجب
وبحث البلقيني انه متى خشي

(قوله فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) ومحل ذلك اذ لم ينته به الامر الى الهلاك والافتعين شر به كما يتعين على
المضطر اكل الميتة ومحل منع النداءى به اذا كان خالصا بخلاف المعجون به كالترياق لاستهلاكه فيه وخرج بما
قاله شر به لاساغة لقمة فيحل اه اسنى (قوله كامر) اي في الاشربة (قوله واما العاصي بفسره ونحوه)
عبارة المغنى ويستثنى من ذلك العاصي بفسره فلا يباح له الا كل حتى يتوب قال الاذرى ويشبه ان يكون
العاصي باقامته كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الاقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول
على غير هذه الصورة اه وفي سم بعد ذكر مقالة الاذرى عن الاسنى مانصه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك
بقوله ونحوه اه (قوله وقاطع طريق) اي قاتل في قطع الطريق مغنى ونهاية (قوله لانه لا يؤمر الخ) قضية
هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل اه سم (قوله لزمه تقديمها على الحرام) اي وان
لم تسدر مقه ثم يتعاطى من الحرام ما تندفع به الضرورة اه ع ش وقال سم يحتمل ان يراد بتقديمها
ما يشمل مقارنتهما كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة ويتناولها معا اه ويدفع ذلك الاحتمال قول
المغنى ويبدأ وجوبا بلقمة حلال ظفرها فلا يجوز له ان يا كل بما ذكر حتى ياكلها لتحقيق الضرورة اه
(قوله على قرب) الى قول المتن ولو وجد في النهاية الا قوله وبحث الى المتن وقوله وقياسه الى واذو قوله اي
ان كان الى وقيده وقوله ورقيقهم (قول المتن لم يجز) اي قطعاً غير سد الرmq اي لا ندفاع الضرورة به وقد
يجد بعده الحلال مغنى واسنى (وهو بقية الروح) ولعل وجه التعبير ببقية الروح انه نزل ما اصابه من الجوع
منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته فعبر عن حاله الذي وصل اليه ببقية الروح مجازا والافالروح
لا تنجز اه ع ش (قوله على المشهور) عبارة الاسنى والمغنى قال الاسنوى ومن تبعه والرمق بقية الروح
كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى
وغيره الذي نحفظه انه بالمهملة وهو كذلك في الكتب اي والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في
ذلك بسبب الجوع اه (قوله يتوقعه) اي الحلال قريبا اه مغنى (قوله لا تطلق الاية) الى قوله ويجب
في المغنى الا قوله نعم الى المتن (قوله على ذلك) اي ما يكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعا (قوله ولو شبع
الخ) عبارة النهاية ولو شبع في حال امتناعه ثم قدر الخ قال ع ش قوله في حال امتناعه الخ قضية انه حيث لم
يتمتع عليه تناوله او امتنع لكن لم يقدر بعد تناول على الحل لا يجب عليه التقيؤ في كل منهما وينافي ذلك
ما تقدم له في اول الاشربة من قوله ويلزمه ككل اكل او شارب حرام تقيؤه ان اطاقه كما في المجموع وغيره
ولا نظر الى عذره وان لزمه تناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءه لزمه والسببه

(قوله واما العاصي بفسره ونحوه) قال في شرح الروض قال الاذرى ويشبه ان يكون العاصي باقامته
كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الاقامة وقولهم تباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه
الصورة اه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك بقوله ونحوه (قوله قال البلقيني وكذا مر تدو حرني الى اخر
الكلام) عطف ذلك على قوله العاصي بفسره ونحوه يقتضى ان المراد بقوله ونحوه ما عدا جميع هذه
المذكورات فليظن ما هو (قوله وحرني) قضية اخراج الذمي فهل قياسه ان يكون عقدا للذمة للحربي
كاسلامه فيقال في حقه حتى يسلم او يعقده ذمة (قوله ايضا قال البلقيني وكذا مر تدالخ) عبارة شرح
الروض عن البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك
الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه وقوله وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة قد يخرج الزاني المحسن
(قوله لانه لا يؤمر بقتل نفسه) قضية هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل (قوله لزمه
تقديمها على الحرام) يحتمل ان يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة
ويتناولها معا (قوله بان لم يخش محدورا قبل وصوله) لعله المراد لم يخش محدورا قبل وصوله بعد سد الرmq
اما لو لم يخش محدورا كذلك بدون سد الرmq فينبغي امتناع ما يسد الرmq ايضا اعدم الحاجة اليه بل لا يتصور
سدر رmq حينئذ (قوله الرmq وهو بقية الروح الخ) قال في شرح الروض كما قاله جماعة وقال بعضهم انه

يخاف تلفاً) أى محذور تيمم (ان اقتصر) على سد الرق فيلزمه ان يشبع أى يكسر سورة الجوع قطعاً لبقاء الروح ويجب التزودان لم يرج وصول حلال ولا اجاز بل قال الفقهاء لا يمنع من حل ميتة لم تلوثه ولو لغير ضرورة (وله) أى المعصوم بل عليه (أكل آدمي ميت) محترم إذا لم يجد ميتة غيره ولو مغلفة لان حرمة الحى أعظم ومن ثم لو كانت ميتة نبى امتنع الاكل منها قطعاً وكذا ميتة مسلم والمضطر ذى وظاهر كلامهما انها حيث اتحد اسلاما وعصمة لم ينظر لافضلية الميت وقياسه أنها لو اتحد انبوة لم ينظر لذلك ايضا ويتصور فى عيسى والخضر صلى الله على نبينا وعليهما وسلم وهذا غير محتاج اليه إذ النبى لا يتقيد برأى غيره وإذا جاز أكله حرم نحو طبخه أى ان كان محترماً كما بحقه الاذرى وقيد شارح ذلك بما اذا أمكن أكله نينا وبؤيده تعليلهم بان دفاع الضرر بدون نحو الطبخ والشئ (و) له بل عليه (قتل) مهدر (نحو مرتد وحربي)

فاندفع استبعاد الاذرى لذلك ويمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه فزمننا اتصل معه خاصته إلى البدن بحيث لا يبق في بقائه في جوفه نفع وما هنا على خلافه اه اقول عبارة المغنى سالمة عن الاشكال الاول وهى وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة ونحوها لزمه ان يتقياها إذا قدر عليه اه وهى كما ترى شاملة للشبع وما دونه والحال الامتناع وغيرها (قوله أى محذور) الموافق لكلامه السابق في شرح او مرضاً مخوفاً ولكلام النهاية والمغنى في الموضوعين او بدل أى (قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه اه سم اقول وبفيدة ايضا كلام المنهج والنهاية والمغنى (قوله محترم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المغنى (قوله) إذا لم يجد ميتة غيره (فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى اه سم اقول لنا وجه انه لا يجوز اكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً كما نبه عليه المغنى وقد يؤخذ من ذلك الوجه انه يتمتع اكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذى إذا صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن القول المرجوح (قوله ومن ثم) أى من اجل النظر الاحترام عبارة النهاية والمغنى نعم اه (قوله لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتامل سم وعش (قوله امتنع الاكل منها الخ) ولولمثلة خلافاً لبعضهم مرعش وانظر لو كان المضطر اشرف كان رسولاً والميت نبى اه بجرمى وسيأتى عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل (قوله انهما الخ) أى الميت والمضطر (قوله وعصمة) احترام عن نحو تارك صلاة (قوله لافضلية الميت) أى بنحو العلم (قوله وقياسه الخ) خلافاً للنهاية (قوله ويتصور فى عيسى والخضر الخ) أى إذا مات احدهما دون الآخر اه عش (قوله وهذا غير محتاج اليه الخ) لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم واما ما عداه فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس فان تساوى بافقيه نظر ويتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت اه سم (قوله وإذا جاز اكله الخ) أى الادعى الميت (قوله كما يحتمل الاذرى) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة نعم قيد ذلك الاذرى بما إذا كان محترماً وما لا وجه الاخذ باطلاقهم اه (قوله قتل مهدر الخ) لم يقيد بعدم وجود غيرهم ويتجه التقييد بمن يتمتع قتله بغير

القوة بذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى وغيره الذى يحفظه انه بالمهملة وهو كذلك فى الكتب والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل فى ذلك بسبب الجوع اه (قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه (قوله) إذا لم يجد ميتة غيره (فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى (قوله ومن ثم لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتامل (قوله وهذا غير محتاج اليه) لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم واما ما عداه فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس فان تساوى بافقيه نظر ويتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت (قوله حرم نحو طبخه) عبارة الروض ولا يطبخه أى الميت المسلم بل الميت المحترم كما فى شرحه ويتخير فى غيره أى بين اكله نيشاً او مطبوخاً او مشوياً (قوله قتل مهدر) لم يقيد بعدم وجود غيرهم ويتجه التقييد بمن يتمتع قتله بغير اذن الامام (قوله قتل مهدر نحو مرتد وحربي الخ) يحتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غير آدمي اخذ من قوله السابق واخرى لا تحل أى كادى غير محترم فيما يظهر تخيير لانه إذا جاز اكل ميتة غير المحترم مع وجود ميتة اخرى فليجز قتله واكله مع وجود غيره ويحتمل

وزان محصن ومحارب وتارك صلاة بشرطه ومن له عليه قود من غير إذن الامام للضرورة ومن هذا يعلم ان هؤلاء كانوا مضطرين لم يجب على احد بذل الطعام لهم (لا ذمى ومستامن) لعصمتها (وصبي حربي) وامرأة حربية لحرمة قتلها (قلت الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون ورقيقهم (للاكل والله أعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم لانما هي (٣٩٣) لحق الغائبين ومن ثم لم يجب فيه كفارة

وبحث البلقيني أن محله مالم يستول عليهم والا حرم لانهم صاروا أرقاء معصومين للغائبين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ وليس لو الدقت ولده لالا كل ولا للسيد قتل قته قال ابن الرفعة إلا ان يكون القن ذمياً كالحربي فيه نظر ظاهر (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولم يجد غيره (اكل) وجوبا منه ما يسد رمقه فقط او ما يشبعه بشرطه وإن كان معسر للضرورة ولان الذم تقوم مقام الاعيان (وغرم) إذا قدر قيمته إن كان متقوماً وإلا فثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع اكله إذا اضطر الغائب أيضاً وهو يحضر عن قرب وهو متجه إن اراد بالقرب ان يكون بحيث يتمكن من زوال اضطراره بهذا دون غيره وغية ولى نجور كغنية مستقل وحضوره كحضوره وله بيع ماله حينئذ نسيئة ولمعسر بلارهن للضرورة (او) وجد وهو غير نبي طعام حاضر مضطر لم يلزمه بذله له (إن لم يفضل عنه) بل هو أولى بالخبر ابداً بنفسك اما النبي فيجب على غيره

اذن الامام اه سم ثم كتب أيضاً قوله قتل مهدر نحو مرتد وحربي الخ يحتمل أن الامر كذلك وإن وجد مية غير آدمى ويحتمل تقييده بما إذا لم يجد مية غيره ويحتمل ان يفصل بين من يجوز قتله بغير إذن الامام كالحربي فيجوز قتله واكله وإن وجد مية غير آدمى ومن لا يجوز قتله بغير إذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه اه (قول المتن وحربي) اى كامل بالذكورة والعقل والبلوغ (قوله رزان محصن) اى قوله وليس لو الدقى المغنى لا قوله وبهذا إلى المتن (قوله وزان محصن الخ) الوجه أن محله إذا لم يكن المضطر مثله اه سم (قوله من غير اذن الامام) راجع لقوله وزان محصن الخ كما هو صريح صنيع الروض والمغنى وسم (قوله ومن هذا الخ) لعل الاشارة الى جواز قتل من ذكره لالا كل (قول المتن حل قتل الصبي الخ) قال فى شرح الروض اذا لم يجد غيرهم اه سم اقول ويفيد بحث ابن عبد السلام الا ترى (قوله فيه) اى فى قتلهم (قوله وبحث البلقيني الخ) عبارة النهائية وحل ذلك كما يحتمل البلقيني الخ (قوله ان محله) اى حل قتلهم (قوله وحرمة قتل صبي الخ) لما فى اكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكى وكذا يقال فى شبه الصبي اه معنى أى من النساء والمجانين والارقاء (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النهائية والا قرب خلافه اه (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لانا لانسلم ان حقن الدم لذلك فقط وإلا لم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح فى امتناع ذلك اه سم (قوله مضطر) الى قوله واما ما فضل فى المغنى الا قوله وهو متجه الى وغية ولى الى قول المتن وانما يلزم فى النهاية الا قوله وكأنه هو الى أما إذا (قوله ولم يجد غيره) فيقدم مية وطعام غير الغائب على طعامه أى الغائب اه سم (قوله او ما يشبعه بشرطه) اى بان لم يخش محذور اقبل وجود غيره اه ع ش وقوله بان لم يخش صوابه بان يخشى الخ باسقاط لم (قوله وان كان الخ) اى المضطر (قوله اذا قدر) اى عند الاكل اه ع ش وفى اطلاق مفهومه توقف والا قرب تقييده بما اذا لم ينظم بيت المال وكان المالك من الاغنياء ثم رايته ذكر فى قوله اخرى ما يوافق ما قلته كاتاقى (قوله قيمته) اى فى ذلك الزمان والمكان اه اسنى ويبقى فى الشارح مثلاً (قوله والا فثله) نعم يتعين قيمة المثل بالمفاضة كما ذكره فى الماء به عليه الزركشى اه معنى (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الا خصر للغائب عبارة الاسنى لا تلافه ملك غيره بغير اذنه اه (قوله وله) اى الولي وقوله بيع ماله اى المحجور وقوله للضرورة اى ضرورة المضطر اه ع ش (قوله بل هو) اى المالك (قوله فيجب على غيره الخ) ويتصور هذا فى زمن عيسى عليه السلام او الخضر على القول بحياته ونبوته اه معنى (قوله واما ما فضل) ولو وجد مضطرين ومعه ما يسكنى احدهما وتساوريا فى الضرورة

تقييده بما اذا لم يوجد مية غيره ويفرق بين مجرد اكله المية غير المحرم وبين قتله لا كله ويحتمل أن يفصل بين من يجوز قتله بغير اذن الامام كالحربي فيجوز قتله واكله وان وجد مية غير آدمى ومن لا يجوز قتله بغير اذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه أن محله اذا لم يكن المضطر مثله (قوله حل قتل الصبي الخ) قال فى شرح الروض اذا لم يجد غيرهم (قوله الا ان يكون القن ذمياً) قال لان حقن دمه انما هو لاجل حق السيد فى ماله حتى لا يضيع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لانا لانسلم ان حقن الدم لذلك فقط والا لم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح فى امتناع ذلك (قوله ولم يجد غيره) فتقدم مية وجدها عليه كما سياتى فى قول

ايتاره على نفسه ولو من غير طلب وأفتى القاضي

(٥٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع)

بان الميتة لا بد لاحد عليها فلا يقدم بها من هى بيده واعترض بانها كسائر المباحات فذكر اليد عليها احق بها وهو ظاهر واما ما فضل عنه أى عن سد رمقه كما يحتمل الزركشى فيلزمه بذله وان احتاج اليه مالا (فان آثر)

في هذه الحالة وهو بمن يصبر على الاضاعة على نفسه مضطرا (مسلم) معصوما (جاز) بل سن لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطر والذي (٣٩٤) والبهيمة والحق بهما المسلم المهدر فيحرم إيثاره (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطر لزمه)

والقراية والصلاح قال الشيخ عز الدين احتمل أن يتخير بينهما واحتمل أن يقسمه عليهما انتهى والثاني أوجه فان كان أحدهما أولى كوالد وقريب أو ولياته أو أبا ما مقسطا قدم الفاضل والمفضل ولو تساوى أو معه رغيف مثلا لو اطعمه لأحدهما عاش يوما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص اهـ معني (قوله في هذه الحالة) أي حالة اضطرار نفسه (قوله والذي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا اهـ سم (قوله والحق بهما المسلم المهدر) أي المضطر ولهذا ثنى الضمير لانه ملحق بالذمي والبهيمة المضطرين اهـ سيد عمر (قوله مضطر) إلى قوله ويجب في المغني (قوله بهيمة الغير) بالاضافة (قوله نحو حربي الخ) كقاتل في قطع الطريق (قوله ويلزمه ذبح شاته الخ) ويحل أكلها للآدمي لأنها ذبحت للاكل اسنى ومعني ونهاية (قوله لا طعام كلبه الخ) قياس ما تقدم له ان لا مالا منفعة فيه ولا مضرة محترمة (١) ذبحها له هنا والقياس ان الحكم لا يتقيد بكله بل يجب ذبح شاته لكلب غيره المحترم وقاية لروحه اهـ عش (اقول) وقد يدعى دخوله في قول للشارح وكذا بهيمة الغير الخ (قوله نحو صبي الخ) أي كالخنثى والمجنون وأرقائهم (قوله كما مر آنفا) أي في شرح قلت الاصح الخ (قوله فان منع المالك الخ) عبارة المغني ويجب على المضطر ان يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فان امتنع وهو أو موليه غير مضطر في الحال من بذله بعوض لمضطر محترم الخ (قوله المالك) إلى قوله أو مات في المغني (قوله غير المضطر) ويصدق المالك في دعواه الاضطرار وينبغي انه لو دلت قرينة على كذبه في دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك اهـ عش (قوله ولا يلزمه) أي القهر (قوله فان قتل) أي المالك (قوله أو مات) أي المضطر (قوله وقضية كلامهم ان للمضطر الخ) عبارة المغني (تنبيه) قضية كلام المصنف جواز قهر الذمي للمسلم وإن قتله وليس مرادوا ولذا قال الشارح إلا ان كان مسلما والمضطر غير مسلم أي فلا يجوز له قهره ولا قتله وإن قتله فعليه ضمان لان الكافر لا يسلط على ميتة المسلم فالحي أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا هو عبارة سم المعتمد خلاف ذلك وليس للمضطر الذي قتل المسلم وإن فعل ضمن مراه وعبارة السيد عمر قوله ان للمضطر الذي قتل المسلم المانع له قال في النهاية والمعتمد خلافه اهـ اقول وما اعتمدته النهاية هو الذي يميل اليه القلب لانه لا لا تتقرب بحرمته ولا نظر معها للكافر وإن كان ذميا اهـ وعبارة عش قوله والمعتمد خلافه أي فلو خالف وقته فينبغي ان لا يقتل فيه لان القصاص يسقط بالشبهة وهي الاضطرار بل يضمنه بدية عمد اهـ (قوله فبحث بعضهم انه يضمنه) اعتمدته النهاية والمغني كما مر آنفا (قوله كالشارح) أي المحلى (قوله يرد الخ) خبر فبحث بعضهم الخ وقوله وكأنه الخ جملة اعتراضية (قوله اما إذا رضى) إلى قول المتن نسيت في المغني إلا قوله مع اتساع الوقت (قوله بضمن الخ) أي أو هبته اهـ معني (قوله فيلزمه قبوله الخ) ولا يلزمه أن يشتره باكثر من ثمن مثله كثرة لا يتغابن بها بل ينبغي أن يحتال في أخذه منه ببيع فاسد لئلا يلزمه أكثر من قيمته كان يقول له ابذله لي بعوض فيبذله بعوض ولم يقدره أو يقدره ولم يفرز له ما ياكله فيلزمه مثل ما أكله إن كان مثليا أو لا فقيمته في ذلك الزمان والمكان روض مع شرحه ومعني (قوله المالك) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله وان كان إلى امام مع ضيق الوقت (قوله المالك) أي أو وليه اهـ معني

أي مالك الطعام (اطعام) أي سدر مق (مضطر) أو اشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذمي) أو مستامن وإن احتاجه مالكه مالا للضرورة الناجزة وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف نحو حربي ومرد وزان محصن وكلب عقور ويلزمه ذبح شاته لا طعام كلبه الذي فيه منفعة ويجب اطعام نحو صبي وأمرأة حريين اضطرأ قبل الاستيلاء عليهما وبعده ولا ينافيه ما مر من حل قتلها لانه ثم ضرورة فلا ينافي احترامهما هنا وإن كانا غير معصومين في نفسها كما مر آنفا (فان منع) المالك غير المضطر بذله للمضطر مطلقا أو الا بزيادة على ثمن مثله بما لا يتغابن بها (فله) أي المضطر ولا يلزمه على المعتمد وان امن (قهره) على أخذه (وان قتله) لا هداره بالمنع فان قتل المضطر قتل به أو مات جوعا بسبب امتناعه لم يضمنه لانه لم يحدث فيه فعلا وقضية كلامهم ان للمضطر الذي قتل المسلم المانع له وعليه يفرق بين هذا وعدم حل اكله لميتة المسلم بانه لا تقصير ثم من المأكول بوجه وهنا الممتنع مهدر لنفسه بعصيانه بالمنع فبحث بعضهم انه

المتن ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره أي الغائب الخ (قوله والذي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا (قوله لانه لم يحدث فيه فعلا) والتلف لسبب سابق لا مدخل فيه بخلاف ما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب على التفصيل السابق في محله لانه أحدث الحبس والمنع وبخلاف ما لو شتمت الحبل راحة ما عنده ولم يدفع اليها منه ما يدفع الاجهاض ولا بالعوض حتى اجبضت لان التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع مراه (قوله وقضية كلامهم ان للمضطر الذي قتل المسلم الخ) المعتمد خلاف ذلك فليس للمضطر الذي قتل المسلم فان فعل ضمن مراه (قوله أيضا وقضية كلامهم الخ) في المحلى ما يصرح بخلاف هذه القضية

يضمنه وكأنه هو أو من جزم به كالشارح أخذه بما ذكر في ميتة المسلم يرد بما ذكره أهـ أما إذا رضى ببذله له بضمن مثله ولو بزيادة يتغابن بها فيلزمه قبوله بذلك ولا يجوز له قهره (وإنما يلزم) المالك بذل ما ذكر للمضطر (بعوض ناجز) هو ثمن مثله زمانا ومكانا (ان

حضر) معه (والا) يحضر معه عوض بان غاب ماله (قوله) فلا يلزمه بذله بجائنا مع اتساع الوقت بل بعوض (نسبة) ممتدة لزمان وصوله اليه لان الضرر لا يزال بالضرر قال الاسنوي ولا وجه لوجوب البيع نسبيته بل الصواب أنه يبيعه بحال غير أنه لا يطالب به الا عند اليسار اه ويرد بانه قد يطالب به قبل وصوله لماله مع عجزه عن اثبات اعساره فيحبسه أما اذا لم يكن له مال أصلا فلا معنى لوجوب الاجل لانه لا أحد لليسار يؤجل اليه ثم ان قدر العوض وأفرز له المعوض ملكه كائنا ما كان وان كان المضطر محجورا وقدره عليه باضعاف ثمن مثله للضرورة وان لم يقدره او لم يفرزه له لزمه مثل المثل وقيمة المتقوم في ذلك الزمان والمكان أما مع ضيق الوقت عن تقدير عوض بان كان لو قدر مات فيلزمه اطعامه بجائنا ويفرق بين هذا ومالو أو جر المضطر قهرا أو وهو نحو مغمى عليه أو مجنون فان له البذل بان مانع التقدير هنا قام بالمضطر لكونه عن التزام العوض أو غيبة عقله حتى أوجره

(قوله) فلا يلزمه بذله بجائنا) عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمه أى ماله بذهله إلا بعوض ولا أجرة لمن خلص مشرفا على الهلاك بوقوعه في ماء أو نار أو نحوهما بل يلزمه تخليصه بلا أجرة لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع الوقت لم يجب تخليصه إلا بأجرة كما في التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلئين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب وقال الاذرعى انه الوجه والذي قاله القاضي ابو الطيب وغيره واختصر عليه الاصفوني والحجازي كلام الروضة الثاني اه زاد المغنى وهو الظاهر والفرق ان في اطعام المضطر بذل مال فلا يكلف بذله بلا مقابل مطلقا بخلاف تخليص المشرف على الهلاك اه ومال اليه عش وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه المذكورة مانصه به يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما ياتي اما مع ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلئين وكذا مر اه (قوله) مع اتساع الوقت) أى لزوم الصيغة اه عش (قوله) ممتدة لزمان وصوله الخ) قد يقتضى صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجمول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به والتزام الصحة للضرورة بعيدة اه سم أى فينبغي حمله على تقدير زمن معين يعلم عادة امتداده إلى وصول المضطر إلى ماله (قوله) قال الاسنوي الخ) وفاقا للمغنى (قوله) انه يبيعه) أى يجوز ان يبيعه اه معنى (قوله) ثم ان قدر الخ) راجع لما في المتن والشرح جميعا عبارة النهاية والروض مع شرحه ولو اشتراه باكثر من ثمن مثله ولو باكثر مما يتغابن به وهو قادر على قهره واخذه منه لزمه ذلك وكذا العجز عن قهره واخذه (قوله) ملكه به الخ) أى وقد وقع عقد صحيح والام يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذا لم يبدله الا باكثر من ثمن مثله يبغي ان يحتال في اخذه ببيع فاسد لثلا يلزمه اكثر من قيمته اه سم (قوله) وإن كان الخ) غاية وقوله وقدره الخ جملة حالية (قوله) وان كان المضطر محجورا الخ) او كان عاجزا عن اخذه منه وقهره اه معنى (قوله) وإن لم يقدره او لم يفرزه له لزمه الخ) قد يشكل بان من لا مال له يجب اطعامه على اغنياء المسلمين الا ان يقال صورة المسئلة هنا ان مالك الطعام ليس من الاغنياء اه عش عبارة البجيرمي محله أى لزوم ثمن المثل ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لا مال له اصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على اغنياء المسلمين اطعامه كما مر وتقدم انه يجب اطعامه على كل من قصده منهم ثلاثيتوا كلوا اه (قوله) بجائنا) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمغنى كما مر (قوله) فان له البذل) عبارة المغنى لزمه البذل لانه غير متبرع بل يلزمه اطعامه ابقاء لهبته ولما فيه من التحريض على مثل ذلك فان قيل قد ياتي في المتن انه لو اطعمه ولم يذكر عوضا انه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره اجيب بان هذه حالة ضرورة فرغ فيها اه (قوله) هنا) أى في مسائل ايجار المضطر وقوله واما في

(قوله) فلا يلزمه بذله بجائنا الخ) عبارة الروض ولا يلزمه بذله الا بعوض ولا أجرة لمن خلص مشرفا على الهلاك لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع لم يجب تخليصه الا بأجرة قال في شرحه كما في التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلئين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب كما قاله الاذرعى وقال انه الوجه واقتضى كلام المجموع او اخر الباب انه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله كالاصل عن القاضي ابى الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور انه لا يلزمه البذل في تلك الا بعوض بخلافه في هذه يلزمه تخليصه بلا أجرة وعلى هذا اختصر الاصفوني وشيخنا ابو عبد الله الحجازي كلام الروضة اه وبه يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما ياتي اما مع ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلئين وكذا مر (قوله) ممتدة لزمان وصوله اليه) قد يقتضى صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجمول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به والتزام الصحة للضرورة بعيد (قوله) ثم ان قدر العوض الخ) أى وقد وقع عقد صحيح والام يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذا لم يبدله الا باكثر من ثمن مثله يبغي ان يحتال في اخذه ببيع فاسد لثلا يلزمه اكثر من قيمته (قوله) وان كان المضطر محجورا وقدره ولبه الخ) في الناشرى ولا يخفى ان محل لزوم العوض بذكره ما اذا لم يكن المضطر صديقا فانه ليس من اهل الالتزام لكن قال البلقيني يحتمل ان يلزم في هذه الصورة لما فيه من تحريض صاحب الطعام على بذله للمضطر ولو صديقا والاول

فناسب الزامه بالبذل وأما في تلك فالمانع لم ينشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزم بشئ (ولو أطعمه ولم يذكر عوضا فلا يصح لا عوض) له

لتقصيره فان صرح بالاباحة فلا عوض قطعاً قال البلقيني وكذا لو ظهرت قريبتها ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه وسرقيل الولعة
 واول القرض ماله تعلق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطر ميتة) غير ادمى محترم (وطعام غيره) الغائب فالذهب انه يلزمه اكلها لانها مباحة له

تلك أى في مسئلة ضيق الوقت عن العقد (قوله لتقصيره) عبارة غيره حملاه على المسامحة المعتادة في الطعام
 لاسيما في حق المضطر اه (قوله فان صرح) الى قوله نعم في النهاية لا قوله ومراراً الى المتن وقوله والحق الى المتن
 وإلى قوله على الوجه في المغنى لا ما ذكر (قوله وكذا) أى لا يلزم عوض قطعاً اه معنى (قوله قريبتها)
 عبارة المغنى قرينة اباحة أو تصديق اه (قوله فان اختلفا في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره
 واختلفا في قدره تحالفنا ثم يفسخانه هما او احدهما او الحاكم ويرجع إلى المثل او القيمة فلو اختلفا بعد
 ذلك في قدر القيمة صدق الغارم اه ع ش (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذله معنى واسنى
 عبارة النهاية لا ذلول لم تصدقه لرغب الناس عن اطعام المضطر وافضى ذلك إلى الضرر اه (قوله اما الحاضر الخ)
 هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطر مسلم او ذمي فان منع الخ لان ذلك في وجود طعام
 الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضا اه سم (قوله ولا يتغابن الخ) عبارة المغنى اما اذا
 كان مالك الطعام حاضر او امتنع من البيع اصلاً او ابالاً كثيراً يتغابن به فانه يجب عليه أكل الميتة في الاولى
 ويجوز له في الثانية وسنله الشراء بالزيادة ان قدر عليه اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض
 مانصه وقضيته امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به الشاوش كإتيان لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب
 البرلسي بها مش شرح البهجة مانصه (فرع) إذا طلب المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيراً بين
 الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة ولكن الأفضل الشراء به عليه الجورجى انتهى فليتأمل اه (قوله
 هنا) أى فيما لو وجد المضطر ميتة وطعام الحاضر (قوله مطلقاً) أى بعوض ودونه (قوله وألحق به الخ)
 الإلحاق في شرح الروض اه سم (قوله وتحريم اكله) عطف على وجوب الجزاء ويجوز عطفه على
 تحريم ذبحه (قوله وميتة) أى لصيد أو غيره (قوله اصحابها تعينها الخ) وقد يدعى ان المتن يفيد (قوله
 او ميتة) أى لصيد (قوله اكل الصيد) وفاقاً لالسنى والمغنى وخلافاً لبعض نسخ النهاية (قوله فرع) إلى
 قوله والمعصوم في المغنى الا قوله بلفظ إلى المتن وإلى قوله ومتى قدر في النهاية (قوله عم الحرام الخ) ولو وجد
 المريض طعاماً له أو لغيره يضره ولو بزيادة مرضه فله اكل الميتة دون اه نهاية زاد المغنى ويجوز للمضطر
 شرب البول عند فقد الماء النجس لا عند وجوده لان الماء النجس اخف منه لان نجاسته طارئة اه (قوله
 ماتمس حاجته) ظاهره انه لا يقتصر على سد الرق المتقدم في المضطر مع انه من افراد الله إلا ان يقال ما هنا
 فيما ذالم يتوقع زوال المييح فكان الاقتصار على سد الرق دواماً من شأنه ترتب الضرر اه سيد عمر (قوله
 بلفظ المصدر) احتراز به عن ان يكون هكذا اكله عطفاً على بعضه وعن أن يكون هكذا اكله اه سم أى

بالنص الاقوى من الاجتهاد
 المييح له مال الغير بلا اذنه
 اما الحاضر فان بذله ولو
 بضمن مثله او بزيادة يتغابن
 بها وهو معه ولو ببذل سائر
 عورته ان لم يخف هلاكاً
 بنحو برد أو رضى بذمته لم
 تحل الميتة او لا يتغابن بها
 حلت ولا يقااله هنالو امتنع
 مطلقاً (او) وجد مضطر
 (محرم) او بالحرم (ميتة
 وصيدا) حيا والحق به لبنه
 ويضيه وفيه نظر لان هذين
 ليس فهما الاتحريم واحد
 كالميتة الا ان يفرق بان فيها
 جزء بخلافها (فالذهب)
 انه يلزمه (اكلها) لان في
 الصيد تحريم ذبحه المقضى
 لكونه ميتة ولو وجوب الجزاء
 وتحريم اكله وفيها تحريم
 واحد فكانت اخف نعم لو
 وجد المحرم حلالاً يذبح
 الصيد حرمت على الوجه
 وان ذبحه له لان هذا محرمة
 عليه وحده فهو اخف منها
 لحرمتها على العموم او ميتة
 ولحم صيد ذبحه محرم بخير
 بهما او صيداً حياً وميتة
 وطعام الغير فاوجه سبعة
 اصحابها تعينها أيضاً ولو لم يجد
 محرم او من بالحرم الاصيدا
 ذبحه واكله وافتنى او
 ميتة اكلها ولا فدية او صيدا
 وطعام الغير اكل الصيد
 لان حق الله تعالى مبنى على

أقيس اه وقضية التعليل بانه ليس من أهل الالتزام ان السفه كالصبي وكذا المجنون (قوله أما الحاضر
 الخ) هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطر مسلم او ذمي وإن منع الخ لان ذلك في وجود
 طعام الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة أيضاً (قوله ولا يتغابن بها حلت) عبارة الروض
 وكذا لو كان أى مالك الطعام حاضر او امتنع من المبيع قال في شرحه اصلاً او ابالاً كثيراً يتغابن به
 وجب اكل الميتة اه وقضية تعبيره بالوجوب امتناع شرائه بالعين ولا يخفى ما فيه والظاهر انه غير مراد
 إذ لا محذور في الالتزام المضطر الغبن لحاجته وقضيته امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به
 الشارح (١) لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح البهجة مانصه فرع إذا طلب
 المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيراً بين الغصب والشراء وبينها وبين الميتة ولكن الأفضل الشراء
 به عليه الجهرى اه فليتأمل (قوله والحق به لبنه ويضيه) الإلحاق في شرح الروض (قوله او صيد
 او اطعام الغير اكل الصيد) على الظاهر في شرح الروض (قوله بلفظ المصدر) احتراز عن ان يكون هكذا

المسامحة ما لم يحضر مالك الطعام ويذله له ولو بضمن مثله كاهو ظاهر (فرع) عم الحرام الارض جاز أن يستعمل
 منه ماتمس حاجته اليه دون ما زاد هذا ان توقع معرفة اربابه ولا صار مال بيت المال في اخذ منه لقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه)
 أى بعض نفسه (لا كله) بلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (١) قول المحشى لكن رأيت بخط الخ قبل لكن بياض يسير في النسخ التي بأيدينا

(قلت الاصح جوازها) لما يسد به رمة أو لما يشبعه بشرطه لانه قطع بعض لاستبقاء كل فهو كقطع يد متاكلة (وشرطه) أي حل القطع البعض (فقد الميتة ونحوها) كطعام الغير فتي وجد ما ياكله حرم ذلك قطعاً (وان) لا يكون في قطعه خوف أصلاً أو (يكون الخوف في قطعه أقل) منه في تركه فان كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعاً وإنما جاز قطع السلعة عند تساوي الخطرين لأنها لحم زائد وبقطعها يزول شينها ويحصل الشفاء وهذا تغيير وفساد للبينة الأصلية فضويق فيه ومن ثم لو كان (٣٩٧) ما يراد قطعه نحو سلعة أو يد متاكلة جازها

حيث يجوز قطعها في حالة

الاختيار بالاولى قاله البلقيني (ويحرم قطعه) أي البعض من نفسه (لغيره) ولو مضطراً لفقد استبقاء الكل هنا نعم يجب قطعه لني (و) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لاجل نفسه (والله اعلم) لما ذكر والمعصوم هنا من لا يجوز قتله لاكل ما غير المعصوم كحربي ومردد ومحارب وزان محصن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض منه لاكله واعترض بتصريح الماوردي بجرمته لما فيه من تعذيبه ويردبانه اخف الضررين ومتى قدر على قتله حرم عليه اكله حياً

(كتاب المسابقة)

على نحو الخيل ويسمى الرهان وقد تعم ما بعد ما بل ظاهر كلام الازهرى انها موضوعتها فعليه العطف الآتي عطف خاص على عام من السبق بالسكون أي التقدم وأما بالتحريك فهو المال الذي يوضع بين السباق كالقبض بالتحريك ما يقبض من المال (والمناضلة) على نحو السهام من فضل بمعنى غلب والاصل

بصيغة اسم الفاعل (قوله كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغبن والممتع رأساً فليحرم اه سم وقد يمنع شموله للباذل بالغبن قوله الآتي فتي وجد الخ (قوله ويحصل الشفاء) أي يتوقع حصوله اه معنى (قوله ومتى قدر الخ) (خاتمة) ترك التبسط في الطعام المباح مستحب فانه ليس من أخلاق السلف هذا إذ لم تدع إليه حاجة كقرى الضيف وأوقات التوسعة كيوم عاشوراء ويوم العيد فيستحب ان يبسط فيها من أنواع الطعام إذ لم يقصد بذلك التفاخر والتشكربل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم بما يشتهونه ويسن الحلوم من الاطعمة وكثرة الايدي على الطعام واكرام الضيف والحديث الحسن على الاكل ويسن تقليله ويكره هدم الطعام لا صناعته قال الخليلي قال الزركشي ومحل الكراهة إذا كان الطعام لغيره فان كان له فلا لاسيما ما ورد خبثه كالبصل وتكره الزيادة على الشبع من الطعام الحلال لما فيه من الضرر وعمله في طعام نفسه اما في طعام مضيئه فحرم إلا إذا علم رضاه كما رمى الوليمة ويسن ان ياكل من اسفل الصحفة ويكره من اعلاها ووسطها وان يحمده الله عقب الاكل فيقول الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه اه روض مع شرحه زاد المغني ومثله في عرش (تتمه) في اعطاء النفس حظاً من الشهوات المباحة مذاهب ذكرها الماوردي احدها منعها وقهرها كي لا تطفئ والثاني اعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبعثها لروحانياتها والثالث قال وهو الاشبه بالتوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي منع الكل بلادة اه

(كتاب المسابقة)

هذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه احد إلى تصنيفه نهاية ومعنى (قوله على نحو الخيل) إلى قوله لانه يؤذى في المغنى لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله وان سائق إلى المتن وقوله لا لاية وقوله ويجاب إلى اما بقصد أو إلى قوله ويؤيده في النهاية لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله لما يأتي إلى ويكره وقوله غير ما ذكر إلى المتن (قوله وقد تعم) أي المسابقة ما بعدها أي المناضلة (قوله لها) أي معنى كل يصدق على ما على نحو الخيل وما على نحو السهام (قوله عطف خاص الخ) أي لنكتة آ كديته (قوله بالرمي) أي بتعلمه ولو باحجار اه عرش فاطلق السبب على المسبب تدبر بجيرى (قوله بقصد التأهب الخ) سيد كر محترزه (قوله للجهاد) ينبغى ان يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق اه سيد عمر (قوله للرجال الخ) أي غير ذوى الاعذار كما صرح به صاحب الاستقضاء في الاعراج اه معنى (قوله المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كبيع السلاح لهم ولا يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقيني اه سم (قوله أي تحرم الخ) أي عليهما (قوله لا بغيره) لكنه مكروه ومسايقته صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها إنما هي لبيان الجواز كما في القليوبي اه بجيرى (قوله او قد عصي) كذا في الاسنى والمغنى وعبارة النهاية أو فقد عصي اه أي خالفنا وهو محمول على الكراهة المذكورة عرش (قوله آ كد) أي من الرهان (قوله لا لاية) يتأمل (قوله ولانه ينفع الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المغنى والمعنى فيه ان السهم ينفع في السعة والضيق كواضع

لا كله عطف على بعضه وعن أن يكون هكذا الا كله (قوله كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغبن والممتع رأساً فليحرم (قوله للرجال المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كبيع السلاح لهم ولا نه

فيهما قبل الاجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وصح انه صلى الله عليه وسلم فسرهما بالرمي وانه سابق بين الخيل الجيدة إلى خمسة اميال وغيرها إلى ميل (هما) أي كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكر دون النساء والخناثى لعدم تاهلها لها أي تحرم بمال لا بغيره على الواجهة لما يأتي في سباق عائشة ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي تركه لخبر مسلم من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا وقد عصي والمناضلة آ كد لا لاية وخبر السنن ارموا واركبوا وأن ترموا خير لكم من ان تركوا ولا ينفع في الضيق والسعة

قال الزركشي وينبغي أن يكونا فرضي كفاية لانهما وسيلتان له اه ويجاب بانهما ليسا وسيلتين لاصله الذي هو الفرض بل لاحسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال فاتجه اقالوه اما بقصد مباح فباحان أو حرام كقطع طريق خرامان (ويحل أخذ عوض عليهما) لاخبار فيه ويأتى بيانه وشرط باذله لا قابله لإطلاق التصرف فيمتنع (٣٩٨) على الولي صرف شيء من مال موليه فيه لانه ليس مظنة للتعلم بخلاف تعلم صنعة أو نحو

قرآن وصح خبر لا سبق اى بالفتح وقد تسكن لا فى خف أو حافر أو نصل (وتصح المناضلة على سهام) عربية وهى النبل وعجمية وهى النشاب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهى رماح قصار (ورماح عطف عام على خاص (ورمى باحجار) بيده او مقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع فى الحرب) غير ما ذكر كالتردد بالسيوف والرماح (على المذهب) لان كل نافع فيه فى معنى السهم المنصوص عليه لحل بعوض وغيره وانما يحل الرمي الى غير الرامى امارمى كل لصاحبه فحرام قطعاً لانه يؤذى كثير وعمله ان لم يكن عندهما حذق يغلب على ظنهما سلامتهما والا حل اخذا من قول المصنف فى فتاويه فى البيع واذا اصطاد الحواى الحية ليرغب الناس فى اعتماد معرفته وهو حاذق فى صنعه ويسلم منها فى ظنه ولسعته لم يأثم ويؤخذ من كلامه هذا ايضا حل انواع اللعب الخطرة من الحذاق

الحصار بخلاف الفرس فانه لا ينفع فى الضيق بل قد يضر اه (قوله قال الزركشي الخ) أقره المغنى (قوله) وينبغي ان يكونا فرضي كفاية (الخ) والامر بالمسابقة يقتضيه اه مغنى (قوله وسيلتان له) اى للجهاد اه مغنى (قوله لاصله) اى اصل الجهاد (قوله اما بقصد مباح الخ) محترز قوله بقصد التاهب للجهاد (قوله فباحان الخ) لان الاعمال بالنيات اه مغنى (قوله خرامان) اى او مكروه فكهروهان قياساً على ما ذكر اه عش (قوله فيه) اى اخذ العوض (قوله بيانه) اى العوض او اخذه او حله (قوله لا قابله) اى فيجوز فى القابل ان يكون سفهاً وأما الصبي فلا يجوز العقده معه لالغاء عبارته اه عش (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع اه سم (قوله فيمتنع على الولي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي بماله وإن استفاد بهما التعلم نعم إن كان من اولاد المرتبة وقد راقق فينبغي كما قاله الاذرعى الجواز لاسيما إذا كان قد ثبت اسمه فى الديوان وكذا فى السفه البالغ لما فيه من المصلحة اه (قوله فيه) اى فى تعلم المناضلة او المسابقة (قوله او نحو قرآن) اى كعلم اه نهاية (قوله) وصح الخ) دليل للمتن كما هو صريح صنيع المعنى وعليه فافائدة قوله لاخبار فيه ولما فصله عنه (قوله النشاب) كرامان والواحدة بهاء اه قاموس (قوله ورمى) بالجر بخطه اه مغنى (قول المتن ومنجنيق) اى الرمي به اه مغنى (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع اه سم وعبرة البجيرمى قوله باحجار الباء فيه للبلابة وتوفى بيدلالة فقوله ومنجنيق عطف على احجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمى بالا حجار فتكون الباء الداخلة عليه للآلة فان عطف على يد كان مغايراً تدبر اه ولا يخفى ان اشكال سم على حاله ولا يزول بذلك لان الباء فى المعطوف عليه للبلابة وفى المعطوف للآلة (قوله لان كل نافع الخ) فيه اظهار فى موضع الاضمار عبارة النهاية لانه فى معنى السهم الخ (قوله امارمى الخ) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة اه سم (قوله فحرام الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما جرت به العادة فى زمننا من الرمي بالجر يد للخيلة فيحرم لما ذكره الشارح اه عش (قوله ولا) ومنه البهلوان وإذا مات يموت شهيداً وقوله حل اى حيث لا مال اه عش (قوله واسعته) عطف على اصطاد (قوله انواع اللعب الخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة بالضيايع فكل ذلك يحل للحاذق الذى تغلب سلامته بل الضيايع المذكور داخل فى قول الشارح امارمى كل لصاحبه الخ اه سم عبارة عش ومن ذلك اللعب المسمى عندهم بلعب العود اه (قوله فى الحديث الخ) اى فى شرحه وقوله حدثوا الخ يدل من الحديث وقوله هذا دال الخ مقول القول (قوله وتردد الاذرعى الخ) عبارة النهاية والقرب جواز التقاف لانه ينفع الخ قال عش وظاهر التعبير بالجواز الاباحة اه وقال سم ظاهره ولو بمال اه (قوله فى الحاق التقاف الخ) التقاف

يجوز لنا الاستعانة بهم فى الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقينى (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع (قوله امارمى كل لصاحبه) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة (قوله انواع اللعب الخطرة) من ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حيثئذ يؤيده قول بعض أئمتنا فى الحديث الصحيح حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وفى رواية فانه كانت فيهم أعاجيب هذا دل على حل سماع تلك الاعاجيب للفرجة لا للحجة اه ومنه يؤخذ حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على ألسنة آدميين أو حيوانات وتردد الاذرعى فى الحاق التقاف بالنافع المذكور ولان كلا يحرم على اصابة صاحبه

ثم رجع جوازه لانه ينفع في الحرب ومحل حيث لم يكن فيه الخصام المعروف عند اهل الحرمه اتفاقا وخرج برمه اشالته باليد ويسمى العلاج ومراماته والا كثرون على حرمته بمال (لا) مسابقة بمال (على كرة صولجان) أي محجن (٣٩٩) وهو خشبة عنية الرأس (وبندق)

أي رمى به بيد أو قوس (وسباحة) وغطس بماء اعتيد الاستعانة به في الحرب وكان وجه هذا التقيد في هذا فقط انه يتولد منه الضرر بل الموت بخلاف نحو السباحة (وشطرنج) بكسر أو فتح أوله المعجم أو المهمل (وخاتم ووقوف على رجل) وكذا شبك على الوجه (ومعرفة ما يده) من زوج أو فرد وكذا سائر أنواع اللعب كسابقة بسفن أو اقدام لعدم نفع كل ذلك في الحرب أي نفعا له وقع بقصد فيه أما بغير مال فيباح كل ذلك وقد صرح الصيمري بجواز اللعب بالخاتم وصح انه صلى الله عليه وسلم سابق عائشة فرة سبقتها ومرة سبقتها لما حملت اللحم وقال هذه بتلك (وتصح المسابقة) بعوض (على خيل) وأبل تصلح لذلك وإن لم تكن مما يسهم لها (وكذا فيل وبغل وحمافر) (الظاهر) لعموم الخف والحافر في الخبر لكل ذلك أما بغير عوض فيصح قطعاً (لا) على بقر أي بعوض وبه يعلم جواز ركوب البقر ولا على نحو مearشة ديك

ككتاب المضاربة يقال تافقه تقافا إذا خاصمه وجالده أو قيانوس (قوله ثم رجع) إلى قوله وقد صرح في النهاية إلا قوله ومراماته وكذا في المغني إلا قوله ومحل إلى وخرج وقوله أي رمى إلى المتن وقوله وكان وجه إلى المتن (قوله وخرج) عبارة المغني وخرج بقوله ورمى بأحجار المراماة بأن يرمى كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً وإشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والا كثرون على عدم جواز العقد عليه (قوله ومراماته) مكرر مع قوله السابق أمارى كل الخ (قول المتن على كرة) الكرة الكورة وإضافة الكرة إلى صولجان لأنها تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرو وكافى المصباح بجيرى ومغني (قوله خشبة الخ) أي يضرب بها الصبيان الكرة أه بجيرى (قوله أي رمى به الخ) عبارة المغني يرمى به إلى حفرة ونحوها وأما الرمي بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلها أنه كذلك لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب أه وفي سم بعد ذكر مثلها ما نصه والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وإي نكايه انتهى أه عبارة ع ش قوله يدا وقوس التعبير به قد يشكك بما مر من جواز المسابقة على الرمي بالأحجار فإن الرمي بالقوس بالبندق منه ومن ثم قال شيخنا الزبيري وبندق يرمى به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لأن له نكايه في الحرب أشد من السهام رملي أه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يقال رمى به للحل الذي اعتيد لعبهم به فيه أه (قول المتن وخاتم) أي بأن يأخذ خاتماً ويضعه في كفه وينططه ويلقاه بظهر كفه ثم يدرجه إلى أن يصل إلى طرف أصبع من أصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الأصبع كما هو دأب أهل الشطارة أه بجيرى (قوله شبك) أي المشابكة باليد أه أسنى (قوله فيباح كل ذلك) دخل الغطس ببقده ويتجه أن جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل أه سم (قوله بعوض) أي وغيره أه مغني (قوله وأبل) إلى قول المتن وشرط المسابقة في النهاية إلا قوله وبه يعلم جواز ركوب البقر وكذا في المغني إلا قوله ووقع إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قوله تصلح) أي الخيل وكان الأولى التثنية (قوله فيصح الخ) الأولى التانيث (قوله وبه يعلم الخ) أي بمفهوم قوله بعوض (قوله نحو مهارشة ديك الخ) كالكلاب أسنى ومغني (قوله ومن فعل قوم لوط) أي الذين أهلكهم الله بذنوبهم أه مغني (قوله وقد يضم) عبارة المغني قال ابن قاسم بكسر الصاد ووهم من ضمها أه (قوله ومصارعته الخ) استئناف ياتي (قوله ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف على شياء أي ثلاث مرات كل مرة بشاة أه بجيرى (قوله فانه كان) أي ركانة وقوله لا يصرع بينا المفعول وقوله حتى يسلم عطف على يربه وقوله فأسلم عطف على صرعه وقوله رد جواب الخ لما (قوله المشتمل على إيجاب الخ) أي لفظاً أه مغني (قوله)

الضياح فكل ذلك محل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياح المذكور داخل في قول الشارح أمارى كل لصاحبه الخ (قوله ثم رجع جوازه) ظاهره ولو بمال (قوله وبندق) قال الزركشي الظاهر أن مرادهم الرمي إلى حفرة ونحوها بدليل قولهم لأن المذكورات لا تنفع في الحرب قال وأما الرمي به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفي الخلاف فيه لكن المنقول في الحاوي الجواز وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أقرب انتهى والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وإي نكايه أه (قوله كل ذلك) دخل الغطس ببقده ويتجه أن جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل (قوله وبه يعلم)

ومناطحة كباش ولو بلا عوض اتفاقاً لانه سفه ومن فعل قوم لوط ولا على (طير وصرع) بكسر أو له وقد يضم بعوض فيهما (في الاصح) لعدم نفعهما في الحرب ومصارعته صلى الله عليه وسلم ركانة على شياء المروية في مراسيل أبي داود إنما كانت ليريه معززه فانه كان لا يصرع حتى يسلم ومن ثم لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه أما بلا عوض فيصح جزماً (والاظهر أن عقدهما) المشتمل على إيجاب وقبول أي المسابقة والمناضلة

بعوض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (لازم) كالأجارة لكن من جهة ملتزم العوض فقط ووقع في الأنوار أن الصحيح هنا

مضمون دون الفاسد ورد بان المرجح وجوب اجرة المثل في الفاسدة (لا جائز) من جهته بخلاف غيره كالحلل الا في اماكن بعوضه (فليس لاحدهما) الذي هو ملتزمه ولا للاجنبي الملتزم ايضا (فسخه) الا اذا ظهر عيب في عوض معين وقد التزم كل منهما كافي الاجرة نعم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة لخطر شأنها بخلاف الاجارة كذا فرق شارح وليس بالواضح ووضح منه ان ثم عوضا يقبضه حالا فلزمه الاقباض قبل الاستيفاء ولا كذلك هنا اماهما فلهما الفسخ مطلقا وكنههما انما ينظروا للحلل فيما اذا اتفق الملتزمان على الفسخ لانه الى الان لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع وبعده) من منضول مطلقا وناضل امكن ان يدرك ويسبق والاجاز له لانه ترك حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) اي العمل (ولا في مال) ملتزم بالعقد وان وافقه الاخر الا ان يفسخه ويستأنف عقدا (وشرط المسابقة) من اثنين مثلا (علم المسافة بالذرع او المشاهدة (والموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها هذا ان لم يغلّب عرف

بعوض منهما) اي بمحلل مغنى وسم (قوله هنا) اي المسابقة والمناضلة (قول المتن لا جائز) انما ذكره ليصرح بمقابل الاظهر القائل بانه كعقد الجمالة اه مغنى (قوله من جهته) اي ملتزم العوض (قوله لا) اذا الخ) راجع الى المتن فقط لا الى قول الشارح ولا للاجنبي الخ ايضا (قوله وقد التزم كل منهما) اي من المتعاقدين المال وبينهما محلل اه مغنى عبارة سم قوله وقد التزم الخ اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال اذا التزم كل منهما لم يصحح الا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له اننا نقول قد يكون له ايضا اي لاحدهما كما يعلم مما سيأتى وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه اذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الاخر لجواز العقد من جهته الا ان يقال جواز من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما لو قاله في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الروض ولما كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه سم وبذلك تبين ان قول ع ش قوله كل منهما اي من الاجنبي واحد المتعاقدين اه سبق فلم ولعل منشأه توهم رجوع الاستثناء الى المتن والشرح جميعا وليس كذلك كما مر (قوله ووضح الخ) قد بينا في ما قبله (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وانما العوض منفعتها اه سم وقد يقال انها في قوة العوض (قوله اماهما الخ) اي المتعاقدان الملتزمان وهو محترز قول المتن لاحدهما (قوله مطلقا) اي ظهر عيب ام لا (قوله الى الان) اي قبل المسابقة وتحقق سبقه (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان يوقع صاحبه ادراكا اه قال في شرحه ولا بان شرطا اصابة خمسة من عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما الا رميةتان فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه سم (قوله ويستأنف عقدا) زاد المغنى ان وافقهما المحلل اه اي في الاستئناف لا في الفسخ فلا منافاة بينه وبين ما مر في كلام الشارح اه سيد عمر (قول المتن وشرط المسابقة) اي شروطها اه مغنى (قوله من اثنين) الى قوله فان ان في المغنى الا قوله فاغلب الى المتن وقوله وكذا الى فيمتنع ولى قوله وإطلاق التصرف في النهاية لا قوله اي من قوله اي ولا الخ وقوله وسبقه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة ان حصل بالمشاهدة الا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وان لم يستوعبها لكن هذا يقتضى الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة الموقف والغاية اه سم عبارة المغنى (تنبيه) دخل في إطلاقه الغاية صورتان الاولى ان تكون اما بتعيين الابداء والانهاء واما مسافة يتفقا عليها مدرعة ومشهورة الثانية ان يعينا الابداء والانهاء ويقولان ان اتفق السبق عندها فذاك ولا فغايتنا موضع كذا اه وهذه سالمة عن الاشكال المذكور

يتأمل (قوله بعوض منهما) اي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال اذا التزم كل منهما لم يصحح الا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له اننا نقول بل قد يكون له ايضا كما يعلم مما سيأتى وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه اذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا يفسخ الاخر لجواز العقد من جهته الا ان يقال جواز من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما لو قاله في نحو شرط الرهن بالعوض وعبارة شرح الروض ولما كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وانما العوض منفعتها (قوله اماهما) محترز احدهما (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان يوقع صاحبه ادراكا اه قال في شرحه ولا بان شرطا اصابة خمسة من عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما الا رميةتان فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة ان حصل بالمشاهدة الا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وان لم يستوعبها لكن هذا يقتضى الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة

في نظيره (وتساويهما فيهما) فلو شرط تقدم أحدهما فيهما أو في أحدهما المتنع لان القصد معرفة الاسبق وهو لا يحصل مع ذلك ويجوز أن يعينا غاية ان اتفق سبق عندها ولا لا غاية أخرى عنها بعدها لان يتفقا على انه ان وقع سبق في نحو وسط الميدان وقفعا في الغاية لان السابق قد يسبق ولأن المال لمن سبق بلا غاية (وتعين) الراكين كالرايين باشارة لا وصف (الفرسين) مثلاً باشارة أو وصف سلم لان القصد امتحان سيرهما (ولهذا) يتعينان أن عينا بالعين وكذا الركبان والرايين كما يأتي فيمتنع (٤٠١) ابدال احدهما فان مات أو عمى أو قطعت

يده مثلاً ابدال الموصوف وانفسخ في المعين نعم في موت الراكب يقوم وارثه ولو بنائبه مقامه فان ابى استاجر عليه الحاكم وظاهر أن محله ان كان مورثه لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزماً ويفرق بين الراكب والراي بان القصد جودة هذا فلم يقم غيره مقامه ومركوب ذاك فقام غيره مقامه وعند نحو مرض أحدهما ينتظر ان رجى أي والا جاز الفسخ الا في الراكب فيبدل فيما يظهر (وامكان) قطعهما المسافة (وسبق كل واحد) منهما لاعلى ندور وكذا في الرايين فان ضعف أحدهما بحيث يقطع بتخلفه أو يندر سبقه لم يجز لانه عبث لكن نقلا عن الامام فيه تفصيلاً واستحساناً وهو الجواز أن أخرجه من يقطع بتخلفه أو سبقه لانه حينئذ مسابقة بلا مال فان أخرجهما مع ولا محل واحدهما يقطع بسبقه فالسابق كالمحلل لانه لا يفرم شيئاً وشرط المال من جهته لغو وعلم من هذا

(قوله في نظيره) أي في المناضلة (قوله لان القصد معرفة الاسبق الخ) عبارة المغنى والنهاية لان المقصود معرفة فروسية الفارسين وجودة جرى الدابة وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السابق لقرب المسافة لالحق الفارس ولا لفرادة الدابة (قوله في نحو وسط الميدان) بسكون السين (قوله قد يسبق) ببناء المفعول (قوله بلا غاية) أي بلا تعينها (قوله ابدال احدهما) عبارة المغنى ابدالهما ولا احدهما لاختلاف الغرض (قوله نعم في موت الراكب الخ) أي دون موت الراي ع ش وسم (قوله لكونه ملتزماً) راجع للنفي (قوله ومركوب الخ) عطف على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض احدهما) أي الراكب والراي (قوله فيما يظهر) راجع إلى قوله أي والا (قوله وامكان قطعهما المسافة) فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعاً بلا انقطاع وتعبد والا فالحق بطل اسنى ومغنى (قوله ان أخرجه) أي المال (قوله لانه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الاول اه سم وعلل الروض والنهاية الاول بانه كالباذل جعلاه أي في نحو قوله لغيره ارم كذا فلك هذا المال اسنى (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط امكان سبق كل واحد سم وع ش (قوله وعلم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله من هذا) أي اشتراط امكان السابق (قوله ومنه يؤخذ الخ) عبارة النهاية واخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون احد ابوى البغل حماراً اه (قوله ان الكلام الخ) فيه تصريح بانه لا يكون احد ابوى حماراً سم على حج أي وهو خلاف المعروف اه ع ش (قوله برؤية المعين) إلى قوله او ان سبقه في المغنى الا قوله واستحق إلى وركوبهما (قوله برؤية المعين الخ) عبارة النهاية جنساً وقدر اوصفة ويجوز كونه عينا وديناحالا او مؤجلا او بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته او في الذمة ووصف اه زاد المغنى فلا يصح عقد بغير مال كسكاب وان كان لاحدهما على الآخر مال في ذمته وجعلاه عوضاً جاز بناء على جواز الاعتياض عنه وهو الراجح اه (قوله فان جهل) كسب غير موصوف اه مغنى (قوله وركوبهما الخ) وقوله واجتناب وقوله واسلامهما الخ وقوله واطلاق التصرف كل منها عطف على قوله علم المسافة (قوله لهما) أي للدائتين اه سيد عمر (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً اه سم عبارة الاسنى قال البلقيني والارجح اعتبار اسلام المتعاقدين ولم اذكره انتهى وفيه وقفة انتهى وعبارة ع ش تقدم انها الاستعانة على الجهاد مندوبة فان قصد بها مباح فهي مباحة وعليه فيبني تحتها اذا جرت بين المسلم والكافر ليتقوى بها على امر مباح او مكروه ومن ذلك ان يقصد المسلم التعلم من الكافر لشدة حذقه فيه اه (قوله كما مر) أي في شرح ويحل اخذ عوض عليهما (قول المتن ويجوز شرط المال) أي أخرجه

الموقف والغاية (قوله ويتعينان الخ) عبارة شرح الروض فعلم أن المراكز بين يتعينان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله نعم في موت الراكب يقوم وارثه الخ) بخلاف الراي (قوله لانه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الاول (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط امكان سبق كل واحد (قوله ومنه يؤخذ ان الكلام في بغل احد ابوى حماراً) فيه تصريح بانه قد لا يكون احد ابوى حماراً (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم في الهامش عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً (قوله واطلاق التصرف الخ) تقدم هذا في شرح قوله ومحل اخذ عوض عليهما

(٥١) - شرواني وابن قاسم - تاسع) اشتراط اتحاد الجنس لا النوع وان تباعد النوعان وإن وجد الا مكان المذكور نعم يجوز بين بغل وحمار لتقاربهما ومنه يؤخذ ان الكلام في بغل أحد ابوى حمار (والعلم بالمال المشروط) برؤية المعين ووصف الملتزم في الذمة كما مر في الثمن فان جمل فسدوا استحق السابق أجرة المثل بركوبهما لهما فلو شرط جريهما بانفسهما فسدوا واجتناب شرط مفسد كاطعام السابق لا صحابه أو ان سبقه لا يسايقه إلى شهر واسلامهما كما بحثه البلقيني لان مبيحه غرض الجهاد واطلاق التصرف في مخرج المال فقط كما مر لان الآخر اما أخذ أو غير غارم (ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منكاه في بيت المال)

كذا هذا خاص بالامام (أو) فله (على كذا) هذا عام فيهما خلا فالمنزعم تخصيص هذا بغير الامام لما في ذلك من الحث على الفروسية وبذل مال في قربة ومته يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما فيقول ان سبقتني فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء (ل) (عليك) اذ لا قار (فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لتردد كل بين أن يغرم أو يغرم وهو القمار المحرم (الا بمحل) يكافئهما في المركوب وغيره (فرسه) مثلا المعين (كفاء) (٤٠٢) بتثنية أوله أي مساو (لفرسهما) ان سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغرم شيئا وكانه

حذف هذا من أصله للعلم به من لفظ المحلل فحينئذ يصح للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبق فهو قمار فاذا كان قمارا عند الامن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى وقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه بجنب احدهما لان رضيا والاتعين التوسط ويكفي محلل واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في المتن على طبق الخبر وسمى محلا لانه أحل العوض منهما اما اذا لم يكافأ فرسه فرسيهما فلا يصح نظير مامر (فان سبقهما أخذ المالين) سواء أجا أمعا أو مرتبا (وان سبقاه وجا أمعا) ولم يسبق أحد (فلا شيء) لاحد وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر (فقال هذا) الذي جاء معه (لنفسه) لانه لم يسبق (ومال المتأخر للمحلل والذي معه) لانهما سبقاه

في المسابقة وقوله من غيرهما أي المتسابقين اه معنى (قوله كذا) الى قوله وكان في النهاية الا قوله خلافا الى ما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله البلقيني اه معنى (قوله لمن زعم الخ) وافقه المعنى (قوله لما في ذلك الخ) أي وإنما صح ذلك الشرط لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية اه معنى (قوله نذب ذلك) أي بذل المال اه ع ش (قوله ويجوز) الى قوله وكان في المعنى الا قوله يكافئهما الى المتن (قول المتن وسبقتك الخ) الاولى وان سبقتك الخ (قوله اذ لا قار) بكسر القاف اه ع ش (قول المتن فان شرط) أي شرطا في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه معنى (قوله يكافئهما في الركوب الخ) لعل المراد في الحدق فيه (قوله وغيره) أي كالرمي حلي ومساواتهما في الموقف والغاية اه معنى (قوله مثلا) أي فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله المعين) فيشترط ان يكون فرسه معيناً عند العقد كفرسهما اه معنى (قوله ان سبق اخذ مالهما وان سبق لم يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلي زاد المعنى فان شرط ان لا ياخذ لم يجز اه (قوله من لفظ المحلل) أي قول المصنف فان سبقهما أخذ المالين (قوله فحينئذ) الى قوله ولو كانوا عشرة في النهاية الا قوله واعتمد البلقيني الاول (قوله فحينئذ) أي حين اذ وجد المحلل (قوله للخبر الخ) ولخروجه بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من أدخل فرسا الخ) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبقهما فهو قمار وان لم يامن ان يسبقهما فليس بقمار وجه الدلالة انه اذا علم ان الثالث لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا انتهت اه سم (قوله وهو لا يؤمن الخ) وفي النهاية لا يامن الخ بالهزم بدل الواو قال الرشدي قوله وهو لا يامن ان يسبق هو ببناء بأمن للفاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما سياتى في قوله وقد آمن ان يسبق فانه ببناء آمن للمفعول وبناء يسبق للفاعل ليطلق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اه اقول ما ذكره في الاول ليس بمتعين من حيث المعنى والاستدلال (قوله وقوله اه صلى الله عليه وسلم فيه) أي الخبر (قوله ويكفي محلل واحد الخ) الى المتن في المعنى الا قوله فالتثنية في المتن على طبق الخبر (قوله أحل العوض الخ) عبارة المعنى بكسر اللام من حلل الممتنع جملة حلالا لانه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اما اذا لم يكافأ الخ) عبارة الاسنى فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسيهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز اه (قوله نظير مامر) أي في شرح وامكان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في المعنى الا قوله اثنين الى ثلاثة وقوله وقيل الى وآثروا ما نبه عليه (قول المتن وان تسابق ثلاثة فصاعدا) أي وبازل المال غيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاولى من اجنبي (قوله والاصح في الروضة كالشرحين الصحة) وهو المعتمد نهاية ومعنى ومنهج (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا يجتهدان لا يكون ثالثا مثلا اه

(قوله للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبقهما فهو قمار وان لم يامن ان يسبقهما فليس بقمار رواه ابوداود وغيره وصح الحاكم اسناده وجه الدلالة انه اذا علم الثالث انه لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسيهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز لوجود صورة القمار لانه كالعدوم اه أي وهذا ما اشار اليه بقوله في الخبر وقد آمن الخ (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا

(وقيل للمحلل فقط) بناء على انه محلل لنفسه فقط والاصح انه محلل لنفسه وغيره (وان جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر) أو سبقاه وجا أمر تبين أو سبقه احدهما وجاء مع المتأخر (فقال الآخر للاول في الاصح) لسبقه لهما فعلم من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكرها ان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسطهما أو يصاحب اولهما او ثانيهما أو ياتي الثلاثة معا (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط) من رابع (لثاني) عليه (مثل الاول فسد) العقد لان كلا لا يجتهد في السابق لو وثقه بالمال سبق أو سبق والاصح في الروضة كالشرحين الصحة لان كلا يجتهدان يسكون أولا أو ثانيًا ليفوز بالعوض ومن ثم لو كانا اثنين فقط

وشرط للثاني مثل الاول او ثلاثة وشرط للثاني اكثر من الاول فسدوا اعتماد البلقيني الاول (و) إذا شرط للثاني (دونه) أي الاول (يجوز في
الاصح) لان كلا يجتهدان يكون اولاً ليفوز بالاكثرو لو كانوا عشرة وشرط لكل واحد (٢٠٣) سوى الاخير مثل اودون من قبله

جاز على مافي الروضة (وسبق
ابل) وكل ذي خف كفيل
عند اطلاق العقد (بكتف)
أو بعضه عند الغاية عبارة
الروضة كالشافعي والجمهور
بكتد وهو بفتح الفوقية
أشهر من كسرهما جمع
الكتفين بين اصل الظهر
والعنق ويسمى بالكاهل
قيل مآل العبارتين واحد
وآخر المتن الكتف لانه
أشهر وذلك لانها ترفع
اعناقها في العدو والليل
لا عنق له فتعذر اعتباره
(وخيل) وكل ذي حافر
(بعنق) أو بعضه عند
الغاية لانها لا ترفعه ومن
ثم لورفعته اعتبر فيها
الكتف كما بحثه البلقيني
وصرح به جمع متقدمون
ولو اختلف طول عنقها
فسبق الاطول او الاقصر
بتقدمه باكثر من قدر
الرائد وهذا في سبق الاطول
واضح واما في سبق الاقصر
فمؤتمل والذي يتجه انه
يكفي ان يجاوز عنقه بعض
زيادة الاطول لا كلها
(وقيل) سبق (بالقوائم
فيهما) أي الابل والخيل
لان العدو بها والعبرة
بالسبق عند الغاية لا قبلها
ولو عثر أو ساخت قوائمها

سم (قوله الاول) أي مافي المتن من الفساد (قوله للثاني) أي منهم اه معنى (قوله أي الاول) أي أقل
منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان يشرط له دون ما شرط لمن قبله في الاصح اه معنى
وشرح المنهج (قوله جاز) أي في الاصح اه معنى (قوله على مافي الروضة) تقدم عن النهاية والمعنى
والمنهج اعتاده (قوله وكل ذي خف) إلى قوله ويشترط للمناضلة في النهاية إلا قوله وقيل إلى وائر (قوله
عند اطلاق العقد أي كافي الروضة فان شرطاً في السابق اقداما معلومة فلا يحصل السابق بما دونها معنى
ونهاية (قوله اعتباره) أي العنق (قول المتن وخيل بعنق) لم اعتبروا العنق دون الراس اه سم
(قوله ولو اختلف دون عنقهما الخ) يتامل هذا يعلم ان المتبر في تساويهما في الموقف تساوي قوائمهما المقدمة
اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم اقصرهما عنقا فهو السابق وان
تقدم الاخر نظرا ان تقدم بقدر زيادة الحلقة فادونها فليس يسابق وان تقدم باكثر فسابق انتهت
ويتاملها يعلم مافي صنيعه اه سيد عمر (قوله بعض زيادة الاطول لا كلها) قضيته انه لا بد من تقدم صاحب
الاقصر بقدر من الزائد ويجوز ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان يجاوز قدر عنقه من عنق
الاطول فتزيد اذ يجزم من عنقه على قدر من عنق الاطول عدسا بقا اه عرش (قول المتن وقيل بالقوائم الخ)
في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوي في الابتداء يعتبر بالقوائم
قطعا وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما وقديقال المانع ان المتبر في الابتداء ما هو معتبر
في الانتهاء اه سم (قوله أي الابل والخيل) أي ونحوهما اه معنى (قوله والعبرة) إلى قوله ولو عثر
مكرر مع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق احدهما في وسط الميدان والاخر
في اخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) أي احد المركوبين اه معنى وينبغي تصديق
صاحب الفرس العاشر في ذلك عرش (قوله أو ساخت) أي غاصت اه عرش (قوله أو وقف لمرض)
عبارة النهاية أو وقف بعد جريه لمرض ونحوه فتقدم الاخر لم يكن سابقا أو بلاعلة فمسيوق لان وقف قبل
ان يجري اه زاد المعنى ويسن جعل قصة في الغاية باخذها السابق ليلظهر سبقه اه (قول المتن ويشترط
للمناضلة الخ) فصوره عقدها ان بعقد اعلى رمي عشرين مثلافن فضل منها باصابة خمس مثلافه العوض
اه سم (قوله أو العدد المشروط الخ) أي كخمسة اه معنى (قوله من عدد معلوم) إلى قوله فلو شرط
الخ المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد المشروط
ان يصيبه قبل الاخر وان اصاب الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها الخمسة الاولى ثم
رمي الاخر العشرة فأصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمي دون

يجتهدان لا يكون ثالثا مثلاً (قوله بعنق) لم اعتبروا العنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عنقهما فسبق
الاطول او الاقصر الخ) يتامل هذا يعلم ان المتبر في تساويهما في الموقف تساوي قوائمهما المقدمة (قوله
وقيل بالقوائم) في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوي في الابتداء
يعتبر بالقوائم قطعا وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما اه وقد يقال المانع ان المتبر في
الابتداء ما هو معتبر في الانتهاء (قوله ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناضلة بيان بادي موعود رمي
واصابة وقدر غرض وارتفاعه ان لم يغلب عرف لا مبادرة الخ اه فصوره عقد المناضلة ان يعقد على رمي
عشرين مثلافن فضل منها باصابة خمس فله العوض (قوله وهي ان يبدرا احدهما باصابة العدد المشروط
اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل مع استوائهما في العدد المرمي أو الياس من استوائهما في الاصابة فلو
شرط الخ) المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد
المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصابه الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها

بالارض أو وقف لمرض فتقدم الآخر لم يكن سابقا (ويشترط للمناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي ان
ان يبدرا) بضم الدال أي يسبق (أحدهما باصابة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل

مع استوائها في العدد المرمى
أو الياس من استوائهما
في الاصابة فلو شرط ان من
سبق لخسة من عشرين
فله كذا فرمى كل عشرين
او عشرة وتميز احدهما
باصابة الخسة فهو الناضل
ولأ فلا فان اصاب
احدهما خمسة من عشرين
والآخر أربعة من تسعة
عشر تمهما لجواز ان يصيب
في الباقي او ثلاثة فلا يياسه
من الاستواء في الاصابة
مع استوائهما في رمى
عشرين (او محاطة) تشديد
الطاء (وهي ان تقابل
اصابتهما) من عدم معلوم
كعشرين من كل (ويطرح
المشترك) بينهما من
الاصابات (فن زاد) منهما
بواحد او (بعدد كذا)
كخمس (فناضل) للآخر
والمعتمد في اصل الروضة
والشرح الصغير انه لا
يشترط لصحة العقديان
ما ذكر بل يكفي اطلاقه
ويحمل على المبادرة وان
جهلها لانها الغالب

الآخر كان يرمى احدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه كعشرة فيه ويصيب
في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الاول من العشرين او العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو اصابها وان
كانت هي الخسة الأخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخسة الاولى منه فتأمل فانه ربما يتوهم
خلافه من لفظ المبادرة والسبق اه سم (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) اى الذى رماه صاحبه
لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاق او عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة اه سم
(قوله او الياس الخ) عطف على استوائهما الخ (قوله فلو شرط الخ) هذا التمثيل صريح كما ترى في انه
مع كون المشروط السابق بخسة لورمى كل عشرة وتميز احدهما باصابة الخسة منها فهو الناضل وان
امكن الآخر اصابة الخسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية
الآخرى انه المفهوم من هذا الكلام اه سم (قوله او عشرة الخ) قضية هذا ان الثانى لورمى من
العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثانى باقى العشرة ولا مانع من التزام ذلك
برسمى اه سم (قوله ولا فلا) اى وان اصاب كل منهما خمسة فلاناضل منهما اه معنى وقوله فان
اصاب احدهما خمسة من عشرين الخ ولعل الخامسة من الاصابات لما حصلت عند تمام العشرين ولا فلا
حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه انه بدر باصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمى فتأمل
اه رشيدى وهذا يخالف ما مر عن سم او لا في القولة الطويلة (قول الماتن او محاطة) اى بيان ان الرمى
في المناضلة محاطة اه معنى (قوله بتشديد الطاء) الى قوله ويشترط في المعنى (قوله كعشرين من كل)
اى كان يقول لا كل مرمى عشرين مثلا اه معنى (قوله فناضل الآخر) فيستحق المال المشروط في
العقد ولو اصاب احدهما من العشرين خمسة ولم يصب الآخر شيئا فهل يقال الاول ناضل او لان قيل نعم
انتقض حد المحاطة لانه لا تقابل ولا طرح وان قيل لا احتيج الى نقل وقضية كلامه انها لو شرطنا النضل
بواحدة وطرح المشترك انه لا يكون من صورة المحاطة لان الواحد ليس بعدد وليس مراداه معنى (قوله
بيان ما ذكر) اى من كون الرمى مبادرة او محاطة معنى وعش (قوله ويحمل على المبادرة) كان
يقول تناضلت معك على ان يرمى كل من عشرين ومن اصاب في خمسة منها فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة
لان يكون معناها ان من اصاب في خمسة قبل الآخر او زيادة على الآخر فتحمل على المبادرة اه يجزى

الخسة الاولى ثم يرمى الآخر العشرة فاصاب منها الخسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من
القدر المرمى دون الآخر كان يرمى احدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه
كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الاول من العشرين او العشرة فلا يصيب خمسة منها
بخلاف ما لو اصابها وان كانت هي الخسة الأخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخسة الاولى منه
فتأمل فانه ربما يتوهم خلافه من لفظ المبادرة والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) اى الذى
رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاق او عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة
وغيرهما (قوله فلو شرط) هذا التمثيل صريح كما ترى في انه مع كون المشروط بخسة من عشرين
لورمى كل عشرة وتميز احدهما باصابة الخسة منها فهو الناضل وان امكن الآخر اصابة الخسة لورميا العشرة
الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الآخرى انه المفهوم من هذا الكلام (قوله أو
عشرة) قضية هذا ان الثانى لورمى في العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثانى باقى
العشرة ولا مانع من التزام ذلك برسمى (قوله مع استوائهما في رمى عشرين) اى على ذلك التقدير (قوله وهي
ان تقابل اصابتهما الخ) قاله الزركشى واورد بعضهم هنا اسئلة الاول لو اصاب احدهما من العشرين
خسة ولم يصب الآخر شيئا فهل ينضل مع انه لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك ان قيل نعم انتقض حد
المحاطة الثانى لو اصاب الآخر واحد فهل يكون بالاول لان الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعد طرح
المشترك فنضلى من غير تعيين هل يجوز ويكون محاطة اه ومنشا هذه الاسئلة انه اعتبر في المحاط

ويفرق بين هذا وما يأتي قريباً من الجهل بهذا نادراً جداً فلم يلفت إليه (و) يشترط المناضلة بناء على خلاف المعتمد المذكور (بيان عدد نوب الرمي) في كل من المحاطة والمبادرة لينضبط العمل إذ هذا وما بعده هنا كالميدان في المسابقة (٤٠٥) وذلك كاربعة نوب كل نوبة خمسة أسهم

وكسهم سهم أو اثنين اثنين ويجوز شرط تقدم واحد بجميع سهامه فان اطلقا حل على سهم سهم كما قالاه وبه يعلم ضعف ما في المتن كما تقرر اما بيان عدد ما يرميه كل فهو شرط مطلقاً (و) بيان عدد (الاصابة) خمسة من عشرين لان الاستحقاق بها وبها يتبين حذق الرامي وقضية المتن انهما لو قالوا نرعى عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لم يصح لكن جزم الاذرى بخلافه فعليه لا يشترط بيان هذا كالذي قبله ويشترط امكانها فان ندر عشرة او تسعة من عشرة وكشدة صغر الغرض او بعده فوق مائتين وخمسين ذراعاً ي بذراع اليد المعتدلة كما هو ظاهر من قياس نظائره ثم زابت شارحاً صرح به لم يصح والتحديد بذلك انما ياتي على عرف السلف واما الان فقد اتقنت القسي حتى صار الحاذق يرمي اضعاف ذلك العدد فلا يبعد التقدير لكل قوم بما هو الغالب في عرفهم أو يتقن كواحد من مائة لحاذق فكذلك على

(قوله ويفرق بين هذا) أي حيث يغتفر الجهل فيه وما يأتي قريباً أي في مسافة الرمي أنه لا يغتفر فيه (قوله المذكور) أي خلاف المعتمد (قوله في كل مرة من المحاطة) إلى قوله كما قالاه في النهاية لإلا قوله وما بعده وإلى قول المتن والظاهر في المعنى إلا قوله ذلك وقوله والتحديد إلى أوتيقن وقوله علم الموقوف والغاية وقوله ثم إن عرفاً هو المال ويصح (قوله إذ هذا) أي عدد النوب (قوله وما بعده) أي عدد الاصابة وما ذكر بعده في المتن والشرح ويحتمل أنه ادخل فيه عدد الرمي ايضاً (قوله وذلك) أي عدد النوب (قوله وكسهم سهم) أي خلافاً لما يوهى به التعبير بالعدد اه معنى (قوله فان اطلقا) أي عن بيان عدد النوب (قوله كما قالاه) وظاهره ان بيان عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح المأوردى اه معنى (قوله ضعف ما في المتن) أي من اشتراط بيان نوب الرمي (قوله كما تقرر) أي في قوله بناء على خلاف المعتمد المذكور (قوله فهو شرط) أي إلا إذا توافقا على رمية واحدة وشرط المال لمصيدها فيصح في الاصح معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقاً) أي سواء كان هناك عرف غالب في ذلك ام لا اه اسنى (قوله وبيان عدد الاصابة) إلى قول المتن والظاهر في النهاية لإلا قوله وقضية المتن إلى ويشترط وقوله ثم رايت شارحاً صرح به (قوله لكن جزم الاذرى الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله بخلافه) أي بالصحة (قوله ويشترط امكانها الخ) أي عدم ندرتها اه سم عبارة ع ش أي امكاناً قريباً يصح التفريع بقوله فان ندر الخ اه وعبارة المعنى والروض مع شرحه ويشترط امكان الاصابة والخطأ في سد العقدان امتعت الاصابة عادة لصغر الغرض او بعد المسافة او كثرة الاصابة المشروطة وكثرة متواليه او ندرت كاصابة تسعة من عشرة او تيقنت كاصابة حاذق واحداً من مائة اه (قوله فان ندر الخ) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الاقوتيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت واما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كما لا يخفى اه سم ويجوز ارجاع الضمير إلى عدد الاصابة بلا تعسف (قوله من عشرة) من فيه ابتدائية بالنسبة إلى العشرة وتبعية بالنسبة إلى التسعة (قوله والتحديد بذلك) يعني بمائتين وخمسين ذراعاً عبارة المعنى والروض وقدر الاصحاب المسافة التي يقرب توقع الاصابة فيها بمائتين وخمسين ذراعاً وما يتعدى فيها بمافوق ثلثائة وخمسين وما يندر فيها بما بينهم اه (قوله فكذلك الخ) عبارة النهاية فالاول وجه عدم الصحة كما جزم به ابن المقرئ اه (قوله والاستواء فيه) عطف على اتحاد جنس الخ عبارة المعنى ويشترط ايضاً تساوى المتناضلين في الموقف اه (قوله وبيان علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة الروض مع شرحه ويستحب نصب غرضين متقابلين يرمون من عند احدهما إلى الآخر ثم بالعكس بان ياتون إلى الآخر ويلتقطون السهام ويرمون إلى الاول لانهم بذلك لا يحتاجون إلى الذهاب والاياب ولا تطول المدة ايضاً اه (قول المتن ومسافة الرمي) صريح في ان بيان موقف الغاية لا يكفي في بيان علم المسافة وهو متجه لانه يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة لعدم مشاهدته وتقديرها اه سم (قوله والا) أي وان كان هناك عادة أو لم يقصد اغرضاً (قوله وينزل) أي المطلق عن بيان المسافة (قوله

اشتركا في الاصابة وأن ينضل لاحدهما وان ناضله عدد او يكون معيناً باعتبار الاشتراك افاده قولهم ان تقابل اصابتاهم وي طرح المشترك واعتبار كون الفاضل عدداً افاده قولهم بعدد كذا إلا ان في كون الواحد يسمى عدداً خلافاً (قوله ويشترط امكانها) أي عدم ندرتها (قوله فان ندر) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الآتي أو تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت وأما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كما لا يخفى (قوله وبيان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله ومسافة الرمي) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو متجه لا يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة

الأوجه لانها عبث ويشترط اتحاد جنس ما يرمى به لا كسهم مع مزارق والعلم بالشرط وتقارب المتناضلين في الحذق وتعيينها كالموقف والاستواء فيه (و) بيان علم الموقف والغاية (و) (مسافة الرمي) بالذرع أو المشاهدة حيث لاعادة وقصد اغرض أو الام محتج ببيان ذلك وينزل على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفاً هو الاشتراط بيانها ويصح رجوع قوله الآتي الآن يقد إلى آخره لهذا أيضاً لا يخفى لا اعتراض عليه

ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعدهما رميا ولم يقصد اغراضا صح ان استوى السهمان خفة ووزانة والقوسان شدة ولينا (وقدر الغرض)
الرمي اليه من نحو خشب أو قرطاس أو دائرة (طولا وعرضا) وسمكا وارتفاعا من الارض لاختلاف الغرض بذلك (الا ان يعقد بموضع فيه
غرض معلوم فيحمل) العقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أى الغرض المعتاد نظير ما مر في المسافة وبينان أيضا موضع الاصابة أهو
الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة (٦٠٦) في الشن أم الخاتم في الدارة ان قلنا بصحة شرطه (وليبينا) ندبا (صفة الرمي) المتعلقة باصابة

ولو تناضلا الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا هم (قوله ان استوى السهمان الخ) قضيته عدم اشتراط
ذلك إذا قصد اغراضا هم سم وكلام الاسنى والمغنى كالصريح في عدم الاشتراط وتقدم منه في المسابقة ان
الثاني يكفي في الاول (قول المتن وقدر الغرض) والغرض بفتح الغين المعجمة والراء المهملة ما يرمى اليه من
خشب أو جلد أو قرطاس والهدف ما يرفع من حائط يبنى أو تراب يجمع أو نحوه ويوضع عليه الغرض
والرقعة عظم ونحوه يجعل وسط الغرض والدائرة نقش مستدير كالقمر قبل استكمالها قد يجعل بدل الرقعة في
وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدائرة وقد يقال له الحلقة والرقعة مغنى وروض مع شرحه (قوله
وسمكا) أى ثخنا أه ع ش (قوله وبينان أيضا موضع الاصابة الخ) قال الماوردى فان اغفل ذلك كان
جميع الغرض محلا للاصابة وان شرطت الاصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في
طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدائرة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدائرة انتهى مغنى
(قوله ان قلنا بصحة شرطه) وهو الراجح قاله ع ش وهو مخالف لقول الروض والمغنى ولو شرط اصابة الخاتم
الحق بالنادر أه فيبطل العقد اسنى فإيراجع (قوله باصابة الغرض) نعت لصفة الرمي عبارة النهاية
المتعلق باصابة الغرض أه (قوله أى انه يكفي فيه ذلك) لا يخلو عن شيء من حيث المعنى فان التمكن من
الاصابة بلا خدش يدل على غاية الخدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة
وكذا يقال في الباقي وليتأمل أه سم وقوله من حيث المعنى أى لا من حيث النقل (قول المتن ولا يثبت
فيه) بان يعود اسنى ومغنى (قوله بالراء) أى المكسورة أه مغنى (قوله كأم) أى فى شرح بلا خدش
(قول المتن من حيث يجوز) أى من الجهة التى يجوز منها أه مغنى (قوله فيجوز الخ) عبارة المغنى فيخرج
عوض المناضلة الامام من بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتناضلين أو كلاهما فيقول الامام أو أحد
الرعية ارميا كذا فن اصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا أو يقول أحدهما نر مى كذا فان اصب
انت منها كذا فلك على كذا وإن اصب انت انما كذا فلا شيء على عليك وأشار بقوله بشرطه الى ان العوض اذا
شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الا بمحلل يكون رمية كرميهما في القوة والعدد المشروط ياخذما لهما ان
غلبهما ولا يغرم ان غالب أه (قوله بخلاف الفرس) تقدم انه يشترط تعيين الفرسين مثلا بإشارة أو
وصف ملو يتعينان ان عينا بالعين فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو عوى أو قطعت يده مثلا ابدال الموصوف
وانفسخ في المعين أه (قوله فان اطلقا الخ) عبارة المغنى فاذا اطلقا صح العقد ثم ان تراصيا على نوع فذاك
أو نوع من جانب وآخر من جانب جاز في الاصح وان تنازعافسوخ العقد وقيل ينفسخ أه (قول المتن والظاهر
اشتراط بيان البادى الخ) فان لم يبيناه فسد العقد ولو بدا أحدهما في نوبة له تاخر عن الآخر في الأخرى ولو
شرط تقديمه ابد الم يجوز لان المناضلة مبنية على التساوى والرمى من أحدهما في غير النوبة لاغ ولو جرى ذلك

لعدم مشاهدة وتقديرها (قوله ولو تناضلا على أن يكون الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا (قوله ان
استوى السهمان) قضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغراضا (قوله أى انه يكفي فيه ذلك الخ) لا يخلو عن شيء
من حيث المعنى فان التمكن من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الخدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا
فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فإيتأمل (قوله بخلاف الفرس) فى شرح الروض فلم ان

الغرض (من قرع) بسكون
الراء (وهو اصابة الشن)
المعلق وهو بفتح اوله المعجم
الجلد البالى والمراد هنا
مطلق الغرض (بلا خدش)
له أى انه يكفي فيه ذلك لان
ما بعده يضروكذافي الباقي
(أو خزق) بفتح فسكون
للمعجمة تين (وهو ان يثقبه
ولا يثبت فيه أو خسق) بفتح
للمعجمة فسكون للمهمل
ققاف (وهو ان يثبت) فيه
أو في بعض طرفه ويسمى
خرما وان سقط بعد وقد
يطلق الخسق على المرق
وجريا عليه في موضع (أو
مرق) بالراء (وهو ان ينفذ)
بالمعجمة منه ويخرج من
الجانب الآخر والحواشي
من حبال الصبي وهو ان يقع
السهم بين يدي الغرض ثم
يثب اليه ولا يتعين ما عيناه
من هذه مطلقا بل كل يغنى
عنها ما بعدهما كأم فالقرع
يغنى عنه الخزق وما بعده
والخزق يغنى عنه الخسق
وما بعده وهكذا والعبرة
باصابة النصل كما ياتى (فان
اطلقا) العقد عن ذكر
واحد من هذه (اقتضى
القرع) لانه المتعارف وبه

يعلم أن الامر في قوله وليبينا للندب كما مردون الوجوب والالم يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز
عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرهما ومن أحدهما وكذا منها بمحلل كفء لهما فان كانا حزين فكل حزب كشخص (ولا يشترط
تعيين قوس وسهم) بعينه ولا نوعه لان الاعتماد على الرامى بخلاف الفرس فان اطلقا واتفقا على شيء والافسوخ العقد (فان عين) قوس أو سهم
بعينه (لنا) تعيينه (وجاز ابداله بمثله) من ذلك النوع وان لم يحدث فيه خلل بخلاف الفرس أما بغير نوعه فلا يجوز الا بالرضا (فان شرط منع
ابداله فسد العقد) لانه يخالف مقتضاه اذ قد يعرض للرامى أمر خفى يوجه اليه ففى منعه منه تضيق (والاظهر اشتراط بيان البادى بالرمى)

مطلقا وإن أطال البلقيني في خلافه لا شترط الترتيب بينهما فيه لئلا يشتبه المصيب بالخطي ولورميا معا (ولو حضر جمع للناسطة فانتصب) منهم
برضاهم (زعيمان) فلا يكفي واحد (يختاران) قبل العقد (أصحابا) أي هذا واحد اثنان هذا واحد وكذا الثلاث يستوعب أحدهما الخذاق ويبدأ
بالتعيين من رضاءه والافالفرعة ثم يتوكل كل عن حربه في العقد ثم يعقدان (جاز) إذ (٧٠٤) لا محذور فيه وفي البخاري ما يدل له وكل حزب

إصابة وخطأ كشخص
واحد في جميع ما مر فيه فن
ذلك أنه يشترط حزب
ثالث محلل كفاء لكل
منهما عدد اورميا إن بذلا
مالا وتساويا في عدد
الارشاق والاصابات
وانقسام المجموع عليهم
صحيا فان تحزبوا ثلاثة
وثلاثة أو أربعة وأربعة
اشترط أن يكون للعدد ذلك
أوربع صحيح كالثلاثين
والاربعين (ولا يجوز
شرط تعيينهما) الاصحاب
(بقرعة) لأنها قد تجمع
الخذاق في جانب فيفوت
المقصود نعم إن ضم حاذق
إلى غيره في كل جانب واقرع
فلا باس قاله الامام وهو
ظاهر لا تنفاه المحذور
المذكور (فان اختار) احد
الزعيمين (غريبا ظنه راميا
فبان خلافه) أي غير محسن
لاصل الرمي (بطل العقد
فيه وسقط من الحزب
الآخر واحد) في مقابلته
ليتساويا وهو كما قاله جمع
مقدمون واعتمده البلقيني
وغيره ما اختاره زعيمه
في مقابلته لما مر أن كل
زعيم يختار واحدا ثم

بافتقارهما فلا يحسب الزيادة له إن اصاب ولا عليه إن أخطأ معنى وروى مع شرحه (قوله مطلقا) أي
سواء كان هناك عرف غالب في ذلك أم لا أسنى اه (قوله وإن أطال) إلى قوله وهو كما قاله جمع في المعنى
الافوله وفي البخاري ما يدل عليه (قوله لا شترط الترتيب) علة للبت وقوله لئلا يشتبه الخ علة لتلك العلة
(قول المتن زعيمان) تنبيه زعيم وهو سيد القوم ويشترط كونهما احذق الجماعة معنى ونهاية (قوله أي
هذا) إلى قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد اه معنى (قوله ولما فالفرعة) أي
وإن تنازع الزعيمان فيمن يختار او لا اقرع بينهما اه معنى (قوله ثم يتوكل كل عن حربه الخ) ونص في
الام على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من يرى معه بان يكون حاضرا او غائبا يعرفه قال القاضي ابو الطيب
وظاهره أنه يكفي معرفة الزعيمين ولا يعتبر أن يعرف الاصحاب بعضهم بعضا وابتداء احد الحزبين كابتداء
احد الرجلين ولا يجوز أن يشترط أن يتقدم من هذا الحزب فلان ويقابله من الحزب الاخر فلان ثم
فلان لان تدبير كل حزب إلى زعيمه وليس للاخر مشار كنه فيه معنى وروى مع شرحه (قوله وكل حزب
إلى قوله في جميع في النهاية) (قوله وتساويا) أي الحزبين ويشترط تساوي عدد الحزبين عند العرايين
وبه اجاب البغوي وهو اظهر من قول الامام لا يشترط التساوي في العدد بل لورمي واحد سهمين في مقابلة
اثنين جاز معنى (قوله في عدد الارشاق) بفتح الهجمة جمع رشق بفتح الراء وهو الرمي واما بكسر هاء فهو
النوبة يجرى بين الرامين سهماسهما واكثر اه أسنى (قوله وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض
في النهاية لا قوله ويمكن إلى المتن (قوله وانقسام المجموع الخ) عطف على حزب ثالث الخ عبارة المعنى
الرابع أي من الشروط إمكان قسمة السهام عليهم بلا كسر فان تحزبوا الخ (قوله ثلث اوربع) نشر على
ترتيب اللف (قوله والاربعين) المناسب لما قبله او بدل الواو (قوله قد تجمع الخذاق في جانب) أي وضدهم
في اخرهاية ومعنى (قول المتن فبان خلافه) أي بان الغريب غير مآظن به بخلافه بالنصب اه ع ش
(قوله وهو) الواو احد الساقط (قوله ما اختاره) الاولى من اختاره (قوله ان كل زعيم الخ) الاولى ان احد
الزعيمين الخ (قوله ويردبانه الخ) معتمده اه ع ش (قوله ويردبانه لو كان الامراخ) خلاصته ان الاختيار
وإن كان واحدا في نظير واحد لا يلزم منه انه إذا سقط واحد سقط من اختيار في نظيره اه رشدي (قوله
لم يثبت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل ما اختاره زعيمه في مقابلته او بان المراد انه يسقط من
اختاره زعيمه حيث لا منازعة ولا فسح العقد اه سم ويأتى عن المعنى ما يوافق الجواب الاول (قوله اما
لوبيان) إلى قوله وهو هذا في بعض في المعنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله ضعيفه) عبارة غيره ضعيف الرمي او قليل
الاصابة اه (قوله اوفوق ما ظنوه الخ) ولو اختاره مجبولا ظنه غير رام فبان راميا قال الزركشي فالقياس
البطلان أيضا (تنبيه) لو تناضل غريبان لا يعرف كل منهما الاخر جاز فان بانا غير متكافئين فهل
يبطل العقد او لا وجهان اظهرهما كما جزم به ابن المقرئ البطلان لثنين فساد الشرط اه معنى (قوله
ظنوه) الاولى افراد الفعل (قوله واصحهما الصحة الخ) عبارة المعنى اظهرهما تفرق ويصح العقد فيه فان
صححنا العقد في الباقي وهو الاصح فلم الخ اه معنى (قول المتن وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد)
هذا قلنا إذا سقط واحد على الابهام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشي
في الحلية وصاحب التريغيب كما حكاه الاذرعى انه انه يسقط الذي عينه الزعيم في مقابلته وقال البلقيني انه متعين

المركو بن بتعنان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله لم
يتأت لهم منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل من اختاره زعيمه في مقابلته او بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه

الاخر في مقابلته واحدا وهكذا ويردبانه لو كان الامر كما قاله هو لا لم يثبت قولهم الاتي وتنازعوا فيمن يسقط بدله فقام له اما لوبيان ضعيفه
فلا فسح لحزبه اوفوق ما ظنوه فلا فسح للحزب الاخر (وفي بطلان) العقد في (الباقى قولنا) تفريق (الصفقة) واصحهما الصحة فيصح هنا
(فان صححنا فلم جميعا الخيار) بين الفسخ والاجازة للتبعض (فان اجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد) لتعذر امضاءه

(وإذا نضل حزب قسم المال) (٤٠٨) بينهم (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بها (وقيل) وهو الاصح في أصل الروضة والاشبه

في الشرحين بل قال
الاسنوي ان ترجيح الاول
سبق قلم يقسم بينهم
(بالسوية) لانهم كشخص
واحد كما ان المنضولين
يقرمون بالسوية ويمكن
حل الاول لولا مقابله
المذكور على ما اذا شرط
المال بحسب الاصابة فانه
يتبع (ويشترط في الاصابة
المشروطة ان تحصل
بالنصل) الذي في السهم
دون فوقه وعرضه
بالضم لانه المتعارف نعم
ان قارن ابتداء رميه ريح
عاصفة لم يحسب له ان اصاب
ولا عليه ان اخطا القوة
تأثيرها (فلو تلف
وتر او قوس) ولو مع
خروجه بلا تقصيره
ولاسوء رميه كان حدث
ريح عاصفة او علة بيده
(او عرض شيء) كهيئة
(انصدم به السهم واصاب)
الغرض في كل ذلك (حسب
له) لان الاصابة مع ذلك
تدل على جودة الرمي وقوة
الساعد (ولالا) يصبه (لم
يحسب عليه) لغذره فيعيد
رميه اما بتقصيره او سوء
رميه فيحسب عليه (ولو
نقلت ريح الغرض) عن
محله (فاصاب موضعه حسب
له) لاذل كان فيه لاصابه
(ولالا) يصب موضعه (فلا يحسب عليه) احالة على السبب العارض وهذا في بعض

اه وعلى هذا لا يفسخ ولا منازعة ويحمل كلام المصنف على ما اذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن فضل)
اي غلب في المناضلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الاصابة) فمن لا اصابة له لاشيء له ومن اصاب
اخذ بحسب اصابته نهاية ومعنى وقوله اخذ الخ اي وجوبا اه عش (قول المتن وقيل بالسوية) معتمد
اه عش (قوله يقسم بينهم بالسوية) اي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيته ان يعطى من لم
يصب شيئا اه (قوله ويمكن حمل الاول الخ) عبارة المعنى محل الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا ان
يقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولو لان الخلاف محقق لا يمكن حمل كلام المتن على هذا اه (قول المتن
بالنصل) بضاد معجمة بخطه وفي الروضة بالمهملة اي بطرف النصل وصوبه بعضهم اه معنى (قوله فوقه)
هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشيدى (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة
بذلك اي بفوق السهم وعرضه عليه لاله روض وسم زاد المعنى وهو اي الفوق موضع الوتر من السهم
اه (قوله بالضم) اي فيها اه عش اي في الفوق والعرض (قول المتن فلو تلف وتر) اي بانقطاعه
حاله رميه او قوس اي بانكساره حال رميه اه معنى (قوله في كل ذلك) أي من المسائل الثلاث اه معنى
(قول المتن حسب له) قال في الروضة ولو انكسر السهم نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي
فيه النصل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودة الرمي وغاية الحدق بخلاف اصابته بالنصف
الآخر لا تحسب له كالم لم يكن انكسار وظاهر التقيد بالشديدة ان الضعيفة لا تحسب والاوجه كما قال
شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو
اصاب السهم الارض فازدلف واصاب الغرض حسب له وان اخطأ فعليه ولو سقط السهم بالاغراق من
الرمي بان بالغ بالمد حتى دخل النصل بمقبض القوس ووقع السهم عنده فكأنقطاع الوتر وانكسار القوس
لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصده ولم يوجد هنا اه معنى وقوله وان اصاب بالنصفين الخ في الروض مع
شرحه مثله (قول المتن والالم يحسب عليه) عبارة الروض مع شرحه ولورمي السهم ما تلاعن السميت او
مسا متا والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها وخطا بصرها حسب له في الاولى وعلى
في الثانية لان الجو لا يخلو عن الريح اللينة غالباً ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتدادهما ولو
رمي رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب حسب له صرح به الاصل لان رمي كذلك في ريح عاصفة قارنت
ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا لقوة تأثيرها وكذا الحكم فيما لو هجمت في مرور
السهم نعم لو اصاب في الهاجمة حسب له اه بخذف (قوله اما بتقصيره الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر او
القوس بتقصيره الخ (قوله فيحسب عليه) ظاهره وان اصاب اه سم وفيه وقفة لاسيما بالنسبة الى سوء
الرمي لما مر انفا عن المعنى والاسنى من تفسيره (قوله هذا) اي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض
بلا منازعة والافسخ العقد (قوله بحسب الاصابة) قياسه ان من لم يصب لا يعطى شيئا وقوله وقيل بالسوية
قضيته ان يعطى من لم يصب شيئا (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك عليه قال في الروض
والاعتبار باصابة النصل لا بفوق السهم وعرضه لدلالتة على سوء الرمي فتحسب اي هذه الرمية عليه انتهى
(قوله ولو مع خروجه) أي السهم عن القوس (قوله أو عرض شيء انصدم به السهم الخ) في الروض ولو
انصدم بالارض فازدلف واصابه حسب له وان اخطأ فعليه انتهى وقوله حسب له قال في شرحه وان اعانته
الصدمة كما صرفت الريح اللينة السهم فاصابه وقوله وان اخطأ قال في شرحه بعد ازدلافه فلم يصب الغرض
فعليه يحسب اه فخص مسألة الخطا بصورة الازدلاف فتستثنى هذه الصورة من قول المصنف والشارح
والايصه لم يحسب عليه بل لا حاجة للاستثناء لان هذا خارج عن كلام المصنف لانه مصور بعروض شيء
انصدم به السهم فلا يتناوله الازدلاف (قوله والالم يحسب عليه) في الروض وشرحه ولورمي السهم ما تلا
عن السميت او مسا متا والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها وخطا بصرها حسب له في
الاولى وعليه في الثانية ولورمي رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب صرح به الاصل لانه رمي كذلك في ريح

نسخ أصله قال
الاذرعى وهو سبق قلم
والذى فى أكثرها الاقتصار
على قوله فلاى فلا يحسب
اياه قضية السياق وهذان
يخالفان قول الروضة
وغيرها حسب عليه لاله وان
اصابه فى المحل المنتقل اليه
فان قلت هل يمكن فرض
عبارة الروضة فى غير صورة
المنهاج لتصح كان تحمل
الاولى على انتقاله قبل
الرمى والثانية على انتقاله بعده
كطرو الريح بعده والفرق
انه فى الاول مقصر بخلافه
فى الثانى قلت نعم يمكن
ذلك ثم رايت بعضهم صرح
به وقال معنى قول الشارح
ولا ترد على عبارة المنهاج
أن عبارته ليست شاملة
لها وظن كثيرون اتحاد
صورتي الروضة والمنهاج
فاطالوا فى الاعتراض
عليه (ولو شرط خسق
ثقب) السهم الغرض
(وثبت) فيه (ثم سقط
أولقي صلابة) منعه من
ثقبه (فسقط حسب له)
لعذره ويسن جعل شاهدين
عند الغرض ليشهدا على
ما يريانه من اصابة وغيرها
وليس لهما ولا لغيرهما
مدح أو ذم أحدهما مطلقا
لانه يخل بالنشاط

نسخ أصله) أى المحرر (قوله) وهذان يخالفان الخ) مخالفة الاول ظاهرة واما مخالفة الثانى فلعلها لان
المتبادر من عدم الحسبان له ان يصير لغوا (قوله فان قلت) الى الكتاب فى النهاية والمعنى الا قوله ثم رايت
بعضهم صرح به وقوله مطلقا (قوله لتصح) أى صورة المنهاج (قوله قلت نعم الخ) عبارة المعنى قال الشارح
وما بعد لا مز يدعى المحرر وفى الروضة كاصها أو اصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لاله
ولا يرد على المنهاج اهدفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض انه اذا كان عند اصابة الغرض
فى الموضع المنتقل اليه بحسب عليه فبالاولى يحسب عليه اذا لم يصبه ووجه الدفع اما ان يقال ان ما فى المنهاج
محمول على ما اذا طرات الريح بعذر ميه فنقلت الغرض فلم يحصل منه تقصير والروضة على ما اذا نقلته قبل رميه
فنسب إلى تقصير فيها مستلذان او انه محمول على ما اذا نقلت الريح الغرض والحال ما ذكر من تلف وتراو
قوس أو عروض شئ انصدم به السهم بخلاف ما فى الروضة وهذا أقرب الى عبارة المصنف اه (قوله
ان عبارته) أى المنهاج (قوله ليست شاملة الخ) قد يشكل عليه مع شمول قوله ولو نقلت الخ
للريح الموجودة قبل الرمي والطائفة بعده إلا أن يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى فاصاب
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر منه تصوير الريح بالعارض
بجامع ان المقصود بيان الاعذار فليتأمل اه سم (قوله لها) أى لعبارة الروضة وما تفسيده
(قوله فى الاعتراض عليه) أى على المنهاج (قوله وليس الخ) قال ابن كج لو تراهن رجلان
على قوة يختبران بها أنفسهما كالقدرة على رقى جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا أو نحو ذلك
كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام أى بعوض وغيره ومن هذا النمط ما يفعله
العوام فى الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا واجراء الساعى من طلوع
الشمس إلى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات
اه نهاية (قوله لهما) أى الشاهدين (قوله مطلقا) أى مخطئا كان أو مصيبا اه معنى

عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ وكذا الحكم لو هجمت فى مرور السهم نعم
لو اصاب بغير الهاجمة حسب له اه باختصار الادلة (قوله) اما بتقصيره او سوء ميه فيحسب عليه) ظاهره
وان اصاب (قوله) ولو نقلت ربح الغرض) الى موضع آخر فاصاب السهم موضعه حسب له لانه لو كان موضعه
لاصابه هذا ان كان الشرط اصابة وكذا ان كان خسقا ان ثبت فى موضع مساو صلابة أى مساو فى صلابته
صلابة الغرض أو فوقه فيها انتهى فقول المصنف حسب له اما ان يحمل على الشق الاول وهو ما اذا كان
الشرط اصابة ولا مان يحمل قوله فاصاب موضعه على ما يشمل اصابة موضعه مع الثبوت فيه على المذكور ثم قال
فى الروض وشرحه وان اصاب الغرض فى الموضع الآخر أو لم يصبه كما فهم بالاولى حسب عليه لاله وان نقلته
حين استقبله بالسهم فاصاب الغرض لم يحسب له ويحسب عليه فالظاهر انه لو اصاب موضع الغرض حسب له
وان رمى الغرض لخاد السهم عن طريقه حسب عليه لسوء ميه انتهى (قوله) وقال معنى قول الشارح ولا ترد
على عبارة المنهاج ان عبارته ليست شاملة لها) قد يشكل دعوى عدم الشمول مع شمول قوله ولو نقلت ربح
للريح الموجودة قبل الرمي والطائفة بعده الا ان يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى و اصاب
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر

منه تصوير الريح بالعارض بجامع ان

المقصود بيان الاعذار

فليتأمل

تم الجزء التاسع ويليه الجزء العاشر وأوله كتاب الايمان

﴿ فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة	
٢	باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة
١٨	فصل فى الاصطدام ونحوه
٢٥	فصل فى العاقلة
٣٣	فصل فى جناية الرقيق
٣٨	فصل فى الغرة فى الجنين
٤٥	فصل الكفارة
٤٧	كتاب دعوى الدم والقسامة
٦٠	فصل فيما يثبت به موجب القود
٦٥	كتاب البغاة
٧٤	فصل فى شروط الامام الاعظم
٧٩	كتاب الردة
١٠١	كتاب الزنا
١١٩	كتاب حد القذف
١٢٣	كتاب قطع السرقة
١٤٢	فصل فى فروع تتعلق بالسرقة
١٥٠	فصل فى شروط الركن الثالث وهو السارق
١٥٧	باب قاطع الطريق
١٦٤	فصل فى اجتماع عقوبات على شخص
١٦٦	كتاب الاشربة
١٧٥	فصل فى التعزير
١٨١	كتاب الصيال
٢٠١	فصل فى حكم اتلاف الدواب
٢١٠	كتاب السير
٢٣٧	فصل فى مكروهات ومحرمات ومنتدوبات فى الغزو وما يتبعها
٢٤٦	فصل فى حكم الاسر وامول الحريين
٢٦٥	فصل فى امان الكفار
٢٧٤	كتاب الجزية
٢٨٤	فصل فى اقل الجزية
٢٩٢	فصل فى جملة من احكام عقد الذمة

(تابع فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

٣٠٤ باب الهدنة

٣١٢ كتاب الصيد والذبائح

٣٢٧ فصل فى بعض شروط الآلة والذبح والصيد

٣٣٣ فصل فيما يملك به الصيد وما يتبعه

٣٤٣ كتاب الاضحية

٣٦٩ فصل فى العقيقة

٣٧٧ كتاب الاطعمة

٣٩٧ كتاب المسابقة

(تمت)

